

الموسوعة الادارية الحديثة

اشراف

أ.م.ع. حسن الشكياتي

د. نعيم عطيه

١٨



الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحكمة الإدارية العليا
وفتاوى الجمعية العمومية ١٩٨٢

الهيئة العامة لكتبة الأسكندرية ١٩٨٥ عام
رقم التصنيف
٧٥-٢٥

منذ عام ١٩٤٦ - وحتى عام ١٩٨٥

تحت إشراف

الأستاذ حسن الفكهاني
المهام أمام محكمة النقض

الدكتور نعيم عطية
نائب رئيس مجلس الدولة

الجزء الثامن عشر

الطبعة الأولى

١٩٨٧ - ١٩٨٦

إصدار : الدار العربية للموسوعات
القاهرة : ٢٠ شارع عدلي - ص.ب. ٥٤٢ - ت : ٧٥٦٦٣٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ أَعْمَلُوا
فَسِيرَى اللَّهِ عَمَلَكُمْ
وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ
صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

تقديم

الدار العربية للموسوعات بالمشاهرة
التي قدمت خلال أكثر من ربع قرن
مضى العديد من الموسوعات القانونية
والإعلامية على مستوى الدول العربية.

يسعدنا أن تقدم إلى السادة رجال القانون
في مصر وجميع الدول العربية هذا العمل الجديد
الموسوعة الإدارية الحديثة

شاملة مبادئ المحكمة الإدارية العليا
منذ عام ١٩٥٥

وفتاوى الجمعية العمومية منذ عام ١٩٤٦
وذلك حتى عام ١٩٨٥

أرجو من الله عز وجل أن يحوز القبول
وفقنا الله جميعاً لما فيه خير أئمتنا العربية.

محمد الفكراني

موضوعات

الجزء الثامن عشر

عائل

مفرد

عقار بالتخصيص

مقعد

مقعد انثري

علاج بالخارج

علاوة تجارية

منهج ترتيب محتويات الموسوعة

بويت في هذه الموسوعة المبادئ القانونية التي تترتها كل من المحكمة الادارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ومن قبلها قسم الراى مجتمعاً منذ انشاء مجلس الدولة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ .

وقد رتب هذه المبادئ مع ملخص الاحكام والفتاوى التي لرسختها ترتيباً ابجدياً طبقاً للموضوعات . وفي داخل الموضوع الواحد رتب المبادئ وملخصات الاحكام والفتاوى ترتيباً منطقياً بحسب طبيعة المادة المجعة وامكانات هذه المادة للتبويب .

وعلى هدى من هذا الترتيب المنطقى بديء — قدر الامكان — برصد المبادئ التي تضمنت قواعد عامة ثم اعقبها المبادئ التي تضمنت تطبيقات أو تمصيلات . كما وضعت المبادئ المتقاربة جنباً الى جنب دون تفيد بتاريخ صدور الاحكام أو الفتاوى . وكان طبيعياً ايضاً من منطق الترتيب المنطقى للمبادئ في اطار الموضوع الواحد ، ان توضع الاحكام والفتاوى جنباً الى جنب ما دام يجمع بينها تماثل أو تشابه يقرب بينها دون فصل تحكى بين الاحكام في جانب والفتاوى في جانب آخر ، وذلك بمساعدة للباحث على سرعة تتبع المشكلة التي يدرسها والوصول بانقصر السبل الى الالمام بما ادلى في شأنها من حلول في احكام المحكمة الادارية العليا او فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع على حد سواء . وكثيراً ما تتلاقى الاحكام والفتاوى أو تتقارب عند راي واحد ، بل حتى متى وجد تعارض بينها فمن المفيد ان يتعرف القارئ على هذا التعارض سواء من استعراض الاحكام والفتاوى متعاقبة بدلاً من تشتيته بالبحث عما أقرته المحكمة من مبادئ في ناحية وما قررته الجمعية العمومية في ناحية أخرى .

ولما كانت بعض الموضوعات تنطوى على مبادئ عديدة ومتشعبة ارساها كم من الأحكام والفتاوى فقد أجريت تقسيمات داخلية لهذه الموضوعات الى فصول وفروع وزعت عليها المبادئ وما تعلق بها من فتاوى وأحكام بحيث يسهل على القارئ الرجوع الى المبدأ الذى يحتاج اليه .

وقد ذيلت كل من الأحكام والفتاوى ببيانات تيسر على الباحث الرجوع اليها فى الأصل الذى استقيت منه بالمجموعات الرسمية التى دأب المكتب الفنى بمجلس الدولة على إصدارها سنويا للأحكام والفتاوى ، وإن كثر الكثير من هذه المجموعات قد أضى متعذرا التوصل اليها لتقدم المعهد بها ونفاذ طبعاتها . كما أن الحديث من الأحكام والفتاوى لم يتسن طبعها الى الآن فى مجلدات سنوية . مما يزيد من القيمة العملية للموسوعة الإدارية الحديثة ويعين على التفرغ فى الجهد من أجل خدمة عامة تتمثل فى اعلام الكافة بما أرساه مجلس الدولة ممثلا فى محكمته الإدارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع من مبادئ يهتدى بها .

وعلى ذلك فسيلتقى القارئ فى ذيل كل حكم أو فتوى بتاريخ الجلسة التى صدر فيها الحكم والفتوى ، ورقم الطعن أتم المحكمة الإدارية العليا التى صدر فيها الحكم ، أو رقم الملف الذى صدرت الفتوى من الجمعية العمومية أو من قسم الرأى مجتمعا بشأنه ، وإن تندر الإشارة الى رقم الملف فى بعض الحالات القليلة فسيلتقى فى ذلك الفتوى بدلا من ذلك بالرقم الذى صدرت فيه الفتوى الى الجهة الإدارية التى طلبت الرأى وتاريخ التصدير .

وفى كثير من الأحيان تتأرجح المجموعات الرسمية التى تنشر الفتاوى بين هذين البيتين الخاصين فتشير تارة الى رقم ملف الفتوى وتشير تارة أخرى الى رقم الصادر وتاريخه .

ومثال ذلك :

(طعن ١٥١٧ لسنة ٢ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٥٧)
يعنى ذلك حكم المحكمة الإدارية العليا فى الطعن رقم ١٥١٧ لسنة ٢ ق الصادر بجلسة ١٣ من أبريل ١٩٥٧ .

مقال ثان :

(ملف ٧٧٦/٤/٨٦ - جلسة ١٤/٦/١٩٧٧)

ويقصد بذلك الفتوى التى أصدرتها 'الجمعية العمومية' لتسمى 'مفتوى والتشريع' جلسة ١٤ من يونيو ١٩٧٨ بشأن 'ملف رقم ٧٧٦/٤/٨٦' .

مقال آخر ثالث :

(فتوى ١٢٨ - فى ١٩/٧/١٩٧٨)

ويقصد بذلك فتوى 'الجمعية العمومية' لتسمى 'مفتوى والتشريع' التى أصدرت فى جبهة 'الإدارة' لطلبة 'الفتوى' برقم ١٢٨ بتاريخ ١٩ من يوليو ١٩٧٨ .

كما سيجد القارئ تعليقات تزيد المأزج بالموضوع الذى يبحثه ، وبعض هذه التعليقات تتعلق بفتوى أو حكم ، وعندئذ سيجد التعليق مقبوع الحكم أو الفتوى 'المعلق' عليها . وبعضها يتعلق بالموضوع برمته أو أكثر من فتوى أو حكم بداخله وعندئذ سيجد القارئ هذا التعليق فى نهاية الموضوع ، وعلى الدوام لن تحمل التعليقات أرقاما متسلسلة كما هو متبع بشأن 'المبادئ' المستخلصة من الفتاوى والأحكام المنشورة .

وبذلك نرجو أن نكون قد 'وضحنا' للقارئ 'المنهج' الذى يجرى أن يتبعه فى استخراج ما يحتاجه من مبادئ وتعليقات انحوت عنها هذه الموسوعة ، ولا يفوتنا فى هذا المقام أن نذكر 'القارئ' بأنه سوف يجد فى ختام 'الموسوعة' بيانا تفصيليا بالأحالات ، ذلك لتعلق عديد من الفتاوى والأحكام بأكثر من موضوع ، فإذا كانت قد وضعت فى أكثر الموضوعات ملامحة إلا أنه وجب أن نشير إليها بمناسبة الموضوعات الأخرى التى تمسها الفتوى أو الحكم من تقريب أو بعيد .

والله ولى التوفيق

حسن الفكهاى ، نعيم عطيه

مـ

الفصل الأول : عامل يومية

الفرع الأول : التعيين

اولا : التزام قواعد كادر عمال اليومية في التعيين بعد ١/٥/١٤٤٥هـ

ثانيا : شروط الامتحان

ثالثا : شروط اللياقة الطبية .

رابعا : شرط السن

خامسا : تحديد الوظيفة التي تعين فيها العامل

الفرع الثاني : الترقية

الفرع الثالث : الملاوة الدورية

الفرع الرابع : اعانة غلاء المعيشة

الفرع الخامس : الاجازة

الفرع السادس : الاجر الاضافي والاجر ليام الجمع

الفرع السابع : النذب والاعارة

الفرع الثامن : نقل العامل من وظيفة الى وظيفة

الفرع التاسع : نقل العامل من اليومية الى الدرجات

الفرع العاشر : التسايب

الفرع الحادي عشر : الوقف عن العمل

الفرع الثاني عشر : انتهاء الخدمة

اولا : فصل العامل بسبب تأديبي

ثانيا : فصل العامل لعدم الصلاحية

ثالثا : فصل العامل لاتقطاعه عن العمل دون اذن اكثر من عشرة ايام

(الاستقالة الضمنية)

رابعا : فصل العامل بناء على حكم جنائي بإدانته

خامسا : فصل العامل لعدم قضائه فترة الاختبار على ما يرام

سادسا : الفصل بغير الطريق التأديبي

سابعاً : سن الاحالة الى المعاش

الفرع الثالث عشر : المكافأة والمعاش والتعويض

الفصل الثاني : كادر عمال اليومية

الفرع الأول : عدم انطباق القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والقانون

رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ على

عمال اليومية الخاضعين لاحكام كادر العمال

الفرع الثاني : قصر تطبيق كادر العمال على الحكومة المركزية ونروعها

الفرع الثالث : المعينون قبل ١٩٤٥/٥/١ والمعينون بعد ذلك

الفرع الرابع : التسويات

الفرع الخامس : مهن مختلفة

الفر السادس : الـ ١٢٪

الفرع السابع : تطبيق كادر العمال على المستخدمين والموظفين المعينين

على درجات (المستخدمين الخارجين عن الهيئة)

الفرع الثامن : معالجة بعض الشذوذ في تطبيق قواعد كادر العمال

الفرع التاسع : الاستثناء من الكادر

الفرع العاشر : عمال مصلحة الموانئ والمنائر

الفصل الثالث : العامل المؤقت والعامل الموسمي

الفرع الأول : التفرقة بين عامل اليومية الدائم والعامل المؤقت

الفرع الثاني : عدم انطباق الكادر

الفرع الثالث : شرط اللياقة الطبية

الفرع الرابع : الاجرة

الفرع الخامس : اعانة غلاء المعيشة

الفرع السادس : اعانة سيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة

الفرع السابع : مدى الحظر الوارد بعد فصل العامل المؤقت أو الموسمي
الا بالطريق التاديبى

الفرع الثامن : التعمين على درجات بالميزانية

الفصل الرابع : عامل القناة

الفرع الأول : الكادر الخاص بمعمال الجيش البريطانى السابقين (عمال
القناة)

الفرع الثانى : عمال مقاولى شركة قاعدة قناة السويس

الفرع الثالث : تسويات طبقا لكادر عمال القناة

الفرع الرابع : سن التعمين

الفرع الخامس : اختبار عمال القناة أمام اللجان الفنية

الفرع السادس : المرتب

الفرع السابع : الصلاة الدورية

الفرع الثامن : عمال القناة والمعادلات الدراسية

الفرع التاسع : الكتب والمخزنية ومساعدوهم

الفرع العاشر : مساعدو الصناع والصبية

الفرع الحادى عشر : الوقف والفصل عن العمل

الفرع الثانى عشر : تعمين عمال القناة على درجات بالميزانية

الفصل الخامس : عقد العمل الفردى

الفرع الاول : سريان قانون العمل

الفرع الثانى : مدى نفاذ عقد العمل فى مواجهة الخلف

الفرع الثالث : معيار تمييز عقد العمل

الفرع الرابع : مقومات عقد العمل

اولا : عقد العمل عقد رضائى

ثانيا : المصود بعلاقة التبعية فى عقد العمل

- الفرع الخامس : العمل في دور الملاهي
- الفرع السادس : التزام رب العمل بمكسحة الأمية
- الفرع السابع : التزام رب العمل بتقديم وجبة غذائية
- الفرع الثامن : الأجر
- الفرع التاسع : الاجازة
- الفرع العاشر : العسلاوة
- الفرع الحادي عشر : مكافأة زيادة الانتاج
- الفرع الثاني عشر : حصة العاملين في ارباح الشركة
- الفرع الثالث عشر : تسريح العمل
- الفرع الرابع عشر : اسبابه العمل
- الفرع الخامس عشر : المخالفات التأديبية
- الفرع السادس عشر : انتهاء عقد العمل
- الفرع السابع عشر : مكافأة نهاية الخدمة

الفصل الأول

عمل اليومية

الفروع الأول

التعيين

أولاً : التزام قواعد كادر عمال اليومية في التعيين

بمعد ١٩٤٥/٥/١

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

**التحقاق العمال بالخدمة بعد أول مايو سنة ١٩٤٥ — خضوعه لقواعد
التعيين الواردة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٤/١١/٢٣ ويكتفى
المالية الدوريتين في ١٩٤٤/١٢/١٩ و ١٩٤٥/١٠/١٦ .**

ملخص الحكم :

إذا ثبت أن العامل من العمال الذين التحقوا بالخدمة بعد أول مايو
سنة ١٩٤٥ ، والذين يخضعون في شروط تعيينهم وأوضاعهم لأحكام كادر
العمال ، فإنه تجرى عليه أحكام هذا الكادر إذا انطبق على حالته بما أورده
على التعيين من قنود نص عليها كل من قرار مجلس الوزراء الصادر
في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ ومن كتلى وزارة المالية الدوريتين ملف
رقم ٢٣٤ — ٥٣/٩ الصادرين في ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ و ١٦ من
أكتوبر سنة ١٩٤٥ في شأن كادر عمال اليومية الدائمين ، من حيث عدم
جواز التعيين في وظائف مساعدى الصناع ، والصناع المتنازين والأسطوات

والملاحظين من الخارج الا في حدود ٢٠٪ من الخطوات على الاكثر في كل فئة ، اى بمراعاة هذه النسبة كحد اقصى في نطاق كل طائفة ، وبشرط وجود درجات خالية تتسع لها ، ووجوب الا يمين عامل من الخارج الا بعد اجتيازه امتحانا امام لجنة فنية يصدر بتشكيلها قرار من الوزير المختص ، وتحدد هذه اللجنة وظيفته ودرجته ، وعدم جواز ان يتقاضى العامل اجرا عند تعيينه ازيد من اول مربوط الدرجة التى حددت له ، وضرورة مراعاة نسبة معينة لعدد افراد كل طائفة من الصناع أو العمال في القسم الواحد من الوزارة او المصلحة وفي كل درجة من الدرجات ، ووجوب التزام حدود الاعتماد المالى المخصص لذلك في الميزانية .

(طعن رقم ٢٢٤ لسنة ٣ ق - جملة ١٩٥٨/٥/٢٤)

ثانياً : شروط الامتحان

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

تحديد أجر العامل ودرجته — يربط ارتباطاً وثيقاً بتأديته الامتحان الفنى ونجاحه فيه فى الحرفة التى يعين فيها — تقدير اللجنة التى قامت بامتحان المدعى أن كفايته فى العمل لم ترق الى درجة ميكانيكى وانها لا تتعدى ميكانيكى غير دقيق فى الدرجة ٣٦٠/٢٠٠ ملزم — تعيينه فى الدرجة المذكورة — لا تثريب عليه — لا يعترض على ذلك بأن كشوف كادر العمال قد خلته من ذكر ميكانيكى غير دقيق على التخصيص ولم تتضمن سوى ميكانيكى فى الدرجة ٥٠٠/٢٠٠ ملزم .

ملخص الحكم :

ان تحديد أجر العامل ودرجته يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتأدية الامتحان الفنى ونجاحه فيه فى الحرفة التى يعين فيها وذلك بواسطة اللجان المشكلة لهذا الغرض فى مختلف الوزارات والمصالح طبقاً للبند السابع من قواعد كادر عمال اليومية الخاص بعمال الحكومة — فاذا ثبت أن اللجنة التى قامت بامتحان المدعى قدرت أن كفايته فى العمل لم ترق الى درجة ميكانيكى وانها لا تتعدى — (ميكانيكى غير دقيق) فى الدرجة ٣٦٠/٢٠٠ ملزم فعين فى الدرجة المذكورة ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون اذ قضى بأحقية المدعى فى تسوية حالته فى درجة ميكانيكى ٥٠٠/٢٠٠ ملزم ولا يعترض على ذلك بأن كشوف كادر العمال قد خلته من ذكر (ميكانيكى غير دقيق) على التخصيص ولم تتضمن سوى (ميكانيكى) فى الدرجة ٥٠٠/٢٠٠ — لا يعترض بذلك لأن عدم بلوغ المدعى

في الامتحان هذه الدرجة يحول دون وضعه فيها اذ ان منطاط التعمين
في درجات كادر العمال هو - كما سبق القول - بدرجة نجاح العامل
في الامتحان - لاحدى هذه الدرجات - وقد قدرت اللجنة الفنية درجة
نجاح المدعى بانها لا تتعدى (ميكانيكى غير دقيق) وليس يقبل أن يفيد
المدعى من اغفال فكر (ميكانيكى غير دقيق) على التخصيص ضمن الكشوف
الملحقة بالكادر وكل ما يؤدى اليه ذلك هو أن يوضع في درجة من درجات
الوظائف التى لا تحتاج الى دقة التى نجح في امتحانها بالأجر الذى حددته
له تلك اللجنة وقدره ٢٠٠ مليم .

(طعن رقم ٣٧١ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٣)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

وجوب امتحان العامل عند التعمين أو الترقية أو النقل من فئة الى
أخرى - ضرورة ادائه الامتحان أمام اللجنة الفنية المختصة بالوزارة
أو المصلحة - حكمة ذلك - الاستيناق من قدرة العامل ودرجة كفاءته
لتحديد الدرجة والأجر اللذين يستحقهما - عدم تحقق هذه الحكمة بامتحان
يجرى في جهة أخرى ولو كانت رسمية ، لفرض آخر .

ملخص الحكم :

يبين من مطالعة كادر عمال اليومية الحكوميين أنه اقام تفرقة في القواعد
التي قضى بأن تبني عليها تسويات حالات العمال الخاضعين لاحكامه سواء
الافتراضية منها وهى السابقة على أول مايو سنة ١٩٥٤ أو الواقعية
وهى اللاحقة لهذا التاريخ وجعل أساس هذه التفرقة المؤهل الدراسي
والامتحان المعنى الفنى ، وغابر في الوضع والمدد اللازمة للترقية والتدرج
في الوظيفة والمعاملة بين العمال تبعاً للمؤهل وإزاء الامتحان على تخطيط

فبما اذا توافر للعامل احدهما أو كلاهما ، وأوجب أن يؤدي هذا الامتحان أمام « لجنة فنية يصدر بتشكيلها قرار من الوزير المختص » ونلط بهذه اللجنة « تحديد وظيفة العامل ودرجته » على مقتضى النتيجة التي يسفر عنها امتحانه من حيث نوع الحرفة التي يصلح لها ودرجة مهارته الفنية فيها ، وذلك عند تعيين العامل ابتداء من الخرج في وظائف الصناعات التي نص عليها أو عند ترقيته من بعض هذه الوظائف الى التي تليها ، أو عند نقله الى وظيفة أعلى أو من إحدى فئات الوظائف الى الأخرى . وإذا كان تشكيل اللجنة الفنية المشار إليها على النحو المتقدم واختصاصها الذي أسنده اليها وأوسع الكادر إنما ينصرف بالآثر الحال لهذا الكادر الى الحالات التي تجد بعد نفاذه فإن الحكة التي يقوم عليها تطلب أداء هذا الامتحان أمام الهيئة الفنية المختصة بذلك في كل وزارة أو مصلحة لا تختلف قبل نفاذ كادر العمال عنها بعد نفاذه وهي توحيد معيار التقدير في يد هيئة رسمية فنية متعددة الاعضاء ذات تخصص مهني في الجهة الإدارية التي يجري تعيين العامل فيها للاستيثاق من مدى قدرته وتحديد درجة كفايته وخبرته الفنية في الحرفة التي تثبت صلاحيته لها وهي العناصر التي تبنى عليها معاملته من حيث تعيين مهنته ودرجته وأجره ، الأمر الذي لا يتحقق بامتحان يجري في جهة أخرى — وإن تكن رسمية — لغرض آخر ، وموزن بميزان مختلف بقدر هذا الغرض ، بعيدا عن رقابة الجهة صاحبة الشأن ودون تقيد بمعاييرها أو ضوابطها أو مستوياتها الفنية ، أو تحديد لدرجة الصلاحية أو مرتبة المهارة الفنية القائمة بالشخص الذي امتحن .

(طعن رقم ٦٠٤ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/٥)

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

— أثبات حصول الاختبار عند التعيين — قول العامل انه اجتاز امتحانا شفويا أمام مدير القسم — تأييد مدير القسم لهذه الواقعة — لا يكفي ، ما دامت أوراق الملف خالية من الأساليب المثبتة لها .

ملخص الحكم :

لما كان ملف المدعى خلوا من أى دليل مقبول يفيد أنه أدى امتحانا عند التحاقه بالخدمة في يناير سنة ١٩٤٥ ، وكل ما هنالك أنه زعم أنه اجتاز امتحانا شفويا أمام مدير القسم ، وقد سئل هذا المدير فيما بعد عن هذه الواقعة فوافق المدعى في شأنها ، فانه من المقرر أنه لا عبء بمثل هذه الموافقة اللاحقة في التدليل على حصول الاختبار عند التعيين ، مادامت أوراق الملف خالية من الاسانيد الكتابية التي تثبت حصول هذا الامتحان ونجاح صاحب الشأن فيه .

(طعن رقم ٥١ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٥٦/٤/١٤)

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

الامتحان الفنى أمام اللجنة المختصة — لا يقوم دليلا على ادائه شهادة لاحقة من بعض موظفى المصلحة السابقين — لا اعتداد بما يقدم من أوراق لا أصل لها في سجلات المصلحة او ملف خدمة المائل .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أنه لا دليل في الأوراق على تأدية المدعى امتحانا فنيا بها عند بدء دخول الخدمة ونجاحه في هذا الامتحان . فانه لا تقوم شهادة موظفى المصلحة السابقين المحررة في سنة ١٩٤٨ ، أى بعد تعيينه بزهاء أربعة عشر عاما ، بأنه نال تيرينا كافيا بمعمل الصناعات الزراعية يجعله جديرا بالمساعدة مقام هذا الامتحان ، اذ فضلا عن أنها لم تتضمن معنى اختباره عند التعيين أو في ترويج لاحق ، فان التيرين الذى تشير اليه لم يكن بطبيعة الحال يتوفر له عند بدء تعيينه بل اكتسبه — ان صح — بعد مضي وقت من هذا التعيين ، وما دامت الأوراق خلوا من دليل كاف

يقبول مثبت لاداء المدعى امتحانا عند التحاقه بالخدمة ونجاحه في هذا الامتحان فان الشهادة اللاحقة الصادرة من موظفين سابقين غير مختصين ولا مسئولين بالصلحة لا تقبل في اثبات شيء من ذلك ، والقول بغير هذا يفتح الباب للتحليل على احكام كادر العمال بوسائل غير منضبطة لا يمكن الاطمئنان اليها ، كما لا يمكن الاخذ في هذا الشأن بما هو وارد في صور شمسية لاوراق لا تحمل طابع الرسمية وتصر الجهة الادارية على عدم وجود اصول لها لديها الى حد طلبها اجراء تحقيق في موضوعها بوساطة النيابة الادارية .

(طعن رقم ١٧٨ لسنة ٥ ق — جلسة ١٢/١١/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

التميين في وظيفة سائق سيارة — وجوب اداء العمال امتحانا في القيادة امام اللجنة الفنية المختصة — الترخيص لسائق السيارة من قلم المرور — لا يقوم مقام الامتحان الذي يتطلبه كادر العمال .

ملخص الحكم :

ان كادر العمال — في خصوص سائقي السيارات من العمال — قد اقام علينا في اساس انصاف هؤلاء السائقين تبعا لدخولهم الخدمة بامتحان وعدم استثنائهم من هذا الامتحان او اعفائهم منه ولو كانوا حاصلين على رخص للقيادة وفقا لللائحة السيارات بل افترض لزوم إدائهم اياه في الوزارة او المصلحة التي يعينون فيها . ومن ثم فان الترخيص لسائقي السيارة من قلم المرور بالقيادة لا يقوم مقام الامتحان الذي يتطلبه كادر العمال لاعتبار العامل متحنا وفقا لاحكامه وهو الامتحان الذي تترتب عليه الآثار التي قررنا لذلك ، ولا سيما ان الترخيص قد يمنح — وبخاصة

في الماضي — بشيء من التسامح وانه قد تمضى بين الحصول عليه والتمتع به في الوظيفة فترة من الزمن — كما هو الحال في شأن المدعى — يفتقد منحه المرخص له الصلاحية للقيادة أو الدراية بها ، للعجز أو لعدم المزاولة الفعلية بما يستط كل قيمة للائتلف الذى يمكن افتراض أن هذا الترخيص شاهد به .

(طعن رقم ٦٠٤ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/٥)

قاعدة رقم (٧)

المبدأ :

صدور قرار يتعين العامل دون تأدية تأدية الامتحان اللازم أمام اللجنة الفنية — اعباره قرارا باطلا قابلا للإلغاء أو السحب خلال الميعاد المقرر والا أصبح حصينا من الإلغاء أو السحب .

ملخص الحكم :

إذا اعتبر قرار تغليب المدعى وظيفة ميكانيكى قرارا بالتعيين فانه كان يتعين على المدعى أن يؤدى الاختبار أمام اللجنة الفنية التى يصدر بتشكيلها قرار من الوزير المختص .

أن قصارى ما يمكن أن يترتب على تخلف شرط تأدية الامتحان أمام اللجنة المذكورة هو فقدان قرار المدعى لشرط من شروط صحته وصدوره من ثم مخالفنا للقانون مما يجعله قابلا للإلغاء أو السحب بحسب الأحوال ، وعلى مقتضى ذلك فانه ما دامت الإدارة لم تسحب هذا القرار فى الميعاد القانونى ومدته ستون يوما من تاريخ صدوره فانه

يصبح حصيلا من أمر الرجوع فيه من جانب مسمى القرار ويجب أن تترتب عليه آثاره القانونية ومن ضمنها استحقاق المدعى لأجر الوظيفة التي عين عليها فإذا كانت الإدارة رغم تحصن القرار الصادر منها في ٣ من سبتمبر سنة ١٩٥١ قد سحبه في أول فبراير سنة ١٩٥٩ فإن قرارها هذا يكون مخالفا للقانون — ومن ثم حقيقا بالانقضاء .

(طعن رقم ١٦٢ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/١٤)

المادة الثانية

مادة رقم (١)

المادة :

المادة الطبية شرط جوهري للتعين والاستمرار في الخدمة - حكمته -
قرار مجلس الوزراء في ١٩٢٢/٥/٨ والتعليمات المالية الصادرة عام ١٩٢٢
رددت هذا الشرط - انتهاء الإدارة لخدمة العامل الدائم لعدم توافر اللياقة
الطبية ثم إلحاقه بعمل مؤقت رافة به في محله - الإعفاء من هذا الشرط يجب
أن يصدر بقرار صريح في الشكل المقرر من السلطة المختصة - تطاول
المهد على التعيين وتسوية الحالة لا يفيد بذاته الإعفاء .

ملخص الحكم :

إن ثبوت لياقة الموظف الطبية للخدمة هو شرط من الشروط الجوهرية
للتعيين والاستمرار في خدمة الحكومة معا ، وهذا الشرط يقتضيه بداية
ضمان التثبيت من قدرة الموظف على النهوض بأعباء الوظيفة المعين فيها
بكفاية واقتدار ، وقد رددت هذا الأصل بالنسبة لعمال اليومية الدائمين
ومن قبل صدور كادر العمال تعليمات المالية الصادرة في عام ١٩٢٢ ،
والمتضمنة الأحكام التي وافق عليها مجلس الوزراء في ١٩٢٢/٥/٨ إذ نصت
الفقرة ٢٩ من هذه التعليمات على ما يلي : « لا يعاد إلى الخدمة أحد عمال
اليومية المفصولين لعدم اللياقة الطبية ما لم يقرر لياقته القومسيون الطبي
العام أو أية سلطة طبية ينتدبها القومسيون لهذا الغرض » . ومن ثم فإنه
إذا كان الثابت من الإطلاع على ملف خدمة المدعى أنه قد كشف عليه طبييا
وحين عدم لياقته طبيا للخدمة ، وإن الإدارة قررت انتهاء خدمته كعامل
دائم ورات رافة بحالة إلحاقه بعمل مؤقت بذات الأجر الذي كان يتقاضاه

وهو العمل الذي تنتهي ببلوغه خدمة العامل ولا يتطلب في شأغله الشروط الواجب توافرها في العامل الدائم ، فانها تكون في الحق قد تصرفت في شأن المدعى على مقتضى أحكام القانون ، ويكون القرار الصادر منها في هذا الشأن قد صدر سليماً لا مظهر عليه ، وليس صحيحاً ما قام عليه الحكم المطعون فيه من ان تسوية حالة المدعى طبقاً لأحكام كادر العمال على وصف انه عامل دائم دون توقيع الكشف الطبي عليه يعتبر بمثابة اعفاء ضمنى له من الكشف الطبي اذ الاصل ان يتجسم مثل هذا القصد في صورة قرار صريح يعبر عن ارادة مصدره في الشكل الذي رسمه القانون ، ويصدر من الجهة التي خولها القانون رخصة الاعفاء اما تطاول العهد على تعيين المدعى دون استيفاء شرط اللياقة الطبية فلا يفيد اعفاءه ضمناً من هذا الشرط .

(طعن رقم ١٣٦٤ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٤) .

قاعدة رقم (٩)

الخلاصة :

عدم توقيع الكشف الطبي على العامل - لا يعتبر بمثابة اعفاء ضمنى منه - متى يعتبر بهذه المثابة - اساسي لذلك واثره : تطاول العهد على تعيين دون استيفاء هذا الشرط لا يفيد الاعفاء منه .

ملخص الحكم :

ليس صحيحاً ما قام عليه الحكم المطعون فيه من تسوية حالة المدعى طبقاً لأحكام كادر العمال على وصف انه عامل دائم دون توقيع الكشف الطبي عليه يعتبر بمثابة اعفاء ضمنى من الكشف الطبي ، اذ الاصل ان يتجسم مثل هذا القصد في صورة قرار صريح يعبر عن ارادة مصدره في الشكل الذي رسمه القانون ويصدر عن الجهة التي خولها القانون

رخصة الاعفاء . أما تطاول العهد على تعيين المدعى دون استثناء شرط
اللياقة الطبية فلا يفيد اعفاء ضمنيًا من هذا الشرط .

(طعن رقم ١٢٦٢ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/١/١٠)

قاعدة رقم (١٠)

المبدأ :

شروط اللياقة الطبية للخدمة — نص التعليمات المالية على ذلك كشرط
بقاء العامل في الخدمة — اعتباره من الأمور المكتملة لأحكام كادر العمال مادام
لم يرد في أحكامه ما يتعارض معه .

بالتسليم :

لا شبهة في أن اللياقة الجسدية كشرط لبقاء العامل في وظيفته
عامة طبقًا للتعليمات المالية هي من الأمور التي يتعين اعتبارها مكتملة
لأحكام كادر عمال اليومية مادام لم يرد في هذه الأحكام ما يتعارض
معه .

(طعن رقم ١٢٦٢ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/١/١٠)

قاعدة رقم (١١)

المبدأ :

شرط اللياقة الطبية هو من الشروط الجوهرية اللازمة للصلاحيات
في الخدمة والاستمرار فيها — المصدر التشريعي لهذا الشرط بالنسبة لعمال
اليومية الدائمين .

ملخص الحكم :

إن ثبوت لياقة الموظف الطبية للخدمة هو شرط من الشروط الجوهرية اللازمة للصلاحيات للتعيين في الخدمة والاستمرار فيها . وقد رُفعت هذا الأصل بالنسبة إلى عمال اليومية الدائمين — ومن قبل صدور كادر العمال — التعليمات المالية الصادرة في عام ١٩٢٢ والمتضمنة للأحكام التي وافق عليها مجلس الوزراء في ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ إذ نصت الفقرة ٢٩ من هذه التعليمات على « ألا يعاد إلى الخدمة أحد عمال اليومية المنفصلين لمجرد اللياقة الطبية ما لم يقرر لياقته القومسيون الطبي العام أو أية سلطة يتفويضها القومسيون الطبي لهذا الغرض » وأنه لا شبهة في أن اللياقة الطبية التي تشترط لبقاء العامل في وظيفته الدائمة طبقاً للتعليمات المالية هي من الأمور التي يتعين اعتبارها مكملة بطبيعتها ودون حاجة إلى نص لأحكام كلور عمال اليومية ما دام لم يرد في هذه الأحكام ما يتعارض معها .

(طعن رقم ٣٨٠ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٢٧/٢/١٢)

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

الشروط اللازمة للتعيين — شرط اللياقة الطبية للخدمة — وجوبه وتوافره بالنسبة إلى عمال اليومية الدائمين .

ملخص الحكم :

(راجع ملخص القاعدة السابقة) .

(طعن رقم ١٣٩٤ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٢٧/٢/٢٢)

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

من الشروط الجوهرية للتعين في الوظيفة والاستمرار فيها
— فقدان هذا الشرط أثناء الخدمة — يتعين انتهاء خدمة الممثل .

ملخص الحكم :

إن ثبوت اللياقة الصحية من الشروط الجوهرية للتعين في الوظيفة العامة والاستمرار فيها وهو شرط يقتضيه بداهة ضمان التثبيت من مقدره العامل على النهوض بأعباء وظيفته وإداء الأعمال المنوطة به على الوجه الذي يقتضيه حسن سير المرافق العامة وانتظامها — وينبئ على فقدان هذا الشرط أثناء الخدمة فقدان العامل لصلاحيته للبقاء في وظيفته الأمر الذي يتعين معه انتهاء خدمته .

(طعن رقم ٤٨٧ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٦٧)

قاعدة رقم (١٤)

المبدأ :

تعين العامل دون استيفاء شروط اللياقة الطبية — لا يعتبر بمثابة إعفاء
ضمني له منها ولا يترتب عليه ضرورة القرار حصيًا من السحب — إنهاء
الخدمة في حال عدم ثبوت اللياقة بمقتضى .

ملخص الحكم :

طول المهد على تعيين العامل دون استيفاء شروط اللياقة الطبية
بالتنسبة إليه ، لا يعتبر إعفاءً ضمنياً له من هذا الشرط ، ينبئ عليه سقوط

حق الإدارة في التمسك به قبله ولا ينطوي على هذا المعنى لتعلق الأمر بصلاحيته يتجسد تطلبها لمصلحة الوظيفة العامة ذاتها ، وهذه الصلاحية الواجبة استتوازها ، والتي هي حق الوظيفة على المكلف بعملها في شغلها جوهرى لازم لقيام الطائفة الوظيفية نشوءا ونهائا وهذه الصلاحية على المكلف منها أو التزول عنها ، لا يقتضى ، ومضى انقضى هذا الالتزام من مطلقه بالنتيجة حجة تحصن قرار التعيين ، غير المقترن بثبوت اللياقة الطبية ، بل ان فقدان هذه اللياقة ، لسبب ما بعد سبلقة ثبوتها ، هو في ذاته سبب لانتهاء خدمة العايل وهو من باب أول موجب لهذا الانتهاء في حالة عدم ثبوتها أصلا .

(طعن رقم ١٣٩٤ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٧/١٠/٢٢)

مقتضى رقم (١٥)

المبدأ :

ثبوت عدم لياقته الطبية - انتهاء خدمته مع تحويله الى سلك اليومية المؤقتة صحيح - طول العهد على العايل دون استيفاء شرط اللياقة الطبية بالنسبة اليه - لا يعتبر اعفاء ضمني له - عدم تحصن قرار التعيين غير المقترن بثبوت اللياقة الطبية .

ملخص الحكم :

ان انتهاء الادارة لخدمة المدعى باليومية الدائمة مع تحويله الى سلك اليومية المؤقتة يعد اعمالا صائبا للأصل المقرر القاضي ببقاء خدمة العايل الدائم عند ثبوت عدم لياقته الطبية ، وبالتالي عجزه عن القيام بأعباء وظيفته الناتج عن عدم لياقته الطبية . وليس صحيحا ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من ان تسوية حالة المدعى طبقا لأحكام كافر العمال بوصف انه عامل دائم دون توثيق الكشاف الطبى عليه في حينه تعتبر بمثابة اعفاء ضمني

له من الكشف الطبي ، اذ الاصل ان الاعفاء من شرط اللياقة الطبية هو استثناء من وجوب توفر هذه اللياقة للصلاحيات للتعين في الوظيفة والبقاء فيها ، وهذا الاستثناء لا يكون الا ينص في القانون أو بقرار صريح من جوله القانون رخصة هذا الاعفاء . اما طول العهد على تعيين العاليل دون استيفاء شرط اللياقة الطبية بالنسبة اليه ، فلا يعتبر اعفاء ضمناً له من هذا الشرط يترتب عليه سقوط حق الادارة في التمسك به قبله ولا ينطوي على هذا المعنى لتعلق الأمر بصلاحيات متجددة تتطلبها مصلحة الوظيفة العامة ذاتها . وهذه الصلاحيات الواجب استمرارها والتي هي حق الوظيفة العامة على المالك بعملها هي شرط جوهري لازم لقيام العلاقة الوظيفية وطوال قيامها ، وبهذه المصلحة فان الاعفاء فيها او النزول عنها لا يفترض . ومتى انتهت هذا الافتراض سقطت بالتالي حجة تحصن قرار التعيين غير المقترن بثبوت اللياقة الطبية بل ان عقدان هذه اللياقة لسبب ما يعد سابقة ثبوتها هو في ذاته سبب مبرر لانتهاء خدمة العاليل وهو من باب أولى موجب لهذا الانتهاء في حالة عدم ثبوتها اصلاً .

(ملحق رقم ٢٨٠ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/١٢)

قاعدة رقم (١٦)

المادة :

جواز الاعفاء من شروط اللياقة الصحية كلها أو بعضها - بطلان
القرار الصادر بالاعفاء - لا يجوز سحبه الا خلال المئتين يوما التالية
لصدوره .

بإخص الحكم :

لأنه ولأن كان معلقاً شروط اللياقة الصحية من سبب انتهاء خدمة
العاليل الموقت الا أنه يجوز بقرار يصدر بعد أخذ رأي الجهة الطبية المختصة

اعفاؤه من الشروط المذكورة كلها أو بعضها ، فإذا صدر قرار بإعفائه من شروط اللياقة الصحية — ولو يكن مشوهاً — لعدم أخذ رأى الجهة الطبية المختصة — فإن هذا القرار — ما كان يجوز سحبه الا خلال الستين يوما التالية لصدوره بحيث اذا انقضى هذا الميعاد اكتسب القرار حصانة تعصمه من الاعتناء .

(طعن رقم ٨٧ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٦٧)

قاعدة رقم (١٧)

المبدأ :

اعفاء العامل من شرط اللياقة الطبية — لا يكون الا ينص في القانون أو بقرار صريح من خوله القانون في ذلك .

ملخص الحكم :

ان الاعفاء من شرط اللياقة الطبية — وهو استثناء من وجوب توفر هذه اللياقة للصلاحيه للتعيين في الوظيفة والبقاء فيها — لا يكون الا ينص في القانون ، أو بقرار صريح من خوله القانون رخصة هذا الاعفاء .

(طعن رقم ١٣٩٤ لسنة ٨ ق — جلسة ٢٢/١٠/١٩٦٧)

رابطا : شرط التعيين :

قاعدة رقم (١٨)

المبدأ :

نص في كادر سنة ١٩٣٩ على أن الحد الأدنى لسن الموظف هو ١٨ سنة — عدم سريان هذا النص على المعينين باليومية .

ملخص الحكم :

إن كادر سنة ١٩٣٩ الصادر به منشور وزارة المالية رقم ٤ لسنة ١٩٣٩ كان ينص في الفقرة الأولى من المادة الأولى في بلب « التعيين » على أنه « لا يجوز أن تقل سن أى مرشح لوظيفة حكومية وقت التعيين لأول مرة عن ١٨ سنة ميلادية . ولا تزيد على ٢٤ للتعيين في الدرجة التاسعة ولا على ٣٠ للدرجات الثامنة والسابعة والسادسة » ، وفي الفقرة الثابتة من المادة ذاتها على أن « الحد الأدنى للسن وهو ١٨ سنة يجرى على التعيين في الوظائف الدائمة والمؤقتة والخارجة عن هيئة العمال » . ويبين من هذه النصوص أن قيد السن الوارد فيها لا يجرى حكمه على التعيين في الوظائف التي باليومية .

(طعن ١٣٨ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/٦/٩)

قاعدة رقم (١٩)

المبدأ :

عمال اليومية — تعيينهم — عدم تقييده ببلوغ العمال سن ١٨ سنة .

ملخص الحكم :

(راجع ملخص القاعدة السابقة) .

(طعن ١٠٨٠ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦١/١٢/٣٠)

قاعدة رقم (٢٠)

المسألة :

تعيين المدعى في درجة مساعد جنائني قبل أول مايو ١٩٤٥ - مصدور
كادر العمال يكسبه مركزا ذاتيا مقتضاه تسوية حالته في درجة عامل عادي
منذ التحاقه بالخدمة - لا يحول دون ذلك الا يكون قد بلغ ثمانية عشر عاما
في ذلك الحين - قيد السن الوارد بكادر سنة ١٩٣٩ لا يسرى على المتقدمين
في الوظائف التي باليومية .

ملخص الحكم :

متى ثبت ان المدعى عين في درجة (مساعد جنائني) قبل أول
مايو سنة ١٩٤٥ فإنه بمصدور كادر العمال يكون قد اكتسب مركزا ذاتيا
من مقتضاه وجوب تسوية حالته على اساس وضعه في هذه الدرجة وهم
درجة عامل عادي منذ التحاقه بالخدمة في أول يوليو ١٩٤٢ مع ما يترتب
على ذلك من آثار ولا يحول دون ذلك انه لم يكن في ذلك التاريخ قد بلغ
من العمر ثمانية عشر عاما اذ وفقا لما يجري عليه قضاء هذه المحكمة لا يسرى
قيد السن الوارد في كادر العمال سنة ١٩٣٩ وما تضمنه من تحديد
الحد الأدنى له بثمانية عشر عاما على التعيين في الوظائف التي باليومية .
هذا الى ان احكام كادر العمال لم تلت باى نص صريح يجعل الحد الأدنى
لسن عمال اليومية وقت التعيين لأول مرة ثمانية عشر عاما .

(طعن رقم ٧٨٦ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٦)

قاعدة رقم (٢١)

المبدأ :

كتاب المالية الدورى رقم ١٣٤ الصادر فى يونيه سنة ١٩٤٩ — جواز نذب طبيين لتقدير سن العايل الذى لم يقدم شهادة ميلاده عند تعيينه دون ضرورة عرضه على القومسيون الطبى العام — ترخص الجهة الادارية فى اجتماع اى الطرفين — لا يغير من ذلك نص المادة ١٧ من لائحة القومسيونات الطبية .

بمخض الحكم :

بالاطلاع على النصوص الخاصة بتقدير سن العمال يبين ان كتاب المالية الدورى ١٣٤ الصادر فى يونيه سنة ١٩٤٩ انه يقضى بأن « الموظف او المستخدم الذى لم يقدم شهادة ميلاده او مستخرجا رسميا منها عند تعيينه وتكر سنه بمعرفة القومسيون الطبى العام او بمعرفة طبيين مستخدمين فى الحكومة يتدبان لهذا الغرض يعتبر التقدير نهائيا لا يجوز الطعن فيه باى حال من الاحوال ولو ظهرت على خلافه شهادة الميلاد » وهذا النص صريح فى جواز نذب طبيين لتقدير سن العايل الذى لم يقدم شهادة ميلاده عند تعيينه دون ضرورة عرضه على القومسيون الطبى العام بل هى بتروخص فى ان تتمع اى الطرفين فلا تثريب عليها اذا هى عرضت العايل على طبيين . حكويين تنديهما لتقدير سنه دون عرضه على القومسيون الطبى العام ولا يغير من هذا النظر ما استند اليه للحكم المضمن فيه من نص المادة ١٧ من لائحة القومسيونات الطبية اذ ان هذا النص خاص بتعيين اختصاص كل من القومسيون الطبى العام والقومسيونات الفرعية ، وليس

هذا النص بمنع من اشتراك جهات طبية أخرى في هذا الاختصاص إذا ما رأت الجهة الإدارية أن المصالح العام يقتضى ذلك. كما أنه ليس ثمة ما يوجب عرض تقدير السن الذى قام به الطبيب الحكومى على القومسيون الطبى العام لعدم وجود أى نص يقتضى ذلك .

(طعن رقم ٨٧٤ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٠)

خاتمة : تحديد الوظيفة التي يعين فيها العاليل

مادة رقم (٢٢)

المادة :

تحديد الوظيفة التي عين فيها العاليل — مرده في الأصل الى الوصف
الوارد في قرار التعيين — لا اعتداد بهذا الوصف اذا ما تبين من ظروف الحال
ان النية الحقيقية لجهة الادارة لم تنصرف اليه — العبرة بالنية الحقيقية
التي قد تكشف عنها ماهية العمل الذي نيظ العاليل او الدرجة المالية التي
عين عليها .

ملفص الحكم :

ان تحديد الوظيفة التي عين فيها العاليل طبقا لاحكام كادر العمال
وان كان مرده في الأصل الى الوصف الوارد في قرار التعيين ، الا انه
لا اعتداد بهذا الوصف او بالأصح ببطلوله الظاهر اذا ما تبين من ظروف
الحال ان النية الحقيقية لجهة الادارة لم تنصرف اليه حتى لا يحل تمرار
التعيين على غير ما قصدت اليه الجهة التي أصدرته ، وتكون العبرة عندئذ
بتلك النية الحقيقية التي قد تكشف عنها ماهية العمل الذي نيظ بالعمال
اداءه او الدرجة المالية التي عين عليها .

مقادة رقم (٢٣)

المبدأ :

تحديد المركز القانوني للعامل — يتعين أيضا تبعا لوصف الوظيفة المسندة اليه في القرار الصادر بتعيينه أو ترقيته — لا يفر من هذا المركز شغل العامل فعلا بعمل وظيفية من طبيعة أخرى .

ملخص الحكم :

ان المركز القانوني للعامل يتعين تبعا لوصف الحرفة المسندة اليه في القرار الصادر بتعيينه أو ترقيته ، اذن ان هذا القرار هو الذي يحدد نوع العمل المنوط به وكذا درجته واجره ، ولا يفر من هذا المركز قيام العامل فعلا بعمل وظيفية من طبيعة أخرى ، اذ لا ينال الدرجة المخصصة لهذه الوظيفة الا بالقرار الصادر بمنحه اياها وفقا للقواعد التنظيمية المقررة في هذا الشأن .

(ملحق رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٣ ق — جلسة ١١/٨/١٩٥٨)

مقادة رقم (٢٤)

المبدأ :

تحديد اجر العامل المادي — يكون بحسب العمل او الوظيفة المسندة للعامل في قرار التعيين — تحديد الفئة التي ينتمي اليها العامل من بين فئات العمال العاملين بحسب الاجر الذي منح له فعلا عند التعيين .

ملخص الحكم :

ان المبدأ في تحديد اجر العامل أو مرتبه هو بحسب العمل أو الوظيفة المسندة اليه في قرار التعيين ، فهو الذي يتحدد به مركزه القانوني ،

ومن ثم فانه اذ كان الثابت من الاوراق ان المدعى عين عاملا بأجر يومى قدره ١٠٠ مليا وظل كذلك الى ان عدلت درجته فى الفئة ٢٠٠/١٢٠ ملزم تطبيقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥١/٢/١٢ فان المدعى على هذا النحو يعد عاملا عاديا ، وطبقا لما جرى عليه قضاء هذه المحكمة فان الاجر الذى منح للمدعى عند تعيينه هو الذى يحدد الفئة التى اريد وضعه فيها من بين درجات العمال العاملين التى تتفاوت بحسب أهمية العمل الموكول لشاغلها وتأسيسا على ذلك يكون الاجر الذى منح للمدعى عند تعيينه هو ١٠٠ ملزم ثم ١٢٠ ملزم بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء سالف الذكر هو الذى يحدد الفئة التى اريد وضعه فيها بما لا يرتبه له اى حق فى اجرة اعلى ولا يغير من الامر شيئا ان المدعى قد وصف فى العديد من الاوراق المودعة ملف خدمته بأنه جنائنى طالما ان نية الادارة قد تكشفت عند تعيينه بأنه عامل عادى وطالما لم يصدر قرار بتعيينه على درجة من درجات كادر العمال المخصصة بالميزانية لوظيفة جنائنى .

(طعن رقم ٢٦٥٨ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٩)

قاعدة رقم (٢٥)

المبدأ :

تحديد المهنة التى وضع فيها العامل عند تعيينه فى حالة عدم وجود قرار التعيين - عدم الاعتداد فى ذلك بالاوراق التى لم تخرر لتحديد المركز القانونى للعامل او بيان درجته وتاريخ حصوله عليها ، جواز الرجوع الى كشف مدة الضمة والاوراق المؤيدة لا جاء به المرفقة بملف الضمة .

ملخص الحكم :

الناظر من الاوراق المودعة ملف الضمة انها لم تخرر لتحديد المركز القانونى للمدعى او بيان درجته وتاريخ حصوله عليها ، ولم تتبين

قراراً ادارياً بهذا التحديد أو ترديداً لقرار سابق من هذا القبيل ، ولم يصدر مثل هذا القرار من رئيس مختص بإصداره ، وإنما تصد بها غرض آخر هو صرف أجرة المدعى وخطابات توصية بزيادة أجره وصف فيها بأنه « أوسطى مواسير » ، نهى ليست في ذاتها أداة تعيين قانونية ، ولا تنهض دليلاً قاطعاً في أثبت تعيين المدعى في وظيفة « أوسطى » عند بدء تعيينه ، وقد خلت الأوراق المقدمة في الدعوى من أى قرار يؤيد حصول هذا التعيين ولو أنه حصل بحق لمنح المدعى العالوة المقررة لدرجة « أوسطى » في حينها وقدره ٤٠م لا ٣٠م التي كان يتقاضاها بالفعل . ولئن قرار التعيين المدعى غير مرفق بملف خدمته وقد أجليت المدعى عليها بأنها لم تعطر عليه ، إلا أن الثابت في سجلات المصلحة الخاصة بتفتيش الأعمال الجديدة وهى المرجع الرسمى الوحيد الموجود ، انه عين بوظيفة عامل ، وعلى أحسن الفروض بالنسبة اليه فان الثابت في كشف خدمته انه عين بمهنة ريس اعتباراً من أول مارس سنة ١٩٢٠ ، كما أن بملف خدمته طلباً مرفوعاً منه الى الباشمهندس قسم الزيتون بتاريخ ٦ من مارس سنة ١٩٤٣ يرجو فيه مساعدته لوضعه بكادر الصناع حيث أنه عين بوظيفة ريس ، وهى تتعارض مع العمل الذى يقوم به حالياً وهو وظيفة « أوسطى مواسير » ، وقد تأثر على هذا الطلب من الباشمهندس برجاء نقل المدعى الى كادر الصناع ، اذ انه قائم بأعمال أوسطى مواسير ، ويؤدى عمله على الوجه الاكمل ، وهذا يقطع - كما جاء بالحكم المطعون فيه - بأن المدعى عين ريس عامل ، ولم ينقل الى كادر الصناع حتى هذا التاريخ ، وليس في الأوراق ما يدل على نقله الى هذا الكادر بهذا ذلك .

(طعن رقم ٨٢٤ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/١١/٢٢)

قاعدة رقم (٢٦)

البيان :

وصيفه العامل في عديد من الأوراق بانه (جنائى) - لا اعتداد بهذا

(م ٣ - ج ١٨)

الوصف اذا كانت نية الإدارة قد انصرفت الى تعيينه عملا — تسوية الإدارة
لحالته باعتباره عملا يكشف عن هذه النية .

ملخص الحكم :

لئن كان المدعى قد وصف حقيقة في العديد من الأوراق المودعة ملف
خدمته بأنه « جنائني » الا أنه لا اعتداد بهذا الوصف ، اذ الواضح
أن نية الإدارة قد انصرفت الى تعيينه عملا واستمراره كذلك ، وهذه
النية تكشف عنها التسوية التي أجرتها له وفضلا عن هذا كله فإن
المصلحة قد منحت الأعمال التي تقوم بها المزرعة التي يمسك بها المدعى
ونكرت أن العمل الذي يؤديه هو المساعدة في تلك الأعمال وليس من
بينها عمل جنائني .

(طعن رقم ٢٥١ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٩)

قاعدة رقم (٢٧)

المبدأ :

كشفت مدة الخدمة — لا ينهض دليلا قاطعا في اثبات تعيين المدعى
في حرفة معينة — أساس ذلك أنه ليس أداة تعيين قانونية كما أنه لم يتضمن
قرارا إداريا بالتعيين أو ترديدا لقرار سابق من هذا القبيل وإنما قصد به
بيان الحالة من حيث الأجر .

ملخص الحكم :

ان المحكمة وهي في مقام تحديد الرابطة القانونية التي نشأت بتعيين
المدعى لا ترى محلا للاعتداد بالوصف الوارد في كشف مدة خدمته ذلك
أن هذا الكشف الذي حرر بعد تعيينه بمدة طويلة وأن تضمن سردا
لما طرأ على أجره من تعديل الا أنه ليس أداة تعيين قانونية كما أنه

لَمْ يتضمن — هو وغيره من الأوراق — قراراً إدارياً بالتعيين أو ترديداً لقرار سابق من هذا القبيل وإنما قصد به غرض آخر هو بيان حالة المدعى من حيث أجره فهو لا ينهض دليلاً قاطعاً في إثبات تعيين المدعى ابتداءً في حرفة (جنائني) وعلى الأخص وقد تضمنت كثير من أوراق اللقمة الأخرى وصفه بأنه (مساعد جنائني) .

(طعن رقم ٧٨٦ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٦)

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

خلو ملف المدعى من قرار تعيينه — استخلاص حقيقة الخدمة التي عين بها من عناصر أخرى بالملف — دلالة السن والأجر عند التعيين على أنه إنما عني تعيين المدعى (مساعد جنائني) لا على درجة من درجات رؤساء العمال .

ملخص الحكم :

أنه وإن كان ملف خدمة المدعى قد خلا من قرار تعيينه إلا أن هناك كثيراً من العناصر التي يمكن أن يستخلص منها استخلاصاً سائفاً حقيقة الحرفة التي انصرفت نية الوزارة إلى تعيينه فيها وهل هي جنائني أو مساعد جنائني فقد وردت حرفة (مساعد جنائني) في كشف العمال العاديين (رقم ١) الملحق بكتاب دوري رقم ف ٢٣٤ — ٥٢/٩ المؤرخ في ١٦ من أكتوبر ١٩٤٥ الذي حدد لها الدرجة ٢٤٠/١٠٠ مليماً التي رفعت بعد ذلك إلى ٣٠٠/١٠٠ مليماً بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ من أغسطس ١٩٥١ — أما حرفة (جنائني) فقد وردت في كشف رؤساء العمال العاديين ومن في حكمهم (رقم ٢) الذي حدد لها الدرجة ٢٤٠/١٦٠ مليماً التي رفعت إلى ٣٠٠/١٦٠ مليماً — ولا شك في أن تعيين

تقدمي وهو في الرابعة عشرة من عمره وبأجر قدره ٣٥ مليسما ما يكفي
للمحافظة على أن الوزارة ما قصدت تعيينه على درجة من درجات رؤساء
الصلب وعلى أن ما أنصرفت إليه نيتها هو تعيينه (مساعد جنائني) وهذه
النية تكفي عنها التسوية التي أجرتها له بمنحه أول مربوط هذه الدرجة
اعتباراً من ١١ من أبريل سنة ١٩٥٤ .

(طعن رقم ٧٨٦ لسنة ٧ ق - جلسة ١١٦٥/٢/٦)

الفرع الثاني

الترقية

قاعدة رقم (٢٩)

المادة :

ترقية العامل تكون من درجة الى الدرجة التالية لها مباشرة من الفئة ذاتها — نقل العامل من فئة الوظائف الى فئة أخرى لا يتقيد بشرط الترقية متى توافرت له القدرة والكفاية لتولى الوظيفة الأعلى — يعتبر تصيفه جديداً — اثر ذلك على تاريخ تحديد العالوة .

ملخص الحكم :

جاء بمذكرة اللجنة المالية التي وافق عليها مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ بشأن كادر عمال اليومية في البنود الخاص بالترقيات انه « تجوز الترقية من درجة الى الدرجة التالية لها بعد ست سنوات يقضيها العامل في درجته . على انه بالنظر لاحتياجات بعض المصالح الى صناع من حملة شهادة الدراسة الابتدائية الذين تساعد ثقافتهم على استكمال تدريبهم في فترة أقصر ترى وزارة المالية ان تجاز ترقية مساعد الصانع الحاصل على شهادة دراسية بعد مدة لا تقل عن ثلاث سنوات بشرط الحصول على موافقة وزارة المالية — ولترقية مساعد الصانع الى صانع لا بد من اجتيازه امتحان أمام لجنة غنية يصدر بتشكيلها قرار وزاري » ، وقد رد كتابا وزارة المالية الدوريان ملف ف ٢٣٤ — ٥٣/٩ الصادران في ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ و ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ بشأن كادر عمال اليومية في البند الخاص

بالترقية هذا الحكم وأضلفا اليه أن « نقل العامل من وظيفة لا تحتاج إلى فئة إلى وظيفة تحتاج إلى فئة ، ومن هذه إلى وظيفة تحتاج إلى فئة متترة أو من إحدى فئات هذه الوظائف إلى أخرى لا يتقيد بشرط المدة بتمام العامل لديه القدرة والكفاية لتولى عمل الوظيفة الأعلى وبعد اجتيازه امتحانا أمام اللجنة الفنية ، ويمنح بداية الدرجة المنقول إليها أو أجرته التي كان قد وصل إليها قبل النقل إليها أكبر .

ويجب أن يكون المنقولون على الوجه المتقدم داخلين في حدود نسبة ٢٠٪ المرخص لرؤساء المصالح بالتعيين فيها مباشرة من الخارج » .

ويمستفاد من الأحكام المتقدمة أن لترقية العامل شروط وضوابط ، سواء ما يتعلق بالمدد الواجب تضاؤها قبل الترقية والتي تختلف تبعا لتفاهة العمل ومؤهلاته الدراسية ، أو فيما يختص بالخبرة المهنية التي يرجع في التثبت منها إلى الاختبار الفني ، أو بنوع الوظيفة التي تتم الترقية إليها . وإن الترقية لا تكون إلا من درجة إلى الدرجة التالية لها مباشرة من الفئة ذاتها ، فإذا نقل العامل من فئة من الوظائف إلى فئة أخرى فانه لا يتقيد بشرط المدة متى توافرت له القدرة والكفاية لتولى الوظيفة الأعلى ، غير أن نقله يعتبر في هذه الحالة تعيينا جديدا ويدخل في حدود النسبة المرخص في التعيين فيها من الخارج ، ذلك إن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٤ نص على أنه « تحقيقا لمصلحة العمال الموجودين الآن في خدمة الحكومة لا يعين في وظائف مساعدى الصناع والصناع الممتازين والأسطوات والملائطين من الخارج إلا في حدود ٢٠٪ من الخطوات على الأكثر في كل فئة . . . » وقد قضى كتاب وزارة المالية الدورى رقم ف ٢٣٤ - ٥٢/٩ المؤرخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥ بضرورة التزام هذه النسبة لدى التعيين في الوظائف التي تخلو بكل فئة ، ثم أوجب ادخال النقل غير المقيد بشرط المدة في حدود النسبة المذكورة وهى المرخص في التعيين فيها مباشرة من الخارج . ومقتضى التجاوز عن القيد الزمنى المتطلب لماكن الترقية بحسب قواعد كادر العمال واعتبار العامل المنقول على هذا الوجه داخلا في حدود النسبة المخصصة للتعين فيها من الخارج هو أن النقل يعد في هذه الحالة بمثابة تعيين.

لا ترقية ، وان انطوى على تحسين لحالة العمل القائم في الخدمة فعلا ،
ذلك أن التعمين الجديد لا يقتصر حكمه — في خصوص مدد الترقية
واستحقاق العلاوات أو غير ذلك — على من لم تسبق له خدمة أصلا ،
أو من سبق أن انتظمت خدمته لسبب من الأسباب وأعيد إليها ، بل قد
يصدق حكمه أيضا — في خصوص ما تقدم — على كل نقل تعتبره القواعد
التنظيمية العامة في هذا الشأن بمثابة التعمين الجديد المنبت الصلة
بالوظيفة والدرجة السابقة ، إذ ينشأ مركزه القانوني الذاتي على هذا
الأساس مما لا يجوز معه مخالفة هذا الحكم الخاص . ومن ثم غلذا ثبت
أن المطعون عليه لم ينقل من درجة عامل عادي الى الدرجة التالية لها
في السلك ذاته (وهي درجة رئيس عمال عاديين) ، بل عين في درجة
عامل كتابي في فئة أخرى تغاير فئة العمال العاديين التي ينتبى إليها ،
وقد انصح قرار المصلحة من أن نقله بمثابة التعمين الجديد ، وآية ذلك
أن المذكور لم يكن قد أمضى بعد في درجة عامل عادي المدة القانونية المقررة
للترقية وفقا لقواعد كادر العمال ، فان تاريخ هذا التعمين هو الذي
ينبغي اتخاذه أساسا لتحديد موعد استحقاق علاوته الدورية مستقبلا .

(طعن رقم ٧٥٧ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١/٥)

قاعدة رقم (٢٠)

المبدأ :

لا يجوز الترقية الا الى الدرجة التالية مباشرة في الفئة ذاتها وبعد
انقضاء الفترة المحددة لجواز الترقية — نقل العامل من فئة من الوظائف الى
فئة أخرى دون تقيد بشرط المدة — يعتبر تعيينا جديدا يجب أن يسبقه
إحالة أمام اللجنة الفنية المختصة — الترقية الى درجة ملاحظ لا تكون الا
من بين الاسطوانات — اذا كان تعيين الملاحظ من الخارج فيشترط أن يتم
بموافقة الوزير المختص وفي حدود النسبة المقررة للتعيين من الخارج —

انطس ملك وينال : نقل عامل كتابى الى وظيفة ملاحظ دون امتحان او وجود درجة خالية يدل على اتسراف نية الإدارة الى بقائه عللا كتابيا .

ملخص الحكم :

وفقا لأحكام كادر العمال لا تجوز الترقية من درجة الا الى الدرجة التالية لها مباشرة فى الفئة ذاتها وبعد انقضاء الفترة المحددة لجواز الترقية بعدها ، اما نقل العامل من فئة من الوظائف الى فئة اخرى دون تفهيد بشرط المدة فانه يعتبر تعيينا جديدا ويجب أن يسبقه امتحان العامل امام اللجنة الفنية المختصة للاستيثاق من قدرته ودرجة كفايته ولتحديد الدرجة والاجر اللذين يستحقهما . كما أنه وفقا لأحكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٢ من اغسطس سنة ١٩٥١ لا يرقى الى درجة ملاحظ الا من بين الاسطوانات فاذا كان تعيينه من الخارج فيشترط أن يكون ذلك بموافقة الوزير المختص وفى حدود النسبة المقررة للتعيين من الخارج وهى ٢٠٪ من الخلوات .

وترتبا على ما تقدم فانه لو قصد بنقل المدعى وهو عامل كتابى تعيينه فى وظيفة (ملاحظ) بقسم الكهرباء لوجب أن يسبق هذا التعيين امتحانه امام اللجنة الفنية للاستيثاق من قدرته وكفايته — والتحقق من وجود درجة ملاحظ خالية فى حدود النسبة المقررة للتعيين من الخارج .

وبما أن شيئا من ذلك لم يراع فى نقل المدعى الى قسم الكهرباء اذ اقترح نطه هو وآخرين فى ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٦ وتم اعتماد النقل فى ذات هذا التاريخ دون أن يسبقه التحقق من وجود درجات خالية او اجراء امتحان — مما لا يدع مجالا للشك فى انه لم يقصد بنقله تعيينه فى وظيفة ملاحظ بل مجرد الاستعانة به لمواجهة ضغط العمل فى مد الكابلات وسد العجز فى الفنيين القائمين بهذا العمل — ومما يؤكد ان نية الإدارة قد انصرفت الى بقائه عللا كتابيا دون تعديل فى مركزه القانونى أن نطه لم يقرن بأية آثار مالية اذ ظل بعد نقله شاغلا لدرجة عامل كتابى ويتقاضى أجرها والملاوات المقررة لها .

قاعدة رقم (٢١)

إلحاق :

ست السنوات التي اشترطها كادر العمال للترقية الى درجة اعلى —
شرط صلاحية للترقية لا شرط لزوم لها — المركز القانوني فيها لا ينشأ
اقتنيا بمجرد استيفاء المدة — الجدول رقم ٦ من كشفوف حرف (ب)
لا ينطوى على خروج هذه القاعدة .

ملخص الحكم :

ان الترقية من درجة الى الدرجة التالية لها لا تجوز (فيما خلا حالة
الصناع حملة المؤهلات الدراسية الذين ابيح تقصر المدة بالنسبة اليهم)
الا بعد ست سنوات على الاقل يقضيها العامل في درجته ، وانها — بعد
استكمال هذه المدة التي هي شرط صلاحية اساسه اكتساب الخبرة
الفنية لا شرط لزوم — تكون جوازية ترخص الادارة في تقدير ملائمتها
وفقا لمقتضيات المصلحة العامة لا حتمية ولا واقعة بقوة القانون . ومن ثم
غلا ينشأ المركز القانوني فيها من تلقاء ذاته بمجرد استيفاء المدة . ولعل
منار اللبس في جواز الترقية الى الدرجة التالية بعد ست سنوات
او وجوبها يرجع الى ما ورد بالكشف رقم ٦ من كشفوف « ب » الملحقة
بكادر العمال في شأن الصناع والعمال الفنيين الذين تسوى حالتهم من
بدء تعيينهم بأجرة ٣٠٠م في اليوم في الدرجة (٣٠٠ — ٤٠٠م) في الوظائف
التي تحتاج الى دقة ، اذ ذكرت تحت خانة « بدء ونهاية المربوط » عبارة
« ٣٠٠ — ٤٠٠م بعد ست سنوات يرقى الى درجة الدقة المنازرة
الى نهاية ربطها وهو « ٧٠٠م » ولكن الظاهر بما تضمنته هذه الكشفوف
انه انما قصد بها حصر الحرف المختلفة المراد تطبيق كادر العمال على
المشتغلين بها ، وترتيب فئات الصناع والعمال بحسب طبيعة الوظائف

التي يؤدون عملها من حيث دقة هذا العمل وفنيته ، وبيان بدء نهائية مربوط الدرجة التي يوضع فيها كل منهم وتدرجه منها الى التي تليها ، ، وذلك كله في حدود القواعد التي استنتجها هذا الكادر وتنفيذا لأحكامه . ولم يقصد بها وضع قواعد ليس من شأنها التعرض لها ، ذلك انها لا تعدو أن تكون كشوفاً بيانية وفرعا تابعا لأصل . وليس يتلام مع طبيعة هذا الوصف أن تستحدث أحكامها لم ترد في هذا الأصل أو تأتي بأخرى على خلافه أو أن تعدل فيما قضى به من أوضاع وما ورد فيه من نصوص . كما أنها لم تتضمن تخصيصاً له أو استثناء منه — إذ لا تخصيص بلا مخصص ولا استثناء إلا بنص صريح يقرره — وانما أريد بالعبارة المتكتم ذكرها أصلية هدفين :

(الأول) بيان طريقة تنفيذ ما طلبته وزارة المالية بكتابها الدوري ملف رقم ف ٢٢٤ — ٥٣/٩ الصادر في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ بالنسبة الى الصناع والعمال الموجودين في الخدمة فعلا وقت تطبيق الكادر ، وذلك لحصر تكاليف الانصاف الذي قضى به ، واحصاء أجور هؤلاء العمال قبل هذا الانصاف وبعده .

(الثاني) بيان الدرجة التالية التي يرقى اليها الصانع أو العامل من درجته الحالية ، وحدود تدرجه في هذه الترقية بالإشارة الى مدة السنوات الست اللازمة لذلك مفهومة بمعناها المحدد بكادر العمال ، أي باعتبارها حداً أدنى لجواز الترقية وشرطاً لهذه الترقية .

(طعن رقم ٦٥ لسنة ١ ق — ١٢/١١/١٩٥٥)

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

الترقية الى درجة الدقة الممتازة — شرط قضاء الست سنوات في درجة صانع دقيق — هو شرط صلاحية لا شرط لزوم للترقية — هذه الترقية

ليست حتمية سواء استوفى العامل المدة قبل أول مايو سنة ١٩٤٥ أو بعد هذا التاريخ .

ملخص الحكم :

ان الست السنوات التى اشترطها كادر العمال للترقية الى الدرجة الثالثة الممتازة انها هى شرط صلاحية للترقية لا شرط لزوم لها والمركز القانونى فى هذه الترقية لا ينشأ تلقائيا بمجرد استيفاء المدة سواء اكتفت هذه المدة قد استوفيت قبيل أول مايو سنة ١٩٤٥ ام بعد هذا التاريخ ، ومن ثم فانه لما كان المدعى وقد عين فى وظيفة براد الوارد ذكرها بالكشف رقم (٦) فى ٩ من مايو سنة ١٩٥١ بعد أن ادى امتحانا ننيا لشغل هذه الوظيفة الجديدة ، فان تطبيق قاعدة الترقية الحتمية على حالته يكون تطبيقا غير سليم .

(طعن رقم ٩٩٧ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/١٣)

(وفى نفس المعنى طعن رقم ٧٧٩ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٤)

قاعدة رقم (٣٣)

المبدأ :

ترقية العامل الى درجة النقة الممتازة - مشروطة بقضائه ست سنوات فى درجة عامل حقيق - تكيف هذا الشرط - هو شرط صلاحية للترقية لا شرط لزوم وفقا لما استقرت عليه احكام المحكمة الادارية العليا - اعتقاد الادارة ان هذا الشرط هو شرط لزوم واجراؤها الترقية الى درجة الصانع الممتاز على هذا الأساس - جواز سحب هذه الترقية فى أى وقت .

ملخص الحكم :

ان الخطأ الذى وقعت فيه الادارة من جهة توهبها أن المدعى استحق

تعلقا الترقية الى درجة الدقة الممتازة (٧٠٠/٣٦٠) بمضى ست سنوات عليه في درجة الصانع الدقيق (٥٠٠/٣٠٠) هو خطأ في القانون لا يحجب الاصل الثابت الذى جرى عليه قضاء هذه المحكمة من أن الترقية الى درجة الدقة الممتازة لا تقع بصورة تلقائية سواء اكتمل النصاب الزمنى بعد نفاذ كادر العمال او قبل ذلك بل يتعين أن يرد الأمر في شأنها الى تقدير الادارة — بعد فوات هذه المدة — لا استحقاق صاحب الشأن للترقية المذكورة او عدم استحقاقه اياها وإن يصدر بناء على ذلك قرارها بترقية من تتوسم فيه هذا الاستحقاق وهو ما لم يثبت انتهاء نطته بالنسبة الى المدعى قبل اتخاذ قرارها المسحوب الصادر بترقية المدعى الى درجة الصانع الممتاز (٧٠٠/٣٦٠ ملیم) في ٣٠ من يونیة سنة ١٩٥٢ .

واذا كانت أحكام كادر العمال تشترط تبين يرقى من الدخل الى وظيفة الصانع الممتاز ان يكون بالضرورة في وظيفة الصانع الذى تحتاج منه الى الدقة الممتازة (٧٠٠/٣٦٠) كما تشترط كذلك الا يرقى الى وظيفة الصانع الممتاز الا من قضى اثنتى عشرة سنة على الأقل في درجتى دقيق ودقيق ممتاز وكانت الجهة الادارية قد توهبت أن المدعى قد اسحق فعلا الترقية الى درجة الدقة الممتازة (٧٠٠/٣٦٠ م) بمضى ست سنوات عليه في درجة الصانع الدقيق على خلاف الواقع وما جرى به قضاء هذه المحكمة من أن مضى النصاب الزمنى هو شرط صلاحية للترقية الى درجة الدقة الممتازة لا شرط لزوم وان الأمر يرد في النهاية الى الادارة لتقدير استحقاق صاحب الشأن لهذه الترقية ثم يصدر بناء على ذلك قرارها بالترقية . اذا كان ذلك كله صحيحا ، فان قرار ترقية المدعى مباشرة الى درجة الصانع الممتاز الذى صدر في ٣٠ من يونیة سنة ١٩٥٢ على ظن أنه كان قبل هذا القرار في درجة الدقة الممتازة يكون في الواقع غلطا لركن النية المشروط في القرارات الادارية ومجرما من الأسس القانونى لذى تبنى عليه الترقية الى درجة الصانع الممتاز

طبقاً لأحكام كل من العمال مما ينحدر به الى درجة الانعدام خاصة وأن سلطة الإدارة بالنسبة الى هذا التصرف هي سلطة مقيدة بأحكام كل من العمال ولا حرية لها في إنتهالكها بهذه الصورة الصارخة بل ولا ولاية لها على الاطلاق في ترقية المدعى الى أكثر من الدرجة التالية للدرجة المرقى منها ، فنخطيه درجة الحققة الممتازة التي ينبغى أن تتم الترقية عليها ، هو مخالفة لقاعدة جوهرية من قواعد الترقية ومن ثم لا يكتسب قرارها الصادر في ٣٠ من يونية سنة ١٩٥٢ بترقية المدعى الى درجة الصانع الممتاز (٧٠٠/٣٦٠) أية حصة ولو فات الميعاد المحدد للطعن فيه بالالغاء او لسحب بل يجوز للإدارة الرجوع في قرارها وسحبه في أى وقت .

(طعن رقم ٢٥٥٧ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/١)

قاعدة رقم (٢٤)

المبدأ :

الترقية الى درجة صانع ممتاز - شرط المدة اللازمة لجواز اجرائها - اشتراط قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢/٨/١٩٥١ للترقية قضاه ١٢ سنة في درجتى صانع دقيق وصانع دقيق ممتاز - قلصر على حالة العمال الذين يتدرجون في هاتين الدرجتين - عدم سريته على الملل الذى يمين من الخارج مباشرة في الدرجة الأخيرة - المبرة بترقيته في هذه الحالة هي قضاؤه ست سنوات في هذه الدرجة وباتصيته فيها بين هؤلاء العمال .

ملخص الحكم :

بالرجوع الى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ من اغسطس سنة ١٩٥١ وكتساب الملية المنفذ له برقم ف ٢٢٤ - ٥٢/١ يبين أن القواعد التى أوردتها هذا القرار فيما يتعلق بدرجة صانع ممتاز هي تجديده نسبة هذه الدرجة بواقع ١٥٪ وان تكون الترقية اليها بواقع

ثلاثة بالانتمية وواحدة بالاختيار والا تكون الترقىيات الا الى الدرجات الخالية وبعد فوات المدة المقررة وانه تجوز الترقية من درجة الى الدرجة التالية لها بعد ست سنوات على الاقل يقضيها العامل في درجته ، وقد اوضح ديوان الموظفين في كتابه رقم ٥٣/٣١/٢٠ - المحرر في ٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ للسكترير المالى لوزارة الحربية ان المقصود بالفقرة الرابعة من كتاب المالية الدورى رقم ٢٣٤ - ٥٣/٩ المؤرخ ٨ من سبتمبر سنة ١٩٥١ هو ترقية من قضى اثنتى عشرة سنة في درجتى دقيق ودقيق ممتاز ولو لم يقض ست سنوات في كل منهما مع مراعاة نسبة الترقية بالاختيار ونسبة الترقية بالانتمية وان تكون الترقىيات على وظائف خالية كما يجب تحديد من يكون اولى بالترقية في نصيب الانتمية وهل هو من قضى مدة اطول في درجة دقيق ودقيق ممتاز او من قضى مدة اطول في درجة دقيق ممتاز على حدة وانه يرى ان العبارة اصبحت بقضاء مدة اطول في الدرجتين معا .

ولما كانت الحالات التى عالجها القرار والكتاب المشار اليهما آنفا هى حالة العمال الذين يبرون على مرحلة دقيق ودقيق ممتاز وليس من بينها الحالة موضوع هذه الدعوى اذ المدعى لم يبر على درجة دقيق وعين مباشرة في درجة دقيق ممتاز ومن ثم يتعين مقارنة مع اقترانه المطعون في ترقيتهم في الدرجة التى اشتركوا فيها جميعا ولا وجه لتفضيل من قضى اثنتى عشرة سنة في الدرجتين عليه ، اذ من اجل ذلك ان يكون العمال المقارنون مروا جميعا على درجتين ، اما اذا مروا على درجة واحدة او مر بعضهم على درجتين والبعض مر على درجة واحدة كما هو الحال في الدعوى فالمعبرة بأقدمية هذه الدرجة دون غيرها طالما ان المدعى اوفى المدة اللازمة للترقية الى الدرجة الاعلى كما سبق البيان وبالتالي يسبقهم في الترقية اليها طالما كان اسبق منهم في الدرجة المرقى منها والقول بغير هذا يؤدى الى اعمال التفضيل في غير مجاله الذى عناه مجلس الوزراء بقراره سالف الذكر والذي ينصرف الى الحالة

التالية وهي حالة تدرج العمال في درجتى نقيق ونقيق ممتاز حتى يمكن ان تنتظم ائتمنية واحدة في الدرجتين معا اذ لا يتصور مقارنته في الائتمنية بين هؤلاء وبين من عينوا من الخارج مباشرة في الدرجة الاخرى .

(طعن رقم ١٤٣٥ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦١/١/٢١)

قاعدة رقم (٢٥)

المبدأ :

صدور قرار بترقية العامل - صحته ولو لم يؤد الامتحان اللازم امام اللجنة الفنية قبل الترقية - اسس ذلك .

ملخص الحكم :

ان القرار الصادر بترقية المدعى الى وظيفة ميكانيكى وهو الذى سحبته الادارة بعد ذلك ان صح اعتباره قرارا بالترقية كما جاء باوراق ملف خدمة المدعى فانه يكون قد صدر صحيحا ولا يغير من الامر في هذا الخصوص عدم تادية المدعى للامتحان امام اللجنة الفنية قبل ترقيته لان الترقية تقوم مقام الامتحان اعتبارا بان كليهما يثبت صلاحية العامل للدرجة المرقى اليها وذلك بالتطبيق لما جاء بكتاب وزارة المالية رقم ٢٢٤ - ٥٣/٩ الصادر في ١٧ من يوليو سنة ١٩٥٢ بتنفيذ قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٤ من يونية سنة ١٩٥٢ بالرد على استفسارات بعض الوزارات والمصالح في شأن كتاب وزارة المالية الدورى رقم ف ٥٣/٩/٢٢٤ المؤرخ ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥١ بشأن تطبيق كشوف حروف ب على عمال اليومية الذين عينوا بعد ١٩٤٥/٥/١ وهو ما ينطبق تماما على وضع المدعى .

(طعن رقم ١٦٢ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/١٤)

قاعدة رقم (٣٦)

المبحث :

الترقية من درجة صالح ممتاز الى اوسطى ومن اسطى الى ملاحظ
تكون بالاختيار للكفاية . كيفية اجراء الاختيار — لم ينظمها كادر عمال
اليومية — يرجع فيه الى القواعد المقررة والوصول العامة في خصوص
الترقية بالاختيار — تقدير الكفاية متروك للسلطة الادارية بلا معقب عليها
فيه متى خلا قرارها من اساءة استعمال السلطة .

ملخص الحكم :

انه طبقا لقواعد كادر عمال اليومية ولقرار مجلس الوزراء الصادر
في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ تكون الترقية من درجة صالح ممتاز الى
اوسطى ومن درجة اوسطى الى ملاحظ بالاختيار للكفاية ولم ينظم الكادر
المذكور كيفية الاختيار ، ومن ثم يرجع في هذا الشأن الى القواعد المقررة
والاصول العامة في خصوص الترقية بالاختيار وهي أن تقدير الكفاية
ومدى صلاحية الموظف للوظيفة التي يرقى اليها امر متروك للسلطة الادارية
تقرره وفق ما تثبته من اهلية واستعداد الموظف ببراعة شتى الاعتبارات
وما تلاحظه فيه من كفاءة في العمل المنوط به وقدره على النهوض باعباء
العمل الذي سيضطلع في الوظيفة المراد الترقية اليها وما يتجمع لديها
من معلومات وعناصر عن مالهيه وحضره تعين على الحكم في ذلك ، ولأن
تقدير الادارة في هذا الصدد له وزنه واعتباره — وهو امر من صميم
اختصاصها — بما لا معقب عليها فيه متى خلا قرارها من مجاوزة حدود
الصالح العام ، ولا يحد ترحيصا في هذا التقدير الا عيب اساءة استعمال
السلطة اذا قام الدليل عليه ، فلذا يرى تصرفها من هذا الصيب وتجرده
من شائبته فلا سلطان للقضاء على تقديرها في هذا الشأن .

قاعدة رقم (٢٧)

المبدأ :

عدم خضوع العمال لنظام الكفالة والتي يمكن ان تتخذ أساسا للاختيار
— لا مناص من ترك أمر اختيار المرشحين منهم لقرار جهة الإدارة بلا معقب
عليها من القضاء ما لم يتم الدليل على أنها انحرفت في استعمال السلطة .

ملخص الحكم :

إن ما ذهب إليه الوزارة دفاعا عن تخطي المدعى في الترقية بالقرار
المطعون فيه ، في نسبة الترقية للاختيار ، من أن اختيار المرشحين مخوكة
لتقديرها دون معقب طالما لم يتم الدليل على أنها أساءت استعمال سلطتها
في الاختيار يؤيده أن العمال لا يخضعون لنظام تقارير الكفالة التي تحدد
مدى كفاءة كل منهم والتي يمكن أن تتخذ أساسا للاختيار ، ومن ثم فلا
مناص من ترك أمر اختيار المرشحين من هؤلاء العمال لتقدير جهة الإدارة ،
تبائرها في حدود مصلحة العمل والمصلحة العامة دون تعقيب من القضاء
على اختيارها ما لم يتم الدليل على أنها انحرفت في استعمال سلطتها
في الاختيار .

(ملعن رقم ١٠٣٠ لسنة ٧ ق — جملة ١٩٦٧/٤/٢٠)

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

عمال يومية — ترقية — علاوة ترقية — الترقية من وظيفة صانع
صغير صانع الى وظيفة صانع ممتاز ومن وظيفة صانع ممتاز الى وظيفة
أساسي ، لا يترتب عليها استحقاق علاوة ترقية بعد العمل بنظام قانون

(م ٤ — ج ١٨)

نظام المبلين المنين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ — اسس ذلك خضوع المبلين بالجهاز الادارى قوعين من الاحكام : الاول احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والقوانين المعدلة له والقرارات المنفذة لاحكامه ، والثانى بعض احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وكادر عمال اليومية واللوائح والقرارات المعمول بها فى شئون الموظفين والمال قبل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الى ان يتم وضع اللوائح والقرارات التنفيذية لهذا القانون — اعتبار المشرع النوع الاول من الاحكام هو الاصل الذى ينظم المبلين المنين فى الدولة ، والنوع الثانى استثناء من هذا الاصل — اثر ذلك — انه لا يجوز ان يمتد هذا الاستثناء الى جدول الدرجات والرواتب المخصوص عليه فى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ او الى الربط المالى للوظائف المالية الواردة بكادر المال ولا الى الرأيا المالية التى يمنحها هذا الجدول او هذا الربط عند التعمين او الترقية بما يخالف او يتعارض مع احكام جدول الدرجات والمرتبات المرافق للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ . — القول بوجوب منح علاوة الترقية طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٦١ فى شأن علاوة الترقية لعمال اليومية — مردود بان هذا القرار لا يمدو ان يكون تعميلا لاحكام علاوات الترقية الواردة فى كادر العمال وهى ليست مما نص القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ على تطبيقها على المبلين بالجهاز الادارى للدولة خلال فترة العمل بالحكام القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ .

ملخص الفتوى :

بصدور قانون نظام المبلين المنين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ انفى كل من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة وقرارات مجلس الوزراء المنطة لاحكام كادر العمال اذ نصت المادة الثانية من قانون اصداره على الفاء القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والقانون رقم ١١١

المسألة ١٦٦. المشار اليهما والقرارين الصادرين من مجلس الوزراء قد
٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤٤ و ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٤ المشار اليهما ، كما نصت
على إلغاء كل حكم يخالف احكام هذا القانون .

ونصت الفقرة الثانية من المادة سالفة الذكر على انه الى أن يتم وضع
اللوائح والقرارات التنفيذية لهذا القانون تستمر اللوائح والقرارات
المعمول بها في شئون الموظفين والعمال قبل العمل بهذا القانون مسؤولة
غيا لا يتعارض مع احكامه .

وقد وجد قانون نظم العاملين المدنيين الكادرات المختلفة الفني العالي
والاداري والفني المتوسط والكتابي وكادر عمال اليومية في كادر واحد
حيثا من الدرجة الثانية عشرة الى الدرجة الاولى ، واستحدث المشرع لأول
مرة نظاما متكاملًا لترتيب الوظائف يقوم على اساس واجبات كل وظيفة
ومسئولياتها واختصاصاتها وتحديد مستوى مسؤوليتها وما يتطلبه أداء
عملها من مواصفات في شغلها ، وجعل ذلك كله اساسا للتعيين والترقية
في الكادر الجديد .

الا انه استثناء من هذا كله صدر القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع
احكام وقتية للعاملين المدنيين بالدولة ناصا في المادة الاولى على انه
استثناء من احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون تنظيم
العاملين المدنيين بالدولة يعمل في شئون العاملين المدنيين بالدولة
الخاضعين لاحكام القانون المذكور اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٤
بالاحكام الآتية :

أولا —

ثانيا — تعادل الدرجات المالية للعاملين المدنيين بالدولة في تاريخ نفاذ
هذا القانون ، وينقل كل منهم الى الدرجة المعادلة لدرجته المالية وقت
نفاذ للتواعد وبالشروط والاوزاع التي يصدر بها قرار من رئيس
الجمهورية .

ثالثا - يتم التعيين والترقية خلال فترة العمل بأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه مع مواعيد القواعد الواردة في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه مع مواعيد ما يأتي :

- ١ - يراعى عند التعيين والترقية استبعاد ما ورد في القانون المذكور من قواعد خاصة بالتوصيف والتقييم وترتيب الوظائف أو مبنية عليها .
- ٢ - يراعى عند التعيين والترقية المؤهلات الواردة في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له ، كذلك الأحكام المنصوص عليها في كادر العمال ... » .

وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية تنفيذا لأحكام المادة الأولى من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ .

ونصت المادة الثامنة منه على أن « يكون تعيين العاملين لأول مرة في الدرجات المعادلة للدرجات المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثانية من المادة ١٩ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أو كادر عمال اليومية حسب الأحوال .

كما يجوز التعيين في غير هذه الدرجات ونقا لأحكام المادتين ٢٣ و ٢٤ من القانون المشار اليه بشرط مراعاة مدد العمل السابقة في تحديد درجة التعيين والمرتب والاقدمية .

ومن حيث أن العاملين بالجهاز الإداري للدولة قد أصبحوا بناء على النصوص السابق ذكرها خاضعين لنوعين من الأحكام ، الأول : أحكام قانون نظام العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والقوانين المعدلة له والعقوبات المنفذة لأحكامه . الثاني : أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٩ وكادر عمال اليومية واللوائح والقرارات المعمول بها في شئون الموظفين والعمال قبل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الى أن يتم وضع اللوائح والقرارات التنفيذية لهذا القانون .

... ومن حيث أن المشرع جعل النوع الأول من الأحكام هو الأصل الذي ينظم المعلمين المدنيين في الدولة واعتبر النوع الثاني من الأحكام استثناء من هذا الأصل. حددته تحديداً واضحاً لا لبس فيه بأن نص في القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ على أن تطبق عند التعيين والترقية من أحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ المؤهلات الواردة في هذا القانون وكذلك الأحكام المنصوص عليها في كادر العمال والمراد بعبارة الأحكام الواردة في كادر العمال تلك التي تتعلق بشروط شغل وظائف كادر العمال إذ هي المقابلة للمؤهلات المطلوبة عند التعيين أو الترقية في درجات القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ حيث لم يستلزم كادر العمال الحصول على مؤهلات علمية عند التعيين أو الترقية في وظائفه بل اكتفى في ذلك باتصالية والخبرة الفنية .

وأية ذلك أنه أحل الأحكام الخاصة بالمؤهلات الواردة في القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ وشروط الصلاحية والخبرة الفنية الواردة بكادر العمال المقابلة للمؤهلات المطلوبة في القانون الأول محل الأحكام التي استبعدتها من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ مؤقفاً وهي الأحكام الخاصة بالترتيب والترتيب الوظيفي والأحكام المبينة عليها .

ثم أضاف القرار الجمهوري رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ إلى ذلك تطبيق الأحكام الخاصة بالتعيين لأول مرة في القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ أو كادر عمال اليومية من حيث تحديد الدرجات التي يتم فيها التعيين لأول مرة ، وكذلك أحكام ضم مدد الخدمة السابقة والتعيين في غير أدنى الدرجات الواردة في المادتين ٢٢ و ٢٤ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١.

ومن حيث أنه وقد تبين أن تطبيق هذه الأحكام سواء تلك الواردة في القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ أو كادر عمال اليومية هي استثناء من الأصل العام وهو تطبيق أحكام قانون نظام المعلمين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فإن هذا الاستثناء يجب في تحديده الالتزام بما نص عليه ولا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه وعلى ذلك فلا يجوز أن يمتد هذا

الاستثناء الى جدول الدرجات والرواتب المنصوص عليه في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أو الى الربط المالى للوظائف العمالية الواردة بكلمة **المصالح** ولا الى المزايا المالية التى يمنحها هذا الجدول أو هذا الربط عند **التعيين** أو **الترقية** بما يخالف أو يتعارض مع احكام جدول الدرجات والمرتبات المرافق للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

ومن حيث ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ أنه **الفكر** قد نص على معادلة الدرجة ٧٠٠/٣٦٠ ملزم المخصصة لوظيفة **صانع دقيق ممتاز** والدرجة ٨٠٠/٣٦٠ ملزم المخصصة لوظيفة **صانع ممتاز** واسطى بالدرجة الثامنة فى الجدول المرافق للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

ومن حيث أن هذا الجدول قد حدد الربط المالى للدرجة الثامنة وحدد **بدايتها ونهايتها** وعلاوتها والمدة اللازمة للترقية منها الى الدرجة التى **تعلوها** فان انطوت هذه الدرجة على وظائف متعددة تعلو بعضها فى **مجال التدرج** الوظيفى فانها جميعا فى درجة مالية واحدة لا تستتبع الترقية من **احدها** الى تلك التى تعلوها منح علاوة ترقية اذ أن علاوة الترقية لا تمنح **الا** عند الترقية من درجة الى أخرى أعلا منها لا من وظيفة الى أخرى فى ذات الدرجة . ومن ثم لا تكون الترقية بين وظائف صانع دقيق ممتاز **وصانع ممتاز** واسطى الا ترقية وظيفية يترتب عليها تقديم المسائل فى **التدرج** الوظيفى وحده دون التدرج المالى .

ولا يغير من هذا النظر ما نص عليه قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٦١ فى شأن علاوة الترقية لعمال اليومية من أنه « يستحق كل **عامل** من عمال اليومية يرقى الى درجة أعلى من درجته علاوة من علاوات **الدرجة** المرقى اليها أو بداية ربطها أيهما أكبر وتستحق علاوة الترقية من **اليوم** التالى لتاريخ صدور القرار » وما جاء فى المذكرة الإيضاحية **لهذا** القرار من أن الوزارات والمصالح امتنعت عن صرف علاوات ترقية **للمصالح** الممتازين المرقين الى درجة أسطى وأن هذا القرار صدر بمنع

لاختلاف الآراء وإزالة اللبس إذ إن هذا القرار لا يعدو أن يكون تمحيلاً
لأحكام علاوات الترقية الواردة في كادر العمال وهي ليست مما نص
القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤
لسنة ١٩٦٤ على تطبيقها على العاملين بالجهات الإدارية للدولة خلال فترة
العمل بأحكام القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أن الترقية من درجة صانع
دقيق ممتاز إلى درجة صانع ممتاز ومن درجة صانع ممتاز إلى درجة أسطر
لا يترتب عليها استحقاق علاوة ترقية بعد العمل بأحكام القانون رقم ٤٦
لسنة ١٩٦٤ .

(ملف ٤٣١/٤/٨٦ - جلسة ١٩٦٨/١١/٦)

الموضوع الثالث

العلاوة الدورية

قاعدة رقم (٢٩)

المادة :

تأجيل العلاوة لمدة معينة — من اختصاص رئيس المصلحة .

ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ في شأن كادر عمال اليومية ، وكذا كتاب وزارة المالية الدورية ملف رقم ٢٣٤ - ٥٣/٩ الصادر في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥ تنفيذا لهذا القرار نصا في باب العلاوات على أن « تمنح العلاوات بصفة دورية في مايو من كل سنة حسب الفترة المقررة في كل درجة ، ويجوز لرئيس المصلحة تأجيل العلاوة لمدة ستة شهور أو أكثر أو الحرمان منها إذا ارتكب المسائل ما يستدعي ذلك ، ولا يجوز الحرمان الا بقرار من وكيل الوزارة بعد أخذ رأى اللجنة المشار إليها في الفترتين السابقتين » ، ومفاد هذا الحكم أن ثمة تفرقة بين تأجيل علاوة المسائل لمدة محدودة وبين حرمانه منها نهائيا اذا ارتكب ما يستدعي ذلك ، وأن هذه التفرقة قائمة سواء من حيث السلطة المختصة التي تملك توقيع هذا الجراء ، أم من حيث جسيمة الفعل . فأما تأجيل العلاوة لمدة ستة اشهر فأكثر فهو سلطة مخولة لرئيس المصلحة ينفرد بها ، وأما الحرمان من العلاوة فلا يجوز الا بقرار من وكيل الوزارة بعد أخذ رأى اللجنة المتعهم فكرها .

(طعن رقم ١٨٥ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٥٥/١٢/٣)

قاعدة رقم (٤٠)

المبدأ :

المعلاوات الدورية للمستخدمين الصناع الذين سويت حالاتهم طبقاً لأحكام كادر العمال والتي يحل محلها طبقاً له بعد أول مايو سنة ١٩٤٥ — عدم استحقاقهم هذه المعلاوات ما داموا قد بلغوا نهاية مربوط درجة المستخدمين المعينين عليها وما داموا لم ينقلوا الى درجات عمال اليومية حتى ولو كان مربوط الدرجة المحددة لنظيره بكارر العمال يسمح بمنحه هذه المعلاوات — عدم التعارض بين هذا المبدأ وبين أحكام المحكمة الادارية .

مفخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على أحكام كادر العمال انها تنص في البند الثالث عشر منها على أن « المستخدمين الصناع الذين يشغلون وظائف خارج للمهنة والموظفون الفنيون المؤقتون (سواء كانوا على وظيفة دائمة او على وظيفة مؤقتة) من يشغلون وظائف مماثلة لوظائف العمال الذين تنطبق عليهم القواعد المبينة في البنود السابقة هؤلاء تسوى حالتهم على أساس ما يناله زملاؤهم ارباب اليومية الذين يتعاملون معهم في الوظائف .

ويجوز لأجراء هذه التسوية مجاوزة نهاية ربط الدرجة بشرط ألا تزيد ماهية المستخدم بحال ما على نهاية مربوط الدرجة المحددة لنظيره من عمال اليومية بكاررهم .

ويمكن تحويل وظائف المستخدمين المؤقتين والخدمة الخارجين عن الهيئة من ملك للدرجات الى سلك اليومية بموافقتهم وتقل الوظائف الى اعتمادات اليومية .

والصانع الذى يشغل درجة فى كادر الخدمة أو درجة مؤقتة وسويت حالته طبقا لقواعد الكادر السالف الذكر وجاوزت ماهيته الجديدة نهلية ربط درجة وظيفته ولم يوافق على تحويل وظيفته الى سلك اليومية لا يمنح أى علاوة بعد ١٩٤٥/٤/٣٠ ما لم يرق الى درجة أعلى يسمح مربوطها بمنح العلاوات الدورية .

أما المستخدم الصانع الدائم فتسوى حالته طبقا للقواعد المتقدمة ولو جاوزت ماهيته بالتسوية نهلية ربط درجة وظيفته ، فإذا بلغت ماهيته بالتسوية نهلية ربط الدرجة أو جاوزته تنق عند الحد الذى تصل إليه فى ١٩٤٥/٥/١ .

أما إذا كانت التسوية لم تصل الى نهلية ربط الدرجة فى هذا التاريخ فيمنح العلاوات المقررة لدرجته حسب احكام كادر الموظفين العام .

ويتضح من نص الفقرتين الأخيرتين أن كادر العمال قد سوى فى المعاملة بين المستخدمين الخارجين عن الهيئة والمستخدمين المؤقتين من ناحية ، وبين المستخدمين الدائمين من ناحية أخرى ، فجيع هؤلاء إذا سويت حالتهم طبقا لأحكام الكادر مع الاحتفاظ بدرجاتهم الأصلية يمنحون مرتبا يعادل ما يناله زملاؤهم أرباب اليومية الذين يتمسكون بهم فى الوظائف ولو ترتب على ذلك أن زادت ماهياتهم الجديدة على نهاية ربط درجاتهم الأصلية بشرط ألا تجاوز هذه الماهية ربط الدرجة المحددة لنظير كل منهم بـ كادر العمال .

فإذا بلغت الماهية بالتسوية نهلية ربط درجته الأصلية أو جاوزتها امتنع منحه أى علاوة بمعد أول مايو سنة ١٩٤٥ تاريخ تنفيذ الكادر ، الى أن يرقى الى درجة أعلى يسمح مربوطها بمنح العلاوات المقررة .

ومؤدى الحكم الأخير هو امتناع منح المستخدم أى علاوة فى هذه الحالة ولو كان مربوط الدرجة المحددة لنظيره بـ كادر العمال يسمح بمنحه علاوات دورية على مقتضى احكامها ، وهو ما يبين منحه أن نصوص الكادر تفرض امتناع تطبيق احكامه على هذه الفئة بعد أول مايو سنة ١٩٤٥ ،

فلا يجوز منحهم أية علاوة دورية طبقا لهذه الأحكام — يكون المرجع فيه استحقاقهم لهذه العلاوات هو بمدى ما يسمح به ربط الدرجة المعينين بها أصلا ، فإن بلغ منهاها امتنع منحه أية علاوة الا بعد ترقينه الى درجة أعلى ، وإن لم يبلغ مرتبه هذا الحد منح العلاوة والفئة المقررة في درجته الأصلية .

وعلى مقتضى ما تقدم فإن حكم كادر العمال بالنسبة الى من سويت حالته طبقا له من المستخدمين الخارجين عن الهيئة مع احتفاظه بدرجته الأصلية ، هو امتناع منحه أية علاوة دورية بعد أول مايو سنة ١٩٤٥ طبقا لأحكام هذا الكادر .

هذا وليس في حكمي المحكمة الإدارية العليا المشار اليهما في كساب الديوان ما يتعارض مع النتيجة السابقة . بيان ذلك أن الحكم الصادر في ١١ من يونية سنة ١٩٦٠ في القضية رقم ٤٧٨ لسنة ٥ ق لم يتضرر من المسألة مثار البحث على وجه الإطلاق . وإذا كان قد وصف في أسبابه حكم البند الثالث عشر من كادر العمال بأنه حكم وقفي فإن هذا يتفق مع النتيجة سالفة الذكر ، من امتناع تطبيق أحكام الكادر بعد أول مايو سنة ١٩٤٥ على المستخدمين الذين سويت حالتهم طبقا لأحكامه مع احتفاظهم بدرجاتهم الأصلية . أما عن الحكم الذي أصدرته المحكمة بتاريخ ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ في القضية رقم ١٦١٢ لسنة ٢ ق — فإنه من تقصى مراحل المنازعة التي صدر فيها هذا الحكم يبين أن المحكمة لم تقض بأحقية العامل في المعاملة وفقا لأحكام كادر العمال بعد أول مايو سنة ١٩٤٥ وذلك نيبا يتعلق باستحقاقه للعلاوات الدورية رغم بقاءه في درجته الأصلية في سلك المستخدمين الخارجين عن الهيئة . وإذا كان قد جاء في أسباب الحكم المطعون فيه تقرير أحقية المدعى لأجر يومي مقداره ٣٠٠ مليم في درجة صانع دقيق مع تدرج أجره بالعلاوات الدورية بواقع ٢٠ مليما كل سنتين ، وأبنت المحكمة الإدارية العليا هذا الحكم فيما قضى به من استحقاق المدعى لأن تسوى حالته على افتراض أنه

صانع دقيق بأجر يومى قدره ٣٠٠ مليم ، الا ان الحكم المطعون فيه اذ قضى باحقية هذا العامل في تدرج أجره بالملاوات المقررة لدرجة صانع دقيق ، انما كان ذلك يجد اساسه في تسليم الحكم باحقية العامل المذكور في النقل الى سلك اليومية وخروجه من سلك المستخدمين الخارجين عن الهيئة الامر الذى يجعله خاضعا لاحكام كادر العمال من جميع الوجوه بما في ذلك استحقاقه للملاوات الدورية . ومن ثم فانه والثابت من حكم المحكمة العليا المشار اليه انها قضت بالفناء الحكم المطعون فيه فيما قضى به من احقية المدعى في النقل الى سلك اليومية ، فانها بذلك تكون قد ألغت ما رتبته الحكم المطعون فيه من نتائج على ذلك والتي تتحصل في استحقاق المدعى للملاوات الدورية لدرجة صانع دقيق بعد اول مايو سنة ١٩٤٥ .

(غنوى ٦٩٢ - في ١٩٦٣/٤/٢٤)

الفرع الرابع

اعانة غلاء المعيشة

مأعدة رقم (٢١)

المبدأ :

اعانة غلاء المعيشة - تثبيتها - قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٠/١٢/٣٠ في هذا الشأن - تثبيت الاعانة على اساس الماهية والاجور في آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ - الاعتداد بالتسويات المترتبة على تطبيق قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٠/٦/١١ - تثبيت الاعانة للمستفيدين من احكامه على اساس الاجر المستحق في آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ طبقا لهذه التسويات - صرف فروق اعاقه الغلاء المترتبة من ١٩٥١/٣/١٤ .

ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ بتثبيت اعانة غلاء المعيشة على اساس الماهيات والمرتبات والاجور المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال في آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، قد جعل الاعانة المستحقة عن شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ هي اساس التثبيت ، ولما كانت هذه بدورها تنسب الى الماهية او المرتب او الاجر المستحق عن هذا الشهر فالمعبرة بالماهية او المرتب او الاجر المستحق للموظف او المستخدم او العامل في آخر شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ دون ما يصرف منها في هذا التاريخ اذ الصرف اثر من اثار استحقاق المرتب او الاجر .

ولما كان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من يونية سنة ١٩٥٠ والذي استبد منه المدعى الحق في التسوية الجديدة التي وصلت بأجره في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ الى ٣٤٠ مليا قد صدر قبل قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ بتثبيت اعانة غلاء المعيشة ، فبعضه المثابة يكون الأجر المذكور هو الأجر المستحق فعلا للمدعى في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، فلا مناص - والحالة هذه - من تثبيت اعانة غلاء المعيشة للمدعى على أساس الأجر الذي استحقه في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ وهو ٣٤٠ مليا .

ولما كان صرف الفروق المالية الناشئة عن التسوية الجديدة التي قررها قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من يونية سنة ١٩٥٠ بشأن تطبيق الكشف حرف (ب) الملحق بكتاب العمال على العمال المعينين بعد ٣٠ من ابريل سنة ١٩٤٥ قد تراخى الى ١٤ من فبراير سنة ١٩٥١ تاريخ صدور القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥١ بفتح الاعتماد اللازم لهذه التسوية ، ولما كانت اعانة غلاء المعيشة تتبع المرتبات والمهاتم والاجور وتصرف تبعاً لها منسوبة اليها ، فان فروق هذه التسوية لا تصرف الا من هذا التاريخ أي من ١٤ من فبراير سنة ١٩٥١ .

وترتبط على ما تقدم فما دام أجر المدعى اليومي في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ قد وصل الى ٣٤٠ مليا فانه لا ينبغي اصدار ذلك بل يجب اتخاذ هذا الأجر أساساً لربط اعانة غلاء المعيشة المستحقة له وتثبيتها .

(طعن رقم ٦٣٤ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٠/١١/٥)

قاعدة رقم (٤٢)

المبدأ :

اعانة غلاء المعيشة - سرده لبعض قرارات مجلس الوزراء الصادرة في هذا الشأن - قراره الصادر في ١٨ من مارس سنة ١٩٥٣ يتناول طائفة

**العمال التي ينقل أفرادها الى درجة اعلى في نطاق وظائف كادر العمال ،
ولا يتناول غيرها من الطوائف الواردة بقرار مجلس الوزراء الصادر
في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ .**

ملخص الحكم :

في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ قرر مجلس الوزراء تثبيت اعانة غلاء
المعيشة على الماهيات والمرتبات والاجور المستحقة للموظفين والعمال
في آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ . وفي ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ اصدر قرارا
آخر انطوى على تعديل لقراره السابق من وجهين : فنيا تعلق بالموظفين
والمستخدمين والعمال الذين حصلوا على شهادات دراسية ومنحوا
الماهيات المقررة لها أو نجحوا لبعض وظائف كادر العمال وتم تعيينهم
فيها بعد صدور قرار ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، يمنحون اعانة الغلاء
على الماهيات والاجور الجديدة من تاريخ الحصول عليها ، وفيما تعلق
بعمال اليومية والخدم الخارجين عن هيئة العمال الذين تثبتت اعانة الغلاء
لهم على اساس اجورهم أو ماهياتهم في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ثم
نقلوا الى درجات اعلى في نسبة الوظائف المخصصة للتعيين من الخارج
مباشرة باعتباره تعيينا جديدا ، فيمنحون اعانة غلاء على اساس الاجور
والماهيات الجديدة اعتبارا من تاريخ حصولهم عليها . ثم تعدل الوضع مرة
اخرى بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من مارس سنة ١٩٥٣ . ويبين
من الاطلاع على المذكرة التي صدر على اساسها هذا القرار الاخير انه
جاء مكملا لقرار ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ ، ومطلقا للقيود الذي اوردته
في شأن طائفة العمال التي ينقل أفرادها الى درجة اعلى في نطاق وظائف
كادر العمال ، فلم يفرق بين من حصل منهم على هذه الدرجة الاعلى
في نسبة الوظائف المخصصة للتعيين من الخارج أو من نالها عن طريق
الترقية اليها ، ما دام قد اتخذ منسلط الحكم الذي استنته كلا القرارين
وتجاستت الحكمة الباعنة على اصدارهما . وحتى لا يمتاز جديد على
قديم . ابا حقوق الطوائف الاخرى من الموظفين والمستخدمين وعمال

اليونانية في تقدير اعانة غلاء المعيشة فلا يسمها قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من مارس سنة ١٩٥٢ وذلك لمعقولتهم على درجات أعلى بعد ٢٠٠٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ لأن حقهم في تقدير اعانة الغلاء على أساس المبيعات والأجور الجديدة قد استمدوه من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ .

(طعن رقم ٢١٥ لسنة ٣ ق — جلسة ١١/١/١٩٥٨)

قاعدة رقم (٤٢)

المبدأ :

قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ٢/١٢/١٩٥٠ و ١/٦/١٩٥٢ و ١٨/٢/١٩٥٢ — تثبيتها اعانة الغلاء كقاعدة عامة على المبيعات والأجور المستحقة في آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ — تثبيتها استثناء بالاعتداد بالتحصينات الطارئة عليها بعد هذا التاريخ — عدم قصر هذه التحصينات على التعمين في درجة أعلى من الدرجات المخصصة للتمين من الخارج في نطاق كادر العمال — شمولها للترقيات كذلك — سريان هذه الأحكام على الصبية المستفيدين من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢/٨/١٩٥١ تثبيت اعانة الغلاء المستحقة لهم على أساس أجورهم في آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ طبقا للتسويات الفرضية التي تضمنها هذا القرار — لا يفتح في ذلك عدم صرف الفروق المالية المترتبة على هذه التسويات قبل نفاذ القرار المفكوك .

ملخص الحكم :

جامستظهر قرارات مجلس الوزراء التي عالجت تقدير اعانة الغلاء وتثبيتها على المبيعات والأجور ، بين أنه بعد اصدار قراره ٢ من ديسمبر

سنة ١٩٥٠ الذى تضمن قاعدة: «على تقضى بتثبيت اعانة الفلأء على الماهيلت والمرتبك والأجور المستحقة للموظفين والعمال فى آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ عاد مجلس الوزراء بناء على شكوى بعض الموظفين والمستحقين والعمال بألورد على القاعدة التى أرساها بموجب قراره المتقدم الذكر استثناء مقتضاه الاعتماد بأى تحسين يطرا على المرتبك والأجور بمعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ بحيث يضمن تثبيت اعانة الفلأء على الأجور الجديدة كى لا يبتاز جديد على قديم فى تقدير اعانة الفلأء ، ثم اكملت حلقات الاستثناء بقرار أصدره مجلس الوزراء فى ١٨ من مارس سنة ١٩٥٢ لم يقصر فيه منشأ تحسين الراتب أو الأجر على التعيين فى درجة أعلى من الدرجات المخصصة للتعيين من الخارج فى نطاق كادر العمال ، كما نعل قرار ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ ، بل أطلق الأمر فجعل الحصول على درجة أعلى بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ غير ناشئ من التعيين بحسب بل شللا للترقية أيضا .

وتوكيدا لهذا المعنى ، رفعت وزارة المالية الى مجلس الوزراء مذكرة فى ٨ من مارس سنة ١٩٥٢ ورد فيها — بعد استعراض مضمون قرار مجلس الوزراء فى ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ — ما يلى : « ويلنظر لأن نسبة الوظائف المخصصة للتعيين من الخارج مباشرة هى بمقدار ٢٠٪ فقط من مجموع الوظائف الخالية بكادر العمال وفقا لقرار مجلس الوزراء المتقدم ، فان هذه النسبة فقط من الوظائف هى التى يمنح شافلواها اعانة الفلأء على أسس الأجور أو الماهيلت الجديدة ، وبخلاف ذلك يظسل من نقل أو رقى الى باقى الوظائف يستولى على اعانة الفلأء على أسس الأجر الذى كان يقتضاه فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ فى حين أن هذا الأجر يقل عن المقدر لدرجتهم لما طرا عليهم من تحسينات مختلفة بمعد ذلك نتيجة رد الـ ١٢٪ التى سبق خصصها منهم ، فضلا عن رفع أول مربوط بعض الدرجات » .

والتصديق بموجب هذه العوارض والوثائق التي اهدتها وتوايمنت بينهم
الكل بل نصيب ائمة المملوك لتسليطة بزيادة مرتبة درجة وتخرج
اجرة في تلكها بقر رضى ملكا لقرار مجلس الوزراء في ١٢ من أغسطس
سنة ١٩٥٢ اجرة بلامعيار في مقام تثبيت اعانة الفلاء من مجرد تصنيف
بطراً على نتيجة لتوظيفه او نقطة الى درجة اعلى بعد ٢٠ من نوفمبر
سنة ١٩٥٠ ذلك ان النسخ الأول انما نشأ من اعادة تسوية اجرة
تسوية التراضية يدرج بها اجرة تدرجاً صاعداً على مر الزمن بحيث
اعتبر مستحقاً لاجر فرضي مقداره ١٥٠ ملياً في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠
بالحكم الامر الرسمى للتسوية التي اوجبه قرار مجلس الوزراء في ١٩ من
أغسطس سنة ١٩٥١ بالنسبة لاجور الضريبة المصينة بعد عام ١٩٤٥ -
وتحتم الادعى - ولا يقدح في ذلك ان يكون استحقاق فروق الاجر الترتبية
على هذه التسوية منطبقاً قبل تاريخ نفاذ القرار المذكور ، لان خطر صرت
الدوق الملية عن المسمى لاعتبارات مالية لا ينفي استحقاق هذا الاجر
افتراضيا في ذلك التاريخ ، ومؤدى هذا لزوم تثبيت اعانة غلاء المعيشة
على مقدار الاجر المبين انما طبقاً للتسوية العرضية الصحيحة المتعار
التيها .

هذا الى ان في مذكورة وزارة المالية - السالف ايراد طرف منها -
التعليق الحاشية على ان ما فرض له مجلس الوزراء في قراره التفاضل
في ١٨ من مارس سنة ١٩٥٢ من ترقية او نقل الى درجة اعلى بعد ٢٠ من
نوفمبر سنة ١٩٥٠ غير مخصوص لذاته وقتا للمطلوب اللجوء للترقية
او النقل بل مخصوص للنتيجة من جهة ما يقترب على كل منها من تحسين
في الراتب او الاجر بعد هذا التاريخ حتى لا يفتقر جديداً على تقديم ، على
ان التسوية العرضية التي اوجبه قرار مجلس الوزراء في ١٢ من أغسطس
سنة ١٩٥١ لا تدفع مجالاً لذلك في ان وضع المدعى بعد هذه التسوية
ادل على ثبوت حقه في تثبيت اعانة الفلاء على اجرة الافتراضية في ٢٠ من
نوفمبر سنة ١٩٥٠ لو طرأ على اجرة تحسين بعد ذلك التاريخ بزيادة

قد لم يوافق لجزء أو واقع مزيجيه ، وهي كان فلك كذلك كان التطبيق منكم
عزلوا ١٨ من مارس سنة ١٩٥٢ عليه أولي وأوجب .

وتأسيساً على ما سلف ببقته فيما دأب مركز المعلمون لأصلحه قد تبدل
بالتحسين فيما أرفع مربوط درجة بأثر رجمي بالتطبيق لقرار مجلس
الوزراء في ١٢ من أغسطس ١٩٥١ ، قلقة لا يكفى اعداد ذلك بل يجتبه
أقله أجرة التخرج الذي استحقته في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ بعنكم
التنوية المستحقة — وهو فائة وغينون طيبا — استعنا المفاضلة لربط
اعلة الغلاء المستحقة وتطبيقها ،

(طعن رقم ٢٤٩ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/٢١)

المادة رقم (١١)

المادة :

اعادة غلاء المعيشة — تكتبه بالنسبة للعمال المعلمين على مزيجيه
شخصية — يكون على أساس الآخر المستحق في ١٩٥٠/١١/٢٠
أليه الملاءة الأولى المستحقة في ١٩٤٨/٥/١ دون الثانية التي دخل ميعادها
في ١٩٥٠/٥/١ — أساس ذلك مستند من كتابي المالية رقمي ٢٢٤ — ٥٢/٩
لأورخين ١٩٤٨/٢/١٢ و ١٩٥١/٢/٢٦ في شأن منح العلاوات الدورية
في حدود الدرجات الإضافية أو التخصمية .

ملخص الحكم :

ان المستند من كتاب وزارة المالية رقم « ف » ٢٢٤ — ٥٢/٩ بتاريخ
١٣ من مارس سنة ١٩٤٨ أن وزارة المالية قررت صرف الملاءة الأولى
التي استحققت لعمال اليومية بعد تنفيذ كادر العمال في حدود درجاتهم
الأساسية أو الشخصية على السواء ، أما ما يستحق بعد الملاءة الأولى
من علاوات فلا يصرف بعد ذلك إلا في حدود درجاتهم الأساسية ثم تستحق

بعد ذلك الكتاب الدورى رقم « ف » ٢٤٤ — ٥٢/٩ المؤرخ ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥١ متضمنا منح علاوات للعمال الذين وضعوا على درجات كادر العمال الشخصية ولم تمنح لهم علاوات بسبب ان ربط درجاتهم الاصلية لم تسمح بمنح هذه العلاوات وقضت قواعد هذا الكتاب ان الذين منحوا علاوات في اول مايو سنة ١٩٤٨ يحل موعد علاواتهم في ١/٥/١٩٥٢ وعلى مقتضى هذه الاحكام فان المدعى لا يستحق عند صدور قرار مجلس الوزراء في ٢/١٢/١٩٥٠ الخالص بتثبيت اعانة غلاء المعيشة على الاجر المستحق للعمل في ٣٠/١١/١٩٥٠ سوى علاوة واحدة هي العلاوة الاولى المستحقة في ١/٥/١٩٤٨ دون النقية المستحقة في ١/٥/١٩٥٠ مادام التثبت من الاوراق انه كان معينا في درجة صانع دقيق بصفة شخصية ربطة على درجة مساعد صانع — وترتبطا على هذا القضاء فان اعانة الغلاء المستحقة للمدعى يتعين تثبيتها على اجره الفعلى الذى كان يتقاضاه في ٣٠/١١/١٩٥٠ وهو ٣٠٠ مليم مضافا اليه العلاوة الاولى التى استحقته له اعتبارا من ١/٥/١٩٤٨ او حتى على افتراض حساباتها من ١/٥/١٩٥٠ كما ورد بالبيان المقدم من الجهة الادارية اخيرا والمودع ملف الدعوى حيث حوت اجراء طبقا لقرار مجلس الوزراء في ١١ من يونية سنة ١٩٥٠ باعتبارهم مستحقا لاجر يومى قدره ٣٠٠ مليم في ١٧/١/١٩٤٦ تاريخ تعيينه ثم ٣٢٠ مليم في ١/٥/١٩٥٠ بالعلاوة الدورية الاولى و ٣٤٠ مليم في ١/٥/١٩٥٢ بالعلاوة الدورية الثانية .

(ملعن رقم ٢٠٦٧ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٣١)

قاعدة رقم (٥)

الاجراء :

قرار مجلس الوزراء في ٢٤ من يونية سنة ١٩٥٤ — اقراره التام
العلاوات بالنسبة للموظفين خارج الوينة وفقا لقواعد كادر العمال دورى

الخطية بحدود نهلية ربط درجاتهم — تضمن هذا القرار تسوية تسرى بقدر
 مرجى — وجوب تثبيت ألقه غلاء المعيشة المستحقة للمتقاعين بالحقبة
 على أساس ما يصل اليه أجرهم في ١٩٥٠/١١/٢٠ بالمالوات التي
 يستقونها في حدود كادر المبال — مثال بالنسبة للوزائين من الخدمة
 السائرة الصناع .

ملخص الحكم :

في أكتوبر سنة ١٩٤٦ وافقت وزارة المالية على ما طلبته وزارة
 التجارة والصناعة من انتفاع العمال وكذلك المستحقين الذين يشغلون
 درجات في الميزانية مقيدة بالكادر الفني أو بكادر الخدمة السائرة صناع ولهم
 مثال من عمال اليومية بقواعد كادر العمال على أن يوضعوا في الدرجات
 الآتية :

(١)

(٢)

(٣)

(٤) وزان ٣٦٠/٢٠٠ ملين فني غير دقيق يرقى بعد ست سنوات
 على الدرجة ٤٠٠/٢٤٠ ملين — كما وافقت وزارة المالية أيضا في مارس
 سنة ١٩٤٧ على أن الوزان الذي دخل الخدمة بالمتحان تسوى حالته على
 أساس دخوله الخدمة بأجر يومي قدره ٣٠٠ مليا في الدرجة ٤٠٠/٢٤٠ ملين
 صانع دقيق ويدون ترقية الى درجة أعلى — واستنادا الى كتاب وزارة
 المالية الأخير منح المدعى ٣٠٠ مليا من تاريخ نجاحه في الامتحان .

ومقتضى اعتبار الوزائين من الخدمة السائرة صناع وانتفاعهم بكادر
 العمال أن تسرى في حقهم أحكام الفقرة الثانية من البند الثالث عشر من
 كتاب دوري المالية رقم ف ٢٣٤ — ٥٣/٩ بشأن كادر العمال الصغار
 في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ التي تنص « المستخدمون الصناع الذين
 يشغلون وظائف خارج الهيئة والموظفون الفنيون المؤقتون ، سواء اكتوا

على وظيفة دائمة أو على وظيفة مؤقتة من يشغلون وظائف مماثلة للوظائف
العمال الذين تطبق عليهم القواعد المهنية في البنوك السابقة — هؤلاء تسوي
حالتهم على أساس ما ينك زملائهم أرباب اليومية الذين يتعاملون معهم في
الوظائف ، ويجوز لأجراء هذه التسوية مجاوزة نهاية رتبة الدرجة ، بشرط
لا تزيد مائة إلى مستخدم يعمل بها على نهاية مربوط للدرجة المختارة ينظره
من عمال اليومية بكادرهم — ويمكن تحويل وظائف المستجيبين المؤقتين
والخدمة الخارجين عن الهيئة من تلك الدرجات إلى تلك اليومية
بموافقتهم ، وتنقل إلى اعتمادات اليومية ، والصانع الذي يشغل
درجة في كادر الخدمة أو درجة مؤقتة وسويت حالته طبقا لقواعد الكادر
سلك للفكر وجاوزت ماهيته الجديدة نهاية رتبة الدرجة ولم يوافق
على تحويل وظيفته إلى تلك اليومية لا يمنع أية علاوة بعد ٢٠ من أبريل
سنة ١٩٤٥ ، ما لم يرق إلى درجة أعلى يسمح مربوطها بمنح العلاوة
المقصورة .

وفي ٢٢ من يونيو سنة ١٩٥١ تقدمت اللجنة المالية بالمذكرة رقم ١٦/١
متنوعة بشأن الاعتراضات التي صاغت الوزارات والمصالح عند تطبيق
كشف حرف « ب » والـ ١٢٪ تضمنت رأى وزارة المالية فيما عرض
عليها من حالات ، ومن بين ما سئلت فيه وزارة المالية ما ورد بالبنـد ٦
فقرة « هـ » وهو « هناك عمال طبق عليهم كادر العمال وهم الآن في درجات
خارج الهيئة أو على درجات في الكادر العام فهل يمنحون أجر ٣٠٠ مليا
بالكامل إذا توافرت شروط المنح لهم ؟ وهل يمكن المنح في حدود كادر
العمال أم في حدود درجاتهم الحالية ؟ » وقد رأت وزارة المالية أن
يمنحوا الأجر في حدود درجات كادر العمال التي سويت عليها جالاتهم —
وقد وافق مجلس الوزراء على جميع ما ورد بتلك المذكرة في ٢٤ من يونيو
سنة ١٩٥١ .

ومقتضى سريان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٤ من يونيو سنة
١٩٥١ وإقراره انطلاق العلاوات بالنسبة للموظفين خارج الهيئة وفقا لقواعد
كادر العمال دون تعهد بحدود نهاية رتب درجاتهم ، ويعتبر أن هذا القرار
يتضمن تسوية ومن شأنه أن يسرى بأثر رجعي فإن المدعى يستحق أن
تسوى حالته على افتراض أنه صانع دقيق بأجر يومي قدره ٣٠٠ مليا

اعتباراً من ١٦ من مارس سنة ١٩٤٤ ويتدرج بالملاوات ولو جاوز الاجر حدود ربط درجته خارج الوصية على ان تثبت علامة الغلاء على اسس ما يحل اجزه في ١٩٥٠/١/٢٠ بالملاوات التي يستحقها في حدود كادر العمال الذي سويت جلته عليه .

(طعن رقم ٦٨٥ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٧)

قاعدة رقم (٢٦)

المبدأ :

تقرير اجر خاص لعمال مجلس بنى الاسماعيلية استثناء من احكام كادر العمال قرار مجلس الوزراء في ١٩٥٠/١/٤ - الاجر الاستثنائي هو الذي تحسب على اسس اعانة الغلاء .

ملخص الحكم :

ان القاعدة التي تضمنها قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ من يناير سنة ١٩٥٠ تقضى بما يلي :

(اولا) جعل الحد الأدنى لاجر عامل النظافة والرفص والحدائق والمجارى ١٢٠م. وذلك استثناء من احكام كادر العمال التي تقرر لهم اجور اقل .

(ثانيا) منح هؤلاء العمال مكافأة شهرية بواقع ربع شهر لتكون عوضا لهم عن اعانة غلاء المعيشة التي لم يضحوها الا بعد ثلاثة اشهر .

(ثالثا) منحهم اعانة الغلاء بعد ثلاثة اشهر من تاريخ تعيينهم بما فيها الزيادة المقررة لمنطقة القنال وقدرها ٥٠٪ من الاعانة ، ويستقطع من هذه الاعانة الفرق بين الاجر المقترح وهو (١٢٥ بوميا) وبين الاجر المقرر طبقا لكادر العمال . ويوقف صرف المكافأة لهم من تاريخ منح كل منهم اعانة الغلاء بالمرتبة المقررة .

وواضح أن قرار مجلس الوزراء قد قصد حساب علاوة غلاء المعيشة بما فيها الزيادة المقررة لمنطقة القتال وقدرها ٥٠٪ من الاعانة على اسنلس الاجز اليومى المقترح وهو ١٢٥م ، ثم يستقطع بعد ذلك من هذه الاعانة الفرق بين الاجر المقترح وهو ١٢٥م وبين الاجر المقرر بكانتر العمال وقدره ١٠٠م . يقطع في ذلك انه ظاهر من مذكرة اللجنة المالية بوزارة المالية التى وافق عليها مجلس الوزراء بقراره سالف الذكر ، ان الباعث على اصداره وتقرير اجر خاص لعمال مجلس بلدى الاسماعيليه استثناء من الاجور المقررة في كادر العمال ، هو ان « اقل اجر يمنحه العامل في الشركة (شركة القتال المؤممة) هو ١٢٥ م يوميا ، في حين ان كادر العمال يقرر لهم اجورا اقل من هذا الحد ويصعب أن يقبل العمال الحاليون بالشركة اجورا اقل مما يتقاضونها الآن خصوصا اذا روعى نفقات المعيشة في مخينة الاسماعيليه ومن اجل هذه الاعتبارات وافق مجلس الوزراء على منحهم اجورا لمعية خاصة ، استثناء من الاجور المقررة في كادر العمال ، لمى التى يجب ان تحسب اعانة الغلاء على اساسها . والاخذ بوجهة النظر العكسية مؤداه عدم تحسين حال هؤلاء ، فيستقطع منهم ما يكاد يستوعب الزيادة المضافة لاجورهم ، فلا تتحسن حالهم فعلا ، وهو غير ما استهدفه قرار مجلس الوزراء سالف الذكر في ضوء الاعتبارات التى دعت اليه .

(طعن رقم ١٥٣٥ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٤/٦)

قاعدة رقم (٤٧)

المبدأ :

مكافأة انتهاء الخدمة — اعانة غلاء المعيشة لا تحسب في تسوية مكافأة

العمال الحكومى .

ملخص الحكم :

ان اعانة غلاء المعيشة لا تحسب في تسوية مكافأة العamil الحكومى التى يستحقها عن مدة خدمته . نهى لا تضم الى أجره عند اجراء هذه التسوية ، ولا تضاف الى المكافأة المستحقة له بعد تقديرها .

(ملعن رقم ٥٨٨ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/٤/٥)

قاعدة رقم (١٨)

المبدأ :

تعيين عليل اعتبارات مؤقتة ورد في الباب الثالث من ميزانية وزارة الحربية — اعتباره من العمال المعينين بصفة مؤقتة وغير منتظمة في حكم قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤١/١٢/١ — عدم استحقاقه اعانة غلاء معيشة بالتطبيق لاحكام هذا القرار .

ملخص الحكم :

مضى كان الثابت من ملف خذمة الطعون لصالحه انه عين على اعتباد الطرق بوزارة الحربية والبحرية . وهو اعتباد مؤقت ورد في الباب الثالث من الميزانية تحت بند (١٩) ، على ما يبين من مطلعة ميزانية الدولة عن السنة المالية ١٩٥٢/١٩٥١ ، صفحة ٨٣ ، اعمال جديدة لانشاء طرق جديدة ، واكدت الجهة الادارية وروده في هذا الباب في السنوات التالية ، فان الطعون لصالحه لا يمكن الا أن يكون من العمال المعينين بصفة مؤقتة وغير منتظمة وعلى اعتباد اعمال جديدة في حكم قرار مجلس الوزراء الصادر في اول ديسمبر سنة ١٩٤١ في الفترة التى تبدا بعد مضى ثلاثة اشهر من تاريخ تعيينه الذى تم في ١٢ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ الى اول سبتمبر سنة ١٩٥٢ ، وهى الفترة التى يتلأب عنها باعانة الغلاء ، ومن ثم فانه لا يستحق تلك الاعانة بالتطبيق لاحكام هذا القرار .

(ملعن رقم ٧٦٩ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/١١/٢٩)

قاعدة رقم (٢٩)

المبحث :

حسبها طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/١٠/٢٩ على
اساس الاجر المقرر للعامل في كادر العمال — لا عبرة بما يتقدمه العامل
زيادة على الاجر المستحق له قانونا .

ملخص الحكم :

منى كين الثالث بن الأوراق ان المدعي عين في وظيفة فاعل ولما كان
الاجر اليومي المقرر قانونا لهذه الوظيفة في كادر العمال هو مائة مليم
في الترتبة ٢٠٠/١٠٠ مليم التي بدايتها مائة مليم ، وكان المدعي قد منح
عند بدء تعيينه اجرا يوميا شهريا قدره ١٥٠ مليم لكنه يكون قد حصل
على اجر يزيد على الاجر المقرر قانونا في كادر العمال لثقل مهنته ، ومن
ثم فانه يستحق والحالة هذه اعانة غلاء المعيشة بحسب حالته الاجتماعية
وبالفئات المقررة قانونا محسوبة على اساس الاجر القانوني المقرر لمهنته
في كادر العمال وهو مائة مليم يوميا اعتبارا من يناير سنة ١٩٥٧ أي
من اليوم التالي لخمى سنة عليه في الخدمة ، وذلك بالتطبيق لقرار مجلس
الوزراء الصادر في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ على أن تخصص الزيادة
بين اجرة العمل والاجر القانوني من اعلة الغلاء هذه .

(طعن رقم ٨١٢ لسنة ٧ ق. — جلسة ١٩٦٧/١١/١٢)

قاعدة رقم (٣٠)

المبحث :

الاصل هو تعيينها على المعايير والاعور المستندة للعرفين
والمتضمنين والمعامل في ١٩٥٠/١١/٢٠ — فليط تطبق هذا الحكم — ان

يكون الموظف به عيالا بصفة منتظمة وليس بأكملها بغيره فحجرات وقفية
أو عارضة .

ملخص الحكم :

إن الأصل هو تثبيت أمانة فلاء المباشرة على المباشرة والأجر
المستحق للموظفين والمستخدمين والمصل في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٥
وإن كل زيادة يحصل عليها الموظف أو المستخدم أو العامل في كافيته
أو أجره بعد هذا التاريخ لا تقترب عليها زيادة في أمانة الفلاء ، ويسري
هذا الحكم على من كان معينا على درجات دائمة في المباشرة أو على
اعتبارات مؤقتة طالما أنه يعمل بصفة منتظمة وليس بأكملها بأداء خدمات
وقفية أو عارضة .

(طعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/١٦)

قاعدة رقم (٥١)

المادة :

إن التطبيق السليم لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٧/١٠/٢٩
بالنسبة للعامل العام الذي تم تعيينه « بصبي » ، رغم ما يفرض عليه هذا
التعيين من تجاوز في التعبير القانوني لمهنته . يقتضى منح أمانة الفلاء على
أساس أجره الأعلى بعدد سبعة عليه في الخدمة من غير مقارنة بين أجره
وأجر البصبي .

ملخص الحكم :

إن المدعى وقد عين بصيبا بآخر يومى قدره ٦٠ عليها إلا أن تعيينه
« بصبي » فيه تجاوز في التعبير القانوني لمهنته إذ أنه يتضمن من
مطلحة استعارة مدة الخدمة ٩٧ - عليه أن طبيعة مهنة المدعى عامل عامى .
وهو أيضا ما يتضمن عليها من تتبع حالته الوظيفية بعد ذلك ، وأنظر
من الأوراق بين تعيينه بمهنة بصبي إنما كان لمستر سنته .

ومضى كان الأمر كذلك وكانت مهنة صبي لم ينص عليها إلا من التدرج الوظيفي لمهنة صناع ولم يرد ذكر كلمة صبي بالنسبة للعاملين العاديين ولا أدل على هذا من مطالعة كادر العمال الصادر به كتاب وزارة المالية الجورى رقم ف ٢٣٤ - ٥٢/١ المؤرخ ١٦/١٠/١٩٤٥ كُتِبَ حرفاً ب بالنسبة لانصاف الصبيان فإن التطبيق المصليم لقرار مجلس الوزراء فى ٢٩/١٠/١٩٥٢ يقتضى منحه اعانة الغلاء على أساس أجره الفعلى بعد مضى سنة عليه فى الخدمة وذلك من غير مقارنة بين أجره وأجر الصبي حسبها ذهب اليه الحكم المطعون فيه أو عريضة الطعن .

(طعن رقم ١٥٦٣ لسنة ١٠٠ اق - جلسة ٢٣/٦/١٩٦٩)

قاعدة رقم (٥٢)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٨/٢/١٩٥٢ - تقريره استثناء من مقتضاه الاعتداد بأى تحسين يطرا على الأجور بعد ٢٠/١١/١٩٥٠ بحيث تثبت امالة الغلاء على الأجور الجديدة - منشأ هذا التحسين قد يكون تعيينا أو ترقية - مناه هذا الاستثناء - أن يكون العمال من العمال الدائمين المعلنين باحكام كادر العمال - استطله مدة خدمة المدعى المعين بصفة مؤقتة - لا تقب وظيفته الى دائمة .

ملخص الحكم :

أن مجلس الوزراء اذا كان قد خرج بعد ذلك - بالنسبة الى طائفة العمال على القاعدة العامة التى تضمنها قراره الصادر فى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ فأورد فى قراره الصادر فى ١٨ من مارس سنة ١٩٥٣ استثناء مقتضاه الاعتداد بأى تحسين يطرا على الأجور بعد ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، بحيث تثبت امالة غلاء المعيشة على الأجور الجديدة ، ولم

يقتصر منشأ التحسين في الأجر على التعمين في درجة أعلى في نسبة الوظائف المخصصة للتعمين ^{بمقتضى} الخارج في نطاق كلاد العمال بل جملة شاملا الترقية أيضا ، وذلك حتى لا يمتاز جديد على قديم في تقدير هذه الاعانة ، الا أن الاستثناء منطوقه ^{بأن} يكون المائل من العمال الدائمين العاملين بحكم العمال الذين نقلوا الى الدرجات المدرجة بالميزانية والمخصصة للعمال المعينين بصفة دائمة دون سواهم ولما كان المدعى قد عين ابتداء بصفة مؤقتة ولم تزايله صفة التوقيت هذه أو تنفك عنه ولم تنغير حالته الوظيفية باعتباره لا يزال يشغل احدى الوظائف المؤقتة ، وكانت استطلاعة الخدمة لا تتطلب الصفة المؤقتة الى دائمة ، فان حالته لا تدخل في مضمون هذا الاستثناء ، ولا يفيد منه لتخلف شروطه في حقه به

(طعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٧ ق. — جلسة ١٦/٤/١٩٦٧)

القرار رقم ١٩٤٤

الاجازات

مجلس الحكم (١٩٤٤)

الحكم :

عدم نص كبحر العمال على تقويم ايام الاجازات المستحقة للعمال في حالة عدم حصوله عليها قبل ترك الخدمة - قانون عقد العمل القردى الذى يحتسب مثل هذه الاجازات لا يسرى على من تربطه بالحكومة علاوة لاتحبة .

مجلس الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ قد تناول فى المواد من ١ الى ١٥ منه نظم الاجازات الاعتيادية والمرضية الخاصة بعمال اليومية ، ولم ينص على تقويم ايام الاجازات المستحقة للعمال في حالة عدم حصوله عليها قبل تركه الخدمة . كما ان قرارى مجلس الوزراء الصادر فى ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ و ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ بذكر عمال اليومية الحكوميين وضما نظما لاجازات هؤلاء العمال خلا من مثل هذا التقويم ، وصدرت كتب وزارة المالية الدورية ملف رقم ف ٢٢٤ - ٥٢/١ فى ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ و ٦ من يناير سنة ١٩٤٥ و ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٤٥ بالمعنى ذاته ، اما قانون عقد العمل القردى الذى استحدث هذا الحكم اخيرا فانه لا يطبق على من تربطه بالحكومة علاوة لاتحبة .

المقدمة وقسم (٥٤)

تقريباً :

الجمهوريون والانتدابية - قرار مجلس الوزراء في ما يتعلق
سنة ١٩٥٢ في شأنها - السلطة المختصة ببحثها - هي وكيل الوزارة
المختص إذا لم تتجاوز ستة شهور وبدون أجر - اعتمادها تسويتها يكون بعد
موافقة السلطة التي يعمل بها المبلل .

ملخص الحكم :

في ٥ أغسطس سنة ١٩٥٢ وافق مجلس الوزراء وهو بسبيل
تجسيط الإجراءات ، على تعديل السلطة المختصة لقرار بعض المسائل
كالمبين فيما يلي « أولاً : موضوع تسوية الاجازات الاستثنائية لعمال
اليومية فإن السلطة التي أصبحت مختصة بالبحث فيها هي وكيل الوزارة
المختص إذا لم تتجاوز الاجازة ستة شهور وبدون أجر ، ثم هي وكيل
الوزارة المختص بعد اخذ رأي ديوان الموظفين اذا تجاوزت الاجازة ستة
شهور أو كانت بأجر ... ثانياً : » وقد أصدر ديوان الموظفين
في ١٥ من أغسطس سنة ١٩٥٢ كتاباً دورياً برقم (٥٢) لسنة ١٩٥٢ بالتحية
إلى مراعاة أحكام قرار مجلس الوزراء هذا . والقائل السليم لأحكام
هذا القرار هو أنه صدر مستهدفاً تبسيط إجراءات الادارة الحكومية
وتيسر طلبات الدولاى الإدارى فصر سلطة وكيل الوزارة المختص ،
على مجرد اعتماد تسوية الاجازة الاستثنائية وذلك يكون بالضرورة بعد
موافقة ورضاء المصلحة أو الجهة الادارية المختصة على منح الاجازة
الاستثنائية ، والمقصود بذلك المصلحة الملحق المبلل بخدتها لأنها اقتر
جهات الادارة على وزن مبررات المنح أو مقتضيات رفض الطلب حسبما
تحليه مصلحة العمل وحسن سير المرفق العام . تلك السلطة في اعتماد
تسوية الاجازة الاستثنائية لعمال اليومية كانت مخولة أصلاً قبل وبعد
صفور كافر العمال ، لوزير المالية والاقتصاد ، فترى تبسيطاً للإجراءات ،

التخفيف منها ليتولاها وكيل الوزارة المختص بدلا من وزير المالية .
وعنى عن البيان ان الاختصاص بسلطة التفتيش لا يقوم الا بعد الموافقة
على التسوية المطلوبة بالملحة . ومن ثم فلذا كان التفتيش من أوراق
الدعوى ان مصلحة الميكانيكا والكهرباء لم توافق على طلب المدعى . اعتبر
مدة غيابه الطويل الاخير اجرة إستثنائية فلا يحل اذن لاعمال مصلحة البتة
التي خولها قرار ه من أغسطس سنة ١٩٥٣ للسيد وكيل وزارة الأشغال .

(طعن رقم ٥٤٩٠ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦١/٤/٢٩)

الفرع السادس

الأجر الإضافي والأجر عن أيام الجمع

قلمدة رقم (٥٥)

المادة :

الأصل عدم تشغيل العمال يوم الجمعة وعدم صرف أجورهم عنه —
الاستثناءات التي ترد على هذا الأصل .

ملخص الحكم :

في يوم ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ أصدر مجلس الوزراء قراراً قضى بعدم تشغيل جميع العمال أيام الجمع إلا إذا اقتضت الحالة تشغيلهم ، بشرط عدم صرف أجور لهم عن هذه الأيام ، على أن يأخذوا راحة بدلاً عنها . وفي ٢٨ من إبريل سنة ١٩٥٤ أصدر مجلس الوزراء قراراً آخر بإلغاء هذا القرار ، فأصبحت هذه الحالة تحكمها القواعد التنظيمية العلية الصادرة في هذا الشأن ، ومقتضاها — كما جاء بمذكرة اللجنة المالية التي عرضت على مجلس الوزراء لدى إصدار قراره المؤرخ ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ — أن الأصل هو عدم تشغيل العمال في أيام الجمع وعدم جواز صرف أجور لهم عن هذه الأيام لمخالفة ذلك للقواعد المالية ، وإنما يجوز ذلك استثناء إذا اقتضته الضرورة وأملت المصلحة العامة وساحت الاعتمادات المالية المدرجة في الميزانية بمنح أجور عن هذه الأيام .

اطمن رقم ١٦٣٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١١/١/١٩٥٨)

(٦٨ - ج ١٨)

القاعدة رقم (٥٦)

المبدأ :

شروط استحقاق العامل لأجر اضافي جاوز أيام العمل الرسمية —
أثر الاعتمادات المالية في استحقاق هذا الأجر .

ملخص الحكم :

الأصل أن يخصم الموظف لو العامل للحكومي وقت وجهده في الحدود المعقولة لاداء واجبات وظيفته ، وأن يقوم بنفسه بالعمل المنوط به في لوقتة الرسمية . أو الذى يكلف باداءه ولو في غير هذه الأوقات علاوة على الوقت الممن لها متى اقتضت مصلحة العمل ذلك . والقاعدة الأساسية التى تحكم استحقاق العامل اجرا عما جاوز أيام العمل الرسمية هى وجوب التزام حدود الاعتمادات المالية المقررة لذلك في الميزانية . فان وجدت هذه الاعتمادات منح الأجر أصلا بعد اذ صدر قرار مجلس الوزراء في ٢٨ من ابريل سنة ١٩٥٤ بلفاء قراره السابق صدوره في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ . وأن لم توجد أو لم تب امتنع الأجر وحق البديل بيوم الراحة . فلا تقرّب على الإدارة اذا هى منحت العامل في هذه الحالة بدلا من أيام الجمع التى عمل فيها بغير أجر أيام راحة بمقدار عددها جملة أو فرادى ، اذ ينتقل حقه عندئذ من الأجر الى الراحة ، ومن ثم فان تقرير منح العامل اجرا عن أيام الجمع التى تتطلب ظروف المرفق المصام الذى يعمل به وطبيعته ووجوب حسن سيره بانتظام اضطراب تشغيله فيها أو منحه أيام راحة بدلا منها يتقيد في كل وزارة أو مصلحة بضابط الاعتمادات المالية التى لا سلطان لها في تقريرها ، بل مرجع الأمر فيها الى جهة أخرى هى السلطة التشريعية صاحبة الاختصاص وحدها في ذلك .

قاعدة رقم (٥٧)

المادة :

عدم احتساب أيام الجمع — الأصل أن تكون الحاسبة على أساس
الاجرة اليومية مضروباً في ٢٥ يوماً .

ملخص الحكم :

أن الأصل طبقاً للقواعد التنظيمية الصادرة في شأن تحديد أجور
عمال اليومية هو عدم تشغيلهم أيام الجمع وعدم جواز صرف أجورهم
عن هذه الأيام بخلافه ذلك للقواعد المالية ، وعلى ذلك فإنه يتمين طبقاً
لهذه القواعد التي رددتها كتب وزارة المالية أن تكون الحاسبة على
أساس الاجرة اليومية بمقتضى كادر العمال مضروباً في ٢٥ يوماً .

(طعن رقم ١٣٦٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١٣٦٦/٣/١٣)

قاعدة رقم (٥٨)

المادة :

الأصل عدم تشغيل العمال يوم الجمعة وعدم صرف أجورهم عنه —
الاستثناءات .

ملخص الحكم :

أن الأصل طبقاً لقواعد التنظيمية الصادرة في شأن تحديد أجور
عمال اليومية هو عدم تشغيلهم أيام الجمع وعدم جواز صرف أجور لهم عن
هذه الأيام بخلافه ذلك للقواعد المالية وعلى ذلك فإنه طبقاً لهذه القواعد
التي رددتها كتب وزارة المالية ومنها الكتب رقم ف ٢٢٤ — ٥٣/٩ م ٩

المؤرخ في يونية سنة ١٩٤٦ والكتاب رقم م ١ - ١٧/٣٠ الصادر في نوفمبر من السنة ذاتها تكون الخلفية على أساس الأجرة اليومية المقررة بمقتضى كادر العمال مضروبة في ٢٥ يوما وهذه القاعدة ردها كذلك كتاب وزارة المالية (المراقبة المالية لمستخذي الحكومة) ملف رقم ف ٢٢٤ - ٢٣٠/١ - الصادر في ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ بشأن المستخدمين الذين حولت وظفتهم من اليومية الى الدرجات والمستخدمين الذين كانوا باليومية ثم وضعوا على درجات بعد ديسمبر سنة ١٩٤٤ فتفى بأن يمنح كل منهم في الدرجة التي وضع فيها ماهية تعادل أجرته اليومية مضروبة في ٢٥ يوما وأيد هذا النظر التفسير الذي تضمنه قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٥٠ والذي رده كتاب وزارة المالية الدورية رقم ف ٣٢٤ - ٢١٤/١ جزء ثان الصادر في ٣٠ من مارس سنة ١٩٥٦ بشأن كيفية تحديد المرتب عند النقل من اليومية الى الدرجات اذ جاء به ما يأتي : قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٥٠ المبدأ الآتي ، عمال اليومية المحصلون على مؤهلات دراسية غير الحاصلين على مؤهلات عندما يوضعون على الدرجات طبقا للقواعد والاحكام المقررة تحدد مرتبتهم على أساس الأجر اليومي مضروبا في ٢٥ يوما وترى وزارة المالية اتباع هذا المبدأ أيضا عند النقل من اليومية الى الدرجات الخارجة عن الهيئة .

(طعن رقم ١٤٠٣ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٣٠)

قاعدة رقم (٥٩)

المبدأ :

الأصل عدم الاشتغال العمال يوم الجمعة وعدم صرف أجورهم عنه .
الاستثناءات التي ترد على هذا الأصل .

في يوم ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ أصدر مجلس الوزراء قراراً قضى
بتقديم تشغيل جميع العمال أيام الجمع إلا إذا اقتضت الحالة تشغيلهم
ويشترط عدم صرف أجور لهم عن هذه الأيام ، على أن يأخذوا راحة بعداً
عنها وفي ٢٨ أبريل سنة ١٩٥٤ أصدر مجلس الوزراء قراراً آخر بالغاء
هذا القرار فأصبحت هذه الحالة تحكمها القواعد التنظيمية العامة للصناعة
في هذا الشأن ومقتضاها كما جاء بالمفكرة التي عرضت على مجلس
الوزراء لدى إصداره قراره المؤرخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٣ أن الأصل عدم
تشغيل العمال في أيام الجمع وعدم جواز صرف أجور لهم عن هذه الأيام
لخالفه ذلك للقواعد المالية وإنما إذا اقتضته الضرورة وأبطلته
المصلحة العامة وسمحت الاعتمادات المالية المدرجة في الميزانية بمنح عن
أجور عن هذه الأيام .

(طعن رقم ١٥٥١ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣)

قاعدة رقم (٦٠)

المبدأ :

الجهة التي تلك إصدار الأمر بالعمل أيام الجمع والمعطلات الرسمية
هي الجهة الإدارية المشرفة على حسن سير المرفق — وجوب مراعاة
المصالح العام والاعتبارات المالية المدرجة في ميزانيتها لهذا الغرض .

ملخص الحكم :

إن القاعدة الأصلية التي يمكن على أساسها منح أجور عن أيام الجمع
والمعطلات الرسمية هي وجود مقتضى من المصالح العام يلزم معه تشغيل
العمال في هذه الأيام الأمر الذي يستوجب معه في جميع الأحوال صدور
الآذن بذلك من الجهة المختصة مراعية في ذلك الاعتمادات المالية المدرجة
في ميزانيتها لهذا الغرض وإذا كان الثابت أن المدعى خلال الفترة محل

النزاع كان منتدبا في مستشفى الجزام لموضه نهى بسببرها الجهة الادارية المشرفة على حسن سير المرفق هي التي تقدر مقتضيات الصالح العام وقد اتخذت مثل هذا الاجراء وهي التي تصدر الأمر بالتنشيل أيام الجمع .

(طعن رقم ١٥٥١ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣)

قاعدة رقم (٦١)

نجدنا :

الجهة الملزمة قانونا بصرف اجر أيام الجمع «مستمرة الجزام» هي التي كلفت الماميل بالعمل في أيام الجمع - مرتب أيام الجمع لا يشكل في الاجر الكامل المقرر دفعه للماميل بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٠ الصادر في مارس سنة ١٩٥٧ .

ملخص الحكم :

ان تحديد الجهة الملزمة قانونا بصرف أيام الجمع أمر يجب بحثه من ناحية في ضوء الاحكام المقررة بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٢٨٠ الصادر في مارس سنة ١٩٥٧ والملايسلت التي دعت الى استصداره - ومن ناحية أخرى فيما اذا كان اجر أيام الجمع يدخل في حساب اجر الماميل المقرر قانونا - فمن الناحية الاولى يبين من استقراء القرار الجمهوري سلف الذكر أنه صدر بغية تحقيق أغراض انسانية بحتة فأشار الى وضع الموظفين والممال المصابين بالجزام ليكونوا تحت الاشراف الطبي على أن يقوموا في محيط المرضى ببعض الأعمال التي تتناسب مع حالتهم الصحية وعملهم الاصلى فذلك يفرض صرف مرتباتهم أو أجورهم كحالة مدة تدعيم اذ ان مرض الجزام من الامراض التي تحتاج الى وقت طويل جدا للعلاج مما يؤدي الى استفاد جميع اجزائهم ثم يتوقف بعدها صرف مرتباتهم أو أجورهم التي هي السبيل الوحيد لمرزتهم - ومن ثم فانحسب في هذه الحالة غير النديب بالمعنى المعروف قانونا اذ الاخير يتسم بالناتئيت

ويراعى فيه دائما مصلحة العمل اذا لا يسوغ اجراؤه الا اذا كانت حلة العمل في الوظيفة الأصلية صريح بذلك — ومن ثم فيجب تفسير الأجور الكلل المستحق للمعلم في ضوء الظروف الاستثنائية التي املت منه هذا القرار — بالاجر الذي يستحقه المعلم خاتونا واجر المعلم بالجمهورية بحسب في حياته بعد استبعاد ايام الجمع ليكون الاصل فيها انها ايام الراحة الاسبوعية التي لا يعمل فيها ولا يتقاضى بالنظر اجرا عنها — وترتبا على ذلك فان مرتب ايام الجمع لا يدخل في الاجر الكلل المقرر دفعه للمعلم بمقتضى قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر — ومن ثم فلا تلزم الجهة التي يعمل بها بدفع اجر للمدعى عن ايام الجمع ولا يغير من ذلك ان هذه الجهة خلت بدفع اجر للمدعى من هذه الايام اعتبارا من ١٩٦٢/١٢/١ — وعلى كل الامر كذلك فان الجهة المنتدب اليها المدعى — التي كلفته بالعمل في ايام الجمع — هي للزمت بتفوتنا بصرف هذه الاجور — اذا توافرت الشروط المقررة قانونا لذلك .

(طعن رقم ١٥٥١ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٣)

تكملة رقم (٦٢)

المبحث :

حساب الاجر الاضالى عن العمل في يوم الراحة مضاعفا طبقا للمادة ١٢١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ — قرر هذا المحكم على ايام الراحة التي يتقاضى عنها للمعلم اجرا .

ملخص الفتوى :

نظم المشرع في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ اوقات العمل بالنسبة الى العمال المنضمين لعقود العمل . وقد افرد الفصل الثاني (الموارد من ١١٤ الى ١٢٢) من اللقب الثالث من هذا القانون لموضوع « تحديد

مشاعات العمل « فنص في المادتين ١١٤ و ١١٥ على الحد الأقصى لساعات العمل اليومية والأسبوعية ونظم في المادتين ١١٦ ، ١١٧ فترات الطعام والراحة اليومية والحد الأقصى لساعات العمل اليومية المتواصلة ، وكذا فترات وجود العامل في مكان العمل ونص في المادة ١١٨ على حكم الإغلاق الأسبوعي ، كما نص في المادة ١١٩ على حكم الراحة الأسبوعية ، وبين في المادة ١٥ الأحوال التي يجوز فيها لرب العمل عدم التقيد بالأحكام المنصوص عليها في المواد السابقة ونص في المادة ١٢١ — على ما يأتي :

« يجب على صاحب العمل أن يمنح العامل في الحالات المذكورة في المادة السابقة اجرا اضافيا يوازي لجره الذي كان يستحقه عن الفترة الإضافية مضاعفا اليه ٢٥٪ على الأقل عن ساعات العمل النهارية و ٥٠٪ على الأقل عن ساعات العمل الليلية .

فلذا وقع العمل في يوم الراحة وكان العامل يتقاضى اجرا في أيام راحته حسب الأجر الإضافي في هذه الحالة مضاعفا .

والذى يوضح من نص المادة ١٢١ سالف الذكر أن الفقرة الأولى من هذه المادة تتحدث عن حكم الأجر الإضافي الذي يستحقه العامل عن الفترة الإضافية ، وتنص بالزام رب العمل بأن يمنح العامل عن العمل في هذه الفترة الإضافية اجرا اضافيا يقدر بما يوازي الأجر الذي كان يستحقه فعلا عن الفترة الإضافية مضاعفا اليه ٢٥٪ على الأقل عن ساعات العمل النهارية من اعتبار خاص ، فقد قرر له المشرع حكما خلاصا تحدثت عنه الفقرة الثانية من المادة ١٢١ المذكورة ، حيث تقضى بحسب الأجر الإضافي عن العمل في يوم الراحة مضاعفا ، وقصر المشرع هذا الحكم الخاص — لحكمة ارتأها — على أيام الراحة التي يتقاضى عنها العامل اجرا عيلا بصريح نص الفقرة الثانية المشار اليها ، ومن ثم يكون الأجر المستحق للعامل من العمل في يوم الراحة المدفوع مسلويا لمثل الأجر اليومي الأصلي ، فيمنح العامل في هذه الحالة أجره لليوم المستحق أصلا عن

يوم الراحة مضاعفاً اليه مثل هذا الأجر مقابل عمله عن هذا اليوم ، وذلك مثلاً بغرفة من الأجر مقابل العمل ، وما دلم أن العامل كلف بالعمل في يوم راحته الممنوع ، فله يستحق اجرا مقابل عمله في هذا اليوم . وهذا يساير اتجاه التشريع ويتفق مع باقى نصوص القانون ويوائمها فقد نص قانون العمل صراحة في المادة ٦٢ على أن للعامل الحق في أجازة بأجر كامل في الأعياد التى يصدر بتحديدها قرار من وزير العمل على ألا تزيد على عشرة أيام في السنة ، ولصاحب العمل تشغيل العامل في هذه الأيام بأجر مضاعف اذا اقتضت ظروف العمل ذلك . فهذا النص الأخير يقضى بمنح العامل اجرا مضاعفا عند العمل في أجازات الأعياد المشار إليها ، ولا ريب في أن أيام الراحة الاسبوعية الممنوعة ، شأنها شأن أيام الأعياد الممنوعة تتلقى كلها في كونها أجازات راحة لا يعمل فيها العمال في الأصل ومع ذلك يتقاضون عنها اجرا ، مما يستوجب التسوية بينها جميعا في حساب الأجر الإضافي المستحق للعمال عند تكليفهم بالعمل فيها .

لذلك انتهى الراى الى أن الأجر المستحق للعامل عند العمل في يوم الراحة الممنوع هو مثلا الأجر اليومي الأصلي ، فيمنح العامل في حالة عمله في يوم الراحة الممنوع ، أجره اليومي المستحق أصلا عن يوم الراحة مضاعفا اليه مثل هذا الأجر مقابل عمله في هذا اليوم .

(ملف ٤٨/١/٥٦ جلسة — ١٩٦٥/٦/٢٠)

قاعدة رقم (٦٣)

البيان :

قرار مجلس الوزراء في ١٩٥٣/٤/١ بتعديل قواعد منح المكافآت من الأعمال الإضافية — تنظيم الأجر الإضافي لعمال اليومية — بقاء هذا القرار سائرا لم ينسخه قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ لاقتصاره

على المكلفات الخاصة بالموظفين الخاضعين لقانون نظام موظفي الدولة —
استقرار العمل بقرارات بعض الوزراء حتى الآن بالنسبة للموظفين المتقاعدين
من تفرغ عمل اليومية حتى يتمصدار المراسم أو القرارات التفويضية للتعيين
ورقم ٤٢ لسنة ١٩٦٤ — وجوب مراجعة الحد الأدنى للمخصصات عليه
في القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ — أسس تلك عمومية أحكام هذا القانون
وشموله لجميع الأعمال المؤقتة الإضافية .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بصدار تقون نظم
الصليين المدفين بأنه الى ان يتم وضع اللوائح والقرارات التنفيذية
لهذا القانون تستمر القرارات واللوائح المعمول بها في شئون المواطنين
والعمال قبل العمل بهذا القانون سارية فيما لا يتعارض مع احكامه .

ولما كان مجلس الوزراء قد وافق بجلسته اول ابريل سنة ١٩٥٢ على تعديل قواعد منح المكافآت عن الأعمال الاضافية للموظفين الدائمين والمؤقتين والمستعفيين الخارجين عن الهيئة وعمال اليومية ، وقد نظم هذا القرار الاجر الاضافى لعمال اليومية وذلك باعتبار ساعات العمل الاضافى ساعة واحدة عن العمل العادى على الا تصرف لهؤلاء العمال مكافآت الا عما يزيد عن ساعات العمل العادية فى الشهر ، وقد عمل بهذا القرار اعتبارا من اول ابريل سنة ١٩٥٢ وظل سارى المفعول لم ينسخه قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن الأجور الاضافية الذى اقتصر على تنظيم المكافآت المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من المادة ٥٥ من قانون نظم موظفى الدولة ، والتي لم تكن تنظم المكافآت المتعلقة بعمال اليومية بل كانت تقتصر على المكافآت الخاصة بالموظفين الخاضعين لقانون نظم موظفى الدولة ومن ثم فلان مؤدى الفناء جميع القواعد الملزمة الخاصة بالمكافآت الاضافية بالتطبيق للمادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ هو الفناء القواعد التى حظت بحلها احكام هذا القرار الاخير

بالتفصيصة للموظفين ممن عملت اليونانية ، ومن ثم يظل قرار مجلس الوزراء الصادر في غرول ابريل سنة ١٩٥٣ سليما فيما يتعلق بالتمسك المنقولين من كادر اليونانية في ظل الفصل بالقتلون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، والى أن يتم وضع اللوائح والقرارات التنفيذية لهذا القانون .

ومن حيث ان الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ في شأن الاجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصلية معدلة بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ تنص بان « فيما عدا حالات الاعارة في خارج الجمهورية لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من اجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته او مكافآته الاصلية ، لقاء الاعمال التي يقوم بها في الحكومة او في الشركات او في الهيئات او في المجالس او اللجان او في المؤسسات العامة او الخاصة ، على ٣٠ ٪ (ثلاثين في المئة) من الماهية او المكافأة الاصلية على الا يزيد ذلك على ٥٠٠ جنيه (خمسمائة جنيه) في السنة » .

ومؤدى هذا النص انه لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من اجور ومرتبات ومكافآت لقاء الاعمال التي يؤديها في الحكومة او في القطاع العام او في المؤسسات الخاصة عن الحدين المقرر اليها ، وقد جاء النص من العموم والشمول بحيث يشمل الاجور والمكافآت التي يتقاضاها الموظف لقاء الاعمال التي تعتبر امتدادا لعمله الاصلى او في غير الوزارة او المصلحة او الادارة التي يتبعها .

وعلى ذلك فلا يجوز قصر تطبيق احكام هذا القانون على الاعمال التي يؤديها الموظف في غير الوزارة او المصلحة الادارية التي يتبعها لان ذلك يكون تخصيصا لاحكامه يغير مخصص من نصوصه .

ومن حيث ان المادة الخامسة من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ تنص على انه « يتحدد بالموظف في تطبيق احكام هذا القانون ، الموظفون

والمستخدمون والعمال الدائمون أو المؤقتون بالحكومة أو بالهيئات
والمؤسسات العامة ، ويعتبر في حكم الموظف في هذا الشأن أعضاء مجالس
الإدارة المنتخبون والمديرون في الشركات المساهمة الذين يعينون كموظفين
أو مندوبين للحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة » .

وهذا نص شامل مؤداه سريان أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ على
الفئات التي حددها وتشمل جميع العاملين بالحكومة والهيئات العامة ،
وسواء كان من المواطنين أو العمال دائمين منهم أو مؤقتين .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري الى ان قرار
مجلس الوزراء الصادر في أول ابريل سنة ١٩٥٣ هو الذي يسرى بالنسبة
للعاملين المنقولين من كادر عمال اليومية وليس قرار رئيس الجمهورية
رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ مع مراعاة الحد الأقصى المنصوص عليه في القانون
رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ وذلك حتى يتم اصدار اللوائح والقرارات التنفيذية
للنانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

(غتوى ١١٥٩ - في ١٩٦٧/١١/٥)

قاعدة رقم (٦٤)

المبدأ :

عمال اليومية — أيام الجمع — تجنيد أفراد الاحتياط — استدعاء
للإحتياط .

العامل المستدعى للإحتياط الذي كان يصرف اجرا عن أيام الجمع التي
كان يعمل فيها قبل استدعائه يستحق صرف هذا الأجر طول مدة استدعائه
أسوة بزملائه الذين يصرمون هذا الأجر وذلك اعتبارا من تاريخ العمل
بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٣ بتعديل نص المادة ٥١ من القانون رقم ٥٠٥

لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٣ — استأنى ذلك أنه بمقتضى التعديل الذى طرأ على النص بما كان عليه قبل ذلك بين أن المشرع تعمد حذف عبارة « التى لها صفة الدوام » — بغية منه أن يؤدى أن ينال شرف الخدمة العسكرية كافة الميزات المادية والمعنوية التى ينالها أقرانه في جهة عملهم الأصلية ولو لم يكن لها صفة الدوام .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٥١ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ قبل تعديله بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٣ كانت تنص على أن « أولا : تحسب مدة استدعاء أفراد الاحتياط طبقا لأحكام المادة السابقة من العاملين بالجهات المنصوص عليها بالفقرتين ثانيا وثالثا من هذه المادة إجازة استثنائية بمرتب أو أجر كامل ويحتفظ لهم طوال هذه المدة بترقياتهم وعلاواتهم الدورية ويؤدى لهم خلالها كافة حقوقهم المادية والمعنوية والمزايا الأخرى بما فيها العلاوات والبدايات التى لها صفة الدوام والتى كانوا يحصلون عليها من جهات عملهم الأصلية وذلك علاوة على ما تنفعه لهم وزارة الحربية في مدة الاستدعاء — ثانيا : تتحمل الجهات الحكومية وجهات الإدارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام بكامل الأجور والمرتبات وكافة الحقوق والمزايا الأخرى لأفراد الاحتياط المستدعين من بين العاملين بها وذلك طوال مدة استدعائهم .

ومن حيث أن المزايا المالية التى يتعين أدائها للعامل المستدعى للاحتياط أو المستبقى طبقا للنص المتقدم هي تلك التى تتصف بالدوام والاستقرار وهذا ما أكتفه عبارة النص « ويؤدى لهم خلالها كافة الحقوق المادية والمعنوية والمزايا الأخرى بما فيها العلاوات والبدايات التى لها صفة الدوام » وعلى ذلك فلا يصرف للعامل المستدعى ما كان يصرف إليه قبل ذلك من مبالغ بصفة عارضة أو لتقييم أسباب معينة أو ظروف خاصة

كالأجر التي تصرفه مقابل العمل في أيام الجمع التي لا تصرفه إلا لمن يؤدي العمل عملاً خلال أيام الجمع ولا تقسم بمسألة العمل وهو الأمر الذي لا يمكن التمسك به أو المستوي بالاحتياط. القليل به .

ومن حيث أن نص المادة ٥١ المشار إليه عدل فيما بعد بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٢ الذي نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٧٢/٨/٢٢ ونص بالمادة الثانية منه على أن يعمل به من تاريخ نشره وجرى صيغة النص المعدل على الوجه الآتي : يستبدل بنص الفقرة أولا والفقرة الأخيرة من المادة (٥١) من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٢ النص التالي :

« أولا تحسب مدد استدعاء أفراد الاحتياط طبقاً لأحكام المادة السابقة من العاملين بالهيئات المنصوص عليها بالفئتين ثالثة وثالثة من هذه المادة اجازة استثنائية بمرتب أو أجر كامل ويحتفظ لهم طوال هذه المدة بترقياتهم وعلاواتهم الدورية ويؤدي لهم خلالها كافة الحقوق المادية والمعنوية والمزايا الأخرى بها فيها العلاوات والبدلات ومكافآت وجوائز الانتاج التي تصرف لأقرانهم في جهات عملهم الأصلية وذلك علاوة على ما تدفعه لهم وزارة الحربية في مدة الاستدعاء .

ومن حيث أنه بمقارنة التعديل الذي طرأ على النص بما كان عليه قبل ذلك يبين أن الجديد الذي استحدثه المشرع في التعديل هو حذف عبارة « التي لها صفة الدوام » وكان المشرع قد تعمد حذفها بغية منه في أن يؤدي لمن ينال شرف الخدمة العسكرية والوطنية كافة الميزات المادية والمعنوية التي ينالها أقرانه في جهة عمله الأصلية ولو لم يكن لها صفة الدوام ، وترتباً على ذلك فإن العمال المستدعى للقوات المسلحة والذي كان يصرف أجراً عن أيام الجمع التي كان يعمل فيها قبل استدعائه يستحق صرف هذا الأجر طوال مدة استدعائه أسوة بزملائه الذين يصرفون هذا الأجر وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٢ حتى ١٩٧٢/٨/٢٤ .

من أجل تلك التهمة رأى الجمعية العمومية الى انصبة كل من المظلمين
المتقدمين للاحتياط في صرف الجور أيام الجمع وذلك اعتباراً من ١٩٧٣/٨/٢٤
تاريخ العمل بالتحكيم القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه .

تاريخه ٢٤/٦/٨٩ - جلسة ١٩٧٥/١/٢٩ :

قائمة رقم (٦٥)

نقطة :

عدم استحقاق العامل يوم عن يوم العطلة الرسمية اذا اجتمع مع يوم
الراحة الاسبوعية .

ملخص الفتوى :

ان خلو قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ من حكم مماثل للحكم
الذي كان يتضمنه المرسوم رقم ٢٥١١ لسنة ١٩٥٥ من أن « أيام العطلة
والاعيد الواقعة ضمن الاجازة السنوية تعتبر من الاجازة نفسها ، ولا
يحق للعامل تقاضى اى اجر اضافى عنها » ان خلو قانون العمل من مثل
هذا الحكم لا يمتنع عدول المشرع عن الاخذ به وانما هو تقرير للقاعدة
العملية المقررة من أن عطلة الاعيد او الاجازات الاخرى متى وقعت لتبوء
الاجازة السنوية اعتبرت جزءاً من الاجازة ، لان الاجازة مهما تمجدت
اسبابها واختلفت مبررات منحها فانها تهدف الى راحة العامل فترة
من الزمن يعود بعدها للعمل وقد استرد نشاطه واستعاد قوته وحيويته
وهذا الراى ينطبق بالضرورة على حالة وقوع الراحة الاسبوعية خلال
الاجازة السنوية اذ لا مبرر للترقية بين منح العامل يوماً او اياماً بدل اجازة
الاعيد وبين منحه يوماً بدل العطلة الرسمية . كما ان المادة ٦٢ من
القانون المشار اليه لا تعيد أكثر من حق العامل في اجر مضاعف اذا اشتغل
في يوم عطلة احد الاعيد ، أما اذا وافق اليوم يوم عطلة اخرى فلا يند

النص حق العطل يوم عطلة تال أو في اجر من هذا اليوم دون استثنائه
فيه . لبا بالنسبة الى سريان هذا الحكم على المؤسسات الكهربائية
المؤمنة بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٥١ فقد استقبلت للجمعية ان قرار
نائب رئيس الجمهورية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ينص على تطبيق احكام
قانون العمل سالف الذكر على عمال الحكومة والمؤسسات المسجلة والمؤمنة
والوحدات الادارية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة ، ومن مقتضى
هذا النص خضوع عمال المؤسسات المؤمنة للحكم المشار اليه ، ذلك
لانها طبقا للتكييف القانوني الصحيح مؤسسات عملة .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى انه اذا اجتمع يوم الراحة الاسبوعية
للعمال مع يوم من ايام الاعياد الرسمية التى يعطل فيها العمال فلا يكون لهم
حق في تقاضى اجر اضافى في ايام الاعياد ، وكذلك لا يستحقون عطلة في
ايام تالية بدلا من هذه الايام وان هذا الحكم يسرى في شان عمال المؤسسات
الكهربائية المؤمنة بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٥١ .

(فتوى ٩٠٥ - في ١٠/٣٠/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٦٦)

المبدأ :

تشغيل العمال ايام الجمع يعتبر عملا اضافيا لا من قبيل ايام العمل
العملية في تطبيق حكم قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/١٢/٣١
— اساس ذلك واثره — تقاضيه عن تشغيلهم ايام الجمع اجرا اضافيا اذا
وجدت الاعتبارات المالية ، والا فيمنحون بدلا عنها ايام راحة بمقدار عددها
— عدم استحقاقهم اعانة غلاء المعيشة عن هذا الاجر الإضافى .

ملخص الفتوى :

ان تشغيل العمال ايام الجمع يعتبر عملا اضافيا يقتضون عنه اجرا
اضافيا ، ومن ثم فلا تعتبر ايام الجمع من قبيل ايام العمل العملية التى

يستحق عنها المبالغ اقلية غلاء المعيشة ، وذلك لان ايام الاجور سمرت في الاصل ايام راحة ، لا يجوز تشغيل العمال بهما ويقتضى لا يجوز صرف اجور لهم عنها لمخالفة ذلك للقواعد المالية ، وانما يجوز ذلك استثناءه اذا اقتضت الضرورة وابلته الصلحة المالية وسحت الاعتبارات المالية المدرجة في الميزانية بمنح اجور عن هذه الايام ، وقد جاء بتكليف وزارة المالية الدورى ملك رقم ٢٢٤ - ٥٢/١ المؤرخ ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ بقتان صرف مبلغ على الحساب لعمال اليومية ومن في حكمهم لتنفيذ لقرار المال انه :

١- قومي وزارة المالية بتغييرك عليهم ان يصرف على الحساب ما يوافق اجرة عمالهم من الاجور العادية لا تشمل عليهم اقلية الغلاء ويكون تدبير الاجرة على اساس ٥٠ يوم في كل من الضميرين ٥٠ كنانيرة في كل سنة ووزارة المالية (مراقبة مستخدمي الحكومة) ملف رقم ١٢٢١ - ١٩٤٥ م ٩ المؤرخ بيمينه سنة ١٩٤٦ في ملحق تطبيق كلف الجاه على سائق للسيارات والموتوسيكلات - ان اللجنة المالية قررت بطلتها المحسوبة في ٢٨ من مايو سنة ١٩٤٦ .

٢- جعل اساس ايام العمل للطلعتين ٢٥ يوما في الشهر لا ٣٠ يوما . وقد رددت وزارة المالية (المراقبة المالية لمستخدمي الحكومة) ملف رقم ٢٢٤ - ٣٣٠/١ الصادر في ٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ بشأن المستخدمين الذين حولت وتلكهم من اليومية الى درجات ، والمستخدمين الذين كانوا باليومية لم يوضعوا على درجات بعد ديسمبر سنة ١٩٤٤ ، انه (ب) ينح كل منهم في الدرجة التي وضع عليها ماهية تعاقب اجرته اليومية مخروية في ٢٥ يوما . ومن يكون قد استحق في الفترة من اول مارس سنة ١٩٤٨ اقلية الآن علاوة اعتيادية او علاوة ترقية طبقا لقواعد كلف الماليات تنبأت هذه العلاوة لماهية من تاريخ استحقاقها وتحسب علم اساس ٢٥ يوما ايضا .

وأيد هذا النظر التفسير الذى تضمنه قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٥٠ ، والذى رده مكتب وزارة المالية الدورى رقم ٢٢٤ - ٢١٤/١ جزء ثان الصادر فى ٢٠ من مارس سنة ١٩٥٢ بشأن كيفية تحديد المرتب عند النقل من اليومية الى الدرجات اذ جاء به ما يأتى : « قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٥٠ المبدأ الآتى : عمال اليومية - الحاصلون على مؤهلات دراسية وغير الحاصلين على مؤهلات - عندما يوضعون على الدرجات طبقا للقواعد والاحكام المقررة ، تحدد مرتبتهم على اساس الاجر اليومى مضروباً فى ٢٥ يوماً . وتقر وزارة المالية اتباع هذا المبدأ ايضا عند النقل من اليومية الى الدرجات الخارجة عن الهيئة » . كما توضح ذلك كله بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ الصادر بقواعد وقروط واوضاع نقل المصالحين الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية حيث تضمن بان يكون حسب مجموع ما استحقه عامل اليومية فى ٣٠ من يونية سنة ١٩٦٤ على اساس اجره اليومى فى هذا التاريخ مضروباً اليه اعادة الغلاء مضروباً فى ستة وعشرين . ومن حيث انه يخلص مما تقدم جميعه ان اجر عامل اليومية يحسب فى جملته بعد استبعاد ايام الجمع لكونه الاصل فيها أنها ايام الراحة الاسبوعية التى لا يعمل فيها ولا يتقاضى بالقتلى اجرا عنها . وأن الاصل ان يخصص العامل وقته وجهده لاداء واجبات وظيفته ، وان يقوم بنفسه بالعمل المنوط به فى اوقاته الرسمية ، او الذى يكلف اداءه ولو فى غير هذه الاوقات علاوة على الوقت المعين لها متى اقتضت مصلحة العمل ذلك . والقاعدة الاساسية التى تحكم استحقاق العامل اجرا عما جاوز ايام العمل الرسمية هى وجوب التزام حدود الاعتمادات المالية المقررة لذلك فى الميزانية ، لان وجدت هذه الاعتمادات منح الاجر ، وان لم توجد او وجدت ولم تف امتنع الاجر وحق البديل بـيوم الراحة فلا تثريب على جهة الادارة اذا هي منحت العامل فى هذه الحالة بدلا من ايام الجمع التى عمل فيها بتفسير اجر - ايام راحة بمقدار عددها جملة او فرادى ، اذ ينتقل حقه فينقل من الاجر الى الراحة .

ومن حيث أنه متى كان ذلك ، وكان الأصل ألا يعمل العامل في أيام الجمع ، وبالتالي لا يتقاضى عنها أجرًا فلا تدخل في ملول أيام العمل الرسمية ، إلا أنه إذا اقتضت مصلحة العمل تشغيل العامل في أيام الجمع ، فهو لا شك يعرض عن هذه الأيام التي تعتبر في الأصل أيام راحة له ، ويتم ذلك التعويض بأن يصرف إليه أجر إضافي عن هذه الأيام إذا وجدت الاعتمادات المالية التي تسمح بالصرف — وتنفيذ المصلحة في ذلك بضبط الاعتمادات المالية التي لا سلطان لها في تقريرها ، بل مرجع الأمر إلى جهة أخرى هي السلطة التشريعية صاحبة الاختصاص وحدها في ذلك — أما إذا لم توجد الاعتمادات المالية التي تسمح بالصرف ، استحق العامل أيام راحة أخرى بدلا عن أيام الجمع التي اشتغلها . وفي الحالتين لا يتصور أن يمنع العامل إعانة غلاء المعيشة عن أيام الجمع مادامت هذه الأيام ليست داخلية في أيام العمل الرسمية ، وما دام العامل إذا اشتغلها لا يكون له حق أصلا في أن يتقاضى عنها أجرا ما لم تكن الاعتمادات المالية المخصصة بـميزانية المصلحة تسمح بذلك ، وإنما حقه الأميل هو أن يحصل على أيام راحة بدلا عنها . وحتى لو سحبت الاعتمادات المالية بصرف أجر من أيام الجمع هذه ، فإن هذا الأجر إنما يعتبر من قبيل الأجر الإضافي فتسرى عليه أحكامه وقيدوده طبقا للقرارات الوزارية المنظمة له ، أي أن أيام الجمع ليست من قبيل أيام العمل الفعلية بالمعنى المفهوم ، وإعانة غلاء المعيشة لا تستحق عن أيام الجمع ما دامت ليست أيام عمل فعلية ، وإنما تستحق عن أيام العمل الفعلية ولو جاوزت أيام العمل الرسمية والمحددة بخمسة وعشرين يوما .

ولهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن أيام الجمع التي قد يشتغلها العمال بناء على مقتضيات العمل لا تعتبر من قبيل أيام العمل الفعلية المشار إليها بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، الذي يقضى بحسب إعانة غلاء المعيشة لعمال اليومية على أسس أيام العمل الفعلية ، ومن ثم فلا يمنح عنها هؤلاء العمال إعانة غلاء المعيشة .

القانون رقم ١٧٦

التدبير والامارة

القانون رقم ١٧٦

المادة :

تدبر امارة مجلس بلدى فاقوس للعمل بمصلحة القضاة
(القضاة لوزارة الصحة) غير جائز قانونا - اساس ذلك وقوله - (متاح
استحقاقه اعانة غلاء المحطة الزيدة بلعام هذا الاستحقاق يرتبنا على
التدبير .

مجلس الحكم :

ان الاحكام الواردة في المادتين ٢٨ و ٥١ من القانون رقم ١١٠
لسنة ١٩٥٦ بشأن نظام موظفى الدولة بالنسبة الى تدبير المواطنين
الداخلين في الهيئة او ادارتهم هي احكام استثنائية واردة على خلاف
الاصل الذى يقضى بقيام الموظف بعطلة الاصلى في الجهة التى عين فيها
دون غيره من الاعمال في اية جهة اخرى ومن ثم فلا يسوغ تطبيقها على
العمال وبخاصة وانه لم يرد في قواعد كادرهم ما يشير الى جواز هذا
التدبير او الاعارة ، وعلى ذلك فله اعبالا لحكم سريلان ما يجرى على عمال
الحكومة على عمال المجالس البلدية والقروية فيما ينطبق بشروط التدبير ،
ومنح العلاوات والنقل ، وما الى ذلك طبقا للبادء ٥٩ من القانون رقم ٦٦
لسنة ١٩٥٥ بنظام المجالس البلدية ، يكون تدبير المدعى ، بوصفه عمالا
يمجلس بلدى فاقوس ، غير جائز قانونا شأنه في ذلك شأن العمال المدين
في الحكومة ، ويمنع تبعا لذلك استحقاقه لاعانة غلاء المحطة الزيدة

ما دام هذا الاستحقاق مترتباً على النصيب المقرر اليه وبذلك يسقط موجب
مطالبة المدعى بهذه الاعانة سواء قيل وزارة الصحة التي تدب للمصلح
بإحدى مستشفياتها أو نظام المجلس البلدي الذي كان يؤدي فيه عمله
الاصلي . ويؤكد ما تقدم أن اختصاصات مجلس بلدي ماتوس لا تنمى
إلى المناطق المعينة على سبيل الحصر في قرارات مجلس الوزراء المختصة
"لاستحقاق اعانة الضلأ الزيدة" . وعلى مقتضى هذا لا يتصور أن يخرج
هذا المجلس في ميزانيته ما يواجه به تكاليف هذه الاعانة بالذات بالاستحقاق
نازن ساقط متمتع أيا كانت الجهة المطالبة بتأدية هذه الاعانة ، ولما كان
تصوير ذلك التكليف الذي نيط بالدعى ، اعارة كان أم ندبا .

(طعن رقم ٢٢٦١ لسنة ٦ ق — جلسة ١٣٢٧/١٢/١٩٦٤)

القرار الثاني

نقل العامل من وظيفة الى وظيفة

قاعدة رقم (٦٨)

المبدأ :

النقل من وظيفة عامل على الى وظيفة مساعد صانع — جوارزه —
كتاب دورى المالية في ١٦/١٠/١٩٤٥ .

ملخص الحكم :

اجاز كتاب دورى وزارة المالية رقم ٢٢٤ — ٥٣/٩ — الصادر في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ في البند ثانيا (الترقيات) الفقرة قبل الاخرى منه النقل من وظيفة عامل على الى وظيفة مساعد صانع ، حيث نصت الفقرة المذكورة على ان « العامل العادى اذا رقى رئيسا للعمال العاديين . لو نقل لوظيفة مساعد صانع يمنح علاوة ترقية : ويتخذ تاريخ النقل الى درجة مساعد صانع اسسا لحساب المدة التى تجوز ترقيته بعدها لدرجة صانع » .

(طعن رقم ٥٤٨ لسنة ٣ ق — جملة ١٩٥٧/٦/٨)

قاعدة رقم (٦٩)

المبدأ :

نقل العامل من وظيفة شحام الى الفئة (٢٠٠/١٢٠) الى وظيفة كشكش عريقات الى الفئة (٣٦٠/٢٠٠) هو بمثابة تعيين جديد — عدم اعتبار هذا النقل ترقية وان انطوى على تحسين لحالة العامل .

ملخص الحكم : —————

ان وظيفة (شجلم) هي من وظائف العمال المحققين المذكورة في الكشف رقم (١) الملحق بكتاب العمال ، التي كان محمدا لها قبل التعديل الصادر بقتضاه قرار مجلس الوزراء في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ الدرجة (٢٤٠/١٢٠) فأصبحت بعد هذا التعديل في درجة (٢٠٠/١٢٠) ومن ثم يكون نقل المدعى من هذه الوظيفة الدنيا الى وظيفة (كشف عربات) وهي وظيفة أعلى تدخل في الكشف رقم (٤) الخاص بالصناع والعمال الذين يعملون في الوظائف التي لا تحتاج الى فئة وانما هي على كل حال في الدرجة ذات الفئة (٣٦٠/٢٠٠) ، وهذا النقل الذي تم في أول سبتمبر سنة ١٩٢٩ هو بمثابة تعيين للمدعى في هذه الوظيفة الفنية الجديدة ولا يعتبر ترقية وان انطوى هذا النقل على تحسين لحالة المدعى . ومعلوم أن كادر عمال اليومية قد قسم درجات العمال حسب مرتبهم وأعمالهم وأُرفق بالكسب الذوري رقم (٢٢٤ - ٥٣/٩٠) الصادر في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ كشفاً تضمنت بتصيل تلك الاعمال والحرف وما تقرر لكل منها من درجات ، وجاء الكشف الأول بتعيين العمال العاملين ورؤسائهم ومن في حكمهم ، وجاء الكشف الثاني مشتملاً على العمال الكتبة ، وجاء الكشف الثالث مبيناً للصناع والعمال الفنيين وبمساعديهم والصناع الممتازين والأسطوات والملاحظين ، وظاهر مما تقدم أن المطعون عليه لم يرق من درجة عامل عادي الى الدرجة التالية لها مباشرة في السلك ذاته وهي درجة رئيس عمال عامين (٢٠٠/١٦٠) بل نقل سنة ١٩٢٩ الى وظيفة (كشف عربات) في الدرجة (٣٦٠/٢٠٠) وهي درجة (صانع غير دقيق) في فئة أخرى تغاير فئة العمال الصناعيين التي كان ينتمي اليها منذ عشر سنوات ، وهي فئة العمال الفنيين المشرفين اليهم في الكشف رقم (٤) . ومن ثم يكون قرار نقله المصطفى في أول سبتمبر سنة ١٩٢٩ الى وظيفة (كشف عربات) في درجة صانع غير دقيق هو بمثابة التعيين الجديد .

(طعن رقم ٧٧٩ لسنة ٥ في — جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٤)

القرار رقم ١٠٤

القرار رقم ١٠٤ من الهيئة العامة للصحة العامة

القرار رقم (٧٠)

المادة :

استحقاق المال اجرا معينا طبقا لكثير العمال — نقله بعد ذلك من
الهيئة إلى المراجعات — كيفية احتساب اجوره .
ملخص الحكم :

في ١٣ من يونيه سنة ١٩٥١ تقدمت وزارة المالية إلى مجلس الوزراء
بمذكرة رقم ٥١٧/١ متنوعة بشأن الاعتراضات التي صاغت الوزارات
والمصالح عند تطبيق كشف حروف ب والـ ١٢٪ تضمنت رأى وزارة
المالية فيما مرض عليها بنحو حالات ٤ ومن بين ما استلته عنه وزارة المالية
ما يورد بالبنود ٦ فقره (١) وهو فسحك عمل طبق عليهم ككثير العمال
وهم الآن على درجات خارج الهيئة على درجات في كثير العمال فهل
يمنعون اجرا ٢٠٠ م بالكليل اذا تولى شرط المنح لهم ؟ وهل يكون المنح
في حدود كثير العمال له في حدود درجاتهم الحالية ٤٠٤ . وقد رأت المالية
أن يمنح هؤلاء العمال الاجر في حدود درجات كثير العمال التي سويت
عليها جالاتهم ، وقد وافق مجلس الوزراء على ما ورد بالمذكرة في ٢٤ من
يونس سنة ١٩٥١ . واستنادا إلى موافقة مجلس الوزراء سلف الذكر
اصدرت وزارة المالية الكتيب الدوري رقم ف ٢٣٤ — ٥٤/١ ببيان
المبطل التي عرضت عليها وقرار مجلس الوزراء في شأنها ، ومن بينها
حالة العمال الذين طبقت عليهم احكام كثير العمال وهم على درجات
خارج الهيئة السلف ذكرها . وفي ٢٠ من مارس سنة ١٩٥٤ اصدرت
وزارة المالية الكتيب الدوري رقم ف ٢٣٤ — ٢١٤/١ جزء ثان بشأن

كيفية تحديد المرتب عند النقل من اليومية الى الدرجات وقد جرى نصه كالآتي : « قرر مجلس الوزراء يجلسه المنعقدة في ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٥٠ المذكرة الاتية : خصال اليومية - الخاضعون على مواعيد فرائضهم وأيامهم حاصلتين على مواعيد - عند ما يؤتممون على الدرجات طبقا للقواعد والأحكام المقررة تحدد مرتباتهم على أساس الأجر اليومي مضروباً في ٢٥ يوماً ، وتبصر وزارة المالية اتباع هذا المبدأ أيضاً عند النقل من اليومية الى الدرجات الخارجة عن « الهيئة » . وواضح ان ما تقرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٥٠ و ٢٤ من يونيو سنة ١٩٥١ لا يدعو ان يكون تطبيقاً سليماً للمبادئ القانونية التي تقضي بعدم المساس بالمراكز القانونية الذاتية التي تكتسبها الموظفون في ظل نظام معين الا بنسب خاص في القانون . فاذا ثبت ان المدعى عليه قد اكتسب في ظل قواعد كادر التمثال مركزاً قانونياً ذاتياً (اذ سويت حالته بالتطبيق لاحكام ذلك الكادر ومنع اجرا يومياً قدره ١٩٠ م اعتباراً من اول مايو سنة ١٩٤٥ ، بطلان لا يجوز المساس بحقه في هذا الاجر بنقله من سلك اليومية الى سلك الماهية . وبالتالي يكون مستحقاً للفروق المالية بين أجره اليومي السابق مضروباً في ٢٥ يوماً وبين الراتب المقرر له منحه بعد نقله الى وظيفة ساع وقدره ثلاثة جنيهات شهرياً .

(طعن رقم ١٤٠ لسنة ٢ ق. - جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٩)

قاعدة رقم (٧١)

المبدأ :

عدم منح الكادر العام عمال اليومية اجراً من أيام الجمع - نقل العمال من اليومية الى سلك الدرجات - ليس في نصوص كادر العمال ما يوجب ان تكون ماهية القول على أساس أجره اليومي مضروباً في ٢٥ يوماً .

ملخص الحكم :

ان قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ٢٢ من نوفمبر و ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ بوضع كادر لعمال اليومية لم يتضمن اى نص بوجب ان يكون تحديد الماهية الشهرية للعامل الذي نقل من اليومية الى سلك الدرجات على اساس أجره اليوى مضروباً في ٣٠ يوما . وقد خلا مكتب وزارة المالية الدورى ملفاً رقم ف ٢٣٤ - ٥٣/٩ المؤرخ ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٤٥ بشأن كادر عمال اليومية من أية قاعدة من هذا القبيل ، بل ان فكرة وزارة المالية التي وافق عليها مجلس الوزراء بقراره الصادر في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ انصحت عن المبدأ المتبع بالنسبة الى عمال اليومية العاملين بمقتضى كادر العمال وهو عدم منحهم اى أجر من ليلى الجمع ..

(طعن رقم ١٩٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٩)

قاعدة رقم (٧٢)

المبحث :

نقل العامل من المياومة الى سلك الدرجات - يعتبر بمثابة تعيين جديد - منحه اول مربوط الدرجة طبقاً لاحكام كادر سنة ١٩٣٩ الذى عين في ظله دون ما يوازى الاجر الذى كان يتقاضاه - لا يعتبر مساساً بهق مكتسب .

ملخص الحكم :

انما كان المدعى قد نقل من سلك المياومة الى الدرجة الثامنة في اول ابريل سنة ١٩٣٩ داخل الهيئة بالكادر العام في ظل كادر سنة ١٩٣٩ الذى تنص المادة الثامنة منه بمنح المرشحين بداية درجات الوظائف الخالية الكراد تعيينهم فيها ومنحهم ستة جنيهاً اول مربوط هذه الدرجة من هذا التاريخ . وقد كان تعيينه فيها بناء على طلبه . فان ذلك لا يعتبر مساساً

باحقوق المختصة ، طالما أن سلطة الإدارة مقيدة بأحكام ~~الكل~~ ^{الكل} المذكر وليست تقديرية فلا تلك تعديل بداية الدرجة ، وأن المسمى قد نزل من التسمية إلى تلك الدرجات بالمعامية ، ويعتبر بمثابة تعيين جديد في ظل الكادر المشار إليه وفي حدود نطاقه .

(طعن رقم ٦٩٥ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٩/١١/٧)

قلمنة رقم (٧٣)

المبدأ :

نقل عمال التسمية إلى الدرجات الواردة بالجدول المرفق للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة — سريخ احكام كادر العمال عليهم رغم هذا النقل — اساس تلك الاحكام التي تضمنتها المادة ٦ من قرار التفسير التشريعي رقم ٤ لسنة ١٩٦٥ الصادر من اللجنة العليا لتفسير قانون العاملين ، والفقرة (ج) من المادة الثالثة من القرار الجمهوري رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط ولوائح نقل العاملين إلى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية — تنفيذاً لتلك صدرت بمراسلات الدولة في السنوات التالية تتضمن تخصيص درجات لهؤلاء العمال مستقلة عن الدرجات الأخرى لباقي العاملين الذين كانوا يخضعون لأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ واستقلال أفراد كل طائفة بدرجاتهم وكشوفه اقدمياتهم بحيث لا يترتب على حصولهم على درجات مالية واحدة الاخلال بترتيب الاقدمية فيما بينهم لا يكون لعامل التسمية اصل حق في المطالبة بإلغاء قرار ترقية تم على درجات مخصصة في الجزائية فئة العاملين غير المدنيين استناداً إلى اقدميته في الدرجة التي منحت له بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه .

ملخص الحكم :

من مبادئ اللامية الذين كانوا يسرى في شغلهم كادر العمال ظلوا خاضعين أيضا لأحكام هذا الكادر رغم نظمهم إلى الدرجات الواردة بالجدول المرافق للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، إذ تنص المادة ٦ من قرار التفسير التشريعي رقم ٤ لسنة ١٩٦٥ الصادر من اللجنة العليا لتفسير قانون العاملين - بناء على السلطة المخولة لها بمقتضى المادة الأولى مقرر سائسا - على أنه « في تطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون إصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة تسرى اللوائح والقرارات التنفيذية التي كانت تطبق على الخاضعين لكادر العمال على من يشغلون درجات عمالية في الميزانية » كما تنص الفقرة (ج) من المادة الثالثة من القرار الجمهوري رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه على أن « يستمر العاملون الخاضعون لأحكام كادر العمال شاغلين لوظائفهم الحالية بدرجات المنقولين إليها » - وتنفيذاً لذلك صدرت ميزانيات الدولة في السنوات التالية. وقد خصصت لهؤلاء العمال درجات مستقلة عن الدرجات الأخرى لباقي العاملين الذين كانوا يخضعون لأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ونقلوا إلى درجات كادر القانون الجديد المتغيرة لدرجاتهم السابقة .

ومن حيث أن مؤدى ما تقدم أن يستقل أفراد كل طائفة بدرجاتهم وكشوف التقييمات ، بحيث لا يتقرب على حصولهم على درجات مالية واحدة الإخلال بترتيب الأهمية فيما بينهم ، يدل على ذلك ما تنص عليه المادة الخامسة من القرار الجمهوري رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ من أن « يكون ترتيب الأهمية فيما بين العاملين المنقولين إلى درجة واحدة على أساس الأوضاع القائمة من قبل » ، وقد أكد هذا المعنى كذلك الكتاب الدوري رقم ٤ لسنة ١٩٦٥ الصادر في ١٠/١/١٩٦٥ من الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة جاء به .. « تستمر قواعد التقييمات والترقيات المنصوص عليها في قواعد كادر العمال الصادر بها قرار مجلس الوزراء في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ والتي تضمنها كتاب المالية التوري رقم ف ٢٣٤ -

١٩٥٢ ق ٨ من سبتمبر سنة ١٩٥١ مصرية خلال فترة الفصل الخمس
القدس وبعد ١٩٥٨ لمدة ١٩٥٤. الفشار اليه ، وتضمن هذه القوانين بأن
تكون الوظيفة حسب التصنيفات النوعية للطلاب للطلاب التي على حسب
تواعد كادر العمال ... والتمسية للعمال الذين كانوا يشتغلون درجات
مختلفة وتلكوا الى درجة واحدة طبقا لآثار تلك الصلح مع تلك الفكر ،
فقال التمييزهم على استثنى الاوضاع الفنية قبل النقل ، وتجري
تربيتهم الى الوظائف التي تعلموا وعلمتهم بدرجة واحدة لتواضع كادر
العمال ، حتى ولو كانت قد توطدت بنفس الدرجة لتجسول الاول المرتقى
بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ .

ومن حيث أن النابذ من الاخلاق على اوراق ملف خدمة المدعي أنه حاصل على شهادة اتمام الدراسة بالادرس الابتدائية للصفعات في عام ١٩٤٣ ، وعين بملقوات الجوية في ١٩٤٣/١١/٩ في مهنة (عامل مهائري) باليومية ، ثم طبق عليه كادر العمل ووضع في درجة صانع دقيق بمهنة شخصية بأجر يومي قدره ٣٠٠ مليم من أول مايو سنة ١٩٤٥ ثم رقى الى درجة دقيق ممتاز في أول ابريل سنة ١٩٥٣ ثم الى درجة ممتاز في نول اكتوبر سنة ١٩٥٨ ، وتدرج اجره بالملقوات الدورية كل مسنتين حتى وصل الى ٦٠٠ مليم في أول مايو سنة ١٩٦٣ ، وطبقا لاحكام القانونين رقمي ٤٦ ، ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ والقرار الجمهوري رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ وفتح المدعي في الترقية السابقة اعجابا من اول يوليصة سنة ١٩٦٤ ، ثم سويت حالته بالتطبيق لقانون المعدلات المراسمة رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ تنفيذا لاحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ - الذي يقرر العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ١٩٦٦/٩/٣ - فاصدرت الوزارة القرار رقم ٧١٥ لسنة ١٩٦٧ في ١٩٦٧/٥/٢٨ بهذه النسوية عينتها مهنة الدرجة الثالثة من ١٩٤٤/١/٢٢ تاريخ بلوغه سن الثانية عشر ، والدرجة السابقة بعد سنتين من تاريخ حصوله على الدرجة الثالثة (اى من ١٩٤٦/١/٢٢) ثم الدرجة السابقة من ١٩٦١/٩/٢٢ بها للمدة مع مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١

بمجان تنظيم موظفي الدولة لتفانله خمسة عشر عليه في الدرجة السابعة
ومعادلة الدرجة السادسة بالدرجة السابعة (الجديدة) أصبح في هذه
الدرجة اعتباراً من تاريخ حصوله على الدرجة السادسة (القديمة) .

ومن حيث أن المدمى ولئن كان قد نقل إلى الدرجة السابعة فإنه
مزال من عداد العاملين المهنيين الذين استمروا خاضعين لأحكام
كادر العمال وشاغلين لوظائفهم العمالية بدرجاتهم الجديدة المنقولين
إليها ، وأنه لا يترك منه الانتفاء إلى هذه الطائفة إلا بصحور قرار
إداري بنقله أو تعيينه في إحدى الدرجات الأخرى لباقي العاملين (غير
المهنيين) ، كما لا يجوز ترقيةه إلا في ذات الكادر الذي ينتهي إليه ،
إذ تنص المادة ١٩ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على أن « يكون شغل
الوظائف الحالية بطريق الترقية من الوظائف التي تسبقها مباشرة ، ومن
مجموعة الوظائف التي من نوعها أو بالتعيين أو النقل » . كما نص
المادة ٩ من القرار الجمهوري رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ على أن (تجري
ترقيات العاملين براماة التقسيمات النوعية والشخصية الواردة
بالميزانية) .

ومن حيث أن المدمى إذا سويت حالته وفقاً لقانون المعادلات
الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ تنفيذاً للقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦
فإن مؤدى ذلك تطبيق المادة ٩ مكرراً من القانون رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٣
والتي تقضي بأن الدرجات التي تمنح لمن فكروا في الجدول المرافق
لهذا القانون - أي القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ - تعتبر درجات
شخصية ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن الموظف الذي تسوى
حالته بالتطبيق لقانون المعادلات الدراسية إنما يوضع على درجة
شخصية في ذات السلك المعين فيه ، وأن تسوية حالة العامل وفقاً
لهذا القانون لا تغير - حتماً وبقوة القانون - السلك المعين فيه بل
لا مندرجة من استصحاب وضعه السابق ضمناً للمصرف المالي لأربابه
وعلى ذلك فإن تسوية حالة المدمى طبقاً لأحكام القانون المذكور لا تؤثر في

نوع الكادر أو السلك الذى ينتهى اليه ، كما لا يترتب عليه أية تسوية تنته الى درجة من درجات أى كادر آخر ، وهذا هو ما غطته الجهة الإدارية في "شكـن المدعى" ، بغرض التصاريح اليه في ضمان تسوية حالته عشرين امته من امته "ممنوعة" وهو ما يتفق مع صحيح حكم القانون .

ومن حيث انه بالانطلاق على القرار المطعون فيه رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٦ تبين انه تضمن الترقية الى الدرجة السادسة اعتبارا من ١٩٦٦/١٢/٢١ تاريخ اعتماد محضر لجنة شؤون العاملين (غير المهنيين) وهو ما يتطوع في ان هذه الترقية قد تمت على للدرجات المخصصة في الميزانية لهذه الفئة من العاملين وبمقتضى عليهم وحكم فقط دون طائفة العاملين المهنيين وعلى ذلك متى ثبت - على النحو الذى سلف بيانه - ان المدعى كان وقت اجراء الترقية المذكورة لا يزال من عداد العاملين المهنيين الخاضعين لاحكام كادر العمال ، فانه لا يصح له اذن ان يتطلع الى الترقية على احدى الدرجات التى شغلت بالقرار المذكور ، وعلى ذلك فانه لا وجه لاستناده الى احدى الدرجات الجديدة في الدرجة السابعة للنمى على القرار المشار اليه ، طالما لا ينتظره والمطعون في ترقية كادر واحد . ومن ثم لا يكون له اصل حق في طلب الترقية الى الدرجة السادسة التى تمت بالقرار المطعون فيه ، الامر الذى من اجله تكون دعواه غير قائمة على اساس سليم من القانون .

(طعن رقم ٨٢٢ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧٥/١/١٢)

قاعدة رقم (٧٤)

المبدأ :

يشترط وفقا لكتاب دورى وزارة الخزانة رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ لتقل العاملين على فئة وظيفية ان تتوافر فيه اشتراطات شغلها . والا يوضع على فئة عالية اعلى من الفئة المالية التى وضع عليها من يتساوى معه في التأهيل والخبرة الشاغلة لوظيفة مماثلة .

مقتضى النظام :

بموجب القرار رقم ١٨٦٠ لسنة ١٩٦٦ م.
ميزانية المخططة للسنة المالية ١٩٦٦/٦٧. حينئذ، القسم ٤ من
التأشيرات العامة المرافقة لهذا القرار ينص على أنه — « يجوز لوزارة
المالية بالتشاور مع الجهاز المركزي للتخطيط والائتمار بموجبات الإحصاءات
المختلطة المتعلقة إلى توجلت وفقا لقواعد وحدة تمثيل من اللجنة التوجيهية
للتخطيط والإدارة والشؤون التوجيهية . وقد اعتبرت هذه اللجنة بصفة
المنعقدة في ١٩٦٦/١٨/٥ توافق تصميم اعتمادات المخططة للسنة في
المهمسات العامة التي خلعت ونقل العاملين العاملين طبقا إلى الطلبات المقدمة
وصدر بها الكفيل التوري لوزارة الخزانة رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ ، وتضمن
هذه القواعد على ما يأتي :

١ — عدد الوظائف التي يشغلها عملا العاملون المسمون على بند
المكائات الشاملة وفقا لما هو ثابت بلف خدمتهم .

٢ — إذا كانت لهذه الوظائف وفقا لواجباتها ومسئولياتها نظائر ضمن
الوظائف الدائمة للمؤسسة والمصدق عليها في جداول تقسيم
الوظائف حددت لها الفئات المالية والاشتراطات المحددة لهذه
النظائر .

٣ — يوضع الخاضعون لهذه القواعد على الفئات المالية التي حددت
لوظائفهم طبقا للمقتضى السابقين لها توافق فيهم اشتراطات
شغل هذه الوظائف .

٤ — أنه يشترط ألا يوضع العامل على فئة مالية أعلى من الفئة المالية
التي وضع عليها من يتساوى معه في التأهيل والخبرة والشاغل
لوظيفة مماثلة .

٥ — تعتبر الترقية الصالح في الوظيفة المتول التيها اعتبارا من
١٩٦٤/٧/١ أو تاريخ تعيينه فيها .

ومستند من النواحي المختلفة والمصادر :

أولاً : تحديد فئة الوظيفة التي ينقل إليها العامل المقيم بالمملكة الثالثة على أساس الوظيفة التي يشغلها فعلاً عند النقل وثقلاً ما هو كانت بملك خدمته وينقل إلى نظيرتها الواردة في جداول تقييم وظائف المؤسسة بشرط أن تتواءم في الصلابة المتقول اشتراكات فمثل الوظيفة المتقول إليها .

ثانياً : أنه يشترط عند وضع الصلابة بالمملكة الثالثة على الوظيفة المتقول إليها التي ، يتولاهم فيه اثار ابحاث فمثلها ، ولا يوضع على فئة مالية أعلى من الفئة المالية التي وضع عليها من يتسوى بها في للتعليم والخبرة الشغل لوظيفة سابقة .

ثالثاً : أن يحدد الناحية الصلابة في الوظيفة المتقول إليها اعليها بين 1/4/1336 لم : ١ : تاريخ تعيينه لعملاً لقرينة .

وهن حيث أنه بالإطلاع على جداول توظيف وتقييم وظائف المؤسسة المصرية العامة للسنة ثين أن وظيفة « باحث » بإدارة الشؤون الفنية والأدبية مقيمة بالفئة السادسة ويشترط لشغلها مؤهل عال وخبرة سنتين بينما قيمت وظيفة « باحث أول » بالفئة الخامسة ويشترط لشغلها مؤهل عال وخبرة خمس سنوات ، كما تبين من قرار المؤسسة المدمى عليها رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٨ الصادر في 1336/3/1 بتسوية حالة المدمى وآخرين أنه نص في المادة (١) منه على أن « تسوى حالة العاملين المشار اليهم في القرار على أن تكون امتيازاتهم من تاريخ ترقية زملائهم المتحدنين معهم في المواعيل والخبرة وتاريخ التخرج والبرتين في 1336/11/1 » وقد حوت التسمية المدمى في الفئة الخامسة من التاريخ المذكور على الاسمي المتقيم . وإذا كان الثابت من الأوراق أن المؤسسة المدمى عليها قد تسويت حالة المدمى على الفئة الخامسة المؤسسة لوظيفة « باحث أول » أعيناراً من

١٩٦٧/١٢/٢٨ تاريخ دوائر شروط هذه الوظيفة فيه ، فان اكدته في هذه الفئة تتحدد من هذا التاريخ ولا ترتد الى ١٩٦٤/٧/١ لان مؤدى ارجاع تقديم المدعى الى التاريخ الأخير أن يسبق زملاء المتساويين معه في المؤهل والخبرة الشافلين وظائف مماثلة بالمخالفة للشروط المتبع من ذلك المنصوص عليه في البند (٤) من قواعد اللجنة الوزارية للتنظيم والإدارة الصادر بها كتاب دورى وزارة الخزانة رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦. السابق الإشارة اليه . وليس من شك في أن تحديد التقديمية العليل بحيث يكون سابقاً لهؤلاء الزملاء يترتب عليه أساساً استبقية له عليهم في وضعه على الفئة الأعلى ، وهو الأمر الذي نهى عنه البند (٤) من القواعد المسالك الإشارة إليها ، إذ حرم هذا البند أن يوضع العليل بالمكافأة الشاملة على فئة أعلى من الفئة المالية التي يوضع عليها زميله الذي يتساوى معه في التأهيل والخبرة الشافل لوظيفة مماثلة . ولا نزاع في أن تفسير هذا البند ، من ناحية أخرى ، في نطاقه المحدد له ، سبباً ومحلاً وغاية ، يملئ النهى عن وضع العليل بالمكافأة الشاملة على فئة أعلى من الفئة المالية لزميله سالف الذكر حالاً أو بالآ ، ومن ثم فان طلب المدعى رد تقديمته في الفئة الخامسة الى ١٩٦٤/٧/١ هو طلب مخالف للنهى القانونى ، حضيماً سبق البيان ، بما يلحقه رفضه .

(طعن رقم ٦٢٤ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٦)

ملحق رقم (٧٥)

المبدأ :

المعلمون الذين كانوا خاضعين لاحكام كادر عمال اليومية وانطبقت عليهم احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ولم يستوفوا مقتضيات الافادة من حكم المادة ٢٢ منه الا بما تكمله لهم القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٨ من قواعد تنظيم تتابع درجاتهم العمالية وتضع عنهم قيد عدم الحصول على

بقريرين سنويين بتقدير ضئيف قتمز شوت هذا المانع بالنسبة اليهم لعدم خضوعهم لنظام التقارير السنوية الذي كان يسرى على الموظفين العاملين بالحكم القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ نتيجة ذلك : عدم إعادة العمل بالاقول من كادر عمال اليومية من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٨ بتطبيق المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ إلا من وقت صدور القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٨ - لا يجوز استناد تلك الاعادة الى ما قبل العمل به .

بمخلص الحكم :

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٨ بتطبيق المادة ٢٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة على العاملين المنقولين من كادر عمال اليومية ينص في المادة الاولى منه على أن « يسرى حكم المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه بـ (بذيلجته) على العاملين الذين كانوا خاضعين لكادر عمال اليومية اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٦٦ » ، ونص المادة الثانية منه على أنه « في تطبيق المادة السابقة على العاملين المشار اليهم تعتبر الدرجات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ هي الاساس في حساب المدد المنصوص عليها في المادة المشار اليها ونفا لتعامل الدرجات الواردة بالجدول الاول الملحق بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ . وفي حساب هذه المدد تعتبر الدرجة التاسعة المعطاة لدرجة ٥٠٠/٣٠٠ ملية تالية للدرجتين الثانية عشرة (المعادلة للدرجة ٢٥٠/٥٠ ملية) والحادية عشرة (المعادلة للدرجة ٣٠٠/١٥٠ ملية) اذا رقي العامل من احدى هاتين الدرجتين الى الدرجة التاسعة وقضت المادة الثالثة الا تنقيد اعادة العمل المنقول من كادر العمال من حكم المادة ٢٢ بشرط عدم الحصول على التقريرين السنويين الاخيرين بتقدير ضئيف وذلك خلال الفترة السابقة على السنة الميلادية ١٩٦٦ تاريخ خضوع هؤلاء العاملين لنظام التقارير السنوية » وبين من هذه النصوص أن

المعلمين الذين كانوا خاضعين لحكم كادر صال النجدة وانطبقت عليهم
الحكم القنون رقم ٤١ لسنة ١٩٥١ لم يستفيدوا من تطبيق المادة ٢٢ من
المادة (٢٢) إلا بما لحقه لهم القنون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ من
قواعد تنظيم تطبيق درجاتهم الوظيفية ونضع عنهم قيد عدم الحصول على
تقريرين سنويين بتقدير ضعيف لتقدير ثبوت هذا المانع بالنسبة اليهم
تحتم خضوعهم لنظام التقارير السنوية الذي كان يسرى على الموظفين
المعلمين بالحكم القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وليس في ذلك التمييز
ما يفرد حكما خاصا للعمال الذين كانت توضع عليهم تقارير بيئوية
على خلاف القاعدة العامة ، ولا وجه لافراد هذا الحكم لانهاء اولئك العمال
وعدمهم من دون اقرانهم عامة بمرية لا ينفردون بموجبها فان ضعيف الكتابة
غير ثابت من جانب سائرهم وهو تقدير بطرا على خلاف الاصل في
حال المسائل لا يرجح افتراضه وعن هذا الاعتبار صدرت
حقا المالية المعلقة التي سلف نصها من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٨
ولا يكون المدمى قد ائلف من حكم المادة ٢٢ المشار اليها الا
يستبعد هذا القانون ويكون الحكم المطعون فيه قد اخطأ صحيح القانون
إذا استند تلك الإهلية الى ما قيل العمل بهذا القانون . ويتمين الحكم
بإلغائه وبرفض الدعوى والزام المطعون ضده المبروعات .

(طعن رقم ٧١٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/١١)

قاعدة رقم (٧١)

٣

تحديد مرتبه عند النقل على اساس الاجر الوظيفي مضمونة في ٢٥ يوما
- كتاب وزارة المالية رقم م ٨٨ - ١٧/٢١ م ٢ في المرسوم سنة ١٩٥١
مختصا بالمراسلة الشهر القانوني - استثناء قاصر على عمال السكك
الحديدية دون من عداهم .

ملحق الحكم :

ان القاعدة التي كانت قائمة ومتبعة من قبل ومنذ تطبيق كادر العمال عند وضع عمال اليومية في تلك الدرجات هي تحديد مرتبتهم على اساس الامير اليومى مشرويا في ٢٥ يوما ولا وجه للتعدى بها ووجد في كتاب وزارة المالية رقم ٨٨ - ١٧/٢١ م ٢ في اغسطس سنة ١٩٥١ من حكم خلصن بقدره اذ ان هذا الكتاب انما تضمن استثناء من القاعدة المذكورة وهو استثناء مقصور على طائفة بذاتها هي طائفة عمال محطة السكك الحديدية دون من عداهم .

(طعن رقمى ١٤٠٨ ، ١٤٢٢ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٠)

قاعدة رقم (٧٧)

المبدأ :

تعيين المدعى في ١٩٤٨/٢/١٨ بوظيفة عامل اكتر مؤقت على البند ١٩/٢ اكتر وليس على درجة من درجات كادر العمال - تعيينه على درجة دائمة من درجات كادر العمال في ١٩٥٨/٨/٢٦ - طلب تطبيق كادر العمال عليه بمراعاة المدة السابقة على التاريخ الآخر الذى لم يكن خاضعا فيها لاحكامه - على غير اساس - منح المدعى زيادة في اجره خلال الفترة السابقة على تعيينه طبقا لاحكام كادر العمال بما يوازي المثلثات المقررة لأمثاله من العمال الدائمين - لا يبدو ان يكون رعا الاجر الذي كان يتقاضاه في الحدود التي يسمح بها الاعتماد الموقت المعلن خصما عليه .

ملحق الحكم :

انه باستظهار حالة المدعى من واقع ملف خدمته يتضح انه عين في ١٩٤٨/٢/١٨ بوظيفة عامل اكتر مؤقت على البند ١٩/٢ اكتر

وليس على درجة من درجات كادر العمال وظل على هذا الحال عليلاً مؤثماً الى ان عين على درجة دائمة من درجات كادر العمال بموجب الامر المؤرخ في ١٩٥٨/٨/٢٦ ، ومن ثم لا يكون المدعى طبقاً لما تقدم محقاً في طلبه تطبيق كادر العمال عليه بمراعاة المدة السابقة على التاريخ المذكور التي لم يكن خاضعاً فيها لاحكامه ويكون طلبه هذا غير قائم والحالة هذه على نفس سليم من القانون مستوجب الرفض ، ولا حجاج في ان المدعى منع زيادة في أجره خلال الفترة السابقة على تعيينه طبقاً لاحكام كادر العمال بما يوازى الطلوات المقررة لأمثاله من العمال الدائمين لان ذلك لا يعدو ان يكون ربحاً للأجر الذي كان يتقاضاه في الحدود التي يسمح بها الاعتياد المؤقت المعين خصصاً عليه ، ولا يكسبه حقاً في طلب مصلحته طبقاً لاحكام الكادر خلالها ، اذ الممول عليه في ذلك حسبما سلف البينان تعيينه على درجة دائمة من درجات كادر العمال طبقاً للشروط وبالقيود الواردة به الامر لذي لم يتحقق للبدعي الا في ١٩٥٨/٨/٢٦ .

(طعن رقم ١١٠ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٠)

قاعدة رقم (٧٨)

المبدأ :

قانون العاملين بالقبولة — اتجاه الموظفين وعمال اليومية في سلك واحد — نصه على استمرار اللواتج والقرارات المعمول بها في شؤون الموظفين والعمال قبل العمل بهذا القانون فيما لا يتعارض مع احكامه — صدور قرار التيسير التشريعي رقم ٤ لسنة ١٩٦٥ من اللجنة العليا لتيسير قانون العاملين ونصه في المادة ٦ منه على ان استمرار تطبيق هذه اللواتج والقرارات ينصرف الى من يشغلون درجات عمالية في المؤازية — للقانون رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٥٦ معدياً بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٥٨ في شأن حوالة اجر يوم ٢٢ يولييه من كل عام من اجور العمال لصالح المؤسسة

الاجتماعية — يعتبر من بين هذه القوائح ويؤثر ثم يصرى على من كثرة
خاضعين لكثير العمال عند تطبيق القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ من عهده
بند تطبيقه على درجات عمالية .

ملخص القنوى :

ولئن كان قانون نظام العاملين المدنيين الجديد الصيادر به القانون
رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ لم يفرق بين الوطنين وعمل اليومية بل انجمهم
جميعا في سلك واحد أطلق عليهم وصفا واحد هو أنهم عمل مدنيون
بالدولة ، ولم يعد من بين هؤلاء من يعمل باليومية ، الا ان الفقرة الثالثة
من المادة الثالثة من قانون اصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة سكت
الذكر نصت على انه « والى ان يتم وضع اللوائح والقرارات التنفيذية
لهذا القانون تستمر اللوائح والقرارات المعمول بها في شئون الموظفين
والعمال قبل العمل بهذا القانون سارية فيها لا يتعارض مع احكامه » .
كما نصت المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤
بشأن قواعد وشروط واوضاع نقل العاملين الى الدرجات المسددة
لدرجاتهم الحالية على ان « ينقل العاملون المدنيون الموجودون في الخدمة
الى الدرجات الجديدة وفقا للاوضاع التالية :

١ — ب — ج — يستمر العاملون الخاضعون لاحكام كادر
العمال شاغلين لوظائفهم الحالية بدرجاتهم المنقولين اليها » .

وبناء على هذا اصدرت اللجنة العليا لتفسير قانون العاملين قرار
التفسير التشريعي رقم ٤ لسنة ١٩٦٥ الذي جاء في المادة ٦ منه انه
« في تطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون اصدار
نظام العاملين المدنيين بالدولة تسمى اللوائح والقرارات التنفيذية التي
كانت تطبق على الخاضعين لكثير العمال على من يشغلون درجات عمالية
في الميزانية » .

ومن حيث ان قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٥٦
في شأن حوالة اجر يوم ٢٣ يولية من كل عام من اجور العمال ، لا يعدو

أن يكون من المراجع التي يجب على الخاضعين للقانون العمل وعلى
هذا الصيغة الوافية بما تقتضيه المادة الأولى من هذا القانون مصدقة
بالتقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٥٨ من أن « تبطل القوانين لمصلحة المؤسسة
الاجتماعية بخمسة اجر يوم ٢٣ يولية من كل عام اعتباراً من ٢٣ يولية
الحالي وذلك من اجور عمل اليومية الدائنين والمؤقتين الذين يعملون
بخدمة الحكومة والمصالح العامة ، ومجلس المديرية والمجالس البلدية
والقروية ، ولا يتصل الاجر المذكور في حساب التكرار المحضر التخصيص عليه
او هو الله » .

ويقوم الاقرار الكتابي الذي تعفيه النقرة او الواصلة التي ينتهي اليها
المطل بحوالة اجر اليوم المذكور ، مقام الاقرار الكتابي المقدم من العامل
وفقاً لحكم النقرة السابقة » .

ومن حيث انه لما تقدم يضمن استمرار العمل بالتقانون رقم ٢٠٩
لسنة ١٩٥٦ المعدل بالتقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٥٨ على من يشغلون درجات
عملية في الميزانية سواء كانوا من الخاضعين لكادر العمال عند تطبيق
القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه او كانوا معينين بعد تطبيق
هذا القانون على درجات عملية وفقاً لاحكام كادر العمال وطبقنا للبند
ثانياً من المادة الاولى من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع احكام
وقفية للعاملين المدنيين بالدولة الذي نص على أن « (٢) يراعى عند التعيين
والترقية .. الاحكام المنصوص عليها في كادر العمال » .

لذلك انتهى راي الجمعية العمومية الى استمرار تطبيق احكام القانون
رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالتقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٥٨ المشار
اليه من يشغلون درجات عملية في الميزانية في ظل العمل بالتقانون
رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ سواء تم تعيينهم على هذه الدرجات قبل الفصل
بهذا القانون او بعده .

المصريح الصادر

التنظيم

الخاصة رقم (١٩٦)

بشأن

الجزاءات التأديبية الجائز توقيعها على العمال — عدم ورودها في كافر
عمال اليومية وما لحق به من كتب دورية على سبيل الحصر والتحديد ، وظو
هذا الكافر من حصر وتنظيم تدريجي لهذه الجزاءات — جواز توقيع الجزاءات
الغرض التي وجدت في القواعد المنظمة لشؤون الموظفين والمسقطين
كل قانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على عمال العمرة — جريان العمل على
نظام هذا دستور كافر العمال وتطبيق أحكامه — تأكيد هذا الفكر بما نصت
على المادة الإضافية لقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢٤ لسنة ١٩٦٠
بشأن قواعد تأديب العمال الحكوميين — جواز توقيع عقوبات الإنذار
والخصم من الأجر لجهة لا تجاوز ١٥ يوما .

بشأن الحكم :

انه ولئن كان من المسلم أن أحكام قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠
سنة ١٩٥١ والساري المفعول من أول يولية سنة ١٩٥٢ ينصرف تطبيقها
ولا شك الى الموظفين الداخليين في الهيئة سواء اكنوا مقيمين او غير مقيمين
وهم الذين نص عليهم في الباب الاول في المواد من (١) الى (١١٦) كما
ينصرف الى المستخدمين الخارجيين عن الهيئة — وهم الذين تناولهم في
الباب الثاني من القانون المواد من (١١٧) الى (١٢٠) — وذلك دون عمال
العمرة الذين يخضعون في نظام تصنيفهم وترقيتهم وعلاواتهم وتأديبهم

لاحكام كادر عمال اليومية الصلار به قرار مجلس الوزراء في ١٩٤٤/١١/٢٣ ، وما لحق به من كتب دورية ومذكرات تكميلية وكشوف تنظيمية وكل أولئك دون احكام القانون رقم (٤١٠) لسنة ١٩٥١ ، الا ان هذا لا يضيح حظر توقيع العقوبات التأديبية التي لم يرد بها نص في قواعد كادر العمال كالانذار او خصم ايام معدودات من الاجر على عمال اليومية بمقولة ان هذا الكادر لم ينص الا على عقوبة تأجيل العلاوة لمدة ستة اشهر او اكثر التي اسند توقيعها الى رئيس المصلحة وعقوبتي الحرمان من العلاوة اصلا والفصل من الخدمة بقرار من وكيل الوزارة بعد اخذ رأى اللجنة الفنية وصحيح فهم القانون هو ان مجرد الاشارة في احكام كادر العمال الى بعض من تلك الجزاءات : تارة تحت بند (العلاوات) واخرى تحت بند (الفصل من الخدمة) وكل منهما جاء تحت عبارة « كنيشة تطبيق هذه القواعد » وكل أولئك وارد بالمفكرة التفسيرية لكادر العمال والتي وافق عليها مجلس الوزراء في ١٩٤٤/١١/٢٣ قاطع في الدلالة على ان مثل تلك الجزاءات التأديبية لعمال اليومية لم ترد على سبيل الحصر والتحديد وكان من اثر ذلك ان جرى العمل منذ صدور كادر العمال وتطبيق قواعده واحكامه واستقرت الاصول في مختلف الجهات الحكومية من وزارات ومجالس ومؤسسات علمية وغيرها على انه ليس في القانون والعمل ما يمنع من توقيع مختلف العقوبات التأديبية التي يجازى بها الموظفون والمستخدمون الخارجون عن الهيئة على عمال اليومية ايضا مادام الكادر المتعلق بهم قد جاء خلوا من حصر وتنظيم منطقي تدريجي للجزاءات التأديبية التي يمكن توقيعها كلما بدر منهم ما يستوجب المؤاخذة التأديبية ، يؤكد هذا النظر ما نصت عليه صراحة المفكرة الإيضاحية لقرار السيد رئيس الجمهورية رقم (٦٣٤) لسنة ١٩٦٠ الصادر في ٢٨ من مارس سنة ١٩٦٠ بشأن قواعد تأديب عمال اليومية الحكوميين ، وقد نصت المادة الاولى من القرار على ما يأتي :

(مادة ١) تنص الى قواعد الكادر المشار اليه الاحكام الآتية :
الجزاءات : الانذار ، والخصم على الا يتجاوز لجر (١٥) يوما في المرة

الواحدة ولا (٤٥) يوما في السنة الواحدة ، وتأجيل العالوة والحرمان من العالوة ، خفض الدرجة ، خفض الإجر والفرجة معا ، الفصل .. وجاء في المذكرة الإيضاحية : « تعرض كادر العمال لاحكام التمييزات والفرجات والعلوات والاجازات التي تطبق على العمال الحكوميين ولم يخصر ضرر للجزاءات التي يمكن توقيعها على سبيل الحصر ، بل ورد منها في ثلثيا الكادر تأجيل العالوة لمدة ستة اشهر أو أكثر بقرار من رئيس المصلحة والحرمان من العالوة ، وكذلك الفصل بقرار من وكيل الوزارة بعد أخذ رأى اللجنة الفنية » . والقول بغير ذلك يقضى عملا الى وضع شاذ توامه أن عمال اليومية الذى يأتى ذنبا اداريا مهما كانت درجة بساطته لا يمكن أن يجازى وفقا لاحكام كادر العمال الا بتأجيل حصول العاليل على علاوته الدورية مدة ستة اشهر أو أكثر واما أن يحرم من العالوة أصلا أو يفصل من الخدمة . وهذا يجرى في وقت يمكن فيه أن يجازى المستخدم الخارج عن الهيئة ، بمعقوبة أخف كثيرا عن جريمة تأديبية قد تكون درجة جسامتها أشد وأخطر من ذلك الذنب الهين الذى انطت منه عامل اليومية الحكومى وهذه المفارقة الكبيرة ولا شك تؤدى الى عجز جهة الادارة عن اعمال سلطتها في تقدير درجة خطورة الذنب المنسوب الى عامل اليومية والنتائج التى تترتب عليها ، ومن بينها أمر تمكين جهة الادارة من توقيع الجزاء الملزم للذنب الإدارى بما يحقق حسن سير المرفق ، ومن أجل ذلك يكون ما جرى عليه العمل منذ صدور وتطبيق كادر عمال اليومية من تطبيق العقوبات التأديبية التى وردت في القواعد المنظمة لشئون الموظفين والمستخدمين على عمال اليومية سلبيا لا مطمئن عليه ومستقادا بحكم اللزوم وما تحتمه طبيعة الاشياء . فليس ثمة ما يمنع أن يوقع رئيس المصلحة على العاليل جزاء بالانذار أو بالخصم من الإجر لمدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما اذا قامت حالة واقعية أو قانونية تشوغل تتخذ نجهة الادارة لاحداث هذا الاثر في حقه .

المجلسة رقم ١٠٠

المجلس :

الهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضى — سلطة تنفيذية عمالية وموظفها غير موظفى الوظائف الرئيسية — شتغل مدير عام الهيئة — أسس ذلك من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧٠ لسنة ١٩٦٠ باللائحة الداخلية للهيئة .

المجلس المكون :

انشئت الهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضى بالقانون ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون ٦١٢ لسنة ١٩٥٧ الذى تنص المادة السابعة منه على انه « يمد مجلس الادارة لائحة للهيئة تصدر بقرار من رئيس الجمهورية تتضمن النظم والقواعد التى تسير عليها وتنظم اعمالها وحساباتها ونظام موظفيها ويشمل قواعد تعيينهم وترقيتهم وتاديبهم والمكافآت التى تمنح لهم او لغيرهم ممن يندوبون او يعاونون بها » .

وفى ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧٠ لسنة ١٩٦٠ باللائحة الداخلية لهذه الهيئة ونصت مادته الاولى على ان مجلس ادارتها هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها وتصريف امورها وادارتها ونصت مادته الثالثة عشرة على ان يتولى مدير عام الهيئة ادارتها وتصريف امورها ويختص بها يأتى : (٦) — تعيين الموظفين فى غير الوظائف الرئيسية وترقيتهم ونقلهم ومنحهم المصروفات وتاديبهم وانهاء خدمتهم وفقا للنظم التى يقرها مجلس الادارة .

ونصت المادة عشرين من تلك اللائحة على ان تسرى على موظفى وعمال هذه الهيئة — فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى اللائحة التى تصدر بقرار من رئيس الجمهورية احكام التشريعات واللوائح المنظمة للوظائف العامة .

ويؤلف من ذلك أن نص المادة الثالثة عشرة من اللائحة بحول عمل عام الهيئة وأصحاب السلطة التنفيذية على عمل وموقع هذه الهيئة في شأغل الوظائف الرئيسية ، وفي الوقت ذاته المختص بإصدار قرار اتهام خدمة غير أصحاب الوظائف الرئيسية في غير حالات التقديب .

(المرندية رقم ٤٦٤ لسنة ١٩٦٠ في - ١٠/٤/١٩٦٠)

المادة رقم (٨١)

المادة :

عمل هيئة السبك الحديدية - سلطة تديرهم - هي لاجل الهيئة أو من ينوب عنه في حدود القوانين واللوائح وليس بوكيل الوزارة - أسس ذلك - نص المادة الثالثة من قانون إنشاء الهيئة رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ - يعرضه غيره في المادة هذه السلطة ومنهم ويبدو الخاطئ ، بقرارين رقمي ١٠٤ لسنة ١٩٥٦ و ٤٦ لسنة ١٩٥٦ الصادرين استناداً إلى القانون رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٥٦ وقانون إنشاء الهيئة - صرح بطول القانون - فلهذا تلك بقرار وزير المواصلات رقم ١٠ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم إدارات السبك الحديدية بقتضى سلطته المستمدة من القانون رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٥٦ سلك المقرر .

ملخص الحكم :

أن قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء هيئة عليا لشئون سبك حديد جمهورية مصر نص في الفقرتين قبل الأخيرة من المادة الثالثة منه على أنه « يكون للمسك الحديدية مدير معين بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير المواصلات . ويقوم المدير تحت إشراف وزير المواصلات بإدارة المسك الحديدية وتنفيذ شؤنها » وله على الخاص عمل يطبق على العاملين والموظفين العاملين في السبك والبرقية والواحدية وما ليس ذلك من شؤنها . وله أن ينوب غيره في بعض

وذلك كله في حدود القوانين واللوائح . . وقد خول الشارع بمقتضى هذا
النص مدير علم الهيئة اختصاصا أصيلا بسلطة كاملة على تأديب العمال
كما أجاز له أن يثبت غيره في هذا الاختصاص دون حد أو قيد إلا من
القوانين واللوائح . ثم صدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية بالقانون
رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٦ في شأن التفويض بالاختصاصات بمنح في مادته
الثالثة على أن « للوزير أن يعهد ببعض الاختصاصات المخولة لوكيل
الوزارة بموجب القوانين إلى الوكلاء المساعدين أو رؤساء المصالح .
وللوزير بناء على ما يعرضه رؤساء المصالح أن يعهد ببعض اختصاصاتهم
إلى رؤساء الفروع والأقسام . وقد أجاز هذا القانون بدوره تفويض رؤساء
الفروع والأقسام في بعض اختصاصات رؤساء المصالح . وأوضح كقاعدة
عملة الاختصاصات التي يجوز فيها هذا التفويض ولمن هي أصلا ثم لمن
يمكن أن يعهد بها . واستنادا إلى القانونين أنفى الذكر أصدر السيد المدير
العام للهيئة العامة للشئون السكن الحيدية القرار الإداري رقم ٢٠٤
لسنة ١٩٥٦ في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٦ الذى قضى في مادته الثانية بأن
« يعهد إلى السادة وكيل مدير علم الهيئة ومساعد المدير العام والسكرتير
العام والمفتش العام بالقسم الميكانيكى والمفتش العام لمهندسة السكة
والاشغال والمفتش العام للحركة والبضائع ومدير علم المخازن والمشتريات
ومدير علم القسم الطبى كل في دائرة اختصاصه بالسلطات الآتية وفقا
لاحكام القانون - أ - ب - ج - د - هـ - ... - و - . .
السلطة المخولة لرئيس المصلحة بمقتضى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١
عنها يتعلق بكافة مسائل المستخدمين الخارجيين عن الهيئة والعمال »
كما أصدر القرار الإداري رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٧ في ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٧
الذى نص في المادة الأولى منه على أن « يعهد إلى المباشرة بمساعد المدير
العام للشئون المالية والنقل ومساعد المدير العام للشئون العامة
والأفراد ومفتش علم الحركة ومفتش علم النقل والسادة مديري
المناطق والمدير العام للمالى كل في دائرة اختصاصه ، بالممتلكات الواردة
تحت المادة (ثانيا) أ ، ب ، ج ، د ، هـ ، ومن الأمر الإداري رقم ٢٠٤

القرار ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ ، وسلطة المدير العام للهيئة العامة لشئون السكك الحديدية على تاديب العمال وحقه في انابة غيره في مفخرة هذه السلطة لثبته له بمقتضى المادة الثالثة من قانون انشاء الهيئة رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٦ بما يجعل قراره رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٦ ورقم ٣٦ لسنة ١٩٥٧ نيبا قضيا به من تفويض السادة مديري المناطق ، كل في دائرة اختصاصه ، في السلطات المخولة لرئيس المصلحة فيما يتعلق بكلفة مسائل العمال ، صحيحين مطلعين للقانون مما يرتب لمديري المناطق هؤلاء اختصاصا بطريق الانابة في هذه الشئون وذلك كله بحكم خالص في قانون انشاء الهيئة منكم عن الحكم الوارد في كادر العمال الذي يسند هذا الاختصاص لوكيل الوزارة ومغير له ، وهو حكم في خصوص التاديب مسنر به تشريع لاحق للكادر ، واداته قانون هو اعلى مرتبة من قرار مجلس الوزراء ومن كتب وزارة المالية الدورية الصادر بها كادر العمال ، ومن ثم يتهاوى منطق الجدل الذي اتاهه الحكم المطعون فيه على الارتداد بأمر تاديب العمال في الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية الى سلطة وكيل الوزارة المقررة له في هذا الخصوص بمقتضى كادر العمال ونباء على الكادر ما خرج به قانون انشاء الهيئة على هذا الوضع من حكم خاص استحدثه في هذا الشأن لاعتبارات تتعلق بتنظيم الهيئة وضبط أمور موظفيها وعمالها والهيئة على حسن سير العمل فيها بمراعاة تكوينها القانوني وترتيب الوظائف بها بوصفها هيئة عليا منحها الشارع الشخصية الاعتبارية وخولها استقلالها في ماليتها وفي ادارة شئونها وجعل لرئيسها اختصاصها اميلا في تاديب موظفيها وعمالها . على ان وزير المواصلات أصدر في ٢٠ من يونيو سنة ١٩٥٧ القرار الوزاري رقم ١٠ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم ادارات السكك الحديدية وتحديد اختصاصاتها الذي نص في البند ٢ (ثلثا) من المادة ٣٠ منه على ان « يختص مدير المنطقة بما يأتى أولا ... وثانيا ... وثالثا ... الشئون الادارية ١ — الاشراف على كافة الامداد بالمنطقة من ناحية تشغيلهم والرقابة عليهم داخل المنطقة وتاديبهم طبقا للقواعد القانونية ٢ .. — ٣ .. — ٥ .. — اصدار جميع القرارات الخاصة بسبل اليومية في حدود منطقتة .. » وبذلك يكون هذا القرار

العمارة قد أكد مقتضى سلطة الوزير المستندة بن المقتضى رقم ١٩٦٠ لسنة ١٩٦٦ في شأن التوضيح بالاستعانة بما يفهمه القرار الإداري رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٦ وما روي عنه بعد ذلك القرار الإداري رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٧ الصادران بن مدير عام الهيئة بن مديري مديري المراسلة في كلفة مسائل العمل . ولما كانت سلطة تاديب عمال الهيئة العميلة لشئون السكك الحديدية هي بحسب قانون انشائها لتديرها العمل لا لوكليل الوزارة وهو بمثابة رئيس السلطة أو من ينوب عنه في هذه الاختصاص على خلاف الحال بالنسبة الى عمال الحكومة الآخرين الممارسين بأحكام كادر العمال فإن التوضيح في هذه السلطة الصادر من قبل من وزير المواصلات ومدير عام الهيئة الى مديري المناطق بالاستعانة بالمرخصة المخولة لها قانوناً في ذلك يثبت لهؤلاء المديرين هذا الاختصاص في التاديب . ولذا صدر القرار التلخيص الملحق عنه بن مدير عام المنطقة الشمالية ، فانه يكون قد صدر من مقتضى قانوناً في حدود السلطة الموضحة بها في هذا الشأن .

(طعن رقم ٦٦٦ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٢/٢/٢٤)

قاعدة رقم (٨٢)

المادة :

مستند هيئة المواصلات السلكية والاسلكية الاتن طبق عليهم كادر العمال من اول أبريل سنة ١٩٦٠ بمقتضى القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٠ — خضوعهم في مجال التاديب لهذا الكادر — استعانةهم بن مجال تطبيق احكام المواد ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ الخاص بتاديب عمال الهيئة الادارية والمحطات القاعدية .

ملخص الحكم :

ان النظام القانوني الذي يخضع له المدعى في التاديب وقت صدور

قرار المجلس المكون فيه هو كل من العمل به من أول إبريل سنة ١٩٦٦.
يجوز هيئة الحكم القانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٠ مصادقته لفكر مجلس
يعمل بمقتضى كل من العمل وأنه ولكن كانت هيئة المواصلات الحكومية
والاسككية مؤسسة عامة صدر بتشكيلها بالتطبيق للقانون رقم ٢٢
لسنة ١٩٥٧. الخاص بالمؤسسات العامة قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٠٩
لسنة ١٩٥٧ ونص في المادة الثالثة منه على عدم تعيينها بتنظيم الادارية
والمالية المتبعة في المصالح الحكومية الا ان المادة ١٢ من قرار إنشاء
المشار اليه اوردت حكما وقتيا يقضى بان تسرى في شأن موظفي الهيئة
ومستخدميها ومعلميها للقوانين واللوائح والقواعد التنظيمية الخاصة
بموظفي ومستخدمي وعمل الحكومة ثم ان قرار رئيس الجمهورية
رقم ٢١٩٢ لسنة ١٩٥٩ الخاص بتنظيم الموظفين بهيئة المواصلات السلكية
والاسككية لم ينظم سوى شئون الموظفين من الدرجة التاسعة فما فوقها
الى اعلا الدرجات . اما المستخدمين الخارجون عن الهيئة والمعلمين
فقد نصت المادة ٤ من القرار المذكور على ان قواعد تعيينهم وترتيبهم
وظائفهم وكذلك كثرة شئونهم الاخرى تنظم بقرار من وزير المواصلات
بعد موافقة مجلس الادارة . ولم يصدر الى الان هذا القرار . ومن فلا
منص من اعمال الحكم الوقتي الوارد في المادة ١٢ من قرار إنشاء
الهيئة بالنسبة لهؤلاء المستخدمين والعمال وذلك بمرين القوانين واللوائح
والقواعد التنظيمية الخاصة بأقرانهم في المصالح الحكومية عليهم حتى
يصدر القرار الوزاري المشار اليه في المادة ٤ من قرار رئيس الجمهورية
رقم ٢١٩٢ لسنة ١٩٥٩ مصادقته للبيان .

وبناء على ما تقدم ينبغي أولا - استبعاد المدعى من مجال تطبيق
احكام المواد ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ الخاص
باعداد تنظيم النيابة الادارية والمحكمات التأديبية وذلك ونقلا لحكم
المادة ١٥ من القانون المذكور التي تنص على انه لا تسرى احكام المواد
١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ على المستخدمين الخارجين عن الهيئة والمعلمين

ويكون التصرف في التحقيق بالنسبة لهم من اختصاص الجهة التي يهيئونها ، والمدمى كما سلف البيان كان من المستخدمين الخارجين عن الهيئة ثم اعتبر منذ أول أبريل سنة ١٩٦٠ عللا بقتضى كادر العمال وكلتا الطائفتين لا تسرى عليها أحكام المواد ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ المذكورة .
ثانيا - أن تطبق الجهة الإدارية التي يتبعها المدمى أحكام كادر العمال عند التصرف في التحقيق وتلتزم بالأوضاع الشكلية التي يقررها الكادر المذكور لأن المدمى اعتبر قبل صدور قرار الفصل المضمون فيه عللا يعامل بقتضى كادر العمال .

(طعن رقم ١٠٧٩ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٧)

قاعدة رقم (٨٢)

المبدأ :

تحقيق - ليس ثمة ما يوجب افراغه في شكل معين - لا يمكن لا بطلان على اغفال اجرائه في وضع خاص .

مفهم الحكم :

ليس ثمة ما يوجب افراغ التحقيق مع المائل في شكل معين .
ولا بطلان على اغفال اجرائه في وضع خاص .

(طعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٠)

قاعدة رقم (٨٤)

المبدأ :

اجتياز المائل عن توريد مبالغ حصلها من عملاء الشركة التي يعمل بها
ثمةا فتشرونها منها ، بعد جريئة مسترة او على الاقل نينا انلريا مستترا -

الحق في توجيه الاتهام بالنسبة لهذه الجريمة لا يسقط بمضى الخمسة عشر يوما المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة ٦٦ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الذي يحكم علاقة المتهم بالشركة — الدفع بعدم قبول الدعوى المرفوعة في هذه الحالة لا يقوم على أساس سليم من القانون .

ملخص الحكم :

انه عن الدفع بعدم قبول الدعوى التأديبية لرغمها بعد الميعاد المنصوص عليه بالفقرة الثانية من المادة ٦٦ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ التي تنص على أنه « . . ولا يجوز اتهام العامل في مخالفة مضى على اقترانها أكثر من خمسة عشر يوما . والذي قضت المحكمة التأديبية بحكمها المطعون فيه بقبوله بالنسبة للاتهامين الأول والثلاثين المنسوبين الى المتهم استنادا الى أن القيد الوارد بهذه الفترة يسرى على رب العمل وعلى النيابة الادارية على حد سواء وذلك لما رآته من أسباب اورفتها بحديثات حكمها .

انه عن هذا الدفع - فلا محل للبحث - في صدد هذين الاتهامين — فيما اذا كان القيد الوارد بالفقرة المنوه عنها يسرى على النيابة الادارية كما يسرى على رب العمل من عدمه ذلك لأن هذين الاتهامين ينحصران في امتناع المتهم الأول عن توريد مبالغ خريفة الشركة أو في حسابها بالبنك وهذه المبالغ كان قد حصلها من عملاء الشركة ثمنا لمشتواتهم منها زعما منه بأن له حقوقا في ذمة الشركة قام بخصمها من المبالغ المحصلة وهكذا الامتناع يكون جريمة مستمرة أو على الأقل دينيا اداريا مستمرا لا يسقط الحق في توجيه الاتهام بالنسبة له بمضى الخمسة عشر يوما المنصوص عليها بالفقرة المنوه عنها طالما كان الثابت أن المتهم المذكور ظل متمتعاً عو توريد المبالغ التي حصلها من العملاء الى أن ابلغت النيابة الادارية بالواقعة وتولت التحقيق ثم ابلغت النيابة العامة وعند ذلك قام بتوريد مبلغ ٢٦٢.٤٤ جنيه قال أنه الباقى بعد خصم ما زعم من حقوق له

عمل الشركة . . وعلى مقتضى ذلك يكون الخضع بعدم قبول الدموي ~~الذموي~~
بالنسبة لهذه الاتيين ~~لجها~~ بعد المبدأ ~~التحريمي~~ ~~على~~ تلك التسمية
لا يقوم على أساس سليم من القنن ~~حتى~~ ~~بالمعنى~~ . . ولما كان الحكم
المطعون فيه قد ذهب غير هذا المذهب فإنه يكون قد جازى الصواب بمنزلة
الخلاف في هذا الشق من فصله .

(طعن رقم ٦٢ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٩)

القانون الخاص عشر

الوقف عن العمل

قاعدة رقم (٨٥)

المبدأ :

وقف العامل عن العمل وفقا لنص البند ٥ من التعليمات المالية رقم ٨ الصادرة في أول يولية سنة ١٩١٣ — عدم عرض أمر الوقف على مجلس الشَّيْب بعد مضي ثلثة اشهر — لا مخالفة فيه للقانون — استتالة الوقف بحسب الظروف والامسكات — لا تنهض دليلا على اساءة استعمال السلطة — انتهاء الوقف يكون عند التصل في انهم المتسوية الى العادل بعد انتهائهم التحقيق بشأنها .

ملخص الحكم :

ان المستفاد من نص البند ٥ من التعليمات المالية رقم ٨ الصادرة في أول يولية سنة ١٩١٣ ان رئيس المصلحة هو السلطة التأديبية التي تلك بصفة مطلقة وقف العامل عن عمله اذا اتهم بجرم موجب للوقف . ومن ثم فان قرار الوقف المطعون فيه يكون قد صدر من يملكه وقام على سنبيه وهو اتهام المدعى في امور قد تستوجب مؤاخضته تأديبيا وجنائية وليس ثمة مخالفة للقانون في عدم عرض أمر الوقف على مجلس التأديب بعد مضي ثلثة اشهر ، ذلك ان النص المذكور لم يحظر وقف العامل عن عمله لمدة تزيد على ثلثة اشهر الا باذن مجلس التأديب بل لم يستوجب النص تصديق ندة الوقف ، واستتالة الوقف بحسب الظروف والامسكات التي اكتفت الدعوى الراهنة لا تنهض دليلا على اساءة استعمال السلطة .

لذا المفروض أن يسير الوقف حتى يفصل فيها هو منسوب الى المدعى من تهم . وهذا التأويل هو الذى يتفق وطبائع الاشياء ، فالنهاية الطبيعية للوقف هي حسم الموقف المطلق الذى وجد فيه المدعى بسبب ما نسب اليه من تهم ، وهذا الموقف المطلق لا ينحسم بعد اتمام التحقيق ولكن عند الفصل فى التهم المنسوبة اليه ، بل هذا هو التأويل الذى يتفق مع نصر الفقرة « ثانيا » من البند ٥ من التعليمات المالية المشار اليها .

(طعن رقم ٢٥١٧ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٧)

قاعدة رقم (٨٦)

المبدأ :

وقف المائل مؤقتا من عبئه بمجرد انتهائه بجرم موجب للزمت وقطع اجرة مدة الوقف — المادة ٥ من تعليمات المالية رقم ٨ فى هذا الشأن — فصل هذا المائل من تاريخ وقفه المؤقت اذا ثبتت ادانته مع حرمانه من اجرة بغير ما ترخص من جانب الانارة — حكم المحكمة الجنائية بوقف تنفيذ العقوبة وقتا شاملا لجميع الآثار القانونية — لا يحول دون اعمال الحكم المتقدم .

ملخص الحكم :

ان المادة الخامسة من تعليمات المالية رقم (٨) وهى التى تكمل احكام كادر المائل فيما لا يتعارض معها ولم يرد فى شأته نص خاص فى هذا الكادر تنص على أن « عامل البوينة المتهم بجرم موجب للزمت يصير ابقائه مؤقتا عن العمل فى كل حالة ، واذا تبينت ادانته برفعت من تاريخ الايقاف المؤقت » وقد اوردت هذه المادة قاعدة علمية مقتضاها وقف المائل المتهم بجرم موجب للزمت وقتا مؤقتا عن عبئه فى كل حالة بمجرد انتهائه بهذا الجرم وقطع اجرة مدة الوقف . فلذا اتضحت براءته صرف له الاجر عن هذه المدة ، واذا ثبتت ادانته حرم منه ونصل من العمل باثر رجعى يرد الى تاريخ وقفه المؤقت فكلن على الجهة الادارية

المختصة عندئذ انزال هذا الحكم واعمال اثره القانونى بغير ما ترخص من جلبها ولا تخيير كفتيجة لأزمة رأى التنازع ترتيبها على ادانة العمال لعلة تتصل بمصلحة العمل وقد جاء كادر العمال خلوا من اى حكم يتناول علاج هذه الحالة مما يضمن معه اعمال القاعدة الواردة فى هذه المادة . ومن قبيل الادانة الموجبة لترتيب هذا الاثر الحكم فى جريمة مظنة بالشرف كجريمة السرقة على نحو ما رددته الفترة ٨ من المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة كسبب لانتهاء خدمة الموظف المدين على وظيفة دائمة ولا يحول دون نفاذ حكم المادة الخمسة من تعليمات المالية رقم (٨) آنفة الذكر — أمر المحكمة الجنائية بوقف تنفيذ العقوبة وفقا لسبب الاجماع الاتار القانونية المترتبة على حكمها المثبت للادانة على ما سلف بيانه .

(طعن رقم ٦١٢ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٣/٢٤)

قاعدة رقم (٨٧)

المبدأ :

قرار الوقف عن العمل الصادر وفقا لحكم البند ٥ من تعليمات المالية رقم ٨ — يترتب عليه وقف صرف الاجر من تاريخ الوقف — الطلب المستعجل بصرف الاجر — رفضه لعدم قبليه على اسباب جديدة .

ملخص الحكم :

اذا كان قرار وقف العمال سليما وفقا لنص المادة ٥ من تعليمات المالية رقم ٨ الصادرة فى اول يولية سنة ١٩٤٣ فانه يترتب عليه وقف صرف المرتب ابتداء من تاريخ الوقف ومن ثم فان الطلب المستعجل بصرف المرتب لا يقوم على اسباب جديدة .

(طعن رقم ٢٥١٧ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٧)

قاعدة رقم (٨٨)

المبدأ :

لا يفقد العامل من العمل لا يقع تحت طائلة بقوة القانون إلا إذا طُلب احتياطيا أو تنفيذا لحكم قضائي وجوب صدور قرار الإداري لإنشاء حالة الوقف عن العمل في غير هذه الحالة - امتناع الإدارة عن تمكين العامل من أداء عمله بعد الإجماع عنه ينطوي على مخالفة القانون ما لم يصدر قرار بوقفه - عدم جواز حرمان العامل من راتبه ما دام قد عرض من جانبه استعداده للقيام بعمله .

ملخص الحكم :

إن وقف العامل لا يقع بقوة القانون إلا إذا حبس احتياطيا أو تنفيذا لحكم قضائي ، لأن مثل هذا الحبس يقتضي بحكم الضرورة عدم تمكنه من أداء عمله في خدمة الحكومة مما يعني عن صدور قرار بالوقف ، أما في غير هذه الحالة فلا بد لإنشاء حالة الوقف عن العمل من صدور قرار إداري بذلك يملك ذلك . وغنى عن القول أن هذه الأحكام هي من الأصول الإدارية ، ولذا رددتها المادتان ٩٥ و ٩٦ من قانون موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بالنسبة للموظفين الدائمين ، ونصت المادة ١١٧ فيما نصت عليه على سريان هذا الحكم على المستخدمين الخارجيين عن الهيئة . وما دام لم ينف بقوة القانون عن عمله بسبب حبسه احتياطيا أو تنفيذا لحكم قضائي . وما دام لم يصدر قرار بالوقف من يملك ذلك قانونا في غير الحالة المذكورة ، فإن امتناع الإدارة عن تمكين الموظف من أداء عمله بعد الإجماع عنه يكون مخالفا للقانون ، ولا يجوز حرمان الموظف من راتبه ، ما دام قد عرض من جانبه استعداده للقيام بعمله ، وكان الامتناع من جلب الإدارة بدون وجه حق وبسبب لا تملأ لارادة الموظف فيه .

ملخص رقم (٨٩)

ملخص :

صدر قرار من يملكه قانونا باستمرار وقف العمل عن عمله لمصلحة التحقيق حالة ان العمل المذكور لم يكن قد صدر قرار بوقته ابتداء بل ابعد عن عمله تمهيدا لتنفيذ تأشيرة الوزير بالتخاذ اجراءات فصله — يتخذ موافقة مصدر القرار على الوقف وقراره اياه من تاريخ الإبعاد ويكشف عن قصد الإدارة احداث الأثر القانونى للوقف الذى دل عليه مظهر ماذى هو الإبعاد واكتنه واقعة قانونية لاحقة هى قرار استمرار الوقف — لا اعتداد بالقول بان القرار المذكور صدر بعد انتهاء التحقيق متى صدر مصدر القرار ان مصلحة المحاكمة التأديبية وما تستلزمه من استكمال التحقيقات السابقة حتى اختتام المحاكمة تقتضى وقفه .

ملخص الحكم :

ان المادة السابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١٠ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء مؤسسة عامة لشئون بريد جمهورية مصر ، تخول مدير الهيئة سلطة تأديب عمالها ومن ثم فهو المختص باصدار قرار وقف المسمى وفقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢٤ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه متى قدر أن مصلحة التحقيق تقتضى اصدار هذا القرار وقد قدر أن مصلحة المحاكمة التأديبية وما قد تستلزمه من استكمال التحقيقات السابقة حتى مرحلة اختتام المحاكمة تقتضى وقفه ، فأصدر قراره فى ٢٢ من مارس ١٩٦١ . باستمرار وقف المذكور عن عمله ، وهذا القرار الصادر من يملكه قانونا يفيد موافقته على الوقف وقراره اياه من تاريخ الإبعاد عن العمل الحاصل تمهيدا لتنفيذ تأشيرة السيد الوزير صاحب السلطة الأعلى ، ويكشف عن قصد الإدارة فى احداث الأثر القانونى

لوقف الذي دل عليه مظهر مادى هو الابعاد . واكدته واقعة قانونية لاحقة هي قرار استمرار الوقف ومن ثم فلن وقف المدعى فى المدة من ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ الى التسايرخ الذى انتهى فيه هذا الوقف بمودته الى عمله يكون قائما ماديا وقانونا على وجه صحيح وصافرا من السطلة المختصة بذلك فى جالة تجيزة لاسباب مبررة وفقا لاحكم القانون .

(طعن رقم ٢٤٧ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١٣)

الفرع الثاني عشر

انتهاء الخدمة

أولاً : فصل العمال بسبب تكميلي

قاعدة رقم (١٠)

المبدأ :

المادة ٥ من تعليمات المالية رقم ٨ المكملة لأحكام كادر العمال — الجرم الموجب للرفق وفقاً لها — يتحدد بحلوله طبقاً للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة الذي كان سارياً حينذاك — أسس ذلك أنه القانون العام المنظم لقواعد التوظيف وكافة شئون موظفي الدولة .

ملخص الحكم :

تنص المادة ٥ من تعليمات المالية رقم ٨ وهي التي تكلل أحكام كادر العمال على أن « علل اليومية المتهم بجرم موجب للرفق يصير أيقافه مؤقناً من العمل في كل حالة . وإذا اتضح بعد التحقيق أن العامل برىء تصرف له أجرته من كل مدة الإيتساف . وإذا تبينت أدانته يرفق من تاريخ الإيقاف المؤقت » ولما كانت هذه التعليمات لم تحدد حلول عبارة الجرم الموجب للفصل عنه يتمين الرجوع إلى أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة الذي كان سارياً حينذاك — لتحديد هذا المحلول باعتبار أن هذا القانون هو القانون العام المنظم لقواعد التوظفه وكافة شئون موظفي الدولة .

قائمة رقم (٩١)

المادة :

المستخدمون الخارجون عن الهيئة الذين طوى عليهم كادر العمال
بمقتضى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٠ من أول
ابريل سنة ١٩٦٠ خضوعهم في مجال التأديب لهذا الكادر — فصل احدهم
بسبب تاديبى دون التزام الاوضاع التنكفية التى قررها هذا الكادر كاخذ
راى اللجنة الفنية لشئون العمال — يعتبر اهدارا صريحا لضماته حرص
عليها المشرع لمصالح العمال الفاء قرار افصل لهذا اسبب لا يعطل من سلطة
الادارة في اعادة اجراءات التحقيق والمحكمة وسلطتها في توقيع الجزاء التاديبى
على ما يثبت لديها من لثب في حق العامل .

ملخص الحكم :

ان النظام القانونى الذى يخضع له المطعون عليه في مجال التأديب وقت
صدور قرار الفصل في ١٤/٢/١٩٦١ — وهو القرار المطعون فيه بالالفاء —
هو كادر العمال واحكامه ، ذلك أن المطعون عليه يعتبر منذ أول ابريل
سنة ١٩٦٠ بالتطبيق لاحكام القانون رقم (١١١) لسنة ١٩٦٠ عاملا
يعامل بمقتضى احكام كادر العمال ، ولم يعد بعد من الخاضعين لاحكام
قانون نظم موظفى الدولة ، وقد الفى جميع مواد الباب الثانى من القانون
رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وهو الباب الخاص بالمستخدمين الخارجين عن
الهيئة ، ويدخل بالضرورة فيها الفى من مواد هذا الباب نص المادة (١٤٨)
المتعلقة بالتاديب وحاصلها (أن العقوبات التأديبية للمستخدمين الخارجين
عن الهيئة هي ... (١) الانذار ... (٧) الفصل ويلاشر وكيل الوزارة
او رئيس المصلحة المختصة سلطة توقيع هذه العقوبات كل في دائرة
اختصاصه ، ويكون قراره فيها نهائيا فيما عدا عقوبة الفصل فيجوز
التظلم منها الى لجنة شئون الموظفين بالوزارة او المصلحة التابع لها

المستخدم ، وذلك في مدى اسبوعين من تاريخ اعلانه بقراريه ~~المتضمنين~~ ~~للمجلس~~ ويكون قرار اللجنة في هذا الشأن نهائيا . . .) ولقد اعلنت الهيئة العامة للملكة العربية حكم هذا القرار على الملحقين على ان يكون في وقتهم يكن لهذا القرار من قبله بعد ان كان هذا القرار لم يزل موقفا 1340 وخبره من الملحقين عليه بموجب من المستوفين بالخارجين عن الهيئة بن حاكم عليه احكامه فيتمتعون بسلطته العامة ليعمل في ظل احكام كل من الملحقين ولا يعطون من تميزات يمكن يتمتع على الهيئة الادارية ، وذلك نتيجة القامتين وايضا على علم ما يوجب من اوضاع ، ان تطبيق في حق الملحقين عليه احكام كل من الملحقين عند التعريف في التحقيق وكان عليها ان تلتزم الإضمار الشككية التي قررها الكبار المذكور وقد تناول النص على حالة فصل العامل من الخدمة بسبب تأديبي بقضى بأنه « لا يجوز فصل العامل من الخدمة بسبب تأديبي إلا بموافقة وكيل الوزارة بعد أخذ رأى اللجنة الفنية المشار اليها فيما تقدم » وفي الاعراض عن ذلك اهدار صريح لضمانة حرص عليه المشرع لصالح العمال . فاذا صدر القرار المطعون فيه وهو قرار الفصل مخالفا لاحكام القانون كان خليقا بالانفاء وهذا الانفاء لا يصلح بطبيعة الحال من سلطة الادارة في اعادة اجراءات التحقيق والتحكمة وما لحقت من سلطة في توقيع الجزاء التأديبي على ما ثبتت لهية في حق الملحقين عليه من ذنب .

(محضر رقم ١٢٧٨ لسنة ٨ في - جلسة ١٣/٢/١٩٦١)

ملحق رقم ١٣٤٠

المادة ١٣

اللجنة الفنية المختصة بإبداء الرأى في فصلهم - شكائهم بقرار من مدير المنطقة بناء على توبيخ من الوزير - صحيح ترتيب لآثاره - صحة قرار الفصل الصادر بعد موافقة هذه اللجنة .

مقتضى الحكم :

لذا كان الذئبت من الاوراق ان القرار المطعون فيه القسطنطين بفصل المدعى من خدمة الهيئة للأسباب التى بنى عليها قد صدر بناء على توصية اللجنة الفنية الرئيسية لشئون العمال بالمنطقة الشمالية بالإسكندرية بجلستها المنعقدة فى يوم ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ وهى المشكلة بالأمر الإدارى رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٨ بنسب على التفويض الصادر من وزير المواصلات الى مديرى المناطق بمقتضى المادة ٢٠ فقرة (ثالثا) بنود ١ ، ٥ ، ٦ من القرار الوزارى رقم ١٠ لسنة ١٩٥٧ كنف الذكر وإذا كان كادر العمال يقضى بعدم جواز فصل العامل الا بعد أخذ رأى اللجنة الفنية التى يصدر بتشكيلها قرار من الوزير المختص وكان وزير المواصلات يملك بحكم المادة الثالثة من القانون رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٥٦ فى شأن التفويض بالاختصاصات أن يعمد ببعض اختصاصات رؤساء المصالح الى رؤساء الدروع والاقسام وكان مدير عام الهيئة وهو رئيس المصلحة باعتباره المهيمن على شئون العمال فيها بمقتضى قانون انشائها رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ يختص بنجاء هذا التشكيل بوصفه من مستظلمات ممارسة سلطة التأديب التى اطلق المشرع حقاً فيها وأسندها اليه باختصاص كليل أصيل فان قرار الوزير بتفويض مديرى المناطق فى سلطة رئيس المصلحة فى هذا الشأن وهو مدير عام الهيئة يكون صحيحاً مطبقاً للقانون مرتباً لآثاره فى اسناد هذا الاختصاص الى هؤلاء المديرين ، ومن ثم تكون اللجنة الفنية التى أوصلت بفصل المدعى مشكلة تشكيلاً صحيحاً بلادة قانونية. هى قرار صادر من مختص بالأمر بهذا التشكيل ومختصة بإبداء الراى فى فصل عمال الهيئة بالمنطقة تاديبياً — وبعبارة لذلك يكون القرار التاديبى الصادر بعد أخذ رأى هذه اللجنة سليماً تشكيلاً ومطابقاً للقانون .

مادة رقم (٩٢)

المادة

حظر فصل العامل من الخدمة بسبب تأديبي إلا بموافقة وكيل الوزارة
بعد أخذ رأى اللجنة الفنية التى يصدر بتشكيلها قرار من الوزير المختص
وجوب أخذ رأى اللجنة كجراء شكلى تهيدى وان كان وكيل الوزارة لا يتقيد
فى إصدار قراره بهذا الرأى .

ملخص الحكم :

إن كادر العمال نص على أنه لا يجوز فصل العامل من الخدمة بسبب
تأديبي إلا بموافقة وكيل الوزارة بعد أخذ رأى اللجنة الفنية التى يصدر
بتشكيلها قرار من الوزير المختص . وظاهر من عبارات النص أن هذه
اللجنة ولو أنها ضلطة قصد بها الشارع تأمين جانب العمال فيما يختص
بالمقرارات التى تمس بقاءهم فى الخدمة أو اقضاءهم بها يتمثل فيها من
عناصر هى أقدر من سواها على تعرف أحوالهم والحكم عليها ، إلا أنها
لا تعدو أن تكون مجرد لجنة فنية استشارية ذات رأى غير ملزم لوكيل
الوزارة . بكل ما استلزمه الشارع هو استطلاع لرأى هذه اللجنة مقدما
كجراء شكلى تهيدى قبل إصدار قرار فصل العامل بسبب تأديبي ،
دون أن يتقيد وكيل الوزارة فى إصدار قراره برأى هذه اللجنة .

(طعن رقم ١٠٢٨ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٢/١٢/١٥)

مادة رقم (٩٤)

المادة

هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية — فصل أحد عمالها لسبب
تأديبي ، بقرار من مدير الهيئة أو من ينوبه ، دون أخذ رأى اللجنة الفنية

تشنون العمال - مخالفته للقانون لاهدائه غميلة مكتولة لصالح العمال -
لا يغير من هذا الحكم ان رأى اللجنة الفنية المذكورة استشارى - الفاء قرار
الفصل لهذا السبب لا يمنع الجهة الإدارية من اعادة اجراءات التجهيز للعمال
وفقا للأوضاع الصحيحة قانونا .

ملخص التقرير :

يبين من الرجوع الى كل من العمال الصادر به قرار مجلس الوزراء
في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ وكتاب وزارة المهية الكبرى رقم ٥٢/٩ - ٢٣٤
في ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ انه تناول السيد وزير العمل
فصل العمال من الخدمة بسبب تأديبي ففضى بأنه « لا يجوز فصل العمال
من الخدمة بسبب تأديبي الا بموافقة وكيل الوزارة بعد اخذ رأى اللجنة
الفنية المشار اليها فيما تقدم » .

ولما كان فصل المدعى فصلا بسبب تأديبي وكان غير ثابت لن يجوز
عام الهيئة او من ينوبه وهو الذى يبنى من نص المادة ١٤ من قرار التأسيس
الهيئة انه يملك بالنيابة لصالح الهيئة سلطة وكيل الوزارة في تعيين
عمال قد وافق على هذا الفصل بعد اخذ رأى اللجنة الفنية المشار اليها .
لما كان ذلك فان قرار الفصل المطعون فيه يكون قد صدر مخالفا للتعليمات
متعينا الغلاء - وانه ولئن كان رأى اللجنة الفنية استشاريا الا انه يلزم
لصحة قرار فصل العمال بسبب تأديبي الرجوع اليها لأن كل من العمال
لم يجوز صراحة فصل العمال بسبب تأديبي الا بعد الرجوع اليها ولأن
اغفال الرجوع اليها فيه اهدار لضمانة مكتولة لصالح العمال . على انه
ينبغى التنبيه الى ان الفاء لقرار المطعون فيه بسبب اغفال وضع شكوى
حتمه المشرع ، لا يمنع الجهة الادارية من اعادة الاجراءات وفقا للأوضاع
الصحيحة قانونا .

المادة رقم (٩٥)

المادة :

صدر قرار بفصل الممثل دون عرض الأمر على لجنة شئون العمل قبل الفصل — لا يؤثر في القرار ما دامت هذه اللجنة رأت الفصل اعتباراً من التاريخ الذي كان فيه وايد وكيل الوزارة ذلك .

ملخص الحكم :

انه لا يغير من الأمر شيئاً كون الوزارة لم تعرض أمر فصل الممثل على لجنة شئون العمل إلا بعد فصله من الخدمة ، ما دامت هذه اللجنة رأت الفصل اعتباراً من التاريخ الذي قد فصل فيه فعلاً ، وإياد وكيل الوزارة ذلك .

(ملعن رقم ٦٣٧ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٠/١٠/٢٩)

المادة رقم (٩٦)

المادة :

فصل الممثل الحكوميين الذين يخضعون لاحكام قسم العمل — وجهوا
أخذ رأت اللجنة الفنية التي نصت عليها تعليمات اللجنة — عدم مريان احكام
الحكم على من يخضعون لقواعد مغايرة وتطالب خاص كظام هيئة التوظيف .
ملخص الحكم :

لا وجه لما يدعى اليه المدعى من ان الضمائر المتنازعة من وكيل
الوزارة بمنعته من وظيفته كوكيل بالتجاوليش مشوب بجيب شكلي بطله ،

(م ١٠ — ج ١٨)

هو عدم اخذ اللجنة الفنية التي نصت عليها تعليمات المالية في شأن فصل العمال من الخدمة بسبب التأخير ، لأن هذا الحكم لا يصدق الا على عمال اليومية الحكوميين الذين يسرى كادر العمال في حقهم وحدهم ، وللمدعى ليس منهم ، اذ انه يخضع في هذا الشأن لقواعد مخففة ونظام خاص هو نظام هيئات البوليس .

(ملحق رقم ١٧٨ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٣/١)

قاعدة رقم (٩٧)

المبدأ :

عامل دائم - فصله - السلطة المختصة بذلك - هي رئيس المصلحة بالنسبة للفصل غير التأديبي - وهي وكيل الوزارة واللجنة الفنية بالنسبة للفصل التأديبي - أساس ذلك - مثال بالنسبة للفصل بسبب الانتطاع عن العمل .

ملخص الحكم :

اذا كان الثابت ان المدعى معين على احدى درجات كادر العمال ومماثل بأحكام هذا الكادر الذي وودعت وتوظيفه بأحد الكشوف الملحقة به وهو المطبق عليه بالفعل . فان القواعد الواردة في الكادر المشار اليه هي التي تسرى في حقه وتحكم مع القواعد التنظيمية الأخرى حالته - تلك القواعد التي عالجت أمره والتي تكفل أحكام كادر العمال في هذا الخصوص وبالتحديد التنظيمية التي تحكم حالة الفصل غير التأديبي للفصل بسبب انتطاعه عن العمل هي تلك التي تضمنتها الفقرة ١٤ من تعليمات المالية رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٢ وقد سلف النص على حكمها في بيان أحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ وعلى مقتضى هذه الأحكام يكون البت في مصير المدعى بيد رئيس المصلحة التي يعمل بها المدعى اشتراط الرجوع في ذلك الى وكيل الوزارة او الى اللجنة الفنية كما هو المبين في حالة الفصل التأديبي .

(ملحق رقم ٥٩٤ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦١/٤/٢٩)

ملحق رقم (١٨)

المبحث :

عمال وزارة الحربية - فصلهم بسبب تاديبى - دخوله فى سلطة وكلاء وزارة الحربية وهيئة اركان حرب القوات المسلحة ومديرى المصالح والإسلاح الادارية الذين يحدددهم وزير الحربية بقرار منه - نهاية قرار الفصل فى هذه الحالة وعدم اشتراط اخذ رأى اللجنة الفنية قبل صدوره - اسس ذلك - هو صدور قرار من مجلس الوزراء فى ١٩٥٢/١٢/٩ استثناء من قراره الصادر فى ١٩٤٤/١١/٢٣ بـ كادر العمال .

ملخص الحكم :

يبين من مطالعة قرار مجلس الوزراء الصادر بجلسته المنعقدة فى ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ أنه ، بشأن سلطة فصل العمال من الخفمة بوزارة الحربية ، نص فيه على أن مجلس الوزراء وافق على ما اقترحتة وزارة الحربية خالصا بسلطة فصل العمال من الخفمة وهو : « لوكلاء وزارة الحربية ورؤساء هيئة اركان حرب القوات المسلحة ومديرى المصالح والإسلاح الادارية الذين يحدددهم وزير الحربية بقرار منه » سلطة فصل العمال من الخفمة بسبب تاديبى ويعتبر القرار الصادر بذلك نهائيا .

ويخلص من ذلك أن قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ قد استثنى عمال وزارة الحربية مما نص عليه فى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ الخاص بكادر العمال من عدم جواز فصل العمال من الخفمة بسبب تاديبى الا بموافقة وكيل الوزارة بعد اخذ رأى اللجنة الفنية التى يصدر بتشكيلها قرار وزرى وجعل سلطة فصل عمال وزارة الحربية لوكلاء وزارة الحربية ورؤساء هيئة اركان حرب القوات المسلحة ومديرى المصالح والإسلاح الادارية

الذين يخدمهم وزير الحرية بقرار منه كما اعتبر القرار الصادر بذلك الفصل نهائيا ، وذلك دون اشتراط أخذ رأى اللجنة الفنية المشار اليها .

وبناء على ما تقدم يكون القرار المطعون فيه الصادر بتصل المدعى ، إلى صدر من مدير سلاح المهندسين ، وهو يعتبر من مديري المصالح والاسلحة الادارية الذين خولت لهم هذه السلطة وفقا للقوانين الوزاريين رقمي ٩١٩ و ٩٢٢ لسنة ١٩٥٤ ، قد صدر من يملكه واستوفى اوضاعه الشكلية .

(طعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٢/١١/١٠)

ثانيا : فصل العمل لعدم الصلاحية

قاعدة رقم (٩٩)

المبدأ :

كل عمل يبيع الفصل بغير الطريق القانوني — انتهى ذلك من
المادة ١٥ من تعليمات المالية رقم ٩ لسنة ١٩١٢ ومنشور المالية رقم ٩
لسنة ١٩٤٢ .

ملخص الحكم :

أن المادة ١٥ من تعليمات المالية رقم ٩ الصادرة في أول يوليو
سنة ١٩١٢ ومنشور المالية رقم ٩ لسنة ١٩٤٢ ملف ٢٢٤ — ٤/٦ قد أباحت
فصل العمل لعدم الكفاءة في العمل وهذا يتم على أن كل عمل يبيع
الفصل بغير الطريق القانوني .

(طعن رقم ٨٦٩ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/١٠)

قاعدة رقم (١٠٠)

المبدأ :

الفصل لعدم الصلاحية — لا يشترط أن يسبقه تحقيق وسامع التوال
من يصدر ضده أو عرض أمره على لجنة شؤون العمال .

ملخص الحكم :

أن الفصل لعدم الصلاحية لا يشترط في القرار الصادر به أن يسبقه
تحقيق وسامع التوال من يصدر ضده أو عرض أمره على لجنة شؤون
العمال .

(طعن رقم ٨٦٩ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/١٠)

قاعدة رقم (١٠١)

المبدأ :

القرار الصادر بفصل العمال لما ثبت من عدم صلاحيته لأى عمل وعدم أمانته وسوء سمعته واتصاله المريب بالعمال — ليس قرارا تأديبيا —
القرار التأديبي يصدر بناء على اقتراف جريمة محددة بعنصرها —
قرار الفصل فى هذه الحالة عدم صلاحية المظنون ضده للعمل .

ملخص الحكم :

ان القرار الصادر من المدير العام للهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضى .
تد اثار فى ديباجته الى اطلاق مصدره قبل اصداره على تقرير التفتيش
العلم المؤرخ ١٩٦١/٧/٢٦ وعلى ما ارتآه السيد مدير ادارة الشؤون
القانونية ونص على انه « يفصل المواطن/..... الملاحظ
بمنطقة النوبارية من خدمة الهيئة اعتبارا من تاريخه وذلك لما ثبت
من عدم صلاحيته لأى عمل وعدم أمانته وسوء سمعته واتصاله المريب
بالعمال » .

ومن المسلمات ان الجهة الادارية لا تلزم بذكر أسباب قراراتها
الا اذا ألزما القانون بذلك ففى هذه الحالة يتعين عليها ذكر هذه
الاسباب تنفيذاً لأمر القانون وفى هذه الحالة الاولى يفترض قبل
قرارها على الاسباب التى تحلها .

ولما كان يبين مما تقدم ان مصدر القرار أعرب فيه عن أسباب
صدوره وهى قيام الحالة التى استلزمت صدوره وقد كشف بعجرفة
صریحة لا لبس فيها ولا ابهام على أن سبب هذا القرار هو عدم صلاحية
المظنون ضده للعمل وان ذكر نمونا لخرى تعتبر عناسر لمصم
الصلاحية وتكديدا لفقدان صلاحيته للبقاء بين عمال هذا المرفق فانه من ثم
يتكون هذا القرار غير القرار التأديبي الذى يصدر بناء على اقتراف جريمة

بعدة بنواصرها ، وإذا كشفت عبارة القرار المزيحة من طبيعته فلا حاجة
الى تأويل هذه العبارة او الى صرفها الى غير مكنونها الصحيح بشي مجزئ

(طعن رقم ٨٦٦ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/١٠)

قاعدة رقم (١٠٢)

المبدأ :

المادة الثانية من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٠ بإضافة فترة جديدة الى
المادة ٨٧ من نظام العالين المنين بالدولة الصادر به القانون رقم ٤٦
لسنة ١٩٦٤ — نصها على أن تعتبر صحيحة القرارات الصادرة بالتصين
بمكافات شاملة في الفترة من اول يولييه سنة ١٩٦٤ حتى تاريخ صدور هذا
القانون — اعتبار الشروط التي قامت عليها هذه القرارات والتي تضمنتها
عقود التصين التي جرى عليها العمل وفقا لاحكام القانون رقم ٢١٠
لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة صحيحة ايضا — صحة القرار
الصادر بانهاء خدمة العال المثلت والمعين بمكافات شاملة ولادة سنة واحدة
قابلة للتجديد اعمالا لشروط عقد الاستخدام المزمع مع جهة الانارة قبل صدور
القانون سالف الذكر بعدم تبين عدم موافقته على العمل بالواميد وكذا
انتاجه .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٣ لسنة ١٩٧٠ بإضافة فترة جديدة الى المادة ٨٧ من
نظام العالين المنين بالدولة الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤
قد نص في المادة الثانية منه على أن تعتبر صحيحة القرارات الصادرة
بالتصين بمكافات شاملة في الفترة من اول يونيه سنة ١٩٦٤ حتى تاريخ
صدور هذا القانون ولقت المنكرة الايضاحية لهذا القانون الضوء على

حجرات إمبراطوره بقلعة ابن العمل استمر بنظم لتعيين بمكفآت شاملة بعد صدور قانون نظم للمعلمين المدنيين بالدولة المشار عليه وقد مسح بتنظيم التعيين بهذه الصفة توصية من اللجنة الوزارية للتنظيم والإدارة والشئون التنفيذية بجنسة ٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ عند إقرارها قواعد تقسيم اعتمادات المكفآت والأجور الشاملة الى درجات وأذيت هذه القواعد بكتاب دورى وزارة الخزانة رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٥ وتضمنت هذه القواعد قاعدة تقضى بقصر التعيين بمكفآت شاملة على الخبراء الوطنيين بشرط موافقة رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة على التعيين بهذه الصفة وتحديد المكفآت ومدد الاستخدام وأضافت المذكرة الإيضاحية أنه بالنظر الى أن الجمعية العمومية للقس الاستشارى للفتوى والتشريع بمجلس الدولة قد انتهت بجلستها فى ٢ سبتمبر سنة ١٩٦٧ و ١٢ من يونيو سنة ١٩٦٨ الى أنه لا يجوز بعد العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ التعيين بربط ثابت لو مكفآت فى وظائف للجهاز الإدارى للدولة فلا أعد مشروع هذه القوانين بلجنة التعيين بهذه الصفة طبقا للقواعد التى يصدر بشأنها قرار من رئيسى الجمهورية تقنيا لما جرى عليه العمل .

ومن حيث أن المفهوم القانونى على ما تضمنته نصومه ومذكرته التنفيذية أن المخرج قد سلم بأنه لما كان يجوز بعد العمل بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٤ التعيين بربط ثابت لو مكفآت فى وظائف للجهاز الإدارى للدولة ومنها المؤسسة للمدعى عليها التى قررت منذ ٣ من مايو سنة ١٩٦٥ إخضاع المعلمين بها لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ واستقرارا للأوضاع التى ترتب على تعيين بعض المعلمين بمكفآت شاملة ولحد استخدام معينة بالخافعة لاحكام القانون السالف فكره تدخل المشرع مستهدفا علاج هذا الامر فاعتبر القرارات الصادرة بالتعيين بمكفآت شاملة فى الفترة من اول يولية سنة ١٩٦٤ حتى تاريخ صدور القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٠ فى ١٤ من يناير سنة ١٩٧٠ صحيحة وهذا التصحيح يتطوى بحكم اللزوم على اعتبار الشروط التى ثابت عليها هذه القرارات والتى تضمنتها عقود التعيين التى جرى عليها العمل وفقا

لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن تنظيم موظفي الدولة
مصححة ايضاً . وهذا التعديل هو ما لكتبه المفكرة الايفاحية مسجلة
الذكر عندما اشترت وهي يصعد استعراض احكام كتاب وزارة الخزانة
الدورى رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٥ الى تحديد مكلفات ومعد استخدام من يور
تعيينهم بمكلفات شاملة وكذلك عندما توهت بان قواعد التعيين بهذه
الصفة سوف يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية تقنيا لما يجرى عليه
المسئل .

ومن حيث ان المدعى وقد عين في المؤسسة العلاجية المدعى عليها
علماً مؤقتاً بمكلفاة شاملة ولجنة سنة واحدة قليلة للتجهيد تهيئاً من
تاريخ عقد الاستخدام البرمى به في ٣ من اكتوبر سنة ١٩٦٧ فان قرار
تعيينه بالشروط التى قام عليها والتي تضمنها العقد المذكور يكون قد
اعتبر صحيحاً قانوناً بالتطبيق لحكم القانون رقم ٣ لسنة ١٩٧٠ المنشأ
اليه وترتبطاً على ذلك فان المؤسسة المدعى عليها وقد قامت في الواقع
من الأمر بانتهاء ختمة المدعى اعبالاً لحكم المادة السابعة من العقد المشمل
اليه بعد ما تبين لها على ما سلف ببيانه أنه كان لا يواظب على عمله
ولا يحترم مواعيده وأن انتاجه كان قليلاً فان قرارها يعتبر والأمر كذلك
صحيحاً بما لا مطنم عليه من واقع أو قانون وتكون الدعوى بهذه المثابة
جديرة بالرفض في شقيها واذا صدر الحكم الطعون فيه في ظل احكام
القانون رقم ٣ لسنة ١٩٧٠ سالف الذكر دون ان يعمل احكامه فانه
يكون قد خالف القانون جديراً بالالغاء .

(أعلن رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٨٢ في — جلسة ١٩٧٣/٦/٢)

ثالثا : فصل العامل لانتطاعه عن العمل بدون إذن أكثر من عشرة أيام
(الاستقالة الضمنية)

قاعدة رقم (١٠٣)

المبدأ :

اعتبار العامل تاركا للخدمة بسبب انتطاعه عن العمل بدون إذن أكثر من عشرة أيام — يفارق الفصل التأديبي — يقوم على قرينة الاستقالة إلا أن يثبت العامل بها ويقع رئيسه أن الغياب كان بسبب قوة القاهرة — تعليمات المالية رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٢ .

ملخص الحكم :

ان اعتبار العامل تاركا للخدمة بسبب انتطاعه عن العمل بدون إذن أكثر من عشرة أيام طبقا للفترة الرابعة عشرة من المادة الخامسة من تعليمات المالية رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٢ يفارق الفصل التأديبي في أنه يقوم على قرينة الاستقالة التي تقتصر الإدارة في خصوصها على تسجيلها بحو قيد العامل من سجلاتها فالفصل كان بسبب قوة القاهرة حالت بينه وبين الانتظام في العمل وهو أمر عجز المدعي من تقديم الدليل عليه .

(طعن رقم ١٥٢٩ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٤/١/١٤)

قاعدة رقم (١٠٤)

المبدأ :

القاعدة التنظيمية التي تحكم الفصل غير التأديبي للعامل بحجب انتطاعه عن العمل هي الفقرة ١٤ من تعليمات المالية رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٢ —

انتهاء صلة العامل بالحكومة اذا انقطع بدون اذن اكثر من عشرة ايام ، ما تم
يثبت القوة القاهرة — المختص بتقدير الطر الجبرر الغياب هو رئيس الممثل .
— لا ضرورة للرجوع في هذا الشأن الى وكيل الوزارة ، او الى اللجنة
الفنية المشار اليها في صدد الفصل التالي .

بمخص الحكم :

ان القاعدة التنظيمية التي تحكم حالة الفصل غير المتبادي للعامل
بسبب انقطاعه عن العمل هي تلك التي تضمنتها الفقرة ١٤ من تعليمات
الملكية رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٢ . الصادرة في اول يولية سنة ١٩٢٢ ، التي
نصت على ان « كل عامل من عمال اليومية يتغيب بدون اذن اكثر من عشرة
ايام ولا يثبت فيها بعد ما يقنع رئيسه بان غيابه كان بسبب قوة القاهرة
ينقطع بمجرد ذلك قيده في الدفاتر بصفته احد عمال اليومية الدائمين .
واذا اعيد استخدامه في اى تاريخ تال فلا يكون له حق في اية اجازة .
مجمعة لحسابه عن اية مدة خدمة سابقة لتاريخ اعادته في الخدمة »
ومناد هذا ان الاصل هو انه لا يجوز للعامل ان يتغيب عن عمله بدون اذن
سابق من رئيسه واذا تغيب بدون اذن فلا يجوز غيابه اكثر من عشرة
ايام ، فاذا زاد على ذلك فلا يشفع له في استئناف عمله بعد الانقطاع
الا اثبتت القوة القاهرة ، وتقدير قيلم هذا العذر وتبريره لغياب العامل
رهن بلقناع رئيسه بها لا هيئة لغيره عليه ولا معقب عليه فيه ، متى
تجرد من اساءة استعمال السلطة ، فاذا عجز العامل عن اقامة الدليل
على ان غيابه كان بسبب قوة القاهرة ، او لم يقتنع رئيسه بذلك ، فان
البت في مصيره يكون بيد هذا الرئيس دون تطلب الرجوع في ذلك الى
وكيل الوزارة او الى اللجنة الفنية ، كما هو الشأن في حالة الفصل
التأديبي . وبمجرد هذا ينقطع قيد العامل في الدفاتر بصفته احد عمال
اليومية الدائمين ، وتنتهى صلته بالحكومة ، واذا اعيد استخدامه بعد
ذلك في اى تاريخ لاحق فانه يعد معينا من جديد .

قاعدة رقم (١٠٥)

المادة :

القاعدة التي تقضى بفصل العامل الدائم الذى يغيب أكثر من ١٠ أيام بدون إذن وبدون أن يثبت أن غيبه كان بسبب قوة القاهرة — قبولها على أمر فرضي، هو اعتبار العامل في حكم المستقيل — انتفاء فكرة الاستقالة الكلية لما ما ثبت أن الغيب كان بسبب قوة القاهرة — المقصود بالقوة القاهرة هو قيام العذر المقبول — أساس ذلك — مثال — حبس العامل تنفيذا لأحكام بالحبس — اعتباره عفرا مقبولا يبرر غيبه بدون إذن .

ملخص الحكم :

إن القاعدة التنظيمية التي تحكم حالة المدعى هي تلك التي تضمنتها الفقرة ١٤ من تعليمات المالية رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٢ الصادرة في أول يولية سنة ١٩٢٢ التي نصت على أن « كل عامل من عمال اليومية يغيب بدون إذن أكثر من عشرة أيام ولا يثبت فيها بعد بما يقتنع رئيسه بأن غيبه كان بسبب قوة القاهرة ينقطع بمجرد ذلك قيده في الدفاتر بصفته أحد عمال اليومية الدائمين ، وإذا أعيد استخدامه في أى تاريخ قال ، فلا يكون له أى حق في أية اجازة متجمعة لحسابه عن أية مدة خضعت سلفه لتاريخ اعلنته في الخدمة » .

وبما أن هذا الأصل هو أنه لا يجوز للعامل أن يتغيب عن عمله بدون إذن سلفه من رئيسه وإذا تغيب بدون إذن إلا بجواز غيبه عشرة أيام ، فإذا زاد على ذلك فلا يشفع له في استئناف عمله بعد هذا الانقطاع إلا اثبات القوة القاهرة وتقدير قيام هذا العذر وتبريره لغيب العامل رهن باقتناع رئيسه به بما لا هيئة لغيره عليه ولا معقب عليه فيه متى برىء من اساءة استعمال السلطة فإذا عجز العامل عن أثبات الدليل على أن غيبه كان بسبب قوة القاهرة أو لم يقتنع رئيسه بذلك ، فإن البت في

مضرة بكون بيد هذا الرئيس من تطلب الرجوع في ذلك الى وكيله
الوزارة او الى اللجنة الفنية ، كما هو الشأن في حالة الفصل الشكائى .
وبجرد هذا ينتج تيد العامل في السجل الخاص بالظرفه احد عناصر
اليومية العاملين وتنتهى صلاته بالحكومة بحيث اذا اعيد استخدايه بعد
ذلك اعتبر محباً لعميلنا مطلقاً .

ولا مشلحة في ان تلك القاعدة اتما بنيت على امر فرضى وهو اعتبار
العامل في حكم المستقبل في حالة غيابه استعاضة بذلك عن الاستقالة
الصريحة ، ولم يكن مفر من تقرير ذلك اذ ان دوام نشاط المرافق مدفة
تجب له الرعاية وهذا يقتضى في هذه الحالة قبول استقالة العامل
الضمنية على النحو السابق . ومن ناحية اخرى ، فان العامل قد تميزت
له امور تستوجب غيابه دون اذن فاذا ما ثبت الامر على هذه الصورة .
انقثت معه فكرة الاستقالة الضمنية ، وجاز للرئيس اعادة النظر في قرار
فصل العامل وهذا ما تضمنه مفهوم التلميذات المالية رقم ٢٦
لسنة ١٩٢٢ .

ومنى تقرر هذا فان من واجب الحكمة ان تتعرف على نية واضح
تلك القاعدة التنظيمية عندما افسر فيها الى ان فكرة الاستقالة للحكمة
ننتفى عند العامل اذا ما ثبت ان هناك قوة قاهرة ادت الى غيابه بدون
اذن ، هل يقصد بذلك القوة القاهرة بشروطها واركاتها المعروفة في مقه
القانون ، ام انه عندما وضعت تلك القاعدة في سنة ١٩٢٢ لم يكن يقصد
منها الا قيام العذر المقبول وهذه الحكمة ترى ان واضع تلك القاعدة
عندما افسر فيها الى القوة القاهرة لم يكن يقصد بذلك اكر من قيام
العذر المقبول اذ ان القوة القاهرة كما هي معروفة في مقه القانون
بشروطها واركاتها تكون عادة في صدد الإخلال بالاتزامات العقيدية ،
والتقصية الحلقية لا تدور في هذا النطاق وما يؤيد هذا ان المشرع اظهر
بعد ذلك في القوانين المشابهة عن عبارة القوة القاهرة ، واستعمل
عنها بالعذر المقبول ، وذلك واضح من نص المادة ١١٢ من قانون موظفي
الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ويضاف الى ذلك ان هذه الحكمة شككت
تكون عد لتجلبت هذا الانجس في الحكم الذى المصروفه في القانون
رقم ١٩٦٧ لسنة ٢ في اذ جاء تطبيقها على تطبيقها المالية رقم ٢٦

السنة ١٩٢٢، « إن الأمل هو » أنه لا يجوز للعامل أن يتغيب عن عمله بدون إذن مسبق من رئيسه وإذا تغيب بدون إذن ألا يجاوز غيابه عشرة أيام فإذا زاد على ذلك فلا يشجع له في استئناف عمله بعد هذا الانقطاع إلا أثبتت القوة القاهرة وتقدير قيام هذا العذر وتبريره لغياب العامل حين يلتفت رئيسه بما لا هيئة لغيره عليه ولا معتق عليه فيه متى تجرد من أسباب استعمال السلطة « فالمحكمة في حكمها المشار إليه علقت على إثبات القوة القاهرة بأنها تقدير لقيام البرر للغياب .

وفيما يختص بما جاء في دفاع هيئة المواصلات السلوكية واللاسلكية من أن تنفيذ عقوبة الحبس على المدعى بسبب ارتكابه جريمة جنسية لا يمكن أن تعتبر عذرا قهريا لأن الحبس كان بسبب ما وقع من المدعى نفسه بإرادته واختياره فإن المحكمة ترى أن هذا القول لا يمكن التعميل عليه لأن في الأخذ به رجوعا إلى فكرة القوة القاهرة بشروطها وأركانها في فقه القانون وهو أمر لم يدر في خلد واضع تطبيقات المالية .

وتأسيسا على ما سبق فإن حبس المدعى تنفيذا لحكم صادر ضده يعتبر في حد ذاته عذرا مقبولا ببرر غيابه بدون إذن .

(طعن رقم ٢٢٤ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٢٢/٤/١٥)

قاعدة رقم (١٠٦)

المبدأ :

ورود نص بكافة العمال على أن فصل العامل من الخدمة بسبب تأديبي يتم بواقعة وكيل الوزارة بعد أخذ رأى لجنة فنية معينة — عدم التطبيق هذا النص على الفصل غير التأديبي — اعتبار العامل تاركا للخدمة بسبب انقطاعه عن العمل مدة ما بدون إذن أو عذر ، هو فصل غير تأديبي .

ملخص الحكم :

إن كاتر العمال المصارف به قرار مجلس الوزراء في ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٤، وكسليم وزارة المالية الدوري ملف رقم ٢٢٤ ٢٢٤/٩٢٢٢٤

الصادر في ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ تناول النص عليه حالة الفصل
العامل من الخدمة بسبب تأديبي ، فمضى بانه : « لا يجوز فصل العامل
من الخدمة بسبب تأديبي الا بموافقة وكيل الوزارة بعد اخذ رأى اللجنة
التقنية المشرفة اليها فيها لافهم » ، وأغلقت حالة انتهاء خدمة العامل
بسبب غير تأديبي بما يعقد في حكم الاستقالة وهو تقييية وانقطاعه عن
عمله بدون اذن او عذر مهورى تجاوز قدرا معينا ، ذلك ان الفصل التأديبي
يفترض ارتكاب العامل فنيا اذاريا يستوجب هذا الجزاء ، أما اعتبار
انحلال تاركا الخدمة بسبب انقطاعه عن العمل مدة ما بدون اذن
او عذر فيفترق من ذلك بانه ليس من قبيل الفصل التأديبي ، اذ يقوم
على قرينة الاستقالة التي تنتصر الادارة على تسجيلها بشطب قيد
العامل من سجلاتها . وأذا كان كادر العمال قد اوجب الا يكون فصل
العامل من الخدمة بسبب تأديبي الا بموافقة وكيل الوزارة المختص
بعد اخذ رأى اللجنة الفنية التي تنظم الكادر المذكور طريقة تشكيلها ،
فان هذا الحكم لا ينسحب على حالة الفصل غير التأديبي بسبب الانقطاع
عن العمل ، الذي يمتنع الرجوع في شأنه الى القواعد التنظيمية الأخرى
التي عالجت امره ، والتي تكلل أحكام كادر العمال في هذا الخصوص
لاشتغال الفيلس بينه وبين الفصل التأديبي .

(طعن رقم ١٦١٧ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٧/١٢/١٤)

قاعدة رقم (١٠٧)

المادة :

نص كادر العمال على عدم جواز فصل العامل بسبب تأديبي الا بموافقة
وكيل الوزارة المختص بعد اخذ رأى اللجنة الفنية - عدم سريان هذا الحكم
على حالة التحويل بسبب غير تأديبي ، وذلك لان الفصل لا يقع للمنتقل عن
العمل - عدم اطلاقه على العامل المتحول من جهة الى جهة اخرى .

ملخص الحكم :

بالرجوع إلى كادر العمال الملائم به قرار مجلس الوزراء في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٤. وكتاب وزارة المالية الديري رقم ٢٢٤ - ٨٢/١ في ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ يبين أنه بتناول النص على حالة فصل العامل من الخدمة بسبب تأديبي يقتضى بأنه « لا يجوز فصل العامل من الخدمة بسبب تأديبي الا بموافقة وكيل الوزارة بعد أخذ رأي اللجنة المشار إليها فيما تقدم » وأغفل حالة إنهاء خدمة العامل بسبب غير تأديبي بما يصد في حكم الاستقالة ، وهو تغيبه وانقطاعه عن عمله بدون إذن أو عذر قهري لمدة تجاوز فترة معينة ، ذلك أن الفصل التأديبي يفترض ارتكاب العامل ذنباً ادارياً خلال الخدمة يستوجب هذا الجزاء ، أما اعتبار العامل تاركاً الخدمة بسبب انقطاعه عن العمل مدة ما بدون إذن أو عذر فيفتقر عن ذلك بأنه ليس من قبيل الفصل التأديبي إذ يقتضي على طريقة الاستقالة التي تقتصر الإدارة على تسجيلها بحو قيد العامل من سجلاتها . وإذا كان كادر العمال قد أوجب الا يكون فصل العمال من الخدمة بسبب تأديبي الا بموافقة وكيل الوزارة المخصص بمبدأ أخذ رأى اللجنة الفنية التي نظم الكادر المذكور طريقة تشكيلها ، فإن مبدأ الحكم لا ينسحب على حالة الفصل غير التأديبي بسبب الانقطاع عن العمل الذي يتعين الرجوع في شأنه إلى القواعد التنظيمية الأخرى التي عالجت أمره والتي تكفل أحكام كادر العمال في هذا الخصوص لامتناع القيلس بينه وبين الفصل التأديبي .

(طعن رقم ٢٢٤ لسنة ٥ ق - جلسة ١٥/٤/١٩٦٢)

قاعدة وقسم (١٠٨)

المبسطة :

تعليمات المالية رقم ٢٩ لسنة ١٩٢٢ المسيرة في ١١ من يولية سنة ١٩٢٢ -
- اعتبار العامل في حكم المستقل في حالة انقطاعه عن العمل من عشرة أيام

دون أن سابق من رئيسه المباشر يجوز له أن يستأنف عمله بعد الانتطاع
إذا ثبت القوة القاهرة وتغير ذلك وبإجراء النيابة رهن الانتطاع رئيسه
بلا معقب عليه متى تجرد من أسادة استعمال السلطة .

ملخص الحكم :

إن الأصل هو أنه لا يجوز للملبل أن يتغيب عن عمله بدون إذن
سابق من رئيسه ، وإذا تغيب بدون إذن فلا يجوز غيابه أكثر من عشرة
أيام ، فلذا زاد الغياب على ذلك فلا يسوغ له استئناف عمله بعد الانتطاع
إلا بآليات القوة القاهرة ، وتقدير قيلم هذا الجذر وبدي تقريره لغيابه
العلل رهن بانتطاع رئيسه بما لا هيئة لغيره عليه ولا معقب عليه فيه
متى تجرد من أسادة استعمال السلطة . وليس من شك أن القضاء
التنظيمية العملية مسألة الفكر إنما قامت على أمر افتراضي يحد من
اعتبار الملبل في حكم المستقيل في حالة غيابه استمالية بذلك في
الاستقالة المريحة كما أنه ليس ثمة بد من تقرير هذا الأمر الحكمي
أن أن دوام نشاط المرفق هدف يجب رعايته وهذا يقتضي قبول الاستقالة
الملبل الضمنية ، إلا أنه من ناحية أخرى قد تعرض للملبل أمور
تستوجب غيابه دون أن نأخذ ما ثبت الأمر على هذا النحو انتفتت قرينة
الاستقالة الضمنية وجاز لرئيس الإدارة إعادة النظر في قرار تعيين
الملبل .

(ملعن رقم ٣٣٩ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٥)

رئيساً : فصل الملل بناءً على حكم جنائي بولاني

قاعدة رقم (١٠٩)

التي هي :

القرار الصادر بفصل الملل بناءً على حكم جنائي بولاني — هو مجرد إجراء تنفيذي لحكم المادة الخامسة من تعليمات المالية رقم ٨ ، ولا توحي للإدارة في ذلك — فتقاء المادة في عرض هذا القرار على اللجنة الفنية المنصوص عليها بفقرة الملل — ملحة هذا القرار باستشارة من الرئيس المختص مباشرة دون اتباع هذا الإجراء الشكلي .

نقش الصلح :

إذا كانت المحكمة قد أخذت للتطبيق اللزم بإزالة العدم وجود متوافق له فأمرت بولاني تنفيذ الخطوة وكان قرار الفصل المالي الذي على الحكم بالإدانة في هذا الجرم لا يدعو أن يكون مجرد إجراء تنفيذي لحكم المادة الخامسة من تعليمات المالية رقم (٨) ولكن لا توحي للإدارة في هذا الشأن ولا تقدير ولا خيرة ، فإن المادة في عرض الأمر على اللجنة الفنية المنصوص عليها في كادر الملل عند فصل الملل بسبب تأديبي لأخذ رأيها قبل إصدار قرار فصله من الخدمة تكون منتقبة لسقوط الحكمة القائمة عليها وعدم الجدوى من العرض في هذه الحالة فلا يصيب القرار صدوره من الرئيس المختص مباشرة دون عرض الأمر على اللجنة المذكورة ومن ثم فلا وجه للبطلان الذي ذهب الحكم المطعون فيه إلى إبتنائه على اغفال هذا الإجراء الشكلي في مرحلة سابقة على إصدار القرار مثل المناقشة .

المادة رقم (١١٠)

١١٠ -

وقف تنفيذ العقوبة الجنائية - المادة ٥٥ من قانون العقوبات - الحكم بوقف تنفيذ العقوبة لجميع الآثار القانونية المترتبة على الحكم لا يعود على الجهة الإدارية وبين حتما في فصل الفصل الحكم لارتكابه جريمة مخلة بالشرف .

بمقتضى الحكم :

ان ما يصدق من الاحكام المتعلقة بوقف تنفيذ الآثار المترتبة على الاحكام الجنائية بالتطبيق للمادة ٥٥ من قانون العقوبات بالنسبة الى قانون التعزيب تبا يتلقى بمقتضى الدولة ومستخصمها يصدق - بالتالى - كذلك لاتحاد الهمة - بالنسبة الى كلار المسائل وتطبيقات الهمة المكملة له فيما يتعلق بخلاف الحكومة الدائمين فلا يجوز تفهيل احكام هذه الاخوة في مجال تطبيقها حتى قام توجيهها واستؤنفت اوضاعها وشرائطها . يستقر على الحكم بوقف تنفيذ العقوبة بالنسبة الى الفصل المنهم بحسبهم انهم بسببه جنائيا على ان يكون الوقف سببلا لجميع الآثار القانونية المترتبة على الحكم لا يقف حائلا بين الجهة الادارية وبين حتما في فصل الفصل المذكور من التغطية لارتكابه جريمة مخلة بالشرف ونفا للاوضاع الرسومة خذ بام قد تحقق هذا الموجب .

(طعن رقم ٦١٢ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/٢٤)

قاعدة رقم (١١١)

١١١ -

الحكم الصادر بوقف تنفيذ العقوبة الجنائية لا يعود على الجهة الإدارية وبين حتما في فصل الفصل الحكم لارتكابه جريمة مخلة بالشرف . يستقر على الحكم بوقف تنفيذ العقوبة بالنسبة الى الفصل المنهم بحسبهم انهم بسببه جنائيا على ان يكون الوقف سببلا لجميع الآثار القانونية المترتبة على الحكم لا يقف حائلا بين الجهة الادارية وبين حتما في فصل الفصل المذكور من التغطية لارتكابه جريمة مخلة بالشرف ونفا للاوضاع الرسومة خذ بام قد تحقق هذا الموجب .

فصل العامل اداريا ويحول دون اعادته للخدمة ، طبقا لنص المادة ١٠٧ من القانون التوظف باعتباره القانون العام في مسائل التوظف .

ملخص الفتوى :

حيث ان قرار الشعار رئيس الجمهورية رقم ٦٢٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن تواعد تعيينه على الوظيفة الحكومية لم يتناول بالتتظيم احكام الفقرة بـجـ غير تاديبه ولذلك يقتضى الاجر الرجوع الى تعليمات المالية رقم ١٦/١/٢٢٤ المؤرخ ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٧ ، اذ ان هذه التعليمات ما يزال محولا بها فيما لا تتعارض فيه احكام القرار الجمهوري المشار اليه . واذا تنص المادة الخمسة من هذه التعليمات على ان « العامل المؤقت او الخارج عن الهيئة المتهم بجرم موجب للرفق يصرف منه مؤقتا عن العمل في كل حالة » .

ومن حيث انه ولئن كانت هذه التعليمات قد خلت من اى نص يحدد نوع الجريمة الموجبة للفصل من الخدمة الا انه يعمى الرجوع في هذا المسند الى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن موظفى الدولة ، باعتباره القانون العام المنظم لشئون التوظف ، والذي تسرى احكامه على جميع من تربطهم بالحكومة علاقة توظف ، ما لم يرد نص مخالف في القواعد التنظيمية الخاصة بالعامل .

ولما كانت المادتان ١٠٧ و ١٢٠ من القانون المذكور تعضيان بانتفاء خدمة الموظف او المستخدم اذا صدر ضده حكم في جنابة او في جرمية مخلة بالشرف ، فان مؤدى ذلك ان الجرم الموجب للرفق اما ان يبلغ في جسامته حد الجنابة واما ان جنحة مخلة بالشرف .

ويعتضى ما تقدم فان الحكم بادانة العامل في جنابة احرار مخدرات يستتبع حتما فصله لعدم صلاحيته للاستمرار في الخدمة ، كما يحول دون اعادته اليها ولا يغير من هذه النتيجة مجرد الحكم عليه بعقوبة لا تجزأ ، ذلك ان الحقيقتى العقوبة او تخفيفها لا اعتبارات رافعة للحكمة لا في وصف الجريمة بل في الحكماء المذكور باعتبارها عقوبة .

انتهى رأي الجمعية العمومية لهذا إلى أن الحكم الصادر ضد الطبل
في جنابة أحرار مخدرات يستوجب فصله إداريا ، وبحول دون إعيلته
إلى الخسبة .

١٢٥٠ رقم (١٩٦١/١٢/١٠)

قاعدة رقم (١١٢)

المادة :

الحكم الصادر بإدانة أحدهم في جنابة مع وقف تنفيذ العقوبة والإثر
الجنابية الأخرى — يستوجب فصل العامل إداريا أعمالا للبلادة ه من
تعليمات المالية سنة ١٩١٢ ، وذلك رغم النص في منطوق الحكم على وقف
الإثر للجنابية المترتبة عليه .

ملخص الفتوى :

إن المادة الخبسية من تعليمات المالية رقم (٨) الصادرة سنة ١٩١٢
والتي طبقت على العمال الدائمين بكتاب وزارة المالية رقم ١٠٤
١٦/٩/٢٢٤ المؤرخ في ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٢٧ — تقضى بأن يوقف
العامل المؤقت أو الخارج من هيئة العمال عن عمله مؤقتا إذا أدين بجريمة
توجب اللزوم ، ويفصل من الخدمة إذا ثبتت أدانته من تاريخ وقعه
عن العمل .

وبن حيث أن هذه التعليمات وقد خلت من أي نص يحدد نوع الجريمة
الموجبة للفصل من الخدمة ، ولذلك يمين الرجوع في هذا الصدد إلى
قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ — باعتباره القانون العام
المتنظم لكافة شئون موظفي الحكومة ومستخدميه ومعالجتها — لتطبيق
مضمونه على طائفة عمال الحكومة فيما لم يرد فيه نص خاص في القواعد
المنظمة لشئونهم .

ومن حيث أن المادة ١٠٧ من قانون تنظيم موظفي الدولة قد حددت
أسباب انتهاء خدمة الموظف ، ومن هذه الأسباب صدور حكم عليه في جنائية
أو في جريمة مخلة بالشرف . وعلى مقتضى ما تقدم يتعين تطبيق هذا
النص على العمال في خصوص تحديد نوع الجريمة التي تستوجب الفصل
من الخدمة .

ومن حيث أن الحكم الصادر ضد العايل والذي يقضى بإدانته في جنائية
تروير رخصة قيادة — أى في جريمة تستوجب الفصل — ومن ثم لمقتضى
يتعين فصله من الخدمة إداريا ، إعمالا لنص المادة الخامسة من
التعليمات المالية المشر بها .

ومن حيث أن وقف تنفيذ الأثر النهائية المترتبة على الأحكام الجنائية
بالتطبيق للمادة ٥٥ من قانون العقوبات وما بعدها ، لا يشمل إلا العقوبات
التبعية والأثر الجنائية المترتبة على الحكم ، فلا يمتدأها إلى الأثر الإيجابي
سواء كانت هذه الأثر من روابط القانون الخاص أو العام ، أى سواء
كانت مدنية أو إدارية ، ويجب التفرقة بين العزل كمعقبة جنائية تقع
بالتطبيق لقانون العقوبات ، وبين إنهاء خدمة الموظف أو الفصل بالتطبيق
للمادة ١٠٧ من القانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٥١ أو التعليمات المالية
المذكورة نتيجة للحكم عليه في جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف (جرم
موجب للعقوبة) ، وإذا كان إنهاء خدمة الموظف أو الفصل كمعقبة جنائية
قد يتلاقى من حيث تحقيق الأثر مع إنهائها طبقا للمادة ١٠٧ من القانون
رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أو التعليمات المالية سابقة الذكر إلا أنها قد
يتميزان ولا يكتفيان في تحقيق هذا الأثر ، فلا يجوز عندئذ تعطيل أحكام
قانون موظفي الدولة أو التعليمات المالية المشر بها في إنهاء الخدمة ،
حتى تؤثرت شروط أعمالها . ومن ثم فلا أثر لوقف تنفيذ العقوبة والأثر
الجنائية المترتبة على الحكم الصادر ضد العايل المذكور فيما يتعلق بأعمال
الأثر الإداري المترتب على هذا الحكم والخاس بإنهاء خدمته .

ومن حيث أنه لكل ما يتم من التمسك بالسلطة عند نقل السلطة
المحكوم عليه في جنسية تروير رخصة قيادة ، يستلزم تعديل من الجنسية
الحرية قانونا المائدة العاشرة من تعديلات المادة الدستورية سنة ١٩٦٨ .
وذلك رغم النص في مرسوم التمسك على وجه خاص بالضرورة والالتزام
الجنسية المترتبة عليه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد تناولها الصادرة ببطنة
أول أغسطس سنة ١٩٦١ في هذا الموضوع .

(انتهى رقم ٧٧٠ في (١٩٦٢/١١/٢)

الجمعية رقم ٢٩١٢

المبدأ :

الحكم الصادر بديناءتهم في جنسية مع ذلك فنجد العنصرية والتمييز
الجنسية الأخرى — يستوجب فصل العنصرية الإدارية لطبيعة المادة الدستورية
من تعديلات المادة سنة ١٩٦٢ ، وذلك رغم النص في مرسوم الحكم على وجه
الخاص بالضرورة والالتزام — فالحكم في هذا الحكم على الحكم
المقصور عليه في المادة ٤٠٢ بشأن التوطين
بالحكم الجنسية :

ويعتبر من الأسباب الجوهرية المطلوبة لمعادلة الحقوق والواجبات أنهم
لا يخضعون في ذلك الى تنظيم دولتهم بل هم يخضعون في ذلك الى تنظيم
الأخرى شأنهم في ذلك شأن مواطني الحكومة وبنسبة واحدة دون
الرجوع في شأن تنظيم علاقة المبدأ بالحكومة الى التعديلات الدستورية المنصوص
بهم فإذا لم يوجد يضمن الرجوع في هذا الشأن الى احكام قانون موطن
الجنسية بالمعنى القانوني الذي يعظم سلطة الحكومة وتوطين الحكومة
وبنسبة واحدة دون التوطين وتوطينهم جميعا من جهة واحدة وتوطينهم

عيل المرافق العميلة ، وقد أكد هذا المعنى نص المادة ١٢١ من قانون موظفي الدولة ، ونص المادة ١٢ من قانون المؤسسة العميلة ، الذين يفرضان أن قانون تنظيم موظفي الدولة هو الدستور الصالح في شأن تنظيم علاقة الحكومة بموظفيها . مستغنيينها وعمالها بحيث يتعين الرجوع اليه متى خلت التشريعات الخاصة بطائفة من طوائفهم من الأحكام تنظم أمورهم كلها أو بعضها .

ونبين من الرجوع إلى القواعد المنظمة لشؤون العمال أن المادة الخامسة من تعليمات المالية رقم ١٨١ الصادر سنة ١٩١٢ والتي طبقت على العمال الدائمين بكتاب وزارة المالية رقم ١٦/٩/٢٢٢٤ المؤرخ في ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٢٧ تنص على أن « يوقف العامل المؤقت أو الخارج عن هيئة العمال عن عمله مؤقتا إذا اتهم بجرم يوجب الرقت ويفصل من الخدمة إذا ثبت ادانته من تاريخ وقته عن العمل » .

ولما كانت هذه التعليمات قد خلت من أي نص يحدد نوع الجريمة الموجبة للفصل من الخدمة فإنه يتعين الرجوع في هذا الصدد إلى قانون تنظيم موظفي الدولة بإمتهاره القانون العلم المنظم لقواعد التوظيف لتطبيق نصومه على طائفة عمال الحكومة فيما لم يرد فيه نص خاص في تنظيمهم .

وقد حددت المادة ٧٠ من قانون تنظيم موظفي الدولة أسباب انتهاء خدمة الموظف ومن هذه الأسباب منجر حكم عليه في جريمة متعلقة بالشرف . وعلى مقتضى ما تقدم يتمين تطبيق هذا النص على العمال في خصوص تحديد نوع الجريمة التي تستوجب الفصل من الخدمة .

ومن حيث أن الحكم الصادر ضد العليل / قد صدر بإدانته في جنائية تزوير رخصة قيادة سيارة طبقا للقانون ٢٠٦ ٤١٢٤ ٢٢٢٤ من قانون العقوبات ، ومن ثم يتعين عمله من التسمية إدارية أم لا تنص المادة الخامسة من تعليمات المالية المشار إليها .

أما من حيث أن الموظف تبيح الجعوبة والآتي الجنائية المترتبة على الحكم بأن وفي تبيح الآثار المترتبة على الأحكام الجنائية بالتطبيق للمادة ٥٥ من

تكون المتهمات وما يمسها لا يشمل إلا القسوة للتحقيق والاثار الجنائية المرتبة على الحكم فلا يجاوزها إلى الآثار الأخرى سواء أكلت هذه الآثار من روابط القاتلون الخالص أو روابط القاتلون العلم فيطبق كل منها في مجاله متى قام موجب وإستوفى شرائطه ولذلك فلا اثر لوقف التنفيذ على الأسباب القانونية لانتهاء خدمة الموظف أو العليل ، وقد سبق أن انتهت الجمعية العمومية في جلستها المنعقدة في ٢٧ من يناير سنة ١٩٦٤ إلى هذا الرأي حيث قررت أن الحكم بإدانة موظف في جريمة بخلة بالشرف في مفهوم المادة ٤٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ يترتب عليه انتهاء خدمة الموظف متى توافقت أحكام الجنائي بوقف تنفيذ العقوبة تماماً لإلزام الجنائية المترتبة عليه كلفة .

ويخلص من كل ما تقدم أن الحكم بإدانة العليل في جنائية تزوير رخصة قيادة سيارة يستتبع فصله من الخدمة إدارياً تطبيقاً للمادة الخامسة من تعليمات المالية المتضمن ذكرها رفع النقص من نطاق الحكم على وقف تنفيذ الآثار الجنائية لأن لكل من العزل الجنائي والعزل الإداري شرائطه الخاصة به وقد توافر في حق هذا العليل مسبب قانوني يوجب لفصله .

لهذا انتهى الرأي إلى أن الحكم الصادر ضد العليل في جنائية تزوير رخصة قيادة سيارة يستوجب فصله إدارياً تطبيقاً للمادة الخامسة من تعليمات المالية الصادرة سنة ١٩١٣ وذلك رغم النص في نطاق الحكم على وقف الآثار الجنائية المترتبة عليه .

(فتوى رقم ٦٠٦ في ٢٠/٨/١٩٦١)

فالمبدأ : فصل العمل لعدم فضله فترة الاختبار على ما هوام

قاعدة رقم (١٠٦)

المبدأ :

اتهاء عمل العامل في فترة الاختبار حتى لجهة التمييز إذا نجحت له
الدلائل والقرائن على أنه لا يصلح له — سلطتها في الانتفاع بتقديره لا يمنح
الا التحيف وسوء الاستعمال — لا الزام عليه بسلخ الأوراق المخل في تحقيق
بشرته في هذا المجال ما دامت قد اطاعت الى اتوال الشهود والمسئولين
الذين سيمضوا فيه .

ملخص الحكم :

لجهة التمييز ان تنهى عمل المظنون ضده في فترة الاختبار
اذا تجعت لها الدلائل والقرائن على أنه لا يصلح لهذا العمل
اقتنعت بها ووجد لهذا الاقتناع اصله الثابت في الأوراق من التحقيقات التي
اجرتها ومن تقرير المبلث الجنائية العلية وسلطتها في ذلك سلطنة
تقديرية لا يجدها الا التحيف وسوء الاستعمال الاخر الذي لم يظلم عليه
المظنون ضده بشيء ما واذا كلن الامر كذلك فليس من الزام عليه في هذه
مسألة في التحقيق الذي اجرته ما دامت اطاعت الى اتوال الشهود والمسئولين
الذين سيمضوا فيه .

(طعن رقم ٥٩ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢٢)

قاعدة رقم (١١٥)

المبدأ :

حظر القرار الجمهوري رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٠ فصل العمال الموسمين
او المؤقتين بغير الطريق القانوني — مجال اعمال هذا القرار لا يكون الا بعد

ان تثبت صلاحية العمل المؤقت أو الموسمي للعمل الذي يستند اليه -
أساس ذلك انه لا يكتسب مركزاً ما الا بعد ان يجتزى فترة الاختبار بنجاح وان
تطلب الجهة الإدارية صلاحية فيه واعربت عنها في قرار التعيين .

ملخص الحكم :

ان القرار الجمهوري رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٠ وان حظرت بمرتبته الأولى
تعطيل العمال الموسمين أو المؤقتين بغير الطريق القانوني فان المحكمة
لا ترى بها مخالفة للقانون في العمل الذي يتم بغير هذه الطريقة
التي جاء بها هذا القرار بالنسبة للعمال الموسمين والمؤقتين إذ حاجة
العمالة الحرة لا تتطلبه إذا أنها ترى ان مجال عملي هذا القرار لا يكون
الا بعد ان تثبت صلاحية العامل المؤقت أو الموسمي للعمل الذي يستند
اليه وأنه لا يكتسب مركزه الا بعد ان يجتزى فترة الاختبار بنجاح وان
تطلبت الجهة الإدارية صلاحية فيه واعربت عنها في قرار التعيين وان
لازم العمل ليسوا بمساوي في هذه الصلاحية ولا شك ان الجهة الإدارية
بحكم هيئتها على إدارة المرافق العملية لها ان تطلب صلاحية خاصة
ولها ان تدرج في طلبها الى أعلى مستوى فيها حتى تتمكن من ان
العمال الذي تستند اليه عملاً خطيراً قادر على اتيان وظائفه في
التيقة التي تحتاج الى خبرات وقدرات خاصة مثل الاعمال التي كانت
بها المطمون ضده .

(طعن رقم ٥٩ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٢)

سائما : الفصل بغير الطريق التقاضي

قاعدة رقم (١١٦)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء في ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ — نصه على ألا يكون لعامل اليومية الدائم الحق في أية مكافأة إذا فصل بسبب الإهمال أو سوء السلوك أو عدم الكفاءة ما لم تقرر السلطة التأديبية خلاف ذلك — مؤدى ذلك ان رئيس المصلحة أو وكيل الوزارة حسب الأحوال هو صاحب الولاية في فصله بغير الطريق التقاضي — أسس ذلك — القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ لا ينطبق في هذه الحالة — القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ في شأن النيابة الإدارية والمحكمات التأديبية لا يستترجم قرارا جمهوريا لفصل العمال بغير الطريق التقاضي .

ملخص الحكم :

ان النظام القانوني الذي وقعت في ظله المنازعة المثارة يبيع لجهة الإدارة ضمانا لحسن تسيير المرافق العامة على وجه يحقق الصالح العام ، فصل عامل اليومية الدائم متى أصبح غير صالح للبقاء في الخدمة وذلك بغير الطريق التقاضي . وفي ذلك تنص المادة ١٥ من تعليمات المالية رقم ٩ الصادرة في أول يولية سنة ١٩١٢ ومنشور المالية رقم ٩ لسنة ١٩٤٢ ملف ٢٢٤ — ٢/٦ على فصل العمال لعدم الكفاءة ولعدم الرضا عن عمله ، كما تنص المادة ٢٠ من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ على ألا يكون لعامل اليومية الدائم الحق في أية مكافأة إذا فصل من الخدمة بسبب الإهمال أو سوء السلوك أو عدم الكفاءة ما لم تقرر خلاف ذلك السلطة التأديبية التي يكون خلفها لها وإذا نطقت

المادة ٢٠ من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من مايو سنة ١٩٦٢
بالسلطة التأديبية الاختصاص في تقرير احقية عزل اليومية الدائم الذي
يفصل بسبب غير تأديبي لإهماله أو سوء سلوكه أو عدم كفايته في
المكافأة ، فإن دلالة هذا النص أن السلطة التأديبية لهذا العامل منتهية
في رئيس المصلحة أو وكيل الوزارة حسب الأحوال هي صاحبة الولاية
في فصل عامل لليومية الدائم بغير الطريق التأديبي دون السلطة
التأديبية ، وإذا كان كادر العمال وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٤
لسنة ١٩٦٠ بشأن قواعد تأديب عامل اليومية الحكوميين قد يخول وكيل
الوزارة بعد أخذ رأي اللجنة الفنية للمعامل سلطة فصل عامل اليومية
تأديبيا ولم يضعها نظاما جديدا للفصل غير التأديبي فإن مدى ذلك
استبقاء سلطة وكيل الوزارة في فصل عامل اليومية بغير الطريق
التأديبي ولا يسوغ استعارة القواعد المنظمة للفصل غير التأديبي
للموظفين العاملين بأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن تنظيم
موظفي الدولة والتي تتطلب صدور قرار جمهوري بذلك ، وتطبيقها في
شأن عامل اليومية ، وذلك لاستقلال كل من الطائفتين وتفردها بقواعد
تانونية خاصة تنظم أمر فصلهم بالطريق غير التأديبي يؤكد سداد هذا
النظر أن المادة الخامسة عشرة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة
تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية قد نصت على أن يكون
التصرف في التحقيق بالقياس الى العمال من اختصاص الجهة التي
يتبعونها وقد اشارت المذكرة الايضاحية لهذا القانون الى انه مما يتعلق
سلطات النيابة الادارية في التصرف في التحقيق ما نص عليه في المادة
السادسة عشرة من القانون المشار اليه من تخويل مدير عام النيابة
الادارية اقتراح فصل الموظف بغير الطريق التأديبي اذا أسفر التحقيق
من وجود شبهات قوية تمس كرامة الوظيفة أو الفزاهة أو الشرف أو
حسن السمعة ، ومدى ذلك بطريق اللزوم أن اقتراح فصل العامل
بغير الطريق التأديبي إنما هو من قبيل التصرف في التحقيق لماذا لوحظ
أن المادة الخامسة عشرة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ تنص صراحة
على أن يترك أمر انعزل في التحقيق للجهة التي يتبعها العامل ولم
تتطلب استصدار قرار جمهوري يفصله بغير الطريق التأديبي ، فإن مدى

ذلك ان روح التفريع يجعل للسلطة الادارية التي يتيمها المبلل اختصاصا لا تشاركها فيه جهة أخرى بالتصرف في التخصيص وإذا كانت المادة الخليفة عشرة سابقة الفكر قد قضت بعدم سريل الحكم بعض مواد القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه على العمل وليس في بينها المادة ١٦ فان ذلك لا يستتد منه كما فهم الحكم المطعون فيه ان المشرع أراد انذاك حكم المادة التساقطة عشرة على العمل وانه بذلك سوى بينهم وبين الموظفين من قبل ايجاب فصلهم بغير الطريق الثلاثيني بقرار من رئيس الجمهورية ؛ وذلك ان مبرمج نص المادة ١٦ المذكورة تنطبق بلفظها لا تنطبق الا على الموظفين وعلمهم دون العمال وان فلا يعنى سوى ان تقرر الجهة التي يتبعها العمال وحدها ولاية فصلهم بغير الطريق الثلاثيني باعتبار ان هذا الفصل هو وجه من وجوه التصرف في التحقيق . ويتضمن ذلك انه ليس يلزم لفصل العمال بغير الطريق الثلاثيني ان يتم بهذا العمل بإداة القرار الجمهوري وانما يكفى فيه بالقرار الصادر من وكيل الوزارة وغنى عن البيان ان هذا القرار لا يستوجب لصحته ان يسبقه تحقيق ولا عرض لمر المبلل المقترح فصله على اللجنة الفنية المختصة .

(طعن رقم ٧٩٢ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٨)

مجلد دوم قانون انتخابات المجالس البلدية

القسم الثاني (117)

المادة ١١٧

المجالس البلدية تكون مفتوح لكثير المجالس المكونة التي يتغير عدد المندوبين
التي لا تتعدى خمسة من الخمسة والستين وكان موجودا بالقسمية بهذه
القسم في ١٩٦٠/٥/١ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ بالتعديل
تكون التامين والممتلكات الوطنية له حق ذاتي في الجهة بالقسمية حتى
من الخمسة والستين ويظل هذا الحق قائما في ظل القانونين رقم ٥٠
لسنة ١٩٦٢ في ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ولا يلغى هذا ذلك فسيلا تسمية جديدة باللائحة
البلدية.

مجلس القوي :

تنص المادة ٩٥ من قانون نظام المجالس البلدية المنعقد بالدولة الصادر
بالتاريخ رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على أن « تنتهي حقبة الطالب ببلوغه سن
الستين وذلك بمراجعة لائحة القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باعتباره قانون
البلدية الاجتماعية والقوانين المعدلة له .

وتنص المادة ٢٦ من قانون التامين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩
لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته تنص على أنه « استثناء من المقتضى الثقبية والسياسية
من قانون الاصدار يستمر العمل بالبنود أرقام ٢ ، ٢ ، ٢ من المادة ١٢ من
قانون التامين والممتلكات الوطنية الدولة ويستثنى منها وصلاحيات الدفتر
الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ »

كما تنص المادة ١٢ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه على ان « تنتهى خدمة المتقاعدين بإحكام هذا القانون عند بلوغهم سن الستين ويستثنى من ذلك : (١) المستفيدين والعمال الموجودين بالخدمة وقت العمل بهذا القانون الذين تقضى لوائح توظيفهم بتهاء خدمتهم عند بلوغهم سن الخامسة والستين » . كما تبين لها أن المادة ١٩ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون التأمين والمعاشات للموظفين بالدولة تنص على ان « تنتهى خدمة الموظفين المتقاعدين بإحكام هذا القانون عند بلوغهم سن الستين ويستثنى من : (١) الموظفون الذين تجيز قوانين توظيفهم استبقائهم في الخدمة بعد السن المذكورة » . وقد صدر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ بشأن التأمين والمعاشات لمستفيضى الدولة وعمالها المتقاعدين وعمل به اعتبارا من (١٩٦٠/٥/٢٠) وتخص المادة ٢٠ منه بان « تسرى على المستفيضى والعمال المتقاعدين بإحكام هذا القانون سائر الأحكام الواردة في القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ فيما لم يرد به نص خاص في هذا القانون » . كما استظهرت فتاواها الصادرة بجلستها المتعقدة بتاريخ ١٨/٥/١٩٧٧ والتي أقرت فيها ان مستفيضى الدولة وعمالها الدائمين الموجودين في الخدمة بهذه الصفة في أول مايو سنة ١٩٦٠ تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ يبقى لهم - اذا ما نقلوا بعد ذلك الى احدى المجموعات الوظيفية - البقاء في الخدمة حتى بلوغهم سن الخامسة والستين وأن حقهم المكتسب في هذا الشأن يظل قائما في ظل العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ ومن بعد القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٥ سلفى الفكر .

وبناءً على ذلك أن تحديد سن الاحالة الى التقاعد هو جزء من نظام التوظيف الذى يخضع له الموظف عند دخوله الخدمة ، وهذا النظام قابل للتعديل في أى وقت حسبما يقتضى الصالح العام الذى يتطلبه تبرير بعض الاستثناءات عند تحديد سن الاحالة الى التقاعد وهو ما أخذ به المشرع في القانونين رقمي ٣٦ ، ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليهما اذ بعد ان قرر أصلا علما يسرى على جميع المتقاعدين بإحكامها مؤداة انتهاء خدمتهم عند بلوغهم سن الستين ، خرج على هذا الأصل العام وأنشأ للعمال الذين كانت تجوز لوائح توظيفهم انتهاء خدمتهم بعد السن المذكورة ، مركزا ذاتيا يخول لهم البقاء في الخدمة حتى بلوغهم السن المقررة في قوانين ولوائح توظيفهم .

ولما كان الثابت من الإوراق أن الحابل الموعودة حلقه كان يخضع
لكثير العمال اليومي الذي يقضى بأن السن المقررة لانتهاء خدمته هي الخامسة
والستين ، وكان موجود في الخدمة بهذه الصفة ١٩٦٠/٥/١ تاريخ العمل
بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ آتف البيان ، وذلك قبل تعيينه بالمهنة العامة
للتأمين والمعاشات في ١٩٦٠/٥/٢٥ . فمن ثم يكون قد نشأ له حق ذاتي
في البقاء بالخدمة حتى سن الخامسة والستين ، وبظل هذا الحق قائما في
ظل العمل بالقانونين رقمي ٥٠ لسنة ١٩٦٢ و ٧٩ لسنة ١٩٧٥ السالف
بيانهما ولا يفر من ذلك تعيينه تعيينا جديدا بالمؤهل العمل في ١٩٦٠/٥/٢٥ ،
طالما ثبت اتصال مدة الخدمة ووجوده في ١٩٦٠/٥/١ بالصفة التي تجوز
له البقاء في الخدمة حتى سن الخامسة والستين !

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى احقية
العامل المذكور في البقاء في الخدمة حتى سن الخامسة والستين .

(ملف ٦٦٢/٢/٨٦ — جلسة ١٩٨٤/١١/٢٨) .

عن المصلحة العامة

بمقتضى

المادة ١١٨ من القانون رقم ١١٨

الصادر في ١١/١١/١٩٢٢

في ١١/١١/١٩٢٢

مجلس الوزراء

القرار رقم ١١٨

المجلس

حالات استحقاق المكافأة وحالات عدم الاستحقاق - سرد قصوص

قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ .

في ٨ من مايو سنة ١٩٢٢

مجلس الوزراء

تنص لائحة عمل المصلحة الصادر بها قرار مجلس الوزراء في ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ في البند ١٤ منها على أن « كل عامل من عمال اليومية يتغيب بدون إذن أكثر من عشرة أيام ، ولا يثبت فيها بعد بما يقنع رئيسه بأن غيابه كان بسبب قوة قاهرة ينقطع بمجرد ذلك قيده بالدفاتر بصفته أحد عمال اليومية الدائمين » وجاء بالبند ١٦ أن « جميع عمال اليومية الدائمين الذين يتركون الخدمة لقلة الاعمال ، أو لاصابتهم بعاقلات أو امراض أو لتقدمهم في السن » مما يجعلهم غير لائقين للخدمة حسب شهادة القومسيون الطبي ، أو لبلوغهم سن الخامسة والستين أو الذين يضطرون الى اعتزال العمل لداء الخدمة العسكرية ، يكون لهم الحق في مكافأة حسب النسبة الآتية على شرط أن يكونوا قد أمثوا سنتين كاملتين في الخدمة بطريقة منتظمة ، سواء اكلتنا منقطعتين أم متصلتين ، ويدخل فيها الاجازات بأجرة كاملة ولا تدخل الاجازات التي بدون أجرة » كما تضمن البند ١٧ أن المكافأة التي تصرف عند مفارقة الخدمة لأي سبب من الاسباب المتقدمة تحسب على قاعدة أجرة خمسة عشر يوما بواقع فئة الأجرة التي كانت تصرف وقت اعتزال العمل وذلك عن كل سنة كاملة في الخدمة . ونص البند ٢٠ على أنه « لا يكون لعامل اليومية الدائم الحق في أية مكافأة اذا

عمل من الخدمة بسبب الغياب بدون انذار طبيعى للفترة ١٤ أو بسبب الإهمال أو سوء السلوك أو عدم الكفاءة ما لم تقوم خلاف ذلك السلطة التأديبية التى يكون خاضعاً لها .

(طعن رقم ٢ لسنة ٢ فى — جلسة ١١٥٨/١١/١)

مقابلة رقم (١١٩)

المادة :

المكافأة المستحقة لعمال اليومية عند ترك الخدمة طبقاً للائحة مكافآت العمال باليومية الصادرة بها قرار مجلس الوزراء فى ١٩٢٢/٥/٨ — عظم صرفها إلا عن أيام العمل الفعلية .

ملخص الحكم :

إن لأحكام مكافأة العمال باليومية التى صدرت بها قرار مجلس الوزراء فى ٨ من محرم سنة ١٣٤٢ قد نصت فى المادة ٦٥ منها على أن « يوضع عمال اليومية الدائمين الذين يتركون الخدمة لظلة الأعمال أو لاصابتهم بأمراض أو لقادم فى السن مما يجعلهم غير لائقين للخدمة حسب شهادة القومسيون الطبي أو لبلوغهم سن ٦٥ سنة أو الذين يضطرون إلى اعتزال العمل لأداء الخدمة العسكرية يكون لهم الحق فى مكافأة حسب النسبة الآتية على شرط أن يكونوا قد أمثروا سنتين كاملتين فى الخدمة بطريقة منتظمة سواء أكانتا منقطعتين أو متصلتين ويدخل فيهما الاجازات بأجرة كاملة ، ولا تدخل الاجازات التى بدون أجرة « . أما عن التفسير التى فى هذه المادة فقد نصت عليها المادة ١٧ من هذا القرار فتلك « المكافأة التى تصرف عند مغادرة الخدمة لآى سبب من الأسباب المتكلمة تحسب على قاعدة أجرة خمسة عشر يوماً بواقع ثلثه الأجرة التى تكون قد صرفت وقت اعتزال العمل ، وذلك عن كل سنة كاملة فى الخدمة « . وحددت المادة ٢١ أقصى قيمة للمكافأة فنصت على أن « أقصى قيمة للمكافأة التى يستحقها عامل للخدمة مائة ستة وأربعة يعتبر المسنة

٣٦- يوما . وأشارت المادة ٢٥ الى حالة وفاة الفنان بقولها اذا توفي أحد عمال اليومية الدائمين انتهاء الخدمة يكون لأرملته ولولاده الحق في نصف المكافأة التي كان له ان يستولى عليها لو أنه غادر الخدمة في تربيخ وبقته لسبب من الاسباب المبينة في الفقرة ١٦ المتقدمة . ولا تصرفه المكافأة للعامل الا عن أيام العمل الفعلية وهو ما نصت عليه أحكام اللوائح والقوانين .

(طعن رقم ٥٥٧ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٧/١٢/٧)

قاعدة رقم (١٢٠)

المبدأ :

توصية اللجنة الاستشارية بحرمان العامل من المكافأة المستحقة عن مدة خدمته كمقوبة تبعية لقرار الفصل — اغفل قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٣٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن قواعد تأديب عمال اليومية الحكوميين الصادر في ٢٨ من مارس سنة ١٩٦٠ النص على هذا الحرمان بين الجزاءات التي أورد بينها في المادة الأولى منه — لا يعيب قرار اللجنة المذكورة باعتباره ان الحرمان من المكافأة من توابع الفصل وعقوبة مكملة له لا تقوم على استقلال حتى تحتاج الى نص يقرها .

ملخص الحكم :

لا يعيب قرار اللجنة الفنية لشئون العمال توصيتها بحرمان المدعى من المكافأة المستحقة له عن مدة خدمته السابقة كمقوبة تبعية لجزاء الفصل ٤ وان اغفل قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٣٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن قواعد تأديب عمال اليومية الحكوميين الصادر في ٢٨ من مارس سنة ١٩٦٠ النص على هذا الحرمان بين الجزاءات التي أورد بينها في المادة الأولى منه ، باعتباره من توابع الفصل وعقوبة مكملة له لا تقوم على استقلال حتى تحتاج الى نص يقرها .

(طعن رقم ١٠٢٨ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٢/١٢/١٥)

ملحق رقم (١٢٢)

المادة :

حساب مدة الخدمة السابقة في المعاش - انتفاع الإدارة خطاً عن تطبيق حكم المادة الثانية من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ رغم قيام الممثل بتقديم طلب ضم مدة الخدمة السابقة في المعاش ، وإبداء استعداده لرد ما اقتضاه من مكافأة ، ثم رجوعها الى الإقرار بحقه في الضم - الانتفاع بالحكم القانون لا يفرض من ثبوت حق الممثل في الاستفادة منها إذا كتبت الإدارة في السبب في هذا التخلي بكتابتها خطأ أصل الاستحقاق - استسناد احتجائها بخلاف شرط رد المكافأة في المعاش - تظلم هذا الشرط للشكلى .

ملخص الحكم :

تقدم المدعى طلباً بضم مدة خدمته السابقة خلال السنة المشهورة المقررة من تاريخ انتفاعه بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ اعتباراً من أول مايو سنة ١٩٦٠ وشنع طلبه هذا باستعداده لأن يقسط المبلغ السابق ضربه إليه وهو المكافأة على أقساط متساوية شهرياً خلال المدة الباقية من خدمته التي تنتهي في سن الخامسة والستين . غير أن الجهة الإدارية رفضت قبول طلبه ضم مدة الخدمة ورد المكافأة استناداً الى تنفيذه التظلم في القانون إذ أنه لم يمسك بنفس المادة ١٨ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ والتي تمنع حساب مدة الخدمة السابقة في المعاش بالنسبة للموظف أو الممثل إذا أعيد الى الخدمة ولم يكن سبق له الخضوع لأحكام هذا القانون والذي يعتبر منقماً بأحكامه من تاريخ موافقة فقط ، معساة حكم المادة الثانية سابقة الذكر وظلت على موقفها هذا الى أن عدلت الى جلاء الصواب وأذاعت في ١٨/١/١٩٦١ التعليمات الغامضة بتطبيق القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ بنوعه بين المادة الثانية بتضم بصليته مدة الخدمة السابقة على تاريخ الممثل بالحكم هذا القانون بالنسبة للمستفيدين والممثل الدائم الموجودين بالخدمة في هذا

التاريخ بشرط أن يطلب صاحب الشأن ضمه خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بأحكام القانون مع رد ما تقلصه عن مدة خدمته خلال الميعاد المذكور بأحكام القانون مع رد ما تقلصه عن مدة خدمته خلال الميعاد المذكور . ولقررت المدعى بحقه في ضم مدة خدمته السابقة تطبيقاً لنص المادة الثانية عشرة من القانون المذكور ولأنه تقدم بطلبه في الميعاد القانوني إلا أن الشرط الثاني الخاص برد المكافأة في الميعاد قد تخلف في حقه مما يسقط حقه في الطلب وقد اضطر المدعى إلى رفع دعواه بطريق المعافاة من الرسوم الشخصية في ١١/١١/١٩٦٠ أى بعد مضي حوالي عشرين يوماً على انتهاء ميعاد الستة شهور المقررة قانوناً ولم يتقدم المدعى إلى أن ترفع الأثرة إلى تفسر القانون للتفسير الصحيح بل بالغ برفع دعواه ولم يكن يمكن قبلها وسيلة بعد رفضها لطلبه غير سبيل القضاء لإحيائها حقه وتبريرها الميعاد عليه بعملها ونعلها وما كان يمكنه أن يقوم برد المكافأة على أقساط متساوية شهرية عن باقى مدة خدمته التى تنتهى في سن التقاعد . والستين كما جاء بطلبه اعتقاداً منه أن من حقه الخيار بين الرد الكامل للمكافأة وتقسيمها ، وأن المناط فيها يجب عليه اتباعه في هذا الشأن هو ما تقرره الإدارة تطبيقاً وتنفيذاً للقانون على وجهه السليم بعد قبولها طلبه وتحديد مكرهه وأعلامه بالمبلغ الذى يتعين عليه إداؤه قانوناً فإذا لم يتم من ناحيتها بكل ما يلزمها به القانون ورفضت طلب ضم مدة الخدمة السابقة بخون خبر قانونى امتنع عليها بعد ذلك أن تتبرر . وواجهته بغرات الميعاد دون قيامه بإرد وهو أمر كان يتوقف على ضرورة قبولها طلب ضم المدة بل يلزمه ويترب عليه لأن رفضه الأثرة للطلب هو في واقع الحال تكرار منها لأصل الاستحقاق والانتفاع بأحكام القانون ٢٧ لسنة ١٩٦٠ مما دعاها — نتيجة لذلك — إلى الانتفاع عن الالتزام بالمكافأة وقبولها زهداً من جانب صاحب الشأن فلا يجوز بعد احتفاظ هذا الموقف واضطرار المدعى إلى تقصيرها إلى التمسك في دعواه الشخصية للانتفاع بأحكام القانون ونسبة إذا كان القانون قد سبق في الميعاد الممنوع برد المكافأة بسبب ما سبق أن حكمت به لم يكن من حقها الانتفاع الشخصية التى يتوقف عليها الانتفاع بأحكام القانون .

وعلى ذلك يكون من حق المدين ربط ماله على أساس حساب مدة
الخبرة السابقة بالتطبيق للقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ بشرط أن يرد
للحكومة كابل المكافأة المتبوضة مع اعتبار أن ربط المالك هو الذي
لقد علم الوجه الذي سلكه .

الحكم رقم ١٠٦ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢١

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

الأصل في تبرير استحقاق الاجر - انه مقابل العمل الذي يؤديه المدين
أو المالك - بحسب الجهة الإدارية لقرار الفصل - لا يستحق استحقاق
المالك الحصول لراتبه أو اجره خلال المدة التي فصل فيها - فصارى لا يحق
له المطالبة به - لتعويض عن القرار الصادر بفصله .

ملخص الحكم :

وإذا كان الأصل المأمور في تبرير استحقاق الاجر هو كونه مقابل
للمل الذي يؤديه الموظف أو العامل على حسب الجهة الإدارية لقرار الفصل
مثار المخارعة لا يستتبع - حتى على افتراض عدم مشروعيتها - استحقاق
الحاصل الحصول لراتبه أو اجره خلال المدة التي فصل فيها اذا فصل
ما يحق له المطالبة به لا يحتوي على تعويض عن القرار الإداري الصادر
بفصله .

الحكم رقم ١٠٦ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢١

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

استثناء المستفيدين والعمال من قاعدة انتهاء الخدمة عند بلوغ سن الستين - سريته على المستفيدين والعمال الموجودين في الخدمة في أول يونيو سنة ١٩٦٢ ولو نقلوا الى وظائف دائمة - تحقق مصلحة العامل في طلب الفاء قرار احالته للمعاش ولو بعد بلوغه سن الخامسة والستين .

ملخص الحكم :

ان قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستفيديها وعمالها المدنيين الصادر بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ - والذي عمل به اعتبارا من أول يولييه سنة ١٩٦٢ - ينص في المادة ١٢ منه على أن « تنتهي خدمة المستفيدين بإحكام هذا القانون عند بلوغهم سن الستين ، ويستثنى من ذلك : »

١ - المستفيدون والعمال الموجودون بالخدمة وقت العمل بهذا القانون الذين تنص لوائح توظيفهم بانتهاء خدمتهم عند بلوغهم سن الخامسة والستين .

٢ - الموظفون الموجودون وقت العمل بهذا القانون الذين تنص لوائح توظيفهم على انتهاء خدمتهم بعد السن المذكورة .

وتنص المادة ٧٨ من قانون المعاشات المدنيين بالقانون الصادر بقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٤ على أنه « مع مراعاة الاستثناءات الواردة في المادة ١٢ من قانون المعاشات لموظفي الدولة ومستفيديها وعمالها المدنيين الصادر بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ ، تنتهي خدمة المعاشات بإحكام هذا القانون عند بلوغهم سن الستين » وتنص المادة ٧١ من قانون نظام المعاشات المستفيدين بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، على أن « تنتهي خدمة العامل ببلوغه سن الستين دون اخلال بإحكام القانون

رقم ٥ لسنة ١٩٦٢ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة
ومستفديها ومقايها المئتين « - ويستلزم من هذه النصوص ان يكون كل
الاصل في نظم الملبين المئين بالدولة أن تنتهي خدمة الملبيل بيلوغة
من الستين ، إلا أن قانون التأمين والمعاشات المشار اليه قد نص بمراجعة
في المادة ١٣ منه على استثناء بعض طوائف الملبين من هذا الاصل
بشروط معينة ، ومنهم طائفة المستحقين وعيال البويبة نرى كانوا
موجودين بالخدمة وقت العمل بأحكله - في أول يونية سنة ١٩٦٢ وكانت
لوائح توظيفهم تقضى بانتهاء خدمتهم عند بلوغهم سن الخامسة والستين ،
وبذلك أنشأ لهم القانون مركزا ذاتيا بأن يبقوا في الخدمة الى أن يبلغوا
السن المذكورة ، كما قضت قوانين نظم الملبين التي صدرت لاحقة على
قانون التأمين والمعاشات باستمرار العمل بهذه الميزة حيث نصت في صدد
نصت في صدد تحديد السن المقررة لانتهاء الخدمة على مراعاة الاستثناءات
التي وردت بتقنين التأمين والمعاشات المذكورة وعلى عدم الاخلال بها ،
ومؤدى ما تقدم أن يحتفظ عيال البويبة والمستفصون بالميزة المشار اليها
عند نظمهم من وظائف ودرجات كدراتهم السابقة الى الدرجات المتبلة لها
بجدول الدرجات الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ، وهو
النقل الذي تم تنفيذا لاحكام هذا القانون مكيلا بالقانون رقم ١٥٨
لسنة ١٩٦٤ بوضع احكام وقتية للملبين المئين بالدولة وقرار رئيس
الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط وأوضاع نقل
المعاملين الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية واذا كانت هذه الاحكام
التشريعية قد حددت درجات معينة من درجات الجدول الملحق بالقانون
رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ لينقل اليها عيال البويبة باعتبارها تعادل درجات
كلدر عيال البويبة ، والتي أطلق عليها اصطلاحا اسم (الدرجات
المعالية) فإن ترقية الملب بعد ذلك الى ما يجاوز اعلى هذه الدرجات
لا يجوز أن يترتب عليه أن تزول منه ميزة البقاء في الخدمة الى حين
الخامسة والستين ، وهي المنس التي حددتها لانتهاء الخدمة لاتحة عيال
البويبة الصادرة في ٨ من مايو سنة ١٩٦٢ وقواعد كلدر عيال البويبة ،
فلك أن المادة ١٣ من قانون المعاشات قد حددت الشروط التي يترتب
عليها نيل الملب بميزة البقاء في الخدمة الى سن الخامسة والستين فلا

يجوز أن تصاب إليها أية شروط أخرى إلا بصل صريح في القانون ،
وقد نصت المادة ٧٨ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، في صدد تحديد
سن التقاعد بستين عاما ، على مراعاة الاستثناءات الواردة في المادة ١٣
المذكورة دون أن تعدل حكمها أو تضييق نطاق تطبيقها ، ومن ثم فإن النص
على مراعاة هذه الاستثناءات يقتضي أن تسرى على كل من توفرت فيه
شروطها طبقا للقانون الذي لوجدتها ، وما يؤكد هذا الفطر أن المادة ١٢
من قانون المعاشات قد استفتت في البند الثاني منها الموظفين الذين تقضى
لوائح توظيفهم بقاء خدمتهم بعد سن الستين ، ولما كان مؤدى ذلك أن
يستمر هؤلاء الموظفون في التمتع بيزة البقاء بالخدمة الى ما بعد سن
الستين بعد نقلهم الى درجات الجدول الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤
وذلك عملا بحكم المادة ٧٨ منه ، لما كان مستوى الدرجات التي نقلوا إليها
أو رتوا إليها نيبا بعد ، فإن مبدأ المساواة بين ذوى المراكز القاتونية
المماثلة يقتضى أن تسرى على عمال اليومية المنقولين الى درجات طبقا
للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٠ المعاملة ذاتها التي تسرى على طائفة الموظفين
المنقولين الى هذه الدرجات الذين استثنوا بنص قانون المعاشات من حكم
الاحالة الى المعاش في سن الستين .

ومن حيث أنه لا خلاف في المتزعة المطلة على أن المدعى كان من
عمال اليومية الذين تقضى لوائح توظيفهم بأن تنهى خدمتهم عند بلوغ سن
للخامسة والستين ، وأن حالته سويت طبقا لقواعد كادر عمال اليومية
المصادر في سنة ١٩٤٥ ، وأنه عند تطبيق القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤
عليه نقل الى الدرجة الخامسة من درجات الجدول الملحق بالقانون
المذكور ، باعتبارها الدرجة المعادلة لدرجة وظيفته التي كان يشغلها في
كادر عمال اليومية ، ثم رقى الى الدرجة الخامسة بصفة شخصية نتيجة
لتطبيق القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ بتطبيق قانون المعدلات الدراسية
على شاغلي الوظائف المهنية ثم نقل الى إحدى الدرجات الخامسة الثنية
بميزانية الهيئة ذاته يضمن من ذلك أن المدعى كان مستوفيا شروط التمتع
بالاستثناء الوارد بالمبدأ الأول من المادة ١٣ من قانون العاملين والمعاشات
بل أن كان موجودا بالخدمة في الأول من يونيو سنة ١٩٦٢ تاريخ التمتع

بهذا القانون وكلفت اللوائح الخاصة بتوظيفه تقضى بأن تنهى خدمته ~~من~~ بلوغه سن الخمسة والستين ، ومن ثم كان يتعين طبقاً لتفسير المادة ٧٨ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - سألته البيان - أن يظل في الخدمة حتى تاريخ بلوغه هذه السن وعلى ذلك يكون القرار المطعون فيه قد صدر مخالفاً للقانون اذ قضى بإنهاء خدمة المدعى بلوغه سن الستين ويتعين الغاء لهذا السبب مع ما يترتب على ذلك من آثار .

ومن حيث أنه لا وجه لما ذهبت اليه الجهة الإدارية من أن مصلحة المدعى في طلب الغاء قد زالت بعد أن تجاوز الآن سن الخمسة والستين وسوى محله باعتباره أن خدمته انتهت في هذه السن وحصل على التقاعد المقررة على هذه السنوية ، فزالت بذلك آثار القرار المطعون فيه ، لا وجه لهذا المذهب لأن مصلحة المدعى في طلب الغاء آثار القرار المطعون فيه قد تتعدى أمر تسوية محله على النحو المذكور الى الطعن في قرارات تسكون قد صدرت ملزمة ببركوه القانوني خلال الفترة التي أبعد فيها عن وظيفته بسبب القرار المذكور ، أو الى المطالبة بالتعويض عما قد يكون لحقه من ضرر نتيجة له .

(طعن رقم ٢٠ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/٢٤)

قاعدة رقم (١٢٤)

المبدأ :

يجب التزام العمال بداء الاشتراكات او احتياطي معاش عن مدة الخدمة المستحقة التي تصيب في المعاش طبقاً لأحكام القانونين رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٠ وبمصادر قانون التقاعدات والمطاعن المستفدى القولة ومما لها الصلة ورقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ بمصادر قانون التقاعدات والمطاعن القولة ومستفديها ومما لها الصلة ورقم ١٦٠ لسنة ١٩٦٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

ملخص الحكم :

إن المادة الثانية من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦١ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لمستخدمي الدولة وعمالها الدائنين لم تنص على التزام على علق المستخدم أو العامل بأداء اشتراكات أو احتياطي معاش عن مدة الخدمة السابقة التي تحسب في المعاش بل إن المادة الخامسة من قانون الإصدار آتف الذكر قد تكلفت بتصفية صناديق الادخار الخاصة بالوزارات والمصالح المخلفة بأن الاشتراكات التي أداها المستخدمون والعامل لهذه الصناديق وريعها وعوائدها الاحتياطية ينفرد لها حسبها خصصت وتستحق للمستخدم أو المستحق عنه عند نهاية الخدمة مجسوة عليها فوائد مركبة بواقع ٣٪ سنويا مع جواز أن يحصل المستخدم أو العامل على هذه المبالغ وفوائدها دفعة واحدة أو أن يستبدل دفعات شهرية . وقد جاء في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون أنه « قد روعي في هذه الأحكام ألا يؤدي المستخدم أو العامل اشتراكات عن مدة الخدمة السابقة ، نظرا لما أسفر عنه التطبيق العملي لقانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة الدائنين من أن مرتب الموظف لا يحتل أداء اشتراكات عن هذه المدة بالإضافة إلى الاشتراكات التي تؤدي عن مدة الخدمة التالية للعمل بلقانون . وقد كانت أعباء المدة السابقة مثار شكوى الموظفين لفداحتها » .

وقد صدر بعد ذلك القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها الدائنين ، ونص في المادة ٢٦ من هذا القانون على أن « نصب وفقا لأحكام المادتين ١٦ ، ٢٥ في تسوية معاشات ومكافآت المتقاعدين بأحكام هذا القانون كابل مدة الخدمة المحسوبة في المعاش والتي ادوا عنها الاشتراكات المطلوبة طبقا لأحكام هذا القانون أو القوانين السابقة حسب الأحوال . علما بان كانوا لم يؤديوا عنها الاشتراكات المطلوبة حسبت في معاشاتهم بواقع نصف النسب المتصوص عليها في المادتين المذكورتين من كل سنة من سنوات المدة المذكورة ... » وبذلك أصبح من الممكن أن يستحق مسلم

المنتفعين بإحكام هذا القانون - ومنهم طائفة العمال التي يظن البعض المسمى - متجمد احتياطي معلن « وفك لأغراض من حساب مدة الخدمة السابقة كاملة في المعاش إلا أنه صدر بعد ذلك القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٦٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستغديها وعمالها المدنيين ونص في المادة الأولى منه على أن « يستبدل بالفقرة الثانية من المادة ٢٦ من قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستغديها وعمالها المدنيين الصادر به القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ النص الآتي :

مادة ٢٦ (فقرة ثانية) :

« فإذا كانوا لم يؤديوا عنها الاشتراكات المطلوبة حسبت في معاشاتهم ومكافئهم بواقع ثلثي النسب المنصوص عليها في المادتين المذكورتين عن كل سنة من سنوات المدة المذكورة » . وقد جاء في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون ما يلي :

« وقد اقتضى التطور الاشتراكي اتساع نظرة الرعية الاجتماعية راسفء مزيد من المزايا على جميع من يعملون في خدمة الدولة . لذلك صدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ متضمنا التوسع في مجال الرعية الاجتماعية والتأمينية ، ومن ذلك اجازة القانون للعمال والمستغنين من طلب الاشتراكات عن مدد خدمتهم السابقة على انتفاعهم بنظام المعاشات حتى يتسنى لهم تحسين معاشهم . ونظرا لطول مدد الخدمة السابقة للعمال التي حرموا فيها من نظام المعاشات وحدائهم بهذه النظام فقد جبر من التطبيق العملي تعذر تحملهم الاعباء المطلوبة منهم نظير اشتراكهم عن تلك المدد ما قد بهم عن الاشتراك ونتج عن ذلك ضالة المعاشات التي تمنح لهم عند تقاعدهم أو لورثتهم في حالة وفاتهم نتيجة لحساب مدد خدمتهم السابقة في المعاش بواقع نصف النسب التي تصيبهم بمقتضاها المدد التي يؤدي عنها العامل اشتراكا ، لذلك رأت وزارة الخزانة معالجة الأمر بحسب مدد الخدمة السابقة التي يؤد عنها اشتراكات علوم

أن يتحمل الدولة وحدها الأعباء الناتجة عن هذه المرة للتصديفة دون تحميل الموظف أو المستخدم أو المبلل أية اشتراكات» .

(طعن رقم ١٤٢ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٢٦)

قاعدة رقم (١٢٥) :

المبدأ :

إذا كتلت وفاة مورث المدعى في ١٩٥٨/١٠/٣٠ وقت إن كانت تحكم مكافأة ترك الخدمة لعمال اليومية اللائحة الصادرة في ٨ مايو سنة ١٩٢٢ في شأن مكافآت ترك الخدمة لعمال اليومية التي توجب تقديم طلب المكافأة خلال ستة أشهر من تاريخ الوفاة إلا أنه لما كان المركز الوظيفي للمورث موضوع نزاع أمام القضاء لم يحسم إلا بالحكم الصادر من المحكمة الإدارية في أول ديسمبر سنة ١٩٦٠ فإن بدء سريان الميعاد المقرر لتقديم طلب المكافأة يترأخى إلى تاريخ صيرورة هذا الحكم نهائياً — حكم المحكمة الإدارية المشار إليه يترتب عليه استحقاقه لمكافأة ترك الخدمة طبقاً لأحكام اللائحة الصادرة في ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ المشار إليها ميعاد تقديم طلب المكافأة في هذه الحالة تحكمه نصوص القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ الخاص بالتأمين والمعاشات المستخدمى الدولة وعمالها الدائمين الذى يسرى اعتباراً من أول مايو سنة ١٩٦٠ وذلك عملاً بالترتيب المباشر لهذا القانون في مجال القواعد الإجرائية .

ملخص الحكم :

أن المادة الأولى من مواد إصدار القانون رقم ٢٧ سنة ١٩٦٠ الخاضع للتأمين والمعاشات لمستخدمى الدولة وعمالها الدائمين والذي حل محل لائحة مكافآت ترك الخدمة لعمال اليومية الصادرة بقرار مجلس الوزراء في ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ قد نصت على أن « يحصل بأحكام القانون الموافق

فيها يخضع بالقانون والمعاملة يستخدمني الدولة ومعاملها الدائمين المنصوص عليهم في القانون المراتق ويلبى ما عداها من أحكام إذا تطلبت مع أحكام القانون « تمت المادة السابقة من مواد الإصدار على أن يصل بهذا القانون اعتباراً من أول الشهر التالي لانقضاء شهرين من تاريخ نشره وقد نشر القانون بالجريدة الرسمية في ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٠ فأصبح خاضعاً من أول مايو سنة ١٩٦٠ هذا وقد نصت المادة (١) من مواد القانون المذكور على أن « ينشأ صندوق للتأمين والمعاملات لجيئح مستخدمى الدولة ومعاملها الدائمين والربوطة لجورهم في الميزانية العامة للدولة أو الميزانيات الملحقة بها وكذا في الميزانيات المستقلة المشمولة فيها في المادة السابقة من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ومن ثم فإن أحكام القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ أنها تسرى أصلاً على مستخدمى الدولة ومعاملها الدائمين الموجودين بالخبرة في أول مايو سنة ١٩٦٠ تاريخ العمل بالقانون المذكور هذا وقد نصت المادة ٢٠ من ذلك القانون على أن تسرى على المستخدمين والعمال المتقاعين بأحكامه سائر الأحكام الواردة في القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ الخاص بالقوانين والمعاملات لموظفى الدولة المدنيين فيما لم يرد به نص خاص في القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ ومن بين هذه الأحكام ما نص عليه في المادة ٤١ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ من أنه يجب تقديم طلب المعاش أو المكافآت في ميعاد أقصاه سنتان من تاريخ صدور قرار فصل الموظف أو تاريخ وفاته ولا يسقط الحق في المطالبة به على أنه يجوز للمدير العام المختص التجاوز عن التأخير إذا تبين أنه كان لأسباب تبرره . . . »

وحيث أن مورث المدعين قد توفي في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ وقت أن كانت تحكم بكفاة ترك الخبرة لعمال اليومية اللائحة الصادرة في ٨ من مايو سنة ١٩٤٢ في شأن مكافآت ترك الخبرة لعمال اليومية التي أوجب على وزارة العمل تقديم طلب المكافأة المستحقة لمورثهم خلال ستة أشهر من تاريخ وفاته ولا سقط الحق فيها وهو الأمر الذى كان يقتضى وجوب تقديم المدعين طلب المكافأة في ميعاد غايته ٢٠ من أبريل سنة ١٩٥٩ غير أنه وقد كان المركز الوظيفى لمورث المدعين موضوع نزاع مطروح أمام القضاء إلى أن حسم بالحكم الصادر من المحكمة الإدارية لوزارة التربية والتعليم في أول ديسمبر سنة ١٩٦٠ الذى قضى بتسوية حالة مورث المدعين طبقاً لأحكام كادر العمال فإن الميعاد المقرر لتقديم طلب المكافأة

يتراضى مرفقه الى تاريخ صيرورة الحكم المذكور نهائيا وذلك اعتبارا بان هذا الحكم هو الذى ارسخ اليقين فى الاسس الذى يوجب به يتم الطلب بصرف المكافاة وهو اعتبار مورث المدعين من عمال اليومية الدائمين الذين يستحقون بمكافاة ترك الخدمة المقررة باللائحة الصادرة فى ٨ مايو سنة ١٩٢٢ وترتبا على ذلك واذ كان القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ يسرى اعتبارا من اول مايو سنة ١٩٦٠ فان تقديم طلب المكافاة المستحقة لمورث المدعين انما يحكمه نص المادة ٤١ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ الذى احالت اليه المادة ٢٠ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ واساس هذا النظر انه وان كان الحكم الصادر فى اول ديسمبر سنة ١٩٦٠ فى الدعوى رقم ٥٦ لسنة ٥ ق السابقة الذكر اذ قضى بتسوية حالة مورث المدعين على اعتبار انه عليل دائم قد كشف عن صفة كانت قائمة به استمرت كذلك حتى وفاته فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٨ وترتب على ذلك استحقاقه لمكافاة ترك الخدمة طبقا لاحكام لائحة ٨ مايو سنة ١٩٢٢ التى كانت سارية وقت وفاته الا ان تقديم طلب المكافاة فى المنازعة المعروضة انما تحكمه المادة ٤١ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ وذلك اعتبارا للأثر المباشر للقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ فى مجال القواعد الاجرائية على اعتبار هذا القانون انما يخلط العمال العالقة بهم الصلة ذاتها التى ثبتت لمورث المدعين والتى عبر عنها نص المادة (١) منه بعبارة العمال المربوطة اجورهم فى الميزانية العامة للدولة او الميزانيات المستقلة او الميزانيات الملحقه بميزانية الدولة ومن ثم فان حالة مورث المدعين تأخذ حكم حالة العليل المخاطب باحكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ من حيث اعمال النص الخاص بالميعاد المقرر لتقديم طلب المكافاة وذلك اعتبارا بان هذا النص انما رسم الاجراء الواجب الاتباع لاقتضاء المكافاة ولا ينشئ سببا جديدا لاستحقاقها وانما يبقى سبب الاستحقاق خاضعا لحكم اللائحة الصادرة فى ٨ مايو سنة ١٩٢٢ والتى وقعت الوفاة فى ظلها .

وحيث انه بناء على ما تقدم يكون للمدعين ان يقدموا طلب المكافاة المستحقة لمورثهم فى ميعاد اقصاه سنتان من تاريخ صيرورة الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٥٦ لسنة ٥ ق نهائيا ، وان كان الثابت ان الحكم المذكور

قد صرح بان اول سبتمبر سنة ١٩٦٠ وان المدينين تمسكوا بطلب المقتضى في
الخاص اكلور ١٩٦١ فاق هذا الطلب يكون مطلقا في الدولة العسكورية
وبطبيعة التصديق المقتضى

(الذين رقم ١١٢٦ لسنة اول ق جلسة ١٩٦٢/١٩٦٢)

(الذين رقم ١١٢٦ لسنة اول ق جلسة ١٩٦٢/١٩٦٢)

قاعدة رقم ١٩٦١

المبدأ :

عمال اليومية الدائرون بالهيئة العامة لشئون السكك الحديدية الذين
التحقوا بخدمة هذه الهيئة بعد اول سبتمبر سنة ١٩٦١ وصلوا قبل العمل
بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ الخاص بالدائرين والمكافآت استغنى الدولة
وعملها الدائرين - معاناتهم في شأن مكافأة نهاية الخدمة طبقا للقانون
العام لتكافآت عمال الحكومة وهو الصادر بقانون مجلس الوزراء رقم ٨ من
مايو ١٩٦٢ دون احكام القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ الخاص بالمكافآت
المنية الذي لا يبرى على عمال الهيئة الا فيما ورد به نص خاص به

ملخص الترسو :

عملا بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٦١
ان عمال اليومية الدائرين الذين التحقوا بخدمة الهيئة العامة
لشئون السكك الحديدية بعد اول سبتمبر سنة ١٩٦١ وصلوا منها
تبع العمل بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ الخاص بالدائرين والمكافآت
المستحقين الدولة وعمالها الدائرين - يعملون في شأن مكافأة نهاية
خدمتهم طبقا للقانون العام لتكافآت عمال الحكومة - وحى الوزراء الذين
وافقوا مجلس الوزراء بطلبه المصدة في ٨ من مايو سنة ١٩٦٢
هذا لتكافؤ عمال الدائرون وقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ الخاص بالمكافآت المنية
مصر انتمس لانتظام معاناتهم وتكافؤات الموقوفين الدائرين في تكافؤات

(الدائم والمؤقت) والمستخدمين الخارجين عن الهيئة ، فلا يصري
احكامه على عمال اليومية إلا فيما ورد به نص في هذا القانون ، أو احكامه
اليه بنص صريح في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من مايو سنة ١٩٢٩ ،
سالف الذكر ، كما أن لائحة مكافآت السكة الحديد المصدق عليها
من المجلس الأعلى للمصلحة بطلبته المقعدة في ١٣ من أبريل سنة ١٩١٤
لا يند منها سوى من التحق بخدمة الهيئة قبل أول سبتمبر سنة ١٩٣١ وذلك
ولما لاحكم قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٠ من سبتمبر ١٩٣١ المشار
اليه .

(انتهى رقم ٧٢٤ في ١٩٦٢/١١/٥)

مادة رقم (١٢٧)

الهيئة :

مكافأة نهاية الخدمة لعمال السكة الحديدية — فصل العمال بسبب
الحكم عليه في جنحة — اعتباراً من قبل الفصل لسوء السلوك فيجرم من
اللائحة لا تقرر السلطة التأديبية المختصة خلاف ذلك طبقاً لنص
الفرقة ٢٠ من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ بشأن
مكافأة عمال اليومية .

مجلس النقوى :

يبين من استقراء احكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من مايو
سنة ١٩٢٢ سالف الذكر — أن الفرقة ١٦ من هذا القرار نص على
أن « جميع عمال اليومية الدائمين الذين يتركون الخدمة لبله الامسار
أو لاصلتهم بمهمات أو أمراض أو لضعفهم في السن . . . يكون لهم الحق
في مكافأة . . . » بينما نص الفرقة ٢٠ منه على انه « لا يكون لعمال اليومية
الوائهم الحق في اية مكافأة اذا فصل من الخدمة بسبب الخسلة بدون
الأن طبقاً للفرقة ١٤ أو بسبب الإهمال أو سوء لسلوك أو عدم الكفاية ،

ما لم تقور خلاف ذلك السلطة التنفيذية التي يكون خاضعا لها ، وواضح من ذلك انه قد جرى تحديد الحالات التي يستحق فيها العليل مكافأة نهائية الخدية ، وتلك التي يترتب فيها الحرمان منها ، وهذه الحالات الأخيرة تنحصر في الفصل من الخدية بسبب الغيب بدون إذن او بسبب الأفعال او سوء السلوك أو عدم الكفاءة . ومع هذه الحقوق للسلطة التنفيذية التي يكون العليل خاضعا لها في أن يحدد في تلك الحالات - جنح العليل كل المكافأة او يعفيها ، فيما تطرأ الفصل ولائحته .

ولا شك في أن سوء السلوك من المصوم والشؤل بحيث لا يصح جميع الأعمال والأعمال المخالفة لقواعد الآداب والأخلاق ينطوى تحت هذا المظول كافة الجرائم الجنائية المنصوص عليها في قانون العقوبات والأعمال والأعمال التي تنكرها الآداب الصلبة وينأذى منها . شحور المجتمع ، ولو لم تصل الى حد الجرائم الجنائية بكل هذه الأعمال . ولذا لا تنص مروتها برداء السيرة وتصبه بسوء السلوك وهي أن وقعت منه في مجال الوظيفة تعتبر بلا جدال لثبا اداريا (فضلا عما قد تنطوى عليه من جريمة جنائية) ، وأن وقعت منه في غير هذا المجال فإن أثرها ينعكس - بلا ريب - على سلوكه الوظيفي ويس كرامة الوظيفة ومقتضياتها وينقد الثقة والاعتبار بين يشغلها ، ويكون بالتسلي ذنبا اداريا يسوغ مجازاته تأديبيا .

ولذلك فإن الحكم على هذا العليل في جنابة يصبه بسوء السلوك « ومن ثم يكون فصله من الخدية بسبب هذا الحكم فصلا بسبب سوءه السلوك يؤدي الى حرمانه من مكافأة نهائية الخدية - طبقا للفقرة ٢٠ من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ . سلك الفكر - هذا ما لم تقور السلطة التنفيذية الخاضع لها خلاف ذلك .

(ملوي رقم ٧٢٤ في ١٩٦٢/١١/٥)

مقدمة رقم (١٢٨)

المبدأ :

القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٥ بتعديل المادة ٤٠ من قانون المائتات
رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ - لتحويله الوزير المختص عن التأخير في تقديم طلب
المكافأة أو المئال لأسباب جدية - سريفة على عمال اليومية :

ملخص النقوى :

تنص المادة ٦٧ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ على أنه « لا تسرى
أحكام هذا القانون على الموظفين والمستحقين والخدم الخارجين عن هيئة
التكامل والمئال باليومية المربوطة بأقيمتهم وأجرهم في ميزانية الحكومة
المؤقتة » . ونظم المادة ٢٩ من هذا القانون مكافآت ترك الحجة بسببه
الوفاة أو الإصابة أثناء فانية أعمال الوظيفة أو بسببها ، وتنص في فقرتها
الأخيرة على أن : « توزع المكافآت على حسب أحكام المقتنين ٢٥ ، ٢٧ .
وتسرى أحكام هذه المادة أيضا على المئال باليومية » ويستلزم من ذلك
أن القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ يسرى على عمال اليومية وينظم أحكام
مكافآتهم تنظيميا شاملا .

ومن حيث أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من مايو سنة ١٩٤٢ لم
ينظم موضوع مكافآت عمال اليومية تنظيميا كاملا ، ذلك أنه أحال في كثير
من إصكليه الى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ المشار اليه ما يدل على أن هذا
القانون لا يزال هو التشريع العام في شأن مكافآت عمال اليومية رغم صدور
قرار مجلس الوزراء سلف الفكر .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم أن التعديل الذي أدخل على المادة ٤٠
من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٥ والذي يخول
بتحويل الوزير أو رئيس الجهة التابع لها الموظف أو المستخدم سلطة
التجاوز عن التأخير في تقديم طلب المكافأة أو المئال لأسباب جدية - هذا
التعديل يسرى على عمال اليومية أسوة بالموظفين والمستحقين .

هذا وتقرر الجمعية زعماء لاى ليس يتحمله التمييز في هذا الموضع
والتي تمحورت حول اللجنة الفلانية بتقارها المسيطرة في ٦ من أغسطس
سنة ١٩٥٨ .

(القراري رقم ١٦٨ في ١٩٥٨/٤/٢)

قاعدة رقم (١٢٩)

المادة :

سرد تشرى لأوضاع العمال الدائمين منذ قرار مجلس الوزراء
في ١٩١٩/٨/١٤ - من أجل اعتبار العمال دائما هو قسما من اثنين كالتين على
الاول في عمل مستمر متصل - من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ على
العمال الدائمين يكفى في شانه تواتر هذا المعيار - اكفاء القانون بهذا
المعيار - كون العمال غير خاضع لاحكام كثر العمال او شاملا لدرجة من
درجته لا يمنع من اقله هذا القانون .

ملخص التفسير :

ان مجلس الوزراء كان أصدر قرار بتاريخ ١٤ من أغسطس سنة ١٩١٩
يقضى بأن « كل عامل بالجمعية له الحق في كفالة بمعدل مرتب خمسة عشر
يوما عن كل سنة كلفة من سبني الخيمة ويشترط ان يكون قد بقي
في الخيمة سنتين على الأقل ... » .

فقد ورد في هذا القرار انه يرق بين سنتين من العمال : الذين يقضون
في الخيمة وضعت هؤلاء في كلفة الحق في الكفالة ، أما الذين لا يقضون
في هذه المدة فقد الخيمة فلا حق لهم في الكفالة - ولم يكن هذا القرار يفرج
حقه على وصف العمال بالدائمين او وصفه بالوقت طالما انه يتوافق مع
شروط استمراره في الخيمة سنتين - وفي ٨ من سنة ١٩٦٢ أصدر مجلس
الوزراء قرارا آخر يقضى في المادة ١٦ منه بأن « جميع عمال الجمعية

العلميين الفنين، يزكوّن الخدمة لفئة الاعمال لو-لاصلتهم بمهامهم اذ جبراض
 لو تقدمهم في السن مما يجعلهم غير لائقين للخدمة حسب شهادة للتوسمين.
 الطبي أو لبلوغهم سن ٦٠ أو الذين يضطرون الى اعتزال الطشق لالام.
 الخدمة العسكرية يكون لهم الحق في مكافأة حسب النسبة الآتية على شرط
 أن يكونوا قد انماوا سنتين كليلتين في الخدمة بطريقة منتظمة سواء اكتسبا
 متقطعتين أو متصلتين ويدخل نيها الاجازات باجرة كاملة ولا تدخل
 الاجازات بدون اجرة ... » . ونصت المادة ١٧ على أنه :

« المكافأة التي تصرف عند مفارقة الخدمة لاي سبب من الاسباب
 المتقدمة بحسب على قاعدة خمسة عشر يوما بواقع مئة الاجرة التي تكون
 تصرف وقت اعتزال العمل وذلك عن كل سنة كاملة في الخدمة » . وهذه
 المادة. ولن لم تعرف من هم عمال اليومية الدائمون الا انها عرفت عمال
 اليومية المؤقتين بقولها (الذين يستخدّمون في أعمال متقطعة) ويكون النقيض
 لهذا الوصف هو تعريف العمال الدائمين فهم الذين يستخدمون في أعمال
 متسّبة بطابع الدوام والاستقرار . غير أن القرار على هذا النحو لم يضمن
 ضابطاً لتحديد متى يكون العمل متسباً بطابع الدوام والاستقرار ، ومتى
 لا يكون كذلك .

وبتاريخ ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ صدر قرار من مجلس الوزراء
 بكادر العمال ونص على أن يطبق الكادر على عمال اليومية الموجودين
 بالخدمة باثر رجعى من تاريخ شغلهم الوظائف المتغيرة للدرجات المقررة
 في الكادر . ولم ينص القرار على أن يقتصر تطبيق الكادر على العمال
 الدائمين ، غير أن ذلك كان مستقدا لما نص عليه من أن تسوية حالة
 كل عامل تكون بفقراض وضعه في اول مربوط الدرجة التي يستحقها
 منذ بدء خدمته ثم يزداد اجره بعد ذلك بالعمالات الدورية كل سنتين
 بالفتات الواردة في الكادر المذكور ، وهذا يستلزم طبعا قضاء الضلّل
 للفتات المذكورين في عمل مستمر متصل لا تتخلله فترات انقطاع بلولة ،
 لذلك كان الأصل تطبيقه على العمال الدائمين ، ولكن لم يضمن كافر
 العمال أيضا تعريفا للعمال الدائم ، اما المستفاد ان العمال الدائم الواجب
 تسوية حالته طبقاً لاحكامه هو من كان عند صدوره قد قضى على الأقل
 سنتين كليلتين في عمل مستمر متصل .

حتى كان هذا وكان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ زال تلقيا إلى أحكام كافر العمال معه يمكن أن يستفيد من مجموعها تمرينا بنفينا للميل الدائم بأنه هو الميل الذي يستفيد في عمل يتسم بطبع الدوام والاستمرار ويضئ فيه سنتين كلفتين على الأقل — نصرة الدول في الميل حالة واقعية موضوعية ملزمة على التطبيق كافر العمال عليه ، وكان انطباق الكافر على العمال نتيجة لهذه الواقعة .

أما من يعين بعد العمل بأحكام كافر العمال ، فإذا عين وفقا لأحكامه وعلى درجة من درجته فإن مفاد ذلك أن نية الإدارة قد انتهت إلى تعيينه بصفة عليل دائم (وهذه حالة قانونية) ، أما من عين بصفة مهمل مؤقت على غير درجة من درجته فإن لم اتصاله بعد ذلك بصفة الدوام يظفح لعناصر واقعية ، لاستمراره في عمله بصفة مستمرة كغيره بلن يطلع عليه صفة الدوام ، ومن ثم تطبه من مهمل مؤقت إلى مهمل دائم ، ولا يفسر معنى ذلك أن تسرى عليه حينئذ أحكام كافر العمال واستحقاقه لدرجة من درجته تلقيا ، ذلك أن صفة الدوام لا تحتم انطباق كافر العمال على الميل على العمل إذ أن هذا الأمر مقصور على العمال الدائمين عند صدور هذا الكافر ، فالقضية التي قررها كافر العمال كان حكمها مقصورا على العمال الموجودين وقت صدور الكافر . أما من عين بعد ذلك فهو لا يفيد من أحكام الكافر تلقيا ، حتى ولو اكتسب صفة الدائمة . وهو وإن كان لا يفيد من أحكام كافر العمال تلقيا إلا أنه يفيد من الأحكام الأخرى التي ترتب آثارا على هذه الصفة كالحكم بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ . وهو يفيد من أحكام الضمان رقم ٢٧ لسنة ١٩١٦ ، وذلك لأن هذا القانون لم يشترط في العمل الطاق يفيد من أحكامه سوى أن يكون مهلا دائما ولم يشترط بالاضافة إلى ذلك أن يكون شاعلا لدرجة من درجات كافر حال الوجبة كما أن هذا القانون لم يفرض في دفعته إلى أحكام كافر العمال ولم يطل إليه مراعاة في خصوصية ذلك فذلك عنه يكفي أن يكون العمل مهلا دائما بمعنى أن يكون قد تم مدة سنتين في عمل يتسم باستمرار حتى يفيد من أحكام القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٦ الصادر إليه ، ولو لم يكن مهلا بأحكام كافر العمال أو شاعلا لدرجة من درجاته .

لذلك انتهى الرأي الى انه يمكن اعتبار العمل محلاً لاجل تطبيق احكام القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ ان يكون قد انجزه من سنتين وهو محصل منظم مسطر ، ولو لم يكن محلاً باحكام كادر العمال او شيئاً اقل لدرجة من درجته .

٢٧/١/٦٥ - جلسة ٢٣٩٨/١٢/٥

قائمة رقم (١٢٠)

الاجتهاد :

القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ في شأن التأمين والمعاشات لوظائف ومستلزمات ومجال الدولة المتعين - سرعان احتياجه على العمال المرغبين لتأمين ترتيبهم بالدولة او الهيئات والؤسسات المالية التي ينسري عليها ثلاثة عمل ويتلقون أجورهم من ميزانيتها - لا يؤثر في ذلك وضعهم الوظيفي او طبيعة الاعمال المؤكولة لهم من حيث كونها دائمة او مؤقتة .

ملخص الفتوى :

العمل من ضمن النصوص المنظمة لمعاشات موظفي الدولة وعملها السابقة على صدور القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ ان هذه التشريعات هي التي تعيد شكل المتعين بامكان قوانين المعاشات على أساس طبيعة علاقتهم بالدولة هل هي علاقة بالخدمة او مؤقتة او بطلت القيد في ذلك من المعرفه الى الموظف لهم ، انما كان الموظف معيها على درجة دائمة في الميزانية انتص بتوابع المعاشات اي اذا كان معيها على اعتبارات بوليت غير يحمي الى بوليت فانه لا يحمي من هذه القوانين على التقنين رقم ٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن المعاشات للخدمة والمرجوع بقانون رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٦ والقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون التأمين والمعاشات والقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ .

ومن جهة أخرى أعطى حكمنا بالقبول بعد بحث الهيئة الأولى من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ على أن لا يقتضى حقوق التأمين والمعاشاة لفئة الملتحقين.

(أ) موظفي ومستشفى وعمل الدولة الذين المرتبطة مرتباتهم على أجورهم أو وظائفهم في الميكنة العامة للدولة أو الموانئ العامة بما في ذلك ميزانية البلديات .

(ب) موظفي ومستشفى وعمل الهيئات والمؤسسات العامة التي تطبق نظام موظفي الدولة .

(ج) موظفي ومستشفى وعمل الهيئات والمؤسسات العامة الأخرى الذين يصدر بانتدابهم بأحكام هذا القانون قرار من وزير الخزانة .

كما تنص المادة السابعة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٠ على أنه لا يطبق أحكام القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٠ للذين لا يتمتعون بصفة بأحكام الموظفين المعينين بموجب لوائح أو بصفة مستقلة الملتحقين عليها في القانون المذكور وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بأحكامه .

ومن حيث أن مؤدى هذه النصوص أن القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ لم يشترط معين يتمتع بأحكامه أن يكون من العمال الدائمين بل تنص نصوص هذا القانون التي تحدد نطاق تطبيق أحكامه لتشمل جميع من يرتبطون بالدولة أو بالهيئات والمؤسسات العامة التي يبري عليها ثلاثة عمل ويتلقون أجورهم من ميزانيتها دون أن يؤثر في ذلك وضعهم الوظيفي أو طبيعة الأعمال الموكولة لهم من حيث كونها دائمة أو مؤقتة ، وقد عبرت المذكرة الإيضاحية عن الاتجاه الجديد لأحكام هذا القانون بقولها " شمل ذلك من كان يتمتع بأحكام القانون رقم ٢٦ ، ٢٧ لسنة ١٩٦٠ كالمعينين والموظفين المعينين بموجب لوائح أو بصفة مستقلة والعمال المؤقتين والمعينين على اعتبارات وغيرهم من الصالحين في خدمة تلك الجهات .

وتلكم لهذا الاتجاه سري القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٣ في المادة المتعلقة بالمشار إليها أحكام القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ على المحاكم بموجب ثابت أو بكافة شاملة بأثر رجعي يرد الى تاريخ التمسك بأحكام هذا القانون الآخر .

ولم يفتد المشرع في تحديد نطاق المقتضين بأحكامه بتعريف الموظف العام حسبما استقر على هذا التصريف الفقه والقضاء بالرغم من أنه استعمل في المادة الأولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٣ عبارة موظفي ومستخصي وممثل الدولة لأن هذه العبارة لا تفيد تحديد نطاق القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٣ من حيث الأشخاص من ينطبق عليهم وصف الموظف العام بل تفيد فقط اقتصر تطبيق القانون على العاملين في الدولة والأشخاص العلية التي أشار إليها دون العاملين في جهات أخرى يسرى عليها قانون التابينات الاجتماعية رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ .

ومن حيث أن تعيين بعض العاملين كممثل الجاليش بصفة مؤقتة ولعمليات طارئة وصرف أجورهم من الباب الثاني وليس من الباب الأول لا يغير من طبيعة العلاقة التي تربطهم بالدولة أو الهيئات والمؤسسات العلية التي يصلون بها وكونها علاقة عمل يلتزم بتنفيذها هؤلاء الممثلين بأداء عمل معين على نحو معين وفي أوقات معينة لصالح هذه الجهات وتحت إشرافها وتوجيهها ومن أن تعيينهم لهذه الجهات هي الضمير المميز لصلابة العمل .

ومن حيث أنه لا محل للقول بأن هذا الرأي تعترضه صعوبات عملية ذلك أن مثل هذه الصعوبات لا ينبغي أن تقف حائلاً دون تطبيق أحكام هذا القانون ويمكن وضع تنظيم خاص لمثل هؤلاء العاملين لصالح بدد خدمتهم التي تتكرر على فترات منتظمة ، وغير منتظمة .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انتفاع العمال العرضيين ومنهم عمال الجاليش بصفة الاحكام بأحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن التابينات والممثلين .

الفصل الثاني

كادر عمال اليومية

المادة الأولى

عدم تطبيق القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١
والقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٢٢٢
لسنة ١٩٥٢ على عمال اليومية الملتحقين لاحكام كادر العمال

قاعدة رقم (١٢١)

المادة :

عمال اليومية الملتحقون لاحكام كادر العمال تسرى عليهم قواعد
الترقية والملاوات والتدابير الواردة به - عدم خضوعهم لاحكام قانون
نظام موظفي الدولة .
ملخص الحكم :

ان احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة
ينصرف تطبيقها الى الموظفين الداخلين في الهيئة سواء اكتوبروا مئتين ام غير
مئتين (وهم الذين نص عليهم في الباب الاول في المواد من ١ الى ١١٦)
وكذا الى المستخدمين الخارجيين على الهيئة (الذين تناولهم في الباب
الثاني في المواد من ١١٧ الى ١٢٠) دون عمال اليومية . فلذا كان الثابت
ان المضمون عليه من عمال اليومية ومعامل باحكام كادر العمال ووظيفته
مدرجة بالكشوف المرفقة بهذا الكادر فلا يخضع في نظام تعيينه وترقيته
وعلاواته وتدابيره لاحكام هذا الكادر دون احكام القانون رقم ٢١٠
لسنة ١٩٥١

الحكم رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١

مادة رقم (١٣٢)

المبدأ :

من يخضعون لاحكام كادر العمال لا ينطبق عليهم قانون نظام موظفي
الدولة ولا قانون عقد العمل الفردي .
ملخص الحكم :

تمت اثبات ان المدعى معين على احدى درجات كادر العمال ، ومملا
باحكام هذا الكادر الذي وردت وظيفته باحد الكشوف الملحقه به وهو
المطبق عليه بالفعل ، فان القواعد الواردة في الكادر المشار اليه هي التي
تسرى في حقه وتحكم حالته ، دون احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١
بشان نظام موظفي الدولة ، الذي لا يسرى الا على الموظفين المدنيين الداخلين
في الهيئة ، سواء اكلتوا ميثاقين ام غير ميثاقين ، وكذا على المستخدمين
الخارجين من الهيئة دون عمال الهيئة للحكومة ، كما ان كادر العمال
هو الذي ينطبق على حالة المذكور دون احكام المرسوم بقانون رقم ٢١٧
لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي ، لان مجال تطبيق قانون عقد
العمل الفردي لا يكون الا اذا كانت العلاقة قائمة على استئجار عقد رضائي
بالمعنى المفهوم في نفع القانون الخاص ، وليست خاضعة لتنظيم لائحي .

(ملحق رقم ١٦٧ لسنة ٢ ق — جلسة ١٤/١٢/١٩٥٧)

مادة رقم (١٣٣)

المبدأ :

القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالامتيازات الدراسية — من
استفادة العمال والزعماء من اكلية — تسوية اكلية حكومتهم
الاجر الوترى لوتري الدرجة لدرجة التوظيف — اعتراف هذه التسوية

الجمعية اعلا القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ - عدم احتيهم في الدرجة
المقررة للمؤهل - نتيجة ذلك - عدم جواز الطعن في قرارات ترقية الموظفين
المعينين على درجات .
ملخص الحكم :

ان احكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالمعادلات الدراسية
لا يبيد منها من كان معينا باليوبية ، ولكن القانون رقم ٧٨
لسنة ١٩٥٦ ابقى على التسويات التي تكون جهات الادارة قد اجريتها
بنسبة لا تخلف في تطبيق احكامه . وحق هؤلاء الأشخاص ان
يصدروا القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٢ ، وانما السنة التسويات التي
اجريتها لهم الادارة وانخرطوا بها القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ .

نظرا لان النتائج من أوراق الدعوى ان الامر الصادر عن المدير العام
لمصلحة الجباية يقتضي حلة الدمى وغيره من عمل الترقية الجاهلين على
مؤهلات دراسية قد نص فيه صراحة على بقاء هؤلاء الأشخاص في كادو
العمل وعلى ان الدرجات الفرعية المبينة في هذا الامر انها هي لتعديد
الاجر الموازي للدرجة المقررة للمؤهل فان هذه التسوية حسبما سبق
بها الامر المذكور لا تخول الدمى حقا في الدرجة المقررة للمؤهل ، ومن ثم
فليس للدمى ان يطعن في قرارات الترقية الخاصة بالموظفين المعينين على
درجات ، وتكون دمواء بذلك على غير اساس سليم من القانون ويتمين
رفضها .

(طعن رقم ١٩٦ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦١/١٢/٣١)

قاعدة رقم (١٢٤)

المبدأ :

ان كثر المال لم يحدد التسلط الواجب مراعاتها في ترقية العمال
بالاختيار لا تترتب على جهة الادارة ان هي وضعت قواعد موضوعية تضمن
مخالف لاجل في هذا الخصوص .

مجلس الحكم

ان قضاء هذه المحكمة قد جرى بان احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة لا تسرى على العمال الحينيين على درجت كادر العمال .

ومن حيث ان القرارات الصادرة في شأن كادر العمال والكتب الترقية المكلة لها لم تحدد الضوابط الواجب مراعاتها في ترقية العمال بالاختيار كما وانه لم يرد بها اشارة تنيد الرجوع في هذا الشأن الى احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه فانه لا تثير على جهة الادارة - وهي غير ملزمة بنص في التشريع بتطبيق احكام القانون سالف الذكر - ان هي وضعت قواعد موضوعية تتضمن معايير ثابتة لاجراء الترقية بالاختيار بين عمالها الخاضعين لكادر العمال تنظم تطبيقها في الحالات الفرعية المتناظرة . وغنى عن البيان انه ليس هناك ما يمنع جهة الادارة وهي بصدد وضع تلك المعايير والضوابط من الاعتراض بما يكون قد ورد في هذا الشأن من قواعد واحكام في التشريعات الاخرى ومنها القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه .

ومن حيث انه على مقتضى ما تقدم فانه اذا ما ارتثت الجهة الادارية ان تقوم القاعدة التنظيمية التي استنتجتها الترقية عمالها بالاختيار على نظام التقارير السرية المائل للنظام الوارد بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ كحد ضوابط الاختيار من ناحية وعلى قاعدة خلو ملف خدعة العمل المرشح للترقية بالاختيار من اى جزء يكون قد وقع عليه خلال السنوات الخمس المالية السابقة على الترقية كضابط آخر من ضوابط الاختيار من ناحية اخرى : فانها لا تكون بذلك قد خالفت القانون او تصبغت في استعمال سلطتها ، ولا ينال من ذلك ان يكون ضابط الاختيار الثاني مصفاً بكاليج القسرية من حيث المدة التي يتعين فيها ان ينظر فيه العامل من الجزاءات ومن حيث نوع الجزاء الموضع عليه خلافاً لذلك ان تصحيف ضابط الاختيار هو ما تترخص فيه الادارة بما لم يسلط عليه نص صريح يقيد

هذا الشأن وبما لا يعيق عليها في ذلك ما دأبت قد استهدت فيها وضعت
من ضوابط اصطفاء الاصالح والزمّت تطبيقه على جميع معاملها .

(ملحق رقم ٧٠٤ لسنة ١٤٢٢ هـ - نسخة ١٦/١٢/١٣٩٧)

قائمة رقم (١٢٥)

المادة :

الاستثناء الذي نص عليه القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ من عدم الاخلال
بالضوابط النهائية التي صدرت من جهة الادارة بقرار رعاية الموظفين المشار
اليهم به والذين لا يقيمون في الأصل من القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٢ -
يجوز للموظف الذي يسرى في حقه حكم هذا القانون ان يقرر عدم رغبته في
الانفصال من احكام هذا الاستثناء مؤثرا الرجوع الى القاعدة التنظيمية العامة
التي كان معمولاً بها حتى وقت تركه خدمة الحكومة .

بمقتضى الحكم :

الاستثناء الذي نص عليه القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ من عدم
الاخلال بالضوابط النهائية التي صدرت من جهة الادارة انها تقرر رعاية
الموظفين المشار اليهم والذين لا يقيمون في الأصل من القانون رقم ٢٧١
لسنة ١٩٥٢ الخاضعين بالمعاملات الدراسية والنفلي منه لا يشمل
القاعدة التنظيمية العامة الواجبة التطبيق في شأن تحديد الأشخاص
الذين يقيمون من قانون المعاملات الدراسية المشار اليه ومن ثم يجوز
لأي موظف يسرى في حقه حكم القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ ان يقرر
بعدم رغبته في الانفصال من احكام هذا الاستثناء مؤثرا الرجوع الى القاعدة
التنظيمية العامة التي كان معمولاً بها حتى وقت تركه خدمة الحكومة والتي
تتضمن بعدم اعادة عمل التوبة من احكام قانون المعاملات الدراسية .

(ملحقين رقم ٧٠٤ لسنة ١٤٢٢ هـ - نسخة ١٦/١٢/١٣٩٧)

تشرع الثاني

قصر تطبيق كادر العمال على الحكومة المركزية وفروعها

قائمة رقم (١٣٦)

المبدأ :

الأصل ان يقتصر تطبيق كادر العمال على عمال الحكومة المركزية وفروعها دون المجالس البلدية والقروية ما لم يصدر تشريع يسريان احكامه عليهما ، وبالمقدر الذي تحتله ميزانية هذه المجالس — مثال المجلس بلدي بور سعيد ومجلس بلدي القنطرة .

ملخص الحكم :

الأصل في كادر العمال ان يقتصر تطبيقه على عمال الحكومة المركزية وفروعها دون عمال المجالس البلدية والقروية ما لم يصدر تشريع خاص يسريان احكامه عليهما . ولان سريته في مثل هذه الحالة على اولئك العمال بقدر المستطاع الذي تحتله ميزانية هذه المجالس . وبين من الاطلاع على خطاب مندوب الادارة العامة لثلاثين بلديات الخسرة في مارس سنة ١٩٥٥ ان كادر العمال لم يطبق على عمال المجالس البلدية والقروية على اثر صدوره ، اذ ان تكاليف تنفيذه بلغت عند حصرها ١٨١٢٤ ج ، ولان وزارة الصحة تقدمت الى وزارة المالية بطلب منح المجلس البلدي التي تكفيها من تطبيق ذلك الكادر من اول مايو سنة ١٩٤٥ حتى آخر ابريل سنة ١٩٤٨ ، الا ان وزارة المالية اجابت بانها تأجيله لعدم امكانها الموافقة على منح سلف بسبب الاعباء الجسيمة التي تتحملها كاهل الخزانة العامة ، واستطرد محرر الخطاب الى القول بانته بنسبه على ذلك ان يستعمل اجارة البلديات تطبيق كادر العمال على بلدياتها

إلا إذا انتهت الحكومة الحالية بأعقة مالية متبوية لا يمكن من حلها
بإكراه ، نظرا لقصور هذا المجلس البلدي من تحمل هذه التكاليف ،
نإذا كان الثابت أن المبالغ اللازمة للتنفيذ لم تكن مدرجة في ميزانية مجلس
بلدى بور سعيد ومجلس بلدى المنصورة ، فإنه لا يمكن اللجوء من سبيل
إلى الزام هذين المجلسين أحدهما أو كليهما بتسوية حالته على أسس
أحكام كادر العمال طبقا للقاعدة المشتر إليها آنفا .

(طعن رقم ١٠٧ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨)

ملاحظة رقم (١٣٧)

المبدأ :

الأصل أن يقتصر تطبيق كادر العمال على عمال الحكومة المركزية
وسومها دون عمال المجالس البلدية والقروية ما لم يوجد نص يبرر
إحكاكه - النص على سريان إحكاكه عليهم فيما تعلق بشروط التمتع ومنح
إعانات والترفيقات والنقل والإجازات وبدل السفر - تفيد ذلك بالتقدير
الذي تحتفظ به ميزانية هذه المجالس .

مفهوم الحكم :

أن كادر العمال إنما قصد منه أن يطبق على عمال الحكومة المركزية
وتفرعها ، ولما كانت المجالس القروية تتبع بالتخصيص المئوية باعتبارها
من الأشخاص الإدارية العامة ، فإن استغلالها في التخصيص المئوي
مقتضى في الأصل عدم سريان الأحكام الخاصة بموظفي الحكومة وعملها
على موظفي هذه الأشخاص المئوية الإدارية وعملها إلا إذا نص على ذلك ،
وأذا كانت لأحة استخدام موظفي ومستخدمي ومجلس المجلس البلدي
والقروية الصادر بها قرار مجلس الوزراء في ٩ من يونيو سنة ١٩٤٥
قد نصت في ملحقها الأولى الخاصة بشروط التمتع ومنح الإعانات
والترفيقات والنقل والإجازات وبدل السفر على أن يتمتع بالمستوى

ومستشفى وعمال المجالس البلدية والقروية جميع القواعد المقررة
والتي تنطبق لموظفي ومستشفى وعمال الحكومة فيما يتعلق بشروط
التعيين ومنح العلاوات والترقيات والنقل والاجازات وبذل السفر
وذلك بغير اخلال بالاحكام الخاصة الواردة في هذه اللائحة « فان هذه
المادة قد تضمنت تطبيق القواعد الخاصة بموظفي ومستشفى وعمال
الحكومة على ائمتهم بالمجالس البلدية والقروية على ما يتعلق منها بشروط
التعيين ومنح العلاوات والترقيات والنقل وبذل السفر ،
والمراد بذلك بداةة هو الشروط والقواعد الاساسية التي تحكم التعيين
ومنح العلاوات والترقيات والنقل وما الى ذلك كاصول عامة مشتركة
بقصد توحيد الاسس التي تنظم هذه الاوضاع ولكن بالقدر الذي تستطيع
ميزانية هذه المجالس أن تحتله حتى لا تختل أو تضطرب ، ذلك أن الموارد
المالية لميزانية هذه المجالس محدودة بما نصت عليه المواد من ٢١ الى ٢٥
من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بتنظيم المجالس
البلدية والقروية . وقد نصت المادة ٥٥ من هذا القانون على أن « يعين
رئيس المجلس الموظفين والمستخدمين والعمال طبقا للاعتبارات التي وافق
عليها المجلس في الميزانية المعتمدة ... » . ومن ثم كان التزام حدود
هذه الاعتبارات امرا واجبا ، وكان تطبيق او عدم تطبيق احكام كثر
عمال الحكومة على عمال المجالس البلدية رهينا بالقدرة المالية التي
للمجالس المذكورة بحسب مواردها وطاقة ميزانيتها وتفسير اللامعة
بوساطة المجلس في هذا الشأن . ولذا احتفظت هذه المجالس بنظمها
المالية التي تتأثر بملكتيات ميزانيتها مما قد يترتب عليه أن يكون لها
قواعد التوظيف الخاصة بها التي قد يخضع لها موظفوها ومستخدموها
وعملها طالما أنهم يعملون في خدمتها . فلذا نظوا منها الى جهة اخرى
جرت في حقهم النظم الخاصة بالجهة الجديدة متى توافرت نبيم الشروط
اللازمة لتطبيق هذه النظم عليهم .

ملحق رقم (١٢٨)

المادة :

المحلل ان يقتصر كادر العمال على عمال الحكومة المركزية وفروعها ،
ما لم يصدر تشريع خاص يسريه على غيرهم — عدم تطبيقه على عمال
ديوان الاوقاف الملكية .

ملخص الحكم :

ان كادر العمال انما قصد من وضعه أصلا ان يطبق على عمال الحكومة
المركزية وفروعها دون ما سواها ، ما لم يصدر تشريع خاص يقتضي
بسرمان أحكامه على غير هؤلاء العمال الحكوميين . وآية ذلك ما جاء
في مذكرة اللجنة المالية رقم ف ٢٣٤ — ٢٠٢/١ في شأن كادر العمال
التي وافق عليها مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٢ من نونبر
سنة ١٩٤٤ ، من أن وزارة المالية « رأت فيها يختص بعمال اليومية
تشكيل لجنة مثلت فيها جميع الوزارات التي يعينها الأمر لوضع كادر
يتناول كيفية اختيار العمال وتحديد درجاتهم ونظام ترقية لهم وعلاواتهم
واجازاتهم وما الى ذلك مما يمكن ان تنتظمه قواعد عامة في جميع وزارات
الحكومة ومصلحتها » ، وأن اللجنة المالية عقدت عدة اجتماعات
« استعرضت فيها طلبات العمال والقواعد المعمول بها في المصالح التي
بها اكبر عدد منهم ... » ، وأنه « رؤى تحقيقا لهذا الغرض ان يوضع
كادر عام للعمال لأول مرة في تاريخ الاداة الحكومية ... » ، وأن هذا
الكادر « يضمن للعمال مركزا مستقرا في اوساط الحكومة » ،
ولن وزارة المالية ترى « أن تمتنع الوزارات والمصالح عن استخفاف
عمال للتعليم بالأميال الكتابية » ، وأن تكاليف التسوية التي
استلزمها تنفيذ هذا الكادر قدرت في ميزانية الدولة بمقد « الرجوع
الى الوزارات والمصالح المختلفة » . وأن قواعد التمييزات تضمنت
المسكبات وضمت « تحقيقا لمصلحة المصالح الموجودين الآن في الخدمة
الحكومة ... » ، وأنه نص في بند الصلاوات على انه يجوز « لرئيس

المصلحة تأجيل العلوة ... ولا يجوز الحرمان الا بقرار من وكيل الوزارة ... » ، ونفساً ينطبق بالتواعد التالية ان « تصدد كل وزارة لو مصلحة عسدد كل فئة من فئات الصناع في كل قسم حسب ما تقتضيه حالة العمل ... » ، وان « التكليف ينبغي لحصرها الرجوع الى وزارات الحكومة ومصلحتها » ، وقد ورد هذا المعنى في عدة مواضع ولكده كل من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ ، وكتابه وزارة المالية الدورية ملف رقم ف ٢٢٤ - ٥٢/٩ المؤرخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥ - وكل اولئك قاطع في الدلالة على ان كلار العمال وما ظفرا عليه من تعديلات انما صدر مقصور الاثر على العمال الحكوميين الذين استهدف الشارع انصافهم بتنظيم اساليب اختيارهم وتحديد درجاتهم وبين تواعد ترقيةاتهم ونظام علاواتهم واجازاتهم ، وجعل احكامه نافذة وملزمة فيما يتعلق بمؤلاء العمال فحسب ، دون ان يفرض هذه الاحكام على الهيئات الشعبية بالحكومة او التي تطبق نظم الحكومة ، لاستقلال كل منها بنظمها واوضاعها الخاصة بها في حدود مواردها وميزانياتها . ونظرا لان ديوان الاوقاف الخصوصية الملكية لم يكن هيئة حكومية ولا فرعاً من الحكومة او مصلحة تابعة لها ، فان كلار العمال لا يطبق في حق عمله ما دام لم يصدر تشريع خاص بمرين احكامه على عملهم .
فلك الديوان .

(لطن رقم ١٤٢١ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/١١/٢٣)

قاعدة وقلم (١٣٩)

التيها :

القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظم الادارة المحلية والهيئة التنفيذية -
اختصاص لجنة شئون العمال بمجلس المدينة بالنظر في شئون العمال -
في تلك فصولهم - اعتماد قرارها من رئيس المدينة لم من المنطقة الاخرى -
القرار في امر يجاوز اختصاصه .

ب. ملخص الحكم :

نص قانون الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ في الفقرة الأولى من المادة ٧٠ « فنية هذا الأحكام الموضوعة عليها في هذا القانون وفي لائحته التنفيذية تسرى على مستخدمي وعمل مجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية الأحكام الخاصة بمستخدمي الحكومة وعيالها » وتنص اللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادر بها قرار من رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ في المادة ٧٤ منها على أن « تشكل في مجلس لجنة لشئون العمال بقرار من رئيس المجلس وتختص بالنظر في (أ) التعمين . (ب) تحديد الدرجة والأجر . (ج) الترقية . (د) الفصل . وتعتمد قرارات اللجنة من رئيس المجلس ، كما تنص في المادة ٧٦ منها على أن « يكون للمحافظ بالنيابة عن المجلس السلطة الاختصاصية المنوطة في القوانين واللوائح بالموارد ووكلاء البلديات وله أن يفوض بعض هذه الاختصاصات بمثلى الوزارات في دائرة المحافظة ويكون لرئيس مجلس المدينة ورئيس المجلس القروي الاختصاصات المنوطة لرؤساء المصالح » ووفقاً لهذه الأحكام تشكلت لجنة شئون العمال بمجلس المدينة بالنظر في شئون عمل المجلس بما في ذلك فصلهم على أن تعقد قراراتها من رئيس المجلس ثم من المحافظ إذا كان القرار صادراً في أمر يجاوز اختصاص رئيس المجلس .

(طين رقم ٦٦٤ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٢٥)

المرع الثالث

المينون قبل ١٩٤٥/٥/١ والمينون بعد ذلك

قاعدة رقم (١٤٠)

المبدأ :

المال الموجودون بالخدمة وقت صدور كادر العمال وقامت بهم شروطه في ذلك الوقت - تسوية حالاتهم عن الماضي دون توقف على وجود درجات خالية أو اعتماد أو تعيد بنسبة معينة - المال الذين سيطبق عليهم مستقبلا ولو كانوا معينين قبل صدوره - خضوعهم للشروط والتقيود التي يقرها .

ملخص الحكم :

ان كادر عمال اليومية تضمن ضربين من الاحكام ، احكاما وقتية تعالج باثر رجعي ينسحب الى الماضي وعلى اساس افتراضية ميسرة تسوية حالة المال الموجودين في الخدمة فعلا وقت تنفيذ هذا الكادر ، ثم ينتهي مفعولها بمجرد اعمالها واستفاد غرضها ، فيقف اثرها بمصد اول مايو سنة ١٩٤٥ بحيث لا تتناول اية حالة جديدة لم تكن لتتطبق عليها في ذلك التاريخ . واحكاما اخرى دائمة تنظم الاوضاع الخاصة بالعمال على اساس واقعية منضبطة وقواعد ثابتة بالنسبة الى المستقبل . ومن ثم فان تطبيق هذه الاحكام وتلك ينصرف الى طائفتين مميزتين من عمال اليومية لكل منهما وضع متباين عن الاخرى . اما الطائفة الاولى فهي طائفة المال الموجودين في الخدمة بالنفل وقت تنفيذ كادر العمال وقامت بهم شروطه ، وهؤلاء يطبق عليهم باثر رجعي ، ومقتضى هذا الاثر ان تجري تسوية حالاتهم عن الماضي على اساس افتراضية محضة دون توقف على وجود درجات خالية أو ارتباط باعتمادات مالية مقرررة أو تعيد

بنسبة معينة مما ينطبق بكل فئة من تلك الصناعات والعمال ، إلا أن الفرق في
المالية والتكاليف المترتبة على اجراء هذه التسويات ووجهت في جملتها
باعتبارات خاصة . ولما الطائفة الفقيرة من طائفة العمال الذين سيطلق
عليهم الكفر مستقبلا ولو كان تعيينهم قبل أول مايو سنة ١٩٢٥ كانت
شروطه لا تتواءم فيهم إلا بعد ذلك التاريخ كمن لا يستكملون المدة المقررة
لترتيبهم إلا بعد أول مايو سنة ١٩٢٥ ، وهؤلاء يخضعون في تصفية
أوضاعهم ودرجاتهم وترتيباتهم وملاواتهم للتنظيم الذي استعملته لهم
هذا الكادر بكل ما اشتمل عليه من شروط وتبؤد ، ذلك أن المشرع أجاز
الخروج على هذه التبؤد استثناء فيما ينطبق بفراد الطائفة الأولى
بأن جلوز بهم النسب التي حددها ووضعهم على درجات شخصية وبهر
نفقات تسوياتهم بمقتضى الاعتماد المالي الذي قرره لذلك خاصة ،
بينما أوجب التزام تلك التبؤد بالنسبة الى الطائفة الثانية بعد الانتهاء
من هذه التسويات حتى يضمن بذلك سير الأوضاع الخاصة بهم ولاه
في ظل الأحكام التي شرعها لهم على سنن منضبط تقم على الموازنة بين
ناتج العمال المختلفة موزعة بحسب حاجة العمل بكل قسم في وزارة
أو مصلحة ، وأجور كل فئة منها ، وعدد الوظائف المخصصة لها ، وبين
الاعتماد المالي الذي يرصد لذلك سنويا . وذلك كله رعية لتنظيم
العمل ووفق مقتضياته ، ابتغاء حسن سيره ، مع إيجاد التماثل بين طوائفه
العمال المختلفة وضبط تقدير الاعتمادات المالية المخصصة لهم في الميزانية
تحقيقا للمصلحة العامة . ومن أجل هذه الغاية امتنع اجراء أية تسوية
افتراضية بأثر رجعي منطبق على الماضي بالنسبة الى الحالات المستجدة
بعد أول مايو سنة ١٩٥٠ ، إذ أن في الرجوع بغير نص خاص ، الى أعمال
الأحكام الوتية التي كانت مقررة لحالات بذواتها وانتهى مفعولها لاجراء
مقتضاها على حالات ما كانت لتطبق عليها وقت تقديرها ، أخلاا بجنيح
الأسس التي قام عليها التنظيم الدائم الذي تصفيه كادر العمال بالنسبة
الى المستقبل وادارا للضوابط التي نص عليها . فلذا كان التثبت
أن المطعون عليه ، بصفته من عامل مجلس بلدى الجيزة قبل ضمه
الى مجلس بلدى مدينة القاهرة ، لم يتقرر حقه في تطبيق كادر العمال
على حالته إلا اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٥٢ ، قبل كانت لتطبق عليه
أحكام هذا الكادر قبل ذلك التاريخ ، وبوجه خاص لم تكن هذه الأحكام
لنصرى في حقه في أول مايو سنة ١٩٢٥ . ومن ثم فإن هذا الكادر يطبق

عليه يقره المبادئ المتبعة من القوانين المذكور يصحح ويوفيه في الدخلة
التي تليها لهنه وقت الخصم ومنحه الاجر المتصور لها دون أية شروط ،
أما بالنسبة إلى خبثه السابقة بيجلس بلدى الجزية عليهم في قواعد
ذلك الكثر ما يصح بتسوية حاله عنهما يائر رجوعه بتسوية عمل
المجلس ، ولا يجوز عمل هذا الأمر إلا بنص خاص ، وبذا يكون الحكم
المجلس فيه قد أخطأ في تناول القانون وتطبيقه فيما قضى به من استحقاقه
لتسوية خبثه السابقة في مجلس بلدى الجزية على تسليم أحكام كبرى
المجلس .

(ملحق رقم ٢٦٢ لسنة ١ ق - جلسة ١٢/٢/١٩٥٥)

قاعدة رقم (١٤١)

المجلس :

المجال الموجودون بالخدمة وقت مسجور كادر العمال وقتت بهم
شروطه في ذلك الوقت - انصاف توقيت لهم في مواضعها في المبنى من
وقت على وجود اعتمادات مالية او درجات خالية - العمال الذين سيطبق
عليهم مستقبلا ولو كانوا معينين قبل صدوره - خضوعهم في توقيتهم لقيود
التربية التي يقرها - وجوب التزام حدود الاعتماد المالي ، ومراعاة نسبة
الحل لغة من الصناع في القسم الواحد - خضوعهم ايضا لقواعد الخدمة
القرية - اشتراط وجود درجات خالية - اساس الفقرة بين هاتين
الفتنتين من العمال .

الحكم :

ان تطبيق احكام كادر العمال ينصرف الى طائفتين متوحدتين من مجال
الخدمة لكل منهما وضع متباين عن الاخرى : (الطائفة الاولى) هي طائفة
العمال الموجودين بالخدمة عملا وهم تنفيذية واهل بهم شروطه ، وبذلك
يطلق عليهم واثر رجعي . ومقتضى هذا الامر ان نصيب لهم توقيتات
اعتبارية في مواضعها في المبنى دون توقف على وجود درجات خالية .

أو ارتباط باعتبارات مقررّة ، لقيام التسوية فيها على أسس فرضية
محضة ، ولأن الدروق المالية والنفقات لثبوتية على إجراء هذه التسوية
وجبت في جعلتها باعتبارات خاصة . وهذا ما يستخلص مما اشارت
اليه وزارة المالية في كتابها الدورى ملف رقم ٢٢٤ — ٥٢/١ الصادر
في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ ، اذ طلبت في صدره موافقتها ببيان
ما يتكلفه ~~حساب~~ هذا الكادر من مئة حسب القواعد المبينة فيه ، على
أن يكون ~~حصر~~ الكاليف من واقع ملفيات خدمة المبال ، مع مراعاة مقدار
اجورهم في أول مايو سنة ١٩٤٥ ، ومقدار الاجرة التى تستحق في هذا
التاريخ بتطبيق قواعد الكادر ، ومقدار الزيادة المترتبة على ذلك .
كما طلبت في ختامه من الوزارات والمصالح اعداد الجداول الخاصة
بتكاليف انصاف المبال في جمهورية كسوف على ان تشمل اليها قبائل
عشرة أيام . (والطائفة الثانية) هي طائفة المبال الذين سيطبق عليهم
الكادر مستقبلا ، كمن يحل موعد ترقيةهم بعد أول مايو سنة ١٩٤٥
ولو كانوا معينين قبل هذا التاريخ — وهؤلاء يخضعون في ترقيةهم لأحكام
هذا الكادر بما اورده على الترقية من قيود ، سواء من حيث مراعاة
نوعية معينة لكل فئة من المصانع في القسم الولد ، أو من حيث التزام
حدود احصاء على معين ، كما يخضعون للقواعد العامة للترقية من حيث
أوضاعها بوجود درجات خلقة ، فلك ان المشرع اعطى انصاف المصنوع
على هذه القيود فيما يتعلق بتسوية حالة المصانع الموجودين في المنطقة
وهذا تنفيذ أحكام الكادر المذكور والذين توافرت فيهم شروطه ،
بان وضعهم على درجات شخصية ودبر تلك في حدود الاعضاء المالية
التي طرود في هذا الشأن ، بينما أوجب التزام تلك القيود بعد الانتهاء
من هذه التسيويات ، حتى يضمن بظلال مكر الاوضاع الخاصة بالمصالح
في ظل التنظيم الذى استحدثه لهم الكادر المشار اليه على منقح لمخطط
عليه على الموازنة بين ثلث المبال المختلفة بوزعة بحسب حاجة العمل ،
ولمجرد كل فئة منها ، وعدد الوظائف المخصصة لها ، ويمنح الاعضاء المالي
الذى يخصص لذلك سنويا . وذلك كله بهدف لتوزيع العمل ونفي
متميزاته ، انشاء سيرة مع ايجاد التماثل بين توليف المبال وتخطيط
تقدير الاعتبارات المخصصة لهم في الميزانية تحتها للمصلحة العامة .

قاعدة رقم (١٤٢)

المادة :

المعامل الموجودون بالخدمة وقت صدور كادر المعامل وقامت بهم شروطه في تلك الوقت - احتساب ترقية لهم في مواعيدها في الماضي دون توقف على وجود اعتمادات مالية او درجات خالية - المعامل الذين سيطبق عليهم ولو كانوا معينين قبل صدوره - وجوب التزام حدود الاعتماد المالي وبراعة نسبة كل فئة من الصناع في القسم الواحد ووجود درجات خالية - أساس التفرقة بين هاتين الطائفتين من المعامل .

ملخص الحكم :

ان هذه المحكمة سبق ان قضت بان تطبيق احكام كادر المعامل ينصرف الى طائفتين متميزتين من عمال اليومية ، لكل منهما وضع مقبلين من الاخرى ، (الطائفة الاولى) : هي طائفة المعامل الموجودين بالخدمة فعلا وقت تنفيذها وقامت بهم شروطه ، وهؤلاء يطبق عليهم بلائز وجمي ، ومتنص هذا الاثر ان تحسب لهم ترقية اعتبارية في مواعيدها في الماضي دون توقف على وجود درجات خالية او ارتباط باعتمادات مقرررة ، لقيام التسوية فيها على اساس فرضية محضة ، ولان الفرق المالية والتفقت المترتبة على اجراء هذه التسوية ووجهت في جعلتها باعتمادات مخصصة . و (الطائفة الثانية) : هي طائفة المعامل الذين سيطبق عليهم الكادر مستقبلا كمن يحل موعد ترقيةهم بمسء اول مايو سنة ١٩٤٥ ولو كانوا معينين قبل هذا التاريخ ، وهؤلاء يخضعون في ترقيةهم لاحكام هذا الكادر بما لورده على الترقية من قهود ٢ سواء من حيث وجوب براعة نسبة معينة لكل فئة من الصناع في القسم الواحد ، او من حيث التزام حدود اعتماد مالي معين ، كما يخضعون للقواعد المالية للترقية من حيث ارتباطها بوجود درجات خالية ، وهذه الترقية جوازية وترخص الابتارة في تقدير ملائمتها ، وفقا لمقتضيات المصلحة المالية ، لا شخصية ولا واقعة

بقوة القانون . ومن ثم فلا ينشأ المركز القانوني فيها من عطفه ذاته بمجرد
استيفاء المدة .

(طعن رقم ٨١ لسنة ١ ق - جلسة ١٩٥٦/١/٢٨)

قاعدة رقم (١٤٢)

المادة :

العمال الذين سيطبق عليهم كادر العمال مستقبلا ولو كانوا معينين قبل
صدوره - خضوعهم في ترقيةهم لقيود الترقية التي يقررها - وجوب الإلم
حدود الاعتماد المالي ، ومراعاة نسبة كل فئة من الصناعات في القسم الواحد
- خضوعهم أيضا للتواعد المالية الترقية - اعتبار الترقية جوازية للإدارة
وعند وجود درجات خالية - سريان هذه التواعد على الارتاقات والمصيبة .

ملخص الحكم :

إن تطبيق أحكام كادر العمال ينصرف إلى طائفتين مميزتين من
عمال اليومية لكل منهما وضع مغاير للآخرى : أما الطائفة الأولى ،
فهى طائفة العمال الموجودين بالخبرة فعلا وقت تنفيذ هذا الكادر وتحقت
مبهم شروطه ، وهؤلاء يطبق عليهم بأثر رجعى مقتضاه أن تحسب لهم تراتيات
اعتبارية في مواعيدها في الملفى دون توقف على وجود درجات خالية
أو ارتباط باعتمادات مالية مقررة لقيام التسوية في شأنهم على أسس
فرضية محضة ، ولأن الفروق المالية والتفعلت المترتبة على إجراء هذه
التسوية ووجهت في جعلتها باعتمادات خاصة وتتناول . وأما الطائفة
الثانية ، فتتناول من عداهم من العمال الذين سيطبق عليهم الكادر
مستقبلا ، كمن يعينون أو تتوافر لهم شروط أو يحل موعد ترقيةهم
بعد أول مايو سنة ١٩٤٥ ولو كانوا معينين قبل هذا التاريخ ، وهؤلاء
يخضعون لأحكام هذا الكادر بما أوردته على الترقية من قيود ، من حيث
وجوب مراعاة نسب معينة لعدد أفراد كل فئة من الصناعات أو العمال
في القسم الواحد من الوزارة أو المصلحة أو في كل درجة من الدرجات ،
أو من حيث ضرورة التزام حدود اعتماد مالي معين ، كما يظهرون .

للقواعد العامة للترقية من حيث ارتباطها بوجود درجات فئوية ، وهذه الترقية متى قامت أسبابها وتكاملت عناصرها جوازية ، ترقى من الإدارة في تقدير ملائمتها وفقا لمقتضيات المصلحة العامة ، لا حتمية ولا واقعة بقوة القانون . ومن ثم فلا ينشأ المركز القانوني فيها من تلقاء ذاته بمجرد استيفاء المدة المقررة أصلا كحد أدنى وشرط أساسي لجوازها . وهذا الحكم يصدق أيضا على الشراقات والصبية لاتحاد الحكمة في الوضع الجوازي للترقية بعد أول مايو سنة ١٩٤٥ ، تاريخ تنفيذ كادر العمال ، بالنسبة الى من تسرى في حقهم احكام هذا الكادر كانه ، اذ يخضع هؤلاء جميعا بمختلف فئاتهم على حد سواء للقواعد الرئيسية الموحدة التي تضمنها الكادر المشار اليه دون تمييز بينهم في المصلحة ، وقد اتضح هذا المعنى واكده قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ .

(ملحق رقم ٥٢١ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٤/٦)

قاعدة رقم (١٤٤)

المادة :

قواعد كادر العمال لم تتضمن نصا يلزم الحكومة بتطبيق احكامه على من يعين بعد ١٩٤٥/٥/١ الا في الحدود المرسومة في تلك القواعد .

ملخص الحكم :

ان قواعد كادر العمال انما تطبق على عمال اليومية الموجودين بالخبرة وقت صدوره باثر رجعي من تاريخ شغلهم الوظائف المتبقية للدرجات المقترحة بالكادر ، ولم تتضمن تلك القواعد نصا يلزم الحكومة بتطبيق احكام كادر العمال على من يعين منهم بعد أول مايو سنة ١٩٤٥ (لا في الحدود المرسومة في تلك القواعد .

(ملحق رقم ٢٠ لسنة ١ ق - جلسة ١٩٥٥/١١/١٢)

قاعدة رقم (١٤٥)

المبدأ :

نصحت أن التقييم لم يعين في درجة من درجات كادر العمال إلا في ١٩٥٤/٧/١ بعد تغيير الإمتلاك المالي له ولا مثله — عدم سريان احكام كادر العمال في حقه الا من هذا التاريخ .

ملخص الحكم :

مضى ثبت ان المدعى — وان ألتحق بخدمة مصلحة الموانى والمنابر وعمل كباعد ترزى — الا انه لم يعين فعلا في درجة من درجات كادر العمال ، بل عين في ظل نظام خاص بتلك المصلحة ، هو ان يتدر أجره بقدر انتاجه بحسب الوحدة وبعد انقضى كفوفه ١٨٠ م . ، وانه لم يعين في درجة من درجات كادر العمال ، الا في اول يولية سنة ١٩٥٤ ، بعد تغيير الامتلاكات المالية لانشاء فوجت في كادر العمال له ولا مثله ، فلا تسرى في حقه — والحالة هذه — احكام كادر العمال الا منذ هذا التاريخ .

(ملعن رقم ٢٤٤ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١١/٢٠)

قاعدة رقم (١٤٦)

المبدأ :

تطبيق كادر العمال على من عين بعد اول مايو ١٩٤٥ — شرطه ان يكون العمال قد عين درجة من درجات هذا الكادر بمؤقتة الفجوة الادارية التي يتبعها — التعيين على بند في الميزانية التي مخصص لاجور العمال — يجعل الخدمة مؤقتة — شرط توافر المؤقتة لا يتوافر الا منذ تاريخ التعيين على الدرجة الدائمة ولا ينتقل الوصف المؤقت للخدمة الى وصف الدوام اجرد استمرار المؤقتة بوضعها .

ملخص الحكم :

ان قواعد كادر العمال انما تنطبق على عمال اليومية الموجودين بالخدمة وقت صدوره باثر رجعى من تاريخ شغلهم الوظائف المتعاقبة للدرجات المقترحة بالكادر ولم تتضمن تلك القواعد نصا يلزم الحكومة بتطبيق احكام كادر العمال على من يعين منهم بعد اول مايو سنة ١٩٤٥ الا في الحدود المرسومة في تلك القواعد ، وفي ١١ من يونيو سنة ١٩٥٠ اصدر مجلس الوزراء قرارا بالموافقة على تطبيق الكشوف حرف (ب) الملحق بكادر العمال على اولئك الذين عينوا بعد اول مايو سنة ١٩٤٥ ، واشترط لذلك ان يكون منطأ استحقاق الصانع او العايل لتطبيق احكام كادر العمال عليه ان يكون عملا بحرفة من الحرف الواردة بالجداول المرافقة للكادر المذكور ، كما اشترط ايضا ان يكون الملبل قد عين غني درجة من درجات هذا الكادر بميزانية الجهة الادارية التي يعمل فيها من عين بعد اول مايو من سنة ١٩٤٥ ، وهذا الشرط اللازم توافره غير متحقق في حالة المطعون عليه الا من ٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ تاريخ تعيينه في وظيفة براد بسفة مستندية على درجة ذات بداية ونهاية من درجات الكادر ويأول مربوطها ، والاصل في مثل حالة المطعون عليه انه يعتبر مفصولا بانتهاء المدة المحددة لخدمته المؤقتة من ٩ مارس سنة ١٩٤٦ الى ٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ ، فقد قضيت هذه المدة في عمل على غير درجة من درجات كادر العمال وعلى بند في ميزانية البلدية غير مخصص لاجور العمال ، بل هو اعتماد مخصص لصيقة الطلبات . ولا مقتنع فيما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من ان استمرار خدمة المدمى بغير انقطاع في الفترة بين مارس سنة ١٩٤٦ ونوفمبر سنة ١٩٤٧ تلب الوصف المؤقت للخدمة الي دائم ، لان هذا التلب يتعارض مع اوضاع الميزانية من جهة ، اذ يخصها لظروف العايل . ويقضى الى تعديلها فيما لذلك ، كما يخالف احكام كادر العمال من جهة اخرى على ما تقتضى به هذه الاحكام .

ملحقة رقم (١٤٧)

المادة :

قرار مجلس الوزراء في ١١/٦/١٩٥٠ بتطبيق كشوف حرف (ب)
الملحقة بكتاب العمل على العمال المميزين بعد ١٩٤٥/٥/١ - منح العامل
الأجر المقرر لدرجة الصانع الحقيقي - لا يستلزم أن يمنح تبعا تلك الدرجة
- ملحق استحقاقه لها وجود درجات خالية - قرار مجلس الوزراء
في ٢٤/٦/١٩٥١ في هذا الشأن .

ملخص الحكم :

في ١١ من يونية سنة ١٩٥٠ قرر مجلس الوزراء « تطبيق كشوف
حرف (ب) الملحقة بكتاب العمل على العمال الذين عينوا بعد أول مايو
سنة ١٩٤٥ » . وقد رعت اللجنة المالية بعد ذلك اليه بتاريخ ٢٢ من
يونية سنة ١٩٥١ مذكرة برقم ٥١٦/١ بشأن الاعتراضات التي صاغت
الوزارات والمصالح عند تطبيق كشوف حرف (ب) والـ ١٢ ٪ ، وقد ورد
بالمند السلطنة من هذه المذكرة فترة (ب) الحالة الآتية : « (ب) ما رأى
في مليل في درجة صانع لا يحتاج الى فئة (٢٠٠ - ٣٦٠) وعند تطبيق
كشوف حرف (ب) اتضح أن مهنته واردة بالكشف رقم ٦ ، فهل يمنح
٣٠٠ م بمبادرة ؟ مثال ذلك : براد او ميكانيكي ، اذا منح الـ ٢٠٠ م فهل تمنح
له وهو في درجته ، أم ينقل الى درجة صانع دقيق بصفة شخصية ، أم
ينتظر خلو درجة صانع دقيق لنقله اليها ، أم يراعى النص في الميزانية
القائمة على انشاء تلك الدرجات ؟ » ، وكان رأى المالية في هذه الحالة
« ان يمنح العامل الأجر الذي تنص عليه قواعد وكشوف حرف (ب) ،
وهو ٣٠٠ م حسب الكشف رقم ٦ ، على ألا ينقل الى درجة صانع دقيق
الا في حالة وجود خلوات » . وقد وافق مجلس الوزراء في ٢٤ من يونية
سنة ١٩٥١ على رأى اللجنة المالية مخالف الذكر . وفي ١٧ من يولية
سنة ١٩٥١ أصدرت وزارة المالية الكتاب التوري رقم ف ٣٣٤ - ٥٣/١
بمساند المسائل التي اثيرتها الوزارات والمصالح بمناسبة تطبيق كشوف

حرف (ب) وقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٤ من يونية سنة ١٩٥١ في كل منها . وتضمنت المسألة الخامسة في هذا الكتاب الدوري ما يأتي : « تتسأل الوزارات بمفصلة تطبيق الكتاب الدوري رقم ف ٢٣٤ - ١٢/١ المؤرخ ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥١ بشأن تطبيق كشوف حرف (ب) على عمال البهيمية الذين عينوا بعد أول مايو سنة ١٩٤٥ ، هل تعمل تصويكات لمجاليها طبقا لكشوف حرف (ب) التي نص على تطبيقها ؟ أم لا ؟ كان الجواب بالإيجاب هل تفترض ترقية بمساعد الصانع أو الاشتراك مثلا بعد خمس سنوات إلى درجة صانع دقيق بلجر ٢٠٠ م ولو لم توجد درجات خالصة بالميزانية وتعتبر ترقية شخصيا حسبها على الدرجات الأدنى للشاغرة بالميزانية ، وكذلك الحال في جميع حالات الترقية للترقية على تطبيق كشوف حروف (ب) ، أم يرجأ النظر في ترقية لهم حين خلو درجات لهذه الترتيبات بالميزانية ؟ » . ثم أورد الكتاب الدوري قرار مجلس الوزراء في هذا الشأن وهو « تأييد ما ورد بقواعد وكشوف حرف (ب) من جواز الترقية بعد الحد المنصوص عليها بشرط وجود درجات خالصة » . وعلى كائن الأمر كما ذكر فإن التسوية التي أجرتها مصلحة المواني والمختار للمدغقر بنحوه الأجر المقرر لدرجة الصانع الدقيق من يوم أدائه الامتحان مع بقائه في ترقته العالية إلى أن تظل درجة صانع دقيق فيوشح عليها - إن المصلحة ، والحالة هذه ، تكون قد طبقت القواعد التي قررها كغيرها من القوانين . وقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٤ من يونية سنة ١٩٥١ في حق الماشية تطبيقا صحيحا .

(ضمن رقم ١٧٥٠ لسنة ٢ في - جلسة ١٩٥٧/١/٢٩)

قاعدة رقم (١٤٨)

المادة :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١/١/١٩٥٠ بتطبيق الكشوف جوده (ب) على العمال المميزين بعد ١٩٤٥/١٢/٢٠ - تصوية حالة هؤلاء العمال من بعد تاريخ المصادقة - عرف الفروع الخرجية من ١٩٦١/٢/١٢ -

ملخص الحكم :

ان المسمى استند الحق في التسوية الجديدة باعتباره في الدرجة (٢٠٠/٢٠٠) من بدء دخوله الخدمة في ٢٣ من مارس سنة ١٩٤٦. ويؤهل مربوطها ثم تدرج أجرته بالملاوات الدورية وقدرها ٢٠ مليس كل سنتين ، من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من يونيو سنة ١٩٥٠ بشأن تطبيق الكشوف حرف (ب) الملحق بكتاب العمال على العمال المعينين بعد ٣٠ من ابريل سنة ١٩٤٥ الا ان صرف الفروق الناتجة عن هذه التسوية تراخى الى ١٤ من فبراير سنة ١٩٥١ تاريخ صدور القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٢ بفتح الاعتدال اللازم لهذه التسوية .

(ملحق رقم ٦٢٤ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٠/١١/٥)

قاعدة رقم (١٤٩)

المادة :

سكك حديدية - قرار مجلس الوزراء في ١/٢١/٦ بشأن عدم مدة خدمة سابقة لبعض العمال - قصر سرياقه على من سبق فصله لتجاوز الاجازة المرضية - عدم سرياقه على من فصل لعدم اقامة الطبية .

ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١/٢١/٦٢٨ ينظم حالة طائفة معينة من عمال مصلحة السكك الحديدية بذواتهم ، وهم الذين رفضوا تجاوزهم الاجازات بسبب المرض وتم تسلاهم منه عملا ، فتاب تعيينهم باجورهم الاصلية ، وان كحسب لهم مدة الخدمة السابقة بشرط ان يردوا المكافاة التي سبق صرفها اليهم عند فصلهم ، ولما كان المسمى قد فصل من الخدمة في اول يناير سنة ١٩٤٨ بسبب عدم ايلاقه الطبية لعمال

(م ١٥ - ج ١٨)

الوظيفة التي يشغلها) (تشارك) ، وليس لتجاوز الأجازات المرضية ، فإنه لا يبيد من الأحكام التي تضمنها قرار مجلس الوزراء سلك الذكر ، إذ لا يمكن أن يبيد منه إلا من عفاهم على سبيل الحصر .

ر (ظن رقم ٩٧٥ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/١/١٩)

قاعدة رقم (١٥٠)

المبدأ :

تطبق الكادر ينصرف إلى طائفتين متجزئتين من عمال اليومية - الطائفة الأولى هي طائفة العمال اللذين الموجودين وهم يتصلون بوظيفتهم فيهم شروطه - والطائفة الثانية تتناول من عفاهم من العمال اللذين سيطبق عليهم الكادر مستقبلا .

ملخص الحكم :

الحكم المذكور يهدف الحكمة الإلزامية المطبقة قد جرى على أن تطبق كادر العمال ونحوها إلى طائفتين متجزئتين من عمال اليومية لكل منهما ونوع مختلف من الأخرى ، الطائفة الأولى وهم طائفة العمال الموجودين بالخدمة عملا وقت تنفيذه وتحقق فيهم شروطه ومؤلاء يطبق عليهم بأثر رجعي بقتضاه أن تصيب لهم ترقية اعتبارية في مواعيدهما في المبادي دون خوف على وجود درجات خالية أو ارتباط باعتبارات مالية ، وأما الطائفة الثانية فتتعلق من عفاهم من العمال اللذين سيطبق عليهم الكادر مستقبلا ومؤلاء يتجهون لإحلالها ما أوردته على القاعدة من أبعاد كما وخضعوا للتقاعد الوظيفية ، إلا أن قضاء هذه الحكمة لم يوجب على أن يتركها الأولى وهي طائفة العمال الموجودين في الخدمة ويتم منحهم الكادر فيهم أحكامه سواء كانوا دائمين أو مؤقتين .

ر (ظن رقم ١٢٢٨ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٧)

المادة رقم ١٥١

المادة :

المادة تنطبق ككل العمال الحكومي هو ما ورد من وظائف محددة
بالكشف المرفقة به دون غيرها — خروجا من وظيفة « فطاس » .

الحكم :

ان المادة تنطبق ككل العمال الحكومي هو ما ورد من وظائف
محددة بالكشوف المرفقة به دون غيرها ، وكذا خلت تلك الكشوف —
على ما سطره المحكم من بيان من وظيفة « فطاس » خروجا من وظيفة « فطاس »
والبيان المرفق .

(طعن رقم ١١٢٧ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤)

المادة رقم (١٥٢)

المادة :

قواعد ككل العمال والكتب المؤدية المتعلقة بتطبيق احكامه على عمال
المؤدية المؤدية المؤدية وقت صدور: بان رجعي على اساس الدرجة
والتي المؤدية المؤدية المؤدية المؤدية المؤدية المؤدية المؤدية المؤدية
المؤدية المؤدية المؤدية المؤدية المؤدية المؤدية المؤدية المؤدية

الحكم :

الحكم من مستند قواعد ككل العمال المؤدية المؤدية المؤدية
المؤدية بتطبيق احكامه ان تلك القواعد تنطبق على عمال المؤدية المؤدية
بالمؤدية وقت صدور: بان رجعي على اساس الدرجة والاجر المؤدية
المؤدية المؤدية المؤدية المؤدية المؤدية المؤدية المؤدية المؤدية

على ما سبق ان قضت المحكمة الادارية العليا — هي بالعمل الذي يؤديه
الحمل لمعلا لا بالوصف الذي تطلق عليه في بعض الاوراق بملك الخدمة .

(طعن رقم ١١٢٧ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤)

قاعدة رقم (١٥٣)

المبدأ :

المركز القانوني في الاجر المقرر بموجب احكام كادر العمال لا ينشأ
بموجب قرار اداري وانما ينشأ بالقانون ذاته متى توفرت شروطه .
لا يسرى في هذا الشأن ميعاد الستين يوما وانما يمد التقادم المعتادة .

ملخص الحكم :

ان المركز القانوني في الاجر المقرر بموجب احكام كادر العمال
لا ينشأ بموجب قرار اداري يستلزم حق الطعن فيه بالالغاء او بمتابعة
سحبه بعد نوات ميعاد الستين يوما ، وانما هو مركز قانوني ينشأ
بالقانون ذاته راسا في حق صاحب الشأن متى توفرت شروطه ، وهذا
مستفاد من احكام كادر العمال في هذا الخصوص وما دام المركز القانوني
ينشأ بقوة القانون فهو من الحقوق التي لا يسرى عليها ميعاد الستين يوما
وانما تخضع لمد التقادم المعتادة بالنسبة للجنيتين الموظف والحكومة .
ان مد التقادم لم تنقض ، فيجوز للموظف ان يطلب بتسوية وضعه عليه
مقتضاها كما يجوز للادارة الغاء هذه التسويات ان كانت قد تمت على
خلاف القانون وما يسفر من الادارة في هذا الخصوص لا يصحوف عن شكوك
اجراء كالشأن للمركز القانوني لصاحب الشأن المستند من احكام
القانون .

(طعن رقم ١١٥٩ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩)

ملحق رقم (١٥٤)

المادة ٨ :

كل عمل يقرر مرتب صناعة المعينين من الخدمة على درجات
الصناع - حكم المادة ٨ من كادر العمال فيما تضمنه بشأن بدل الصناع
مقتصر الأثر على المستخدمين الصناع الموجودين بالخدمة عند نفاذ كادر
سنة ١٩٣٩ ولا يسرى على من يعين بعد ذلك في ظل أحكام كادر سنة ١٩٣٩ ،
إسناد ذلك - كتاب وزارة المالية المؤرخ ١٩٤٧/١٠/٧ الذي قرر إيقافه
صرف مرتب الصناعة لا يؤثر في هذا الشأن .

ملخص الحكم :

يبين من استقراء نصوص كادر العمال أنها تقررت مرتب صناعة
بالنسبة للمستحقين من الخدمة على درجات الصناع ، أما ما تضمنت به المادة
(٨) من أن بدل الصناع يستهلك عند منح الموظف أول علاوة دورية أو
ترقية ، فهو حسب مفهوم هذه المادة أنها هو بطبيعته نص مؤقت مقتصر
الأثر على المستخدمين الصناع الحاليين إذ نصت هذه المادة « الخدمة الصناع
الحاليين .. » أما الموجودين بالخدمة عند نفاذ كادر سنة ١٩٣٩ ، فلا
يسرى هذا النص حسب صريح عبارته على من يعين بعد ذلك في ظل أحكام
كادر سنة ١٩٣٩ ، يؤيد ذلك ويدعمه ما ورد في الجدول المرافق لهذه
الفتوى - كادر الخدمة الخارجين من هيئة العمال الصناع إذ بعد أن حدد
المشرع درجاتهم - وعين المرتبات المقررة لكل درجة نص فيها يتعلق
بالدرجات الرابعة والثالثة والثانية ، على أن يزداد المرتب بمراتب صناعة
قدره ٢٤٠٠ ستويا أي بعبارة أخرى يمنح المرتب في جميع الأحوال
مقتضى بمراتب صناعة ، بصرف النظر عن منح الموظف أول ترقية أو تولي
علاوة إذ لو أراد المشرع خلاف ذلك لآتى بنص محال للمادة المنظمة في
نهاية الكادر وهو الأمر الذي لم يرد أو يتصوره - وعلى هذا الأسس وبالم
الدمى يستحق بدل الصناعة وفق أحكام كادر سنة ١٩٣٩ ، ولا يؤثر في

هذا الاستحقاق صدور كتاب وزارة المالية المؤرخ ١٩٤٧/١٠/٧ مسلفه
الذكر والذي قررت بقتضاه وزارة المالية « إيقاف صرف مرتب الصناعة
للخدمة الخارجين عن الهيئة الصناع الذين عينوا في الدرجة الرابعة ٢ »
٣ ج « بماهية قدرها ٣ ج في الشهر بعد ٢٠ من مايو سنة ١٩٤٤ تاريخ
تتبعه فواحد الإمتناع — ذلك أن مرتب الصناعة للخدمة الخارجين من
الهيئة الصناع تقرر بكانر سنة ١٩٣٩ الصنغر من مجلس الوزراء حبيبة
تسببت المحكة ومتى كان هذا المرتب قد تقرر بقاعدة تنظيمية عالية وكان
مجلسها قرار مجلس الوزراء المذكور ، فإن الشاء هذه المساعدة أو تمثيلها
لا يكون إلا بتمويل الادارة التي تستدرك بتمويلها بواسطة بن درجة أعلى ٤
وتتميزها على تلك عن وزارة المالية لا تلك وخدما — بالتبليط فسلطة
أدنى من مجلس الوزراء — أن تلغى مرتب الصناعة لو تدخل في نسله لو
شروط استحقاقه على نحو يخالف ما جاء بكانر سنة ١٩٣٩ .

١ لمن رقم ٧٨١ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١٦)

قاعدة رقم (١٥٥)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء بتجاسة ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ بتوحيد
المرتبات الثلاث لدرجة صانع ممتاز — يعين في ترتيب الادمية في درجة
صانع ممتاز أن يوضع شأنها في الفئة الاولى بحيث يستطيعون في الترقية
شأنهم في الفئتين الاولى — الترقى بغير تلك في تقرر بالتبليط فسلطة
التي لا يجوز المساس بها بقرار مجلس الوزراء الصنغر بتوحيد فسلطة
درجة صانع ممتاز — الترقية من درجة صانع ممتاز الى درجة صانع ممتاز
بالتبليط فسلطة عدم تنظيم كثر الترقى فليزية التقرر بغير
الترقية من الترقى والاصول الفنية في الترقى بالتميز —
عند التسلولي في درجة الترقية تكون الترقية بالادمية .

مجلس التعليم :

إن الفئات الثلاث لترتبة صانع ممتاز قد وحدها كادر الكادر الجليل بالقرار الصادر من مجلس الوزراء بجلسته ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ لتصبحت كلها باجر مقدار ٢٦٠ - ٨٠٠ مليم وقد قصد بهذا التوحيد التيسير على من يشغلونها لكي ينطلق تدرج علاوتهم الدورية إلى مداها الجديد الذي حدده المصروع ، ويحصر بالذكر أن لفئة الأولى كانت تطول الفئة الثانية والثالثة في مجال التدرج إلى درجة صانع ممتاز وترتبا على ذلك يكون شاغلي الفئة الأولى منذ التوحيد أسبق في الأقدمية من كان يشغل إحدى الفئتين الأدنى منها والفرق بين هاتين الفئتين كان يساوي ١٠٠ مليم ، واذ كان المسمى شاعلا منذ التوحيد للفئة الأولى فهو درجة صانع ممتاز ، وإذا كان المسمى شاعلا منذ التوحيد للفئة الأولى فهو صانع ممتاز دون المطعون على ترقبتهما الذين كان يشغلان الفئتين الثانية والثالثة فلا يكون أقدم منهما بعد توحيد هذه الفئات الثلاث .

ومن حيث أنه تطبيقا لقواعد كادر عمال اليومية أو لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ تكون الوظيفة من صانع صانع ممتاز إلى أعلى بالاختيار للكلية ، ولم ينظم الكادر المذكور كيفية الاختيار ومن ثم يرجع في هذا الشأن إلى القواعد المقررة والأسس العامة في خصوص الترقية بالاختيار بأن تجري الترقية بالانقضاء بين المرشحين غير أن أحدث إذا كان أكثر من الأقدم ، وعند التساوي في درجة الكلية بين المرشحين تكون الترقية بينهم بالأقدمية .

ومن حيث أن المسمى عليه قد أجرت الترقية استنادا إلى الأقدمية المطلقة ، كما أن أوراق الدعوى قد حلت من أية بيانات أو وثائق عن كلية المسمى والمطعون في ترقبتهما ولذا تكون البيانات الواردة بملفاته ختمتهم — باعتبارها الوثائق الطبيعية للكلية — هي الحصر الوحيد الذي يجب الاستهداء به في تقدير الكلية في هذه الدعوى .

ومن حيث أن الملفت من الاطلاع على ملفات خدمة المسمى والمطعون في ترقبتهما أنه ليس في ملف أي من المطعون في ترقبتهما ما يميزه عن

المدعى وإذا كان المدعى هو الأقدم — على النحو المسلف بيانه — فإن القرار المطعون فيه إذ تخطاه في الترقية إلى درجة أسطى يكون قد خالف للقانون الأمر الذى يتعين معه إلغاء هذا القرار فيما تضمنه من هذا التخطئ ، وإذ رقى المدعى إلى درجة أسطى في ٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ فإن مصلحة تكون قاصرة على إرجاع أقدميته في درجة أسطى إلى ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ .

(طعن رقم ١١٧١ لسنة ١٤ في — جلسة ١٩٧٦/٢/٢٢)

قامعة رقم (١٥٦)

المبدأ :

ندب العامل الشامل لتوليفة مساعد ميكانيكى إلى وظيفة مقرر لها درجة صانع دقيق — لا يكسبه حقا في هذه الدرجة ولا يعتبر ترقية له اليها .

ملخص الحكم :

ندب مساعد الصانع إلى وظيفة مقرر لها في كادر العمال درجة • صانع دقيق • لا يكسبه حقا في الدرجة الأعلى التى ندب لها ولا يجرى مجرى الترقية التى لا ينشأ المركز القانونى فيها تلقائيا لارتباطه بوجود درجة خالصة في الميزانية وتوقفه على التزام حدود الاعتمادات المالية وخضوعه لوجوب مراعاة نسب معينة لكل فئة من فئات الصانع في القسم الواحد في الوزارة أو المصلحة وتطلعه بإدارة الجهة الادارية وترخصها في تقدير ملامة الترقية وفقا لتفضيلات المصلحة المعنية .

(طعن رقم ١٢١٣ لسنة ٨ في — جلسة ١٩٦٧/١٠/٢٢)

الفرع الرابع

التسويات

قاعدة رقم (١٥٧)

المبدأ :

ملف الخبذة - هو المرجع الرئيس فيما يتعلق بمراحل حياة العامل الوظيفية ولكنه ليس المصدر الوحيد في كل ما يتعلق به من بيانات خاصة إذا كان الملف غير منتظم أو غير كامل .

ملخص الحكم :

انه وان كان ملف الخبذة هو المرجع الرئيس فيما يتعلق بمراحل حياة العامل الوظيفية الا انه غنى عن البيان انه ليس المصدر الوحيد الذي يجب الاكتسار عليه في كل ما يتعلق بالعامل من بيانات ومعلومات ويوجه خاص اذا كان الملف غير منتظم أو غير كامل كما هو الحال بالنسبة الى ملفات خبذة الطامعين فقد ظلت جميعها من قرارات التعمين وخلت معظمها من الأوراق التي تنيد في التعرف على مراحل حياتهم الوظيفية وما طرأ عليها من تغيير .

(طعن رقم ١٠٤٠ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/١٢)

قاعدة رقم (١٥٨)

المبدأ :

المبرة في تسوية حالة العامل بالعمل الذي يؤديه لا بالوصف الذي أطلق عليه في بعض الأوراق بالملف .

ملخص الحكم :

ان العبرة هي بالعمل الذي يؤدى المأكل عملا لا بالوصف الذى اطلق عليه فى بعض الاوراق بالملف .

(طعن رقم ٢٥١ جلسة ٥ ق - جلسة ١٩٦٠/٤/٢)

قاعدة رقم (١٥٩)

المبدأ :

الانصاف المقرر بمقتضى كادر العمال لا يفيد منه الا فريقان من العمال :
من لم يسبق انصافه اصلا ، ومن سبق انصافه انصافا غير كافٍ أو كاذب .
بخلاف الحالات لا يصرى عليها كغير العمال .

ملخص الحكم :

ان الانصاف المقرر بمقتضى كادر عمال الهيئة المستأجر على ٢٢ من
نومبر و ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ لا يفيد منه الا فريقان من العمال :
من لم يسبق انصافه اصلا ، ومن سبق انصافه انصافا غير كافٍ أو كاذب .
اذنى مما يستحقه بتطبيق احكام هذا الكادر . اما من سبق أن منح انصافا
كافيا بمقتضى قواعد ٣٠ من يناير و ١٢ و ١٩ من أغسطس سنة ١٩٤٤ .
فلا يسوغ له التمسك بتطبيق احكام التسويات الواردة بهذا الكادر على
حالته ، وخاصة اذا كان الانصاف الذى ناله اجدى عليه من هذه التسويات ،
لانتفاء المصلحة فى هذه الحالة .

(الحقن رقم ٥٢٢ جلسة ٢ ق - جلسة ١٩٦٠/٤/٢)

ملخص القسم (٢٦٠)

المبدأ :

إنقاذ تطبيق التسويات الواردة بقرار العمل على ثلاث أوجه المقررة
بمقتضى قواعد الانصاف السابقة تعادل تلك التي تضمنها هذا القرار أو تزيد
عليها - ليس لأصاحب الشأن خيار في الجمع بين التطبيقين أو الانتفاع
بحكماء أيهما شاء إذ زيادة الأجر المقرر المحدد بالقرار مقصور على من منحوا
في الانصاف السابق أقل مما يستحقونه بتطبيق قرار العمل - البند السادس
من كتاب المالية الثوري في ١٩/٥/١٤٢٤ - بالتسوية بالانصاف الوارد
نكرهه بالفقرة الأخيرة من ذلك البند .

ملخص القسم :

ان التسويات الواردة بقرار العمل - وهي ضرب من الانصاف قرره
المشرع لعمال اليومية الحكوميين أسوة بما فعله بالنسبة الى بعض مكاتبات
الموظفين والمستحقين كجدة الشهادات الدراسية لأخوة المساواة بين
مختلف الكوادر - إنما قصد به تحقيق الانصاف بالنسبة الى من لم ينل
من ترتيب اليومية انصافاً متساوياً ، أو من نال في الانصاف المتناهي حقاً غير
كاف ، أي أعطى ما يستحقه بتطبيق هذا القرار ، ومن ثم قصر سريته
على هؤلاء العمال فلا يملك منها من شملهم الانصاف السابق الصادر به
كتاب المالية الثوري رقم ٢٢٤ - ٢٠٢/١ المؤرخ ٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٤
والكتب الدورية المكلفة له ، وهو الخلس بتنفيذ قواعد الانصاف بالنسبة
الى بعض طوائف الموظفين والمستحقين والخدمة الخارجيين عن هيئة
العمل وعمل اليومية من ذوي المؤهلات الدراسية تطبيقاً
لقرارات مجلس الوزراء الصادرة في ٢٠ من يناير و ١٢ و ٢٩ من
أغسطس سنة ١٩٤٤ ، وعلّة ذلك منع ازدواج الانصاف ، لأنّ من منحه
في الانصاف السابق أقل مما يستحقه بتطبيق القواعد التي تضمنها القرار
المشار اليه يزداد أجره الى الحد الذي تخوله له هذه القواعد ، وذلك

لإزالة التباين في المزايا المالية بين أفراد الفئة الواحدة من أرباب اليومية المعاملين بقاعدتي انصاف مخطئين . وإذا كانت تلك هي حكمة هذا النص فانه يتمتع تطبيق الاحكام الواردة بكادر العمال ، متى كانت المزايا المقررة بمقتضى قواعد الانصاف السابقة تعادل تلك التي تضمنها هذا الكادر او تروى عليها ، ومن ثم اذا ثبت ان المدعى محين باليومية وحامل لشهادة اتملم الدراسة الابتدائية وقد زيد أجره بما يوازي الماهية المقررة لمؤله الدراسي وفقا لاحكام البند (١٤) من كتاب وزارة المالية الدورى رقم ٢٣٤ — ٣٠٢/١ الصادر فى ٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٤ بشأن تنفيذ قواعد الانصاف ، بما يجاوز الاجر المقرر لامثاله فى الدرجة المخصصة للعمال الكتبة بمقتضى قواعد التسويات الواردة بالبند (٨) من كادر العمال حسبما جاء بكتاب وزارة المالية الدورى ملف رقم ف ٢٣٤ — ٥٣/٩ الصادر فى ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٤٥ بشأن كادر عمال اليومية ، فان الجهة الادارية — اذا انصفته على هذا النحو — تكون قد أصابت فيما عايلته به من عدم تطبيق احكام كادر العمال على حالته ، لكون أجرته التي رنعتها له وفقا لقواعد الانصاف تزيد على تلك المقررة لامثاله بمقتضى احكام التسويات الواردة فى الكادر المذكور . ولا خيار للمدعى — والحالة هذه — فى أنجع بين النظمين او الانتفاع باحكام ايها شاء ، اذ ان زيادة الاجر الى القدر المحدد فى كادر العمال مقصورة على من منحوا فى الانصاف السابق اقل مما يستحقونه بتطبيق قواعد هذا الكادر ، وذلك طبقا لما نص عليه البند السادس من كتاب وزارة المالية الدورى ملف رقم ف ٢٣٤ — ٥٣/٩ الصادر فى ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٤٥ آنف الذكر ، والمدعى ليس من هؤلاء . ابا ما ورد فى الفقرة الأخيرة من البند المشار اليه من اعداد بيان مستقل يوضح فيه مقدار الزيادة التي تستحق لنوى المؤهلات بتطبيق كادر العمال عليهم ، فالمدعى به — كما جاء فى ختام هذه الفقرة — هو من يرغب فى تطبيق كادر العمال عليه ممن خولوا هذا الحق وايدوا رغبتهم فى استمالة .

قاعدة رقم (١٦١)

المبدأ :

منطق استحقاق الصانع أو العامل لتطبيق أحكام كلدر العمال عليه .

ملخص الحكم :

ان منطق استحقاق الصانع أو العامل لتطبيق أحكام كلدر العمال عليه ان يكون عملا بحرفة من الحرف الواردة بالجداول المرافعة للكلدر المذكور ، ولم تر الجهات المختصة بحسب مقتضيات العمل في الوزارة أو المصلحة التزاما للتيود المبينة بكلدر العمال عدم تطبيق هذا الكلدر على فئات ذواتهم .

(طعن رقم ٣٠ لسنة ١ ق - جلسة ١٢/١١/١٩٥٥)

قاعدة رقم (١٦٢)

المبدأ :

طبيعة الرابطة القانونية بين العامل والحكومة تتحدد بنوع العمل أو الحرفة التي عين فيها عند التعاقد بخدمتها - اللجان التي تشكل بالوزارات لتطبيق كلدر العمال لا تملك المساس بهذا الوضع والاستثناء من أحكام ذلك الكلدر .

ملخص الحكم :

ان طبيعة الرابطة القانونية بين العامل وبين الحكومة انما تتحدد بنوع العمل أو الحرفة التي عين فيها عند التعاقد بخدمتها ، وهذا الوضع الواقع لا يمكن المساس به بدعوى ان اللجنة الفنية المشكلة بالوزارة لتطبيق كلدر العمال على عمالها رأت اعتباره في درجة اعلى ، من توقيع تعيينه ، لان هذه اللجنة لا سلطة لها في الاستثناء من أحكام كلدر العمال ، ولا في تعديل مركز قانوني محدد بقرار التعيين . فلذا كان الفيت ان المحضر

قد طبق عليه كادر العمال تطبيقا خاطئا بواسطة تلك اللجنة التي لم تخول سلطة الاستثناء من احكامه ، وكشفت نتيجة ذلك ان منح اجر المصانع الدقيق وهو ٣٠٠ م يوميا من بدء التحاقه بخدمة الحكومة في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ ، ثم خصم منه ١٢ ٪ فاصبح اجره اليومي ٢٦٥ مليما في اول مايو سنة ١٩٤٩ ومنح علاوتين دوريتين في اول يوليو سنة ١٩٤٦ ، وفي اول مايو سنة ١٩٤٨ ، فبلغ هذا الاجر ٣٠٥ مليم ، مع ان قواعد كادر عمال اليومية - وهي التي تنطبق وحدها بانثر رجعي على حالته باعتباره مقيما قبل تاريخ العمل بها - ما كانت تسمح بوضعه في غير درجة مساعد صانع التي عين فيها فعلا ، فليس له حيلال ما تقدم ان يطالب بالملادات المتأخرة او بزيادة في الاجر .

(ملحق رقم ١٦٦٢ لسنة ٢ ق - جلسة ١٨/١/١٩٥٨)

قاعدة رقم (١٦٣)

المبدأ :

المركز القانوني للعامل يتقرر تبعا للخدمة المسندة اليه في قرار تعيينه - متى كانت الوظيفة المعين فيها العامل مسندة لهذه التسمية هي التي تحدد نوع عمله ودرجته واجره - وليس له ان يغير تسمية حرفته وخصائصها الى حرفة اخرى ولو تماثلتا في للدرجة والاجر .

ملخص الحكم :

ان المركز القانوني للعامل يتقرر تبعا للحرفة المسندة اليه في القرار الصادر بتعيينه . فليس له ان يغير بمرافقة حرفة بمرافقة اخرى وبما لا يكون فيه تغيير تسمية حرفته وخصائصها الى حرفة اخرى ولو تماثلتا للدرجة والاجر المعدين لها ، فذلك ان قواعد كادر العمال لا تمنح له الحق في تطبيق مبالغ المزداد والخصومات به بمرافقة بمرافقة بل لفئة من الفئات المنبثق له العمل في ذلك القسم بمرافقة او بمرافقة جديدة وبما تقتضيه حرفة العمل ، فمرافقة تسمية بمرافقة تغير عليها القانون المذكور .

وكي خروج على ذلك ينطوي على اخلال بهذه الحكمة . هذا الي ان اسند
الوظيفة الى الممثل يتوقف على توافر خبرة معينة فيه قد لا نحقق
في وظيفة اخرى . كما انه من كثرة الوظيفة التي عين فيها الممثل
نسبة على هذه النسبة من التي تحدد نوع العمل المنوط به اذ لا
وكذا مزجه واجره . لذا كان الترتيب ان وظيفة عمل الممثل تنقسم
وظيفة الميزان في الدمى في اولاها يحدد برزخه بما ينشئ كل صلة له
بالحقبة التي لم يتناول عليها قط ، والتي لا وجود لها - فضلا عن ذلك -
بيوانية السلطة .

(طعن رقم ١٧٧ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٤/٢)

قاعدة رقم (١٦٤)

المبدأ :

الاصل ان تكون التسوية بحسب الوظيفة التي عين فيها العامل من
بذلك ذلك - تكليف الرئيس المحلى للعامل القيام باعباء وظيفته اعلى -
لا يكسبه حقا في تسوية حالته على اساس تلك الوظيفة .

مقتضى الحكم :

بموجب استقراء توليد كبار الممثل والكبير البعدي للوظيفة بغير
احكامه ان مجرد قيام العامل باممال وظيفة اعلى من وظيفته الاصليه
لا يكفي في ذاته لتسوية حالته على اساس اعتباره في الدرجة والامر
المقرر لها في الكادر ، ولما تكون التسوية بحسب الوظيفة التي عين بها
العامل ولما هو ثابت في القرار الاداري الصادر بترقيته اليها .

والاصل ان من يملك لقيام الموظف في الوظيفة هو وحده الذي يملك تحديد
كم انما هو ، ما لم يجرى التقييم على خلاف ذلك . ولكن يحدده القرار
الصادر بترقيته في ذلك في نفس العمل بغير ان يكون مستوفيا لاسباب
في حال استيفاء ، وهو رئيس المراجعة المختص بذلك ومن غيره ، وليس
هو الرئيس المحلى او رئيس العمل المتبع في منطقة العمل .

المدعى وصلاحه الجارى على أن قرارا بترقية المدعى إلى درجة أسطر لم يصدر في شأنه من رئيس المصلحة ، ومن ثم يكون مجرد تكليف المدعى من قبل المهندس القيم ، بما له من سلطة توزيع الاعمال طبقا بين العمال ومروسيه ، لا يمكن أن يقوم سنداً قانونيا للقضاء بالتسوية المحكوم بها ، فلذا لوحظ أنه يشترط لتسوية حالة العامل على أساس وظيفة أو سلم أو ملاحظ أن يكون قد شغل إحدى وظائف الأسطوانات أو الملاحظين المنصوص عليها على سبيل الحصر في كادر العمال على الوجه المتضمن ، وكانت الوظيفة التي يعتمد عليها المدعى كسب التسوية المطلوب بها لم ترد ضمن تلك الوظائف ، فإن الحكم المطعون فيه — وقد قلم على أساس ما يزعمه المدعى دون أن يكون له سند من الواقع ولا من أحكام كادر العمال — يكون قد وقع مخالفا للقانون .

(طعن رقم ٧٦٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٩/٤/٢)

قاعدة رقم (١٦٥)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء في ١٩٥١/٨/١٢ — لقر تطبيقه على العسبة المينين بعد أول مايو سنة ١٩٤٥ — استحقاقهم لأجور فوسية مندرجة تدرجا متصاعدا بحسب اتحقاقهم — سريقتها بقر رجعى خلال الخمس السنوات التالية لتعيينهم .

ملخص الحكم :

أن مجلس الوزراء قد وافق بجلسته المنعقدة في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ على أن العسبة الذين لم يكونوا قد انتهوا خمس سنوات في الخدمة في أول مايو سنة ١٩٤٥ ، وكذا الذين عينوا منهم أو يعينون بعد هذا التاريخ ، سواء كانوا حاصلين على الشهادة الابتدائية أو غير حاصلين عليها تطبق عليهم قواعد وكشوف حرف (ب) — أى يمنحون الأجور التالية : السنة شهور الأولى نجداً — ٥٠ ملياً عن بقى السنة

الأولى - ١٠٠ مليون من أول السنة المالية - ٢٥٠ ملياً من أول السنة الثالثة - ٢٠٠ مليون من أول السنة الرابعة - ٢٥٠ ملياً من أول السنة الخامسة . وبعد نهاية السنة الخامسة يؤدي امتحان إلم اللجنة الفنية المشكلة بقرار وزاري أن توضع فيه يرقى إلى درجة مبالغ لتفقد إذا وجدت درجة خالية ، وفي هذه الحالة يمنح أجره اليومية قدرها ٢٠٠ مليون وإذا رسب يعطى فرصة أخرى بلجر ٢٥٠ ملياً يومية . فإن تكرر رسوبه ينصل - وقد طبقت هذه القواعد على حالات الصبية الموجودين في الخفية عند صور القرار سلف الذكر على أن يخضع بالزيادة المترتبة على ذلك التطبيق على الاعتماد الذي يخضع عليه بالأجور .

ويستند من قرار مجلس الوزراء آنف الذكر أنه بالنسبة للصبية المعينين منذ أول مايو سنة ١٩٤٥ بالحكومة أو بالمجلس البلدية التي تدرى عليها التوليع والقواعد للتعيينات العامة التشاركية على الحكومة - ومن بين هؤلاء الصبية المعلومون اسمهم - عهد تسوية لهم التولية عن الماضي بما يرميها تدريجياً ، طبقاً لهذا القرار ، خلال الخمس السنوات التالية لتعيينهم على أن يؤديوا بعد انقضاء امتحان إلم لجنة نية خاصة تكشف عن مدى صلاحيتهم للتعيين في درجات المصانع الذين تنظر حرصهم إلى دقة عند خلوها . ويتضح من هذا أنه مستحق هؤلاء الصبية - خلال تلك المدة - لأجور مرضية متدرجة تدرجاً متصاعداً بحسب لتدريجهم ، ويشترط أن لا يترتب لهم حق في الترقية لجهة بناء على هذه الزيادة ، طبقاً لهذا القرار ، إلا من تولى به نظام .

وتطبيقاً لذلك قلته وثمن صبح أن أجر المعلومين لصالحه التولييع لا يكون بجول في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ثمانين ملياً - طبقاً لأحكامكم ككفر المعالي السارية آنذاك ، إلا أن رفع مربوط أجر الصبية بالتولييع بموجب قرار مجلس الوزراء في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ قد جعلهم المعلومين لصالحه يستحقون من أول السنة الثالثة لتعيينهم ، أي في ٦ من يونيو سنة ١٩٥٠ أجر قدره مئة وخمسون ملياً يومية ، ويترتب على ذلك أن أجره المخصص للمرضى في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ طبقاً للتولية المستحقة التي أوجبها قرار ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ يكون رجوعاً

جريدة وخمسون مليا بدلا من الثلاثين مليا التي ربطت عليها امانة
بلاء المهنة .

(طعن رقم ٢٤٦ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٠/٥/٢١)

قاعدة رقم (١٦٦)

المادة :

مهمة « صبي » المتخصص عليها في قرار مجلس الوزراء الصادر في
١٩٥١/٨/١٢ - المتعود بها صبي الصانع التي يرقى بعدها الى مهمة
« صانع » لا الى احدى من العمال العائدين - تعيين الملل للعمل في اعمال
المجاري بالجيل الاصفر بمهمة صبي ثم تعيينه في مهمة عامل ترسيب قبل نفاذ
القرار في اول مايو سنة ١٩٤٥ - لا يعطيه حقا في تسوية حالته باعتباره
« صبيا » وفقا لاحكام هذا القرار .

ملخص الحكم :

ان اذا كان الثابت من الاوراق وملف خذبة المظنون ضده انه بتاريخ اول
يونية سنة ١٩٢٧ ألحق ضمن عشرة اولاد رشحهم المهندس المقيم للعمل
في اعمال المجاري بالجيل الاصفر بمهمة صبي باجر يومي قدره ٣٠ مليا
رفع الى ٤٠ مليا اول يونيه سنة ١٩٢٨ ثم عين في اول يولييه
سنة ١٩٤٣ بوظيفة « عامل ترسيب » باجر يومي قدره ٨٠ مليا . وعند
نفاذ قواعد كادر العمال في اول مايو سنة ١٩٤٥ عدلت اجرتة بمقتضاها
ووضع في مهمة « زيت » « بالفئة » ٢٤٠/٢٤٠ مليا المصنفة
الى ٢٠٠/١٤٠ مليا باجر يومي ١٨٠ مليا بترج بالمصلاوات الدورية
حتى بلغ ٢٨٠ مليا يوميا اعتبارا من اول مايو سنة ١٩٤٥ وبين من ذلك
ان المظنون ضده كان منذ تعيينه ابتداء من العمال العائدين وعندما سويت
حالته بالتطبيق لاحكام كادر العمال وضع في مهمة « زيت » المقرر لها
بالكشف رقم (١) الملحق بالقرار الفئة ٢٠٠/١٤٠ مليا .

وحتى يقتضى ما تقدم فإن الحكم المظنون فيه عنفاً يجبر أن المظنون
تسده لئلا عين الإقدام في وظيفة « صبي » المنصوص عليها في كادر التمهيد
بموسى حلفته على هذا الأسس يكون قد اخطأ في تطبيق هذه القواعد وقد
تتمسرها ذلك أن مهنة « صبي » المنصوص عليها في كادر المال بمصروفية
« صبي صانع » التي يرقى بعدها إلى مهنة « صانع » لا إلى إحدى مهن
المال المعيين وذلك لأن قواعد كادر المال الخمسة بشوية حلة الصبيان
« ب » الذين كانوا يشغلون قبل أول مايو سنة ١٩٤٥ من الصانع
الدرجة في الكشف رقم ٦ الملحق بالكادر الخالص بالصانع الذين تنوى
لعمالهم في الوظائف التي تحتاج إلى دقة ودية افتراض أن الصبي « ب »
هو في حقيقته « صبي صانع » وعلى أسس هذا الاعتبار يوضع في درجة
صانع دقيق بأجر قدره ٢٤٠ ملياً بعد مضي ثلاثى سنوات عليه
في الخدمة .

(طعن رقم ٢٥٥٧ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/١٧)

قاعدة رقم (١٦٧)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ في شأن
الصبية الذين لم يكونوا قد اتموا خمس سنوات خدمة في أول مايو
سنة ١٩٤٥ وكذلك الذين عينوا منهم أو يعينون بعد هذا التاريخ -
استمرارهم في الخدمة بعد نهاية السنة الخامسة - منوط بالانجاح
في الامتحان في المهنة أمام لجنة فنية بدرجة صانع دقيق - تغيير القصة
كفيلة الصبي بدرجة صانع غير دقيق يعتبر رسوباً في الامتحان - تكرار
رسوبه مرة ثانية يستلزم الفصل من الخدمة .

الحكم :

أن مجلس الوزراء قد قرر بطلته للجمعية في ١٢ من أغسطس
سنة ١٩٥١ أن « الصبية الذين لم يكونوا قد اتموا خمس سنوات

في الخدمة في أول مايو سنة ١٩٤٥ ، وكذا الذين عينوا منهم أو يسمون بعد هذا التاريخ سواء كانوا حاصلين على الشهادة الابتدائية أو غير حاصلين عليها تطبق عليهم كشوف حرف (ب) ، ويمتحن الاجور الفنية :
 للدرجة السابعة الأولى مجازا — ٥٠ مليا من أول السنة الأولى — ١٠٠ مليا من أول السنة الثانية — ١٥٠ مليا من أول السنة الثالثة — ٢٠٠ مليا من أول السنة الرابعة — ٢٥٠ مليا من أول السنة الخامسة ، وبمستند نهائية السنة الخامسة يؤدي الصبي امتحانا ليل للجنة الفنية المشككة بخلافه ويرى ، أن نجح فيه يرقى الى درجة صانع دقيق اذا وجدته درجة خفيفة وفي هذه الحالة ينتج أجرة يومية قدرها ٣٠٠ م ، ولذا وسبب يعطى فرصة أخرى بأجر ٢٥٠ مليا يوميا ، فإن تكرر رسوبه ينصلح ، ويستفيد من قرار مجلس الوزراء سالف الذكر ، أنه يشترط لبقاء الصبي في الخدمة أن يحرز في الامتحان الذي يؤديه بعد نهاية السنة الخامسة من خدمته نجحا يرقى به في تقدير الدرجة الفنية الى مرتبة الصلاحية للترقية الى درجة (الصانع الدقيق) فإذا قصرت به كتابته الفنية من بلوغ هذا المستوى حتى أن اللجنة المشار اليها قدرت المبلغ اجلته لحرفته درجة لا تنهض به فوق مستوى الصانع غير الدقيق ، عد راسبا في اختبار الترقى الى درجة (صانع دقيق) وحق عليه جزاء الفصل من الخدمة ، الذي نص عليه قرار مجلس الوزراء ألفه الذكر بشرط أن يتكرر هذا الاخفاق للمرة الثانية .

(ملحق رقم ٩٩٦ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/١/١٨)

ملحق رقم (١٦٨)

الفصل : المهنية

المهنية حالة يساعدو الصناع (ب) ، بالترافى منهم ٢٠٠ م في درجة صانع دقيق (٢٤٠/ب م) من التوظيف الثاني الانتداب جميع سنوات من بدء الخدمة — الصناع (ب) — منهم أجرة ٣٠٠ م فلا ورصة . منهم بالكشف رقم ٦ واجتازوا امتحان درجة صانع دقيق — الترقية على عن الامتحان — قرار مجلس الوزراء في ١٩٥١/١/٢٤ .

ملحق القانون :

ان القاعدة التي تضمنها كتيب دورى المالية رقم ٢٢٢ : ٢٢٢٩ الصادر في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ في شأن انصاف مساعدي الصناع (ب) ، سواء امكنوا خاضعين على الشهادة الابتدائية أم لا ، تنص بنسوية حالة كل مساعد صانع بافتراض منحه ٢٠٠ م في درجة صانع دقيق (٢٤٠ / ٤٠٠ م) من التاريخ التالي لاتضاء خمس سنوات عليه من بدء خدمته تزايد بطريق العلاوات الدورية ، كما تنص قاعدة أخرى خاصة بانصاف العمال الفنيين والصناع (ب) بنسوية حالة كل صانع دخل الخدمة بامتحان بافتراض تعيينه بأجرة ٢٠٠ م من تاريخ التعيين في درجة صانع دقيق (٢٤٠ / ٤٠٠ م زينت بطريق العلاوات الدورية ، سواء اكان حاصلًا على الشهادة الابتدائية أم غير حاصل عليها . وفي ٢٣ من يونيو سنة ١٩٥١ تكلمت وزارة المالية الى مجلس الوزراء بمذكرة رقم ١/٢٦٦ متنوعة بشأن الاعتراضات التي صاحبت الوزارات والمصالح عند تطبيق كشوف حرف (ب) والـ ١٢٪ تضمنت رأى الوزارة فيها عرض عليها من حالات ، ومن بين ما سئلت فيه وزارة المالية ما ورد بالبنسبة ٦ نفرة (أ) وهو : هل العبرة في منح العامل أجرة ٢٠٠ م هي وجود المهنة بالكشف رقم ٦ فقط ، أم اجتيازه امتحان درجة صانع دقيق ، أم يشترط الاثنان معًا ؟ وقد رأت وزارة المالية ان يمنح هذا الاجر كل عامل وردت مهنته بالكشف رقم ٦ ما دام قد دخل الخدمة بالمتحان (أى الاثنين معًا) كما ثم ما ورد بالبنسبة ٦ نفرة « و » وهو : اذا استقر الرأى على اشتراط وجود المهن في الكشف رقم ٦ فما الرأى في العمال الفنيين يرفعون الى درجة صانع دقيق فترتبة عليه أو استثنائية ، فهل تنص الترقية عن الامتحان ويمنح العامل اجرا ٢٠٠ م اذا وجدت مهنته بالكشف رقم ٦ أم ان الترقية يصاحبها عادة امتحان ؟ يمكن من رأى وزارة المالية « ان الترقية يجب ان لا تمنح الا بالمتحان ، لان كميته يثبت صلاحية العامل للدرجة المرشحة اليها ، وقد وافق مجلس الوزراء على جميع ما ورد بمذكرة المالية في ٢٤ من يونيو سنة ١٩٥١ ومن ثم فلا تكن الترقية ان لا تمنح الا لمن حقق ملاءمة ايراد الى بؤادى ١٩ من يناير سنة ١٩٤٩ وكذا وزلت مهنته بموجب القانون رقم ١٩٤٩ الصادر بتاريخ ٢٢٢٩ : ٢٢٢٩ / ٢٢٢٩ المؤرخ ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ والذي اشتمل الحرفه التى تحتاج الى

حقه ، فمن حقه أن يرقى الى درجة صانع دقيق اعتباراً من تاريخ ترقينه الى هذه الدرجة ، استناداً الى ما ورد بمذكرة وزارة المالية رقم ١٦/١-م. متوجعة حسبما سبق البيان .

(ملحق رقم ١٠٥ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/٤/٢٨)

قاعدة رقم (١٦٩)

المبدأ :

مساعدو الصناع (ب) — تسوية حلقهم بفترض منحهم ٢٠٠ م في درجة صانع دقيق (٢٤٠ — ٤٠٠ م) من التاريخ التالي لانقضاء خمس سنوات من الخدمة — ترقية العامل ترقية عادية او استثنائية الى درجة صانع دقيق مع وجود مهنة بالكشف رقم ٦ — الترقية تقوم مقام الامتحان .
قرار مجلس الوزراء في ١٩٥١/٦/٢٤ .

ملخص الحكم :

ان القاعدة التي تضمنها كتاب دوى المالية رقم ف ٢٢٤ — ٥٢/٩ الصادر في ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٤٥ في شأن انصاف مساعدي الصناع « ب » سواء اكملوا حاصلين على الشهادة الابتدائية أم لا ، تقضى بتسوية حلق كل مساعد صانع بفترض منح ٢٠٠ م في درجة صانع دقيق .
٢٤٠ — ٤٠٠ م) من التاريخ التالي لانقضاء خمس سنوات عليه من بدء خدمته ، تزداد بطريق الملاوات الدورية ، كما تقضى قاعدة اخرى خالصة بقصاف العمال الفنيين والصناع « ب » بتسوية حلق كل صانع دول الخدمة بلتحان بفترض تعيينه بدرجة (٢٠٠ م) من تاريخ التعيين في درجة صانع دقيق (٢٤٠ — ٤٠٠ م) ، زينت بطريق الملاوات الدورية .
سواء كان حاصلًا على الشهادة الابتدائية أو غير حاصل عليها . وبمقتضى ٢٢ من يونيو سنة ١٩٥١ تلقت وزارة المالية الى مجلس الوزراء بمذكرة رقم ١٦/١ متوجعة بشين الاعتراضات التي صلتها الوزارات والمصالح عند تطبيق كشوف حرف « ب » والـ ١٢ . تضمنت رأى الوزارة بمبـ

عرض عليها من حالات ، ومن بين ما سئلت فيه وزارة المالية ما ورد
بالمند رقم (٦) فقرة (و) وهو « اذا استقر الراى على القبراط وجوه
المهن فى الكشف رقم ٦ فما الراى فى العمال الذين يرقون الى درجة صانع
دقيق ترقية عادية او استثنائية فهل تغنى الترقية عن الامتحان ويصح
المحلل اجر ٣٠٠ م اذا وجدت مهنته بالكشف رقم (٦) أم ان الترقية
بصاحبها عادة امتحان ؟ » . فكان من رآى وزارة المالية « ان الترقية
تقوم مقام الامتحان ، لان كليهما يثبت صلاحية المحلل للدرجة المرمى اليها »
وقد وافق مجلس الوزراء على جميع ما ورد بمذكرة المالية فى ٢٤ من
يونية سنة ١٩٥١ .

(ملحق رقم ٢٣٤ لسنة ٣ قى - جلسة ١٩٥٧/١١/٣٠)

قاعدة رقم (١٧٠)

المبدأ :

التفرقة فى كادر العمال ، بالنسبة لمن دخل الخدمة بدون امتحان
ولم يكن حاصلًا على الشهادة الابتدائية بين « الصانع » الذى لمضى فى الخدمة
ثملى سنوات حتى ١٩٤٥/٥/١ ، ومن دخل الخدمة « بوظيفة صانع » ولم
يمض عليه ثمانى سنوات - انقضى مدة خدمة قدرها ثمانى سنوات لأول
يوضع بعدها فى درجة صانع غير دقيق - اعتبار الاتى كمساعد صانع
من تاريخ دخوله الخدمة وتسوية حالته على هذا الاساس - لا وجه للقول
بشذوذ هذه التفرقة .

ملخص الحكم :

يبين من استظهار قواعد كادر العمال ان الشارع ميز بين الصبيح
الذى لمضى ثمانى سنوات فى الخدمة حتى تاريخ نفاذ الكادر ، وبين الصبيح
الذى لم يكن قد استوفى هذه المدة وتنشاك . فماتر الاول على اللقى
فى الترقية الى درجة صانع غير دقيق ، كما نرى بين الصبيح علية ومساعد

المرتبة « فاعمل التالي » من حيث الدرجة التي يرقى إليها وهي درجة
 الصانع الحقيقي — عن الأول وفي حالات بالخاصة التي كل منها المدة
 المخصصة في الخدمة قبل هذه الترقية . وغاير في المعاملة عند الترقية
 فيها يتقدم بمساعد الصانع غير الحاصل على الشهادة الابتدائية أو ما
 يعادلها بين من أبقى في الخدمة أكثر من ثلاث سنوات وبين من لم يمض
 هذه المدة . وتتماشى مع منطلق هذه السياسة — التي يجب تفسير الكادر
 في غير هذا المجال يحقق التماسك بين خصوصه — نص واضح الكادر على أن
 « المصانع التي دخل الخدمة بدون امتحان ولم يكن حاصلًا على الشهادة
 الابتدائية أو ما يعادلها تفترض له مدة خدمة كصبي ثلاث سنوات
 ويوضع من التاريخ التالي لانتشاء هذه السنوات الخمس في درجة صانع
 غير دقيق » . وغنى عن البيان أنه إنما عتى بذلك من كان يشغل وقت
 تعيينه وظيفة « صانع » ، أي على حد التعبير الوارد في كتاب وزارة
 المالية الدورية ملف رقم ٢٢٤ — ٥٣/٩ المؤرخ ٦ من يناير سنة ١٩٥٤ ،
 « من كانت وظيفته الحالية » من وظائف الصناع . وتدرج مثل هذا
 الصانع على النحو المشار إليه يتفق والقواعد المتقدمة ، كما نص على أن
 « ومن دخل الخدمة بوظيفة صانع بدون امتحان ولم يكن حاصلًا على
 الشهادة الابتدائية أو ما يعادلها ولم يمض عليه في الخدمة ثلاث سنوات
 يظهر تعيينه صانع من تاريخ تفعله الخدمة ، وتساوى حالته على
 أساس « من لا امتحان » . ووضوح من المفارقة في التعبير أنه إنما قصد هنا
 « من دخل الخدمة بوظيفة صانع » ، أو على حد تعبير كتاب وزارة المالية
 آتت الذكر « والعمال الذي يبدأ خدمته بدرجة صانع » . فتمت فرق ظاهر
 في الأوضح وفي الحكم بين من لم يبدأ خدمته بدرجة صانع وإنما
 وحال التي هذه الترقية بعد ذلك ، وبين من بدأها بدرجة صانع فغلا مع
 جليل عدم أداء الامتحان وعدم الحصول على شهادة التمام الدراسية
 الابتدائية أو ما يعادلها في كل . أما الأول فهو دون ريب أنه مرتبة ،
 ومن ثم افترضت له مدة خدمة كصبي ثلاث سنوات ويوضع بعدد
 في درجة صانع غير دقيق ، وهذا وضع سليم يتطابق لقواعد الكادر ،
 وأما الثاني فهو أعلى مرتبة ، ولذا فلهو يعتبر بمساعد صانع من تاريخ
 دخول الخدمة ، ثم تساوى حالته بعد ذلك على أساس هذا التفسير
 غيرته إلى درجة صانع دقيق ، وهذا أيضا وضع صحيح يتفق مع أحكام

الكادر الذين لم يلا شروط في التحكيم هذا الكادر ولا تظهر بين نصوصه .

(ملحق رقم ١٦٧ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/٢/١)

قاعدة رقم (١٧١)

المبدأ :

يترتب ان العامل يدخل الخدمة بغير امتحان ، وأنه لا يحل مؤهلا
فنيا — شرط الوظيفة مخرجة بالكشف رقم ٦ من كشوف حرف (ب) الملحقة
بكتاب العمال — تسوية حالته على أساس القاعدة الواردة بكتاب المالية
الدوري الصادر في ١٩٤٥/١٠/١٦ .

ملخص الحكم :

بمعي حيث انضمام الخليل على ان المظنون لصالحه قد دخل الخدمة
بإمتحان فني ، او انه يحل مؤهلا دولسيا ، وكانت وظيفة مكاحي نجار
التي يشغلها مدرجة بالكشف رقم ٦ من كشوف حرف (ب) الملحقة
بكتاب العمال ، فان حالته تسوى بالتطبيق لاحكام هذا الكادر وعلى أساس
التعمد الواردة بكتاب وزارة المالية الدوري رقم ف ٢٣٤ — ٥٣/٩
الصادر في ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٤٥ والتي تقضى فيما يتعلق بالصانع
والعمال الفنيين بان « الصانع الذي دخل الخدمة بدون امتحان ولم يكن
حائلا على الشهادة الابتدائية او ما يعادلها تتعرض له مدة خدمة كسبي
ثلاثين سبوعا . ويوضع من التاريخ التالي لاتقضاء هذه السنوات الثلاثين
في درجة صانع غير دقيق باجرة يومية ٢٠٠ م ، ثم تدرج اجزته بالصلوات
في درجته ٤ » .

(ملحق رقم ٢٤٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٣/٤)

قاعدة رقم (١٧٢)

المبدأ :

تسوية حالة الصانع الذي دخل الخدمة بامتحان بالتراتبى تعيينه

بدرجة ٣٠٠ م من تاريخ التعمين في درجة صانع دقيق (٢٤٠/٤٠٠ م) —
يستوى في ذلك الحاصل على الشهادة الابتدائية وغير الحاصل عليها — مكتب
دورى المالية في ١٦/١٠/١٩٤٥ وقرار مجلس الوزراء في ١٩٥١/١/٢٤ .

ملخص الحكم :

ان احكام كادر العمال الصادر بها مكتب دورى المالية ف ٢٢٤ — ٥٣/٩ المؤرخ ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٤٥ تقضى بشسوية حلة العمال الفئتين والصناع « ب » على اساس ان كل صانع دخل الخبئة بلتحن تسوى حالته بانفراض تعيينه بدرجة ٣٠٠ م من تاريخ التعمين في درجة صانع دقيق ٢٤٠/٤٠٠ م تزداد بطريق العلاوات الدورية ، سواء اكلن حاصلا على الشهادة الابتدائية ام غير حاصل عليها ، وقد تأيبت هذه القاعدة بما جاء بمذكرة اللجنة المالية رقم ١٦/١ متقوعة المرفوعة لمجلس الوزراء بشأن الاعتراضات التى صاغت الوزارات والمصالح عند تطبيق كشوف حرف « ب » والـ ١٢٪ والتى وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٤ من يونية سنة ١٩٥١ على ما ورد بها ، فقد جاء بالبنء الاول من هذه المذكرة ان وزارة المالية ترى الموافقة على تطبيق قواعد وكشوف حرف « ب » على العمال حتى لا يكون هناك مجال لتطبيق قواعد وكشوف حرف « ا » بعد ذلك . وجاء بالبنء ٦ مقرة « ا » ان يسلط استحقاق العامل لاجرة ٣٠٠ م يوميا في درجة صانع دقيق ان يكون قد دخل الخبئة بلتحن وان تكون المهنة واردة بالكشف رقم ٦ الملحق بالكشف الدورى المؤرخ ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٤٥ ، فاذا كان الشك ان المصم دخل الخبئة في ٥ من اكتوبر سنة ١٩٢٨ في وظيفة براد موازين بمعد ان ادى امتحانا بلغت نتيجته الى القسم المختص في ١٨ من يولية سنة ١٩٢٨ ، وقد وردت حرفته « براد » ضمن الحرف المينة بالكشف رقم ٦ الملحق بكتاب دورى المالية رقم ف ٢٢٤ — ٥٣/٩ المؤرخ ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٤٥ السالف الذكر والذى ينظم الوظائف التى تحتاج الى دقة ، فان من حقه ان يعيد من القاعدة الواردة بكتاب دورى المالية المشار اليه ، بان يوضع في درجة صانع دقيق بدرجة ٣٠٠ م يوميا في الدرجة ٢٤٠/٤٠٠ م من يوم تعيينه مع ما يترتب على ذلك من آثار .

قاعدة رقم (١٧٣)

المبدأ :

الصناع الذين دخلوا الخدمة بغير امتحان وبدون مؤهل دراسي —
نسوية حالة الموجودين منهم بمصلحة المسك الحديدية وفقا لكتاب وزارة
الملية رقم ٨٨ — ١٧/٢١ المؤرخ ١٤ من يناير سنة ١٩٤٧ دون ما قرره
الكادر في شأنهم — منحهم درجة صانع دقيق بعد خمس سنوات من بدء
دخولهم الخدمة أسوة بمساعدى الصناع .

ملخص الحكم :

ان وزارة المالية ، بعد ان اصدرت كتابها الدورى رقم (٢٣٤ — ٥٣/٩)
في ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٤٥ بشأن كادر عمال اليومية تبين لها عند وضع
تواضعه موضع التطبيق انها انتجت آثارا يعوزها الانسجام وتقتضى التنسيق
اذ انه في الوقت الذى افترض فيه (للصانع) الذى دخل الخدمة بغير
امتحان وبدون مؤهل دراسي ، مدة خفصة كمبى لمدة ثمانى سنوات يوضع
بعدها في درجة (صانع غير دقيق) بأجر يومى قدره (٢٠٠ مليم) ، عاد
نقضى بأن تكون نسوية حالة (بمساعد الصانع) بفتراض منحه ثلاثمائة
مليم في درجة (صانع دقيق) من التاريخ التالى لاتقضاء خمس سنوات
من بدء خفصته ، ويترتب على هذا الوضع ان (بمساعد الصانع) يصبح
في مركز يفوق مركز (الصانع) ويمتاز عليه ، الامر الذى دعا وزارة
المالية الى اجراء تعديل جديد . فاصدرت كتابها رقم (م ٨٨ — ١٧/٢١
والمؤرخ ١٤ من يناير سنة ١٩٤٧) في شأن عمال مصلحة المسك الحديدية
متضمنا ما يلى :

« ترى وزارة المالية نسوية حالة (الصانع) الذى دخل الخدمة بدون
امتحان ولم يكن حاصلًا على الشهادة الابتدائية ، أسوة (بمساعد الصانع)
اى يفترض منحه ثلاثمائة مليم في درجة صانع دقيق (٤٠٠/٢٤٠) من
التاريخ التالى لاتقضاء خمس سنوات من بدء الخدمة تزداد بطريق العلاوة .

الدورية وظاهر من عبارات هذا الكتاب ومن الحكمة التي أدت الى اصداره
انه انما صدر لمعالجة حالة الصانع ، الذي دخل الخفية بغير مؤهل ولا
امتحان فتسوى حالته أسوة بمساعد الصانع .

(ملحق رقم ٧٧٦ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٤)

قاعدة رقم (١٧٤)

المبدأ :

تحديد أجر العامل يرتبط بالنتائج في الامتحان امام اللجنة المختصة —
تحديد الأجر على هذا الأسس يكسب العامل مركزا قانونيا ذاتيا — لا ضرورة
لاملاحة الامتحان امام لجنة أخرى كلما نقل الى جهة أخرى .

ملخص الحكم :

ان تحديد أجر العامل يرتبط ارتباطا وثيقا بتأديته الامتحان الفني
ونجاحه فيه في الحرمة التي يعمل فيها وذلك بوساطة اللجان المشكّلة
لهذا الغرض في مختلف الوزارات والمصالح طبقا للبند السابع من قواعد
كادر عمل اليومية الخاص بعمال الحكومة ، وقد أكدت ذلك القواعد
التنظيمية المسماة الخاصة بعمال القتال ، اذ نصت على وجوب ان يؤدي
عامل القتال عند تحديد أجره نهائيا في وزارات الحكومة وبمصلحتها
الامتحان المشار اليه آنفا امام لجنة فنية تحدد عمله ودرجته ولجنته ،
وذلك في اقرب جهة فنية حكومية او شبه حكومية . وليس في القواعد
المشار اليها ما يسمح باعادة الامتحان امام لجنة أخرى او كلما نقل
الى جهة أخرى . فاذا كان المدعى قد ادى الامتحان المطلوب في ٩ من
نوفمبر سنة ١٩٥٢ امام اللجنة الفنية المختصة بوزارة الزراعة وتدرت
كتايبه بدرجة صانع غير دقيق من ٣٦٠/٤٠٠ وحصلت لجره بلول
مربوطينا ، فقد اكتسب بذلك مركزا قانونيا ذاتيا في الدرجة والاجر
المذكورين لا يجوز بعد ذلك المساس بهما بلعادة لعمله في جهة أخرى

أو ايلم لجنة أخرى بعد إذ تحدد هذا المركز نهائيا ، والا لكان عرضة
للتنقل وعدم الاستقرار .

(طعن رقم ١٥٨ لسنة ٢ في — جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٩)

المادة رقم (١٧٥)

المادة :

تسوية حالة العمال العالدين الموجودين في الخدمة وقت ثلثها —
ليس فيها ما يوجب ترقية لهم في الدرجات المحددة لهم بعد بقاء فترة زمنية
معينة .

ملخص الحكم :

ان احكام كل من العمال لم تتضمن — سواء في القواعد التي قررتها
أو في الكشوف الملحقه بالكادر — نصا يوجب تسوية حالة العمال العالدين
الموجودين في الخدمة وقت بطلانهم بترتيبهم بعد انقضاء فترة زمنية معينة
على النحو الذي ذهب اليه خطأ الحكم المطعون فيه ، وانما يقتصر الامر
في شأن العمال العالدين على تسوية حالتهم بافتراض تعيينهم ابتداء
في الدرجة الأدنى لكل منهم تزاؤ بالصلوات الكورية تخشبا ، وهو
نه لجرته التجهية الادبية بنحو . هذه بالاضافة التي ان مدة ليست مفعولة
التي اشترطها كل من العمال للترقية من درجة الى الدرجة التالية ليعملوا
الفئة ذاتها — انما هي ، على ما جرى به قضاء هذه المحكمة شرط صلاحية
الترقية لا شرط لزوم لها ، وان المركز القانوني في هذه الترقية لا ينتج
تلقائيا بمجرد استيفاء هذه الشروط بل ان كان استيفاء هذه الشروط
سنة ١٩٤٥ تاريخ تنفيذ كادر العمال لم بعد هذا التاريخ .

(طعن رقم ١٢٢١ لسنة ٨ في — جلسة ١٩٦٧/٧/٧)

قاعدة رقم (١٧٦)

المبدأ :

إطلاق علاوات الصناع المعينين على درجات خارج الهيئة الذين
سويت حالاتهم بكادر العمال — يكون في حدود ربط درجات هذا الكادر
التي سويت حالة هؤلاء الصناع عليها تسوية صحيحة مطابقة للقانون .

ملخص الحكم :

إن إطلاق علاوات الصناع المعينين على درجات خارج الهيئة ، الذين
سويت حالاتهم بكادر العمال أيما يكون في حدود ربط درجات هذا
الكادر التي سويت حالة هؤلاء الصناع عليها ، تسوية صحيحة مطابقة
للقانون .

(طعن رقم ٨١٠ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٢٦)

قاعدة رقم (١٧٧)

المبدأ :

قرار وزير المالية رقم م ٢٠ — ٢١ — ٧٤ الصادر في ١٩٥٢/٨/٢٢
لم يضع تصنيف الدرجات وتكفى بالاعتداد بالتصنيف التي كان يشغلها
المتطوع والمرتب الذي تقرر له عند تعيينه على إحدى درجات كادر العمال —
معيار تحديد الدرجة المناسبة للمرتب المقرر هو متوسط مربوط الدرجة
المالية باعتباره المعيار المالي الحقيقي لتقييم الدرجة وانضباطها .

ملخص الحكم :

إن قرار وزير المالية رقم ٧٤/٢١/٢٠ الصادر في ١٩٥٢/٨/٢٢
قد نص على تعيين مشوهي الحرب على درجات كادر العمال التي تتناسب
والأجور التي حددت لهم وهي ١٢ جنيناً لمن كان منهم برتبة غلباً

وثباتية جثثها فن كان بدرجة صف ضابط او عسكري ولم يضع
معيارا لتحديد الدرجات التي سيوضع عليها مشوهو الحرب واعتد
بالوظيفة التي كان يشغلها المتطوع فترة تطوعه والمرتب الذي تقرر له
معد تعيينه على احدى الدرجات بكثر العمال ولم يمتد التقرر بمؤهل
المتطوع كما لم يضع أية ضوابط أخرى للاسترشاد بها في تحديد الدرجة
المناسبة التي يوضع عليها المتطوع من مشوهى الحرب وأن سبيل تحديد
الدرجة المناسبة للأجر الذي تقرر للمتطوع ان يعتمد بتوسط ميزوط
الدرجات العمالية فما كان متوسطه اقرب الى ذلك الاجر من غيره كان هو
الدرجة المناسبة. وهذا المعيار هو الذى تأخذ به التشريعات المالية
والميزانيات في تقدير وتسويت مرتبات المواطنين ومعالجتهم باعتباره
المعيار المالى الدقيق لتقييم الدرجة وانضباطها .

(ملحق رقم ١٠٧٢ لسنة ٩ ق - جلسة ١٢/٢٠ / ١٩٦٨)

مقابلة رقم (١٧٨)

المبدأ :

العمال الملتحقون بتنظيم بكثر العمال ثلاث فئات مقترجة في بداية
مربوطها بحسب أهمية أعمالهم ومتحدة في نهائيه - معيار تحديد الاجر
مقتضى بسفلة العمل او اهميته بقطع النظر عن نوعه او طبيعته .

ملخص الحكم :-

يخلص من استعراض قرارات مجلس الوزراء الصادر في ٢٢ من نوفمبر
سنة ١٩٤٤ و ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ و ١٢ من اغسطس سنة ١٩٥١
بشان كثر عمال الحكومة وما بنى عليها من الكتب الدورية ان مجلس
الوزراء اعير الفرائشين والسعاة والعتلين والجنائية الذين أوردت بيادهم
على سبيل المثال بين فئلتهم من العمال الملتحقين في درجته واحدة ونفى
في باديه الامر بان تكون هذه الدرجة من ١٢٠ / ٢٤٠ ملحقا به ان تخفض
بداية مربوطها الى ١٠٠ ملحق بالنسبة للمشتغلين بالاممال البسيطة

تم رأيت وزارة المالية أن هناك طائفة من هؤلاء العمال سيستفيدون من عملهم داخل الورش ولعملهم أهمية خاصة ، فقرر مجلس الوزراء بتسليمه على اقتراح الوزارة ، تكملة لتقاريره السابق ، رفع بداية الدرجة بالنسبة لهذه الطائفة إلى ١٤٠ ملياً ، وبذا يكون وضع للعمال العاملين في الورش من الأمر طبقاً لقراري مجلس الوزراء الصادرين في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ ، ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ بكتدر عمل النعمية أنهم أصلاً في درجة مربوطها من ٢٤٠/١٢٠ ملياً ، مع تخفيض بداية هذا المربوط إلى ١٠٠ ملياً بالنسبة للمستقلين منهم بالإعمال البسيطة ، ورفع نطلة لبداية إلى ١٤٠ ملياً لمن يعملون داخل الورش ولعملهم أهمية خاصة وعلى هذا انتظمت درجة العمال المذكورين ثلاث فئات متدرجة في بداية مربوطها بحسب أهمية أعمالهم ومحددة في نهاية التي عدلت بزيادة منها إلى ٣٠٠ ملياً فيما بعد - واتخذ الشارع في تحديد بداية الأجر وتفاوته بالنسبة إلى أفراد كل فئة من هذه الفئات معياراً منطقياً بسلطة العمل أو أهميته بقطع النظر عن نوعه أو طبيعته وان اتحد فيها ما دام داخل في نطاق ما يقوم به العمال العاديين - وقد خول الشارع وزارة المالية سلطة الاستثناء من جميع قواعد الكادر - كما أورد بكتشف رقم (١) الملحق بهذا الكادر والخامس بالعمال العاديين تطبق لتدرج في أول مربوط الأجر لبعض هؤلاء وتفاوته تبعاً لدرجة أهمية العمل الذي يؤديه وان كان هو ذات العمل - وقد سبق لهذه المحكمة أن خلصت من أنظارها هذه النصوص أن أهمية العمل هي ضلطة تدرج بداية مربوط الأجر وحصوله فيما يتعلق بالعمال العاديين وهي الأسس الذي يقوم عليه تحديد بداية أجورهم والفئة التي يوضعون فيها .

(طعن رقم ٥٩٦ لسنة ٧ ق - جلسة ١٨/٤/١٩٦٥)

المادة رقم ١١٩

المادة :

تتمتع حق عمل بوزارة الزراعة التي تطبق لها في درجة واحدة
مما تم رفعها إلى درجة طائفة غير ذلك - قرار مجلس الوزراء الصادر

في ٢١/١٠/١٩٥٢. والخاص بذلك - لا يفيد منه إلا العمل التام بهم
وحدتهم .

ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢١/١٠/١٩٥٢ انما هو خلاص
عمل وزارة الزراعة الذين كانوا اصلا في درجة مساعد صانع ثم رفعوا الى
درجة صانع غير دقيق وبالتالي فلان المدعى لا يفيد من احكامه لعدم توفر
شروط هذا القرار على حالته .

(ملعن ١٥٢٧ لسنة ٧ ق - جلسة ١٢/٦/١٩٦٦)

قاعدة رقم (١٨٠)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢/٨/١٩٥١ - القواعد التي
استحدثتها لتسوية حالات الصبية عن الملقى - زكاة فئات اجور الصبية
ورفعها تدريجيا - عدم انتظام الترقية الى درجة مساعد صانع في سلسلة
التدرج الى درجة صانع دقيق - جواز عدم اعادة التسوية بالتطبيق للقواعد
المستحدثة اذا لمت بصاحب الشأن الى وضع أقل مرتبة من وضعه الراهن -
اساس ذلك عدم جواز المساس بالمرتكز التقنيية الفنية .

ملخص للحكم :

يخلص من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ من أغسطس ١٩٥١
ان القواعد التي استحدثتها لتسوية حالات الصبية عن الملقوم ، لم يمت
تقوم لحظ على زيادة فئات اجور الصبية ، ورفعها تدريجيا خلال
السنوات العديدة لتسوية . وانما تقوم ايضا على عدم انتظام الترقية الى
درجة مساعد صانع . في سلسلة التدرج الى درجة صانع دقيق . كما يخلص

علا إعادة التسوية بالتطبيق للقواعد المذكورة صرف النظر عن حساب
الترقية إلى درجة مساعد صانع ، ان كلت قد تبث في الواقع ، وذلك
ان انزال حكم القانون لا تصح فيه التجزئة ، ومن ثم يتمتع الأخذ بأحد أسطر
التسوية ، وهو الامانة من الزيادة في غشت اجور الصبغة ، مع طرح
سطر آخر ، وهو عدم انتظام الترقية الى درجة مساعد صانع
في سلسلة التدرج الى درجة صانع دقيق ، وانما يلزم ان تقوم التسوية
على جميع أسطرها ، الا اذا كان قبلها على هذا الوجه الصحيح ، يجعل
صاحب الشأن في وضع أقل ميزة من وضعه الراهن فيلزم في هذه
الحالة — ابتداء حالته كما هي ، دون اعادة تسويتها بالتطبيق للقواعد
المستحدثة ، اعمالا لقاعدة عدم جواز المسلس بالمرآكز القانونية الذاتية
وعلى هذا فليس ثمة اثنى مسلسل بالمرکز القانونى الذاتى الذى يكون قد
تولد لصاحب الشأن من ترقيته الى درجة مساعد صانع بما دامت التسوية
المذكورة تصل بأجره في التاريخ الذى رقى فيه الى الدرجة المشار اليها
الى ازيد من القدر الذى كان قد حصل عليه بهذه الترقية ، وما دامت هذه
التسوية لا تنال من صلاحيته للترقية الى درجة صانع دقيق ، التى يكون
قد اكتسبها بترقيته الى درجة مساعد صانع .

(طعن رقم ١٧٢ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٢٨)

قاعدة رقم (١٨١)

المادة :

الترقية الى درجة صانع ممتاز — قرار مجلس الوزراء الصادر
في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ — أسطره للترقية الى درجة صانع
ممتاز قضاء ١٢ سنة في درجتى صانع دقيق وصانع دقيق ممتاز — هذا
القرار اتى باستثناء على احكام كثر المبال الصلابة على صدوره بان جعل
الخط في هذه الترقية قضاء مدة اطول في درجتى دقيق ودقيق ممتاز معا —
كأن ذلك بالنسبة لتحديد اساس التفرقة بين الدرجات في مقام الترقية الى
درجة صانع ممتاز — الاعتداد بلتدنية درجتى دقيق ودقيق ممتاز معا دون ما
نظر الى الترقية في الدرجة الأخيرة .

ملخص الحكم :

بالرجوع الى القواعد التى تضمنها قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥٢ وكتاب وزارة المالية المنفذ له رقم ٢٢٤ - ٥٢/٩ والمؤرخ ٨ من سبتمبر سنة ١٩٥١ وهذه القواعد فيما يتعلق بدرجة صانع ممتاز هى تحديد نسبة الترقية الى هذه الدرجة بواقع ١٥ ٪ وأن تكون الترقية اليها بواقع ثلاثة بالانتمية وواحد بالاختصار والا تكون الترقية الا الى الدرجات التالية ثم اشترط الا يرقى الى هذه الدرجة الا من قضى اثنتى عشرة سنة على الأقل فى درجتى دقيق ودقيق ممتاز وقد أوضح ديوان الموظفين فى كتابه رقم ٢١/٥/٦ المحرر فى أكتوبر سنة ١٩٥٢ للسكتر المالى لوزارة الحربية والبحرية ان المقصود بالفقرة الرابعة من كتاب وزارة المالية المشار اليه هو ترقية من قضى اثنتى عشرة سنة فى درجتى دقيق ودقيق ممتاز ولو لم يقض ست سنوات فى كل منهما وأنه يجب تحديد من يكون اولى بالترقية فى نصيب الانتمية هل هو من قضى مدة أطول فى درجتى دقيق ودقيق ممتاز أو من قضى مدة أطول فى درجة دقيق ممتاز على حدة وان الديوان يرى ان العبرة أصبحت بقضاء مدة أطول فى الدرجتين معا وان احكام كلار العمال المسجلة على صدور قرار مجلس الوزراء المشار اليه وان كانت تشترط بالنسبة الى المدة اللازمة للترقية ان يقضى الصانع فى درجته ست سنوات على الأقل الا ان مجلس الوزراء فى قراره المذكور قد اتى باستثناء مستحدث من هذه الاحكام بالنسبة الى الترقية الى درجة صانع ممتاز اذ جعل النطاق فى هذه الترقية هو قضاء مدة أطول فى درجتى دقيق ودقيق ممتاز معا وبذا أصبح هذا الشرط هو أساس المقارنة بين الانتميات فى مقام الترقية الى درجة صانع ممتاز باعتبار هاتين الدرجتين درجة واحدة حكما بنفس النظر عن الفترة التى أمضيت فى كل درجة منهما على حدة ومن ثم لزم عند الترقية الى درجة صانع ممتاز الاعتداد بالانتمية درجتى دقيق ودقيق ممتاز معا دون ما نظر الى الانتمية فى الدرجة الأخيرة وحدها وعلى هذا فان من أمضى مدة أطول فى هاتين الدرجتين معا يكون ترقى بالترقية ولو كان هو الاحدث فى الحصول على درجة دقيق ممتاز .

ملحقة رقم (١٨٢)

المادة :

كتاب المالية الدورى رقم ٨٨ — ١٧/٢١ مؤقت المؤرخ ١٢ من يناير سنة ١٩٤٧ عن شأن عمل السكك الحديدية — يعتبر استثناء من القواعد العامة في كلار العمال من مقتضاء معاملة الصانع الذى دخل الخدمة بدون امتحان ولم يكن حاصلًا على الشهادة الابتدائية اسوة بمساعدة الصانع — منحه ٢٠٠ م يوميا في درجة صانع دقيق (٥٠٠/٢٠٠) ملزم من التاريخ التالى لانقضاء خمس سنوات من بدء دخوله الخدمة تزداد بطريق المبالاة الدورية — لا يفيد منه الا طائفة صانع دقيق والواردة في الكشف رقم ٦ الملحق بكلار العمال .

ملخص الحكم :

ان شرط الافادة من كتاب المالية الدورى رقم ٨٨ — ١٧/٢١ مؤقت المؤرخ في ١٢ من يناير سنة ١٩٤٧ في شأن عمل مصلحة السكك الحديدية وان كان يقرر لصالح هؤلاء العمال استثناء من القواعد العامة التى ارساها كلار العمال بمقتضاء اعتبار الصانع الذى دخل الخدمة بدون امتحان ولم يكن حاصلًا على الشهادة الابتدائية اسوة بمساعد الصانع اى بمنح ٢٠٠ ملزم يوميا في درجة صانع دقيق (٥٠٠/٢٠٠) ملزم من التاريخ التالى لانقضاء خمس سنوات عليه من بدء دخوله الخدمة تزداد بطريق المبالاة الدورية بيد ان هذه الميزة الاستثنائية التى خص بها الكلب المذكور عمال السكك الحديدية لا يجوز ان يفيد منها الا من ينتمى منذ بدء تعيينه الى طائفة الصناع الدقيقين بالنظر الى الحرية التى يمارسها وكونها واردة في الكشف رقم ٦ الملحق بكلار العمال .

القرار الخامس

مهن مختلفة

قاعدة رقم (١٨٣)

البيان :

الطرايشية ومكعبة الاحذية - اعتبارهم طبقا لهذا الكادر في درجة
صانع غير دقيق (٣٦٠/٢٠٠ م) - رفعهم الى درجة الدقة من الفئة (٣٠٠/
٤٠٠ م) بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨/٥/١٩٤٧ - عدم سريان
التنظيم الجديد على الماضي .

ملخص الحكم :

ان الطرايشية ومكعبة الاحذية كانوا معتبرين اصلا - بحسب ما ورد
بكادر العمال - صناعا غير دقيقين ، وكانت مقبولة لهم الدرجة
(٣٦٠/٢٠٠ م) ولا يصلون الى درجة صانع دقيق الا بطريق الترقية بمعد
انقضاء المدة القانونية . وظل هذا هو وضعهم القانوني حتى صدر قرار
مجلس الوزراء في ١٨ من مايو سنة ١٩٤٧ ، برفعهم الى درجة الدقة في الفئة
(٣٠٠/٤٠٠ م) . فقرار مجلس الوزراء سالف الذكر استحدث ، في النظم
القانوني الذي كان قائما منذ صدور كادر العمال ، بالنسبة الى هؤلاء
العمال تمهلا يتضمن مزايا انشأها لهم ولم تكن مقررة من قبل ، وذلك
برفع درجتهم رفعا تترتب عليه اعياء مالية على الخزانة العميلة ، ولم يرد
به أي نص صريح أو ضمني يقضي بلفادتهم من حكمه من تاريخ يترتب على
الماضي ، ومن ثم فلا يسرى هذا التنظيم الجديد في حقهم إلا من التاريخ
المعين لتنفاذه دون استناده الى تاريخ سابق ودون دفع أية مبرهنة
عن الماضي .

قاعدة رقم (١٨٤)

المبدأ :

تقسيم سائقي السيارات الى فئتين (ا) و (ب) وتسوية حالة كل فئة على اساس معين — مقصور على من كان موجودا منهم في الخدمة في تاريخ نفاذه وتحققت فيهم شروط تطبيقه .

ملخص الحكم :

ان ما ورد في شأن سائقي السيارات بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ بالموافقة على رأى وزارة المالية الجين في مذكرتها رقم ب ٢٢٤ — ٣٠٢/١ لا يعدو ان يكون تقريراً لمعلنهم اسوة بمساعدى الصناع . اما ما جاء بكتاب وزارة المالية الدورى ملفه رقم ب ٢٢٤ — ٥٣/١ المؤرخ ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٤٥ بشأن كلر عمال اليومية خلاصا بسائقي السيارات من تقسيمهم الى فئتين « ا » و « ب » وتسوية حالة كل فريق منهم على اساس اجرة معينة من تاريخ التصيين في وظيفة سائق سيارة ، لانه لا يصدق الا على من كان موجودا من هؤلاء السائقين في الخدمة عملا وتحققت فيه شروط تطبيق هذا الكلر في التاريخ الذى نفذ فيه . وآية ذلك ان البند (رابعا) من كتاب وزارة المالية المشار اليه نص فيها يتعلق بسائقي السيارات على ان « يعد عنهم بيتان مستقلان من بقية الطوائف ، البيان الاول : يكون عنوانه تكاليف انصاف سائقي السيارات « ا » وتسوى فيه حالة سائقي السيارات الذين دخلوا الخدمة بفتحان على اساس ، البيان الثانى : ويكون عنوانه تكاليف انصاف سائقي السيارات « ب » وتحسب التكاليف في هذا البيان على اساس وهذان البيتان هما من ضمن البيئات التى طلبت وزارة المالية وتنتاذ اعدادها لصر النفقات التى يتكفلها تنفيذ الكلر على الصناع والعمال الموجودين في الخدمة في اول مايو سنة ١٩٤٥ من واقع ملفات خبة هؤلاء ، كما يتضح ذلك مما ورد بمصدر ويضلم كملها المتقدم ذكره .

ملصقة رقم (١٨٥)

المبحث :

ملاحظ عموم السيارات — عدم ورود وظيفة بهذه النسبة في الكادر ضمن الوظائف التي تحتاج الى دقة — ذكر هذه النسبة في قرار تعيين الممثل لا يعتبر دليلا على تصرف نية الإدارة الى تعيينه في وظيفة اعلى من درجة ~~مستحق~~ صانع دقيق وهي درجة « ملاحظ » .

ملخص الحكم :

انه ولئن لم ترد بكشوف الوظائف التي تحتاج الى دقة المالحق بكادر العمال وظيفة بمساة بلذات « ملاحظ عموم للسيارات » الا ان ذلك لا يكتفى للدلالة على ان المقصود بهذه النسبة في قرار التعيين المسمى ان جهة الادارة قد عينته لأول مرة في درجتي اعلى كثيرا من درجة صانع دقيق وهي درجة ملاحظ . ذلك انه في مقام التعيين لا يكتفى الدليل الامتراش او الظنى لتحديد طبيعة الرابطة القانونية التي نشأت بمقتضى قرار التعيين بل لا بد من تسليم الدليل اليقيني على ما انصرفت اليه نية جهة الادارة في هذا الشأن .

ونوق ان اوراق ملف الخدمة خالية مما يؤيد الامتراش او الظن بان جهة الادارة قد عينت المسمى لأول مرة في درجة ملاحظ . فان هذه الدرجة وردت في الكادر في فئة مدارج سلم الترقى للصناع والعمال الفنيين ونحوه على انها بنيتها متداخلة في الدرجتين السابعة والسادسة . فهي بهذه المثابة لا تجرى المادة على التعيين فيها لأول مرة . هذا الى ان الواضح من ملف الخدمة ان خصائص وظيفة المسمى هي خصائص وظيفة ميكانيكي . بل انه وصف صراحة في بعض الأوراق (ص ١٢٤ و ١٢٥ و ١٤١) بأنه ميكانيكي سيارات ، ووظيفة ميكانيكي وردت في الكتيب رقم ٦ من بين الوظائف التي تحتاج الى دقة مما يكشف عن وجه الحق فيها تقرره جهة الادارة من ان المسمى عين في درجة صانع دقيق .

(طعن رقم ١٢٠٢ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦١/١/٢٨)

القاعدة رقم (١٨٦)

المبدأ :

وظيفة « عامل حصر » تختلف عن وظيفة « ملاحظ أسماك » - بعض

وجوه الخلاف بينهما .

ملخص الحكم :

ان وظيفة « عامل حصر » وردت للمرة الأولى بالجدول الذي تضمنه مكتب وزارة المالية رقم ٥٨ - ٢١/٢١ م الصادر في أكتوبر سنة ١٩٤٦ باعتبارها من الوظائف التي أغفلتها الكشوف الأصلية الملحقة بكاكر العمال والتي رؤى إجراء أحكام هذا الكادر عليها وانتفاع شاعليها بهذه الأحكام . وقد حددت لها في هذا الجدول الدرجة (٢٤٠/١٤٠ م) ووصفت بأنها لمعلم « مادي » . أما وظيفة « ملاحظ أسماك » فقد وردت في الكشف رقم ٤ من الكشوف حرف « ب » الملحقة بكاكر العمال ، وهو الكشف الخاص بالصناع أو العمال الفنيين في الوظائف التي لا تحتاج الى دقة وتخصصت لها الدرجة (٣٦٠/٢٠٠ م) . وظاهر من اختلاف الدرجة والأجر المقدرين لكل من هاتين الوظائف ومن تسمية كل منهما وكذا من ورود وظيفة « ملاحظ أسماك » منذ يادى الأمر في الكشوف المرافقة لكادر العمال باعتبارها من وظائف الصناع الفنيين التي لا تحتاج الى دقة ، وإضافة وظيفة « عامل حصر » الى هذا الكادر فيما بعد بوصفها من وظائف العمال الصناعيين التي سكت منها الكادر المذكور - ان كلا من هاتين الوظائفيتين تغاير الأخرى من وجوه عدة ، سواء من حيث الاختصاص أو نوع العمل أو طبيعته الفنية أو الدرجة المقررة لن يقوم به أو الأجر المكون له . ولو تماثلت هاتان الوظائفتان واتحدتا لتبينتا المركز القانوني الذي حقه الشارع لكل منهما ولأغنت أحدهما عن الأخرى ، وما كان ثمة مقتضى للاستدراك الذي لجأ اليه مكتب وزارة المالية الصادر في أكتوبر سنة ١٩٤٦ تحت الذكر .

المادة رقم (١٨٧)

المادة :

تطبيقات التي أوردتها المشرع للتدرج في أول مربوط الأجر لبعض العمال العاملين — تفاوتته تبعاً لدرجة أهمية العمل الذي يؤديه العامل وان كان هو ذات العمل — مثال بالنسبة لجهة محولجي .

ملخص الحكم :

أورد المشرع الكشف رقم ١ الملحق بكتاب عمل اليومية والخاص بالعمال العاملين تطبيقات للتدرج في أول مربوط الأجر لبعض هؤلاء العمال وتفاوتته تبعاً لدرجة أهمية العمل الذي يؤديه وان كان هو ذات العمل . ولما كانت أهمية العمل هي منسلط تدرج بداية مربوط الأجر وتفاوتته تبعاً يتعلق بالعمال العاملين ، وهي الأساس الذي يقوم عليه تقدير بداية أجورهم والفئة التي يوضعون فيها ، ولما كان المحولجي بحكم طبيعته يتطلب مراناً فنياً خاصاً ، ويتقضى الألمم بطريقة تشغيل الخط المزدوج والمفرد وتنوير العربات بواسطة عصا الملوحة ، واشتبار علامة الخطر اليدوية في حالة تعطيل الخط ، وتشغيل معداوى على الخط المفرد عند تعطيل الممدد أو حالة التمهدة لوجود تصليحت في الخط ، ومتابعة القطارات المساعدة والنزلة وإعطاء علامة القيام للسائق واستعمال الإشارات في الأجواء المظلمة ووقت الضباب والظوابع وعند إجراء المناورات أو منى القطارات في اتجاه مخالف واستعمال مجباج الإشارة ، وتشغيل القطارات على طريقة البلوك وغيرها بالخطوط المزدوجة والتصرف في حالة اختلاف المسافات أو توقف القطار بسبب الحوادث أو الظل أو المعارضات ، وإدخال العربات الى المخازن المنحجرة وإجراء مناورة العربات المشحونة ببواد قابلة للكسر أو للترتمة ، واستعمال إشارات الضباب والأذرع كالإشارات ، وكلها أعمال تنطبق بسهولة بالخطوط ويحتاج الإلمام بها الى تطهير والتجرب طويلاً ، ولما كان هذا هو شأن عمل المحولجي وذلك من اختصاصاته وأجهلته ، وكنت طبيعته عليه .

هذا تجعل تبرسه به لا يكتسب الا بمباشرته عملا داخل المصلحة نظرا الى النظم الفنية والأساليب الخاصة التي تتبعها في ادارة مرفق ق السكك الحديدية الذي تقوم عليه ، فلا تثريب على المصلحة اذا اقتضاهما صالح العمل لحسن سير المرفق ان تجعل المرشح لهذه الوظيفة يتدرج قبل التعيين فيها مبتدئا بعمل محولجى ظهورات او بعبارة اخرى تلميذ محولجى في ادنى مثلث العمل العادى بأجر يوصى بدايته ١٠٠ ملهم ، ثم يعين اخيرا في وظيفة محولجى نلى بأجر يوصى بمقداره ١٤٠ ملها على اعتبار ان هذه الاخيرة هى وظيفة المحولجى بمعنى الكلمة ، مراعية في ذلك أهمية ما يسند اليه من اممال ويدنه بأبسطها وأيسرها مسئولية ثم استمرار مرانه في المرحلتين الاولين بوصفهما مرحلتى تدرين واعداد تهييدا للتعيين في وظيفة محولجى المقصودة بالكشف رقم ١ الملحق بكادر العمال ، بحيث لا يمنع لجر هذه الوظيفة الا من يشغلها بالفعل .

(ملن رقم ٥٧٨ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/٥)

قاعدة رقم (١٨٨)

المبدأ :

اعتبار المحولجى المعنى بالكادر في التلة ٢٠٠/١٤٠ م هو فقط المحولجى التلى وان ما دون ذلك من ظهورات او روسبيت انما هو عمل في سبيل التدرج على اعمال المصالحية لاعداده لوظيفة محولجى نلى — اطلاق اسم محولجى ظهورات او محولجى روسبيت على العمل العادى — مدى اتطوالة على تجزئة لوظيفة الواحدة او خروج على قواعد كادر العمال — اعتباره من قبل التنظيم الذى تقتضيه طبيعة العمل ببيان اتجاه العمل .

ملخص الحكم :

اذا امبرت الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية ان المحولجى وان اطلق عليه تجاوزا اسم محولجى ظهورات او محولجى روسبيت مجرد بيان اتجاه تأهيله ، فان هذا التنظيم الذى تقتضيه طبيعة العمل

بالمهينة في هذا الفرع من الوظائف لا ينطوى على تجزئة للوظيفة الواحدة :
أو خروج على قواعد العمل ، كما لا يعد استثناء من قبل ما حوله الكادر
لوزارة المالية وحدها ، مما نظمت السلطة فيه نيبا بعد الى فيسول
الموظلين بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٥ من مايو سنة ١٩٥٣ .

(ملحق رقم ٥٧٨ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/٢٠)

قاعدة رقم (١٨٩)

المبدأ :

محولجى - سكك حديدية - عمل المحولجى يتطلب مرانا فنيا خاصا :
لا يقتسب الا بمبائثرته الفعلية داخل مصلحة السكك الحديدية - لا تشريه
على مصلحة السكك الحديدية في تعيين المحولجى في احدى فئات الصالحين
المادى كمحولجى ظهورات او تليد محولجى بلجر يومى بدليته ١٠٠ ملجم ثم
تعيينه أخيرا في وظيفة محولجى تلى بلجر يومى قدره ١٤٠ ملجا - الوظيفة
الأخيرة هي وظيفة المحولجى بمعنى الكلمة المقصودة بالكشف رقم ١ الملحق
بكادر العمال .

ملخص الحكم :

ان عمل المحولجى بحكم طبيعته يتطلب مرانا فنيا خاصا ، ويقضى
الامام بطريقة تشغيل الخط المزدوج والمفرد وتنوير الصيرت بواسطة
عسا المنورة ، واشهر علامة الضرر اليدوية في حال تعطيل الخط ،
وتشغيل معداوى على الخط المفرد عند تعطيل الممد او في حالة التهينة
لوجود تصليحت في الخط ، ومقابلة القطارات الصاعدة والنازلة واعطاء
علامة القيام للسائق واستعمال الاشارات في الاجواء الصليحية ووقت
الضباب والزوايح وعند اجراء المنفورات او سير القطارات في اتجاه مقلب
واستعمال صياح الاشارة ، وتشغيل القطارات على طريقة البلوك وغيرها
بالخطوط المزدوجة والتمرف في حالة اختلاف السيمافورات او وتوفه .

القطرات بسبب الحوادث أو الخلل أو المعارضات ، وأنخل العريكة إلى المخزن المنحدرة ، وأجراء مناورة العريكة المشحونة بمواد قليلة للكسر أو الترقعة واستعمال اشبارات الضيبل والأترع كاشطات وكلها أعمال تتمثل بسلسلة الخطوط وتحتاج للالام بها إلى تعلمها والتدريب عليها ، ولما كان هذا هو شأن عمل المحولجى وتلك هى اختصاصاته وواجباته ، وكانت طبيعة عمله هذا يجعل ترسه به لا تكتسب الا بباشرته فعلا داخل المصلحة نظرا الى النظم الفنية والأساليب الخاصة التى تبمها فى ادارة مرفق السكك الحديدية الذى تقوم عليه — فلا تثريب على المصلحة اذا اقتضاهما صالح العمل وحسن سير المرفق ان تجعل المرشح لهذه الوظيفة يتدرج قبل التعيين فيها مبتدئا بعمل محولجى ظهورات أو بمعبارة أخرى تلميذ محولجى فى احدى فئات العليل العلاى بأجر يومى بدايته ١٠٠ ملهم ثم تميينه أخيرا فى وظيفة محولجى تملى بأجر يومى مقداره ١٤٠ ملها على اعتبار ان هذه الأخيرة هى وظيفة المحولجى بمعنى الكلمة ، مراعية فى ذلك أهمية ما يسند اليه من أعمال ويثته بأبسطها وأيسرها مسئولية ثم استقرار مرانه فى المرحلتين الأوليين بوصفهما مرحلتى تيرين وأعداد تمهيدا للتعيين فى وظيفة محولجى المتصودة بالكشف رقم (١) المحق بكادر العمال بحيث لا يمنح أجر هذه الوظيفة الا ان يشغلها بالفعل .

(طعن رقم ٥٩٦ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/١٨)

قاعدة رقم (١٩٠)

المبدأ :

محولجى سكك حديدية — نصى فى قرار مجلس الوزراء الصادر بكانر العمال فى ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ على ان تحدد كل وزارة أو مصلحة عدد كل فئة من فئات الصناع فى كل قسم حسبما تقتضيه حاجة العمل — اعتبار مصلحة السكك الحديدية فى اطار ذلك ان المحولجى المعنى بكانر ٢٠٠/١٤٠ هو فقط محولجى القمل وان ما دون ذلك من ظهورات أو روسيت عليل عادى فى سبيل التهيئة لوظيفة محولجى — لا ينطوى على تجرئة الوظيفة الواحدة وليس خروجها على قواعد هذا الكادر — ليس فى هذا المسك ما يعد

استثناء من احكام كادر العمال من قبيل ما خوله الكادر لوزارة المالية
وحدها مما نقلت فيه السلطة فيما بعد الى ديوان الموظفين .

ملخص الحكم :

نص قرار مجلس الوزراء الصادر بكادر العمال في ٢٢ من نوفمبر
سنة ١٩٤٤ في الفقرة (١) (من القواعد الملية) الواردة به على أن
" تحدد كل وزارة او مصلحة عدد كل فئة من فئات الصناعات في كل قسم
حسبما تقتضيه حالة العمل ، وأن يكون متوسط هذه الفئات بضروبا
في عدد الوظائف لا يجاوز الاعتماد المقرر) وهو ما يصدق على العمال .
لذلك فإذا اعتبرت الهيئة العامة لشئون المكس الحديدية أن المحولجي
المعين بالكادر في الفئة ٣٠٠/١٤٠ هو فقط المحولجي التلي ، وأن ما دونه
ذلك من ظهورات أو روسبيت أنها هو عامل عادي في سبيل التخريب
على أعمال الحولجية لاعاداه ، وتهينته لوظيفة محولجي تلي ، وأن أطلق
عليه تجاوزا اسم محولجي ظهورات أو محولجي روسبيت لمجرد بيان
اتجاه تأهيله ، فإن هذا التنظيم الذي تقتضيه طبيعة العمل بالهيئة في هذا
الفرع من الوظائف لا ينطوي على تجزئة الوظيفة الواحدة أو خروج على
قواعد كادر العمال ، كما لا يعد استثناء من قبيل ما خوله الكادر لوزارة
المالية وحدها ، مما نقلت فيه السلطة فيما بعد الى ديوان الموظفين بقرار
مجلس الوزراء الصادر في ٥ من مايو سنة ١٩٥٢ .

(طعن رقم ٥٩٦ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٨)

قاعدة رقم (١٩١)

المبدأ :

وظيفة براد عربيات درجة ثالثة — اختلاف نوع العمل فيها منه في
وظيفة براد الواردة بالكشف رقم (٦) الملحق بالكادر — تسمية هذه الوظيفة
« شاحنين » في منشور مصلحة المكس الحديدية رقم ٢٦٥ في ٢٨ من ديسمبر
سنة ١٩٢٥ — اندراجها ضمن وظائف العمال المعايين .

ملخص الحكم :

ان أعمال وظيفة (براد عربات درجة ثانية) لا تحت بصلة ما الى أعمال وظيفة (براد) الوارد ذكرها بالكشف رقم (٦) الملحق بكلار المسال وهو كشف الصناع أو العمال الفنيين الذين تسوى حالتهم من بدء تعيينهم بأجرة ثلاثمائة مليم في اليوم في الدرجة (٣٠٠ / ٥٠٠) أى في الوظائف التى تحتاج الى دقة ، والتي تجيز لشاغلها بعد بضى ست سنوات فيها ، حق الترقية الى درجة الدقة الممتازة — فصل وظيفة (براد عربات درجة ثانية) لا يخرج في حقيقته وطبيعته عن عمل تشعيم العربات . ولم يكن إطلاق لقب (براد عربات درجة ثانية) على أعمال تلك الوظيفة الا من قبيل التجاوز في تسميت وظائف العمال في ذلك التاريخ . من أجل هذا وتلغيا لكل لبس ، بادرت بملحة السكك الحديدية الى اصدار المنشور رقم (٢٦٥) في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٢٥ موقعا عليه من يملك اصداره فنيا وهو كبير المهندسين الميكانيكيين وقد نص فيه على انه « ابتداء من اول يناير سنة ١٩٢٦ تغير القاب الوظائف المذكورة فيصبح لقب براد عربات درجة أولى هو كشف عربات ويصبح لقب وظيفة (براد عربات درجة ثانية) هو (شحاجى) وهذه الالتصاف هى التى كانت مستعملة سابقا لهذه الوظائف بملحة السكك الحديدية وهى تعبر تعبيرا صحيحا من نوع العمل الذى يقوم به هؤلاء العمال وتنفيذا لهذا المنشور المصلحى ، تغير لقب وظيفة المدعى اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٢٦ الى (شحام) بعد ان كان (براد عربات ثانية) ويتطع في الدلالة على ان المدعى منذ التحاقه بخدمة المصلحة ما كان يقوم الا بأعمال تشعيم العربات دون أى عمل يتعلق بانبرادة ، ما تضمنه المستند رقم ٦٤ من ملف خدمته — من اعتراف صريح صدر منه في كتاب أرسله في ٢٢ من يولييه سنة ١٩٢٩ الى رئيس قسم بولاق الدكرور قال فيه « بما أنى أشتغل ، منذ عشر سنوات في وظيفة شحاجى عربات ، وتقم بعملى آخر قيام ، وعمل على توصية لفرعيتى الى كشف عربات » ، يضافه الى ذلك ان وظيفة كشف عربات (التى عين عليها المدعى فيها بمصد) اول سيجبر سنة ١٩٢٩) هى وظيفة اعلى مرتبه من وظيفة (شحام) ، وقد اوضح عن ذلك المنشور المصلحى سالف الذكر ، ووظيفة (كشف عربات) هى

من وظائف العمال الفئتين التي لا تحتاج الى دقة وورد النص عليها في كشوف رقم (٤) الملحق بكلور العمال ودرجتها محددة بالفئة (٣٦٠/٢٠٠) علو صح ما يزعمه المدعى ويؤسس عليه دعواه من أن وظيفته الأصلية في عام ١٩٢٢ كانت وظيفة (براد) وهذه الوظيفة مما ورد ذكره في الكشف رقم (٦) فئة (٥٠٠/٣٠٠) ويكون بدء تعيينهم بأجر ثلاثية مليم لكان في نظره وتعيينه في عام ١٩٢٩ في وظيفة (كشاف عربات) (٣٦٠/٢٠٠) بعد اذ قضى في عمله قرابة عشر سنوات ، فنزل له في الوظيفة الأصلية وفي درجتها ، وهذا أمر ، فضلا عما فيه من مخالفة صريحة لأحكام القانون ، فإنه لا يستقيم كذلك مع ما هو ثابت في ملف خلية المدعى من زيادة في أجره عند إجراء نظره أو تعيينه في ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٢٩ - مستند رقم ٦٩ ملف خفيته - ويخلص من هذا كله ان الوظيفة التي عين المدعى فيها يوم أن التحق بخدمة المصلحة هي في حقيقتها وظيفة (شحلم) وهي من وظائف العمال العاملين الوارد ذكرها بالكشف رقم (١) والمقرر لها الدرجة (٢٤٠/١٢٠) المعطلة الى (٣٠٠/١٢٠) من كشوف كلور العمال وان كان يطلق عليها في ذلك الوقت ، وقبل عام ١٩٢٦ ، لقب (براد عربات درجة ثانية) في حين أنها ، كما ثبت مما تقدم ، لا تمت لمناعة البرادة بصفة ولا تربط بينها وبين وظيفة (براد) رابطة .

(ملحق رقم ٧٧٩ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٤)

قائمة رقم (١٩٢)

المبدأ :

درجة براد ثالثة هي التي تعادل درجة مساعد صانع في كلور عمال

اليومية .

ملخص الحكم :

بالاطلاع على كلور عمال السكك الحديدية القديم الذي كان مطبقا قبل صدور كلور عمال اليومية يبين انه كان ينتظم بالنسبة للبرادين ثلاث

درجات اولها درجة براد ثلاثة وهي التي تحتاج الى مهارة خالصة وجران
كليل فلذا ما تنرب على العمل وتتمه رقى الى درجة براد ثلثة مئة
١٥٠ مليها فلذا ما اكمل جدارته الفنية رقى الى درجة براد .
ويبين من ذلك ان درجة براد ثلثة هي التي تملل درجة مساعد صانع
في كادر عمال اليومية .

(ملن رقم ٥٧١ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦١/٤/٢٩)

قاعدة رقم (١٩٣)

المبدأ :

« خراط المجل » - تقدير الجنة الفنية الخوط بها تطبيق احكام الكادر
اختلاف مستوياتها الفني عن مهنة « خراط » الواردة بالكشف رقم ٦ من كشوف
(ب) الملحقة به - اعتبارها في درجة صانع غير دقيق لا درجة صانع دقيق
- ولا وجه للتعقيب على هذا التقدير من جانب القضاء .

ملخص الحكم :

ان اللجنة الممهود اليها بتطبيق احكام كادر العمال على طوائف العمال
بسكك حديد القبارى وفي ضوء طبع الحرف التي تراولها كل طائفة
من هذه الطوائف ، وعلى هدى المستوى الفني للمهارة التي تقتدر اليها
كل حرفة من الحرف ، لم تقبل ان تسلك وتليفة خراط المجل في عدد
الحرف التي انتظمتها كشوف (ب) رقم ٦ الملحقة بكادر العمال ، وقد
قدرت ان حرفة « الخراط » تلو حرفة المدعين علوا كبيرا في المستوى
ودرجة الجنى المطلوبة ، ولهذا لم تشأ ان ترقى بها الى مراتب الصانع
غير الدقيق في الفئة (٣٦٠/٢٠٠) ، وهذا الذي ذهبت اليه اللجنة الفنية
المختصة ، لا وجه للتعقيب عليه ومراجسته من جانب القضاء .

(ملن رقم ١٧٥ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦١/١/٣)

قاعدة رقم (١٩٤)

المادة :

وزان - متى انتفاعه بالحكم هذا التكرار - من دخل الخدمة بنحو
بمجان تكسب حقه على أساس دخوله الخدمة بنحو ٧٠ م في الدرجة
(٢٤٠ - ٤٠٠ م صنف دقيق) .

ملخص الحكم :

في أكتوبر سنة ١٩٤٦ وانفتحت وزارة المالية على ما طلبته وزارة الشجرة
والضمان من « انتفاع العمال وكذا المستفيدين الذين يصطوبون مزايا
مقيدة في الجزائية بالتكرار التي لا يكون الخدمة الصغيرة هناك وأهم هيكل
من عمل اليومية بقواعد كالتكرار الذي على أن يوضعوا في المراتب التالية :
١ - ٢٠٠٠ - ٣٠٠٠ - ٤٠٠٠ - وزان (٢٠٠ - ٣٠٠) من غير دقيق
يرتقى بعد ست سنوات إلى الدرجة (٢٠٠ - ٤٠٠) « .
وزارة المالية أيضا في مارس سنة ١٩٤٧ على أن الوزان الذي في
الخدمة بالتجان تسوي حقه على أساس دخوله الخدمة بالجزء يومه
تدرا ٣٠٠ م في الدرجة (٢٤٠ - ٤٠٠ صنف دقيق) وبدون ترخيص
إلى درجة أعلى » .

(طعن رقم ١٦١٣ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/١١/٣٠)

القاعدة رقم (١٩٥)

المادة :

وزان - انتفاعه بالحكم كغيره العمال - سريان الفترة التقية من بعد
انقضاء من كتاب المظلة الدوري رقم ١٢٤ - ٢٢/٦ في شأنه .

(ج ١٨ - ج ١٨)

ملخص الحكم :

من شأن انتفاع الوزانين بكار الصال ان تسرى في حقهم احكام
الفترة الثانية من البند الثالث عشر من كتاب دورى المالية رقم ف ٢٣٤ —
٥٢/٩ بشأن كادر الصال الصادر في ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٤٥ ، التى
تنص على ما يلى : « المستخدمون الصناع الذين يشغلون وظائف خارج
الهيئة والموظفون الفنيون المؤقتون — سواء كانوا على وظيفة دائمة
او على وظيفة مؤقتة — ممن يشغلون وظائف مماثلة لوظائف الصال الذين
تطبق عليهم القواعد المبينة في البنود السابقة — عولاء تسوى حالتهم
على اساس ما يناله زملاؤهم ارباب اليومية الذين يتعاملون منهم في الوظائف ،
ويجوز لاجراء هذه التسوية مجاوزة نهائية ربط الدرجة ، بشرط الا تزيد
حاجية المستخدم بحال ما على نهائية مربوط الدرجة المحددة لنظيره من
عمال الهيئة بكارهم . ويمكن تحويل وظائف المستخدمين المؤقتين
والخبرة الخارجين عن الهيئة من سلك الدرجات الى سلك اليومية
بموافقتهم وتنتقل الوظائف الى اعتبارات اليومية . والصانع الذى يشغل
درجة في كادر الخصة او درجة مؤقتة وسويت حالته طبقا لقواعد الكادر
السالف الذكر وجاوزت ماهيته الجديدة نهائية ربط درجة وظيفته
ولم يوافق على تحويل وظيفته الى سلك اليومية لا يمنح أية علاوة بعد
١٩٤٥/٤/٣ ، ما لم يرق الى درجة اعلى يسمح مربوطها بمنح العلاوات
المستحقة » .

(طعن رقم ١٦١٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١١/٣)

قاعدة رقم (١٩٦)

المادة :

بمضى مجلس — قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من سبتمبر
سنة ١٩٥٢ برفع درجة هذه المرة من عاقل على الى صانع غير دقيق —
الحكمة من استصدار هذا القرار — استحداثه مركزا جديدا لصاحب هذه

الدرجة الأولى من أي نص صريح أو ضمنى يوحى بصريته بآثر رجعي — سريته
من تاريخ نفاذه .

ملخص الحكم :

يبين من الاطلاع على مذكرة اللجنة المالية رقم (١٦/١) متنوعة جزء ٢)
المؤرخة ٢٦ من اغسطس سنة ١٩٥٢ والمرفوعة الى مجلس الوزراء
على انه على اثر الشكوى المقدمة الى وزارة الحربية من طائفة مبيضي
النحل وغيرهم من المكوجية والذئابين والمغاليين ، رأت وزارة الحربية
في ديسمبر سنة ١٩٥٢ تشكيل لجنة فنية لدراسة هذه الشكوى ،
وانتهت هذه اللجنة في شأن طائفة (مبيضي النحل) الى ما يأتي
« رأت اللجنة وضمنهم في درجة (صانع دقيق) المقرر لها اجر يومي
(٢٤٠/٥٠) اسوة بالهن الواردة في الكشف رقم (٥) من الكشف
حرف « ب » الملحق بكتاب العمال ببررة اقتراحها بتصل هذه المهنة
بالصناعة ، وبما تتطلبه من فن ودراية وتعليم ، وبما تتطلبه من مجهود
جسماني اذ يظل العامل ايام النار مددا طويلة متكررة فضلا عن استعماله
مواد خطيرة وضارة بالصحة كالاحماض وغيرها . اما وضع هذه الطائفة
الحالي ، في درجة عامل عادي — فنرى اللجنة انه لا يتلاءم مع ما يؤديه من
عمل ، اذ ان شغل هذه الدرجة لا يؤدي امتحانا قبل التحاقه بمهنة
الذي يتصل بالصناعة بسبب ما » .

وقد درس ديوان الموظفين واللجنة المالية هذا الموضوع وانتهت
دراستهما الى ما يلي : « تعديل درجة مبيضي النحل والمكوجية من درجة
عامل عادي (٢٠٠/١٤٠) طبقا لكادر عمل الحكومة الى درجة « صانع
دقيق » (٣٦٠/٢٠٠) اسوة بما تقرر لهذين المهنتين بالكشف
الملحق بتقرير لجنة توزيع عمل العمال . وقد وافق مجلس الوزراء
بجلسته المنعقدة في ٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ على رأى اللجنة المالية
وديوان الموظفين في هذه المذكرة وقد ابلغت وزارة الحربية بهذا القرار .

ويتضح من ذلك ان قرار مجلس الوزراء المذكور ، لم يكن الباعث
عليه اصداره تصحيح وضع تقيم خلقي بآثر رجعي متعلق على الماضي

وأما ما جاء يطوّر تجاراً من غيراته ؟ ولقد التواخ من اللجنة الخمسة :
الخمسعة فقد أوصت بوضع (مبيض النحاس) في درجة (مستحق تحقيق)
ولكن اللجنة المالية التي تلك تعديل مثل هذه المقترحات قبل عرضها
على مجلس الوزراء عدلت الدرجة المطلوبة ونزلت بصفة بطلان القيمة
إلى درجة « صانع غير حقيق » ، موافق مجلس الوزراء على ذلك . وهذا
القرار يفيد استحداث مركز جديد لأصحاب هذه الحرفة يسدوا من تاريخ
نفاذ هذه الأداة التشريعية دون أن يدخل في طائفة معنى الانسحاب على
المضى . والمركز الجديد يربط تزيه جديدة لم يكن لها وجود من قبل
صدور القرار الذي خلا من أي نص صريح أو ضمني يوحى بثلاثة تلك
الطائفة من العمال بأثر رجعي مرتد إلى الماضي .

(ملحق رقم ٧١٢ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٠/١٢/١)

قائمة رقم (١٩٧)

المادة :

والمادة رقم ١ : من وظائف العمال العاملين الواردة بالقانون رقم ١
من الكشوف المحقة بكفر العمال - مدة الخدمة التي تقضى بها - لا تنقل
في تسوية حالة بهذا الكفر في إحدى وظائف الصناع - منح الدعى مرتب
مؤقتة هذا ترتيب وخدمة على الخلق ترجحات قدر الصناع - لا يخرج من هذا
النظر - احكام القانون لا تجوز منح هذا المرتب لغير شاملي درجات الصناع -
التي لا تقتضيه لا يلزم في حقيقة الدرجة التي كان يشغلها الدعى ولا يفي
من كلفته

مجلس الصناع :

إن الدعى أيضا المدة من ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٤١ حتى ٣١ من
مايو سنة ١٩٤٢ في وظيفة « خال » ومن من وظائف العمال المستعدين
الواردة بالقانون رقم (١) من الكشوف المحقة بكفر العمال ومن ثم كان

هذه المدة لا تتدخل في تسوية حالته بهذا الكادر في إحدى وظائف
الصناع ، ولا يفر من هذا النظر بما ثبت من حجه مرتب صناعة من أول
مارس سنة ١٩٤٢. تاريخ وضعه على إحدى درجات غير الصناع
على خلاف أحكام القانون التي لا تميز منح هذا المرتب لغير شهيدي
درجات الصناع ، لأن هذا المنح الخاطئ لا يؤثر في حقيقة الدرجة التي
كان يشغلها ولا يفر من طبيعتها إذ ظلت كما هي من درجته غير الصناع .

(ملحق رقم ٨١٠ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٢٦)

قاعدة رقم (١٩٨)

المبدأ :

وظيفة « غطاس » لم ترد بين الوظائف المحددة الواردة بالكشف رقم ٤
الملحق بكادر العمال الحكومي — تسوية حالته بالتطبيق لكادر العمال
الحكومي في الدرجة ٢٤٠/١٢٠ ملحقاً والمعلقة إلى ٢٠٠/١٢٠ ملحق
صحيحة — لا يحق له الحصول على العلاوات الدورية اللاحقة لأول مايو
١٩٥٨ بلوغ أجره في ذلك التاريخ نهاية مربوط الدرجة المستحقة .

ملخص الحكم :

إن وظيفة « غطاس » لم ترد بين الوظائف المحددة الواردة بكشف
رقم ٤ الملحق بكادر العمال الحكومي « الصناع أو العمال الفنيين في الوظائف
التي لا تحتاج إلى بقة في الدرجة ٣٦٠/٢٠٠ » ومن ثم فلا تترتب على الجهة
الإدارية إذ سوت حالة المدعى بالتطبيق لكادر العمال الحكومي في الدرجة
٢٤٠/١٢٠ ملحقاً المعلقة للعمال العاديين والمعلقة إلى ٢٠٠/١٢٠ ملحق بقرار
مجلس الوزراء في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ وتبعاً لذلك لا يحق له
الحصول على العلاوات الدورية اللاحقة لأول مايو سنة ١٩٥٨ بلوغ أجره
في ذلك التاريخ نهاية مربوط الدرجة المستحقة وهي ٣٠٠ ملحق بوجوب .

(ملحق رقم ١٢٣٧ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤)

قاعدة رقم (١٩٩)

المادة :

كتبة — كتيب المالية الدورى رقم ٢٤ — ٥٢/٩ الصادر فى ١٩٥١/٩/٨
المتمسكين احكام قرار مجلس الوزراء فى ١٩٥١/٨/١٢ — تطبيق القواعد
الجديدة التى جاء بها بلتر غورى — اثر ذلك — بداية العلاوات الدورية
كل سنتين ابتداء من اول مايو سنة ١٩٥١ لا من بدء التقييم .

ملخص الحكم :

ان البند (ثانيا) من الكتيب الدورى رقم (ف ٢٢٤ — ٥٢/٩) الصادر
من وزارة المالية فى ٨ من سبتمبر سنة ١٩٥١ المتمسكين احكام قرار مجلس
الوزراء فى ١٢ من اغسطس سنة ١٩٥١ ، وهذا البند خاص (بالمسلاوات
الدورية) جاء فيه « ولما كان بعض العمال فى الفئات السابق ذكرها
(ومنهم العمال الكتبية — كتبة الاجرية) قد بلغوا نهاية مربوط درجاتهم
منذ زمن طويل فلم تصرف لهم علاوات دورية ، وحيث ان رفع نهاية مربوط
الدرجات سيترتب عليه صرف علاوات لهم ، فقد وافق مجلس الوزراء
بقراره اتف الذكر على صرف العلاوات لهم بالكيفية الآتية : (١) العمال
الذين بلغت اجورهم آخر مربوط درجاتهم وكانت لهم قبل اول مايو
سنة ١٩٥١ سنتان او اكثر من تاريخ آخر علاوة منحوها تصرف لهم
العلاوة بالفئات الجديدة (وهى ٢٠ مليا كل سنتين بالنسبة لدرجة
العمال الكتبية وكتبة الاجرية) فى حدود ربط الدرجة الجديدة من تاريخ موافقة
مجلس الوزراء ، ويتخذ اول مايو سنة ١٩٥١ اساسا لتحديد موعد
المسلاوات المقبلة (٢) اما العمال الذين لم تنقضى على آخر علاوة
منحوها سنتان فى اول مايو سنة ١٩٥١ تمنح لهم العلاوة بالفئات الجديدة
بعد انقضاء السنتين مع مراعاة اول مايو فى حدود ربط الدرجة الجديدة ،
ومعنى هذا ان مجلس الوزراء قد قصد الى تطبيق القواعد الجديدة بنسبة
اثر رجعى والا لما جعل اول مايو سنة ١٩٥١ منسلطا لحساب مدة العلاوة
الجديدة بمعنى ان حساب السنتين لا يطبق الا ابتداء من اول مايو

سنة ١٩٥١ ويكون بداية التطبيق على العمال الذين لم تقطع على آخر
علاوة منحوها سنتين في أول مايو سنة ١٩٥١ ، ولو أراد الشارع أن يكون
تدرج العلاوات كل سنتين من بدء التقييم لما كان في حاجة إلى أن يفسح
نص الفقرة (٢) من البند ثانياً الخُص بالعلاوات الدورية ، بل كان يحيل
على التاريخ الذي تسفر عنه التصوية للأجر منذ بدء التقييم . ولكن قرار
مجلس الوزراء لم يسلك هذا المسلك بل وضع قاعدة من مقتضاها ألا يسحق
تدرج العلاوات كل سنتين إلا بالانتظار إلى تاريخ أول مايو سنة ١٩٥١

(طعن رقم ٦٢١ لسنة ٥ ق - جلسة ١٧/١٢/١٩٦٠)

القرار رقم ١٢

١٩٤٦

قائمة رقم (٢٠٠)

المادة :

استعراض قرارات مجلس الوزراء والكتب الدورية الصادرة من وزارة المالية في شأن خصم الـ ١٢٪ من الأجور المستحقة للعمال عند تسوية حالة المعينين منهم قبل ١٩٥/٥/١ بالتطبيق لأحكام الكادر ، ثم منحهم إياها .
ملخص الحكم :

يبين من الرجوع الى قرارات مجلس الوزراء والكتب الدورية الصادرة من وزارة المالية في شأن كادر عمال اليومية ومن في حكمهم من الصناع الخارجين عن هيئة العمال والمستخدمين الفنيين ، وخصم الـ ١٢٪ من أجورهم ثم منحهم إياها ، انه تنفيذا لما ورد في قانون ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٤٦/٤٥ من تخصيص مبلغ مائتي جنيه لانصاف العمال على اختلاف مهنتهم ، والصناع الخارجين عن الهيئة والمستخدمين الفنيين ، ونظرا الى أن هذا الاعتماد لم يكن كافيا لمواجهة نفقات التسويات التي قضى بها كادر العمال كاملة ، اصدرت وزارة المالية كتابها الدوري رقم ف ٢٢٤ - ٥٣/٦ في ١٠ من فبراير سنة ١٩٤٦ الذي احللت فيه وزارات الحكومة ومصارفها علما - الحاشا بكتابها بذات الرقم المؤرخ ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ بشأن كادر العمال - بانها « ترى تنفيذ كادر العمال وفقا لقواعد وكشوف حرف (ب) من الكتاب الدوري آنف الذكر ، مخفضة بمقدار ١٢ في المائة من الأجرة المستحقة عند تطبيق الكادر على هذا الأساس حتى يدخل في حدود المبلغ المعتد لاتصافهم . ويراعى تخفيض الخصم من ١٢٪ الى ١٠٪ بعد تبين حالة الصرف وصعود الاعتماد الخاص بتصريف قوى المؤهلات ، وعندئذ يرد الفرق للعمال

هذه الفجوة « . وفي ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥١ صدرت كسبا وزارة المالية الدورية ملك رقم ف ٢٣٤ — ٥٣/٩ مقتضيا تنفيذ ما نصت عليه هذا القرار ومرددا الاحكام الواردة به ، كما ذكر ان « يراعى ان من ما سبق رد الـ ١٢٪ له لا تمنح له مرة اخرى . اما من رد له جزء منها فيستكمل له الباقي فقط ، هذا وقد صدر القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥١ بفتح اعتماد اضافي قدره ٣٥٠٠٠٠ ج في ميزانية السنة المالية ١٩٥٠ — ١٩٥١ تحت قسم خاص (٢٤ مكرر) بعنوان « تكلفة انصاف العمال بالقبومية » تصرف الفروق المترتبة على تنفيذ القواعد المتضمنة اعقبها من تاريخ صدوره (١٤ من فبراير سنة ١٩٥١) وليس من ١١ من يونيه سنة ١٩٥٠ ، وبناء على ذلك تصرف الفروق المشتر اليها من ١٤ من فبراير سنة ١٩٥١ ، وبجلسة ٢٤ من يونيه سنة ١٩٥١ وافق مجلس الوزراء على رأى اللجنة المالية المبين في مذكرتها المؤرخة ٢٣ من يونيه سنة ١٩٥١ التي جاء في البند العاشر منها « اصبح تاريخ ١١ من يونيه سنة ١٩٥٠ اسس لرد الـ ١٢٪ على الايصرف الفرق الا من ١٤ من فبراير سنة ١٩٥١ ، ولما كانت اعادة غلاء المعيشة قد ثبتت على الماهية المقررة في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ وهو تاريخ لاحق للتاريخ الذى ردت الـ ١٢٪ على اساسه (١١ من يونيه سنة ١٩٥٠) وسابق لتاريخ الصرف ، فعمل تثبت اعادة الغلاء بعد اضافة الـ ١٢٪ الى اجورهم ، لم تظل مثبتة كما هي قبل رد الـ ١٢٪ ، ترى وزارة المالية ان تظل اعادة الغلاء مثبتة قبل رد الـ ١٢٪ « وفي ١٧ من يوليه سنة ١٩٥١ صدر كسب وزارة المالية الدورية ملك رقم ف ٢٣٤ — ٥٣/٩ مرددا هذا المعنى في بنده العاشر . وبجلسة ٢٩ من يوليه سنة ١٩٥١ وافق مجلس الوزراء على رأى اللجنة المالية المبين في مذكرتها رقم ٦٨٢٩ (٦٤) ملك رقم ١ — ٧٧١ مواصلاات التى جاء فيها « تطلب مصلحة السكك الحديدية بكتابها المؤرخ ٢٧ من مارس سنة ١٩٥١ الامادة عن كيفية تطبيق القواعد التى تضمنها كسب المالية الدورية رقم ف ٢٣٤ — ٥٣/٩ المؤرخ ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥١ الخلف بـ ١٢٪ وتطبيق كسوف حرف (ب) على عمال المصلحة المذكورة ، وذلك فى الصلات الآتية : (أولا) .. (ثانيا) عمال فصلوا من الخدمة لبلوغهم سن الستين قبل ١٤ من فبراير سنة ١٩٥١ وصرفت لهم المكافآت المستحقة ولم يصلحوا للخدمة ، هن يتقدمون بـ ١٢٪ وتعدل تسوية مكافآتهم على مئلا

الأساس (ثالثا) .. وقد بحثت اللجنة المالية هذه الاستفسارات ورأت ما يأتي : ١ - ب ٢٠٠ - العمال الذين فصلوا لبلوغهم سن الستين قبل ١٤ من فبراير سنة ١٩٥١ (التاريخ الذي حدد لصرف الـ ١٢٪) ولم يعادوا للخدمة وصرفت لهم مكافأتهم المستحقة ، وكذلك العمال الذين فصلوا من الخدمة بين ١١ من يونيو سنة ١٩٥٠ (تاريخ تسجيل قرار مجلس الوزراء برده الـ ١٢) وقبل ١٤ من فبراير سنة ١٩٥١ وصرفت لهم مكافأتهم المستحقة - هؤلاء لا ترد لهم الـ ١٢٪ إذا كان فصلهم سابقا للتاريخ ١١ من يونيو سنة ١٩٥٠ ، أما الذين فصلوا بعد ١١ من يونيو سنة ١٩٥٠ وقبل ١٤ من فبراير سنة ١٩٥١ فهؤلاء .. ٢ - ٤٠٠ - يراعى اتباع ما تقدم في الحالات المثلثة في جميع وزارات الحكومة ومصلحتها . وتنفيذا لهذا القرار اذاعت وزارة المالية كتابها الدورى ملف رقم ف ٢٢٤ - ٥٢/٩ في ٣ من ابريل سنة ١٩٥٢ الذى ورد في البند الثانى منه « المسألة : عمل فصلوا من الخدمة لبلوغهم سن الستين قبل ١٤ من فبراير سنة ١٩٥١ وصرفت لهم المكافآت المستحقة ولم يعادوا للخدمة ، هل ينتظمون برده الـ ١٢٪ وتعادل تسوية مكافأتهم على هذا الأساس ؟ قرار مجلس الوزراء بشأنها : هؤلاء لا ترد لهم الـ ١٢٪ إذا كان فصلهم سابقا لتاريخ ١١ من يونيو سنة ١٩٥٠ ... وترجو وزارة المالية من الوزارات والمصالح اتباع تلك القواعد في المسائل التى لديها من هذا القبيل » .

(طعن رقم ٥٥٢ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٦/٧)

قاعدة رقم (٢٠١)

المادة :

كتاب المالية الدورى رقم ف ٢٢٤ - ٥٢/٥ في ١٠/٢/١٩٤٦ -
فضاؤه بتخفيض اجور العمال بقرار ١٢٪ مما يستحق لهم تسوية حالات
المعنيين منهم قبل ١٩٤٥/٥/١ بالتطبيق لاحكام الكادر - مطبقه القانون
المجازية وما تبنى به الاوضاع المالية .

ملخص الحكم :

ان تخفيض اجور عمال البوذية ومن في حكمهم من الصناع بمقدار ١٢٪ مما يستحق لهم عند تسوية حالة المعينين منهم قبل اول مايو سنة ١٩٤٥ ، بالتطبيق لاحكام كادر العمال الصادر به قرار مجلس الوزراء في ٢٣ من نوفمبر و ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ . انما كان ضرور اقتضتها الاوضاع المالية حتى تدخل التكاليف المترتبة على تنفيذ هذا الكادر في حدود الاعتماد المالي الذي خصص في ميزانية السنة المالية ١٩٤٥ - ١٩٤٦ لانصاف هؤلاء العمال وتدره بليوننا جنبييه ، ومن ثم لما ورد بكتاب وزارة المالية الدوري رقم ف ٢٣٤ - ٥٣/٩ المؤرخ ١٠ م فبراير سنة ١٩٤٦ جريا على هذا يكون مطابقا لقانون الميزانية ، ومتفق مع ما تلحق به الاوضاع المالية .

(ملحق رقم ٥٥٢ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٨/٦/٧)

قاعدة رقم (٢٠٢)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء في ١١/٦/١٩٥٠ بالموافقة على اداء الـ ١٢٪ التي خصمت من اجور العمال - نشوء لئحق فيما تقرر رده من فروق م تأريخ صدور القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥١ بفتح الاعتماد الاضائي .

ملخص الحكم :

ان اداء ما خصم من اجور العمال والصناع - بسبب عدم كفايا الاعتماد المالي المقرر لاتصالهم وقت تسوية حالتهم تنفيذا للكادر في اول مايو سنة ١٩٤٥ - كان يستلزم تقرير اعتماد مالي اضافي لمواجهة ذلك ، ولا ينشأ الحق فيما تقرر رده من فروق الا من تاريخ صدور هذا الاعتماد . ومن اجل ذلك اعترضت اللجنة المالية في مذكرتها المؤرخة ٨ من يونيو سنة ١٩٥٠ على الادعاء ان تلك التكاليف التي خصمت من اجور العمال عند تسوية حالتهم ، وعملت هذا بعدم احتمال مبلغ الليونتي جتية المخصص لتنفيذ كادر العمال للاستحقاق الى المطلب ، واقتضى الامر صدور قرار مجلس الوزراء في ٢٤ من يونيو

سنة ١٩٥٠ بالموافقة على مطلب العمال ثم مسدور قراره في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ بأن يكون منح العمال الـ ١٢٪ المشار إليها بالإضافة إلى اجرتهم التي بالقانون في التاريخ الذي عنه وهو ١١ من يولييه سنة ١٩٥٠ الذي صدر فيه قراره المعلق ، بشرط ألا يتجاوز الأجر بهذه الإضافية نهاية رطب الدوجة التي يشغلونها في ذلك التاريخ الذي حصل أساسا للرد ، ووصف هذا الرد بأنه « منح » ، كما اقتضى الأمر تنفيذا للقواعد المتقدمة اصدار القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥١ بفتح اعتماد اضافي قدره ٢٥٠٠٠٠ في ميزانية السنة المالية ١٩٥٠ - ١٩٥١ لمواجهة صرف الفروق المترتبة على ذلك ، والتي وصفت بأنها « تكلة انصاف العمال » ولما كان هذا القانون صدر في ١٤ من فبراير سنة ١٩٥١ ، فقد اوضح كسلب وزارة المالية الدوري ملف رقم ف ٢٢٤ - ٥٢/٩ المصنفر في ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥١ ان التكلة المشار اليها تصرف من تاريخ صدور القانون المذكور لا من ١١ من يولييه سنة ١٩٥١ ، وقد أقر مجلس الوزراء بطلته المنعقدة في ٢٤ من يولييه سنة ١٩٥١ ما ذهبت اليه وزارة المالية من تعيين ذلك التاريخ مبدا لسرف الفروق ، وذلك بصدر بحته تثبيت اعلة غلاء المعيشة للعمال الذين ستصرف لهم هذه الفروق ، اذ قضى بأن تظل اعلة مثبتة كما هي في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ قبل رد الـ ١٢٪ ، مؤيدا بذلك اعتبار تلك الفروق غير مستحقة الا من ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٥١ لا قبل ذلك ، وان استحقاقها ليس بأثر رجعي منعطف على الماضي . وهذا يتفق مع وصفها ثرة بأنها منحة وثرة بأنها تكلة انصاف .

(طعن رقم ٥٥٢ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٦/٧)

قاعدة رقم (٢٠٣)

المبدأ :

العمال الذين نصلوا من الخدمة لمولاهم السن القانونية قبله ١٩٥٠/٦/١١ - عدم احقيتهم في استرداد الـ ١٢٪ التي خصت من اجورهم عند تسوية حالتهم تنفيذًا للقرار - قرار مجلس الوزراء في ١٩٥١/٧/٢٩ .

ملخص الحكم :

أن قرار مجلس الوزراء في ٢٩ من يولية سنة ١٩٥١ جاء صريحا قاطعا في أن العمال الذين فصلوا من الخدمة لبلوغهم سن الستين قبل ١٤ من ابرابر سنة ١٩٥١ وصرفت لهم المكلفات المستحقة لهم ولم يحصلوا الى الخدمة ، لا يتقدمون برد الـ ١٢٪ اذا كان فصلهم سابقا على تاريخ ١١ من يونية سنة ١٩٥٠ ، وكان ذلك بناء على استمرار مصلحة السسك الحديدية ، على أن يعم اتباع هذه القاعدة في الصللات المماثلة في جميع وزارات الحكومة ومما لحها . ولما كان المدعون عمالاً بمصلحة السسك الحديدية وحصلوا جميعا من خدمتها لبلوغهم السن القانونية خلال المدة من سنة ١٩٤٦ الى سنة ١٩٤٩ ، أي قبل ١١ من يونية سنة ١٩٥٠ ، فانهم لا يكونون قد تعلق لهم أي حق باسترداد الـ ١٢٪ التي يطالبون بها ، ومن ثم فإن دعواهم تكون منكدة الأساس ، واجبة الرفض .

(طعن رقم ٥٥٢ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٦/٧)

القانون

تطبيق كادر العمال على المستخدمين والموظفين المعيّنين على درجات
(المستخدمين الخارجين عن الهيئة)

مادة رقم (٢٠٤)

المادة :

استفادة الموظفين الفنيين والمستخدمين والعمال من أحكام كادر
العمال .
ملخص الحكم :

ان شرط البند الثالث عشر من قواعد كادر العمال الصادر به كتاب
وزارة للالية الدورى ملف رقم ف ٢٣٤ - ٥٢/٩ المؤرخ ١٦ من اكتوبر
سنة ١٩٤٥ تنفيذا لقرارى مجلس الوزراء الصادرين في ٢٣ من نوفمبر
سنة ١٩٤٤ و ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ لجواز معالجة الموظفين الفنيين
والمستخدمين والصناع الذين على درجات ويشغلون وظائف خارج الهيئة
بأحكام هذا الكادر هو ان يكونوا صناعا او عمسالا فنيين ، وان تكون
درجاتهم مدرجة في الميزانية بالكادر الفني او بكادر الخدم الخارجين عن
هيئة العمال الصناع قبل اول مايو سنة ١٩٤٥ تاريخ تنفيذ الكادر المذكور ،
وان يكون لهم مثل من عمال اليومية في المصلحة ذاتها قبل هذا التاريخ
ايضا . لذا كانت الدرجة المخصصة لن يشغل وظيفة من وظائف الخصة
السيرة غير معيدة في الميزانية بكادر الخدم الصناع ، فانه يكون ملحقا
لاحد شروط الامتداد من احكام كادر العمال ولو كان عمله هو بطبيعة
عمل صانع .

(ملحق رقم ٥٤٤ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٩/١١/١٤)

المادة رقم (٢٠٥)

المبدأ :

كتاب المالية الدوري في ١٦/١٠/١٩٤٥ — اشتراطه لاعادة المستخدمين والموظفين الفنيين من قواعد كادر العمال وجود التيل بنفس المصلحة من عمال اليومية — المقصود هو التقليل في نفس المعرفة والعمل ايضا في نفس المصلحة .

ملخص الحكم :

ورد بكتاب وزارة المالية الدوري في ١٦/١٠/١٩٤٥ شرط مقتضاه ان المستخدمين والموظفين الفنيين الذين على درجات لا ينتفعون من كادر العمال الا اذا كان لهم مثل من عمال اليومية في نفس المصلحة ، اما اذا لم يكن لهم مثل من عمال اليومية في نفس المصلحة ، فلا ينتفعون من هذه الكادر . وصيغة هذا الشرط طالعة في الدلالة على ان المقصود هو التماثل في نفس الحرية ، والعمل ايضا في نفس المصلحة ، وعلّة ذلك ظاهرة ، هي المساواة في المفاضلة بين افراد الحرية الواحدة في المصلحة . لذا كان الدليل ان المعلنون لهذه لا يتنازع في انه ليس له مثل (بمهنة مكوي) بل بين عمال اليومية في كلية البوليس ، فان مطالبة بشوية حلقه فبجيلة لا تحكم كادر العمال تكون على غير اساس سليم .

(الحس رقم ١٢٥ لسنة ٢ في — جلسة ١٩٥٦/٩/٥)

المادة رقم (٢٠٦)

المبدأ :

كتاب المالية الدوري في ١٦/١٠/١٩٤٥ — نصه على ان المستخدمين والموظفين الفنيين الاخيرين الذين على درجات لا ينتفعون من كادر العمال الا

إذا كان لهم مثل في نفس المصلحة — تطبيق سليم لقرار مجلس الوزراء في

١٩٤٤/١١/٢٢ .

بنقص الحكم :

ان وزارة المالية اذ فكرت في كتبها الدوري رقم ف ٢٢٤ — ١٩٥٢/١ في ١٦/١٠/١٩٤٥ « ان المستخدمين والموظفين الفنيين المؤقتين الذين على درجات لا ينتفعون من كادر العمال الا اذا كان لهم مثل في نفس المصلحة اما اذا كان ليس لهم مثل في نفس المصلحة من عمال اليومية فلا ينتفعون من كادر العمال » لم تخرج على مقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٤/١١/٢٢ بأحكام كادر العمال ، وانما قد ردت لمحو ما تصده هذا القرار بحكم التنظيم الاساسي الذي استهدفه ونزولا على اوضاع الميزانيات في حدود الاعتمادات المقررة لها ويصب تخصيصها وبغير ذلك تضارب اوضاع الميزانية ، فينقلب كادر « مستخدمين خارج الهيئة » الى كادر عمال . لجرد أن عمل المستخدم هو بطبيعته عمل متعلق وهذا لا يتفق ابدا مع اوضاع الميزانية بحسب التنظيم الذي استهدفه من ان يكون الكادر كادر مستخدمين خارج الهيئة لا كادر عمال .

(طعن رقم ٩٦٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٤/٦)

قاعدة رقم (٢٠٧)

الجدا :

مستخدم خارج الهيئة في مصلحة ليس في ميزانيتها كادر العمال — عدم افادته من احكام كادر العمال — لا يكفى ان يكون لعمله مثل في مصلحة اخرى — وجوب أن يكون المثل في نفس المصلحة .

ملخص الحكم :

اذ كان الثابت ان الدمى من الصناع بحسب طبيعة عمله وكان معها

(م ١٩ — ج ١٨)

في الخدمة قبل أول مايو سنة ١٩٤٥ ، إلا أنه كان وما زال قبل هذا التاريخ ويعد مهينا في وظيفة خارج الهيئة ، بصحبان أن المصلحة لم ينشأ بها كادر عمال وانما درج تنظيم ميزانيتها في السنين المتعاقبة على أن يوضع هؤلاء الصناع في وظائف مستخدمين خارج الهيئة ، فليس له ولا مثله أن يفيدوا من أحكام كادر العمال ما دام ليس لهذا الكادر وجود في ميزانية المصلحة ولا وجه للتحدي في هذا المقام بأنه يكفى أن يكون لصاحب الشأن دليل بطبيعة عمله في كادر العمال بوجه عام ولو في غير المصلحة فيفيد من هذا الكادر ما دام عمله كصانع ، مصنعا كعامل في كادر العمال وكشوفه الملحقة به — لا وجه لذلك ، لأن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٤/١١/٢٣ بالحكم كادر العمال عالج حالة الخدمة الخارجين عن هيئة العمال الذين يكونون بحكم علمهم صناعا ، فنص على أن تسرى حالتهم على أساس ما يناله زملاءهم أرباب اليومية الذين يتعاملون معهم في الوظائف . وظاهر من ذلك أن منطوق الإفادة أن يكون للخدمة المذكورين زملاء من أرباب اليومية أي الذين ينتظمهم كادر العمال . وغنى عن البيان كذلك أن المقصود هو أن يوجد كادر عمال ينتظم هؤلاء الزملاء من أرباب اليومية في نفس المصلحة التي يعملون فيها ، وذلك لأنه حسبما يبين من مذكورة وزارة المالية التي وافق عليها مجلس الوزراء أن تنظيم الوظائف والدرجات والإفادة منها مرتبط ارتباطا أساسيا بالاعتمادات المالية وتخصيصها سواء في ذلك الاعتماد المالي الذي تقرر لانصاف من كانوا في الخدمة في أول مايو سنة ١٩٤٥ أو الاعتمادات المالية التي على أساسها وفي حدودها تنظم الميزانيات المستقبلية ، وآية ذلك أن البند الأول من القواعد العامة نص على أن « تحدد كل وزارة أو مصلحة عدد كل فئة من فئات الصناع في كل قسم حسبما تقتضيه حالة العمل وأن يكون متوسط هذه الفئات مشروبا في عدد الوظائف لا يجاوز الاعتماد المقرر » . فينطبق أحكام الكادر — والحلقة هذه — منوط بالاعتماد المالي في حدوده وبحسب تخصيصه ولما لتنظيم الميزانيات مستقبلا ، لذا كانت الميزانية العامة لم تنشأ كادرا للعمال في وزارة أو مصلحة بعينها فلا يمكن تطبيق أحكام كادر العمال على المستخدمين خارج الهيئة ولو كانوا صناعا بطبيعة علمهم لفقدان

مجال التطبيق في الميزانية ، وانما يجوز انشاء هذا الكادر في الميزانية اذا رُؤى ذلك ، وهذا من الملاحظات التي تقدمها الجهات المختصة عند تنظيم الميزانية وهو امر جوازى لها .

(طعن رقم ١٦٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٤/٦)

ملحظة رقم (٢٠٨)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء في ١٩٤٤/١١/٢٢ — نصه على ان الخدمة خارج الهيئة الصناع والموظفين الفنيين المؤقتين الشاغلين لوظائف مماثلة للمال تسوى حالتهم على اساس زملاتهم ارباب اليومية المتعاملين معهم في الوظائف — حكم وقتى يسرى على من كانوا بالخدمة في ١٩٤٥/٥/١ بشرط ان يكون بميزانية المصلحة كادر عمال ينظم هؤلاء الزملاء ارباب اليومية .

ملخص الحكم :

ان ما جاء بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٤/١١/٢٢ باحكام كادر المال ، من ان الخدمة الخارجيين عن هيئة المال الصناع والموظفين الفنيين المؤقتين ممن يشغلون وظائف مماثلة لوظائف العمال الذين تنطبق عليهم القواعد المتقدمة — هؤلاء تسوى حالتهم على اساس ما يناله زملاؤهم ارباب اليومية الذين يتعاملون معهم في الوظائف ، ويجوز لاجراء هذه التسوية مجاوزة نهاية الدرجات — انما اراد ان يصلح حلة من كانوا في الخدمة في اول مايو سنة ١٩٤٥ ، فهو حكم وقتى يستند اغراضه بتطبيقه على هؤلاء وليس حكما دائما للمستقبل ، فلا يفيد من هذا الحكم الا من كان موجودا في الخدمة في هذا التاريخ ويشترط ان يكون في المصلحة كادر عمال ينظم زملاء له من ارباب اليومية وكان عمل المستخدم خارج الهيئة بطبيعته عمل صانع له مثيل في عمله في كادر المال ، فقصدها قرار مجلس الوزراء بالحكم الوقتى المشار اليه ان تسوى حلة هؤلاء تسوية شخصية متى توافرت شروطها ، كما يجوز تحويل وظائفهم من سلك

الدرجات الى سلك اليومية بموافقتهم ، لما اذا لم يكن بالمصلحة كادر عمال فليس لهم ان يفيدوا من احكام هذا الكادر ، هذا ولا يمنع ذلك كله المصلحة مستقبلا ان تنظم ميزانيتها على اساس انشاء كادر عمال فيها ، وهذه كما سلف القول من الملاحظات التي تقدمها الجهات المختصة ، فلذا انشئ مثل هذا الكادر وانتظم المستخدم خارج الهيئة (المصالح) فله ان يفيد منه عندئذ على مقتضى احكامه من تاريخ تنفيذ التنظيم الجديد للميزانية .

(طعن رقم ٩٦٢ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٤/٦)

قاعدة رقم (٢٠٩)

المبدأ :

تطبيق كادر العمال - وجود العمال على درجة خارج الهيئة او على درجة في الكادر العام - منحهم الاجر في حدود درجات كادر العمال التي سويت عليهم حالتهم .

ملخص الحكم :

في ٢٢ من يونية سنة ١٩٥١ تقدمت اللجنة المالية بالذاكرة رقم ٥١٦/١ ، متنوعة بشأن الاعتراضات التي صاغت الوزارات والمصالح عند تطبيق كشوف حرف (ب) والـ ١٢ / تضمنت رأى وزارة المالية فيما عرض عليها من حالات ، ومن بين ما سئلت فيه وزارة المالية ما ورد بالبنـد ٦ فترة (هـ) وهو « هناك عمال طبق عليهم كادر العمال وهم الآن على درجات خارج الهيئة او على درجات في الكادر العام ، فهل يمنحون اجر ٣٠٠ ملهم بالكليل اذا توافرت شروط المنح لهم ؟ وهل يكون المنح في حدود كادر العمال ام في حدود درجاتهم المالية ؟ » وقد رأت وزارة المالية « ان يمنحوا الاجر في حدود درجات كادر العمال التي سويت عليها حالاتهم » . وقد وافق مجلس الوزراء على جميع ما ورد بذلك الذاكرة في ٢٤ من يونيه سنة ١٩٥١ .

(طعن رقم ١٦١٢ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/١١/٣٠)

قاعدة رقم (٢١٠)

نقشنا :

الصانع الذى يشغل فى سلك الدرجات وظيفة مماثلة لوظائف العمال —
عدم جواز منحه ماهية تزيد عما يتقاضاه مثيله من أرباب اليومية ، ولا أن
تجاوز ماهيته نهاية مربوط درجة هذا النظر — تحديد الماهية بمرعاة
استنزال أيام الجمع — الاستثناء من هذه القاعدة بالنسبة لبعض عمال
بمصلحة السكك الحديدية — كتاب وزارة المالية فى أغسطس سنة ١٩٥١ .
ملخص الحكم :

المستفاد من نص الفقرة الثانية من البند الثالث عشر من كتاب وزارة
المالية الدورى ملف رقم ف ٢٢٤ — ٥٣/٩ الصادر فى ١٦ من أكتوبر
سنة ١٩٤٥ بشأن كادر عمال اليومية أن المستخدم الصناع الذى يشغل
فى سلك الدرجات وظيفة مماثلة لوظائف العمال لا يجوز منحه ماهية
شهرية تزيد على ما يتقاضاه زميله من أرباب اليومية الذى يتعامل معه
فى الوظيفة ولا أن تجاوز ماهيته بحال ما نهاية مربوط الدرجة المحددة
لهذا النظر بكادر عمال اليومية . ولما كان عامل اليومية لا يمنح أجرا
عن أيام الجمع التى لا يعمل فيها . فإن مثيله فى سلك الدرجات تقدر
ماهية بمرعاة استنزال هذه الأيام ، وما يصدق على المستخدم الصناع
الذى عين راسا فى سلك الدرجات يصدق كذلك على عامل اليومية الذى
ينقل الى هذا السلك ، ذلك أن الشارع أراد أن يحدد تحديد الماهية
الشهرية للصانع الذى يعين على درجة بالحدود الواردة فى كادر العمال
فى شأن عمال اليومية ، وهى التى ينفى التزامها فى تجديد الماهية
الشهرية للعامل ، وقد انصحت مما جرى عليه التطبيق العملى فى هذا
الصدد مذكرة اللجنة المالية التى وافق عليها مجلس الوزراء بجلسته
المنعقدة فى ٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ ، كما أيد هذا النظر التفسير الذى
تضمنه قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٥٠ ،
أذ ردد أن عمال اليومية الحاصلين على مؤهلات دراسية وغير الحاصلين

على مؤهلات عندما يوضعون على الدرجات طبقا للقواعد والاحكام المقررة ،
تحديد مرتباتهم على أساس الأجر اليومي مشرويا في ٢٥ يوما . ورات وزارة
المالية بكتابها رقم ٢٢٤/١/٢١٤ جزء ثان المؤرخ ٣٠ من مارس سنة ١٩٥٢ .
اتباع هذا المبدأ ايضا عند النقل من اليومية الى الدرجات الصاعدة عن
الهيئة . وظاهر من هذا القرار في ضوء الاوضاع السابقة عليه انه
لم يستحدث حكما جديدا ، بل كشف عن قاعدة كانت قائمة ومتبعة من
قبل منذ تطبيق كادر العمال . وقد اقتضى الأمر عندما أريد الخروج على
هذه القاعدة استثناء صدور كتاب وزارة المالية رقم ٨٨٨ — ٢١/٢١٧ .
في أغسطس سنة ١٩٥١ الى مصلحة السكك الحديدية « بقرار ما تم من
حيث صرف أجور صناع الشهرية من غير عمال الحركة الذين يشتغلون
الشهر كليا بصفة دائمة على أساس متوسط أيام تشغيلهم في السنة
السابقة على نظمهم الى الشهرية ، وكذا محاسبة من يثبت من صحيفة
توقيتيه وكذا كشوف المدة المحفوظة بلف خدمته انه كلن يشتغل الشهر
بالكامل على أساس ٣٠ يوما مع استمرار في تطبيق هذه القاعدة
مستقبلا » .

(طعن رقم ١٩٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٩)

قاعدة رقم (٢١١)

المبدأ :

الكتاب النوري رقم ف — ٢٢٤ — ٥٢/٩ المؤرخ ١٦ من أكتوبر
سنة ١٩٤٥ — ايراده حكما وتنبا بنسوية حالة الموظفين الداخلين في الهيئة
والمستفيدين الخارجين عن الهيئة الموجودين بالخدمة وقت نقل كادر العمال
ويشغلون وظائف بملاحة لوظائف العمال — انص التوارد به بتحويل وظائف
هؤلاء الموظفين والمستفيدين — لير هذا التحويل جوازى للتدائرة متى قدرت
جلائته .

ملخص الحكم :

ان الفقرة (٢) من البند الثالث عشر المنطبق بالقواعد الصلبة من الكتاب الدوري رقم (ف ٢٢٤ — ٥٢/١) المؤرخ ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ بشأن كادر عمال اليومية ترمى قواعد المستخدمين الصناع الذين على درجات ، نصت على ان « المستخدمين الذين يشغلون وظائف خارج الهيئة والموظفين الفنيين المؤقتين — سواء كانوا على وظيفة دائمة او على وظيفة مؤقتة — من يشغلون وظائف مماثلة لوظائف العمال الذين تنطبق عليهم القواعد المبينة في البنود السابقة ، هؤلاء تسوى حالاتهم على اساس ما يناله زملاؤهم ارباب اليومية الذين يتعاملون معهم في الوظائف — ويجوز لاجراء هذه التسوية مجاوزة نهلية ربط الدرجة بشرط الا تزيد ماهية المستخدم بحال على نهلية مربوط الدرجة المحددة لنظيره من عمال اليومية بكاندرم » ويمكن تحويل وظائف المستخدمين المؤقتين والخدمة الخارجيين من الهيئة من سلك الدرجات الى سلك اليومية بموافقتهم وتقبل الوظائف الى اعتبارات اليومية والصانع الذي يشغل درجة في كادر الخدمة ، او درجة مؤقتة وسويت حالته طبقا لقواعد الكادر السالف الذكر وجاوزت ماهيته الجديدة نهلية ربط درجة وظيفته ، ولم يوافق على تحويل وظيفته الى سلك اليومية لا يمنح أية علاوة بعد ١٩٤٥/٤/٢٠ ما لم يرق الى درجة اعلى يسمح مربوطها بمنح العلاوات المقررة . اما المستخدم الصانع الدائم فنسوى حالته طبقا للقاعدة المتقدمة ، ولو جاوزت ماهيته بالتسوية نهلية ربط درجة وظيفته فاذا بلغت ماهيته بالتسوية نهلية ربط الدرجة لو جاوزت تلك عند الحد الذي تصل اليه في ١٩٤٥/٥/١ . اما اذا كانت ماهيته بالتسوية لم تصل الى نهلية ربط الدرجة في هذا التاريخ فيمنح العلاوات المقررة لدرجته حسب احكام كادر الموظفين العام .

والواضح من عبارات هذا البند ، ان المشرع قصد الى وضع حكم وقى بتسوية حالة الموظفين الداخليين في الهيئة ، والمستخدمين الخارجيين عن الهيئة ، الموجودين بالخدمة وقت تنفيذ كادر العمال في اول مايو سنة ١٩٤٥ ويشغلون وقتذاك وظائف مماثلة لوظائف العمال على اساس ما يناله زملائهم من ارباب اليومية الذين يتعاملون معهم في الوظائف ، اذا كان لهم مثيل من هؤلاء في نفس المصلحة التي يعملون بها . وقد قصص

الشارع بهذه التسوية تحديد مرتب الموظف أو المستخدم الفني في ذات السلك الذي ينتمي اليه بحيث يتساوى مع الأجر المقرر لزميله عامل اليومية تحقيقا للمعادلة وحرصا على المساواة بين من يقومون بعمل واحد في مصلحة واحدة . وظهر في جلاء المثيرع ، بعد اجراء هذه التسوية ، أجاز تحويل وظائف أولئك الموظفين والمستخدمين من سلك الدرجات الى سلك اليومية ، بشرط موافقتهم على هذا التحويل ، مما يستتاد منه أن القاعدة العامة في تسوية حالتهم تقتضى حساب مرتبتهم في ذات درجاتهم الداخلة في الهيئة أو الخارجة عنها ، على اساس الأجور المقررة لزملائهم من عامل اليومية الذين يتماثلون معهم في الوظائف — وهذه التسوية تجريها الإدارة ، أن هي قدرت ملائمتها ، ورات في ذلك تحقيقا للمصلحة العامة . وهذا النظر يتفق مع القواعد التي تحكم الميزانية والتي تجعل تحديدها للوظائف المختلفة وتعيين درجاتها وتوزيعها في كل وزارة أو مصلحة قائما على اساس من المصلحة العامة ، وفقا لاحتياجات المراتق بما يكفل حسن سيرها وسلامة تطورها .

(طعن رقم ٤٧٨ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١/١١)

قاعدة رقم (٢١٢)

المبدأ :

المستخدمون خارج الهيئة أو العمال الذين يشغلان درجات في السلك العايم وطبق عليهم ككثير العمال — عدم سريان الحظر الوارد بالبند ١٢ من الكثير بالنسبة للمعلاوات عليهم — اساس ذلك صراحة البند ٦ فقرة هـ من المذكرة التي وافق عليها مجلس الوزراء في ١٩٥١/١/٢٤ في تدرج للمعلاوات بالنسبة لهم ولو جاوز الأجر نهلية مربوط درجاتهم .

ملخص الحكم :

إن مذكرة اللجنة المعنية التي قدمت الى مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥١/١/٢٣ (المذكرة رقم ١ — ٥١٦ متنوعة) بشأن الصعوبات التي

انها تطبيق كشوف حرف « ب » ومنها ما ورد في البند ٦ لفقرة (هـ) بشأن العمال الذين هم على درجات خارج الهيئة او على درجات في الكادر العام ثم طبق عليهم كادر العمال وتساطت المذكرة فيما اذا كان يجوز منح هؤلاء اجرا مقداره ٣٠٠ مليم اذا توافرت فيهم شروط منحه وهل يكون ذلك في حدود كادر العمال لم في حدود درجاتهم الحالية فارتلت وزارة المالية ان يكون المنح في حدود درجات كادر العمال التي سويت عليها حالاتهم كما وافق مجلس الوزراء على تلك المذكرة في ١٩٥١/٦/٢٣ مفهوم ذلك ضرورة تدرج اجر العامل الذي تسوى حالته طبقا لكادر العمال بالمعلاوات ولو جاوز اجره نهلية مربوط درجته خارج الهيئة وان حبس المعلاوات بعد بلوغ الاجر نهلية مربوط فيه اغفال لما قضى به قرار مجلس الوزراء آنف الذكر ومن ثم يكون المطعون ضده محقا في طلب المعلاوات حتى نهاية مربوط الدرجة التي سويت حالته على اساسها عملا باحكام كادر العمال ولو جاوز ذلك نهلية مربوط درجته خارج الهيئة .

يؤكد ذلك ان البند ١١ من كادر العمال والفقرة « هـ » من البند ٦ من مذكرة اللجنة المالية التي وافق عليها مجلس الوزراء في ١٩٥١/٦/٢٤ لم تقيد اطلاق المعلاوات الا بالنسبة لمن كان من المستخدمين خارج الهيئة ولا يسرى الحظر الوارد في البند ١٣ على المستخدمين خارج الهيئة او العمال الذين يشغنون درجات في الكادر العام وطبق عليهم كادر العمال وذلك طبقا لحكم الفقرة « هـ » من البند ٦ وقد صدرت مطلقة بقرار من مجلس الوزراء وبعد اخذ رأى اللجنة المالية وموافقة وزارة المالية اى بنفس الاداة التي صدر بها كادر العمال والمطلق كما تقول قواعد التسميى السعيدة يجرى على اطلاقه ما لم يقيد صراحة او دلالة ومن ثم فلا محل لعمال القيد الوارد في البند ١٣ في غير حالته وهو الذى كان قائما عندها صدر قرار مجلس الوزراء في ١٩٥١/٦/٢٤ الذى تضمن الفقرة « هـ » ولم يشر اليه من قريب او من بعيد بل جاء بحكم عام صريح ولم ينعت العمال الذين ارادوا تطبيقه عليهم باكثر من انهم الذين طبق عليهم كادر العمال وهم على درجات خارج الهيئة او على درجات في الكادر العام ، وبذا يكون شرط المنح الذى اثيرت اليه هذه الفقرة بتوافرها في المدعى ولا ريب ايضا في ان حبس المعلاوات عنه وعدم اطلاقها ، فيه

مجلسة واضحة لاحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥١/٦/٢٤ ،
آنف الذكر الذى تضمن حكم الفقرة « هـ » .

(ملحق رقم ١١١٠ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢١)

قاعدة رقم (٢١٢)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥١/٦/٢٤ بشأن منح العمال
الذين طبق عليهم الكادر وهم على درجات خارج الهيئة أجر ٢٠٠ ملحق في
حدود درجات كادر العمال والتي سويت عليهم حالاتهم — مؤداة تدرج لاجور
هؤلاء العمال بالمعلاوات الدورية المقررة في هذا الكادر وفي حدود الدرجة التي
تمت التسوية على اساسها ، ولو تجاوزت اجورهم مربوط درجاتهم خارج
الهيئة .

ملخص الحكم :

ان حق المسمى في تدرج اجره بالمعلاوات الدورية حتى نهلية مربوط
الدرجة المقتد عليها مستند ما تضمنه قرار مجلس الوزراء الصادر
في ١٩٥١/٦/٢٤ بالموافقة على ما جاء بمذكرة وزارة المالية من ان العمال
الذين طبق عليهم الكادر وهم على درجات خارج الهيئة يمنحون أجر
٢٠٠ ملحق في حدود درجات كادر العمال التي سويت عليها حالاتهم ،
ومفهوم هذا القرار انه ينبغى ان تدرج لاجور هؤلاء العمال بالمعلاوات
الدورية المقررة في هذا الكادر وفي حدود الدرجة التي تمت التسوية على
اساسها ولو تجاوزت اجورهم نهلية مربوط درجاتهم خارج الهيئة .

هذا . وان من شأن ارتفاع المسمى بكادر العمال وتسوية حالته بموجب
نواعده منذ نفاذ احكامه في سنة ١٩٤٥ في الدرجة ٤٠٠/١٤٠ ملحق التي
تصلت الى ٢٠٠/١٤٠ ملحق ان تسرى في حقه الفقرة « هـ » من البند
٦ من المذكرة رقم ١٦/١٥ متنوعة بشأن الاعتراضات التي صاغت

الوزارات والمصالح عند تطبيق كشف حرف « ب » والـ ١٢/١٢
تلك الفكرة التي وافق مجلس الوزراء بقراره الصادر في ١٩٥١/١/٢٤
على ما تضمنته من آراء منها الموافقة على أن يمنح المصالح
الذين طبق عليهم كادر العمال وهم الآن على درجات خارج
الهيئة أو على درجات في الكادر المعلم اجر ٢٠٠ ملهم بالكامل في حدود
درجات كادر العمال التي سويت عليها حالاتهم واذ وردت هذه الموافقة
في هذا الشأن مطلقة وجرى حكمها واضحا صريحا دون تخصيص فإن من
متنفي هذا الاطلاق بالنسبة لهذا القرار ومن صدوره - كما هو ظاهر -
من نفس السلطة وبذات الاداة الصادر بها كادر العمال الا يرد عليها أي
تخصيص أو قيد تضمنته أحكام الكادر قبل صدور هذا القرار الاخير
الذي لم يشترط لاتطلاق العلاوة سوى أن يكون الملل المقيد على درجة
خارج الهيئة بين العمال الذين طبق عليهم كادر العمال ، والمدعى من
هؤلاء ، ولذلك قلناه ينبغي منه بمجرد صدوره . ولا حجة بعد ذلك فيما
ورد بالظن من أن المقصود بما ورد في الفقرة المشار اليها من القرار
المذكور هم العمال الذين طبق عليهم كادر العمال وخصت منهم الـ ١٢/١٢
طالما ان الاستئصال واجلة وزارة المالية عليه صريح كما سبق بيانه في انه
انصب على اطلاق العلاوات بالنسبة لمن طبق عليهم كادر العمال من هؤلاء
عملة وكل ذلك من الواضح بحيث لا يدع مجالا لذلك الفهم الذي ذهب اليه
الظن مادام أن القرار صدر بالموافقة المطلقة على منح الاجور في حدود
درجات كادر العمال التي سويت عليها حالاتهم وإن موضوع الـ ١٢/١٢ كادر
محل سؤال مستقل منبت الصلة بموضوع الفقرة « هـ » . كما أنه لا وجه
لما جاء بالظن من انه طالما لم تحول وظيفة المدعى الى سلك اليومية
قلناه لا يستحق أية علاوة بعد ١٩٤٥/٤/٢٠ اذ نص البند الثالث عشر
من كادر العمال والفقرة « هـ » من البند ٦ من مذكرة اللجنة المالية سابقة
الذكر يقضيان بشوية حالة المستخدمين الخارجين عن الهيئة الذين طبق
عليهم كادر العمال بتفريجهن في العلاوات الدورية دون اعتداد بنهائية ربط
درجاتهم خارج الهيئة ولم يقيد اطلاق هذه العلاوات الا بالنسبة لمن كان
من المستخدمين الخارجين عن الهيئة أو من المستخدمين المؤقتين وجاوزت
ماهياتهم الجديدة بعد الشوية طبقا لكادر العمال نهائية ربط درجاتهم.

وظائفهم ولم يوافقوا على تحويل وظائفهم الى سلك اليومية وهذا غير
مستحق أصلا في حالة المدعى .

(طعن رقم ١٢٤٨ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢١)

قاعدة رقم (٢١٤)

المبدأ :

نص كادر العمال على امكان تحويل وظائف المستخدمين المؤقتين
والخدمة الخارجين عن الهيئة من سلك الدرجات الى سلك اليومية بموافقتهم
— مقصود به العمال الموجودين بالخدمة فعلا قبل ١٩٤٥/٥/١ وليس بعد
هذا التاريخ .

ملخص الحكم :

انه ولئن ورد في احكام كادر العمال انه « يمكن تحويل وظائف
المستخدمين المؤقتين والخدمة الخارجين عن الهيئة من سلك الدرجات الى
سلك اليومية بموافقتهم وتنقل الوظائف الى اعتبارات اليومية ... » الا ان
هذا من الاحكام التي قصد ان تطبق على العمال الموجودين بالخدمة فعلا قبل
اول مايو سنة ١٩٤٥ وليس بعد هذا التاريخ . وملام المدعى في اول مايو
سنة ١٩٤٥ لم يكن قد ادى الامتحان الذي يعطيه الحق في الترقية ولم يكن
معتبرا ضمن افراد العمال ، فانه لا تترتب له حقوق حتمية في الترقية
المطلوبة بحيث يتعين على جهة الادارة ان تمنحه اياها حتما وبقوة القانون
طبقا للحكم المشار اليه .

(طعن رقم ٥١ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/٤/١٤)

قاعدة رقم (٢١٥)

المبدأ :

القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٠ بمرين احكام كادر العمال على
المستخدمين الخارجين عن الهيئة - مجال سريته - شمل المستخدمين
الخارجين عن الهيئة الشاغلين للدرجات الفرعية او الخصوصية .
ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٠ في ضوء ما جاء بمذكرته الايضاحية
مستهدفا تصيين حالة طائفة المستخدمين والمستخدمات الخارجين عن
الهيئة بما يكفل مساواتهم بزملائهم العمال انه قصد الى الغاء نظام المستخدمين
الخارجين عن الهيئة مستمبضا عنه بوظائف كادر العمال بحيث يخضعون
جميعا تحقيقا للمساواة بينهم لنظام واحد ومن ثم فقد بلت معينا تنفيذ
لهذا القانون وتحقيقا للأغراض التي استهدفها نقل جميع الخاضعين لنظام
المستخدمين الخارجين عن الهيئة بجميع درجاتهم الاصلية والفرعية كالدرجة
الخصوصية الى كادر العمال . ولا يقبل في هذا المقام اخراج طائفة
المستخدمين الشاغلين للدرجات الفرعية او الخصوصية من مجال تطبيق
هذا القانون ذلك انه فضلا عن أن شاغلي هذه الدرجات يتسببون من
الخارجين عن الهيئة ويخضعون لذات الاحكام التي يخضع لها المستخدمون
خارج الهيئة فانه لا يقبل بعد اذ الفيت بمقتضى القانون المذكور درجات
المستخدمين الخارجين عن الهيئة ولم يعد لهذه الدرجات بعد صدوره وجود في
نظام موظفي الدولة والفيت تبعا لذلك المواد المنظمة لهذه الطائفة ، ان تبقى
الدرجات الخصوصية المتفرمة عنها لأن الاصل يستتبع بالضرورة الغاء
الدرجات المتفرمة من هذا الاصل .

مادة رقم (٢١٦)

المادة :

تسوية حالات المستخدمين الخارجين عن الهيئة بنقلهم على درجات عمالية طبقاً لأحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٠ بشأن سريان أحكام كادر العمال على المستخدمين الخارجين عن الهيئة وتحسين حالاتهم — الفقرة في ذلك بين طائفة المستخدمين الصناع وطائفة المستخدمين غير الصناع — التل في اعتبار المستخدم الخارج عن الهيئة ، من طائفة المستخدمين الصناع هو أن يوصف بذلك من يملك قانوناً ، وأن يشغل درجة مخصصة في الميزانية لوظائف الصناع .

ملخص الحكم :

أن الشارع قد فرق في المعاملة بين طائفتين من المستخدمين الخارجين عن الهيئة ، هما طائفة المستخدمين الصناع ، وطائفة المستخدمين غير الصناع وذلك عند نقلهم إلى كادر العمال ، مستنداً في هذه المفاضلة بوصف الدرجة المخصصة عليها كل منهم ، وتخصيصها في الميزانية .

والفصل في معرفة الصانع من بين المستخدمين الخارجين عن الهيئة أنها المراد منه إلى ملف خدمته ، وإلى الدرجة التي يشغلها بالميزانية ، فإن وصف في ملف خدمته بأنه صانع من يملك أعضاء هذا الوصف عليه ووصفت الوظيفة التي يشغل الدرجة المخصصة لها في الميزانية بأنها من وظائف الصناع ، كان المستخدم صانعاً ، تجنب معاملته على هذا الأسس ، وإلا أعوزته سند انتقله إلى طائفة المستخدمين الصناع .

ملخص رقم (٢١٧)

المادة :

القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٠ بسريان احكام نكسر العمل على المستخدمين الخارجين عن الهيئة — مجال سريته — ائحة المعينين في الهيئات العامة ذات الميزانيات المستقلة او الملحقة او المملوكة بقواعد تنظيمية خاصة منه — ليس من شروطها توافر التطابق بين درجاتهم ودرجات المعينين في وزارات ومصالح الحكومة ، وانما يكفى اتساق درجاتهم مع درجات المستخدمين الخارجين عن الهيئة — المقصود بالتوافق الدرجة المشار اليه .

ملخص الحكم :

ان المشرع انسح المجال في المادة الرابعة من القانون سالف الذكر لتحسين حالة المعينين في الهيئات العامة ذات الميزانيات المستقلة او الملحقة او المملوكة بقواعد تنظيمية خاصة اسوة بنظرانهم المعينين في وزارات ومصالح الحكومة على درجات بالميزانية وهو لم يشترط لاتحادهم من احكام القانون المشار اليه ان يتوافر التطابق بين درجاتهم وبين درجات المعينين في وزارات ومصالح الحكومة بل وما كان ينبغي له ان يشترط ذلك لان التطابق لا يقوم اسلا في الاوضاع الوطنية بين الهيئات العامة وذات الميزانيات المستقلة او الملحقة او المملوكة بقواعد تنظيمية خاصة وبين وزارات ومصالح الحكومة ولذلك كان منطقيا من المشرع ان يكتفى لاتحادهم من احكام ذلك القانون بان تتفق درجاتهم مع درجات المستخدمين الخارجين عن الهيئة وليس مدلول الاتفاق هو عين مدلول التطابق فالتطابق يستلزم ان تكون الدرجة هي نفس الدرجة ليس في وصفها نصيب بل وفي كل ابعادها ، اما الاتفاق فيكتفى لتوافره ان يحصل التوافق في ابعاد الدرجة مع التوافق في الوصف نملا او حكما .

وانه ان صح ان المعنى ليس من الخاضعين لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وانما يخضع لقواعد تنظيمية خاصة اقراها مجلس الوزراء

في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ فإن ذلك لا يحرمه من الإنعاده من احكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٠ الذي نص في المادة الرابعة منه كما سلك البيان على سريان احكامه على المعلنين بقواعد تنظيمية خاصة لا ممن تتفق درجاتهم مع درجات المستخدمين الخارجين عن الهيئة ولما كانت الدرجة التي يشغلها المدعى موصوفة في الميزانية بأنها من بين وظائف الدرجة الثانية من درجات المستخدمين الخارجين عن الهيئة (غير الفنية) لما كان ذلك غائثه يتبين توامر الاتفاق بين الدرجة التي يشغلها المدعى وبين الدرجة المذكورة ومن ثم فقد اكملت له شروط الإنعاده من احكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٠ .

(ملعن رقم ٤٤٢ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٩)

قاعدة رقم (٢١٨)

المبدأ :

المادة (٢٢) من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٠ بشأن سريان احكام كادر العمال على المستخدمين الخارجين عن الهيئة وتصيين حالتهم نصت على أن ينقل الى كادر العمال المستخدمون الصناع المعينون على درجات بالميزانية ويوضعون على الدرجات المقررة لحرافهم في كادر العمال بصفة شخصية .. — سريان هذا الحكم على المستخدمين الصناعات كما يسرى على المستخدمين الصناع — يكفي لإتطبيق حكم هذه المادة أن يكون المستخدم او المستخدمة الخارجة عن الهيئة موصوفا في ملف الخدمة بانه صانع معينا على درجة بالميزانية .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٠ بشأن سريان احكام كادر العمال على المستخدمين الخارجين عن الهيئة وتصيين حالتهم قد نص في المادة ١ على أنه (ينشأ في كادر العمال درجة جديدة تحت اسم

(مستخدمين) بالهيئة (٢٠٠ ، ٢٢٠ طليها بمساواة تقديرها ٢٠ طليها كل سنتين » كما نص القانون في المادة ٢ على أن ينتقل إلى كادر العمال المستخدمين والمستخدمات غير الصناع الممنون على درجات بالانتماء وينحون بداية مرسوم الدرجة المنشأة طبقا للمادة الأولى أو صلتهم الحظية مقسومة على ٢٥ أيها أكبر ... » وفي المادة ٢ على أن ينتقل إلى كادر العمال المستخدمين الصناع الممنون على درجات بالموازاة ويوضعون على الدرجات المقررة لمرغهم في كادر — العمال بصفة شخصية ... أما المستخدمين الصناع الذين لا توجد لهم حرف مضافة لمرغهم في الكسوف الملحقة بأكبر العمال فتحدد درجاتهم ومرتبتهم في كادر العمال بقرار من ديوان — الموظفين وينحون بداية الدرجة إذا كانت مرتبتهم مقسومة على ٢٥ تقل عن هذه البداية ويحتفظون بمرتبتهم علوانهم والتمويلهم في أكبر المستخدمين الخارجين عن الهيئة » .

ومن حيث أن الواضح من النصوص المقدمة أن المستخدمين الخارجين عن الهيئة صناعات وغير صناع . ينتقلون إلى كادر العمال ويحصلون وفقا لاحكامه بعد أن كانوا خاضعين لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٩ ومن كان منهم غير متزوج ينتقل إلى الدرجة ٢٢٠/٢٠٠ طليها المنشأة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٠ ومن كان منهم متزوجا ينتقل إلى الدرجة المقررة لمرغهم في كادر العمال فلذا لم يكن لهذه الحرفة محل في الإكثار لتعدد الحرفة والدرجة بقرار من ديوان الموظفين .

ومن حيث أنه ولئن كان المخرج قد اشار في المادة ٢ من القانون المشار اليه إلى المستخدمين غير الصناع قرين المستخدمين غير الصناع ولم يشر في المادة ٢ إلى المستخدمين الصناع قرين المستخدمين الصناع وان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٠ بنظام موظفي الدولة اورد جداول مرتبة بالقانون لمرتبات المستخدمين والمستخدمات الخارجين عن الهيئة اولها خاص بالمستخدمين غير الصناع والثاني خاص بالمستخدمين الصناع والثالث خاص بالمستخدمات دون أن يصنفهم بأنهم متعلمة أو غير متعلمة على نحو ما فعل بالنسبة للمستخدمين الخارجين عن الهيئة ، إلا إن الحكمة ترى أن حكم المادة ٣ — من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٠ يسرى على المستخدمين

الصناعات كما يسرى على المستخدمين الصناع ، وآية ذلك انه يكفى لتطبيق النص ان يكون المستخدم او — المستخدمة الخارجية عن الهيئة وموصوفا في ملف الخدمة بأنه صانع معين على درجة بالميزانية — وقد تحقق ذلك في حق المدعية ، اذ ان الامر الصادر في ٩ من ابريل سنة ١٩٥٧ بتعيينها في الدرجة الثانية خارج الهيئة (نساء) قد اقترن بمنحها بدل صناعة وهو لا يمنع الا للصانع كما ان المهنة التي تشغلها وهي (خياطة) كما هو وارد بالامر المذكور ويسسّر اوراق ملف خدمتها وردت بمهنة كادر العمال لها الكشف رقم ٤ من الكشف حرف (ب) الخاص بالصناع او العمال الفنيون في الوظائف التي لا تحتاج الى دقة في الدرجة ٢٠٠ — ٣٦٠ مليا ولا وجه للترقية في هذا الشأن بين الذكور والانثى ويكون ما ورد بالمادة ٣ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٠ ويجداول القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ من الاشارة الى المستخدمين الصناع على الوجه سلف الذكر انها هو من قبيل التقلب .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه اذ قضى باحتية المدعية في تسوية حالتها في الدرجة (٢٠٠ : ٣٦٠) مليا طبقا لاحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٠ باعتبارها صانعة في مهنة خياطة بحسب الوصف الوارد في الكشف رقم ٤ من كشف كادر العمال المشار اليه وما ترتب على ذلك من آثار متعلقة بوضعها في الدرجة العاشرة طبقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ وصرف الفروق المالية من ١٩٦١/١٠/٦ ببراعة التقادم الخمس والزام الطرفين المصروفات مناصفة فانه يكون قد اصاب الحق في قضائه ويكون الطعن فيه على غير اساس سليم من القانون مما يتعين معه رفض الطعن .

(طعن رقم ٤٩٦ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٢٥)

ملحقة رقم (٢١٩)

المبحث :

خضوع الماعى لقواعد تنظيمية خاصة اقراها مجلس الوزراء في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ — الدرجة التي يشغلها — وصفها في الميزانية بالها

من وظائف الخارجين عن الهيئة وثلاثيها ولو أنها ذات مربوط ثبتت مع بطلية
الدرجة الثانية من درجات المستخدمين الخارجين عن الهيئة (غير الصناع) —
اكتمال شروط الامتداد من احكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٠ في شقه .
ملخص الحكم :

انه ان صح ان مثل المدعى ليس من الخاضعين لاحكام القانون
رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وانما يخضع لقواعد تنظيمية خاصة اقراها مجلس
الوزراء في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ فان ذلك لا يحرمه من الامتداد من
احكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٠ الذي نص في المادة الرابعة منه
على سريان احكامه على المسجلين بقواعد تنظيمية خاصة من تتفق درجاتهم
مع درجات المستخدمين الخارجين عن الهيئة .

ولما كانت الدرجة التي يشغلها المدعى موصوفة في الميزانية بأنها
من وظائف الخارجين عن الهيئة وكانت تتلاقى — ولو أنها ذات مربوط ثبتت
مع بداية الدرجة الثانية من درجات المستخدمين الخارجين عن الهيئة
(غير الصناع) . لما كان ذلك نفيه يبين توافر الالتحاق بين الدرجة التي
يشغلها المدعى وبين الدرجة المذكورة ومن ثم فقد اكتملت له شروط الامتداد
من احكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٠ .

(طعن رقم ٤٤١ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٤)

القرار الثاني

معالجة بعض الشكاوى في تطبيق قواعد كثر العمال

قاعدة رقم (٢٢٠)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء في ١٢/٨/١٩٥١ - معالجة الشكاوى الناتجة عن
صعوبة بعض مساعدي الصناع في وضع أذن من الشراقات .

ملخص الحكم :

المستند من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ من أغسطس
سنة ١٩٥١ أن المشرع رأى تعديل حالة مساعدي الصناع من حيث الدرجة
والملأوة ، لعلاج وضعهم الشاذ الناتج عن أن من لم يكمل منهم في أول مايو
سنة ١٩٤٥ خمس سنوات ، وكذلك من عين بعد هذا التاريخ قد ظل في
الدرجة (٢٤٠/١٥٠) بسبب كون ترقية بعد هذه السنوات الخمس هي
ترقية جوازية لا حتمية ، وذلك حتى لا يكون هذا الفريق من العمال في وضع
أذى من التلاميذ « الشراقات » . وإذا كان المشرع قد أعرب عن حرصه
على التسوية بين الفريقين حتى لا يتميز أحدهما على الآخر ، فلا يستقيم
مع رغبته في إزالة التفرقة بينهما أن يكون قد جعل ترقية البعض بعد
خمس سنوات جوازية ، وترقية البعض الآخر بعد مضي المدة وجوبية .
لما ملجأ في قرار مجلس الوزراء آنف الذكر من أن « الشراقات والصبية
الذين لم يكونوا قد أتوا خمس سنوات خدمة في أول مايو سنة ١٩٤٥ ،
وكذلك الذين عينوا منهم أو يمينون بعد هذا التاريخ سواء كانوا حاصلين
على الشهادة الابتدائية ، أو غير حاصلين عليها تطبق عليهم قواعد وكشونه
حرف (ب) . . » وبعد نهاية السنة الخمسة يؤدي امتحان أبلم اللجنة
الفنية المشكلة بقرار وزاري ، أن نجح فيه ترقى إلى درجة صانع دقيق
لذا وجدت درجة خلية ، وفي هذه الحالة يمنح أجره اليومية قدرها (٢٠٠ م) ٤

وإذا رسيب يعطى فرصة سنة أخرى بأجرة (٢٥٠ يومياً) فإن تكرر رسوبه يفصل « - فلا يدعو أن يكون ترديدا للأصل العلم في كلار العمال فيما يتعلق بالترقية الحاصلة بعد أول مايو سنة ١٩٤٥ ، وهو أن شرط الصلاحية لهذه الترقية وجوب قضاء خمس سنوات في الدرجة على الأقل كحد أدنى مع النجاح بعد ذلك في امتحان إلمم اللجنة الفنية المختصة ، وبينما لحكم في شأن من يرسيب في هذا الامتحان مرة ومن يتكرر رسوبه فيه ، فمن ينجح يصبح صالحا للترقية بشروطها وتبويضها ، ومن يخفق يعطى فرصة ثم يفصل أن تكرر رسوبه ، وليس معنى هذا وجوب ترقية من نجح في الامتحان بعد خمس سنوات حتما بمجرد وجود درجة خالية ، إذ أن هذا التفسير ينطوى على إخلال لم يردده الشارع بقاعدة أصلية في كلار العمال تقوم عليها دعائم تقديراته ويتهاك حولها بنيانه وهي جوازية الترقية ، كما يؤدي إلى انطلاق بمريق وحيد من العمال في الترقية دون مراعاة للنسب العددية أو تقيد بالدرجات الخالية أو الاعتبارات المالية ، وإلى تخلف من عداهم في هذا المجال ، مع ما في ذلك من إخلال بالمساواة ويكتفى الفرص بين طوائف من العمال ينظمهم سلك واحد . وقد جاء كطلب وزارة المالية الدورية ملف رقم ٢٢٤ - ٥٢/٩ الصادر في ٨ من سبتمبر سنة ١٩٥١ تنفيذا لقرار مجلس الوزراء المتقسم ذكره صريحا في تطبيق الأحكام التي نص عليها هذا القرار بها فيها استمرار العمل بقاعدة جواز الترقية بعد خمس سنوات على الأقل على حالات الصعبة والشراكت ومساعدى الصناع الموجودين في الخدمة على حد سواء . وهذا هو ما سبق أن أيده قرار مجلس الوزراء الصادر بجلسة ٢٤ من يونيو سنة ١٩٥١ ، وكتلب وزارة المالية الدورية ملف رقم ٢٢٤ - ٥٢/٩ المؤرخ ١٧ من يولية سنة ١٩٥١ .

(طعن رقم ١٥٢١ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٤/٦)

قاعدة رقم (٢٢١)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء في ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ بمعالجة الشغور

المذكورة عن تطبيق قراره في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ بالنسبة لبعض
العمال — المزايا المالية التي يقرها — يعمل بها من تاريخ نفاذه .

مخصص الحكم :

يبين من الاطلاع على قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٢ من
أغسطس ١٩٥١ و ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ أن أولهما صدر لمعالجة
ما أسفر عنه تطبيق كادر العمال من شحوذ في معالجة مساعدى الصناع
بالقياس الى طائفة التلاميذ (الشرائط) وهم أدنى منهم درجة ، إذ رُفع
أجر التطبيق في بداية السنة الخامسة الى ٢٥٠ م في حين أن أجر مساعدى
الصالح لم يبلغ في هذا التاريخ الا ١٧٠ م فقط ، مما حمل وزارة المالية
على رفع الأمر الى مجلس الوزراء طلبة رفع درجة مساعدى صانع من
(١٥٠ — ٢٤٠ م) الى (١٥٠ — ٢٠٠ م) نعيمين ابتداء بأجر مقداره ١٥٠ م
يزاد الى ٢٠٠ م بعد سنتين وإلى ٢٥٠ م بعد سنتين آخرين ثم يمنح بعد
ذلك علاوة بواقع ٢٠ م كل سنتين حتى يبلغ الأجر نهائية ربط درجته
وتستمر معاليلته بالنسبة الى الترقية بالقاعدة الموصول بها وهى جوائز
ترقيته بعد خمس سنوات على الأقل . وقد وافق مجلس الوزراء على ذلك
في ١٢ أغسطس سنة ١٩٥١ ، ورات اللجنة المالية في ١٢ من يونية
سنة ١٩٥٢ أن يكون صرف الفروق المترتبة على تنفيذ هذا القرار ابتداء
من ١٤ من فبراير سنة ١٩٥٢ . لما قرار ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ فقد
صدر بناء على طلب وزارة الزراعة لما أسفر تطبيق القرار السابق
على معاليلها عن شحوذ آخر في معالجة طائفة العمال من درجة صانع غير
دقيق ، ومنهم المطعون عليه ، بالقياس الى مساعدى الصناع الذين يتلون
عندهم درجة ، ذلك أن قرار ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ لم يتناول سوى
طائفة مساعدى الصناع الذين كانوا يشغلون هذه الدرجة عند تنفيذ
فترتب على ذلك زيادة أجور مساعدى الصناع على أجور زملائهم رغم
سبقهم في دخول الخدمة مما حمل الوزارة على رفع الأمر الى مجلس
الوزارة طلبة إعادة تسوية حالات هؤلاء العمال على أسس تطبيق قرار
مجلس الوزراء الصادر في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ عليهم ثم نظمهم
الى درجات صانع دقيق التى كانت قد نظمتها اليها ، وقد وافق المجلس
على ذلك من أن يكون نظمهم الى درجة صانع دقيق بعد مضي خمس سنوات

في درجة مساعد صانع ومنحهم اجرا مقدار ٢٠٠ م من ذلك التسليخ ،
وبذلك تحلقت المساواة في مهلة الفريتين . ونظرا لأن قرار مجلس
الوزراء الصادر في ٢١ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ قد استحدث بالنسبة الى العمال
الذين كانوا قد بلغوا درجة صانع غير دقيق عند تنفيذ قرار ١٢ من اغسطس
سنة ١٩٥١ ، وما كانوا يبيعون من مزاياهم — قد استحدث لهم مركزا جديدا
يرتب اعباء مالية على الخزانة المالية وجاء ذلك القرار خلوا من أي نص
يدل بوضوح على أنه قصد الى أن يكون المأخذ منه من تاريخ سابق
في الماضي . فاتهم والحالة هذه لا يبيدون من هذا التنظيم الجديد الا من
التاريخ المعين لتنفاذه . وعلى مقتضى ذلك يكون الحكم المطعون فيه اذا نص
للمطعون عليه بترؤق عن المدة من ١٤ من اكتوبر سنة ١٩٥١ لغاية ٢١ من
اكتوبر سنة ١٩٥٢ ، قد خالف القانون .

(طعن رقم ٢٩٨ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٥٥/١٢/٣)

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ بمعالجة الشكوك
الناتجة عن تطبيق قرارين سابقين عليه — تضمنه مزايا مالية بالنسبة لتلك
من السابقين والواقعين — تتمتع بهذه المزايا من تاريخ صدوره بغية اثر
رجعي .

ملخص الحكم :

يبين من الاطلاع على قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ من نوفمبر
١٩٤٤ أن السوائين والواقعين بالسلك الحديدية لم يدرجوا ضمن
طائفة عمال البوذية الى أن صدر قرار مجلس الوزراء في ٢٨ من نوفمبر
سنة ١٩٤٨ و ١٣ من فبراير سنة ١٩٤٩ بمحيلتهم بمقتضى احكام كثر
العمال على اساس وضمهم في الدرجة (٢٢٠م — ٤٠٠م) بشروط معينة
على أن تنفع لهم الترفيق من اول ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، ونص في قرار

١٣ من فبراير سنة ١٩٤٩ على أنه لا يفيد من هذه التسوية سوى الموظفين في الدرجتين الثالثة والسابعة فقط . ثم صدر قرار مجلس الوزراء في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ توسع من دائرة المعاملين بكلارك العمال من المساقين وأدخل في تلك الدائرة سلكي الدرجة السادسة كما عطل من أحكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ ، و ١٣ من فبراير سنة ١٩٤٩ لإزالة الشكوك الذى كشف تطبيق هذين القرارين من وجوده ، وهو زيادة أجر الوقاد أو السائق الحديث في الخدمة عن أجر زميله الأقدم منه . ولما كان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ قد استحدث تعديلا في النظام القاتونى لأجل المدفئ من الوقادين متضمنا مزايا لهم ترتب أعباء مالية على الخزانة العامة ، فلا يسرى هذا التنظيم الجديد إلا من تاريخ العمل به ، دون استناده الى تاريخ سابق ودفع فروق عن الماضى ، مادام ذلك ليس واضحا من نصوصه ، بل ظروف الحال وملابساته لدى إصداره تدل على العكس اذ روى أن تقدير مصلحة السكك الحديدية للتكاليف المالية للتسوية لا تجاوز مبلغ ٣٠٠ ج شهريا يخصم على البند الذى خصم عليه أجور خدم القطارات ، وهذا المبلغ لدفع فروق عن الماضى . ومما يكن من أمر ، فإنه لو صح أن ثمة غموضا في القرار لوجب تفسيره لصالح الخزانة العامة .

(طعن رقم ١٦ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٥٥/١١/٥)

القرار التاسع

الاستثناء من الكادر

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

سلطة وزارة المالية في الاستثناء من احكامه -- الاستثناء يشمل
الزيادة كما يشمل النقصان -- مثال بالنسبة لاستثناء عمال مصلحة الاملاك .

ملخص الحكم :

المستفاد من قواعد كادر العمال الصادر بها قرار مجلس الوزراء
في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ هو أن تحديد ثلث الصناع أو العمال الذين
يفيدون من احكام هذا الكادر منوط بمقتضيات حالة العمل ، ومقيد بالا
يكون متوسط هذه الفئات ، مقدرا بعدد الوظائف : يجاوز الاعتماد المقرر ،
كما يجوز ، اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك . الاستثناء من هذه القواعد
وإن وزارة المالية هي المرجع في هذا كله .

وتخصيص سلطة وزارة المالية ، عند اعمال الاستثناء المفروضة فيه
بقرار مجلس الوزراء الصادر باحكام كادر العمال ، بالزيادة دون النقصان ،
هو تخصيص بلا تخصص ، بل يجب انهم الاستثناء بحسب مدلوله الطبيعي
وهو كما يشمل الزيادة يشمل النقصان . والمرد في اعمال سلطة الاستثناء
هذه هو الى المصلحة العامة وخذها بحسب مقتضيات حالة العمل
ولتوضاع الميزانية . فلذا كان الثابت ان مصلحة الاملاك اقترحت وضع
غلت خاصة لعمالها على هدى اعتبارات عامة ارتأتها ، وإن وزارة المالية
وانفتت على ما اقترحت المصلحة ، على ان تكون التسويات في حدود
الاحكام الاخرى الواردة بكادر العمال ، ويشترط الا يوضع الضلل في درجة
اعلى من المستحق له حسب الكادر المذكور ، لو ان يعطى اجرة تزيد على

المستحق بهذا الكافر ، وأبلغت وزارة المالية موافقتها هذه الى مصلحة
الاملاك بالكتاب رقم ٦٠ - ٢٠/٣١ المؤرخ في ١٦ من ابريل سنة ١٩٤٧ ،
فان الوزارة تكون قد تصرنت في حدود السلطة المخولة اياها بمقتضى
قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ ، وذلك بمراعاة
مقتضيات حلة العمل في مصلحة الاملاك .

(طعن رقم ٢٢ لسنة ١ ق - جلسة ١٢/١١/١٩٥٥)

قاعدة رقم (٢٢٤)

المبدأ :

الاستثناء من قواعد كافر العمال - جواز ذلك لوزارة المالية - كتاب
المالية النورى في ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٤٥ - اشتراطه لا يمكن افادة
المستخدمين والموظفين الفنيين من قواعد كافر العمال وجود التبل بنفس
المصلحة من عمال اليومية - صحيح قانونا .

ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ من نوفمبر ١٩٤٤ بكافر العمال
تحت (ثابنا) قواعد عملة - نص على : (١) تحديد كل وزارة او مصلحة
عدد كل فئة من فئات الصناع في كل قسم حسب ما تقتضيه حلة العمل ،
وبعد الانتهاء من تسوية حلة العمال الموجودين الآن في الخدمة يجب ان
يكون متوسط فئات أجورهم مضروبا في عدد الوظائف لا يتجاوز الامتياز
المقرر . (ب) المستخدمون (الصناع) الذين يشغلون وظائف خارج الهيئة
والموظفون الفنيون المؤقتون (سواء كانوا على وظيفة دائمة او على وظيفة
مؤقتة) من يشغلون وظائف مماثلة لوظائف العمال الذين تنطبق عليهم
القواعد المبينة في البند (اولا) تسوى حالتهم على اساس ما ينسأله
زبلاءهم ارباب اليومية الذين يتعاملون معهم في الوظائف . ويجوز لاجراء
هذه التسوية مجاوزة نهلية الدرجة بشرط الا تزيد ماهية المستخدم
بمثل ما من نهلية مربوط الدرجة المحددة لتظيره من عمال اليومية بكافهم .

(ج) لا يجوز الاستثناء من جميع القواعد المتقدمة الا بموافقة وزارة المالية . والمستند من هذه القواعد ان تحديد منات الصناع لو العمال الذين ينبغيون من احكام هذا الكادر في كل قسم منوط بمقتضيات مصلحة العمل ، وانه يجوز ، اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك ، الاستثناء من هذه القواعد ، وان وزارة المالية هي المرجع في هذا الشأن جميعه . فلهذا الوزارة قد خولت بذلك سلطة القيلم على حسن تطبيق هذا الكادر وضبط تواعده وتنسيقها بحسب مقتضيات المصلحة العامة وحالة العمل ، وبهذه السلطة اشترطت في كتابها الدوري المؤرخ ١٦ من اكتوبر ١٩٤٥ لا يكتن انتساع المستخدمين والموظفين الفنيين الذين هم على درجات من كادر العمال ، ان يكون لهم مثيل من عمال اليومية في نفس المصلحة . اما اذا لم يكن لهم مثيل فيها فلا ينتفعون منه . ومادامت وزارة المالية قد نصرت في حدود السلطة المخولة اياها ، وكان المدامى من المستخدمين المعنيين على درجة خارج الهيئة ، وليس له مثيل من عمال اليومية في المصلحة التي يعمل بها ، فلا يحق له الانتفاع من احكام كادر العمال .

(طعن رقم ٢٩ لسنة ١ ق - جلسة ١٢/١١/١٩٥٥)

ملخص رقم (٢٢٥)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء في ٢٦/٤/١٩٥٠ - موافقته على رأى اللجنة المالية بتطبيق كادر العمال على السمة من الفضة الخارجين عن هيئة العمال بمصلحة التبغ والموازين .

ملخص الحكم :

في ١٦ من ابريل سنة ١٩٥٠ تحدث اللجنة المالية الى مجلس الوزراء بمنكرة رقم ١٦/١ متوعة . اوضحت فيها ان وزارة التجارة والصناعة « سبق ان طلبت بتاريخ ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ اعادة النظر في تطبيق كادر العمال بمسنة استثنائية على سمة الدرجات الفنية والثالثة والرابعة

بمصلحة الدمج والموازن ... ونظرا لان هؤلاء المستخدمين كثرت شكاواهم لأنهم يقومون بأعمال فنية بحتة تتطلبها طبيعة عملهم وذلك منذ بدء تعيينهم ، وأن قيدهم على درجات في كادر غير الصناعات اجراء لا تذب لهم فيه ، ولا يكون ذلك سببا في حرمانهم من تطبيق كادر العمال عليهم أسوة بزملائهم المقيدون لحسن حظهم على درجات فنية ، خصوصا وأن لهم زملاء باليدوية استفادوا من الكادر مع أنهم أحدث منهم خدمة وأقل خبرة ، وتطلب الوزارة المذكورة انصافا لهم ومساواة بزملائهم الذين طبق عليهم كادر العمال أن تميد وزارة المالية النظر في تطبيق كادر العمال عليهم بصفة استثنائية ، اقرارا للواقع وتقديرا لجهودهم وأماناتهم ، خصوصا وأنهم بحكم عملهم وطبيعته يعتبرون يوميا كميات كبيرة من الذهب والنضة مما فيه اغراء لذوى الماهيات الضئيلة ، وقد برهنوا طوال مدة خدمتهم على الأمانة رغم ما هم فيه من فاقة وما يعولونه من اسر ، والوزارة ترى تشجيعا لهم على المضي في اعمالهم بكفاءة ونشاط ، وتمويضا لهم بما أصابهم من غبن ، وما يعانون من أمراض يتعرضون لها بسبب طبيعة اعمالهم ، الموافقة على طلبهم حتى يطمئنون على مستقبلهم . وأن اللجنة المالية قد بحثت هذا الطلب ، ورات الموافقة على تطبيق كادر العمال عليها بصفة استثنائية للأسباب الموضحة بهذه الفكرة ، على الا يصرف لهم فرق الا من تاريخ موافقة مجلس الوزراء ... » وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٦ من ابريل سنة ١٩٥٠ على رأى اللجنة المالية المبين في هذه الفكرة .

(طعن رقم ٦٩٧ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٨/٢/١) .

قاعدة رقم (٢٢٦)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء في ٢٤/١٠/١٩٥٢ بعدم صرف فروق عن المضي للتسويات التي تناولها - انصراف حكم المانع الى التسويات الاستثنائية التي تتم على خلاف احكام كادر العمال .

ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ القاضي بعدم صرف فروق عن المبنى فيما يختص بالتسويات التي تناولها ، انما ينصرف حكمه فيما يتعلق بمنع اقتضاء هذه الفروق ، بحسب ديبلومه وسياقه ، الى التسويات الاستثنائية التي تتم على خلاف ما قضت به احكام كادر العمال ، سواء من حيث زيادة المرتب او رفع الدرجة ، عما هو مقرر بهذا الكادر ، وما كان ليس بالاتقاس حقوقا مكتسبة استمدت من قواعد تنظيمية عملة سابقة او مراكز قانونية ذاتية تربت لاريلها بناء على هذه القواعد . ولما كان الحق في التسوية الاستثنائية هو حق مستحدث ، فله يخضع من حيث آثاره المالية للتقيد التي يفرضها القرار المنشئ له لا لقواعد الكادر الذي تتم مثل هذه التسوية المخالفة لاحكامه .

(ملعن رقم ١٦١ لسنة ٢ ق — جلسة ١٦/١/١٩٥٦)

ملفحة رقم (٢٢٧)

المسألة :

الصناع الذين دخلوا الخدمة بدون امتلاك غير المصالحين على
على الشهادة الابتدائية — قررت وزارة المالية بتسوية حالهم في وزارتي
الصحة والحربية ومصلحة السكك الحديدية اموة بمساعدة الصناع —
ليست نفسرا مما تملكه وزارة المالية بل هي استثناء من القاعدة الواردة
بالتفكر في حالهم .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان ما جاء بكتاب وزارة المالية
رقم م ٤٢ — ٥٤/٢١ م ٣ المؤرخ ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٤٦ بالنسبة:

الى عمال وزارة الصحة ويكفلها رقم م ٢٠ — ٥٢/٢١ المؤرخ ٢٩ من
أكتوبر سنة ١٩٤٦ فيما يتعلق بعمال وزارة الحربية ، ويكفلها رقم م ٨٨
— ١٧/٢١ مؤقت المؤرخ ١٢ من يناير سنة ١٩٤٧ في شأن عمال مصلحة
الملك الحديدية لا يتضمن تقرير قاعدة تطبيق بالنسبة الى سائر
العمال بالوزارات والمصالح ، بل هو استثناء يقدر بقدره ولا يتوسع في
تفسيره او يقلس عليه ، وآية ذلك ان وزارة المالية لم تصدر به كتابا
دوريا يذاع على الوزارات والمصالح ، بل انها ذكرت في كتابها الدوري
رقم ف ٢٣٤ — ٥٢/٩ م ١١ الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٢ انها
وافقت على تسوية حالة صناع وزارتي الصحة والحربية والبحرية الذين
دخلوا الخدمة بدون امتحان وغير الحاصلين على الشهادات الابتدائية
باسوة بمساعدى الصناع ، اى يمنح الواحد منهم ٣٠٠ مليم يوميا في درجة
صانع دقيق (٤٠٠/٢٤٠ مليم) من التاريخ التالى لاتقضاء خمس سنوات
من بدء الخدمة تزداد بطريق العلاوات الدورية . وطلبت لامكان النظر في
تعميم هذا النظم على سائر وزارات الحكومة ومصالحها التى لم يسبق
تسوية حالة عملها الصناع على هذا الاساس — موافقتها ببيان عدد عمال
المصلحة من تنطبق عليهم هذه الحالة والتكليف اللازمة لتطبيق هذا
النظم عليهم والمستند من هذا القضاء ان القاعدة التى اوردتها كتب وزارة
المالية لم تكن تفسيرا مما تلكه ، وانما جاءت على سبيل الاستثناء
من القاعدة العامة بما لا يسمح بالتوسع فيه او القيلاس عليه . وعلى هذا
المقتضى فان المدعى وقد التحق بالخدمة بوظيفة بدون امتحان او الشهادة
الابتدائية اعتبارا من ٢٩ من يونية سنة ١٩٣٠ ، وليس من بين من تسرى
في شأنهم كتب وزارة المالية سابقة الفكر — لا يستحق الا أن يوضع
في درجة صانع غير دقيق في الفئة (٣٦٠/٢٠٠ ملما) بعد مضي ثلثى
سنوات عليه في الخدمة طبقا لما جاء بالفند الرابع من كادر العمال .

ملفحة رقم (٢٢٨)

المصفا :

الصناع الذين دخلوا الخدمة بدون امتحان وغير الحاصلين على الشهادة الابتدائية — قرارات وزارة المالية بتسوية حلاتهم في وزارتي الصحة والحربية وملحة السكك الحديدية ، بينهم ٢٠٠ م في درجة صانع دقيق من التاريخ التالي لانقضاء خمس سنوات من بدء دخولهم الخدمة ، اسوة بمساعدى الصناع — عدم تضمن هذه القرارات لقاعدة تنظيمية عليا — عدم تضمن هذه القرارات لقاعدة تنظيمية عليا — عدم تطبيقها على العمال بمصلحة النخج والموازين .

ملفص الحكم :

ان ماجاء بكتاب وزارة المالية الدورية رقم م ٤٢ — ٥٤/٢١ م ٢ المؤرخ ١٩٤٦/٨/٢٦ بالنسبة لعمال وزارة الصحة ، ورقم م ٢٠ — ٥٢/٢١ المؤرخ ١٩٤٦/١٠/٢٦ فيما يتعلق بعمال وزارة الحربية ، ورقم م ٨٨ — ١٧/٢١ مؤت المؤرخ ١٩٤٨/١/١٢ في شأن عمال مصلحة السكك الحديدية ، من تسوية حالة الصناع الذين دخلوا الخدمة بدون امتحان وغير الحاصلين على الشهادة الابتدائية اسوة بمساعدى الصناع ، وذلك بمنح الواحد منهم ٢٠٠ م يوميا في درجة صانع دقيق (٢٤٠ — ٤٠٠ م) من التاريخ التالي لانقضاء خمس سنوات عليه من بدء دخوله الخدمة ، تراد بطريق العلاوة الدورية — لا يتضمن تقريراً لقاعدة عليا تطبق بالنسبة الى سائر العمال في الوزارات والمصالح ، بل هو استثناء يقدر بقدره ولا يتوسع في تفسيره او يلقى عليه ، وآية ذلك ان وزارة المالية لم تصدر به كتاباً دورياً يذاع على الوزارات والمصالح ، بل انها فكرت في كتابتها الدورى رقم ف ٢٢٤ — ٥٢/٦ م ١١ الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٢ : انها وافقت على تسوية حالة صناع وزارتي الصحة والحربية والبحرية الذين دخلوا الخدمة بدون امتحان وغير الحاصلين على الشهادة الابتدائية

أسوة بمساعدى الصناع ، أى يمنح الواحد منهم ٢٠٠ م يوميا فى درجة صانع دقيق (٢٤٠/٤٠٠ م) من التاريخ التالى لاتقضاء خمس سنوات عليه من بدء دخوله الخدمة ، تزداد بطريق العلاوات الدورية ، وطلبت لا يمكن النظر فى تعيين هذا النظام على سائر وزارات الحكومة وبمصلحتها التى لم يسبق تسوية حالة عملها الصناع على هذا الاساس ، موافقتها ببيان عدد عمال المصلحة من تنطبق عليهم هذه الحالة والتكليف اللازمة لتطبيق هذا النظام عليهم . ثم انتهى بها الامر الى تبليغ وزارة التجارة بكتليها رقم م ٥٨ — ٢١/٢١ م ١ المؤرخ ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ بإن « اللجنة المالية رأت عدم الموافقة على تسوية حالة هؤلاء العمال وامثالهم فى الوزارات والمصالح » ، وبالتالي لم يقرر لهذه التسوية أى اعتماد مالى .

(طعن رقم ٦٩٧ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/٢/١)

القصر الملكي

عمال مصلحة المواني والمناظر

قاعدة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

كلار عمال مصلحة المواني والمناظر — الدرجات الواردة في الكادر
الأخير ، وما يعادلها من درجات في الكادر الأول .
ملخص الحكم :

ان كلار مصلحة المواني والمناظر المنفذ من اول يونية سنة ١٩٢٢ قسم
درجات العمل الى « ريس — صانع — مساعد » في بعض المهن الفنية ،
وقسمها الى « صانع أولى وثانية وثالثة » في بعض المهن الأخرى . وقد
تلا هذا الكادر كلار آخر في عام ١٩٢٩ ، فوحد التقسيمين السابقين الذكر
الى « صانع أولى وثانية وثالثة » وفي أول مايو سنة ١٩٤٤ طبقت المصلحة
كلار الترسيعة ، وقد قسم العمال الى « صانع ماهر ، وصانع ، ومساعد
صانع » . وأخيرا صدر كلار العمال فنقسم الدرجات الى « مساعدى صانع
وصانع ، وصانع ممتاز » . وغنى عن البيان ان مقارنة هذه الكادرات يبين
منها ان درجة صانع ثالثة تعادل مساعد صانع ، وطبقا للقواعد التي وضعها
لجنة تطبيق الكادر بمصلحة المواني والمناظر كان كل من دخل الخدمة
بأجر يبدأ من ٨٠ م ويقل عن ١٢٠ م في اليوم يعتبر بمساعد صانع ويطبق
عليه نظلم المساعدين ، أما من دخل الخدمة بأجر يبدأ من ١٢٠ م ويقل عن
١٥٠ م في اليوم يعتبر صانع دقيق ويوضع في الدرجة ٢٤٠/٤٠٠ م وينجح
أول مربوطها . لماذا ثبت ان المضى قد الحق بخدمة المصلحة في ديسمبر
سنة ١٩٤٢ ، وكان سنه وتنته لثل من ثمانية عشر علما بوظيفة براد
ثلاثة بأجر يومي قدره ٨٠ م بعد أدائه امتحانا في ٢٤ من نوفمبر

(م ٢١ — ج ١٨)

سنة ١٩٤٣ ، ولما بلغ الثالثة عشرة في ١٨ من مايو سنة ١٩٤٤ زيد أجره الى ١٢٠ م في اليوم . ولما قبلت المصلحة بتسوية حالته بالتطبيق لاحكام كادر العمال اعتبروا من اول مايو سنة ١٩٤٥ اعتبرته في درجة صانع دقيق في الفئة من ٤٠٠/٢٤٠ م يوميا بأول مربوطها ، وكان الواضح ان المصلحة قبلت بهذه التسوية على اساس ان خدمته تبدأ من تاريخ بلوغه ١٨ سنة ، وكان أجره وقتذاك قد زيد الى ١٢٠ في اليوم طبقا لقواعد الانصاف ، فلم يعتبر انه دخل الخدمة بأجر يومي يبدأ من ٨٠ م ويقل عن ١٢٠ م فتسوى حالته على اساس مساعد صانع ، بل اعتبرته انه دخل الخدمة بأجر يبدأ من ١٢٠ م ويقل عن ١٥٠ م وتسوى حالته على اساس صانع دقيق في الفئة ٤٠٠/٢٤٠ م — اذا ثبت ما تقدم . فان هذه التسوية تتفق واحكام كادر العمال الخلصة بالصناع والعمال والفنيين الواردة بالكتاب رقم (١) التي شملت درجات العمال حسب اعمالهم وحرثهم .

(طعن رقم ١٧٩٣ لسنة ٢ في — جلسة ١٥/٢/١٩٥٨)

قاعدة رقم (٢٢٠)

المادة :

مصلحة الموانئ والمنابر — درجة صانع ثلاثة تعامل درجة مساعد صانع .

ملخص الحكم :

ان كادر مصلحة الموانئ والمنابر المنفذ من اول يولية سنة ١٩٢٢ قسم درجات العمل الى (رئيس — صانع — مساعد) في بعض المهن الفنية ، وقسمها الى (صانع اولى وثانية وثالثة) في بعض المهن الأخرى ، وقد تلا هذا الكادر كادر آخر في عام ١٩٢٩ فوحد التقسيمين السابقين الفخر الى (صانع اولى وثانية وثالثة) . وفي اول مايو سنة ١٩٤٤ طبقت المصلحة كادر الترسفة ، وقد قسم درجات العمل الى (صانع ماهر وصانع ومساعد صانع) . وأخيرا صدر كادر العمال المعلم فنقسم

الدرجات الى (مساعد صانع وصانع ممتاز) . وغنى عن البيان ان مقارنة هذه الكلاصرات يبين منها بجلاء ان درجة صانع ثلاثة تماثل درجة مساعد صانع .

(طعن رقم ١٧٩٤ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٤/١)

ملخص وقسم (٢٢١)

المبدأ :

كلدر العمال بمصلحة الموائى والمناظر - درجة صانع اولى تماثل درجة صانع دقيق .

ملخص الحكم :

ان كلدر مصلحة الموائى والمناظر المنفذ من اول يونية سنة ١٩٢٢ قسم درجات العمل الى (ريس - صانع - مساعد) فى بعض المهن الفنية ، وقسمها الى (صانع اولى وثانية وثلاثة) فى بعض المهن الأخر ، وتلا هذا الكلدر كلدر آخر فى علم ١٩٢٦ فوحد التقسيمين السابقى الذكر الى (صانع اولى وثانية وثلاثة) وفى أول مايو سنة ١٩٤٤ طبقت المصلحة كلدر الترسانة وقد قسم درجات العمل الى (صانع ماهر وصانع ومساعد صانع) ، وأخيراً صدر كلدر العمال مقسم الدرجات الى (مساعد صانع وصانع غير دقيق ، وصانع دقيق) ، وغنى عن البيان أنه بمقارنة هذه الكلاصرات يتضح منها بجلاء ان درجة صانع اولى مغللة لدرجة صانع دقيق بحسبها فى الدرجة الثالثة فى التدرج الهرمى فى كلدر العمال الذى يبدأ من مساعد صانع وإذا عين المدعى فى وظيفة نجار درجة اولى ، كما يتضح من ملك خديته ، فانه يكون مستحقاً لتسوية حالته على أساس صانع دقيق ، وليس على أساس صانع ممتاز ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بتسوية حالة المدعى فى درجة صانع ممتاز قد اخطأ فى تاويل القانون وتطبيقه .

(طعن رقم ٢٢٧ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٠/٥/١٤)

الفصل الثالث

المعامل المؤقت والمعامل الموسمي

الفصل الأول

التفرقة بين المعامل اليومية الدائم والمعامل المؤقت

قاعدة رقم (٢٣٢)

المبدأ :

التفرقة بين عامل اليومية الدائم والمعامل المؤقت — المعامل الذي يقضى سنين في عمل مستقر يعتبر من المعامل الدائمين — استثنائه من احكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٢٢/٥/٨ في شأن مكافآت واجازات عامل اليومية .

مفخص الضوى :

تنص المادة الأولى من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ التي تنظم شئون الاجازات والمكافآت المستحقة لعامل اليومية على ان « عامل اليومية الدائمون يكون لهم الحق اثناء الاثنى عشر شهرا الأولى من مدة خدمتهم في اجازة يوم واحد باجرة كلية عن كل شهر خدمة » وعامل اليومية المؤقتون الذين يستخدمون في أعمال متقطعة يكون لهم الحق في اجازة يوم واحد عن كل شهر خدمة » . ويبين من هذا النص ان المعامل الدائم هو الذي تربطه علاقة دائمة مستقرة وأن المعامل المؤقت هو الذي يعمل أعمالا متقطعة ، ومن ثم يكون معيار التفرقة بين عامل اليومية الدائم والمعامل المؤقت قايما على أسس موضوعي يتحدد به نوع العلاقة القانونية التي تقوم بين الحكومة والمعامل ، وهو طبيعة العمل الذي يمهّد الى القيام به ، فإذا كان ذلك العمل في ذاته متسما بتكليف

الدوام والاستقرار كلن العامل عابلا دائما ، اما اذا كلن العامل
ذا طبيعة عارضة ولفترة محدودة يفصل العامل بمدة انتهاء
والانتهاء منه نلقة يكون عابلا مؤقتا .

ولما كلن هذا المعيار الموضوعى للفرقة بين عامل اليومية الدائم
والعامل المؤقت والذى يستخلص من احكام قرار مجلس الوزراء سالف الفكر
قد يشوبه الضموض والابهام فى كثير من الاحيان ، فان الامر يقتضى تحطيمه
وضبطه بمراعة احكام باقى التشريعات التى تنظم شئون عمال الحكومة ،
ومن ذلك نص المادة الثالثة من قرار وزير المالية الصادر فى ٢٠ من
ديسمبر سنة ١٩٤٤ التى تقضى بأن « يعتبر العمال تحت الاختبار لمدة
السنتين الاوليين من خدمتهم واذا امضوها بنجاح يعتبرون من العمال
الدائمين » . ومفهوم هذا النص أن العامل اذا قضى سنتين فى الخدمة
بنجاح اعتبر بحكم القانون عابلا دائما دون حاجة لاصدار قرار فردى
من الجهة المختصة يفسى صفة الدوام عليه ، ذلك أنه دائما يستند حقه فى
هذا الشأن من القرار التنظيمى المشار اليه مباشرة .

وعلى هذا فان العامل الذى يمضى فى خدمة الحكومة مدة سنتين على
الأقل فى عمل مستقر منتظم يعتبر من العمال الدائمين ، ومن ثم تسرى عليه
احكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ فى شأن
اجازات ومكافآت عمال اليومية .

(غنوى رقم ٢١٤ فى ١٩٥٦/٥/٧)

الفرع الثاني

عدم تطبيق الكادر

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

تصين عليل بصفة مؤقتة — خروجه عن نطاق تطبيق احكام كادر عمال
اليومية — كتاب المالية في ابريل سنة ١٩٤٧ — الاصل ان يعتبر هذا العليل
منصوبا ب انتهاء المدة المحددة لخصته المؤقتة .

ملخص الحكم :

ان العليل متى عين بصفة مؤقتة ، وتخصصت طبيعة الرابطة القانونية
التي تحدد مركزه القانوني في علاقته بالحكومة عند تعيينه على هذا النحو
بالقرار الصادر بهذا التعيين على وفق اوضاع الميزانية ، فانه يخرج
بنذلك عن نطاق تطبيق احكام كادر العمال ، كما اكد ذلك كتاب وزارة
المالية رقم م ٧٨ — ٢٩/٢١ الصادر في ابريل سنة ١٩٤٧ . والاصل
في مثل هذا العليل انه يعتبر منصوبا ب انتهاء المدة المحددة لخصته المؤقتة .
فاذا عين بعد ذلك لمدة اخرى محددة كذلك ، كان هذا تعيينا جديدا له
صفة التوقيت ايضا ، وهي الصفة التي لا تزياله ، وان تكرر الفصل
واعادة التعيين ، مادام ثبت قرار يصدر في كل مرة نلصقا على التعيين مجددا
لمدة مرقونة بعد انتهاء المدة الموقوتة السابقة ، وما دام هذا التعيين على غير
موجة من فرجلت كادر العمال ، وعلى بند في الميزانية غير مخصص لاجور
العمال ، ولا حجة في القول بان استئطلة الختية في هذه الحالة تطيب الصفا
المؤقتة الى دائمة لان هذا يتمارض مع اوضاع الميزانية من جهة ، اذ
يخصمها لطروف العليل ، وينشئ الى تعديلها تبعا لذلك ، كما يخالف

احكام كافر العمل من جهة اخرى ، اذ يخرج على ما تنفي به هذه الاحكام .

(طعن رقم ٢٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/٥/٢٤)

الفصل رقم (٢٢٤)

المبدأ :

تطبيق احكام العمل — عدم سريته على العمال المصنفين بصفة مؤقتة —
استطالة مدة خدمتهم لا تنفي من هذا الحكم .

ملخص الحكم :

ان الملل متى عين بصفة مؤقتة ، وتخصصت طبيعة الرابطة القانونية التي تحدد مركزه القانوني في علاقته عند تعيينه على هذا النحو بالقرار الصادر بهذا التمهين على وفق اوضاع الميزانية لهه يخرج بذلك من نطاق تطبيق احكام كافر العمل كما أكد ذلك كلاب وزارة المالية رقم ٧٨ — ٢٩/٢١ الصادر في ٢٩ من ابريل سنة ١٩٤٧ والاصل في مثل هذا الملل انه يعتبر منصوباً بقتناء الة المحددة لخدمته المؤقتة ، فلذا اميد بعد ذلك لدة اخرى محددة لذلك كان هذا تمينا جديدا له صفة التوقيت . ولا صحة في القول بأن استطالة الخدمة في هذه الحالة تطلب السنة المؤقتة الى دائمة لأن هذا يتعارض مع اوضاع الميزانية من جهة اذ يضمها لطروف الملل وينفي الى تعديلها فيما لذلك . كما يخالف احكام كافر العمل من جهة اخرى ، اذ يخرج على ما تنفي به هذه الاحكام .

(طعن رقم ١١٤٩ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦١/٢/٤)

الفصل رقم (٢٢٥)

المبدأ :

نطاق تطبيق احكام كافر العمل — يخرج عنه الملل متى عين بصفة مؤقتة وتخصصت طبيعة الرابطة القانونية التي تحدد مركزه القانوني في

علاقته بالحكومة عند تعيينه على هذا النحو بالقرار الصادر بهذا التعيين على وفق اوضاع الميزانية ، وما دام هذا التعيين على غير درجة من درجات كادر العمال وعلى بند في الميزانية غير مخصص لأجور العمال — استنطاة خدمة العامل المؤقت — لا تقلب الصفة المؤقتة الى دائمة لتعارض ذلك مع الميزانية واحكام كادر العمال — احكام كادر العمال ، لا ينشأ الحق في الامادة منها ، الا بمقتضى القرار الإداري الذي يصدر في هذا الشأن منشأ للبركر القانوني الذي يضمن معاملة العامل على اساسه .

ملخص الحكم :

ان هذه المحكمة سبق ان قضت بأن العامل متى عين بصفة مؤقتة ، وتخصصت طبيعة الرابطة القانونية التي تحدد مركزه القانوني في علاقته بالحكومة عند تعيينه على هذا النحو بالقرار الصادر بهذا التعيين على وفق اوضاع الميزانية لانه يخرج بذلك عن نطاق تطبيق احكام كادر العمال كما أكد ذلك كتاب وزارة المالية رقم ٧٨ — ٢٩/٣١ الصادر في ابريل سنة ١٩٤٧ ، وما دام هذا التعيين على غير درجة من درجات كادر العمال وعلى بند في الميزانية غير مخصص لأجور العمال . ولا حجة في القول بأن استنطاة الخدمة في هذه الحالة تقلب الصفة المؤقتة الى دائمة لأن هذا يتعارض مع الميزانية من جهة اذ يخضعها لظروف العامل وينفى الى تعديلها فيما لذلك كما يخالف احكام كادر العمال من جهة اخرى حيث لا ينشأ الحق في الامادة منها الا بمقتضى القرار الإداري الذي يصدر في هذا الشأن منشأ للبركر القانوني الذي يضمن معاملة العامل على اساسه فيما لو عين بصفة مؤقتة او بصفة دائمة او عندما يتم تثبيته على درجة من درجات كادر العمال .

قاعدة رقم (٢٣٦)

المبدأ :

تعيين العمال للقيام بأعمال محددة — يجعل خدمتهم ذات صفة مؤقتة —
اعتبارهم مفسولين بانتهاء هذه الاعمال .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت من الأوراق أن العمال المدعين قد تخصصت طبيعة الرابطة القانونية التي تحدد مركزهم القانوني في علاقتهم بالحكومة على أساس عمل محدد ، هو استلام المهمات الموجودة بمخازن ومستكرات الجيش البريطاني وتشوينها بمخازن دائرة مصر . فخدمتهم بهذه المثابة ذات صفة مؤقتة لا تستطيل بعد انتهاء العمل المحدد الذي نشأت على أساسه علاقتهم بالحكومة ، ومن ثم فأنهم يعتبرون مفسولين بانتهاء هذا العمل . وبالتالي لا محل لدعواهم بالنسبة الى تصف الإدارة في اعتبارهم مفسولين على هذا النحو .

(ملعن رقم ٢٩٥ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦١/١/٢٨)

قاعدة رقم (٢٣٧)

المبدأ :

المركز القانوني للعامل يتحدد طبقاً للقرار الصادر بتعيينه وفق اوضاع
الجزائية استمالة الخدمة تعقب صفته المؤقتة الى دائمة .

ملخص الحكم :

ان العامل متى عين بصفة مؤقتة وتخصصت طبيعة الرابطة القانونية التي تحدد مركزه القانوني في علاقتهم بالحكومة عند تعيينه على هذا

النحو بالقرار الصادر بهذا التعمين وفق اوضاع الميزانية على استقالة خدمته لا تقب صفة المؤقتة الى دائمة .

(طعن رقم ١٢٢٨ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٧)

تكملة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

خروجه من نطاق تطبيق احكام كادر العمال - استقالة مدة الخدمة لا تقب صفة الملل المؤقتة الى دائمة .

ملخص الحكم :

ان المائل متى عين بصفة مؤقتة وتخصصت طبيعة الرابطة القانونية التي تحدد مركزه القانوني في علاقته بالحكومة عند تعيينه على هذا النحو بقرار الصادر بالتعمين فانه يخرج بذلك من نطاق تطبيق احكام كادر العمال ، ولا حجة في القول بان استقالة مدة الخدمة تقب صفة الملل المؤقتة الى دائمة لان هذا يتعارض مع اوضاع الميزانية من جهة اذ يخضعا لظروف الملل ويقضى الى تعديلها تبعا لذلك ، كما يخالف احكام كادر العمال من جهة اخرى . وهي التي لا ينشأ الحق في الاملاة منها الا بقتضى القرار الاداري الصادر بالتعمين الذي ينشئ المركز القانوني للملل من حيث كونه معيناً بصفة مؤقتة او دائمة ، اذ يخرج على ما تقضى به هذه الاحكام .

(طعن رقم ٢٢١ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/٢٨)

تكملة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

تعيينه على بند مخصص لسرف لجور العمال المؤقتين الموسع - لا يحق له الاملاة من احكام كادر العمال حتى ولو كان موجودا في الخدمة

عند العمل بالكادر المذكور بعمل وظيفة من الوظائف الواردة بالكشوفه
الملحقه به .

ملخص الحكم :

إذا ثبت أن العامل قد عين على بند في الميزانية مخصص لعرض أجور
العمال المؤقتين الموسمين ، وأنه لم يشغل درجة دائمة من درجات كادر
العمال التي تستلزم لاستحقاقه إياها توفر الاعتماد المالي ، ووجود الدرجة
الخالية ، ثم صدور القرار المنشئ للمركز القانوني فيها ، وهو ما لم يتحقق
في شأن المدعى ، الذي استبر على وضعه الوقت ولم يزيله هذا الوضع
أو يترك عنه منذ تعيينه في عام ١٩٤٢ حتى تاريخ صدور كادر العمال
والعمل به ومن ثم فلا يحق له بهذه الصلة المطالبة بالإنعاده من أحكام
هذا الكادر لعدم انطباقها عليه ، حتى ولو كان موجوداً في الخدمة عند
العمل بالكادر المذكور وتلقا بمثل وظيفة من الوظائف الواردة بالكشوف
الملحقه به .

(طعن رقم ٤٢١ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٢٨)

قائمة رقم (٢٤٠)

المبحث :

العامل الذي عين بصفة مؤقتة وتخصصت طبيعة الرابطة القانونية
التي تحدد مركزه القانوني في علاقته بالحكومة عند تعيينه على هذا النحو
— يخرج عن نطاق تطبيق كادر العمال — أثر ذلك — عدم دخول مدة
الخدمة الزائدة السابقة على تعيينه بالهيئة المستندية في تسوية حالته
بمقتضى كادر العمال .

ملخص الحكم :

إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن العامل ، متى عين بصفة
مؤقتة وتخصصت طبيعة الرابطة القانونية التي تحدد مركزه القانوني في

علاقته بالحكومة عند تعيينه على هذا النحو ، فانه يخرج بذلك من نطاق تطبيق كادر العمال ، وبناء على هذا القضاء لا تدخل مدة خدمة المدمى المؤقتة المتقطعة السابقة على تعيينه باليومية المستتعبة في تسوية حالته بمقتضى كادر العمال .

(طعن رقم ٨١٠ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٢٦)

قاعدة رقم (٢٤١)

المبدأ :

القواعد التنظيمية التى تضمنها كتاب دورى وزارة الخزانة رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٥ والتى تحكم نقل بعض العمال الموسمين والمؤقتين على درجات بالميزانية ليست قواعد تسوية حتمية يستند منها العمال المؤقتون مراكز جديدة بحكم القانون - يستلزم الأمر صدور قرارات فردية تنشئ للمعامل مركزه القانونى الجديد على النحو الذى يصدر به القرار - اساس ذلك ان العمال المؤقتين ليس لهم اصل حق في التعيين على درجة دائمة بالميزانية الا في الحدود التى تقرم بها جهة الادارة بمقتضى ما تضمنه من قواعد تنظيمية في هذا الشأن ومنها التقييد المستند من التسمية الواردة بالميزانية وهو الا يترتب على النقل اية تكاليف اضافية - يترتب على ذلك انه لا يصح القول بان اعمال هذه القواعد يؤدى الى اخلال العمال المؤقتين في نظام العاملين الدائمين بالقنولة المقرر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بمجرد تحويل اعتمادات الاجور والمكافآت الشاملة الى درجات مما يؤدى الى سريان احكام هذا القانون في شلتهم ومنحهم اول مربوط للدرجة المقولين اليها .

ملخص الحكم :

يبين من الاطلاع على ميزانية الاعمال عن السنة المالية ١٩٦٥/١٩٦٦ الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠١١ لسنة ١٩٦٥ أنه جاء في البند (٤) من التاشيرات الملة أنه يجوز لوزير الخزانة بالاتفاق مع الجهاز المركزى للتنظيم والادارة تحويل اعتبارات المكلفات والاجور الشاملة الى درجات وفقا لقواعد موحدة تعتمد من اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة بشرط الا يترتب على هذا التحويل اية تكاليف اضافية وقد اعتمدت اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة والشئون التنفيذية بجمعة ١٩٦٥/١٢/٤ بناء على ما تم الاتفاق عليه بين وزارة الخزانة والجهاز المركزى للتنظيم والادارة قواعد تقسيم اعتبارات المكلفات والاجور الشاملة الى درجات ونقل العاملين المعنيين عليها الى الدرجات الجديدة وصدر بهذه القواعد كتاب وزارة الخزانة رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٥ جاء فيه ما يلى : تحول اعتبارات المكلفات والاجور الشاملة فى ميزانية الوزارات والمصالح ووحدات الادارة المحلية والهيئات الملة الى درجات فى ميزانية السنة المالية ١٩٦٥/١٩٦٦ وينقل اليها العاملين المؤقتون والموسميون المعينون على هذه الاعتبارات اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٦٥ وذلك وفقا للقواعد المبينة فى المواد التالية : .. و ..

٣ — تحدد درجة العامل بما يعادل الدرجة المقررة فى كلدر العمل لحرفته الثابتة بملف خدمته حتى ١٩٦٥/٦/٣٠ وفقا لتسلسل الدرجات المنصوص عليها فى الجدول الاول المرفق بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ .

٤ — يمنح العامل عند نقله الى الدرجة مرتبا شهريا بحسب سلمى الوجه الآتى :

(أ) الاجور اليومى مضروبا فى ٢٦ يوما او المرتب او المكلفات الشهرية فى ١٩٦٥/٦/٣٠ .

(ب) اذا كان الاجر اليومى او المرتب او المكلفات الشهرية فى هذا التاريخ غير شامل لاعلة غلاء المعيشة تضاعف له الاعلة التى يستحقها العامل فى ١٩٦٥/٦/٣٠ .

(ج) إذا لم يصل مرتب العامل محسوبا على هذا الوجه بداية ربط الدرجة التي حددت له وفقا للقاعدة السابقة يخصم مرتبه الذى تحدد له على هذه الدرجة وينجح زيادات بغنة الملاوة المقررة وفي المواعيد المحددة حتى يصل مرتبه الى بداية ربطها فينتقل اليها وتحسب أقديته فيها من ١٩٦٥/٧/١ .

(د) إذا لم يصل مرتب العامل محسوبا على الأسس المتقدمة ٧ جنيهات شهريا ربح المرتب الى هذا القدر .

• — ينح العامل المرتب الذى يستحقه طبقا للبندين ١ ، ب من القاعدة السابقة ولو جاز المرتب بذلك نهلية ربط الدرجة التى ينتقل اليها .

وحيث أن مفاد ما تقدم هو أن القرار الصادر برقم ٢٠١١ لسنة ١٩٦٠ باعتبار ميزانية الاعمال قد أجاز لوزير الخزانة بالاتفاق مع الجهاز المركزى للتنظيم والادارة تحويل اعتيادات المكافآت والأجور الشاملة الواردة بالميزانية الى درجات على أن يتم هذا التحويل وفقا لقواعد موحدة تعتمد من اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة ويراعى فيها ألا يترتب على تحويل هذه الاعتيادات الى درجات اية تكاليف اضافية وقد اقرت اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة والشئون التنفيذية القواعد التى تم الاتفاق عليها بين وزارة الخزانة والجهاز المركزى للتنظيم والادارة فى شأن تقسيم اعتيادات المكافآت والأجور الشاملة الى درجات ونقل المعينين على هذه الاعتيادات الى الدرجات الجديدة وصدر بالقواعد المذكورة الكتاب الدورى لوزارة الخزانة رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٥ على نحو ما سلف بيانه ومفاد القواعد المشار اليها أن العاصل المؤقت الذى لم يصل مرتبه الشهرى الى بداية مربوط الدرجة المقررة له فله لا يمين فى هذه الدرجة وانما يخصم بمرتبه عليها وينجح زيادات دورية بغنة الملاوة المقررة للدرجة حتى يصل مرتبه الى بداية مربوط الدرجة فعندئذ ينقل اليها وعلى ذلك فإن القرار الذى يصدر بنقل العامل المؤقت الى الدرجة المقررة لا يمنح العامل الدرجة الا اذا كان مرتبه الشهرى قد بلغ اول مربوطها لما اذا كان مرتبه يقل عن اول مربوطها اما اذا كان مرتبه يقل عن اول مربوطه فله التقل على الدرجة

يكون مجرد تغيير للمصرف المالى يقتضيه تحويل الاعتماد الاجبلى الى درجت
مبسطة واسلس هذا النظر ان الصال المؤقتين ليس لهم اصل حق في
التعيين على درجة دائمة بالميزانية الا في الحدود التى تطرأ بها جهة الادارة
بمقتضى ما تضعه من قواعد تنظيمية في هذا الشأن والقواعد التنظيمية
التي تحكم تنظيم حلة هؤلاء العمال بنظم على درجت بالميزانية هي تلك
التي صدر بها الكتب الدورى السلف الذكر والتي تضمنت قيدا جوهريا
مستندا من التاشيرة الواردة بالميزانية هو الا يترتب على النقل اية تكليف
انضائية والنزول على حكم هذا القيد يقتضى عدم منح العليل المؤقت الدرجة
المنقول عليها ما لم يصل مرتبه محسوباً على اسس اجراء اليومى في
١٩٦٥/١/٢٠ مخروريا في ٢٦ يوما ومضاهيا اليه اعانة الخلاه الى اول
مربوط الدرجة المقررة لمهنته في كلار الصال ووفقا لجدول تحليل الدرجات
الموافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ وبهذه المثابة فان
القواعد التنظيمية المشار اليها ليست قواعد تسوية حتمية يستند منها
العمال المؤقتين مراكز جديدة بحكم القانون وانما يستلزم الامر صدور
قرارات فردية تنشئ للعليل مركزه القانونى الجديد على النحو الذى
صدر به القرار تطبيقا للقواعد المشار اليها ومن ثم لا يصح القول بان
اعمال هذه القواعد يؤدى الى اخلال الصال المؤقتين في نظم الصالحين
الحنيين بالدولة المقرر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بمجرد تحويل
اعمالهم الاجور والمكافآت التسليطة الى درجت مما يؤدى الى سريان
احكام هذا القانون في شأنهم ومنحهم اول مربوط الدرجة المنقولين عليها
فذلك ان القواعد التي صدر بها كتيب وزارة الخزانة انما جاءت كما سلف
القول استمتمالا لرخصة اجازتها التاشيرة الواردة بقانون ربط الميزانية عن
السنة المالية ١٩٦٦/١٩٦٥ وعلى ذلك فان لجهة الادارة وهي غير ملزمة
اصلا بتعيين العليل المؤقت على درجة دائمة في تاريخ معين ان تختار التاريخ
الذى تراه مناسباً لذلك وقد اربتات اللجنة الوزارية ان التاريخ المناسب
لتعيين العليل على الدرجة هو تاريخ بلوغه اول مربوطها بعد تحويل اجراء
اليومى الى مرتب شهرى ومنحه زيادات دورية بغثة العلاوة المقررة للدرجة
التي سينقل اليها والتي حددتها البند الثالث من القواعد المذكورة .

وحيث ان القرار الصادر من وكيل وزارة النقل في شأن المسمى
عد التزم القواعد الواردة في الكتيب الدورى لوزارة الخزانة رقم ٢٠

لسنة ١٩٦٥ والسالف الإشارة إليها فنص على أن العاملين الذين لم تصل مرتبتهم الى بداية ربط الدرجة الموضحة ايلم كل منهم - والمدعى وصل مرتبه الشهري الى ٨ جنيهات و ٧١٠ مليا يخضع بمرتبتهم على هذه الدرجات وينحون زيادات دورية بفئة العلاوة المقررة للدرجة وفي المواعيد المحددة حتى يصل مرتبهم الى بداية ربطها وهو تسعة جنيهات بالنسبة للمدعى الذى حددت له الدرجة العاشرة ومن ثم فان هذا القرار لا ينتج اثرا حالا بتعيين المدعى فى الدرجة المذكورة .

وحيث انه بناء على ما تقدم يكون الحكم المطعون عليه قد اصاب وجه الحق اذ قضى برفض دعوى المدعى ويكون الطعن المائل غير قائم على سند سليم من القنون حقيقيا برفضه .

(طعن رقم ١٣٦٤ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٦/١/١١)

قاعدة رقم (٢٤٢)

المبدأ :

العامل العرضى لا يفيد من احكام القرارات الاجهوزى رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٠ بشأن العمال المؤقتين والموسمين - مثال للعامل العرضى .

ملخص الحكم :

مضى كان الثابت من الاوراق انه لم يصدر اى قرار بتعيين المدعى فى مكتب البريد المنوه عنه ولم يقدم أية مسوغات لهذا التعيين بل كان يهد اليه السيد رئيس المكتب بالمساعدة فى اعمال ذلك المكتب فى اثناء غياب احد موظفيه وعلى ذلك فان عمله لم يكن له صفة الاستقرار بل كان عملا عرضيا يتوقف قبليه ويقاؤه على غياب احد عمال المكتب وينتهى بحضور ذلك العامل ومن ثم فلا تثريب على رئيس المكتب اذا استغنى عن مساعدته فى اعمال المكتب بسبب عودة من كان غالبا من عمله ولا يعتبر استنفاؤه هذا نصلا من خدمة مؤقته حتى يتناول هذا العمل الحظر المنصوص عليه

بالتزام الجمهورى رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٠ بشأن العمال المؤقتين والعمال الموسمين الذى ينص فى مادته الاولى على ان « يحظر على الوزراء والمصلح الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة فصل أى عامل موسمين او مؤقت الا بالطريق القانونى » اذ ان المسمى يعتبر حسبما تقدم علما عرضيا لا مؤقتا ولا موسميا ومن ثم فله لا يفيد من احكام القرار الجمهورى سالف الذكر .

(ضمن رقم ١٤٦ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٢٦)

مادة رقم (٢٢٢)

المادة :

عمال موسميون - قرار مجلس الوزراء فى ١٩٦٢/١١/١٢ -
التفويض لوزارة الخارجية فى تعيينهم دون التمسك بفئات كبار العمال -
شروط فلك - القانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٥ .

ملخص الحكم :

فى ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ وافق مجلس الوزراء على التفويض لوزارة الخارجية فى تعيين العمال الذين يستعملون لمدة مؤقتة لطيفة لعمال ملائمة دون التمسك بفئات كبار العمال من حيث التعيين بوزارة الخارجية بشرط ان يكون التعيين فى حدود آخر الربط لكل فئة على الاكثر وعلى الا يجمع بين الاجر الاستثنائى الذى يمنح على الانساق سالف الذكر وبين اعلة غلاء المعيشة . ونظرا لان هؤلاء العمال كانوا لا يستخدمون الا فى مواسم العمل ، فقد اطلق عليهم اسم العمال الموسمين ، ومن ثم فقد اعتبر كل عامل معين بالتطبيق لتفويض مجلس الوزراء المشار اليه معنا بصفته عاملا موسميا ، الا انه لما كانت الظروف الاستثنائية التى

ترتب على تسليم المسكرات البريطانية والأمريكية من كل من الجيش
البريطاني والأمريكي ثم نشوب حرب فلسطين قد استلزمت استثمار
حوالة المال في خبئة الوزارة مع تعيين عدد كبير آخر منهم وذلك حتى
بلغ عددهم حوالي ٤٠٠٠ عللا . فقد صدر القانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٤
بفتح اعتماد اضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥٣ — ١٩٥٤ بقيمة
تكاليف انشاء ٣٤٦٦ درجة للعمال الموسمين بمصلحة الأشغال العسكرية
وإدارة مخازن المدنيين . وحسبت أقدميتهم في هذه الدرجات من تاريخ
تعيينهم الاول ، وائر صدور القانون بفتح الاعتماد الاضافي سالف الذكر
طالب العمال الذين عينوا على هذه الدرجات بالفروق المالية المترتبة
على تعيينهم في درجاتهم الجديدة اعتبارا من ١٤ من فبراير سنة ١٩٥١ ،
استنادا الى انهم قد عينوا بعد أول مايو سنة ١٩٤٥ ، فهم يستفيدون
من قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١١ من يونيو و ١٢ من نوفمبر
سنة ١٩٥٠ بتطبيق الكشوف حرف « ب » الملحقه بكادر العمال على العمال
الذين عينوا بعد أول مايو سنة ١٩٤٥ وعوملوا بكشوف حرف (أ) ،
فصدر القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٥ ناصا في مادته الاولى على انه
« مع عدم الاخلال بالاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى والاحكام
الانتهائية الصادرة من المحاكم الادارية ، لا تصرف فروق تسوية لعمال
وزارة الحربية الميعنين على درجات بالتطبيق للقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٤
وذلك عن المدة من ١٤ من فبراير سنة ١٩٥١ حتى ٣٠ من مارس
سنة ١٩٥٤ » . كما نص في المفكرة الايضاحية لذلك القانون على ان العمال
الذين عينوا على الدرجات المنشأة بمقتضى القانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٤
« حسبت أقدميتهم في هذه الدرجات من تاريخ تعيينهم الاول وجسرت
الوزارة على صرف الفروق الناتجة عن ذلك اعتبارا من ٣٠ من مارس
سنة ١٩٥٤ تاريخ صدور القانون المذكور » .

(ظن رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٢ — جلسة ١٤/٤/١٩٥٦)

الفرع الثاني

شرط اللياقة الطبية

قاعدة رقم (٢٤٤)

المادة :

وجوب توافر شروط اللياقة الصحية في عمال اليومية المؤقتين .

مقتضى الحكم :

انه ولا شك في وجوب توافر شروط اللياقة الصحية في عمال اليومية المؤقتين بحيث تنتهى خدمة العامل المؤقت عند ثبوت عدم لياقته الصحية وبالتالي مجزؤه عن القيام بالعمل الذى عين للقيام به والذي يتقاضى أجره عنه اذ لا يجوز ان يظل مثل هذا المسائل عبئا على المرفق الذى عين للمساهمة في خدمته وإن يحل هذا المرفق بتأدية أجره عن عمل لا تمكنه حالته الصحية من أدائه في حين أنه لو كان عاملا دائما أثبت وفصله وأكثر استقرارا لانتهت خدمته متى ثبت عدم لياقته منجبا للقيام بذلك .

(ملحق رقم ٤٨٧ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/١٨)

قاعدة رقم (٢٤٥)

المادة :

شرط اللياقة الطبية من الشروط الجوهرية لتولى الوظيفة العامة —
اعتماد هذا الأصل بقضية العمال الدائمين — اعطاه من باب أولى على
العمال المؤقتين أساسا ذلك — اثر القرار الجمهورى رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٠ —

ليس من شأنه ان يمس سلطة النقابة في فصل العامل الوقت عند ثبوت
عدم قيامه الطبية للبقاء في الخدمة .

ملخص الحكم :

ان شرط اللياقة الطبية هو من الشروط الجوهرية اللازمة للصلاحيات
للتعيين في الوظيفة العامة للاستمرار في الخدمة لاتطوانه على ضمانه التحقق
من قدرة الموظف على النهوض بأعباء الوظيفة التي يشغلها واذا لم يحصل
الذي تتطلبه منه بحيث يبنى على تخلف هذا الشرط في أي وقت أثناء
الخدمة فقدان الصلاحية للوظيفة ووجوب انتهاء الخدمة دون ترخيص
في ذلك من جانب الجهة الادارية التي تكون سلطتها في هذا الشأن سلطة
مقيدة يتعين ان تنزل في استعمالها على حكم القانون وهذا الاصل العام
ولئن رددته صراحة بالنسبة الى عمال اليومية الدائمين قبل صدور كادر
العمال التعليمات المالية الصادرة في ١٩٢٢ والمتضمنة للاحكام التي وافق
عليها مجلس الوزراء في ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ ثم اكده هذا الكادر عند
صدوره الا ان اعماله بالنسبة الى عمال اليومية المعينين بصفة مؤقتة
لأولي مداخلة ووجب لزوما لما تنص فيه علاقة هذه البلقة من عمال اليومية
بالادارة من طبيعة خاصة ينافي اعتبارهم بمفصولين عقب كل يوم عمل
يقومون به وان طال قيلهم بهذا العمل ولو لم تنته الاعمال المعينون عليها
لو تنفذ الاعتمادات المالية المخصصة لها ولأنه من غير المستغ أن يتسلف
العمل من هؤلاء اجرا عن عمل لا تمكنه حالته الصحية من أدائه ، وإن بطل
في الخدمة مفروضا هكذا على الإدارة ، مع انه لو كان دائما وثابت وضمة
لما بقي فيها ولا تحول دون ذلك احكام القرار الجمهوري رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٠ .
يشأن العمال المؤقتين والموسمين الصادرة في ٩ من فبراير سنة ١٩٦٠
الذي لم يقصد الخروج على الاصل المتقدم .

١٩٦١/١١/١٧ جلسة ١٠ ق - جلسة ١٩٦١/١١/١٧

١٩٦١/١١/١٧ جلسة ١٠ ق - جلسة ١٩٦١/١١/١٧

ملحق رقم (٢٤٦)

المبدأ :

**القرار الجمهورى رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٠ - لا يمنح سلطة الجبهة
الإدارية فى انتهاء خدمة العمال المؤقتين أو الموسمين إذا ما ثبت عدم لياقتهم
الصحية للاستمرار فى الخدمة .**

ملخص الحكم :

**أن المبنى استهدفته المشرع بالحظر الوارد بالقرار الجمهورى رقم ٢١٨
لسنة ١٩٦٠ هو سلب سلطة الإدارة التفضيحية فى فصل الموظفين
المؤقتين والموسمين بغير الطريق التأديبى دون المساس بسلطتها فى إنهاء
خدمتهم إذا ما ثبت عدم لياقتهم الصحية للاستمرار فى الخدمة .**

("طبق" رقم ٤٨٧ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/١٨)

الفصل الرابع

الاجازة

قاعدة رقم (٢٤٧)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في مايو ١٩٢٢ بشأن الاجازات الاعتيادية والمرضية لعمال اليومية الدائمين والمؤقتين - تقريره حق العمال المؤقتين في اجازة يوم واحد عن كل شهر خدمة دون ضم الاجازة بعضها الى بعض - عدم استغلالهم بنظام الاجازات الذي تضمنه ككرر العمال الصغار بقررتي مجلس الوزراء في ١٩٤٤/١١/٢٣ و ١٩٤٤/١٢/٢٨ - اقتصار هذا النظام على العمال الدائمين - بقاء العمال المؤقتين محكومون بالقواعد الواردة في قرار ٨ مايو ١٩٢٢ - عدم تغير هذا الوضع في ظل القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - اساس ذلك عدم نواتر مناط تطبيقه عليهم طبقا لما نصت عليه المادة الاولى من قانون الاصدار .

ملخص القضية :

ان مجلس الوزراء كان قد اصدر قرارا في ١٤ من اغسطس سنة ١٩١٩ نص فيه على الاجازات المستحقة لعمال اليومية سواء كانوا دائمين ام مؤقتين ثم اصدر قرارا في ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ بالوانقة على التعليمات الخاصة بالاجازات الاعتيادية والمرضية لعمال اليومية الدائمين والمؤقتين ، وستضاء اصبح لعمال اليومية المؤقتين الذين يستخدمون في اعمال منتظمة الحق في اجازة يوم واحد عن كل شهر خدمة على الا يسوغ لهم ضم اجازاتهم بعضها الى بعض . وقد ظل الحال كذلك بالنسبة اليه

هذه الطائفة من العمال على الرغم من صدور قرارى مجلس الوزراء في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ و ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ في شأن ميلاد اليومية الدائمين اذ يؤخذ من نصوص هذين القرارين ان ما استحدثناه من نظام للاجراءات السابقة الذى تضمنه قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ انما اقتصر على عمال اليومية الدائمين اما العمال المؤقتون فقد استمر مركزهم القانونى الذى قربه مجلس الوزراء في ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ قائما بالنسبة اليهم فيما يتعلق بالاجازات بحيث لا يفيدون من اى نظام غير تقرر لعمال اليومية الدائمين . ولم يخبر هذه الوضع في ظل القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالعمولة الذى نص في المادة الاولى من قانون الاصدار على ان يصل في المسائل المتعلقة بنظام العاملين المدنيين بالعمولة بالاحكام المرافقة لهذا القانون وتسمى احكامه على الوزارات الحكومية ومصلحتها وغيرها من الوحدات التى يتألف منها الجهاز الادارى للدولة ، كما تنظم شئون العاملين بها سواء منهم من كان ينطبق عليه قانون موظفى الدولة او كادر العمال . اذ يؤخذ من هذا النص ان المناطق في تطبيق الاحكام المنصوص عليها في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ هو ان يكون العامل من كان ينطبق عليهم قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ او كادر عمال اليومية الدائمين الصادر به قرار مجلس الوزراء في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ و ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ . والقرارات اللاحقة المكملة لها . ولما كان العمال المؤقتون خارجين من نطاق تطبيق احكام قانون نظام موظفى الدولة وكادر عمال اليومية الدائمين فانهم يظلون بمنأى عن تطبيق احكام قانون نظام العاملين المدنيين ويستمر نظام الاجازات الخاص بهم والذى تضمنه قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ ساريا ومطبقا في حقهم مع ما يترتب على ذلك من آثار من حيث الاجور .

لذلك انتمى رأى الجمعية العمومية الى ان عمال اليومية المؤقتين يسرى في شأن نظام اجازاتهم قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ سواء قبل صدور كادر عمال اليومية الدائمين او بعد صدوره وسواء قبل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بصدار قانون نظام

المؤقتين الدائمين أو بعد العمل به وما يرتب على ذلك من آثار قانونية
يشملها بالأجور .

(ملف ١٩٨٩/١٢٠ - جنة ١٩٦٥/١٢/١)

ملف رقم (٢٤٨)

المادة :

عامل يومية - عمل مؤقت - اجرة - قرار مجلس الوزراء الصادر
في ٨ مايو ١٩٦٢ بشأن الاجازات الاعتيادية والمرضية لعامل اليومية الدائمين
والمؤقتين - تفرقه بين العمال الدائمين والعمال المؤقتين في شأن الاجرة -
مقياس التفرقة بين كل من العاملين - الرجوع فيه الى طبيعة العمل وما اذا
كان منسما بطبيع الدوام والاستقرار او كان ذا صفة عارضة ولفترة محدودة
يفصل العمال بعد انتهائه - تحديد طائفة المؤقتين بينهم أولئك الذين
يستخدمون في أعمال منتظمة دون المؤقتين الذين استخدموا مدة سنتين في عمل
منتظم مستمر - سريان أحكام المصروفات الواردة بغير العمال على من
عدا المؤقتين على التحديد السابق .

مجلس النقابات :

ان المادة الاولى من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من مايو
سنة ١٩٦٢ بالموافقة على التعليمات الخاصة بالاجازات الاعتيادية
والمرضية لعامل اليومية الدائمين والمؤقتين وهو الذي ما زال العمل به تقريبا
تنص على ما يلي « عامل اليومية الدائمين يكون لهم الحق أثناء الاثني عشر
شهر الأولى من مدة خدمتهم في اجرة يوم واحد باجرة كلية عن كل شهر
خدمة وعامل اليومية المؤقتين الذين يستخدمون في أعمال متقطعة يكون لهم
الحق في اجرة يوم واحد عن كل شهر خدمة » وبين من هذا النص ان
المعامل الدائم في عرفه هو الذي تربطه بالاجرة علاقة دائمة مستمرة وأن

العمل الذي يستلزم في أعمال مصلحة لا تتحقق بهما صفة
الدوام بل يكون منسحب الفقرة بين عامل اليومية الدائم والمثل المؤقت
بوصف التي بموجب المصلحة التوقيت التي تقوم بين الحكومة والمثل فيعتبر
التي طبيعة العمل الذي يهدف إلى العمل التعليل به ، وما إذا كان يتصل
بطلب الدوام والاستقرار أو إذا صفة عرضة ولفترة محدودة فيصير
العمل بعد انتهاء منه وبراعة الوصف الذي تخصصت به هذه
المصلحة وهذا المعيار حينما ينمط من انفسكم قرار
مجلس الوزراء سلف الذكر يحتاج إلى تجلية تقتضى تحديده وضبطه ببراعة
احكام باتى التشريعات التي تنظم شؤون عمل الحكومة .

ومن حيث انه في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ صدر قرار مجلس الوزراء
بالموافقة على رأى وزارة المالية في شأن كادر المال ونس على ان يطبق
هذا الكادر على عامل اليومية الموجودين في الخدمة باثر رجعى من تاريخ
شغلهم الوظائف المتعاقبة للدرجات المقترحة في الكادر ولم ينص هذا القرار
على ان يقتصر تطبيق الكادر على المال الدائمين بيد انه يستشف من
مجموع ما تضمنه من احكام ان الاصل فيه انه انما يطبق على المال
الدائمين وان كان هذا لا يحول دون امكان اعتباره القانون العام الذي
يصدر في حق المال المؤقتين من احكامه ما لا يتناقض مع طبيعة التوقيت
ولما كان الذي يؤخذ من مفهوم هذه الاحكام ومن الكتب الصادرة من
وزارة المالية تنفيذا للكادر المذكور ان العامل يكون تحت الاختيار لمدة
الستين الاوليين من خدمته الى ان يرضيها بنجاح في عمل مستمر متصل
لا تتخلله فترات انتطاع فان هذا الوضع بالنسبة الى المصالح المؤقت
نخرجه في خصوص نظام اجازاته من عداد من عناهم قرار مجلس الوزراء
الصاعد في ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ بوصف التوقيت الوارد فيه والذي منطه
استخدام العمل في اعمال متقطعة لما تخلله فترات عليه خضوع العامل
في نظام اجازاته لاحكام قرار مجلس الوزراء المشار اليه (تراجع الفتوان
الصادر من الجمعية السورية بجلستها المتعقدتين في ١٤ من يناير
سنة ١٩٥٩ ، ٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٤) .

لذلك انتهى إلى رأى الجمعية العمومية إلى أن المجال المؤقتين الذين
يخضعون فيها يتعلق بأجواتهم لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من يوليو
سنة ١٩٢٢ - هم أولئك الذين يستفيدون في أعمال مقطوعة حساباً عنهم
ووصفهم هذا القرار دون المؤقتين الذين لمضوا بالفعل مدة سنتين في عمل
منظم مستمر .

(ملف ١٢٠/٦/٨٦ في ١٩٦٦/٢/٢٦)

الفرع الخامس

اعلة غلاء المعيشة

قاعدة رقم (٢٤٩)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٢ بمنح العمال المؤقتين اعلة غلاء معيشة من اليوم التالي لحس سنة في الخدمة — لا يحد منه العمال الممينون على اعتداد عملية التعداد العام لسكان الجمهورية . عن سنة ١٩٦٠ — اسس ذلك انه لم يكن ملحوظا في هذا الاعتداد عند تقديره تطبيق احكام قرار مجلس الوزراء المشار اليه على العمال المؤقتين الممينين عليه لفترة الزمنية المحددة التي قدرت لاتبام عملية الإحصاء ، ومن ثم وجب على الإدارة التزام تقديرات الاعتداد المالي المخصص لهم وعدم تجاوزها ، فلن جاوزت حدوده اموز قرارها سنه المالي ووقع بذلك غير ناجز ولا نافذ .

ملخص الحكم :

ان الاعتداد المالي الذي رصد لمواجهة عملية التعداد العام لسكان الجمهورية عن سنة ١٩٦٠ لم يكن ملحوظا فيه عند تقديره تطبيق احكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ على العمال المؤقتين الممينين على هذا الاعتداد لفترة الزمنية المحددة التي قدرت لاتبام عملية الإحصاء . يؤكد ذلك ثلاثة أمور : اولها — ان التحيين على هذا الاعتداد كان لمدة ستة شهور في حين ان قرار مجلس الوزراء المذكور يستلزم منح اعلة غلاء معيشة وفقا لاحتكابه انتضاء سنة كاملة منذ جضاء

التميين وثالثها ان هذا الاعتماد لم يقتصر على مواجهة الاجور الاصلية للعمال المعينين عليه بل اتسع بحيث تشمل مكافآت هؤلاء العمال الشاملة لاعانة غلاء المعيشة المستحقة لهم ، ومن اجل ذلك نصت قرارات التمييز على ان المكافآت المحددة للعمال ، المذكورين هي مكافآت شاملة ، وهو ما اقر به المدعى نفسه في عريضة الدعوى التى سلم فيها بانه عين بمكافأة شاملة لاعانة غلاء المعيشة وثالثها ان عملية التعداد العام للسكان ، وهى عملية مؤقتة بطبيعتها ويقع انجازها فى اجل محدود معلوم — تقتضى انشاء عقد معين من الوظائف يكفى لمواجهة هذه العملية واستيعابها ، وانشاء هذه الوظائف يتعين بحكم اللزوم ان يكون فى حدود الاعتياد المألوف المخصص لها ، لانه اذا صدر اعتماد مالى معين وجب على الادارة ان تلتزم حدوده فيما تصدره من قرارات مرتبطة بتنفيذها به ، فالحق هو جاوزته اعوز طريقها سنده المالى ووقع بذلك غير نفذ ولا نالجز لتفادى بعبء شرائطه القانونية وهو ما حدا بها الى ان تسلك فى تحديدها مكافآت العمال المعينين على اعتماد تعداد السكان سبيل المكافأة الشاملة المقدرة سلفا فى حدود هذا الاعتماد على وجه يجزئها لا تخضع لاية تغييرات مستتلة تبعا لحالة المعلن الاجتهادية لولم يرد ذلك من التنبؤ ، حتى تفحص ان استكمال الحد اللازم من الوظائف وتأمين فى الوقت ذاته من عدم تجاوز الاعتماد .

(طعن رقم ٢٢٠ لسنة ٩٠ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٤)

قاعدة رقم (٢٥٠)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء فى ٢٩٠/١٠/١٩٥٢ — وفتح المرفع خلية معطوفا
ثابتة الأساس الذى تمتع به العمال المعينون على المعيشة بالتمتع بالتمتع
الوقت ، بما لا يصبح بتعديل هذا الأساس بعد ذلك عند النقل او الترقية من
مهنة او درجة الى اخرى — هو الاجر القانونى الذى يمنح للمعلن فى اليوم
التالى للمضى سنة .

ملخص الحكم :

ان المشرع قد وضع معيارا ثانيا للأساس الذى تمنح علي مناصبه هذه الامانة بالنسبة الى العمال المؤقتين (وهو الاجر القانونى الذى يمنح للعمال اعتبارا من اليوم التالى لمضى سنة عليه فى الخدمة) بما لا يسمح بتعديل هذا الاسس بعد ذلك عند النقل او الترقية من مهنة او درجة الى اخرى .

(طعن رقم ٤٤ لسنة ٩ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٦٨)

ملحظة رقم (٢٥١)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء فى ٢٩/١٠/١٩٥٢ - تحديد الاجر القانونى الذى يمنح للعمال المؤقت المعين فى وظيفة غير واردة فى كشوف كادر العمال على اساسه - امانة بملاء معينة ، طبقا لهذا القرار - هو الاجر الذى يمنح له فى اليوم التالى لمضى سنة على تعيينه فى وظيفته .

ملخص الحكم :

ان وظيفة « عامل رصد الترخيص فيها المدعى » لم ترد ضمن المهن التى حددت اجورها بالجداول الملحقة بكادر العمال ، ومن ثم فان جهة الادارة تتعرض فى تقدير اجر العامل لديها فى هذه الوظيفة وذلك حكمي حسب طبيعة العمل فيها ويبتوى الاجور الستة بالنسبة لها ، برأى محكمة الاستئناف المالى الخصم يسرى هذه الاجور والزام حدوده ومن مقتضى ذلك ان تخضع الاجور التى تمنح لشاغلي تلك الوظيفة لهذه الاوتومات ، الا اذا رأت جهة الادارة تحديد نسبة معينة للعمال بها - حسبما فعلت فى سنة ١٩٦١ ومن ثم يكون الاجر الممنوح للعمال المؤقت الذى يشغل احدى هذه الوظائف - فى اليوم التالى لمضى سنة على تعيينه

في وطنيته ، هو الأجر القانوني الذي تحسب على أسسه اعتدة غلاء المعيشة
المقررة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢
المشتر اليه .

(طعن رقم ٤٤٤ لسنة ٩ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٦٨)

قاعدة رقم (٢٥٢)

المبدأ :

استيفاء العمال تطبيقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٠
بشأن عدم جواز فصل العمال المؤقتين والموسمين بغير الطريق القانوني -
لا يقرر لهم حقاً في الإعادة من أحكام قرار مجلس الوزراء الصادر
في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٢ في فترة استبقائهم .

ملخص الحكم :

ان استيفاء هؤلاء العمال في الخدمة بعد انتهاء عملية التعداد اعمالا
لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٠ بشأن العمال المؤقتين
والعمال الموسمين لم يؤثر شيئاً في مركزهم القانوني في تقديرات الاعتياد
المالي المعينين عليه ، ذلك ان هذا القرار حظر في المادة الاولى منه
فصل العمال المؤقتين او الموسمين الا بالطريق التامسي ، ولوجب في ماقتنه
الجلسة استخدام العمال المفكوريين في المشروعات التي تقوم بها أجهزة
الدولة المختصة بالأجر الذي كان يتلقاه كل منهم ، يبنى عليه ان
استبقائهم في الفترة السابقة على اعادة استخدامهم انما يكون - من باب
أولى - بحالهم التي كانوا عليها وبالأجور ذاتها التي كانوا يتلقونها ،
واخذاً بهذا النظر قامت جهة الإدارة بتقدير الاعتمادات المالي في السنوات
التالية في الحدود ذاتها لمواجهة المكلفات الشاملة السنوية الخاصة بالعمال
المؤقتين الذين سبق تعيينهم على اعتماد التعداد العام لسكان الجمهورية
استمحاباً لحالتهم من حيث الأجور الشاملة التي قدرت لهم من قبل كما
هي بغير زيادة فيها أو نقصان .

(طعن رقم ٣٣٠ لسنة ٩ ق - جلسة ٢٤/٢/١٩٦٨)

القانون رقم ٢٥١

إعالة سينا وقطاع غزة ومحافظات القناة

نسخة رقم (٢٥٢)

المادة :

احتية الملحين بقود مؤقتة في الاعلة الشهرية المتصور عليها
بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعلاات للملحين المدنيين بسينا
وقطاع غزة ومحافظات القناة - خضوع الملح الوقت في بعض شئونته
لاحكام قانون العمل لا ينفي خضوعه لنظام الملحين بالقطاع العلم -
سلس ذلك - تطبيق .

ملخص الحكم :

ان المادة الفنية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعلاات
للملحين المدنيين بسينا وقطاع غزة ومحافظات القناة تنص على انه :
" تمنح اعلة شهرية بواقع ٢٥٪ من المرتب الاصلى الشهري لن كانوا
يعملون حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ بمحافظات القناة والذين
غادوا اليها او الذين ما زالوا يقيمون في المحافظات المضيفة من الملحين
المدنيين الخاضعين لاحكام نظام الملحين المدنيين بالدولة او نظام الملحين
بالقطاع العلم او الملحين بكتابات خاصة او الملحين في المنشآت الخاصة
لاحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاضعة
بالشركات الصناعية وشركات التعمية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية
المحدودة وكذا الملحين بالخدمات التعموية وكذلك بخذ النص فقرة

عشرون جنيهًا ويحدد أدنى قدره خمسة جنيهات وتستهلك هذه الاعقة بما يحصل عليه المملين بمحفظتي جور سميد والاسماعيلية بعد أول يناير سنة ١٩٧٦ من نصف الملاوات الدورية أو علاوات الترقية أو أية تسويات يترتب عليها زيادة في المرتب الأعلى فغذا لم يحصل الممليل على أية زيادة في المرتب خلال أية سنة تستهلك الاعقة بواقع خمس قيمتها الأصلية ... » .

وبين مما تقدم أن مناط استحقاق هذه الاعقة أن يكون الممليل خاضعاً لأحد النظم الواردة بالنص ومن بينها نظام المملين بالقطاع العام ، وأن يكون من المملين بمحفظات القناة حتى ١٢/٦/١٩٧٦ ..

ولما كان نظام المملين بالقطاع العام الصغير يلائمون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الذي يحكم المسئلة المطروحة ينص في الفقرة الأولى من هذا الإصدار على أن : « يجري أحكام التنظيم المرفق على المملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها . وتشرى أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص في هذا النظام » وينص في المادة السابعة منه على أن : « لا يجوز اسناد أعمال مؤقتة أو عرضية إلى المتقنين جنسية جبرية مصر العربية أو الاجتنب الا وفقاً للقواعد التي يضمها مجلس إدارة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية مع مراعاة الأحكام الخاصة بتوظيفه الاجتنب » . كما ينص في المادة ٦٢ منه على أن : « تنهى خدمة الممليل بلحدي الأسباب الآتية : (١) (٩) لتهادمه مع العمل المؤقت أو العرضي ... » .

وبين من هذه النصوص أن أحكام قانون العمل بكلية لأحكام نظام المملين بالقطاع العام الصغير يلائمون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وتشرى فيما لم يرد بشئ نص فيه ، وأن تعيين الممليل بصفة مؤقتة أو عرضية إنما يتم وفقاً للقواعد التي يضمها مجلس إدارة المؤسسة أو الشركة ، وأن من أسباب إنهاء خدمة الممليل بالقطاع العام لتهادمه مع العمل المؤقت أو العرضي ، وهو ما يؤيد أن نظام المملين بالقطاع العام الصغير التهمين بصفة مؤقتة وأولاه بالتنظيم وأنه خاضع لآحكام قانون العمل المؤقتين إلى جانب القوانين ونص على خضوع الممليل للقواعد التي يشرى منها

لاحكام قانون العمل لا يفيد نفي خضوعه لنظام الملبين بالقطاع العام ،
وعليه فان الملبين بصفة مؤقتة يندون من الخاضعين لنظام الملبين
بالقطاع العام ومن ثم يستحقون الامانة المذكورة طالما لم يرد نص صريح
يقتصر صرفها على الملبين الدائمين .

ويؤيد هذا النظر ان علة منح هذه الامانة للملبين الدائمين بمحافظات
القناة تحت ظروف المدوان تقواؤو سواء كان للملب حينها بالقطاع العام
بصفة دائمة او مؤقتة ، وهو ما حدا بالمشرع الى تحديد الامانة على
اساس نسبة من المرتب وعدم تحديدها بحسب الدرجة او الوظيفة والى
تنظيم كيفية استهلاكها لمن يتقاضى اجرا ثابتا بما يفاده ان الملبين
المؤقتين غير الملبين على درجت ولا يتقاضون علاوات يفسفون من
هذه الامانة .

(ملف ٨٦/٤/٨٥٧ - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٤)

القرار السابع

بجى الحظر بعدم فصل المابل الوقت او الموسى الا بالطريق التاديبى

قاعدة رقم (٢٥٤)

المادة :

حظر فصل المابل الوقت او الموسى الا بالطريق التاديبى طبقا
لاحكام القرار الجمهورى رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٠ — مفهوم المابل الوقت
او الموسى طبقا لاحكام هذا القرار — اقتصره على اولئك الذين يمينون
لدة تجاوز شهرين فلا يشمل العمال الذين يمينون لعمال تتراوا مددها بين
عشرة ايام واربعين يوما فهؤلاء يجوز فصلهم .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الاولى من القرار الجمهورى رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٠ على
ان : « يحظر على الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات والمؤسسات
العملية فصل اى عليل مؤقت او موسى الا بالطريق التاديبى » .

وبين من هذا النص ان حكه لا ينطبق على العمال العرضيين وانما
يسرى لحسب على العمال المؤقتين والموسمين اى طقنة العمال الذين
يتم عملهم فى ذاته بتسقط من الاستقرار ، ذلك ان القرار حين حظر
فصلهم عند انتهاء الاعمال المعينين لادائها او نفاذ الاعتبارات المعينين
عليها ، فلما راعى فى ذلك انهم رتبوا حيتهم لدة طويلة على الاجور التى
يتلقونها من وظائفهم المؤقتة او الموسمية ، وهذه الاعتبارات تنطبق
بالنسبة الى من يمينون لدة قصيرة .:

ويستطاع تمثيل التمييز بين الملل الموسى أو الوقت وبين مواهب
من المال من عبارة نص المادة الرابعة من القرار المذكور التي تنص
بأنه « يجب على الوزارات والمصالح والهيئات والمؤسسات المالية
بوزارة وزارة الشؤون الاجتماعية والممل بالأقليم الجنوبي بأنهاء الصلاحيات
المؤقتين في كل منها مع بيان المهنة والأجر اليومي المقرر لكل ملل وذلك قبل
تخاذ الاعتمادات وانتهاء الاعمال المكلفين بها بشهرين على الأقل » اذ يفيد
هذا النص ان احكام القرار لا تسرى الا على المال الذين يعينون بعد
تجاوز شهرين .

ويمتنع ما تقدم ان يكون المال المؤقتين والموسمين في مفهوم القرار
الجمهورى رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٠ هم أولئك الذين يعينون لمعد
تجاوز شهرين .

لذلك انتهى الراى الى ان القرار الجمهورى رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٠
لا يسرى على مال اليومية المؤقتين الذين يكلفون بأعمال تتراوح مدتها بين
عدة أيام وأربعين يوما .

(انتهى رقم ١٠٩٧ في ١٢/٢١ / ١٩٦٠)

ملحظة رقم (٢٥٥)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٠ بشأن المال المؤقتين
أو المال المؤقتين أو المال الموسمين وحظر فصلهم — قواعد سريره —
تسرى لأكمله على المال المؤقتين أو الموسمين في إحدى الوزارات أو
المصالح الحكومية أو الهيئات أو المؤسسات المالية إذا تجاوز شهرين —
ولكن الحظر لا يحول دون إنهاء خدمة هؤلاء المال عند انتهاء الإقليم
المكلفين بها أو نقلا الاعتمادات المعينين عليها — عدم سرعان الحظر على
المال المؤقتين أو الموسمين المعينين إذا لا تجاوز شهرين ولا على المعينين

تحت الإعتبار لو أنقضى الترخيص لا يبرهنه عقد عمل بإحدى الجهات التجارية
وإن ارتفعوا بعد عقد عمل مع أحد الممولين المتصلين مع الحكومة أو إحدى
الهيئات أو المؤسسات المالية .

مجلس الشورى :

تتفق المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٠
بشأن العمل المؤقت والمعامل الموسمين بأن « يحظر على اللوازم
والمصلح الحكومية والهيئات والمؤسسات المالية فصل أى عامل مؤقت
أو موسمي إلا بطريق التناوب » وتنفى المادة الثانية منه بأنه « يجب
على الوزارات والمصلح والهيئات المالية ومائة وزارة الشؤون الاجتماعية
والعمل بالتعليم الجنوى بإسماء العمل المؤقتين المعينين في كل مؤسسة مع
مبلغ المدة والأجر اليومي المقرر لكل عامل وذلك قبل نفاذ الاعتبارات وانتهاء
الاصول المتكئين بها بشهرين على الأقل » وتنفى المادة الثالثة منه بأن
« تخرج وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل إسماء هؤلاء العمال في مكتب
التوظيف والتخديم التابعة لها وتكون لهم الأولوية في التعيين في الجهات التي
كثرو يعملون بها أو في أقرب جهة إليها » وتنفى المادة الرابعة منه بأن :
« تعتبر كل وزارة والمصلح والإدارات التابعة لها في تنفيذ أحكام القرار
وحدة واحدة من حيث تعيين العامل المؤقت على اعتماد آخر عند نفاذ
هذا الاعتماد المعين عليه » وتنفى المادة الخامسة منه بأنه : « على
وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الاتصال بالوزارات والمصلح
والهيئات والمؤسسات المالية بشأن العمل المؤقتين المدرجة أسمائهم
في سجلي التوظيف والتخديم لاستعدادهم في الشروط التي تقوم بها كل
متمنيا بالأجر الذي يتقاضاه كل منهم أو لتعيينهم مع الممولين الذين يرغبون
تنفيذ هذه الشروط » وتنفى المادة السادسة من ذات القرار بأن « يجب
على الوزارات والمصلح والهيئات والمؤسسات المالية مراعاة أن تفتقر
عقود التوظيف أو الممولين بأن يستطاعوا لا يقل من ٥٥ يوم من العمل
بمقتضى الأمر وذلك بناء على إخراج وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل » :

وأما وأن كان نص المادة الأولى من القرار الجمهوري « نسخة القرار
على جأء على غير مقرر فيسند زمت فيما يتعلق بمدة استخدام العمال المؤقتين

أو الموسمين إلا أن المادة الثانية منه أذ نصت على إلزام الوزارات والمصالح والهيئات والمؤسسات العامة موافاة وزارة الشؤون الاجتماعية والعنصر بسماء العمال المؤقتين المعينين في كل منها مع بيان المهنة والأجر والتأمين المقرر لكل عامل وذلك قبل تسلمه الاعتمادات وانتهاء الأعمال المكلفين بها بشهرين على الأقل ، تكون قد أوردت قيودا على محل الحكم الذي نصت عليه المادة الأولى وهو أن تزيد مدة تعيين العمال المؤقتين والموسمين على شهرين مخرج بذلك من نطاق النص العمال الذين لا تبلغ مدة عملهم هذا الذي .

والخطر المفروض بموجب المادة الأولى من القرار الجمهوري المشار إليه واقع على الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة ، ومن ثم يفترض تحقيق ذلك الخطر سبق قيام علاقة عمل بين العمال المؤقتين أو الموسمين وبين إحدى الجهات المشار إليها سواء وقعا عقود العمل بأنفسهم أو وتمها عنهم المتمد الذي استخدمهم ، إما إذا كان عقد العمل قائما بينهم وبين مقول تربطه بالحكومة تمهيد فلا يصحق عليهم وصف العمال المؤقتين أو الموسمين المعينين على امتيازات مؤقتة في إحدى الجهات سابقة الذكر ، ومن ثم لا يصحف الخطر محلا في هذه الحالة .

والقصد من تعيين العامل تحت الاختبار هو التعرف في نهاية مدة الاختبار على مدى صلاحيته للعمل ، ومن ثم يرتبط توقيت التعيين تحت الاختبار بالفرض المشار إليه بحيث إذا ثبت أن المبلل غير صالح للعمل فله يكون من غير الجواز خلقنا امتلاؤه في العمل في نهاية فترة الاختبار ، إما إذا اجتاز مرحلة الاختبار بنجاح استقر به الأمر سواء بتعيينه في عمل دائم أو في عمل مؤقت ، ومن ثم لا يكون لتوقيت التعيين تحت الاختبار ذات السمة القانونية التي يتسم بها توقيت خدمة العمال المؤقتين أو الموسمين المنصوص عليهم في المادة الأولى من القرار الجمهوري سابقة الذكر وتبعا لذلك لا يرى الخطر المنصوص عليه فيما علي العمال المعينين تحت الاختبار .

ومن بين اسباب انتهاء الخدمة بالنسبة للعمال المؤقتين او الموسمين انتهاء الاعمال المكلفين بها ونفساذا الاعتماد المعين عليه العمال والفصل من الخدمة .

والمادة الاولى من القرار الجمهورى المشار اليه اذ حظرت فصل اى عامل مؤقتا او موسميا الا بالطريق التأديبى تكون قد اوردت تقيدا معينا على احد اسباب انتهاء خدمة هذه الفئة من العمال فاصبح لا يجوز فصلهم الا بالطريق التأديبى ولكنها لم تتناول بالتعديل او الالغاء اسباب الاخرى لانتهاء خدمتهم ومنها انتهاء الاعمال المكلفين بها او نفاذ الاعتماد الذى يصرفون منه ، ومن ثم لا يكون من مقتضى الحظر المنصوص عليه فى المادة سابقة الذكر بقاء العمال المؤقت او الموسمى فى خدمة الجهات المنصوص عليها بصفة دائمة على الرغم من انتهاء العمل او نفاذ الاعتماد المعين عليه .

وقد رسم القرار الجمهورى سلف الذكر فى المواد ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ منه تنظيميا معينا للاحاق العمال المؤقتين او الموسمين باعمال اخرى ، عند انتهاء الاعمال او نفاذ الاعتمادات المعينين عليها فاذا قلت الجهات المنصوص عليها فى المواد المذكورة بالاجراءات المبينة فيه فاتها تكون قد اوتت بالتزامها فى هذا الشأن دون أن يكون للسبل المؤقت او الموسمى حق فى الاستمرار فى العمل لديها رغم انتهاء العمل المكلف به ونفاذ الاعتماد الذى كان معينا عليه .

لهذا انتهى الرأى الى ان احكم القرار الجمهورى رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٠ تسمى على العمال المؤقتين او الموسمين فى احدى الوزارات او المصالح الحكومية او الهيئات او المؤسسات العامة لمدة تجاوز شهرين وان الحظر الوارد بالمادة الاولى من القرار المذكور لا يحول دون انتهاء خدمة هؤلاء العمال عند انتهاء الاعمال المكلفين بها او نفاذ الاعتمادات المعينين عليها ، كما انتهت الجمعية العمومية الى عدم سريان احكام القرار سلف الذكر على العمال المؤقتين او الموسمين المعينين لمدة لا تجاوز شهرين ولا على العمال المعينين تحت الاختبار ولا على العمال الذين لا يربطهم عقد عمل باحدى

الجهات المتورط فيها في ذلك القرار وان ارتبطوا بمحدد عمل مع احد القاولين المتعاملين مع الحكومة او احدى الهيئات والمؤسسات المالية ،

(انتهى رقم ٦١٩ في ١٢/٦/١٩٦١)

قاصدة رقم (٢٥٦)

المبدأ :

عليل مؤقت او موسى — فصله من الخدمة — الاصل ان العليل المؤقت اما يكون مميّنا لمدة محددة فيعتبر مفعولا تلقائيا بانتهاء تلك المدة ما لم يجدد تعيينه بذات الصفة المؤقتة او بصفة اخرى ، ولذا ان يكون مميّنا بصفة مؤقتة دون تحديد مدة فيعتبر مفعولا عقب كل يوم عمل يقوم به وان طال قيامه بهذا العمل ولو لم تنته الاعمال المعين لها او نفذ الاعمال الملقية المخصصة لها ومن باب اولى تنقطع صلته بالعمل بانتهاء الاعمال او نفاذ الاعمال — حظر القرار للجمهورى رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٠ فصل اى عليل مؤقت او موسى الا بالطريق التائى — مفاد تنقيد سلطة الإدارة في انتهاء خدمة هذا العليل قبل انقضاء المدة المحددة لخدمته المؤقتة او قبل انتهاء العمل المعين له او قبل نفاذ الاعمال المرصودة لهذا العمل — ليس من شأن هذا الخطر المساس بسلطة الإدارة في فصل العليل المؤقت او المسمى عند انقضاء المدة المحددة لخدمته المؤقتة او عند انتهاء العمل المعين له او عند نفاذ الاعمال المرصودة لهذا العمل — اساس ذلك جلى بين من احكام المواد الفنية والثالثة والخامسة والسادسة من القرار الجمهورى المشار اليه .

ملخص الحكم :

ان الاصل ان العليل الذى تخصصت طبيعة الرابطة القانونية التى تحدد مركزه القانونى في ملائحته بالحكومة عند تعيينه بصلتها بالتوقيت اما ان يكون مميّنا لمدة محددة ، وعندئذ يعتبر مفعولا تلقائيا بانتهاء المدة

المحددة لخدمته المؤقتة سواء انتهت الاعمال المعين عليها أو تفيجت الاعمال القائمة للقوة لها أم لا. لا لم يحدد تعيينه بذات الحقبة المؤقتة، أو بصفة أخرى فيكون هذا تعيينا جديدا بشروطه واوضاعه بعد انقضاء الرابطة الأولى . واما أن يكون معينا بصفة مؤقتة دون تحديد مدة ، وفي هذه الحالة يعتبر منفصلا عقب كل يوم عمل يقوم به وان طال قبله بهذا العمل ولو لم تنته الاعمال المعين عليها أو تنفذ الاعتمادات المالية المخصصة لها ، ومن باب أولى تنقطع صلته بالعمل بانقضاء تلك الاعمال أو نفاذ الاعتمادات . بيد أن الشارع لحكمة تتعلق بجدلية العمال المؤقتين والموسمين الذين نهيا لهم الى حد ما قسط من اتصال العيش حتى لا يحرمهم من مورد رزق ربوا حيلتهم على الاعتماد وعلى الأجر الذي يتقاضونه منه ، أصدر في ٩ من فبراير سنة ١٩٦٠ القرار الجمهوري رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٠ بشأن العمال المؤقتين والعمال الموسمين الذي نص في مادته الأولى على أن « يظر على الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة فصل أي عامل مؤقت أو موسمي إلا بالطريق التقليدي » . وبذلك لورد قيد على ما للإدارة من سلطة تقديرية ترخص في استعمالها للأسباب التي تراها وفقا لمتطلبات المصلحة العامة بحكم كونها المهينة على تسيير المرافق العامة على الوجه الذي يحقق هذه المصلحة والمسئولة عن تحسين سير هذه المرافق في انتهاء خدمة هؤلاء العمال بغير الطريق التقليدي ، في أي وقت كان قبل انقضاء المدة المحددة لخدمتهم المؤقتة أو قبل انتهاء الاعمال المعين عليها أو نفاذ الاعتمادات المرسودة لها . فاصبح على العمال المؤقتين ، طالما عليهم لم ينته واعتماداته لم تنفذ حالية لم تكن لهم من قبل ، اذ حظر على الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة استعمال الرخصة التي كانت تملكها أصلا في حق العمال المذكورين في فصلهم بغير الطريق التقليدي ، وبذلك سلطها هذه السلطة التقديرية وبقى لها حق الفصل بالطريق التقليدي . غير أنه لم يمس بهذا الحظر سلطة الإدارة المفيدة في فصل العامل المؤقت أو العامل الموسمي عند انتهاء الاعمال التي عين عليها ، أو نفاذ الاعتمادات المخصصة لها ، وهذا الفصل يتمم أعماله خارج نطاق الحظر مني

توافرت أسبابه ، إذ لا تلك الإدارة سلطة تقدير ملامة الإقصاء على المجلد المؤقت أو المؤسس على الرغم من انتهاء الأعمال أو نفاذ الاعتمادات بل إن خدمته تنهى لزوماً في هذه الحالة وتتقطع علاقته بالحكومة لزوال حاجة العمل اليه ولا أجر يضر عمل ، أو لاتعدام المصرف المالى لأجبره إذ لا جرف من غير اعتماد ، ولم يخرج القرار الجمهورى رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٠ على هذا الأصل ، بل أوردته ملغته الثانية مما يؤخذ منه أنه حدد نطاق الحظر النصوص عليه في ملغته الأولى بنصه على تحريم فصل العمال المؤقتين والموسمين أثناء قيامهم بالعمل المكلفين به وقبل انتهائه أو نفاذ اعتماداته إلا بالطريق التسايبى لا بعد ذلك ، إذ نص في المادة الثانية على أنه « يجب على الوزارات والمصالح والهيئات والمؤسسات الصلبة مواناة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالاتليم الجنوى بأسماء العمال المؤقتين المصنفين في كل منها ، مع بيان للمهنة والأجر اليومى المقرر لكل عامل . وفلك قبل نفاذ الاعتمادات ولتنهاء الأعمال المكلفين بها بشهرين على الأقل » ، كما نص في المادة الثالثة منه بأن « تخرج وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أسماء هؤلاء العمال في مكتب التوظيف والتخديم التابعة لها وتكون لهم الأولوية في التجهين في الجهات التى كانوا يعملون بها أو في أقرب جهة إليها » . ونجس في ملغته الخامسة على أن « على وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل للاتصال بالوزارات والمصالح والهيئات والمؤسسات العلية بشأن العمال المؤقتين المدرجة أسمائهم في مكتب التوظيف لاستخدامهم في المشروعات التى تقوم بها كل منها بالأجر الذى يتقاضاه كل منهم أو لتعيينه مع المقولين الذين يقولون تنفيذ هذه المشروعات » كذلك أوجب في ملغته السادسة « .. على الوزارات والمصالح والهيئات والمؤسسات العلية مواناة أن تتضمن عقود التوريد الزام المقولين بأن يستخدموا ما لا يقل عن ٢٥٪ من العمال سلفى الذكر ، وذلك بناء على اقتراح وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل » .

وبفلك هذه النصوص هو تأكيد انقطاع صلة العمال المؤقتين بالحكومة وانتهاء خدمتهم بانتهاء الأعمال المكلفين بها أو نفاذ الاعتمادات المالية

المرجحة لها في ميزانية الجهة التي كانوا يعملون بها ، وتعتبر لاولوية لهم ،
بعد تحقق هذه الواتمة ، في اعادة تعيينهم في هذه الجهة او في اقرب
جهة اليها ، مع تنظيم ترشيحهم للاستخدام في المشروعات التي تقوم
بها الوزارات والمصالح والهيئات والمؤسسات العامة ، ويعلن أسس
تعيينهم مع المسؤولين الذين يتولون تنفيذ هذه المشروعات او الذين
يلتزمون بعمود توريد وشروط هذا التعيين واوضاعه وكل اولئك يفترض
سبق انتهاء خدمتهم ويؤكد القاعدة التي يقوم عليها . واذا كفت المادة
الرابعة من القرار الجمهوري رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٠ قد نصت على أن
« تعتبر كل وزارة والمصالح والادارات التابعة لها في تنفيذ احكام هذا
القرار وحدة واحدة من حيث تعيين العليل المؤقت على اعتياد آخر
عند نفاذ الاعتياد المعين عليه » فان وضع هذه المادة بورودها بعد
المادتين الثانية والثالثة اللتين اقرنا الاصل سالف الذكر فقررتنا اولوية
العمال المؤقتين الذين انتهت الاعمال المكلفين بها او نفذت الاعتيادات
المخصصة لها في التعيين في الجهات التي كانوا يعملون بها او في اقرب
جهة اليها ، انها يفيد تضمنها توجيهها للادارة وايضاحا لمدلول هذه
الجهات وتحديدنا لنطاقها تشمل الوزارة والمصالح والادارات
التابعة لها . وانها لا تنطوي على استثناء بوجوب تعيين العليل المؤقت
على اعتياد آخر في اى منها بعد نفاذ الاعتياد المعين عليه ، لان وجود
الاغتياد الاخر في ذاته لا يعنى انه يتسع حتيا سواء من حيث طبيعة
العمل او من حيث مقدار المال لاستيحاب عمل جدد فوق حاجته
او تقديراته متى كان مستوفيا العدد اللازم له . ومن ثم فان ما ذهب
اليه بحكم المحكة الادارية المطعون فيه من ان السبب المسوغ لفصل
العليل المؤقت لا يمكن ان يكون الا نفاذ كل الاعتيادات الموجودة بالوزارة
بجميع مصالحها واداراتها وقت فصله . يكون على غير اسس سليم
من القانون .

قاعدة رقم (٢٥٧)

المبدأ :

عائل مؤقت - القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ لا يسرى إلا على العاملين الشاغرين لدرجات في الميزانية سواء كانت الوظيفة دائمة أم مؤقتة - العاملون المعينون على اعتماد غير مقسم إلى درجات - لا تطبق عليهم أحكام القانون المذكور ولا أحكام القرار الجمهوري رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ ما لم يقسم الاعتماد المعينون عليه إلى درجات في الميزانية - لا تطبق عليهم كذلك أحكام القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦٤ بتعيين العمال المؤقتين والموسمين على درجات في الميزانية - تطبق هذا القانون مقصور على من نقلت الاعتمادات الخاصة بهم إلى الدرجات المشاة لهم في ميزانية السنة المالية ١٩٦٤/٦٣ - عمال وزارة الري المعينون على اعتماد غير مقسم إلى درجات - لا يفيدون من هذا القانون .

ملخص الفسوى :

أن المادة الثانية من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم العاملين المدنيين بالدولة تنص على أن « يعتبر عاملاً في تطبيق أحكام هذا القانون كل من يعين في إحدى الوظائف الدائمة أو المؤقتة بقرار من السلطة المختصة » .

وتنص المادة الثالثة منه على أن « الوظائف العامة إما دائمة أو مؤقتة والوظيفة الدائمة هي التي تقتضى التقييم بعمل محدد بزمان معين .

أما الوظيفة المؤقتة فهي التي تقتضى التقييم بعمل مؤقت ينتهى فى زمن محدد أو تكون لغرض مؤقت .

وتتضمن الميزانية سنويا بيانا بكل منها » .

كما تنص المادة الرابعة منه على ان « تنضم الوظائف العلمية الدائمة او المؤقتة الى اثنى عشرة درجة كما هو مبين بالجدول المرافق وذلك فيما عدا وظائف وكلاء الوزارات والوظائف الممتازة .. » .

ان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ لا يسرى الا على العاملين للشغلين لدرجات في الميزانية سواء اكلت الوظيفة دائمة او مؤقتة ، لذلك ان هذا القانون قد نص صراحة على ان الميزانية تتضمن سنويا بيانا بكل من الوظائف الدائمة والمؤقتة وعلى ان الوظائف الدائمة او المؤقتة تنقسم الى اثنى عشرة درجة كما هو مبين بالجدول المرافق له ، ومؤدى ذلك ان العامل المعين على اعتماد غير مقسم الى درجات لا تنطبق عليه احكام القانون المذكور ولا القرار الجمهوري رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط ولوائح نقل العاملين الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية . ما لم يقسم الاعتماد الخاص بهم الى درجات في الميزانية وبهذا التاريخ فقط يمكن تطبيق هذا القانون وهذا القرار على هؤلاء العمال كما انه لا يمكن تطبيق احكام القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦٤ يتعين العمال المؤقتين والموسمين على درجات في الميزانية عليهم ذلك ان المادة الاولى منه تنص على « ينقل العمال المؤقتين والموسمين المعينون على اعتمادات في البلبين الثاني والثالث من ميزانية السنة المالية ١٩٦٣/١٩٦٤ الى الدرجات المنشأة لهم في البلب الاول من ميزانية السنة المالية ١٩٦٣/١٩٦٤ مقابل حذف هذه الاعتمادات وذلك وفقا للقواعد المبينة في المواد التالية » فتطبيق هذا القانون مقصور على من نقلت الاعتمادات الخاصة بهم الى الدرجات المنشأة لهم في ميزانية السنة المالية ١٩٦٣/١٩٦٤ دون غيرهم .

ومن حيث ان عمال وزارة الري المعينين على بند غير مقسم الى درجات بالميزانية لم تنشأ لهم درجات في البلب الاول من ميزانية السنة المالية ١٩٦٣/١٩٦٤ فلا يفيدون من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦٤ سلف الذكر .

القنوع النمل

التمين على درجات بالميزانية

قاعدة رقم (٢٥٨)

المادة :

تمين المال المؤقت والموسمين على درجات بالميزانية - القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦٤ مذكور على المال المؤقت والموسمين بالتمين نقت الاعتمادات الخاصة بهم الى الدرجات المنشأة لهم في ميزانية السنة المالية ١٩٦٤/١٩٦٣ دون غيرهم .

ملخص الفتوى :

تقدم بعض المالبين بوزارة الزراعة بتظلمات ذكروا فيها أنهم عينوا بالوزارة منذ سنة ١٩٥٦ في وظائف عمال كتليين موسمين بأجور شاملة على اعتمادات البابين الثاني والثالث من ميزانية الوزارة ، وأن القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦٤ صدر بنظلم على درجات بميزانية السنة المالية ١٩٦٤/١٩٦٣ ، غير أن الوزارة تراخت في تطبيق هذا القانون عليهم بحجة أن الإدارات التي يتبعونها لم تطلب انشاء درجات لهم في الميزانية ، وذلك في الوقت الذي طبق فيه هذا القانون على زملائهم .

ومن حيث أن القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦٤ بتعين المال المؤقت والموسمين على درجات في الميزانية نص في ملغته الاولى على أن « ينقل المال للمؤقتين والموسمين المعينون على اعتمادات في البابين الثاني والثالث من السنة المالية ١٩٦٤/٦٣ الى الدرجات المنشأة لهم في البلب الاول من ميزانية السنة المالية ١٩٦٤/٦٣ مقابل حذف هذه الاعتمادات وذلك وفقا للقواعد المعينة في المواد التالية . ثم اوضحت

سائر نصوص هذا القانون أحكم نقل العمال المذكورين الى درجات في الميزانية مع تحديد الدرجة التي يتقل اليها العامل وتحديد المرتب الذي يستحقه والتعيينه في الدرجة المنقول اليها الى غير ذلك من احكام .
ومن حيث ان الثابت من نص المادة الاولى من هذا القانون ان احكامه بمسورة على العمال المؤقتين والموسمين الذين نقلت الاعتمادات الخاصة بهم الى الدرجات المنشأة لهم في ميزانية السنة المالية ١٩٦٢/١٩٦٤ دون غيرهم ، لذلك لا ينبغي من احكام هذا القانون المسائل المؤقت لو الموسمي المعين على اعتماد في البابين الثاني والثالث من ميزانية السنة المذكورة ولكن لم تنشأ له درجة في البلب الاول من ميزانية السنة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم اعادة العمال المعروضة حالتهم من احكام القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

(ملف ٢٢٢/١/٨٦ - جلسة ١٩٧١/١٢/١)

الفصل الرابع

عمال القتلة

المادة الأولى

التكثير الخاص بعمال الجيش البريطاني السابقين (عمال القتلة)

قاعدة رقم (٢٥٩)

المبدأ :

عمال القتال — تحديد أجورهم طبقا للقواعد التي اقترحتها لجنة إعادة توزيعهم — سريان هذا التحديد اعتبارا من ١٩٥٢/٤/١ بصرف النظر عن أي تقدير سابق .

ملخص النقوى :

ان أجور عمال القتال بصفة عامة كانت قد حددت جزائيا بمجرد العمل بمعسكرات الجيش البريطاني بمنطقة القتال ، والنجاتهم بخدمة الحكومة ، على أساس يقرب من الأجور التي كانوا يتقاضونها فعلا في الجيش البريطاني وذلك بصفة مؤقتة حتى تتمكن الحكومة من بحث حالتهم بحثا دقيقا ووضع قواعد عامة تحكم تعيينهم وتحديد أجورهم ودرجاتهم وتنظم كافة شؤونهم . وقد انتهت اللجنة التي شكلت لهذا الغرض الى وضع القواعد الخاصة هؤلاء العمال ، وقررت تطبيقها اعتبارا من ١٩٥٢/٤/١ ، ومن ثم فإن عمال الكتلة يستحقون حقهم في الأجور المقررة لهم من القواعد الحالية التي قررتتها اللجنة المشار اليها ، اذ لم تكن هناك قاعدة قانونية تنظم تلك الأجور من قبل ، فكان منحها جزائيا وبصفة مؤقتة ، قصد به مجرد الاسماء والتوثيق نظرا للظروف الحقيقية التي كانت قائمة وقتذاك ، مما لا يتسنى منه القول بنشوء مركز قانوني ذاتي لا يجوز المساس به .

ولما كانت لجنة إعادة توزيع عمال الجيش البريطاني قد حددت أجر الكاتب أو المخزنجي ، مراعية في ذلك الأجور التي سبق تقديرها لهم ، فإن هذا التحديد يسرى على المصالح المكتبية والمخزنجية في كافة الوزارات والمصالح توجيدا لمعاملتهم وتحقيقا للمساواة بينهم ، دون أن يكون للجهات الإدارية أية سلطة تقديرية ترخص بمقتضاها في زيادة الأجر أو خفضه حسبما يترأى لها ، بل إنها ملتزمة بمنحهم الأجور المقررة لهم من تاريخ تقريرها في ١٩٥٢/٤/١ دون تحصيل أو صرف فروق عن الملقى بالنسبة لمن قل أجره عما يتقاضاه أو زاد عليه ، ويقتضى النظر عن أي تقدير سبق أجرته أية جهة إدارية أخرى ، لهذا فإن تحديد أجور عمال المكتبة والمخزنجية طبقا للقواعد التي لقررتها لجنة اعلمة توزيع عمال الجيش البريطاني اعتبارا من ١٩٥٢/٤/١ لا ينطوي على مسلسل يحقوهم المكتسبة ، ومن ثم فلا يجوز منحهم أجور تزيد على الأجور المحددة بمقتضى تلك القواعد .

(تقوى رقم ٤٢٤ في ١٩٥٥/٢/٢٠)

قاعدة رقم (٢٦٠)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء في ١٩٥١/١١/١٨ و ١٩٥١/١٢/٢ وكتاب المالية
التقوى رقم ٢٢٤ - ٧٧/١ .

ملخص الحكم :

على اثر اعلان الفاء معاهدة سنة ١٩٢٦ ترك العمال المصريون بالبحر
البريطاني بمقتضى التالى افعالهم ، فكان لزاما على الحكومة ان تنظر الى
سبل التيسر . ولما كانت الحالة تتطلب علاجا عاجلا ، ونظرا الى
هؤلاء العمال ، اتفقوا بالوزارات والمصالح المختصة دون واسطة
العمل بالمصالح وتكون مراعاة حزب هؤلاء العمال . وفي ١٨٠٠ من
سنة ١٩٥١ تولى مجلس الوزراء تشكيل لجنة في وزارة المالية لتسليم
فيها جميع الوزراء لاعادة توزيع المصالح على المصالح الحكومية بتكليف

حرفهم وبصحب احتياجات المصالح المختلفة ، كما صدر قرار من مجلس الوزراء في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١ بتحويل اللجنة المشار اليها الحق في اعادة النظر في اجور العمال . وفي ١٩ من مارس سنة ١٩٥٢ وضعت اللجنة تقريراً تضمن القواعد التنظيمية في شأن اعادة توزيع هؤلاء العمال واعادة تقدير اجورهم ودرجاتهم ، وهي القواعد التي اسطح على تصنيفها بكادر عمال القتال ، وتدرت فيه اجور ارباب الحرف بما يطابق درجات كادر عمال الحكومة ، وكان من القواعد الجوهرية التي وضعتها اللجنة قاعدة تقضى بأن « الاجور المقدرة تمنح الى العمال الذين يقومون بعمل بأعمال الحرف التي تدرت لها هذه الاجور في الكادر ، أما العمال الذين لا توجد لهم اعمال حكومية تتلق وحرهم الاصلية هؤلاء يكفلون بأعمال تقرب من حرفهم بقدر المستطاع او بأية اعمال أخرى بحسب مقتضيات الاحوال ، وينحون اذا اجورا تتلق والاعمال المكلفين بها او القائمين بها عملاً » ، كما كان بما قرره اللجنة عدم نفاذ هذه التفسيرات والاجور الا بعد اقرارها واعتمدها ، بدون اثر رجعى . وقد امتدت اللفتات المختصة تقرير اللجنة بما تضمنه من قواعد ، ونشرت وزارة المالية بذلك كتابها النورى رقم ٢٣٤ - ٧٧/١ الى الوزارات والمصالح لتنفيذه ابتداء من اول ابريل سنة ١٩٥٢ .

(طعن رقم ١٢ لسنة ١ ق - جلسة ١٠/١٢/١٩٥٠)

قاعدة رقم (٢٦١)

المادة :

القواعد التنظيمية التي وضعتها اللجنة المكلفة باعادة توزيع عمال القتال على المصالح - لا ملح من ان تميد الاشارة النظر في توزيع العمال حتى بعد تاريخ نفاذ هذه القواعد - نفاذ هذه القواعد نفاذ لا يبدل فيه انما يصدق على ما تعلق منها بتعيين افراد هذه الطائفة من العمال ومطابق درجاتهم ودرجاتهم .

(م ٢٤ - ج ١٨)

ملخص الحكم :

إن نفاذ القواعد التنظيمية العامة التي وضعتها اللجنة المكونة اليها بأمرية توزيع عمال الجيش البريطاني على المصالح الحكومية بحسب حرمهم ووفق متطلبات العمل فيها لا يمنع من إعادة النظر في التوزيع حتى بعد تاريخ نفاذ هذه القواعد ، لأن نفاذها نفاذاً لا تبديل فيه إنما يصدق على القواعد التي تحكم تعيين أفراد هذه الطائفة من العمال وتحديد درجاتهم وأجورهم ، باعتبار أنه لا يجوز منحهم أجوراً تزيد على ما حددته لهم هذه القواعد تبعا لفعالهم وحرمهم ، ولا ينصرف عقلا إلى كيفية توزيعهم على هذه المصالح ، إذ إن هذا التوزيع قبل إعادة النظر فيه تبعا لمتطلبات العمل في الرائق المختلفة ، والطلة في ذلك أن التوزيع كان قد جرى بصورة عسكرة تصد منها إلى أسلاك الحنين وعونهم ، لا إلى تفرغ حلبة المصالح الحقيقية إلى خدمات هؤلاء العمال .

د طعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٨/٢/٨

ملحظة رقم (٢٦٢)

المبدأ :

العامل عمال الجيش البريطاني بالحكومة عقب الفناء معاهدة سنة ١٩٣٦ - المركز الذي اكتسبوه بهذا التحسين مركز مؤقت لا نهائي - المركز النهائي هو الذي يطبق عليهم بعد نفاذ القواعد التنظيمية التي وضعتها لإعانة توزيعهم بصفة نهائية .

ملخص الحكم :

إن مركز العمال التحسين بالجيش البريطاني بمنطقة القتال عند انقضاء على عملهم بوسائل الحماية الصناعية عقب تركهم لخدمة بالجيش البريطاني على أثر الفناء معاهدة سنة ١٩٣٦ إنما كان مركزاً مؤقتاً اكتسبته وتلك الضرورة الملحة لمعالجة هذه المشكلة على وجه السرعة ،

ولا يكسبهم هذا المركز المؤقت الحق في الدرجات التي وضعوا فيها
لو الأجور التي منحت لهم ، وإنما الميزة في نظام الشان بالمركز النهائي
الذي يطبق عليهم بعد نفاذ القواعد التنظيمية التي وضعت لإعادة توزيعهم
بصفة نهائية حسب حاجة العمل في الوزارات والمصالح ومقتضيات المصلحة
العمومية وتغيير أجورهم على هذا الأسس ، إذ يراكمهم عقوبة تغيير المركز
القانونية النهائية التي تتحدد على مقتضاها درجاتهم وأجورهم .

(ملحق رقم ١٩ لسنة ١ ق - جلسة ١٩٥٥/١٢/١٠)

المادة رقم ٢٦٩

المبدأ :

المركز الذي تقرر لمعامل الجيش البريطاني بقدرهم بملحقهم بالوزارات
والصالحات التي تدرجهم الجيش البريطاني ، هو مركز مؤقت - تكوّن المركز
الذي يحدد صندوق الترتيب الذي ونظامه الخاصة بالخدمة العامة توزيعهم .

ملخص الحكم :

إن الحاق عمال القنال بوزارات الحكومة ومصالحها اثر تركهم العمل
بالجيش البريطاني كل بمثابة علاج سريع لحالة طارئة الى ان توضع
القواعد لإعادة توزيع هؤلاء العمال وتعيد أجورهم ، فكان مركزهم -
وهذه هذه - مركزا مؤقتا لتفسيح الضرورة الملحة لمعالجة مشاكلهم ،
ولم يخلو عليهم مركز قانوني نهائي الا بعد ان صدرت القواعد التي وضعتها
الحكومة التي تقرر تجانس الوزراء تشكيلها لإعادة توزيعهم على المصالح
القانونية بحسب حوزتهم وبحسب احتياجات المصالح المختلفة وتغيير
أجورهم .

(ملحق رقم ١١٢٥ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/١٦)

ملصقة رقم (٢٦٤)

المبدأ :

حق عمال القضاة في الأجر الذي قدر لهم أثناء وضعهم المؤقت — قبله
على أساس من التقدير الجزائي — أساس قبضهم أياد على سبب مشروع
برادة من جانب الإدارة — تحدد مراكزهم النهائية من تاريخ ادخالهم الامتحان
الذي لا قبله — الأجر الصحيح هو ما تحدد على مقضى نتيجة الامتحان
وان قل عما كان يتقاضونه أثناء وضعهم المؤقت — قبض العامل أكثر من
هذا الأجر المستحق له قانونا — اعتبره قبضا بدون وجه حق — حق
الحكومة في استرداد الزيادة ما لم يكن قد سقط بالمدد المعتادة — استأنفه
إلى قاعدة دفع غير المستحق — قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٢٤
سنة ١٩٥٦ في شأن عدم جواز الحجز على مرتبات الموظفين والمستفيدين
أو معاشاتهم أو مكافأاتهم أو هوائياتها إلا في أحوال خاصة — تبنيته الحق
في الاسترداد .

ملخص الحكم :

ان عامل القضاة يكسب في وضعه المؤقت الحق في الأجر الذي قدر
له في هذا الوضع لقيام هذا الأجر على أساس من التقدير الجزائي واستناد
قبضه أياد على سبب مشروع برادة من جانب الإدارة نتيجة إلى هذا
القصدي . فلذا أدى الامتحان الذي تطلبه كل عام عامل القضاة لمصلحة
الدرجة التي يوضع فيها الأجر الذي يستحقه فيها تبعا لقيوته على
العمل ومرتبة كفاءته الفنية في الحرفة التي تتضح صلاحيته لها والتي
جعل الشارع الامتحان أداة اثباتها ، فان مركزه القانوني النهائي وبالتالي
الأجر الصحيح الذي يستحقه ، انما يتحدد من تاريخ هذا الامتحان .
فلذا ثبت من الامتحان أن مهارته الفنية لا ترقى إلى الدرجة التي تمنح
لجراها بسنة مؤقتة عند بدء الحلف بالخفية ، فانه يتمين رد هذا الأجر

القانون التقوینی الذي يتفق وکلیته الحقيقية . وذلك باعتبار من تلویح
الایحان المشار الیه لا قبله . واذا تبض الملل بعد هذا التریخ زیادة
على الاجر المستحق له قانونا على الاسس المتقدم کلا لا حق له فی دفع
الزیادة وتمین علیه ردها ، لأن الحكومة انما تستند فی استرداد هذه
الزیادة الی انما قد قبلت بدفع مبلغ الی المدعی علیه بدون وجه حق
غیر الاسترداد والحالة هذه هو دفع غیر المستحق من جانبها الی
المذكور . ومن ثم يكون من حقها استرداد ما لم يستطع منه بالمد المتأداة ،
سینوی فی ذلك ان يكون سبب دفع غیر المستحق ناشئا عن خطأ مدعی
فی الصواب او عن غیر ذلك من الاسباب ، اذ فی جمیع تلك الاحوال يكون
شأن اداء من الدائع بفسر حق وتسلم من المنوع الیه على سبیل الوفاء
لما لیس مستحقا له ، فیتمین علیه رده . وقد جاء قرار رئیس الجمهورية
بالتیقون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٦ فی شأن جواز توقيع العجز على
مرتبات الموظفين والمستخدمین او معاشهم او مكفالتهم او حوالها الا فی
احوال خاصة مؤیدا هذا المعنی فی مفهوم نصوصه وفكرته الاصلية .

(طعن رقم ٧٦٥ ، ٧٨٤ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١)

ملحظة رقم (٣٦٥)

المبدأ :

- الحکم الصادر قبل اعادة توزيع الملل الی جهة اخرى - تطایق
- حجیته - لا تنمى بقرها الی المركز التقوینی للملل فی هذه الجهة بعد
- اعادة التوزيع .
- ملخص الحكم :

انه ولئن كان الحكم الصادر للمدعی فی الدعوى رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٢
الفضائية من المحکة الادارية لوزارة الداخلية باعتبار الخصومة منتهية
هو حکم تطمی له بتروک الاحکام وخصامتها ویجوز حجیته ، الا ان
محور النزاع الذى انتهاء کما هو واضح من مطلقته - کان يدور حول

البحر عن مدة تصاعده المدة في وزارة الداخلية وهي مدة لم يكن قد أصبح توزيعه عليها بعد طبقا للقواعد التي وضعتها اللجنة المشكلة لإعادة توزيع عمال القتلى . ومن ثم فإن حجية هذا الحكم لا يمنع أن تتحدى بالقرعة إلى خارج هذا النطاق . فإذا حدث أن تغير المركز القانوني للقانونية عما كان عليه في النزاع الذي أنهاه الحكم المذكور . فهذه الواقعة جديفة لا اثر للحكم سلف الفكر عليها . ولما كان الثابت مما تقدم أن نقل المدعى إلى وزارة الحربية (سلاح الاسلحة والمهمات) اعتبارا من ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ قد غير من مركزه القانوني الذي كان له وقت أن كان يعمل بوزارة الداخلية ذلك أن هذا النقل كان تنفيذا للقواعد التي وضعتها اللجنة المشكلة لإعادة توزيع عمال القتلى ، فنحوال موكدة بهذه النقل من مركز مؤقت إلى مركز نهائي يكون العمل فيه طبقا للقواعد المذكورة على ما تستفر عنه نتيجة اختياره أمام اللجنة الفنية المشكلة لهذا الغرض . لما كان ذلك فإنه لا اثر للحكم الصادر في الدعوى رقم ١٧٤ لسنة ٢ القضائية المشار إليه على المركز القانوني للمدعى في وزارة الحربية فهو مركز جديد لم يتناوله النزاع الذي أنهاه الحكم المذكور .

(ملحق رقم ١٣٩٢ لسنة ٥ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٦١)

القانون الثاني

مسألة تعيين شركة قاعدة قناة السويس

قاعدة رقم ١٣٦٩

المادة :

مقال: يقام شركة قاعدة-قناة السويس - تعيينهم على درجات بالميزانية ونظام الحكم القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩ - تحت المراقبة المالية - الاستثناء الوارد في شانه بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٩/٢١/٢٢ بشأن تعيين مقال القناة على درجات بالميزانية - عدم سرقته على مقال مقالين شركة قاعدة قناة السويس الذين يعينون طبقا لاحكام القانون .
مسألة أخرى .

مجلس القسوى :

نص المادة الخامسة من القانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن تعيين مقال القناة على درجات بالميزانية المعد بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٩ على ان « تنظم بقرار خاص من مجلس الوزراء القواعد الخاصة بتعيين غير الموظفين من مقال القناة على درجات بالميزانية » .

وقد صدر تعميذا لهذا النص قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ في شأن تعيين مقال القناة على درجات بالميزانية وحددت المادة الاولى من هذا القرار الدرجات التي يعين تحتها بمقال القناة غير الموظفين في سلك اليومية الدائنين والمؤقتين ومن جميع درجات العمل الفصيح وسامعي المتاعيم والصالحين الذين لا يحصلون انتدابهم من الدولة من مقال جميع مقال قضاة الوقت، ومسكنه الماتة لتأدية مقال الى « يكتف حيد على مقال القضاة وقضاة الصلوات

الذى يحدد بقرار من مجلس الوزراء ويعين في الدرجات الحالية من
تثبت لياقته الطبية من هؤلاء العمال وفقا للأحكام الآتية ... » .

ونصت المادة الرابعة على أن « من لا تثبت لياقتهم الطبية على
الوجه وبالمستوى الذى يحدده مجلس الوزراء يعين في احدى درجات
المستخدمين الخارجيين عن الهيئة وفقا لأحكام الفصل الثانى من الباب
الثانى من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ مع المجاوزة عن شرط
« اللياقة الطبية » .

وقد صدر بعد ذلك قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٢ من أكتوبر
سنة ١٩٥٥ بتحديد مستوى اللياقة الطبية لعمال القناة عند
الحائهم بوزارات الحكومة ومصلحتها على وجه معين يقوم على أساس
التخفيف عن هؤلاء العمال رعاية لهم .

وبيين من استعراض نصوص القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٧ في شأن
استخدام موظفى وعمال ومقاولى شركة شاعدة قناة السويس أن المادة
الأولى من هذا القانون تضمنت تعريفا لهؤلاء الموظفين والعمال ، ثم
نصت المادة الثانية على أن « يخصص لتعيين الموظفين والعمال المشار
إليهم في المادة الأولى وظلّف الدرجة الثامنة الفنية والتمسعة
والمستخدمين الخارجيين عن الهيئة وعمال اليومية الحالية في تاريخ
العمل بهذا القانون ، وكذا تلك التى تظلّ بالوزارات والمصالح ابتداء من
ذلك التاريخ حتى تاريخ انتهاء العمل بميزانية السنة المالية
١٩٥٨/١٩٥٧ .

ويكون تعيينهم في هذه الوظائف وفقا لأحكام المقررة في القانون
رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار إليه وكلاهما العمال مع مراعاة القواعد الواردة
في النصوص التالية » .

ونصت المادة الرابعة من هذا القانون على أن « يكشف طبيبا على
المرشحين للتعيين وفقا للمستوى المحدد لعمال القنال الذين يوضعون
على درجات بالميزانية عملا بالقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن تعيين

عمال القتال على درجات بالميزانية » وقد جاء بالفكرة الايضاحية لهذا القانون تطبيقاً على النص المذكور أن « المادة الرابعة بينت شروط اللياقة الطبية وهي الشروط ذاتها المقررة لتصيين عمال القتال على درجات بالميزانية عملاً بالقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن تعيين عمال القتال على درجات بالميزانية » .

وقد حذفت المادة الرابعة من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٧ مستوى اللياقة الطبية لعمال قاعدة قناة السويس عند الكشف عليهم وذلك في حين أن المادة الرابعة من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ تنظم موضوع اعفاء عمال القتال من شرط اللياقة الطبية عند تعيينهم في احدى درجات المستخدمين الخارجيين من الهيئة ، وليس من شك في أن الامرين مختلفان لتحديد مستوى اللياقة الطبية على وجه محين بالتطل من الشروط الصلبة الخاصة باللياقة الطبية لمر مقابل للاعفاء التام من هذا الشرط ، مما يدل على أن المشرع قد قصد في المادة الرابعة من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٧ الى المساواة في مستوى اللياقة الطبية بين عمال القتال وعمال القاعدة دون أن يجاوز هذا الحد الى الاعفاء الخاص بعمال القتال من شرط اللياقة الطبية ، يؤيد هذا النظر ، أن المادة الرابعة من قرار مجلس الوزراء المشار اليه يعتبر استثناء من القواعد الصلبة للتوظيف في خصوص شروط اللياقة الطبية وغنى عن البيان أن الاستثناء يتمين حصره فيها وضع له فلا يجوز التوسع في تفسيره أو التلبس عليه .

هذا الى أن المشرع نص صراحة في المادة الثانية من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٧ على أن يكون تعيين عمال قاعدة قناة السويس في وظائف الدرجة الثالثة الفنية والتاسعة والمستخدمين الخارجيين عن الهيئة وعمال اليومية وفقاً للأحكام المقررة في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وكذا العمال مع مراعاة القواعد الواردة في القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه ، ومن هذه القواعد ما ورد بالمادة الرابعة بشأن تحديد مستوى اللياقة الطبية عند الكشف على هؤلاء العمال وفقاً للمستوى الذي يخضع له عمال القتال ، ولما كتبت أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وقواعد كادر العمال التي رأى المشرع تعيين عمال قاعدة قناة السويس بمقتضاها تشترط نجاح الموظف أو العامل في الكشف

الطبي على الأساس المقرر لجميع الموظفين والعمال طبقاً للقواعد المدة المقررة في هذا الشأن ، ومن ثم فإن خروج المشرع على هذه القواعد بتحديد مستوى معين أخف قيوداً لا يعنى الاعفاء من الكشف الطبي اعفاء تاماً والتجاوز من هذا الشرط .

وفضلاً عن ذلك فإنه يبين من استقراء نصوص القانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ وقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ والقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٧ ، أن المشرع قد خص كل طائفة من الطائفتين المشار إليهما باستثناءات معينة محدودة مما يقتضى تصرُّماً وضعه المشرع من استثناءات على الطائفة التى يعينها دون الطائفة الأخرى .

ولما كان الاستثناء الوارد في المادة الرابعة من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ مقصوراً على عمال القنل — ولم يردد المشرع ذات الحكم بالنسبة لعمال قاعدة قناة السويس فإنه لا يسرى عليهم .

لهذا انتهى رأى اللجنة العمومية الى أن الاستثناء الوارد بالمادة الرابعة من قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ بشأن تعيين عمال القنل على درجات بالميزانية لا يسرى على عمال مقاولى شركة قناة السويس الذين يحقون طبقاً لأحكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٧ .

(انتهى رقم ٥٢ في ٢٤/٥/١٩٦٠)

الصفحة رقم (٢٧٧)

المجلة :

القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٧ في شأن استخدام موظفي وعمال مقاولى شركة قاعدة قناة السويس — محور قرار الفريق المختص

تنفيذاً لأحكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٧ المملى عليه في وثيقة تبصر
في الدرجة ٥٠٠/٢٠٠ ملزم يومياً على درجة عالية بمد ترشيح وزارة
التشؤون الاجتماعية والعمل وثبوت صلاحية التعيين في هذه الوظيفة يكسب
المدعى مركزاً قانونياً ثابتاً في الدرجة والكبراء المتكويين في هذه القبول -
لا يجوز للجهة الإدارية بعد ذلك أن تعمل في مركزه فتمنحه على درجة
مساعدة نجل ٤ في ذلك من خروج صريح على أحكام القانون رقم ٦٥
لسنة ١٩٥٧ بذلك الأمر .

ملخص الحكم :

يبين من الأطلاع على الأوراق أن المدعى كان من عمال مقاولي شركة
قاعدة قناة السويس ، وأن وزارة التشؤون الاجتماعية والعمل رشحته
للعمل بهنة نجل بالمهينة الصلة للسكك الحديدية ، وفي ١٩٥٧/٧/١٤
انضمت لبلقته الطبية ، كما انتحن أمام اللجنة الفنية المختصة فنجح في
مهنة نجل وصهر بعد ذلك في ٢٠ من يولية سنة ١٩٥٧ قرار بتعيينه
بمفتيش الكباري في وظيفة نجل بالدرجة ٥٠٠/٢٠٠ ملزم ، إلا أن هيئة
السكة والانشغال عادت في ٢٢ من يولية سنة ١٩٥٧ فاضطرت الإدارة المحلية
للعمل بوزارة التشؤون الاجتماعية والعمل بأن المدعى وثلاثة نجلين آخرين
الحقوا بوظيفة نجل ولكن انضمت ان خبرتهم تتعمر في تجارة الاجواب
والشبابيك والموجهات وليس لديهم خبرة في أعمال تجارة الصلح
وانما لذلك قد نهجت عليهم بتقديم انفسهم الى الادارة الصلة مسابقة الفكر
لعدم الحاجة اليهم ، وطليت آخرين بدلاً منهم لوظيفة نجل مسلح ، وقد
عادت الادارة الصلة للعنق ترشحت المدعى لوظيفة نجل مسلح واعيد
انتقله لها وانضمت لبلقته الفنية لوظيفة نجل مسلح في الدرجة ٥٠٠/٢٠٠
ملزم ، ولكن هيئة السكة والانشغال عادت فاضطرت الادارة العامة
للصناعات يخلصا قد نهجت على المدعى وآخرين بالعودة الى وزارة التشؤون
الاجتماعية لعدم الحاجة الى نجل مسلح ، وعقب ذلك تقدم المدعى بطلب
للتعيين في وظيفة مساعد نجل وبقرار بقبول التعيين في هذه الوظيفة وبأنه
ليس له الحق في المطالبة مستحقاً بأي شيء يترتب على هذا الوضع ، وبناء

على ذلك من قبل القرار الإداري رقم ٥٦٦ في أول سبتمبر سنة ١٩٥٧ بتعيين
الدعي في وظيفة مساعد نجل في الدرجة ٣٠٠/١٥٠ ملزم بورش الهندسة
بالبغية.

ومن حيث أن القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٧ في شأن استخدام موظفي
وعمال مخلولي شركة قاعدة قناة السويس قد حدد في المادة الأولى منه
الموظفين والعمال الذين يفتون من أحكامه ونص في المادة الثانية على أن
« يخص لتعيين الموظفين والعمال المشرك اليهم في المادة الأولى وظائف
الدرجة الثامنة الفنية والتاسعة والمستخدمين الخارجيين عن الهيئة وعمال
اليومية الحالية في تاريخ العمل بهذا القانون ، وكذا تلك التي تمل
بلوزارات والمصالح ابتداء من ذلك التاريخ حتى تاريخ انتهاء العمل بهذا
القانون ، وكذا تلك التي تمل بلوزارات والمصالح ابتداء من ذلك التاريخ
حتى انتهاء العمل بميزانية السنة المالية ١٩٥٨/٥٧ ويكون تعيينهم في
هذه الوظائف وفقا للأحكام المقررة في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١
المشرك اليه وكادر المال مع مراعاة القواعد الواردة في النصوص التالية .
ونصت المادة الرابعة على أن يكشف طبيا على المرشحين للتعيين ونصا
للمستوى المحدد لعمال القناة الذين يوضعون على درجات بالميزانية تطبقا
للقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ ، كما نصت المادة الخامسة على أن « يكون
كتاب الترشيح الصادر من الإدارة العامة للعمل بوزارة الشؤون الاجتماعية
والعمل هو المستند الدال على أن الموظف أو العامل من تركوا العمل بقاعدة
القناة بسبب تصنيفها » ونصت المادة السابعة على أن « تعد وزارة
الشؤون الاجتماعية والعمل قوائم وسجلات يقيم بها الموظفون والعمال
الذين يفتون من أحكام هذا القانون وعلى الإدارة العامة للعمل أن ترشح
الموظفين والعمال المطلوبين من كل فئة لشغل الوظائف والأعمال الحالية
بلوزارات والمصالح الحكومية حسب تقديم بالقوائم والسجلات المعدة
لهذا الغرض . وتقوم كل وزارة ومصلحة بإبلاغ الإدارة العامة للعمل
بالدرجات والوظائف التي تمل بها وذلك خلال الفترة المنصوص عليها
في المادة الثانية وتكون إجراءات التيد وأعداد سجلات ونظم الترشيح طبقا
للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل . فلذا كل
المطلوب شغل وظائف عمال اليومية على الإدارة العامة للعمل أن تبلغ
اللجنة الفنية المختصة بأسمائهم حتى تقوم بإبلاغهم وتقيم الدرجة والأجر .

لكل منهم . . . » وجرى نص المادة الثالثة على أنه « على الوزارات والمصالح ان تبلغ الإدارة العامة للعمل أولا بأول بين يتم تعيينهم والوظيفة التي اسندت الى كل منهم والاجر المقرر له لتقوم بشطب أسمائهم من قوائم قيد المتطلين » ونقلا للنصوص المتقدمة ان المشرع قضى بتخصيص الوظائف التي حددها في المادة الأولى من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٧ — ومن بينها وظائف عمال اليومية — الخالية في تاريخ العمل بهذا القانون او التي تخلو حتى تاريخ انتهاء العمل ببيزانية السنة المالية ١٩٥٨/٥٧ ليعين عليها موظفو وعمال شركة قاعدة قناة السويس التي تمت تصفيتها ، وحدد المشرع القواعد التنظيمية التي تحكم تعيين هؤلاء الموظفين والعمال ، وإحال في شأنها الى القواعد المقررة في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة وكادر العمال وأضاف بعض الاحكام التكميلية التي رأى ان يخص بها هؤلاء الموظفون والعمال عند تعيينهم والتي من بينها — فيما يتعلق بالمتاعزة المثلثة — هو ان الوزارات والمصالح كان عليها ان تخطر وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالدرجات والوظائف الخالية والتي تخلو بها خلال السنة المالية ١٩٥٨/٥٧ وتتولى هذه الوزارة قيد الموظفين والعمال الذين يفيدون من احكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٧ ثم تقوم بترشيحهم للتعيين في الوزارات والمصالح المختلفة بناء على الاخطارات المبلغة منها عن الخلوات المتوافرة لديها ، وبالنسبة للمطلوبين لشغل وظائف عمال اليومية تبلغ الوزارة اللجنة الفنية المختصة بأسمائهم حتى تقوم بلمحتاتهم وتقدير الدرجة والاجر لكل منهم .

ومن حيث ان الثابت — على ما سلف بيانه — أنه قد صدر في ٢٠ من يولية سنة ١٩٥٧ تنفيذا لاحكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٨ قرار بتعيين المدعى في وظيفة نجار في الدرجة ٥٠٠/٢٠٠ ملزم يوميا وذلك في درجة خالية بعد ترشيح وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل له بناء على الاخطار الذي ورد لها من الجهة الادارية المدعى عليها ، وبعد نجاحه في الامتحان الذي أجرته اللجنة الفنية المختصة والذي ثبت منه صلاحيته للتعيين في وظيفة نجار ، فان هذا القرار يكون قد صدر صحيحا ، ويكون المدعى قد اكتسب بذلك مركزا قانونيا ذاتيا في الدرجة والاجر المذكورين في هذا القرار ، وعلى ذلك فلا يجوز للجهة الادارية في ظروف النزاع المثل بعد أن تحدد مركز المدعى بصفة نهائية في درجة صلتح دقيقا

يحتاجه الشروط المقررة فيه بما في ذلك تلبية الامتحان أمام اللجنة المختصة بوجود الدرجة المالية ، ان تعطل في مركزه فتضمه على درجة يساعد نجل ، لما في ذلك من خروج صريح على احكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٧ سائلة الذكر التي نصلت شروط التعيين وربت عليها الاثر سواء من ناحية الدرجة او المرتب ، الامر الذي لا يسوغ معه مخالفتها او الالتئق على غيرها باعتبار انها واجبة التطبيق متى توافرت في صاحب الشأن العناصر المكونة للمركز القانوني المعين اعمالا لمقتضى القانون الذي هدف في المقام الاول الى انصاف عبال قاعدة فناء السويس واستقرار حالتهم ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه اذ تضي يفسر هذا النظر قد اخطا في تطبيق القانون ويتعين الحكم بالفائه وبلجقية المدمى في ان يوضح في درجة صتق دقيق في مهنة نجلار ببداية مربوط وتدره ٢٠٠ ملعم يوميا اعتبارا من ٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٧ وما يترتب على ذلك من آثار وصرف الفروق المالية مع مراعاة التقادم الخبسى طبقا لاحكام المادة (٥٠) من اللائحة المالية للميزانية والحسابات ، وبالنزام الجهة الادارية بالمصروفات .

القصر الثالث

تسويات طبقات كادر عمال القتال

قائمة رقم (٢٨)

إيفاء :

لا محل لتطبيق كادر العمال على الحالات المتفرة في كادر عمال القتال .

ملخص الحكم :

لا محل لتطبيق درجات الكادر العام لعمال الحكومة إذا وجد تقدير خاص للحالة مثار النزاع في كادر عمال القتال .

(طعن رقم ٨٥٤ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١/١٢)

قائمة رقم (٣١٩)

إيفاء :

لجنة تقدير درجات عمال الجيش البريطاني وهران عند التمدد

مخيل لها في الحكومة .

ملخص الحكم :

يؤيد من تقرير لجنة اعلنة توزيع عمال القتال ، أنها يجب بتقدير دولتهم بالهجرهم بما يطلق جثلاثها في القادر النظام لعمال الحكومة ان رجعت ، ولكن تبين لها عند عمل المبعوث المقارنة بين الجوف في الجيش البريطاني وفي كادر عمال الحكومة أنه توجد بعض الحرف في الجيش البريطاني لا يميل لها في الحكومة ، فقررت اللجنة درجتها إلى الدرجة

المقابلة لأقرب الحرف في الحكومة أو المتتقة معها في طبيعة أعمالها .
وقد اتضح من الكشوف الملحقه بكادر عمال القتال أن وظيفة ميكانيكى
وردت في الكشف رقم: ٧٠ من الجدول رقم ٢ تحت درجة عليل دقيق
(٢٠٠ / ٥٠٠ م) ببداية ٢٤٠ م .

(ملن رقم ٨٥٤ لسنة ٢ ق — جلسة ١٢/١/١٩٥٧)

قاعدة رقم (٢٧٠)

المبدأ :

عدم ورود مهنة المائل في كادر عمال القتال يقتضى تسوية حالته
على اساس اقرب مهنة في الكادر العام لعمال الحكومة .

ملخص الحكم :

يبين من تقرير لجنة اعادة توزيع عمال القتال انها قامت بتقدير
درجاتهم وأجورهم بما يطابق مثيلاتها في الكادر العام لعمال الحكومة
ان وجدت ، ولكن تبين لها عند عمل البحوث للمقارنة بين الحرف
في الجيش البريطانى وفي كادر عمال الحكومة انه توجد بعض الحرف
في الجيش البريطانى لا مثيل لها في الحكومة ، فقررت اللجنة درجاتها الى
الدرجة المقابلة لأقرب الحرف في الحكومة أو المتتقة معها في طبيعة أعمالها .
فاذا كان الغلبت انه لم يرد بكادر عمال القتال تقدير خاص لمهنة المدعى ،
وهى عداد مخزن ، الا انه ورد بكشوف كادر العمال مهنة عليل مخزن
ومقدر لها الدرجة (١٤٠ — ٢٤٠ م) ، ومن ثم فان المصلحة — اذ سوت
حالة المدعى على اساس وضعه في درجة عليل عادى في الدرجة (١٤٠ —
٢٠٠ م) بأول مربوطها طبقا لأحكام كادر عمال القتال باعتبار أن وظيفة
عداد مخزن هى من وظائف العمال المدنيين — لا تكون قد نصبت المدعى

(ملن رقم ٢٤٧ لسنة ٢ ق — جلسة ١٧/١/١٩٥٩)

قاعدة رقم (٢٧١)

المبدأ :

اللجنة المشكلة لاعادة توزيع عمل القتال على وزارات الحكومة ومصلحتها — تحديد اجورهم على اساس اسناد عمل لكل منهم يتفق وحرافته الاصلية — الحالات التي يمهدها الى العمل بعمل حرافة في حرفته الاصلية في الجيش البريطاني .

ملخص الحكم :

عقب اعلان الفاء بمساعدة سنة ١٩٣٦ قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ تشكيل لجنة في وزارة المالية تمثل فيها جميع الوزارات لاعادة توزيع عمل الجيش البريطاني الذين تركوا خدمته بمنطقة قناة السويس على وزارات الحكومة ومصلحتها ، مما قرر في ٢ ديسمبر سنة ١٩٥١ تخويل هذه اللجنة الحق في اعادة النظر في الاجور التي تحدد لهؤلاء العمال . وقد وضعت اللجنة تقريرها الذي ضمنته القواعد التنظيمية التي اراتها في شأن تقدير اجور الكتبة والمخزنية والعمال على اختلاف حرفهم والتي وافق عليها وزير المالية وقرر تطبيقها على جميع عمال الجيش البريطاني الذين الحقوا بخدمة الحكومة توحيدا للمعاملة بينهم ، وابلغ ذلك الى الجهات المختصة بالكتاب رقم ٢٣٤ — ٧٧/٩ المؤرخ ١٩ من مارس سنة ١٩٥٢ لتنفيذه اعقبوا من اول ابريل سنة ١٩٥٢ . وقد جاء بهذا الكتاب « اما العمال الذين ليس لهم عمل يتفق مع حرفهم سواء في الجهات الملحقين بها الان او بالجهات الاخرى فهؤلاء يكتفون القيام باعمال يستطيعون القيام بها وتكرب من حرفهم الاصلية بقدر المستطاع ، وفي هذه الحالة تقدر اجورهم حسب الاعمال التي يقومون بها فعلا لان الاجر يقدر على قدر العمل لا على اساس حرافة العمل نفسه » ، كما ورد في اصل تقرير اللجنة « اما العمال الذين لا توجد لهم اعمال حكومية تتفق وحرفهم الاسمية فهؤلاء يكتفون امالا

تقرب من حرمهم بقدر المستطاع ، او اية أعمال أخرى بحسب مقتضيات الاحوال . وينحون اذن اجورا تتفق والاعمال المكلفين بها او القاتنين بها فعلا . ويظهر من اعمال لجنة اعادة توزيع عمال الجيش البريطاني وبالاخص من تقرير رئيسها المؤرخ ١٩ من مارس سنة ١٩٥٢ انها قامت بحصر العمال الفكورين واحصاء حرمهم المخططة في الجيش ، وعدد المشتغلين بكل حرفة منها وتقدير اجورهم بحسب هذه الحرف ، وانها رتبتهم وحددت اجورهم على اساس اسناد عمل الى كل منهم يتفق وحرفته الاصلية ، فاذا لم يوجد هذا العمل سواء في الجهة التي الحقوا بها من بادئ الامر او في جهة أخرى يمكن تنظيم اليها لو لم توجد أعمال كافية لاستيعابهم جميعا نيط بهم العمل الذي يثبت — بعد الاختبار — أنهم يحسنون القيام به بمرعاة ان يكون قريبا من حرمهم الاصلية قدر المستطاع حتى يسهل عليهم اداؤه ويشنئ للحكومة الانتفاع بهم . وما دام العامل قد عهد اليه بعمل حرفة غير حرفته الاصلية في الجيش البريطاني لماته لا يستحق اجر هذه الحرفة ، بل تكون العبرة في تحديد اجره بالعمل الذي عين لادائه في الجهة التي الحق بها .

المرجع الرابع

قانون الضريبة

مادة رقم (٢٧٢)

المادة :

شرط بلوغ العامل ثمانية عشر عاماً عند تعيينه هو شرط مطلوب ،
ولا أن بلوغ العامل السن القانونية وهو في الضريبة يصحح الوضع التقني
للتعيين ويخطئه .

ملخص الحكم :

يبين من القواعد التي قررتها اللجنة المشكلة بوزارة المالية بنسبة
على قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ لاعادة توزيع
عمال الجيش البريطاني الذين تركوا الضريبة في منطقة قناة السويس
على وزارات الحكومة ومعالجتها بحسب هرمهم أنها قررت أنه
لا يجوز أن تقل سن أي عامل عن ١٨ سنة . ومن تقل أعمارهم عن
١٨ سنة يعملون معاملة الصبية أو الشراقات (التلاميذ) .

وعلى ذلك نبتى كلفت من المدعى حين عن نعلم في ٢٦ من ديسمبر
سنة ١٩٥٢ ، في وظيفة مساعد سكرى تقص عن السن المقررة وكان
للادارة أن تسحب قرارها لمخالفته لقانون قبل بلوغه سن ١٨ سنة
في ١٠ من مارس سنة ١٩٥٤ بحسب بانه مولودا في ١٠ من مارس
سنة ١٩٣٦ ، لا أن بلوغ المدعى السن القانونية وهو ما زال في الضريبة
أمر قد صحح الوضع التقني للتعيين قانونا .

المشروع الخامس

اختبار عمال القتال أمام اللجان الفنية

قاعدة رقم (٢٧٢)

المبدأ :

المبدأ في تحديد الأجر هو بنوع العمل في القرار الصادر بتعيين عامل القتال — لا فترة بالعمل الإضافي أو التبعي أو العرضي الذي يقوم به تطوعاً .

ملخص الحكم :

إن النشاط في تقدير الأجر الذي يستحقه العامل هو بنوع العمل المستند إليه أصلاً في القرار الصادر بتعيينه ، وهو القرار الذي يحدد مركزه القانوني والأثر المترتبة عليه ، لا بالعمل الإضافي أو التبعي ولا بالعمل الذي يقوم به عرضاً أو تطوعاً .

١ ملعن رقم ٧٨٤ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١/٥

قاعدة رقم (٢٧٤)

المبدأ :

ترخص الإدارة في تكليف عمال القتلة بالعمل تنفق وحرثهم الأصلية ، أو تدانيتها ، أو حتى تنفادها حسب مقتضيات الأحوال — عدم استقطاعات الأجر الذي تنفق والعمل القوط به .

ملخص الحكم :

للجهة الادارية — طبقا لاحكام كادر عمال القنال — ان تترخص في تكليف عمال الجيش البريطاني ان يقوموا ، اما بأعمال تنفق وحرصهم الاصلية بالجيش البريطاني ، واما بأعمال تدانيتها بقدر المستطاع ، او حتى بأعمال اخرى مغايرة لحرصهم الاصلية حسب مقتضيات الاحوال — فلما اتصحت للجهة الادارية عن اراحتها في هذا الخصوص ، وقررت تعيين المطفون عليه « خادما » بمدارسها ، فانه لا يستحق من الاجر الا ما يتفق والعمل الذي ينطوي به ، او قام به عمالا ، ولو كان يعمل بالجيش البريطاني « طاهينا » .

(ملحق رقم ١٧٢١ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/٣/٨)

قاعدة رقم (٢٧٥)

المبدأ :

الأوضاع التي اقتضت ضرورة ايجاد عمل لجميع عمال الجيش البريطاني — تكليف بعض العمال القيام بأعمال لا تتصل بحرصهم الاصلية ، او تغاير تلك التي عينوا لادائها — تدعير لجهورهم يرتبط بالوظيفة التي عينوا فيها اصلا ، والتي لها اعتماد مخصص في الميزانية لا بنوع العمل الذي قد تضطر الإدارة الى تشغيل العمال فيه دون اعتماد مقابل — التزام جهود الميزانية والوضعها قاعدة لا تلك الإدارة الخلل بها .

ملخص الحكم :

نتجت عن الوضع الاثنان والظروف الخاصة لعمال الجيش البريطاني صعوبات منها كثرة عدد العمال في بعض الحرف عن حاجة العمل الحكومي ، ووجود حرف ليست الحكومة في حاجة الى استخدام اربابها ، وعدم وجود أعمال كافية لتشغيل العمال في حرصهم الاصلية ،

وعدم امكن استيعاب ارباب هذه الحرف بجبلتهم : الامر الذي ادى الى تكليف بعض العمال القيام بأعمال لا تتصل بحرفهم الاصلية ، أو تفجير تلك التي عينوا لأدائها . ولما كانت هذه الاوضاع قد اقتضت ضرورة ايجاد عمل لهؤلاء العمال جميعا على أن يخصم أجورهم بعد استنفاد الاحتياطيات المخصصة للأجور في ميزانية الدولة على بند ١٢ (مساعدات مصلحة الضمان الاجتماعي بميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية) مع وقف التصيحات من الخارج في وظائف الخدمة المسيرة وعمال اليومية في مختلف الوزارات والمصالح وشغل الوظائف الخالية والتي تظل مستقبلا بالحلفهم بها الى أن تستنفذ ، فإن تقدير أجورهم يرتبط بالوظيفة التي عينوا فيها أصلا والتي لها اعتماد مخصص في الميزانية ، لا بنوع العمل الذي قد تضطر الوزارة أو المصلحة الى تشغيل العامل فيه ولا يوجد له اعتماد على مقرر أو لا يسمح الاعتماد المدرج بتعيينه فيه ، ذلك أن القزم حدود الميزانية واحترام اوضاعها قاعدة لا تلك الإدارة الخروج عليها ولا يسوغ الاخلال بها .

(ملعن رقم ٧٨٤ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١/٥)

ملفحة رقم (٢٧٦)

المبدا :

اللجنة الملكية لاعادة توزيع عمل القنال على المصالح وتفسير

— أجورهم — تقدير سبعة جنيهات شهريا لعائلتي الشهادة الابتدائية أو ما

يعادلها — سريان هذا التقدير على عائلتي شهادة الزراعة المائية .

ملخص الحكم :

ان اللجنة التي شكلت لاعادة توزيع عمل القنال على المصالح الحكومية وتقدير أجورهم قدرت لكل مؤهل اجرا يناسبه ، و قدرت للعائل على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية أو ما يعادلها سبعة جنيهات شهريا بخلاف اعانة الغلاء . ولما كانت شهادة الزراعة المائية قدرت

بقرار مجلس الوزراء الصادر في اول يولييه سنة ١٩٥١ بمنح حللها الدرجة الثالثة براتب شهرى قدره ستة جنيهات للحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية وخمسة جنيهات في الدرجة المتوسطة اذا لم تكن مسبوقة بشهادة اخرى وقدر قانون المصروفات الدراسية رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ٢٢ من يولييه سنة ١٩٥٢ لحلى شهادة الزراعة الصلبة اطلالا الدرجة الثالثة براتب شهرى قدره ستة جنيهات ، وقدر لحلى شهادة الكفاءة الدرجة الثالثة براتب شهرى قدره ٥٠٠ م و ٦ ج تزداد الى ٥٠٠ م و ٧ ج بعد سنتين ، وقدر لحلى شهادة اتمام الدراسة الابتدائية خمسة جنيهات في الدرجة المتوسطة ، كما نصت المادة السادسة من المرسوم الصادر في ٦ من اخصس سنة ١٩٥٢ بمقتضى مؤهل الزراعة الصلبة للترشيح لوظائف الدرجة المتوسطة لمؤهل شهادة اتمام الدراسة الابتدائية ، ولكن يضمن من ذلك ان مؤهل المسمى (وهو شهادة الزراعة العملية) قدر بما لا يقل عن شهادة اتمام الدراسة الابتدائية ، فلا اقل من ان تسوى حالته على اسمها ، طبقا للقاعدة المشار اليها في كادر عمال القنل .

(طعن رقم ٨٥٥ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/٢٩)

قاعدة رقم (٢٧٧)

المادة :

اللجنة المشكلة لاعادة توزيع عمال القتال على الوزارات والمصالح -
تقرير اجور ارباب الحرف بما يطابق كادر العمال الحكومى وبمقتضى التشريفه
حرف (ب) الملاحقة بكادر العمال - اشتراطها ان يؤدى العمال لى الصناعات
التيون امتحاناً في حرفهم بمعرفة اللجان المشكلة لذلك .

ملخص الحكم :

يبين من الاطلاع على تقرير اللجنة المشكلة بمذكرة المالية لاعادة توزيع
عمال القتال على وزارات الحكومة ومصالحها انها قد قررت اجور ارباب

الحرف بما يطابق كادر المال الحكومى ويمتضى الكشف حرف (ب)
المحقة بكادر المال حتى يعادل الجبيع على قدم المساواة موزعة على
الدرجات الآتية :

١٠٠ — ٢٠٠ — ٣٠٠ — ٤٠٠ — ٥٠٠ — ٦٠٠ — ٧٠٠ — ٨٠٠ — ٩٠٠ — ١٠٠٠

١ — ٢ — ٣ — ٤ — ٥ — ٦ — ٧ — ٨ — ٩ — ١٠ — ١١ — ١٢ — ١٣ — ١٤ — ١٥ — ١٦ — ١٧ — ١٨ — ١٩ — ٢٠ — ٢١ — ٢٢ — ٢٣ — ٢٤ — ٢٥ — ٢٦ — ٢٧ — ٢٨ — ٢٩ — ٣٠ — ٣١ — ٣٢ — ٣٣ — ٣٤ — ٣٥ — ٣٦ — ٣٧ — ٣٨ — ٣٩ — ٤٠ — ٤١ — ٤٢ — ٤٣ — ٤٤ — ٤٥ — ٤٦ — ٤٧ — ٤٨ — ٤٩ — ٥٠ — ٥١ — ٥٢ — ٥٣ — ٥٤ — ٥٥ — ٥٦ — ٥٧ — ٥٨ — ٥٩ — ٦٠ — ٦١ — ٦٢ — ٦٣ — ٦٤ — ٦٥ — ٦٦ — ٦٧ — ٦٨ — ٦٩ — ٧٠ — ٧١ — ٧٢ — ٧٣ — ٧٤ — ٧٥ — ٧٦ — ٧٧ — ٧٨ — ٧٩ — ٨٠ — ٨١ — ٨٢ — ٨٣ — ٨٤ — ٨٥ — ٨٦ — ٨٧ — ٨٨ — ٨٩ — ٩٠ — ٩١ — ٩٢ — ٩٣ — ٩٤ — ٩٥ — ٩٦ — ٩٧ — ٩٨ — ٩٩ — ١٠٠

٧ — عمل دقيق ٥٠٠/٣٠٠ م بداية ٢٤٠ م ٨ — عمل دقيق ٣٠٠/٥٠٠ م
٥٠٠ م كما أوجبت اللجنة أن يؤدى المال والصناع الفنيون امتحانات
في حرفهم لمعرفة الجاهلية المشككة لهذا الفرض في مختلف الوزارات
والمصالح ، وذلك لمعرفة الدرجة التي يوضع فيها كل منهم حسب قدرته
على العمل ، والوقوف على كتابتهم واستحقاقهم للدرجات المقررة لهم
في الكادر .

(طعن رقم ٨ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/٣/٢٤)

(قاعدة رقم (٢٧٨))

المبدأ :

المفاد في تقدير درجة الصانع وأجره هو نتيجة الامتحان الذي يؤديه
أمام اللجنة المختصة — الدرجة ومقدار الأجر اللذان يستحقهما طبقاً لأحكام
الكادر — اعتبارهما من المراكز القانونية التي يستند حقها من القانون
رأساً عند توافر شرائط انطباقها — القضاء بها بصرف النظر عن طليقة
القائمة على الخطأ في فهم القانون .

ملخص الحكم :

إن المفاد في تقدير درجة الصانع ومقدار أجره هو نتيجة الامتحان
الذي يؤديه أمام اللجنة المختصة ، كما أن الدرجة ومقدار الأجر اللذين
يستحقهما طبقاً لأحكام الكادر ، هما من المراكز القانونية ، التي تنطبق

عليه ويستند حقه فيها من القانون رأسا متى توافر فيه شرط انطباقها ،
نقتضى له المحكية بالمتعلقاته للمركز القانونى الذى ينطبق عليه قانونا
بصرف النظر من طلباته اذا قامت على الخطأ فى فهم القانون ، ذلك لأن
ملائمة الحكومة بالموظف هى ملائمة قانونية مرددا الى القوانين واللوائح
التي تنظمها وتحكمها .

(طعن رقم ٨ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/٣/٢٤)

قاعدة رقم (٢٧٩)

المبدأ :

الخطأ فى تقدير درجة العامل أو الصانع وإجره هو نتيجة الاختبار
الذى تجريه اللجنة الفنية — وظيفة « مساعد مقدم » تختلف فى تسميتها
وفى طبيعة اختصاصها عن وظيفة « رئيس عمال » — عدم ورود وظيفة
« مساعد مقدم » فى الجداول الملاحقة بكثير العمال العاملين أو رؤسائهم —
المعيار فى تحديد وضع شغلها يستهدى فيه بالأجر الذى قدر له .

ملخص الحكم :

إن المناط فى تقدير درجة العامل أو الصانع وإجره وفقا للقواعد التى
قررتها لجنة إعادة توزيع عمال الجيش البريطانى هو نتيجة الاختبار
الذى تجريه اللجنة الفنية المختصة التى عينتها هذه القواعد . وقد انتهت
هذه اللجنة فى شأن المدمى الى اعتباره « مساعد مقدم » بأجر يومى قدره
١٤٠ مليما اعتبارا من أول إبريل سنة ١٩٥٢ ، ولما كلفت وظيفة
« مساعد مقدم » ، التى اثبتت اللجنة صلاحيتها لها والتى عين فيها
بالتفصيل تختلف فى تسميتها وفى طبيعة اختصاصها عن وظيفة « رئيس
عمال » ، وكان الأجر الذى قدرته له اللجنة فى وظيفة « مساعد مقدم »
يختلف عن الأجر المقرر فى الكادر لرؤساء العمال العاملين اذ هو أدنى

منه ، فمن تعيين وظيفة المدعى وتحديد أجره على هذا النحو من اعتباره من طائفة الصناع ، يقطع بانصراف نية الإدارة بناء على الإسناد الممنوعة التي قبلت لدى اللجنة التي تولت اعتباره عن الاتجاه إلى وضعه في درجة رؤساء العمال العاديين أو اعتباره في مستواهم لعدم بؤونه هذه المرتبة في نظرها ، الأمر الذي يسقط حجته في طلب اعتباره من هؤلاء الرؤساء ، ولا يبنى على عدم ورود مهنة المدعى في الجداول الملحق بكادر العمال. العاديين اعتباره في مهنة أعلى مرتبة لم يصدر أي قرار إداري بتعيينه فيها ولا سيما أن المهنة المذكورة غير واردة أيضا بين وظائف رؤساء العمال العاديين . ومن ثم فإن المعيار في تحديد وضع شاغلها يستهدى فيه بمقدار الأجر الذي قرر له ، ولما كان هذا الأجر ينطوي في إحدى الفئات الثلاث التي تنتظمها الدرجة المخصصة للعمال العاديين ، وهي الواردة بالمبدأ ٢ من الجدول رقم ٢ الملحق بكادر عمال القتال ، فمن المدعى لا يعدو أن يكون في حكم العمال العاديين لا رؤسائهم .

(طعن رقم ٦٦ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٥٩/١١/٧)

قاعدة رقم (٢٨٠)

المبدأ :

مناطق تحديد أجر المدعى أو مرتبه — هو بحسب العمل أو الوظيفة المسندة اليه في قرار تعيينه — الأجر الذي منح المدعى عند تعيينه — يستهدى به في تحديد الفئة التي أريد وضعه فيها — افتراض أن نية الإدارة قد انصرفت في ضوء مقدار الأجر الذي منحه المدعى عند تعيينه ، إلى تعيينه عميلا عاديا — لا يفرض منه أن يكون ثلثا من الأوراق أن المدعى عين في المنصب وظيفته عتال .

ملخص الحكم :

ان ليقط في تحديد اجر المدعى او مرتبه هو بحسب العمل او الوظيفة المستندة اليه في قرار تعيينه اذ به يتحدد مركزه القانوني . ومن ثم فانه لوئ ان كان ثبوتا من الاوراق ان المدعى عين في الظاهر في وظيفة عتال الا انه في ضوء مقدار الاجر الذي منحه عند التعيين ، يفترض ان نية الادارة قد انصرفت الى تعيينه عاملا عاديا وقد جرى قضاء هذه المحكمة على انه يستهدى بالاجر الذي منح للمدعى في تحديد الفئة التي اريد وضعه فيها بها لا يرتب له اى حق في اجر اعلى .

(طعن رقم ١٤٩٦ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢١)

قائمة رقم (٢٨١)

: ۱۱۴۱

مناطق تحديد أجر العمال أو مرتبه — هو بصيب العمال أو التوظيف
المسندة اليه في قوائم التقييم — جدول العمال العاملين الخاص بفكر عمال
المقال — ينظم ثلاث فئات من ٢٠٠/١٠٠ ومن ٢٠٠/١٢٠ ومن ٢٠٠/١٠٠
لهم تفاوت بصيب اعمية العمل المتوكل الشاغية — ثبوت ان التقييم غير
عليل في الفئة التي منح اجراها وهو ١٢٠ مليا — ليس لانه ما يربط له اى
حق في اجر اعلى .

ملخص الحكم :

أن الإنفاق في تحديد أجر العمل أو ربحه هو بحسب العمل أو الوظيفة المسندة إليه في قرار التعمين وهو الذى يتحدد به مركزه القانونى . واذ كان الطلب من الأوراق أن المسمى عين عليا عليا في الفئة التى منح أجرها وهو ١٢٠ مليا وكان جدول العمال المعدلين الملحق بكتاب عمله القتال ينظم ثلاث غنات من ١٠٠/٢٠٠ ومن ١٢٠/٢٠٠ ومن ١٤٠/٢٠٠

حليم تتفاوت بحسب أهمية العمل الموكول لشاغلها . فلهذه تناسيبا على ما تقدم يكون الأجر الذى منح للمدعى عند تعيينه وهو ١٢٠ مليا هو الذى يحدد الفئة التى أريد وضعه فيها بما لا يرتب له أى حق فى أجر أعلى .

(طعن رقم ٢٨٠ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٩)

قائمة رقم (٢٨٢)

المبدأ :

إداء العامل للامتحان أمام اللجنة الفنية المختصة وتحديد عمله ودرجته وأجره بواسطة هذه اللجنة - يكسبه مركزا قانونيا فى الدرجة والأجر المذكورين فلا يجوز المساس بها بإعادة امتحانه من جديد .

ملخص الحكم :

لما كان تحديد أجر العامل يرتبط ارتباطا وثيقا بتأهيله للامتحان الفنى ونجاحه فيه فى الحرية التى يعمل فيها وفلك بواسطة اللجان المشكلة لهذا الغرض فى مختلف الوزارات والمصالح طبقا للبند السابع من قواعد كادى عمال اليومية الخاص بعمال الحكومة ، فقد أكتت فلك القواعد التنظيمية العامة الخاصة بعمال القتال اذ نصت على وجوب تأدية عامل القتال - عند تحديد أجره نهائيا فى وزارات الحكومة ومصالحها طبقا للبند السابع - الامتحان المشار اليه آنفا أمام لجنة فنية تحدد عمله ودرجته وأجره وذلك فى اقرب جهة فنية حكومية او شبه حكومية وليس فى القواعد المشار اليها ما يسمح بإعادة الامتحان أمام لجنة اخرى او كلما تقل من جهة الى اخرى . ومن ثم فلذا كان المدعى قد أدى الامتحان المطلوب أمام اللجنة الفنية المختصة بوزارة الزراعة وتدرت كتابته بدرجة يساعد سمكرى وحددت أجره بمائة وخمسين مليا ، فقد اكتسب بذلك مركزا قانونيا

ذاتها في الدرجة، والأجر المفكوكين لا يجوز بعد ذلك المساس بها بإعادة
امتحان في جهة أخرى أو إمام لجنة أخرى بعد إذ تحدد هذا المركز نهائياً .

(ملحق رقم ٨٧٨ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/٥)

قاعدة رقم (٢٨٢)

المبدأ :

سلطة اللجان الفنية المختصة بامتحان هؤلاء العمال - تقتصر على
تقدير الدرجة التي يستحقها العامل والأجر الذي يمنح له بحسب نتيجة
امتحانه في حرفته فلا يجوز للجنة أن تقدر للحرفة درجة أو اجرا يزيد عن الدرجة
أو الأجر المقرر لها بالكادر .

ملخص الحكم :

إن الغرض من الامتحان الذي يؤديه العمال هو التحقق من الملم عمل
الجيش البريطاني بحرفهم للوقوف على كتابتهم للعمل واستحقاقهم
للدرجات المقررة لهم في الكادر ويراعى فيه مختلف الاعتبارات ... الخ .
ومفاد هذا أنه ولئن كان من اختصاص لجنة الامتحان تقدير الدرجة التي
يستحقها العامل والأجر الذي يمنح له حسب نتيجة امتحانه في حرفته
إلا أنه ليس لها أن تقدر لهذه الحرفة درجة أو اجرا يزيد عن الدرجة
أو الأجر المقرر لها في الكادر .

وإذ كانت مهنة ميكانيكي آلات كتابة واردة في الكشف رقم ٨ من
الكشوف الملحقه بكادر عمال القتال ومقدراً لها درجة صانع دقيق
(٥٠٠/٢٠٠ ملزم) وقد وضعت لجنة الامتحان بلايء الأبر في هذه
الفرقة وببداية مربوطها بما كان لها أن تعمل هذا التقدير بمقد ذلك
بدموى أن درجته تؤهل لدرجة صانع دقيق ممتاز ما دام أن مهنته التي
يقوم بعملها عملاً لم ترد في الكشف رقم ٩ المخصص لدرجة صانع دقيق
مستل (٧٠٠/٣٦٠ ملزم) لمثل أخرى ليس من بينها مهنة المدعى التي

امتحان فيها ويقوم بعملها عملاً ، اذ انه ولئن كانت لجنة الاختبار تستعمل بتقدير كفاية المابل تبعا لاجادته عند تأدية الامتحان اليمتد له بغية تحديد درجته واجره ، الا انه لا يجوز لها ان تخرج عن نطاق ما تضمنته قواعد الكادر ، ومن ثم فان ما اتخذته الادارة من وضع الطعون تسده في الدرجة (٥٠٠/٢٠٠ ملزم) المختصة لهنة ميكانيكي آلة كاتبة يكون مطلبها للقاتلون .

(طعن رقم ١١٢ لسنة ٥ في - جلسة ١٩٦٠/٥/٧)

قاعدة رقم (٢٨٤)

المبدأ :

الدرجات المشار اليها بتقرير اللجنة المشكلة لاعادة توزيع عمل القتال على الوزارات والمصالح - اعتبارها درجات مستقلة عن بعضها يجري التمييز فيها تبعا لقدرة العامل حسب نتيجة امتحانه امام اللجنة المختصة .

ملخص الحكم :

يبين من الاطلاع على تقرير اللجنة المشكلة بوزارة المالية لاعادة توزيع عمل القتال على وزارات الحكومة ومصالحها ، ان كلا من الدرجات المشار اليها فيه - ومن بينها درجة مساعد صانع وعامل غير دقيق وعامل دقيق - تعتبر درجة مستقلة يكون التمييز فيها تبعا لقدرة العامل وكفايته حسبما يبين من نتيجة الامتحان الذي يؤديه امام اللجنة المختصة .

ومن ثم فلذا ثبت ان اللجنة التي قبلت بامتحان المدعى قدرت ان كفايته في العمل لم ترق الى درجة عامل غير دقيق ، وانها لا تتعدى درجة مساعد صانع في الدرجة من ٢٠٠/١٥٠ م تعينه مساعد نجار في الدرجة المذكورة ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القاتلون اذ قضى باحقيته في تسيوية حالته في درجة (نجار) صانع غير دقيق ٢٠٠/٣٦٠ م . ولا يعترض على

ذلك بأن كل طرف تكفلت بهال القتال قد خلعت من ذكر مساعد نجار على التخصيص ولم تتفقين سوى نجار في درجة عليل غير دقيق ٢٠٠/٣٦٠ م ، ونجار في درجة عليل دقيق ٣٦٠/٥٠٠ م — لا يمترض بذلك ، لأن عدم بلوغ المطعون عليه في الامتحان درجة الصانع الدقيق لا يستلزم وضعه في درجة الصانع غير الدقيق ، لأن ثمة درجة أخرى هي درجة مساعد الصانع وينال التعمين في درجات كلدر عمل القتال هو — كما سبق القول — بدرجة نجاح المابل في الامتحان لاحدى هذه الدرجات ، وقد قدرتها اللجنة بأنها لا تتمدى مساعد صانع ، وليس يقبل أن يفيد المدعى من اغفال ذكر مساعد نجار على التخصيص ضمن الكشوف الملحقة بالكادر المذكور ، وكل ما قد يؤدي اليه ذلك أن يوضع في الدرجة المساوية لدرجته طبقا لقواعد كادر عمال الحكومة الذي اتخذته اللجنة اساسا لتقديراتها لدرجة المابل وتحديد اجره — يوضع في درجة مساعد صانع التي نجح في اجتاحتها .

(طعن رقم ٢١٠ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٥٦/٢/١١)

ملحقة رقم (٢٨٥)

المبدأ :

تقدير درجة كفاية عليل القتال — اللجنة المشكلة لاعادة توزيعهم على وزارات الحكومة ومصلحتها — اشترطها ان يؤدى العمال والصناع الفنون لاحتكا في حرفهم امام اللجنة الفنية المختصة — الفاية التي استبعدتها هي الوصول الى تحديد الدرجة والوظيفة التي يوضع فيها كل من هؤلاء العمال والفنر الذين يستحقونه — اطلاق حرية اللجنة الفنية في تقدير مدى صلاحية المابل او الصانع ودرجة مهارته في حرفته — تفاوت درجة المهارة الفنية في العروة الواحدة وتباين الدرجة والاجر المقررين لها في التكدر تبعا لذلك — لا تترب على اللجنة الفنية اذا هي قدرت درجة كفاية المابل بمصانع

غير دقيق ما دامت وتليفة « قابل فنى » التى تدرج تحت هذه الدرجة تستوعب
لحرفته التى لم تر اللجنة ان الملمه بها يرقى الى درجة الحققة .

ملخص الحكم :

ان الغلية التى استهدفتها لجنة اعادة توزيع عمال القتال من اشتراط
اداء امتحان فنى للعمال أو الصناع فى حرفهم املم اللجنة الفنية المختصة
المشكلة لهذا الغرض فى الوزارات والمصالح المختلفة ، على غرار ما قضى به
كادر عمال الحكومة بالنسبة الى المعينين من الخارج ، هى الوصول الى
تحديد الدرجة والوظيفة التى يوضع فيها كل من هؤلاء العمال والأجبر
الذى يستحقونه ، وذلك تبعا لقدرته الفنية بعد التحقق من الملمه
بحرفته والوقوف على مبلغ كفايته فى العمل الذى يسفر الامتحان عن
ثبوت اهليته له . وغنى عن البيان ان تحقيق الحكمة من الامتحان المشار
اليه يقتضى اطلاق حرية اللجنة التى تتولاه فى تقدير مدى صلاحية العايل
أو الصانع ودرجة مهارته فى حرفته حسبما يكشف عنه الاختبار الذى
تجربه له والذى على اساسه تجدد درجته وتوظيفته وأجره ، ومن ثم
فلا تشرب على اللجنة المذكورة اذا هى قررت ، بعد الاختبار ، صلاحية
العايل أو الصانع لمهنة غير تلك التى اسندت اليه على عجل وبصفة مؤقتة
قبل اعادة توزيع عمال القتال وفقا للأسس المستقرة التى سننها اللجنة
المشار اليها ، او اذا هى قدرت كفايته فى هذه المهنة ببرتبة اثنى او اعلى
من تلك التى وضع فيها عقب تركه خبطة الجيش البريطانى ، ما دام
المرد فى ذلك كله الى نتيجة الاختبار الذى هو القيس الصحح للاهلية ؛
ذلك ان درجة المهارة الفنية قد تتفاوت فى الحرفة الواحدة ، وبناء على
هذا تتفاوت درجة الحققة فى العايم بهذه الحرفة ، وتبين تبعا لذلك
الدرجة والأجر المتران لها فى الكادر ، وما دامت العبرة بدرجة الكفاية
بحسب ما تقدره لجنة الامتحان التى لا يحق على تقديرها من الوجهة
الفنية ، فان درجة الحققة ومرتبها على التدرج الوارد فى كشوف كادر

عمال القنال ترتبط أساسا بهذا التقدير الذي يحدد إجر العامل أو الصانع ونقلا له في نطاق المهنة التي أدى الامتحان فيها ، فلا يسوغ بعد تقدير كفايته وضعه في درجة لم ترق إليها هذه الكلية أو أدنى مما تؤهله لها . ولا قيد على اختصاص اللجنة الفنية في هذا الشأن كما لا سلطان لها في وضعه في درجة غير التي يستحقها ، وما دام المنط هو درجة الكلية تأسيسا على نتيجة الاختبار الفني : فلا ترتيب على اللجنة إذا قررت أن العامل يصلح للعمل في درجة صانع لا يحتاج إلى حقة التي مربوطها ، ٣٦٠/٢٠٠ مليا) وهي الواردة بالجدول رقم ٦ الملحق بكتاب عمل القنال ، وفي حدود هذه الدرجة — لا سواها — يصدق عليها وصف « عامل فني » الوارد بالجدول المذكور والذي يتسع لمرتبه التي لم تر اللجنة أن الملبه بها يرقى إلى درجة الحقة .

(طعن رقم ٧٨ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٥٩/١٠/٣١)

قاعدة رقم (٢٨٦)

المبدأ :

الغاية التي استهدفها لجنة إعادة توزيع عمال القنال من اشتراط أداء امتحان فني للعمال أو الصانع في حرفتهم أمام اللجنة الفنية المختصة — هي الوصول إلى تحديد الدرجة والوظيفة التي يوضع فيها كل منهم والأجر الذي يستحقه تبعا لقدرته الفنية — اطلاق حرية لجنة الامتحان في تقدير مدى صلاحية العامل أو الصانع أو درجة مهارته في حرفته حسبما يكتشف عنه الاختبار — لا ترتيب على اللجنة إذا هي قررت بعد الاختبار صلاحية العامل أو الصانع لجنة غير التي استندت اليه أو لا هي قدرت كفايته في هذه المهنة بمرتبة كفاي أو أعلى من تلك التي وضع فيها — لا عبرة بدرجة الكلية

(م ٢٦ — ج ١٨)

بحسب ما تقرره لجنة الامتحان — لا معقب على تقديرها من الوجهة الفنية —
درجة الثقة ومرتبتها على التدرج الوارد في كشف كفاية عمال القتال — ترتبط
أساسا بهذا التقدير الذي يحدد اجر الملحق أو الصانع وفقا له في نطاق
الهيئة التي ادى فيها لامتحان .

ملخص الحكم :

يبين من ملزمة تقرير اللجنة المشكلة في وزارة المالية والاقتصاد
بناء على قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١
لاهمادة توزيع عمال الجيش البريطاني . الذين تركوا الخدمة في منطقة قتال
المسيحيين على وزارات الحكومة ومسالحيها بحسب حرتهم وتقدير أجورهم
وهو التقرير المؤرخ ١٩ من مارس سنة ١٩٥٢ انه ورد به فيما يتعلق
بامتحان العمال ما يلي « وما يتصل اتصالا وثيقا بالأجور المقررة مسألة
نادية الامتحان . فهذا امر واجب اذ يتحتم على العمال أو الصناع المعنيين
ان يكونوا امتحانا في حرتهم بمعونة اللجان المشكلة لهذا الغرض في مختلف
الوزارات والمصالح طبقا للمادة السابعة من قواعد كادر العمال ، وذلك
لمعونة الدرجة التي يوضع فيها كل منهم حسب قدرته على العمل فلقد
نصت المادة المذكورة على ان لا يعين عامل من الخارج الا بعد اجتيازه
امتحانا اعمل لجنة فنية وتحدد اللجنة وظيفته ودرجته والفرص من
الامتحان التحق من الملم عمال الجيش بحرتهم وللوقوف على كفايتهم
في العمل واستحقاقهم للدرجات المقررة لهم في الكادر . ويراعى في الامتحان
مختلف الاعتبارات لانه القياس الصحيح للاهلية .

ويلخص مما تقدم ان الفلية التي استحدثتها لجنة اعادة
توزيع عمال القتال من اشتراط لقاء امتحان فني للمصال أو الصناع
في حرتهم اعمل اللجنة الفنية المختصة المشكلة لهذا الغرض في الهزارات
والمصالح المختلفة على غرار ما قضى به كادر عمال الحكومة بالنسبة الى
المعنيين من الخارج هي الوصول الى تحديد الدرجة والوظيفة التي يوضع
عليها كل من هؤلاء العمال والاجر الذي يستحقونه وذلك بمساعدة اللجنة
الفنية بمعد التحق من الملم بحرتهم والوقوف على مبلغ كفايتهم

في العمل الذي يسفرُ الامتحان عن ثبوت اهليته له . وغنى عن البيان
من تحقيق الحكمة من الامتحان المشار اليه تقتضى اطلاق حرية للجنة
التي تتولاها في تقدير مدى صلاحية العامل او الصانع او درجة مهارته
في حرفته حسبما يكشف عنه الاختبار الذي نجريه له والذي على انفسه
تحدد درجته ووظيفته واجره ، ومن ثم فلا ترتيب على اللجنة المذكورة
اذا هي قررت بعد الاختبار صلاحية العامل او الصانع لمهنته ، تلك التي
استندت اليه على عجل وبصفة مؤقتة قبل اعادة توزيع عمال القنال
وفقا للأسس المستقرة التي سنتها اللجنة المشار اليها او اذا هي قدرت
كاهليته في هذه المهنة بمرتبة ادنى او أعلى من تلك التي وضع فيها
عقب تركه خدمة الجيش البريطانى مادام المرد في ذلك كله الى نتيجة
الاختبار الذي هو القيلس الصحيح للاهلية ، ذلك ان درجة المهارة
الفنية قد تتفاوت في الحرفة الواحدة ، وبناء على هذا تتفاوت درجة
الدقة في القائم بهذه الحرفة وتبين ان ذلك الدرجة والاجر
المقرران لها في الكادر وما دأبت العمرة بدرجة الكفاية حسبما تقدره لجنة
الامتحان التي لا معتب على تقديرها من الوجهة الفنية فان درجة الدقة
ومرتبتها على التدرج الوارد في كشف كادر عمال القنال ترتبط أساسا
بهذا التقدير الذي يحدد اجر العامل او الصانع وفقا له في نطاق
المهنة التي ادى الامتحان فيها فلا يسوغ بعد تقدير كفاياته وضعه
في درجة لم ترق اليها هذه الكفاية او ادنى ما تؤهل لها . ولا قيد
على اختصاص اللجنة الفنية في هذا الشأن كما لا سلطان لها في وضعه
في درجة غير التي يستحقها .

(طعن رقم ٦٩٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٧)

قاعدة رقم (٢٨٧)

المبدأ :

امتحان عامل القناة شرط لازم لامكان تحديد وظيفته ودرجته — ثبوت
صلاحية المهنة التي ادى فيها الامتحان — تسوية حالته على نفس نتيجة
الامتحان من تاريخ ادائه — قبليه قبل امتحانه بعمل ذات المهنة — القول بان

**الامتحان كشف عن كفايته وسحب الر القسوية الى تاريخ قيامه بالعمل —
غير صحيح — اساس ذلك .**

ملخص الحكم :

ان وضع عامل القناة حتى تاريخ ادائه الامتحان الفني ، سواء من حيث نوع العمل الذي اسند اليه او من حيث الاجر الذي تسرر له ، انما كان وضعا مؤقتا اقتضته الضرورة الملحة والظروف العاجلة الاستثنائية الخاصة بعمل القناة ، ومن ثم لما كان يستقر له به مركز قانوني بات ، وانما ينشأ له هذا المركز بعد ثبوت صلاحيته للمهنة التي اختبرته فيها لجنة الامتحان الفنية المشكلة لهذا الغرض ، وهي صلاحية لم تثبت الا بلتحانه الذي لا يمكن أن ينسطف اثره على الماضي . ولو كان المسمى قائما من قبل عملا بعمل المهنة التي اختبر فيها ، اذ ليست مزاوله العمل بالفعل دليلا على هذه الصلاحية او على درجة كفاية العامل في وقت معين في الماضي ، فقد تكتسب الصلاحية او تزداد الكفاءة مع الوقت بالمران والمزاولة ، وانما هذا كله رهين بما تسخر عنه نتيجة الامتحان الذي هو طبقا لاحكام كادر عمال القناة شرط مسبق لازم لامكان تحديد وظيفة العامل ودرجته .

ومن ثم فلا اعتداد بالقول باستحقاق العامل تموية حالته على اساس نتيجة اختباره من تاريخ اسناد عمل نجار اليه ، اذ العبرة بتاريخ ادائه هذا الاختبار .

(ملعن رقم ٥٢٢ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٦/١١)

قائمة رقم (٢٨٨)

المبدأ :

امتحان عامل القناة امام اللجنة الفنية المختصة — ثبوت نجاعته في المهنة — اكتسابه مركزا قانونيا ذاتيا بحسب نتيجة امتحانه من الترخي

أدائه — التحدى بترأخي الإدارة في امتحان العمل — في غير محله — القول
بإرد صلاحية العمل إلى تاريخ نفاذ الكادر — غير صحيح .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت من الأوراق أن المدعى قد أدى الامتحان الفني الذي
تطلبه كادر عمال القناة ونجح فيه في ٢٤ من يولية سنة ١٩٥٢ فعليه
بكون قد اكتسب مركزاً قانونياً على أساس نتيجة هذا الامتحان
ترتب له بمقتضاه حق استبداء مباشرة من القانون في حينه فيما يتعلق
بالدرجة والأجر اللذين يستحقهما ولا يؤثر في هذا الحق وثبوته لصالحه
صدور تنظيم لاحق غير اثر رجعي كالتانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥
بشأن تعيين عمال القناة على درجات بالميزانية أو قرار مجلس الوزراء
اللاحق به الصادر في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ ، مادام لم يمسسه
أوضاع العمال ومراكزهم السابقة بأثر منعطف على الماضي . ومن ثم
فإن المدعى يستحق تسوية حالته على الوجه المتقدم من تاريخ أدائه
الامتحان أمام اللجنة الفنية المختصة في ٢٤ من يولية سنة ١٩٥٢ في المهنة
التي أثبت الامتحان صلاحيتها لها ، لا من تاريخ سابق على ذلك ،
إذ أن هذه الصلاحية ليست صفة لازمة للشخص ومطلقة زمنياً بل هي
حالة مكتسبة ونسبية تقوم به وقت ما بتى توافرت له أسبابها من
مران وخبرة بالنسبة إلى حرفة بذاتها . وقد جعل كادر عمال القناة
الاختبار الفني أداة لإثباتها وليس معنى ثبوته للعمل وقت أداء هذا
الاختبار أنها كانت قائمة به في زمن سابق ما دام اكتسب هذه الصلاحية
وترتبها يقتران بطبيعتها بعض الوقت ويلدرية ولا سندا للحكم
المطعون فيه فيما ذهب إليه من رد هذه الصلاحية إلى أول إبريل
سنة ١٩٥٢ تاريخ نفاذ أحكام كادر عمال القناة لصمم تيلم الدليل على
ذلك ، كما لا حاجة له فيما أخذه على جهة الإدارة من تراخ في تطبيق
أحكام الكادر المذكور في حق المدعى نور نفاذها إذ لم يكن في وسعه
عليها وماذا أن تقوم باختبار العدد المسدود من عمال القناة الذين احتلوا
مخبرتها كل في حرفته في وقت واحد ، والثابت أنها قابلت باختبار
المدعى فيما بعد فترة معقولة من تاريخ نفاذ الكادر المشار إليه .

قاعدة رقم (٢٨٩)

المبدأ :

كيفية اثبات اداء عمال الجيش البريطانى للاختحان .

ملخص الحكم :

مضى كان المدعى قد استدل على ادائه الاختحان قبل التعمين بكتيب وقمته احدى المراتبات المساعدات باستراحة المفتشات التى عين بها ، بنى عليه أنه اجناز هذا الاختحان ، فان هذا لا يصلح سندا للتدليل على تمام الامتحان ، اذ من المقرر أنه لا عبرة بمثل هذه الوثائق اللاحقة فى التدليل على حصول الاختبار عند تميمه باستراحة المفتشات ، مما دام اوراق الملف خالية من الاساتيد الكتابية التى تثبت حصول هذا الاختحان اطم اللجنة المختصة ونجاح المدعى فيه .

(طعن رقم ١٧٢١ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/٢/٨)

قاعدة رقم (٢٩٠)

المبدأ :

عمال القنلة — مركزهم من حيث الاجور التى منحوها عقب تركهم خدمة السلطات البريطانية مؤقتة فى نهاية انقضائها الضرورة المستعجلة .
وشذاك — عدم اكتسابهم حقوقا فى هذه المراكز قبل الاثارة — العبارة بالمرکز التى تتحدد على مقضى نتيجة الاختحان الذى يجب أن يؤدوه — وجوب اعانة تشيوية حالاتهم على اساس النتيجة التى يسفر عنها — بيان ذلك .

ملخص الحكم :

ان مركز عمال القنلة من حيث الدرجات التى وضعوا فيها الاجور التى منحوها اول الامر عقب تركهم خدمة السلطات البريطانية لثر الفاء

بمساعدة سنة ١٩٣٦ إنما كان مركزا مؤقتا غير بات اقتضته الضرورة
الصلابة وقتذاك ، أما مركزهم النهائي فيما يتعلق بهذه الدرجات
والأجور فلم تكن لتستقر إلا بعد نفاذ القواعد التنظيمية التي وضعت
لإعادة توزيعهم بصفة نهائية وذلك على مقتضى ما يسفر عنه الامتحان
الفنى الذى حتم كادر عمال القناة أن يؤدوه في حرمهم بواسطة اللجان
المشكلة لهذا الغرض في مختلف الوزارات والمصالح ، ومن ثم فليس
لعمل القناة أى حق مكسب في وضعه الأول المؤقت يمكن أن يتمسك
به في مواجهة الإدارة ، وإنما العبرة هي بوضعه النهائي الذى يتحدد
على مقتضى نتيجة اختياره ، ذلك الاختبار الذى يتقرر به أجره ومهنته
والذى يضمن إعانة تنوية حالته على أسفله .

١ طمى رقمى ٧٦٥ ، ٧٨٤ لسنة ٥ ق — جلسة ١٠/٢/١٩٦٤

القصر السلافي

المرتب

المادة رقم (٢٩١)

المادة :

تعيد مرتب المائل طبقا لحكم المادة الاولى من القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦١ في شأن تعيين عمال القناة على درجات — عدم خضوعه لسلطة التقديرية للإدارة بل يستند مباشرة من القانون — اثر ذلك — القرار الإداري برفع المرتب عن القدر المقرر يعتبر مخالفا للقانون ويتمن سحبه .

مخلص الفتوى :

تنص المادة الخمسة من القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦١ في شأن تعيين عمال القناة على درجات على انه : « يمنح عليل القناة عند وضعه في الدرجة المقررة لمؤهله او لعرفته بداية ربطها أو أجره الحالي مضروبا في ٢٥ أيهما اكبر ولو جاوز نهاية مربوط الدرجة ... ويبين من ذلك ان المشرع نص على كيفية تحديد أجر عليل القناة الذي ينقل الى درجة في الميزانية ، ولم يعط الإدارة اية سلطة تقديرية في هذا الشأن بل اوجب عليها منحه بداية مربوط الدرجة أو أجره الحالي مضروبا في ٢٥ أيهما اكبر ، وبهذا فان مثل هذا المائل يستحق أجره من القانون مباشرة دون ترخيص من الإدارة .

ومن حيث أن هذا الحكم قد خولف أخذا بفتوى ديوان الموظفين المبلغة الى الجامعة بكتاب الديوان رقم ٥٧ — ١٨/٥ المؤرخ ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٦١ ، فان القرار الصادر من جامعة عين شمس برفع مرتبها

عمال القطاع الذين وضعوا على درجات بالميزانية الى ٢٠٠ ملهم بالنسبة الى من تقل بداية ربط درجاتهم من هذا القصر ، هذا القرار يكون مخالفا للقانون ، ويتمين سحيه .

(فتوى رقم ٧٤٢ في ١٩٦٤/٨/٢٠)

قصة رقم (٢٩٢)

المسألة :

مرتب — صرفه دون وجه حق بناء على تسوية خاطئة تنفيذاً لفتوى ديوان الموظفين — عدم جواز استرداد الفروق اعمالا لاحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ .

ملخص الفتوى :

اذا كان ما صرف الى اولئك العمال من مبلغ دون وجه ، انما تم تنفيذا لفتوى ديوان الموظفين المشار اليها ، فانه لا يجوز طبقا لاحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ استرداد ما صرف اليهم ، وذلك ان التسوية التي اجريت لهم والتي تبين مخالفتها للقانون كانت تنفيذا لفتوى ديوان الموظفين الصادرة في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٦١ — أى في المجال الزمني للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ والذي يقضى في المادة الاولى منه بان — « يتجاوز عن استرداد ما صرف الى الموظفين والعمال من مرتبت وأجور بناء على قرارات بالترقية أو تسويات صادرة من جهات الإدارة تنفيذا لحكم أو فتوى صادرة من القسم الاستشاري للفتوى والتشريع بجلس الدولة والادارات الصلة بديوان الموظفين وذلك اذا الضيت أو سحبت تلك القرارات أو التسويات » .. كما تنص المادة الثانية منه على أنه :

ويعتبر صحيحا ما سبق صرفه الى الموظفين والعمال بالتطبيق لتلك القرارات أو التسويات الملفة » وكذلك تنص المادة الثالثة من ذلك

الفتوى على أنه : « لا عرى أحكام المصنفين السابقين إلا على القرارات والتسويات التي تمت تنفيذ الأحكام والفتوى التي صدرت أممنا من أول يولية سنة ١٩٥٢ الى تاريخ العمل بهذا القانون » .

ويستلذ من النصوص سابقة الفكر ان العبرة هي بتاريخ الفتوى أو الحكم الذي صدرت على أساسه التسويات أو القرارات الملقاة ، متى كانت الفتوى أو الحكم صادوا في الفترة من أول يولية سنة ١٩٥٢ الى تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه (أى في ٣١ من يناير سنة ١٩٦٢) ، فانه لا يجوز استرداد ما صرفه للمواطنين أو العمال تنفيذا للفتوى أو الحكم ، وذلك اذا الفيت أو سحبت تلك القرارات أو التسويات .

(فتوى رقم ٧٤٢ في ١٩٦٤/٧/٢٠)

المشروع المصالح

الملاوات الدورية

قاعدة رقم (٢٩٤)

المبدأ :

عقد ربط مخرقية السنة المالية ١٩٥٤/١٩٥٥ روعي في ربط اعتياداته.
أجور عمال القنات الا تصرف لهدية ملاوات اعتبارا من اول مايو سنة ١٩٥٤
كتاب المالية المرفق في ٢٩٣٢/٢٩٣٤ .

ملخص الحكم :

مضى ثبت ان المصن تولى حله بالمعيش البسيط في الخلف مساعدة
سنة ١٩٣٦ ، وفيه الحق في ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٥١ بمصلحة الموانئ
والنقل في حرية « تروى » بأجر يومي قدره اربعمائة لليم متسما اعتاة
غلاء المعيشة ونق حاكمه الاجتماعية « بعد ثمانية املين على يد اللجنة
المشكلة بالقوارة لهذا الغرض » وفيه اجاز احصل الصلحية لعمرة .
« تروى » (عامل دقيق) ، ومنح من اول ابريل سنة ١٩٥٢ بداية مبرومة
هذه الدرجة (٣٠٠ - ٥٠٠ م) وهي ثلاثمائة لليم يوميا ، وفيه لا يتصغير
علاوات دورية في حدود الدرجة التي عين فيها عند التفتاة بصفة
الحكومة ، لانه عندما ربطت ميزانية الدولة عن السنة المالية ١٩٥٤ -
١٩٥٥ روعي في ربط الاعتيادات الخمسة بأجور عمال القنات الا تصرفه
لهم أية علاوات اعتبارا من اول مايو سنة ١٩٥٤ ، كما يستفاد من كتاب
وزارة المالية والاقتصاد الى ديوان الموظفين رقم ١٢٣ - ٢/٥٣ في ٢٢
من مايو سنة ١٩٥٤ .

(ضمن رقم ٧٧ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٢/٢٩)

قاعدة رقم (٢٩٤)

٤١٢ :

استحقاق عامل القناة لعلاوته الدورية طبقا لأحكام كادر عمال
القناة ولأحكام كادر عمال الحكومة فيما لم يرد النص عليه في كادر عمال
القناة الفترة السابقة على نفاذ قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٤ من
مارس سنة ١٩٥٦ بشأن مشكلة موظفي وعمال القناة — أماعته من العلاوة
بعد صدور قرار مجلس الوزراء السابق الذكر مشروط بنقله على درجة
خالية بميزانية الوزارة الملحق بها — أماعته من تدرج أجره بالعلاوات قبل
صدور هذا القرار معلق على فتح الاعتمادات المالية اللازمة .

ملخص الفتوى :

أن تقرير اللجنة المكلفة بإعادة توزيع عمال القناة على المصالح
المعمومية وتقدير أجورهم (تنفيذا لقراري مجلس الوزراء الصادرين في
٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ و ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١) بحسبانه
القواعد التنظيمية العامة لشئون هؤلاء العمال قد حدد الأجر في كل درجة
من الدرجات التي تضمنتها بداية ونهائية معينتين ، ومفهوم ذلك أن
العمال يمنح بداية أجر الدرجة المعين فيها ثم يتدرج أجره الى أن يعمل
الى نهائية مربوط هذه الدرجة ، وإذا كانت هذه القواعد لم تنظم هذا
التدرج فإنه يمكن الرجوع في شأنه الى أحكام كادر العمال باعتباره الأصل
الذي ينطبق ما دام لم يوجد حكم يخالفه .

كما أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٤ من مارس سنة ١٩٥٦
الذي نص على عدم استحقاق عمال القناة وموظفيها أية علاوات دورية
حتى يتم تنظيمهم على الدرجات الخالية بميزانية الوزارة — يفيد بوضوح أن
عمال القناة يستحقون علاوات دورية في الفترة السابقة لصدوره بدليل
أن المشرع عندما رأى حرمة من هذا الحق لم يوجد مناصا من النص على
ذلك صراحة .

على انه اذا كانت قواعد كادر عمال القناة قد تضمنت منحهم علاوات دورية فانه مما لا شك فيه ان تنفيذ هذه القواعد في هذه الخصوصية مطلق ضمنا على اعتماد المال اللازم لذلك لان القرار الادارى اذا كان من شأنه ترتيب اعباء مالية جديدة على عاتق الخزانة العامة فلا يتولد اثره. حالا ومباشرة الا اذا كان ذلك ممكنا وجائزا عاتونا او حتى اصبح كذلك بوجود الاعتماد المالى اللازم لتنفيذه .

فإذا كان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٤ من مارس سنة ١٩٥٢ بشأن مشكلة موظفى وعمال القناة الذين تركوا العمل بالمسكرات البريطانية في اكتوبر سنة ١٩٥١ نص في الفقرة ٤ من البند ثانيا منه على ان : « باقى موظلى وعمال القناة في كل وزارة الذين لم يتم نطقهم بعد عليهم الدرجة الخالية ببيزانية الوزارة تصرف مرتباتهم واجورهم خصا من اعتماد تكليف موظلى وعمال القناة الذى خصص للوزارة طبقا للفترة السابقة ، مع ملاحظة عدم استحقاقهم لاي علاوات دورية او ترقية حتى يتم نطقهم على الدرجات الخالية ببيزانية الوزارة » ومن ثم لا يستحق عمال القناة الذين لازالوا خاضعين لاحكام كادرهم علاوات دورية وانما يتقون عند الاجور التى استحقوها قبل نفاذ قرار مجلس الوزراء المذكور .

(انتهى رقم ١٠٥٨ في ١٢/٨ / ١٩٦٠)

قاعدة رقم (٢٩٥)

المبدأ :

القانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦١ في شأن تعيين عمال القناة على درجات بالبيزانية — الفترة الأخيرة من المادة السادسة من هذا القانون — نصها على ان يمنح لكل منهم اول علاوة اعطائية في اول مايو سنة ١٩٦٢ — سريان هذا النص على عمال القناة الذين سبق تعيينهم على درجات بالبيزانية قبل صدوره — لمر ذلك — منحهم اول علاوة دورية بعد العمل في اول مايو سنة ١٩٦٢ دون اعتداد بسابقة حصواتهم على علاوات دورية قبله .

ملخص القسوى :

نظرا للارغبة الملحة فى ايجاد اعمال حكومية لعمال الجيش البريطانى الذين تركوا خدمته عقب الفاء معاهدة سنة ١٩٣٦ اقتضى الامر توزيعهم على الجهات الحكومية دون مراعاة حاجيات العمل وحرهم او الاعمال التى كانوا يؤدونها او التى تتفق وحالتهم مع الخصم باجورهم على بند ١٢ مساعدات مصلحة الضمان الاجتماعى بميزانية وزارة الشئون الاجتماعية وقد شكلت بعد ذلك لجنة لاعادة توزيعهم على المصالح الحكومية حسب حرمهم ثم تقرر اعادة امتحانهم واعادة توزيعهم طبقا لنتيجة الامتحان على الوزارات والمصالح وقرر القانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ تخصيص بعض الدرجات الخالية فى الوزارات والمصالح لوضعهم عليها ، وقد اسفر ذلك كله عن وجود طلائفة كبيرة من عمال القناة لم يعينوا بعد على درجات دائمة بالميزانية نصدر القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦١ فى شأن تعيين عمال القناة على درجات بالميزانية ونص فى مادته الاولى على ان « تسرى احكام هذا القانون على عمال القناة الذين تركوا خدمة السلطات البريطانية بقاعدة القناة والتحقوا بخدمة الحكومة ولم يعينوا على درجات دائمة فى الميزانية حتى تاريخ العمل بهذا القانون » .

الا ان المشرع حرص فى هذا القانون تحقيقا للمساواة والعدالة بين جميع عمال القناة على تعميم بعض الاحكام الواردة به بالنص على سريانه على من سبق تعيينهم على درجات بالميزانية قبل صدوره ، ومن بين هذه الاحكام ما تضمنته المادة السادسة التى تقضى بان « تعتبر اتمية عامل القناة المؤهل فى الدرجة المقررة له وفقا لاحكام هذا القانون من تاريخ تعيينه بوصفه من عمال القناة او من تاريخ حصوله على المؤهل ايها القرب » .

وتعتبر اتمية عامل القناة غير المؤهل فى الدرجة المقررة له وفقا لاحكام هذا القانون من تاريخ شغله الحرفة الخاصة بهذه الدرجة .

وتسرى هذه المادة على من سبق تعيينهم من عمال القناة على درجات فى الميزانية قبل صدور هذا القانون .

وتحصيل الأقدمية الاعتبارية التي ترتبها هذه المادة في الدرجة دون زيادة الترتيب عن الحدود المنصوص عليها في المادة السابقة وتحصيل مدة الخدمة المبجلة في المعاش طبقاً لأحكام القانونين رقمي ٣٦ لسنة ١٩٦٠ و ٣٧ لسنة ١٩٦٠ .

ولا يجوز الاستناد الى هذه الأقدمية للطعن في القرارات الإدارية الخاصة بالترقية أو التعيينات أو النقل أو غيرها التي صدرت لحين نفاذ هذا القانون .

ويمنح كل منهم أول علاوة اعتيادية في أول مايو سنة ١٩٦٢ .

ومؤدى هذا النص أن المشرع اعتبر لعامل القناة المؤهل للأقدمية في الدرجة المقررة له من تاريخ تعيينه بوصفه من عمال القناة أو من تاريخ حصوله على المؤهل أيهما اقرب وقرر لعامل القناة غير المؤهل للأقدمية في الدرجة المقررة له من تاريخ شغله الحرفة الخاصة بهذه الدرجة ، وقد سوى المشرع في هذا الحكم بين من يعين بعد العمل بهذا القانون وطبقاً لأحكامه على درجة بالميزانية وبين من سبق تعيينه على درجة بالميزانية قبل العمل به إذ نصت للفترة الثالثة من المادة السادسة على سريان هذه المادة على من سبق تعيينهم من عمال القناة على درجات في الميزانية قبل صدور هذا القانون .

وبين حيث أن من شأن حساب مدد الخدمة الاعتبارية المساهمة لعملاء العاملين تغيير مواعيد الجلاوات الدورية بالنسبة لجميع من انادوا من ميزة الأقدمية الاعتبارية التي رتبها هذا القانون لذلك رأى المشرع توحيد موعد العلاوة الدورية بالنسبة اليهم جميعاً بجعلها في أول مايو سنة ١٩٦٢ وانخفاض هذا التاريخ أساساً لمنح العلاوات بعد ذلك ولم يفرق المشرع في هذا الحكم بين من عين قبل العمل بأحكام هذا القانون ومن عين بعد العمل به إذ أورد للفترة الخامسة بأن « يمنح كل منهم أول علاوة اعتيادية في أول مايو سنة ١٩٦٢ » ضمن فقرات المادة السادسة وهي المادة التي تهمي على من سبق تعيينهم من عمال القناة على درجات في الميزانية قبل صدور هذا القانون .

ومن حيث انه لا ينبغي أن يستفاد من النص على منع المسلمين اول علاوة انصراف قصد الشارع الى من لم يستحقوا علاوات دورية قبل ذلك بما يقصر حكم الامادة من العلاوة الدورية على من عين بعد المعلن بهذا القانون أو قبله ولم يسبق منحه علاوة دورية اذا أن المقصود بالاول علاوة هو أول علاوة بعد العمل بالقانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦١ وليس أول علاوة استحقها المعلن منذ تاريخ تعيينه .

ومن حيث انه وان كتبت الفترة الثالثة سالف الذكر التي عمت حكم المادة السادسة على جميع عمال القناة لم ترد في عجز هذه المادة الا انه لا يجوز أن يؤخذ من هذا الترتيب لفقرات المادة ما يخصص الحكم الذي جاء مطلقا في الفترة الثالثة وانصرف الى احكام المادة السادسة جميعا دون تخصيص وخاصة وقد تضمنت الفقرتان التاليتان لهذه الفترة قيتين على حساب الادتمية الاعتبارية التي ترتبها الفقرتان الاولى والثانية اولهما يقضى بحساب هذه الادتمية دون زيادة في المرتب عن الحدود المنصوص عليها في المادة الخامسة ، وثانيهما ، يقضى بعدم جواز الاستناد الى هذه الادتمية للطنن في القرارات الادارية الخاصة بالترقيات او التعيينات او النقل او غيرها التي صدرت لحين نفاذ هذا القانون ، ولو قيل بقصر حكم الفترة الثالثة على الفقرتين اللتين تسبقها لكان المعنيون قبل صدور هذا القانون في انكسارهم من الادتمية التي رتبها بنهائى عن هذين القيتين وهو لم يكن في مقصود المشرع من ترتيب فقرات هذه المادة بل ومؤد الى مغرقة صارخة بطلاق ميزة الادتمية الاعتبارية للمعنيين قبل صدور القانون دون اى قيد وايراد القيود على المعنيين على درجات بالميزانية بعد صدوره فقط .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على المعلن/..... وهو من عمال القناة سابقا المعين على درجة بالميزانية في ١٩٥٨/٧/١ يستحق أول علاوة دورية بعد العمل بالقانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦١ في أول مايو سنة ١٩٦٢ على أن يتخذ هذا التاريخ اسسنا لمحة الصلاوات الدورية المستقبلة دون اعتداد بسابقة حصوله على علاوة دورية في أول مايو سنة ١٩٦١ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع الى أن حكم الفترة الأخيرة من المادة السادسة من القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه يسرى على عمال القناة الذين سبق أن عينوا على درجات بالميزانية قبل صدوره فينتحون أول علاوة دورية بعد الفصل به في أول مايو سنة ١٩٦٢ دون اعتداد بسابقة حصولهم على علاوات دورية قبله .

وعلى ذلك يستحق السيد/ المعين اعتباراً من ١٩٥٨/٧/١ للعلاوة الدورية في ١٩٦٢/٥/١ على أن يتخذ هذا التاريخ أساساً لتحديد موعد العلاوات الدورية المستقبلية دون اعتداد بسابقة حصوله على علاوة دورية في أول مايو سنة ١٩٦١ .

(ملف ٢٥٢/٣/٨٦ - جلسة ١٩٧٠/٦/٣)

قانون الجيش عمال الخدمة والمعاملات الدراسية

قاعدة رقم (٢٩٦)

المادة :

عمال الجيش البريطانى — الكادر الخاص بهم — اتفاق قواعده مع
كادر العمال — عدم سريان قانون المعاملات الدراسية عليهم فيها ينطبق
بمنح درجات معينة لحالة الإعاقات — استثنائهم من أحكامه بطريق غير
مباشر بالنسبة للدرجات المقررة لإعاقاتهم .

المادة الأولى :

يبين من الرجوع الى تقرير اللجنة المشكلة في وزارة المالية والاقتصاد
بناء على قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ لاعادة
توزيع عمال الجيش البريطانى وتقدير أجورهم وتحديد درجاتهم ، ان
ذلك اللجنة قد انتهت الى تقرير قواعد خاصة لهؤلاء العمال في تحديد
أجورهم ودرجاتهم وتنظيم مختلف شؤونهم ، تتفق قدر الامكان مع القواعد
المعمول بها بالنسبة لعمال الحكومة بمقتضى أحكام كادر العمال ، وهى
تقوم اساسا على الحرف المختلفة وتحدد الأجور والدرجات بمقتضاها
طبقا للعمل الذى يقوم به العامل ، بغض النظر عن المؤهل الدراسى الحاصل
عليه ، وهو اساس يختلف تماما ، كما هو ظاهر ، عن الاساس الذى يقوم
عليه تسعير المؤهلات الدراسية ، سواء بمقتضى قواعد الانصاف او طبقا
للقانون المعاملات الدراسية . على ان لجنة اعادة توزيع هؤلاء العمال —
رغم اخذها بذلك القاعدة في تحديد الأجور — قد خرجت عليها في حالة
معينة بالنسبة الى طائفة محدودة ، اذ حددت أجور الكتبة والمخزنجية على
اساس المؤهل الدراسى الحاصل عليه كل منهم للاعتبارات التى ارتأتها ،

كما قررت أن من كان من العمال يحيل مؤهلا دواسيا عليا ، يمنح اجرا يعادل الماهية الشهرية المقررة لمؤهله في الكادر العام الحكومي ، ومن كفوا حاصلين على مؤهلات فنية فهولاء يجب أن توكل اليهم أعمال فنية ~~مطلوبة~~ ومؤهلاتهم الفنية ، وتطبق عليهم نفس القاعدة فيمنحون أجورا شهرية تعادل الماهيات المقررة لمؤهلاتهم في الكادر الحكومي . ومؤدى هذا أن العمال الحاصلين على مؤهلات دراسية يمنحون الأجور المقررة لمؤهل كل منهم ، سواء على النحو المنصوص عليه صراحة بالنسبة لبعض المؤهلات في ذات القواعد الخاصة بهم أو على أساس المرتبات المقررة للموظفات الأخرى في الكادر العام الحكومي ، والمرتبات المقررة في الكادر العام كانت اذ ذلك هي المرتبات المقررة بمقتضى قواعد الاتصاف الصادرة في ٢٠ من يناير سنة ١٩٤٤ وما تلاها من قرارات اتفقت بتسمير المؤهلات بتسميرها شاملا ونهائيا بمقتضى قانون المعادلات . وعلى هذا الأساس أصبحت أجور حملة المؤهلات من عمال الجيش البريطانى ، فيها عدا المؤهلات المنصوص عليها في القواعد الخاصة بهم مرتبطة بالمرتبات المقررة لغيرهم من موظفى الحكومة الذين يحملون نفس مؤهلاتهم ، ومن ثم نكل زيادة أو تعديل يطرا على هذه المرتبات يترتب عليه مباشرة زيادة أو تعديل أجور عمال الجيش البريطانى ، وينبنى على ذلك أن احكام قانون المعادلات الدراسية لا تسرى على عمال الجيش البريطانى فيما قصت به من منح درجات مخففة لحملة المؤهلات ، ولكنهم يستفيدون من احكام ذلك القانون بطريق غير مباشر ، وذلك فيما يتعلق بالمرتبات المقررة لمؤهلاتهم ، اذ تتحدد أجورهم طبقا للأسس الواردة فيه . وهم يستفيدون ذلك الحق من ذات القواعد الخاصة بهم والتي تنص بان تحدد أجورهم على أساس المرتبات المقررة لمؤهلاتهم بالكلية العام ، ولا يترتب على ذلك المساس بالأجور المقررة لبعض المؤهلات بصفة خاصة فظل على حالها ، اذ انها تزيد على الأجور المقررة لكافة المؤهلات في الكادر العام ، سواء طبقا لقواعد الاتصاف أو بمقتضى قانون المعادلات .

قاعدة رقم (٢٩٧)

مادة :

القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٢ — قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ — حلة المؤهلات المالية والفنية — احالة كادر عمال القناة الصغار في ١٩ من مارس سنة ١٩٥٢ في شأن تحديد أجورهم الى الكادر الحكومي — مقصود بها تعيين الأسس التي على مقتضاها تقدر أجورهم في هذا التاريخ — تطبيق قرارات مجلس الوزراء الصادرة في هذا الشأن بتقدير القيمة المالية لبعض المؤهلات والتي كان معمولاً بها وقتذاك ومنها القراران الصادران في ٢ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ على حالة هذه الطائفة — تقديرها بدلول المدارس الصناعية نظام خمس سنوات قديم بمرتب شهري قدره تسعة جنيهات — قيام عامل القناة بعمل متى يتفق وهذا المؤهل — استحقاقه هذا المرتب — لا اعتداد في هذا الشأن بأن القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٢ ألغى قرارات مجلس الوزراء المشار إليها أو ان الاعتماد المالي اللازم لصرف الصبوق المقررة عليها لم يفتح الا في ١٨ من أغسطس سنة ١٩٥٢ .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالمعادلات الدراسية ، وإن كان ينص في مادته الرابعة على أن تعتبر ملغاة من وقت صدورها قرارات مجلس الوزراء التي أورد بياناتها ومنها قرارا ٢ ، ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ بتقدير وتعديل القيمة المالية لبعض الشهادات الدراسية وتحل محلها الأحكام الواردة فيه ، الا أن ما نص عليه كادر عمال القناة من احالة الى الكادر الحكومي ، اذ جاء في تقرير لجنة اعادة توزيع عمال الجيش البريطاني ، المؤرخ ١٩ مارس سنة ١٩٥٢ ، أن « من كان من العمال يحمل مؤهلا دراسيا عاليا فيمنح اجرا يماثل الماهية الشهرية

المقرر له مؤهله في الكادر العام الحكومي . ومن كانوا حاصلين على مؤهلات غنية فمؤلاء يجب أن توكل اليهم أعمال فنية تتفق ومؤهلاتهم الفنية وتطبق عليهم القاعدة فيمنحون أجورا شهرية تمسلك الماهيات المقررة لمؤهلاتهم في الكادر الحكومي » - هذه الاحالة انما تعنى تحديد الاساس الذي يجرى على مقتضاه تقدير أجر عامل القناة المؤهل بما يمثل نظيره في الوظائف الحكومية في ذلك التاريخ . ومن ثم لزم الرجوع في هذا الشأن الى القرارات الخاصة بتقدير القيمة المالية للمؤهل المدعى التي كتبت قائمة ومعمولا بها وقتذاك . وقد كانت القرارات المذكورة تقوم هذا المؤهل - بعلوم المدارس الصناعية نظام خمس سنوات قديم - بمرتبه شهرى قدره تسعة جنيهات . ولما كان المدعى يزاول عملا فنيا يتفق ومؤهله الدراسي فانه يستحق اجرا يعادل هذا المرتب مع صرف الفروق من اول ابريل سنة ١٩٥٢ ، ولا يغير من هذا كون القرارات المشار اليها لم تقم الاعتماد المالى اللازم لمواجهة الفروق المالية التى ترتبت على تنفيذها ، الا بالرسوم بقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٨ من اغسطس سنة ١٩٥٢ بربط ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٥٢ - ١٩٥٣ اذ المقصود بالاحالة الواردة بكادر عمال القناة الى الماهيات الشهرية المقررة لمؤهلات مؤلاء العمال في الكادر الحكومي العام ، انما هو مجرد بيان الراتب الذى تتحدد اجورهم على مقتضاه ، بقطع النظر عن الاوضاع المالية الخاصة بمن سواهم من موظفى الحكومة .

(طعن رقم ٩٣٢ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥٩/٥/٢١)

قاعدة رقم (٢٩٨)

المبدأ :

القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٢ - شروط الاستفادة منه - منها ان يكون الموظف ممينا على درجة دائمة في المراتبة داخل الهيئة او على اعتكاف مقسم الى درجات قبل اول يولية سنة ١٩٥٢ - تخلف هذا الشرط في حق عمال القناة - عدم استفادتهم من احكامه .

ملخص الحكم :

تمت

ان تطبيق أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمدارس
الدراسية مستترا بالقانونين رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ ورقم ٧٨ لسنة ١٩٥٣
منوط بتوافر شروط معينة ، هي أن يكون الموظف مهنياً في خدمة الحكومة
قبل أول يولية سنة ١٩٥٢ ، وحاصلاً على مؤهله الدراسي قبل ذلك
التاريخ أيضاً ، وأن يكون في الخدمة على درجة دائمة في الميزانية داخل
الهيئة أو على اعتماد تقسم الى درجات في التاريخ المذكور .

ولئن كان المدمى قد التحق بخدمة الحكومة قبل أول يولية سنة ١٩٥٢ ،
وجبيل على مؤهله الدراسي ، وهو دبلوم المدارس الصناعية نظم قديم
في سنة ١٩١٩ ، أي قبل ذلك التاريخ أيضاً ، إلا أنه لم يكن معيناً على
وظيفة دائمة داخل الهيئة أو على اعتماد مقسم الى درجات قبل التاريخ
المذكور وإنما كان من عمال القناة ، ولم يوضع على درجة دائمة في الميزانية
إلا اعتباراً من ٧ من مارس سنة ١٩٥٧ حيث عين في الدرجة الثامنة للفنية
بوظيفة مساعد فني بالقرار رقم ٢٧ تعيينات الصادر في ذلك التاريخ
بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن تعيين عمال القناة
على درجات بالميزانية ، ومن ثم فقد تظف في حقه شرط من شروط تطبيق
أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ ، وبذلك لا تجرى عليه أحكام هذا
القانون .

(طعن رقم ٩٣٢ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/٢١)

قاعدة رقم (٢٩٩)

المبدأ :

- القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ — حلة المرحلات العالية والثنية —
- اجالة كمبر عمال القناة في شأن تحديد أجورهم الى الكمبر الحكومي —
- لا تعنى استفادتهم من المرتبات التي قررها قانون المرحلات الدراسية .

ملخص الحكم :

١- وتمهيداً على ما ذهب إليه هيئة تدقيق القبولية من أن هذه الأنظمة الإدارية في كل من مجال القضاء في بعض الصالحات المختلطة، المختلطة، على بغير التوافق القانوني في القطار المحكومين أن يحلوا الحق ذاته بما لا يخل من مصلحتهم بل في الشريعة المضمون عليها في القانون رقم ١٩٩١ لسنة ١٩٥٣، لا وبسبب ذلك، إذ أن أحكام قانون العلاقات الخارجية كل ١٩ بتجديدها ولا بتفسيرها وفقاً، هو المؤلف ١٩ يتوافق الشروط المضمون عليها في ذلك القانون، لهذا فأنظمة شرطاً ملزمة المفتح سروريتها على حالة المؤلف والتوافق بغير ذلك في شأن مجال العناية بجسم القانون الصالح بيزقه على غيرهم من موظفي الدولة القليل فيهم يستلزم من أحكام المضمون المختلطة لتطبيق على هذه القوانين بالذات في حكمهم .

(طعن رقم ١٢٢ لسنة ٤ ق. — جلسة ١٩٦٠/٥/٢١)

ملف رقم ١٢٠٠٩

المبدأ :

اختلاف مستوى اللياقة الطبية المطلوبة بالنسبة إلى العمال المؤهلين عنه بالنسبة للعمال غير المؤهلين — تحديد المستوى ، بالنسبة إلى العمال المؤهلين طبقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٥/٥/١٢ ، وبالنسبة إلى غيرهم ، طبقاً لقرار الصادر في ١٩٥٥/١١/٢٣ — أسس ذلك من أحكام المادتين ٤ و ٩ من القانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ .

ملخص الحكم :

أن الاستفادة من النصوص القانونية أنه لا بد من أن يجتاز غالباً العناية بنجاح الكشف الطبي وفقاً للمعنى المتخذ بالقرار الصادر من مجلس الوزراء في ١٩٥٥/١١/١٢ سواء كان ذلك عند استيفائهم لشروط

تعيينهم أو عند تعيينهم على درجات في الميزانية وذلك تنفيذا للحالة التي نصت عليها المادة الرابعة من القانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ من أن تعيين شروط القابلة الطبية بالنسبة لعمال القناة المؤهلين يكون بقرار من مجلس الوزراء وقد رقت وزارة الشؤون الاجتماعية الاستثمار في تطبيق قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢/١٠/١٩٥٥، وأصدرت بذلك كتابها الدوري رقم ١٠ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٥٥ بهذا المعنى ، ومن ثم كان هذا القرار الأخير هو الذي يحدد مستوى اللياقة الطبية لعمال القناة المؤهلين — أما القرار الصادر من مجلس الوزراء بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٥ فهو خاص بالعمال غير المؤهلين كما هو واضح من الإشارة في ديباجته الى المادة (٩٠) من القانون ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ وهي المادة التي تحيل الى قرار مجلس الوزراء الذي سيصدر منظما للقواعد الخاصة بتعيين غير المؤهلين من عمال القناة على درجات بالميزانية — هذا ونص القرار ذاته في مادته الاولى يتحدث عن العمال غير المؤهلين وبالتالي فلا تنصرف أحكام هذا القرار الى العمال المؤهلين الذين يحكم حالتهم القرار الصادر في ١٢/١٠/١٩٥٥ .

(طعن رقم ١١٧ لسنة ٩ ق — جلسة ١١/٢١/١٩٦٥)

ملصقة رقم (٢٠١)

فيما يلي :

اعفاء العامل المؤهل من شرطى اللياقة الطبية واجتياز الامتحان المقرر لشغل الوظيفة — ما نص عليه القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦١ من ذلك — سريانه على عمال القناة الذين لم يكونوا قد عينوا على درجات حتى تاريخ نفاذه دون غيرهم .

ملخص الحكم :

ان القرار بقانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦١ قد اعفى صراحة في مادته الثالثة عامل القناة المؤهل من شرط اللياقة الصحية واجتياز

الامتحان المقرر لشغل الوظيفة المرشح لها الا ان احكامه لا تسرى الا على
عمال القناة الذين تركوا خدمة السلطات البريطانية بقاعدة القناة والتحقوا
بخدمة الحكومة ولم يمينوا على درجات في الميزانية حتى يوم ١٢ نوفمبر
سنة ١٩٦١ وهو تاريخ الممل بهذا القانون .

(طعن رقم ١١٧ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/٢١)

قاعدة رقم (٣٠٢)

المبدأ :

عدم توافر شرط اللياقة الطبية في العامل — اثره : انتهاء خدمة
العامل — لا يجوز في مثل هذه الحالة اعلمته الى عمله السابق على هذا
التعيين كثر مرتب على انتهاء خدمته في الوظيفة ذات الدرجة .

ملخص الحكم :

مضى كان المظعون ضده من عمال القناة المؤهلين وكان من المتعين
أن يجتاز بنجاح الكشف الطبي وفقا للمستوى المحدد بقرار مجلس الوزراء
الصادر في ١٢/١٠/١٩٥٥ فانه يكون غير صالح للبقاء في وظيفته في
المرتبة الخامسة المتوسطة والتي عين عليها بالقرار رقم ٥٧ الصادر في
١٣/٢/١٩٦١ ويترتب على ذلك أن قرار انتهاء خدمته يكون قد صدر
سليبا ومتقنا مع القانون . ولا يسوغ القول بأن قرار تعيينه صدر معلقا
أو مشروطا لأنه انما عين في وظيفته الجديدة تعيينا ناجزا ونافذا وهو بهذا
التعيين قد انصرفت علاقته بعمله الاول ، ومن ثم فلا يجوز بلية حال
اعلمته اليه بدعوى أن تعيينه الجديد علق بفاذه على استيفاء مسوغات
التعيين خلال ستة اشهر ، وإن عدم استيفاء هذه المسوغات خلال تلك
المدة يجعله مفضولا ويعيده الى حالته التي كان عليها قبل التعيين باعتباره
عامل قناة .

(طعن رقم ١١٧ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/٢١)

مقدمة رقم (١٠٤)

المبدأ :

عمال القطاع المأهولين — تسوية حالة — انظمة عمال القطاع المأهولين
من احكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ طالبا توفرت في شأنهم شرائط اعمال
قانون المعادلات الدراسية .

ملخص الفتوى :

ومن حيث انه بالنسبة لدى جواز تطبيق القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦
على عمال القطاع المأهولين فقد صدرت عدة قرارات وقوانين بمقتضى
آخرها القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦١ في شأن تعيين هؤلاء العمال على
درجات .

ومن حيث ان مقتضى صدور القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ سرياً
احكام قانون المعادلات الدراسية من تاريخ العمل به على العاملين المأهولين
الذين عينوا على وظائف مؤقتة أو على اعتمادات غير مقيمة الى درجات
أو على ربط ثابت أو على وظائف خارج الهيئة أو عمالاً باليومية وذلك متى
استوفوا جميع الشرائط المنصوص عليها في هذا القانون وبأن يشترط
القانون المذكور أن يكون العامل شافلاً لدرجة مؤقتة أو معيناً على اعتماد
غير مقسم الى درجات أو عمالاً باليومية في تاريخ صدوره .

ومن حيث انه متى كان ذلك ، فمن ثم فان عمال القطاع المأهولين
يفيدون من احكام القانون المشار اليه طالما توافرت في شأنهم شرائط
اعمال قانون المعادلات الدراسية .

المرجع القانوني الكتابة والمخترعة ومساهمتهما

قاعدة رقم (٢٠٤)

المبدأ :

تكتب ادارة القوى العاملة بوزارة الشئون الاجتماعية بمنح الكتابة
اجورا تتراوح بين ١٢ ج لغير لوى المؤهلات و ١٥ ج للوى المؤهلات — غير
انشائه حقا في هذا الاجر — يمنح الاجر بمرعاة قيمة المؤهل .

ملخص الحكم :

لئن كان قد صدر من ادارة القوى العاملة بوزارة الشئون الاجتماعية
بمنح الكتابة اجور شليلة اعلمة الفلاء تتراوح بين ١٢ ج شهريا لغير لوى
المؤهلات و ١٥ ج شهريا للوى المؤهلات ، الا انه فضلا عن انه ليس من
شأن مثل هذا الكتاب في الظروف التي صدر فيها والى بلطوق التي اصدرته
ان ينشئ لعمال القناة حقا في هذا الاجر لا يمكن ردهم عنه ، فانه مما
لا جدال فيه انه لم يقصد من ذلك اطلاق الحكم على لوى المؤهلات جميعا
مهما تباينت قيمة هذه المؤهلات بحيث يستوى في الاجر الحاصل على
مؤهل عال او شهادة الدراسة الثانوية بتسميها الخالص والعام او بغير
المدارس الصناعية المختلفة والحاصل على الشهادة الابتدائية وانما يتعين
ان يمنح الاجر مع مراعاة قيمة المؤهل ، يؤكد هذا النظر ان القواعد
التي وضعتها اللجنة سالفة الذكر قد قدرت لكل مؤهل اجرا يتناسبه ، فبغير
الحاصل على الدراسة الثانوية القسم لخلص لو ما يعادلها ٩ ج شهريا
وللحاصل على الشهادة الثانوية القسم العام او ما يعادلها ٨ ج و ٥٠٠ م
وللحاصل على شهادة الكفاءة او ما يعادلها ٨ ج شهريا وللحاصل على
الشهادة الابتدائية او ما يعادلها ٧ ج ، كل ذلك بخلاف اعلة الفلاء .

وتدترت لغير ذوى المؤهلات اجرا يوميا يعادل ٦ ج شهريا بخلاف اعلة الغلاء بحد أدنى قدره ١٢ ج كما تضمنت تلك القواعد على أنه من كان من العمال يحمل مؤهلا دراسيا عليا فيمنح اجرا يعادل الماهية الشهرية المقررة لمؤهله في الكادر العام الحكومى ومن كان حاصلا على مؤهل فنى يجب أن توكل اليه أعمال فنية ويمنح اجرا يعادل الماهية الشهرية المقررة لمؤهله في الكادر الحكومى . وظاهر من كل ذلك أن تقدير الاجر كان يتمشى دائما مع قيمة المؤهل . فلذا كانت مصلحة السكة الحديد قد راعت عند الحاق المدعى بها أنه حاصل على الشهادة الابتدائية فمنحته اجرا يتفق ومؤهله بالنسبة للمؤهلات الأخرى ، ثم سارت اللجنة المشكلة للفرزيع المسال وتقدير أجورهم على هذا المبنى في تقدير أجور ذوى المؤهلات ، فلا تكون المصلحة قد تحيبت المدعى أو خرجت على قواعد التقدير الصحيحة .

(طعن رقم ١١٣٥ لسنة ٢ ق — جلسة ١٦/٢/١٩٥٧)

قاعدة رقم (٢٠٥)

المبدأ :

عمال القتال — الاجر — المقرر في كادر عمال القتال لغير المؤهلين من الكتبة والمخزنجية — منحه شرط — سبق اشتغال العامل ككتبا أو مخزنجيا بالجيش البريطانى قبل إلغاء المعاهدة .

ملخص القضية :

ان الاجر المقرر لغير المؤهلين من الكتبة والمخزنجية بكادر عمال القتال هو ستة جنيهات ، يضاف اليها اعلة غلاء المعيشة ، على أن يكون الحد الأدنى للراتب ١٢ جنيها . وقد ثار التساؤل عما اذا كان يلزم لاستحقاق هذا الاجر اشتغال العامل بهذا العمل في الجيش البريطانى ، والذي يبين من كادر عمال القتال الصادر في ١٩٥٢/٢/١٩ بتقرير اللجنة المشكلة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥١/١١/١٨ وقرار وزير المالية الصادر

في ١٩٥٦/١٢/٢ ، ان هذا الراتب الشهري لا يمنح الا لمن التحق ضمن عمال القتال بوظيفة كاتب او مخزنجي بالحكومة المصرية ، وكان يقوم بعمل كاتب او مخزنجي بالجيش البريطاني ، اما من لم يسبق له الاستفاد بهذا العمل بالجيش والتحق به بالحكومة المصرية فلا يمنح الا اجرا يوميا بمقتداره ١٤ مليا ، اذ ان التقدير الوارد بالكادر ومقداره ١٢ بنيتها شاملة اعلان غلاء المعيشة لا يمنح الا لمن كانت مهنته الاصلية الواردة في شهادة القيد ككتبا او مخزنجيا .

(نفوى رقم ٥٠٨ في ١٩٥٧/١/١١)

قاعدة رقم (٢٠٦)

المبدأ :

القواعد المقررة في كادر عمال القادة الكتبة والمخزنجية — كيفية احتساب العلاوة الدورية لمن يقبض منهم اجرا يزيد عن الدرجة التي وضع فيها في الكادر .

ملخص الحكم :

في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ ، قرر مجلس الوزراء تأليف لجنة في وزارة المالية تمثل فيها جميع الوزارات لاعادة توزيع عمال الجيش البريطاني على المصالح الحكومية بحسب حرتهم وبحسب احتياجات المصالح المختلفة ، كما صدر قرار من مجلس الوزراء في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١ بتحويل اللجنة المشار اليها الحق في اعادة النظر في اجور العمال بناء يكتل ازالة اسباب الشكوى التي تستند الى اساس ، وابلغ المجلس قراره الى وزارة المالية لتنفيذه . وفي ١٩ من مارس سنة ١٩٥٢ وضمت اللجنة تقريرا تضمن القواعد التنظيمية العامة في شأن اعادة توزيع هؤلاء العمال ، واعادة تقدير اجورهم ودرجاتهم ، وهي القواعد التي اسطاح

على تعيينها بكادر عمال القناة ، وتحدد فيه أجور أرباب الحرف بما يطابق
 ظروفات كادر عمال الحكومة ، كما رخص الحد الأدنى لبداية بعض الدرجات
 بما يتناسب مع الأجور الحالية التي كان يتقاضاها هؤلاء العمال بالعيش
 البريطاني ولكن بما قررت اللجنة عدم نفسا هذه التغيرات والأجور إلا
 بعد التوافق والمصادقة ، بدون اثر رجعي . وقد اعتقدت الجهات المختصة
 بوزارة التجارة بما تضمنه من قواعد ، ونشرت وزارة المالية بذلك كتابها
 الدوري رقم ٢٢٤ - ٧٧/١ الى الوزارات والمصالح لتنفيذه ابتداء من أول
 ابريل سنة ١٩٥٢ . وقد جاء بتقرير اللجنة في شأن الكفة والمخزنجية
 ما يلي « لاحظت اللجنة أن كادر العمال الحكومي خصص للكتابة والمخزنجية
 درجتين (١٤٠/٣٦٠ م) بملاوة قدرها ٢٠ م يوميا كل سنتين ، ولو
 طبق ذلك على عمال الجيش البريطاني لكان الفارق كبيرا بين الأجور
 التي يتقاضونها الآن فعلا (وهي في حدود ١٢ و ١٥ ج شهريا) وبين الأجور
 التي تمنح لهم بموجب كادر العمال . ولذلك وضعت اللجنة لهم القواعد
 الآتية ١ - ٢٠٠٠ - ٣٠٠٠ - ٤٠٠٠ - يمنح الحاصل على شهادة
 الدراسة الابتدائية أو ما يعادلها اجرا يوميا يعادل ٧ ج شهريا . وهذا بخلاف
 اعانة غلاء المعيشة ، والتي تمنح بمقتضى القواعد المعمول بها وبحسب الحالة
 الاجتماعية لكل عامل . أما العمال غير الحاصلين على مؤهلات فيمنحون
 اجرا يوميا يعادل ٦ ج شهريا ، بخلاف اعانة الغلاء بحد أدنى قدره ١٢ ج ،
 وهو الاجر الذي حدد لهم بداية . « وفي ختام هذه القواعد وردت فقرة
 نصها كالآتي : « هذا وفي حالة ما اذا لم يصل اجر العامل من الكتابة
 أو المخزنجية (مضافا اليه اعانة غلاء المعيشة حسب الحالة الاجتماعية
 الي ما يعادل ١٢ ج شهريا - وهو الحد الأدنى الذي سبق تقريره - فيمنح
 الاجر الأخير وقدره اثنا عشر جنيها شهريا شاملا اعانة غلاء المعيشة ،
 على أن يستند الفرق بين الاجر المقرر له والحد الأدنى من العلاوات التي
 يستحقها مستقبلا . « ومن ثم فإن المدعى - باعتباره من عمال القناة
 (المخزنجية) غير الحاصلين على مؤهلات - لا يستحق في الاصل اجرا يوميا
 يسوى ستة جنيهات شهريا مضافا اليها اعانة الغلاء ، وللظروف

والإجراءات الفنية التي اشترت إليها اللجنة في تقريرها جعلت الحد الأدنى للأجر الذي عشر جنيها ، ولكن يقيد فيه موازنة مالية لصالح الخزينة وهو من الطغرية الضرورية وقدرتها عشرون مليا كل سنتين التي كان يملكها هذا المبدأ بخصب مرفعه التي وضع فيها الكفر تستند من الفرق بين الأجر الأدنى المقرر له ، وبين الأثنى عشر جنيها التي جعلت حد أدنى لأجرة الكسرى ، فلامقاربات السلف فكرها ، وعلى هذا الأسس ما كان له أن يتخطى مثلا أية علاوة مستقبلية لاستهلاكها على الأسس المشار إليه ، وذلك إلى أن يستند الفرق . وبعد ذلك عندما ربطت ميزانية الدولة عن السنة المالية ١٩٥٤ - ١٩٥٥ ، روعي في ربط الاعشادات الخاصة بأجور عمال القناة ألا تصرف لهم أية علاوات اعتبارا من أول مايو عام ١٩٥٤ كما يستند ذلك من مكتب وزارة المالية والاقتصاد إلى ديوان الموظفين رقم ١٢٣ - ٢/١٥٣ في ٢٣ من مايو سنة ١٩٥٤ .

(طعن رقم ١٨٢ لسنة ٣ في - جلسة ١٩٥٧/١١/٩)

قاعدة رقم (٢٠٧)

المبدأ :

مساعرو الكتب والمخزنية - ضلوا المصروف المخصص بأكبر عمال القناة من تقدير لهم على خلاف ما فعل بالنسبة للكتب والمخزنية - خضوعهم للقواعد العامة في كادر العمال .

ملفني الحكم :

جاء بتقرير اللجنة المشكلة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ لاعادة توزيع عمال القناة على المصالح الحكومية بخصم حرمهم ويصحب احتياطات المصالح المختلفة ما يلي : لاحظت اللجنة أن كادر العمال الحكومي خصص للكتب والمخزنية مرفعتين (٣٦٠/١٤٠ م و ٣٦٠/١٦٠) بعلاوة قدرها ٢٠ م يوميا كل سنتين . ولو طبق ذلك على عمال الجيش البريطاني لكان الفارق كبيرا بين الأجور

التي يتقاضونها الآن فعلا ، وهي في حدود ١٢ و ٢٥ جنيهها شهريا .
وبين الأجور التي تمنح لهم بموجب كادر العمال ، ولذلك وضعت اللجنة
لهم القواعد الآتية : (٤) يمنح الحاصل على شهادة الدراسة
الابتدائية أو ما يعادلها أجرا يوميا يعادل ٧ ج شهريا ، وهذا بخلاف
اعانة غلاء المعيشة التي تمنح بمقتضى القواعد المعمول بها وبحسب الحالة
الاجتماعية لكل عامل أما العمال غير الحاصلين على مؤهلات فيمنحون
أجرا يوميا يعادل ٦ ج شهريا بخلاف اعانة الغلاء ويحد أدنى قدره
١٢ ج شهريا ، وهو الأجر الذي حدد لهم بداية « . وهذه القاعدة
مقصورة الاثر على الكتبة والمخزنية دون مساعديهم ، وهؤلاء تطبق
في حقهم القواعد العامة في كادر العمال .

(طعن رقم ٦٢ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٨/٦/٢١)

قاعدة رقم (٢٠٨)

المبدأ :

المفاد في استحقاق الأجور التي قدرت بكادر عمال القناة للكتبة
والمخزنية ، ان يكون العامل قد عمل كتابا او مخزنيا بالجيش البريطاني
قبل تعيينه في احدى هذه الوظائف بالحكومة .

ملخص الحكم :

ان الاجور التي قدرت بكادر عمال القناة للكتبة والمخزنية انما هي
خاصة بمن كان يعمل من هؤلاء العمال كتابا او مخزنيا بالجيش البريطاني
قبل تركه الخدمة ثم عين في احدى هذه الوظائف بالحكومة بعد ذلك ،
ومن ثم فلا ينصرف هذا الحكم الى من لم يكن كتابا او مخزنيا بالجيش
البريطاني ، ولو كان قد الحق بعد ذلك بالحكومة باحدى الوظائف ،
اذ لا يستحق في هذه الحالة سوى الأجر المقرر للتوظيفة التي عين عليها ،
دون الأجر المقرر في كادر عمال القناة للكتبة والمخزنية .

(طعن رقم ١٨ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٩/٢/٢١)

قاعدة رقم (٢٠٩)

المبدأ :

الكتابة والمخزنية — المرتبات التي يتقاضونها وفقا لقواعد كادر عمال القاعة — هي مهيا شهرية مقابل عملهم في أيام التسيير جيبيا من حتم تقاضيتها كاملة ايا كان عدد أيام الجمع والمعطيات الرسمية التي تتخلل الشهر — لقر ذلك — عدم لحقيتهم في المطالبة بأجر اضافي لما تشكليه في الشهر الواحد أكثر من خمسة وعشرين يوما أو كانوا يظفون في غير أيام العمل الرسمية اختلاف الحكم بالنسبة لعمال اليومية الذين يستحقون أجورهم يوما بيوم عن أيام للعمل الفعلية .

بمخص القسوى :

ان قواعد كادر عمال القاعة قد نصت على انه تجرى التسوية في حالة الكتابة والمخزنية على اساس ان يمنح الحاصل على شهادة التوجيهية أو ما يعادلها اجرا يوميا بمعدل ٩ جنيهات شهريا ، ويمنح الحاصل على شهادة الكفاءة أو ما يعادلها اجرا يوميا بمعدل ٨ جنيهات شهريا ، ويمنح الحاصل على شهادة الدراسة الابتدائية أو ما يعادلها اجرا يوميا بمعدل ٧ ج شهريا ، وهذا بخلاف اعانة غلاء المعيشة التي تمنح بمقتضى القواعد المعدولة بها ، بحسب الحالة الاجتماعية لكل عامل . اما العمال غير الحاصلين على مؤهلات فيمنحون اجرا يوميا بمعدل ٦ ج شهريا بخلاف اعانة الغلاء بحد أدنى قدره ١٢ جنيها ، وهو الأجر الذي حدد لهم بداية ، هذا وفي حالة ما اذا لم يصل اجر العامل من الكتابة أو المخزنية (تتمثل في اعانة غلاء المعيشة حسب الحالة الاجتماعية) الى ما يعادل ١٢ ج شهريا (وهو الحد الأدنى الذي ينطبق تقديره) ، فيمنح الأجر الآخر وقدره اثنا عشر جنيها شهريا كملا اعانة غلاء المعيشة — وبما ذلك ان أجور الكتابة والمخزنية قدرت على اساس ان يحصل كل منهم

على الماهية الشهرية المقررة لإومله مضاعفا إليها اعانة الغلاء ، على الا
 يقل مجموعها في كل الاحوال ، عن اثني عشر جنيها شهريا ، وهو الحد
 الأدنى للترتب الشهري الشايل لاعانة الغلاء . الذي قرر لكل منهم ،
 انما كان المؤهل الحاصل عليه . وهذه الماهية ، هي مقابل عمله في كل
 شهر ، انما كان عدم ايام العمل الفعلية في الشهر ، اى سواء ابلغت خمسة
 وعشرين يوما او زادت على ذلك . ولذلك يكون من حق الكاتب او
 المخزنجى ان يتقاضى هذه الماهية الشهرية كاملة ، هي مقابل عمله في كل
 الجمع والعطلات الرسمية التى تتخلل الشهر . وبهذا يخلف وضاع
 الكاتب او المخزنجى عن وضع غلب من عمل اليومية ، الذى يستحق
 اجوره يوميا بيوم ايام العمل الفعلية ، ولا يمنح اجرا عن يوم لا يعمل فيه ،
 ولا يمنح من ثم اجرا عن ايام الجمع والعطلات الرسمية . ومن ثم ،
 تكون الماهية الشهرية التى تمنح للكاتب او المخزنجى ، مقابل ايام الشهر
 جميعا ، بما في ذلك ايام الجمع والعطلات الرسمية ، التى تعتبر بالنسبة
 الى كل منها ، ايام راحة باجر يتساووه ضمن الماهية الشهرية التى
 تمنح له عن مجوع عمله خلال الشهر التالى . ولا تتاثر زيادة او نقصانها
 قبعا لعدد ايام الجمع والعطلات الرسمية التى تقع فيه . فايام العمل
 الفعلية تتحمل بايام الجمع والعطلات الرسمية ، مما يستوجب اعتبار
 الماهية الشهرية ، مقدرة على اساس ايام الشهر كلها ، على ما سلف
 البيان . واذا اريد حساب الاجر اليومي له ، وجب قسمة الماهية الشهرية
 على ايام الشهر وهى ثلاثون يوما .

وعلى مقتضى ما سبق فانه اذا ما كلف الكاتب او المخزنجى من عمل
 القناعة ، بالعمل في غير ايام العمل الرسمية ، فانه لا يستحق لزوما ،
 اجرا عن ذلك ، اذ ان تعبير ماهية شهرية له ، يفيد انه مثالب عن هذه
 الايام ومن بيوم اولى لا يستحق اجرا اضافيا اذا ما اشتغل في الشهور
 الواحد اكثر من خمسة وعشرين يوما ، اذا كتبت الايام الزائدة على هذا
 الحد . هي ايام عمل ، وليست ايام جمع او عطلات رسمية .

قاعدة رقم (٢١٠)

المبدأ :

طائفة الكتبة والمخزنية من عمال القناة - المراحل التشريعية التي مر بها النظام القانوني لأجورهم - عدم جواز استهلاك الكتلة التي يحصلون عليها من أكلة غلاء المعيشة المستحقة لهم .

ملخص القوى :

يبين من تقصى المراحل التشريعية التي مر بها النظام القانوني لأجور الكتبة والمخزنية من عمال القناة - أنه في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ قرّر مجلس الوزراء تاليف لجنة في وزارة المالية تمثل فيها جميع الوزارات لاعادة توزيع عمال الجيش البريطاني على المصالح الحكومية بحسب حوزهم وبحسب احتياجات المصالح المختلفة : كما صدر قرار مجلس الوزراء في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١ بتحويل اللجنة المشار اليها الحق في اعادة النظر في أجور العمال بما يكل ازالة اسباب الشكوى التي تسفد الى اساس .

وفي ١٩ من مارس سنة ١٩٥٢ وضعت اللجنة تقريراً تضمن القواعد التنظيمية العامة في شأن اعادة توزيع هؤلاء العمال واعادة تقدير أجورهم ودرجاتهم وهي القواعد التي اصطلح على تسميتها بـ « كادر عمال القناة » وقدترت قيمة أجور أرباب الحرف بما يطبق لدرجات كل من عمال الحكومة كما رفعت الحد الأدنى لبداية بعض الدرجات بما يتناسب مع الأجور السابقة التي كان يتقاضاها هؤلاء العمال بالجيش البريطاني . ولقد اعتمدت الجهات المختصة تقرير اللجنة بما تضمنه من قواعد ونشرت وزارة المالية ذلك بكتبتها الدورية رقم ٢٢٤ - ٧٧/١ الى الوزارات والمصالح لتنفيذه ابتداء من أول ابريل سنة ١٩٥٢ . وجاء بتقرير اللجنة في شأن الكتبة والمخزنية ما يلي :

« لاحظت اللجنة ان كادر العمال الحكومي يخص للكتبة والمخزنية مرتجين (٣١٠/١٤٠ م) و (٣١٠/١٦٠ م) بملاوة قدرها ٢٠ م يومياً في كل سنتين ولو طبق ذلك على عمال الجيش البريطاني لكان الفرق كبيراً

بين الاجور التى يتقاضونها الآن عملا (وهى فى حدود ١٢ و ١٥ جنيه شهريا) وبين الاجور التى تمنح لهم بموجب كادر العمال ولذلك وضعت اللجنة لهم القواعد الآتية :

يمنح الحاصل على شهادة الدراسة الثانوية القسم الخامس (التوجيهية) أو ما يعادلها ، أجرا يوميا يعادل ٩ جنيهات و ٥٠٠ مليم شهريا .

يمنح الحاصل على شهادة الدراسة المتوسطة القسم العاشر (التقنية) أو ما يعادلها (أجرا يوميا يعادل ٨ جنيهات و ٥٠٠ مليم شهريا .

يمنح الحاصل على شهادة الدراسة الثانوية قسم اول (الكفاءة) أو ما يعادلها (أجرا يوميا يعادل ٨ جنيهات شهريا .

يمنح الحاصل على شهادة الدراسة الابتدائية أو ما يعادلها أجرا يومية يعادل ٧ جنيهات شهريا .

وهذا بخلاف أمثلة غلاء المعيشة التى تمنح بمقتضى القواعد المصوب بها بحسب الحالة الاجتماعية لكل عائل .

أما العمال غير العاملين على مؤامرات أطالطة فيمنحون أجرا يومية يعادل ٦ جنيهات شهريا بخلاف أمثلة غلاء المعيشة بعد اثنى عشر شهرا ١٤ جنهما شهريا وهو الاجر الذى حدد لهم بقرينة .

أما من كان من العمال يحظى بمؤامراتها عليها فيمنح أجرا يعادل المقيمة الشهرية المقررة لوطه فى الكادر العام الحكومى .

ومن كفوا حاصلين على مؤامراته نية يجب ان توكل اليهم اعطاهم غنية تلقى وموالاتهم فى الكادر الحكومى . وهذا فى حالة ما انما لم يحصلوا اجر المائل من الكتبة والمخزنية (مضافا اليه أمثلة غلاء المعيشة حسب الحالة الاجتماعية) الى ما يعادل ١٤ جنهما شهريا (وهو الحد الأدنى الذى سبق تحديده) فيمنح الاجر الاخير وهو ١٢ جنهما شهريا بمثابة أمثلة غلاء المعيشة على ان يستند الفرق بين الاجر المقرر له والحد الأدنى من المؤامرات

التي يستحقها مستقبلا - ورغبة في تسوية أوضاع عمال القناة محذر القانون رقم ٤٩٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن تعيين عمال القناة على درجات ثم القانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦٦ في شأن تعيين عمال القناة على درجات بالبيزانية الذي نص في مادته الخامسة على أن « يمنح عامل القناة عند وضعه في الدرجة المقررة لمؤهله أو لمرتبه زيادة ربطها أو لجره الحالي مضمونها في ٥٠ ليرة لكدر ولو جليد نهلية مربوط للدرجة ويستقر منه اعانة غلاء المعيشة التي كان يحصل عليها الى أن تتغير مئته أو طائفته طبقا لقواعد منح هذه الاعانة .

ويحتفظ الكتبة والمخزنجية بتكلة الاجرة المنصوص عليها في لجنة اعادة توزيع عمال القناة المشكلة بناء على قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ دون استنفادها من العلاوات التي تستحق للعامل مستقبلا .

وتسرى هذه المادة على من سبق تعيينهم من عمال القناة قبل صدور هذا القانون من تاريخ وضعهم على درجات في البيزانية دون صرف مروق في الماضي .

ومؤدى هذه القواعد ان تكلة اجرة المقررة لطائفة الكتبة والمخزنجية من عمال القناة كانت تستنفذ من العلاوات التي يستحقها العامل مستقبلا طبقا لكادر عمال القناة ولم يكن هذا الكادر يجيز استنفاده تكلة الاجرة من اعانة غلاء المعيشة بل كان الاتجاه الى اعتبار التكلة المذكورة اقرب الى الاجر منها الى اعانة غلاء المعيشة فقد وردت تحت عنوان « تقدير أجور الكتبة والمخزنجية » في تقرير لجنة توزيع عمال القناة ثم جاء القانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه ونص في مادته الخامسة على أن « يحتفظ للكتبة والمخزنجية بتكلة الاجرة ... دون استنفادها من العلاوات التي تستحق للعامل مستقبلا . ومن ثم انضوت هذه التكلة في معنى الاجر بعد ان اصبح لها صفة الدوام يحظر استنفادها من العلاوات وعلى هذا الاساس فانه منته لا يجوز استنفاد تكلة الاجرة المقررة لطائفة الكتبة

والمخزنجية من عمال القناة سواء من اعانة غلاء المعيشة او من العلاوات .
تعد قصد المشرع الاحتفاظ بها للعمال بصنفه دائمة دون استغلالها وفيه
لا نصت عليه المادة الخمسة من القانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦١ مبداه
الفكر .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه لا يجوز استغلال الكفلة .
حتى يحصل عليها الكفلة والمخزنجية من عمال القناة من اعانة غلاء المعيشة .
المسجلة لهم .

(ملف رقم ٦٢/١/٥٦ — جلسة ١٩٧١/١٢/٢٩)

القرار الصادر

مساعدة الصناع والصبية والشرائكات

قاعدة رقم (٢١١)

المبدأ :

الزيادة المقررة في اجور مساعدى الصناع والصبية بقرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ بتكرار عمال القنبعة — هي علاوة دورية — لفائدة عمال القنبعة من هذه الزيادة رهين بتوافر شروط استحقاقهم للملاوات الدورية .

ملخص الفتوى :

ان درجة الصبية بحسب حكم قرار مجلس الوزراء في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ هي في حقيقتها ذات بداية ونهية اذ يبدأ الاجر بخمسين مليماً بعد ستة اشهر من التعيين ثم ينتهي بمائتين وخمسين مليماً في اول السنة الخليفة وفي سبيل تدرج العليل من اول الدرجة الى نهايتها يمنح زيادة في اجره وهذه الزيادة تمنح سنوياً اى انها تمنح بسنة دورية ، وبذلك تعتبر علاوة دورية لكونها زيادة في اجر درجة ذات بداية ونهية . وهذه العلاوة وان كان القرار لم ينص على منحها في اول مايو وانما نص على منحها في اول كل سنة من تاريخ التعيين لان ذلك لا يتقدها وسلمها المستبد من طبيعتها اذ ليس ثمة ما يحول دون ان يقرر الشارع مواعيد لمنح العلاوات الدورية في حلة معينة .

ووصف هذه الزيادة بانها علاوة دورية هو الذى كان ثلماً في مفهوم اللجنة التى وضعت تكرار عمال القنبعة لما اوردت في تقريرها الفترة الثالثة . لاحظت اللجنة ان كبر العال فنى بالنسبة لدرجة الصبية والشرائكات ان

يكون تعيينهم في السنة الأشهر الأولى مجلثا ثم يمنحون خمسين مليما عن باقى السنة الأولى وتتدرج أجورهم ~~بالتصاوات~~ حتى تصل الى ٢٥٠ مليما يوميا فترات اللجنة ان يبسدا بنسخ عمال الجيش الموضوعين في هذه الدرجة مائة مليم يوميا ٠٠ ٢ ٤ ومن ثم تكون اللجنة قد قررت صراحة بأن هذه الزيادة بمثابة علاوات .

ولا مرأ في ان الزيادة المقررة لأجور مساعدى الصناع تعتبر علاوة دورية كذلك فقد حدد القرار سالف الذكر درجاتهم بأجرة مقدارها ١٥٠ مليما يوميا تزداد الى ٢٠٠ مليم بعد سنتين والى ٢٥٠ مليما مليما بعد سنتين آخرين ثم يمنح علاوة بعد ذلك بواقع ٢٠ مليما كل سنتين الى ان تبلغ ~~للجيرة~~ نهاية ربط العرجة ، ومن ثم فان الزيادة في الاجر تتصف هنا كذلك بجملة الدورية . وهي وان خدمت بمسنتين فان ذلك لا يحول دون اتساع القاعدة المقررة في كادر العمال من منح العلاوة في اول شهر مايو بحسبانها القاعدة العامة التى ترأى في تطبيق الاحكام الخاصة ، كما انه لا يغير من طبيعة هذه الزيادة تغير فئتها من خمسين مليما في كل من السنتين الاوليين الى ٢٠ مليما بعد ذلك ، لان العبرة يجب ان تكون بكونها زيادة دورية في اجر ذى بداية ونهاية بصرف النظر عن فئة هذه الزيادة . ونتيجة لاعتبار هذه الزيادة علاوة دورية فانها تخضع للاحكام ذاتها التى تسرى على استحقاق عمال القناة علاوة دورية : ومن ثم بانها في الفترة المسابقة على صدور قرار مجلس الوزراء المؤرخ ١٩٥٦/٣/١٤ كانت محلقة المنح على اعتماد المال اللازم لها ومن بعد نفاذ هذا القرار يتمتع اصلا منها .

(متموزى رقم ١٠٥٨ في ١٩٦٠/١٢/٨)

مقتضى رقم (٩٦٢)

المبدأ :

مساعدى الصناع والصبية والشراقت من عمال القناة — يفيدون من

الحكم قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٢ من اغسطس سنة ١٩٥٦ .

بموجب ائتمال الدورية في حدود ما لم ينص عليه في كادر عمال القناة .

مجلس الوزراء :

ان اللجنة التي وضعت أحكام كادر عمال القناة تصرّت تطبيق كادر العمال الحكومي على المصيبة والشرافات من عمال القناة ، وآية ذلك ان تقرير اللجنة لم يضع قواعد خاصة تنطبق عليهم ، ومن ثم يجب الرجوع الى كادر العمال بجهته الامس في هذا المجال كما ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٦٤ الخاص بكادر عمال اليومية ابان وجه الاختلاف بين حكم هؤلاء المصيبة والشرافات وحكم زملائهم من عمال الحكومة العاملين ويمثل هذا الوجه في ان عمال القناة الموضوعين في هذه الدرجة يبدأ بنحو مائة مليون يومياً في حين زملائهم الآخرون مجلناً في الستة الأشهر الأولى ثم يمنحون خمسين ملياً يومياً ، وفيما عدا ذلك يطبق عليهم حكم كادر العمال الوارد في قرار مجلس الوزراء سالف الذكر .

هذا بالنسبة الى المصيبة والشرافات ، أما بالنسبة الى مساعدي الصناع فيلاحظ ان كادر عمال القناة حدد هذه الدرجة في الحدود بانها المنصوص عليها في كادر عمال الحكومة وهي ١٥٠ - ٢٠٠ مليون يومياً بيد انه لم يفسل طريقة تدرج الاجر من بدايته الى نهايته وهذا التدرج لم لازم بحكم تحديد الدرجة ببداية ونهاية ، ومن ثم فلا مناس من الرجوع في هذا التدرج الى لحكم كادر العمال وتمثل في قرار مجلس الوزراء سالف الذكر .

(فتوى رقم ١٠٥٨ في ١٢/٨/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٢١٢)

المبدأ :

المصيبة والشرافات - تقرير كادر عمال القنال وضع من قبل اعمالهم عن ثمانى عشرة سنة في وظائف مصرية او تلاميذ باجر يومى قدره مائة مليون - عدم وضعه للقواعد التي تتبع بشقهم مستقبلا - وجوب الرجوع الى قواعد كادر العمال في هذا الشأن - نصه على وجوب اداء المصيبة امتحاناً بعد

خمس سنوات — نجاحه فيه يعطيه مجرد صلاحية للتعيين في درجة متدفع
دقيق — الترقية الى هذه الدرجة جوازية في حالة وجود درجات خالية
بالجزائية — تطبيق هذه القواعد على عمال القتال — مراعاة ما نص عليه
قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ من تطبيق قراره
الصادر في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ — خفضه المدة المتوّه عنها فيه من
خمس سنوات الى اربع — نصه على استمرار منح الصببة اجورهم التي
يتقاضونها لعين تعيينهم على درجات بالجزائية .

ملخص الحكم :

يبين من الاطلاع على تقرير لجنة اعادة توزيع عمال الجيش البريطاني
المشكلة بناء على قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من نوفمبر
سنة ١٩٥١ ان اللجنة بينت كهيّة معاملة الصببة والشرائط (التلاميذ)
نقالت « لاحظت اللجنة ان كادر العمال تضي بالنسبة للصببة والشرائط
(التلاميذ) ان يكون تعيينهم في السنة الاوّلٰى مجالنا ثم ينحنون
خمس سنين مليما عن باقي السنة الاوّلٰى وتدرج اجورهم بالصلوات حتى
تصل الى ٢٥٠ مليما يوميا فترات اللجنة ان يبدأ بمنح عمال الجيش
الموضوعين في هذه الدرجة بمئة مليم يوميا مضافا اليها اعانة غلاء المعيشة
حسب حالتهم الاجتماعية » وقررت اللجنة في معرض بحثها استيفاء
مسوغات التمين « ان من تقل اعمارهم عن ١٨ سنة يعينون في وظائف
صببة او تلاميذ » ولم تضع اللجنة في تقريرها قاعدة توضح ما يتبع مع
الصببة بعد ذلك ، مما يتعين الرجوع الى القواعد التي بينها كادر العمال
بالنسبة للصببة والتلاميذ الذي اقتضت لجنة اعادة توزيع عمال
القتال هذه الدرجة للصببة مسئلة منها بدايتها . ولما كان كادر العمال
لم يوجب وضع الصببي في درجة معينة بعد بلوغه سن الثلاثة عشرة واثنا
توجب احكام الكادر ان يؤدي الصببي امتحانا في نهاية السنة الخامسة
امام اللجنة الفنية المشكلة بقرار وزارى ان نجح فيه يرقى الى درجة
صانع دقيق اذا وجدت درجة خالية وفي هذه الحالة يمنح اجرة يومية
قدرها ٢٠٠ مليم واذا رسب يعطى فرصة سنة اخرى باجرة ٢٥٠ مليما
يوميا فان تكرّر رسوبه يفصل . فالامتحن الذي يؤديه الصببي في كادر

العمال انما هو شرط صلاحية للترقية الى درجة صانع دقيق ان وجدته
درجة خالية ولم يأت كادر عمال القننيل بقاعدة تخالف ذلك بالنسبة
ان يعين من عمال القننيل في درجة صبي . وقد نص قرار مجلس الوزراء
الصادر في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ على ان الصبية والشرافك من
عمال القننيل يطبق عليهم قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ من أغسطس
سنة ١٩٥١ مع مراعاة تخفيض المدة المنوه عنها في هذا القرار من خمس
سنوات الى اربع سنوات على ان تستمر اجورهم الحالية على ما هي عليه
لحين تعيينهم في درجات بالميزانية - ومؤدى ذلك ان لا يتم تسوية حالة
الصبية من عمال القننيل على الدرجة التي ثبتت لبقائهم لها في الامتلاك
الا عند وضعهم على الدرجات المدرجة في الميزانية .

(طعن رقم ٩٤٤ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦١/١/١٧)

الفرع الثاني عشر

الوقت والتفصل من العمل

قاعدة رقم (٢١٤)

المبدأ :

عمل يومية — وقته — فصله — المادة ٥ من تعليمات المالية رقم ٨ الصادر في سنة ١٩١٢ — نصها على وقته العامل عن عمله مؤقتا إذا انهم بجرم موجب للرفق وفصله من الخدمة إذا ثبت ادانته من تاريخ وقته عن عمله — مقتضاه فصله في حالة الحكم عليه في جرم موجب للرفق — تحديد المقصود بالجرم الموجب للرفق — الجرم الذي يبلغ في جسامته حد الجنابة لو ان يكون جنحة مخطئة بالشرف — مثال — الحكم على العمال بمقوية الجنحة لارتكابه جنحة أحداث عامة مستتية — يمنع من اعاقته الى الخدمة .

ملخص الفتوى :

انه وان كان كادر العمال قد خلا من النص على احكام انتهاء خدمة العمال بسبب غير تاديبى الا ان تعليمات المالية رقم ٨ الصادرة في سنة ١٩١٢ والتي طبقت على العمال الدائمين بكتاب المالية رقم ف ١٦/٩/٢٢٤ المؤرخ ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٢٢ — قد نصت في مادتها الخبسة على ان « يوقف العامل المؤقت او الخارج عن هيئة العمال عن عمله مؤقتا اذا انهم بجرم موجب للرفق ويفصل من الخدمة اذا ثبتت ادانته من تاريخ وقته عن عمله » .

نوفقا لهذا النص يفقد العمال الدائم صلاحيته للاستمرار في خدمة الحكومة اذا حكم عليه في جرم موجب للرفق .

وإذا كانت تطليقت المالية سالفة الذكر لم تحدد مدلول عبارة الجرم الموجب للرفق فانه يتمين تحديد هذا المدلول في ضوء القواعد العامة للتوظيف وعلى الخصوص المادة ٦٠٧ من القانون العام المصظم لكتلة شئون التوظيف والذي نظام موظفي الدولة وهو القانون العام المصظم لكتلة شئون التوظيف والذي تسرى أحكامه على جميع من تربطهم بالحكومة علاقة توظيف ما لم يرد نص مخالف في القواعد التنظيمية الخاصة بهم . ويؤدى هذه القواعد ان الجرم الموجب للرفق اما أن يبلغ في جسامته حد الجنابة واما أن يكون دون ذلك (جنحة) بشرط أن تكون مخلة بالشرف .

ولما كان الحكم على الصاميل بمقوبة الجنحة لا ارتكابه جنحة أحداث عامة بمستندية ليس من شأنه أن يغير وصف الجريمة التي ارتكبتها من جنحة الى جنحة فمن ثم فانه يترتب عليه نتم صلاحية العامل المذكور للاستمرار في خدمة الحكومة وينبغ من اعلفته الى الخدمة وذلك حتى يرد اليه اعتباره .

(فتوى رقم ٩١٥ في ١٢/٢٩/١٩٥٩)

الفرع الثاني عشر

تعيين عمال القناة على درجات بالميزانية

مقدمة رقم (٢١٥)

المادة :

تعيين عمال الجيش البريطاني على درجات بالميزانية - لا خيار لهم
لهم - القوانين وقرارات مجلس الوزراء الصادرة في هذا الشأن - الحكمة
من نقلهم الى الدرجات - رفض النقل - جزاؤه جواز النقل والحرمان من
الاحتفاظ .

مجلس الحكم :

بناء على قرار مجلس الوزراء الصادر بجلسته المنعقدة في ١٢ من
أكتوبر سنة ١٩٥٥ بشأن مستوى اللياقة الطبية لعمال القناة عند الحاقهم
بوزارات الحكومة ومصلحتها ، وعلى أحكام القانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥
بشأن تعيين عمال القناة على درجات بالميزانية وهو المعدل بالقانون
رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٩ ، وكذا قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ من نوفمبر
سنة ١٩٥٥ بشأن تعيين عمال القناة على درجات بالميزانية ، أصبح تعيين
المدعى على درجة بالميزانية وزوال صفة عامل القناة عنه بخروجه من
نطاق تطبيق أحكام كادر عمال القناة ، أمراً مقتضياً لا خيار له في قبوله
أو رفضه ، بعد اذا أوضح الشارع الحكمة في نقل عمال القناة الى درجات
الميزانية في أقرب فرصة ممكنة ، ومزية هذا النقل في خفض مصروفاتهم ،
والتخفيف من الأعباء المالية على خزانة الدولة ، واشمل هؤلاء العمال
بالمسئولية الكاملة للأعادة منهم مستقبلاً وبزيادة انتاجهم بمقد أن يتحقق
لهم الاستقرار في الأوضاع الثابتة ، الأمر الذي يحصل مشكلتهم ويقتضيه
المصالح العام . وقد ذهب الشارع - لهذه الاعتبارات - الى ترتيب جزاء
هو انفصل من الخدمة فوراً على عمال القناة الذين يرفضون النقل الى

درجات الميزانية وفقا للأحكام التي قررها لآى سبب من الأسباب مع جواز حرمتهم من المكافأة المنصوص عليها في قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٤ من يولية سنة ١٩٥٤ .

(طعن رقم ٥٨٢ لسنة ٤ ق — جلسة ١٤/١١/١٩٥٩)

قاعدة رقم (٢١٦)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ — نصه على تصحيح درجة وأجر كل عامل طبقا لنتيجة امتحانه — المقطع في استحقاق العامل الأجر الخاص بمهنته طبقا لأحكام هذا القرار — هو مزاولته المهنة فعلا ووجود درجة في الميزانية مخصصة للمهنة التي ادى امتحانها وتعيينه في تلك الدرجة — تخلف أى من هذه الشروط يجعل العامل غير مستحق للأجر الخاص بالمهنة .

ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ بشأن تعيين عامل القناة على درجات بالميزانية يقضى بأن يجرى تصحيح درجة وأجر كل عامل طبقا لنتيجة امتحانه وأحكام كادر عامل القناة ، بعرف النظر عما استولوا عليه من أجور ، على ألا تصرف لهم الأجور الخاصة بهمهم إلا اذا كانوا يزاولونها فعلا . كما ينص — بالنسبة للعامل الفنين — على ان يعين كل منهم في الدرجة الخالية بالميزانية والمخصصة للمهنة التي ادى امتحانها ، ويمنح أول مربوط تلك الدرجة وفقا للأحكام الملزمة لكادر العمال ، وذلك بدون أثر رجعي . ويقضى هذا القرار كذلك بأنه لا يرغب على تنفيذة تحصيل أو صرف أية غروق عن الملقى . ومقتضى ذلك ان يصحح وضع كل عامل متى طبقا لنتيجة امتحانه ، ويمنح الدرجة والأجر حسبما تستفر عنه تلك النتيجة ، ويعين في الدرجة المخصصة

للجنة التي أدت لاحتياجها ، بشرط وجود درجة خلفية بالميزانية ، ويتمتع أول مربيوط تلك الدرجة ، بصرف التثلو عما كان يستولى عليه من الجور من قبل ، على الا تصرف أية فروق عن الملقى ، ولا يصرف الاجر الخاص بالمهنة الا لمن يزاولها فعلا .

(طعن رقم ٩٠٨ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٩/٣/٧)

قاعدة رقم (٢١٧)

المادة :

تعيين عمال القناة على درجات بالميزانية — قرار مجلس الوزراء في ١٩٥٥/١١/٢٢ — بإدائه — تصحيح وضع كل عامل في طبقا لنتيجة امتحانه ومنحه الدرجة والاجر حسبما تستقر عنه تلك النتيجة بشرطين : وجود درجة خلفية بالميزانية وصدر قرار بالتعيين فيها — اثر ذلك — عدم انسحاب التعيين الى تاريخ سابق على قرار التعيين الحاصل على درجة خلفية بالميزانية .

ملخص الحكم :

تنفيذا لأحكام القانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ — بشأن تعيين عمال القناة على درجات بالميزانية ، صدر قرار مجلس الوزراء في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ بشأن تعيين عمال القناة على درجات بالميزانية ، فالحسب في الفترة (ب) من البند الثاني الخاص بالعمال المعينين في الدرجات الخلفية بالميزانية على ان يعين كل منهم في الدرجة الخلفية بالميزانية المخصصة للجنة التي أدت لاحتياجها ويمنح أول مربيوط لتلك الدرجة وفقا للأنسكهم العملية لتكادر العمال وذلك بدون اكر رجعى . كما نصم تلك القرار في ملحقه السابقة على أنه « لا يعزب على تنهيد هذا القرار تعديل أو عرعه أية فروق عن الملقى » .

ومؤدى ذلك أن يصحح وضع كل عامل منى طبقا لنتيجة امتحانه
ويمنح الدرجة والأجر حسبها تسفر عنه تلك النتيجة ، ويمين فى الدرجة
المخصصة للمهنة التى أدى امتحانها ، بشرط وجود درجة خالية بالميزانية
وصدور قرار بالتميين فيها ويمنح أول مربوط تلك الدرجة ، بقطع النظر
عما كان يستولى عليه من أجر قبل ذلك . ويتربى على هذه النصوص
لزاما ألا ينسحب التعمين الى تاريخ سنباق على قرار التميمين الحاصل
على درجة خالية بالميزانية والا تصرف له اية غروق من الماضى .

(طعن رقم ٢٦٦ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٠/٦/١٨)

قاعدة رقم (٢١٨)

المبدأ :

تعيين عامل القناة الحاصل على شهادة القناة او التوجيهية او ما
معادلها فى الدرجة الثالثة طبقا للقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ ليس حتميا -
اصدار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بما له من سلطة قضائية بموجب
القانون قرارا شرط فيه لجواز هذا التميمين أن يكون حصول العامل على
المؤهل سابقا على أول يوفية سنة ١٩٥٢ فيكون متفقا مع للتسوية التى تتم
بالطبيق للقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٢ - صحيح .

ملخص الحكم :

أن التميمين راسا من بين عامل القناة فى الدرجة الثالثة الكلية او
التفنية المتوسطة بالتطبيق للقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ ليس حتميا بالنسبة
لكل من يحمل شهادة 'الثالثة' او التوجيهية او ما يعادلها ، سواء عند
نفاذ هذا القانون او بعد نفاذه ، بل واضح من مبدلة الفقرة ١.٥ من
المادة ٢ من القانون المذكور أن التميمين فى الدرجة التاسعة من بين عمال
القناة يكون للحاصلين على الشهادة الابتدائية على الأمل ، أى يجوز
(م ٢٩ - ج ٢٨)

التميين في هذه الدرجة إن كان يحمل مؤهلا أعلى من ذلك ، وهذا ينفي افتراض تسوية الحاصل على شهادة الثقافة حتى في الدرجة الثالثة ، وإنما تعيين هؤلاء في هذه الدرجة بمقتضى بتواتر الشروط المنصوص عليها في الفقرة « ب » من تلك المادة ، وهي تقتصر التمييز على نسبة ٥٠٪ من الدرجات الخالية لعمال القناة ، وتشتط لتعيينهم فيها أن يكونوا إندم في الدرجة السابقة من مستخدمى وعمال الحكومة المرشحين لها ، وعند التساوى في الأقدمية تقسم الدرجات منصفة بين الفريقين بحيث تخصص احداها لعمال من القناة والثانية لعمال أو مستخدم . وإذا كان وزير الشؤون الاجتماعية والصل بما له من السلطة التفاوضية بموجب القانون المذكور قد أصدر قرارا تضمنه الكتل الدورى رقم ١٠ في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ يجيز التمييز رأسا في الدرجات الثالثة الفنية والكتابية من عمال القناة الحاصلين على شهادة الثقافة أو التوجيهية أو ما يعادلها ، إلا أنه شرط لذلك أن يكون حصول العامل على هذا المؤهل سابقا على أول يولية سنة ١٩٥٢ ، ليكون متفقا مع القسوية التى تتم في هذا الشأن بالتطبيق للقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ والقوانين المكملة له ، باعتبار هؤلاء في خدمة الحكومة قبل أول يولية سنة ١٩٥٢ وحاصلين على المؤهل قبل ذلك ، فتلحقهم التسوية بمقتضى احكام القانون المذكور .

(طعن رقم ٦٧ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١٢/٣١)

نقدم

قاعدة رقم (٢١٩)

المادة :

تعيين عامل القناة في ظل قانون موظفى الدولة بموظف من الدرجة الثانية خارج الهيئة — منه الاجر المقرر لهذه الوظيفة بأكبر — لا محل بعد ذلك لأعمال القاعدة الواردة في كتاب لجنة اعادة توزيع عمال الجيش البريطانى المؤرخ ١٩ من مارس سنة ١٩٥٢ والتي حاسلها تحديد مرتب عامل القناة بالاجرة الشهية بمغروية في ٢٥ يوما .

ملخص الحكم :

ان المدعى وقد عين في الدرجة الثانية بملك المستخدمين الخارجين عن الهيئة (غير الصناع) بتاريخ أول أغسطس سنة ١٩٥٢ يكون خاضعا لاحكام قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المعمول به منذ أول يولية سنة ١٩٥٢ ، ومن بينها حكم ملغته الحالية والعشرين التي صرحت في فقرتها الاولى بأن « يمنح الموظف عند التعيين أول مربوط الدرجة المقررة للوظيفة أو مربوط الثابت على الوجه الوارد بجدول الدرجات والمرتبات الملحق بهذا القانون ، ولو كان المؤهل العلمي الذي يحصله الموظف يجيز التعيين على درجة أعلى » .

وصرحت في فقرتها الثالثة « ومع ذلك فلمجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد بعد أخذ رأى ديوان الموظفين أن يقرر منع مرتبة تزيد على بداية الدرجة للمعينين في الوظائف الفنية اذا كانوا حاصلين على مؤهلات فنية اضافية تتفق واعمال الوظيفة » ثم حكم المادة ١١٧ الواردة في الباب الثاني من قانون موظفي الدولة الخاص بالمستخدمين الخارجين عن الهيئة التي نصت على أن « تسرى على المستخدمين الخارجين عن الهيئة فضلا عن الاحكام الواردة في هذا الباب نصوص المواد ... والفقرتين الاولى والثالثة من المادة ٢١ ... » . وقد دلت هذه النصوص على أن قانون موظفي الدولة لا يتسامح في زيادة مرتب المستخدم الخارج عن الهيئة عن أول مربوط الدرجة التي يعين فيها ، فاذا عين في الدرجة الثانية المعين لها في جدول الدرجات والمرتبات الملحق بالقانون المذكور الفئة (٧٢/٣٦ جنيتها) لم يجز أن يجاوز أول مربوطها وهو ثلاثة جنيتها شهريا . وهذا الاصل المطرد لا يقبل قيدا او استثناء اللهم الا اذا استعمل مجلس الوزراء الرخصة التي خولته اياها الفقرة الثالثة من المادة ٢١ كتفئة الذكر ، فاصدر قرارا بزيادة المرتب على بداية الدرجة بالنسبة للمعينين في الوظائف الفنية اذا كانوا حاصلين على مؤهلات فنية اضافية . وهذه الحالة مع كونها مثبتة الصلة بموضوع المنازعة الحاضرة غير حاصلية .

ولا غناء في التمسك بقاعدة عدم جواز المساس بالمرآكز القانونية الذاتية لأن تعيين المطعون لصالحه في ظل قانون موظفي الدولة وخضوعه من ثم لاحكمله لا شأن له بفكرة المساس بالحق المكتسب ما دام الأمر متصلا بتعيين مبتدا افتتحت به علاقة وظيفية جديدة لها طابع مستقل وليست باستمراراً لوضع طويت صفحته بهذا التعيين ولأن القاعدة التنظيمية السابقة على قانون موظفي الدولة والتي تضمنتها مقترحات لجنة إعادة توزيع عمل الجيش البريطاني بناء على تفويض من مجلس الوزراء الواردة بكتابها المؤرخ ١٩ من مارس سنة ١٩٥٢ بالنسبة الى تعيين عمال القناة في الدرجات الخالية بالميزانية والتي حصلها تحديد مرتبتهم في هذه الدرجات بالأجرة اليومية مضمومة في ٢٥ يوما ولو تجاوزت نهاية مربوط الدرجات التي يعينون فيها ، هذه القاعدة قد نسخت نسخا ضمنيما بالعمل بأحكام قانون الموظفين باعتبار ان احكمله في هذه النصوص متعارضة كل التعارض مع القاعدة التنظيمية آنفة الذكر من ناحية اوضاع التعيين وضوابطه .

وليس ادل على سداد هذا الفهم من أن الشارع لما اراد الخروج على أحكام قانون موظفي الدولة في هذا الخصوص بالنسبة الى تعيين المؤهلين من عمال القناة على درجات بالميزانية أصدر القانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ نص صراحة في الفقرة الأولى من مادته الثالثة على انه : « استثناء من أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، يعين من تثبت لياقته الطبيعية من العمال المؤهلين من ذكروا في المادة السابقة كل منهم بالدرجة التي يجيز مؤهله ترشيحه لها وفقا لأحكام الرسوم الصادر في ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ وينسج كل مؤتم مرتبا يوازي الأجر الشهري الذي يصرف له بالتطبيق لاحكام كادر عمال القناة ولو جاوز بداية الدرجة » ولو كتلت نظرية الحق المكتسب تنهض في ذاتها مجررا لارساء هذا الحكم بالنسبة الى المؤهلين من عمال القناة ، لما كان المخرج في حجة الى ايراده مورد الاستثناء من احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ويصدق هذا ايضا على قرار مجلس الوزراء التفويضي الصادر تنفيذا لحكم المادة ١ من القانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ ، فلما حين علاج اوضاع عمال القناة غير المؤهلين عند تعيينهم على درجات كادر

العمال بالميزانية ، سلك في بعض جوانب هذا التنظيم مسلكا مخالفا
لاحكام كادر العمال طبقا لصريح نص المادة الاولى من قرار مجلس
الوزراء آنف الذكر ، واذا قلنا على احتفاظ المبل المعين على احدى
درجات كادر العمال باجره السابق الذي كان يتقاضاه قبل التعمين
في ظل احكام كادر عمال القناة طبقا للفقرة (ج) من البند ١ هذا النص
ورد استثناء من احكام كادر العمال وليس له اذى صلة بقرار المنزوعة
الحالية حيث وقع التعمين على احدى الدرجات الخارجة
عن هيئة العمال وهي الدرجات التي ينظم التعمين فيها قانون موظفي الدولة
لا احكام كادر العمال . وتأسيسا على ذلك يكون المطمون لصالحه وقد عين
على درجة من درجات المستخدمين الخارجين عن الهيئة (غير الصناع) في
اول أغسطس سنة ١٩٥٢ في ظل قانون موظفي الدولة وقبل العمل بالقانون
رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ خاضعا لحكم المادتين ٢١ و ١١٧ من قانون تنظيم
موظفي الدولة بحيث لا يستحق الا بداية مربوط الدرجة الثانية للمستخدمين
الخارجين عن الهيئة (غير الصناع) وهي ٣٦ جنيها في السنة طبقا
لجدول الدرجات والمرتبات الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .
وتكون الجهة الادارية على حق اذ التزمت بداية مربوط تلك الدرجة عند
تحديد مرتبه وبخاصة وان مركز المدعي وامثاله وما ربط لهم من مرتبت
واجور انها كان بصفة وقتية مما يجمل تحديد مركزهم عند التعمين
الجديد في سلك المستخدمين الخارجين عن الهيئة (غير الصناع) غير محيد
بالاجور السابقة بل هو خاضع لاحكام القوانين والوائح على الوجه
السالف ايراده .

(طمن رقم ٧١٧ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٢٣)

قاعدة رقم (٢٢٠)

المادة :

القانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن تعيين عمال القناة على درجات
بالميزانية — اتفاده تاريخ تعيينهم على الدرجات جدا لخصاب اتديتهم مع
عدم اتديتهم من احكام المادتين ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ —

قرر ذلك على ضم مدد خدمتهم السابقة على هذا التعمين — خضوعه للقانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦١ دون القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

ملخص الحكم :

بالرجوع الى القانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن تعيين عمال القناة على درجات بالميزانية يبين ان المادة الخامسة منه نصت على انه مع مراعاة احكام المواد السابقة تسرى على من ذكروا من عمال القناة بعد تعيينهم على درجات طبقا لاحكام المادة ٢ باقى احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ باعتبارهم معينين لأول مرة ويتخذ تاريخ التعمين فى الدرجة اساسا لتحديد الاقدمية وفترة العلاوة والاجازات . وانصحت المذكرة الايضاحية لهذا القانون فى شرحها للمادة الخامسة سابقة الذكر انه بالنظر الى أن الحاق عمال القناة الذين تركوا خدمة السلطات البريطانية بقاعدة القناة سنة ١٩٥١ وانحقوا بخدمة الحكومة المصرية ويخضع بأجورهم الآن على القسم ٢٥ من ميزانية الدولة بالدرجات الدائمة يحقق لهم مزايا شتى فضلا عما فيه من تجاوز عن القواعد العامة المنطقة بالتعمين فى خدمة الحكومة فقد تضمنت المادة الخامسة ما يفيد بأن تعيينهم فى درجات الميزانية يعتبر انتقالا لرابطة التوظيف النعلى بالنسبة لهم فنصت على اتخاذ تاريخ تعيينهم على الدرجات الخالية بالميزانية مبدءا لحساب الاقدمية بحيث لا يجوز لهم المطالبة بنسب مدة الخدمة السابقة لهم واكتساب اقدميات على من سبقهم بالتعمين بالطريق القانونى المعتاد وكذلك نصت المادة المذكورة على ان يتخذ هذا التاريخ اساسا لحساب فترة العلاوة ولحقوقهم فى الاجازات خصوصا وان الحكومة اذا حقنتهم بها من قبل لم تكن فى حاجة فطية لخدمتهم ولم يلاحظ فى حالتهم بالخدمة لا خبرتهم ولا مؤهلاتهم ونبيها عدا هذا تطبق احكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥١ عليهم بعد تعيينهم مساواة لهم ببقاى الموظفين فى كافة الوجوه الاخرى وحتى يسقط عنهم رويدا وصف عمال القناة الذين يشكون من اتصافهم

به باعتباره موجبا لاختلاف المعاملة بينهم وبين سائر موظفي الدولة .
ومنذ هذا النص بعد وروده على النحو المتقدم نيبا بتعلق باختلاف تاريخ
التعيين في الدرجة أساسا لتحديد الأقدمية وما استتبعه من عدم جواز
مطالبة عمال القناة بضم مدد الخدمة السابقة واكتساب أقدميات
على من سبقهم بالتعيين بالطريق القانوني المعتاد - أن المشرع منسما
استثنى هؤلاء العمال من تطبيق القواعد العامة المتعلقة بالتعيين في خدمة
الحكومة تكفل في ذات الوقت بتقرير عدم انقيادهم من أحكام المادتين
٢٣ ، ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة
الخاصين بحساب مدة الخدمة السابقة وما يترتب من حيث تقدير الدرجة
والمرتب وأقدمية الدرجة - وبهذا المثابة فإن القرار الجمهوري رقم ١٥٩
لسنة ١٩٥٨ الصادر بتنظيم شروط أوضاع حساب مدد الخدمة
السابقة التي تقضى في الحكومة أو خارجها مستندا للتفويض التشريعي
الذي نص عليه في المادة ٢٤ من قانون الموظفين بعد تعديلا بالقانون
رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦ لا يفيد منه المدعى باعتباره من عمال القناة الذين
عينوا على درجات دائمة بالميزانية تنفيذا للقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥
ما دام هذا القانون قد غنى بالنص على حرمان هؤلاء العمال من
الانصاف بأحكام المادتين ٢٣ ، ٢٤ وبالتالي من قرار مجلس الوزراء
الصادر بتاريخ ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ في شأن حساب مدد الخدمة
السابقة مع أن أحكامه كانت تقضى بتطبيق القواعد التي انطوى عليها
على الموظفين الذين يدخلون الخدمة أو يعادون لها ابتداء من أول يوليو
سنة ١٩٥٢ وغنى عن البيان أن القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨
وقد حل محل قرار مجلس الوزراء المذكور الذي ألغى بصدوره يأخذ
حكمه في هذا المسند . ولا وجه بعد ذلك لما يثيره المدعى في دفاعه
من أن القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ جاء مطلعا يستفيد منه
سائر الموظفين الذين كانوا في الخدمة وقت صدوره ومن بينهم عمال
القناة ما داموا لم يستثنوا مرحلة من الاستفادة بأحكامه ، وذلك بالنظر
إلى ما سبق إيضاحه من أنهم محرمون أصلا من الاستفادة بأحكام
المادتين ٢٣ ، ٢٤ من قانون الموظفين وهو ما يستتبع أن يجري هذا

الجرم على كافة القرارات التنظيمية التي تصدر تنفيذاً لمقتضى المادتين
منها كانت من الشمول أو العموم عجزها الطبيعي نطاق النص الذي
تنهى عليه ، ولا يمكن بحال أن تتجاوز .

وقد أصدر المشرع أخيراً القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦١ في شأن
تعيين عمال القناة على درجات بالميزانية ونص في مادته السادسة على
أن تعتبر اقدمية عامل القناة المؤهل في الدرجة المقررة له وفقاً لأحكام
هذا القانون من تاريخ تعيينه بوصفه من عمال القناة أو من تاريخ
جموله على المؤهل أيهما أقرب . . . الخ . كما نص في هذه المادة أيضاً على
أن يسرى حكمها على من سبق تعيينهم من عمال القناة على درجات
في الميزانية قبل صدور هذا القانون وأن تحسب الاقدمية الاعتبارية
التي ترتبها هذه المادة في الدرجة دون زيادة في المرتب عن الحدود
المصوص عليها في المادة السابقة وتحسب مدة الخدمة السابقة
في المصالح طبقاً لأحكام القانونين ٣٦ لسنة ١٩٦٠ و ٢٧ لسنة ١٩٦٠ كما
أنه لا يجوز الاستناد إلى هذه الاقدمية للطعن في القرارات الإدارية
الخاصة بالترقيات أو التعيينات أو النقل أو غيرها التي صدرت لحين
نفاذ هذا القانون وأن يمنح كل منهم أول علاوة اعتيادية في أول مايو
سنة ١٩٦٢ . وتأسيساً على ذلك فإن المدعى بوصفه من عمال القناة
يستفيد من هذه الميزة التي رتبها القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦١
لمبائر زملائه وقد نص في مذكرته الإيضاحية على أنها خير ميزة تمنح
لصالح القناة عند تعيينه على درجة في الميزانية وذلك فيما يتعلق بجمول
لقدميته في الدرجة الثالثة الفنية راجعة إلى ١٩٥١/١١/٤ تاريخ النطاق
المدعى بخدمة الحكومة على غير درجة وما يترتب على ذلك من آثار
بالطبق لأحكام القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦١ سلف الذكر .

مادة رقم (٢٢١)

المادة :

القانون رقم ٥٦١ لسنة ١٩٥٥ في شأن تعيين عمال القناة - نصه
على تحديد الأقدمية من تاريخ سريته على من عين من العمال على درجات
طبقا لقواعد التعيين العامة - لاتحاد الوصف الذي تخصصت به خدمة
هؤلاء بالحكومة قبل التعيين على درجات .

ملخص الحكم :

ان المادة الخامسة من القانون رقم ٥٦١ لسنة ١٩٥٥ بشأن تعيين
عمال القناة على درجات بالميزانية تنص على ان « ... يتخذ تاريخ التعيين
في الدرجة أساسا لتحديد الأقدمية ... » وجاء في المذكرة الإيضاحية
للقانون المذكور ان المادة الخامسة قد تضمنت ما يفيد ان تعيين عمال القناة
في درجات الميزانية « يعتبر افتتاحا لرابطة التوظيف الفعلية بالنسبة لهم
فمنصت على اتخاذ تاريخ تعيينهم على الدرجات الخالية بالميزانية مبدأ لحساب
الأقدمية بحيث لا يجوز لهم المطالبة بضم مدد الخدمة السابقة لهم
واكتساب أفضلية على من سبقهم بالتعيين بالطريق القانوني المعتاد ... » .

هذا الحكم لا ينبغي ان يكون مقصورا على من عين من عمال القناة
على درجات طبقا لاحكام القانون رقم ٥٦١ لسنة ١٩٥٥ بل يجب ان
يسرى ايضا على من عين منهم على درجات طبقا لقواعد التعيين العامة .
وذلك لاتحسد الوصف الذي تخصصت به خدمة كل من الفريقين في
الحكومة قبل التعيين على درجات وهو وصف عمال القناة . فلزم - بحكم
طبائع الاشياء - ان يتوحد الاساس الذي يتخذ لتحديد الأقدمية عند
التعيين على درجات بالنسبة للفريقين كليهما . وقد ايد المشرع هذا النظر
بصدارة القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦١ في شأن تعيين عمال القناة على
درجة بالميزانية الذي صنف به مشكلة عمال القناة تصنيفا نهائيا ونص في
المادة السادسة منه على اعتبار أقدمية العامل المؤهل في "الدرجات المقررة

لؤهله وفقا لاحكام المرسوم الصادر في ٦ من اغسطس سنة ١٩٥٣ منذ تاريخ تعيينه بخدمة الحكومة بوصفه من عمال القناة أو من تاريخ حصوله على المؤهل أيهما اقرب .

ثم نص في المادة المذكورة على سريان هذا الحكم على عمال القناة الذي سبق تعيينهم على درجات في الميزانية قبل صدور القانون المثلر اليه .

وجرى النص على ذلك مطلقا . الامر الذي يكشف عن قصد المشرع في توحيد الاساس الذي يتخذ لتحديد اقدمية عمال القناة عند تعيينهم على درجات في الميزانية سواء عينوا طبقا لاحكام القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦١ أو عينوا طبقا لاحكام القانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ أو عينوا طبقا لتواعد التعيين العادة .

اطمن رقم ١٤٥٨ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٦)

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

الوظائف المخصصة لعمال القناة — حظر التعيين فيها من غير عمال القناة فأسس ذلك من القانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ وقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٥/١١/٢٣ — لكل وزير في وزارته التخفيف من هذا القيد اذا كانت الشروط اللازمة لشغل هذه الوظيفة غير متوفرة في عمال القناة الموجودين بوزارته — أسس ذلك من لقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٠ — كيفية اعمال الوزير لسلطته في هذا الشأن .

ملخص الحكم :

ان المشرع بعد ان اورد بالقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ ويقرر مجلس الوزراء الصادر في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ على سلطة الادارة التقديرية في التعيين في الوظائف المخصصة لعمال القناة - وهي الاصل - قيدا مؤداه حظر التعيين على وجه العموم في هذه الوظائف من غير عمال القناة ، عاد وقدر الصعوبات الناشئة عن هذا الخطر ، فاباح بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٠ لكل وزير في وزارته - تحقيقا للصالح العام - التخفيف من هذا القيد وذلك باعمال سلطته التقديرية في التعيين في الوظائف الخالية في النسبة المخصصة لعمال القناة من غيرهم ، اذا كانت الشروط اللازمة لشغل هذه الوظائف غير متوفرة في عمال القناة الموجودين بوزارته ومقتضى هذا انه اذا خلت من الوظائف المخصصة لعمال القناة واتجهت ارادة الجهة الادارية الى التعيين فيها ، وجب بلديء ذى بدء على الجهة المذكورة الكشف عن مدى توفر الصلاحية لها في عمل القناة بوصفها شرطا لازما لشغل هذه الوظيفة وشرط الصلاحية في هذه الحالة لا ينظر فيه بداهة الى عامل القناة ذاته نحسب ، وانما بالمقارنة مع غيره من العاملين عموما بحيث اذا وجدت الجهة الادارية بينهم من هو امسح من عامل القناة لشغل هذه الوظيفة في تقديرها ، وكان تقديرها هذا مستيدا من اصول صحيحة تؤدي اليه ، فانه لا تثريب عليها اذا هي استخدمت الرخصة الممنوحة لها بمقتضى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٠ آنف الفكر وعينت الاصلح دون عامل القناة .

والقول بغير ذلك ينطوى على مجافاة للأغراض التي تفيهاها المشرع من اصدار هذا القانون والتي انضحت عنها حسبا تلك الببان بمكرهه الاضاحية بما لايدع مجالا لشبهة في هذا الخصوص .

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبني :

القواعد الواردة في المادة ٦ من القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦١ في شأن تعيين عمال القناة على درجات بالميزانية تسرى على من سبق تعيينهم من عمال القناة على درجات في الميزانية قبل صدور هذا القانون .

ملخص الحكم :

في ٦ من نوفمبر سنة ١٩٦١ صدر القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦١ في شأن تعيين عمال القناة على درجات بالميزانية وتضى في المادة الخامسة منه بأن يمنح عامل القناة منسب وضعه في الدرجة المقررة لمؤله أو لحرفته بداية ربطها أو أجره الحالي مضروباً في ٢٥ يوماً أيهما أكبر ولو جاوز نهاية مربوط الدرجة وبأن يسرى الحكم المتقدم على من سبق تعيينهم من عمال القناة قبل صدوره من تاريخ وضعهم على درجات في الميزانية دون صرف مروق مالية عن الماضي . ثم نظم في المادة السادسة منه القواعد الخاصة بتحديد أقدمية هؤلاء العمال فاعتبر أقدمية عامل القناة المؤهل في الدرجة المقررة لمؤله وفقاً لأحكام هذا القانون من تاريخ تعيينه بوصفه من عمال القناة أو من تاريخ حصوله على المؤهل أيهما أقرب ، أما عامل القناة غير المؤهل فتعتبر أقدميته في الدرجة المقررة له راجعة الى تاريخ شغله الحرفة الخاصة بهذه الدرجة ويسرى الحكم المتقدم على من سبق تعيينهم من عمال القناة على درجات في الميزانية قبل صدور هذا القانون كما أوجب الأقدمية الاعتبارية المثلر اليها في الدرجة دون زيادة المرتب عن الحدود المنصوص عليها في المادة الخامسة المتقدم ذكرها .

(طعن رقم ١٥٥٧ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/٢)

قاعدة رقم (٢٢٤)

المبدأ :

القانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم تعيين عمال القناة على درجات بالميزانية تضمن رد الإقتية للمؤهلين من عمال القناة في الدرجة المقررة لهم وفقا لاحكام هذا القانون الى تاريخ تعيينهم بوصفهم من عمال القناة او من تاريخ حصولهم على المؤهل ليها اقرب ، رد اقتية في هذه الدرجة بالنسبة لهذا الفريق من عمال القناة يستلزم بالضرورة ان يوضعوا أولا في الدرجة المقررة لهم وفقا لهذا القانون حتى يتسنى ان ترد اقسيماتهم فيها — لا يقع من ذلك القول بان مرسوم أغسطس سنة ١٩٥٢ قد نص على ان الدرجات المنسار اليها في مواده هي اكبر درجة يمكن لأصحاب الشهادات التقدم لترشيح اليها — اسلف ذلك — ان المادة (٦) من القانون المذكور تضمن حكما تسوية حالة العامل في الدرجة المقررة له وفقا لهذا القانون وبالتالي فلا يجوز القول بترك الامر لتقدير الإدارة .

ملخص الحكم :

يبين من الرجوع للقانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦١ في شأن تعيين عمال القناة على درجات بالميزانية ان المادة ١ من القانون نصت على ان « تسرى لاحكام هذا القانون على عمال القناة الذين تركوا خدمة السلطات البريطانية بقاعدة القناة والتحقوا بخدمة الحكومة ولم يعينوا على درجات دائمة في الميزانية حتى تاريخ العمل بهذا القانون » .

ونصت المادة ٣ من القانون على انه « مع التجاوز عن شرطى اللياقة الصحية واجتياز الامتحان المقرر لشغل الوظيفة بوضع عامل القناة المؤهل في الدرجة التي يجيز مؤهله الحاصل عليه حتى تاريخ الصل بالقسطنون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ ترشيحه لها وفقا لاحكام المرسوم الصادر في ٦

أغسطس سنة ١٩٥٣ ، ويوضع عامل القناة غير المؤهل في الدرجة المقررة للحرمة التي يشغلها وفقا لأحكام الجدول رقم ٢ الملحق بتقرير لجنة إعادة توزيع عامل القناة الخ .

ونصت المادة ٥ من القانون على أن « يمنح عامل القناة عند وضعه في الدرجة المقررة لمؤله أو لحرفته بداية ربطها أو أجره الحالي مضروبا في ٢٥ أيهما أكبر ولو جاوز نهلية مربوط الدرجة .

ويستمر منحه اعانة غلاء المعيشة التي كان يحصل عليها الى أن تتغير نمته أو ملقنته طبقا لتواعد منح هذه الاعانة .

ويحتفظ للكتابة والمخزنية بتكملة الأجر المنصوص عليها في تفسير لجنة اعادة توزيع عامل القناة المشكلة بناء على قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ دون استثناءها من الصلاوات التي يستحق للعامل مستقبلا .

وتسرى هذه المادة على من سبق تعيينهم من عامل القناة قبل صدور هذا القانون من تاريخ وضعهم على درجات في الميزانية دون صرف نروق من الماضي .

ونصت المادة ٦ على أن « تعتبر اقدمية عامل القناة المؤهل في الدرجة المقررة له وفقا لأحكام هذا القانون من تاريخ تعيينه بوصفه من عامل القناة أو من تاريخ حصوله على المؤهل أيهما اقرب .

وتسرى هذه المادة على من سبق تعيينهم من عامل القناة على درجات في الميزانية قبل صدور هذا القانون .

وتحسب الاقدمية الاعقابرية التي ترتبها هذه المادة في الدرجة دون زيادة المرتب عن الحدود المنصوص عليها في المادة السابقة .

ولا يجوز الاستناد الى هذه الاقدمية للظعن في القرارات الادارية الخاصة بالترقيات في التعيينات أو النقل أو غيرها التي صدرت لحين نفاذ هذا القانون .

ومن حيث أن الواضح من بيان النصوص المتقدمة أن المشرع أورد في القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦١ نوعين من الأحكام النوع الأول يسرى على عمال القناة الذين لم يعينوا على درجات دائمة في الميزانية حتى تاريخ العمل بهذا القانون فهؤلاء قضى القانون في المادة ٢ بتعيينهم في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم طبقا لمرسوم ٦ أغسطس ١٩٥٣ مع التجاوز عن شرطين من شروط التعيين هما اللياقة الصحية واجتياز الامتحان المقرر لشغل الوظيفة ، والنوع الثاني من الأحكام يسرى على من سبق تعيينهم على درجات دائمة قبل العمل بالقانون وكذلك على من يعينون طبقا لاحكامه وتتضى هذه الأحكام بمنح الفريقين عند وضعهم في الدرجة المقررة لمؤهلاتهم بداية ربطها أو الأجر الحالي مضروبا في ٢٥ أيهما أكبر ولو جاوز نهلية مربوط الدرجة ، وباعتبار اقدميات المؤهلين منهم في الدرجة المقررة لهم وفقا للقانون من تاريخ تعيينهم كعمال قناة ومن تاريخ حصولهم على المؤهل أيهما أقرب . ولا تعارض بين النص في المادة ١ من القانون على سريان أحكامه على عمال القناة الذين لم يعينوا على درجات دائمة في الميزانية حتى تاريخ العمل بهذا القانون ، وبين النص في المادتين ٥ و ٦ على سريانها على من سبق تعيينهم من عمال القناة على درجات في الميزانية قبل العمل بالقانون ، لأنه ولئن كان النطاق الاصلى لسريان القانون حسبما هو واضح من عنوانه ومن المادة ١ منه هو تنظيم تعيين عمال القناة على درجات ممن لم يعينوا بعد حتى تاريخ العمل بالقانون إلا أن ذلك لم يمنع المشرع عن أن يورد أحكاما خاصة في ذات القانون بنسوية حالة من سبق تعيينهم على درجات ، برد اقدمية المؤهلين منهم في الدرجة المقررة لهم وفقا لاحكام هذا القانون الى تاريخ تعيينهم بوصفهم من عمال القناة أو تاريخ حصولهم على المؤهل أيهما أقرب . وليس ثمة شك أن النص على رد الاقدمية في هذه الدرجة على النحو السالف الذكر بالنسبة لهؤلاء الفريق من عمال القناة يستلزم بالضرورة أن يوضعوا أولا في الدرجة المقررة لهم وفقا لهذا القانون حتى يتسنى أن ترد اقدميتهم فيها الى تاريخ تعيينهم أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب — والقول بغير ذلك

فيه اعداد لمتقضى النص الامر الذى لا يجوز لان اعمال النص خير من اعماله ، خصوصا اذا ما اخذ في الاعتبار ان هدف المشرع من اصدار القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه تصفية مشكلة عمال القناة تصفية نهائية بتوحيد الاساس الذى يتخذ اقدميتهم عند تعيينهم على درجات في الميزانية ، وسواء عينوا طبقا لاحكام القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦١ أو عينوا طبقا للقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ أو عينوا طبقا لقواعد التحيين الصلبة .

ومن حيث انه لا يغير من ذلك ما اثر ان مرسوم اغسطس سنة ١٩٥٣ . قد نص في المادة ٧ على ان الدرجات المشار اليها في مواده هي اكبر درجة يمكن لأصحاب الشهادات التقدم للترشيح اليها ويجوز لهم التقدم للترشيح لوظائف درجتها اقل بما يجوز معه ترشيح حملة دبلوم المدارس الصناعية خمس سنوات لدرجة اقل من الدرجة السابعة المقررة لهم في هذا المرسوم ، ذلك ان المادة ٦ من القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦١ وقد تضمن حكمها تسوية حالة عامل القناة في الدرجة المقررة له ونفسا لهذا القانون فلا يجوز القول بترك الامر لتقدير الادارة ان شاعت وضعت عامل القناة الحاصل على الدبلوم المذكور في الدرجة السابعة ، وان شاعت وضعت في أية درجة اقل ، لان ذلك القول يؤدي الى قلب مفهوم النص من تسوية وجوبية لعامل القناة في الدرجة المقررة له على سبيل التحديد ونفا لاحكام القانون الى اعطاء الادارة سلطة تقديرية واسعة لم يقض بها هذا القانون .

ومن حيث ان الثابت من اوراق الطعن ان المدعى حصل على دبلوم المدارس الصناعية « خمس سنوات » سنة ١٩٣٩ وهو من عمال القناة والتحق بالخدمة من ١٩٥١/١١/٢٤ وعين في الدرجة الثامنة من ١٩٥٨/١١/١٥ تطبيقا للقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن تعيين عمال القناة على درجات بالميزانية ورفى الى الدرجة السابعة من ١٩٦٢/٨/٣٠ + واعتبر في الدرجة الثامنة من ١٩٥١/١١/٢٤ تاريخ تصفاته بالخدمة بدلا من ١٩٥٨/١١/١٥ وكلفت الدرجة السابعة « كلير القانون رقم ٢١٠

لسنة ١٩٥١ « هي الدرجة المغرة للمدعى وفقا لاحكام القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٦ — الذى يقيد منه كما سبق الجليل لانها الدرجة التى يعز مؤهله الحاصل عليه ترشيحه لها وفقا لاحكام المرسوم الصادر فى ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ وكان المدعى قد رقى الى الدرجة السابعة فى ١٩٦٢/٥/١ فمن حقه ان ترصد اقدميته فى هذه الدرجة الى تاريخ التحلته بالخدمة فى ١٩٥١/١١/٢٤ مع ما يترتب على ذلك من آثار .

(طعن رقم ٦٠٧ لسنة ٢١ قى — جلسة ١٩٧٨/٣/٥)

قاعدة رقم (٢٢٥)

المبدأ :

تعيين عمال القناة المؤهلين على درجات بالمجازانية وفقا لاحكام القانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ وقرار وزير الشؤون الاجتماعية الصادر به الكتاب التورى رقم ١٠ فى ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ — مقتضى الاحكام السابقة تحديد الدرجة التى يعين فيها عامل القناة المؤهل بحيث لا تلك جهة الإدارة ازاء تلك اية سلطة تقديرية — نتيجة ذلك عدم جواز تعيين أى من هؤلاء العاملين فى درجة اعنى من التى تعرها مرسوم ٦ من أغسطس ١٩٥٢ للمؤهل الحاصل عليه .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان المادة الثالثة من القانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن تعيين عمال القناة على درجات بالمجازانية تنص على ان « استثناء من احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة يعين من تثبت ليلقته الطبية من العمال المؤهلين من ذكروا فى المادة السابقة كل منهم بالدرجة التى يجيز مؤهله ترشيحه لها وفقا لاحكام المرسوم الصادر فى ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ ... » وقد أصدر وزير الشؤون الاجتماعية

والعمل بما له من سلطة تفويضية بموجب القانون المذكور قرارا تضمنه
الكتاب الدورى رقم ١٠ فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ بقواعد تطبيق أحكام
هذا القانون نص فى البند ثالثا على ما يلى :

ثالثا : تشغل الدرجات الخالية بالكادرين الكتابى والفنى المتوسط
أعتبارا من ١٩٥٥/١١/٢٣ تشغل الدرجات التاسعة والثامنة الخالية من
الكادرين الكتابى والفنى المتوسط بالطريقة الآتية :

١ - الدرجة التاسعة تثبت لياقته الطبية وكان حاصلا على الشهادة
الابتدائية أو الإعدادية أو ما يعادلها من الشهادات بعين فى الدرجة
التاسعة .

٢ - الدرجتان الثامنة والسابعة بالكادر الفنى المتوسط .

من تثبت لياقته الطبية وكان حاصلا على شهادة فنية متوسطة مما
تجيز التعيين فى إحدى الدرجتين الثامنة والسابعة بالكادر الفنى المتوسط
يعين فى الدرجة التى تتفق مع مؤهله وفقا لأحكام المرسوم الصادر
فى ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ .

ومن حيث أنه من الجلى فى ضوء ما تقدم أن القانون رقم ٥٦٩
لسنة ١٩٥٥ المشار اليه والقواعد الصادرة تنفيذا له قد تكفلا بتحديد الدرجة
التي يتم تعيين عمل القناة المؤهل فيها وفقا لأحكامها على وجه لا تملك
جهة الإدارة أية سلطة تقديرية فى هذا المجال أو يسوغ لها تعيين أى
من هؤلاء الصالحين فى درجة أدنى من تلك التى قدرها مرسوم ٦ من
أغسطس سنة ١٩٥٣ للمؤهل الحاصل عليه . ولا يغير من صحة هذا النظر
ما نصت عليه المادة السابعة من هذا المرسوم من أن الدرجات المشار
اليها فى موارد هـ أكبر درجة يمكن لأصحاب الشهادات المتقدم للترشيح
فى وظائفها ويجوز لحلة الشهادات المتقدم للترشيح لوظائف درجتها أقل
من الدرجة المبينة قرين كل منها لأن مجال تطبيق القاعدة التى تضمنتها
هذه المادة هو التعيين الذى يتم وفقا للقواعد الصلبة بناء على طلب يتقدم
به الموظف عن طوعية واختيار وإذا كان ما هدف اليه القانون رقم ٥٦٩

لسنة ١٩٥٥ المشار اليه هو تسوية حالة عمال القناة المؤهلين بنقلهم الى درجات داخل الهيئة كل منهم حسب مؤهله حسبما ائتمنت عن ذلك المذكرة الايضاحية لهذا القانون غايته لا يجوز ترك الامر لتقدير جهة الادارة ان شاعت وضعت المعامل في الدرجة المقررة لمؤهله وان شاعت وضعته في درجة اقل اذ ان ذلك يترتب عليه مخالفة القاعدة القانونية المتيدة الواردة بالمادة الثالثة من القانون ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ سالفه الذكر ، المنظمة لمرآكر عمال القناة القانونية في هذا المجال ، تنظيما حثييا لا ترخص للجهة الادارية فيه .

ومن حيث انه على هدى ما تقدم وبقي كان الثابت ان المدعى حاصل على دبلوم المدارس ، الصناعية نظام خمس سنوات المقرر له وفقا لمرسوم ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ الدرجة السابعة نان التسوية التي انتهت اليها المحكة الادارية لوزارة الصحة بحكمها الصادر بجلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٦٥ تتفق والتطبيق السليم لاحكام القانون ويكون الحكم الملغون فيه اذ ذهب الى غير ذلك قد اخطأ في تطبيق القانون وتاويله ويتمين من ثم القضاء بالغائه فيما قضى به من الغاء الحكم الصادر من المحكة الادارية المشار اليه ورفض الدعوى .

(طعن رقم ٧٨٧ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٧)

قاعدة رقم (٢٢٦)

المبدأ :

تعيينهم على درجات بالمجازية طبقا للقانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦١ — استمرار تقاسيم اعالة الغلاء التي كانت تمنح لهم قبل ان ترايلهم صفة عمال قناة — عدم الاعتداد بالقواعد الواردة في قرارات مجلس الوزراء التي تناولت تحديد اعالة غلاء المعيشة .

مقتضى الحكم :

ان القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦١ فى شأن عمال القناة على درجات بالميزانية ينص فى المادة الخامسة منه على ان يمنح عامل القناة عند وضعه فى الدرجة المقررة لمؤهله او لحرفته بداية ربطها او اجرة الحالية مضروبا فى ٢٥ ايها اكبر ولو جاوز نهاية مربوط الدرجة ويستمر منحه اعانة غلاء المعيشة التى كان يحصل عليها الى ان تتغير فئته او طائفته طبقا لقواعد منح هذه الاعانة وتسرى هذه المادة على من سبق تعيينهم من عمال القناة قبل صدور هذا القانون من تاريخ وضعهم على درجات فى الميزانية دون صرف مرسوم عن الماضى . ومفاد ذلك ان المشرع قد استحدث قاعدة خاصة بالنسبة لاعانة غلاء المعيشة التى تمنح لعمال القناة مقتضاها ان يستمر هؤلاء العمال فى تقاضى اعانة غلاء المعيشة التى كانت تمنح لهم قبل ان تزايلهم صفة عمال قناة وهو بذلك قد راعى الوضع الخاص الذى كان عليه العمال المذكورون من حيث الاجور والمرتبات التى كانوا يتقاضونها ابان خدمتهم بالجيش البريطانى ولم يشأ ان يخضعهم للقواعد العامة التى تحدد على مقتضاها قيمة اعانة غلاء المعيشة المستحقة للعمالين بالدولة والتى تعدد اسلما بالاجر الذى كانوا يتقاضونه ، هم وزملاؤهم فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥١ ومن ثمة فان اعانة غلاء المعيشة التى تستحق لهؤلاء العمال عند وضعهم على درجات بالميزانية تخضع فى خصوص تحديد قيمتها للقاعدة التى نصت عليها صراحة المادة الخامسة من القانون ١٧٣ لسنة ١٩٦١ السالفة الذكر ، والتى تقوم على الاعتداد بالاعانة التى كان يتقاضاها هؤلاء العاملون طبقا لكثير عمال القناة ، ولا تخضع فى هذا الخصوص للقواعد الواردة فى قرارات مجلس الوزراء التى تناولت تحديد هذه الاعانة ومن بينها القاعدة التى تضمنها قرار مجلس الوزراء التى تناولت تحديد هذه الاعانة ومن بينها القاعدة التى تضمنها قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ — الذى يطلب المدعى تطبيقه والتى تقتضى بمعاملة الموظفين الذين ثبتت لهم اعانة غلاء المعيشة على اساس مايفلهم فى ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠

ثم حصلوا على شهادات دراسية أعلى من هذا التاريخ أو بعده وعينوا بالدرجات أو المعايير المقررة للمؤهلات الجديدة على أسس منحهم اعانة الخلاء على المعايير الجديدة من تاريخ حصولهم عليها .

(طعن رقم ٨٠٣ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٨/١٢/١)

قاعدة رقم (٢٢٧)

: 6-44

تممين عمال المناة على درجات الغزائية — يرتب لهم حقا في تثبيت اعادة غلاء المعيشة المقررة لهم على اساس الاجر المقرر للدرجات التي اعيد تمسينهم فيها .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عقب إعلان الماء معاهدة سنة ١٩٣٦ قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ تشكيل لجنة في وزارة المالية تمثل فيها جميع الوزارات لاعادة توزيع عمال الجيش البريطانى الذين تركوا الخدمة بمنطقة قناة السويس على وزارات الحكومة ومسالحتها كما قرر في ٢ ديسمبر سنة ١٩٥١ تحويل هذه اللجنة الحق في اعادة النظر في الاجور التى تحدد لهؤلاء الاعمال ، وقد وضعت اللجنة تقريرها الذى ضمته القواعد التنظيمية التى ارادتها في شأن توزيع العمال بحسب حرفهم وتقدير أجورهم ، وتضمن تقرير اللجنة انها قامت باعادة تقدير أجور أرباب الحرف بما يطابق درجات كل من العمال الحكومى وبمقتضى الكشف حرف (ب) الملحقة بالكادر « حتى يعامل الجميع على قدم المساواة موزعة على الدرجات الآتية : ١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - عامل دقيق « ٢٠٠/٥٠٠ » وأوردت اللجنة في الجدول رقم ٢ المرفق بتقريرها والخاص ببيان درجات كل من العمال الحكومى وحرف عمال للجيش البريطانى التى وضعت فيها في الكشف رقم ٨ تحت درجة عامل دقيق « ٢٠٠/٥٠٠ » بمئة براد ، وقررت اللجنة أنه من المفهوم إن الاجور المحددة تنسج الى العمال الذين

يقومون فعلا بأعمال الحرف التى قدرت لها هذه الأجر فى الكادر ، وأنه مما يتصل اتصالا وثيقا بالأجر المقدرة مسألة تأدية الامتحان فهدا امر. واجب اذ يتحتم على العمال أو الصناع الفنين أن يؤدوا امتحانا فى حرفهم بمعرفة اللجان المشكلة لهذا الغرض فى مختلف الوزارات والمصالح طبقا للبادء السابعة من قواعد كادر العمال وذلك لمعرفة الدرجة التى يؤسعر فيها كل منهم حسب قدرته على العمل - وقد وافق وزير المالية على القواعد التى تضمنها تقرير اللجنة وقرر تطبيقها على جميع عمال الجيش البريطانى الذين احقوا بخدمة الحكومة توحيدا للمعاملة بينهم وأبلغ ذلك الى الجهات المختصة بالكتاب رقم ٢٢٤ - ٧٧/٩ المؤرخ ١٩ من مارس سنة ١٩٥٢ لتنفيذه من اول ابريل سنة ١٩٥٢ .»

ومن حيث أنه متى كان الثابت من الاوراق ان المدعى ادى الامتحان الفنى لمئة براد الذى يتطلبه كادر عمال القناة ونجح فيه فى ١١/٢/١٩٥٢ اذ حصل على خمسة درجات من عشرة فانه يكون قد اكتسب مركزا قانونيا على اساس نتيجة هذا الامتحان ترتب له بمقتضاء حتى استئدم مباشرة من القانون فى حينه فيما يتعلق بالدرجة والاجر اللذين يستحقهما ، واذ كانت مهنة براد التى شغلها المدعى مقدرأ لها فى كادر عمال القناة درجة عامل دقيق « ٥٠٠/٣٠٠ » وليس عامل دقيق « ٥٠٠/٣٠٠ » بداية ٢٤٠ مليم فان من حقه قانونا ، أن يشغل هذه الدرجة ويتقاضى أول مربوطها « ٣٠٠ م » دون حاجة للاستناد الى تنظيم لاحق القانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن تعيين عمال القناة على درجات بالميزانية أو قرار مجلس الوزراء الملحق به الصادر فى ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ لأن حقه فى الأجر المذكور قد اكتسبه قبل ذلك مما يترتب عليه بحكم اللزوم أن يكون من حقه قانونا أن تثبت اعلنة الغلاء المستحقة له على أساس هذا الأجر ، ومن حيث أنه لا يؤثر فيما تقدم أن يكون المدعى لم يعين فعلا فى درجة صانع دقيق « ٥٠٠/٣٠٠ » إلا فى ١٠/٨/١٩٦٠ بعد العمل بانقائون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ وقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٥ الخاص بتعيين عمال القناة غير المؤهلين على درجات فى الميزانية - ذلك لأنه فضلا عن أن المدعى استند حقا فى بداية مربوط فى درجة عامل دقيق « ٥٠٠/٣٠٠ » قبل العمل بالقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ وقرار مجلس الوزراء الملحق اليهما على الوجه السابق ببقائه

فان نصوص هذا القرار الاخير قد اوجبت تحت البند ٢ الخاص بالمستأجر الفنيين أن « يجرى تصحيح درجة أجر كل عامل طبقا لنتيجة امتحانه ولا يحكم كلدر عمال القناة بصرف النظر عما استولى عليه من أجر من قبل على ألا يصرف له الأجر الخاص بمهنته الا اذا كان يزاولها عملا » بما يؤكد حق المدعى في شغل درجة عامل دقيق « ٥٠٠/٣٠٠ » ببداية ٣٠٠ مليم واستحقاقه اعلنة الغلاء على أساس اول مربوط هذه الدرجة .

ومن حيث انه لا يغير من ذلك أيضا ما نصت عليه المادة ٥ من القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦١ في شأن تعيين عمال القناة على درجات بالميزانية من أن « يمنح عامل القناة عند وضعه في الدرجة المقررة لمؤهله أو حرفته بداية ربطها أو أجره الحالي مضروبا في ٢٥ يوما أيهما اكبر ولو جاوز نهاية مربوط الدرجة ويستمر منحه اعانة غلاء المعيشة التي كان يحصل عليها الى أن تنضف منته أو طائفته طبقا لقواعد منح هذه الاعانة وتسرى هذه المادة على من سبق تعيينهم من عمال القناة قبل صدور هذا القانون من تاريخ وضعهم على درجات في الميزانية دون صرف نروق عن الماضي » لأن نص هذه المادة لا يتضمن في حقيقته أية قاعدة تحل بالمرکز الذي اكتسبه المدعى في حساب اعانة الغلاء على أساس ٣٠٠ مليم استحقاقه للأجر المذكور في درجة عامل دقيق « ٥٠٠/٣٠٠ م » ثم تعيينه فيها لمصلا بموجب القرار الإداري رقم ٢٩٠ الصادر في ١٠/٨/١٩٦٠ كما ان سريان هذه المادة على من سبق تعيينهم من عمال القناة قبل صدور هذا القانون من تاريخ وضعهم على درجات في الميزانية قد اقترن بعبارة دون صرف نروق عن الماضي الأمر الذي يقطع بأن المشرع قصد اعادة العملين الذين يسرى عليهم هذا النص من الحكم الذي ورد به وتفيد هذه الامثلة بعدم صرف نروق عن الماضي مما لا يتصور معه ان تطبق هذه المادة على وجه يؤدي الى الاضرار بما اكتسبه عمال القناة من حقوق قبل صدور القانون السالف الذكر .

ومن حيث ان حكم محكمة القضاء الإداري المطعون فيه اذ أخضع بغير النظر المتقدم فاته يكون قد اخطأ في تاويل القانون وتطبيقه ويتعين الحكم بالفلته فيما قضى به من إلغاء حكم المحكمة الإدارية الصادر بجلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ ورفض الدعوى ، والحكم بأحقية المدعى في

تثبت اعانة الغلاء المستحقة له على أساس اجر يومي مقداره ٢٠٠ مليم اعتبارا من ١٩٦٠/٨/١ وما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية ورد ما استقطع من مرتبه على وجه مخالف لذلك .

(طعن رقم ٣٦٦ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٤/٥/١٩٧٨)

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

الأجر الذي تثبت عليه اعانة الغلاء لبعض العاملين من عمال القناة — القانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦١ في شأن تعيين عمال القناة على درجات بالميزانية — المادة الخامسة من هذا القانون — مفاد هذه المادة ان المشرع قد استحدث قاعدة خاصة بالنسبة لاعانة غلاء المعيشة التي تمنح لعمال القناة مقتضاها ان يستمر هؤلاء العمال في تلقى اعانة الغلاء التي كانت تمنح لهم قبل ان ترابطهم صفة عمال القناة — عدم خضوع اعانة الغلاء التي تستحق لهؤلاء العاملين عند وضعهم على درجات بالميزانية للقواعد الواردة في قرارات مجلس الوزراء التي تناولت تحديد هذه الاعانة .

ملخص النقض :

من حيث ان القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦١ في شأن تعيين عمال القناة على درجات بالميزانية ينص في مادته الخامسة على أن « يمنح عامل القناة عند وضعه في العرجة المقررة لموئله او تحرفت بداية ربطها او اجره الحالي مضروبا في ٢٥ ايها اكبر ولو جلوز نهاية مربوط الدرجة . ويستمر منحه اعانة غلاء المعيشة التي تكن يحصل عليها الى ان تغير مؤنته او طائفته طبقا لقواعد منح هذه الاعانة وتسرى هذه المادة على من سبق تعيينهم من عمال القناة قبل صدور هذا القانون من تاريخ وضعهم على درجات في الميزانية دون صرف فروق عن الماضي » .

ومفاد ذلك ان المشرع قد استحدث قاعدة خاصة بالنسبة لاعانة غلاء المعيشة التي تمنح لعمال القناة مقتضاها ان يستمر هؤلاء العمال

في تلقى اعانة غلاء المعيشة التي كانت تمنع لهم قبل ان تزايلهم صفة
عمال القناة وهو بذلك قد راعى الوضع الخاص الذي كلن عليه العمال
المذكورين من حيث الاجور والمرتبث التي كانوا يتقاضونها ابان خدمتهم
بالجيش البريطاني ولم يشأ ان يخضعهم للقواعد العامة التي تحدد على
مقتضاها اعانة غلاء المعيشة المستحقة للصلحيين بالقولة والتي تمتد
اسمها بالأجر الذي كانوا يتقاضونه هم وزملائهم في ٣٠ من نوفمبر
سنة ١٩٥٠ ، ومن ثم فان اعانة غلاء المعيشة التي تستحق لهؤلاء العاملين
عند وضعهم على درجات بالميزانية تخضع في خصوص تحديد قيمتها
للقاعدة التي نصت عليها صراحة المادة الخامسة من القانون رقم ١٧٢
لسنة ١٩٦١ سالف الفكر والتي تقوم على الاعتداد بالامانة التي كلن
يتقاضاها هؤلاء الصلحيون طبقا لكادر عمال القناة ولا تخضع في هذا
الخصوص للقواعد الواردة في قرارات مجلس الوزراء التي تناولت تحديد
هذه الاعانة .

ومن حيث انه على مقتضى ما تقدم فانه لا يجوز تعديل اعانة غلاء
المعيشة التي كلن يتقاضاها السيد/... قبل ان تزايله صفة عامل القناة
وذلك بعد وضعه على درجة بالميزانية طبقا للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦١
المشار اليه وانما يستمر منحه هذه الاعانة الى ان تنقر فئته او طائفته
على نحو ما تنص عليه المادة الخامسة من هذا القانون .

لهذا انتهى راي الجمعية العمومية الى ان اعانة غلاء المعيشة التي
تستحق لعمال القناة عقد وضعهم على درجات بالميزانية طبقا للقانون
رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦١ المشار اليه - هي الاعانة التي كلن يتقاضاها
هؤلاء الصلحيون طبقا لكادر عمال القناة قبل وضعهم على درجات ولا يجوز
تعديل هذه الاعانة الا في الاحوال المنصوص عليها في المادة الخامسة من
هذا القانون .

قائمة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

عمال القناة — تعيينهم على درجات بالميزانية — اتدبيتهم في هذه الدرجات — القانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ في هذا الشأن — لا يكسبهم حقاً في ضم مدة خدمتهم السابقة .

ملخص الفتوى :

يبين من استعراض نصوص القانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن تعيين عمال القناة على درجات بالميزانية أنه يحدد في ملته الأولى عمال القناة بأنهم العمال الذين تركوا خدمة السلطات البريطانية بقاعدة القناة ولتحقوا بخدمة الحكومة ويخصم بأجورهم حالياً على القسم ٢٥ من ميزانية الدولة ، ويخصص في مادته الثانية نسبة معينة من الوظائف بالكادرين الكتابي والفني المتوسط لتعيين نوى المؤهلات منهم ، ثم نص في المادة الخامسة على أنه « مع مراعاة أحكام المواد السابقة تسرى على من ذكروا من عمال القناة بعد تعيينهم على درجات طبقاً لأحكام المادة (٢) باقى أحكام القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ باعتبارهم معينين لأول مرة ، ويتخذ تاريخ التعيين في الدرجة أساساً لتحديد الإقتضية وفترة الصلاوة والاجازات » وقد جاء بالفكرة الإيضاحية للقانون تطبيقاً على هذه المادة أنه « وبالنظر الى أن الحاقهم بخدمة الحكومة بالدرجات الدائمة يحق لهم مزايا شتى فضلاً عما فيه من تجاوز عن القواعد العامة المنطوقة بالتعيين في خدمة الحكومة ، فقد تضمنت المادة الخامسة ما يفيد أن تعيينهم في درجات بالميزانية يعتبر افتتاحاً لرابطة التوظيف الفعلي بالنسبة لهم ، فنصت على اتخاذ تاريخ تعيينهم على الدرجات الحالية بالميزانية مبدأ لحساب الإقتضية بحيث لا يجوز لهم المطالبة بضم مدة الخدمة السابقة لهم واكتساب أقدبيات على من سبقهم بالتعيين بالطريق القانوني المعتاد ...

خصوصا وأن الحكومة إذا أحققتهم بها من قبل لم تكن بحلجة فعلية لخدماتهم ولم يلاحظ في احصائهم بالخدمة لا خبرتهم ولا مؤهلاتهم .
وفيما عدا هذا التحفظ تطبق بقى أحكام القانون ٢١ لسنة ١٩٥١ عليهم بعد تعيينهم مساواة لهم ببقاى المواطنين في كلفة الوجوه الأخرى .

وبين من عبارة نص المادة الخامسة المشار اليها في ضوء تطبيق المذكرة الايضاحية عليها أن المشرع يعنى أن يكون تاريخ التعيين على درجات طبقا لأحكام المادة الثانية من القانون أساسا لتحديد الاقدمية في هذه الدرجات وفترة العسالة والاجازات منهم في ذلك مثل المعينين ابتداء ولأول مرة وقد جاءت عبارة المذكرة الايضاحية تطلعة صريحة في هذا المعنى - ولم تكن عبارة النص في هذا الخصوص تزيدا من المشرع ولا ترديدا للبدا المنصوص عليه في المادة ٢٥ من قانون نظام موظفى الدولة وهو البدا القاضى باعتبار الاقدمية في الدرجة من تاريخ التعيين فيها ذلك لانه يستهدف بها غرضا معينا انصحت منه المذكرة الايضاحية وبينت اسبابه ومبرراته في وضوح وجلاء . وقد اقتضى ذلك منه أن يلتزم جانب الحيطة والتحفظ بالنص مراعاة على اعتبار تاريخ التعيين على الدرجات أساسا لتحديد الاقدمية . الخ . يؤيد هذا النظر ان المشرع يستهدف بهذا القانون تنظيم مراكز قانونية لمسال لهم خدمة سابقة في الجيش البريطانى وقد تركوا عملهم بجيش العدو طلبا لداعى الوطن فانابهم المشرع نظير تضحياتهم هذه بمزايا ائتمارت اليها المذكرة الايضاحية وقد استبعد منها مزية ضم مدة الخدمة السابقة اكتفاء بتلك المزايا ورعاية لحقوق من سبقهم الى خدمة الحكومة بالطريق القانونى العادى .

كما وإن المشرع لم يدع تحديد رواتب هؤلاء العمال عند تعيينهم على درجات للقواعد العامة الواردة في القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، وهى القواعد التى تقضى بمنح الموظف عند التعيين أول مربوط الدرجة المقررة لوظيفة (م ٢١) كما تسمح بتجاوز هذا الحد اذا كان للمعين مدد خدمة سابقة قضيت في الحكومة (م ٢٤) ، وانما نظم رواتبهم تنظيميا خلاصا نقضى في المادة الثالثة من القانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ يمنح كل منهم راتبا يوازى الاجر الشهري الذى كان يتقاضاه طبقا لأحكام كادر عمال القناة سواء تجاوز أو قل عن أول مربوط الدرجة ،

فإن كان يمنح اجرا يوميا حدد مرتبه في الدرجة على اساس اجره اليومي مضروباً في ٢٥ يوما ولم يصل الى اول مربوط الدرجة وذلك دون تجاوز بدايتها .

وليس من شك في أن هذا التنظيم الخاص لرواتب العمال عند تعيينهم القائم على اساس وقواعد مغايرة للاسس والقواعد العامة المنصوص عليها في قانون نظام موظفي الدولة يدل على أن المشرع قد استبعد فيما استبعده من هذه القواعد والاسس العامة قواعد ضم مدة الخدمة السابقة التي يثر تطبيقها واعمالها زيادة في راتب الموظف عند أول مربوط الدرجة ، (م ٢٥ من قانون التوظيف) وانه (اى المشرع) يرغب عن اعمال قاعدة عامة أخرى وهى القاعدة التى تقضى بمنح الموظف عند تعيينه أول مربوط الدرجة المقررة لوظيفته (م ٢١ من قانون التوظيف) .

ويخلص من كل ما تقدم أن نصوص القانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ المشار اليها تؤيدها المذكرة الايضاحية لهذا القانون واضحة الدلالة على أن المشرع إنما يقصد الى عدم ضم مدة الخدمة السابقة لعمال القضاء عند تعيينهم على درجات بالميزانية تطبيقاً لاحكام القانون المذكور .

(اغتوى رقم ٢٩٩ في ١٢/٤/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٢٢٠)

المبدأ :

عمل يومي — تعيينه في الدرجة الثالثة الفنية في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — منحه أول مربوط هذه الدرجة دون نظر الى اجره الذى كان يتقاضاه .

ملخص الفتوى :

يبين من استعراض احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة انها تقوم بحسب الاصل على اساس الفصل بين الكليات

المختلفة التي يستقل كل منها بنظام خاص بموظفيه وذلك بالنسبة الى شروط التعيين والترقية فيه والمرتبات والعلاوات التي يمنحونها وغير ذلك من قواعد التوظيف ، ومن مقتضى ذلك انه عند تعيين الموظف بأحد هذه الكادرات يخضع للنظام الخاص به بغض النظر عن الكادر الذي كان مهينا فيه وذلك ما لم ينص المشرع على احتفاظ الموظف بما حصل عليه من مزايا في الكادر السابق ، ومثال ذلك ما نصت عليه المادة ٢١ من الاحتفاظ لموظفي الكادر المتوسط الثمين يعينون في احدى وظائف الكادر العالي بمرتبتهم ، اللهم كتبتهم يتقلصونها في الكادر المتوسط اذا زادت على اول مربوط الدرجة التي عينوا فيها وبشرط الا تجاوز نهلية مربوط هذه الدرجة » .

وقد ورد هذا النص استثناء من اصل عام من اصول القانون المشار اليه ضمنه الفقرة الاولى من هذه المادة ونصها : « يمنح الموظف عند التمييز اول مربوط الدرجة المقررة للتوظيفة او مربوط التثبيت على الوجه الوارد بجدول الدرجات والمرتبات الملحق بهذا القانون ولو كان المؤهل العلى لذى يحمله الموظف يجيز التمييز في درجة اعلى » .

وعلى مقتضى ما تقدم فان عامل اليومية الذي كان يشغل درجة في كلور الصال وبلغ اجره ٦٠٠ ملهم يومياً ثم عين في وظيفة من الدرجة الثانية الفنية بالكادر العام ، يمنح اول مربوط الدرجة التي عين فيها دون النظر الى مرتبه الذي كان يتقلصه .

ولا يؤثر في هذا النظر ان مجلس الوزراء كان قد قرر في ٢٧ من اغسطس سنة ١٩٥٠ تسوية ماهيات الصال عند تعيينهم على درجات على اساس مرتبهم اليومي مضروباً في ٢٥ يوما . ذلك لان هذا القرار قد سقط في مجال التطبيق بصدور القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذي قامت افعاله على الفصل بين الكادرات على ما سبق بينائه ، فضلاً عن البسطة الاصل المشار اليه الذي قرره الفقرة الاولى من المادة ٢١ منه وهو يقتضى بمنح الموظف بدء مربوط الدرجة التي يعين فيها فقط .

قاعدة رقم (٢٢١)

١٢٤٥ :

عمال القتال — تعيينهم — استحقاقهم للدرجات المقررة لحرفتهم في كادر عمال القادة دون ترخيص من جهة الإدارة — اختصاص اللجان المشكلة لامتحانهم للتأكد من صلاحيتهم لحرفتهم دون أن يكون لها تقدير درجة أو أجر يزيد عما هو مقرر بالكادر — تقدير درجة غير مقرر لجنة العمال بمعرفة اللجنة مخالف للقانون ويجوز سحبه في أى وقت .

ملخص الفتوى :

حيث انه على اثر إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ترك العمال المصريون الجيش البريطانى بمنطقة القتال أعمالهم ، فكان لزاما على الحكومة أن تدبر لهم سبل العيش ، ومن ثم فقد قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ تشكيل لجنة في وزارة المالية تمثل فيها جميع الوزارات لاعادة توزيع المال على المصالح الحكومية بحسب حرفتهم وبحسب احتياجات المصالح المختلفة ، كما صدر قرار من مجلس الوزراء في ديسمبر سنة ١٩٥١ بتحويل اللجنة المشار اليها الحق في اعادة النظر في اجور العمال ، وفي ١٩ من مارس سنة ١٩٥٢ وضعت اللجنة تقريراً تضمن القواعد التنظيمية في شأن اعادة توزيع هؤلاء العمال واعادة تقدير اجورهم ودرجاتهم ، وهى القواعد التى اصطلح على تسميتها بكادر عمال القتال وتدرت فيه اجور ارباب الحرف بما يطفى درجات كادر عمال الحكومة .

وكان من القواعد الجوهرية التى وضعتها اللجنة ان الاجور المقدرة تمنح الى العمال الذين يقومون فعلاً بأعمال الحرف التى تدرت لها هذه الاجور في الكادر ، وانه يجب وضع كل عامل في الدرجة التى تتفق مع حرفته في كادر العمال بالحكومة ومنحه بداية تلك الدرجة كما يجب أن يودى هؤلاء العمال امتحاناً في حرفتهم بواسطة لجان مشكلة في مختلف الوزارات والمصالح لهذا الغرض ، وذلك لمعرفة الدرجة التى يوضع فيها

كل منهم حسب قدرته على العمل وللوقوف على كفايتهم واستحقاقهم للدرجات المقررة لهم في الكادر .

ومن حيث أنه من هذا يبين أن الفرض من الامتحان الذي يؤديه العمال هو التحقق من الحاصلات بحرفهم وللوقوف على كفايتهم للعمل واستحقاقهم للدرجات المقررة لهم في الكادر ، ومنه هذا أنه ولئن كان من اختصاص لجنة الامتحان تقدير الدرجة التي يستحقها العامل والأجر الذي يمنح له حسب نتيجة امتحانه في حرفته إلا أنه ليس لها أن تقدر هذه الحرفة درجة أو أجراً يزيد عن الدرجة أو الأجر المقرر لها في الكادر .

فإذا كانت مهنة العامل وزدت في الكشف الملحقة بالكادر وقدر لها درجة صانع دقيق (٣٠٠ — ٥٠٠ مليم) فلا يجوز للجنة — بدعوى أن درجاته تؤهله لدرجة صانع دقيق ممتاز مادام أن مهنته التي يقوم بعملها عملاً لم ترد في الكشف رقم ٩ المخصص لدرجة صانع دقيق ممتاز (٣٦٠ / ٧٠٠ مليم) .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن عمال القتال الذين الحقوا بوزارة العمل يشغلون حرف « منجد » ، « نجار » . (أسطرجي) . (عامل نكييف هوا) .

ومن حيث أن هذه الحرف مقدر لها في الكشف رقم (٨) الملحقة بكادر عمال القتال درجة صانع دقيق (٣٠٠ — ٥٠٠ مليم) .

ومن حيث أن اللجنة الفنية المشكلة لامتحان هؤلاء العمال ، قررت نجلحهم في الحرف التي يشغلونها وقدرت لهم أجراً قدره ٣٦٠ مليمًا يوميًا في درجة « صانع دقيق ممتاز » .

لذلك يكون قرار اللجنة في شقه الأخير والخامس بوضعهم في درجة « صانع دقيق ممتاز » بطلان لمخالفته لأحكام الكادر ولتجاوز اللجنة لحدود اختصاصها المصموم عليه في هذا الكادر ومن ثم يجوز سحب

تترواها في أى وقت وحتى بعد فوات مواعيد السحب وانزال حكم
القانون على هؤلاء العمال وذلك بتسوية حالتهم في الدرجة المقررة
لحرفهم وهى درجة صانع دقيق من تاريخ تعيينهم بوزارة العدل .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى :

(١) ان عمال القنل يستحقون الدرجات المقررة لحرفهم في كادر عمال
القنل دون ترخص من جهة الادارة .

(٢) ان اللجان المشكلة لامتحان هؤلاء العمال تختص فقط بالتثبت
من صلاحيتهم لحرفتهم ولا يجوز لها ان تقدر لهم درجة او اجرا يزيدا
عما هو مقرر بالكادر .

(٣) ان ما قرره اللجنة المشكلة لامتحان عمال القنل الملحقين
بوزارة العدل من وضعهم في درجة صانع دقيق ممتاز (٣٦٠ - ٧٠٠ ملجم)
قرار مخالف للقانون ، لا يكتسب أى حلية ويجوز سحبه في كل وقت
وبتعيين تسوية حالة هؤلاء العمال في الدرجات المقررة لحرفهم وهى
(صانع دقيق ٣٠٠/٥٠٠ ملجم) .

(فتوى رقم ٤٨٦ في ١٩٦٤/٥/٢٠)

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

عدم جواز اجابة طلب بعض عمال القنلة المعينين على الدرجة
٢٠٠/١٤٠ م مساواتهم بزملائهم المعينين على الدرجة ٢٢٠/٢٠٠ م لسبب
ذلك ان تعيين للمعمل على إحدى الدرجات رهين بخلو هذه الدرجة كما ان وضع
عامل القنلة الممين بالدرجة ٢٠٠/١٤٠ م على الدرجة ٢٢٠/٢٠٠ م يعبر
بمثابة تعيين ينطوى على ترقية له ويجب لاجراء هذا التمييز ان تتوافر
الدرجات الصافية الشاغرة فلذا كتبت هذه الدرجات لا تنفى الا بعض هؤلاء
العمالين فانه لا ينشأ البعض الاخر منهم حق يمكن المطالبة به .

ملخص الفتوى :

انه عن مدى جواز وضع بعض عمال القناة على الدرجة ٢٢٠٠/٢٠٠ م بدلا من الدرجة ٢٠٠/١٤٠ م التي وضعوا عليها وذلك اعتبارا من تاريخ تعيينهم وهو ذات تاريخ زملاتهم على الدرجة ٢٢٠/٢٠٠ م مع منحهم اقامة غلاء المعيشة على اساس ٢٠٠ م فاته على هدى نصوص القانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن تعيين عمال القنال لدرجت والفتون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦١ بشأن تعيين عمال القناة على درجات بالميزانية لا يجوز اجابة العمال المذكورين الى طلباتهم وذلك للأسباب الآتية :

اولا — ان تعيين العامل على احدى الدرجات رهين بظلو هذه الدرجة فلذا كان عدد الدرجات العمالية الخالية من الفئة ٢٢٠/٢٠٠ ملئم لم يستوعب جميع عمال القناة وانما شمل جزءا منهم فاته يكون من غير المقبول مساواة كل منها بالآخر لان هذا الامر يتطلب عدد من الدرجات يتناسب مع عدد هؤلاء العمال وطالما انه لم يكن هناك ثمة تخط عند التعيين في الدرجة ٢٢٠/٢٠٠ ملئم ولم يوجد عدد من هذه الدرجات يسمح بوضع جميع العمال عليها فانه لا حجة في القول بالمساواة .

ثانيا — ان وضع عامل القناة المعين بالدرجة ٢٠٠/١٤٠ على الدرجة ٢٢٠/٢٠٠ يعتبر بمثابة ترقية له ، والمستقر عليه ان توافر اشتراطات الترقية في العامل لا تخوله الحق في الترقية الى هذه الدرجة ولا تمدوا ان تكون املا يراود العامل وللجهة الادارية ان تجربها في الوقت الذي يناسبها ونقا لظروفها وعلى ذلك فان عمال القناة الذين لم يوضعوا على الدرجة ٢٢٠/٢٠٠ ملئم ليس لهم اصل حق في شغل هذه الدرجة رغم توافر شروط شغلها فيهم .

ثالثا — ان القول بغير ذلك يترتب اعباء مالية على الخزانة العامة كما يترتب عليه صرف نفوق مالية اعتبارا من تاريخ تعيين زملاء العاملين المعروضة حالاتهم بالدرجة ٢٢٠/٢٠٠ ملئم ولذلك يجب عدم التوسع في تفسير مثل هذه الاحكام وانما يجب التضييق من نطاق تسريها وعدم القيلس عليها .

رابعا - ان الامر لا يقتصر على مجرد نقل العامل من الدرجة ٢٠٠/١٤٠ الى ٢٢٠/٢٠٠ وانما هو في حقيقته تعيين في هذه الدرجة ينطوى على ترقية ويجب لا يمكن اجراء هذا التعيين ان تتوافر الدرجات المالية الشاغرة فلذا لم تكن هذه الدرجات كافية لاستيعاب جميع العاملين ، ولا تكفى الا لبعض هؤلاء العاملين فلهذا لا ينشأ للبعض الآخر منهم حق المطالبة به .

الا انه لما كانت النصوص والاحكام المتقدم ذكرها ، لا تؤدي الى اجابة هؤلاء العمال الى مطلبهم ، فان الجمعية العمومية توصي بتعديل التشريعات الخاصة هؤلاء العمال بما يحقق مساواتهم بزملائهم ووضعهم على الدرجة ٢٢٠/٢٠٠ من تاريخ تعيينهم .

من اجل ذلك انتهى راي الجمعية العمومية الى جواز اجابة طلب بعض عمال القناة المعيّنين على الدرجة ٢٠٠/١٤٠ ملزم بمساواتهم بزملائهم المعيّنين على الدرجة ٢٢٠/٢٠٠ ملزم . وتوصي الجمعية العمومية بتعديل التشريع بما يحقق لهم هذا المطلب .

(ملف ٢١٧/٣/٨٦ - جلسة ١٩٧٣/٦/٢٧)

قاعدة رقم (٢٢٢)

المادة :

يفرج عن نطاق القانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦١ في شأن تعيين عمال القناة على درجات اولئك الذين سبق تعيينهم على درجات دائمة بالميزانية قبل تاريخ العمل به الا اذا نص القانون على غير ذلك بنص صريح .
بمقتضى الحكم :

يبين من الاطلاع على نص المادة الاولى من القانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦١ في شأن تعيين عمال القناة على درجات ان المشرع وضع تحديدا

حقيقا لعمال القناة الذين ينطبق عليهم هذا القانون وهم عمال القناة الذين تركوا الخدمة بالجيش البريطاني بقاعدة القناة والتحقوا بخدمة الحكومة ولم يعمقوا في درجات الدائنة ، وفي الميزانية حتى تاريخ العمل بهذا القانون ومن ثم يخرج من دائرة سريته طائفة عمال القناة الذين سبق تعيينهم في درجات دائنة بالميزانية قبل تاريخ العمل به الا حيث يقضى القانون بغيره من احكامه على افراد تلك الطائفة وعندئذ يجري اعمال هذا الحكم في حدوده .

(طعن رقم ٢٨٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/٢٠)

الفصل الخامس

مقد العمل القسرى

الفروع الأولى

سريان قانون العمل

قائمة رقم (٢٢٤)

المبدأ :

وقوع المخالفة خلال الفترة التى كانت فيها الشركة من شركات القطاع
الخاص — قانون العمل هو الذى يسرى دون قانون القيلة الادارية
والمحكيات التأديبية — سقوط اتهام المائل بمضى خمسة عشر يوما من
تاريخ كشف المخالفة — لا يفرض من ذلك تلبيع الشركة فى تاريخ لاحق .

ملخص الحكم :

ان شركة الاسكندرية لتجارة الاخشاب اُمت بالقانون رقم ١١٧
لسنة ١٩٦١ اعتبارا من نفاذ هذا القانون فى ٢٠ من يولييه سنة ١٩٦١
وكانت قبل هذا التاريخ من شركات القطاع الخاص التى لا تساهم فيها
الدولة أو تضمن للمساهمين فيها حدا أدنى من الأرباح وبذلك يكون الفعل
المسند الى المطعون ضده قد وقع خلال الفترة التى كانت بها الشركة من
شركات القطاع الخاص التى لم يكن يسرى على عملها احكام القانون رقم ١١٩
لسنة ١٩٥٩ فى شأن سريان قانون القيلة الادارية والمحكيات التأديبية
على عمال الشركات الخاصة اذ لم يبدأ خضوع عملها لاحكامه الا
اعتبرا من تاريخ تلبيعها فى ٢٠ يولية ١٩٦١ ، وانما كان يسرى عليهم

في الفترة المشتمل عليها قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وحده الذي
تحظر المادة ٦٦ منه اتهام المصل في مخالفة مقرر على كشفها أكثر من
خمس عشرة يوما .

(طعن رقم ٨٠٥ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٢)

قاعدة رقم (٣٣٥)

المبدأ :

مرسوم بقانون عقد العمل الفردي رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ — سريته
على مستخدمي الحكومة الخارجين عن الهيئة وعمال اليومية فيها هو أكثر
ملاءمة للعامل .

ملخص الفتوى :

إن أحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ الخاص بعقد العمل
الفردي تنطبق على مستخدمي الحكومة الخارجين عن الهيئة وعمال اليومية
أخذاً بمفهوم المخالفة من نص الفقرة (هـ) من مادته الأولى . ولما كانت
المادة الخمسون من ذلك المرسوم بقانون تنص على أنه « يقع بإطلا كل شرط
في عقد العمل الفردي يخالف أحكام هذا القانون ولو كان سابقاً على العمل
به ما لم يكن الشرط أكثر ملاءمة للعامل » فإن هذه المادة تسري إذن على
العلاقة التي تربط الحكومة بطائفة المستخدمين الخارجين عن الهيئة وعمال
اليومية . ولا يغير من هذا النظر ما استقر عليه الفقه والقضاء الإداري
من أن هذه العلاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح وليست علاقة تعاقدية ،
ذلك أن المقصود بعبارة « كل شرط في عقد العمل » الواردة في المادة الخمسين
سابقة الذكر هو كل شرط تتضمنه القواعد التي تحكم العلاقة بين رب العمل
والعامل سواء أكانت هذه العلاقة عقدية أم تنظيمية . ومقتضى تطبيق حكم
نص المادة في مجال العلاقة بين الحكومة وبين مستخدميها الخارجين عن
الهيئة أو عمالها هو أن كل حكم وارد في القوانين واللوائح السابقة على

قانون عقد العمل الفردى يطبق به لم يكن مقصودا لزيادة الضمان له ولا كسرية
الاستخدام المفقود من العمل ، ومن ثم فإن مكافآت هذه الطائفة ليس لها وفيها
لاحكام قانون عقد العمل الفردى او لاحكام القوانين واللوائح المماثلة عليه .
ليهما اصلح للمابل .

(فتوى رقم ٣٧١ فى ٢٧/١٢/١٩٥٤)

قاعدة رقم (٢٢٦)

التيها :

عدم سريان قانون عقد العمل الفردى الا على اسس عقد عمل
رسمى بالمعنى المهوم فى فقه القانون الخاص — عدم سريته على مستفيحيه
وعمال الحكومة الذين تربطهم بالحكومة علاقة لائحية — المادة ٥٠ من قانون
عقد العمل الفردى — قصر سريته على الشروط والاتفاقات الصالحة دون
التصوص التنظيمية الواردة فى لوائح او قوانين خاصة .

ملخص الفتوى :

ان مجال تطبيق المرسوم بقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل
الفردى لا يكون الا اياها كالكثافة قائمة على اسس عقد عمل رسمى
بالقضى المهوم فى فقه القانون الخاص ، وليست خاضعة لتنظيم التجارى ،
وذلك يصرح نص المادة الاولى من هذا المرسوم بقانون التى نصت على
ما يأتى : « تسرى احكام هذا القانون على العقد الذى يتمه بمقتضاه
على بان يشتمل تحت ادارة صاحب العمل او اشرافه فى قليل اجر .. »
كما جاء بهيئته الايضاحية عن هذا العقد انه « يشترط لاتعمده ما اشترط
توافره فى جميع العقود الرضائية من رضا ومخل وسبب ، ومن ثم فلا وجه
لاستبدال حكم مخالف من الفقرة (هـ) من تلك المادة ، وهى التى نصت على
عدم سريان احكام القانون المشار اليه على « موظفى ومستفيحي الحكومة
ومجالس الميراث والمجالس البلدية والبلدية الفلطين فى الخمسة »
استبدالاً على اسس لتفليس بفهم المخالفة ، وهو من اذيعت لوجبه

القياس ، وقد ينحصر وجه القوى كتيلس الملة الطاهرة ، كما ان من المسلمات في تاويل القوانين وتفسيرها ان مدلول النص على مقتضى قصد الشارع يجليه عند الإيهام ، ويحدده أو يخصمه عند الإطلاق . مسلك النصوص ومبارات القانون الأخرى ، ويوجه خاص تلك التي تتضمن المبادئ الأساسية التي تقوم عليها السياسة التشريعية للقانون . ولا يغير مما تقدم ما نصت عليه المادة ٥٠ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ من أنه « يقع باطلا كل شرط في عقد العمل يخالف أحكام هذا القانون ولو كان سلفا على العمل به ما لم يكن الشرط أكثر ملاءمة » ، ذلك لأنه أريد بهذه النص الشروط والاتفاقات المعقبة ، لا الممنوع التفتيشية الواردة في الواقع أو قوانين خاصة ، لاسيما وأن المرسوم بالقانون المذكور لم يتكفل بالإعلاء الصريح إلا للقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بمقد العمل الفردي الذي نص على الفقرة في المادة ٥٥ منه دون سواه .

ولما كانت علاقة العليل المذكور بالحكومة هي علاقة لائحة تنظيمية ، وليست علاقة عقدية ، فمن ثم لا يسرى عليها قانون عقد العمل الفردي ، بل تخضع فيها يختص بالكفاة لأحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ وقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧/١٢/١٩٤٤ .

ولما كان القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ المعدل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩١٠ ينص على أن الكفاة لا تستحق إلا في أحوال ثلاثة هي العلة المرض وكبر السن ، وكانت خدمة العليل المذكور لم تنته بسبب من الإسهام المتقدم فكرها ، فضلا عن أنه لم يتقدم بطلب صرف الكفاة في الميعاد القانوني وهو ستة أشهر من تاريخ انقطاعه عن العمل ، فإن ثم لا يستحق المسكفة .

قاعدة رقم (٢٢٧)

المبدأ :

المعلمون في اتحادات الطلاب بالجامعات الذين يسند اليهم القيام بعمل عارض او مؤقت والمعلمون الذين يتم احاقهم بطريق التعاقد لا يعتبرون موظفين عوميين الا ان علاقتهم بالاتحادات هي علاقة عقدية —
سريان القواعد العامة في نظام التوظيف الواردة في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ اذا كانت عقودهم تتضمن الاحالة اليها والا فيخضعون لاحكام عقودهم مكملة بلحكام عقد العمل الواردة بالقانون المدني — الاستناد الى نص المادة ٢٨ من اللائحة الادارية والمالية لاتحادات الطلاب للقول بسريان قواعد المعلمين المدنيين في الدولة على جميع المعلمين بالاتحاد ولو كان عملهم عارضا او مؤقتا — مردود بان مناط تطبيق حكم هذه المادة هو ان تكون العلاقة لاحقة لا عقدية — الاستناد الى ان المحكمة الادارية العليا سبق ان استبعدت احكام قانون عقد العمل الفردى في مجال العلاقات التى تربط المعلمين المدنيين بالدولة مما يوجب استبعاد احكام القانون المدني الخاصة بعقد العمل — مردود بان المحكمة لم تستبعد هذه الاحكام الا بالنسبة الى من تربطهم بالدولة علاقة تنظيمية لاحقة .

ملخص الفتوى :

سبق ان انتهى راي الجمعية بجلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ — الى ان المعلمين في اتحادات الطلاب بالجامعات ، الذين يسند اليهم القيام بعمل عارض او مؤقت — ولو كان هذا العمل يتجدد في مناسبات متتالية — وكذلك المعلمين الذين يتم احاقهم بطريق التعاقد ، هؤلاء واولئك تسرى في شأنهم القواعد العامة في نظام التوظيف الواردة في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، بالقدر الذى يتفق مع اوضاعهم الخاصة ، وذلك اذا كانت العقود المبرمة معهم تتضمن الاحالة الى القواعد الوظيفية

الحكومية ، أما اذا لم تتضمن مثل هذه الاحالة ، فان هؤلاء العاملين يختصمون عندئذ لاحكام العقود المبرمة معهم ولاحكام عقود العمل الواردة في القانون المدني . وقد استندت الجمعية العمومية في هذا الى ان العاملين المذكورين لا يعتبرون موظفين عموميين ، وان علاقتهم بالجماعة هي علاقة عقدية تخضع لاحكام القانون الخاص ، وان المرجع في تحديد اوضاعهم هو الى العقود المبرمة معهم .

ولا وجه للقول بان نص المادة ٢٨ من اللائحة الادارية والمالية لاتحادات الطلاب بالجملة — الذى يقضى بمريلن القوانين العامة المصوب بها فى الحكومة فيما لم تتعرض له هذه اللائحة من قواعد خاصة بالموظفين والعمال — قد ورد عليها شاملا لجميع العاملين بالاتحادات ولو كان عليهم بها عارضا او مؤقتا ، ذلك انه لم يرد بهذه اللائحة — فى صدد الاحكام الخاصة بعلاقة الاتحادات بالعاملين فيها — سوى نصوص تتعلق ببيان السلطة المختصة بتعيين هؤلاء العاملين وتحديد اجورهم ، وان الاحكام الوظيفية الحكومية التى اُحالت اليها المادة ٢٨ المشار اليها فيما عدا ما نصت عليه اللائحة من سلطة التعيين وتحديد الاجر لا تتفق وحقيقة الوضع القانونى للعاملين المذكورين ، اذ ان تطبيق تلك الاحكام عليهم ، يفترض قيام علاقة تنظيمية لائحية بين العامل واتحاد الطلاب ، فاذا كانت العلاقة عقدية ، فله لا يشئ فى صندها الرجوع الى الاحكام الوظيفية العامة ، واعتبارها اساسا لتنظيم هذه العلاقة ، وانما يكون المراد فى ذلك الى احكام المقتد المبرم بين الطرفين ، فان اُحال الى الاحكام الوظيفية العامة او الى المادة ٢٨ آتفة الذكر ، انطبقت هذه الاحكام بحكم الاحالة اليها ، لما اذا خلا من هذه الاحالة ، فان نصوصه هى التى تحكم العلاقة بين الطرفين ، مكبة باحكام عقد العمل فى القانون المدني . وجلة القول ان مناط تطبيق حكم المادة ٢٨ المذكورة هو ان تكون العلاقة التى تربط العاملين بالاتحادات علاقة لائحية لا عقدية .

ولا حجة فى القول بان تطبيق الشريعة العامة للعاملين المدنيين لا تعنى حتما كون العامل يقوم بعمل دائم او كونه معيناً على درجة دائمة او مؤقتة ،

اذ ان هناك من يعينون للقيام بعمل مؤقت ، طبقا لما كتبت تفصيلا به المادة ٢٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وتبرار مجلس الوزراء الصادر في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ تنفيذا لهذه المادة - لا جهة في ذلك لان الأصل في تيلم صنة الوطنية العامة - هو ان يمهده الى الشخص بعمل دائم في خدمة مرفق علم تديره الدولة او لهه الشخصيات القوية الصام الأخرى ، اما اذا كانت علاقته من طبيعة بخلورة ، فالحصة تخرج في مجالات القانون الخاص . على ان هذا الأصل لم يمنع من بعض الصور الاستقلالية للنظام الوطني المؤقت ، كعظام الموظفين المؤقتين الذي كانت نجكمه المادة ٢٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وتبرار مجلس الوزراء الصادر في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ . الا انه لا يكفى ان يقوم الشخص بعمل مؤقت في خدمة مرفق علم تديره الدولة او أحد أشخاص القانون العام ، حتى يعتبر موظفا مؤقتا ، وانما يضمن لاكتسابه هذه الصنة ان يتم احاطه بالوظيفية المؤقتة بالشروط والأوضاع التي رسمها القانون . ولما كان التعيين في وظيفة مؤقتة او لعمل مؤقت — طبقا لأحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ — انما يتم بعقد استخدام وفقا للتموفج المرافق للقرار المذكور ، وكان الياى من الاوراق ومن الواقع ان العاملين في اتحادات الطلاب بالجامعات الذين يسند اليهم القيام بعمل عارض أو مؤقت ، لا يعينون طبقا لأحكام التعمد التموفج المرافق لقرار مجلس الوزراء المشار اليه فان هؤلاء لا يخضعون لأحكام هذا التعمد ، فضلا عن عدم خضوعهم للقواعد الصابة للتوظيف ، ولا يتسنى تكييف علاقتهم بالاتحادات الا انها علاقة عارضة ، تندرج في مجالات القانون الخاص .

ولا يسوغ الاستناد الى ان المحكمة الادارية العليا سبق ان اصبحت تطبيق أحكام لقانون عقد العمل الفردي في مجال العلاقات التي تربط العاملين المدنيين بالدولة لعدم تلازم تلك الاحكام مع الصلاطات الادارية ، وان ما يصدق على أحكام عقد العمل الفردي ، يصدق ايضا على أحكام القانون المعنى الخاصة بعقد العمل — لا يسوغ هذا الاستناد اذ ان المحكمة

الإدارة العليا انحاء استجيبات تطبيق قواعد قانون عقد العمل الفردى به بالنسبة الى العاملين الذين تربطهم بالدولة علاقة تنظيمية لاحقة ، وهو حيدر جكهيل المتزوج عنه (بطلية ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٧ في المجلد رقم ٩٠٣ لسنة ١٤١٣ الهجرية) في خصوص المستخدمين الخارجين عن الهيئة الذين كان ينظم أوضاعهم الباب الثانى من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، كما استبعدت تطبيق تلك القواعد بالنسبة الى عمال العمومية الذين كان ينظم أوضاعهم كادر العمال ، استنادا الى اهم خاضعون لنظام لانحى ، الحكم الصادر بطلية ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ في المجلد رقم ١٦٩٧ لسنة ٢٠٢٢ القضائية) ، الا ان المحكمة قضت في حكمها الاول بسريان احكام قانون العمل الفردى رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ عنهما تكون العلاقة بين الدولة والفرد علاقة عقد عمل ، وليست علاقة لاحقة تنظيمية ، وذلك كاسلوب استثنائى قد تلجأ اليه الدولة في تسييرها للامور العامة .

وقد صدر قضاء المحكمة العليا هذا في ظل سريان احكام قانون عقد العمل الفردى رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ ، الذى لم يكن يتضمن نصا صريحا يقضى بعدم سريانه على عمال الحكومة ، بيد أن الوضع قد تغير بصدر قانون الميزان رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، الذى قضى بعدم سريان احكامه على عمال الحكومة والمؤسسات العامة والوحدات الادارية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة ، الا فيما يصدر به قرار من رئيس الجمهورية ، ومن ثم فان احكام هذا القانون وان كانت لا تنطبق في شأن من تربطهم بالجهات المشار اليها علاقة مقيدة ، الا ان هذه العلاقة تخضع لاحكام عقد العمل الواردة في القانون المدنى ، باعتباره الاصل عند عدم وجود النص المانع . وليس في تطبيق القواعد المدنية الخاصة بعقد العمل ما يتنافر مع طبيعة العلاقات العارضة التى تنشأ بين الاتحادات وبين العاملين بها ، كما انه ليس في احكام المواد ٦٨٦ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٦٩٤ من القانون المدنى ما يتعارض مع التنظيم الادارى لاتحادات الطلاب ، بالنسبة الى من يعملون بها بصفة عارضة او مؤقتة . ذلك ان طبيعة العلاقات العارضة التى تقوم فيها بين الاتحادات وبين بعض العاملين بها ، لا تتطلب — بحكم طبيعتها — احوال

النظم الوظيفية ، التى وضعت أصلا لمواجهة العلاقات التى تنسم بالدوام والاستقرار ، هذا ما لم تتضمن العقود المبرمة مع العاملين المذكورين احالة الى الأحكام الوظيفية المالية ، اذ يتمين عندئذ تطبيق هذه الأحكام بالقدر الذى يتلق مع الاوضاع الخاصة للعاملين بالاتحادات .

ولا مفتح فى القول بأن احكام المحكة الادارية العليا ، التى قررت سرعان قانون عقد العمل الفردى على الصلابة ما بين طوائف معينة من العاملين والدولة ، لا تعدو ان تكون احكاما جاتبية غير قاطعة فى هذا الخصوص ، لان المحكة لم تطبق فى اى من احكامها قواعد عقد العمل المدنية على هذه العلاقة - لا مفتح فى هذا القول لان عدم تطبيق المحكة لهذه القواعد انها مرده الى ان مجلس الدولة (بهيئة قضاء ادارى) لا يختص بالنظر فى المنازعات الناشئة عن تلك العلاقات ، لاقتصار ولايته - فيما يتعلق بشئون الموظفين - على الموظفين العموميين ، اى الذين تربطهم بالدولة علاقة تنظيمية لائحية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد فتواها السابقة الصادرة بجلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ ، فى خصوص الوضع القانونى للعاملين فى اتحادات طلاب الجامعات الذين يقومون بعمل عارض او مؤقت .

(ملك ٣٩/١/٥٦ فى ١٦/١/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

الموظف العام الذى يخضع للقواعد اللائحية - وجوب ان تكون علاقته بالحكومة لها صفة الاستقرار والدوام فى خدمة مرفق علم تديره الدولة بالطريق المباشر - العلاقة العارضة تعتبر عقد عمل يتدرج فى نطاق القانون الخاص .

ملخص الحكم :

لكي يعتبر الشخص موظفا عليا خاضعا لاحكام الوظيفة العليا التي الاستقرار والدوام في خدمة مرفق علم تديره الدولة بالطريق المباشر ، مردها الى القوانين واللوائح يجب ان تكون علاقته بالحكومة لها صفة ونيسر علاقة عارضة تعتبر عقد عمل يندرج في نطاق القانون الخاص . لماذا كان الثابت ان المطعون عليه يعمل قارئاً لآى الذكر الحكيم قبل صلاة الجمعة من كل اسبوع ، ولا تتمدى هذه الخدمة فترة قصيرة يكون بمدها في حل من جميع الالتزامات التي تحكم الموظفين العموميين ، ولا تترتب عليه في مزاوله أى عمل خارجي ، فانه بهذه المثابة يعتبر من الاجراء الذين لا يعدو ان تكون علاقة الحكومة بهم كعلاقة الافراد بعضهم مع البعض الآخر في مجالات القانون الخاص ، ومن ثم لا يعتبر من الموظفين العماليين الذين يحق لهم الافادة من قواعد الاتصاف حتى يختصم مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى في المنازعات الخاصة بذلك .

(طعن رقم ٨٦ لسنة ٢ ق. - جلسة ١٩٥٧/١/٢٦)

قاعدة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

الموظفون والمستخدمون والممال والصناع - منهم من تكون علاقته بالدولة علاقة تنظيمية عالية تدخل في نطاق القانون العام ، ومنهم من تكون علاقته بها علاقة عقد عمل فردى تندرج في نطاق القانون الخاص .

ملخص الحكم :

ان الدولة في قبيلها على المرافق العامة وتسييرها تلجأ الى استخدام وسائل وادوات مدة متنوعة ، وتقوم بينها وبين ذوى الشأن بعلاقاته قانونية تخلف في طبيعتها وتكييفها بحسب الظروف والأحوال ، منها : ما يدخل في روابط القانون العام ومنها ما يندرج في روابط القانون الخاص ، ومن بين تلك الوسائل والادوات الموظفون الداخلون في الهيئة

والمستخدمون الخارجون عنها والعمال والصناع ، ومن هؤلاء من تكون علاقتهم بالدولة علاقة تنظيمية عالية تحكمها القوانين واللوائح ، فتدخل بهذه العلاقة في نطاق القانون العام ، ومنهم من تكون علاقته بالدولة عقد ميل فردي ، فتندرج على هذا التكيف في نطاق القانون الخاص .

أطن رنم ٩٠٢ لسنة ٢ قى — جلسة ١٩٥٧/١/٢٦)

قاعدة رقم (٢٤٠)

المبدأ :

عدم سريان قانون عقد العمل الفردى على مستخدمى وعمال الحكومة الذين تربطهم بالحكومة علاقة لائحية .

ملخص الحكم :

ان المشرع قد استهدف بقانون عقد العمل الفردى تنظيم شئون العمال وبيان حقوقهم وواجباتهم ورعاية مصالحهم وحمايتهم صحيا وماليا ودرء الحيف والاستغلال عنهم من ارباب الاعمال ، وانه اسند رقابة هذا كله الى وزارة الشئون الاجتماعية ونصبها قوامه على تنفيذه . وهذه ~~الهيئة~~ ^{الهيئة} التى قام عليها كل من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ والمرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ على التوالى ليست قائمة بالنسبة الى المستخدمين والعمال الحكوميين من يخضعون لاحكام القوانين واللوائح التى تنظم العلاقة بينهم وبين الحكومة وتكفل لهم الرعاية والحماية التى انما وضع تشريع عقد العمل الفردى من اجل ضمانها لمن لا تخضع لهم هذه القوانين . وقد فرضت فى هذا التشريع رقابة الحكومة تأكيدا لاحترام منصوصه ، الامر الذى لا محل له فى علاقة الحكومة بمنسوبيها وعملها . ومن ثم فان مجال تطبيق احكام قانون عقد العمل ~~الفردى~~ ^{الفردى} يتحدد بالحكمة التى قام عليها هذا القانون والهدف الذى تفيده ونمته تنظيم شئون العمال — عدا من استثناهم مرحلة — من لا تحكم علاقتهم

ربرب العمل تواعد لاثمية ، ولو كان رب العمل هو الحكومة في الحالات التي تكون طبيعية الحلاقة-العلاقة فيها بين العامل والحكومة عينية وليست لاثمية ، وهذا عينية من لم تشطه من هؤلاء العمال حبة الكوائين واللوائح المنظمة ملائهم بالحكومة .

(ملن رقم ٩٠٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١/٢٦)

قاعدة رقم (٢٤١)

المبدأ :

سكة حديد الدلتا — مركز مونتيفيا عقب قيام مصلحة السكك الحديدية
بإدارة المرفق — قرار مجلس الوزراء في ١٠/٦/١٩٥٢ بإبقاء الوضع الحالي
لوظفئ الدلتا وطبقا للوائحها وقواعدها — اثره — استمرار تطبيق قانون
عقد العمل الفردي على موظفئ هذا المرفق .
ملخص الحكم :

يبين من الاطلاع على المخكرة المرفوعة من وزير المواصلات والتي وافق
عليها مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٠ من يونية سنة ١٩٥٢ بشأن
سكة حديد الدلتا انها تضمنت ما يأتي : « وبما أن المصلحة تقتضى بقاء
سبر هذا المرفق اثناء المدة التي تستغرقها اجراءات الميزانية
خارجو من المجلس التفضل بالموافقة على اعتبار الحراسة
منتهية وعلى ان تقوم مصلحة السكك الحديدية بإدارة المرفق باعتبار
ان اعمالها وثيقة الصلة به وعلى ان تكون ادارتها بالوضع الحالي
لوظفئ الدلتا وطبقا لوائحها وقواعدها مع تخويل مجلس ادارة السكك
الحديدية سلطة البت في هذا المرفق خلال فترة ادارته بعمرة المصلحة » .

وظاهر مما تقدم ان مركز المدعى وامثله هو مركز مؤقت يطبق في حقه
قانون عقد العمل الفردي ، بناء على ما جاء في قرار مجلس الوزراء

سألف الفكر من أن تكون إدارة هذا المرفق بالوضع الحالي لموظفي الدلتة وطبقا لوائحها وقواعدها ، ومن بين هذه القواعد تقتون عقد العمل النردى الذى كان مطبقا على موظفى المرفق المذكور قبل ادارته بمعرفة الهيئة العامة للسكك الحديدية التى تتولى ادارته بمقتضى قرار مجلس الوزراء .
سألف الفكر ويوضعه الحالى كما تقدم .

(طعن رقم ٤٠٤ سنة ٥ ق — جلسة ١٤/١/١٩٦١)

الفصل الثاني

مدى نفوذ عقد العمل في مواجهة الخلف

قاعدة رقم (٢٤٢)

المبدأ :

المادة ٨٥ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٦ تقضى ببقاء عقد العمل نافذا في مواجهة الخلف وذلك في حالات الاندماج او انتقال الملكية بالبيع او الهبة او الارث او الوصية — عدم سريان هذا الحكم الا اذا كان الخلف والسلف كلاهما من اشخاص القانون الخاص وبمقتضى المماثلون التابعون لهم لاحكام قانون العمل المبنى على اساس عقد العمل الرضائي بالمعنى المفهوم — اندماج احد البنوك الخاصة في البنك الاهلى وهو من اشخاص القانون العام الذى يسرى على المماثلين به نظام لائى — خضوع العقد في هذه الحالة لمسلطة البنك في تعديله وتغيير احكامه دون توقف على رضا المماثل .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الاصل هو عدم سريان احكام قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على عمال الحكومة والمؤسسات العامة والوحدات الادارية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة الا فيما يصدر به قرار من رئيس الجمهورية وذلك طبقا لحكم المادة الرابعة من القانون المذكور وتنص المادة ٨٥ من قانون العمل على انه لا يمنع من الوفاء بجبجيس الالتزامات حل المنشأة او تصفيتها او اغلاقها او افلاسها او اندماجها في غيرها او انتقالها بالارث او الوصية او الهبة او البيع او النزول او غير ذلك من التغيرات

وفى عدا حالات التصفية والافلاس والاغلاق النهائى المرخص فيه يبنى عقد استخدام عمال المنشأة قائما ويكون الكلف مسئولا بالتضامن مع اصحاب الاعمال السابقين عن تنفيذ جميع الالتزامات المذكورة فقد جرى قضاء هذه المحكمة على ان مجال تطبيق قانون عقد العمل لا يكون الا اذا كانت علاقة العمل قائمة على اساس عقد عمل رضائى بالمعنى المفهوم فى فقه القانون الخاص وليست خاضعة لتنظيم لائى وعلى ذلك لا يسرى حكم المادة ٨٥ الا اذا كان ربا العمل السلف والخلف كلاهما من اشخاص القانون الخاص ويخضع العاملون التابعون لها لاحكام قانون العمل المبنى على اساس عقد العمل الرضائى بالمعنى المفهوم فى فقه القانون الخاص وفى المنازعة الماثلة نلن النابت انه قد تم فى اتياج بنك التجارة المتعاقد معها المدعى فى المقصد المؤرخ ١٩٥٩/٦/٩ فى البنك الاهلى المصرى فى ١٩٦٣/١٠/٩ — فى وقت كان البنك الاهلى المصرى فيه يعتبر بحكم القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ مؤسسة عامة من اشخاص القانون العام وترتبيا على ذلك لا يبنى نافذا فى مواجهة البنك الاهلى المصرى بوصفه مؤسسة عامة داجة لبنك التجارة — عقد العمل الذى كان مبرما بين المدعى وبين بنك التجارة فى ١٩٥٩/٦/٩ الا بوصف هذا العقد نظاما لائى لتوظيفه المدعى فى خدمة البنك الاهلى المصرى وهو بهذه الصفة يخضع لسلطة البنك فى تعديله وتعتبر احكامه دون ان تتوقف سلطة البنك فى ذلك على رضا المدعى بقبوله مادام البنك الاهلى قد تفيا من هذا التعديل والتغيير تحقيق المصلحة العامة والنابت فى خصوص هذه المنازعة ان البنك الاهلى قبل منذ تحقيق اتياج بنك التجارة فيه فى ١٩٦٣/١٠/٩ الالتزام بجميع احكام عقد العمل المؤرخ ١٩٦٣/١٠/٩ حتى نهاية اجل العقد فى ١٩٦٤/٧/٣١ ثم خلد البنك الاهلى الى سلطته المقررة بوصفه من اشخاص القانون العام فى تعديل النظام اللائى الذى كان يخضع له المدعى لعمد الى تعديل ترتيبه على النحو السابق ايضا له عميلا بحيث استبعد من هذا المرتبة المكافاة التى كانت تصرف له عن نصيبه فى ارباح المركز الرئيسى للبنك بعد اذنى لا يقل عن خمسة مائة جنيه سنويا (١٦٦٦١ شهوريا) ووعية حقه للدمى قرر البنك الاهلى صرف مكافاة شهرية للمدعى بواتع ٢٠ ج تعويضا له عن

نصيبه في المكافأة السنوية الإضافية بحد أدنى لا يقل عن خمسمائة جنيه. على ذلك اعتبرا من ١٩٦٤/١/١ - وعلى ذلك ألا يكون صحيحا بما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من القضاء باعتبار نصيب المدعى في الأرباح بنصف المقدار ٥٠٠ ج سنويا جزءا لا يتجزأ من أجره الذي يلتزم البنك الأهلي بالتقاضي به ذلك أنه مجرد تحقق الاندماج بين بنك التجارة والبنك الأعلى المصري بوصفه مؤسسة عامة ومن أشخاص القانون العام يسقط في مجال التطبيق القانوني عقد العمل المسبق أبرامه بين المدعى وبين بنك التجارة في ١٩٥٩/٦/٩ أذ لا يسرى عقد العمل على رب العمل الذي يخلف بنك التجارة متى كان الخلف وهو البنك الأعلى المصري من أشخاص القانون العام وقت تحقيق الاندماج في ١٩٦٢/١٠/٩ لأن أحكام قانون العمل لا تسرى في حق أشخاص القانون العام ويخضع العاملون التابعون لهذا النظام للوائح للتوظيف المعمول به والذي يخضع للتعديل والتغيير حسب مقتضيات الصلحة العامة وترتبا على ذلك يكون من حق البنك الأعلى الدمج لبنك التجارة بوصفه من أشخاص القانون العام عدم الاعتداد في حساب مرتب المدعى بما جاء في عقد العمل المؤرخ ١٩٥٩/٦/٩ من ترتيب حق المدعى في القضاء بنصيبه في الأرباح بحد أدنى مقداره خمسمائة جنيه سنويا اعتبارا من ١٩٦٤/٨/٩ اليوم الثاني لانتهاج أجل عقد العمل المذكور والاعتناء بتعويض المدعى عن ذلك الحق بمكافأة شهرية مقداره ٣٠ ج (٣٦٠) ج سنويا وأدقضى الحكم المطعون فيه بأحقية المدعى في ضم نصيبه من الأرباح الذي كان يحصل عليه في بنك التجارة كاملا بمقداره خمسمائة جنيه سنويا إلى أجره اعتبارا من ١٩٦٤/١/١ فإن هذا القضاء يكون قد قام على أساس الخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب القضاء بالقائه والحكم برفض هذا الطلب .

ومن حيث أنه لما تنضم ولما كان الطعن قد ورد فقط على ما قضى به الحكم المطعون فيه من أحقية المدعى في ضم نصيبه من الأرباح لمواقع خمسمائة جنيه سنويا - وأرشدت المختوم الحكم المطعون فيه أيضا غدا هذا القضاء لذلك فإنه يتمم الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه

يلغى الحكم المطعون فيه فيما تضى به من إحتية المدعى في ضم نصيبه من الأرباح الذى كان يحصل عليه في بنك التجارة كليا بواقع خمسمائة جنيه سخويا الى أجسره في ١٩٦٤/١/١ ويرغض هذا الطلب والزام المدعى بالمصروفات .

(طعن ٢١٨ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/٢١)

قاعدة رقم (٢٤٢)

المبحث :

الاتفاق مع المعاهد القومية على تطبيق القواعد الواردة بالقانونين

١٠ و ١١ لسنة ١٩٧٥ — جاز — لا يجوز التkov عما اتفق عليه صلحا .

مخصص الفتوى :

من حيث ان مدارس المعاهد القومية ظلت قائمة على رغم تغير صاحبها من شركة مساهمة الى جمعية تعاونية تعليمية الى جمعيات تعاونية تعليمية وانها لا تزال تباشر العملية التعليمية في التعليم الخاص في ذات المباني والمملكة لوزارة التربية والتعليم ومن ثم فان عقود الاستخدام المبرمة بين الجمعية التعاونية التعليمية السابقة والمعلمين فيها تظل سارية بعد انشاء الجمعيات التعاونية التعليمية الجديدة بما يرتبط بهلا او يعدل فيها او يكملها من اتفاقات مثل عقد الصلح الذى الحق بمحضر جلسة ١٩٧٢/٢/٢٣ أمام هيئة التحكيم وبمحكمة استئناف القاهرة واصبح قوة السند التنفيذي ولا يجوز للجمعيات الجديدة التحلل من هذه العقود والاتفاقات على نحو أو آخر الا برضاء المعلمين فيها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى التزام الجمعيات التعاونية التعليمية للمعاهد القومية بتنفيذ ما ورد بعقد الصلح المبرم بين الجمعية التعاونية التعليمية السابقة وبين اللجان النقابية للمعلمين فيها . ويلتقى أعمال القواعد الواردة في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ والقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على هؤلاء المعلمين .

(ملف ٢٤٨/٢٤/١٨ — جلسة ١٩٧٨/١١/١)

تطبيق :

أيدت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع رأياها هذا بجملة
١٢/١٢/١٩٧٩ (ملف ٧٦٢/٤/٨٦) وأستندت في ذلك الى أنه « لما كتبت
الحكمة من نص المادة ٨٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ هي رعاية المال
بعدم فسخ عقود استخدامهم لمجرد تغير شخص صاحب العمل لاي سبب من
الاسباب طالما استمرت المنشأة في مباشرة نشاطها ، وكانت الملة في اتمام
تلك العقود في حالات التصفية والانحلال والاعلاق النهائي هو توقف المنشأة
عن ممارسة نشاطها ، فانه ان لم يقترب على ايا منها توقف النشاط عن
عقود العمل تظل قائمة ومنتجة لانجازها في مواجهة رب العمل الجديد لتظلم
الملة التي من اجلها يقرر المشرع انتهاء تلك العقود ..

ويناء على ذلك لما كتبت تصفية الجمعية التعاونية التعليمية للمدارس
للتقوية لم يقترب عليها توقف نشاط مدارسها بل اقتصر الامر على انتقال
إدارة هذه المدارس واموالها من هذه الجمعية الى الجمعيات التعاونية
التي حلت محلها ، فان عقود استخدام المصلين بتلك المدارس وعقد
الصلح الملحق بها تسرى في مواجهته الجمعيات الجديدة نظترم بتطبيق
الاحكام التي يخضع لها المصلون بالدولة على المصلين بمدارسهم
بما في ذلك احكام قانون الرسوب والاصلاح الوطني رقم ١٠ ، ١١
سنة ١٩٧٥

ولا يغير من ذلك القول بان تلك الجمعيات لا تعد خلافا عما الجمعية
المنحلة لانه ولن كل ذلك ، الا ان هذه الجمعية المنحلة تحصل مطلقا في
حدود ما آل اليها من مدارس واموال ناتجة عن التصفية بمقتضى تسرار
السيد وزير التربية والتعليم »

الفروع الثالث

مميز تميز عقد العمل

خاصة رقم (٢٤٤)

المبدأ :

المميز الذي يميز عقد العمل عن غيره من العقود النشوء —
هو معيار التسمية القانونية التي تتمثل في قيام العامل بتأدية عمله لصالح
رب العمل وتحت إدارته أو إشرافه. حيث لا يؤثر وحدة الاسماء العلاجية بقطع
بتوافر علاقة العمل — لا يؤثر في ذلك قيامهم بالعمل نصف الوقت صباحاً
او مساءً فقط او تملك بعضهم عيادة خاصة يعمل بها .

ملخص الفتوى :

سبق للجمعية العمومية للتقسيم الاستثماري للفتوى والتشريع انه
انتهت في جلستها المنعقدة في ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ الى ان المعيار الذي
يميز عقد العمل بخصائصه العقد الذي يتم فيه أحد المتعاقدين بأن يعمل
في خدمة المتعاقد الآخر وتحت إدارته أو إشرافه ، مقابل أجر يتممه به
المتعاقد الآخر — عن غيره من العقود الأخرى كمقد المعاولة — هو معيار
اتسمية أي التسمية القانونية التي يفرضها القانون والتي تتمثل في قيام
العامل بتأدية عمله لصالح رب العمل وتحت إدارته أو إشرافه. حيث لا
لا يؤثر ونواحيه دون مناقشة أو ابداء رأي والا تعرض لتوقيع الجزاءات
من رب العمل اذا ما قصر او أخطأ في عمله او خلف أوامر رب العمل
وتوجيهاته .

والثابت من الرجوع الى ملفات خدمة أطباء وحدة الاسماء العلاجية
ومن مطالعة العقود المبرمة — انها نصت على قيام الطرفين بتنفيذها

في حدود تشريعات العمل المعمول بها في البلاد وأن هذه التهمة ومثلها مرحلة بأنها عقود عمل — وأنهم يعملون — بموجب العقود المذكورة — في وحدة واحدة رمسيي العلاجية (وحدة الإسعاف العلاجية مبهلة) في إطار الوحدة وفي ساعات حددها لهم بما يتفق مع طبيعة نظامي العلاج لتيها وتحت إدارتها وإشرافها مستلحق لأوامرها وتوجيهاتها ولا يخفى عليهم التزامات المقررة في حالة التكمير أو الضغط مع التزام الوحدة بمقابل ذلك بدفع أجورهم حسبما هو مبين بمقتضى الخاض بكل منهم ، ومع هيمنة هي والهيئة بعد ذلك بخضم اشتراكات التأمينات والمعايير من مطالبات أسوة ببقية العاملين .

ومتكفي ما تقدم هو اعتبار هؤلاء الأطباء من مجال وحدة الإسعاف المذكورة — ولا يغير من ذلك كونهم يعملون نصف الوقت أو مبهلة أو مبهلة فقط ما دام تصديق ساعات العمل قد تم من جانب الوحدة العلاجية بمسألة لطروف العمل بها باعتبار ذلك داخلا في نطاق الإضمال الإلزامية التي تفرض فيها الوحدة بما تراه محتقا لمصالح العمل ، وما دام قانون عقد العمل قد تكفل ببيان الحدود القصوى لساعات العمل التي لا يجوز تشغيل العامل أكثر منها — كما لا يغير من هذا النظر أيضا كون البعض من الأطباء المذكورين له عيادات خاصة يعمل بها ، لعدم تعارض العمل بالعيادة الخارجية مع مواعيد العمل بالوحدة العلاجية وكون هذا العمل الخارجى ليس من شأنه أن ينشئ منهم منكم كعمال بالوحدة العلاجية .

(فتوى رقم ٤٦٥ في ١٥/٥/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٢٤٥)

المبدأ :

بعض أوجه الخلاف بين القواعد المقررة في قانون عقد العمل الفردي وتلك المقررة بالقوانين واللوائح المتعلقة بشؤون المستحقين والأعمال .

ملخص الحكم :

ان قانون عقد العمل الفردى لو طبق على العلاقات التنظيمية العامة بالنسبة الى مستخدمى الحكومة ومجالس المديرات والمجالس البلدية والقروية الخارجيين عن الهيئة والعمال والصناع الذين تنظم توظيفهم قواعد لائحة لاضطرب دولاى العمل الحكومى وتزعزعت المراكز القانونية وانتقلت الاوضاع بما يفضى الى الاضرار بحسن سير العمل بالمرافق العامة ، الأمر الذى يجب تنزيه الشارع عن أن يكون قد قصد الى التردى فيه ، وآية ذلك مثلا أن الاجازات الاعيادية بالنسبة الى طوائف الموظفين والعمال غير الخاضعين لقانون عقد العمل الفردى ليست حقا مقورا ، بل منحة من الدولة يجوز أن تحرمهم منها اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك ، اما بالنسبة الى العمال الذين يسرى عليهم القانون المذكور فهم حق لازم لا يجوز لرب العمل حرمان العامل منه اطلاقا . كما ان نظام العقاب ونوع الجزاء والهيئة التى توقعه وسلطتها والاثار الذى يترتب عليه كل ذلك يخطف فى ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة والقوانين واللوائح الأخرى عنه فى ظل المرسوم بقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ فى شأن عقد العمل الفردى . هذا الى أن التشريعات الخاصة بمستخدمى الحكومة وعمالها لم تتضمن ما يلزم جهة الادارة بتهيئة وسائل علاج خاصة او صرف ادوية لهم بخلاف الحال فى قانون عقد العمل الفردى ، وتتعدد أوجه التباين عدا ذلك فيما يخص بسير العمل والاشراف عليه وسلطة صاحب العمل ازاء العامل وما الى ذلك من فروق أخرى ولا سيما فيما يتعلق بنظم المكلفات التى لا تستحق للعمال الحكوميين طبقا لاحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ المعدل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩١٠ الا فى الاحوال ثلاثة هى : العاهة والمرض وكبر السن دون الاستقالة ويشترط طلبها فى مدى ستة اشهر من تاريخ انتهاء الحق فى مرتب الوظيفة ، بينما تستحق بحسب قانون عقد العمل الفردى بمسنة حتمية للعامل ، الا فى احوال معينة ، دون اشتراط المطالبة بها فى مدة محددة .

ملاحظة رقم (٢٤٦)

المادة :

نص المادة ٥٥ من قانون عقد العمل الفردي — نص سريته على الشروط والاتفاقات المتعدية دون النصوص التنظيمية الواردة في لوائح أو قوانين خاصة .

ملخص الحكم :

ان ما نصت عليه المادة ٥٥ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ من أنه « يقع بطلان كل شرط في عقد العمل يخالف أحكام هذا القانون ولو كان سابقا على العمل به ما لم يكن الشرط أكثر مائدة للمابل » انما اريد به الشروط والاتفاقات المتعدية لا النصوص التنظيمية الواردة في لوائح او قوانين خاصة ، ولا سها ان المرسوم بقانون المذكور لم يتناول بالالغاء المريح الا القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردي الذي نص علي الغائه في المادة ٥٥ منه دون سواء .

(طعن رقم ٩٠٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١/٢٦)

الفرع الرابع

مقومات عقد العمل

أولاً : عقد العمل عقد رضائي

قاعدة رقم (٢٤٧)

المبدأ :

عدم سريان قانون عقد العمل للفردى الا على العلاقات التعاقدية على
اساس عقد عمل رضائي بالمعنى المهوم في فئة القانون الخاص .

ملخص الحكم :

ان مجال تطبيق قانون عقد العمل الفردي لا يكون الا اذا كانت العلاقات
تلقية على اساس عقد عمل رضائي بالمعنى المهوم في فئة القانون الخاص
ولبست خاضعة لتنظيم لاجل ، وفلك بصريح نص المادة الأولى
من المرسوم بقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي
التي قضت بأن « تسرى احكام هذا القانون على العقد الذى يعتمد بمقتضاه
عامل بأن يشتغل تحت ادارة صاحب العمل او اثرائه في مقابل اجر .. »
وقد جاء بالذكر الاضاحية لهذا القانون عن هذا العقد انه « يشترط
لانتماده ما اشترط توافره في جميع العقود الرضائية من رضا ومحل وسبب »
ومن ثم فلا وجه لاستنباط حكم مخالف من النقرة (هـ) من تلك المادة
وهى التى نصت على عدم سريان احكام القانون المشار اليه « على موظفى
ومستخدمى الحكومة ومجالس المديرية والمجالس البلدية والقروية
الداخلين في الهيئة » استنباطا على اساس القياس بهوم المخالفة وهو من
اضعف اوجه القياس وقد يحضه وجه أقوى كقيلس العملة الظاهرة
كما ان من المسلمات في تاويل القوانين وتفسيرها أن مدلول النص على
مقتضى قصد الشارع انها يجلبه عند الإبهام ويحدده او يخصمه عند
الانطلاق سائر النصوص وعبارات القانون الأخرى ، وبوجه خاص تلك التى

تتضمن المبادئ الإسلامية التي تقوم عليها السلطة التشريعية القانون
ولذا، صرح أن المذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٦٠
أوردت، علوة أنهت فيها في تجديد هذا المعنى بشبهة من الخطأ وغير
انضباط ، وجب لئلا يتجلى هذا المعنى وتحديد وضبطه بمقرراته الضرورية
وبمراعاة وجوب القزم لميل النصوص الإسلامية في هذا القانون الذي
تتضمن المبادئ الجوهرية التي تقوم عليها سياسته التشريعية ، وهو
صريحة في تحديد نطاق تطبيقه حسبما تقدم . على أن ما جاء بالمذكرة
المشار إليها ، من أن من بين الطوائف التي لا تسرى عليها أحكام القانون
المذكور موظفو ومستخدمو الحكومة ومجالس المديرية والمجالس البلدية
والقروية الداخلون في الهيئة لأنهم يخضعون لأحكام القوانين واللوائح التي
تنظم ما بينهم وبين الحكومة ، إنما هو تأكيد للأصل المسلم من أن علة
إخراج هؤلاء من أحكامه هي الرابطة التي تقوم بينهم وبين الحكومة
أو الأشخاص الإدارية الأخرى والمراكز التي تنشأ لهم بسبب هذه الرابطة
إنما تخضع لتنظيم لأنحى لانفرادها بطبيعة متميزة نظمتها الدولة تنظيمًا
خاصا يتسق مع المصلحة العامة بما يكفل حسن سير المرافق ، وهو تنظيم
لا يتلاءم مع طبيعة عقد العمل الفردي ، ذلك أن المرافق العامة لا يتسنى
لها أن تحقق الفرض المنشود منها إذا كانت خاضعة لقواعد القانون
الخاص ، ومن ثم كان الأصل فيها هو التنظيم اللانحى ، وكان عقد
العمل الفردي هو الاستثناء . ويبين من استظهر نصوص قانون عقد
مستخدمي الحكومة وعملها الذين تحكم علاقتهم بها قواعد تنظيمية
عامة ، فإذا جاء ذلك في المذكرة الإيضاحية عبارة « أما عمال ومستخدمو
الحكومة ومجالس المديرية والمجالس البلدية والقروية الخارجون عن
الهيئة فإن المشروع يسرى عليهم وينتفعون بأحكامه » فإنه لما كانت هذه
الفئة تشبه من تحكمه قواعد تنظيمية عامة ومن يحكمه عقد عمل فردي ،
وجب أن يحدد معناها وينخصص بذات العلة التي انصحت عنها من
قبل بالنسبة للفريق الأول تأكيدًا لإخراجهم من نطاق تطبيق هذا المرسوم

«بقانون» ، وهي لائهم يخضعون لاحكام القوانين واللوائح التى تنظم العلاقة بينهم وبين الحكومة ، بموجب استصحاب هذه الطلة عند تحديد معنى ما ورد بالمذكورة الأصلاحية بالنسبة الى الفريق الثانى وهم الخارجون عن الهيئة وتفصيص المقصود منها بالفئة من هذا الفريق التى لا تكون «العلاقة» بينها وبين الحكومة علاقة تنظيمية عامة بل عقد عمل فردى .

(ملحق رقم ٩٠٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١/٢٦)

لقيا : المقصود بعلاقة التبعية في عقد العمل

قاعدة رقم (٢٤٨)

المبدأ :

المادة ٦٧٤ من القانون المدني والمائتان ٢ و ٤٢ من قانون العمل — عناصر عقد العمل — بعلاقة التبعية هي العنصر الأساسي في عقد العمل — المقصود بالتبعية التبعية القانونية التي تتمثل في تلبية العامل لعماله لحساب رب العمل وتحت ادارته واثرائه — مثال : الطبيب المكلف بالكشف على المرضى في مواعيد وامكن محددة وفقا لنظام محدود تضمنه الشركة يعتبر مرتبطا معها بعقد عمل .

ملخص الحكم :

ان المادة (٦٧٤) من القانون المدني تنص على أن « عقد العمل هو الذي يتمهد فيه أحد المتعاقدين بأن يعمل في خدمة المتعاقد الآخر وتحت ادارته واثرائه مقابل أجر يتمهد به المتعاقد الآخر » ، كذلك فان المادة (٤٢) من قانون العمل الصادر به القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ عرفت عقد العمل بأنه العقد الذي يتمهد بمقتضاه عليل أن يشتغل تحت ادارة صاحب عمل او اشرافه مقابل أجر ، كما ان المادة (٢) من قانون العمل المشار اليه نصت على أن يقصد بالعمال كل فكر او انثى يعمل لقاء أجر مهما كان نوعه في خدمة صاحب عمل وتحت سلطته واثرائه ويبين من هذه النصوص أن عناصر عقد العمل ثلاثة : أجر يدفعه رب العمل للعليل ، وعمل يؤديه العليل نظير الأجر ، وعلاقة تبعية يخضع فيها العليل لادارة او اشراف رب العمل ، وتعتبر علاقة التبعية العنصر الأساسي في عقد العمل وهي التي تميز بينه وبين غيره من العقود الواردة على العمل مثل عقد المقاولة او الوكالة ، ويقصد بالتبعية ، التبعية القانونية اي التبعية التي فرضها القانون والتي تتمثل في قيام العليل بتلبية العمل لحساب رب العمل وتحت ادارته واثرائه ، ويكون لرب العمل توجيه العليل فيما يؤديه اليه من اعمال وفي طريقة ادائه

فيصدر اليه التوجيهات ويلتزم العمل بتنفيذها والا اعتبر قاصرا في عمله وغنى عن البيان ان سلطة رب العمل في التوجيه تضيق كلما كان العمل المسند الى العامل من الاعمال الفنية التي يخضع في ممارستها لاصول المهنة وقواعدها وآدابها ، وفي مثل هذه الحالات تكون توجيهات رب العمل واشرافه قاصرا على النواحي الادارية او التنظيمية فقط .

ومن حيث انه يبين من الامر المصادر بتعيين المدعى المؤرخ ٢٧ من ابريل سنة ١٩٤٤ ان شركة بياض القاهرة (المضافة) استندت الى المدعى التتبع بعمل متعين هو الكشف على المرضى من عمال وابور المصانع بروتين المخرج ، ثم التوجه الى عيادة صهر الجبال لمساعدة الدكتور/..... ، ونصحت مكالما بها ليلتزم به المدعى عمله ، كما جعلت لذلك مواعيد يومية خاصة حددتها في قرار تعيين المدعى المشار اليه ، كذلك وضعت الشركة المذكورة نظاما خاصا لمتبعه المدعى في توزيع الكشف الطبى على العمال المذكورين وعلاجهم ، وكانت الشركة تلتفه بما يوضع من نظم في هذا الصدد لمتبعها ، كذلك حددت اجرا شهريا له لقاء عمله وكان هذا الاجر يزداد تباعا باوامر صادرة من مدير عام الشركة ، كما منحه اعانة غلاء المعيشة على مرتبه ثلثه في ذلك شأن باقى العاملين بالشركة المذكورة ، وكل ذلك يجعل العلاقة بين المدعى والشركة علاقة عامل برب العمل على اساس عقد عمل لتوافر العناصر اللازمة لقيامه . من اجر وعمل وعلاقة تبعية مظهرها اشراف الشركة ورقابتها التنظيمية والادارية لعمله ، ولا ينال مما تقدم ان المدعى كان يكلف احد الاطباء بالقيام بعمله عند غيابه لعذر او بإجازة او ان للمدعى عيادة خاصة يباشر فيها نشاطه المهني الخاص ، اذ فضلا عن ان القرار الصادر بتعيين المدعى لم يحظر عليه ذلك ، فانه ليس من شأن ما تقدم ان ينقلب عقد العمل الى عقد مقبولة حسبما ذهبت الشركة وجارها في ذلك الحكم المطعون فيه ، اذ ان عقد المقبولة يحتفظ فيه المقبول بحريته واستقلاله أثناء العمل ، حين انه في العقد موضوع المتزعة المطالبة . وضع المدعى نفسه في خدمة الشركة المذكورة التي كان لها عليه اشتراك والتوجيه التنظيمي والاداري في الحدود السالف ذكرها ، وهو ما يكفي

تصلح عنصر التسمية الذي هو جوهر عقد العمل واسسه . . كذلك لا يغير من
الأمر من المرفق لم يتم بختصاص موجب المدعى لتنظيم اللوائح الذي أعد في
شأن العاملين بالمرفق إذ أن المدعى لا ضل له بذلك لأن تسوية وضعه
الوظيفي من صيرورة الإدارة وحدها وليس مسجعا في القانونين لأن الخصائص
الطبية التي يؤهله الطبيب يستحيل أن تكون موضوعا لعقد عمل لقسم
التمريض بين التبعية التي يتطلبها عقد العمل وبين أصول مهنة الطب
وأدائها ذلك لأن التهمة الإدارية وما يضمه المرفق من تنظيمات تكفي لقيام
عنصر التبعية كاملا في مثل هذه الحالات .

(طعن رقم ١٦ لسنة ١٦٥٠ ق — جلسة ١٩٧٤/١١/٩)

ملخص رقم (٢٤٩)

المبدأ :

رب العمل هو الملتزم بتوفير وسائل العلاج للعاملين لديه وبمصرفات
هذا العلاج طبقا لنصوص القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ ورقم ٢١٧
لسنة ١٩٥٢ — رب العمل هو الذي يمسد للطبيب بمباشرة العلاج وتنشأ
بينه وبين الطبيب علاقة عقدية قوامها عند المفاولة — خلاص هذا
العقد .

ملخص الحكم :

يستلزم من نصوص القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن اصناف
العمل والقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الأدنى أن رب
العمل هو الملتزم بتوفير وسائل العلاج للعاملين لديه وبمصرفات هذا العلاج
وهو الذي يمسد للطبيب بمباشرة العلاج في المكان الذي يختاره لهذا الغرض ،
مستلزمة تكون دائما بين الطبيب والمعالج ورب العمل . . وهذه العلاقة إنما
هي علاقة عقدية — قوامها عقد مفاولة يتسدد فيه الطبيب بمعالجة المريض .
الذي رب العمل في مقابل أجر معلوم وأن كان لهذا العقد بعض الخصائص
تجبر بها عن عقود المفاولة الأخرى ، منها أن الالتزام الذي يعقده الطبيب

هو التزام ببذل عناية — لا التزام بتحقيق غاية لأنه إنما يتعهد ببذل العناية الواجبة في علاج المريض ، ولا يتعهد بتحقيق الغاية من العلاج وهي الشفاء ؛ ومنها أن التعاقد مع الطبيب يلاحظ فيه دائماً شخصيته على أن ليس في هذه الخصائص شيء يتعارض مع حقيقة عقد المسئولة إذ أن هذا العقد كما يكون محله التزاما بتحقيق غاية كذلك يجوز أن يكون محله التزاما ببذل عناية .

(طعن رقم ٨٨٧ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/١)

قاعدة رقم (٢٥٠)

المبدأ :

قيام رب العمل بالتأمين على عمله تنفيذاً لالتزامه بملاجهم — قيام اللجان النقابية لهؤلاء العاملين باختيار الطبيب المعالج على أن يحصل علمه من شركة التأمين — قيام العلاقة العقدية بين رب العمل وبين الطبيب — تدخل اللجان النقابية أساسه الفضالة — إقرار رب العمل ولو ضمنياً لهذا التصرف بترتب عليه تطبيق قواعد الوكالة في علاقة رب العمل الفضولي .

ملخص الحكم :

أنه إذا كانت الشركات المساهمة الثلاث سائلة الذكر قد قامت — تنفيذاً لهذه الأحكام القانونية ، بالتأمين على العاملين بها لدى شركة استكدرية للتأمين وقامت اللجان النقابية لهؤلاء العاملين باختيار الطبيب المطمون مسنده لمباشرة العلاج — على أن يحصل على أجره عن ذلك من شركة التأمين — فإن العلاقة تكون قائمة بين الشركات الثلاث وهذا الطبيب . . ولا يغير من ذلك أن تلك اللجان هي التي اختارت الطبيب المذكور . . ذلك أن العقد في هذه الحالة — وهو عقد معلولة — قد تدخله في إبرامه هذه اللجان ولا ضرر في أن تتدخل مثل هذه اللجان بطريق الفضالة لمباشرة عمل قانوني . إذ أنها تقوم بتلبية حاجة عاجلة ونافعة لهذه الشركات ولحسابها ، اقتضاها وجود التزام لا يحتل الإبطاء فرضه القانون على هذه

الشركات - وهو علاج المرضى من العاملين بها - وقد اقرت هذه الشركات ولو ضمينا هذا التصرف القانوني الذي بوشر لمصلحتها المختصة وترتب على هذه الاجازة تطبيق قواعد الوكالة في علاقتها بالفضولي الامر الذي يترتب عليه تولد الحقوق والالتزامات الناشئة عن عقد المغلولة مباشرة بين الشركات والطبيب المطمون ضده من تاريخ عقد المغلولة وذلك طبقا للمادة ١٩٠ من القانون المدني التي تنص على أن : « تسرى قواعد الوكالة اذا اقر رب العمل ما قام به الفضولي » ومن المقرر أن هذه الاجازة تكون صريحة كما تكون ضمنية تستفاد من موقف رب العمل .. والقاعدة اصولية في الوكالة أن ينصرف اثر العمل الذي يجريه الوكيل الى الموكل . وعلى ذلك فان التصرف الذي باشرته اللجان النقلية مع الطبيب المطمون ضده ، يكون قد تم بين هذه الشركات - التي تمثل رب العمل - وبين الطبيب المذكور وترتب عليه مباشرة الالتزامات المشافطة الناشئة من التصرف القانوني المذكور - وهو عقد المغلولة .

(طعن رقم ٨٨٧ لسنة ٩ ق - ١٩٦٧/٤/١)

الفصل الخامس

المعمل في دور الملاهي

مادة رقم (٢٥١)

المبدأ :

المعمل في دور الملاهي — خروجه من عداد الأعمال الصناعية — اثر ذلك — عدم سريان حكم المادة الثالثة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٢٢ بشأن تشغيل الاحداث في الصناعة على طلب الترخيس المنفرد في الصناعة من غيرها للمعمل « اكروبات » .

مفخص القوى :

نصت المادة الاولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٢٢ بوضع نظام لتشغيل النساء في الصناعة والتجارة على أن « يسرى هذا القانون على استخدام النساء في الصناعة وفي المحلات التجارية ولحققتها » ويصدد أن أورد النص امثلة للصناعات مطابقة لما جاء بالمادة الاولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٢٢ نص على أن تشمل عبارة « المحلات التجارية » بنوع خاص ما يأتي :

(أ) كل محل مخصص لبيع السلع ولكافة الاعمال التجارية الاخرى .

(ب) الاعمال التي تقوم ادارتها بنوع خاص على اشغال مكتبية في كل محل او صناعة او عمل من الاعمال ذات المنفعة العامة .

(ج) الفنادق والمقاهم والبنسيونات والمقاهي والبنسيونات واللياتارات ودور السينما وصلات الموسيقى والفناء وكافة المحلات المماثلة لها « فيكون المشرع قد اعتبر العمل في التياترا ودور السينما وصلات الموسيقى والفناء وكافة المحلات المماثلة لها — وجببها تدخل في نطاق الملاهي — من

تجبل الاعمال التجارية واخراجها مبراحة من عداد الاعمال الصناعية ، ومن ثم
تلا تسرى عليها احكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٢٣ .

وظاهر من هذا ان المشرع انما يعنى بلفظ الصناعة الواردة بالفقرة
الاولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٢٣ والمادة الاولى من القانون رقم ٨٠
لسنة ١٩٢٣ محلولة اللغوى والفنى وضرب الامثلة لانواع من الصناعات
لا يدع مجالا للشك فى قصده المشار اليه ، وغنى عن البيان ان عمل
الفنان فى الملهى لا يعتبر من الاعمال الصناعية ، ومن ثم يكون وقضى
الترخيص لطفلة فى التلسمه من عمرها فى العمل ككفنته « اكرويلت » استغناء
على المادة الثالثة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٢٣ غير قائم على اسس
صليم من القانون .

(غتوى رقم ١٦٦ فى ١٥/٣/١٩٥٩)

الفرع السادس

الالتزام رب العمل بمكافحة الأمية

قاعدة رقم (٢٥٢)

المادة :

الالتزامات لمكافحة الأمية تقع على عاتق أصحاب الأعمال التجارية والصناعية الذين يستخدمون على سبيل الاستمرار مدة لا تقل عن تسعة شهور وثلاثين عمالاً فكثر .

مفخص المفوى :

طلبت وزارة الشؤون الاجتماعية الراى فى تطبيق المادة العاشرة من القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بمكافحة الأمية ونشر الثقافة الشعبية وقد بحث قسم الراى مجتمعاً بجلسته المنعقدة فى ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ هذا الموضوع الذى يتلخص فى أن عملية إنشاء قناطر ادفينسا رست على شركتين اجنبيتين وقد نص فى العقد على أن يكون البناء بحجر الجرانيت المستخرج من منطقة حددت للشركتين بأسوان وعملية قطع الاحجار — كما يقول محامى الشركتين — تستغرق موسمين الاول من نوفمبر سنة ١٩٤٨ الى يولية سنة ١٩٤٩ والآخر من نوفمبر سنة ١٩٤٩ الى يولية سنة ١٩٥٠ .

وقد استخدمت الشركتان فى عملية قطع الاحجار ما يقرب من تسعمائة عمال فطلب قسم مكافحة الأمية بأسوان من الشركتين استنادا الى القانون السابق الإشارة اليه أن تهيئنا على نفقته وحدة لمكافحة الأمية بين العمال فلما لم تنفذ ذلك أعدت المنطقة التعليمية تسماً ليليا لتعليم ٢٧٤ عمالاً من هؤلاء العمال اختارتهم لأنهم من أهلى أسوان فاستبعدت بذلك العمال الغرباء ، وقد لفتت العمال المختارين عن الذهاب الى الوحدة التعليمية محررت ضدهم محاضر جنح طبقاً للقانون .

وقد نازعت الشركتان في التزامهما بتنفيذات انشاء الوحدة استنفاداً الى ما يأتي :

١ — أن الشركتين أبرمتا مع رؤساء الاعمال الذين نيط بهم استنظام العمال والاشراف على العمل عقوداً نص فيها على قيام هؤلاء الرؤساء بتنفيذ القوانين واللوائح المعمول بها ومن ثم غان مصاريف مكانة الامية اياً كانت قيمتها عليهم .

٢ — لا تستطيع الشركتان اكراه العمال على التوجه لمكان الدراسة اذ لا سلطان لها عليهم في هذا الشأن وانه مما يتعارض مع طبيعة اعمالهم أن يقع عليهم الاكراه حتى من الدولة لانه عمل شاق لا يختلف في شيء عن عمل المسجونين في ابي زعبل المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة والعامل بعد ترك المحجر محتاج الى قسط كبير من الراحة .

٣ — اذا امرت الوزارة على الاجراءات فستكون النتيجة أن يرحل عدد من العمال من اسوان ويهدد المشروع بخطر جسيم اذ أن عدد من العمال المتخصصين في قطع الجرانيت محدود جداً .

٤ — أن القانون فرض الالتزام على الشركات وذوو المنفعة المستقبلية والتي يشتغل فيها العمال بصفة مستمرة ولم يقصد الاعمال المعارضة التي تستغرق وقتاً معيناً .

وقد استعرض القسم نصوص القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ فلاحظ أن المادة الاولى منه تنص على أن احكامه تطبق على كل مصري من الذكور تزيد سنه على اثني عشر سنة ولا تتجاوز الخامسة والاربعين ولم يكن ملية بالقراءة والكتابة .

ونصت المادة الثانية على أن يفرض على الاميين الذين يخضعون لاحكام هذا القانون تعلم القراءة والكتابة والمبادئ العملية للدين الخ .

ثم بينت المادة الثالثة احوال الاعفاء من هذا الالتزام فنصت على اعفاء كل شخص مصاب بمرض او عاهة بدنية او عقلية تمنعه من تلقي الدراسة ويزول الاعفاء بزوال المرض او العاهة .

ونصت المادة الرابعة على أن تكون مدة الدراسة تسعة أشهر متصلة لا تقطعها سوى العطلات الرسمية وما تقتضيه المواسم الزراعية ولأن تكون الدراسة لمدة خمسة أيام على الأكثر في الأسبوع لا تدخل فيها أيام الجمع ويكون الدراسة لمدة ساعتين في اليوم ويراعى في تحديد أوقاتها ظروف الأشخاص الذين يلتقون الدراسة من حيث مواعيد أعمالهم وتغير أوضاعهم .

ثم نصت المادة العاشرة على أنه يجب على أصحاب الأعمال التجارية والصناعية الذين يستخدمون عادة ثلاثين عاملاً فأكثر أن يهيئوا على نفقاتهم وحدات لحو الأمانة بين عمالهم وأن يتحققوا من قيام هذه الوحدات بمهمتها على الوجه المبين في هذا القانون وأن يتكفوا بدفع المكلفات التي تصرفه لمن يقومون بالتعليم فيها . فإذا لم يقوموا بذلك كله قامت الوزارة بتعليم هؤلاء العمال على نفقتهم بشرط ألا تزيد النفقات التي يلزمون بأدائها على ٢٪ من مجموع الضرائب التي يدفعونها والا تتجاوز مدتها أربع سنوات .

وأوجبت المادة الحادية عشرة على مصلحة السجون أن تتولى تعليم المسجونين الذين يزيد مدة سجنهم على تسعة شهور .

ثم بينت المادتان ١٧ و ١٨ المقويات التي توقع على من يخالف أحكام هذا القانون ووضح من هذه النصوص أن القانون قد فرق بين التزامين .

١ — التزام الأمين بالتعليم وهو التزام عام لا يعنى منه إلا المصابون بمرض أو عاهة بدنية أو عقلية حتى يزول المرض أو العاهة .

٢ — التزام أصحاب الأعمال التجارية والصناعية بتهيئة وحدات لتعليم عمالهم أو بدفع نفقات هذا التعليم لوزارة المعارف العمومية على الوجه الموضح بالمادة "عاشرة وهذا الالتزام مشروط بشرطين .

الأول — أن يكون صاحب العمل ممن يستخدمون ثلاثين عاملاً فأكثر .

الثاني — أن يتوافر في الشرط الأول ركن العادة .

والعادة تستلزم الاستمرار والالتزام لم ينص مراعاة على المدة التي يراها كلية لتوافر شرط العادة ولكن يمكن تحديدها على ضوء المادتين الرابعة والخامسة عشرة .

فالمادة الرابعة حددت مدة الدراسة بتسعة شهور متصلة .

والمادة الخامسة عشرة اشترطت للزام مصلحة السجون بتعليم المسجونين ان تكون مدة السجن أكثر من تسع شهور .

وبينهم من ذلك ان القانون يفترض لقيام احكام الالتزام ان يكون صاحبه العمل يقضى في عمله تسعة اشهر فأكثر .

ولذلك انتهى رأى القسم الى ان القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بكشفة الامة ونشر الثقافة الشعبية ينطبق على اصحاب الاعمال التجارية والصناعية الذين يستحقون على سبيل الاستمرار مدة لا تقل عن تسعة شهور وثلاثين عابلاً فأكثر .

ولما كانت الشركتان اللتان تقومان بعملية قناطر اصفهان تقومان بعملية تجارية وتستخدمان أكثر من ثلاثين عابلاً في موسمين كل منهما يبلغ تسعة شهور فان نص المادة العاشرة من القانون المشار اليه تنطبق عليهما .
نتزلمان بالتكليف المنصوص عليها في ذلك القانون .

ولا يمكن اعفاء عمال هاتين الشركتين من الالتزامات المنصوص عليها في القانون لأن حالات الاعفاء المذكورة على سبيل الحصر لا يمكن التوسع فيها أو التقيس عليها وليس من بين هذه الحالات الحالة المعروضة .

القصر السليح
الزام رب العمل بتقديم وجبة غذائية

قاعدة رقم (٢٥٢)

المادة :

الامران العسكريان رقما ٤٦١ و ٤٦٩ لسنة ١٩٤٤ يلجبان تقديم وجبة غذائية للمستخدمين والعمال في مخيميتي قنا واسوان ومحافظة البحر الاحمر — استمرار العمل باحكامها بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٤٥ — المادة ٢٧ من المرسوم بقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل التردى — قصرها الا لزام على الملتحق البعيدة عن الممران — نسخها لاحكام الابرين المذكورين .

ملخص الفتوى :

في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٤٤ صدر الامر العسكري رقم ٤٦٩ بايجاب تقديم وجبة واحدة لبعض المستخدمين والعمال ، ونص في ديباجته على ما ياتى : « وحيث ان كثيرين من العمال يتعرضون في الوقت الحاضر لاضرار صحية بسبب قلة التغذية ... » ، ونص في المادة الاولى على « الزام اصحاب المحال الصناعية والتجارية التى تستخدم عادة خمسين مستخدما او عميلا فاكتر في مصنع واحد او في محل واحد ، وكل حائز لارض زراعية تزيد مساحتها على مائتى فدان ، ان يتخذوا الترتيبات اللازمة لتقديم وجبة الظهر في كل يوم من ايام العمل لمن يريد من هؤلاء المستخدمين والعمال . ونميا يتعلق بالمحال الصناعية والتجارية التى يقل عدد مستخدميها وعمالها عن خمسين شخصا وتكون متقلبة في دائرة قطرها كيلو متر واحد ، يجب على اصحابها ان يشتركوا نميا بينهم لتقديم الطعام لعمالهم ومستخدميهم على الوجه سالف الذكر » . كما نصت المادة الثانية على تحمل المستخدم او المالك نصف تكاليف الطعام بشرط الا يزيد ما يدفعه عن الوجبة

الواحدة على خمسة عشر مليا ، ونصت المادة الرابعة على انه اذا كان العمل يؤدي بالمصنع او بالمحل بالتلوث نهارا وليلا وجب على صاحب المبل ان يقدم ان يريدون من المستخدمين والعمال وجبة العشاء ، ونصت المادة السادسة على تطبيق هذا الامر في مديرتى قنا واسوان . ثم صدر بعد ذلك الامر العسكرى رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٤٤ بتطبيق احكام الامر رقم ٤٦٩ لسنة ١٩٤٤ فى محفظة البحر الاحمر ، مستندا فى ذلك الى نفس الاسباب التى استند اليها الامر رقم ٤٦٩ لسنة ١٩٤٤ والتى تقوم على التخفيف عن العمال بالنسبة لما يعانونه من اضرار صحية بسبب قلة التغذية . وبعد الفاء الاحكام العرفية صدر المرسوم بقتون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٤٥ ، نقضى باستمرار العمل بالامرين العسكريين سلفى الذكر . ثم صدر المرسوم بقتون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ فى شأن عقد العمل الفردى ، ونصت المادة السابعة والعشرون منه على الزام من يستخدم عمالا فى المناطق البعيدة عن العمران التى تعين بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية ، ان يوفر لهم المسكن الملائم والتغذية بأسعار لا تزيد على ثلث التكاليف ، وبشرط الا يتجاوز ما يؤديه العامل عشرين مليا عن الوجبة الواحدة . وتنفيذا لهذه المادة صدر قرار من وزير الشؤون الاجتماعية فى ٢٧ من مايو سنة ١٩٥٢ بتحديد المناطق البعيدة عن العمران فى عموم القطر المصرى والتى تخضع لحكم المادة ٢٧ من المرسوم بقتون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . ويدور البحث حول معرفة ما اذا كان المرسوم بقتون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ قد ألغى صراحة أو ضمنا الامرين العسكريين رقمى ٤٦٩ و ٥٢٢ لسنة ١٩٤٤ اللذين قضى المرسوم بقتون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٤٥ باستمرار العمل بهما ، ام ان الامرين العسكريين سلفى الذكر لازالا مفعولا بهما .

والذى يبين من استعراض النصوص التشريعية على الوجه السلف بيانه ان المرسوم بقتون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردى قد ألغى صراحة الامرين العسكريين رقمى ٤٦٩ و ٥٢٢ لسنة ١٩٤٤ أو على الأقل ضمنا . اما من حيث الالفاء الصريح فان ذلك يمثل فى ان المرسوم

بقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٤٥ قد نص على سريان أحكام الأمرين العسكريين رقمي ٤٦١ ، ٥٢٢ وذلك بعد صدور قانون عقد العمل الفردي رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ ، فكانه بذلك قد أضاف حكما جديدا على أحكام القانون الآخر خاصة بالعمل في مديرتي قنا وأسوان ومحافظة البحر الأحمر ، وأصبح هذا الحكم الجديد من بين أحكام قانون عقد العمل الفردي رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ وإن كان خاصا بمناطق معينة . واذ أشار المرسوم بقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ في ديباجته الى قانون عقد العمل الفردي رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ ثم نص في مادته الخامسة والخمسين على الفائه ، فلما يكون قد أنصح عن قصده الى إلغاء القانون المذكور بجميع أحكامه الأصلية والإضافية ومن بينها أحكام الأمرين العسكريين رقمي ٤٦١ و ٥٢٢ لسنة ١٩٤٤ وأحل محلها أحكامه الجديدة ، ولما من حيث الإلغاء الضمني فإن ذلك يقتل فيما نسته عليه المادة الثانية من القانون المدني من اعتبار التشريع السابق ملغى . بصور تشريع لاحق ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر تواعده التشريع السابق . وعلى ضوء هذه القاعدة فإن الأمرين العسكريين رقمي ٤٦١ و ٥٢٢ لسنة ١٩٤٤ قد عتيا بمعالجة موضوع ما يعاتبه العمال من أضرار صحية وقت صدورهما بسبب قلة التغذية في مديرتي قنا وأسوان ومحافظة البحر الأحمر حيث أوجبنا على أصحاب الأعمال في هذه الجهات تقديم وجبة غذائية لهم بالشروط الواردة فيها لظروف طوثة .

ثم صدر بعد ذلك المرسوم بقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ وأوجب في مادته السابعة والعشرين على أصحاب العمل في عموم أنحاء القطر المصري توفير التغذية اللازمة لمن يعملون لديهم من العمال في المناطق البعيدة عن العمران ، وفوض وزير الشؤون الاجتماعية في تحديد المناطق التي تعتبر بعيدة عن العمران .

وتنفيذا لذلك صدر قرار من وزير الشؤون الاجتماعية بتحديد تلك المناطق ومن بينها محفظة البحر الأحمر التي كان قد صدر الأمر العسكري رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٤٤ بمعالجة وتنظيم حالة العمال بها إزاء أصحاب الأعمال ومؤدى ذلك أن المرسوم بقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ قد أعاد تنظيم العلاقة بين العمال وبين أصحاب العمل على وجه أشمل في عموم أنحاء القطر المصري بما فيها مديرتي قنا وأسوان ومحافظة البحر الأحمر

في شأن الوجبة الغذائية التي يلتزم بها أصحاب الأعمال ازاء عمالهم . وعلى مقتضى ذلك يصح القول بأن المرسوم بقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ قد أعاد تنظيم الموضوع الذي عالجته الأوامر العسكرية رقم ٤٦١ و ٥٢٢ لسنة ١٩٤٤ على وجه أشمل وأعم ، مما يجعله ناسخا للأمرين العسكريين المذكورين استنادا الى حكم المادة الثانية من القانون المنفى . ولا عبرة بما قد يقال من أن هناك اختلافا بين الموضوع الذي نظمته المادة ٢٢ من المرسوم بقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ وبين الموضوع الذي نظمه الأوامر العسكرية رقم ٤٦١ و ٥٢٢ لسنة ١٩٤٤ لجرد أن الأمرين العسكريين سلفي الذكر اقتصرا على معالجة حالة العمال في مديرتي قنا وأسوان ومحافظة البحر الأحمر ، على حين أن المرسوم بقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ يعالج حالة العمال في عموم أنحاء القطر المصري ، إذ أن معالجة حالة العمال في عموم القطر المصري تشمل ولا شك مديرتي قنا وأسوان ومحافظة البحر الأحمر ، ويؤيد هذا النظر أن القرار الصادر من وزير الشؤون الاجتماعية في ٢٧ من مايو سنة ١٩٥٢ تنفيذا لحكم المادة ٢٢ من المرسوم بقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ قد اعتبر محافظة البحر الأحمر من بين المناطق البعيدة عن العمران التي يسرى عليها حكم المادة ٢٧ من قانون عقد العمل الفردي ، والتي يلتزم فيها أصحاب الأعمال بتقديم وجبة غذائية لعمالهم ، مع أن حالة هؤلاء العمال كان قد سبق علاجها بمقتضى الأمر العسكري رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٢ ، ولو أنه كان للأمر العسكري رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٤٤ بناء لما كان هناك لزوم لاعادة تنظيم حالة العمال في محافظة البحر الأحمر .

القصر الثاني

الأجر

قاعدة رقم (٢٥٤)

المبدأ :

أجر — كيفية تحصيله .

ملفص الفتوى :

ان الأجر محدد عادة على أساس الزمن ، فيحدد أجر معين لكل وحدة زمنية معينة ، كالساعة أو اليوم أو الأسبوع أو الشهر . وأما على أساس الانتاج ، فيحدد أجر معين لكل وحدة أو لعدد من الوحدات التي ينتجها العامل ، وهو ما يسمى الأجر بالقطعة . وقد يجمع بين الزمن ، والانتاج في تحديد الأجر ، فيحدد أجر ثابت على أساس الزمن ، يكون هو الحد الأدنى لما يتقاضاه العامل من أجر ، ثم يزداد مقدار هذا الأجر تبعاً لزيادة انتاج العامل ، وتسمى هذه الطريقة المشتركة في تحديد الأجر — بين الزمن والانتاج — الأجر بالطريقة .

(غنوى رقم ٧٠٥ في ١/٨/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٢٥٥)

المبدأ :

اعتبار اعلة غلاء المعيشة جزءاً لا يتجزأ من الأجر — نص المادة ٦٨٣ مدني والمادة ٤ من قانون عقد العمل الفردي رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ على ذلك — المعلنان المذكورتان لم تستحدثا حكماً جديداً في هذا الشأن .

ملخص الحكم :

ان ما نصت عليه المادة ٦٨٣ من القانون المدني من اعتبار اعقة غلاء المعيشة وغيرها من المرتبتات الواردة بتلك المادة جزءا لا يتجزأ من الأجر . وما نصت عليه المادة الرابعة من قانون عقد العمل الفردى رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ من أن المقصود بالأجر في تطبيق أحكام هذا القانون ما يتناوله العامل من أجر ثبت مضافا اليه جميع ما يحصل عليه من المبالغ المشر إليها في المادتين ٦٨٣ و ٦٨٤ — ان ما نصت عليه المادتان المذكورتان لا يعتبر استحداثا لأحكام جديدة لم تكن موجودة من قبل ، ومن ثم لا تسرى الا من تاريخ تقييدها ، وانما هو ترديد لما استقر وثبت في المفهومات في هذا الشأن من أن اعقة الغلاء — على وجه التحديد — أصبحت جزءا لا يتجزأ من أجر العامل .

(طعن رقم ١٧٤٩ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/١/٤)

قاعدة رقم (٢٥٦)

المبدأ :

القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ — اعقة غلاء المعيشة تدخل ضمن الأجر المتخصص عليه بالمادة ٢٣ من ذلك القانون .

ملخص الحكم :

لئن كانت المادة ٢٣ من قانون عقد العمل الفردى رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ لم تكشف صراحة عن مشتبهات الأجر الذي تسوى على أساسه مكافأة العامل ، الا أن اعقة غلاء المعيشة تدخل حتما ضمن الأجر الوارد ذكره بتلك المادة ، ومن ثم لزم أن تحسب المكافأة على أساس الأجر الأصلي للعامل ، مضافا اليه اعقة غلاء المعيشة .

(طعن رقم ١٧٤٩ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/١/٤)

الفرع التاسع

الإجازة

قاعدة رقم (٢٥٧)

المبدأ :

الإجازات المستحقة — اثر اجتماعها — اجتماع يوم الراحة الأسبوعية مع يوم عيد رسمى — لا يعطى العامل حقا في أجر إضافي عن يوم العيد — دخول إجازات الأعياد الرسمية والراحة الأسبوعية ضمن الإجازة السنوية — استحقاق الأجر عن مدة الإجازة السنوية بغض النظر عما إذا كانت هذه الإجازات مجبورة أم غير مجبورة . أساس ذلك .

ملخص الفتوى :

أنه بما كانت الحكة التي تستهدها أنواع الإجازات المختلفة فإن العطلة في ذاتها كما تملح لتحقيق غرض بذاته فلتها تصلح كذلك لتحقيق غيره من الأغراض التي تتوخاها الإجازات الأخرى ، فاحتساب العامل بالأعياد الرسمية لا يحول دون استعادة نشاطه وتحديد قوته وحيويته وهو ما تستهده الراحة الأسبوعية ، بل على العكس من ذلك فإن الطابع الذي تتسم به الأعياد الرسمية يزيد من نشاط العامل ويوفر له من أسباب الراحة والترفيه ما لا توفره الأيام العادية ، وهذا القول يصدق على حالات اجتماع الإجازات الأخرى .

ومن حيث أن كلو قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ من حكم مماثل للحكم الذي كان ينتظمه المرسوم رقم ٢٥٢١ لسنة ١٩٥٥ من أن « أيام العطل والأعياد الواثمة ضمن الإجازة السنوية تعتبر من الإجازة نفسها ، ولا يحق للعامل تتلقى أى أجر إضافي عنها » أن كلو قانون

العمل من مثل هذا الحكم لا يعنى عدول المشرع عن الأخذ بهذا الحكم ، وإنما هو تقرير للقاعدة العامة المقررة من أن عطلة الاعياد أو الاجازات الأخرى متى وقعت أثناء الاجازة السنوية اعتبرت جزءا من الاجازة ، لأن الاجازة مهما تعددت اسبابها أو اختلفت مبررات منعها فانها تعطف الى اراحة العامل فترة من الزمن يعود بعدها للعمل ، وقد استرد نشاطه واستعاد قوته وحيويته . ولعل سبب غفال هذا الحكم أنه ترديد للقواعد العامة فلم ير المشرع حاجة الى النص عليه . وهذا الرأي ينطبق بالضرورة على حالة وتوقع الراحة الاسبوعية خلال الاجازة السنوية اذ لا مبرر للترتبة بين منح العامل يوما أو أياما بدل اجازة الاعياد أو منحه يوما بدل العطلة الاسبوعية .

ومن حيث أن المادة ٦٢ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لا تنفذ أكثر من حق العامل في أجر مضاعف اذا اشتغل في يوم عطلة أحد الاعياد ، فما اذا وافق اليوم يوم عطلة أخرى ، فلا يفيد النص حق العامل في يوم عطلة تال أو في أجر عن هذا اليوم دون اشتغاله فيه .

لذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه اذا اجتمع يوم الراحة الاسبوعية للعامل مع يوم من أيام الاعياد الرسمية التي يعطّل فيها العمال فلا يكون لهم حق في تلقى أجر اضافي في أيام الاعياد .

وان اجازات الاعياد والراحة الاسبوعية تدخل في ضمن الاجازة السنوية ويستحق العمال اجرا كاملا عن مدة الاجازة السنوية ، بغض النظر عما اذا كانت الاجازات المذكورة مأجورة أو غير مأجورة .

(فتوى رقم ٦٩٨ في ٢٤/٨/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٣٥٨)

المبحث :

أجر اجازات — الأجر الذى يستحق أثناء الاجازات السنوية أو المرضية للعامل لا تدخل فيه مكافأة زيادة الإنتاج .

ملخص الفتوى :

الحكمة التى دعت الى قيام نظام تحديد الاجر بالطريقة — على
على أساس تحديد اجر ثابت للعامل مقابل معدل معين من الانتاج يزيد تبعاً
لزيادة المعدل ونسبة تلك الزيادة — هذه الحكمة هى حفز مهنة
العمال على زيادة الانتاج ، ودفع عجلته نحو التقدم ، وذلك بزيادة أجورهم
تبعاً لزيادة انتاجهم ، مع ضمان حد أدنى من الاجر الثابت لهم . ومقتضى
هذه الحكمة هو ان العامل الذى لا يساهم فى زيادة الانتاج عن المعدل
المقرر له ، لا يتقاضى سوى الاجر الثابت ، باعتباره حد الاجر الأدنى ،
ولا شك ان العامل وهو فى اجازته السنوية أو المرضية لا يساهم فى زيادة
الانتاج خلال أيام الاجازة ، ومن ثم فانه لا يستحق خلالها سوى الاجر
الثابت فقط دون زيادة . والقول بغير ذلك يؤدى الى ان العامل الذى
يتغيب خلال أيام الاجازات السنوية والمرضية يكون احسن حالاً مما
لو عمل ولم ينتج أكثر من المعدل المقرر ، اذ انه فى هذه الحالة الاخيرة
لن يتقاضى سوى الاجر الثابت فقط ، وهو ما يؤدى الى اهدار الحكمة
سائلة الذكر ، اذ يشجع العمال على استغلال اجازاتهم السنوية أو المرضية
وينتج أثراً عكسياً يترتب عليه خفض الانتاج .

ولذلك فانه فى حالة تحديد الاجر بالطريقة — أى على أساس الزمن
والانتاج — يتقاضى العامل اثناء اجازته السنوية أو المرضية ، الاجر الثابت
فقط ، المقابل للمعدل المقرر على العامل انتاجه خلال ساعات العمل اليومية
المحددة له ، دون مكافأة زيادة الانتاج ، التى لا تمنح للعامل الا اذا زاد
انتاجه عن المعدل المقرر له .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان مكافأة زيادة الانتاج —
بمطلوبها — سالف الذكر — لا تدخل فى تحديد الاجر الذى يستحق للعامل
اثناء الاجازات السنوية أو المرضية .

قاعدة رقم (٣٥٩)

المبدأ :

التعويض التقدي الذي يستحق في مقابل الإجازات طبقا لاحكام قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - عدم استحقاق هذا التعويض اذا كان الحق في الإجازات قد سقط بضى سنة دون تقديم طلب بإجازة ما خلال السنة التى مضت .

ملخص الفتوى :

أن القاعدة في تطبيق قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أن انتقضاء سنة دون الحصول على الإجازة ، يعتبر تنازلا عنها ، وأن هذا التنازل جائز قانونا ، لأنه بانتقضاء السنة التى تستحق بها الإجازة ، دون أن يحصل عليها العايل تنقطع الصلة بينها وبين اعتبارات النظام العام التى تبررها ، وتصبح حقا عاديا يجوز التنازل عنه ، ولذلك لم يمسح بانتقضاء السنة المشار إليها . ومتى سقط الحق في الإجازة سقط الحق في مقابلها ، وهو الأجر المستحق عن قيلها .

وإذا كان الثابت من الأوراق ، أن الموظف لم يتقدم بطلب الإجازة المستحقة له خلال سنتي ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ فإن حقه ، يسقط نهائيا في هذه الإجازة ، وتبعا لذلك يسقط حقه في أى تعويض تقدي عنها .

(فتوى رقم ٧١ في ١٨/٧/١٩٦٢)

المشرع العامل

المقالة

قاعدة رقم (٣٦٠)

المادة :

القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون العمل يمنح العامل بالمنشأة التي تزيد عدد عمالها عن خمسة عمال علاوات دورية ولكن ذلك بشروط بعدم وجود نظام مالي أفضل يخص العاملين بتلك المنشأة .

ملخص الفتوى :

ان نص المادة ٤٢ من القانون ١٢٧ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون العمل تنص بأنه مع عدم الاخلال بأى نظام أفضل يمنح العاملون بالمنشأة التي يعمل بها خمسة عمال وأكثر من تاريخ صدور هذا القانون او من تاريخ التعمين لمن يعين من هذا التاريخ علاوة دورية سنوية لا تقل عن ٧٠٪ من الاجر الذي تحسب على اساسه اشتراكات التأمين الاجتماعي بعد انقضى قدره جنيهاً وبعد انقضى قدره سبعة جنيهات وذلك لمدة عشرين عاماً من تاريخ استحقاق اول علاوة تطبيقاً لحكم هذا النص .

ومما قد تقدم ان المشرع لاعتبارات تتعلق بعدم تجبید اوضاع العاملين المالية بالمنشآت التي يزيد عدد العاملين فيها على خمس عمال منحهم من تاريخ صدور قانون العمل او من تاريخ التعمين لمن يعين بعد هذا التاريخ علاوة دورية سنوية لا تقل عن ٧٪ من الاجر الذي تحسب على اساسه اشتراكات التأمين الاجتماعي ... الا ان ذلك مشروط بعدم وجود نظام مالي أفضل يخص للعاملين بالمنشأة ويستدل على افضلية هذا النظام من طبيعته وما حواه من قواعد واحكام تنظيم شؤون العاملين المالية وتعد أفضل من النظام

القانونى الذى فرضه المشروع في المادة ٤٢ من قانون العمل . ولا يترك الخيال في تحديد النظام الذى يطبق على العامل لإرادته ، ولا يجوز كذلك الجمع بين مزايا النظامين .

وحيث أن لائحة نظام العاملين بشركة المشروعات البترولية تضمنت توصيف وظائف الشركة وقواعد التعمين فيها وتحديد بداية ونهاية الربط المالى لكل درجة وكذلك قواعد منح البدلات والحوافز والملاوة السنوية والترقية ، فانها تعد نظاما وظيفيا وماليا افضل للعاملين بالشركة . وقد طبقت هذه اللائحة على العاملين بالشركة باعتبارها النظام الامثل ، الامر الذى يستبعد بالضرورة تطبيق النظام الذى تضمنته المادة ٤٢ من القانون ١٢٧ لسنة ١٩٨١ حيث أن تطبيق احد النظامين يستوجب استبعاد النظام الاخر .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية العاملين بشركة المشروعات البترولية (بتروجيت) في صرف العلاوة الثورية السنوية المقررة بالمادة ٤٢ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون العمل .

القرار الصادر عن:

مكافحة زيادة الإنتاج

قاعدة رقم (٣٦١)

المبدأ :

مكافحة زيادة الإنتاج — المقصود بها .

المفهوم القانوني :

المقصود بمكافحة زيادة الإنتاج — هي الزيادة في مقدار الأجر ، التي يتلقاها العامل نتيجة لزيادة انتجه عن المعدل المقرر له خلال الوحدة الزيتية المعبأة التي يتقاضى عنها اجرا ثابتا ، وذلك في حالة تحديد أجره على أساس الطريقة المشتركة في تحديد الأجر . التي تجتمع بين الزمن والإنتاج ، وهي التي تسمى بطريقة تحديد الأجر بالطريقة .

(مثنوى رقم ٧٠٥ في ١/٨/١٩٦٥)

الفروع الثاني عشر

حصة المالكين في أرباح الشركة

قاعدة رقم (٣٦٢)

المبدأ :

حق المالكين بالشركة في اختيار أفضل النظامين القديم (القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٤) والجديد (القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١) بالتبعية لحظي في الأرباح .

ملخص الفتوى :

أحال قانون الشركات الجديد رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ في المادة ٤١ منه إلى نظام توزيع الأرباح الذي كان مطبقا في الشركات القائمة وقت نفاذه . وسمح لها بتطبيق النظام السابق تقريره بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الشركات إذا أرادت . أنه أفضل للمالكين من نظام الأرباح المنصوص عليه في التشريع الجديد . ويرجع في تقرير أفضلية النظام السابق أم النظام الجديد إلى المالكين بالشركة . وقد قضى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ صلاحية الإشارة إليه في المادة ١٤ منه بتوزيع النصيب التقدي على المالكين في السندات التي لا تحقق فيها الشركة أرباحا أو لا تكتفي فيها حصة الأرباح لتوزيع الحد الأقصى المقرر إذا كان ذلك لأسباب خارجة عن إرادة المالكين .

(ملك ١٢٨/٤/٨٦ - طبعة ١٩٨٢/٤/٢٠)

المذمعة الثالثة عشر

تصريح العمل

قاعدة رقم (٤٢١٣)

المادة :

خضوع العاملين بعمالة دى لاسال الضريبة على اذن العمل وفقا
لقانون العدالة الضريبة رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٣٠ من قانون العدالة الضريبة رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ على
أن « تفرض ضريبة على كل اذن يصدر لمصرى للعمل في الخارج او للعمل
في اى مشروع من المشروعات الاجنبية في جمهورية مصر العربية طبقا لاحكام
القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٨ باشتراط الحصول على اذن قبل العمل
في الهيئات الاجنبية بواقع خمسين جنيها بالنسبة لحلة المؤهلات الطبية
وخمسة وعشرون جنيها لغيرهم وذلك عن كل سنة يرخص بها عند
استخراج الاذن — او تجديده .

وتنص المادة الثانية من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض
احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه على ان « تضاف الى المدة
الثلاثين من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية
مفردة جديدة نصها الآتى : ويعفى من هذه الضريبة كل اذن يصدر لمصرى
للعمل في مشروع او جهة او هيئة اجنبية في جمهورية مصر العربية اذا كان
مجبوع ما يستولى عليه من الايرادات المنصوص عليها في المادة ٦٩ من
القانون رقم (١٤) لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال
المنقولة والضريبة على الارباح التجارية والصناعية والضريبة على كسب
العمل لا يزيد على ٦٠٠ جنية سنويا او ٦٦٠ جنيها سنويا للمتزوج ويعول » .

ومناد ما تقدم خضوع المصريين في مشروعات اجنبية بمصر للضريبة المذكورة ، ايا كان نوع هذه المشروعات أو غرضها وفقا لمصوم النصير واطلاقه وآية ذلك أن الاعفاء الملاحق المقصور ونفا للقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٨٠ المسندة عنه ، قد نص على المشروعات والجهات والهيئات الاجنبية وهذا لا يتحقق الا اذا كانت جيبعا خاضعة للضريبة بحسب الاصل .

وبناء على ما تقدم يكون المشرع قد أخذ في المادة (٣٠) من القانون رقم (٤٦) لسنة ١٩٧٨ بشأن العدالة الضريبية بالمعنى العلم ~~للمشروع~~ بحيث يشمل جميع المشروعات سواء اكانت تجارية أم علمية أم ترفيهية .

لذلك فقد انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى خضوع العاملين بمهنة لدى لاصالح للضريبة على اذن المصلح ~~وهذا~~ لقانون العدالة الضريبية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ المشر اليه .

الفرع الرابع عشر

أصلبة العمل

قاعدة رقم (٣٦٤)

المبدأ :

القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ في شأن أصابات العمل — انطباقه على العلاقات التعاقدية التي تخضع لقوانين العمل — عدم انطباقه على مستخدمي الحكومة وعملها بل ينطبق عليهم القانون العام الذي ينظم التمويض عن أصابات العمل وهو يحول دون تطبيق قواعد القانون الخاص في حدود ما تضمنه القانون العام من تنظيم — مثال : نص قانون تحديد المكافآت الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ في المقتنين ٢٢ و ٢٩ على المكافآت التي تستحق في حالة انتهاء الخدمة نتيجة أصابة عمل الوفاة المصاب أو لأنه أصبح غير قادر على الخدمة — يمنع من تطبيق القانون ٨٩ لسنة ١٩٥٠ في هاتين الحالتين ، ولكن لا يحول دون تطبيقه على من تربطهم بالدولة علاقة تنظيمية طالما أن الأصابة لم تقض إلى الوفاة أو ترك الخدمة ، كما لا يحول دون تطبيقه علم من تربطهم بالدولة علاقة تعاقدية متى كانوا غير خاضعين لأحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن أصابات العمل — لا ينطبق على مستخدمي الحكومة وعملها ، لأن هذا القانون قد صدر ليطبق على العمال الذين تربطهم بأرباب الأعمال علاقات تعاقدية مما يخضع لقوانين العمل . كما رأت الجمعية بطستها المنعقدة في ١٢ من يناير سنة ١٩٦٠ أنه ليس ثمة ما يمنع قانون من إعادة عمال الحكومة من أحكام القانون

رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ سلف الفكر وتعويضهم عن الاصابات التي وقعت في ظله ولم تنض الى وفاتهم ولم تؤد الى تركهم الخدمة لعجزهم — نتيجة الاصابة — عن الاستمرار في النهوض بأعباء وظائفهم ، وذلك تأسيسا على انه ولئن كان الاصل هو تطبيق قواعد القانون العلم على عمال الحكومة ، الا انه متى كانت احكام هذا القانون وقواعده قد خلت من أى تنظيم بحكم تعويضهم عن الاصابات التي تلحقهم أثناء العمل وبسببه ، فليس ثبت ما يحول دون تطبيق قواعد القانون الخاص عليهم بالتقدير الذى لا تتعارض فيه هذه القواعد مع سر المرافق العامة .

ويخلص مما تقدم أنه اذا ما تضمن القانون العام تنظيم التعويض عن اصابات العمل بالنسبة الى الموظفين أو العمال الذين تربطهم بالدولة علاقة تنظيمية ، فان هذا التنظيم يحول دون تطبيق قواعد القانون الخاص في حدود ما تضمنه القانون العام من تنظيم . ولما كان القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ في شأن المعاشات الملكية قد نظم في المادتين ٢٣ ، ٣٩ منه المعاش والمكافاة التي تستحق في حالة انتهاء الخدمة نتيجة اصابة عمل ، لوفاء المصلب أو لآله أصبح غير قادر على الخدمة ، فمن ثم لا تطبق احكام انقائون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ سلف الفكر في حالتى انتهاء الخدمة لاحد السببين المشار اليهما في هاتين المادتين ، ولا يحول ذلك دون تطبيق احكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ على الموظفين والعمال الذين تربطهم بالدولة علاقة تنظيمية طالما أن الاصابة لم تنض الى الوفاة أو ترك الخدمة ، كما لا يحول دون تطبيق احكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ على من تربطهم بالدولة علاقة تعاقدية متى كانوا غير خاضعين لاحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ سلف الفكر .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن العليل الذى توفي أثناء قبليه بتطهر ببيارة برصيف محطة بنها اثر انهيار جانب من هذه البيارة عليه في مارس سنة ١٩٥٦ لا يخضع لاحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ طالما أن اصلبته قد ترتب عليها وفاته ، مما ينظمه القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ ،

وذلك ما لم يكن غير محيل إليكم هذا القانون أو أي قانون آخر للمعاملات.
يتضمن تنظيمًا مماثلاً للتعليم الولود بالمعتن ٣٣ ، ٤٩ من ذلك القانون
أو كمن يرتبط بالهيئة العامة لقانون المحكمة الحفيدة بطلاقة. تصادق ،
منى هذه الحالة تطبق عليه أحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ .

(فتوى رقم ٧٥١ في ١٨/٧/١٩٦٢)

الفصل الخامس عشر

المخالفات التأديبية

قائمة رقم (٣٦)

المبدأ :

نص المادة ١٦ من قانون العمل رقم ١١ لسنة ١٩٥٩ على عدم جواز اتهام العامل في مخالفة متى على كشفها أكثر من خمسة عشر يوما - عدم تنفيذ النية الإدارية في بدلتها لاجراءات التحقيق والاثام بيماء معين او بوجوب تقديم شكوى اليها من صاحب العمل - لسلي ذلك من نصومي القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ والقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ .

ملخص الحكم :

ان المادة الاولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ تنص على انه مع عدم الاخلال بحق الجهة الادارية التي يتبعها الموظف في الرقابة ومحص الشكوى والتحقيق تيسر اجكالم المواد من ٢ الى ١١ ، ١٤ ، ١٧ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ على موظفي المؤسسات والهيئات العلمية والشركات والجمعيات الخاصة الذين نصت عليهم المادة .. المذكورة - ووفقا لاحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النية الادارية والمحاكلات التأديبية التي احوال اليها القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ تخص النية الادارية بالنسبة الى العاملين المنصوص عليهم في المادة الاولى من هذا القانون الاخير بالتحقيق فيها بحال اليها وما تلتفاد من شكوى ذوى الشأن وفي المخالفات التي يكشف عنها اجراء الرقابة وفي شكوى الافراد والهيئات ولو لم يكن الشاكى صاحب شأن متى اثبت الفحص جديتها - وقد نظمت هذه الاحكام اجراءات التحقيق ووزعت الاختصاص في شأنه بين النيابة الادارية والجهة التي يتبعها الموظف على وجه يمنع امتيكت تلك الجهة على اختصاص النيابة الادارية ووفقا لهذه الاحكام اذا تولت النيابة الادارية

التحقيق سواء بناء على طلب الجهة التى يتبعها الموظف أو بناء على شكوى الأفراد والهيئات التى أثبت الفحص جديتها فإن لها بل عليها أن تستمر فى التحقيق حتى تتخذ قرارا فى شأنه بوجه أن يتوقف ذلك على إرادة الجهة التى يتبعها الموظف — ولا يجوز لتلك الجهة أن تتصرف فى التحقيق إلا إذا أحالت النيابة الإدارية الأوراق إليها .

وفضلا عن أنه ليس فى أحكام القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٩ أو نفيها إحال اليه من أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ما يقيد النيابة الإدارية فى مباشرتها لإجراءات التحقيق والاثهام ببيعاد معين أو بوجوب تقديم شكوى إليها من صاحب العمل فإن المستفاد من نص المادة ٦٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أن مجال تطبيقها هو بحيث تولى صاحب العمل حق الاتهام والتاديب بمتقيد بالمواعيد والإجراءات المنصوص عليها فيها — ولا وجه أصلا للقول بوجوب تقيد النيابة الإدارية بالميعاد المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من تلك المادة بقوله أنها تنطوى على حكم أكثر سخاء للعامل يحق له ضمانا يحول دون اتخاذ صاحب العمل من ارتكابه المخالفة وسيلة لتهديده الى أجل غير مسمى عن طريق اتهامه بها فى أى وقت ما — إذ فضلا عن أن ذلك مردود بما تقدم ذكره فإن فى تولى النيابة الإدارية إجراءات التحقيق والاثهام ما يكفل للعامل من الضمانات ما لا يحقته قانون العمل كما أن المشرع قد استهدف بإخضاع بعض الشركات والهيئات لقانون النيابة الإدارية معتب المخالفات الخطيرة التى يرتكبها العاملون فيها ويتقاضى عنها القائمون على الإدارة اهمالا أو تواطؤا .

(طعون أرقام ١٢٥ ، ١٥٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١١)

قاعدة رقم (٣٦٦)

المادة :

القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فى شأن قانون العمل المقصود بالاعتداء على صاحب العمل الذى يرر فصل العامل طبقا للفقرة العاشرة من المادة ٧٦ أن يوجه الى صاحب العمل فعل يؤذيه فى جسمه أو اعتباره .

ملخص الحكم :

انه وان كان من حق العامل اللجوء الى القضاء يستتصنه فيما يعتقد .
انه حق له قبل صاحب العمل وانه يتخذ عند مباشرة دعواه ما يراه من
وسائل الدفاع المقررة قانونا فان حق التقاضي هذا ، كاي حق آخر يجب ان
يمارس في قصد واعتدال دون شطط أو انحراف ، فلذا كان الثابت في
الدعوى ان العاملين طعنوا بالتزوير على عقد استخدامهما المتقدمين من الشركة
انتي يعلنان بها لدفع دعوى مرفوعة منها ضدها وذلك رغم علمهما بفساد
زعمهما وتبليغا في ذلك فنقلا النزاع مرة اخرى امام محكمة الدرجة الثانية
باستئناف الحكم وعلودا التمسك بادعاء التزوير بعد ايضاح فسادده فرفضت
محكمة الدرجة الثانية استئنافهما وايدت حكم محكمة اول درجة ، فان
مسلكهما هذا ينطوي على خروج سائر على ما يوجب عقد العمل من احترام
صاحب العمل والامتناع عما يلحق به اساءة او بصييه بمضارة .

وما صدر من العاملين على النحو السالف بيانه وان كان فعلا مؤثما
في مجال التأديب فانه لا يعتبر بيقين اعتداء على صاحب العمل ، ذلك ان
الاعتداء على صاحب العمل في حكم المادة ١٠/٧٦ من قانون العمل الصادر
بالتقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ دلالته اللغوية والقانونية ان يوجه الى صاحب
العمل فعل يؤذي مباشرة في جسمه او اعتباره وهو امر لم يقع قطعا من
العاملين على ما تنبئ عنه ملابسات الطمن بالتزوير الذي لم يوجه الا ردا
على تقديم الشركة مستندا يدفع دعواهما ، ولذلك فان ما فرط منهما في
هذه الخصوص يعدو ان يكون تجاوزا للاصول المقررة في التقاضي مع
الشركة التي تربطهما بها رابطة العمل وهذا التجاوز الذي تمادى فيه
العاملان ينطوي على اخلال بواجب الاحترام نحو القائم على ادارة الشركة
ولا يبلغ هذا الاخلال الاعتداء على صاحب العمل بما يسوغ مسح العقد
وانهاء الخطة بالتطبيق للمادة ١٠/٧٦ من قانون العمل .

(طعن رقم ٧٦٥ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٢٢)

الفرع السادس عشر

انتهاء عقد العمل

قاعدة رقم (٣٦٧)

المبدأ :

انتهاء عقد العمل غير المحدد المدة بإرادة أحد طرفيه دون توقف على
إرادة الطرف الآخر .

ملخص الحكم :

لما كانت المادة ٧٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ (وهي تقابل
المادة ٣٦ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢) تنص على انه
(اذا كان العقد غير محدد المدة جاز لكل من الطرفين الغاءه بعد اعلان الطرف
الآخر كتابة قبل الإلغاء بثلاثين يوما بالنسبة الى العمال المعيّنين بأجر شهري
وخمسة عشر يوما بالنسبة الى العمال الآخرين) فإذا انقضى العقد بغير مراعاة
هذه المهلة ألزم من انقضى العقد بأن يؤدي الى الطرف الآخر تعويضا مساويا
لأجر العامل عن مدة المهلة أو الجزء الباقي منها . ووفقا لحكم هذه المادة
ينتهي عقد العمل غير المحدد المدة بإرادة أحد طرفيه وتنقطع المصلحة بينهما
دون توقف على إرادة الطرف الآخر .

(طعن رقم ٨٤٣ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١)

قاعدة رقم (٣٦٨)

المبدأ :

عقد العمل غير المحدد المدة ينتهله بإرادة أحد طرفيه دون توقف على
إرادة الطرف الآخر - استلزم ذلك من المادة ٧٢ من القانون رقم ٩١
لسنة ١٩٥٩ - امتناع القيس في هذا المجال على حكم المادة ١١٠ من

القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذى كان يحكم العلاقة التنظيمية بين جهة الإدارة والموظف العام .

ملخص الحكم :

ان المادة ٧٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه (اذا كان العقد غير محدد المدة جاز لكل من الطرفين الفلأء اعلان الطرف الآخر كتابة قبل الإءفاء بثلاثين يوما بالنسبة الى العمال المعينين بأجر شهري وخمسة عشر يوما بالنسبة الى العمال الآخرين لهذا الفى العقد بغير مراعاة هذه المهلة الزم من الفى العقد ان يؤدى الى الطرف الآخر تمويضا مساويا لأجر العامل عن مدة المهلة أو الجزء الباقى منها) ووفقا لحكم هذه المادة يجوز ان ينتهى عقد العمل غير المحدد المدة بإرادة أحد طرفيه وتنتقطع العلاقة بينهما دون توقف على رضاء الطرف الآخر .

ومنى كان المطعون ضده قد استقال من عمله فى ١٢ من يونيه سنة ١٩٦٢ بحقه وفقا لحكم المادة ٧٢ سابقة الذكر يستبر عقد عمله بالبنك منتهايا دون ان يتوقف هذا الإنهاء على قبول إدارة البنك أو قبول المؤسسة المصرية العامة للتبوك ، ولا محل فى هذا المجال للقياس على حكم المادة ١١٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذى كان يحكم العلاقة التنظيمية بين جهة الإدارة والموظف العام ولم يكن يسرى أصلا على العلاقة بين البنك وموظفيه والتي تنطى روابط للقانون الخاص .

(طعن رقم ٥١٢ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٨)

ملخصة الحكم (٢٦٩)

المبدأ :

المادة ٥٩ من لائحة نظام العاملين بقشركات التبعة المؤسسة العامة — جواز ارجاء النظر فى قبول الاستقالة اذا ائيل العامل الى المحاكمة التأديبية — عدم سريان هذا الحكم اذا كان عقد العمل بين المطعون ضده وبين البنك قد إنتهى قبل ائيل بملامحة الشار إليها .

ملخص الحكم :

لا محل أصلا للاستناد الى الحكم الذي استحدثته المادة ٥٩ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الذي أجاز أرجاء النظر في قبول الاستقالة اذا أحيل العامل الى المحاكمة التأديبية ، اذ لن عقد العمل بين المظعون ضده وبين البنك كان قد انتهى قبل أن يعمل بتلك اللائحة التي صدر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والذي عمل به في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

(طعن رقم ٥١٢ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٨)

قاعدة رقم (٢٧٠)

المبدأ :

فصل — قرار وزير العمل رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٢ ببيان العقوبات التأديبية وقواعد واجراءات تأديب العمال — استلزامه عرض الامر على اللجنة المشار اليها بالمادة السادسة قبل فصل العامل — اضافة فقرة جديدة الى هذه المادة بمقتضى قرار وزير العمل رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تقضى بسريان هذا الحكم على حالات الفصل المخصوص عليها في المادة ٧٦ من قانون العمل — هذا القرار مشروع — لا يغير من هذا الحكم القول بلن المادة ٧٦ تشمل حالات فسخ عقد العمل ، لو ان المشرع لم يفوض وزير العمل طبقا للمادة ٦٦ الا في مجال التأديب دون مجال فسخ عقد العمل ، اسس بذلك : ان الحالات الواردة في المادة ٧٦ هي حالات تعتبر من قبيل العقاب التأديبي وتندرج في مجالته .

ملخص النقوى :

صدر قرار وزير العمل رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٢ ببيان العقوبات التأديبية واجراءات تأديب العمال ، وقضى في مادته السادسة على أنه : « اذا راعى

إدارة المنشأة التي تستخدم خمسين عميلا أكثر أن المخالفة التي ارتكبتها العامل تستوجب فصله ، تعين عليها قبل أن تصدر قراراتها نهائيا بذلك عرض الأمر على لجنة تشكل على الوجه الآتى ... » — ثم صدر قرار وزير العمل رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٣ — بتعديل بعض أحكام القرار السابق ، ونص في ملحقه الثانية على إضافة فقرة جديدة الى المادة السادسة من القرار رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه بالنص الآتى : « ويسرى حكم الفقرة السابقة على حالات الفصل المنصوص عليها في المادة ٧٦ من قانون العمل » .

ومن حيث أن المؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج تخضع على قرار وزير العمل رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٣ ، بأنه الحق حالات نسخ عقد العمل المنصوص عليها في المادة/٧٦ من قانون العمل بحالات فصل العمال . تأديبيا من حيث اشتراط عرضها على اللجنة المنصوص عليها في المادة السادسة من قرار وزير العمل رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٢ ، في حين أن نسخ العقد طبقا للمادة ٧٦ من قانون العمل ليس اجراء تأديبيا ، وانما هو مجرد استئصال رب العمل لحقه في نسخ العقد ، يقابله حق مماثل للعامل نعى عليه في المادة/٧٧ من قانون العمل ، مما يخرج عن المجال التأديبي . هذا فضلا عن أن المشرع في المادة/٦٦ من قانون العمل لم يفوض وزير العمل في اصدار قرارات الا في مجال التأديب دون مجال نسخ عقد العمل .

ومن حيث أن المادة/٦٧ من قانون العمل — الصادر بقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ — تنص على أنه : « لا يجوز لصاحب العمل نسخ العقد دون سبق اعلان العامل ودون مكافأة او تعويض الا في الحالات الآتية :

١ — إذا انتقل العامل شخصية غير صحيحة او قدم شهادات او توصيات مزورة .

٢ — إذا كان العامل معينا تحت الاختبار .

٣ — إذا ارتكب العامل خطأ نشأت عنه خسارة مالية جسيمة لصاحبه
..... العمل

٤ — اذا لم يراع العامل التعليمات اللازم اتباعها لسلامة العمل والحل رغم انذاره بكتابة

٥ — اذا تغيب العامل بدون سبب مشروع اكثر من عشرين يوما خلال السنة الواحدة او اكثر من عشرة ايام متوالية على ان يسبق الفصل انذار كتابي من صاحب العمل للعامل

٦ — اذا لم يتم العامل بتأدية التزاماته الجوهريّة المترتبة على عقد العمل .

٧ — اذا انضى العامل الاسرار الخاصة بالحل الذي يعمل فيه .

٨ — اذا حكم على العامل نهائيا في جنابة او في جنحة ماسة بالشرف او الامة او الاداب العالية .

٩ — اذا وجد اثناء ساعات العمل في حالة سكر بين او متأثر بما تعاطاه من مادة مخدرة .

١٠ — اذا وقع من العامل اعتداء على صاحب العمل او الخبير المسئول ..

ومن حيث ان مقطع النزاع في بيان مشروعية قرار وزير العمل رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٣ ، هو تحديد ما اذا كان فسخ علاقة العمل في الحالات الواردة بالمادة/٧٦ من قانون العمل يعتبر فسخا للعقد بمعناه الفني مما يساى عن التأديب نظاما ونهما ، ام انه تنظيم لا يندرج في مجالات الفسخ ، وانما ينمط عنه الى دائرة التأديب .

ومن حيث انه وان كانت المادة/٧٦ المشار اليها وان عبرت عن حالات انتهاء علاقة العمل الواردة فيها ، بانها نسخ للمقد مع الحرمان من المكافاة او التعويض ، الا ان هذا الاجراء من جانب رب العمل يعتبر عقابا تأديبيا للعامل — يؤيد ذلك ما يلي :

اولا : ان الحرمان من المكافاة الذي خوله صدر المادة/٧٦ المذكورة لرب العمل لا يستند اسلمه من النظرية العامة للفسخ في العقود الملزمة للجانبين ، وانما هو هو يقوم على اسس الفكرة التأديبية وحدها ، اذ ان

نسخ العقد لا يؤدي طبقا للقواعد العامة الى استئصال حق الماعل في المكافأة
التي هي أجر اضافي مستحق عن العمل السابق ، وعقد العمل من العقود
الزمنية التي لا يكون للفسخ فيها اثر رجعي .

ثانيا : ان من الحالات الواردة في المادة : ٧٦ ما لا يجيز نسخ الرابطة
اتعمدية طبقا للقواعد العامة ، نحالة انتحال الماعل شخصية غير صحيحة
او تقديم شهادات او توصيات مزورة ، ليست حالة من حالات الفسخ وانما
هي من صور الابطال للتدليس الذي اوقعه الماعل على رب العمل .
كذلك فان فسخ رب العمل علاقته مع الماعل المعين تحت الاختبار يعتبر
امعلا للشرط الفسخ الذي علق عليه عقد العمل تحت الاختبار وهو عدم
رضا رب العمل عن نتيجة الاختبار ، ولا يتأتى اعتبار هذه الحالة من
حالات الفسخ الذي يترتب ، في القواعد العامة ، على اخلال التمسك
بالتزاماته الجوهرية وهو ما لم يلتزمه المشرع في هذه الحالة . وكذلك
فان الماعل الذي يحكم عليه نهائيا في جريمة او جنحة مظة بالشرف ، في
الفرض الذي لا تتصل فيه الجريمة بالعمل ، لا يمكن اعتباره مخلا بالتزاماته
العقدية مما يسبغ على فسخ رب العمل علاقته معه في هذه الحالة وصفه
الفسخ وسماته .

والدلالة المستمدة من عرض هذه الحالات انها لا تنفي الى نظم
الفسخ بمعناه الفني .

ثالثا : عبر المشرع في المادة/٧٦ عن الفسخ بانه فصل . حيث نجد
البند الخامس يوجب أن « يسبق الفصل انذار كتابي من صاحب العمل
للماعل » . والفصل اصطلاح ينتهي الى التاديب ولا يتصل بالفسخ .

رابعا : يعتبر الفصل من الخبة مع عدم الحرمان من المكافأة عقوبة
تأديبية طبقا لما جاء بقرار وزير العمل رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ ، ولعل فسخ
علاقة العمل مع الحرمان من المكافأة اولى بأن يعتبر تأديبيا وان عبرت عنه
المادة/٧٦ من قانون العمل بانه نسخ للعقد .

خامسا : حتى مع التسليم بأن حالات المادة ٧٦/٧ تعتبر من قبيل الفسخ على اختلاف مع القواعد الصلة ، فإن هذا الفسخ ينطوى في جوهر ذاته — كنظام مستقل — على كليل معنى العقاب التأديبي في قمة درجاته ، لا يترقب عليه ، بل إجراء من جانب رب العمل ، إبعاد العاقل عن عمله لفعل ارتكبه . وهذا هو التأديب مهما اختلفت مسمياته .

ومن حيث أنه يخلص من جميع ما تقدم أن الحالات المنصوص عليها في المادة ٧٦ من قانون العمل تعتبر من قبيل العقاب التأديبي وتندرج في مجالته ، ومن ثم يكون قرار وزير العمل رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه حين أنزل قواعد وإجراءات التأديب على هذه الحالات ، لم يخالفه القانون في شيء ، ويكون بذلك قرارا مشروعا .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن قرار وزير العمل رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه ، قرار مشروع .

(ملك ١٠١/٢/٨٦ — جلسة ١٠/٢/١٩٦٥)

الزراع الصلح عشر

مكافأة نهائية الخدمة

قاعدة رقم (٢٧١)

المبدأ :

مكافأة نهائية الخدمة — قانون العمل رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤. — عمو
خضوع العمال الزراعيين لاحكامه — خضوعهم لاحكام قوانين العمل ابتداء
من القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ — مدد الخدمة التي يستحقون عنها
المكافأة هي فقط المدد التي قضيت في ظلّه دون المدد السابقة .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بمعد العمل الفردى
تد نظم مكافأة نهائية الخدمة للعمال الا انه استثنى من الخضوع لاحكامه
العمال المشتغلين في الزراعة وذلك بما نص عليه في المادة الثالثة منه
من انه « لا يعتبر الاشخاص الآتى ببيانهم من العمال الذين يسرى عليهم
هذا القانون : (١) الاشخاص الذين يشتغلون في الزراعة بما فيهم
المستخدمون لادارة آلات غير الآلات التي تدار باليد » ولما صدر
القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردى لم يستثن من
احكامه العمال المشتغلين بالزراعة ولذلك لم يستثن القانون رقم ٢١
لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون العمل هؤلاء العمال من الخضوع لاحكامه .

ومن حيث أن العمال الزراعيين انما يخضعون في نظم مكافآت نهائية
الخدمة لقوانين العمل ابتداء من القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ وان مدد
الخدمة التي يستحقون عنها مكافآتهم وفقاً لاحكامه ، هي المدد التي
قضيت في ظلّه فنصب . دون تلك السابقة عليه ذلك أن القانون الجديد
يسرى بآثره المباشر على الآثار المستقبلية للمراكز القانونية القائمة وقت

العمل به ولا يجوز اعمال احكامه بالنسبة لهذه المراكز في فترة سابقة .
على العمل به الا بنص خالص يقرر الاثر الرجعى .

(فتوى رقم ٤٨٩ فى ٢٦/٤/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٣٧٢)

المبدأ :

تعويض عن اصابات العمل — سريان القانون من حيث
الزمان — القانون الواجب التطبيق على التعويض المستحق عن اصابات
العمل — هو القانون المعمول به وقت حدوث الاصابة لا القانون المعمول
به وقت ثبوت العجز المتخلف عنها اساس ذلك ان حدوث الاصابة هو
الواقعة المنشئة للحق فى التعويض عنها .

ملخص الفتوى :

ان حدوث الاصابة هو الواقعة المنشئة للحق فى التعويض عنها ، فهو
سبب ترتيب الحق فى هذا التعويض ومنسلط تولده ، اما ثبوت الاصابة
ومدى ما يتخلف عنها من عجز وتحديد درجة هذا العجز ، فليس الاثرا
من آثار حدوث الاصابة ، واجراءا كاشفا عن الحق فى التعويض عنها ،
تتحدد به اوضاع هذا التعويض وعناصر تقديره . . ولما كان التعويض
المستحق من اصابة العمل انما يجد سنده المباشر فى نصوص القانون الذى
يرتب الحق فيه ، فان القانون الواجب التطبيق فى خصوص هذا التعويض ،
هو القانون المعمول به وقت حدوث الاصابة — باعتبارها الواقعة المنشئة
لاصل الحق ذاته — ونبس القانون المعمول به وقت ثبوت العجز المتخلف عن
الاصابة .

ومن ثم نفاذا حدثت الاصابة فى ظل العمل باحكام القانون رقم ٩٢
لسنة ١٩٥٩ بشأن التأمينات الاجتماعية ، فان احكام هذا القانون تكون

هى الواجبة التطبيق على التعويض المستحق عن هذه الاصابة ، حتى ولو لم يثبت العجز المتخلف عنها الا بعد العمل بأحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان القانون الواجب التطبيق على التعويض المستحق من اصابة العمل ، هو القانون المعمول به وقت حدوث الاصابة ، لا وقت ثبوت العجز المتخلف عنها .

(فتوى رقم ١١٣١ فى ٢٧/١١/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٣٧٣)

المبدأ :

عمال شركة وادى كوم امبو — تنظيم مكافأة نهاية الخدمة لهم بمقتضى احكام القانون ولائحة خاصة — عدم التفرقة بين العمال المشتغلين بالزراعة وغيرهم فى تطبيق احكام هذا النظام الخاص — اثره — استحقاق العمال الزراعيين لمكافأة نهاية الخدمة عن المدة من تاريخ تعيينهم الى تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ بالشروط والأوضاع ووفقا للأسس التى كانت مقررة فى الاتفاقات والملاحق المشار اليها وليس على أساس احكام القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ المذكور — قرار مجلس ادارة الشركة بصرف مكافأة للعمال الزراعيين بها عن مدة خدمتهم السابقة على نفاذ القانون المذكور وفقا لاحكامه لا يرقى الى حد الالتزام القانونى لان مبناه الضلأ فى تفسير القانون .

ملخص الفتوى :

غير انه لما كان نية تنظيم لمكافآت نهاية الخدمة لعمال شركة وادى كوم امبو كان قائما منذ سنة ١٩١٩ بالاتفاقات التى عقدها الشركة

مع عملها في ٢٧/١٠/١٩١٦ وفي ٧/٧/١٩٢٤ وفي سنة ١٩٣٧ وفي ١١/٣/١٩٤١ تم باللائحة الداخلية لمجال تفتيش وادى كوم أمبو التي صدرت في أول مارس سنة ١٩٤٥ . وقد نظمت هذه الاتفاقات كما نظمت اللائحة الداخلية مكلفات العمال المثبتين وغير المثبتين .

ولم يكن هذا التنظيم السابق لهذه الشركة يفترق بين العمال المشتغلين بالزراعة وغيرهم ومن ثم فإن العمال الزراعيين يستحقون مكلفات نهاية الخدمة عن المدة من تاريخ تعيينهم الى تاريخ العمل بالقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بالشروط والاوزاع ووفقا للأسس التي كانت مقررة في الاتفاقات واللائحة المشار اليها .

واذ جرى العمل في الشركة على صرف مكلفات العمال الزراعيين منذ العمل بالقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ عن المدد السابقة على نفاذه وفقا لأحكامه فإن ذلك لا يرتى الى حد الالتزام القانوني الذي تلزم به الشركة لأن اطراد العمل في هذه الشركة هذا لم يكن معناه إنباء ارادة الشركة الى منح هؤلاء العمال حقوقا تزيد على ما قرره القانون لهم وإنما كان بناء ، على ما هو ظاهر من ظروف الحال الخطأ في تفسير القانون . اذ قام الظن لدى الشركة بأن القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه يسرى بأثر رجعى على المدد السابقة عليه وهو تفسير مخالف للقانون ومن ثم لا يرتب هذا التفسير والتطبيق الخاطئ التزاما بالاستمرار فيه .

ومن ثم فإن مدد خدمة العمال الزراعيين السابقة على العمل بالقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ أنها تحسب وفقا للأسس التي كانت مقررة في نظام الشركة وليس وفقا لأحكام قانون العمل .

(فتوى رقم ٤٨٩ في ٢٦/٤/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٢٧٤)

المبدأ :

حقوق العمال — عدم جواز الانتقال منها طالما هي مقررة باتفاقات
وانظمة خاصة — جواز زيعتها على ما هو مقرر بالقانون — أساس ذلك .
شركة — نظم ولوائح داخلية — تعديلها — قرار الشركة الصادر
في أغسطس سنة ١٩٦٥ بصرف مكافأة العاملين الزراعيين بها عن مدة خدمتهم
السابقة على نفاذ القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ على الأسس التي قررها
هذا القانون هو تعديل لانظمة الشركة ولوائحها التي كانت نافذة قبل
صدوره — ضرورة اعتماده من مجلس ادارة المؤسسة المختصة .

ملخص الفتوى :

ان ما قرره مجلس ادارة شركة وادي كوم امبو في ١٩٦٥/٨/٢٨ من
صرف مكافأة للعامل الزراعيين بالشركة عن مدد خدمتهم السابقة على
نفاذ القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ ووفقا لاحكامه ، انما
رتب التزاما على الشركة يخلف عن التزامها المقرر قانونا ، فهو يزيد
عنه بالنسبة الى العاملين الذين لا تنطبق عليهم شروط الانفاذ من اتفاقيات
١٩١٩ و ١٩٢٤ و ١٩٣٧ و ١٩٤١ ويقل بالنسبة الى الذين تنطبق عليهم
شروط هذه الاتفاقيات اذا كانت هذه الاتفاقيات اسخى من قانون العمل ،
ومن ثم فهو صحيح قانونا فيما يقرره من زيادة في حقوق العمال من نظم
الشركة اذ تضع قوانين العمل حدا ادنى لحقوق العمال في المكافأة
لا يمنع من تقرير ما يزيد عليه ، وباطل فيما يقرره من نقص في حقوق
العمال في نظام الشركة ، اذ لا تتيج قوانين العمال لأصحاب الاعمال
التدخل من نظمهم التي تزيد في حقوق العمال .

واذا صدر هذا القرار في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٦٠
لسنة ١٩٦٣ بصحار قانون المؤسسات العامة الذي تنص المادة ١٤ منه على
» ان يبلغ رئيس مجلس ادارة الشركة لو الجمعية التعاونية قرارات مجلس

الإدارة إلى رئيس مجلس إدارة المؤسسة المختصة ولا تكون هذه القرارات نافذة المسائل الآتية إلا بعد اعتيادها من مجلس المؤسسة :

(١) اللوائح ... »

وبقي الاختصاص المذكور منعقدا لمجلس إدارة المؤسسة بالمادة ١٦ من قانون المؤسسات العامة رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ .

وكان قرار مجلس الإدارة سالف الذكر بمثابة اللائحة التي تنطبق على العمال الزراعيين بالشركة من مدد خدمتهم السابقة على نفاذ القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى إلى :

١ — أن شركة وادى كوم أمبو لا تلزم لكل عمالها الزراعيين بداء مكافأة نهاية الخدمة عن المدة السابقة على العمل بالقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بالتطبيق لأحكام هذا القانون وإنما تلزم بها طبقا للأنظمة التي كانت سارية قبل نفاذه من لوائح واتفاقات .

٢ — أن أطراد العمل بالشركة على منسح عمالها الزراعيين هذه المكافأة عن المدة السابقة على العمل بالقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ على الأسس المقررة بهذا القانون لا ينهض سندا للالتزام بالاستمرار في صرفها على هذا النحو .

٣ — أن قرار مجلس إدارة الشركة الصادرة في ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٦٥ بالموافقة على صرف مكافأة للعاملين الزراعيين بها عن مدة خدمتهم السابقة على نفاذ القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ على الأسس التي قررها هذا القانون هو تعديل لأنظمة الشركة ولوائحها التي كانت نافذة قبل صدوره مما يتعين معه اعتياده من مجلس إدارة المؤسسة المختصة مع مراعاة عدم الانتقاص من حقوق العاملين في هذه المكافأة والمستحقة لهم وفقا للاتفاقات والأنظمة السابقة على العمل بالقانون سالف الذكر .

قاعدة رقم (٢٧٥)

المبدأ :

مكافأة نهاية الخدمة تستحق وفقا لاحكام قانون العمل في حالة انتهاء عقد العمل المحدد المدة او الفائه بمعرفة صاحب العمل وكذلك في حالة تصفية المنشأة او افلاسها او اغلاقها نهائيا — عدم استحقاق العاملين بهيئة التنية والتعمير للبحيرة والفيوم مكافأة عن مدة خدمتهم بها خصوصا من المبلغ المعلق بالامانات بعد اتمام هذه الهيئة في المؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتنمية الاراضى — اساس ذلك عدم تحقق مناط استحقاقها وهو انتهاء خدمتهم .

ملخص الفتوى :

فيما يتعلق بالاستفسار الاول الخاص بمدى احقية العاملين بهيئة التنية والتعمير للبحيرة والفيوم (الهيئة المصرية الاريكية لاصلاح الريف سابقا) في مكافأة عن مدة خدمتهم بالهيئة بعد اتمامها في المؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتنمية الاراضى ، فلقد كانت المادة ٥٥ من لائحة نظام موظفى الهيئة المصرية الاريكية لاصلاح الريف تقضى باحقية العاملين بها في مكافأة عند تركهم الخدمة على اساس شهر عن كل سنة من سنوات الخدمة ويتعين لتحديد مفهوم ترك الخدمة الموجب لاستحقاق هذه المكافأة الرجوع لاحكام قانون العمل باعتباره المصدر التاريخي للائحة نظام موظفى الهيئة حيث كانت احكامه تسرى على العاملين بالهيئة قبل صدور اللائحة .

وتقضى المادة ٧٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بأنه « اذا انتهت مدة عقد العمل المحدد المدة أو كائن الالفاء صادرا من جانب صاحب العمل في العقود غير المحددة المدة وجب عليه أن يؤدي الى العامل مكافأة عن مدة خدمته ... » كما تنص المادة ٨٥ من هذا القانون على أنه « لا يمنع من الوفاء بجميع الالتزامات حل المنشأة أو تصفيتها أو

أغلتها أو أفلاسها أو ادماجها في غيرها أو انتقلها بالارث أو الوصية أو الهبة أو البيع أو النزول أو غير ذلك من التصرفات . وفيما عدا حالات التصفية والافلاس والاعلاق النهائي المرخص به يبقى عقد استخدام عمال المنشأة قائما . ويكون الخلف مسئولا بالتضامن مع أصحاب الاعمال السابقين عن تنفيذ جميع الالتزامات المذكورة « .

وبين من هذين النصين أن مكافأة نهاية الخدمة تستحق وفقا لأحكام قانون العمل في حالة انتهاء عقد العمل المحدد المدة أو الفائه بمعرفة صاحب العمل وكذلك في حالة تصفية المنشأة أو أفلاسها أو اغلائها نهائيا ، أما اذا ادجت المنشأة في أخرى فان المالك لا يستحق مكافأة نهاية خدمته حيث يظل عقد العمل قائما وتصب مدة الخدمة السابقة على الاندماج في تقدير المكافأة عند انتهاء العقد بسبب من الاسباب الموضحة آنفا ، وعندئذ يعتبر صاحب العمل الاول مسئولا بالتضامن مع صاحب العمل الجديد عن الوفاء بالمكافأة المستحقة عن المدة السابقة .

وحيث أن الثابت من تقصى المراحل التي مرت بها الهيئة المصرية الأمريكية لاصلاح الريف أنه بعد انتهاء أجل الاتفاق المنظم لها ، فقد تبعت للمؤسسة المصرية العامة لتعمر الاراضى بموجب القرار الجمهورى رقم ٣٣١٦ لسنة ١٩٦٣ ثم ادجت في المؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتنمية الاراضى بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٢ لسنة ١٩٦٥ ، ولما كان مفاد ادماج مؤسسة في أخرى هو بقاء علاقة العمل قائمة مع المؤسسة الدامجة وبالتالي اعتبار مدة الخدمة متصلة ، وترتبطا على ذلك فان العاملين بهيئة التنمية والتعمير للبحيرة والفيوم لا يستحقون مكافأة عن مدة خدمتهم بها خصوصا من المبلغ المعلى بالامانات بعد أن تم ادماج هذه الهيئة في المؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتنمية الاراضى لعدم تحقق منطل استحقاقها وهو انتهاء خدمتهم .

عفو

قاعدة رقم (٢٧٦)

المبدأ :

عفو عن العقوبة — عفو شامل — العفو عن العقوبة بقرار جمهوري
لا يعتبر عفوا شاملا وأن شمل العقوبات التبعية والآثار الجنائية الأخرى —
أساس ذلك أن العفو الشامل لا يكون إلا بقانون طبقا لنص المادة ١٢٧ من
الدستور المؤقت لسنة ١٩٦٤ .

ملخص الفتوى :

أن العفو عن العقوبة الذي يتم بقرار من رئيس الجمهورية — وأن
شمل العقوبات التبعية والآثار الجنائية الأخرى المترتبة على حكم
الادانة — لا يعتبر بمثابة العفو الشامل — الذي لا يكون إلا بقانون طبقا
لنص المادة ١٢٧ من الدستور عن العقوبة والآثار المترتبة عليها .

(فتوى رقم ٥٢٣ في ٢٣/٥/١٩٦٦)

عقار بالتخصيص

قاعدة رقم (٣٧٧)

المبدأ :

تعريف العقار بالتخصيص — مناطه أن يكون ملك المتقول هو مالك

العقار .

ملخص الحكم :

أن العقار بالتخصيص كما عرفته المادة ٨٢ من القانون المدني هو المتقول الذي يضعه صاحبه في عقار يملكه رسداً على خدمة هذا العقار واستغلاله ، وجلى من هذا النص أن مناط اعتبار المتقول عقاراً بالتخصيص أن يكون ملك المتقول هو نفس ملك العقار الاصلى ، فلا يعتبر عقاراً بالتخصيص المتقول الذي يضعه المستأجر رسداً لخدمة العقار المؤجر كما هو الشأن بالنسبة للمدعى ، ومرد ذلك هو إلى أن اضافة صفة العقار بالتخصيص على المتقول الملق بالمعيار أساسه مصلحة هذا العقار والمالك هو الذى يمثل هذه المصلحة . المستفاد من تقرير الخبير المقدم فى الطعن أن الجانب الأكبر من المنقولات المملوكة للمستأجر والتي لم ترد فى محضر الجرد الثابت التاريخ فى ١٦ من مايو ١٩٥٣ — وبصفة خاصة الآلات والاجهزة والتركيبات — قد اتصلت بالعقار اتصال قرار بحيث لا يمكن نزعها بدون تلف ، ومن ثم فانها أضحت بهذا الاتصال عتارات بطبيعتها ويشملها نزع الملكية ، أما المنقولات الأخرى المملوكة للمطعون ضده والتي لم تتصل بالعقار المتزوعة ملكيته اتصال قرار فانه لا يسوغ — وفقاً لأحكام نزع الملكية المشار اليه — نزع ملكيتها لنزع ملكية العقار ، وبهذه المثابة يكون القراران المطعون فيهما قد خلافا للقانون فيما تضمناه من نزع ملكية هذه المنقولات ويتعين من ثم القضاء بالفائتها فى هذا الشق منها .

عقود

الفصل الأول : عقد اتفاق أداء الخدمات للهيئات العامة

الفصل الثاني : عقد الإيجار

الفصل الثالث : عقد البيع

الفصل الرابع : عقد الزواج

الفصل الخامس : عقد الصلح

الفصل السادس : عقد القسمة

الفصل السابع : عقد المصارفة

الفصل الثامن : عقد العلاج الطبي

الفصل التاسع : عقد المعاونة

الفصل العاشر : عقد الوديعة

الفصل الحادي عشر : عقد النقل

الفصل الثاني عشر : عقد الوكالة

الفصل الثالث عشر : عقد الهبة

الفصل الرابع عشر : عقد تبادل المنافع العامة

الفصل الخامس عشر : عقد التيار الكهربائي

الفصل السادس عشر : عقد فتح الاعتماد

الفصل السابع عشر : مسائل متنوعة

الفصل الأول

عقد اتفاق اداء الخدمات للهيئات العامة

قاعدة رقم (٢٧٨)

المبدأ :

المستفاد من نصوص العقد المبرم بين المؤسسة العلاجية لحافظة القاهرة والهيئة المصرية العامة لتعاونيات البناء والإسكان ان المتعاقدين قد اتفقا على تجديد مدة العقد المبرم بينهما بسنة واحدة — تجديد العقد تلقائيا اذا لم يخطر احد الطرفين الطرف الآخر بعدم رغبته في التجديد قبل نهاية السنة بثلاثة اشهر — اذا لم يصدر من احد الطرفين هذا الاخطار او صدر بعد ايامك امتد العقد الى مدة أخرى بذات الشروط الواردة به — اخطار المؤسسة الهيئة بزيادة اسعار العلاج في مدة تقل عن الثلاثة اشهر المحددة بالعقد — لا ينتج أى اثر وللهيئة الحق في المحاسبة على جميع المبالغ التى انتهت للمؤسسة زيادة عما هو مقرر في العقد الاخطار الذى تم في اول نوفمبر ١٩٧٦ لا يعتمد به الا كخطار عن السنة الجديدة التى تبدأ في اول نوفمبر ١٩٧٧ .

ملخص الفتوى :

ان عقد الاتفاق المبرم بين المؤسسة العلاجية لحافظة القاهرة والهيئة المصرية العامة لتعاونيات البناء والإسكان قد نص البند التاسع منه على أن « تكون اجور الكشف والاقلمة والعمليات الجراحية وأنواع العلاج الأخرى والنحوص المصلية ومحوص الأشعة وغيرها من خدمات الرعاية الطبية التى يلتزم بتقديمها الطرف الأول (المؤسسة العلاجية) طبقا لعتمة

الاجور المرفقة بهذا العقد — وتحدد اسعار الادوية على اساس التسعيرة الرسمية للمستهلك وتعتبر ثمانية الاجور والمكتنات والشروط الاخرى المرفقة بهذا العقد او المتطابقة به جزيا متبها له « كما نص في الهند الرابع عشر على ان « مدة هذا العقد سنة واحدة من اول نوفمبر سنة ١٩٧١ وتنتهى في آخر اكتوبر سنة ١٩٧٢ من السنة التالية — ومع عدم الاخلال بما جاء بالبند الثالث عشر — يجدد العقد تلقائيا ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر بعدم رغبته في التجديد على ان يتم ذلك الاخطار قبل نهاية السنة بثلاثة اشهر » .

ويبين من هذين البندين ان المتعاقدين قد اتفقا على تجديد مدة العقد للمرء بهنما سنة واحدة ، على ان يجدد تلقائيا اذا لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر بعدم رغبته في التجديد قبل نهاية السنة بثلاثة اشهر ، ومن ثم فإنه اذا لم يصير من أحد الطرفين هذا الاخطار أو يصير بعد الميعاد المحدد للعقد الى مدة اخرى ، ومعنى الاتفاق ان العقد الاصلى المبرم بين الطرفين يظل ساريا لمدة جديدة بذات الشروط الواردة فيه .

ومن حيث ان اخطار المؤسسة للهيئة بزيادة اسعار العلاج ورد للهيئة في ١٩٧٦/٩/٣٠ ، أى في مدة تقل عن الثلاثة اشهر التى حددتها العقد وبهذا الرابع عشر المحلف فكره ، ومن ثم فإن العقد الاصلى يظل ساريا لمدة سنة اخرى تنتهى في آخر شهر اكتوبر سنة ١٩٧٧ بذات الشروط والاسعار المتفق عليها ، وللهيئة الحق في المحاسبة على جميع المبالغ التى اتمتها المؤسسة بزيادة عما هو مقرر في العقد .

وغنى عن البيان انه وان كان لا اثر للاخطار المشار اليه على العقد الذى بدأ في اول نوفمبر سنة ١٩٧٦ ، الا انه يعتد به كإخطار عن المبة الجديدة التى تبدأ في اول نوفمبر سنة ١٩٧٧ اذا اراد الطرفان استيمرار التعاقد بينهما .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن اضطرار المؤسسة
الملاجية لحفظة القاهرة فى ١٩٧٦/٨/٢٠ بزيادة الاسعار لا يستد به خلال
جدة المقد الذى ينتهى فى آخر اكتوبر سنة ١٩٧٧ ، وللهيئة العامة لتعاونيك
البناء والاسكان المحاسبة على جميع المبالغ الذى احتتها المؤسسة زيادة
عما هو مقرر فى المقد .

(ملف ٥٤٨/٢/٣٢ — جلسة ١٩٧٧/٧/١٣)

الفصل الثاني

عقد الإيجار

قاعدة رقم (٢٧٩)

المبدأ :

أحقة وزارة الأوقاف طبقا لنص المادة ٥٠٣ من لائحته الداخلية في نسبة ١٠٪ من تكاليف الأعمال التي تقوم بها تحصلها من مال البذل المتجدد لديها مقابل الاتصاف الفنية — إنشاء الوزارة أحد الأسواق (سوق الخضار والفلكة بروض الفرج) ، وتاجره الى إحدى الوزارات مقابل نسبة ٤٪ من قيمة الأرض و ٦٪ من قيمة تكاليف المباني الفعلية — وهوب تحديد تكاليف المباني الفعلية التي يتحدد على أساسها جزء من قيمة الإيجار على أساس التكاليف مضافا إليها نسبة ١٠٪ من قيمتها مقابل الاتصاف الفنية .

ملخص الفتوى :

ان وزارتي الأوقاف والتجارة والصناعة (الاقتصاد حاليا) اتفقتا على إنشاء سوق للخضروات والفلكة بروض الفرج بالقاهرة — على قطعة أرض تابعة لوزارة الأوقاف ، وتم الاتفاق بينهما على تحديد أجرة السوق بواقع ٤٪ من قيمة المباني و ٦٪ من قيمة تكاليف المباني الفعلية على أن تقوم وزارة التجارة والصناعة (الاقتصاد) بصيانة السوق ، وتحددت مدة الإيجار بخمسين سنة . وقد وافق مجلس الأوقاف الأعلى على هذا الاتفاق بتاريخ ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ ، كما وافق عليه مجلس الوزراء بجلسته المتعودة في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، وقد طالبت وزارة الأوقاف بزيادة نسبة ١٠٪ من قيمة التكاليف الفعلية مقابل اتصافه

منية إلى هذه التكاليف على أن تحسب الاجرة طبقا للنسب المتفق عليها على جيلة التكاليف بما فيها النسبة التي تطالب بها مقابل الاتصاف الفنية .

ومن حيث أن الاتفاق الذي أبرم بين وزارة الاوقاف ووزارة التجارة والصناعة (الاقتصاد حاليا) قد قام على تحديد اجرة السوق - محل التعاقد - بواقع ٤٪ من قيمة الأرض و ٦٪ من قيمة تكاليف المبلى الفعلية .

ومن حيث أنه ولئن كانت المبالغ التي تكبدتها وزارة الاوقاف في سبيل انشاء السوق هي ٤٠٢٩٨٢ جنيهها ، تمثل ما دفعته الوزارة المذكورة الى المقاولين والمتمهدين ، وقد قامت الوزارة بدفع هذه المبالغ من مال البديل المتجدد لديها . الا أن نص المادة ٥٠٣ من اللائحة الداخلية لوزارة الاوقاف الصادرة بتاريخ ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ يقضى بأن تحصل الوزارة نسبة ١٠٪ من قيمة تكاليف الاعمال التي تكون تكاليفها مضمونة ، ويتقضي الوزارة هذه النسبة من مال البديل المتجدد لديها ، ومناد ذلك ومن مقتضاه أن تصبح التكاليف الفعلية هي مبلغ ٤٠٢٩٨٢ جنيهها مضافا اليها نسبة ١٠٪ ، وجيلة ذلك تكون هي التكاليف الفعلية التي تحسب عليها نسبة الإيجار ، واساس ذلك أن هذه الجيلة هي ما تحمله مال البديل فعلا ، ونسبة الـ ١٠٪ التي تحصلها وزارة الاوقاف من مال البديل تطبيقا لنص المادة ٥٠٣ من اللائحة الداخلية المشار اليها ، هي مبلغ مأخوذ من مال البديل ، وهو بدوره يمثل جزءا من التكاليف الفعلية ، التي لا تقتصر فقط على ما دفعته الوزارة المنشئة للسوق الى المقاولين والمتمهدين ، بل تشمل كل مبلغ خرج من مال البديل في سبيل انشاء السوق وهذا المبلغ الاجمالي الذي تحمله مال البديل للمقاولين والمتمهدين مشتملا على نسبة ١٠٪ التي تحصلها وزارة الاوقاف تطبيقا لاحكام لاتحظة الداخلية مقابل لتعبل فنية لها - هو الذي يجب أن تحسب على اساسه القيمة الاجارية وهذه النتيجة هي تنفيذ للاتفاق المبرم بين الوزارتين في هذا الشأن ، وليست خروجا عليه ، اذ لا يبيح أن يقال أن ما تحصل عليه وزارة الاوقاف من مبالغ الاتصاف الفنية - تستاديا من مال البديل - لا يعتبر من قبيل التكاليف الفعلية ، بل انه كذلك ويتمين ادماجه ضمن التكاليف الفعلية عند تحديد نسبة الإيجار المقدرة بـ ٦٪ من قيمة

التكاليف الفعلية . ولو قلنا بغير ذلك لتدخل مال البذل ببطلان — مقابل
تصليب نية الوزارة الأوتاف — تون مقابل ، مع أنه ضمن التكاليف الفعلية
التي يجب أن تحسب نسبة الإيجار على أساسها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن التكاليف الفعلية للبساتين
التي تحسب فيها نسبة الإيجار تشمل على ما أخذ من مال البذل لهذا
الغرض بانه نسبة الـ ١٠٪ التي تحصلها وزارة الأوتاف من مال البذل
طبقا لنص المادة ٥٠٣ من اللائحة الداخلية للوزارة .

(ملف ٣/١/١٠ — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٠)

قاعدة رقم (٢٨٠)

المبدأ :

إذا لم يكن الشخص من قرضت عليهم الحراسة ، فإن توزيع حصة
الإصلاح الزراعي للطيان المملوكة له على صغار المزارعين ، يكون إجراء
يحق للشخص المذكور المتروكة فيه أمام المحاكم المهنية .

ملخص الحكم :

إذا كان قد صدر قرار بالاستيلاء على اطيان أحد الأفراد على اعتبار
أنه قد قرضت عليه الحراسة ، وتلقت هيئة الإصلاح الزراعي بتلجير اطيان
هذا الشخص لصغار المزارعين على اعتبار أنه خاضع للحراسة في حين أن
هذا الشخص لم يكن من بين المفروض عليهم الحراسة ، فإن محكمة
هذا الشخص باعثة وضع يده على اطيان التي يملكها وتسليمها اليه
تسليما فعلياً من تحت يد المستأجرين استناداً الى عدم نفاذ التعمود الذي
لبرمتها الهيئة العامة للإصلاح الزراعي في حقه ، تكون المتروكة حول صحة
عقود الإيجار سالفة الذكر وحيث أن التي يملكها هذا الشخص من المتروكة
محتية بحقه .

المبحث الثالث

عقد البيع

قاعدة رقم (٢٨١)

المبدأ :

بيع المزاد — عقد البيع من العقود الرضائية يعتمد بمجرد اقتران الإيجاب بالقبول — تترتب عليه كافة آثاره ، فيما عدا نقل الملكية إذا كان واردا على عقار — البيع الصادر من وزارة الأوقاف بالمزاد — يتم من تاريخ اعتماد الوزارة لموسى المزاد واضطرها المشتريين بذلك .

ملخص الفتوى :

من حيث أن المادة ٨٩ من القانون المدني تنص على أن يتم العقد بمجرد أن يتبادل طرفاه التعبير عن إرادتين متطابقتين وتنص المادة ٩٤ منه على أن ينتج التعبير عن الإرادة أثره في الوقت الذي يتصل فيه بعلم وجه إليه وتنص المادة ٩٥ منه على أنه إذا اتفق الطرفان على جميع المسائل الجوهرية في العقد واحتفظا بمسائل تفصيلية يتفقان عليها فيما بعد ولم يشترط أن العقد لا يتم عند عدم الاتفاق عليها اعتبر العقد قد تم .

ومن حيث أن عقد البيع بالرغم من أن الملكية لا تنتقل بمقتضاه لا بين المتعاقدين ولا بالنسبة للغير إلا بشهره طبقا لما يقضى به قانون الشهر العقاري ، فإنه لا يزال من العقود الرضائية التي تعتمد بمجرد اقتران الإيجاب بالقبول ، وتترتب عليه جميع آثاره عدا نقل الملكية ، فيلتزم المشتري بإداء الثمن ويلتزم البائع بالتسليم .

ومن حيث أن مؤدى ما تقدم بالنسبة لعقد البيع الصادر من وزارة الأوقاف من أن يكون قد تم من تاريخ اعتماد وزارة الأوقاف

لمرسى المزاد واخطارها للمشتريين بذلك لدفع محجل الثمن ، اذ انه في هذا التاريخ اقترن قبول الوزارة بوصفها بالثمة بل يجلب المشتريين .

ومن حيث ان وزارة الاوقاف قد اعتمدت مرسى المزاد بتاريخ ١٩ يونية سنة ١٩٢٩ واخطر به المشترون فان العقد المذكور يكون قد تم في هذا التاريخ .

(غلوى رقم ١٥٧ في ١٥/٣/١٩٦٧)

قائمة رقم (٢٨٢)

المبحث :

عقد البيع من العقود الرضائية

ملخص الفتوى :

من حيث ان الاصل في العقود — التى لم يشترط المشرع لانعقادها وضما معينا — ان تتم بمجرد تبادل الطرفين التعبير عن ارادتهما بالاتفاق على احدث اثر قانونى ، وفي هذه الحالة يتم العقد وتترتب عليه آثاره القانونية ، ففى عقد البيع يلتزم البائع بأن يسلم المبيع إلى المشتري وينسجه تحت تصرفه بحيث يتمكن من حيازته والانتفاع به ، دون عائق ، وفي مقابل ذلك يلتزم المشتري بأن يوفى الثمن المتفق عليه الى البائع وذلك في الوقت الذى يتم فيه تسليم المبيع اذا كان التسليم قد تم فور انعقاد العقد . فاذا ما نكل احد طرفي التعاقد وأخل بالالتزام الواجب عليه تنفيذه طبقا لهذا التعاقد فانه يجبر على تنفيذ هذا الالتزام عينا متى كان ذلك ممكنا ، ويكون تنفيذ الالتزام عينا دائما ممكنا اذا كان محله دفع مبلغ من النقود .

وحيث كان ذلك ما تقدم ، وكلن الثابت ان ثمة عقد بيع لعدد ٩٠٠٠ ر. كيس ، قد تم بين حى الشرق ومستشفى البره قام بموجبه الحى بشليم هذه الاكليس للمستشفى ، وبالتالي فانه يتمين عليها الوفاء بثمن هذه الاكليس واذا قام الحى بمطالبة المستشفى والهيئة التابعة لها بالسداد عدة

مرات ، الا انها لم يقوموا بتنفيذ هذا الالتزام ، ولم يثبت أن ذلك كان راجعا الى قوة قاهرة أو الى خطأ الدائن ، فله يضمن سداد المبلغ المطلوب .

(ملف ١٠٢١/٢/٣٢ وفي ذات المعنى ملف ٩٢٦/٢/٣٢ — جلسة ١٩٨٣/٤/٦)

قاعدة رقم (٢٨٣)

المبدأ :

عقد بيع املاك الدولة الخاصة من عقود القانون الخاص مع ما يترتب على ذلك من آثار .

ملخص الفتوى :

من حيث أن العلاقة بين الإصلاح الزراعي والشركة التجارية للاخشاب — في الحالة المثلثة — هي علاقة تعاقدية ناشئة عن عقد بيع أراضي املاك الدولة الخاصة وفقا لقرار رئيس الهيئة رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٠ ويحكمها القانون الخاص وان كان أحد طرفي هذه العلاقة جهة إدارية الا أنه لا يتسم بسمات العقود الإدارية فهو لا يتصل بتسيير المرفق العام ولم يتضمن شروطا غير مألوفة في نطاق القانون الخاص ولا يعدو أن يكون مجرد عقد بيع مال مملوك للدولة ملكا خاصا تتصرف فيه على نحو ما يتصرف الأفراد في أموالهم طبقا لاحكام القانون المدني ، ومن ثم فإنه لا يجوز للهيئة العالمة للإصلاح الزراعي المدول عن هذا البيع بإرادتها المفردة ، خاصة وان شروط البيع التي تضمنها قرار مجلس الإدارة المشار اليه قد خلت من نص يبيح للهيئة الفسخ دون اللجوء الى الهيئات القضائية المختصة في حال الإخلال بأى التزام ، وذلك مع عدم الإخلال بحق الهيئة أن شاعت في اللجوء الى التحكيم .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى لفتوى والتشريع الى عدم جواز عدول الهيئة العالمة للإصلاح الزراعي عن بيع مساحة ٧٦ ط^٢ ف الى الشركة التجارية للاخشاب وللهيئة أن تلجأ للتحكيم .

(ملف ٩٣٦/٢/٣٢ — جلسة ١٩٨٢/١١/٣)

قاعدة رقم (٧٨٤)

المبدأ :

عقد البيع ولو أنه من المقتود الرضائية إلا أن القانون إذا رسم طريقاً معيناً للتعبير عن إرادة الدولة في بيع أراضيها فلا يتم البيع إلا باتباعه .

مفصل القانون :

من حيث أن عقد البيع لا يتم إلا إذا اتفقت الإرادة المتعاقدين على مظهر المقتد وشئنه بذلك يتحقق ركن الرضا الذي هو أساس المقتود الاتصافية وهذا الركن يوجد بتلاقى الإيجاب بالقبول ، وتطبق إرادتي البائع والمشتري على هذا النحو امتثالاً يتم ونفاً لتنظيم الذي يخضع له كل منهما في التعبير عن إرادته ، ولما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم وزارة الخزائنة قد نقل الأوامر على الأراضي الواقعة في داخل المدن والقرى إلى وزارة الشؤون البلدية والقروية (وزارة الإسكان) وأكد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٩ ، وكان وزير الإسكان قد فوض المحافظين في بيع أملاك الحكومة بالخص والقرى واشترط موافقة على اتخاذ إجراءات البيع بالزيادة أو المساومة ، فإن التعبير عن إرادة الدولة في بيع أراضيها الواقعة داخل المدن والقرى يجب أن يتم في هذا الإطار ، أي بموافقة المحافظ دون اعتراض من وزير الإسكان إذ بذلك يتم التعبير عن إرادة الدولة في البيع .

وبناء على ما تقدم فإنه ولئن كانت الجبسية الصوانية للمملكين بجهة قناة السويس قد أصبحت عن إرادتها في شراء قطعة الأرض المنتزعة إليها منذ عام ١٩٦٦ إلا أن إيجالها هذا لم يلق قبولاً لدى المحافظ بغير اعتراض من وزير الإسكان على البيع إلا في ٢٩/٧/١٩٧٥ تزيج بموافقة وزير الإسكان على بيع قطعة الأرض للجمعية المذكورة بتبلغ ٩٠ جنية للقرع المربع على هذا التاريخ تلاعت إرادة الجمعية التي وافقت على البيع المذكور بإرادة المحافظة التي تم التعبير عنها بالطريق الذي رسمه القانون .

ولا وجه لما يتطلب به الجمعية من اعتبار الأرض مباحة لها بسعر ١٠ جنيه للمتر ، ذلك لأنها إذا كانت قد آتت مبلغ ٢٠٠ ر. ج فيه يحق للمعطي هذا السعر ، تمكن أداء هذا المبلغ شرط بأن يكون البيع لمصلحة المعاشات الخالص بالمعالمين بالهيئة وليس للجمعية وهو الأمر الذي لم يجر قبولاً من المحافظ بسبب اعتراض مصلحة الأملاك عليه . وإذا تلى ذلك سكوت الجمعية عن التعامل مع المحافظة حتى تم تقدير سعر المتر بمبلغ ٢٠ جنيه حيث وافقت الجمعية وثلاثت إرادتها مع إرادة المحافظة بموافقة وزير الأسكن على البيع بهذا السعر فإن المقد بينهما يكون قد تم على التامين هذا السعر من ١٩٧٥/٧/٣ كما سبق القول .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أن التماثل قد تم بين الجمعية التعاونية لبناء المساكن للعاملين بهيئة تقاسم السويس وبين محافظة الجيزة بتاريخ ١٩٧٥/٧/٣ بسعر قدره ٢٠ جنيه للمتر المربع .

(ملف ٢٨/١١/٨ — جلسة ١٩٨٠/٤/٢)

قاعدة رقم (٢٨٥)

المجموع :

عقد البيع العرفي (الابتدائي) عقد بيع بات وتام ويرتّب آثاره من الالتزامات والحقوق المتبادلة — التسجيل يرتّب واحدة من آثاره تتعلق بنقل الملكية كحق عيني — أغفال العقد المسجل لبعض الأحكام التي اشتمل عليها العقد الابتدائي لا يفيد سقوط هذه الأحكام .

ملخص الفتوى :

ليس ثمة شبهة في أن عقد البيع العرفي (الابتدائي) عقد بيع بات وتام يرتّب آثاره من الالتزامات والحقوق المتبادلة حسب أحكامه . والتسجيل يرتّب واحدة من آثار التقدير العرفي تتعلق بنقل الملكية كحق عيني . فالبيع لا يزال في القانون المدني عقداً رضائياً والتسجيل

ليس ركن انعقاد فيه ، وبذلك فإن التسجيل وحده وبذاته لا يفيد سقوط ما نظمه العقد المسجل واستقل به العقد العرفي من أحكام ، والأمر في النهاية مرده الى اثبات ارادة المتعاقدين ، وتحديد ما انصرفت اليه على النحو الصحيح .

ومن حيث أنه اذا كان الاصل ان ارادة المتعاقدين في العقد العرفي قد اتجهت الى استبعاد المسقى من قدر المبيع مع حفظ حق ارتفاق للمشتريين ، فان هذا الاصل الثابت لا يجوز اثبات عكسه الا بمصرر كذلك طبقا لما تنص عليه المادة ٤٠٢ من القانون المدني والمادة ٦١ من قانون الاثبات ، وان اغفال العقد المسجل لهذا الحكم لا يعتبر بيقين دليلا كتابيا ينفي الحكم الوارد بالعقد العرفي ، وكل ما يمكن ان يرقى اليه هذا الاغفال أنه قد يصلح مبدا ثبوت بالكتابة ، اذ تنص الفقرة الثانية من المادة ٤٠٢ من القانون المدني على أنه « وكل كتابة تصدر من الخصم ويكون من شأنها أن تجعل وجود التصرف المدعى به قريب الاحتمال تعتبر مبدا ثبوت بالكتابة » وفي هذا المقام يجوز الاثبات بالبيينة والقرائن .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى الاعتداد بالنص الوارد في عقدى البيع العرفيين الصادرين الى السيدة/... المضمن استبعاد المسقى الخصوصية المشار اليها من مساحة الأرض المباعة الى المشتريين/... .

١٠٠/١/٣٩ — جلسة ١٤/١١/١٩٧٣)

قاعدة رقم (٢٨٦)

المبدأ :

التعهد بالمبيع — المادة ١٠١ من القانون المدني — تلجئ الحراسة قطعة ارض فضاء الى شركة النصر للتصدير والاستيراد بموجب عقد ايجار صرح فيه للشركة باقابة مباني ومنشآت ثلثة وغم ثلثة — النص في العقد على أنه

إذا رغبت الشركة المستأجرة في شراء هذه الأرض أثناء قيام التعاقد فلها أن تبدأ هذه الرغبة للمؤجر بأن يتعهد ببيعها للشركة بالثمن الذي يقدره ثلاثة من أهل الخبرة يختارهم الطرفان بشرط قبول الجهة المختصة التي تملك الآن بالبيع مع اعتباره ذلك وعدا بالبيع ملزما لطرف التعاقد ومرتبا بقيامها الآثار القانونية التي ينص عليها القانون — ابداء المستأجرة رغبتها في الشراء خلال الميعاد الذي تضمنه شرط الوعد بالبيع وتشكيل لجنة ثلاثية لتقدير ثمن البيع وقيامها بتحديد مساحة الأرض وقيمتها الإجمالية — تحول الوعد بالبيع الى بيع نهائى — اثر ذلك عدم أحقية الشركة في التحلل من عقد بيع الأرض الفضاء المؤجرة لها بالثمن الذي حددته اللجنة الثلاثية الموضوعة في ذلك — للحراسة العامة أن تتمسك بتنفيذ العقد أو أن توافق ان شاعت على فسخه مع حفظ حقها في التعويض — اذا وافقت الحراسة العامة على فسخ عقد البيع المشار اليه مع عدم تجديد عقد الإيجار بعد انتهاء محته الحالية ، فعليها أن تخطر الشركة المستأجرة بعدم الرغبة في التجديد قبل انتهاء مدة العقد بثلاثة شهور — في هذه الحالة يكون لها ان تطلب ازالة المنشآت المقامة على الأرض والزام الشركة بتسليم الأرض خالية — استرداد الحراسة حقها في التصرف في هذه الأرض بالطريقة التي تراها طبقا للقواعد المقررة في هذا الشأن .

ملخص الفتوى :

ان عقد الإيجار المبرم مع شركة النصر للتصدير والاستيراد بتاريخ ١٩٦٣/٥/١ ينص في الفترة الأخيرة من البند الثالث منه على أن « وقبل انتهاء المدة الثلاثة يكون لكل من الطرفين الحق في اخطار الطرف الثانى بعدم الرغبة في التجديد قبل انتهاء المدة المذكورة بثلاثة شهور » وينص في البند الثامن منه على أنه « في نهاية مدة الإيجار أو عند فسخ هذا العقد بسبب عدم قيام الطرف الثانى بالتزاماته أو لاي سبب » يجوز للطرف الأول طلب استبقاء المبنى والمنشآت الثابتة مقابل دفع

جاء فصلوه من ثمن طبقا لتقدير ثلاثة من أهل الخبرة يختارهم الطرفان « وجعل » وينبغي في الوعد التسع منه على أنه « إذا رغب الطرف الثاني في شراء هذه الأرض أثناء قيام العقد فله أن يبدى هذه الرغبة للطرف الأول الذي يتعهد منذ الآن ببيعها له بالثمن الذي يقرره ثلاثة من أهل الخبرة يختارهم الطرفان معا بشرط قبول الجهة المختصة ببيع تلك الأرض بالبيع ، ومن المتفق عليه أن هذا البند يعتبر وعدا بالبيع ملزما للطرفين المتعاقدين ويرتب قبلهما كافة الآثار القانونية التي ينص عليها القانون وهذا الوعد بالبيع قائم خلال مدة الإيجار » .

ومن حيث أن القانون المدني ينص في المادة ١٠١ منه على أن :

١ - الاتفاق الذي يعد بموجبه كلا المتعاقدين أو أحدهما بإبرام عقد معين في المستقبل لا ينفذ إلا إذا عينت جميع المسائل الجوهرية للعقد لإبرام إبرامه والمادة التي يجب إبرامه فيها - ٢ - وإذا اشترط المتعاقبون لتولم العقد استيفاء شكل معين فهذا الشكل يجب مراعاته أيضا في الاتفاق الذي يتضمن الوعد بإبرام هذا العقد وينص في المادة ٩٢٦ منه على أنه « إذا أقام اجنبي منشآت بواد من عنده بعد الحصول على ترخيص من ملك الأرض فلا يجوز لهذا الملك ، إذا لم يوجد اتفاق في شأن هذه المنشآت ، أن يطلب إزالتها ويجب عليه إذا لم يطلب صاحب المنشآت نزعها أن يؤدي اليه إحدى القيمتين المنصوص عليهما في الفقرة الأولى من المادة السابقة » .

ومن حيث أن البند التاسع من عقد الإيجار المشار اليه تضمن عقدا آخر هو الوعد بالبيع وقد استكمل هذا العقد أركانه وشروطه القانونية طبقا للمادة ١٠١ من القانون المدني سلكة الفكر ، حيث -توافر فيه الرضا والاهلية وتحديد محله بالأرض الفضاء محل عقد الإيجار- ونوضت في تقدير الثمن لجنة ثلاثية من أهل الخبرة يختارها الطرفان وحددت مدة الالتزام بالوعد بمدة عقد الإيجار ، وهذا الوعد بالبيع يتحول إلى عقد بيع نهائي بإبداء الشركة الموعود لها رغبتها في الشراء وتحديد الثمن بوساطة اللجنة الثلاثية الموضوعة في ذلك والتي اختارها الطرفان المتعاقدان طبقا لعقد الوعد بالبيع ، ويترتب على انعقاد عقد البيع على

هذا النحو لن يصبح الواجب بقولنا والوجود له بشيريا ويلتزم كل من الطرفين بالتزامات الناشئة عن عقد البيع ، يلتزم الواجب بالاستمرار في تحرير عقد البيع وتوقيعه واتخاذ الاجراءات اللازمة لنقل الملكية وتسليم المبيع ، ويلتزم للوجود له بالتزامات المشتري من دفع الثمن وتسليم المبيع ، ولا يجوز لأي من طرفي عقد البيع التحلل من هذا العقد بدون رضاه الطرف الآخر .

ومن حيث ان تحديد الثمن بواسطة اللجنة المفوضة في ذلك من الطرفين المتعاقدين يلزم هذين الطرفين لان اعضاء هذه اللجنة يعتبرون وكلاء عن المتعاقدين اللذين احلا ارادتهم محل ارادتهما ، ومن ثم فلا يحق للشركة الموعود لها التحلل من عقد البيع بدعوى ان الثمن الذي قدرته اللجنة المفوضة مغالى فيه وان الحكومة تنزع الملكية في المنطقة على اساس ثمن الترخيص واحد .

ومن حيث انه متى كانت شركة النصر للتصدير والاستيراد قد ابدت رغبتها في الشراء خلال الميعاد الذي تضمنه شرط الوعد بالبيع الوارد في عقد الايجار المبرم بين الحراسة والشركة فان البيع النهائي يكون قد تم بلثمن الذي حددته اللجنة المفوضة في ذلك والمشكلة وفقا لنصوص العقد ولا يحق للشركة الرجوع في رغبتها هذه ، فاذا كانت الشركة بعد ان ابدت رغبتها في الشراء قد تراجعت لتسليم على شروط جديدة فان هذا الموقف من الشركة لا يؤثر في ان الايجاب والقبول قد توافقا من قبل وان تراجعها هو مسؤولتها لا اثر له على البيع الذي تم فعلا .

ومن حيث انه ازاء امتناع الشركة المذكورة عن الالتزام بلثمن الذي قدرته اللجنة الثلاثية المتفق عليها ، لا يكون اطم الحراسة العامة سوى ان تختار بين التمسك بعقد البيع على اسس الثمن الذي قدرته اللجنة الثلاثية ولبداء استبعادها لنقل ملكية العقار للشركة بعد دفع الثمن ، وبين اعمار الشركة بتسليم المبيع مع حفظ الحق في التعميض .

ومن حيث انه بالنسبة للمصر المشتري المتولية على الارض المبيعة في حالة موافقة الحراسة العامة على تخطيط الشركة المبيتاجرة من عبيد

البيع فقد تضمن البند الثامن من عقد الإيجار اتفاقاً بين طرفيه في شأن هذه المنشآت ، مقتضاه أن يكون للحراسة العلة أن تطلب استبقاء المنشآت مقابل دفع ما تساويه من ثمن طبقاً لتفسير ثلاثة من أهل الخبرة يختارهم الطرفان المتعاقدان ، ومفاد ذلك أن للحراسة العلة الخيار في طلب استبقاء أو طلب إزالة المنشآت التي اقلتها الشركة المستأجرة عند انتهاء عقد الإيجار ، وقد حددت الحراسة العلة موقتها من هذه المنشآت في كتابها الى الشركة المستأجرة بتاريخ ١٨/١/١٩٧٠ والذي جاء فيه أن الحراسة العلة من الآن تؤكد عدم حاجتها لهذه المنشآت ، وبناء على ذلك لا يكون ثمة محل لتطبيق حكم المادة ٩٢٦ من القانون المدني سالف الذكر والذي يقتضى بأن يكون لمن أقام المنشآت الخيار بين نزعها أو ابقائها والزام المالك بقيمتها لأن هذا الحكم لا ينطبق ونفسه لصريح نص المادة المذكورة الا اذا لم يوجد اتفاق بين الطرفين في شأن المنشآت المعنية .

ومن حيث أنه يخلص من كل ما تقدم أن البيع النهائي قد تم بين الحراسة العلة وشركة النصر للتصدير والاستيراد ولا يحق لهذه الشركة التطل من هذا العقد دون رضا الحراسة العلة ، وأن الحراسة العلة بالخيار بين التمسك بالبيع وطلب تنفيذه رضاء أو قضاء وبين الموافقة على نسخ البيع مع حفظ حقها في التعويض اذا رأت ملامة ذلك ، وفي هذه الحالة الأخيرة يكون للحراسة العلة اخطار الشركة بعدم الرغبة في تجديد عقد الإيجار على أن يتم ذلك قبل انتهاء المدة الحالية لهذا العقد بثلاثة شهور وان تطلب من الشركة إزالة المنشآت التي اقلتها وتسليم الأرض خالية طبقاً لعقد الإيجار ، وتسترد الحراسة العلة بعد ذلك حقها في التصرف في الأرض بالطريقة التي تراها .

لهذا انتهى رأى الجمعية المؤمية الى الآتى :
اولاً - عدم احقية شركة النصر للتصدير والاستيراد في التطل من عقد بيع الأرض الفاسد والمؤجرة لها بالثمن الذى حددته اللجنة الثلاثية الموضوعة في ذلك وللحراسة العلة أن تتمسك بتنفيذ هذا العقد أو أن توافق أن شباكت على نسخه مع حفظ حقها في التعويض .

ثانياً — اذا وافقت الحراسة العابة على فسخ عقد البيع المشترى اليه مع عدم تجديد عقد الايجار بعد انتهاء مدته الحالية فطليها أن تخطر الشركة للمستأجرة بعدم الرغبة في التجديد قبل انتهاء مدة العقد بثلاثة شهور وفي هذه الحالة يكون لها أن تطلب ازالة المنشآت المعلقة على الارض وإلزام الشركة بتسليم الارض خالية ، وتسترد الحراسة العابة منحدذ حقها في التصرف في هذه الارض بالطريقة التي تراها طبعا للقواعد المقررة في هذا الشأن .

(ملف ٢٧١/٢ — جلسة ١٩٧١/٣/١٨)

قاعدة رقم (٢٨٧)

المبدأ :

التزام البائع بتسليم العين المبيعة — هو مقابل التزام المشتري بدفع الثمن — دفع المشتري معجل الثمن الخصوص عليه في العقد — يوجب على البائع الوفاء بالتزام بالتسليم — تراخي البائع في الوفاء بهذا الالتزام — اثره : استحقاق المشتري بيع الاطيان المبيعة من تاريخ وفائه بالتزامه بدفع كامل مجمل الثمن .

ملخص الفتوى :

من حيث انه بالاطلاع على عقد البيع يتضح انه ولو انه قد حدد ميمادا للمشتريين للوفاء بالثمن ، الا انه لم يحدد ميمادا لوزارة الاوقاف البائعة بالتزامها بتسليم الاطيان المبيعة .

ومن حيث ان التزام البائع بتسليم العين المبيعة هو التزام مقابلي لالتزام المشتري بدفع الثمن .

ومن حيث ان عقد البيع المذكور نص في البند الثاني منه على ان هذا البيع قد تم نظره بين اجهلي قدره ٢٧٥٠ جنيفاً ، دفع المشترون منه (م ٢٧ — ج ١٨)

بلغ ٢٤٦٠ جنيهها على أن يسدد الباقي وقدره ١٢٩٠ جنيهها على ثلاثة أقساط سنوية متساوية . وقد دفع المشترون معجل الثمن على دفعتين الأخيرة منها في ١٩٤٩/١١/٢١ ، ففى هذا التاريخ ، يكون المشترون قد ونوا بما ألزمهم به العقد من معجل الثمن ، وكان يتعين على وزارة الأوقاف أن تقوم بدورها بالوفاء بالتزامها بتسليم الاطيان المبيعة فى هذا التاريخ ، أما وقد تراخت فى الوفاء بالتزامها بالتسليم حتى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، فإن المشتريين يستحقون قبلها ريع هذه الاطيان من تاريخ وفائهم بالتزامهم بنفع كامل معجل الثمن ، اى اعتبارا من ١٩٤٦/١٢/٢١ حتى تسليمهم الارض المبيعة فعلا فى ١٩٥٠/١١/١٩ .

(فتوى رقم ١٥٧ فى ١٩٦٧/٢/١٥)

قاعدة رقم (٢٨٨)

المبدأ :

مفاد المادة ١٢٣ من القانون المبنى أن يكون المبيع مميّنا او قابلا للتمين — يكفى فى تعيين المبيع اذا ما وقع على شئ مميّن بالذات ان تبين اوصافه الاساسية بيانا يمكن من تعريفه — لا يشترط فى هذا البيان ان يرد فى صلب العقد ذاته بل يكفى وروده فى أية ورقة اخرى مكملة له وفقا لأعمال من المتعاقدين .

ملخص الحكم :

ان العقد المشار اليه وان خلا فى صلبه من بيان حدود الارض المبيعة والحوض الذى تقع فيه فانه قد عرف هذه الارض بانها هى التى آلت اليه بالميراث عن والده المرحوم وفقا للقسمه التى تمت بينه وبين باقى الورثة وهما شقيقتاه المرحومة/..... والسيدة/..... وذلك بمقتضى التحكيم والافتراء ومحضر التسليم المودعة اوراقه محكمة عابدين الوطنية ، واذا كان الثابت فى اوراق القسمه المشار اليها (المستندات رقم ٥

المرفقة بمذكرة المباحث الجنائية العسكرية في شأن بحث حالة المرحوم /
..... بنواحي جرارة وأبو الشكاف مركز حوش عيسى المودعة بلف اللجنة
الفنية لتصفية الانقطاع رقم ١٦٦/٢/٢٨٠ — التليث أن المرحوم /
قد اختص في الاراضي الزراعية التي خلفها المرحوم والده في ناحية جرارة
بمساحة قدرها ٣/١٨/٥ هـ ف بين حدودها ومعالها التقرير المقدم
من المحكم الذي نلظ به الورثة اجراء القسمة على الوجه سالف الذكر ومن ثم
تكون الارض المبيعة في العقد المرفى المؤرخ ١٧ ابريل سنة ١٩٤٨ المتسحم
قد عينت على وجه ناف للجهالة سواء من حيث مساحتها أو من حيث الحوض
الذي تقع فيه أو من حيث حدودها ومعالها وغنى عن البيان انه يكفى في
تعيين المبيع — اذا ما وقع البيع على شيء معين بالذات — أن تبين أوصافه
الاساسية ببلنا يمكن من تعرفه سواء كان ذلك في صلب العقد ذاته أو
في أية ورقة أخرى مكملة أو متممة لاتفاق المتعاقدين . وترتبطا على ما سلفه
يكون غير صحيح ما حلفت به الهيئة الطاعنة من أن محل عقد البيع محل
المنازعة غير معين بالمعنى الوارد في المادة ١٣٣ من القانون المدني ذلك أن
مقتضى أعمال هذه المادة يكون المبيع معينا أو قابلا للتعيين وذلك ما توافر
في الخصوصية الماثلة على الوجه سالف البيان .

١ (طعن رقم ٢٧٦ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٢)

قاعدة رقم (٢٨٩)

المبدأ :

تعيين العقار المبيع — يكفى لتحديد ذكر صفاته المميزة في العقد وصفا
ماتما من الجهالة الفاحشة ويحول دون الخلط بينه وبين غيره .

ملخص الحكم :

من المقرر في شأن تعيين العقار المبيع : أن يكفى لتحديد ذكر
صفاته المميزة في العقد وصفا ماتما من الجهالة الفاحشة ويحول دون الخلط
بينه وبين غيره ، واذ ثبت من ظروف الحال أن وصف الاطيان المبيضة من
الطامن الوارد بعقد البيع المؤرخ ١٣/١٠/١٩٦٨ المشار اليه بأنها تبلغ

٤٥ ندانا تقريبا وتقع بفاحية الكفر الجديد تفتيش السرو وانها كانت في ملكية مصلحة الاملاك الاميرية ، كان وصفا كافيا لتوافر علم المتعاطدين بها على نحو لا تجهيل فيه على الرغم من عدم ذكر حدودها ، وذلك بدلالة ان المشتريين لها قد اجريا عنها عقد قسمة ومقايضة مؤرخ ١٩٦٩/٤/٢٨ لشيوعها مع اطيان اخرى ... واخوته كما هو ثابت في محضر تحقيق الشرطة الذي اجرته نقطة السرو بتاريخ ١٩٦٩/٢/١٠ في الشكوى رقم ٥٤٨ لسنة ١٩٦٩ ادارى المنزلة .

(طعن رقم ٢٥٧ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٦/٤/١٣)

قاعدة رقم (٢٩٠)

المبدأ :

نم البيع — كيفية تحديده في حالة ما اذا لم يحدده المتعاطدان — يكون بحسب السعر المتداول في التجارة او السعر الذي جرى عليه التعامل بين المتعاطدين وفقا للمادة ٤٢٤ من القانون المدني — مثال ذلك : التزام ادارة الاثغال بوزارة الحربية قبل الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية بالسعر المقرر في السنة الناتج فيها الفحم الرجوع ما دام ان التعامل قد جرى بينهما على هذا الاساس بصرف النظر عن تاريخ التسليم .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٤٢٤ من القانون المدني على انه « اذا لم يحدد المتعاطدان ممنا للبيع ، فلا يترتب على ذلك بطلان البيع ، متى تبين من الظرفه ان المتعاطدين قد نوبا اعتماد السعر المتداول في التجارة او السعر الذي جرى عليه التعامل بينهما » .

نذا كان الثابت انه لم يتم ابرام عقد بيع مكتوب غيبا بين ادارة الاثغال العسكرية بوزارة الحربية وبين الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية ، اتفق فيه على تحديد سعر كميكت الفحم الرجوع القانون تسلمتها الادارة المذكورة من الهيئة ، كما ولن كميكت الفحم المشار اليه

ليست من عروض التجارة التي يعرف لها سعر معين بين التجار يكون هو السعر المتداول في التجارة ومن ثم فانه يتعين تحديد سعر هذه الكميات من الفحم طبقا لما جرى عليه التعامل بين الادارة سلف الفكر والهيئة العامة لشئون السكك الحديدية .

ومن حيث ان الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية قد قررت ان عرف التعامل بينها وبين ادارة الاشغال العسكرية قد جرى على ان تتم المحاسبة عن كميات الفحم الرجوع التي تسلم للادارة المذكورة على اساس السعر المقرر لها في السنة الناتجة عنها تلك الكميات ، ولم تذكر هذه الادارة ان عرف التعامل بينها وبين الهيئة قد جرى على خلاف ذلك . وقد سبق ان التزمت ادارة الاشغال العسكرية بأداء ائتمان بعض الكميات في تاريخ تسليمها ، وانما على اساس السعر المقرر في السنة الناتجة فيها . ومن ثم فانه لا يجوز للادارة سلفة الذكر ان تتسك بضرورة المحاسبة عن كميات الفحم الرجوع المسلمة اليها على اساس السعر المقرر في تاريخ التسليم ، وذلك بشرط ان يكون تحديد الثمن في معظم حالات تسليمها كميات من الفحم الرجوع قد تم على اساس السعر المقرر في السنة التي نتجت فيها تلك الكميات ، حتى يمكن القول بأن التعامل بين الجهتين المذكورتين قد جرى على ان هذا الاساس هو المعول عليه دون سواء في المحاسبة بينهما .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان ادارة الاشغال العسكرية بوزارة الخريبة تلتزم قبل الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية بأداء فرق الثمن بين اسعار الفحم الرجوع محسوبة على اساس السعر في تاريخ التسليم والسعر المقرر في السنة الناتجة عنها الفحم وذلك تأسيسا على ان التعامل قد جرى بين الجهتين المذكورتين - في معظم الحالات - على تحديد ثمن الفحم الرجوع على اساس السعر المقرر في السنة الناتجة فيها ، وبصرف النظر عن تاريخ التسليم .

قاعدة رقم (٣٩١)

المبدأ :

الخلف العام للمشتري يلتزم بإداء ثمن الشيء المبيع .

ملخص الفتوى :

من حيث أن الإدارة العامة للأموال المستردة بوزارة المالية قد باعت لمؤسسة مديرية التحرير اثلاثت بمبلغ ٢٦٩٧٩٠ .

ومن حيث أن الهيئة العامة لاستغلال وتنمية الأراضي قد صارت خلفها علما لمؤسسة مديرية التحرير ، فإنه يتعين القول بانشفال ثمنها بقيمة الدين المترقب في حق السلف .

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى الزام الهيئة العامة لاستغلال وتنمية الأراضي المستصلحة بأن تدفع لوزارة المالية (إدارة الاموال المستردة) بمبلغ ٢٦٩٧٩٠ ، قيمة الاثلاثت التي سلبتها الإدارة الى الهيئة العامة .

(ملف ٢٦/٢/٣٢ — جلسة ١٩٧٩/١/١٠)

قاعدة رقم (٣٩٢)

المبدأ :

التزام الأزهر بسداد قيمة الأرض المقام عليها معهد ديني — عدم تحديد الثمن بالاتفاق بيطال عقد البيع — لا يجوز لجهاز مجلس المدينة على التبرع بقيمة الأرض — نية التبرع لا تفترض — يجب أن تكون صريحة لا لبس فيها أو غموض .

ملخص الفتوى :

إن مجلس مدينة بنها لم يشأ أن يتبرع بقيمة الأرض المقام عليها المعهد الديني بينها كما نعمل بالنسبة للأرض التي أقيم عليها المسجد وائتملت

سلك سبيلين مختلفين ، ولا غشاضة في مسلكه هذا فهو ملك الأرض ومن غير المتصور إجباره على التبرع بقيمة الأرض التي أقيم عليها المعهد الدينى ، ومن ثم فلا التزام على مجلس المدينة بمراعاة ذات الاحكام التي طبقتها بالنسبة الى أرض المسجد .

ومن حيث انه لا يسوغ القول بأن الأرض محل النزاع قد تم التبرع بها لاقامة معهد دينى خدمة لأبناء محافظة القليوبية ، لأن نية التبرع لا تفترض ، وإنما يجب أن تكون صريحة لا لبس فيها أو غموض ، بل أن مسلك مجلس مدينة بنها قاطع في الدلالة على تسكه بثمن الأرض فلم تنتقطع مطالباته للأزهر لأداء ثمن الأرض المقام عليها المعهد الدينى كما أن التفخير في المعاملة بين الأرض المقام عليها المسجد وبين الأرض المقام عليها المعهد الدينى يؤكد عدم رغبة مجلس المدينة بالتبرع بقيمة الأرض المقام عليها المعهد الدينى .

ومن حيث أن عدم تحديد ثمن الأرض محل النزاع ليس من شأنه بطلان عقد البيع الذى تم فعلا بين مجلس المدينة وبين الأزهر ، وذلك طبقا لنص المادة ٤٢٤ من القانون المحلى التى تنص على أنه « إذا لم يحدد المتعاقدان ثمنًا للبيع ، فلا يترتب على ذلك بطلان البيع متى ثبت من الظروف أن المتعاقدين قد نويًا اعتماد السعر المتداول في التجارة أو السعر الذى جرى عليه التعامل بينهما » ولم يلتزم مجلس مدينة بنها أى من هذين السعرين ، وإنما راعى في تقدير ثمن الأرض أنه قد أقيم عليها مشروع خمرى ولذلك اكتفى بتقدير مبلغ ٢٥٠ مليا للتر المربع الواحد ، ومن ثم فإن الأزهر يلتزم بأداء ثمن الأرض المقام عليها المعهد الدينى بواقع ٢٥٠ مليا للتر المربع .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى التزام الأزهر بأداء ثمن الأرض التى أقيم عليها المعهد الدينى بينها بواقع ٢٥٠ مليا للتر المربع .

قاعدة رقم (٢٩٢)

المبدأ :

إذا كان الثابت ان العقد المبرم بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية بتاريخ ١٠/١٢/١٩٠٠ أسس له الالتزامات المتبادلة بين الطرفين — وأهم تلك الالتزامات تسليم العقار من جانب الحكومة المصرية وسداد الثمن من جانب الحكومة البريطانية وهو ما تم فعلا ومن ثم يكون العقد قد تم تنفيذه حسبما جرت به نصوص وبالتالي لا محل لأعمال قواعد التسخين .

ملخص الفتوى :

ينص في البند الأول من العقد المبرم بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية على أنه « قد باع وتنازل وأسقط/..... حالا بصفته المذكورة أملاه الى السيد/..... قنصل جنرال دولة الإنكليز الفخية حالا بذلك جنبه مستوى قطعة الأرض البالغ مقاسها بجهة المحدد (لتخصيصها محل الإقابلة القونصلاتوه) من أملاك الميرى الحرة المين حدودها خلف هذا ويقر المشتري بأنه استلم الأرض المذكورة في موقعها بحدودها (.....)

وينص البند الثاني من العقد على أنه « قد جمل هذا البيع الى جناب/..... الموصى اليه بنحة بناء محل القونصلاتوه جينراليه دولة بريطانيا العظمى وذلك بواقع ثمن المتر الواحد ٢٠٠ مليا ملئى ملئم أجرى سداده لخزينة المحافظة في ١٦/٧/٥٩ . بنمرة ٧٣ يومية .

وينص البند الثالث من العقد المشار اليه ، هذا البيع على مقتضى الشروط والقيود المعروفة في لائحة ١٨٨٦/١١/٢٢ المتعلقة ببيع أملاك الميرى الحرة وفي الأوامر والمنتشورات المنتمية لها .

واستعرضت الجمعية العمومية لائحة بيع أملاك الميرى الحرة الصادرة في ١٨٨٦/١١/٢٢ والتي تنص مادتها السادسة على أنه : « لمشتري أملاك الميرى الحرة حق الملكية المطلقة في العين » .

وتنص المادة الخامسة عشر على أنه : « إن لم يدفع المشتري في المدة المبينة في المادة الرابعة عشر بقى الثمن والمصاريف المعروضة بالمادة (١٩) تسقط جميع حقوقه في العقار والتأمين المدفوع منه يصير حقا للمري وهذا والمصلحة مكلفة بأن تسلم الأرض للمشتري في بحر شهر من تاريخ سداد كامل الثمن وإذا لم يمكن للحكومة أن تسلم الأرض المباعة لدواع ليست مكلفة بإدائها فلا تكون ملزمة الإبرء الثمين فقط مع فوائد بواقع خمسة في المئة اعتبارا من يوم سداد باقى الثمن » ..

واستعرضت الجمعية العمومية المنشور بالقيود والشروط الجديدة المعلنة لببيع املاك الميري الحرة بتاريخ ١٩٠٢/٨/٢١ والتي ورد ببيئاجته ما يأتى : « هذا ونسئنت سيلدنتكم الى أن كافة البيوع التى تسير الشروع فيها من الآن فصاعدا تكون معاملتها بالتطبيق لهذه — القيود والشروط الجديدة اما البيوع الجارى العمل فيها الآن ولم تتم فهذه يستمر الاجراء نحوها بحسب ما تقتضيه. الشروط والقيود القديمة .

وتنص المادة الرابعة من هذا المنشور على انه اذا صادقت الحكومة على بيع شئ من املاكها بشروط معينة أو لفرض ولم يقم المشتري بتنفيذ ما حصل الاتفاق عليه فيكون للحكومة أن شاعت أن تعتبر العقد منسوخا من تلقاء نفسه بمجرد خطاب موصى عليه مع خصم ٢٠٪ من الثمن المدفوع فضلا عن التعويضات التى يجوز أن تنشأ عند عدم قيامه بالتنفيذ .

ومن حيث أن التفت أن العقد المبرم بين الطرفين بتاريخ ١٩٠٠/٩/١٠ هو أساسا الالتزامات المتبادلة بين الطرفين وأهم تلك الالتزامات تسليم العقار من جانب الحكومة المصرية وسداد الثمن من جانب الحكومة البريطانية وهو ما تم فعلا وقام كل طرف بتنفيذ التزاماته كلمة أذ تم تسليم العقار المبيع وسداد الثمن وتم تحضير العقار لبناء القنصلية البريطانية ومن ثم يكون العقد قد تم تنفيذه حسبما جرت به نصوصه وبالتالي لا محل الاعمال قواعد الفسخ .

ومن حيث أنه لا محل للاستناد الى منشور وزارة المالية الصادر في ١٩٠٢ وما تضمنته من حق الحكومة المصرية في نسخ العقد ذلك أن هذا المنشور

صدر في تاريخ لاحق على إبرام العقد ولم يكن نظرا لطرفين عند إبرامه ومن ثم تظل لائحة بيع الميرى المصادرة عام ١٨٨٦ والمشار إليها في العقد هي الواجبة التطبيق ولا يوجد بهذه اللائحة أى نص يجيز النسخ كما أنه لا حجة في القول بأن القنصلية البريطانية قد أخلت بالتزامها الوارد في العقد بمجرد احتراق المبنى ذلك أن القنصلية البريطانية قلمت عملا ببناء مقر للقنصلية على الأرض المشار إليها وتكون بذلك قد أوفت بالتزاماتها المترتبة على العقد ولا يعدو حريق المبنى أن يكون سببا أجنبيا لا يد لها فيه ملامح في ذاته تصرفا يخل بالتزامات اللقاة على علق القنصلية .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم لا يجوز نسخ عقد البيع المشار اليه والمبرم بين الحكومتين المصرية والبريطانية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لمجلس الفتوى والتشريع الى عدم جواز نسخ عقد بيع قطعة الأرض المشار اليها والمبرم بين الحكومتين البريطانية والمصرية في ١٩٠٠/٩/١٠ .

(ملف ٧٨/٢/٢٧ — جلسة ١٩٨٤/٥/٢)

قاعدة رقم (٣٩٤)

المبدأ :

عقد بيع — الحكم بصحته ونفاذه — شهر الحكم بطريق التسجيل ليس إلا تنفيذا لحكم جبرا على المدين — اثر ذلك : وجوب وقف اجراءات الشهر اذا صدر حكم دائرة فحص الطعون بحككة التقضى بوقف تنفيذ الحكم القاضى بصحة العقد ونفاذه .

ملخص الفتوى :

ان عقد البيع الوارد على عقار ليس من اثره الطعناتى نقل ملكية المبيع الى المشتري ، بل يرتب على علق البائع التزاما شخصيا بذلك ، وهذا الالتزام ـ شأنه شأن سائر الالتزامات الأخرى ، يجب ان يوفى به المدين

وطريقة هذا الوفاء هي تهيئة العناصر اللازمة لاتباع عملية التسجيل العقارى .
والتكئين من هذا التسجيل على الوجه الذى رسمه القانون أى أن الوفاء
بهذا الالتزام اختياريا يقتضى تدخل اراديا من جانب المدين به (البائع)
ناذا امتنع عن هذا الوفاء حق للدائن (المشتري) الحصول على حقه جبرا
عن طريق الحماية القانونية بالالتجاء الى القضاء لاستصدار حكم بصحة
ونفاذ عقد البيع اثباتا لصحة التصرف القانونى موضوع العقد بما يتضمنه
من التزامات متبادلة على طرفيه ومن بينها التزام البائع بنقل الملكية ،
وتنفيذ هذا الالتزام جبرا عن المدين بالوسيلة التى رسمها القانون وهى
التسجيل لا يتم عن طريق المحضرين وإنما عن طريق مكاتب الشهر العقارى ،
ولا يغير من هذا كون المشرع قد استلزم فى المادة التاسعة من قانون الشهر
العقارى أن تكون الاحكام المشار اليها فيها والمتعلقة بالحقوق العينية
العقارية نهائية لا يمكن شورها بطريق الفسجيل كشرط لهذا التسجيل .

وتأسيسا على ما تقدم يكون شهر الحكم موضوع البحث بطريق
التسجيل ان هو الا تنفيذ لهذا الحكم جبرا عن المدين ومن ثم يتعين وقف
اجراءات الشهر بعد اذ صدر حكم دائرة محص الطعون بمحكمة النقض بوقف
تنفيذ الحكم القاضى بصحة ونفاذ عقد البيع على الرغم من نهائية هذا
الحكم وكون الطعن بالنقض طريق طعن غير عادى .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن شهر الحكم النهائى الصادر
بصحة ونفاذ عقد بيع العقار موضوع البحث بطريق التسجيل ان هو
الا تنفيذ لهذا الحكم فيها يتعلق بنقل ملكية المبيع بحيث يمنع على مكاتب
الشهر العقارى السير فى اجراءات الشهر بعد اذ صدر حكم دائرة محص
الطعون بمحكمة النقض بوقف تنفيذ الحكم المذكور .

(ملف ١٠١/٢ — جلسة ١٠/٢٠ / ١٩٦٥)

قاعدة رقم (٣٩٥)

المبدأ :

المادة ٩١٧ من القانون الجنى — التصرف المضاف الى ما بعد الموت .
الذى تسرى عليه احكام الوصية — يشترط لاعمال مجال القرينة الواردة :

بالمادة ٩١٧ من القانون المبنى أن يكون المتصرف صادرا من شخص لأجد ورثته — احتواء عقد البيع على شرط احتفاظ البائع بالانتفاع بالمعين المبيعة مدى حياته وشرط منع المتصرف إليه من التصرف حال حياة البائع لا يكفي لقيام القرينة المنصوص عليها بالمادة ٩١٧ من القانون المبنى — يجب أن يكون المتصرف إليه وارثا فعلا — أساس ذلك — صفة الوارث لا تثبت إلا عند وفاة المورث حقيقة أو حكما — ثبوت وجود المتصرف على قيد الحياة تنفي معه صفة الوارث للمتصرف إليه .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الهيئة العامة للأصلاح الزراعى « المطعون ضدها الاولى » قد دفعت بأن بيع حق الرقبة على الوجه سالف البيان أنها يستر وصية استنادا الى القرينة القانونية الواردة في المادة ٩١٧ من القانون المدنى التى تنص على أنه « اذا تصرف شخص لأحد ورثته واحتفظ بأية طريقة بحيازة العين التى تصرف فيها ، وبحقه فى الانتفاع بها مدى حياته ، اعتبر المتصرف مضافا الى ما بعد الموت وتسرى عليه أحكام الوصية ما لم يتم دليل يخالف ذلك » وهذا الذى دفعت به الهيئة غير مسديد اذن أن المناظر فى أعمال القرينة القانونية التى شرعتها المادة ٩١٧ من القانون المدنى آتفة الذكر أن يكون المتصرف صادرا من شخص لأحد ورثته ومن ثم فلا قيلم لتلك القرينة ولا عمل لها فى غير المجال الذى شرعت له على الوجه المتقدم ، وعلى هذا المقتضى فإن مجرد احتواء عقد البيع على شرط احتفاظ البائع بالانتفاع بالمعين المبيعة مدى حياته وشرط منع المتصرف إليه من التصرف فى هذه العين حال حياة البائع لا يكفي فى ذاته لقيام القرينة القانونية المنصوص عليها فى المادة ٩١٧ من القانون المبنى ، بل ينبى أن يتوانر لهذه القرينة الى جانب شرطية المتقدمين مجال عملها فى القانون حسبها رسمه الشارع ، وذلك بأن يكون المتصرف إليه وارثا فعلا للمتصرف ، اذ لا جدال فى أن تلك القرينة القانونية إنما تبرت أساسا لصالح الوارث بقصد اعفائه من اثبات أن المتصرف الذى صدر من مورثه

لأحد الورثة اضرارا بحقه في الإرث إنما هو في حقيقته وبحسب طبيعته وصية ، وإذ كان مسلما أن صفة الوارث لا تثبت يقينا إلا عند موت المورث . حقيقة أو حكما وكان الثابت في الأوراق أن البائع « المطعون ضده الثاني » في التصرف محل المنازعة مازال على قيد الحياة بما تنقضى معه صفة الوارث عن ابنته الطاعنة بحساباتها المتصرف اليها في ذلك التصرف فمن ثم لا تجدد القرينة القانونية المنصوص عليها في المادة ٩١٧ من القانون المدني مجالا للتطبيق في الخصوصية الملزمة لتخلف مجال عملها .

(طعن رقم ٦٧٣ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٤/١٢/١٩٧٦)

قاعدة رقم (٢٩٦)

المبدأ :

بيع — شهره — شرط المنع من التصرف — صحته — باعث مشروع .
ومدة موقوته — اثره — بطلان التصرف وعدم جواز شهره — صحة امتناع مصلحة الشهر العقارى عن اجراء الشهر — تقدير مشروعية الباعث ومعقولة المدة تختص به جهة القضاء وحدها — الحكم الصادر ببطلان الشرط — اثره — صحة التصرف والتزام مصلحة الشهر العقارى بإجراء شهره — وضوح بطلان الشرط لعدم تحديد مدته — اثره — صحة التصرف وعدم جواز امتناع مصلحة الشهر العقارى عن اجراء شهره .

ملخص الفتوى :

كانت المادة ١٤٧ من القانون المدني تنص على أنه « العقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه ولا تعديله الا باتفاق الطرفين أو للأسباب التي يقررها القانون » .

ونص المادة ٨٢٣ منه على أنه « اذا تضمن العقد أو الوصية شرطا يقضى ببيع للتصرف في مالى ، فلا يصح هذا الشرط ما لم يكن مبنيا على باعته بشروع ويجوز أن يبنى على مدة معقولة » .

وتنص المادة ٨٢٤ منه على أن « إذا كان شرط المنع من التصرف الوارد في العقد أو الوصية صحيحا طبقا لاحكام المادة السابقة نكل تصرف مخالف له يقع باطلا » .

ومؤدى هذه النصوص ان لطرفى العقد ان يضمناه من الشروط ما يترأى لهما ملاءمة احتوائه لها ، وفي هذه الحالة تحكم هذه الشروط العقد ويلتزم بها طرفاه فاذا تضمن العقد شرطا مانعا من التصرف ، فان هذا الشرط لا يكون صحيحا ما لم يكن الباعث عليه مشروعاً وكن المنع مقصوراً على مدة معقولة ، فاذا كان شرط المنع من التصرف صحيحا في ضوء ما له من باعث مشروع ومدة معقولة ، فان أى تصرف على خلافه يكون باطلا وتقدر مشروعية الباعث ومعقولية المدة انها تختص به جهة القضاء اذا ما رفعت لها الدعوى في شأنه ولا تلك مصلحة الشهر العقارى ولا أى جهة أخرى غير القضاء ان تفصل فيه ويتعين على مصلحة الشهر العقارى الاعتداد به وعدم شهر التصرف الذى يصدر على خلافه ما لم يحصل صاحب الشأن على حكم ببطلان الشرط .

أما اذا كان العقد قد تضمن شرطا غير محدد المدة يمنع التصرف او يقيد الحق فيه فان لمصلحة الشهر العقارى عدم الاعتداد بهذا الشرط لبطلانه وشهر التصرف الذى تم على خلافه وكذلك الشأن اذا لم يتضمن العقد الصادر للعضو شرطا يمنعه من التصرف او يقيد حقه فيه .

ولا يعتبر شرطا مانعا من التصرف الاحالة في عقد الملكية على وجوب اتباع نظام الجمعية التعاونية الداخلى ما لم يتم الحلق هذا النظام بالمعقد ويتم شهره معه .

(فتوى رقم ٤١٣ في ١٥/٤/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٣٩٧)

المبدأ :

بيع حق الرقبة — بيع منجز — لا يقدر في تكيف العقد بانه بيع منجز —
احتواؤه على شرط احتفاظ البائع بالانتفاع بالعين المبيعة مدى حياته وشرط

منع المتصرف اليه من التصرف في هذه العين — ثبوت ان نية البائع لم تتجه الى
الايضاء للمتصرف اليه وانما اتجهت نيته الى البيع الناجز بما يفرضه من
التزامات متقابلة للطرفين — تكيف المقد متروك لسلطة المحكمة التقديرية
في ضوء ما تستظهره من واقعات الدعوى وعناصرها — الاثر المترتب على
ذلك : الاعتداد بمقد بيع الرقبة في مجال تطبيق القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ .

ملخص الحكم :

اذا كان يبين بجلاء من سياق هذه النصوص وما شهد به السيد/...
« شاهد الطاعنة » في التحقيق المنوه عنه ان بيع حق الرقبة لمساحة الـ
١٢ ط ١٦ ف بالمعتدين مسألتي الذكر انما كان بيعا منجزا ، فمن ثم تعين في
مقام الاعتداد بهما التزام هذا التكيف واعمال مقتضاه ، ولا يغير من ذلك
احتفاظ البائع بحق الانتفاع بالعين المبيعة مدى حياته ، واستمراره على
المشترية عدم التصرف فيها حال حياته ، اذ لا يقدح في تكيف المقد بانه
بيع منجزا لاحتواؤه على شرط احتفاظ البائع بالانتفاع بالعين المبيعة مدى
حياته وشرط منع المتصرف اليه من التصرف في هذه العين ، اذ ما ثبت
ببقي من ظروف الحال ولا يستلزم ان نية المتصرف لم تتجه قط الى الايضاء
للمتصرف اليه ، وانما اتجهت الى البيع الناجز بما يفرضه من التزامات
متقابلة على كلا الطرفين ، وتقدير ذلك متروك للمحكمة في ضوء ما تستظهره
من واقعات الدعوى وعناصرها .

ومن حيث انه متى كان الثابت مما تقدم ان بيع حق الرقبة لمساحة
الـ ١٢ ط / ١٦ ف الصادر الى الطاعنة من والدها بالمعتدين المؤرخين ٧ من
ابريل سنة ١٩٦٤ و ٣١ من مارس سنة ١٩٦٥ ، انما هو في التكيف
الصحيح بيع منجز وان هذا البيع ثابت التاريخ قبل ٢٣ من يوليو سنة ١٩٦٩
لتاريخ العجل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ، واذا كان مسلما ان البيع قد
ينصب على ملكية شيء او على حق مالي آخر فمن ثم تعين الاعتداد ببيع حق
الرقبة على الوجه المتقدم في تطبيق القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ المشار
اليه ، بصصلته القانوني الذي خضع له البائع المطمعون ضده الثاني

في التصرف محل المنازعة الماثلة وتم الاستيلاء الابتدائي على المساحة المبينة لديه وفقا لاتحكاكه .

(طعن رقم ٦٧٣ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٦/١٢/١)

قاعدة رقم (٢٩٨) .

المبدأ :

قرار ازالة التعدي لا يزعمه بحسب الظاهر عقد البيع العرفي اللاحق ، اذ لا ينبىء بذاته عن ان الواقع ككن ملكا للأرض محل هذا العقد — مفاد العقد العرفي تراخى طرفيه على البيع والشراء بالشروط المتفق عليها بينها لا يخل ذلك بحق الملكية الذي قد يثبت لفرد على هذه الأرض . وما يفعله هذا الحق لصاحبه من مكسة دفع التعدي الواقع عليها واسترداد حيازتها . بالطريق الإداري الذي رسمه القانون .

ملخص الفتوى :

ان الظاهر من أوراق الطعن أن مستندات الهيئة الطاعنة التي سوغت لها — اصدار قرار ازالة التعدي المطلوب وقف تنفيذه اقوى وأرجح من المستندات المقدمة من المظنون ضده في صدد المنازعة حول مشروعية هذا القرار . ذلك أن الهيئة تقدمت بصورة عند بيع مسجل برقم ٤٤٢٢ مؤشر عليه بالاستلام في ١٩٣٠/٤/١ يفيد ملكيتها لمساحة من الأراضي بناحية أبى زعبل مركز شبين القناطر محافظة القليوبية جملتها ١٦ م ، ٢ ط ، ٥ م . وم وظهر من العقد أنها تملكها بطريق الشراء من بلدية الاسكندرية لاضافتها للمنفعة العامة لزوم مشروع ورش وابورات سكك حديد الحكومة المصرية بأبى زعبل وأقرت الجهة الباعثة في هذا العقد أنها تملك العقارات المذكورة بطريق الشراء من تفليسة الخواجة سوتر وشركاه بمقتضى عقد مسجل بمحكمة مصر المختلطة بتاريخ ٢١ أغسطس سنة ١٨٨٩ — نمرة ٢٥٣٢ وعقد تسمية مسجل بمحكمة مصر المختلطة بتاريخ ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٩ نمرة ٣٦١٢ وأوضحت الخرائط المساحية حدود الأرض التي تملكها الهيئة بمقتضى

عقد البيع المشار اليه . واذا كان ذلك هو سند الهيئة في اصدار قرار ازالة التعدي من المنازعة المظلة فلا يزعمه بحسب الظاهر عقد البيع المصرفي اللاحق الذي حرره المدعى مع المائعة بتاريخ ١٩٦٨/٣/١ فهو لا يبين بذاته عن أن المائعة المذكورة كتبت ملكة للأرض محل هذا العقد أو أن المدعى قد غدا مالكا لها بمقتضاه وكل ما يستفاد من هذا العقد العرفي هو تراخي طرفيه على البيع والشراء بالشروط المتفق عليها بينهما ولا يخل ذلك بطبيعة الحال بحق الملكية الذي قد ثبت للغير على هذه الأرض ، وما يفوله هذا الحق لصالحه من مكنة دفع التعدي الواقع عليها واسترداد حيازتها بالطريق الذي رسمه القانون .

(طعن ٣٤٧ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٥/٣/١٦)

قاعدة رقم (٣٩٩)

المبدأ :

بيع المباني والأراضي القضاء الداخلة في دائرة مجلس المدينة يجعل لها الحق في نصف صافي المبلغ المتحصل من البيع .

ملخص الفتوى :

تخليص وتلخيص النزاع الملل في أن مجلس الوزراء قرر بجلسته المنعقدة في ١٩٥٢/٦/٣ اسقاط التزام شركة سكك حديد الحلنا وفي ١٩٥٥/١٠/٥ قرر مجلس الوزراء ايلولة موجودات المرفق الى الدولة دون أية اعباء على الخزانة العامة ، وتخويل وزارة المواصلات وضع نظام خاص لإدارة المرفق على أن يدار كهيئة اعتبارية ملحقة بالسكة الحديد ، ثم صدر القرار الجمهوري رقم ٤٤١ لسنة ١٩٦١ بشأن تصفية ما بقى من خطوط سكك حديد الحلنا والفيوم الزراعية ، وفي ٢٨ ١٩٦٢/٥/٢٨ تسلم مجلس مدينة كفر الزيت ، ابتدائيا أراضي المرفق الواقعة داخل كردون المدينة التي تبلغ مساحتها ٤٤٩٤٩ مترا مربعا بسعر المتر ٢٥٠ مليا بقيمة اجمالية قدرها ١١٢٣٧٢٥٠ ، الا أن مجلس المدينة لم يسند هذا الثمن الى اللجنة المختصة فقبلت الاخيرة ببيع مساحة قدرها ٥٥٢٥ مترا مربعا للأهلي بـ ٤١٨

(م ٢٨ — ج ٤١٨)

١٩٢١/١٩٧٥ استنادا الى شرط جزائي في محضر التسليم يجيز بيع هذه الاراضي في حقة عدم سداد قيمتها . ويتاريخ ١٩٧١/١١/١٥ حرر محضر التسليم النهائي للمساحة الباقية و قدرها ٣٩٤٣٣ مترا مربعا — بعد استئصال الجزء المبيع للاهالي — بشن اجبالي قدره ٩٨٥٨٢٥٠ وفقا للسعر المعتمد من اللجنة المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٤٤١ لسنة ١٩٦١ ، الا ان المجلس لم يسدد هذا الثمن بدعوى أن هذه الارض المسلمة اليه عبارة عن شوارع قائمة فعلا ، ومن ثم تعتبر ملكا للدولة وتفيد بسجلات املاك الدولة ، كما ينقل تخصيصها من مرفق سكك حديد الدلتا الى الاملاك العامة .

ولدى عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٢ استبان لها من الاطلاع على محضر التسليم النهائي المؤرخ ١٩٧١/١١/١٥ أن مجلس مدينة كفر الزيات تسلم املاك مرفق سكك حديد الدلتا ، وقد بلغت اجبالي المسطحات المسلمة اليه طبقا والخرائط المسلمة الى المجلس مساحة ٦ س ٩ ط ١ ف توازي ٣٩٤٣٣ مترا مربعا اجبالي قدره ٩٨٥٨٢٥٠ بواقع سعر المتر ٢٥٠ مليا طبقا للاسعار المعتمدة من اللجنة المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٤٤١ لسنة ١٩٦١ .

وحيث ان مجلس المدينة — في ضوء ذلك — قد ارتضى شراء الارض المسلمة اليه من المرفق بالسعر المين بمحضر الجلسة المشار اليها — فانه — أي مجلس المدينة — يلتزم بسداد ثمن هذه الارض وقدره ٩٨٥٨٢٥٠ الى المرفق ولا يحتاج في ذلك بأن هذه المساحة كانت مخصصة للنفع العام وانها كلفت عبارة عن شوارع قائمة فعلا عند الاستلام . حيث ان الثابت هو ان هذه المساحة لم تكن مخصصة للنفع العام وقت الشراء وانما كان التخصيص في وقت لاحق وبحكم الواقع .

وحيث ان الثابت ان اللجنة المشار اليها قامت ببيع مساحة قدرها ٥٥٢٥ متر مربع للاهالي بمبلغ اجبالي قدره ١٩٢١/١٩٧٥ ، فإن مجلس مدينة كفر الزيات يستحق هذا الثمن وقدره ٩٦٠٥٨٢٧ اعمالا لحكم المادة

٤٤ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن الإدارة المحلية — وهو القانون
المصري وقت البيع — والتي كانت تنص على أن « تشمل إيرادات المجلس
(مجلس المدينة) بالإضافة إلى ما تقدم الموارد الآتية :

..... (ج) حصيلة الحكومة في دائرة
اختصاصه من أيجار المباني وأراضي البناء الفضاء الداخلة في أملاكهم
الخاصة ونصف مكافئ المبلغ الذي يحصل من بيع المباني والأراضي
المذكورة »

ويبين ما تقدم أن مجلس مدينة كفر الزيت ولو أنه دائن لمرق سكة
حديد الدلتا بمبلغ ٩٦٠٥٨٣٧٦ عبارة عن نصف ثمن الأرض المبيعة للاعلى
على النحو السابق — إلا أنه — أي مجلس المدينة — مدین للمرق بمبلغ
٩٨٥٨٢٥٠ ، عبارة عن ثمن الأرض المسلمة اليه من المرق وبذلك تقع
المقاصة بينهما بقدر الأقل منهما .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسوى الفتوى والتشريع الى
رفض مطالبة مجلس مدينة كفر الزيت بمبلغ ٩٦٠٥٨٣٧ من إدارة سكة
حديد الدلتا .

(ملف ٤٥٤/٤/٣٢ — جلسة ١٩٨٢/١١/٣)

الفصل الرابع

مفهوم الزواج

قاعدة رقم (٤٠٠)

المبدأ :

اشتراط الرسمية لسماع الدعوى — المنط في عدم سماع الدعوى هو
انكار الزوجية — بقاء الزواج على وضعه الشرعى عقدا قائما على ايجاب
وقبول يتم صحيحا متى استوفى شرائطه دون حاجة لاثباته بالكتابة ، وعلى
المحكم سماع دعوى الزوجية اذا لم يجدها احد الزوجين .

ملخص الحكم :

انه وان كانت المادة ٩٩ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١
المستل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها قد نصت
في فقرتها الرابعة على انه « لا تسمع عند الانتكاز دعوى الزوجية او الاقرار
بها الا اذا كانت ثبوتة بوثيقة زواج رسمية في الحوادث الواقعة من اول
أغسطس سنة ١٩٣١ » ، الا انه لا يستفاد من هذا النص حظر الزواج
العرفي او اعتباره غير قائم شرعا ، اذ الزواج مازال على وضعه الشرعى عقدا
قائما على ايجاب وقبول ، وهو يتم صحيحا شرعا متى استوفى شرائطه
القانونية دون ما حاجة الى اثباته كتابة ، وعلى المحكم سماع دعوى
الزوجية اذا لم يجدها احد الزوجين ، اذ المنط في عدم سماع الدعوى هو
انكار الزوجية .

(طعن رقم ١١٢٤ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١/٥)

الفصل الخامس

عقد التصالح

قاعدة رقم (٤٠١)

المبدأ :

وجوب تفسير عقد الصلح تفسيراً ضيقاً وتفسير التصالح على ما تنازل عنه التصالح وحده .

المبدأ :

ان التفسير الضيق لعبارة الصلح يستوجب تفسر التصالح على ما تنازل عنه التصالح وحده دون غيره . واذا كان التنازل الوارد عن حقوق المدعى في الراتب مختلفاً في موضوعه عن طلب التعويض عن نصله من الخدمة كما جرى بذلك قضاء هذه المحكمة فلن هذا التنازل بفرض صحته لا ينبغي تفسيره على انه شامل للتعويض ومن ثم يحق للمدعى ان يطلب بالتعويض المشار اليه اخذاً بقاعدة تفسير الصلح تفسيراً ضيقاً.

(طعن رقم ١٢٠٥ لسنة ٨ ق — جلسة ١٣/٦/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٤٠٢)

المبدأ :

المختان ٥٤٩ و ٥٥٢ من القانون المدني — مقومات عقد الصلح — توافقها عندما تتجه نية طرفي النزاع الى حسم النزاع بلاهله او توقعه اذا كان مضملاً — وذلك بتزول كل من المصالحين على وجه التقابل من جزء

من ادعائه — النص على أنه لا يثبت الصلح إلا بالكتابة أو بحضور رسمي —
الكتابة شرط للائبث لا للاعتقاد .

ملخص الحكم :

أن الصلح وفقاً لحكم المادة ٥٤٩ من القانون المدني هو « عقد يحسم به الطرفان نزاعاً قائماً أو يتوقيان به نزاعاً محتملاً وذلك بأن ينزله كل منهما على وجه التقابل عن جزء من ادعائه » ومفهوم ذلك أن عقد الصلح تتوافر فيه مقوماته عنصراً تتجه نية طرفي النزاع إلى حسم النزاع بينهما إما باتهائه إذا كان قائماً وإما بتوقيه إذا كان محتملاً وذلك بنزول كل من المتصالحين على وجه التقابل عن جزء من ادعائه فلذا ما تحققت هذه المقومات وقام العقد على أركانه القانونية وهي التراضي والمحل والسبب انعقد الصلح باعتباره من عقود التراضي وإذا كان القانون المدني قد نص في المادة ٥٥٢ منه على أن « لا يثبت الصلح إلا بالكتابة أو بحضور رسمي فهذه الكتابة على أنها لازمة للائبث لا للاعتقاد وتبعاً لذلك يجوز الاثبث بالبينة أو بالتقارن إذا وجد مبدأ ثبوت بالكتابة .

(طعن رقم ٨٠٢ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠)

قاعدة رقم (٤٠٢)

المبدأ :

عبارات الصلح تفسر تفسيراً ضيقاً — يترتب على ذلك قصر التصالح على ما تنازل عنه المتصالح وحده دون غيره — إذا كان التصالح وارداً على حقوق في الراتب فإنه لا ينبغي تفسيره على أنه شامل للتعويض عن الفصل من الخدمة .

ملخص الحكم :

أن التفسير الضيق لعبارة الصلح يستوجب قصر التصالح على ما تنازل عنه المتصالح وحده دون غيره ، وإذا كان التنازل الوارد عن حقوق المدعى في الراتب مختلفاً في موضوعه عن طلب التعويض عن فصله من

الخدمة ، فإن هذا التنازل يفرض صحته لا ينفي تفسيره على أنه شليل للتمويض ، ومن ثم يحق للمدعين أن يطلبوا بالتمويض المثار إليه أخذه بقاعدة تفسير الصلح تفسيراً ضيقاً .

(طعن رقم ٧٥٩ ، ١١٧٩ لسنة ٩ ق — جلسة ١٧/٥/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٤٠٤)

المبدأ :

أثر عقد الصلح — عدم جواز المتصلحين في الدعوى أو اثرته النزاع أمام القضاء متجاهلاً هذا الصلح — من حق المتصلح الآخر التمسك بما أوجبه الصلح — كما يحق له فسخ الصلح دون اخلال بحقه في التمويض — يجوز للمتصلحين أن يتقبلا الصلح صراحة أو ضمناً — صور التقابل الضمني .

ملخص الحكم :

أن النزاع إذا ما انحسم صلحاً جاز لكل من المتصلحين أن يلزم الآخرين ولا يجوز لأحدهما أن يفي في دعواه أو يثير النزاع أمام القضاء متجاهلاً هذا الصلح فإن هو لجأ إلى ذلك جاز للمتصلح الآخر أن يتمسك بما أوجبه الصلح في نفيه من التزامات كما يجوز له أن يطلب فسخ الصلح دون اخلال بحقه في التمويض ومع ذلك فإنه يجوز للمتصلحين أن يتقبلا الصلح صراحة أو ضمناً ويستخلص هذا التقابل ضمناً من تصرفات المتصلحين التي تتم من عدم اعتدادهما بهذا الصلح وتطلعيهما من أكله بأن يظهر أن النزاع بينهما ظل محتوماً ومطروحاً على القضاء دون أن يتمسك أيهما بالصلح الذي كان قد تم بينهما أو يستفاد من مسلكتها في علاقة كل منهما بالآخر أنها نكلا عما تصلحا عليه .

(طعن رقم ٨٠٢ لسنة ١١ ق — جلسة ١٠/٢/١٩٦٨)

قاعدة رقم (٤٠٥)

المبدأ :

يجب تفسير عبارات التنازل التي يتضمنها عقد الصلح تفسيراً ضيقاً .

ملخص الحكم :

لا ينصب التنازل الذي يشمل عقد الصلح إلا على الحقوق التي كانت وحدها اسلامحلاً للنزاع الذي حسمه الصلح . . ويجب أن ترد عبارات الصلح أو التقرير بترك الخصومة أو التنازل عن الحق في عبارات تلطمة حاسمة في مجال تحقيق انصراف ارادة صاحب الشأن الى تحقيق النتيجة التي ارضاها سلفاً دون أن تلجأ المحكمة الى استنتاجها . وعلى ذلك فإذا كان قد صدر قرار اللجنة الاستئنافية للفصل في المنازعات الزراعية وعليه امام محكمة القضاء الإداري ، وانصرف عقد الصلح بين الطرفين المتنازعين الى تحديد ما يتحملان به من التزامات مترتبة على تنفيذ قرار اللجنة الاستئنافية للفصل في المنازعات الزراعية فلا يعتبر ذلك بذاته صلحاً منتهياً للنزاع أو رضاء بما انتهت اليه اللجنة أو تركاً للخصومة ، وذلك لأن قرار اللجنة واجب النفاذ ما لم تقض محكمة القضاء الإداري بوقف تنفيذه ومن ثم فإن مثل هذا الارتضاء لا يعتبر مانعاً من الطعن في القرار أو قبولاً مستقلاً للحق ، متى ثبت أن صاحب الشأن قد قصد بالطمن تقلادي اضرار قد تلحقه من جراء أرجاء التنفيذ .

الفصل السادس

عقد القسمة

المادة رقم (٤٠٦)

المادة :

القسمة ليست إجراء منشا الملكية الأراضي الموقوفة بل إجراء مكثف عن حق مقرر من قبل صدور القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بالقضاء الوقت على غير الخيرات .

ملخص الحكم :

إذا كان نصيب الطاعن في الوقف مجهولا وغير معلوم بسبب عدم نسخه عند العمل بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ فإن ذلك لا يمس حقوق الطاعن ولكنه يؤثر فقط في تحديد المساحة التي تستولى عليها الحكومة ملكا وتندرا وإذا صح ما ينميه الطاعن على التقرير المطعون فيه من اعتباره ان القسمة التي تمت بين المستحقين سنة ١٩٤٨ قسمة نهائية في حين انها كانت قسمة ادارة واستغلال فإن هذا التجريح للقرار لا ينال من حقيقة ان اطلاق الوقف أصبحت ملكا حرا منذ العمل بالقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ وان نصيب الطاعن أصبح مملوكا ملكية تامة منذ هذا التاريخ حتى لو لم يتم قسمته الا في سنة ١٩٦٣ — والطاعن نفسه يقر في المذكرة التكميلية التي قدمها للمحكمة بأن ملكيته لنصيبه في الوقف انشأها القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ ولم يقررها له ، وقد زالت بذلك صفة الوقف عن هذه الاطلاق منذ صدور القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ وأصبحت قسمتها تنصب على ملك حر مملوك للمستحقين وتتولاها لجنة القسمة وليس في قيلم هذه اللجنة بمهمة قسمة الاطلاق ما يؤثر على تكيف طبيعتها بانها ملك حر للمستحقين من سنة ١٩٥٢ .

الفصل السابع

عقد العارية

قاعدة رقم (٤٠٧)

المبدأ :

عقد العارية عقد يلتزم به المير أن يسلم المستعير شيئا غير قابل للاستهلاك ليستعمله بلا عوض لمدة معينة أو في غرض معين على أن يردده بعد الاستعمال (م ٦٣٥ مدني) هذا العقد يضع على عاتق المستعير التزاما بأن يستعمل الشيء بنفسه على الوجه المتفق عليه بغير أن يسأل عما يلحق الشيء نتيجة لهذا الاستعمال على أن يبذل في المحافظة عليه ما يبذله الرجل المعتاد في المحافظة على ماله - للمير أن ينهي العارية في حالة إساءة المستعير استعمال الشيء وفي حالة عدم المحافظة عليه اقترام المستعير برد الشيء بالحالة التي يكون عليها وقت الرد - إخلال المستعير بهذه الأحكام يلزمه بتعويض المير عن الأضرار التي قد تلحق بالشيء .

ملخص الفتوى :

ان المادة (٦٣٥) من القانون المدني تنص على أن « العارية عقد يلتزم به المير أن يسلم المستعير شيئا غير قابل للاهلاك ليستعمله بلا عوض لمدة معينة أو في غرض معين على أن - يردده بعد الاستعمال » وتنص المادة (٦٣٩) على أنه « ليس للمستعير أن يستعمل الشيء المعارف الا على الوجه وبالقدر المحدد وذلك طبقا لما يبينه العقد أو تقبله طبيعة الشيء أو يعينه العرف ، ولا يجوز له بغير إذن المير أن ينزل عن الاستعمال للغير ولو على سبيل التبرع » وتنص المادة (٦٤١) من ذات - القانون على أنه « على المستعير أن يبذل في المحافظة على

الشيء العناية التي يبذلها في المحافظة على ماله دون أن ينزل في ذلك عن عناية الرجل المعتاد » وتنص المادة (٦٤٢) على أنه « متى انتهت العارية وجب على المستعير أن يرد الشيء الذي تسلمه بالحالة التي يكون عليها دون إخلال عن الهلاك أو التلف » وتنص المادة (٦٤٤) على أنه « يجوز للمعير أن يطلب في أى وقت انتهاء العارية في الأحوال الآتية : ب - إذا أساء المستعير استعمال الشيء أو تصرف في الاحتياط الواجب للمحافظة عليه » .

ومفاد ما تقدم أن عقد العارية يضاع على عاتق المستعير التزاما بأن يستعمل الشيء بنفسه على الوجه المتفق عليه بغير أن يسأل عما يلحق الشيء نتيجة لهذا الاستعمال على أن يبذل في المحافظة عليه ما يبذله الرجل المعتاد في المحافظة على ماله ، وللمعير أن ينهى العارية إذا أساء المستعير استعمال الشيء أو لم يحافظ عليه ، فإذا ما انتهت العارية القزم برد الشيء بالحالة التي يكون عليها وقت الرد .

وتطبيقا لما تقدم فانه لما كان مجلس مدينة الفشن قد قصر في المحافظة على جهاز التليفزيون المعار اليه واساء استخدامه . فلم يستعمله بنفسه وسمح بنقله الى أحد النوادي الرياضية دون علم هيئة الاستعلامات مما أدى الى سرقة ، فان مجلس مدينة الفشن يلتزم بتعويض الهيئة عما لحقها من ضرر من جراء هذا التسير

وإذا كان الجهاز قد استعيد بعد سرقة وهو في حالة سيئة لم يكن يصل اليها بالاستعمال العادي فان مجلس المدينة يلتزم بتعويض الهيئة تعويضا يساوى قيمة الجهاز منقوصا منها ما يقابل الاستهلاك العادي وهو ما تقدره الجمعية العمومية بمبلغ ١٠٠ جنيه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى إلزام مجلس مدينة الفشن بأن يدفع للهيئة العامة للاستعلامات مبلغ ١٠٠ جنيه كتعويض .

قاعدة رقم (٤٠٨)

المبدأ :

الالتزام المستعمر بأن يؤدي للمعير التكليف التي يتكبدها واصلاح التلف الذي يصيب الشيء بسبب استعماله اثناء فترة العارية — اساس ذلك .

ملخص الفتوى :

ان القانون المدني ينص في المادة ٦٣٥ على ان « العارية عقد يلتزم به المعير ان يسلم المستعمر شيئا غير قابل للاستهلاك ليستهمله بلا عوض لمدة معينة او في غرض معين على ان يرده بعد الاستعمال » .

وينص في المادة ٦٤١ على ان « على المستعمر ان يبذل في المحافظة على الشيء العناية التي يبذلها في المحافظة على ماله دون ان ينزل في ذلك عن عناية الرجل المعتاد » .

وينص في المادة ٦٤٢ على انه « متى انتهت العارية وجب على المستعمر ان يرد الشيء الذي تسلمه بالحالة التي يكون عليها ، وذلك دون اخلال بمسئوليته على الهلاك أو التلف » .

ومناد تلك النصوص أن العارية وهي استعمال شيء مملوك للغير بغير مقابل لمدة محددة أو في غرض معين تلزم المستعمر بالمحافظة على الشيء المعار ويرده بالحالة التي يكون عليها عند انتهاء العارية مع مساعفته عما يكون قد لحقه من تلف — ومن ثم يلتزم المستعمر بأن يؤدي للمعير التكليف الحقيقية التي يتكبدها في سبيل اصلاح التلف الذي يصيب الشيء المعار بسبب استعماله اثناء فترة العارية .

واذا استعار الحرس الجمهوري من رئاسة الجمهورية السيارات لرقام ١٩٢ و ٧٦٤ و ٨٢٨ و ٨٨٨ و ١١٠٢ و ١٢٥ و ١١٠١ و ٢١٠ و ١٠٩٠ و ٩١٨ و ٤٥٥ و ١٢٦ وردها بعد انتهاء العارية وهي مصلبة بتلف تكبدت رئاسة الجمهورية في سبيل اصلاحه مبلغ ٤٥١ جنيه و ٧٨٥ لليم فاقه يلتزم بتداء هذا المبلغ للرئاسة التي يتف عند هذا الحد الذي يمثل العبء الفعلي

الذى تحلقه بسبب ما أصاب سياراتها من تلف أثناء العارلية فليس لها أن تطلب بمقابل الاشراف وملاحظة عملها الذين يتقاضون أجور دورية منهجه للاصلاح اذ انها تتكبد في سبيل ذلك أية تكاليف اضافية .

ولا يؤثر في التزام الحرس الجبهوى بأداء تكاليف اصلاح السيارات المشار اليها أن التلف الذى أصابها نتج عن خطأ تبميه الذين عهد اليهم بقيادة السيارات واستعمالها أثناء فترة العارلية ذلك لانهم كانوا يعملون لحسابه وتحت اشرافه ورقابته .

واذ لم تحدد الرئاسة التكاليف الفعلية لاصلاح السيارة رقم ١٠٨٧ وانما طالبت بصدها ببلغ ٣٥٠ مليم و ١٠٩٥ جنيه على وجه التقريب فان تلك المطالبة تكون غير صالحة للفصل فيها بحالتها الراهنة ومن ثم يتعين ارجاء النظر فيها لحين تحديد تكاليف الاصلاح الفعلية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع الى الزام وزارة الدفاع بأن تؤدى الى رئاسة الجمهورية ببلغ ٧٨٥ مليم و ٤٥١ جنيه كتعويض وارضاء الفصل في المطالبة بتكاليف اصلاح السيارة رقم ١٠٨٧ لحين اعادة عرضها على الجمعية .

(ملف ٨٠٨/٢/٣٢ — جلسة ١٩٨١/٥/١٣)

قاعدة رقم (٤٠٩)

المبدأ :

حدود التزام المستعمر في عقد العارلية بذل العنلية التى يبذلها في ماله .

ملخص الفتوى :

مفاد نصوص المواد ٦٢٥ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ من القانون المدنى أن المستعمر يلتزم بأن يبذل في المحافظة على الشيء المعار العنلية التى يبذلها في المحافظة على ماله بشرط ألا يتل عن عناية الرجل المعتاد كما أنه يسأل عن هلاكه في حادث مفاجئ او قوة قاهرة اذا كان في وسعه أن يمنعه ، ومن ثم لا يكون

المستعمر مسئولاً عن هلاك الشيء المعار أو تلفه أو تعييبه الا اذا ثبت انه لم يبذل في المحافظة عليه العناية المطلوبة منه . وفي هذا الصدد يختلف التزام المستعمر بالحفظ على التزامه برد الشيء المعار الذي تسرى عليه القواعد العامة بحيث يجب ان يرد الشيء ذاته لا شيئاً غيره ولو كان أكبر قيمة ، كما انه يلزم بان يرد الشيء المعار في الحالة التي يكون عليها في وقت الرد ولما كان الالتزام بالرد هو التزام بتحقيق غاية لا التزام ببذل عناية بخلاف الالتزام بالحفظ ، فان المستعمر يكون مسئولاً عن الضياع الا اذا اثبت انه نتج عن سبب اجنبى لا يد له فيه .

(ملف ٦٨١/٢/٣٢ — جلسة ١٩٧٩/٦/٢٧)

قاعدة رقم (٤١٠)

المبدأ :

طبقاً لنص المادة ٢٦٣ من لائحة المخازن والمشتريات تنظم الجهة المستعمرة ان تعيد الشيء المعار الى الجهة المميرة بحالة جيدة بحيث لا يكون قد اسوء استعماله ولا يكون قد اصلبه تلف نتيجة اهلاك — قيام الهيئة العامة للصرف الصحى بتسليم سيارتين الى مجلس مدينة المنيا لاستعمالها في غرض محدد هو في التكيف السليم علاقة عارية — التزام مجلس مدينة المنيا بسداد قيمة قطع الغيار التي ركبت بالسيارتين الى الهيئة العامة للمجارى والصرف الصحى — اساس ذلك ان المستعمر طبقاً لنص المادة ٦٤ من القانون المعنى ملزم بالدفعة اللازمة لصيانة الشيء صيانة محتادة وليس من شك في ان قطع الغيار انما تستبدل بقطع غيار اخرى استهلك نتيجة للاستعمال العادى .

بالفصل الثانى :

ان المادة ٢٦٣ من لائحة المخازن والمشتريات تنص على ان « لا تصرف اقساف من المخازن على سبيل الاعارة الا بتصريح مالى خاص وتسلم بإيصـال

ووقت ، بعد أخذ الضمانات والكفالية ... وعند إعادة الاصناف ، تنحصرها لجنة نحس الاصناف المرتجعة لاثبات حالتها عند ردها للمخزن . واذا تبين للجنة انه اسء استعمالها أو اصلبها تلف نتيجة الاملال ، فيحتمل المستعر قبية ذلك وحسب احكام هذه اللائحة » .

والواضح من هذا ان النص ان ثبة التزام على الجهة المستعيرة ان تعيد الشيء المعار الى الجهة المعيرة بحالة جيدة بحيث لا يكون قد اسء استعماله ولا يكون قد اصلبه تلف نتيجة املال ، وعلى ذلك فان مجلس مدينة المنيا ملزم بتغيير قطع الغيار اللازمة للسيارتين المعارتين له من اللجنة المشار اليها باعتبارها ان هذه القطع لازمة لبقاء هاتين السيارتين في حالة جيدة .

واذا كانت العلاقة بين مجلس مدينة المنيا وبين الهيئة العامة للصرف الصحى هى فى التكليف السليم علاقة عارية ، وان لم تكن محدودة المدة الا انها محددة الغرض فالسيارتين سلطنا اليه لاستعمالهما فى غرض محدد ، وكان التسليم ابتداء بغير عوض فان المادة ٦٣٥ من القانون المدنى تنص على أن « العارية عقد يلتزم به المعير ان يسلم المستعر شيئاً غير قابل للاستهلاك ليستعمله بلا عوض لمدة معينة او فى غرض معين على أن يرده بعد الاستعمال ، والمستعر طبقاً لنص المادة ٦٤٠ من القانون المدنى ملزم بالنفقة اللازمة لصيانة الشيء صيانة معتادة ، وليس من شك أن قطع الغيار انما تستبدل بقطع غيار اخرى استهلكت نتيجة للاستعمال العادى ، فيلزم مجلس المدينة بشئها ، دون ان تتحملها الهيئة .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى التزام مجلس مدينة المنيا بسداد قبية قطع الغيار التى ركبت بالسيارتين رقم ٢٧٦٩ ورقم ٢٧٨٤ حكومة الى الهيئة العامة للمجارى والصرف الصحى .

الفصل الثاني

معد الملاج الطبي

مقدمة رقم (١١)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٠٩ لسنة ١٩٦٤ في شأن إنشاء الهيئة العامة للتأمين الصحي وفروعها للمعلمين في الحكومة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة — قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٩٨ لسنة ١٩٦٤ في شأن قيام الهيئة العامة للتأمين الصحي بتنفيذ التأمين الصحي المتخصص عليه في القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ — قيام الهيئة بإبرام عقود علاج طبي مع الأطباء الممارسين والإخصائيين — تكليف هذه العقود — خروجها عن نطاق عقود العمل واعتبارها من العقود غير المسماة .

ملخص الفتوى :

أن قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٢٠٩ لسنة ١٩٦٤ في شأن إنشاء الهيئة العامة للتأمين الصحي وفروعها للمعلمين في الحكومة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة قد نص في المادة ٢ منه على أن الفرض من إنشاء هذه الهيئة هو القيام بالتأمين الصحي للمعلمين .. ولها في سبيل ذلك القيام بما يأتي :

(أ)

(ب)

(ج)

(د) التعاقد مع الممارسين المعلمين والإخصائيين وغيرهم من لرباب المهن المرتبطة ببيئة الطب وتحديد المرتبات والأجور والمكافآت الخاصة بهم .

وأن قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٢٩٨ لسنة ١٩٦٤، في شأن قيام الهيئة العامة للتأمين الصحي بتنفيذ التأمين الصحي المنصوص عليه في القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد نص في المادة ١ منه على أن تنتقل إلى الهيئة العامة للتأمين الصحي المنشأة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٠٩ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه اختصاصات التأمينات الاجتماعية في شؤون التأمين الصحي المنصوص عليه في البسبب الخامس من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه (بصدار قانون التأمينات الاجتماعية) . .

ومن ومن حيث أن الهيئة وجدت نفسها مضطرة إلى الاستعانة بخدمات المصريح لهم بمزاولة المهنة في عياداتهم الخاصة سواء منهم من يعمل بجهة أخرى كالجالية أو القوات المسلحة أو لم يسبق له الخدمة بجهة من قبل أو محالا إلى المعاش ونظرا لأنه لا يتيسر استخدام هذه الطائفة عن طريق تعيينهم بخدمة الهيئة بصفة دائمة أو مؤقتة فإن الهيئة ترتبط معهم بعقود علاج طبي لا يخضعون فيها لأشراف الهيئة ورتبتها ولا يتعرضون لتوقيع الجزاءات التأديبية إلى غير ذلك من الشروط التي تضمنها هذا العقد وأن نية الهيئة اتجهت ابتداء إلى الاستعانة بمثل هؤلاء الأطباء في عياداتهم الخاصة يذهب إليها المرضى المنتفخون للكشف عليهم وأعدت فعلا الإجراءات الخاصة بذلك إلا أنه قبل البدء في التطبيق أمكن للهيئة تدبير الأملكن التي يمكن أن ينتقل إليها هؤلاء الأطباء للكشف على المرضى الذين يحولون إليهم .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على نموذج لعقد العلاج الطبي للممارس العام أن البند (١) منه ينص على « يلتزم الطرف الثاني (الطبيب المتعاقد بأن يتولى العلاج والرعاية الطبية للمواطنين المؤمن عليهم لدى الهيئة والذين تحددهم له وفي المكان الذي تعينه وذلك في حدود الخدمات التي يؤديها الممارس العام طبقا للمستويات المحددة في الملحق المرافق للعقد والذي يعتبر جزءا متما له ويكون أداء هذا الالتزام على الوجه الذي تحدده الهيئة حسب دورات العمل يوميا فيها عدا أحد أيام الأسبوع طبقا للنظم التي تضمنها الهيئة » .

وإن البند (٢) من هذا العقد ينص على أن يلتزم الطرف الأول (الهيئة) بأن يؤدي إلى الطرف الثاني مبلغ جنيه (نقداً) في نهاية كل شهر شاملة بمصروفات الانتقال وعلى أسس أداء الطرف الثاني جميع الأعمال المقررة عليه .

وإن البند (٣) من هذا العقد ينص على أن يكون الطرف الثاني مسئولاً شخصياً عن تنفيذ هذا العقد فلا يجوز له التنازل عنه أو أن ينيب عنه غيره في تنفيذه .

وإن البند (٥) ينص على أن يتحمل الطرف الثاني وحده مسئولية ما قد يقع منه من إخطاء غنية أو مخالفات قانونية في مباشرته لتنفيذ هذا العقد .

وإن البند (٦) ينص على أنه في حالة اخلال الطرف الثاني بأي شرط من شروط هذا العقد يكون للطرف الأول الحق في تنفيذه على حساب الطرف الثاني أو نسخ العقد وذلك دون حاجة إلى إنذار ودون اخلال بحقه في مطالبة الطرف الثاني بالتعويضات المترتبة عن ذلك .

وقد وردت هذه الأحكام في عقد العلاج الطبي لأخصائي .

ومن حيث أن المادة ٧٧٤ من القانون المدني تنص على أن عقد العمل هو الذي يتم به أحد المتعاقدين بأن يعمل في خدمة المتعاقد الآخر وتحت إدارته أو إشرافه مقابل أجر يتم به المتعاقد الآخر .

ومن حيث أن المادة ٤٤ من قانون العمل الصادر به القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تنص على أن تسري أحكام هذا الفصل على العقد الذي يتم به تقديمه على أن يشتغل تحت إدارة صاحب عمل أو إشرافه مقابل أجر .

ومن حيث أن الجمعية العمومية سبق أن انتهت بطمسها المتقدمة في ١٢ من أبريل سنة ١٩٦٦ إلى أن العمل الذي يجرى عقد العمل بحسب العقد الذي يتم به أحد المتعاقدين بأن يعمل في خدمة المتعاقد الآخر وتحت إدارته أو إشرافه مقابل أجر يتم به المتعاقد

الآخر - عن غيره من العقود الأخرى كمقد المتأولة - هو معيار التبعية أى التبعية القانونية التى يترتبها العلقون والتى تتبطل فى قيلم المامل متأدية عمله لحساب رب العمل وتحت إدارته أو إشرافه مبتثلا لأوامره ونواهيته دون مناقشة أو إبداء رأى والا تضرع لتوقيع الجزاءات من رب العمل اذا ما قصر أو أخطأ فى عمله أو خالف أوامر رب العمل وتوجيهاته .

ومن حيث أن نصوص العقدين المذكورين وإن جملا لرب العمل سلطة تحديد المسالين الذين يلتزم الطبيب بعلاجهم وتقديم الرعاية الطبية لهم وتحديد المكان والزمان الذى يزاول فيه الطبيب العمل إلا أنها لم تعط للهيئة حق الإشراف والرقابة والتوجيه على الطبيب كما لم تتضمن أية حقوق للأطباء قبل الهيئة ولا أية امتيازات لهم - وعلى ذلك فإن العقود التى تبرمها الهيئة مع الأطباء تخرج عن نطاق عقود عقود العمل وتعتبر عقود علاج طبي وهى ذات طبيعة خاصة وهى من العقود غير المسماة فى العلقون .

(نفوى رقم ٦٧٠ فى ٢٧/٦/١٩٦٨)

القصل التاسع

مقدّم القولة

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

اتزام رب العمل بالأجر المتفق عليه مع القاول في حالة قيام الأخر
بتفريط القزله .

ملخص الفتوى :

تلخص وقائع النزاع المعروض في أنه اثناء قيام إدارة الانتفاذ
والفطس بالهيئة العامة لبناء الاسكندرية بتطهير منطقة « جونة » بإدارة
الخطوات البحرية من الوحدات الفارقة لحسن سير الملاحة البحرية في الميناء
وجدت فلوكة اباحت غارقة لمصلحة الموانئ والمنائر فقامت الهيئة باتذار
المصلحة باتخاذ اللازم نحو رفع الفلوكة الفارقة والا فسوف تقوم بانتشالها
على نفقة المصلحة ، ردت المصلحة على ذلك بانها في حاجة لمسة وعلاجة
الى انتشال الفلوكة الفارقة ووضعها على البر وأبنت استعدادها لدفع
قيمة انتشالها اذا ما قبلت الهيئة بذلك . وقد قبلت الهيئة بانتشال الفلوكة
المذكورة وتكبنت في سبيل ذلك ٢٠٣٠ جنيه (ألفان وثلاثون جنيتها) وعند
مطالبة المصلحة بهذا المبلغ لم تستجب .

ولدى عرض الموضوع على الجمعية الموبوية لقسمي الفتوى
والتشريع بطليستها المنعقدة بتاريخ ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٨٢ استقبل لها
فن مصلحة الموانئ والمنائر وقد أبنت استعدادها لدى الهيئة العامة لبناء
الاسكندرية لدفع قيمة انتشال الفلوكة الفارقة التابعة لها اذا ما قبلت الهيئة
بانتشالها بالفعل ووضعها على البر ، وقد قبلت الهيئة ذلك واتصل هذا
القبول بطم من وجه اليه اى علمت به مصلحة الموانئ والمنائر ، ومن ثم تم
التملأ بينهما بحيث يكون ملزما لطرفيه بما تضمنه .

ومن حيث أن الثابت أن هيئة ميناء الاسكندرية تدأوت بالتزامها
التعاقدي وقامت بانتشال الفلوكة المشار إليها امتنتجيلة للطلب المصلي
والحاجة الماسة من مصلحة الموانى والنائر وتكببت فى سبيل ذلك مبلغ ٨٠٤٠
جنيه (الفان وثلاثون جنيا) فان المصلحة تكون ملزمة بان تؤدى الى الهيئة
هذا المبلغ تنليذا لالتزامها التعاقدي .

(ملف ٩٩٧/٢/٢٢ — جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٠)

الفصل الثاني

عقد الوديعة

قاعدة رقم (٤١٣)

المبدأ :

قيام إحدى الجهات بتسليم بعض المهمات الخاصة بجهة أخرى لاحتفاظها بمخازنها وترد عند طلبها — العلاقة التعاقدية القائمة بين الجهتين في تلك الحالة تعتبر في حقيقتها عقد وديعة وفقا لحكم المادة ٧١٨ من القانون المدني. — قيام الجهة المودع لديها بالتصرف في هذه المهمات بدون إذن الجهة المودعة — التزامها في هذه الحالة بتعويض الجهة المودعة وفقا لحكم المادة ٢١٥ منى .

ملخص الفتوى :

لما كانت المادة (٧١٨) من القانون المدني تنص على أن « الوديعة عقد يلتزم به شخص أن يتسلم شيئا من آخر على أن يتولى حفظ هذا الشيء وعلى أن يرده عينا » ومناد هذا النص أن المودع عندما يتمهد بتسليم شيء ليقوم بحفظه الى أن يرده الى صاحبه ، وقد ألزمت المواد (٧١٩ و ٧٢٠ و ٧٢٢) من ذات القانون المودع لديه بالألا يستعمل الوديعة الا باذن من المودع ، وأن يبذل من العناية في حفظها ما يبذله في حفظ ملكه ، وأن يسلمها الى المودع بمجرد طلبه ، ومؤدى ذلك أن المشرع فرض التزامات محددة على المودع لديه يضمن عليه الوفاء بها ولا يجوز له مخالفتها والا كان مسئولاً عما يلحقه بالمودع من ضرر .

ولما كان الاصل الذي تضمنته المادة (٢١٥) مدنى يقتضى بأنه اذا استحال على المدين ان ينفذ التزامه عينا حكم عليه بالتعويض ، وكان الثابت في الحالة المعروضة أن مجلس مدينة مرسى مطروح اخل بالالتزامات المفروضة عليه بمقتضى مودعا لديه وتصرف في المهمات المودعة دون إذن الهيئة

بحيث أصبح يتعذر عليه أن يردّها عينا ، فمن ثم فانه يلتزم بإداء تعويض
يمثل في قيمة تلك المهمات التي امتنع مجلس المدينة عن ردها وتقدرها
٩٤١٣/٧١٧ جنيهها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى الزام
مجلس مدينة مرسى مطروح بأن يكتفئ الى كفاية تكديسها بحسب مبلغ ٧١٧ مليون
و ٩٤١٣ جنيهه .

(ملف ٥٠٦/٢/٣٢ — جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٦)

الفصل الحادى عشر

عقد النقل

قاعدة رقم (٤١٤)

المادة :

الهيئة العامة للسكك الحديدية — نقل البضائع — مسئولية الناقل
— لائحة تعريفية نقل البضائع والحيوانات بغمر المستعمل الصادرة بالقرار
الوزارى رقم ٦ لسنة ١٩٣٠ — أوردت طريقتين لنقل السيارات — مسئولية
الهيئة العامة للسكك الحديدية والإعفاء منها يدوران وجودا وعدما بحسب
الطريقة التى تتبع فى نقل السيارة — تطبيق ذلك على مسئولية الهيئة عن
تلف حدث سيارة تابعة لرئاسة الجمهورية أثناء نقلها .

ملخص الفتوى :

ان لائحة تعريفية نقل البضائع والحيوانات بغمر المستعمل
الصادرة بالقرار الوزارى رقم ٦ لسنة ١٩٣٠ قد نصت فى البند الرابع
والاربعين منها على الاحكام الخاصة بنقل العربات المركبة على عجلها
والسيارات والموتوسيكلات وعربات نقل البضائع وبالاجمال جميع العربات
المركبة على عجلها ، واوردت طريقتين لنقل السيارات :

- ١ — السيارات غير المحزومة داخل صناديق من خشب .
- ٢ — السيارات المحزومة التى تكون مركبة على عجلها .

ويتبع فى الطريقة الاخيرة أحد اساليب ثلاثة :

- ١ — أن يتم نقل السيارة على عربة خاصة على أن يتم الشحن
والتفريغ بمعونة المرسل منه ونعت مسئوليته .

٢ - أن يتم نقل السيارة بمعرفة المصلحة ولكن على عربة كتشف وتحت مسئولية الناقل الذى يوقع على شرط عدم مسئولية المصلحة .

٣ - أن يتم نقل السيارة بمعرفة المصلحة داخل عربة مقلقة وتحت مسئوليتها . وقد قسم هذا البند درجات النقل وجعل لكل درجة من هذه الدرجات اجرا يخطف باختلاف طريقة الشحن .

وبمقتضى ذلك أن مسئولية النقل والاعفاء منها يدوران وجودا وعملا بحسب الطريقة والاسلوب الذى يتبع فى نقل السيارة ، فلا تعنى الهيئة العامة للسكك الحديدية من المسئولية اذا نقلت السيارة محزومة داخل صناديق من الخشب او غير محزومة وكان النقل فى عربة مقلقة وتم الشحن والتفريغ بمعرفة وتحت مسئوليتها .

وعلى العكس تعنى من المسئولية اذا كانت السيارة غير محزومة وكان الشحن والتفريغ بمعرفة المرسل منه وتحت مسئوليته او كان الشحن والتفريغ قد تم بمعرفة المصلحة فى عربة كتشف وتحت مسئولية المرسل منه ويحدد كل حالة من هذه الحالات التعريف المقررة لها وهى تزيد كلما كانت المسئولية على هيئة السكك الحديدية ، ونقل التعريف كلما كانت المسئولية على المرسل منه .

ومن حيث أنه بالنسبة للمسئولية عن التلف الذى حدث لسيارة رئاسة الجمهورية فلهذا ما دام أنه لم يثبت من الاوراق الواردة أن هناك اميالا جسيما او غشا من جانب الهيئة العامة للسكك الحديدية فانها لا تلزم بتعمييض التلف الذى أصاب السيارة رقم ٢٦٤ رئاسة الجمهورية أثناء نقلها من اسوان الى قنا بمعرفة الا اذا كانت هذه السيارة قد تم نقلها محزومة او كان الشحن والتفريغ بمعرفة وتحت مسئوليتها .

والناتج فى تحديد ذلك ما تضمنته بوليصة الشحن بالنسبة لطريقة الشحن والاجرة المحصلة عنه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه ما دام لم يثبت من الاوراق الواردة فى شأن هذا الموضوع أن هناك اميالا جسيما او غشا من جانب

الهيئة العامة للسكك الحديدية أو أحد مماليها فلتها تطرح بالتعويض عن الخطأ الذي أصاب السيارة رقم ٢٦٤ رخصة الجواز إذا كان تظلم قد تم وهي غير محزومة وكان الشحن والتفريغ بمعرفة رخصة الجمهورية والنقل تحت مسؤوليتها أو كان الشحن والتفريغ بمعرفة الهيئة على عربة كشف وتحت مسؤولية رخصة الجمهورية ولكلها تطرح بالتعويض إذا نقل السيارة محزومة داخل صندوق من خشب أو في عربة مغلقة وتحت مسؤولية الهيئة .

والنقل في تحديد ذلك طريقة الشحن المبينة في البوليصا والاجرة المحصلة عنه .

(فتوى رقم ٢٢٥ في ١٥/٢/١٩٦٧)

قاعدة رقم (١٥)

المبدأ :

مسئولية الناقل مسئولية تعاقدية — من ذلك — التزام الناقل بسلامة النقل في حالات هلاك البضاعة أو تلفها أو التأخير في إرسالها — جواز الاتفاق على إعفاء أمين النقل من المسؤولية في غير حالات الخس أو الخطأ الجسيم — جواز وضع تعريفات لسلامة النقل أو تزيدها لغيرها من أجل إعمال المسؤولية كاملة أو محددة أو إعفائه منها إعفاء تام .

ملخص الفتوى :

انه ولئن كتبت مسؤولية النقل في حالة هلاك البضاعة أو تلفها أو تأخير وصولها هي مسؤولية تعاقدية تنشأ عن عقد النقل ويتربى عن ذلك تطبيق القواعد العامة للمسؤولية التعاقدية بحيث أنه يفترض خطأ الناقل في حالات هلاك البضاعة أو تلفها أو التأخير في إرسالها فلا يلتزم المرسل أو المرسل إليه بإعفاء الدليل على هذا الخطأ ، إلا انه في غير حالات الخس أو الخطأ الجسيم يجوز أن يتفق أمين النقل على إعفائه من

المسئولية ويمكن ان يكون ذلك بوضع تعريفات للنقل نقل او تزيد تبسيطاً
للتزامه بالمسئولية كاملة او محددة او إعفائه منها اعفاء تلياً ويختار منه
المرسل الطريقة التي يراها وفي هذه الحالة تكون المسئولية وفقاً للطريقة
التي يتم بها الشحن .

(فتوى رقم ٢٧٥ في ١٥/٢/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٤١٦)

المادة :

تذكره النقل تعد حداً مبرماً بين الشاحن والأمين
النقل - أثر ذلك لا يجوز للشاحن الرجوع على أمين النقل بآية حقوق
بعد استلام البضائع المتقولة ودفع اجرة النقل - قبول هيئة كبرى الريف
اتهام النقل بغير أي تحفظات لا يحق لها المطالبة بتعويض عما لحقها من
خسارة بسبب التلف في النقل .

ملخص الفتوى :

ان القانون المدني ينص في المادة ١٤٧ على أن « العقد شريعتة
المتعاقدين فلا يجوز نقضه ولا تعديله الا باتفاق الطرفين ... » .

وينص في المادة ١٤٨ على أنه « يجب تنفيذ العقد طبقاً الى ما اشتمل
عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية » .

كما تبين للجمعية أن المادة ٩٥ من قانون التجارة تنص على أن
« تذكره النقل هي عبارة عن مشرطة بين المرسل وأمين النقل ... » .

وتنص المادة ٩٩ من ذات القانون على أن « استلام الاشياء المتقولة
ودفع اجرة النقل مطلقان لكل دعوى على أمين النقل ... » .

ومناد ذلك أنه بتلاقي ارادتي طرفي العقد يصبح مضمونه ملزماً لكل
منهما فلا يجوز لأيهما أن يتصل من التزامه الناشئة عنه بإرادته المنفردة

بوانما يتمين على كل منهما أن ينفذ التزامه طبقا لمضمون العقد وإن يتوخى في ذلك حسن النية ، ولقد اعتبر المشرع في القانون التجارى تذكرة النقل عقدا مبرما بين الشاحن وأمين النقل ، تنتهى آثاره باستلام البضائع المنقولة ودفع أجره النقل ، وحظر على الشاحن الرجوع بعد ذلك على أمين النقل بأية دعوى كانت .

ولما كانت استلزمات الشحن وتذاكره في الحالة المثلثة لم تتضمن تحديدا لمدة النقل ، وكانت هيئة كهرباء الريف قد قبلت اتمام النقل ونقسا للتعريفة المطبقة بهيئة المسكة الحديد وطبقا للقواعد المقررة لديها في شأن للنقل غير المحدود والتي تحرم الراسل من المطالبة بالتعويض عن عدم الانتفاع أو الحرمان من الربح وإذا تسلمت تلك الهيئة المحولات بعد نقلها بغير أن تبدى أية تحفظات ، بل تمهدت بأن تؤدي قيمة مقابل عدم تشغيل العربات والتخزين فانها تلزم بأن تؤدي لهيئة المسكة الحديد مبلغ ١٠٠٦٠ جنيه و ٢٠٠ مليم قيمة هذا المقابل ، دون أن يكون لها أن تطالب بتعويض عما لحقتها من خسارة بسبب التأخر في نقل المحولات بمحطة القبارى .

لذلك أنهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض طلبات هيئة كهرباء الريف ، والزامها بأداء مبلغ ١٠٠٦٠ جنيه و ٢٠٠ مليم لهيئة المسكة الحديد .

(فتوى رقم ١١٠ فى ١٩٨٢/٢/٨)

قاعدة رقم (٤١٧)

إلى : .

عقد النقل (الهيئة القومية لمسك حديد مصر — مسئولية) .

ملخص الفتوى :

قرار وزير النقل رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٦٦ فى شأن بيان اوضاع نقل البضائع — تطبيق قواعد مسئولية الناقل المعروفة — النقل يتم باحدى طريقتين :

اولهما نقل البضائع المحرومة .

وثانيهما نقل البضائع السالبة ويكون شحنها وتفريغها بمعرفة المرسل منه واليه — لا يكون لذكر وزن الرسالة فى سند الشحن من اثر سوى تحديد نولون النقل دون مسئولية الهيئة عن النقص فى هذا الوزن — عدم تحمل الهيئة القومية للسكك الحديدية اية مسئولية على كل ما يترتب على النقل من عجز فى الرسائل — لا ينال من القاعدة المتقدمة ان اأمين النقل يعد مسئولا عن توصيل البضائع سليمة — طبقا للقواعد المنظمة لعقد نقل البضائع الواردة فى المادة ٩٧ من قانون التجارة — اساس ذلك : المادة ٢/٢١٧ من القانون المدنى — يجوز الاتفاق على اعداء الهيئة من المسئولية عن الاضرار طالما لم تنشأ عن غش او خطأ جسيم من جانب الهيئة ولائحة نقل البضائع وهى مكملة لعقد النقل على شرط الاعفاء — تطبيق .

(فتوى رقم ٢١٧ فى ١٩٨٤/٤/٩)

قاعدة رقم (٤١٨)

المبدأ :

مسئولية الناقل عن سلامة وصول الاشياء المقبولة — جواز الاتفاق على اعفاء الناقل من اية مسئولية تترتب على غش او خطأ جسيم وقع من يستخدمهم — المادة ٢١٧ من القانون المدنى — مثال .

ملخص الفتوى :

ان عقد النقل يلزم الناقل بأن يقوم بنقل الاشياء المتعاقدة بشأنها الى جهة الوصول ويجبته ضللتا لسلامة وصولها فى الميعاد المتفق عليه .

ومجرد عدم قيام الناقل بتنفيذ التزامه سالف الذكر يكفى لانتهاب مسئوليته ،
بما لم يتحقق أن ذلك يرجع الى سبب خارجي لا يدله فيه . فإذا كان العقد
المبرم بين مصلحة السكك الحديدية وبين وزارة التكوين يتضمن شرطا
باعفاء السكة الحديد من تلك المسؤولية فانه يتعين بحث مدى صحة هذا
الشرط . ولما كانت المادة ٢١٧ من القانون المدني تنص على انه « يجوز
الاتفاق على اعفاء المدين من اية مسؤولية تترتب علي عدم تنفيذ التزامه
التعاقدى الا ما ينشأ عن غشه او عن خطئه الجسيم » ، ومع ذلك يجوز
للمدين ان يشترط عدم مسئوليته عن الغش او الخطأ الجسيم الذى يقع
من أشخاص يستخدمهم في تنفيذ التزامه » . وميلاد ذلك أن الاتفاق على
اعفاء المدين من اية مسؤولية تترتب على عدم تنفيذ التزامه التعاقدى
(١) لا ينشأ عن غشه او خطئه الجسيم يكون صحيحا وملزما ، فإذا تضمن
الاتفاق الاعفاء حتى من المسؤولية الناشئة عن الغش او الخطأ الجسيم
فإن مثل هذا الشرط يكون باطلا . غير أن الاتفاق على اعفاء المدين من
المسؤولية عن الفعل العمد الذى يقع من يستخدمهم في تنفيذ التزامه ، او
عن الخطأ الذى يقع من أحدهم جسيما كان أم يسيرا يكون صحيحا . ولما
كان الملتزم في اعفاء مصلحة السكك الحديدية من مسئوليتها عن فقد الرسائل
التي التزمت بنقلها لحساب وزارة التكوين هو ما ثبت من أن فقد (الأجوالة)
لا يرجع الى وقوع خطأ منها بل الى خطأ ارتكبه مجهول من تابعيها الذى
عهدت اليهم بتنفيذ التزامها بالنقل — متى ثبت ذلك ، فإن شرط الاعفاء
يكون صحيحا ، ويتعين الأخذ به . ولما كان الظاهر من الاوراق أن المسؤولية
عن فقد الرسائل سالفة الذكر هي مما لا يمكن نسبته الى المصلحة كشخص
معنوى ، وانها ترجع في الغالب الى خطأ بعض من عهدت اليهم بتنفيذ
التزامها خلافا بنقل تلك الرسالة ، لذلك فإن المصلحة غير مسئولة عن
تحويل وزارة التكوين عن فقد كميات السكر من الرسائل المشحونة
بالسكك الحديدية .

الفصل الثاني عشر

عقد الوكالة

مادة رقم (١٩)

المادة :

يشترط لصحة انعقاد الوكالة أن يكون الموكل اهلا لان يؤدي بنفسه العمل الذي وكل غيره فيه — اذا كان الموكل قاصرا وقت الوكالة وانما بالغا سن التمييز وكان التصرف القانوني محل الوكالة من قبيل التصرفات المالية الدائرة بين النفع والضرر فان هذا التصرف يكون قبل الابطال لصحة القاصر ويحول حق التمسك به اذا اجاز القاصر التصرف بعد بلوغه سن الرشد — ابقاء الموكل دفاعه امام المحكمة على اساس من قبيل التصرف القانوني محل هذه الوكالة يعتبر اعترافا منه به ولحق له .

بإخص الحكم :

يشترط لصحة انعقاد الوكالة ان يكون الموكل اهلا لان يؤدي بنفسه العمل الذي وكل غيره فيه ، وكانت الوكالة وقت الوكالة قاصرا ، الا انه طالما انها كانت في السادسة عشرة من عمرها ، وبلغت بذلك سن التمييز ، وكان التصرف القانوني محل الوكالة ليس من قبيل التصرفات المالية الضارة ضررا محضا وانما هو من قبيل التصرفات المالية الدائرة بين النفع والضرر باعتبار ان محله مجرد استرداد لما انفق على الطالبة من مجروحات في أثناء الدراسة فان هذا التصرف يكون في حكم المادة ١١١ من القانون المدني قبل الابطال لصحة القاصر ويحول حق التمسك به اذا اجاز القاصر التصرف بعد بلوغه سن الرشد . واذا حضرت المدعى عليها الاولى امام محكمة القضاء الإداري على ما سلف البيان ، وأيدت دفاعها على أساس

من قيام التصرف القانوني في محل هذه الوكالة ، فان هذا يكون اعتراضا منها به واجازة له ، واذا كان الامر كذلك فانه يتمين الاعتداد بهذه الوكالة وبموضوعها ومن ثم ينصرف اثر تصرف المدعى عليه الثاني الى المدعى عليها الاولى مباشرة .

(ملعن رقم ١٠٠٣ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٣)

قاعدة رقم (٤٢٠)

المبدأ :

انصراف آثار العقد الى الاصيل دون الوكيل — اساس ذلك — المادة

١٠٥ من القانون المدني .

ملخص الحكم :

ان الوكيل عندما يعمل باسم الموكل يكون نائباً عنه وتصل ارادته محل ارادة الاصيل كما لو كتبت الارادة قد صدرت منه ، ولما كان النائب يعمل باسم الاصيل فاطر العقد لا يلحقه هو بل يلحق الاصيل وتتولد عن النيابة علاقة مباشرة فيها بين الاصيل والغير ويقتض شخص النائب منها المتعقدان وهما اللذان ينصرف اليهما اثر العقد فيكتسب الاصيل الحقوق التي تولدت له من العقد ويطلب الغير بها دون وساطة النائب . كما يكتسب الغير الحقوق التي تولدت له من العقد ويرجع بها مباشرة على الاصيل ، وهو ما تقضى به المادة ١٠٥ من القانون المدني حيث تنص على انه اذا ابرم النائب في حدود نيابته عقدا باسم الاصيل ، فلذلك فان شركة للتجارة والهندسة وقد اصبحت صراحة لدى تقديمها العرض المؤرخ ١١ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ والذي قبلته الهيئة العلية للصانع الحربية انها انما تتقدم بهذا العرض نيابة عن موكلتها شركة وقد تم قبول هذا العرض وابرام العقد على اساسه فان اثر القانون للعقد المبرم انما ينصرف الى الشركة الاصلية وحدها فلذا ما وجهت دعوى في شأن المطالبة بالالتزامات المترتبة على هذا العقد تعين توجيهها الى الشركة الاصلية اذ لا يجوز توجيه هذه المطالبة الى الشركة الوكيل .

(ملعن رقم ١٩٥ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٢)

قاعدة رقم (٤٢١)

المبدأ :

اقتصار الوكالة الصادرة الى الوكيل في شراء واستلام الاراضى —
ابرام الوكيل لعقد البيع — اثر هذا العقد لا ينصرف الى الموكل ولا يكون
نافذا في حقه .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٦٩٩ من القانون المدنى تنص على ان : « الوكالة عقد
بمقتضاه يلتزم الوكيل بأن يقوم بعمل قانونى لحساب الموكل » ، وان هذا
القانون ينص في المادة ٧٠٢ منه على ان : « لابد من وكالة خاصة في كل عمل
ليس من أعمال الادارة وبوجه خاص في البيع والرهن .. والوكالة الخاصة
تجعل للوكيل صفة الا في مباشرة الامور المحددة فيها .. » وينص في
المادة ٧٠٣ على ان : « الوكيل ملزم بتنفيذ الوكالة دون ان يجاوز حدودها
المرسومة .. » .

وبناد ذلك ان الوكالة تضع على عاتق الوكيل القيام بعمل قانونى
لحساب الاصيل ، وانه يلزم ان تكون خاصة صريحة في التوكيل
بالببيع . وليس للوكيل ان يتجاوز حدود الوكالة ، فان تجاوزها يكون قد
خرج عن حدود وكالته وتنتهى صفته كوكيل تنحصر عنه صفة النيابة عن
الموكل فلا تنصرف اثار تصرفه اليه .

ولما كانت الوكالة الصادرة من الجمعيات الى المحافظ في الحالة الملائمة
اقتصرت على توكيله في شراء واستلام الاراضى اللازمة للمشروع والاتفاق
مع شركات مقاولات البناء وابرام القروض والاشراف الفنى والمالى والادارى
على التنفيذ ، ولم تتضمن عبارتها توكيله في ابرام البيع ، فان اثر عقدها
البيع الذى ابرمه المحافظ بصفته وكىلا عن تلك الجمعيات بتاريخ
١٩٧٨/١١/٥ لا ينصرف اثره اليها ويصبح غير نافذ في حقهما ، ويكون
الحفظ شأنه شأن من باع ملك الغير .

ولما كانت المادة ٤٦٦ من القانون المدني تنص على أن : « إذا باع شخص شيئا معيناً بالذات وهو لا يملكه ، جاز للمشتري أن يطلب ابطال البيع ويكون الامر كذلك لو وقع البيع على عقار وسجل العقد او لم يسجل . وفي كل حال لا يسرى هذا البيع في حق الملك للمعين المبيعة ولو اجاز المشتري العقد » . وكانت المادة ٤٦٧ من ذات القانون تنص على أن : « اذا اقر الملك البيع سرى العقد في حقه وانتطب صحيحا في حق المشتري ... » ونصت المادة ٤٦٨ على أن : « اذا حكم للمشتري بابطال البيع وكان يجهل ان المبيع غير مملوك للبائع ، فله ان يطالب بتعويض ولو كان البائع حسن النية » .

وقريبا على ذلك للجمعيات الموكلة ان نقر عقد البيع الذي ابرمه المحلف خارج حدود وكالته كما يكون لها ان تترك بعدم سريان العقد في حقها والى ذلك الحين يكون تحديد طبيعة مسئولية المحلف ونطاقها عن ابرام هذا العقد امرا سلبيا لا اوانه ، ولا وجه للحجاج بما جاء بمحضر جلسة الجمعية العمومية للجمعية العامة المشترك فيها الجمعيات الموكلة بفرض تمثيلها لهذه الاخرة وهو ما لا يمكن التسليم به — للقول بان ارادتها اتجهت الى استغلال جزء من الارض لانشاء مدرسة لغات عليها ، لانه بموجب الاشارة في جدول الاعمال الى موضوع انشاء تلك المدرسة الا انه لم يكن من بين المسائل التي تمت الموافقة عليها ، وعليه فان تلك الارادة لم تخرج الى حيز الوجود في صورة عمل قانوني صحيح بحيث تمثل ارادة سابقة للمنتمين بالشروع تشفع في صحة عقد البيع باعتبارها اجازة سابقة له .

ولا يغير من ذلك ايضا ان الهيئة الحليفة لتعاونيات البناء والاسكان ترى اقرار العقد ، الا لا سلطان لها على اموال تلك الجمعيات ، ولا تملك الحصول محلها في التصرفات التي خولها لها القانون فلا تنوب عنها في القيام بها .

فذلك انتهى، رأى الجمعية العمومية لتقسي الفتوى والتشريع الى ان
عقد اليبس المبرم بتاريخ ١٩٧٨/١١/٥ فيما بين محافظ الجيزة وبين
المستيدة/..... صدر من لا يملك حق ابرله ويجوز
لمصاحب المصلحة طلب ابطاله وان بحث مسؤولية المحافظ عن ابرام هذه
العقد امر سابق لاوانه .

(ملف ٦/١٤/٥٤ - جلسة ١٩٨٠/١١/٢٦)

قاعدة رقم (٤٢٢)

المبدأ :

نص المادة ٧١٠ من القانون المدني مفاده التزام الموكل بان يرد للوكيل
جميع المبالغ التي يتكبدها بسبب تنفيذ الوكالة ، كما يلتزم بتعويض ما يصيب
الوكيل من ضرر في هذا السبيل - قيام مصلحة المولى والنظر بالتمتع مع
شركة النقل والهندسة على توريد اصناف معينة لحساب سلاح الحدود -
لتزام السلاح بان يرد للمصلحة المبالغ التي دفعتها للشركة - لا يؤثر في ذلك
ما قضت به هيئة التحكيم من رفض دعوى المصلحة التي اقامتها طالبة فيها رد
ما دفعته .

ملخص الفتوى :

ان القانون المدني ينص في المادة ٧١٠ على انه « على الموكل ان يرد
للوكيل ما انفقته في تنفيذ الوكالة التنفيذ المعتاد مع الفوائد من وقت الاتفاق
وذلك مهما كان حظ الوكيل من النجاح في تنفيذ الوكالة » ، وينص
في المادة ٧١١ على ان « يكون الموكل مسؤولا عما اصاب الوكيل من ضرر دون
خطأ منه بسبب تنفيذ الوكالة تنفيذا معتادا » .

ومفاد ذلك ان الموكل يلتزم بان يرد للوكيل جميع المبالغ التي يتكبدها
بسبب تنفيذه الوكالة ، كما انه يلتزم بتعويض ما يصيب الوكيل من ضرر
في هذا السبيل .

ولما كانت مصلحة الموانئ والمنابر في الحالة المثلثة قد تعطلت مع حركة النقل والهندسة على توريد الاصناف المشار اليها لصالح الحدود يتلاء على طلبه ، فان علاقتها بالسلاح تتحدد على أساس أنها وكيلة عنه في إبرام عقد التوريد مع الشركة ، واذا تكثرت المصلحة بسبب تنفيذ هذه الوكالة ببلغ ١٠٦٦ جنيه و ٥١٠ ملليم ، وفقا لما هو ثابت بكتاب طلب الرأى ، نتيجة لعجز سلاح الحدود عن اثبات وفائه بثمن الاصناف التى ودرعت له تنفيذ العقد الذى أبرمته المصلحة مع الشركة نيابة عنه ، وذلك حسبما هو ثابت بحكمي التحكيم الصادرين ضد المصلحة لصالح الشركة ، فان سلاح الحدود يلتزم بأن يرد للمصلحة هذا المبلغ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام سلاح الحدود بأن يؤدي الى مصلحة الموانئ والمنابر ببلغ ١٠٦٦ جنيه و ٥١٠ ملليم ..

(ملف ٨١٠/٢/٢٢ — جلسة ١٩٨٢/١/٦)

الفصل الثالث عشر

عقد الهبة

قائمة رقم (٤٢٢)

المبدأ :

العقد الذى يوصف بأنه عقد شراء ليستقر عقد هبة رغم تصنيفه نظرا
عن الثمن الى المشتري — عدم اعتباره عقدا ساقرا لهبة لوضوح نية التبرع —
بطلان هذه الهيئة لعيب في الشكل — تنفيذ هذه الهبة اختيارا طبقا لنص المادة
٤٨٩ من القانون المدنى — اعتبار هذا التنفيذ اجازة للهبة الباطلة لا تنفيذا
لالتزام طبيعى .

مفخص القسوى :

انه وان كانت الفقرة الاولى من المادة ٤٨٨ من القانون المدنى تنص
على أن تكون الهبة بورقة رسمية والا وقعت باطللة ما لم تتم تحت مستقر
عقد آخر . الا أنه يستلزم بداهة في العقد السائر للهبة أن تكتمل له الاركان
اللازمة لاتعماده والشروط المطلوبة لصحته قانونا وأن يكون ظاهره كشفا
عن العقد السائر خافيا للهبة خفية لا تظهر معها ، فاذا تخلفت عن العقد
السائر اركان صحته او بعضها وكان معبرا في ظاهره عن قيام الهبة
بإبهارات واضحة ، فان الهبة هنا لا تكون مستورة بالمعنى المقصود
في المادة المذكورة ويلزم لصحتها أن تفرغ في ورقة رسمية .

فاذا وصف العقد بأنه بيع وكان ظاهر الدلالة في أنه لم يفرض على
المشتري التزاما بإداء الثمن وهو الالتزام الذى يعتبر من خصائص
عقد البيع الجوهرية ويميزه اسلسا عن عقد الهبة ، وذلك لأنه تضمن
في صلبه نظرا عن هذا الثمن الى المشتري وكشف بذلك في وضوح
لا يخفى عن ارادة التبرع بالبيع فجاءت الهبة بهذا العقد ظاهرة غير

مستورة ، لذلك كان يلزم لصحتها قانونا ان تتم في ورقة رسمية طبقا للحكم الوارد في صدر الفقرة الاولى من المادة ٨٨ المذكورة فان مقتضى ذلك — عملا بنك المادة — ان الـهبة المذكورة جاءت بطللة عدية الاثر وقت ابرام العقد ، الا ان المادة ٨٩ من القانون المدني تنص على انه : « اذا قام الواهب وورثته مختارين بتنفيذ هبة باطللة لعيب في الشكل . فلا يجوز لهم ان يستردوا ما سلموه » . ولقد كان يمكن تصوير أساس هذا النص على ان الـهبة الباطلة لعيب الشكل تخلف التزاما طبيعيا بالوفاء بها . الا انه يؤخذ على هذا التصوير ان البطلان الذي يلحق بالـهبة هو بطلان مطلق لا يولد اى اثر ولا يصلح حتى لتوليد التزام طبيعي ، لذلك يرجع غم النص على انه يورد صورة خاطئة لاجازة تصرف باطل وبذلك يكون مفهوم النص قسليم الواهب (او ورثته) بتنفيذ هبة باطللة لعيب في الشكل ، يعتبر اجازة لهذه الـهبة يصحها من وقت صدورها شأن الاجازة عموما .

وتنفيذ الـهبة الباطلة لترتيب ذلك الاثر وان كان يمكن ان يتم بأى صورة من صور التنفيذ المعبرة عنه والمدللة عليه الا انه يؤخذ من عجز المادة ٨٩٩ ان التنفيذ يتم بتسليم الموهوب الى الموهوب له فصورته هذه الحكم بمنع استرداد ما تم تسليمه مما يفترض سابقة التسليم باعتباره تنفيذا للـهبة الباطلة الذي يجيزها . وفي جميع الأحوال فانه لا شك في ان التمسك بحجب الواهب بالـهبة الباطلة وانكارها رغم علمه بحبيها يعتبر تنفيذا لها في تطبيق تلك المادة .

وقد تضمن العقد محل البحث في بنده الخامس ان الطرف الثاني بصفته وليا طبيعيا على ابنه المتصرع وضع يده على الاثني الـهبة اليه بما يشملها بعد حمايتها واصبح له حق الانتفاع بها .

وقد نصت الفقرة الثانية من المادة ٨٩٧ من القانون المدني على انه اذا كان الواهب هو ولي الموهوب له نأب عنه في قبول الـهبة والتصرف الثاني الموهوب ، وعلى ذلك يكون ما جاء بالفند الخامس من التقدير من نظام الاولى لقال محل التصرف نيابة عن المشتري المتصرع هو تطبيق صحيح لحكم

الفقرة المذكورة ، كما يكون تنفيذنا قانونيا لهذه الهيئة حيث لا توجد وسيلة أخرى لهذا التنفيذ في علاقة طرفها شخص واحد بصفتين يلتزم بلحاظها ويستحق بالأخرى ويعرض التنفيذ بالأولى ويلتزم بالالتزام لتشكيل وجه تنفيذ الهيئة بما يصحح بطلانها مع عدم تصور امكان قيام مظاهر خروجية ودلالات مالية لهذا التنفيذ .

ومن ناحية أخرى فان الواجب عبر بعد ابرام العقد بمدة شهر بتسكته بتنفيذ الهيئة واعمال اثرها فتقدم في ١٧ من يونيو سنة ١٩٥٦ الى مديرية الشهر العقاري بالمحلة الكبرى بطلب شهر عقارى لعمل عقد هيئة رسمى عن الاطيان محل البحث ، فكتف بذلك بعد ابرام العقد في ١٩ من جبرابر سنة ١٩٥٦ عن تسكته بتنفيذ الهيئة مما يعتبر اجازة له بعد ان وقعت بالمحلة عند ابرام عقدها .

وتردنا على ما تقدم تكون الهيئة المذكورة صحيحة قانونا بالاجازة منتهية لانها جليسة لأركان صحة تصرف قانوني في الاطيان الموصوفة ، وهي تصرف ثابت التاريخ قبل المصل بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ فلا تعيها احكامه وتخرج عن نطاق تطبيقه فلا يجوز الاستعلاء عليها تنفيذاه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز الاستيلاء على المساحة المشار اليها تنفيذا للقانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ مع عرض الأمر على مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى بالرأى السابق .

الخاتمة رقم ٢٠٥٩ في ١٤/١١/١٩٦٢

الفصل الرابع عشر

عقد تبادل المآقع الصالة

قاعدة رقم (٢٤)

المبدأ :

إبرام جهة إدارية لعقد مع جهة أخرى ترخص فيه الأولى إلى الثانية باستغلال المكان موضوع العقد لأغراض العابة الممهودة فيها مع السماح للجهة الأولى بالاستمرار واستعمال المكان لأغراضها بدورها يجعل هذا العقد من اتفاقات تبادل المآقع بين الجهات الإدارية ، وليس عقد إيجار . ومن ثم لا يجوز للجهة الثانية أن تتنازل عن المكان لجهة أخرى إلا إذا كانت هذه الجهة المتنازل عنها جهة عامة .

ملخص القضية :

أبرمت أكاديمية البحث العلمي بتاريخ ١٩٧٦/١/٨ مع الهيئة المصرية العابة للسينما عقدا بمقتضاه رخصت لها بالانتفاع بالصالة الكائنة بمبنى الأكاديمية كدار للعروض السينمائية والمسرحية لاستغلالها كدار عامة للعروض السينمائية والمسرحية وقد تضمن العقد تهديدا جاء به أنه إبرام بناء على رغبة الطرفين في التعاون لتوفير دور العرض بالتنازلة وتضمن بنده الأول الترخيص للهيئة بالانتفاع واستغلال الصالة وحدد في البند الثاني مدة الترخيص بثلاثين سنة وتقدر مقابل الانتفاع في البند الثالث بمبلغ مائة جنيها سنويا ، والتزمت الهيئة في البند الخامس بإجراء التجهيزات ، والإصلاحات اللازمة لاستغلال الصالة وخولت في البند السادس حق التنازل للغير عن الاستغلال دون أن تخطر الأكاديمية ودون زيادة في التزامات الهيئة والتزمت الهيئة في البند السابع برد الصالة في نهاية المدة إلى الأكاديمية بحالة جيدة ، وخول العقد الأكاديمية في البند الثامن حق الانتفاع بالصالة في عقد المؤتمرات ، العلمية

دون مقابل في الفترة الصلحية بشرط اخطار الهيئة قبل شهرين من تاريخ انعقادها .

واعترض الجهاز المركزي للحسابات على هذا المقعد على أساس أنه اعطى للهيئة حق الانتفاع بالقاعة لمدة ثلاثين سنة بإيجار رمزي بغير أساس يبرر ذلك ولأنه خولها التنازل عن حق الاستغلال للغير دون اخطار الاكاديمية ودون أى زيادة في مقابل الانتفاع ولأنه قيد انتفاع الاكاديمية بالصالة الى حد كبير .

وبناء على ذلك طلبت الاكاديمية من الهيئة اعادة النظر في الاعتماد فرفضت ، الهيئة على ذلك بأن الهدف من المقعد تحقيق الصالح العام وليس تحقيق عائد مادي لأى من طرفيه وبأنها تكبنت تكاليف باهظة وهى بسبيل اعداد وتجهيز الصالة التى ستمود الى الاكاديمية دون مقابل بعد انتهاء مدة المقعد واضافت الهيئة أنه روعى في ابرام العقد تعاون الطرفين وهما من الأشخاص الاعتبارية العامة بغرض تحقيق الصالح العام المشترك لكل منهما .

ولدى اخطار الجهاز المركزي للحسابات برد الهيئة أماد بعدم جواز - تأجير الصالة للهيئة بإيجار اسسى وأصر على اعتراضه على المقعد .

وباستعراض نصوص العقد المائل تبين أنه لا يؤدي الى اصدار تخصيصى الاهداف التى تقوم الاكاديمية على تحقيقها اذ يقتضاه يقع على عاتق الهيئة العامة للسبينا اعداد وتجهيز صالة العرض وتحمل كافة التكاليف في مقابل استغلال الصالة لمدة ثلاثين عاما ترد بعدها الى الاكاديمية التى يحق لها استخدام الصالة أثناء مدة العقد في أغراضها بما يتفق مع حق الاستغلال المقرر بموجب العقد للهيئة ومن ثم فإن هذا العقد يعد من اتفاقات تبادل المنافع بين الجهات الادارية ولما كانت المادة ١٤٧ من القانون المدنى تنص على أن (المقعد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه ولا تعديله الا باتفاق الطرفين او للأسباب التى يقررها القانون) وكانت المادة ١٤٨ من ذات القانون تنص على أنه (يجب تنفيذ العقد طبقا لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجهه حسن النية ..) واذا تتفق احكام هاتين المادتين مع طبيعة روابط القانون العام فانها تعد جزءا من احكام القانون الادارى ومن ثمة نلن تطبيقها في الحالة

المطلبة بوجوب تنفيذ العقد المبرور وفقاً لثلاث طرقات عليه أربعة طرقيه ولا يجهز
النظر الى هذا — العقد على انه عقد ايجار وبالتالي لا يستقيم احراز
الجهاز المركزى للمحاسبية عليه بيد أنه لما كان العقد المثل يعد في التكيف
القانونى الصحيح من عقود تبطل المنافع بين الجهات الاثرية على حق هيئة
المسئله والمسرح في التنازل للخير عن استغلال المسئله بتقيد بطبيعة
العقد وبالصلة العامة لأطرافه ومن ثم لا يجوز للهيئة أن تجري هذا التنازل
إلا — لجهة عامة أخرى .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الموافقة
على العقد في الحدود المشار اليها بالفتوى .

ملف ٧/٢٤/٥٤ — جلسة ١٩٧٤/٦/١٤

الفصل الخامس عشر

مقد توريد التيار الكهربائي

قاعدة رقم (٢٥)

المادة :

انتقال مهمة توريد الكهرباء الى المؤسسة المصرية العامة للكهرباء يجعل
الالتزام الواقع على عاتق غيرها بذلك مستحيل .

مقتضى الفتوى :

من حيث انه بناء على صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢٦
لسنة ١٩٦٧ بانشاء المؤسسة المصرية العامة للكهرباء فان العقد المبرم بين
الهيئة العامة لنقل الركاب بحفظة الاسكندرية ومديرية التربية والتعليم قد
أصبح مستحيل التنفيذ بقتال مهمة توريد الكهرباء الى المؤسسة المصرية
العامة للكهرباء ، فان مؤدى ذلك انقضاء العقد بصدور هذا القرار وقصر
توريد التيار الكهربائي على مؤسسة الكهرباء وحدها ، ولا وجه لقول بمرتب
العقد ذاته يقتضي بطلانه وتنقضي التزامات الطرفين المترتبة عليه ومنها
الالتزام بتركيب العداد والبلب الحديدى والالتزام بأداء ايجارها ومن ثم
لا يحق لمحيرة التربية والتعليم الاحتفاظ بالعداد أو البلب الحديدى بغرفة
المحول ويكون عليها ان تردعها للهيئة العامة لنقل الركاب .

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى إلزام مديرية التربية والتعليم
بحفظة الاسكندرية برد العداد الكهربائي والبلب الحديدى لغرفة التحويل
المشار اليها أو دفع قيمتها نقدا للهيئة العامة لنقل الركاب بحفظة
الاسكندرية .

الفصل السادس عشر

عقد فتح اعتماد

مادة رقم (٢٦)

المادة :

عقد فتح الاعتماد المصوب بحساب جار — دخول الحقوق والديون الناشئة بين طرفي هذا العقد في الحساب الجارى بحيث يصير كل حق مفردا حسابيا بمجرد دخوله في الحساب فيفقد ذاتيته ولا يظهر في نهاية الرصيد الا اذا اتفق على استبعاد مدفوع معين لتخصيصه لوفاء ديون معين — مثال : إبرام شركة مكار اللوتوبيس عقد فتح اعتماد مصوب بحساب جار مع بنك بورسعيد ، مع الاتفاق عند اصدار خطابات الضمان من هذا البنك لصالح هذه الشركة لبلدية القاهرة ضمانا للالتزامات الناشئة عن عقد التزام برفع القفل العام للركاب باللاتوبيس في مدينة القاهرة ، على استبعاد ما يوازى قيمة هذه الخطابات من حساب جارى الشركة لدى البنك مع تخصيص المبلغ المستبعدة وrehna لصالح البنك ضمانا لجميع تعهداته الناشئة عن اصداره خطابات الضمان المشار اليها — قيام البنك بدفع قيمة خطابات الضمان للجهة الادارية ملحة الالتزام — حق البنك في أن يستقطع من الحساب المخصص تلبية لخطابات الضمان بقدر قيمة الكفالة التي اداها عن الشركة — عدم اعتبار قيمة خطابات الضمان في هذه الحالة من الموجودات المتعلقة برفع القفل فلا تنول الى مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة بالتطبيق لنص المادة الثالثة من القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦٠ .

ملخص القضية :

خلاف بين بنك بور سعيد ومؤسسة النقل العلم لمدينة القاهرة حول مدى التزام البنك أن يؤدي إلى المؤسسة رصيد شركة اتوبيس مقل الدائن لديه في ١٣ من مايو سنة ١٩٦٠ وقدره ١٢٦٩٤ جنيهًا و ٩٥٨ مليماً بمقتضى المادة ١١ من القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦٠ في شأن التزامات النقل العام للركاب بالسيارات في مدينة القاهرة .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري في جلستها المنعقدة في ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٦٣ ، فاستبان لها من استظهار الأوراق أن شركة اتوبيس مقل كانت قد أبرمت مع بنك بورسعيد (البنك البلجيكي الدولي بمصر حينئذ) عقد فتح اعتماد بصحوب بحساب جار . والاصل في الحساب الجاري أن تدخل فيه الحقوق والديون الناشئة بين طرفيه ويفقد كل حق بدخوله في الحساب تميزه ويمصر منفردا حسابيا ، بحيث لا يظهر الا رصيد الحساب الجاري حين اقفاله . على أن هذا الاصل يمكن الاتفاق على تعديله ، كان يتلق المتعاقدان على أن يستبعد من الحساب مدفوع معين ليخمس لوفاء دين معين .

ولما كان يبين من مطالعة طلبات خطابات الضمان المقدمة من شركة اتوبيس مقل إلى البنك البلجيكي والدولى بمصر (بنك بور سعيد) أنها تتضمن نصا بمقتضاه خول البنك المذكور الحق في استقطاع قية خطابه الضمان الذى يصدره من حساب جارى الشركة لديه وتجهيده في حساب مربوط تأيينا لطلبات الضمان مع تخصيص المبالغ المقيدة في هذا الحساب واعتبارها مرهونة لصالح البنك لسداد المبالغ التى يلتزم البنك بدفعها الى المستفيدين من خطاب الضمان ، وعلاوة على ذلك فان جميع ما يكون لدى البنك من اموال او أوراق مالية او تجارية او قيم مالية للشركة تعتبر مخصصة ومرهونة لصالح البنك تأيينا لجميع التزاماته الناشئة

عن الكفالة سائلة الذكر . والشركة تقرر اقرارا صريحا لا رجوع فيه بحق البنك في احتجاز هذه المبالغ والاموال دون حجة لذكر الاسباب .

وعلى مقتضى ذلك يكون الطرفان المتعاقدان قد اتفقا عند اصدار خطابات الضمان على استبعاد ما يوازي قيمتها من حساب جارى الشركة مع تخصيص المبالغ المستبعدة ورهنها لصالح البنك ضمانا لجميع تعهداته الناشئة عن اصداره خطابات الضمان المشار اليها .

واذا قام البنك بدفع خطابات الضمان الى الجهة المختصة بتنفيذ الالتزامات الشركة المذكورة تجاهها نتيجة استغلال الشركة خطوط اتوبيس المجموعة الثالثة بمدينة القاهرة فقد حق له وفقا لنصوص الاتفاق المشار اليه ان يستقطع من الحساب المخصص تأمينا لخطابات الضمان بقدر قيمة الكفالة التى اداها عن الشركة .

وعلى مقتضى ما تقدم لا تعتبر قيمة خطابات الضمان المشار اليها من الموجودات المتعلقة بهرق النقل الذى كانت تتولاه شركة اتوبيس مقلار والتى تقول الى مؤسسة النقل العام لحدينة القاهرة بمقتضى المادة الثالثة من القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر ، ومن ثم فلا يعتبر استقطاع البنك هذه القيمة من حساب الشركة الجارى لديه من التصرفات التى نصت على بطلانها المادة ١١ من هذا القانون .

ذلك انتهى راي الجمعية العمومية الى عدم احقية مؤسسة النقل العام لحدينة القاهرة في قيمة خطابات الضمان التى دفعتها بنك بور سعيد الى الجهات المختصة وتنفيذا لالتزام شركة اتوبيس مقلار .

(فتوى رقم ١١٨٦ فى ٢٠/١٠/١٩٦٢)

الفصل السابع عشر

مسائل متنوعة

قاعدة رقم (٢٧)

المبدأ :

مشروع عقد نمونجى مزيج ابرامه بين القوات المسلحة
ومؤسسات وزارة الصناعة — النص في المادة ١٢ من مشروع العقد المنكور
على انشاء لجنة سميت بلجنة التحكيم يلجا اليها طرفا التماثل في سبيل حل
الخلافتات التى تنشأ عن العقد ، ويلتزمان بقراراتها — عدم انطواء هذا النص
خروج على احكام القانون ، وعدم تضمنه سلبا لاختصاص الجمعية العمومية
لقضى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة — اختصاص الجمعية العمومية بقل
قلما بالنسبة للحالات التى يتعرض فيها على لجنة التحكيم حل النزاع ، وكذلك
في حالة عدم تنفيذ اى من الطرفين لقرار اللجنة — اساس ذلك .

بالخص الفتوى :

ان المادة ١٢ من مشروع العقد النمونجى المزيج ابرامه بين القوات
المسلحة ومؤسسات وزارة الصناعة تنص على ان « التحكيم : (١) يختص
مدير ادارة ... بالنظر في الخلافتات المالية والفنية بفرض التوصل الى اتفاق
مع المختصين لدى الطرف الثانى (المؤسسة) ويعتبر اتفاقهما ملزما للطرفين
ويعدل العقد على ضوء ذلك (٢) الخلافتات التى تخرج عن سلطة مدير
ادارة ... سواء فى النواحي المالية او الفنية او التى لا يتم التوصل الى
اتفاق بشأنها فيتم اعداد محضر بوجهات نظر كل من الطرفين وذلك بشأن
المشكلة التى لم يتم الاتفاق عليها ، ويوقع عليه كل من مدير ادارة ...
رئيس مجلس ادارة الطرف الثانى . ويرسل الى هيئة التنظيم والادارة
لمرضه على لجنة التحكيم المشكلة من :

الرئيس	مساعد وزير الحرية
الاعضاء	عضوان يعينان بمعرفة القوات المسلحة عضوان يعينان بمعرفة وزارة الصناعة مدير ادارة بالقوات المسلحة مدير المصنع المنتج

ولرئيس لجنة التحكيم الحق في طلب خبير او اكثر لاغراض الاستشارة في المشاكل المعروضة . (٢) تكون قرارات لجنة التحكيم نهائية وملزمة للطرفين نور صدورها وغير قابلة للطعن .

وواضح من استقراء هذا النص ان طرق العقد في سبيل حل الخلافات التي تنشأ عنه انتقفا على تشكيل لجنة سميت « بلجنة التحكيم » وارفضيا اللجوء الى هذه اللجنة والالتزام بقرارتها بحيث يمكن القول بان ما ينتهي اليه راي هذه اللجنة هو تعبير عن رادتها الامر الذي ينتق معهما تمام نزاع بين الطرفين مما تختص الجمعية العمومية بنظره بالتطبيق لاحكام قانون تنظيم مجلس الدولة . اذ اختصاص الجمعية لا يقوم الا في حالة نشوب نزاع بين الطرفين يتعذر عليهما التوصل الى حل في شأنه فيلجأ عندئذ الى الجمعية العمومية للبت فيه بغتوى ملزمة .

وغنى من البيان ان اختصاص الجمعية العمومية يظل قائما بالنسبة للحالات التي يتعذر فيها على لجنة التحكيم حل النزاع . وكذلك في حالة عدم تنفيذ أى من الطرفين لقرار اللجنة .

ويخلص مما تقدم انه طالما التزم كل من طرفي العقد بقرار لجنة التحكيم فلانه لا يكون ثمة نزاع ينمقد الاختصاص بنظره للجمعية العمومية ، وبالتالي فان مباشرة هذه اللجنة لعمالها لا يتضمن انتقفا على اختصاص الجمعية . ولا يعدو تشكيلها ان يكون مجرد اظهار لارادة الطرفين بشأن ما يثور من خلافات في شأنه حفاظا على السرية المطلوبة له .

لهذا انتهى راي الجمعية العمومية الى ان نص المادة ١٢ من مشروع العقد النموذجي المعروض لا ينطوى على خروج على احكام القانون.

ولا يتضمن سلباً. لاختصاص الجمعية العمومية لقبى الفتوى والتشريع
بمجلس الدولة .

(فتوى رقم ٢٨١ فى ١٩٧١/٥/١)

قاعدة رقم (٢٨)

المسبب :

هيئات علمية « هيئة النقل العلم بالقاهرة » — عقد — عقد غير
مسمى — التزام بدلى (نص المادة ٢٧٨ من القانون المدنى مفاده ان الالتزام
البدلى هو التزام مفرد المحل ولكن يجوز الاتفاق على ان يقوم مقابله فى الوفاء
شيء آخر يؤديه المدين فينقضى بذلك التزامه — تعاقد هيئة مع هيئة اخرى
على تسليمها بعض قطع الغيار وتمهدها برد مثل لها — قيام الهيئة برد
بعضها واختيارها اداء ثمن الباقى — تقاعسها عن الوفاء — التزام الهيئة
بإداء ثمن القطع التى لم ترد الهيئة الاخرى — تطبيق .

ملخص الفتوى :

ان الهيئتين أبرمتا عقدا غير مسمى تمهدت بمقتضاه هيئة النقل العلم
بالقاهرة بتسليم بعض قطع الغيار الى الهيئة المسلمة لنقل الركاب
بالاستكديرة التى التزمت برد مثل لها ، وبعد ان ردت بعضها حولت التزامها
برد الباقى الى الالتزام بدلى فحوله ان فرد ما تبقى فاحتسب من قطع الغيار
المسلمة لها او ان تؤدى ثمنها .

ولما كانت المادة (٢٧٨) من القانون المدنى تنص على ان :

١ — يكون الالتزام بدليا اذا لم يتسهل محله الا شيئا واحدا ولكن
تبرا ذمة المدين اذا لدى بدلا منه شيئا آخر .

٢ — والشئ الذى يشملته محل الالتزام لا البديل الذى تبرأ منه المدين بادائه ، هو وحده محل الالتزام وهو الذى يعين على طبيعته .

ومفاد ذلك ان الالتزام البديل هو التزام مفرد المحل . ولكن يجوز الاتفاق على ان يقوم بمصلحه فى الوفاء شئ آخر يؤديه المدين فينبقضى بذلك التزامه .

ولما كانت الهيئة العامة لنقل الركاب بالاسكندرية قد رغبت عن تنفيذ التزامها برد باقى قطع الفيلار واختارت اداء ثمنها الذى قدرته هيئة النقل العام بالقاهرة ببلغ ٢٤٩٠.٧١ جنيه ، ثم تقاعست عن الوفاء به ، ناته يتعين التزامها بادائه .

لذلك انتهى راي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام الهيئة العامة لنقل الركاب بالاسكندرية بان تؤدي الى هيئة النقل العام بالقاهرة مبلغ ٢٤٩٠ جنيها و ٧١ مليا .

(فتوى رقم ١٠٤٤ بتاريخ ١٠/١١/١٩٧٩)

قاعدة رقم (٤٢٩)

المبدأ :

تساقط مجلس مدينة بصفته نالبا عن مديرية الاوقاف مع احد المقاولين للقيام بمقبة توصيل المياه الى احد المسجد — عدم اعلان المقاول بوجود القيلة لا يمنع انصراف اثر العقد الى مديرية الاوقاف — اساس ذلك طبقا لنص المادة ١٠٦ منى ان المقاول يستوى لديه ان يتمايل مع الاصيل او التقلب — التزام وزارة الاوقاف بداء المستحق للمقاول عن العملية — لا يؤثر فيه ما تذهب اليه من التزام مديرية الاسكان والمرافق بذلك تقابلها بمشروع لاحق استوعب المشروع القديم واقتضى ازالة الوصلة التى قام بها المقاول .

بشخص القنوى :

ان المادة ١٠٦ من القانون المدني تنص على أنه : « اذا لم يعلن العقد وقت ابرام العقد أنه يتعاقد بصفته نائباً فلن اثر العقد لا يضاف الى الاصيل دائناً أو مديناً الا اذا كان من المفروض حتماً أن من تعاقد معه النائب يعلم بوجود النيابة أو كان يستوى عنده أن يتعامل مع الاصيل فهو النائب » .

ومن حيث أنه ولئن كان البلدى من الاوراق أن مجلس مدينة أبو تيج لم يعلن المفاوض وقت ابرام العقد - المتمثل في أمر العمل وشروط المتايسة . وقبول المفاوض التنفيذ طبقاً لهما - أنه تعاقد بصفته نائباً عن مديرية الاوقاف ، كما أنه ليس مفروضاً حتماً علم المفاوض بوجود هذه النيابة - الا أنه يخلص من ظروف الحال أن المفاوض المذكور تاجر يحترف تنفيذ عمليات توصيل المياه وغيرها من مقاولات الاعمال الصحية لحساب من يتعاقد معه من الجهات العامة او الخاصة مستهدفاً في المقام الأول تحقيق الربح دون أن يعتقد بشخص المتعاقد معه قدر اعتداده بملامه شروط العقد لمصلحته ، وأنه قبل التعاقد على العملية موضوع النزاع طبقاً لشروط المقايسة التي اعدّها مجلس المدينة واقرتها مديرية الاوقاف ومن ثم فقد كان يستوى عند هذا المفاوض أن يتعامل مع أى من المجلس أو المديرية ما دامت شروط التعامل واحدة في الحالتين - وعلى ذلك فإن آثار العقد الذى ابرمه مجلس المدينة مع المفاوض - حقوقاً والتزامات - تنصرف الى مديرية الاوقاف مباشرة .

ولما كان مجلس مدينة أبو تيج قد أشرف على تنفيذ المفاوض للعقد الى أن اتم العمل وفتحت المياه بالمسجد ثم تسلم منه الاعمال تسليماً ابتدائياً وطبق عليه الشروط والجزاءات عن مخالفته لبعض المواصفات المتطلقة بالواصفات الحديدية وأعد الحساب الختلى ملتزماً في ذلك كله احكام لائحة المتصلات والمزايدات وشروط المقايسة ، وكلت المادة ٩٥/ج من هذه اللائحة تنص على أنه « بعد تسلم الاعمال مؤقناً تقوم الوزارة أو المصلحة أو المصلح بشحير الكشوف الختلية بقية جميع الاعمال التى تمت . فعلا

ويصرف للمقاول عتب ذلك مباشرة ما يستحق بعد خصم المبالغ التي سبق صرفها على الصليب أو أية مبالغ أخرى مستحقة عليه . . فلن مقتضى ذلك أن يستحق للمقاول المبلغ الذي أسفر عنه الحصيل الختلى عن الأعمال التي أتم تنفيذها فعلا بعد إجراء الخصومات اللازمة وعلى هذا فإن وزارة الأوقاف تكون ملزمة بأن تؤدي إليه صافي المبلغ المستحق له طبقا للحساب الختلى على الأساس المتقدم .

ولا حاجة نيبا تذهب اليه وزارة الأوقاف من أن مديرية الاسكان والمرافق بمحافظة اسبوط ازالته وصلة المواسير الحديدية التي نفذها المقاول لصالح المساجد التابع لها واستقبلت بها وصلة أخرى من مواسير الاسبستوس لتند ناحية الزرابى بالمياه — بما في ذلك مسجد الشوامع ، وإن المشروع الجديد وهو يخص مديرية الاسكان والمرافق — قد استوعب المشروع الاول ، بما ينبى عليه أن تكون وزارة الاسكان والمرافق هى المزمة باداء مستحقات المقاول عن المشروع الاول ، لا حجة في ذلك ، من جهة لأن حق المقاول في اقتضاء قيمة الصليب الختلى انما نشأ نتيجة لتنفيذه التزامه في عقد المقلولة ، وليست ثمة علاقة واقعية أو قانونية بين هذا المقعد وبين المشروع اللاحق الذى نفخته وزارة الاسكان والمرافق والذي اقتضى — لأسباب فنية — ازالة الوصلة التي سبق أن نفذها المقاول طبقا للمقعد المذكور ومن ثم فلا يؤثر تنفيذ المشروع الجديد على حق المقاول المتولد عن هذا المقعد . ومن جهة أخرى ، لأن المشروع الجديد الذى نفخته بمديرية الاسكان والمرافق بمحافظة سوهاج — انما يهدف الى تحقيق منفعة عامة لناعية الزرابى الواقع بها مسجد الشوامع باعتباره جزءا من المشروع العام لامداد الريف بمياه الشرب — واذا كلن تنفيذ هذا المشروع قد استلزم ازالة خط المواسير الخاص بالمسجد وهذه — حيث حالت الاعتبارات الفنية دون جمع خطى المواسير في طريق واحد — فلن المشروع الجديد . يحق لمسجد الأوقاف ذات الغرض الذى كلن قد ترتب على تنفيذ المشروع الاول الخاص وهو امداد مسجد الشوامع بالماء وليس من شأن استيعابه المشروع الجديد للمشروع الاول ترتيب اثر قانونى ينتقل الالتزام باداء مستحقات المقاول الناشئة عن عقد المقلولة الخاص بهذا الاخير الى عاتقه .

مجلس مدينة أبو تيج أو مديرية الإسكان والمرافق ، ولا سيما أن وزارة الأوقاف لم يلحقها ضرر ما من جراء ازالة بواشير مشروعها الخالص ، فضلا عن حفظها في استرداد البواشير الحديدية التي أزيلت من طريق المتبرع بالخمس لكونها ملكا لها بموجب عقد المقلولة .

لذلك انتهى الرأي الى أن وزارة الأوقاف — مديرية الأوقاف بحافظة أسيوط — هي الجهة الملزمة بالوفاء بمستحققات المقلول عن عملية توصيل المياه الى مسجد الشوانع التابع للوزارة ، وهي المحددة بالكتاب الختامي لهذه العملية الذي أعده مجلس مدينة أبو تيج .

(فتوى رقم ٤٣٩ في ١٩٦٦/٥/٧)

مادة رقم (٤٣٠)

الفصل :

عقد — تفسيره — متى يجب البحث عن النية المشتركة للمتعاقدين —
لا أثر للظروف اللاحقة على انعقاد العقد في تحديد الالتزامات التي تنبثق عليه ولا في التعرف على الإرادة المشتركة للمتعاقدين — غلط في أسس تحديد الثمن — متى يقوم — أثر الظروف الخاصة بالمتعاقدين في استبعاد الوقوع في هذا الغلط — أعمال ذلك على العقد الجرم بين شركة وأدى كوم أبو والجمعية التعاونية العامة للإصلاح الزراعي ولقي حلت مطها في هذا العقد الهيئة العامة للإصلاح الزراعي عن بيع مساحة من الأرض قدر ثلثها ببيع بغير نية
١٩٦٥/١٢/١٩ على أن يتم تحديد الثمن على أساس سبعين مثل الفريسة ومعاملة المفاوضات التي تمت بين المتعاقدين قبل إبرام العقد للوقت الذي تم فيه ربط فريسة الإطيان على الأرض القيمة والتي كان مقررا سريتها قانونا
١٩٥٩/١/١٩ أولا صدور القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٨ بتأجيل سريتها
لغة ستيش .

ملخص القضية :

ان مقطع الخلاف يتحدد بالبت فيما اذا كانت الارادة المشتركة لطرف العقد المبرم في ١٥/٨/١٩٦٠ بين الجمعية التعاونية للإصلاح الزراعي وشركة وادي كوم أمبو قد انصرفت الى تحديد ثمن الصفقة بالمبلغ الوارد بالعقد ايا كانت الطريقة التي تم بها حساب هذا المبلغ وتحديد على نحو ما تتمسك به الشركة البائعة أم انه قد روعي في تحديد هذا الثمن عناصر ثبت عدم صحتها فيما بعد بما يترتب على ذلك من وجوب تعديل الثمن او الفسخ لما شلب ارادة طرف العقد من غلط على نحو ما تتمسك به الجمعية المشترية .

ومن حيث ان القانون المدني ينص في المذد ١٥٠ منه على ان « ١ — اذا كانت عبارة العقد واضحة فلا يجوز الانحراف عنها عن طريق تفسيره » للتعرف على ارادة المتعاقدين — ٢ — أما اذا كان هناك محل لتفسير العقد فيجب البحث عن النية المشتركة للمتعاقدين دون الوقوف عند المعنى الحرفي للألفاظ مع الاستهداء في ذلك بطبيعة التعامل وبما ينبئ أن يتوافر من امانة وثقة بين المتعاقدين وفقا للعرف الجارى في المعاملات » .

ومن حيث أن يتعين الالتفات عن كل ما حدث بعد انعقاد عقد البيع في ١٥/٨/١٩٦٠ من طول الهيئة العامة للإصلاح الزراعي محل الجمعية التعاونية كمشترية في هذا العقد ، وما صدر عن مجلس ادارة الهيئة المذكورة وعن السيد نائب رئيس الوزراء للزراعة والرى من قرارات في هذا الشأن لأن كل هذه الاجراءات والوقائع تمت بعد انعقاد العقد فلا تؤثر في العقد ذاته ولا فيما يترتب من حقوق والتزامات انتقلت الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بحالتها بمقتضى حلولها محل الجمعية التعاونية ، كما انه لا شأن لتلك الظروف اللاحقة في تفسير الارادة المشتركة لطرفي العقد الاصلى وهما شركة وادي كوم أمبو البائعة والجمعية التعاونية المشترية .

ومن حيث ان المادة الثالثة من عقد البيع المبرم بين شركة وادي كوم أمبو والجمعية التعاونية العامة للإصلاح الزراعي تنص على الآتي :

مليم جنيه

تم هذا البيع بمبلغ ١٩٩١٣٤٥ للمساحة المذكورة وقدره

س ط ف

١٨ ٩ ١٠١٩٣ تحت العجز والزيادة على أن يكون تحديد الثمن النهائي على أساس المساحات الفعلية التي يتم تسليحها وعلى نفس الاسم التي اتبعت في تقدير الثمن « ويخلص من هذا النص أن ثمة أساساً قد اتبعت في تقدير الثمن ، وإذا كان هذا النص أو غيره من نصوص العقد لم يتضمن بيان أساس تقدير الثمن ، إلا أنه ورد بنهاية العقد تفليل موقع من الطرفين عن مرفقات العقد ومنها (قائمة ببيان الاطيان المبينة) وقد تضمنت هذه القائمة بياناً إجمالي الثمن قسمت فيه الأرض أربعة أقسام قسم مزرع بخريرية ، وحدد متوسط ثمن الفدان والمساحة لكل قسم ، وشمل البيان المذكور سعر خريفة كل فدان مزرع سواء كان مربوطاً عليه خريفة في ذلك الحين أم لا وحدد ثمن الفدان على أساس سبعين مثل الخريفة وبناء على ذلك حدد الثمن الإجمالي .

ومن حيث أنه قبل إبرام العقد المشار إليه في ١٥/٨/١٩٦٠ أجريت دراسات ومفاوضات استمرت عدة شهور عاصرت الوقت الذي تم فيه ربط الخريفة المقرر سريتها قانوناً من ١/١/١٩٥٩ لولا صدور القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٨ الذي أجل الربط الجديد سنتين ، ويبدو من ظروف التعاقد أن الطرفين عندما ارتضيا الخريفة المقررة على الاطيان المبينة أساساً لتحديد الثمن لم يقصدا الخريفة المقررة عملاً على الاطيان وقت إبرام العقد ، وإنما قصدا الخريفة المعدلة التي كان يتخرا سريتها من ١/١/١٩٥٩ باعتبارها خير معيار لتحديد القيمة الحقيقية للأرض ، بدليل أن قائمة بيان الاطيان المبينة الملحقة بالعقد تضمنت خريفة للاطيان المنزرعة غير المربوط عليها خريفة عملاً في ذلك الحين ، كما أن تحديد الثمن ليس مرتبطاً أصلاً بسبعين مثل الخريفة المربوطة عملاً كما هو الحال في تحديد ثمن أراضي الإصلاح الزراعي المستولى عليها وإنما حدد الثمن برضاء حر من الطرفين المتعاقدين .

ومن حيث أنه إذا كانت ثمة اعتبارات تتعلق بأهداف اجتماعية واقتصادية دعت المشرع إلى تأجيل العمل بالخريفة المعدلة ، فلا يجوز للجمعية التعاونية المالبة للإصلاح الزراعي أن تتذرع بذلك للمعول من

الثمن الذى ارتضته بحجة وقوعها فى غلط جوهرى شلب اراقتها عند توقيع العقد . ذلك ان القطع هو حالة تقوم بالنفس تحمل على توهم غير الواقع ، وبذلك لوحظ ان البائع والمشتري كليهما يعملان فى القطاع الزراعى ويتصلان اتصالا وثيقا بالقوانين الزراعية وما يتعلق بهاتين من شئون ضريبة الاطيان وأوضاعها وتطوراتها . بل انهما من الجهات القائمة على تطبيق هذه القوانين ، فلا يمكن ازاء ذلك قبول فكرة وقوع الجمعية التعاونية المشتريه فى خطأ جوهرى يتعلق بجهلها القيمة الحقيقية للضريبة المفروضة على الاطيان المبيعة وقت التعاقد خاصة وان اعداد قائمة الاطيان المبيعة تم بواسطة لجان غنية مشتركة من العاملين فى الجهتين المتعلقين .

ومن حيث انه يخلص من كل ما تقدم ان الواضح من ظروف إبرام العقد الذى تم بين شركة وادى كوم أبو والجمعية التعاونية للإصلاح الزراعى فى ١٥/٨/١٩٦٠ ان تحديد الثمن الوارد بهذا العقد تم على اساس التقدير الوارد بقائمة الاطيان المرفقة بالعقد والتي اتخذت الضريبة المعطلة عن كل فدان اسلحا لتحديد قيمته لا بوصفها ضريبة ملزمة او معمول بها قانونا لا وقت سريان العقد وانما باعتبارها خير معيار ارتضاه الطرفان لتحديد الثمن ومن ثم يتعين على الجمعية التعاونية المشتريه ومن بعدها الهيئة المحلية للإصلاح الزراعى بوصفها خلفا خاصا لها فى العقد سداد الثمن الوارد فى العقد ، ويتجوز لها التمسك بأن عيبا شلب اراقتها فى هذا الشأن .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى التزام الهيئة المساهمة للإصلاح الزراعى باعتبارها خلفا خاصا للجمعية التعاونية المساهمة للإصلاح الزراعى بإداء الثمن المحدد فى عقد البيع المبرم بين هذه الجمعية التعاونية وشركة وادى كوم أبو فى ١٥/٨/١٩٦٠ على أسس سبعين مثل الضريبة المعطلة التى كان مقرررا لسريتها من ١/١/١٩٥٩ .

قاعدة رقم (٤٢١)

المبدأ :

التزامات - التزام دورى متجدد - التزام الوزارة بصرف كمية الزيت المقررة لصناعة المحكم اصلحته هو التزام دورى متجدد - وما دام قد اوقف صرف هذه الكمية خلال فترة زمنية معينة ، فان الالتزام الوزارة يزول ويسقط بانقضاء تلك الفترة - اسلمى ذلك .

ملخص الفتوى :

ان التزام الوزارة بصرف كمية الزيت المقررة لصناعة المحكم اصلحته هو التزام دورى متجدد يرتبط ارتباطا اساسيا بفترة زمنية محددة بقصد استعماله في هذه الفترة بعينها في الفرض الذى قررت من أجله . وما دام قد اوقف صرف هذه الكمية خلال فترة زمنية معينة فان التزام الوزارة يزول ويسقط بانقضاء تلك الفترة لان الزمن متى مضى لا يعود وبالتالي لا يعود معه الالتزام الذى ارتبط به .

وقضى عن البيان ان هذا النظر هو ما يتفق مع القواعد العامة التى تحكم الالتزامات الممتدة أو التى تنشأ عن عقود المدة ، نوقف تنفيذ الالتزام الممتد أو عقد المدة ايا كان سببه يترتب عليه نقص كنه وحوال جزء منه هو الجزء الذى اوقف التنفيذ خلاله لان ما غلت من الزمن لا يمكن تعويضه ، فالزمن عنصر اسلمى مقصود بذاته في هذا النوع من الالتزامات .

قاعدة رقم (٤٢٢)

المبدأ :

عقود - المائتان ١٥٧ ، ١٦٠ منى - امتناع أحد المتعاقدين في العقود التبادلية عن تنفيذ التزامه - اثره جواز طلب التنفيذ أو النسخ الذى يؤدي الى اعادة الطرفين الى الحالة التى كانت عليها قبل التعاقد جواز طلب التعمييض ان كان قد أصاب التعاقد ضرر - تطبيق - تأخر هيئة الاستعلامات في تنفيذ التزامها في مواجهة هيئة المعارض مما جعل تنفيذ التزامها غير مجد يجيز الهيئة الأخرى طلب نسخ الاتفاق واسترداد ما دفعته .

ملخص النقوى :

ان المادة ١٥٧ من القانون المنى تنص على أنه (في العقود الملزمة للجانبين اذا لم يوف أحد المتعاقدين بالتزامه جاز للمتعاقد الآخر بمعد اعداره ان يطلب بتنفيذ العقد أو بنسخه ، مع التعمييض في الحالتين ان كان له مقتضى) .

وتنص المادة ١٦٠ من ذات القانون على انه (اذا نسخ العقد اميد المتعاقدان الى الحالة التى كانت عليها قبل العقد ، ماذا استحال ذلك جاز الحكم بالتعمييض) .

ومناد ذلك أنه اذا امتنع أحد المتعاقدين في العقود التبادلية عن تنفيذ التزامه كان للمتعاقد الآخر أن يطلب بالتنفيذ أو بالنسخ وكذلك بالتعمييض ان كان قد أصابه ضرر نتيجة لذلك وأن نسخ العقد يؤدي الى اعادة الطرفين الى الحالة التى كانت عليها قبل التعاقد .

ولما كانت هيئة الاستعلامات قد تأخرت في تنفيذ التزامها بتوريد الانلام التى التزمت في مواجهة هيئة المعارض باعدادها للعرض بمعرض

مؤتريال الذي أقيم عام ١٩٦٧ حتى انتهى المعرض بحيث أصبح تنفيذها للالتزام غير مجد فان هيئة المعارض تكون على حق في طلبها نسخ الاتفاق الذي أبرم بين الهيئتين وأن تسترد تبعا لذلك مبلغ الألف جنيه الذي أدته لهيئة الاستعلامات في مقابل اعداد تلك الاملام .

وأذا لم يلحق بهيئة المعارض ضرر محقق نتيجة لاخلال هيئة الاستعلامات بالتزامها فان طلبها تعويض قدره ألف جنيه لا يقوم على سبب يبرره .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام الهيئة العامة للاستعلامات بأن تؤدي الى الهيئة العامة لشئون المعارض والاسواق الدولية مبلغ الألف جنيه .

(فتوى رقم ٧٢٧ في ١٩٨٢/٦/٥)

قاعدة رقم (٤٢)

المبدأ :

العقود المسماة - عقد أداء خدمة العلاج الطبي الذي تبرمه الهيئة العامة للتأمين الصحي مع الأطباء المتعلقين يدخل في نطاق عقود العمل المسماة - سريان احكام قانون التأمين الإجتماعى على الأطباء المتعلقين مع الهيئة العامة للتأمين الإجتماعى .

ملخص الفتوى :

بالرجوع الى نصوص عقد أداء خدمة العلاج الطبي الذي تبرمه الهيئة العامة للتأمين الصحي مع الأطباء المتعلقين معها يبين أنها تركت للهيئة صاحبة العمل سلطة تحديد الأشخاص الذين يلتزم الطبيب بعلاجهم وتقديم الرعاية الطبية لهم ، وتحديد مكان وزمان أداء الخدمة . وتضمنته

في البند الثاني منها صرف أجر الى الطبيب يتحمل في مكثفة شهرية
تقدر ما يتأجلون جنيته . وحوى البند السادس الجزاءات التي توقع في حالة
الغياب من العمل تقضى بأن يخصم من مكثفة الطبيب ٢٥/١ من قيمتها
من كل يوم يتففيه باذن سابق ، ٢٠/٢ عن كل يوم يتففيه بدون اذن .
كما تضمن الملحق الاول للمعد تحديدا دقيقا لواجبات الطبيب ولتنوعيه
العمل المطلوب منه . ومؤدى ذلك توافر عنصر التبعة التنظيمية والادارية
وعنصر الاجر اللذان تقوم بهما علاقة العمل ، الامر الذي يدخل هذا المعد
في نطاق عقود العمل المسماة ويخرج به من دائرة العقود غير المسماة ،
ويخضعه بالتالى لاحكام قانون العمل .

ولما كانت المادة الثانية من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥
المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ تنص على أن : « تسرى احكام
هذا القانون على العاملين من الفئات الآتية : ١ - ب - العاملين
الخاضعون لاحكام قانون العمل الذين تتوافر فيهم الشروط الآتية :
١ - أن يكون سن المؤمن عليه ١٨ سنة فأكثر . ٢ - أن تكون علاقة العمل
التي تربط المؤمن عليه بصاحب العمل منتظمة ويصدر وزير التأمينات
قرار بتحديد القواعد والشروط اللازم توافرها لاعتبار علاقة العمل
منتظمة ويستثنى من هذا الشرط عمال المقاولات وعمال الشحن والتفريغ »
وقد صدر قرار وزير التأمينات رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٧٦ يتضمن النص في
ملحقه الاولى على أن : « تعتبر علاقة العمل منتظمة اذا كان العمل الذى
يزاوله العامل يدخل بطبيعته فيما يزاوله صاحب العمل من نشاط ، او كان
يستغرق سنة اشهر على الاقل » . فمن ثم تسرى قانون التأمين
الاجتماعى على اطباء المتعاقدين مع الهيئة العامة للتأمين الصحى باعتبارهم
من العاملين الخاضعين لاحكام قانون العمل الذين تتوافر في شأنهم الشروط
المتطلبية لانطباقه ، وذلك باستثناء من يكون خاضعا منهم لنظام تأمينى آخر .

(فتوى رقم ١١٤٦ في ١٢/٢ / ١٩٨٠)

المادة رقم (٤٢٤)

المادة :

عقد استحقاق تنفيذه - لتفصيله - لتفصيله - لتفصيله بين هيئة
القبول العام بالإسكندرية ومنطقة الإسكندرية التعليمية
على القيام بتوريد الكهرباء لخدمة المنطقة المذكورة - صندوق قرض
جمهوري بقصر توريد التيار الكهربائي بالإسكندرية على المؤسسة العامة
للكهرباء وقيام المؤسسة بتنفيذ الخدمة بالتيار من شبكتها بدلاً من شبكة
الهيئة - اثر ذلك - انقضاء العقد المشار اليه نظرا لاستحالة تنفيذه
وانقضاء التزامات الطرفين المترتبة عليه - لا وجه للقول بمرسئ العقد
وانتقاله الى مؤسسة الكهرباء لأن العقد ملزم لطرفيه فقط - أسس
ذلك - تطبيق .

ملخص الفتوى :

المادة (١٤٧) من القانون المدني تنص على أن العقد شريفة
المتعاقدين فلا يجوز نقضه ولا تعديله الا باتفاق الطرفين أو للأسباب التي
يقرها القانون . وتنص المادة (١٥٢) منه على أنه « لا يرتب العقد
التزاما في ذمة الغير ، ولكن يجوز أن يكسبه حقا » كما تنص المادة
(١٥٩) من ذات القانون على أن « في العقود الملزمة للجانبين اذا انقضى
الالتزام بسبب استحالة تنفيذه انقضت معه الالتزامات المقابلة له وينفسخ
العقد من تلقاء نفسه » .

وتنص المادة (١٦٠) من ذات القانون على أنه (اذا فسخ العقد
أسيد المتعاقدان الى الحالة التي كانت عليها قبل العقد . فإذا أسيد
ذلك جاز الحكم بالعموميض) .

وتنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٢٦ لسنة ١٩٦٦
بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للكهرباء - على أن (تنشأ مؤسسة عامة

تسمى المؤسسة المصرية للكهرباء ، وتعتبر مؤسسة عامة في تطبيق احكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ وتلحق بوزارة الصناعة والثروة المعدنية والكهرباء ..) .

وتنص مافته الثانية على ان (تختص المؤسسة العامة بما يأتى :

١ - تنفيذ المشروعات الخاصة بانتاج القوى الكهربائية ونقلها وتوزيعها .

٢ - ادارة محطات الكهرباء وتشغيلها وصيانتها والنقل وتنظيم حركة الاعمال على الشبكات الرئيسية فى انحاء الجمهورية .

٣ - توزيع القوى الكهربائية وبيعها فى انحاء الجمهورية .

ومن حيث انه بناء على هذا القرار فان العقد المبرم بين الهيئة المذكورة ومديرية التربية والتعليم اصبح مستحيل التنفيذ بانتقال مهمة توريد التيار الكهربائى .

ولما كان الثابت بالعقد ان العداد الكهربائى والباب الحديدى هما ملك الهيئة وانها تؤجرهما طوال مدة التعاقد بليجار شهرى .

ومن حيث ان البند (٢٠) من العقد المبرم بين الجهتين يقضى بانه اذا رفضت البلدية او الحكومة لاي سبب كان وفى اى وقت السماح لهيئة النقل بتوريد التيار يعتبر العقد لاغيا ولا يكون للمشارك الحق فى المطالبة باى تعويض فان مؤدى ذلك انقضاء العقد بصحور قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٢٦ لسنة ١٩٦٥ يقصر توريد التيار الكهربائى على مؤسسة الكهرباء وحدها ولا وجه للقول بمرين العقد وانتقاله الى مؤسسة الكهرباء لان العقد المبرم ملزم لطرفيه فقط ، واذا انقضى العقد فانه ينتضى برمته ، وتنقضى التزامات الطرفين المترتبة على العقد ومنها الالتزام بتركيب العداد والباب الحديدى والالتزام باداء اجارهما لارتباطهما بعقد توريد التيار الكهربائى ومن ثم لا يحق لمديرية التربية والتعليم الاحتفاظ بالعداد او الباب الحديدى بغرفة المحول ويكون عليها ان تردهما للهيئة او ترد قيمتها .

من أجل ذلك انتهت الجمعية العمومية الى الزام مديرية التربية والتعليم
بمحافظة الاسكندرية برد العداد الكهربائى والبلب الحديدى لغرفة التحويل
المشار اليها أو دفع قيمتها نقدا للهيئة العامة لنقل الركاب بمحطة
الاسكندرية .

(لغوى رقم ٦٠١ فى ١٠/٧/١٩٧٩)

قاعدة رقم (٤٢٥)

المبدأ :

عقد — استحقاق التنفيذ — « نسخ العقد — اثره » —
استحقاق تنفيذ الالتزامات الناشئة عن العقد يترتب عليها انفساخه
من تلقاء نفسه — ويعود المتعاقدان الى الحالة التى كنّا عليها قبل التعاقد —
اشتغال ملة فى العقد على التزام أحد الاطراف فيه بإعداد الطرف الآخر
بناء على طلبه بالبيانات اللازمة لإجراء الدراسة المتفق عليها بينهما — تعذر
الطرف الآخر الوفاء بالتزامه بفرض تلك البيانات — اعتبار ذلك عنصرا جوهريا
من عناصر العقد — يترتب على ذلك أن العقد المبرم بينهما يكون بهذه الغلبة
قد أصبح يستحيل التنفيذ ويتمتع إعادة المتعاقدين الى الحالة التى كنّا عليها
قبل التعاقد .

ملخص النقوى :

ان المادة (١٤٧) من القانون المدنى تنص على أن « العقد شريعة
المتعاقدين فلا يجوز نقضه أو تعديله الا باتفاق الطرفين أو للأسباب
التي يقررها القانون » وتنص المادة (١٤٨) من ذات القانون على أنه
« يجب تنفيذ العقد طبقا لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه
حسن النية » ، ولا يقتصر العقد على الزام المتعاقد بها ورد فيه ولكن

يتناول أيضا ما هو من مستزماته وفقا للقانون والعرف والعادلة بحسب طبيعة الالتزام » وتنص المادة (١٥٩) على أنه « في العقود الملزمة للجائين إذا انقضى التزام بسبب استحالة تنفيذه ، انقضت معه الالتزامات المتأصلة له وينسخ العقد من تلقاء نفسه » ويتصرح المادة (١٠٦) على أنه « إذا فسخ العقد أعيد المتعاقدان الى الحالة التي كانت عليها قبل العقد ، فإذا استحال ذلك جاز الحكم بالتعويض » .

ومناد ذلك أن المتعاقدان يلتزمان باحترام العقد وتنفيذ الالتزامات الواردة بحسن نية ، وأن العقد ينسخ من تلقاء نفسه اذا استحال تنفيذ الالتزامات الناشئة عنه ، وفي هذه الحالة يعود المتعاقدان الى الحالة التي كانت عليها قبل التعاقد .

ولما كانت المادة السابعة من العقد المبرم في ١٩٧٤/٦/٢٠ بين المؤسسة العامة للغزل والنسيج ومعهد التخطيط نظرم المؤسسة بامداد المعهد بناء على طلبه بالبيانات اللازمة لاجراء الدراسة المتفق عليها بينهما ، وكل من المتعذر على المعهد الوفاء بالتزامه بضمير تلك البيانات فانها بعد منحرا جوهريا من عناصر العقد ، لذلك فإن مسؤولية المهيم التعاقدية لا تنور اذا لم توفر له المؤسسة البيانات التي طلبها .

ولما كلى عدم تمكن المؤسسة من توفير تلك البيانات بعد ان طلبها المعهد منها قد ادى الى عدم تمكن المعهد من تنفيذ التزامه بهيهم الدراسة المطلوبة منه ، فان العقد المبرم بينهما يكون بهذه المصلحة قد أصبح مستحيل التنفيذ ويتعين لذلك اعادة المتعاقدان الى الحالة التي كانت عليها قبل التعاقد الامر الذي يقتضى الزام المعهد بأن يرد الى المؤسسة المقيم الذي تلقاه منها عينا جدا الجزء الذي اقتضه بالمعمل في سيوله اعداد الدراسة وقدره (١٩٦٨ جنييه) على املين انه لتفقد هذا المبلغ تنفيذا للالتزامات التي التاهل عليه العقد ثم لم يتمكن من تحقيق النتيجة المطلوبة منه لسبب يرجع الى المؤسسة التي لم تتمكن من امداد بالبيانات التي طلبها .

ولما كان الثابت من الأوراق أن المعهد أدى مبلغ ٢٨٦٧ جنيه لخزانة الدولة بسبب انتهاء السنة المالية ١٩٧٤ فإن الأمر يقتضى تصحيح سبب هذا الاداء بقيد المبلغ ضمن أصول المؤسسة الملقاة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم الزام معهد التخطيط القومى برد مبلغ ٢١٢٢ جنيه وقيد مبلغ ٢٨٦٧ جنيه لدى اداء المعهد للخزانة العامة سنة ١٩٧٤ ضمن أصول المؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج تحت التصفية .

(فتوى رقم ٥٥٩ فى ١١/٥/١٩٨٠)

قاعدة رقم (٤٣٦)

المبدأ :

المول عليه فى تكييف العقود ليس بما يخلعه الملتزمين من اوصاف وما يطلقون عليها من نعوت ومسميات وانما هو حقيقة ما عناه المتعاقدون من ابرامها وفقا لما يكشف عنه الحال — ويجب فى مجال تفسير العقد التعرف على الارادة المشتركة للمتعاقدين وتقصى النية الحق بينها — وسائل التفسير — الدار فى تفسير العقد هو باعتباره كلا لا يتجزأ فى نصوصه وعباراته براعاة طبيعة التعامل وما ينبغى أن يتوافر من امانة عن ثقة بين الملتزمين وفقا للمعرف الجارى فى المعاملات .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه من المقرر كامل عام أن المول عليه فى تكييف العقود ليس بما يخلعه عليها الملتزمون من اوصاف وما يطلقون عليها من نعوت ومسميات وانما هو حقيقة ما عناه المتعاقدون من ابرامها وفقا لما يكشفه

منه واقع الحال ، واذ كان مسلما أن العقد هو وليد الإرادة المشتركة للعاقدين وليس ثمرة الإرادة المنفردة لأيهما فمن ثم كان لزاما في مقام تفسير العقد التصرف على الإرادة المشتركة للعاقدين وتقمى النية الحق لهما وذلك من خلال استجلاء عبارات العقد واستظهار محلولها الحق دون الوقوف في هذا الصدد عند المعنى الحرفي للألفاظ التي تخيراها للتعبير عما قصدوا إليه من إبرام العقد ، غنى عن البيان أن المدار في تفسير العقد إنما هو باعتباره كلا لا يتجزأ بحيث لا يسوغ استخلاص الحكم في هذا الخصوص من نص أو عبارة بمعناها استقلالاً عن سائر النصوص والعبارات أو بمعزل عنها وذلك كله بمرعاة طبيعة التعامل وما ينبغى أن يتوافر من لبانة وثقة بين العاقدين وفقا للعرف الجارى في المعاملات .

ومن حيث أنه بطلانة الاتفاق المبرم في التاسع من نوفمبر ١٩٢٨ محل المنازعة بأن أنه قد تضمن ما نصه « في تاريخه أدناه أنا الموقع على هذا بخطى أدناه جناب الخواجة من الرعايا اليونانية ومقيم قد استظمت مبلغ ١١٠٠ ج » ألف ومائة جنيه مصرياً من من الرعايا المصرية ومقيم . . وهذا المبلغ المبين أعلاه رهن على اطيان زراعية بزمام تلا وقدره ١٣ س ر ١٩ ط ر ٧ ف سبعة أئفنة وتسمة عشر قيراطاً وثلاثة عشر سهماً على قطعتين الأولى وقد رهننت الى الاطيان المذكورة نظير المبلغ الموضح أعلاه حتى يتم تحرير عقد البيع النهائي عند عودتي من اليونان وليس لى الحق في مطالبته بأى ايجار نظير مبلغ الرهن المدفوع من الراهن الموضح اسمه أعلاه حتى يرد المبلغ الى الراهن أو من ينوب عنه من أولاده . كما وإذا لم يرد المبلغ في مدة لا تزيد على ثلاث سنوات يحرر عقد بيع نهائى في خلال المدة المذكورة ويعتبر هذا العقد بيع نهائى وليس لى من الطرفين الرجوع في هذا العقد ويتصرف الراهن بكليل انواع التصرفات الشرعية بطوعى واختيارى ويضمننى وأكون ملزم برد المبلغ وكل ما يترتب من ضرر ومصـارف ونفوائد قدرها المائة عشرة وقد قلم الراهن بوضع يده فعلا على الاطيان المبينة الحدود وتحرر هذا العقد برضاء وقبول الطرفين ويوقع عليه كل

منا بذلك « وقد ذيل هذا العقد بتوقيع الطرفين وثلاث يدعى »
.. .. بصفته كاتب العقد وشاهده ثم ذيل هذا العقد ذاته بقرار مؤرخ
٢٤ من يناير سنة ١٩٢٩ نمرة « حولت لنا المبلغ الموضح في
ظاهره الى نجلى وقد استلمت منه المبلغ نقداً وأصبح العقد تحت
غيره واخذه للتصرف فيه وتلا ذلك توقيع المقر السيد/ والسيد
.. .. كاتب هذا الاقرار وشاهده .

ومن حيث انه لئن كان البادى من استعراض عبارات الاتفاق المتقدم
على الوجه سالف البيان انه قد ترددت بين ثناياها كلمات رعت ، بـمـلـح
الرهن ، الراهن ما قد يوحى بحسب المعنى الظاهر لهذه الكلمات بأن
هذا الاتفاق ينطوى على عقد رهن حيازى فلان مجرد القاء نظرة فاحصة على
تلك العبارات في جماعها تنبئ ان هذا الاتفاق هو في التكيف القلتونى
المسلم في ضوء ما قصده المقتدان وانعقدت عليه ارادتهما المشتركة بحل
خصائص بيع الوفاء ودليل ذلك ما اقر به السيد/ الملك من
انه قد تسلم من السيد/ مبلغ ١١٠٠ ج وأنه قد سلمه
مقبلاً لذلك الاطيان الملوكة له آنفة الذكر حتى يتم عقد البيع
النهائى عند عودته من اليونان وأنه اذا لم يرد المبلغ في مدة لا تزيد على
ثلاث سنوات يحرر عقد بيع نهائى خلال هذه المدة ويعتبر هذا العقد
نهائى لا يجوز لاي من الطرفين الرجوع فيه « الامر الذى يستفاد بجلاء ان
العقد المثل هو في حقيقته بيع ابتدائى احتفظ فيه البائع بحقه في
استرداد العين المبيعة اذا رد المبلغ الذى تسلمه ثمناً لها في الميعاد المتفق
عليه ، ومن ثم توافرت لهذا العقد اركان بيع الوفاء وشروط صحته وفقاً لما
نصت عليه المادة ٢٢٨ وما بعدها من القلتون المدنى القديم وليس ابلغ في
الدلالة على ذلك ما اقر به السيد/ من انه لا حق له في مطالبة
السيد/ بالمجان الاطيان التى سلمها اياه الى ان يرد اليه المبلغ
الذى قبضه منه ويدهى ان تقرير الحق في ثمار الارض المنوة منه
للسيد/ على هذا الوجه لا يكون الا حال البيع نزولاً على ما هو
مقرر من ان ثمار المبيع انما يكون كاصل عام للمشتري منذ تمام البيع فلا

أن الدائن المرتهن رهن حيلزة ليس له وفقاً لحكم المادة ٥٤٥ من القانون.
فلغى القديم الذى أبرم العقد المتقدم فى ظله والتي تغلبها المادة ١١٠٤
من القانون المدنى القائم أن ينتفع بالعين المرهونة دون مقابل وفى الوقت
قائه فقد رخص السيد/... .. الملك للسيد/... .. فى أن يتصرف
فى الإطيان التى سلمت اليه بكل أنواع التصرفات الشرعية بضمائه ، واطر
بمسئوليته عن كل ما يحدث من تصرفات أو معارضة فى وضع يد هذا
الاخير على تلك الإطيان وذلك يشهد بما لا يدع مجالاً للشك على أن
السيد/... .. قد اضحى منذ إبرام العقد المتقدم مالكا للأرض المنسوة
عنها إذ أن حق التصرف على هذا الوجه لا يكون فى القانون إلا للمالك دون
سواه ولا سبيل الى قيام هذا الحق فى الحالة المعروضة الا اذا كان العاقدان
قد تصدا من إبرام ذلك العقد ببيع الوفاء على النحو سالف البيان وليس
رهن الحيلزة ذلك أن رهن الحيلزة لا يربط بحسب طبيعته للدائن المرتهن
حق التصرف فى الشيء المرهون على النحو الذى اتفق عليه العاقدان المشار
اليها يضاف الى ذلك كله ما هو ثابت فى الأوراق من سكوت السيد/
... .. منذ إبرام العقد المتقدم حتى الآن رغم هذه المدة الطويلة إذ لم
يتخذ إجراء ما فى هذا الشأن يستفاد منه أن نيته قد اتصرفت الى رهن
الأرض آنفة الذكر دون بيعها وذلك رغم حضور هذا الاخير الى مصر بقصد
العمل فى ١٢ من يونية سنة ١٩٥٢ وبقائه فيها حتى ٢٤ من سبتمبر
١٩٥٢ حسباً تدل عليه الشهادة رقم ١٢٨ لسنة ١٩٧٦ الصادرة من
محكمة وثائق السفر والهجرة والجنسية فى الثامن من مايو سنة ١٩٧٦
والمقدمة من الطاعن بجلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٧٦ .

ومن حيث أنه متى كان الظاهر مما سلف أن العقد المبرم فى التسليم
من نوفمبر سنة ١٩٣٨ بين كل من السيد/... .. والسيد/... ..
« والد الطاعن » انها هو فى التكيف القانونى المليم عقد بيع الوفاء وليس
وهنا حيلزة واذا كانت الأوراق قد أجدبت من دليل مقبول على أنه

السيد/... .. « البائع » قد استعبر حقه في الاسترداد في ميمـه
الثلاث سنوات المقتضى عليه في العقد على الوجه المبين في القانون فـين
ثم أضحي ببيع الوفاء الصادر به العقد المتقدم بيما بلتا مرتبا لكل طرفه
. منذ إبرامه في التاسع من نوفمبر سنة ١٩٢٨ .

(طعن رقم ٦٠٥ لسنة ٢ ق — جلسة ١٨/٤/١٩٧٨)

مقدم اداری

الفصل الأول : ماهية العقد الإداري

الفرع الأول : الشروط الثلاثة لاعتبار العقد عقداً إدارياً

الفرع الثاني : مميزات العقد الإداري

الفرع الثالث : الإدارة كطرف في العقد الإداري

الفصل الثاني : إبرام العقد الإداري

الفرع الأول : أحكام عامة

أولاً : العقد الإداري يتم على مرحلتين

ثانياً : العقد الإداري غير المكتوب

ثالثاً : النصوص اللاتحجية ونصوص العقد

رابعاً : تقديم المطاء من وكيل

خامساً : نيابة الجهات الإدارية من بعضها في إبرام العقد الإداري

سادساً : التحفظات جزء من العقد متى قبلتها الإدارة

سابعاً : سلطة تنظيم ما لم ينظمه قانون المناقصات والمزايدات

ثامناً : الخروج على القواعد الأمر بقانون المناقصات والمزايدات

تاسعاً : محل التعاقد

عاشراً : طرق احتيالية

حداً عشر : اكراه

ثاني عشر : الغلط

ثالث عشر : الخطأ المادي

رابع عشر : الكلية وحسن السمعة

خامس عشر : خطاب الضمان

سادس عشر : الرقابة على ابرام العقد الإداري

الفرع الثاني : المناقصة والمزايدة

أولاً : الاعلان عن المناقصة دعوة الى التعاقد

ثانياً : لجنة البيت

ثالثاً : (أ) التعاقد مع صاحب أقل المطاعرات

(ب) التعاقد مع صاحب أفضل عطاء

(ج) الترتيب بين أقل المطاعرات وأفضلها

رابعاً : (أ) قبول العطاء يجب أن يتصل بتمام من قبل عطاء

(ب) التزام مقدم العطاء بمطابقه الى نهلية المدة المحددة

في شروط العقد

(ج) جواز التفاوض بعد فتح المظاريف مع صاحب الاعطاء

الأقل المقترن بتحفظات للنزول عنها

خامساً : (أ) الجهات التي تتولى التعاقد

(ب) تصديق الجهات المختصة على التعاقد لأبرامه

سادساً : العملية

سابعاً : التأمين

ثامناً : إلغاء المناقصة

الفرع الثالث : الممارسة

أولاً : مدى حرية الإدارة في اختيار المتعاقدين عند التعاقد بالممارسة

ثانياً : الأصل هو التعاقد بطريق المناقصة ، ولا يلجأ الى الممارسة

الا استثناء .

الفرع الرابع : الأمر المباشر

أولاً : جواز تكليف شركات القطاع العام بتنفيذ الأعمال اللازمة لحظية

التنمية الاقتصادية

**ثانيا : جواز تقرير بيع شركة سياحية عامة للبعض منشأتها بالأمر
المباشر**

المضمحل الثالث : تنفيذ العقد الإداري

الفرع الأول : المبادئ العامة في تنفيذ العقد الإداري

أولا : حقوق والتزامات المتعاقد يحددها العقد

ثانيا : وجوب توافر حسن النية في تنفيذ العقد

ثالثا : تفسير العقد الإداري

**رابعا : للإدارة سلطة الإشراف والتوجيه على تنفيذ العقد الإداري ،
والانفراد بتعديل شروطه والإضافة إليها بما تراه متفقاً مع
المصالح العام**

**خامسا : حق المتعاقد في التعويض المادل عن الأضرار التي تلحق
بمركزه التعاقدى أو تقلب ظروف العقد المالية بسبب ممارسة
جهة الإدارة سلطاتها في تعديل العقد**

سادسا : جواز تعديل الأسعار المتعاقد عليها أثناء التنفيذ .

**سابعاً : عدم جواز التنازل للخير أو التعاقد معه من الباطن في هذه
الشان إلا بوافقة الإدارة**

ثامنا : الثمين

تاسعا : تسعير جبري

عاشرا : التنفيذ العملي

حادي عشر : التضامن

ثاني عشر : ضمان المتناول

ثالث عشر : تبعية الهلاك

رابع عشر : الخطأ المقدى

خامس عشر : اثبات المديونية

سادس عشر : الغرامة

مبلغ عشر : المصلح

الفرع الثاني : عوارض تنفيذ المقتد الإداري

أولا : اختلال التوازن المالي للمقتد

المبحث الأول : نظرية فعل الأمر

١ — شروط تطبيق نظرية فعل الأمر

ب — زيادة التكاليف بسبب غير راجع إلى الجهة الإدارية المتماثلة

يجوز دون تطبيق نظرية فعل الأمر

ج — كون الزيادة في التكاليف أمرا متوقعا بقضى نظرية فعل الأمر
عن التطبيق

د — النص في المقتد الإداري على تثبيت الأسطر أو تحمل الجهة
الإدارية أية تكاليف إضافية يفتى عن اللجوء إلى نظرية
فعل الأمر

المبحث الثاني : نظرية الظروف الطارئة

١ — مناط تطبيق نظرية الظروف الطارئة

ب — ما يعد من قبيل الظروف الطارئة

ج — المدى الزمني لتطبيق نظرية الظروف الطارئة

د — مقتضى تطبيق نظرية الظروف الطارئة

هـ — الظروف الطارئة لا تسوغ الامتناع عن التنفيذ

المبحث الثالث : نظرية الصعوبات المالية غير المتوقعة

١ — مناط تطبيق الصعوبات المالية غير المتوقعة

ب — موانع تطبيق الصعوبات المالية غير المتوقعة

ثانيا : التسوية المساهمة

المبحث الأول : الشروط الواجب توافرها في الحادث حتى يعتبر قوة قاهرة

المبحث الثاني : الفرق بين الخلف الطلبي والقوة القاهرة

المبحث الثالث : ما يعتبر وما لا يعتبر من قبيل القوة القاهرة

الفرع الثالث : الإخلال بتنفيذ العقد الإداري ، والجزاءات التي تلتها
الإدارة توقيعها على المتعاقد المتصر

أولا : الحكم على

المبحث الأول : التزام الجزاء الذي رتبته العقد لخطأ بعينه

المبحث الثاني : الجزاءات منحدة من سلطة الدولة الضابطة للمرافق المحلية
ومسئوليتها عن أدائها بتنظيم وأطراد

المبحث الثالث : وقت توقيع الجزاء

المبحث الرابع : اقتضاء جهة الإدارة لمبالغ مستحقة لها بحقنفي العقد الإداري
من المبالغ المستحقة لمدينها في ذمة الغير

المبحث الخامس : خطاب الضمان

ثانيا : غرامة التأخير

المبحث الأول : النص على غرامة التأخير في العقد

المبحث الثاني : اختلاف غرامة التأخير من الشرط الجزائي

المبحث الثالث : توقيع غرامة التأخير لا تستلزم إثبات الضرر

المبحث الرابع : حالات جواز توقيع غرامة التأخير وعدم جوازه

المبحث الخامس : الاعفاء من توقيع غرامة التأخير

ثالثا : مصادرة التأمين والتعويض

المبحث الأول : مصادرة التأمين

المبحث الثاني : التعويض

المبحث الثالث : الجمع بين مصادرة التأمين والتعويض

رابعا : النوائد التأخيرية

المبحث الأول : استحقاق النوائد التأخيرية دون إثبات الضرر

المبحث الثاني : تاريخ سريان الفوائد التأخرية

المبحث الثالث : ما يتسرى عليه الفوائد التأخرية

جاءها : المصاريف الإدارية

المبحث الأول : المصاريف الإدارية من الجزاءات التي توقعها الإدارة

المبحث الثاني : لا تخصم مصاريف إدارية لم تكن جهة الإدارة قد تكبدت شيئاً منها

المبحث الثالث : المصروفات الإدارية في حالة إعادة الكرايدة

سادساً : التنفيذ على حساب المتقاعد

المبحث الأول : ماهية التنفيذ على حساب المتعهد المتصر

المبحث الثاني : قرآن سحب الأعمال وتنفيذها على حساب المتقاول ليس قراراً إدارياً

المبحث الثالث : الجزاءات التي توقع على المتعاقد هي التي نص عليها العقد ، ما ورد بلائحة المناقصات المطبقة أحكام تكميلية

المبحث الرابع : عدم انتهاء الرابطة العقدية بمجرد شراء الإدارة على حساب المتعاقد المتخلف

المبحث الخامس : أساليب إسناد عملية التوريد إلى شخص آخر على حساب المتعاقد الأصلي .

المبحث السادس : مدى ما لجهة الإدارة وما عليها عند التنفيذ على الحساب المتعهد المتصر

سابعاً : النسخ

المبحث الأول : عند نسخ العقد الإداري لجهة الإدارة أن تصلح التسليم وتتقضى التمويض بشروط معينة .

ثانياً : شطب اسم المتعهد

المبحث الأول : في حالة وقوع غش أو تلاعب لجهة الإدارة شطب اسم المتعهد ولو لم تنسخ عقدها معه

المبحث الثاني : ماهية الغش أو التلاعب المبررين لشطب اسم المتعهد

المبحث الثالث : وجوب الرجوع الى ادارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة كلما أرادت جهة الادارة شطب اسم أحد المتاولين من سجل المتاولين أو اعادته اليه

المبحث الرابع : الطعن في قرار شطب اسم المتعاقد

المبحث الخامس : حق المتعاقد الذى شطب اسمه دون وجه حق في اقتضاء التعويض من جهة الادارة للضرر الادبى الذى لحق سمعته التجارية

الفرع الرابع : اخلال جهة الادارة بالتزاماتها قبل التعاقد واثره

اولا : بعض صور اخلال جهة الادارة بالتزاماتها المفروضة عليها بالمعقد الادارى

ثانيا : لا يجوز للمتعاقد مع الادارة الدفع بعدم التنفيذ

ثالثا : فسخ العقد الادارى من قبل المتعاقد مع الادارة لا يكون الا بحكم من القضاء

رابعا : الخطأ المشترك

الفصل الرابع : بعض انواع العقود الادارية

الفرع الاول : عقد التزام المرافق العامة

اولا : الفرق بين عقدي التزام المرافق العامة ومقاوله الاشغال العمومية

ثانيا : التزام المرفق العام يمنع لمدة طويلة نسبيا

ثالثا : حصصة الملتزم

رابعا : الوضع تحت الحراسة

خامسا : سحب الالتزام أو استقالته

الفرع الثاني : عقد مقولة الاعمال

اولا : الاسعار و الفرق الصلة

ثانيا : تعديل عقد المقولة وزيادة الاعمال

ثانيا : خطيب الضمان

رابعا : التحللل من البللن

خامسا : مسئولية المقلول عن خطئه الشللمى

سادسا : الللللل على للللل المقلول

سابعاً : لللل المقلولة

ثامنا : الللللل مللل المقلولة

الفرع اللللل : مللل اللورلل

اولا : اللللاء المللل الللارل على مزللل من للللل المقلولة واللللل اللورلل

ثانيا : اللللللل للللل للللل اللورلل

ثالثا : اللللل

رابعا : اللللل لللل الللوق

خامسا : اللللل

سادسا : اللورلل للللللل للللل

سابعاً : اللللل

ثامنا : اللللل

ثامسا : الللزن

عاشرا : اللللل على الللل اللللة

للى عشر : لواء للىة اللللل

للى عشر : لزللل ملللل اللورلل لللللل اللللة

للى عشر : الللل واللللل والللل

للى عشر : اللللل فى اللورلل

للى عشر : الللل اللللة لللل اللورلل

الفرع اللللل : اللللل بالللللل فى اللرلة ولللة اللللة

اولا : اللللل الللونة للللل للللللل

ثانيا : الالتزام بالكمالية

ثالثا : الالتزام الاصلى والالتزام التبعى

رابعا : اعداز غير مقبولة للانقطاع عن الدراسة

خامسا : اثبات مذر المرض

سادسا : النقل لا يسقط الالتزام طالما كان لجهة تتبع الشخص المعنوى الملزم قبله بالخدمة

سابعاً : خيلولة التمهد بتصرف خاطيء دون استمراره فى العمل يستوجب مسئوليته

ثامنا : الانتطاع عن العمل بعد التعمين يعتبر فكولا ، عرض العودة اليه لا يعنى من المسئولية

سائسا : النقل لا يسقط الالتزام طالما ككان لجهة تتبع الشخص المعنوى

عاشرا : خروج جهة الادارة على ما تعاقدت عليه

حادى عشر : تراخى جهة الادارة فى التعمين يعنى من الالتزام

ثانى عشر : تقديم صورة التمهد اذا ما تعذر تقديم الاصل

ثالث عشر : رد المصروفات الدراسية وتوابمها

رابع عشر : فوائد تأخرية

الفقرع الخامس : عقد المساهمة فى مشروع ذى نفع علم

الفقرع السادس : عقد البحث من البترول

الفقرع السابع : عقد ايجار متصف

الفقرع الثامن : عقد بيع الاصناف والمهمات الحكومية التى يتقرر التصرف فيها

الفصل الأول

مادة العقد الإداري

الفرع الأول

الشروط الثلاثة لاعتبار العقد عقدا إداريا

قاعدة رقم (٤٣٧)

المبدأ :

يعتبر العقد إداريا إذا تضمن ثلاثة شروط هي : كون أحد طرفيه شخصا معنويا عاما ، واتصاله بفرق عام ، وتضمنه شروطا غير مألوفة في نطاق القانون الخاص — العقد الذي تبرمه الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي لتوريد عجول بقصد زيادة الأرض المزروعة وبشرط الاحتفاظ بحقها في توقيع غرامة يومية محددة عند الإخلال بشروطه ، وبحقها المطلق في فسخه في هذه الحالة — هو عقد إداري يختص القضاء الإداري بنظر المنازعات المتعلقة به —
انذار الهيئة المذكورة المتعهد بالتوريد والاشارة الى حكم المائتين ١٤٧ و ١٥٨ من القانون المعنى لا يغير من الحكم المتقدم .

ملخص الحكم :

ان العقد يعتبر إداريا إذا كان أحد طرفيه شخصا معنويا عاما ومتصلا بفرق عام وتضمننا شروط غير مألوفة في نطاق القانون الخاص ، فإذا تضمن عقد هذه الشروط الثلاثة مجتمعة كان عقدا إداريا يختص به القضاء الإداري بحسب ولايته المحددة . وغنى عن البيان أن الشروط المتقدمة تسرى بالنسبة للعقود الإدارية المسماة في القانون لاعتبارها كذلك

نإذا كان العقد المسمى مبرما لتحقيق مصلحة خاصة وليس في نصوصه شروط غير مالوفة في القانون الخاص فهو عقد من عقود هذا القانون وتخرج المنزعة بشأنه عن ولاية القضاء الإداري .

ووعلى ضوء هذه المبادئ المستقرة فانه اذا كانت الهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضى وهى من اشخاص القانون العام قد أبرمت عقدا يقوم الطرف الثانى فيه بتوريد عدد من العجول اليها لخدمة المرقع المأمور القائمة على ادارته ، ذلك انها تزرع مساحات شاسعة من الاراضى التابعة للمرقع بنبات البرسيم بقصد اصلاح هذه الاراضى ، ولتمنح تصريفه فقد رصدت الهيئة ٩٠٠٠٠ جنيه في ميزانيتها على نية شراء عجول لاستهلاك هذا النبات ومد الارض بالسماد العضوى لا بغرض الريح وانه لتسيير المرقع في نطائه العام بالوصول الى الهدف الذى قام لتحقيقه وهى زيادة رقعة الارض المنزوعة فيتوافر بذلك الانتاج الزراعى والحيوانى بما يسد حاجة البلاد المتزايدة ، ومتى كان الامر كذلك يكون التصرف قد انصب على شئ يتعلق باحتياجات المرقع العام وتسييره . ويبين من نصوص العقد وشروطه ان بعضها غير مالوف في مجال القانون الخاص ، فالنص على حق الهيئة في توقيع غرامة يومية قدرها جنيه عند الاخلال باى شرط من شروط العقد انما هو نص استثنائى غير مالوف في العقد الخاص ولا يعرف القانون المدنى سوى الغرامة التهديدية فنص في المادة (٢١٢) على انه اذا كان تنفيذ الالتزام عينيا غير ممكن او غير ملائم الا اذا قام به المدين نفسه ، جاز للدائن ان يحصل على حكم بالزام المدين بهذا التنفيذ ويدفع غرامة تهديدية ان امتنع عن ذلك واذا رآى القاضى ان مقدار الغرامة ليس كافيا لاكمال المدين المتع عن التنفيذ جاز له ان يزيد في الغرامة كلما رآى داعيا للزيادة . وظاهر من هذا النص ان الحكم الذى تنبؤله مغاير تماما للنص الوارد في العقد خلاصا بالغرامة ، كذلك النص في العقد على حق الادارة المطلق في نسخه اذا اخل المورد باى شرط من الشروط ، لان مثل هذا الشرط غير مالوف ايضا في نطاق القانون الخاص ومغاير

لأحكام الفسخ الواردة والمبينة في المواد ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ من القانون المدني ويكفي احتواء العقد على شرط استثنائي واحد لظاهر نية الإدارة في الأخذ بأسلوب القانون العام وأحكامه ، هذا الى أنه واضح من الصورة التي تم على أساسها التعاقد في ١٩٥٦/١٢/١٠ أن القواعد الخلسة به قد وضعتها الهيئة من قبل وقام المتعاقدان بدفع التأمين في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ وكل ذلك من مقومات العقد الإداري غير الملونة في مجال القانون الخاص ومن ثم يكون موضوع الدعوى قد تكاملت له العناصر الثلاثة المثار إليها باعتباره عقدا إداريا مما يختص بنظره القضاء الإداري ، ولا يقدح في هذا النظر استناد الإدارة في الإنذار المرسل منها الى المطعون ضدهما الى نصين واردة في القانون المدني وهما السابق الإشارة إليها ، ذلك أن بعض القواعد والمبادئ العامة في القانون المدني مما لا تختلف فيه روابط القانون العام عن روابط القانون الخاص وبالتالي فليس ثبت ما يمنع من نقلها الى نطاق القانون العام وإدماجها في القواعد الخاصة به والنصان اللذان نطقتها الإدارة من القانون الخاص ليس نية أي تعارض مع النظام القانوني الذي تخضع له العقود الإدارية وتطور القانون الإداري وإن اتجه الى الاستقلال ببيانه وأحكامه إلا أن ذلك لا يعني تحط الصلة من غير مقتضى بينه وبين القانون المدني .

(طعن رقم ١٨٨٩ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٣/٢١)

قاعدة رقم (٤٢٨)

المبدأ :

تعريف العقد الإداري وبين مقوماته

بإلغى الحكم :

إن العقد الإداري هو العقد الذي يبرره شخص معنوي من أشخاص القانون العام بقصد إدارة مرفق عام أو بمناسبة تسييره وإن تظهر نيته في الأخذ بأسلوب القانون العام وذلك بتضمين العقد شرطا أو شروطا غير غير ملونة في عقود القانون الخاص .

(طعن رقم ١٥٦ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٢٠)

قاعدة رقم (٤٣٩)

المبدأ :

المقد الإدارى هو المقد الذى تكون الإدارة طرفا فيه ويتصل بنشاط مرفق عام من حيث تنظيمه وتسييره بغية خدمة أغراضه وتحقيق احتياجه بما تضمنه من شروط استثنائية غير مألوفة في عقود القانون الخاص — تطبيق : وقف نشاط الشركة العاملة للقبول بسبب حرب الاستنزاف — تخويلها مجلس مدينة الفردقة باستغلال عدة مسكن مملوكة لها — قيام مجلس مدينة الفردقة بتأجير هذه المسكن للتوظفين وغيرهم من الموظفين الموجودين في مدينة الفردقة — استئجار عقيد بحرية ابن البحر الأحمر الوحدة سكنية من المسكن المذكورة وقيامه بتأجيرها الى الشركة المصرية العاملة للسياحة — طلب اخلاء المين — المنازعة في طبيعة عقد الايجار — عدم اختصاص القضاء الإدارى — أساس ذلك : عدم انطواء المقد على شروط استثنائية غير مألوفة في مجال القانون الخاص .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عن الدفع بعدم اختصاص محكم مجلس الدولة بنظر هذه المنازعة فإن الفصل في هذا الشأن هو بطبيعة عقد ايجار المين موضوع المنازعة ، فإن كان عقدا إداريا لاختصاص بنظر المنازعة لمحكم مجلس الدولة ، وإن كان عقدا مدنيا انحصر اختصاص هذا القضاء عن تلك المنازعة .

ومن حيث أن العقد الإدارى ، على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة ، هو المقد الذى تكون الإدارة طرفا فيه ويتصل بنشاط مرفق عام من حيث تنظيمه وتسييره بغية خدمة أغراضه وتحقيق احتياجه مراعاة لوحدة المصلحة العامة ، وتأخذ فيه الإدارة بأسلوب القانون العام بما تضمنه من شروط استثنائية غير مألوفة في عقود القانون الخاص ، وبتي كان الثابت من الأوراق أن المين موضوع هذه المنازعة تقع ضمن عدة مسكن

مملوكة للشركة العامة للبترول عهدت باستغلالها الى مجلس مدينة الفرقة بعد وقف نشاط الشركة بسبب حرب الاستنزاف ، وأن مجلس المدينة قام بتأجير هذه المسكن للموظفين وغيرهم من المواطنين الموجودين في مدينة الفرقة ، وهو ما لم تدحضه جهة الإدارة ، فمن ثم فانه يتعذر القول بأن تلك المسكن قد تخصصت للموظفين دون غيرهم وأن صفتهم الوظيفية كانت موضوع اعتبار عند التعاقد ، هذا الى أن العقد الذي قدمته جهة الإدارة ، أيا كان الرأي مدى صحة هذا العقد ، لا ينطوي على شروطه استثنائية غير مألوفة في مجال القانون الخاص ويمكن أن تصنف عليه بالتالي سنة العقد الإداري ، فالنص على أن يكون تحصيل الإيجار بطريق الخصم من المرتب لا يعد أن تكون تسهيلات لاستثناء الإيجار من الطاعن باعتباره من العاملين في محافظة البحر الاحمر ، كما أن النص على اخلاء السكن عند نقل الطاعن الى الخارج المحافظة أو داخلها لا يعد أن يكون ترويدا للحكم الوارد في المادة ٧ فقرة (٢) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع المسكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر ، هذا الى أن النص على حق المؤجر في فسخ العقد عند اخلائه بأى شرط من شروط العقد هو حكم مألوف في عقود الإيجار المدنية يجرى اعماله ما لم ينص القانون على أحكام أمرة على خلاف ما هو منصوص في العقد ، ومتى كان ما تقدم فلن عقد إيجار العين موضوع المنازعة وقد خلت نصوصه من أية أحكام استثنائية يمكن القول معها بتوافر صفة العقد الإداري فيه ، على التفصيل السابق بيانه ، لا يدعو أن يكون عقدا مدنيا ومن ثم ينأى عن الاختصاص الدلائل لمحكم مجلس الدولة ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه على غير هذا المذهب وقضى برفض الدفع بعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر هذه المنازعة فانه يكون قد جاء بخلافه للقانون ، الامر الذي يتعين معه إلغاء هذا الحكم والقضاء بعدم اختصاص محكم مجلس الدولة بنظر المنازعة .

ومن حيث أن المادة ١١٠ من قانون المرافعات تنص على أنه « على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأخر بلحالة الدعوى بخلافها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلق بالولاية » فمن ثم

يتمتع احوالة هذه المنازعة الى المحكمة المختصة بنازلة ايجار بمدينة
الغردقة مع ابقاء الفصل في المصروفات .

(طعن رقم ١٢٧٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٤/٢/١١)

قاعدة رقم (٤٤٠)

المبدأ :

عقد ايجار ملاحه بور فؤاد المبرم بين وزارة الحربية وبين احد الاشخاص
هو عقد ادارى — خضوع المزارعات المتعلقة به لاختصاص القضاء الادارى .

ملخص الحكم :

ان عقد ايجار ملاحه بور فؤاد المبرم بين شخص ادارى هو وزارة
الحربية وبين المدعى يتصل بنشاط منقطع بمرق علم يخضع فى ادارته للرأى
الاعلى للسلطة الحاكمة ، ويقوم على تمكين احد الاشخاص من الانفراد
بمستقلال مال علم والاستئثار به بطريقة تؤثر فى هذا المرفق ، وهو مرفق
الصيد الذى يحتق لخزانة العامة للدولة مصلحة مالية ، ويسد فى الوقت
ذاته حاجة عامة مشتركة بتوفيره للجيهود غذاء شهييا هليا ، مستهدف بذلك
المنع العام . وقد تضمن ، كما يتضح من مطالعة بنوده شروطا استثنائية
غير مألوفة فى القانون الخاص واخرى تنبئ فى جبلتها عن انصراف نية
الادارة الى اتباع اسلوب القانون العام والاخذ باحكامه ووسائله فى شأنه ،
مستفيدة فى ذلك الامتيازات والحقوق المقررة لها بوصفها سلطة عامة ،
ومعتدة فى تعاقدها على فكرة السلطة العامة وعلى تمتعها بقسط من سيادة
الدولة وسلطتها ، الامر الذى الذى يخضع هذه الرابطة التى تتوافر فيها
مميزات العقد الادارى وخصائصه لاحكام القانون الادارى وبالتالى لاختصاص
القضاء الادارى .

(طعن رقم ٢٤٨٧ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/١٩)

قاعدة رقم (٤٤١)

المبدأ :

الالتزام بخدمة المرفق العام مدة معينة لقاء تحمله نفقات التعليم والايواء
— يعد في ذاته من الشروط الاستثنائية — اعتبار مثل هذا العقد عقد اداريا
— اختصاص القضاء الإداري بنظر المنازعات المتعلقة به .

ملخص الحكم :

يبين من الاطلاع على العقد المبرم بين الهيئة المدعية والمدعى عليهما
— وهو العقد محل النزاع — انه قصد به تسيير مرفق عام هو مرفق العلاج
نهو عقد تقديم خدمات لمرفق عام اذ تلزم بموجب المدعى عليها لقاء تحمل
الهيئة بنفقات تعليمها وايوائها أن تلتحق بخدمة مستشفاهها لمدة الخمس
سنوات التالية التالية لاتمام دراستها . وهذا الشرط في حد ذاته يعد من
الشروط الاستثنائية الغير مالونة في عقود القانون الخاص ويلتقى خان
العقد يكون قد اتسم بالطابع المميز للمعقود الادارية من حيث اتصاله بمرفق
عام واخذه بأسلوب القلقون العام فيها تضمن من شروط استثنائية وبهذه
المناسبة تدخل المنازعة المطروقة به في دائرة اختصاص مجلس الدولة بهيئة
تضاء اداري .

(طعن رقم ٥٧٦ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٣)

الفرع الثاني

مميزات العقد الإداري

قاعدة رقم (٤٤٢)

المبدأ :

مميزات العقد الإداري — احتواؤه على شروط غير مالوفة — الإلتزام
على حق الإدارة في توقيع العقوبات على المخالف جائر قانونه .

ملخص الحكم :

من المسلم به أن العقد الإداري يتميز ضمن ما يتميز به باحتوائه على
شروط غير مالوفة في العقود المدنية الغرض منها ضمان حسن سير المرافق
العامة : ومن ثم فإن هذا البند الذي يخول الإدارة الحق في توقيع العقوبات
على المخالف — جائر قانونا ، والقول بأنه يطلق يد الإدارة في توقيع العقوبة
التي تقدرها بلا قيد من حيث مقدارها ، هذا القول مردود بأن استئصال
الإدارة حقها المخول لها في هذا البند من حيث فرض العقوبة على المخالفين
خاضع لرقابة القضاء الإداري للتحقق من أنه غير مشوب بالتعسف .

(طعن رقم ٦٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٦١)

قاعدة رقم (٤٤٣)

المبدأ :

مميزات العقد الإداري — التفرقة بينه وبين القرار الإداري والعقد
المدني .

ملخص الحكم :

إذا كان القرار الإداري هو عمل قانوني غير تعاقدي يصدر عن
لرادة منفردة من جانب إحدى السلطات الإدارية ويحدث بذاته أثرا قانونية
معينة متى كان ذلك ممكنا وجازا قانونا فإن العقد الإداري شأنه شأن
العقد المدني من حيث العناصر الأساسية لتكوينه لا يعدو أن يكون توافق
ارادتين بإيجاب وقبول لانشاء التزامات تعاقدية تقوم على التراضي بين
طرفين أحدهما هو الدولة أو أحد الأشخاص الإدارية ، بيد أنه يتميز بأن
الإدارة تعمل في إبراها له بوصفها سلطة عامة تتمتع بحقوق وامتيازات
لا يتمتع بمثلها المتعاقد معها وذلك بقصد تحقيق نفع عام أو مصلحة مرفق
من المرافق العامة كما أنه يفرق من العقد المدني في كون الشخص المعنوي
العام يعتد في إبرامه وتنفيذه على أساليب القانون العام ووسائله أما
بتضيئه شروطا استثنائية غير مألوفة في عقود القانون الخاص سواء كانت
هذه الشروط واردة في ذات العقد أو مقرررة بمقتضى القوانين واللوائح
أو يمنح المتعاقد مع الإدارة فيه حقوقا لا مقابل لها في روابط القانون
الخاص بسبب كونه لا يعمل لمصلحة فردية بل يعاون السلطة الإدارية
ويشارك معها في إدارة المرفق العام وتسييره أو استغلاله تحقيقا للنفع
العام . فبينما مصالح الطرفين في العقد المدني متساوية ومتوازنة إذا بكتنى
المتعاقدين غير متكافئة في العقد الإداري تغلبا للمصلحة العامة على المصلحة
الفردية مما يجعل للإدارة في هذا الأخير سلطة مراقبة تنفيذ شروط العقد
وتوجيه أعمال التنفيذ واختيار طريقته وحق تعديل شروطه المتعلقة بسير
المرفق وتنظيمه والخدمة التي يؤديها وذلك بإرانتها المنفردة حسبها
تقتضيه المصلحة العامة دون أن يتحدى الطرف الآخر بقاعدة أن العقد
شرعية المتعاقدين وكذا حق توقيع جزاءات على المتعاقد وحق نسخ العقد
وانتهائه بجراء إداري دون رضا هذا المتعاقد انتهاء مبسرا ودون تدخل
القضاء ، هذا إلى أن العقد الإداري تتبع في إبرامه أساليب معينة كالمناقصة
أو الزايدة العامة أو المرسلة ويخضع في ذلك لإجراءات وقواعد مرسومة
من حيث الشكل والاختصاص وشروط الكتابة فيه التي تتخذ عادة صورة

دفتر شروط لازم انا ما ابرم بناء على مناقصة او مزايده عامة او تتم بمصلحة
جلوزت تيتها قدرا معيناً .

(طعن رقم ١٠٥٩ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٣/٥/٢٥)

قاعدة رقم (٤٤٤)

المبدأ :

ليس العقد الإداري عملاً شرطياً يتضمن اسناد مراكز قانونية عامة
موضوعية الى اشخاص بذواتهم هو عقد يتم شأن سائر العقود بتوافق
ارادتين .

ملخص الحكم :

أن العقد الإداري شأنه في ذلك شأن سائر العقود التي تخضع
لاحكام القانون الخاص يتم بتوافق ارادتين تتجهان الى احداث اثر قانوني
معين هو انشاء التزام او تحديله وليس عملاً شرطياً يتضمن اسناد مراكز
قانونية عامة موضوعية الى اشخاص بذواتهم .

(طعن رقم ١٠٢٠ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٨)

قاعدة رقم (٤٤٥)

المبدأ :

منطق تمييز العقد الإداري — ان تكون الإدارة احد اطرافه وان ينصل
بنشاط المرفق العام وان يُلخِذ العقد بالسلوك القانون العام .

ملخص الحكم :

أن العقود التي تبرمها اشخاص القانون العام مع الافراد بمناسبة
ممارستها لنشاطها في ادارة المرافق العامة وتسييرها ليست مسوأة بينهما

ما يحد بطبيعته عقودا إدارية نأخذ فيها الإدارة بوسائل القانون العلم بوصفها سلطة عامة تتمتع بحقوق وامتيازات لا يتمتع بمثلها المتعاقد معها ، وقد تنزل منزلة الأفراد في تعاقدهم فتبرم عقودا مدنية تستعين فيها بوسائل القانون الخاص . ومنطاط العقد الإداري أن تكون الإدارة أحد أطرافه ، وأن يتصل بنشاط المرفق العام من حيث تنظيمه وتسييره بغية خدمة أغراضه وتحقيق احتياجاته مراعاة لوجه المصلحة العامة ومه تقتضيه من تغليبها على مصلحة الأفراد الخاصة ، وأن يأخذ العقد بأسلوبه القانون العام وما ينطوى عليه من شروط استثنائية غير مألوفة في عقود القانون الخاص سواء تضمن العقد هذه الشروط أو كانت مقررة بمقتضى القوانين واللوائح .

(طعن رقم ٥٥٩ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٤)

قاعدة رقم (٤٤٦)

المبدأ :

العلاقة القائمة بين وزارة التموين والشركة العامة لمصانع التكرير والسكر المصرية في شأن إنتاج السكر الخام وتكريره وتنظيم تصريف هذه الأصناف في ضوء المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والمقرارات الوزارية الصادرة استنادا إليه — عدم توازن عناصر العقد في هذه العلاقة ، بل هي ناشئة عن تكليف تشريعي .

ملخص الحكم :

يبين من استقراء نصوص القرارات الوزارية الصادرة من وزارة التموين استنادا الى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين الذى خولها في مادته الاولى حق فرض قيود على انتاج المواد الغذائية وغيرها من حاجات 'اولية' وخلصت الصناعة وتداولها واستهلاكها والاستيلاء عليها وتحديد اسعارها والاشراف على توزيعها وان العلاقة بين الإدارة وبين الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية قد

حادثتها وبينت طبيعتها القرارات المشار اليها . لذا نصت المادة ٢٩ من القرار الوزارى رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ الصادر فى ٦ من اكتوبر سنة ١٩٤٥ ، وهى التى رددت حكم المادة الاولى من الامر العسكرية رقم ٢٦٦ الصادر فى ٣١ من مايو سنة ١٩٤٤ بشأن الاستيلاء على مقادير السكر المخزونة لدى الشركة العامة لمصانع السكر ومعمل التكرير فى مصر وعلى ما تنتجه منه على ان « يجرى الاستيلاء على المقادير المخزونة من السكر الخام والمكرر الموجودة فى تاريخ صدور هذا القرار والملوكة للشركة العامة لمصانع السكر ومعمل التكرير فى مصر وكذلك على جميع ما تنتجه الشركة المذكورة من السكر ويكون تصريف مقادير السكر المستولى عليها وتوزيعها وفقا ، للاحكام الواردة فى هذا القرار » . كما نص القرار الوزارى رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٩ الصادر بفرض بعض احكام خاصة بالسكر فى مادته الاولى على ان « يكلف عضو مجلس الادارة المنتدب للشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية ومديروها وجميع موظفيها وعمالها كل فيما يخصه بتنفيذ ما يأتى : اولا — انتاج السكر الخام وارسله لمصنع التكرير بالحوامدية . ثانيا — تكرير السكر الخام بمصنع التكرير بالحوامدية . ثالثا — شحن مقررات السكر الشهرية الى جميع مناطق الاستهلاك طبقا لما تحدده وتبلغه اليها وزارة التموين ... » ونص فى مادته الثانية : « انه » مع عدم الاخلال باحكام المادة ١٦ من القرار المشار اليه (رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥) يحظر على المذكورين فى المادة الاولى بغير ترخيص خاص من وزارة التموين التصرف فى اصناف السكر الخام والمكرر التى تنتجها الشركة سواء منها والاصناف المسعرة تسعرا جبريا او غير الخاضعة للتسعير الجبرى » . وقد بينت المادة ٧ من هذا القرار الجزاء على مخالفة احكامه .

ويخلص من استظهار النصوص المتقدمة ان مادة السكر التى تنتجها الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية المدعى عليها — وهى التى لا تزال محتظة بالطابع الخاص كشركة اقتصاد مخطط بمعد فرض الحراسة عليها فى ٢٤ من اغسطس سنة ١٩٥٥ بموجب الامر العسكرية رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٥ وبمعد صدور القانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٦ بتصفيه

الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية وشركة التطهير المصرية وإنشاء شركة جديدة هي شركة مساهمة مصرية باسم شركة السكر والتطهير المصرية وصحور قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الأحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة — يخلص من النصوص المذكورة أن هذه الوزارة تستولى على كل انتاج الشركة منها منذ سنة ١٩٤٢ سواء السكر الخلم أو المكرر ما كان منه مسعرا جبريا أو غير خاضع للتسعير الجبرى . كما يتضح أن القرارات والأحكام المتعلقة بتنظيم تصريف الاصناف المختلفة من هذا السكر وتوزيعها إنما صدرت من وزارة التموين بإرادتها المنفردة وفرضت على الشركة دون تفاوض معها كطرف ثان أو قبول صريح أو ضمنى من جانبها في الشكل وبالإجراءات والأوضاع التى يتم فيها عادة إبرام العقد الإدارى بما يتميز به من شروط وخصائص ومقومات على نحو ما سلف بيانه ودون أن تتوافر في الوضع الخاص الذى فرض على الشركة جبرا عناصر التعاقد القائم على الرضا اللازم كركن لاتعقيد العقد والذى أسسه الإرادة الحرة المتبادلة للمتعاقدين تلك الإرادة التى لا يسوغ افتراضها على الوجه الذى تذهب اليه الحكومة ازاء افتقار الدليل عليها . وقيام القرينة من ظروف الحال على نقيضها ، وإذا كان موقف الشركة في انتاج السكر وتوزيعه بالأسعار المحددة أو تصديره بالبطاقات في ظل القرارات التنظيمية الصادرة في هذا الشأن إنما يقوم على ضرورة اذعانها لأحكام هذه القرارات ووجوب تنفيذ ما تضمنته من أوامر ونواه ولا تعرضت للعقوبات الجنائية المنصوص عليها فيها فإن مساهمتها الإيجابية في هذا المرفق ليس أساسها علاقة عقدية رضائية بل تكليف تشريعى بانتاج السكر الخام وإرساله لمصنع التكرير وتكريره بالمصنع وشحن مقررات السكر الشهرية الى جميع مناطق الاستهلاك طبقا لما تحدده وزارة التموين وحظر التصرف بغير ترخيص يخلص من الوزارة في استهلاك السكر الخلم والمكرر المسعر منه وغير الخاضع للتسعير الجبرى وكل أولئك بغير استناد الى تعاقد سابق أو اصل إتفق .

قاعدة رقم (٤٤٧)

المبدأ :

عقد من عقود القانون الخاص — بيع مال مملوك للدولة ملكا خاصا —
من عقود القانون الخاص طالما تصرفت فيه الدولة على النحو الذى يتصرف
فيه الأفراد فى أموالهم — استخدام عقد البيع لموازنة عجز إيرادات المرفق
الباقى فى مواجهة مصروفاته — لا يستتبع اتخاذ وسائل القانون العام واعتبار
العقد اداريا .

ملخص الحكم :

ان مجلس الوزراء قرر فى ٢ من يونيه سنة ١٩٥٢ اسقاط التزام
شركة سكك حديد الدلتا المساهمة الممنوح لها لإدارة مرفق السكك الحديدية
وتولت أمر إدارته الإدارة الحكومية لسكك حديد الدلتا وهى التى تعاقدت مع
المدعى فى شهر مارس سنة ١٩٥٥ على بيعه الزلط الذى تستخرجه من
محاجرها . وهذا العقد وان كلن أحد طرفيه جهة إدارية الا انه لا يتسم
بسمات العقود الإدارية فهو لا يتصل بتسيير المرفق العام ولا يعدو أن يكون
مجرد عقد بيع مال مملوك للدولة ملكا خاصا تتصرف فيه على نحو ما يتصرف
الأفراد فى أموالهم طبقا لأحكام القانون المدنى .

وقد أبرم العقد بشروط ليس فيها أدنى خروج على أسلوب القانون
الخاص ولا توحى باتجاه نية الإدارة فى الأخذ بوسائل القانون العام .

وإذا كان المدعى يستند فى طعنه الى أن المرفق انما يعتد فى تمويله
على بيع منتجات المحاجر التى يستغلها مما يستتبع اعتبار مثل هذا البيع
عقدا إداريا فانه سند مردود بانه فضلا عن عدم توافر الدليل من الأوراق
على صحة هذا الادعاء فان مجرد عجز إيراد هذا المرفق عن مواجهة
مصروفاته لا يستتبع اتخاذ وسائل القانون العام كما لا يستقيم عقلا أن تعتبر
هذه العقود إدارية فى حين لا تعد كذلك عقود نقل الركاب والبضائع لهذا
المرفق وهى نظير نشاطه الاصلى .

(طعن رقم ٥٥٩ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٤)

الفروع الثلاث

الإدارة كطرف في العقد الإداري

قاعدة رقم (٤٤٨)

أولها :

ضرورة وجود الإدارة كطرف في العقد الإداري فإنه لا يعتبر من العقود الإدارية — تعاقداً إحدى الشركات لحساب جهة الإدارة ولمصلحتها مع إبرام العقد بقصد تسيير مرفق عام واتباع وسائل القانون العام بالنسبة إليه — اعتبار العقد في هذه الحالة عقداً إدارياً — اختصاص مجلس الدولة وحده دون غيره بالفصل في المنازعات المتعلقة بهذا العقد .

ملخص الحكم :

من البديهي أن العقد الذي لا تكون الإدارة أحد أطرافه لا يجوز بحال أن يعتبر من العقود الإدارية . ذلك أن قواعد القانون العام إنما وضعت لتحكم نشاط الإدارة لا نشاط الأفراد والهيئات الخاصة ، إلا أنه من المقرر أنه متى استبان أن تعاقداً الفرد أو الهيئة الخاصة إنما كان في الحقيقة لحساب الإدارة ولمصلحتها ، فإن هذا التعاقداً يكتسب صفة العقد الإداري إذا ما توافرت فيه العناصر الأخرى التي يقوم عليها معيار تمييز العقد الإداري .

ومن ثم أنه متى كان الثابت مما تقدم أن شركة شـل في العقدين موضوع النزاع إنما تعاقدت لحساب ولمصلحة الحكومة . كان لا نزاع في أن العقدين المذكورين قد أبرما بقصد تسيير مرفق عام وفي أنها انبثقت فيها وسائل القانون العام ، متى كان الأمر كذلك ، فإن العقدين المشار إليهما على ما تقدم يكتسبان صفة العقود الإدارية وبهذه المثابة

فإن مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري يختص دون غيره بنظر المنازعات
الخاصة بها وذلك بالتطبيق لحكم المادة ١٠ من كل من القانونين رقم ١٦٥
لسنة ١٩٥٥ ورقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ .

(طعن رقم ١٥٥٨ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٧)

قاعدة رقم (٤٤٩)

المبدأ :

التزام الإدارة في العقود التي تبرمها إدارية كانت أو مدنية بـ إجراءات
خاصة — ماهية القرار المتصل — قرار لجنة البت بـ رئاسة الممارسة يمدد
قراراً منفصلاً .

ملخص الحكم :

أنه من الأصول المسببة أن الإدارة لا تستوى مع الأفراد في حرية
التعبير عن الإرادة في إبرام العقود الإدارية كانت أو مدنية — ذلك أنها
تلتزم في هذا السبيل بإجراءات وأوضاع رسمها الشارع في القوانين
واللوائح كتأية لاختيار أفضل الأشخاص للتمتع سواء من حيث الأهلية
أو حسن السمعة أو الكفاءة الفنية أو المالية ، وضماناً في الوقت ذاته
للوصول إلى أنسب العروض وأكثرها تحقيقاً للصالح العام بحسب الغاية
التي تستهدفها الإدارة من إبرام العقد ، وجلى من ذلك أن العقد الذي تكون
الإدارة أحد أطرافه — سواء كان عقداً إدارياً أو مدنياً — إنما يبر — حتى
يكتمل تكوينه — بمراحل متعددة ويسلك إجراءات شتى وفقاً للأحكام
والنظم السارية حسب الأحوال .

ينبنى التمييز في مقام التكيف بين العقد الذي تبرمه الإدارة وبين
الإجراءات التي تهد بها لإبرام هذا العقد أو تهيه لولده ، ذلك أنه بقطع
النظر عن كون العقد مدنياً أو إدارياً فإن من هذه الإجراءات ما يتم بقرار
من السلطة الإدارية المختصة له خصائص القرار الإداري ومقوماته من حيث

كونه اصاحا عن ارادتها المازمة بناء على سلطتها العالية بمقتضى القوانين واللوائح بقصد احداث اثر قانونى تحقيقا لمصلحة عامة يتفياها القانون ، ومثل هذه القرارات وان كانت تسهم فى تكوين العقد وتستهدف اتماله فانها تنفرد فى طبيعتها عن العقد بخنيا كان او اداريا وتتصل عنه ، ومن ثم يجوز لذى الشأن الطعن فيها بالالفاء استقلالا ، ويكون الاختصاص بنظر طلب الفاء والحال كذلك معقودا لحكم مجلس الدولة دون غيرها ذلك ان المناط فى الاختصاص هو التكيف السليم للتصرف ومن المسلم ان الاختصاص بالوظيفة من النظام العام .

لجنة البت سواء فى المناقصة او الزايدة انها تختص باتخاذ ما يلزم من الاجراءات لتضييق افضل المناقصين او المتزايدى وفقا لما رسمه القانون وذلك حتى يتسنى للسلطة الادارية المنوط بها ابرام العقد مباشرة احتصاصها فى هذا الشأن ، وليس من شك فى ان قرار لجنة البت بارساء المناقصة او الزايدة انها هو فى طبيعته على ما سلف البيان قرار ادارى نهائى اذ يجتمع له مقومات القرار الادارى من حيث كونه صادرا من جهة ادارية مختصة بما لها من سلطة عامة بمقتضى القانون واللوائح بقصد احداث مركز قانونى تحقيقا لمصلحة عامة ، وليس ابلغ فى الدلالة على صدق هذا النظر من ان جهة التعاقد انها تلزم حال انصراف ارادتها الى ابرام العقد بالتعاقد مع المناقص او المزايد الذى عينته لجنة البت وليس لها ان تستبدل به غيره .

(طعن ٢٢٠ ، ٤٥٦ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٥)

قاعدة رقم (٥٠)

المبدأ :

القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٨ فى شأن عدم خضوع المحلات المملوكة للدولة والبلديات والمؤسسات العامة لقوانين الاجار القاضية فى التقسيم السورى وقرار الوزير المختص بتحديد المقاررات التى تقوم بخدمة هذه

**صفة النفع العام وبإخلائه المستثمر منها — جعلها المقتود المبرمة بشأن هذه
المحلات تراخيص عامة — إثر ذلك — استقلال الإدارة بإفلاها .**

ملخص الحكم :

أن القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٨ بشأن عدم خضوع المحلات العامة
الملوكة للدولة والبلديات والمؤسسات العامة لقوانين الإيجار النافذة
في الاقليم السوري وقرار الوزير المختص بتحديد المقاررات التي تقوم
بخدمة لها صفة النفع العام وبإخلائه المستثمر منها من شأنها أن يجعلها
المقد الصادر للطامن ترخيصا عاما لا مجرد عقد إيجار عادي ومن ثم يجوز
للإدارة في المقتود الإدارية بما في ذلك التراخيص العامة أن تستقل بإسفلها
ولو في أثناء مدتها إذا أخل المرخص له بالتزاماته وفي هذه الحالة لا يستحق
تمويضا ، أما إذا ما قدرت أن هناك مصلحة عليا أكبر تتحقق بالفسلها
الترخيص فلي هذه الحالة لابد من تعويض المرخص له عما عساه أن يكون
قد أصابه من ضرر .

(طعن رقم ٦٥ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٦١/٥/٢٠)

الفصل الثاني

إبرام العقد الإداري

المبحث الأول

المقدمة

الاولى — العقد الإداري يتم على مرحلتين

المادة رقم (٢٥١)

المادة :

يتم العقد الإداري على مرحلتين الأولى تمهيدية تتم بقرارات إدارية يجب لصحتها صدورها من السلطة صاحبة الحق في إصدارها والثانية هي التي تتم فيها إبرام العقد .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأي مجتمعاً بجلسته المنعقدة في أول ديسمبر سنة ١٩٥١
أخطار مدير محل البترول الأمرى بالسويس لأحدى الشركات بموافقة وزارة
المالية على إمكان اسناد عملية توريد مراحل بخارية إليها .

من المقرر في القانون الإداري أن العقد الإداري يتم على مرحلتين الأولى
تتم فيها الأعمال التمهيدية والثانية يتم فيها إبرام العقد والأعمال التمهيدية
من وضع شروط المناقصة والإعلان عنها وتلقى العطاءات المقدمة فيها وتحقيق
شروط المناقصة ثم المناقشة بين العطاءات فإرساء المناقصة بعد ذلك بقرارات
إدارية تخضعها جهة الإدارة للنصح عن إرادتها وحدها دون غيرها . لكل

ما يصدر من هذه القرارات يجب أن تفسر فيه جهة الإدارة على مقتضى التنظيم الإداري المقرر لذلك .

وبما أنه يشترط لصحة القرار الإداري أن يكون صادرا من سلطة إدارية لها الحق في إصداره ويعتبر الإخلال بذلك موجبا لبطلان التصرف إذا القاعدة المسلم بها في القانون العام أن العيب الرجوع إلى عدم أولية من يصدر عنه التصرف . يعتبر مؤداه البطلان الصرف والإختصاص في القانون العام يقابل الأولوية في القانون الخاص . وبما أن مدير معمل تكرير البترول لا يجري بالمسؤول غير مختص بإصدار قرارات إدارية تفصح عن إرادة مصلحة المملوك في أحداث الموقوفات لذلك المختص في هذه الحالة هو مدير مصلحة المملوك الموقوفين الوعدي ولم يصدر منه قرار بقبول عطاء الشركة ومن ثم لا يكون ثمة عقد تم انعقد بينها وبين المصلحة .

(انتهى رقم ٦٨٤ في ١٣/١٢/١٩٥١)

ثانياً — العقد الإدارى غير المكتوب

قاعدة رقم (٤٥٢)

المبدأ :

العقد غير المكتوب — وسيلة غير مألوفة في المجال الإدارى الا انه يؤدي دوراً مكمل لبعض أنواع العقود الإدارية — قد تركز اليه الإدارة مع بعض المتعاملين للاتفاق معهم على تكميل أغراض التعاقد الاصلى من ناحية من النواحي التى انصب عليها — هذا العقد المكمل تتصرف اليه طبيعة العقد الاصلى بحكم ارتباطه به ومن ثم فلا حاجة البتة الى استظهار اركان العقد الإدارى فيه .

ملخص الحكم :

ان العقد غير المكتوب ولئن كان غير مألوف في المجال الإدارى بسببه جنوح الإدارة عادة الى اثبات روابطها المتعدية بالكتابة الا انه لا يزال يؤدي دوراً مكمل لبعض أنواع العقود الإدارية ، فقد تركز اليه مع بعض المتعاملين اذا اتفقت معهم على تكميل أغراض التعاقد الاصلى من ناحية من النواحي التى انصب عليها وهذا الأسلوب التعاقدى يخلق مشكلة التعرف على طبيعة هذا العقد اذا أعوزه بعض الخصائص التى يتسم بها العقد الإدارى كمعصر الشروط الاستثنائية مثلاً ، ولقد قطع القضاء الإدارى في فرنسا في هذا الصدد بأن هذا العقد المكمل تتصرف اليه طبيعة العقد الاصلى بحكم ارتباطه به وتحويله عليه واذن فلا حاجة البتة الى استظهار اركان العقد الإدارى فيه .

٢٢٢ — النصوص الاتية ونصوص العقد

قاعدة رقم (٥٣)

المبدأ :

القوانين واللوائح التي يتم التعاقد في ظلها تخاطب الكفة — صيرورة
احكامها جزءا لا يتجزأ من العقد ما لم ينص صراحة فيه على استبعادها كلها
او بعضها عدا ما تعلق منها بالنظام العام .

ملخص الحكم :

ان القوانين واللوائح التي يتم التعاقد عليها انما تخاطب الكفة ،
وعليهم يحتواها مفروض ، فان قبلوا — حال قيامها — على التعاقد مع
الادارة فالمفروض انهم قد ارتضوا كل ما ورد بها من احكام ، وحيث
تلتزم في شروط عقودهم وتصبح جزءا لا يتجزأ منها حيث لا يمكن من
الالتزام بها ما لم ينص العقد صراحة على استبعاد احكامها كلها او بعضها
عدا ما تعلق منها بالنظام العام . . ولما كان العقد المحرر مع المدمي عليه
لم ينص على استبعاد احكام لائحة المناقصات والمزايدات او لائحة المخازن
والمشتريات فانه يتمين تطبيق نصوص هذه اللوائح .

(ملعن رقم ٨٥٨ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٦)

قاعدة رقم (٥٤)

المبدأ :

الشروط الخاصة بالحقبة بالشروط العامة هي الواجبة التطبيق
النص الاتي او النص العام .

ملخص الحكم :

ان دفتر شروط العطاء الذي على اساسه تم التعاقد مع المدمي عليه
ينص في البند الاول منه على ان « تقبل ادارة التعميمات لتخديم عطاياها

عن توريد الاصناف المبينة باللاحق المعروف « بقائمة الأثمان » وذلك طبقا للشروط التالية ولما يلحق بها من شروط خاصة وأوصاف الاصناف المطلوبة وتضمنت الفقرة (٧) من البند الثامن من الشروط العامة بالنص على انه « اذا تأخر المتعهد في توريد كل الكميات المطلوبة او جزء منها » الميعاد المحدد بال عقد متجاوز للادارة اتخاذ احدى الاجراءات الثلاثة التالية وذلك دون حاجة الى اذار او اتخاذ اجراء ما او الانتجاء من القضاء (١) اعطاء مهلة للتوريد مع توقيع غرامة ... (ب) الشراء على حساب المتعهد : بان تشتري الادارة الاصناف التي لم يتم المتعهد بتوريدها من غيره على حسابه بالطريقة التي تراها سواء بالممارسة او بتغطيات محلية او عامة ... الخ وما ينتج من زيادة في الثمن مضاعفا اليه ٥ ٪ من قيمة الاصناف المشتراة مصاريف ادارية وما يستحق من غرامة عن مدة التأخير في التوريد يخضم من التامين المودع من المتعهد عن هذا العقد .. (ج) الغاء العقد بالنسبة للكميات المتأخرة او المقصر في توريدها ومستحقة التامين النهائي ١٠ ٪ من قيمة الكميات المذكورة ... « وقد تضمنت الشروط الخاصة الملحقة بدفتر شروط المطاء المشار اليه النص في البند (١) على انه « في حالة تقصير المتعهد في التوريد في الميعاد المحدد في العقد او تقصيره في توريد أية كمية تقوم الادارة بشراء الكمية التي قصر المتعهد في توريدها على حسابه وتحت مسؤوليته طبقا للفقرة الخامسة من البند الثامن من الشروط العامة من الرجوع على المتعهد بفرق الثمن والمصاريف الادارية المختلفة على ان توقع غرامة على المتعهد مقدارها ١٠ ٪ على الاكثر من ثمن الكميات المطلوبة توريدها في اليوم والمصاريف التي تكبتها الحكومة » .

ومن حيث انه اذا تضمنت الشروط الخاصة الملحقة بالشروط العامة احكاما خاصة لمواجهة تقصير المتعاقد في التوريد فانها تكون هي الواجبة التطبيق دون النص اللانحى أو النص العام اذ ان من المبادئ المسلم بها ان الخاص يقيد العام وقد ردد البند (٦) من الشروط الخاصة هذا الحكم فنص على ان « يتبع نص الشروط العامة للمناقصة فيما لم يرد بشأنه

نص خالص بهذه الشروط، ويتضمن النص بالخالص عند تعارضه مع النص
انعام » ومن ثم فإن نص البند (٩) من الشروط الخاصة هو الذى يحكم
المنازعة دون أى نص يخالفه فى الشروط العلية فتحسب غرامة التقصير
بواقع ١٠٪ من قيمة الاصناف التى قصر المدمى عليه فى توريدها للإدارة
على المصاريف الإدارية بواقع ٥٪ وكذلك المصاريف التى انتهت بها
استعمال السيارة فى نقل الفرائح المثلجة التى إشتريت على حساب المدمى
عليه من المستودع الى أماكن التوريد بوصفها من المصاريف الأخرى التى
تكبحتها جهة الإدارة طبقا لما ورد فى البند (٩) من الشروط الخاصة .

(طعن رقم ٢٨٧ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٢٩)

رابعاً — تقديم العطاء من وكيل

قاعدة رقم (٥٥)

المبدأ :

المادة {٠} من لائحة المناقصات والمزايدات — نصها على تقديم توكيل مصدق عليه من السلطات المختصة اذا كان العطاء مقبلاً من وكيل صاحب عطاء — اغفال اتباع حكم هذه المادة — لا اثر له في قيام الوكالة اذا استوفيت شروط قيامها .

ملخص الحكم :

ان اغفال اتباع ما تنص به المادة {٠} من لائحة المناقصات والمزايدات من انه اذا كان العطاء مقبلاً من وكيل عن صاحب العطاء فعليه أن يقدم معه توكيلاً مصدقاً عليه من السلطات المختصة لا اثر له في قيام الوكالة اذا استوفت شروط قيامها ، ذلك ان اشتراط تقديم توكيل مصدق عليه قصد به التثبت على وجه اليقين من توافر صفة الوكالة فيمن يتقدم بعطاء نيابة عن الغير ، لذلك فان اغفال الادارة التمسك بهذا الاجراء لا اثر له في قيام الوكالة التي استوفت شروط انعقادها واعترف ذو الشأن بقبولها على نحو ما تم في هذه الدعوى .

(لمن رقم ١٩٥ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٣)

قاعدة رقم (٥٦)

المبدأ :

زعم الجهة الاكارية المتعاقدة انها قصدت التعاقد مع الوكيل المسخر رغم علمها بانه وكيل وليس اصيلاً وانه يترتب على ذلك انصراف آثار العقد الى الوكيل طبقاً للتواعد المقررة في التسخير — مردود بان قصدتها لم ينتج عن التعاقد مع الوكيل ان انها قبلت العرض المقدم من الشركة بصفتها نائبة عن غيرها .

ملخص الحكم :

ان ما ذهبت اليه الهيئة العلية للمصانع الحربية من ان تطبيق القواعد المقررة في التسخير تؤدي الى القول بأن المتعاقد معها في شركة للتجارة والهندسة لا شركة الاصلية في التعاقد على أساس ان الهيئة قصدت التعاقد مع الوكيل المسخر لا مع الموكل وذلك بالرغم من علمها بأن من تتعاقد معه هو وكيل لا أصيل — وفي هذه الحالة لا يكون الوكيل المسخر نقباً عن الموكل بل تضلف الى الوكيل حقوق العقد والتزاماته ولا يفترض على ذلك بأن الهيئة تعلم بأن المتعاقد معها وكيل لا أصيل اذ ان القواعد المقررة في التسخير تقضى بأن هذا العلم لا يمنع من أن تضلف حقوق العقد والتزاماته الى الوكيل المسخر ، هذا المذهب مردود بأن الثابت من الاوراق ، على ما سلف بيانه ، أن شركة للتجارة والهندسة تقدمت بعرضها منصفة صراحة على انها نائبة عن شركة البلجيكية وقبل العرض المقدم منها بهذه الصفة وقلم المصنع الحربي المتعاقد بالاتصال المباشر بالشركة الاصلية طالباً اليها بصفتها هذه تنفيذ العقد الامر الذي ينفي ما ذهبت اليه الهيئة العلية للمصانع الحربية في دفاعها من انها قصدت التعاقد مع الشركة الوكيلية وأن قصدتها لم يتجه الى المتعاقد مع الشركة الاصلية .

(طعن رقم ١٩٥ لسنة ١٢ قى — جلسة ١١/٢٣/١٩٦٨)

خامسا — نيابة الجهات الادارية عن بعضها في ابرام التعاقدات

قاعدة رقم (٢٥٧)

المبدأ :

يجوز ان تنوب جهة ادارية عن اخرى في ابرام التعاقدات .

ملخص الفتوى :

مباد احكام القانون رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المخصصات والمزايدات انه يجوز ان تتولى اية وزارة او مصلحة نيابة عن وزارة او مصلحة اخرى مباشرة الاجراءات اللازمة لانجام التعاقدات سواء بطريق المناقصة او الممارسة وان تتولى نيابة عنها ابرام تلك التعاقدات ومن ثم فان العقد الذي تبرمه الجهة الثانية باسم الجهة الاصلية التي تنوب عنها في حدود النيابة الممنوحة عليها بينهما تنصرف آثاره الى ذمة الجهة الاصلية .

(ملف ١٠٧٥/٢/٢٢ — جلسة ١٩٨٣/٦/١)

قاعدة رقم (٢٥٨)

المبدأ :

ان الاجراءات التي تتم على يد وكيل وزارة المالية في خصوص قبول مناقصة توريد لوزارة الحربية والبحرية تعتبر صحيحة ومنجزة لآثارها القانونية بناء على الإنابة الصادرة له في هذا الشأن من وزير الحربية والبحرية ويجب ان يسحب القرار الصادر بإلغاء هذه الاجراءات وان تصدر اوامر التوريد الى التجار الذين تم التعاقد معهم .

ملخص الفتوى :

طرحت وزارة الحربية والبحرية في مناقصة علنية توريد اقمشة صوفية (سرج) وحدد لفتح المظاريف يوم ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ ويتاريخ ١٢ من فبراير سنة ١٩٥٢ اجتمعت لجنة البت في المطاءات وحضر اجتماعها مقدمو المطاءات اذ رأت اللجنة دعوتهم لمناقشتهم في الاسعار والمواصفات

التي عقدتوا بينها ولم يفتح اللجنة الى رأى في هذا الشأن فاجلت الاجتماع الى يوم ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٢ وفي هذا اليوم اجتمعت اللجنة برئاسة حضرة صاحب العزة وكيل وزارة المالية بحضور مقدمى المطاءات كما حضر أيضا مندوبون عن بعض شركات ومحال تجارية لم يسبق لهم الدخول في المناقصة واخذت اللجنة من جديد تناقش العروض التي تقدم بها الحاضرون في هذه الحالة كما تعرضت للمواصفات الخاصة بالمنتجات المطلوبة لتوريدها وانتهت الجلسة بالعروض المقدمة من بعض التجار وقد اقبل عليها مدير العقود بوزارة الحربية في مذكرته المؤرخة في اول مارس سنة ١٩٥٢ ورفضها بأنها نتيجة الممارسة التي تمت في هذه الجلسة والتي اصدر وكيل وزارة المالية في نهايتها شفوياً الى التجار الذين قبلوا التوريد اوامر التوريد .

وقد تقدمت شكاوى من كثير من التجار والشركات بعد ذلك تضمن بعضها عروضاً جديدة وتضمن بعضها الآخر احتجاجات على الاجراء الذي اتخذته اللجنة بقبولها مطاءات جديدة بعد فتح المظاريف .

وبتاريخ ٨ من مارس سنة ١٩٥٢ تقدمت مذكرة الى معالي وزير الحربية والبحرية جاء فيها أن اللجنة التي عقدت في ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٢ رأت أن تحصل الوزارة على احتجاجاتها من الصناعة المحلية بعد اضافة ١٠٪ المسبوح باضافتها للصناعة المحلية وأن حضرة وكيل المالية الذي رأس اللجنة قرر توزيع الكميات المطلوبة على المحال الوطنية بالتساوى وقد رأى معالي الوزير أن يعرض الامر على ادارة الراى لأخذ رأيها فيها يخص جفاف الشركات التي تقدمت بعد فتح المظاريف واشتركت في الممارسة وافتت الادارة بأن نية اللجنة كانت منصرفة الى عدم الأخذ بالمطاءات المقدمة في هذه المناقصة والدخول في ممارسة مع التجار وقد كان يمكن تحقيق هذا الغرض لو أن المناقصة ألفت ورجعت الوزارة الى وزارة المالية للتصريح لها بالشراء بالممارسة ومن ثم لم يكن من حق اللجنة النظر في مطاءات قدمتها شركات لم تشترك في المناقصة وذلك بعد فتح المظاريف وعلى اثر ذلك اصدر وزير الحربية والبحرية قراراً بلفاء هذه الاجراءات سواء اعترضت بالمنافسة او بالممارسة على أن يعاد طرح العملية في مناقصة جديدة . وقد اعترضت وزارة المالية على هذا القرار لان التعقد قد تم فعلاً ولا يجوز نقضه من

خلف وزارة الحربية لما يقترب على ذلك من اضرار بصالح الخزانة وطلبت
الرأى من ادارة الرأى الخلسة بها تعرضت هذه الادارة الموضوع برمتيه
على الهيئة .

وقد نص في الامر العالى الصادر في ٢٨ من اغسطس سنة ١٨٧٨ على
نظام للحكم في البلاد المصرية يتولى فيه الخديو الامر باستعانة مجلس النظار
والمشاركة معه « فيكون » على مجلس النظار أن يتفاوض في جميع الامور
المهمة المتعلقة بالقطر ويرجع رأى اغلبيه اعضائه على رأى الاقل عددا فيكون
حينئذ صدور قراراته على حسب الاغلبيه ويتصدق الخديو عليها بقرار
الرأى الذى تكون عليه الاغلبيه ويتعين على كل ناظر من النظار أن يجرى
قرارات المجلس المصدق عليها منه في الادارة المنوطة به « وكذا الامر العالى
لصادر في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ بتوزيع العمل بين الوزارات هذا النظام
بصريح نصه على أن الامر العالى الصادر في ٢٨ من اغسطس سنة ١٨٧٨
لا يزال مرعى الاجراء في جميع احكامه .

ولم تغير احكام الدستور هذا النظام الا من حيث تولى الملك سلطته
بواسطة وزرائه (المادة ٤٨) اما سلطة مجلس الوزراء واختصاص كل وزير
بشئون وزارته فقد بقيا في الجلة على ما كنا عليه اذ نصت المادة ٥٧ على
أن « مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة » المادة ٦٠ على أن
« توقيعات الملك في شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع رئيس مجلس الوزراء
والوزير المختص » والمادة ٦١ على أن كل وزير « مسئول عن اعمال وزرائه » .

فالاصل المستفاد من تلك النصوص وهذه الاحكام أن الوزير يختص
بثبوت في شئون الوزارة التى يتولى امورها .

واذا كانت لائحة المخازن والمشتريات الصادرة بقرار من مجلس الوزراء
تقد خولت وكيل الوزارة مصلحة الشأن — بعد الاطلاع على توصية لجنة البت
في المطاعنات — ارساء العطاء اثر المناقصة فلن سلطته هذه جاءت استثناء من
الاصل ومن ثم فهو لا تمتد الى تقرير الفاء المناقصة ذاتها او المتعلقة بالممارسة
بل يبقى هذا من اختصاص الوزير بعد استئذان السلطات المالية ومقتضا

لنصوص لاثنية اذا اريد اعادة المناقصة في ذات السنة المالية او التعاقد بالممارسة .

ويتبين من استعراض الوقائع ان لجنة البت في العطاءات التي انعقدت برئاسة وكيل وزارة المالية عمدت الى الفاء المناقصة والدخول في ممارسة مع جميع التجار الذين تقدموا بعطاءاتهم في المناقصة وغيرهم وقد كان يمكن تحقيق هذا الغرض بقرار من وزير الحربية والبحرية وهو دون اللجنة المختصة بذلك . اما ان تقرر اللجنة ذاتها الفاء المناقصة ثم التعاقد بالممارسة فهذا ما لا يدخل في اختصاصها ومن المقرر ان عدم الاختصاص يؤدي الى بطلان العقد في نطاق القانون العام شأنه في ذلك شأن عدم الاهلية في نطاق القانون الخاص . ولا ينفع في ذلك ان اللجنة اذا اتخذت قرارها هذا كانت تحت رئاسة وكيل وزارة المالية وهو في احكام لائحة المخازن والمستشفيات من السلطات المالية المختصة في الاذن لمختلف الوزارات في التعاقد بالممارسة لان سلطة وزارة المالية في حكم اللائحة ليست الا سلطة اشرافية لا تجب السلطة الانشائية لكل وزير في شئون وزارته .

وقد كانت النتيجة الحتمية لهذه القواعد ان تكون الاجراءات التي اتخذها وكيل وزارة المالية بطللة لولا ان حضرته قرر امام الهيئة وقائع لم تثبت في الاوراق ولم تكن محل نظر ادارة الراى المختصة عند اصدار فتاواها .

وتتلخص هذه الوقائع في انه نظرا للخلاف الذي قام بين اعضاء لجنة البت في العطاءات ونظرا لما اثير حول المناقصة من ضجة فقد استدعاه وزير الحربية والبحرية السابق وطلب اليه شفويا ان يتولى الامر بنفسه وقد فهم من هذا التكليف ان الوزير انما عهد اليه البت في الموضوع كله بصفة نهائية . وقد رآى حضرته بعد بحث الموضوع ان يجيب العطاءات ما عدا عطاء واحد من كمية بسيطة بخلافه للمواصفات المطلوبة فاستدعى اليه مقدمي العطاءات كما استدعى ممثلي بعض الشركات التي يريدون التوريد بها على اساس المواصفات التي اعلنتها وزارة الحربية والبحرية وهذا كله ثبت في محاضر اللجنة وبعد ان وصل بهذه الطريقة الى اقل الاسعار اصدر امرا شفويا الى التجار الذين قبلوا بالتوريد هذا وقد اكرت وزارة الحربية والبحرية تصرف وكيل وزارة المالية في شأن (التويل) الذي كان من بين

الاصناف التي شملتها المناقصة. فائضا واتخذ في خصوصها الاجراءات التي اتخذت في شان (السرج) اذ بعثت الوزارة الى من تعاقد معهم وكيل المالية على توريد (التويل) اوامرها بالتوريد .

وعلى اساس هذا الواقع يبين ان وكيل وزارة المالية انها تصر في هذا الشأن بالتبعية عن وزير الحربية والبحرية وان تصر عليهم يتعد حدودهم الطبيعية .

ولا كانت آثار التصرفات التي يقوم بها القاض بها انهاء تصرف الى نهاية الاصل فانه يترتب على ذلك ان وزارة الحربية والبحرية تكون مرتبطة بالتصرف الذي اجراه وكيل وزارة المالية ويجب عليها تنفيذ العقد الذي ابرمه بالممارسة مع التجار الذين قبلوا التوريد .

هذا ويجوز ملاحظة ان لائحة المخازن والمشتريات تحيط بتقديم العطاءات في المناقصات بالسرية ولا تجيز اى تعديل في العطاء بعد فتح المظاريف اذ تصر على وجوب تقديم العطاءات داخل مظارييف مغلقة على ان التعديلات التي يرد اصحاب العطاءات ايرادها في عطاءاتهم يجب ان تصل الى المصلحة المختصة قبل الميعاد المعلن لفتح المظاريف والا تمين اصلها وعلى انه لا يقبل من صاحب العطاء الادعاء بحصول خطأ في عطائه بعد فتح المظاريف ومن هنا، ذلك ان الممارسة غير جاذبة لما لم يسبقها البناء المناقصة . على ان هذا لا يمنع الجهة المختصة بعد فتح المظاريف من مراجعة مقاييم العطاءات بغيره في الامم والشروط تبكنا لها في البت في نتيجة المناقصة على الوجه الذي يحقق مصلحتها .

ولهذا نقم انفسى قسم الراى مجتمع الى ان الاجراءات التي تبث على يد وكيل وزارة المالية في خصوص صوف (السرج) تعتبر صورية ومفتقة لانها لا تتقوى بناء على التابئة الصادرة له في هذه الشأن من وزير الحربية والبحرية ويجب سحب القرار الصادر بفتح هذه الاجراءات واعتبارها باطله .

ملخص الفتوى :

ان المادة (٨٣) من لائحة المناقصات والمزايدات الصادر بها قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ تنص على انه « لا يجوز للمتعهد أو المقاول النزول عن العقد أو عن المبالغ المستحقة له كلها أو بعضها الا بعد اخذ موافقة السلاح أو المصلحة المختصة كتابة » . ويجب ان يكون مصدقا على التوقيعات الواردة فيه من مكتب التوثيق المختص . ويبقى المتعهد أو المقاول مسؤولا بطريق التضامن مع المتنازل ليه عن تنفيذ العقد ولا يحل قبول نزوله عن المبالغ المستحقة له بما يكون للمصلحة قبله من حقوق » .

وكانت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية قد ابدت ان سلاح لدفعه بالمقاولات المسلحة تعاقد مع أحد المقاولين وقبل تنازلا اجراء هذا المقاول لبنك مصر عن مبالغ مستحقة له عن العملية المسندة اليه وجعل السلاح صيغة التنازل على الوجه الآتي « مقبول في حدود المبالغ الصالحة للمصرف دون اخلال بحقوق الادارة أو حقوق مصلحة أخرى » - الا ان بنك مصر اعترض على هذه الصيغة ورأى حذف عبارة « حقوق مصلحة أخرى » لأن ورودها في التنازل قد يؤثر على حقه فيما لو وجدت حقوق لأي مصلحة أخرى قبل المصير الامر الذي يجعل من المصير على البنوك التمويل على التنازل كضمان للتمويل . ومن ثم فقد ثار الخلاف حول تحديد المقصود بلفظ « المصلحة » الوارد في عجز المادة (٨٣) من لائحة المناقصات والمزايدات وما اذا كانته تؤخذ بمعناها الواسع لتشمل المصلحة المتعاقدة وغيرها من الوزارات والمصالح المترتبة في الشخصية الاعتبارية للدولة ثم ان المقصود هو المصلحة المتعاقدة وحدها دون غيرها من المصالح والوزارات . وكان رأي اللجنة الثلاثية لقسم الفتوى بجلستها المنعقدة في ٢٠ من يونيو سنة ١٩٦٩ في جانب التفسير الاول بحسب ان جهات الادارة عنيها تتمتع بمثل الشخص الممنوع المصلح (الدولة) التي تصرف اليه اثار الموقوف التي تبررها وهي لا تتمتع ازاء هذا الشخص الممنوع المصلح بأي حصة مالية مستقلة ولا يعدو دور جهة الادارة في هذا الشأن ان يكون دور المتعاقد عن اصيل هو ذلك الشخص الممنوع المصلح ومن ثم فمن الطبيعي

أن يكون التحفظ الذى أوردته المادة (٨٣) السابق الإشارة إليها تقييداً لحقوق هذا الشخص المعنوى الذى تنصرف إليه آثار العقود التى تبرمها جهات الإدارة المختلطة نيابة عنه .

ومن حيث أن تفسير نص المادة (٨٣) من لائحة المناقصات والمزايدات يجب أن يقوم على أساس من أحكام هذه اللائحة بما أوردته من تنظيم خاص فى شأن العقود التى تبرمها جهات الإدارة بغية تمييز المرافق التى تقوم عليها . فهذا التنظيم — وقد قام فى الأصل على سياسة تشريعية ترمى الى حماية حقوق جهة الإدارة المتعاقدة ومواجهة كل طرف أو موقف من شأنه النيل منها — أنها يتحدد مداه بصيب المجال الذى وضع له والمصلحة العامة المراد تحقيقها من ورائه وبهذه الغلبة فإذا كانت لائحة المناقصات والمزايدات قد تصدت فى المادة (٥٣) لموضوع التزام صاحب العطاء المقبول بأداء التأمين النهائى فى الميعاد المحدد وبينت أثر أخلافه ، وإذا الالتزام بما يخلو للسلاح أو المصلحة أو الوزارة أن تخضع باستحقاقها لديه من أية مبالغ تكون مستحقة أو تستحق له أيا كان سبب الاستحقاق سواء لديها أو لدى أية مصلحة حكومية أخرى . وإذا كانت المادة (٩٤) قد عالجت موضوع سحب العمل من المفاوض وجعلت الوزارة أو للمصلحة أو السلاح الحق فى استرداد جميع ما تكبته من محروقات وخسائر من أية مبالغ تكون مستحقة له قبلها أو قبل أية مصلحة حكومية أخرى — إذا كان ذلك — فإن تصدى المادة (٨٣) من اللائحة المذكورة لبيان أثر التنازل الذى يجريه المفاوض من العقد أو من المبالغ المستحقة له كلها أو بعضها قبل الجهة المتعاقدة معها لا يمكن فهمه إلا فى ضوء التنظيم المقرر بهذه المادة صراحة دون توسع فى التفسير بمد أثر الحكم الوارد فيها لكى يشمل حقوق المصالح الحكومية الأخرى دون سन्द من النص المذكور لما يترتب على ذلك من إخلال بالتنظيم الذى وضعه المشرع للحالة التى تعالجها هذه المادة والمصلحة العامة التى تغلبها من وراء هذا التنظيم .

ومن حيث أنه على مقتضى ذلك فإن فكرة وحدة شخصية الدولة
لا تصلح أساسا لتفسير لفظ « المصلحة » الوارد في المادة (٨٣) سالفه
لأن الأمر يتعلق بأعمال نص يعالج حالة بالذات أخذا في الاعتبار
تحقيق مصلحة عامة محددة قد تتأثر فيما لو لم يلتزم بالمعنى الذي أراده
المشرع من هذا اللفظ .

ولهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان المقصود بالمصلحة في
تطبيق المادة (٨٣) من لائحة المناقصات والمزايدات هو المصلحة
المتعلقة .

أبلف ٢١/١/٥٨ — جلسة ١٩٧٢/٤/٥

ملخص — التحفظات جزء من العقد متى قبلتها الإدارة

قاعدة رقم (٦١)

المبدأ :

إذا تمسك المفاوض ببعض التحفظات ولم يتنازل عنها وقبلتها جهة الإدارة أصبحت هذه التحفظات جزءا من العقد — مطالبة شركة المفاوضين العرب جامعة المنصورة بزيادة تكاليف إنشاء المباني السكنية الخاصة بأعضاء هيئة التدريس بالجامعة لمواجهة زيادة الاجور نتيجة صدور القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام مطالبة باستأنف القبول على اساس ما كانت قد أبدته الشركة في هذا الصدد وعدم اعترافى جهة الإدارة عليه .

ملخص الفتوى :

تصدت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى مطالبة شركة « المفاوضين العرب » جامعة المنصورة بزيادة تكاليف إنشاء المباني السكنية الخاصة بأعضاء هيئة التدريس بالجامعة لمواجهة زيادة الاجور نتيجة صدور القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام .

وتتلخص الوقائع في أن جامعة المنصورة أعلنت عن مناقصة عامة لإنشاء أربع عمارات سكنية لأعضاء هيئة التدريس بها ، فتقدمت شركة « المفاوضين العرب » بمطاء بلغت قيمته ١٩٦٠٠ ٤١٩٨٤ وأرغقت مع عملتها كتابا أوضح فيه تحفظاتها وشروطها الخاصة بهذه المناقصة . ومن بين هذه التحفظات التحفظ رقم (١) ويقضى بأن القوانين والنظم المعمول بها والتأمينات والجمارك والضرائب والنقل البحري وغيرها السائدة وقت تقديم هذه الملفات تدخل في تقديرها ، وأن أى تعديل أو تغيير في القوانين والنظم المالية بماليتها يترقب عليه زيادة التكاليف تتحمل الجامعة دفع الزيادة الناتجة عن هذا التعديل أو التغيير ، وقد قامت لجنة البت في المناقصة المذكورة

مفوضة الشركة للتنازل عن بعض تحفظاتها ، تقبلت الشركة النزول عن بعض هذه التحفظات ، كما قبلت تعديل البعض الآخر ، أما بالنسبة للتحفظ رقم (١) سلف البيان فلم تجر مفوضة بشأنه . ويتلخّص ١٩٧٨/٦/١٣ بررت لجنة البت اسناد العملية الى شركة « المقاولون العرب » بشروطها . ويتلخّص ١٩٧٨/٦/١٤ اعتد رئيس الجامعة قرار لجنة البت . وفي ١٩٧٨/٦/٢١ اخطر امين الجامعة الشركة بقبول عطفتها . وفي أعقاب صرين القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام اعتباراً من ١٩٧٨/٧/١ طلبت الشركة جامعة المتصورة بتحمل عبء زيادة اجور العاملين الناتجة عن هذا القانون وما ترتب عليه من تعديل للائحة الاجور الخاصة بالعاملين بالشركة بالزيادة وانتهت الشركة الى ان هذه الاعباء بلغت ١٣٠.٧٩ ٪ من قيمة الاجور التي كلفت سارية قبل صدور القانون المشار اليه . ويعرض الموضوع على ادارة الشؤون القانونية بجامعة المتصورة رأت بمذكرتها المرفوعة لرئيس الجامعة ان التحفظ رقم ١ المشار اليه يتعارض مع البند ١٣ من الشروط العامة التي طرحت المناقشة على مجلسها والذي يقتضى بأن الفئات الواردة بالعطاءات هي التي ستكون عليها الحاسبة النهائية بقطع النظر عن تقبلت الاثنان او العملة او زيادة الاجور او اسعار الخابلات او غير ذلك ثم اطلقت الشؤون القانونية في مذكرتها انهاء لا تطلن الى البحث الذي قامت به الشركة بشأن الزيادات التي تكبدتها في الاجور نتيجة تعديل لائحة اجور العاملين بها نتيجة لصدور القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ والعمل به والتي بلغت ١٣٠.٨٩ ٪ من نسبة الاجور لان الشركة هي التي قامت بمبردها بهذا البحث وعلى ضوء بيانات خاصة بها قد يكون مقالي فيها . كما انها درست الزيادة على اساس الزيادة الناتجة لجميع العاملين بالشركة وكان من الممكن دراستها على اساس العاملين بالمشروع فقط من مهندسين واداريين وغيرهم والموجودين بنوع العملية وموافاة الجامعة بمفردات مرتباتهم قبل وبعد تطبيق القانون وبذلك تحسب نسبة الزيادة النطية الناتجة عن تطبيق القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، وانتهت الادارة المذكورة في مذكرتها الى انها ترى عرض الموضوع على قسم الرأى والفتوى بمجلس الدولة وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية للتفسير والفتوى والتشريع لمستقبلاته انه ولئن كان الاصل في المعتد الادارى ان

لا يجب يوجه على أساس الشروط العلية المعلن عنها والتي تستقل الإدارة بوضعها دون أن يكون للطرف الآخر حق الاشتراك في ذلك ، إلا أنه كلن للاتفاق الآخر شروط خاصة تناقض أو تحد من الشروط العلية المعلن عنها . فعد استقر الرأي على أنه إذا كانت الشروط أو التحفظات الخاصة لا تؤثر على الشروط الجوهرية المعلن عنها نفى هذه الحالة للإدارة أن تتفاوض مع صاحب العطاء الأقل للنزول عن كل أو بعض تحفظاته . فإذا ما استقر التفاوض عن تسبكه ببعض التحفظات فطالما قبلت الإدارة هذا التسبك أصبحت هذه التحفظات جزءا لا يتجزأ من العقد وواجهة التطبيق كحكم من أحكامه . كما تبين الجمعية العمومية من استعراضها للشروط العلية التي أعلنت عنها جامعة المنصورة بشأن إنشاء العمارات المشار إليها ولئن تضمنت في المادة ١٣ منها تنبيها لمقدمي العطاءات بأن الفئات الواردة في عطائهم هي التي ستكون عليها المحاسبة النهائية بقطع النظر عن تقلبات الائمان أو العسلة أو زيادة الأجور . . . الخ إلا أن هذه الشروط تضمنت أيضا في المادة ١٦ منها نصريحا لمقدمي العطاءات بالتقدم بخطاب مستقل يرفق بعطاءه باشتراطاتهم الخاصة مع عدم التزام الجامعة بهذه الاشتراطات إلا بموافقة كتابية . وإيا ما كان الرأي في تفسير هذا النص فانه إذا ما قدم المتناقص تحفظا على بعض الشروط العلية أو الخاصة أو على شروط عطائه ، ولم ترفض جهة الإدارة العطاء لهذا السبب أو على شروط العطاء ، ولم ترفض جهة الإدارة العطاء لهذا السبب ، وفاوضت مقدمه للنزول عن التحفظ فلم ينزل أو وافق على تعديله دون النزول الكامل عنه أو إذا قبلت التحفظ حراصة أوضنا ، فانه يصبح جزءا من العقد ويتضمن اتفاق الطرفين على تعديل ما خالفه بالشروط العلية أو الخاصة أو غيرها للنزول على حكمه . والثابت من الأوراق أن الشركة أرفقت بمطالها الذي تضمنت به في هذه المناقصة كتابا انطوى على أربعة عشر تحفظا ، وبعد مفاوضاتها للنزول عن بعض هذه التحفظات نزلت عن بعضها وعدلت في البعض الآخر أما بالنسبة لتحفظها رقم ١ سالف البيان والذي يقضى بأن القوانين والنظم العمالية والائتمينات والجبائر والضرائب والنقل البحري وغيرها السائدة وقت تنبيه هذه الفئات تدخل في تقديرها وأن أى تعديل أو تغيير في القوانين والنظم المبينة بعاليه يترتب عليه زيادة التكاليف وتحمل الجامعة دفع الزيادة الناتجة عن هذا التعديل أو التغيير . ، فلم تجر بشأنه أية مفاوضات النزول عنه .

وإذا رأت لجنة البت قبول عطاء الشركة « بشروطها » واعتد رئيس الجامعة هذا القرار وأخطرت الشركة بذلك فإن ذلك يقطع في قبول الجامعة لكافة التحفظات التي لم تتنازل عنها الشركة وأعلنت تمسكها بها ومن بينها التحفظ رقم ١ سالف البيان . وعليه فإن هذا التحفظ وقد قبلته الجامعة يصبح جزءا من العقد المبرم بين الطرفين يتعين الالتزام به ويعتبر تعديلا للشروط العامة التي طرحت على أسسها المناقصة بعد أن خالفها ، ذلك أن قبول الجامعة لهذا التحفظ الخاص ، ينطوى على فسخ ضمني لما يخالفه من الشروط العامة . ولا يحتاج في هذا الشأن بخلافه هذا التحفظ لما ورد بنص المادة ٦/١٦ من لائحة المناقصات والمزايدات الصادرة بقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ والسارية وقت التعاقد والتي تقضى بثبات أسعار الفئات التي يحددها مقدم العطاء بصرف النظر عن تقلبات السوق والعملية والتعريفية الجبركية ورسوم الإنتاج وغيرها من لرسوم ، ذلك أنه فضلا عن أنه يقبل الجامعة للتحفظ أصبح جزءا من العقد ملزما لها اعمالا لقاعدة أن العقد شريعة المتعاقدين فإن لائحة المناقصات والمزايدات لا تعتبر جزءا من العقد ما لم ينص العقد أحكامها أو الاحالة عليها باعتبارها جزءا مكملا . وهو أمر غير متحقق في الحالة المعروضة ، ناذما ما تضمن العقد مخالفة صريحة لأحكامها فتكون العبرة بأحكام العقد نفسه في علاقة الطرفين المتعاقدين . أحدهما بالآخر وهو ما انتهى اليه افتاء الجمعية (جلسة ١٩٦٧/٤/٥ غنوى رقم ٤١٧ في ١٩٦٧/٤/١٥) ومحكمة النقض (نقض مدنى ٦٢ من ٢٧ ق . م س ١٥ ص ٨٥٧) . ولما كان مفاد تحفظ الشركة سالف البيان أن الفئات الواردة بمطائنها لكل بند من البنود قد روعيت في تقديره الاعباء المترتبة على اثنتين السائدة وقت تقديم العطاء في شهر مايو سنة ١٩٧٨ وتظل هذه الفئات سارية الى أن يحدث تعديل أو تغيير في قوانين يكون من شأنها زيادة الاعباء من ذات النوع الملقاة على عاتق الشركة مما ينعكس اثره على فئات التعاقد ، فنتحمل الجامعة عندئذ ما قد يترتب على هذا التعديل أو التغيير من تكاليف . واذ يبين من الاطلاع على جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه والمعمول به اعتبارا من ١/٧/١٩٧٨ بعد إبرام العقد بين الجامعة والشركة أنه قد تضمن بعض المزايا المالية للعاملين بمشركات القطاع العام بأنها زيادة الحد الأدنى للاجور ورفع بدايات الاجور الأمر الذى ترضى عليه تعديل لائحة الاجور الخمسة بالمصالحين بشركة

« المقلولون العرب » باعتبارها إحدى شركات القطاع العام — لمصلحة ما أتى به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ من تعديلات ، ومن ثم يكون ما احتفظت به الشركة عند تقديمها لحفظها فاته يتحقق ويتمين والحال هذه أعمال الشركة ، تضمنته تحفظها في هذا الشأن . إلا أنه في أعمال هذا التحفظ فإن الأمر يتنضى حسب كمية العمل اللازمة للمشروع ونسبة قيمة كمية العمل ومدته بحد سريان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ إلى قيمة العقد كله طبقاً لأحكام العقد ذلك أن عنصر العمل فقط هو الذي تأثر به القانون المشار إليه من زيادة في المرتبات ومن ثم يتمين حصر الزيادة في هذه النسبة فقط . ويتمين البدء تحديد متوسط نسبة الأجور التي استحدثتها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ منسوبة إلى ما كان سائداً قبل العمل به وهو الوقت الذي تم فيه التمسك بالتحفظ . ثم يزداد ما يخص العمل من قيمة العقد في المدة التالية لذلك القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ طبقاً لأحكام العقد : أي باستبعاد مدد التراخي والتأخير التي يتحمل المقابل مسؤوليتها طبقاً لأحكام العقد بنفس النسبة . ويدخل في تقدير قيمة العمل عن هذه المدة كمية العمل وعدد القائمين به فعلاً طبقاً لشروط التعاقد . ويتضمن في ذلك الاتفاق بين الجامعة والشركة على تحديد هذه الأمور من واقع البيانات المتوافرة لدى الطرفين والخاصة بكمية الأعمال وعدد العاملين وغير ذلك من البيانات .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أعمال التحفظ الذي تم الاتفاق عليه وأصبح جزءاً من أحكام العقد . وفي تطبيقه تم المحاسبة على أساس نسبة متوسط الزيادة في الأجور التي استحدثتها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بالنسبة للأجور التي كانت معمولاً بها عند نفاذه ، وزيادة نصيب العمل الذي تم أدائه من قيمة العملية عن المدة اللاحقة طبقاً لنفاذ القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وحتى انتهاء العملية طبقاً لأحكام العقد .

قائمة رقم (٦٢)

المبدأ :

خو قرار لجنة البت من أى رفض لتحفظ ابداء مقدم المطاء وإبرام
جهة الإنارة للمقدّمه يعتبر قبولاً التحفظ وتمهداً بالاعتداد به .

ملخص القوى :

إذا حدث أن تحفظ جميع المتناقصين بمطاءاتهم على أساس المحاسبة
على أى زيادة تحدث فى أسعار مواد البناء خلال تنفيذ العملية ثم رست
العملية على أرخص المطاءات ، وخلا قرار لجنة البت من أى تطبيق أو رفض
لهذا التحفظ ووافقت الجهة المختصة على القرار وتحرر المقدم مع المداول دون
الإشارة الى التحفظ فانه بإرساء المطاء على المداول يكون قد تم قبول
الإيجاب المقدم منه بالوضع الذى تقدم به ، ويكون التعاقد قد تم فعلا على
أساس الشروط التى تقدم بها ، بما فى ذلك التحفظ الذى تقدمه هو أسوء
بغيره من المتناقصين . ومن ثم لا يجوز التعديل أو التغيير فى العقد بعد إبرامه
الابوافة الطرفين ، وأساس ذلك أن التنازل عن شرط من الشروط هو عمل
ادارى يشترط فيه اتجاه الإدارة بصورة مباشرة وصريحة الى هذا التنازل .
والاثر المترتب على ذلك هو استحقاق المداول تقاضى الفروق الناجمة عن
زيادة الاسعار خلال تنفيذ العملية .

سليما — سلطة تنظيم ما لم ينظمه قانون المناقصات والمزايدات

قاعدة رقم (٦٣)

إليها :

المادة ١٣ من القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بشأنها — نصها على تفويض وزير المالية في تنظيم ما لم ينظمه هذا القانون من أحكام وإجراءات — عدم جواز الإنابة في التفويض .

ملخص الفتوى :

إن المادة ١٣ من القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ — بشأن المناقصات والمزايدات — تنص على أنه « ينظم بقرار من وزير المالية والاقتصاد ما لم ينظمه هذا القانون من أحكام وإجراءات » .

وقد أعدت وزارة المالية والاقتصاد مشروع لائحة للمناقصات والمزايدات بالاستناد إلى النص سالف الذكر . وجاءت المادة ١٨١ من هذا المشروع على النحو التالي :

لا يجوز إجراء أى تغيير أو تعديل في أحكام هذه اللائحة إلا بناء على قرار من وزير المالية والاقتصاد ، وكل استثناء أو خروج على أحكام هذه اللائحة مما لا يتعارض مع أحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٤ يكون بموافقة اللجنة المالية بوزارة المالية والاقتصاد » .

ثم أرسلت الوزارة هذا المشروع إلى إدارة الفتوى والتشريع المختصة ، تعرض على اللجنة الثالثة بمجلس الدولة حيث أفرغ في الصيغة القانونية بعد أن أدخلت عليه بعض تعديلات منها حذف المادة ١٨١ من مشروع اللائحة تأسيسا على أن تفويض اللجنة المالية في هذه السلطة يتعارض والمادة ١٣ من القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ ، ذلك لأن القانون قد نوى وزير المالية والاقتصاد في وضع الأحكام التطبيقية ولا يجوز قانونا التفويض في التفويض . بيد أن وزارة المالية تمسكت ببقاء هذه المادة في مشروع اللائحة ، الأمر الذى

دعا الى استطلاع رأى الجمعية العمومية والذي يبين من مراجعة المادة ١٨١ من مشروع اللائحة أنها تنطوى على معنيين :

الأول : ان اجراء التفسير والتعديل فى مواد اللائحة يكون من اختصاص وزير المالية والاقتصاد ، وهذا لمعنى أمر مفروض ومسلم لانه هو المفوض أصلا — بمقتضى المادة ١٣ من القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ — فى وضع هذه اللائحة ، فيكون له تبعاً لذلك سلطة تعديلها أو إلغاؤها .

الثانى : جواز الاستثناء من احكام اللائحة فى الحالات الفردية التى تنضى ذلك بما لا يتعارض مع احكام القانون المشار اليه ، ومفهوم النص ان ذلك الأمر بتحتم فيه موافقة اللجنة المالية بوزارة المالية والاقتصاد .

وترى الجمعية العمومية ان الامر المحطور طبقا لاحكام القانون المشار اليه انما هو تخويل هذه اللجنة سلطة وضع قواعد تنظيمية عامة تمسح بالحالات الاستثنائية الفردية ، اما اذا عولجت كل حالة على حدة فليس ثمة ما يحول دون ذلك على ان يصدر القرار فى النهاية — بعد موافقة اللجنة المالية — من وزير المالية والاقتصاد .

(فتوى رقم ٣٧٤ فى ١٦/٧/١٩٥٧)

ثانياً — الخروج على القواعد الآمرة بقانون المناقصات والمزايدات

قاعدة رقم (٤٦٤)

المبدأ :

المشروع اخضع جميع الجهات الحكومية للضوابط والقواعد والاجراءات والنظم التى تضمنتها احكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ — اسس ذلك :
تقليب المصلحة العامة للدولة وضبطا لقيادة وتسيير المرافق العامة —
المشروع لم يجز الخروج على هذه الاحكام الا باستثناء تتضمنه اداة تشريعية
للمنشأة المراد استئثارها يحد من عموم هذه القواعد ويقيد من شمولها —
الامر المترتب على ذلك : احكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ تعتبر القاعدة
العامة الواجبة الاتباع ما لم يوجد نص خاص صريح يبين الحكم الخاص
المراد اتباعه على خلاف القواعد الآمرة — نص القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥
بشأن مؤسسة مصر للطيران بان مجلس ادارة المؤسسة هو السلطة المهيمنة
على شئونها وله ان يصدر اللوائح بتنظيم اعمال المؤسسة وما تديره من
عقود — ما ورد بقانون مؤسسة مصر للطيران وان كان يبيح عدم التنفيذ
بلائحة المناقصات والمزايدات الا انه يتقيد بحكم اللزوم بالقواعد الآمرة المتعلقة
بالقطاع العام الواردة في صلب قانون المناقصات والمزايدات .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ الخاص باصدار قانون تنظيم المناقصات
والمزايدات وتنص المادة الاولى منه على : « تسرى احكام القانون المرافق
على جميع الوزارات والمصالح ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة
وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى القوانين او القرارات الخاصة
بانشائها » .

وتنص المادة الرابعة منه على ان يصدر وزير المالية ... اللائحة التنفيذية
لهذا القانون والى ان يتم اصدار هذه اللائحة يستمر العمل باللوائح
والقرارات المعمول بها فيما لا يتعارض مع احكام القانون .

وتنص المادة الأولى من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام الخاصة بمؤسسة مصر للطيران على أن مجلس إدارة المؤسسة هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها واقتراح السياسة التي تسير عليها في إطار الحالة العامة للدولة . ويكون مجلس الإدارة مسئولاً عن تنفيذ هذه السياسة في مجال النقل الجوي لتحقيق الغرض الذي قامت من أجله المؤسسة والأهداف المحددة لها ، وذلك دون التقيد بالنظم والقواعد الإدارية والمالية المعمول بها في الحكومة والقطاع العام وتنص المادة الثانية منه على أن يتولى مجلس إدارة المؤسسة وضع النظم واللوائح التي تتفق مع طبيعة نشاط النقل الجوي وبما يسمح لها بالمنافسة مع الشركات العالمية والمجلس في سبيل ذلك ، وعلى الأخص ما يأتي :

١ - إصدار اللوائح المتعلقة بتنظيم أعمال المؤسسة وإدارتها ونظم حساباتها وشئونها الإدارية والمالية وما تبرمه من عقود .

ب - وضع اللوائح المتعلقة بتنظيم العاملين بالمؤسسة في الداخل والخارج

وتنص المادة الثالثة منه على أن توضع اللوائح المنصوص عليها في البند (ب) من المادة ٢ دون التقيد بالقواعد المطبقة على العاملين بالحكومة والقطاع العام وذلك مع عدم الإخلال بسلطة المحكمة التأديبية المختصة وبراعة القواعد الآتية :

ومن حيث أن مفاد أحكام قانون تنظيم المناقصات والمزايدات أن المشرع أخضع جميع الجهات الحكومية للضوابط والمواد والإجراءات والنظم التي تضمنتها أحكام هذا القانون صونا وتغلبا للمصلحة العامة للدولة من مختلف أنواعها القانونية والاقتصادية والمالية والفنية وضبطا لقيادة وتسيير المرافق العامة ولم يجز الخروج على هذه الأحكام إلا باستثناء منه الإدارة التشريعية المنشأة - للجهة المراد استثناءها من عموم هذه القواعد ويقيد من شمولها وذلك لما عساه يوجد من اعتبارات تبرر أفراد بعض الجهات بجواب استثناءات ومؤدى ذلك أن أحكام هذا القانون تعتبر القاعدة العامة الواجبة الاتباع وإن النصوص الآمرة الواردة به بتعين الالتزام بها ، ما لم

يوجد نص خالص صريح يبين الحكم الخاص المراد اتباعه على خلاف أحكام هذه القواعد الآمرة .

ومن حيث أن النص في القانون الصادر بمؤسسة مصر للطيران سالف الذكر بأن يكون مجلس إدارة المؤسسة هو السلطة المهيمنة على شئونها واقتراح السياسة التي تسير عليها وأن يكون مسئولاً عن تنفيذ هذه السياسة في مجال النقل الجوي دون التقيد بالنظم والقواعد الإدارية ، وكذلك النص بأن للمجلس أن يصدر اللوائح المتعلقة بتنظيم أعمال المؤسسة وإدارتها ونظام حساباتها وشئونها الإدارية والمالية وما تبرمه من عقود هذين النصين لا يتضمنان خروجاً كلياً عن أحكام قانون المناقصات والمزايدات سواء السلبى أو الحالى ولكنه يبيح لمجلس إدارة المؤسسة سن اللوائح التي يسير عليها على هدى هذا القانون فهو يبيح عدم التقيد مثلاً باللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات الصادر بها قرار وزير المالية ولكنه ينقيد بحكم اللزوم بالقواعد الآمرة المتعلقة بالنظم العام الواردة في صلب هذا القانون والقانون انصاحاً بالمؤسسة لم يقضى صراحة بعدم التقيد بأحكام قانون المناقصات والمزايدات بما تضمنه من قواعد أساسية أمرة كما فعل ذلك بالنسبة للوائح المتعلقة بتنظيم العاملين بالمؤسسة والتي أباح فيها الخروج على القواعد السابقة في الحكومة والقطاع العام ، ولكنه منح المجلس ولاية وضع النظم والقواعد التي تتلائم مع أحكام هذا القانون ومن ثم ينصرف تعبير عدم التقيد بالنظم والقواعد الى الأحكام التي نظمتها اللائحة التنفيذية لهذا القانون دون الأحكام الآمرة الواردة به .

ومن حيث أن النص في القانون الصادر بمؤسسة مصر للطيران سالف المؤسسة تعد مطبقة كتقاعدة عامة لأحكام القانون فيما تضمنه من أحكام وردت على خلاف اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات دون الأحكام الآمرة التي رسمها هذا القانون ومن بينها حضور مندوب من وزارات المالية وعضو من مجلس الدولة في بعض لجان البت في المناقصات الهامة حسجة قضى بها هذا القانون ورتب على المخالفة فيها البطلان .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى
تبريل اللائحة الخاصة بالمؤسسة فيما تضمنه من أحكام وردت على خلاف

اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات مع ضرورة الأخذ فيها بالأحكام
الأمرة التي وردت بهذا القانون .

(ملف ٢٥٠/١/٥٤ — جلسة ١٩٨٤/٣/٢١)

قاعدة رقم (٤٦٥)

المبدأ :

أن القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ بشأن المناقصات والمزايدات لم يأت
بجديد يعد من حق الهيئات العامة في عدم التقيد بالنظم الحكومية وهو الحق
الذي تقرر لها في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ والقوانين والقرارات المنشئة
لها — حتى هذه الهيئات في وضع نظم عقودها دون التقيد بالنظم الحكومية —
التزام تشكيل معين في لجان البت طبقاً للمادة ١٣ من القانون رقم ٩
لسنة ١٩٨٣ يمكن الخروج عليه في نظم عقود الهيئات العامة — سلامة
ما نصت عليه لائحة المشتريات والمخازن لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة
في هذا الخصوص — من حق اللجنة طبقاً لأحكام المادة ٤٥ من هذه اللائحة
في الاستبعاد بقرار مسبب أي عطاء حتى لو كان أقل المطاءات المقدمة سمرًا —
الرقابة التي يتولاها قسم الفتوى بمجلس الدولة عند مراجعة العقد الإداري
هي رقابة مطابقة أحكام مشروع العقد للقوانين ، فهي رقابة مشروعية وليست
رقابة ملائمة .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في شأن المجتمعات العمرانية الجديدة
نص في المادة ٢/٢ منه على أن « تنشأ هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة
طبقاً لأحكام الباب الثاني من هذا القانون » ، ثم نصت المادة ٢٧ منه على أن
« تنشأ هيئة المجتمعات العمرانية » « تكون لها شخصية اعتبارية مستقلة
يعبرى في شأنها أحكام قانون الهيئات العامة فيما لم يرد فيه نص في هذا
القانون » . ونصت المادة ٣٩ على أن « يضع مجلس إدارة الهيئة اللوائح

الداخلية للهيئة وذلك دون التقيد بالقوانين واللوائح والنظم المطبقة في الجهاز الإداري للدولة . وهذا النص ترويد لمضمون حكم المادة ٤ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ الذى يصرى على الهيئة المذكورة فيما لم يرد فيه نص في قانونها : اذ نصت على ان تضع الهيئة العامة لوائح داخلية لتنظيم أعمالها تتضمن القواعد التى تتبع في ادارتها والتى يجرى عليها العمل في حساباتها وادارة أموالها ، وذلك في حدود الاحكام المنصوص عليها في هذا القانون وفي قرار رئيس الجمهورية الصادر بانشائها . كما نصت المادة ١/٧ على ان مجلس ادارة الهيئة هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها وله على الاخص : اصدار القرارات واللوائح الداخلية والقرارات المتعلقة بالشئون المالية والادارية والفنية للهيئة دون التقيد بالقواعد الحكومية . وقد صدرت هذه الاحكام في ظل العمل بالقانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناقصات والمزايدات والقوانين المعدلة له ، مستهدفة ان تترك لمجلس ادارة الهيئة وضع نظم ما تحتاج الى ابرامه من عقود بما تراه محققا للمصلحة العامة وبمصلحتها دون تقيد بالقواعد الحكومية ايا كان سند هذه القواعد الحكومية قوانينا او لوائح او قرارات . ولم يثر اى خلاف في حق الهيئات العامة المنشأة طبقا للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ او ما انشئ بقوانين خاصة ملائمت تسمى في شأنها احكام المادة ٢/٧ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ او تضمنت نظمها القانونية نصومنا ملاحظة كما هو حال المادتين ٢٧ ، ٣٩ من القانون المنشئ للهيئة محل البحث في عدم تقيدها بما تضمنته نصوص القانون ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ من احكام والا لم يكن لنص القانون القاضى بعدم تقيدها اى معنى .

وقد صدر القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون تنظيم المناقصات والمزايدات تنصا في المادة الثانية منه على إلغاء القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه . ثم نصت المادة الاولى منه على سريان قانون المناقصات والمزايدات المرافق على الهيئات العامة ، فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القوانين أو القرارات الخاصة بإنشائها . والواقع أن القانون الجديد حل محل القانون السابق بعد أن أعاد تنظيم الموضوعات التي كان

ينظمها القانون السابق على الوجه الذى ارتآه ثم اورد النص المؤكد لسريان
النظم الخاصة المسموح بوضعها في قوانين او قرارات انشاء الهيئات
المفكورة . ولا يعنى ذلك ان تتضمن هذه القوانين والقرارات الخاصة
نصا خاصا بعدم سريان القانون ٩ لسنة ١٩٨٣ عليها ، فهى في الاغلب
مجموع الهيئات العامة والهيئات الاخرى المنشأة قبل نفاذه والتي تضمنه
قوانين او قرارات انشائها ، نصا بوضعها لوائحها دون تقيد بالقواعد
الحكومية . ولم تكن تلك القوانين والقرارات تتضمن نصا بعدم سريان
احكام القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ عليها . كما لا يمكن القول بان دلالة
انفاظ نص المادة الاولى من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ أتت بجديد مخلوله
سريان احكام القانون الجديد المرافق له حتيا الان بما تنص القوانين والقرارات
المنشئة للهيئات على استبعادها صراحة من الخضوع لاحكامه ، معنى انها
يجب ان تبين صراحة المواضع التى يجوز فيها الخروج على احكامه وفيما
عداها تسرى احكامه على وجه الحتم : اى ان احكام القانون الاخيرة تسرى
حتيا على كافة الهيئات العامة الا فيما تجيز لها النصوص الواردة في قوانين
وقرارات انشائها الخروج عليه من احكامه بنص صريح .
فهى هذا النطاق فقط تكون لتلك الهيئات حرية وضع تنظيمات خاصة وفيما
عدا تلك المواضع الخاصة المحددة على سبيل الحصر تسرى سائر احكام
القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ على سبيل الحتم . ذلك ان هذا النص لم يرد
بموت ترديد ما تضمنته احكام قانون الهيئات العامة وغيره من قوانين
وقرارات انشاء الهيئات من حقها في وضع نظم تملأها دون تقيد بالقانون
العام وهو القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ الذى حل محل القانون رقم ٢٣٦
لسنة ١٩٥٤ ، مع التحوط بسريان احكام القانون العام سواء القانون ٢٣٦
لسنة ١٩٥٤ او بديله القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ فيما تضمنه نصوص لوائحها
للخاصة من احكام ، واخيرا فالقول بوجوده ان تتضمن قوانين او قرارات
انشاء الهيئات على الاقل نصا صريحا يشير الى حقها في عدم التقيد بالقانون
رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ ، يزعمه انه لم يثر قبل هذا القول في ظل القانونين
رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ . ثم ان الاشارة الى القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ تفنى
عنها الاشارة الى موضوعه ، اذ ليس في رقم القانون ما يجعل لذكر اثره
خلاصا لا يحلله ذكر موضوعه . وبذلك فان نص المادة الاولى من القانون
رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ لم يأت بجديد يحد من حق الهيئات العامة في عدم التقيد

بالنظم الحكومية التي تقرر لها هذا الحق : في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣
أو في قوانين أو قرارات انشائها وهو ذلك ما انتهت إليه الجمعية بطبسة
٢١ من مارس سنة ١٩٨٤ بالنسبة لحق مجلس إدارة هيئة المحطات النووية
ل توليد الكهرباء في تحديد للتأمين الابتدائي أو تخفيضه دون تقيد بها تضمنه
القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ في ذلك أخذ بما ورد في لائحة مشتريتها من الحق
في تخفيض التأمين الابتدائي . وهو مقتضى ما انتهى إليه رأى الجمعية العمومية
بطبسة ١٨/١/١٩٨٤ من عدم خضوع الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظته
الاسكندرية لقواعد تحديد سلطات اعتماد المناقصات والمزايدات الواردة في
اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ حق الهيئة المذكورة في وضع
نص خاص في شروطها العامة أو في عقودها بحقها في زيادة أو نقصان محل
المدد مع خلو القانون رقم ٦ لسنة ١٩٨٣ ولائحته التنفيذية من نص في هذا
الشان .

ومن حيث أنه متى استقر للهيئات المنشأة طبقا لقانون الهيئات العامة
أو بقوانين خاصة ووضعت تلك القوانين والقرارات نصوصا بحقها في وضع
نظم عقودها دون تقيد بالنظم الحكومية ، في وضع هذه النظم دون تقيد بأحكام
قانون المناقصات والمزايدات الصادر به القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ فلا تنتقد
بحكم المادة ١٣ مـ في تشكيل لجان البت إذا بلغت القيمة التقديرية للمناقصة
حدا معينا : خمسين ألف جنيه لتفصيل وزارة المالية و ٣٠٠ ألف جنيه لتفصيل
إدارة الفتوى المختصة . ولا يمكن القول بأن هذا التمثيل يظل ضمنا لأن
الضامن اللازم لصحة التشكيل لا يمكن أن ترتبط بالقيمة بل تكون من لوازم
التشكيل مهما ضلّت القيمة . كما لا يمكن القول بالقتيد بالتشكيل مع عدم
التقيد بالقيمة . لا يرتبط التشكيل في النص بالقيمة . وهذا القول بذاته ينتهي
إلى عدم التقيد بالتشكيل ويرتد إلى أصل المبدأ المقرر من عدم التقيد بأحكام
القانون المشار إليه فانه ومنها نص المادة ١٣ المشار إليه . ولا حجة في
القول بأن هذا أمر ، لانه لا شك أن كل أحكام القانون المذكور وكل أحكام
اللائحة التي فصلت حجة يستند بن القانون أنها هي آبهة كل في مجملها .
وبذلك فانه وقد نصت المادة ٣٦ من لائحة المشروبات والمخازن لهيئة المجتمعات
المصرية الجديدة قد بينت تشكيل لجنة الجهة ووجوب أن تضم عناصر منها .

ومالية وقانونية بحيث تتناسب وظائفهم مع أهمية المناقصة ، ويجوز نديب عضواً أو أكثر من غير العاملين بالهيئة إذا دعت الحالة إلى ذلك ، فإن هذا النص يكون متفقاً مع حكم المادتين ٤ و ١/٧ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ ومع المادتين ٢٧ و ٣٩ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ ومع المادة الأولى من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ المشار إليها جميعاً فيها سبق ، ويكون تشكيل اللجنة على الوجه الذى تم به ، دون أن تضم مهتلاً لإدارة الفتوى المختصة متفقاً مع حكم المادة ٣٦ من اللائحة سلبياً هو الآخر ، لا غبار عليه من الناحية القانونية .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بحق اللجنة طبقاً للمادة ٤٥ من اللائحة في أن تستبعد بقرار مسبب أى عطاء حتى لو كان أقل العطاءات المقدمة سعراً إذا ثبت أن صاحبه ليس له خبرة سابقة بالأعمال موضوع المناقصة أو كان غير كفء مالياً أو غنياً فهو حق ثابت طبقاً لما تقرره في ضوء اقتناعها أو على أساس ما يقدم إليها من مستندات وذلك تحت رقابة القضاء . فإذا ما اطاعت اللجنة إلى عدم الكفاية الفنية للمنافس صاحب أقل عطاء لأنه لم يقدم سابقة أعمال مماثلة للوزارة أو أجهزتها أو الهيئة ذاتها ولم تتمكن اللجنة الفنية من حصر معداته كما أن هذا الماثل هو شركة أسست حديثاً فكل تلك أسباب تجعل عليها قرار اللجنة تحت مسؤوليتها وتقديرها الفني . ولا يمكن أن يفرض عليها الاستناد إلى سابقة أعمال لجهات أخرى إذا قدرت وجوب أن تكون الأخيرة السابقة في أعمال مماثلة في الجهات التي يتصل عملها بعملها . كما لا يمكن أن يفرض عليها فحص المعدات وهي لم تتمكن من حصرها وأخيراً فإن حداثة عهد شركة بالأعمال هو ما يدخل عنصراً من عناصر الاطمئنان إلى كفاءتها وخبرتها . وكلها أسباب موضوعية تخضع لتقدير لجنة البت تحت رقابة القضاء لا جهة الفتوى ، التي تبدو رأيها في مراجعة العقد طبقاً لنص المادتين ٥٨ ، ٦١ من قانون مجلس الدولة . فالرقابة القانونية التي تتولاها إدارة الفتوى ثم الجهة المختصة بمجلس الدولة طبقاً لهذين النصين إنما هي رقابة لمطلبة أحكام مشروع العقد للقوانين دون أن تتطرق إلى مسائل الأمانة والتقدير التي ينفرد القضاء برقبتها في ضوء ما يقدم إليه من أدلة وأهمية . وتمتد هذه الرقابة القانونية إلى مشروع العقد وكل ما أصبح جزءاً منه من مستندات سابقة على إبرامه أدت إليه ، كما تمتد إلى الإجراءات التي سبقت العقد وامتدت إلى إبرامه من حيث مطابقتها لأحكام القانون ، نهى رقابة

مشروعية لا ملاءمة . وعلى جهة الإنهاء أن تتولى هذه المراجعة أن تتصل في سلامة كل ذلك وتبدي رأيها في مراجعة نصوص العقد ذاته ، ثم تبلغ الجهة طالبة الرأي بكلفة ما ارتأته في هذا الشأن سواء ما تعلق بالإجراءات أو بنصوص العقد أو بما أصبح جزءاً منه من مستندات سابقة عليه . وبذلك تضع جهة الإدارة المتعلقة أمام مسؤوليتها القانونية ككلية والتي لا يصبح لديها مذر بعد ايضاح الموقف القانوني لها ككللاً ، ثم تتحمل مسؤوليتها اذا لم تن الأخذ بالرأي القانوني . ومهما بلغت المخالفات التي تشوب الإجراءات السابقة فلا يجوز الامتناع عن المراجعة بسببها لأن المراجعة هي التي نكتشفها . لهذا ولما كانت مراجعة العقود مما تختص به لجان الفتوى ، مما يضمن معه إعادة العقد الى اللجنة الاولى لتتولى مراجعته طبقاً لاحكام القانون .

لهذه الاسباب انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى :

١ — سلامة لائحة مخازن ومشتريات هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ولا حاجة لأن تلتزم احكام قانون المناقصات والمزايدات الصادر به القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ .

٢ — سلامة تشكيل لجنة البت التي تولت البت في المناقصة التي اتمت الى مشروع العقد المروض امر مراجعته .

٣ — حق لجنة البت في استبعاد أى عطاء ولو كان الاقل سعراً اذا لم تطعن الى كفايته الفنية او سابقة خبرته في أعمال مماثلة لاعمالها على الوجه الذى قررته وذلك تحت رقابة القضاء .

٤ — إعادة مشروع العقد الى اللجنة الاولى لتتولى مراجعته .

الحلف ٢٥٢/١/٥٤ — جلسة ١٩٨٥/٣/٢٠

ثامناً — محل العقد :

قائمة رقم (٤٦٦)

المبدأ :

يشترط في محل العقد أن يكون قابلاً للتعامل فيه — عدم قابلية الشيء محلاً للالتزام إذا كان التعامل فيه محظوراً قانوناً أو غير مشروع لمخالفته للنظام العام — مخالفة ذلك يترتب عليها بطلان العقد فلا ينعقد قانوناً ولا ينتج أثراً — لكل ذي مصلحة التمسك بالبطلان والمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها .

ملخص الحكم :

يشترط في محل العقد — أيما كان العقد — أن يكون قابلاً للتعامل فيه . ويكون الشيء غير قابل للتعامل فيه فلا يصلح محلاً للالتزام إذا كان التعامل فيه محظوراً قانوناً أو غير مشروع لمخالفته للنظام العام . ويتبين عليه ذلك أن العقد يتبع بطلاناً فلا ينعقد قانوناً ولا ينتج أثراً ويجوز لكل ذي مصلحة أن يتمسك ببطلانه والمحكمة أن تقضى بالبطلان من تلقاء نفسها ولا تصح لجأزة العقد وإذا تقرر هذا البطلان فيعاد المتعقدان إلى الحالة التي كانت عليها قبل العقد .

(ضمن رقم ١٢٠٣ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٢١)

عائرا — طريق احتيالية

قاعدة رقم (٦٧)

المبدأ :

المادة ١٢٥ من القانون المدني تتطلب في التدليس الذي يجوز إبطال العقد بسببه أن تكون هناك طرقا احتيالية لجأ إليها أحد المتعاقدين ، تبلغ من الجسالة بحيث لو لاها لما أبرم العقد — مجرد إيهام الإدارة للطاعن بأن السعر الذي ارتضى التعاقد به هو سعر مجز لا يعتبر من الطرق الاحتيالية .

ملخص الحكم :

طبقا لحكم المادة ١٢٧ من القانون المدني . ومن حيث أنه عن ادعاء الطاعن بأن جهة الإدارة دلت عليه بإيهامه أن السعر الذي يتعاقد به هو سعر مجزى يحقق له ربحا ، فانه ادعاء عار من الصحة اذ تخلو الأوراق بما يفيد ذلك كما أن الطاعن لم يقيم دليلا عليه . وفلا عن ذلك فانه بافتراض أن الإدارة أوهمته بأن السعر الذي تتعاقد به هو سعر مجزى ، فإن ذلك لا يعتبر تدليسا مفهوما حكم المادة ١٢٥ من القانون المدني للمثالية بإبطال العقد . ذلك أن الفقرة الأولى من هذه المادة تتطلب في التدليس الذي يجوز إبطال العقد بسببه أن تكون ثمة طرقا احتيالية لجأ إليها أحد المتعاقدين ، تبلغ من الجسالة بحيث لو لاها لما أبرم العقد . ومجرد إيهام الإدارة للطاعن بأن السعر الذي ارتضى التعاقد به هو سعر مجزى ، لا يعتبر بحال من الأحوال من قبيل الطرق الاحتيالية التي يجوز وضعها بالتدليس ، سيما وأن الطاعن تلجر محترف اعتاد على التعامل في الأسواق وتوريد هذه المحاصيل وهو اعلم بمجال السوق وتطلباته وأسعاره ، ومن ثم لا يجوز عليه إيهام أو تقرير .

(ملعن ٨٧٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٤/١/٢١)

حاشي عشر — اكراه

قاعدة رقم (٤٦٨)

المبدأ :

المادة ١٢٧ من القانون المدني تشترط لجواز ابطال العقد للاكراه ان يمتد الشخص تحت سلطان — رهبة يعمنها التمتع الآخر في نفسه دون وجه حق ، وتكون الرهبة قائمة على اساس — وتكون الرهبة كذلك اذا كانت ظروف الحال تصور للطرف الذي يدعيها ان خطرا جسيما محققا يهدده هو او غيره في النفس او الجسم او الشرف او المال — عدم اقلية التليل من قبل الطاعن على وجود اكراه — اثر ذلك — سلامة العقد .

ملخص الحكم :

وجه ايضا لما يدعيه الطاعن من انه وقع تحت سلطان الرهبة والخوف من بطش المسؤولين بمجلس المدينة ان لم يذعن للتمتع . ذلك انه لم يتم دليل على ان احدا من المسؤولين بمجلس المدينة قد لوح للطاعن باية وسائل لآكراهه على التمتع بالاسمار المشار اليها . والمادة ١٢٧ من القانون المدني تشترط لجواز ابطال العقد للاكراه ان يمتد الشخص تحت سلطان رهبة يعمنها التمتع الآخر في نفسه دون وجه حق ، وتكون هذه الرهبة قائمة على اساس . ثم تردت الفقرة الثانية من هذه المادة تقرر ان الرهبة تكون قائمة على اساس اذا كانت ظروف الحال تصور للطرف الذي يدعيها ان خطرا جسيما محققا يهدده هو او غيره في النفس او الجسم او الشرف او المال .

(طعن ٨٧٧ لسنة ٢٧ — جلسة ١٩٨٤/١/٢١)

لقى عشر — الفسط

قاعدة رقم (٤٦٩)

المبدأ :

وجوب أعمال أحكام الفسط التي أوردها القانون المدني في شأن العقود الإدارية لعدم تعارضها مع الأسس العامة التي تقوم عليها هذه العقود — شروط الفسط الذي يعيب العقد .

ملخص الحكم :

ان الفسط في الشيء المبيع او في محل التوريد الذي من شأنه ان يعيب الإرادة ويؤثر في صحة العقد ويجيز للمتعاقد الذي وقع فيه ان يطلب ابطال العقد بسببه ، يشترط فيه طبقا لحكم المادتين ١٢٠ ، ١٢١ من القانون المدني ان يكون جوهريا ويكون كذلك اذا بلغ حدا من الجسامة بحيث يمتنع معه المتعاقد عن ابرام العقد لو لم يقع في هذا الفسط ويعتبر الفسط جوهريا اذا وقع في صفة للشيء جوهرية في نظر المتعاقدين أو يجب اعتبارها كذلك لما يلابس العقد من ظروف ولما ينبئ في التعامل من حسن النية ، فاذا لم يكن ثمة غلط في الصفة الجوهرية التي كانت محل اعتبار المتعاقدين في الشيء وكالت ذاتية هذا الشيء معروفة للمتعاقدين عند التعاقد على وجه محقق وتوافقت ارادة الطرفين على قبوله وهي على بينة من حقيقته فانه لا يجوز ابطال العقد للفظ . اما الشرط الثاني الذي يتوافر الفسط به فهو ان يتصل بهذا الفسط الجوهرى المتعاقد الآخر فلا يستقل به أحد المتعاقدين . وأحكام الفسط التي أوردها القانون المدني على هذا النحو لا تتعارض مع الأسس العامة للعقد الإدارية ومن ثم يمتنع الأخذ بها .

(طعن رقم ٨٨٢ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢١)

ثالث عشر — الخطأ الإداري

قائمة رقم (٤٧٠)

المبدأ :

وجود تصحيح الأخطاء المالية التي تشوب المقتد — وقوع المقتد مع الإدارة في خطأ مادي — تنبيه الإدارة الى الخطأ قبل البت في المناقصة — تجاهل الإدارة للخطأ وارساء المطاء على المقتد رغم ذلك يعد مخالفة للقانون — أحقية المقتد في التمييز عما لحقه من ضرر .

ملخص الحكم :

إن من المقرر قانوناً في مجال المقتود إدارية كانت أو مدنية أن الغلطات المالية في الكتبة لو في الحسب التي يقع فيها أجد المتماقدين واجبة التصحيح ، إذ تنص المادة ١٢٣ من القانون المدني على أنه لا يؤثر في صحة المقتد مجرد الغلط في الحسب ولا غلطت القلم ، ولكن يجب تصحيح الغلط كما تقتضى لائحة المناقصات والمزايدات الصادر بها قرار وزارة المالية والاقتصاد رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ في المادة ٤٤ منها على أن يكون للمصلحة أو السلاح أو الوزارة الحق في مراجعة الاسطر المقننة سواء من حيث مفرداتها أو مجموعها وأجزاء التصحيحات المأدية ، كما تقتضى في المادة ٦٤ منها بأن يكلف موظف مسئول أو أكثر بمراجعة المقتادات قبل توريثها لمراجعة حسابية تتميلية . . وإذا وجد اختلاف بين سعر الوحدة وأجالي سعر الوحدات يعول على سعر الوحدة ويؤخذ بالسعر المبين بالتفصيل في حالة وجود اختلاف بينه وبين السعر المبين بالأرقام وتكون نتيجة هذه المراجعة هي الاسس الذي يعول عليه في تحديد قيمة المطاء وترتيبه . ولما كان الأمر كذلك وكانت سلطة القناص في تبين الغلط الذي يقع في المقتود لا يقل عن سلطته في نسخه وتعميله ، فله أن يتحرى الإرادة الظاهرة للمتماقد للوقوف على الغلط الذي شاب هذه الأخطاء من ولحق الظروف والملايسات التي صاحبت عملية المقتاد ، فإذا استبان له وجود غلط قام بتصحيحه على وجه يتحقق معه

التعدير الصحيح للإدارة بحيث لا يستقل أحد طرق العقد ما وقع فيه الطرف الآخر من غلط في الصواب أو في الكتلة .

هذه هي حيث إن الظروف والملابسات التي أجملت بالتعاقد على ما سلف بهائه لأن ما وقع فيه المدعى من غلط كان من غلطت القلم إذا أخطأ في كتلة تمييز الرقم الذي دونه سمرًا للكيلو متر الواحد من أعمال البندين المشار اليهما وهو ثلاثة آلاف وخمسمائة فذكر أنه المليم بيننا كتبت أراخه متجهة عملا إلى القرش على ما يبين من القيمة الاجمالية التي دونها بهذين البندين وهي ٢٧٥ جنيهاً وهي حاصل الضرب الصحيح هكتة الكيلو متر الواحد مقدرة على اسنلس القرش مخروية في عدد الكيلو مترات وهو ١٢٥ كيلو متراً ، وبالبناء على ذلك حدد المدعى القيمة الاجمالية لمطائه وحدد قيمة خطاب الضمان الذي قدمه لجهة الإدارة . ومن ثم فلا شبهة في أن قلم المدعى قد جرى بكلمة المليم المذكورة دون القرش تحت تأثير ما درج عليه في كتلة كل فئلك بنود وحدات العمل السابقة على البندين المذكورين بالمليم فقط ولذلك فقد انساق وراء هذا اللفظ مرددا إياه عند تحديد فئة هذين البندين تلقائياً دون أعمال فكر ، أما ارادته الحقيقية فقد كشفت عنها بجلاء جملة المبلغ الذي دونه لأعمال البندين المشار اليهما ، في المناقصة مثار المنازعة على ما سلف بيانه ، وكذلك في المناقصة السابقة عليها آتفة الذكر والتي أثبت فيها المدعى فئة البند التاسع بمبلغ ٢٥ جنيهاً للكيلو متر الواحد بقيمة أعمال البند ١٥٠٠ جنيه وفئة البند العاشر ٢٥ جنيهاً بقيمة أعمال البند ٢٢٧٥ ج بها مناده أن أعمال البندين كتلت في هذا العطاء ٢٧٧٥ جنيهاً وهو مبلغ يقل قليلاً عن جملة قيمة أعمال البندين المذكورين في المناقصة الثانية مثار هذا الطعن والتي بلغت ٢٨٥٠ جنيهاً مخفضة بالنسبة التي قرررها المدعى في عطائه وهي ١٢٪ ولا يعقل أن يهوى المدعى بأسعاره بالنسبة لذات البندين في مدة تقل عن شهر ونصف إلى ثلاثة جنيهات ونصف للكيلو متر الواحد تخفض بنسبة ١٢٪ لتصبح ثلاثة جنيهات وثلاثين أرباً وبقيمة اجمالية قدرها ٢٣٧٥ جنيهاً تخفض بالنسبة المذكورة لتصبح ٢٨٥ جنيهاً ، وذلك في الوقت الذي ظلت فيه قيمة العطاء الثاني في مجموعة حسب نظر المدعى تقارب قيمة عطائه السابق عليه حيث حدد

مليم جنيہ

المدعى قيمة عطائه الاول ببيلغ ٢٦٩٤٠ جنيہا والثانى ٢٥٤٢٧ر٦٠٠ .

ومن حيث انه لما كان الامر كذلك وكان المدعى قد باذر نور مضى المظاريق وقيل البت في المناقصة الى اخطار الجهة الادارية بالغلط الذى وقع فيه ، فانها اذ طرحت اعتراض المدعى رغم قبليه على اساس سليم من الواقع والقانون ولم تقم بما يوجب عليها القاتون من وجوب تصحيح عطاء المدعى على اساس أن ما وقع فيه كان من غلطت القلم حين سجل في عطائه خطأ أن قيمة الكيلو متر الواحد لعمال البندين التاسع والمائى المشار اليها ثلاثة آلاف وخمسمائة مليم بدلا من ثلاثة آلاف وخمسمائة قرش ، وليس على اساس أن ما وقع فيه كان مجرد غلط في الحساب على ما ذهبت اليه الجهة الادارية وهو ما ترتب عليه تخفيض اجمالى قيمة هذين البندين بمقدار ٣٩٣٧ر٥ ج وهو يوازى ٣٤٦٥ جنيہا بعد التخفيض بنسبة الـ ١٢٪ التى حددها المدعى في عطائه أن جهة الادارة اذ انصرفت عن اعتراضات المدعى في هذا الشأن في الوقت الذى كان يتمين عليها فيه أن تنظر في عطائه وتتصرف فيه على اساس صواب نظره ، وأرست العملية ببيلغ لم يعرضه في عطائه ولم يصدر به ايجاب منه ويتقاضىها عن كل اعتراضاته وتحفظاته ، فانها تكون بذلك قد خالفت حكم القانون على وجه يتحقق به ركن الخطأ الموجب لمسئوليتها .

ومن حيث أن المدعى يطالب في الواقع من الامر الحكم بتعويضه عن الاضرار التى لحقت به بسبب ارساء المناقصة عليه على خلاف القانون ببيلغ يقل عن المبلغ الذى تقدم به في عطائه ، وقدر هذا التعويض على اساس أن فئة الكيلو متر الواحد من اعمال البندين المشار اليها هي ٣٥٠٠ قرش لا الفنة التى تمت المحاسبة ونفقا لها وهي ٣٥٠٠ مليم .

ومن حيث أن جهة الادارة قد اخطأت على ما سلف بيانه في عدم القيام بما يفرضه عليها القاتون من وجوب تصحيح ما وقع فيه المدعى من خطأ في كلبه فئة البندين المشار اليها وأرست المطاء عليه ببيلغ يقل عن المبلغ الذى صدر ايجابه على اساسه ، الامر الذى ترتب عليه الاضرار بحقوق المدعى ، فمن ثم فانه يحق له أن يطالبها بما لحقه من اضرار .

قاعدة رقم (٤٧١)

المبدأ :

الغلط المادى — لا يؤثر فى صحة العقد ويجب تصحيحه وفقا للمادة ١٢٢ مدنى — سرعان هذا الحكم على العقود الادارية .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٢٢ من القانون المدنى تنص على انه « لا يؤثر فى صحة العقد مجرد الغلط فى الحساب ولا غلطات القلم ، ولكن يجب تصحيح الغلط » .

ومن حيث ان هذا النص يواجه حكم الغلط المادى كإلغائى فى الكتابة او فى الحساب ، وهو غلط غير جوهري لا يؤثر فى صحة العقد وانما يجب تصحيحه ويسرى هذا الحكم على العقود بوجه عام ومن بينها العقود الادارية .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان العطاء الذى تقدمت به الشركة العربية المتحدة — للاشغال العامة والتوريدات بالنسبة للبند ٢٣ من العطاء قد شل به خطأ مادى اذ جاء به ان السعر ١٦٠ مليما بدلا من ١٦٠٠ ، دليل ذلك مسارعة الشركة الى تصحيح ذلك فى لجنة الممارسة وتضمنها العقد المبرم فى هذا الشأن فى ١٩٦٢/٢/٤ هذا التصحيح كما اقرت مؤسسة البترول ضمنا هذا الخطأ فى ١٩٦٢/١٠/٢٩ عنسبما طلبت الشركة الاستمرار فى العمل على اثر انتهاء العقد لمدة اربعة اشهر على ان يكون سعر البند (٢٣) ١ جنيه و ٦٠٠ ملجم بدلا من ١٦٠ مليما ، ويترتب على ما سبق تصحيح العقد واعمال آثاره على اساس ان سعر البند (٢٣) هو ١ جنيه و ٦٠٠ ملجم .

(فتوى رقم ٥٢١ فى ١٩٦٤/٦/٦)

قلمنة رقم (٤٧٢)

٣٠ المبدأ :

لتصحيح ما وقع في العطاء من أخطاء عند الكتابة — وجوب إجرائه بما يتحقق معه التعبر الصحيح للإدارة — أساسى ذلك — مثال بالنسبة لتصحيح خطأ ماذى وقع في عطاء عن توريد اكياس من مقمة — نص المادة ٢٢ من لائحة المناقصات والمزايدات على عدم الالتفات الى ادعاء صاحب العطاء بعد بيماد فتح المظاريف بحصول خطأ في عطائه لا يمنع من هذا التصحيح .

ملخص الحكم :

ان بملطة القلمنى في تبليان الخطأ الذى وقع في العقد لا يقل عن سلطته في نسخه أو تعديله فله ان يتجرى الارادة الظاهرة للمتعاقدين للوقوف على الخطأ الذى شاب هذه الارادة من واقع الظروف والملايسات ، فاذا استبان له وجود خطأ قام بتصحيحه بما يتحقق معه التعبر الصحيح للارادة بحيث لا يستغل أحدهما ما وقع في العقد من خطأ عند الكتابة . فاذا كانت ظروف الدعوى تنادى بوقوع خطأ ماذى عند تحرير العطاء ، المقدم من الشركة المدعية في الرقم الذى اتجهت ارادتها الى وضعه ككيس للكيس رقم ٦ فاعفلت عن سهو وخطأ وضع الجنيه في الخانة المعدة له وقد ترتب على ذلك الخطأ الماذى أو السهو ان دون كتابة بالنظر فقط الى الثمن المدون خطأ بالرقم وعلى هذه الصورة تسلسل الخطأ وبمجرد ان تكتشف الشركة هذا الخطأ عند فتح المظاريف وعلان الاسعار بادرت فوراً الى اخطار المصلحة بهذا الخطأ وبينت لها ظروف وقوعه واستحالة التقدم بالاسعر المدون في العطاء ، وقد عرضت هذه الشكوى على لجنة البت عند البحث في العطاءات المقمة فلم تر فيها ما يستحق النظر ، لا لان الادعاء غير صحيح . وانما لانها قدمت فتح المظاريف وعلان الاسعار مما يمتنع معه النظر في شكوى من هذا القبيل بالتطبيق لقانون المناقصات والمزايدات (المادة ٢٣ من اللائحة) .

ولما كانت هذه المحكة تستخلص من اوراق الطعن ومن استعراض

دفاع الطرفين وما ساقته كل منهما من حجج مستندة الى الواقع ليرى القاتون ان الشركة قد وقعت في خطأ ملدى عند تدوين الرقم الذى قبلت ان تورد الكيس رقم ٦ على اساميه فسقط عند التدوين رقم الجنيه ولا يمكن ان ينصرف هذا الخطأ الى سوء في تقدير السعر عند وضعه لان سوء التقدير لا يمكن ان يصل الى حد اعطاء سعر هو دون التكلفة بكثير والشركة لا تقوم بصناعة المادة التى تصنع منها الكيس بل تشتريها نهى على علم اذن بثمن التكلفة ، كما وان سعر هذا الكيس لم يقل في الماضي عن جنيه وبضعة قروش ، وعادة يكون الاشخاص الذين يدخلون في مثل هذه المعاملات على بينة من الاسعار السابقة ، وقد لوحظ ان هذه الاسعار في ازدياد من سنة الى اخرى ، ومثل هذا الخطأ المادى ليس له من عاصم من واقع القاتون لان المتنوع هو الادعاء بخطأ في تقدير الثمن او في تقدير ظروف التوريد وشروطه او في المادة المطلوب توريدها وذلك بعد اعلان الاسعار . اما الخطأ الذى مرده الى سقطت القلم عند الكتابة فليس في نصوص القاتون ما يمنع تصحيحه ، وكان يجب على لجنة البت ان تقوم هى بالتصحيح وتصويب المطاء ، كما يقضى القانونى بذلك لان المطاء على هذه الصورة يحتوى على اخطاء حسابية نتيجة لعدم احتساب الجنيه الذى اغفل ونسعه خطأ في الخاتمة الممتدة له ، وبناء على ذلك فان امتناع لجنة البت عن التصحيح وقبول عطاء الشركة المدعية بوصفه اقل العطاءات المقدمة سعرا لا يغير من الامر شيئا . بعد التصحيح ، لان سعرها مع ذلك يظل دون الاسعار الاخرى المقدمة من هذا الصنف من الاكياس ، والملاحظ ان اللجنة في هذه المناقصة قد جرت على قاعدة الاخذ بالاسعار الاقل دون اى اعتبار آخر .

١ طعن رقم ١٣٤٢ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٥

قاعدة رقم (٧٣)

المبدأ :

وقوع خطأ ملدى نتيجة خطأ في تقنية الحاسب الالكترونى - ليس ثمة

ما يحول قانونا دون تصحيحه .

ملفئى القضى :

من حيث أن العرض المقدم من الماؤل فى الحالة المعروضة لم يتضمن حلا اصليا وحلا بديلا للتكيف بل اشتمل على حل واحد حدد تكلفته ، أى أن الممارسة الخاصة بالعملية المشار إليها تبت على أساس السعر الاجمالى للعملية دون نظر الى توزيعه على فئات بنود الاعمال والاقسام المختلفة ، وتم التعاقد مع الماؤل المقبول عطاؤه على هذا الأساس وبناء على طلب الهيئة قام الماؤل بتوزيع القيمة الاجمالية على الاقسام المختلفة وعددها تسعة وخمسون قسما ويتجميع كشوف التوزيع اتضح مطابقتها للسعر الاجمالى المتعاقد على أساسه الا أنه لوحظ أنه وضع سعرين لكل من الحل الاصلى والحل البديل فى القسم الرابع عشر ، وجميعها ليكون مجموع هذا القسم ، وباستيضاح الهيئة له فى ذلك أفاد أنه حدث خطأ فى تفضية الحاسب الالكترونى ادى الى هذه النتيجة .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم ان ارادة الطرفين انصرفت أساسا الى التعويل على السعر الاجمالى للعملية وان نتيجة توزيع هذا السعر على الاقسام المختلفة للعملية وان تضمنت لبسا فنيا يتعلق بأحد الاقسام ، فان ذلك مرده الى خطأ ماذى واجب التصحيح وليس ثمة ما يحول قانونا دون تصويبه ، ذلك ان عملية التوزيع سواء أكانت مشوبة فى احدى جزئياتها ببعض الاخطاء ام لم يعثرها أى لبس ، فان ذلك لا يؤثر فى كون الممارسة تبت على أساس سعر اجمالى للعملية وان الهيئة قبلت عطاء الماؤل المذكور على أساس هذا السعر الاجمالى الذى تتحدد وفقا له استحقاقاته .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن استحقاقات الماؤل فى الحالة المطلة تتحدد على أساس اجمالى قيمة عطائه المقبول من الهيئة وأن ما ورد فى كشوف توزيع السعر الاجمالى للعملية بالنسبة للقسم ١٤ منها يرجع الى خطأ ماذى واجب التصويب .

رابع عشر — الكفيلة وحسن السمعة

قاعدة رقم (٤٧٤)

المبدأ :

المتقنين مع الإدارة — اشتراط تمتعهم بحسن السمعة — المادة ٢٠
من القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بتنظيم المناقصات والمزايدات —
حق الإدارة الاصيل في استبعاد من لا يتوافر بينهم هذا الشرط من عملاتها
— هذا الحق مطلق لا يحده الا عيب اساءة استعمال السلطة — نص المادة ٨٥
بند (١) من لائحة المناقصات والمزايدات لا يخل بهذا الحق — الزامه الإدارة
عند فسخ العقد بشطب اسم المتعهد الذى يستعمل الفس أو التلاعب — بقاء
حقها في الاستبعاد اذا لم تر فسخ العقد .

ملخص الحكم :

يشترط دائماً فمين يتقدم للتعاقد مع الإدارة أن يكون متهما بحسن
السمعة . وهذا قيد لمصلحة المرفق ، اكده نص المادة الثالثة من القانون
رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناقصات والمزايدات الذى يقضى بأن تعرض
الطلبات على لجنة البيت مشفوعة بملاحظات رئيس المصلحة أو الفرع
المختص ويجب أن تتضمن هذه الملاحظات ابداء الرأى فى أصحاب العطاءات
من حيث كفاياتهم المالية والفنية وحسن السمعة فللإدارة اذن حق اصيل
فى استبعاد من ترى استبعادهم من قائمة عملاتها ممن لا يتمتعون بحسن
السمعة ولها مطلق التقدير فى مباشرة هذا الحق لا يحدها فى ذلك الا عيب
اساءة استعمال السلطة .

ولا يخل بحق الإدارة فى هذا الشأن ما نصت عليه المادة ٨٥ بند (١)
من لائحة المناقصات والمزايدات من أن « يفسخ العقد ويصادر الثمين
النهائى وذلك بعد أخذ رأى مجلس الدولة ويكون اخلال بحق المصلحة
فى المطالبة بالتمويصلات المترتبة على ذلك فى الحالات الآتية : (١) اذا استعمل
المتعهد الفس أو التلاعب فى معاملته مع المصلحة أو السلاح وحينئذ يشطب
اسمه من بين المتعهدين وتخطر وزارة المالية والاقتصاد بذلك ولا يسمح

له بدخول في مناقصات حكومية . هذا علاوة على ابلاغ امره للنيابة عند الاقتضاء ... » فكانت ان هذا التقنى لم يرد لحملين الاصلية من حقها في شطب اسم المتعهد الذي يستعمل الفنى والتلاعب في حالة ما اذا لم تر نسخ العقد . ولكنه يرد — كما تطلق عباراته — لزام الادارة بشطب اسم ذلك المتعهد في حالة فسخ العقد . اما اذا لم تر الادارة فسخ العقد فانه يبقى لها حقها في استبعاد من لا ينتج بحسن السمعة من قائمة عملائها ذلك الحق الاصيل الذي لا يخل به نص المادة ٨٥ سالفه الذكر .

فيجوز لها بمقتضى هذا الحق ان تشطب اسم المتعهد اذا استعمل الفنى او التلاعب حتى ولو لم يفسخ العقد لهذا السبب . وحصل القول ان شطب اسم المتعهد لسبب استعمال الفنى والتلاعب اذا كان واجبا في حالة فسخ العقد ، فانه ايضا جائز اذا لم يفسخ العقد .

(طعن رقم ١٠٦٧ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٢/٢/١٧)

قاعدة رقم (٤٧٥)

المبدأ :

جواز استبعاد بعض الأشخاص عن مجالات التعاقد مع جهة الادارة بما يتجمع لديها من تقدير عام عن كفاءتهم وشدتهم ولو لم يسبق ارتكابهم مفعلا في عمل ما ، وذلك كتجاء وقضى فله غير الادارة توخيا للمصلحة العامة .

ملحق الحكم :

من المسلمات انه كما يجوز اصدار قرارات الاستبعاد بالنسبة للمتعهدين والمقاولين كجزاء بسبب العجز في تنفيذ التزام سابق يجوز ايضا استبعاد بعض الأشخاص غير المزعومين منهم بما يتجمع لدى الادارة من تقدير عام عن كفاءتهم وشدتهم دون ان يسبق ذلك ارتكابهم مع جهة الادارة في عمل ما ، وذلك كتجاء وقضى فله غير الادارة توخيا للمصلحة العامة ونظرا :

(طعن رقم ١٦٥٤ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٤)

خامس عشر — خطاب الضمان

قاعدة رقم (٤٧٦)

المبدأ :

خطاب الضمان — طلب مد سريان مفعوله واثره — طلب الجهة الاكثارية خلال مدة سريان مفعول خطاب الضمان ، مد سريته دون ان يرد عليها البنك في الوقت المناسب بما يفيد الرضى — التزام البنك مصدر خطاب الضمان بسداد قيمته نقدا للجهة الادارية عند اول طلب منها في خلال الاجل الذى تطلبته مد مفعول سريته .

ملخص الفتوى :

اذا كان البنك التجارى الايطالى قد اصدر خطاب ضمان مؤقت بمقتضاه يضمن الشركة الايطالية للبترول بمبلغ ٨٥٠ جنيها و ٩٩٦ مليا وهو ما يساوى ٢٪ من قيمة عطائهما عن توريد ١٥٠ طن سائل رابع اثيل الرصاص المقدم للهيئة العامة للبترول في مناقصة ١٤ من ابريل سنة ١٩٦٠ ويتعهد البنك بان يدفع للهيئة العامة للبترول هذا المبلغ عند اول طلب منها ، وبصرف النظر عن اية معارضة تصدر من جانب الشركة الايطالية للبترول المشار اليها ، ويسرى مفعول هذا الخطاب لغاية اليوم الرابع عشر من شهر مايو سنة ١٩٦٠ ، واذا لم تصل اية مطالبة من جانب الهيئة العامة للبترول قبل انقضاء التاريخ المذكور ، فان البنك يكون في حل تام من جميع القبول والالتزامات قبلها — الناتجة عن خطاب الضمان .. الذى يصبح لاغيا وغير معمول به نهائيا ، ويجب اعلانه الى البنك وبتاريخ ٣٠ من ابريل سنة ١٩٦٠ اى قبل انقضاء اجل الضمان المشار اليه . تطلب الهيئة العامة للبترول من البنك الايطالى ان يمد سريان مفعول خطاب الضمان لمدة ثلاثة اشهر تنتهى في ١٤ من اغسطس سنة ١٩٦٠ ، وقبل نهاية هذه المدة وعلى وجه التحديد في اول اغسطس سنة ١٩٦٠ تلقى البنك من الهيئة العامة للبترول خطبا تطلب اليه فيه مواصلة بالتداد تاريخ سريان خطاب الضمان رقم ١٠١٦٠ بمبلغ ٨٥٠ جنيها و ٩٩٦ مليا ، وذلك كخطة

ثلاثة اشهر تبدأ من اليوم التالي لتاريخ انتهاء مفعول الضمان وهو ١٩٦٠/٨/١٤ ، حيث ان الغرض المقدم من اجله لم ينته بعد .

واثر ذلك قيام البنك الاهلى (الذى انتقلت اليه اصول وخصوم البنك التجارى الايطالى) باخطار الشركة بطلب الهيئة فرضت مد اجل خطيب الضمان مدة اخرى ، وطلبت اعتياد خطيب الضمان غير ذى موضوع على مجلس ان الهيئة لم تطلب دفع قيمته وانما طلبت نقط مد اجل صلاحيته واذ لم يرد البنك على الهيئة فقد أعادت هذه الكتابة تطلب مد اجل الضمان ، ولكن البنك ظل ساكنا حتى ٢٥ من مارس سنة ١٩٦١ حيث ارسل خطيبا الى الهيئة ردا على كتابها (استجواب ثلث) بتاريخ ٢٨ من يناير سنة ١٩٦١ رقم ٨٩٥ بخصوص طلب مد اجل خطيب الضمان لمدة تسعة اشهر ابتداء من ١٤ من اغسطس سنة ١٩٦٠ - يخبرها فيه ان الشركة رفضت مد اجل خطيب الضمان .

وعند ذلك قامت الهيئة في ٩ من مايو سنة ١٩٦١ بطلب صرف قيمة خطيب الضمان فابتنع البنك عن الصرف .

والذى يستخلص مما سبق ان الهيئة العامة للبتروك كانت تطلب دائما بعد اجل خطيب الضمان ، ولقد تنتهى في ١٤ من مايو سنة ١٩٦١ ، ولمعرا طلبت في ٩ من مايو سنة ١٩٦١ اداء قيمة الضمان نقدا .

ولما كانت طلبت الهيئة بعد اجل خطيب الضمان قد استمرت وتجددت خلال المواعيد المحددة لذلك ، ولم يتم البنك باخطار الهيئة برفض الشركة مد لجل خطيب الضمان الا وطلبت المد المالية ، فان البنك يكون مسئولاً عن اكلواه بقيمة الضمان نقدا ، وذلك ان البنك الضامن قد التزم بان يدفع للهيئة مبلغ الضمان عند اول طلب منها ، ويصرف النظر عن أية معارضة من جانب الشركة الإيطالية المشار اليها ، ما دام طلب صرف القيمة قد وقع خلال المدة المحددة لسريان مفعول خطيب الضمان (المدة الأصلية) أو المدة المحددة . ولو ان البنك اخطار الهيئة بعدم موافقة الشركة على تجديد الضمان لاستطاعت الهيئة ان تطلب صرف قيمة الضمان نقدا خلال اجل سريانه ، لما ان يسهل البنك او يخطر الهيئة برفض التجديد بعد اذ طلبته

ولادة تنتهى في ١٤ من مايو سنة ١٩٦١ ، فلن الهيئة — وقد وقعت مطالبتها في ٩ من مايو سنة ١٩٦١. خلال الأجل — فتمت تكمين على حق في اقتضاء قيمة الضمان نقدا ، ويكون البنك ملزما بهذا الوفاء لاذ أن دفع القيمة ليس مطلقا على رغبة الشركة المضمونة وإنما هو التزام مفروض على البنك ، بصرف النظر عن أية معارضة من جانب الشركة الإيطالية المضمونة ما دامت المطالبة بالتجديد أو بدفع القيمة نقدا قد وقعت — على ما سبق إيضاحه — خلال مدة سريان مفعول خطاب الضمان .

ولا وجه للتوكل بأن عدم قيام البنك بالرد بالوفاء على تجديد خطاب الضمان يفيد عدم مولفقتة ، ناذ أنتمت المدة دون أن تطلب الهيئة الوفاء بقيمة الضمان نقدا سقط حقها في المطالبة — وذلك إن الأصل إن تطلب الهيئة مد أجل خطاب الضمان ، وعلى البنك أما أن يوافق على المد أو يخطر الهيئة في الوقت المناسب المعقول لكي تطلب بأداء قيمة الضمان نقدا ، ناذ هو تعمد عن ذلك ، فإنه يكون ملزما بالوفاء بقيمة الضمان نقدا عند أول طلب من الهيئة ما دام طلب الهيئة قد وقع خلال الأجل الذى طلبت الهيئة مد مفعول سريان الضمان اليه ، وهو أمر متحقق في حالتنا هذه .

ولهذا انتهى رأى الجمعية الصومية للقسم الاستشارى للتقوى والتشريع الى أن البنك الاعلى مسئول عن دفع قيمة الضمان الى المؤسسة المصرية للبحرول .

(تنوى رقم ٥٤٤ في ٢٠/٦/١٩٦٤)

سلكس عشر — الرقبة على ابرام العقد الادارى

قائمة رقم (٤٧)

المبدأ :

ضرورة استفتاء مجلس الدولة في كل عقد تزيد قيمته على خمسة آلاف جنيه قبل ابرامه — حكمة هذا الاستنزام والجزاء عليه — يراد به صون الصالح العام بحيث اذا لم يتبع هذا الاجراء فالن عقد يعتبر مخالفا للقانون — وضع حالة الضرورة في هذا الخصوص وحكمه .

ملخص الفتوى :

طلبت وزارة الصناعة بالتعليم السورى الى ادارة الفتوى المختصة مراجعة العقد الذى ابرمته الوزارة مع الهيئة الاقتصادية للاستيراد والتصدير بوسكو لانشاء مصنع للسجاد الازوتى ، وان ادارة الفتوى المختصة ، اعادت « العقد » المشار اليه الى وزارة الصناعة دون مراجعة لما تبين من ان العقد ابرم فعلا في تاريخ سابق على تاريخ عرضه على الادارة ، الامر الذى يخالف ما تنص به المادة ٢/٤٤ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة في الجمهورية العربية المتحدة من أنه « لا يجوز لاية وزارة او مصلحة من مصالح الدولة أن تبرم أو تقبل أو تجيز أى عقد .. في مادة تزيد قيمتها على خمسة آلاف جنيه بغير استفتاء ادارة الفتوى المختصة » . وقد رد السيد وزير الصناعة بالتعليم السورى على ذلك بكتاب جاء فيه « نظرا لأن هذا العقد قد ابرم في موسكو من قبل الوند الرسمى المشكل لهذه الغاية ، ونظرا لأن قيمة العقد المشار اليه تبلغ حوالى ٥٤ مليون روبل ولاهيته بالنسبة للوزارة والرغبة في سرعة وضعه موضع التنفيذ . لهذا نرجو عرض ذلك العقد على اللجنة المختصة بمجلس الدولة للحصص نصوصه وبيان الراى في مدى قانونيتها مع ملاحظة أن الوزارة تتخذ في اعتبارها مراعاة تطبيق احكام الفترة الثانية من المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة فيما يمرض مستقبلا من عقود » .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري
للتنوى والتشريع بمجلس الدولة بجلستها المنعقدة في ٧ من ديسمبر
(كانون الاول) سنة ١٩٦٠ فاستبان لها ان المادة ٤٤ من القانون
رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة تنص على انه « لا يجوز
لاية وزارة او مصلحة من مصالح الدولة ان تبرم او تقبل او تجيز اى عقد او
صلح او تحكيم او تنفيذ قرار محكين في مادة تزيد قيمتها على خمسة
آلاف جنيه بغير استفتاء ادارة الفتوى المختصة » - ومفاد هذا النص ان
الشارع اوجب على كل وزارة او مصلحة من مصالح الدولة ان تعرض
مشروع كل عقد تزيد قيمته على خمسة آلاف جنيه على ادارة الفتوى
المختصة بمجلس الدولة لتبدي فيه رأيا من الناحية القانونية وبذلك
يكون القانون قد حظر على الجهات الحكومية ابرام تلك العقود مباشرة ،
ما يضمن معه عرض العقد مقدما على مجلس الدولة قبل ابرامه ،
وغنى عن البيان ان القانون لم يشترط ذلك عبثا ، وانما اراد به ان يجنبه
الوزارات والمصالح المختلفة مواطن الخطأ وان يكفل لها من اسباب السلبية
في صياغة تلك العقود ووضع احكامها ما تتحقق به المصلحة العامة للدولة
على اكمل وجه واوفاه .

واذا كان هذا هو حكم القانون في الاحوال العادية الا انه اذا وجدت
ظروف استثنائية تبلغ حد الضرورة الملجئة التى توجب ابرام عقد ، دون
امكان الرجوع الى مجلس الدولة مقدما ، كما لو اقتضت ظروف طارئة
ايرام عقد في بلد اجنبى وكنت الظروف لا تسمح بالرجوع الى المجلس ،
وكنت المصلحة العامة تقتضى عدم نوات فرصة ابرام العقد ، فان مثل
هذه الضرورة يكون لها وزنها بحيث يعتبر ابرام العقد في مثل هذه
الظروف امرا استثنائيا ، ولكن مع ملاحظة ان الضرورة تقدر بقدرها «
بحيث اذا امكن التماهم بين الطرفين على ان يكون الاتفاق بمثابة مشروع
تعاهد تحت المراجعة القانونية من مجلس الدولة ، لكان ذلك اولى ، اما ان
فرض وتمذر ذلك كله ، بحيث لم يكن ثبت من ابرام العقد حتى
لا تقوت مصلحة عامة كبرى ، فليس ثبت ما يمنع من ابرامه على مسئولية
مؤتميه .

وترى الجمعية العمومية في مثل هذه الظروف ان التوفيق بين تطبيق
القانون ورعاية المصلحة العامة ، يقتضى في الاحوال التى تستلزم اينسداد

وفد خالص الى الدولة التي قد يبرم العقد معها أو مع هيئة أو شركة من الهيئات الثلاثة فيها ، للمفاوضة في شروط العقد أن يشترك في هذا الوفد أحد أعضاء مجلس الدولة ممثلاً له في الوفد حتى يستوفى العقد الأوضاع والشروط والصيغ القانونية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن العقد الذي أبرمته وزارة الصناعة بالاتفاق السوري مع الهيئة الاتحادية للاستيراد والتصدير بموسكو في ٨ من يوليو (تموز) سنة ١٩٦٠ قد وقع مخالفاً للقانون لعدم عرضه على مجلس الدولة قبل إبرامه لا بواسطة هيئته المختصة ولا بمشاركة ممثل لمجلس الدولة في الوفد الذي أبرم هذا العقد .

ولكن لا يسع المجلس وقد أصبح إبرام هذا العقد أمر واقعاً إلا أن يراجع من الناحية القانونية لبدء ما عساه يوجد فيه من ملاحظات . والوزارة بمسند ذلك وشأنها في تدارك ذلك أن أمكن مع الطرف الآخر في العقد .

(نؤى رقم ١٠٧٥ في ١٧/١٢/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٧٨)

المبدأ :

عقود التوريد والإستغلال العامة وغيرها من العقود الإدارية التي تزيد قيمتها على خمسة آلاف جنيه وكانت ترتب حقوقاً أو التزامات مالية على الدولة — خضوعها لقوعين اثنين من الرقابة : رقابة مالية يباشرها ديوان المحاسبات طبقاً لأحكام قانونه رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٦٠ ، ورقابة قانونية يمارسها مجلس الدولة بالتطبيق لأحكام المادة ٤٤ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ — لا تعرض بين هذين النوعين من الرقابة .

مفخص النضوى :

استطلعت وزارة الإشتغال بالاتفاق السوري رأى اللجنة المختصة بمجلس الدولة في شأن المناقصة الخاصة بمشروع بناء مبنى وزارة الخزانة

بمضى ، فاجت تلك اللجنة ملاحظات بشأن المتكفسة والمقد المخرج ابرامه ويشلويخ ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ طلبت وزارة الاشغال الى ديوان الحسابات التاشير على اضبرة المتكفسة نطلب الديوان الى مجلس الدولة ابداء الراى فى رد وزارة الاشغال الصلة على ملاحظته لها . وقد عرض الموضوع على اللجنة المختصة بمجلس الدولة بجلستها المنعقدة بتاريخ ٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ ، فوات أن مراقبة العقود من الناحية القانونية أصبحت من اختصاص مجلس الدولة بعد نفاذ القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة ، أما اختصاص ديوان الحسابات فقد أصبح مقصورا على مراقبة العقود من الناحية المالية ونظرا لاعتراض ديوان الحسابات على هذا الراى فقد اعيد عرض الموضوع على اللجنة بجلستها المنعقدة بتاريخ ١١ من يناير سنة ١٩٦٠ فايدت نتواها السبلة .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٤ من يناير سنة ١٩٦١ فاستقبل لها انه ايا كان وجه الراى فى الاعتراضات التى ابداهها ديوان الحسابات بشأن الفتوى الصادرة من اللجنة المختصة بمجلس الدولة فى ظل قانون ديوان الحسابات رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٥٢ فقد صدر القانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٦٠ الخاص بديوان الحسابات والذي أصبح نافذا اعتبارا من ١٨ من يولية سنة ١٩٦٠ ، ونصت المادة الاولى منه على أن « يستقبل بأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٢ والمرسوم التشريعى رقم ٢٠٧ المؤرخ ١٩٥٢/٤/١٩ المشار اليهما أحكام القانون المرافق وتلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا القانون مع مراعاة ما تقضى به .

ونصت المادة ١١ على أنه مع عدم الاخلال بأحكام قانون مجلس الدولة تخضع لرقابة ديوان الحسابات المسبقة عقود التوريد والاشغال العامة وعلى وجه العموم كل عقد يرتب حقوقا أو التزامات مالية للدولة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة او عليها اذا زادت قيمته على خمسة آلاف جنيه (٥ ألف ليرة سورية) — وتشمل الرقابة فى هذه الحالة التحقق من أن هذه العقود قد أبرمت ضمن الاعقبات المدرجة لها فى الميزانية ووفقا للأحكام والقواعد المالية المقررة — وإذا ظهر أن فى ابرام العقد مخالفة لأحكام الفقرة السابقة كان لرئيس الديوان أن يعترض عليه بقرار بحسب ويجوز للوزير المختص أن يعرض الأمر على رئيس الجمهورية ويعمل بالقرار الذى يصدر منه .

ولما كانت المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة تنص على أنه « ولا يجوز لأي وزارة أو مصلحة من مصالح الدولة أن تبرم أو تقبل أو تجيز أى عقد أو صلح أو تحكيم أو تنفيذ قرار محكمين تزيد قيمتها على خمسة آلاف جنيهه بغیر استفتاء الإدارة المختصة » فإن مقتضى ذلك أن رقابة ديوان المحاسبات على العقود التى تبرمها جهات الإدارة التى تزيد قيمتها على خمسة آلاف جنيهه أصبحت مقصورة على النواحي المالية فقط دون النواحي القانونية . يؤكد ذلك :

أولاً — أن المشرع نص فى المادة ١١ من قانون المحاسبات على أن رقابة ديوان المحاسبات لا تخل بأحكام قانون مجلس الدولة . ولما كانت رقابة مجلس الدولة على العقود هى رقابة قانونية ، ومن ثم فإن رقابة ديوان المحاسبات على العقود المذكورة لا يمكن أن تكون من نفس النوع والا أدى ذلك الى ازدواج الاختصاص بهاتين الهيئتين .

ثانياً — تنص الفقرة الثانية من المادة ١١ على أنه « وتشمل الرقابة فى هذه الحالة التحقق من أن هذه العقود قد أبرمت ضمن الاعتمادات المدرجة لها فى الميزانية ووفقاً للأحكام والعوائد المالية المقررة كما نظمت الفقرة الثالثة وسيلة الفصل فى اعتراضات السيد رئيس الديوان بالنسبة الى تلك العقود فى حالة مخالفتها للقواعد المالية .

وبما تقدم يتضح أن رقابة ديوان المحاسبات على العقود التى تبرمها الجهات الإدارية المشار اليها فى المادة ١١ سابقة البيان أصبحت وفقاً لقانون ديوان المحاسبات الجديد مقصورة على النواحي المالية دون المسائل القانونية التى يمتد اختصاص فى شأنها لمجلس الدولة بالتطبيق لنص المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة .

لهذا انتهى الرأى الى أن عقود التوريد والاشتغال العامة وكل عقد يرتب حقوقاً والتزامات مالية للدولة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة أو عليها إذ زادت قيمتها على خمسة آلاف جنيهه (٥) ألف ليرة سورية) — هذه العقود تبرر قبل إبرامها ببرحنتين تخضع فى الأولى لرقابة مالية

ينتشرها ديوان المحاسبة وفقا لقانون ديوان المحاسبة الصادر بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٦٠ وتضلع الثانية لرتبة قانونية يجريها مجلس الدولة على العقود المذكورة بالتطبيق لاحكام المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ .

(فتوى رقم ١١٢ في ١٩٦١/٢/٤)

قاعدة رقم (٤٧٩)

المبدأ :

ان عدم عرض شروط المزاو والتعاقد على ادارة الراى المختصة باعتبار ان قيمة العقد تقل عن خمسين الف جنيه لا يعفى من اعادة عرضها على قسم الراى مجتمعا اذا ما ارتفعت قيمتها لاي سبب كان الى ان يزيد على هذا المبلغ .

ملخص الفتوى :

استعرض قسم الراى مجتمعا موضوع تعاقد وزارة الزراعة عن بيع ثمار وموالح زراعة الجبل الاصفر بجلسته المنعقدة في ١٠ مارس سنة ١٩٤٨ وقد رآى انه لا يوجد مانع من صياغة هذا العقد من الوجهة القانونية على اسس المشروع السابق مراجعته بمعرفة ادارة الراى لوزارات المعارف العمومية والزراعة والشئون الاجتماعية على ان يوجه نظر الوزارة الى ان عرض شروط المزاو والتعاقد على ادارة الراى المختصة باعتبار ان قيمتها تقل عن خمسين الف جنيه لا يعفى من اعادة عرضها على قسم الراى مجتمعا اذا ما ارتفعت قيمتها لاي سبب كان الى ما يزيد على هذا المبلغ وذلك تطبيقا للفترة الثانية من المادة ١٤ من القانون رقم ١١٢ سنة ١٩٤٦ الخاص بانشاء مجلس الدولة .

(فتوى رقم ٧٨/١٠٨/٢١ في ١٩٤٨/٣/٢٠)

قاعدة رقم (٤٨٠)

المبدأ :

شروط العقود التي تصدر بقانون — مراجعة هذه الشروط — اختصاصي —
الشروط المرافقة لمشروع القانون الخاص بالترخيص لوزير الصناعة والبتترول
والثروة المعدنية في التعاقد مع المؤسسة المصرية العامة للبتترول وشركة بن
امريكان للبحث عن البتترول — اختصاصي لجان قسم الفتوى بمراجعة هذه
الشروط — إحالة مشروع القانون بعد تمام هذه المراجعة الى قسم التشريع
لمراجعة صيغته .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من مشروع القانون المشار اليه تنص على ان « يخصص
لوزير الصناعة والبتترول والثروة المعدنية في التعاقد مع المؤسسة المصرية
العامة للبتترول وشركة بن امريكان مصر للبتترول في شأن البحث عن
البتترول واستغلاله بالصحراء الغربية وادى النيل ومقا للشروط المرافقة
والخريطة الملحقة بها » .

ومن حيث انه بتاريخ ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٩ صدر القانون
رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٩ بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم مجلس الدولة
رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ . ويتضمن هذا التعديل أصبحت المادة ٤٢ من
هذا القانون تنص على انه . . ولرئيس الادارة (ادارة الفتوى) ان يحيل
الى اللجنة المختصة بما يرى احالته اليها لاهميتها من المسائل التي ترد اليه لبدء
الراى فيها ، وعليه ان يحيل الى اللجنة المسائل الآتية :

(أ) كل التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية
في البلاد أو مصلحة من مصالح الجمهور العامة وكل احتكر .

(ب) صفقات التوريد والاستغلال العامة وعلى وجه المصوم كل عقد
يرتب حقوقا أو التزامات مالية للدولة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية
العامة أو عليها اذا زادت قيمته على خمسين ألف جنيه .

(ج)

(د)

وتنص المادة ٤٤ على أنه « على كل وزارة أو مصلحة قبل استصدار أى قانون أو قرار جمهورى ذى صفة تشريعية أو تشريع تلمسى أو لائحة أو قرار تنفيذى للقوانين واللوائح والقرارات أن تعرض المشروع المقترح على قسم التشريع لصياغته » .

ومن حيث أن مؤدى هذين النصين اختصاص لجان الفتوى بمراجعة كل التزام خاص باستغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية بينما يختص قسم التشريع بمراجعة صياغة القوانين .

ومن حيث أن الشروط المرافقة لمشروع قانون تمنع التزام المرافق العامة فى حقيقيتها عقد موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية فى البلاد ، وبهذه الصفة فإن مراجعتها تدخل فى اختصاص لجنة قسم الفتوى طبقا لاحكام الفقرة (١) من المادة ٤٢ من القانون المشار اليه .

وتأسيسا على ذلك اذا كان ثمة قانون بمنح التزام طبقا لشروط معينة نرفق به ، فانه يتعين أولا احالته الى لجنة الفتوى المختصة لمراجعة هذه الشروط طبقا لنص المادة ٤٢ من قانون تنظيم مجلس الدولة . ومتى تمت هذه المراجعة بحال مشروع القانون بعد ذلك الى قسم التشريع لمراجعة صياغته وفقا لحكم المادة ٤٤ من القانون المذكور .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى اختصاص لجان قسم الفتوى بمراجعة شروط العقود التى تصدر بقانون ، واختصاص قسم التشريع بمراجعة مشروعات القوانين التى تصدر بموجبها تلك العقود .

القصر القلى
المناقصة والمزايدة

أولاً — الإعلان عن المناقصة دعوة الى التعاقد

قاعدة رقم (٨١)

المبدأ :

الإعلان عن اجراء مناقصة او مزايدة او ممارسة — ليس الا دعوة الى التعاقد — التقدم بالمطاء هو الإيجاب .

ملخص الحكم :

ان اعلان الادارة عن مناقصة او مزايدة او ممارسة لتوريد بعض الاصناف عن طريق التقدم بطاءات ليس الا دعوة الى التعاقد ، وأن التقدم بالمطاءات وفقاً للمواصفات والاشتراطات المعلن عنها هو الإيجاب الذى ينبئ أن يلتقى عنده قبول الادارة لينعقد العقد .

(طعن رقم ٣٣ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٢)

ثانيا - لجنة البت

قاعدة رقم (٨٢)

المبدأ :

التزام لجنة البت في المعطاء بالاسترشاد بالأسعار السليقة وأسعار السوق - اغفلها هذا الإجراء يجعل قراراتها مخالفة للقانون - مسئولية أعضاء اللجنة دون استثناء مسئولية إدارية - تقيد المسئولية الختية بالتقيد الوارد في المادة ٥٨ من قانون نظم العاملين الختئين بالدولة - عدم مسئولية العامل مخنيا الا عن الخطأ الشخصى - اعتبار الخطأ شخصيا متى قصد العامل التلكية او الاضرار او منفعته الذاتية او متى كان الخطأ جسيما .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٥٣ من لائحة المخازن والمشتريات تنص على انه يجب ان تسترشد اللجنة (لجنة البت) بالاثان الاخيرة السابق الشراء بها محطيا او خارجيا ويجب بيان هذه الاثان بكشف التفسير مع ذكر تاريخ الشراء ، كما يجب ان تسترشد اللجنة بأسعار السوق عند البت في المعطاءات .

وتنص المادة ٦٨ من لائحة المناقصات والمزايدات على انه يجب عند البت في المعطاءات ان تسترشد اللجنة بالاثان الاخيرة السابق التعامل بها محطيا او خارجيا ويجب بيان هذه الاثان بكشف التفريغ مع ذكر تاريخ التعامل كما يجب الاسترشاد ايضا بأسعار السوق .

ويبين من هذا ان لجنة البت في المعطاءات ظنتم بالاسترشاد بالأسعار السليقة وبأسعار السوق فان هى اغفلت هذا الإجراء كانت قراراتها مخالفة لاحكام القانون ، ويشترك في هذه المخالفة جميع أعضاء اللجنة بغير أى استثناء ، لان المشرع قد ألغى عبء هذا الإجراء على اللجنة ولم يقصره على بعض أعضائها دون البعض الآخر .

ومن حيث أنه وإن كان الأمر كذلك بالنسبة للمسئولية الإدارية إلا أن المسئولية المدنية تتبدد بغير آخر أوردته المادة ٥٨ من قانون نظام المصارف البنكيين رقم ٦ لسنة ١٩٦٤ هو أن الممثل لا يسأل مدنيا إلا عن الخطأ الشخصي .

ومن حيث أن الخطأ يعتبر شخصا إذا كان العمل الضار مصطبغا بمصلحة شخصي ، أما إذا كان العمل الضار غير مصطبغ بمصالح شخصي ويتم عن موظف معرض للخطأ والمصواب فإن الخطأ في هذه الحالة يكون مصلحيا فالعبرة بالقصد الذي ينطوي عليه الموظف وهو يؤدي واجبات وظيفته ، فكلما قصد النكالية أو الإضرار أو تغيا منفعة ذاتية كان خطؤه شخصا فتحمّل هو نتائجه وكذلك كلما كان الخطأ جسيما ونفا لما قضت به المحكمة الإدارية العليا في حكمها الصادر بجلسة ١٩٥٩/٦/٦ (ق ٩٢٨ س ٤) .

ومتى كان يبين من استظهار وقائع الموضوع أنه وإن كان هناك خطأ من جانب أعضاء اللجنة من أسانذة الكلية إلا أن هذا الخطأ لا يرقى إلى مرتبة الخطأ الشخصي بل هو خطأ مصلحي إذ لم يثبت من الظروف التي يترتب فيها الخطأ ومن التحقيق الذي أجرته النيابة الإدارية أن أحدا منهم قصد الإضرار أو تغيا منفعة ذاتية لنفسه أو لغيره بل ثبت أن خطأهم إنما هو خطأ عليل معرض للخطأ والمصواب .

ومن ثم فإن تبعة هذا الخطأ المدنية لا تقع عليهم ولا يسألون عنه في ملهم الخلف .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية للتسم الاستشاري إلى أن خطأ من عدا أمين التوريدات من أعضاء لجنة البت في العطاءات بكلية الهندسية بجلعة عين شمس في عدم الاسترشاد بالاستمرار التي تم التعامل بها قبل ذلك أو باستمرار السوق هو خطأ مرفعي لا يسألون عنه مدنيا .

وارجاء ابداء الرأي بالنسبة لتحصيل أمين التوريدات بتكليف التعويض حتى يفصل في الدعوى المرفوعة منه المعروضة على القضاء لعدم جلاسته .

قاعدة رقم (٤٨٢)

المبدأ :

التزام الإدارة في العقود التي تبرمها إدارية كانت أو مدنية بإجراءاتها الخاصة — ملعية للقرار المختص — قرار لجنة ثابت بإرساء الممارسة بعد قرارها منفصلا .

ملخص الحكم :

انه من الأصول المسلمة ان الإدارة لا تستوى مع الأفراد في حرية التعبير عن الإرادة في أبرام العقود — إدارية كانت أو مدنية — ذلك انها تلتزم في هذا السبيل بإجراءات وأوضاع رسمها الشارع في القوانين واللوائح كحالة لاختيار أفضل الأشخاص للتعقد سواء من حيث الأهلية أو حسن السمعة أو الكفاءة الفنية أو المالية ، وضمانا في الوقت ذاته للوصول الى أنسب العروض وأكثرها تحقيقا للصالح العام بحسب الغاية التي تستهدفها الإدارة من أبرام العقد ، وجلى من ذلك ان العقد الذي تكون الإدارة أحد أطرافه — سواء كان عقدا إداريا أو مدنيا — انما يمر — حتى يكتمل تكوينه بمراحل متعددة ويسلك إجراءات ثنوية وفقا للأحكام والنظم السارية حسب الأحوال .

ينبغي التمييز في مقام التكيف بين العقد الذي تبرمه الإدارة وبين الإجراءات التي تهدها لإبرام هذا العقد أو تنهى لولده ذلك انه بقطع النظر عن كونه العقد مدنيا أو إداريا فإن من هذه الإجراءات ما يتم بقرار من السلطة الإدارية المختصة له خصاص القرار الإداري ومقوماته من حيث كونه أمصحا عن إرادتها الملزمة بناء على سلطتها العامة بمقتضى القوانين واللوائح بمقتضى أحداث أثر قانوني تحقيقا لمصلحة عامة يتنباها القانون ، وبمثل هذه القرارات وان كانت تسهم في تكوين العقد وتسهل اتصاله فانها تنفرد في طبيعتها عن العقد مدنيا كان أو إداريا وتتفصل عنه ، ومن ثم يجوز لذى شأن الطعن فيها بالألغاء استقلالا ، ويكون الاختصاص بنظر طلب الألغاء والحال معقودا لحكم مجلس الدولة دون غيرها ذلك ان الغلط في الاختصاص هو التكيف الملميع للتصرف ومن المسلم أن الاختصاص المطلق بالوظيفة من النظام العام .

لجنة البت سواء في المناقصة او المزايدة انما تختص بتفصلها
يلزم من الاجراءات لتعيين افضل المناقصين او المتزايدين وفقا لما رسمه
القانون وذلك حتى يتسنى للسلطة الادارية المنوط بها ابرام العقد مباشرة
اختصاصها في هذا الشأن ، وليس من شك في أن قرار لجنة البت بامسائه
المناقصة او المزايدة انما هو في طبيعته على ما سلف البيان قرار اداري نهائي
اذ يجتمع له مقومات القرار الإداري من حيث كونه صادرا من جهة ادارية
مختصة بما لها من سلطة عامة بمقتضى القانون واللوائح بقصد احداث مركز
قانوني تحقيقا لمصلحة عامة ، وليس ابلغ في الدلالة على صدق هذا النظر
من أن جهة التعاقد انما تلتزم حال انصراف اراضيها الى ابرام العقد بالتمتع
مع المناقص او المزايد الذي عينته لجنة البت وليس لها أن تستبدل به غيره .

(طعن رقمى ٥٦ ، ٢٢٠ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٥)

ثلاثا - ٦ - التمسك مع صاحب اقل العطاءات

قاعدة رقم (١٨٤)

المبدأ :

وجوب التمسك مع صاحب اقل العطاءات — التمسك مع غيره ولو كان من شركات القطاع العام مخالف للقانون — لا ينال من هذه النتيجة احتجاج جهة الإدارة بوجود عجز كبير في عدد المهندسين لديها مما يتعذر معه الإشراف الكامل على التنفيذ .

ملخص الحكم :

يبين منصوص القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناقصات والمزايدات أنه طالما لم يستبعد من المناقصة فاته بحسب الأصل يتمين على لجنة البت ارساء المناقصة على صاحب العطاء الأقل الا أن الشارع رأى رغبة منه في تمكين الإدارة من الحصول على أصلح العطاءات اجاز المخاوضة بعد فتح المظاريف مع صاحب العطاء الأقل اذا كان مقترنا بتحفظات وكانت القيمة الرقمية لأقل عطاء غير المقترن بشيء من ذلك تزيد كثيرا على العطاء المقترن بتحفظات ولكن اذا قبل التنازل عن تحفظاته يرجع الى الأصل وهو أنه لا يجوز ارساء المناقصة الا على صاحب العطاء الأقل .

ومن حيث أنه وقد بان من الاوراق عطاء المدعى لم تستبعده اللجان الفنية ثم اتضح بعد فتح المظاريف أنه صاحب اقل عطاء وأنه بعد ان تمت المخاوضة معه — بناء على توصية لجنة البت — تنازل عن تحفظه ، فانه وفقا لما تقدم من احكام كان من المتمين قانونا على جهة الإدارة أن تلتزم معه باعتماله صاحب اقل العطاءات الا انها تنكبت الطريق السليم وتعاملت مع الشركة المشر إليها على الرغم من ان عطاءها كان ترتيبه الثالث بين العطاءات المقدمة في المناقصة وعلى ذلك فإن جهة الإدارة بصدارها هذا القرار تكون قد خالفت القانون ووقع خطأ من جانبها .

ومن حيث انه لا ينال من هذه النتيجة ما استندت اليه جهة الإدارة من انها لم تتعامل مع المدعى بسبب وجود عجز كبير في عدد المهندسين لديها مما يتعذر معه الاشراف الكامل على التنفيذ ذلك لأنه فضلاً عن أن هذا السبب كان مطلوباً لديها مقبلاً عند طرحها المناقصة فإنه ليس مجزراً يبيح لها مخالفة حكم القانون ولا ثنّب للمدعى في وجود هذا العجز بل أن هذا الاعتبار قائم أيضاً في حالة اسناد العملية الى غيره حتى لو كان شركة من شركات القطاع العلم .

أما بالنسبة لما اشارت اليه في مذكرتها من انها تعتبر قد قبلت بالفناء المناقصة وفقاً للبادة السابعة من قانون المناقصات والمزايدات فإن هذا السبب على غير أساس أيضاً لأنه ليس في الأوراق ما يفيد أنه قد توافرت في المناقصة التي أجريت إحدى الحالات التي تجيز الفناء بل أنه لم يصدر من جهة الإدارة قرار بالفناء المناقصة أو الاستغناء عنها وذلك قبل البت فيها هو بعده .

(أعلن رقم ٥٥٢ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٢٧)

ب — التعاقد مع صاحب أفضل عطاء

قاعدة رقم (٢٨٥)

المبدأ :

إذا رأت الجهة الإدارية المختصة إبرام العقد فإنه يتعين أن التعاقد مع صاحب أفضل عطاء الذى عينته اللجنة المختصة بالبت فى الزايده ولا تملك أن تستبدل به غيره ولو كان منصوباً فى الشروط على أن لها الحق فى رفض أو قبول أى عطاء دون ابداء الاسباب : أسس ذلك — إلغاء الزايده غير جائز إلا فى الحالات المنصوص عليها فى القانون .

ملخص الحكم :

ووفقاً لاحكام القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناقصات والمزايدات يتعين على الجهة الادارية المختصة اذا رأت إبرام العقد أن تتعاقد مع صاحب العطاء الافضل الذى عينته اللجنة المختصة بالبت فى الزايده ولا تملك أن تستبدل به غيره حتى ولو كان منصوباً فى شروط المزايدة على أن لها الحق فى قبول أو رفض أى عطاء دون ابداء الاسباب لمخالفة هذا الشرط لاحكام القانون ولائحة المناقصات والمزايدات وما تضمنته من قواعد قصد بها تحقيق المساواة بين جميع المزايدىن — على أنه يجوز إلغاء الزايده متى تلبت احدى الحالات المنصوص عليها فى المادة السابعة من القانون .

(ظمن رقم ٨١٢ لسنة ١٣ قى — جلسة ١٩٦٩/٢/١)

ج - التوزيع بين اقل المطالبات وأفضلها

قائمة رقم (٨٦)

المبدأ :

تعاقد الإدارة مع الأفراد أو الهيئات عن طريق المناقصات العامة أو المحلية - الاعتبارات الواجب مراعاتها عند ذلك - نطقها بمصلحة المرفق المالية ومصلحته الفنية - ارساء المناقصة على صاحب المطاء الأقل تحقيقا للمصلحة الاولى واختيار المناقص الأفضل تحقيقا للمصلحة الثانية - التوزيع بين المصلحتين - تمتع الإدارة فيه بسلطة تحددها القواعد المقررة في هذا الشأن .

ملخص الحكم :

من الاسس التي تقوم عليها تعاقد الإدارة مع الأفراد أو الهيئات عن طريق المناقصات العامة أو المحلية أن يخضع هذا التعاقد لاعتبارات تنطق بمصلحة المرفق المالية التي تتمثل في ارساء المناقصة على صاحب المطاء الارخص بتفليب مصلحة الخزانة على اى اعتبار آخر ، وكذا بمصلحته الفنية التي تبدو في اختيار المناقص الأفضل من حيث الكلفة الفنية وحسن السعنة ، وفي ترجيح اى من هاتين المصلحتين تمتع الإدارة بسلطة تحددها القواعد المقررة في هذا الشأن ، ومنها لائحة المخازن والمشتريات المصدق عليها بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من يونية سنة ١٩٤٨ ، والرسوم يقاتون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٢ الخالص بتنظيم المناقصات المعدل بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ ، والقانون رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٢ بتعديل بعض الاحكام المنطقة باختصاصات مجلس الوزراء ، ثم القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناقصات والزائدات . ويحكم المناقصات العامة مبدأ المنافسة والمساواة ، بيد أن هذا الاخير يخضع لقيود منها ما ينطق بمصلحة المرفق ، ومنها ما يتصل بحماية الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدولة ، ومن الاولى

أخية مقدم العطاء القلونية ، وحسن سمعته وكفيلته الفنية ، وكذا كفيلته المالية التي يقتضى التثبت منها أن يودع تأميناً مؤقتاً تنص عليه وتعين مقداره كراسة الشروط ، كضمان لجدية العطاء وصدق النية فيه ، ولتنفيذ العقد من يرسو عليه ، وتمويض الإدارة في حالة إعادة المناقصة على حسابيه إذا ما نكل عن إيجابه ، وهذا كله بخلاف التأمين النهائى .

(طعن رقم ٢٨٨ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٩/٥/٩)

رابعا — ١ — قبول المطاء يجب ان يتصل بطم من قبل عطائه

قاعدة رقم (٨٧)

البيان :

ان القبول بوصفه تعبرا عن الإرادة لا يتحقق وجوده القانوني الا اذا
اتصل بطم من وجه اليه — عدم ثبوت علم مقدم المطاء بقبول عطائه — عدم
جواز التحدى بتمتداده المقدم .

ملخص الحكم :

انه دون ما حاجة الى التصدى الى بحث مدى صحة ما ادعاه المدعى
عليه من انكار التقدم بالعطامين المنسوب صدورهما منه في العمليتين المشار
اليهما وما ادعاه من تزوير التوقيعات المنسوبة اليه على اوراق هاتين
العمليتين ، ومع افتراض تقدم المدعى عليه الى المزايدتين المذكورتين ورسو
المزاد فيهما عليه ، فقد لاحظت المحكمة من الاطلاع على ملفات
العمليتين المذكورتين انها لم تتضمن ما قد يفيد اتصال علم المدعى عليه
بملكتب الحرية باسمه ، في ٢٤ من ابريل سنة ١٩٦١ باخطاره بقبول عطائه
في عملية استغلال بوفيه مراقبة تنظيم عابدين ، وفي ٢ من مايو سنة ١٩٦١
بالتذاره باعادة طرح العملية على حسابه ان لم يذعن لتنفيذ التزاماته في هذا
المطاء ، وفي ٢٦ من مارس سنة ١٩٦١ باخطاره بقبول عطائه في عملية
استغلال بمصف كازينو ناصر بكورنيش النيل ، وفي ٢٦ من ابريل سنة ١٩٦١
بالتذاره باعادة طرح هذه العملية على حسابه لعدم تقبله للتوقيع على
الترخيص وتنفيذ التزاماته في هذا الشأن . وبناء على ذلك طلبت المحكمة
من الحاصلين عن المحافظة المدعية بالجلسة المعقودة في ٢٤ من يونية
سنة ١٩٧٢ تقديم ما يثبت ارسال الكتب المشار اليها الى المدعى عليه
وما يدل على استلامه لها . واجل نظر الطعن لهذا السبب اكثر من جلسة ،
والثناء فترة حجز الطعن للحكم تتعبت المحافظة المدعية بحفظة مستندات
طوتها على كسلب السيد مدير ادارة المشغريات المؤرخ في ١٢ من مايو
سنة ١٩٧٢ الى السيد مدير ادارة الشؤون القانونية — قسم القضايا —

متضمنا أن ادارة المحفوظات اشادت في ١٢ من مايو سنة ١٩٧٢ بأنه انتسخ لديها أن اصل الكتب المشار اليها صدرت بمعرفة العقود وأن العقود لم تستدل على الدفاتر المتيدة بها هذه الكتب نظرا لانقضاء حوالى ١٢ سنة عليها وأنه من المرجح أن يكون المتعهد قد تسلمها على الصور المرفقة بالملفات المودعة بالقضية .

ومن حيث أن المحافظة المدعية لم تقدم ثمة دليل على ارسال الكتب المشار اليها الى المدعى عليه ولم يتضح من الاطلاع على صور هذه الكتب المرفقة بملفات العميلين المذكورين ما يفيد تسلم المدعى عليه أو سواء لاصولها فضلا عن أنه لم يؤثر عليها بأرقام الصادر كما هو الشأن بالنسبة للعديد من الكتب التى تضمنتها الملفات المذكورة وخاصة تلك التى اخطر بها المدعى عليه لاداء الغروقات المترتبة على اعادة طرح العميلين المشار اليهما على حسابه وهى الكتب التى بلادر المدعى عليه بالرد عليها فور ارسالها اليه ، الأمر الذى يثير الشك فى ارسال الكتب الخاصة بقبول المطاعين الى المدعى عليه وظك الخاصة بانذاره بتنفيذ التزاماته فى شأنها والا اعيد طرح العميلين على حسابه . وبناء عليه ترجح المحكمة عدم اتصال قبول المطاعين المشار اليهما بعلم المدعى عليه . ولا غناء فى الاستناد الى البرقية المقول بان المدعى عليه أرسلها الى السيد وكيل وزارة الشئون البلدية فى الاول من مايو سنة ١٩٦٢ بسحب عطائه فى عملية استغلال بونفيه مراقبة تنظيم عابدين لأنه لم يقدم ثمة دليل على أن المدعى عليه هو الذى أرسلها فعلا ، وذلك براءة الشكوك التى ثارت حول تقصيره فى العميلين المذكورين وحول اخطاره بقبول المطاعين المقتضين باسمه فيهما .

ومن حيث أن الاصل أن القبول بوصفه تعبيرا عن الارادة لا يتحقق وجوده القانونى ولا ينتج أثره الا اذا اتصل بعلم من وجه اليه ، وبالقائم لا يعتبر التمسك تلقيا الا اذا علم الموجب بقبوله . ولما كان المستند من استقراء الاوراق على ما سلف البيان أن جهة الادارة وان كانت قد قبلت المطاعين المنسوب صدورهما الى المدعى عليه - على فرض أنه قد تقدم بها فعلا الا أن القبول على التفصيل المطلق لم يتصل بعلم المدعى عليه - ومن ثم فانه لا يجوز التحدى فى مواجهة المدعى عليه بالتمسك العقد ويستنتج

تبعا لذلك أعمال أكثره والاستناد الى أحكامه لطرح العمليتين على حساب المدعى عليه ومطالبة بالآثار المترتبة على ذلك .

(طعن رقم ٦٨٨ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٢٤)

قاعدة رقم (٤٨٨)

المادة :

الاختلاف في عنوان مقدم المطاء لا يعنى حتما عدم وصول الخطاب المضمن ابلاغه بقبول المطاء — لوزع البريد بحكم اتصاله بالمنطقة التى يعمل بها ما يساعده عادة على الإهتمام الى المحل الصحيح للمرسل اليه على الرغم مما يكون قد وقع فيه من تحريف في العنوان — فقال ذلك : وصول بخطاب آخر الى المرسل اليه على الرغم من أن العنوان المدون عليه هو العنوان المخلوط — الاختلاف الواقع في عنوان مقدم المطاء لا يعتبر اختلافا جوهريا — تسليم الخطاب يكون صحيحا طالما قد تم في الوطن الذى عينه المعلن اليه — فيس على لوزع البريد أن يتحقق من صفات الأشخاص الذين يصح تسليم الخطابات اليهم .

ملخص الحكم :

ان المنازعة الراهنة تقوم على الاحتجاج بأن مورث الطاعنين لم يصل الى علمه خطاب المحافظ المؤرخ ١٨ من يولية سنة ١٩٦٢ المضمن ابلاغه بقبول المطاء المقدم منه بقوله أن هذا الخطاب أرسل على العنوان « رقم ١٢ شارع سوق المتقنين بالاسكندرية » وهو خلاف العنوان الذى أثبتته في عطائه وهو « صاحب نابريقة الملابس الكبرى بسوق المعتادين بالاسكندرية » .

وأية كان الأمر في شأن القرائن التى نقلتها الطاعنات في صحيفة الطعن بخصوص ما استخلصه الحكم المطعون فيه من اتصال علم مورثهما بالخطاب فإن مجرد الاختلاف في عنوان المرسل اليه لا يعنى حتما عدم

وصول الخطاب إليه ، إذ إن لموزع البريد بحكم اتصاله بالمنطقة التي يعمل في محيطها ، ما يساعده عادة على الاهتداء الى المحل الصحيح للمرسـل إليه ، وعلى الرغم مما يكون قد وقع من تحريف في العنوان ، وما يؤكد ذلك ما حدث في الخصوصية المعروضة ، إذ إن اختلاف العنوان المدون على خطاب المحافظة المؤرخ ١٨ من يولية سنة ١٩٦٢ عن العنوان الذي أثبتته مورث الطاعنين في عطائه لم يحل على الرغم من ذلك دون وصول هذا الخطاب الى محل المرسل اليه وتسليمه الى رئيس عمال ورشته طبقا لما اقرت به هيئة البريد ، ذلك أن مورث الطاعنين قد جعل الاهتداء الى المحل الذي يعنيه مترووكا لفطنة موزع البريد وخبرته في منطقة سوق المقادين بالاسكندرية الامر الذي يؤخذ منه ان التحديد الحرفي للعنوان لم يكن ذا اهمية خالصة في سبيل ضمان وصول خطابات المحافظة اليه ، يؤكد هذا النظر أن خطاب المحافظة المؤرخ ٦ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ المتضمن ابلاغه بمصادرة التأمين المودع منه مع التنفيذ على حسابه قد ثبت انه سلم اليه في موطنه المذكور على الرغم من أن العنوان المدون على هذا الخطاب الاخير هو العنوان ذاته المدون على الخطاب المؤرخ ١٨ من يولية سنة ١٩٦٢ السالف الاشارة اليه .

ومنى كان الامر كذلك ، فإن الاختلاف الواقع في عنوان مورث الطاعنين ، لا يعتبر اختلافا جوهريا ، كما أن هذا الاختلاف ، حسبما استخلصه الحكم المطعون فيه ، لم يمنع من وصول خطابات المحافظة الى المحل الذي عينه المذكور في عطائه اذ فضلا عن ان التسليم يكون صحيحا طالما قد تم في الموطن ذاته الذي عينه المعلن اليه ، بغض النظر عما عساه أن يقع من تحريف في كتابة العنوان ، فانه ليس على موزع البريد أن يتحقق من صفات الاشخاص الذين يصح تسليم الخطابات اليهم ما دام من تسلم الخطاب في موطن المعلن اليه قد قرر بانه ذو صفة في تسلمه ، ومن ثم فإن المرسل اليه ، كما قال الحكم المطعون فيه بحق ، هو وشأنه مع من تسلم الخطاب دون أن تكون له صفة في ذلك أو مع من تسلمه دون أن يسلمه الى صاحبه — وبناء على ذلك ، فإن القرينة الظاهرة هي أن خطاب

المحافظة موضوع المنازعة يعتبر انه قد سلم الى مورث الطاعنين تسليما قانونيا منتجا لجميع الآثار التي يربتها القانون على هذه الواقعة ، وبالتالي فان تصرف المحافظة على النحو السالف ايضاحه يكون قد تم وفقا لصحيح حكم القانون ، ومطببقا لشروط العقد الذى تم بين الطرفين ومن بينها مصادرة التأمين وانهاء العقد والتنفيذ على حساب مورث الطاعنين .

(طعن رقم ٥٩٨ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٣)

ب — مدى التزام مقدم العطاء بمعطائه
الى نهاية المدة المحددة في شروط العقد

قاعدة رقم (٨٩)

المبدأ :

لائحة المناقصات والمزايدات الصادرة بقرار وزير الخزانة رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ — التزام مقدم العطاء بمعطائه من وقت تصديره الى نهاية المدة المحددة في شروط العطاء — ورود استثنائين على هذا الاصل — اولهما جواز تعديل العطاء بالخفض بشرط وصول التعديل الى جهة الإدارة قبل موعد فتح المظاريف — وثانيهما جواز المدول عن العطاء بسحبه قبل الموعد المحدد لفتح المظاريف — عدم جواز تعديل العطاء بالزيادة ولو قبل فتح المظاريف — استفسر ذلك عدم اندراج حالة التعديل بالزيادة تحت اى من الاستثنائين — اعتداد الإدارة رغم ذلك بالعطاء المعدل بالزيادة بناء على فتوى من مجلس الدولة — يترتب عليه استحقاق التماثل لحقوقه قبل الإدارة على اساس العطاء المعدل — وفاء الإدارة بهذه الحقوق يمنع من استرداد الفرق .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٣٩ من لائحة المناقصات والمزايدات الصادرة بقرار وزير الخزانة رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ تنص على ان « يبقى العطاء نافذ المفعول وغير جائز الرجوع فيه من وقت تصديره بمعرفة مقدم العطاء بغض النظر عن ميعاد استلامه بمعرفة المصلحة أو السلاح أو الوزارة حتى نهائية مدة سريان العطاء المبينة باستشارة العطاء المرافقة للشروط . ومع ذلك يعمل باى خفض في الاسعار الواردة بالعطاء يصل المصلحة أو السلاح أو الوزارة قبل الميعاد المعين لفتح المظاريف . على انه اذا سحب مقدم العطاء عطائه قبل الميعاد المعين لفتح المظاريف فيصبح التأمين المؤقت المودع حقا للمصلحة أو السلاح أو الوزارة دون حاجة الى اذار أو الانتجاع الى القضاء أو اتخاذ اية اجراءات او اقامة الدليل على حصول ضرر » .

ومناد هذا النص أن القاعدة هي أن مقدم العطاء يلتزم بمعطائه من وقت تصديره الى نهاية المدة المحددة في شروط العطاء . وهذه القاعدة تطبق للقاعدة العامة في مجال العقود الخاص (المادة ٩٢ من القانون المدني) ، والتي لم ير المشرع موجبا للخروج عليها في مجال عقود الإدارة . الا انه

يُرد على هذه القاعدة استثناءان ، الاستثناء الأول هو جواز تعديل العطاء بشرطين — أولهما أن يكون موضوع التعديل هو خفض أسعار العطاء ، وثانيهما أن أصل التعديل إلى جهة الإدارة قبل الموعد المحدد لفتح المظاريف . والاستثناء الثاني هو جواز العدول عن العطاء بسببه ، ويشترط فيه كذلك أن يتم قبل الموعد المحدد لفتح المظاريف ، وفي هذه الحالة يوقع على مقدم العطاء جزء ، يمثل في مصادرة التأمين المؤقت المودع عن عطائه .

وعلى ذلك فإنه منذ أن يصدر مقدم العطاء عطاءه يظل ملتزماً به ، ولا يكون له إلا أن يعدل عنه كلية ، أو أن يخفض ما ورد به من أسعار . على أن يتم ذلك في الحالين قبل الموعد المحدد لفتح المظاريف . ومن ثم فإنه لا يكون له أن يعدل عطاءه بما يزيد عن الأسعار التي تقدم بها ، ولو كان ذلك قبل الموعد المحدد لفتح المظاريف ، لأن هذه الحالة لا تندرج تحت أي من الاستثناءين . المقررين على القاعدة — والمشار إليهما — فقد خصص المشرع التعديل الجائز بأنه التعديل الذي يتضمن خفض الأسعار ، وبالتالي فإنه لا يجوز أن تقلس عليه حالة رفع الأسعار ، والا كان ذلك خروجاً على صريح النص . كما لا يجوز أن تقلس هذه الحالة على حالة العدول عن العطاء ، بقوله أن التعديل برفع الأسعار ما هي إلا عدول عن عطاء ، بتقديم لعطاء جديد ، ذلك أن ثبت تفرقاً بين العدول والتعديل ، ففي الحالة الأولى يعدل مقدم العطاء عن عطائه وينسحب من المناقصة كلية ، ويترتب على ذلك — في الأصل — استحقاقه لما أودعه من تأمين ، إلا أنه لا يصرف إليه جزء له على عدوله عن المناقصة ، أما في الحالة الثانية فهو يظل متمسكاً بعطائه الأول الذي أودع عنه التأمين المؤقت ، ومن ثم لا يستحق له هذا التأمين ، غاية الأمر أنه يطلب تعديل العطاء الذي تقدم به . وعلى ذلك فإنه لا يجوز أن يقلس هذا التعديل على العدول ، لأنه ليس ثبت نية للانسحاب كلية من المناقصة ، كما وأنه ليس هناك عطاءان مستقلان يمكن فصل كل منهما عن الآخر ، بحيث يقال أن مقدم العطاء سحب الأول وقدم الثاني ولو صح ذلك — جذاً — لكان العطاء الثاني (المعدل) غير مصحوب بتأمين مؤقت ، وذلك لا يلتزم إليه ، ولا يجوز أن يقال أن التأمين المؤقت المودع عن العطاء الأول قد انتقل إلى العطاء الثاني ، لأن الفرض أن الطامنين مستقلان وأن هذا التأمين قد أصبح حلاً لجهة الإدارة بالعدول عن العطاء الأول .

ومن حيث أنه لما تقدم جميعا فانه طبقا لنص المادة ٣٩ من لائحة المناقصات والمزايدات سابقة الذكر ، يظل مقدم العطاء ملتزما بعطائه من تاريخ تصديره الى تاريخ انتهاء المدة المحددة لسريته ، وای تعديل لهذا العطاء بعد تصديره — فيما عدا خفض الاسعار — لا يكون له ثمر ، سواء تم هذا التعديل قبل فتح المظاريف أو بعد فتحها ، ومن ثم فان تعديل العطاء بزيادة الاسعار الواردة فيه — ولو كان ذلك قبل الموعد المحدد لفتح المظاريف — لا يكون له اثر ، ولا يلتفت اليه .

ومن حيث أنه ينطبق ما تقدم في الحالة المعروضة ، فانه لما كان المتعاقد مع الإدارة قد عدل عطائه الذي تقدم به الى تفنيش النيل فرع رشيد ، بأن زاد قيمته من ١٧٤٠٠ جنيه الى ١٧٩٢٢ جنيه ، أي بزيادة مقداره ٥٢٢ جنيه فان هذا التعديل كان من الواجب الا يلتفت اليه ، وكان يتعين أن يتم التعاقد على أساس أسعار العطاء قبل التعديل . الا أنه لما كانت جهة الإدارة المتعاقدة قد عولت على التعديل الذي تم بزيادة أسعار العطاء ، وتم التعاقد بينها وبين السيد المذكور على أساس هذا التعديل — بعد أخذ رأي إدارة الفتوى والتشريع لوزارة الأشغال — فان هذا التعاقد ينتج آثاره ، ويترتب عليه استحقاق المتعاقد المذكور لحقوقه قبل جهة الإدارة المتعاقدة معها على أساس أسعار العطاء بعد تعديلها بالزيادة . واذ تم الوفاء الى المتعاقد المذكور على الأساس سالف الذكر ، فانه لا يجوز لجهة الإدارة المتعاقدة مطالبته برد الفرق بين أسعار العطاء قبل تعديله ، وأسعاره بعد التعديل .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى ما يأتي :

اولا — أن تعديل العطاء بزيادة الاسعار الواردة فيه — ولو كان ذلك قبل الموعد المحدد لفتح المظاريف — لا يكون له أي اثر ، ولا يلتفت اليه ، وذلك طبقا لنص المادة ٣٩ من لائحة المناقصات والمزايدات .

ثانيا — أنه في الحالة المعروضة ، لما كان التعاقد قد تم بين جهة الإدارة وبين السيد . . . على أساس أسعار العطاء بعد تعديلها بالزيادة ، وتم الوفاء له بحقوقه على هذا الأساس ، فانه لا يجوز لجهة الإدارة المتعاقدة مطالبة السيد المذكور برد الفرق بين أسعار العطاء قبل تعديله وأسعاره بعد التعديل .

(ملف ٢٢/١/٧٨ — جلسة ١٩٦٥/٣/١٠)

ج — جواز التفاوض بعد فتح المظاريف مع صاحب المطاء الأقل
المقترن بتحتفظات لنزول عليها

قاعدة رقم (٩٠)

المبدأ :

اجازة التفاوض بعد فتح المظاريف مع صاحب المطاء الأقل المقترن
بتحتفظات أو تحتفظات لنزول عن تحتفظاته كلها أو بعضها — حكمته وشروطه —
لا لخلال في ذلك بالمساواة الواجب مراعاتها لتضمن المطالبات ولا ضرر عليهم
منه — عدم جواز ارساء المناقصة الا على صاحب أقل عطاء متى كان مستوفيا
لجميع المواصفات والشروط او كانت المفاوضات قد اسفرت عن جعل عطائه
اصلح المطالبات .

مفصل الحكم :

ان الشارع رأى رغبة منه في تكوين الإدارة من الحصول على اصلح
المطاعات لخير المرفق وصيانة لاموال الدولة — اجازة المفاوضات ، بعد
فتح المظاريف مع صاحب المطاء الأقل اذا كان مقترنا بتحتفظ
او تحتفظات ، وكانت القيمة الرقمية لأقل عطاء غير المقترن بشيء من ذلك
تزيد كثيرا على المطاء المقترن بتحتفظات ، وذلك لكي ينزل عن كل تحتفظاته
أو بعضها بما يوفق بين عطائه وشروط المناقصة قدر الاستطاعة ، ويجعله
اصلح من المطاء الأقل غير المقترن بأى تحتفظ ، فاذا رفض جاز التفاوض
مع من يليه ، ذلك لان صاحب أقل عطاء — ما لم يستبعد — هو في الاصل ،
صاحب الحق في ارساء المناقصة عليه اذا كان عطائه مناسبا ، ولأن تعديل
عطائه الى ما هو أقل او الى ما يجعله متشبها مع مواصفات المناقصة
وشروطها لا ضرر منه على أى من اصحاب المطاعات الأخرى ، ولا يخل
بقاعدة المساواة الواجبة بالنسبة اليهم ، سواء كيف هذا الاجراء بانه
تصفية لاجراءات المناقصة ، او بانه ممارسة على اساس ما تبخضت عنه
المناقصة ، ومراجع الامر في هذا الى لجنة البت في المطاعات ، باعتبارها

أندر من أية هيئة أخرى على الاستطلاع بهذه المهمة ، وهي تتولى إجراءات المناقصة وتبنت فيها . ولا يجوز بمعد البت في طلبات الاستبعاد ارساء المناقصة الا على صاحب اقل عطاء بلوضع المتقدم ، أى سواء كلن مستوفيا لجميع المواصفات والشروط ، او كانت المناقصة قد اسفرت عن ضرورته اصلح العطاءات .

(ملن رقم ٢٨٨ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٩/٥/٩)

قاعدة رقم (٤٩١)

المبدأ :

مقتضى حكم المادة ٢٩ من لائحة المناقصات والمزايدات انه ينذ ان يصدر مقدم العطاء عطاءه بظل مقترما به ولا يكون له ان يعدل عنه كلية او ان يخفض ما ورد به من اسعار على ان يتم ذلك في الحالتين قبل الموعد المحدد لفتح المظاريف ومن ثم لا يكون له ان يعدل عطاءه بما يزيد عن الاسعار التي تقدم بها واو كان قبل الموعد المحدد لفتح المظاريف — المشرع خصص التعديل الجائز بانه التعديل الذى يتضمن خفض الاسعار ولا يجوز ان يتناقض عليه حالة رفع الاسعار والا كان ذلك خروجاً على صريح النص — كما لا يجوز ان نقضى هذه الحالة على حالة المحول عن العطاء بقوله ان التعديل برفع الاسعار ما هو الا عدول من عطاء وتقديم لعطاء جديد .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الطاعن قرر في السبب الاول من اسباب طعنه — بعد مقارنة بين عبارة نص المادة ٩٢ من القانون المحنى والمادة ٢٩ من لائحة المناقصات والمزايدات — ان هناك فرقاً بين التزام صاحب العطاء بالبقاء على ايجابه طوال مدة سريان العطاء وبين حق صاحب العطاء ان يتناول مفسون هذا الايجاب بالتعديل قبل ان يتصل مفسون هذا الايجاب بطعن من وجه اليه .

ومعنى ذلك أن الطاعن يرى أن صاحب العطاء يكون ملتزماً بعطائه مدة سريان العطاء ولكنه لا يكون ملتزماً بأن لا يعدل في مضمون عطائه في مدة سريانه .

وهذا التفسير الذى ارتأه الطاعن في غير محله ذلك أن لفظ (العطاء) معنى مضمونه وما ورد فيه من أسعار يؤكد ذلك عبارة الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من اللائحة سلفه الذكر من أنه « ومع ذلك يعمل بأى خفض في الأسعار الواردة بالعطاء . . » فذلك يعنى أن العطاء يتضمن ما ورد به من أسعار وما دام قد التزم صاحب العطاء بالبقاء على ايجابه مدة سريان العطاء فانه يكون ملتزماً ايضاً بالأى يتناول مضمونه الا في الحالة التى نصت عليها المادة ٣٩ من اللائحة وهى حالة انقاص الأسعار — واذا كان ذلك فيكون ما ذهب اليه الطاعن — بعد أن اورد نص المادة ٩١ من القانون المدنى — من أنه الى وقت فتح المظاريف وأعلان مضمون العطاءات لا يكون ثبت وجود قانونى للتعبير عن ارادة صاحب العطاء وبالتالي لا يكون هناك التزام عليه بالبقاء على ايجابه وان النتيجة القانونية المترتبة على ذلك أن للوجب أن يعدل في مضمون ايجابه كيف شاء بأن يزيد منه أو ينقص فيه — فيه مخالفة واضحة لصريح ما نصت عليه المادة ٣٩ من لائحة المناقصات والمزايدات من أن « يبقى العطاء نافذ المفعول وغير جائز الرجوع فيه من وقت تصديره بعمرة مقدم العطاء بغض النظر عن ميعاد استلامه بعمرة المصلحة أو السلاح أو الوزارة حتى نهاية مدة سريان العطاء المعينة باستمارة العطاء المرفقة للشروط ، ومع ذلك يعمل بأى خفض في الأسعار الواردة بالعطاء ويصل للمصلحة أو السلاح أو الوزارة قبل الميعاد المعين لفتح المظاريف . . . » يضاف الى ذلك أن مفهوم عبارة النص المذكور أن مجرد تصدير العطاء ينتج اثره القانونى بالالتزام به مدة العطاء بالنسبة للمصلحة المقدم فيها بغض النظر عن ميعاد استلامه ، واذا اراد مقدم العطاء أن يعدل في أسعاره فلا يقبل ذلك منه الا بانقاص هذه الأسعار على أن يكون ذلك قبل ميعاد فتح المظاريف .

لما ما ورد بتقرير الطعن من أنه حصلنا على قاعدة المساواة بين المتنافسين رأى واضع لائحة المناقصات والمزايدات أن يحدد بالنص الأمر الذى اعتبر أن فيه مأساة بمبدأ المساواة بين المتنافسين في المناقصة — وهو

جواز خفض الأسعار الى ما قبل فتح المظاريف وان يفشل النص على ما ليس فيه هذا المسلسل كزيادة الأسعار - فهو تبرير غير سديد لما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من اللائحة سابقة الذكر من جواز تعديل العطاء بخفض الأسعار الواردة فيه ، والتبرير الصحيح لذلك أن الأمر الذي استهدفه المشرع هو المصلحة المالية للجهة الادارية التي اعلنت عن المناقصة اذ ان في قبول الاسعار الأقل توفر لاهوال تلك الجهة وبالقابل لاهوال الدولة .

ومن حيث أن السبب الثاني الذي تلم عليه الطاعن والذي ينفي فيه الطاعن على الحكم المطعون فيه كونه قد أخل بحقوق الطاعن في الدفاع لعدم استجابة المحكمة بطلب الطاعن إعادة الدعوى إلى المرافعة بعد حجزها للحكم لتضم الجهة الإدارية ملف طرح العملية في المناقصة الأولى متضمنة الاعتماد المالي الذي كان مقدرا بمعرفة الميكانيكا والكهرباء وبيان أنسب الفاء المناقصة المذكورة وإعادة طرحها من جديد وهذا السبب يناقضه ما قرره الطاعن صراحة في طعنه من أن مذكرته المقدمة لحكمة القضاء الإداري في ١٧ من يونية سنة ١٩٧٩ اختتمها بطلب أصلي وهو الحكم له بطليته وطلب احتياطي وهو ضم الملف السالف الذكر ومعنى طلبه الأصلي أن الطاعن مسلم بأنه قد استوفى أوجه دفاعه ونفوعه في الدعوى وياتها أصبحت مهيئة وصالحة للحكم فيها ، ومن جهة أخرى لما كتبت المادة ١٧٣ من قانون المرافعات قد جرت عبارتها بأنه « لا يجوز فتح باب المرافعة بعد تحديد جلسة للنطق بالحكم إلا بقرار تصرح به المحكمة في الجلسة ولا يكون ذلك إلا لأسباب جدية تبين في ورقة الجلسة وفي المحضر ، فقد قدرت محكمة القضاء الإداري أن الطلب الاحتياطي هو دفاع غير جدي للطاعن في الدعوى وغير منتج فيها ولذلك لم تستجب له بعد رفضها الدعوى .

ومن حيث أن مقتضى حكم المادة ٣٩ من لائحة المناقصات والمزايا أنه
من أن يصدر، مقدم البطاء عطافه يظل ملتزماً به ولا يكون له إلا أن يعطل

كلية أو لا يخفى ما ورد به من الاستعارة على أن يتم ذلك في الحالين قبل الموعد المحدد لتسليم الأوراق ، ومن ثم فإنه لا يكون له أن يعطل عطاءه بما يزيد من الاستعارة التي تقدم بها ولو كان ذلك قبل الموعد المحدد لتسليم الأوراق لأن المشرع قد خصص التعديل الجائر بأنه التعديل الذي يقضى خفض الأسعار وبالتالي فلا يجوز أن تقلس عليه حالة رفع الأسعار والا كان ذلك خروجاً على صريح النص ، كما لا يجوز أن تقلس هذه الحالة على حالة العدول عن العطاء بمقولة أن التعديل برفع الأسعار ما هو إلا عدول عن عطاء وتقديم لعطاء جديد ذلك أن ثبت فرقاً بين العدول والتعديل ففي الحالة الأولى يعدل مقدم العطاء عن عطاءه وينسحب عن المناقصة كلية ويتربط على ذلك في الأصل استحقاقه لما أودعه من تأمين إلا أنه لا يصرف له جزء على عدوله عن المناقصة إما في الحالة الثانية فهو يظل محسباً بعطائه الأول الذي أودع عنه التأمين المؤقت ومن ثم لا يستحق له هذا التأمين غاية الأمر أنه يطلب تعديل العطاء الذي تقدم به ، وعلى ذلك فلا يجوز أن يقلس هذا التعديل على العدول لأنه ثبت عنه للأشخاص كلية من المناقصة ، كما أنه ليس هناك عطاءان مستقلان يمكن فصل كل منهما عن الآخر بحيث يثبت أن مقدم العطاء سحب الأول وقدم الثاني ولو ضمن ذلك جدلاً لكان العطاء الثاني غير متحسوب بتأمين مؤقت ولذلك لا يلتفت إليه ولا يجوز أن يقال أن التأمين المؤقت المنفوع عن العطاء الأول قد انتقل إلى العطاء الثاني لأن القرض ان التعلقين مستقلان وإن هذا التأمين قد أصبح حلاً لجهة الإدارة بالعدول عن العطاء الأول .

ومن حيث أن التعلق من الأوراق أن التأمين كان قد تقدم للمنافسة عملية نقل وتوزيع وتزويد محطة طلبت سائر الجداول ببركة متخانة بعطاء خدد فيه الأسعار بمبلغ ١٩٨٠ جنيه ، ثم تقدمت لطلبة خدد فيه الأسعار بمبلغ ٢٧٧٢ جنيه مدعياً وقوع خطأ مادي في حساب الأسعار في عطاءه ولم يقدم إلى طيل عليه كما لم تتسليم الأوراق الدعوى ، مع وجود هذه النقطة ، ومطلب قد ادعواه الحكم به في الأوراق الدعوى ، فلهذا مستلزمين بأن يحسبوا ، باعتبار أن سعر العطاء المقدم منه عن العملية المثلر إليها هو مبلغ ٢٧٧٢ جنيه . وإذا كان العمل الذي أوردته عطاءه هو بزيادة الأسعار لا بتقصاها فيكون

هذا التعديل مخلفا لصريح ما نصت عليه المادة ٣٩ من لائحة المناقصات والمزايدات ويلتزم لا يؤخذ به في مجال محاسبة الطاعن ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض دعوى المدعى فيكون قد صدر صحيحا ويكون الطعن — والحالة هذه — قد قلم على غير استئس سليم من القانون ولذلك يتعين رفضه مع إلزام الطاعن بالمصروفات .

(طعن رقم ١٢٥٥ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٢/٦/٢٦)

خامسا - ١ - الجهات التي تتولى التعاقد

قاعدة رقم (٩٢)

نصها :

القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ ، وقرار وزير المالية رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ ، ولجنة المخازن والمشتريات - للجهات التي تتولى التعاقد - لجنة فتح المظاريف ، ولجنة البت ، وجهة التعاقد - متى انفصل كل منها - لجنة فتح المظاريف تقوم بفتح المظاريف - لجنة البت تقوم بإتمام الإجراءات بقصد الوصول الى تعيين افضل المقاصين او المزايدين حسب القانون - انفصل لجنة البت لفصل مقيد - قرارها بإرساء المناقصة على احد المتقدمين ليس الا إجراء تمهيديا في عملية العقد الإداري المركبة - الجهة المختصة بإبرام العقد - سلطتها في إبرام العقد مقيدة اذا رأت إبرامه وتحريرية اذا رأت العدول عنه .

ملخص الحكم :

ان جهة الادارة عندما تتعاقد مع الامراء او الهيئات بطريق المناقصة العملية تسير في ذلك على مقتضى القواعد والاحكام في القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ٢٢ من ابريل سنة ١٩٥٤ بتنظيم المناقصات والمزايدات ، وهو الذي حل محل المرسوم بقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم المناقصات ، وكذلك القواعد المنصوص عليها في لائحة المخازن والمشتريات المصدق عليها من مجلس الوزراء في ٦ يونية سنة ١٩٤٨ في نطاق تطبيقها ، ونظرا لا يتعارض منها مع احكام القانون المذكور ، وقد نمت المادة ١٢ من القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ على ان ينظم بقرار من وزير المالية والاقتصاد ما لم ينظمه هذا القانون من احكام واجراءات ، وقد صدر القرار رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ بالصدار لائحة المناقصات والمزايدات - ومقتضى هذا التنظيم الإداري ان الاجراءات التي تنتهي بالتعاقد تتولاها جهات ثلاث ، الاولى : لجنة فتح المظاريف . والثانية :

لجنة البيت في العطاءات ، والثلاثة : جهة التعاقد . ولكل من هذه الجهات الثلاث اختصاص معين . فلجنة فتح المظاريف ، كما هو واضح من تسميتها ، تقوم بفتح مظاريف العطاءات المقنية تهيئدا لفحصها والتأكد من مطابقتها للشروط المعلن عنها ، واستبعاد العطاءات التي لا تستوفي الشروط لسبب أو لآخر . وقد نظمت إجراءاتها المادة ٥٦ من إتحة المناقصات والمزايدات . بعد ذلك تقوم لجنة البيت بمبعتها وهي اتسلم الإجراءات بقصد الوصول الى تعيين افضل المناقصين أو المزايدين حسب القانون . وقد حددت اختصاصات هذه اللجنة المواد من ٣ الى ٦ من القانون سلف الذكر ، والمواد ٦٧ وما بعدها من اللائحة ، واختصاص اللجنة هنا اختصاص مقيد تجرى فيه على قواعد وضمت لصالح الادارة والافراد على السواء بقصد كفاءة احترام مبدأ المساواة بين المناقصين جميعا . وقرار لجنة البيت بارساء المناقصة على أحد المتقدمين ليس الخطوة الاخيرة في التعاقد ، بل ليس الا اجراء تهيئدا في عملية العقد الادارى المركبة . ثم بعد ذلك ياتى دور الجهة المختصة بإبرام العقد ، فلذا رأت ان تبرمه فانها تلتزم بإبرامه مع المناقص الذى عينته لجنة البيت واختصاصها في هذه الحالة اختصاص مقيد حيث تلتزم بالامتناع عن التمسك مع غير هذا المناقص ، ولا تستبدل غيره به . الا أنه يسجل هذا الاختصاص المقيد سلطة تقديرية هي حق هذه الجهة في عدم اتمام العقد وفق العدول عنه اذا ثبتت ملامة ذلك لأسباب تنطق بالمصلحة العامة .

(طعن رقم ٣١٢ لسنة ٤ ق — جلسة ١٣/٢/١٩٦٠)

ب — تصديق الجهة المختصة على التعاقد لإبرامه

قاعدة رقم (٩٢)

المبدأ :

عقد ادارى — إبرامه — لا يتم بمجرد رسو المزاد خلافا لما نصت عليه المادة ٩٩ من القانون المدنى — لابد من تصديق الجهة المختصة على التعاقد ، فهو الذى يعتبر قبولا ، ويقدم تطابقه مع الايجاب حتى اذا وصل القبول الى علم من وجه اليه اعتبر العقد مبرما منذ تاريخ هذا الوصول .

ملخص التتبع :

قامت ادارة المهمات بوزارة الخزانة بنشر عن حاجتها لبعض اصناف المنسوجات فى ممارسة علنية تحدد لها ظهر يوم ١٩٦٠/٥/٢١ وأنشاء انعقاد لجنة الممارسة قدمت خبسة عروض اقلها العرض المقدم من اولاد عبد القادر راشد وشركاهم بسعر قدره مائتان وسبعة واربعون مليما للبيتر من الاقمشة المطلوبة مع الارتباط بالعرض حتى يوم ١٩٦٠/٦/٢٠ ، وفى انشاء تلاوة الاسعار تقدم اصحاب هذا العرض بطلب اوضحوا فيه ان حقيقة السعر هو ثلاثمائة وسبعة واربعون مليما للمتر . ولما كانت لجنة الممارسة قد اوصت بقبول ذلك العرض بسعر قدره مائتان وسبعة واربعون مليا للمتر ووافقت الوزارة على هذه التوصية ، فقد حررت ادارة المهمات بتاريخ ١٩٦٠/٦/١٨ امر التوريد قامت بتصديده الى صاحب العرض المتبول بواسطة البريد العربى الوصى عليه يوم ١٩٦٠/٦/١٩ اى قبل انتهاء المدة التى حددها لسريان مفعول عطائه بيوم واحد بتاريخ ١٩٦٠/٦/٢٠ وصل الى الادارة المذكورة كتاب صاحب العرض المؤرخ ١٩٦٠/٦/٢٠ الذى ضمنه رغبته فى الا يمتد مفعول عرضه الى ما بعد انتهاء المدة التى حددها لسريانه والتى انتهت يوم ١٩٦٠/٦/٢٠ دون ان يصله امر التوريد . ولما ردت عليه تلك الادارة بانها قامت بتصدير امر التوريد قبل انتهاء مدة سريان عرضه . ارسل اليها برقتين تفيد اولاهما ان امر التوريد لم يصل اليه ، وتفيد الثانية ان هذا الامر قد وصل بالبريد يوم ١٩٦٠/٦/٢٦ .

وقد أوضح صاحب العرض بعد ذلك بكتفه المؤرخ ٢٦/٦/١٩٦١ بأن أمر التوريد الذي قلم باستلامه يعتبر لاغيا ، فاستطلعت الوزارة رأي المحاماة الفتوى وللشريع المختصة التي انتهت في فتواها المؤرخة في ٢٠/٨/١٩٦٠ الى عدم قسالم الرابطة التعاقدية بين الوزارة وصاحب العرض المشير اليه ، بالنظر الى أن أمر التوريد لم يصله الا بعد انتهاء المهلة التي كان العرض المقدم منه قائما خلالها .

وقد طلب عرض الإبر على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري لإيداء الرأي في هذا الموضوع لما له من أهمية خيمة تنطبق بتحديد تاريخ إبرام العقد الإداري .

عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ٢٠ من فبراير سنة ١٩٦١ ، فتبين لها أن المادة ٩٩ من القانون المدني يبيِّن نصت عليه من أن التعاقد في المزايدات يتم برسو المزااد ، قد وضعت لتعليج حالة خاصة من حالات القبول في مجالات القانون الخاص ، ومن ثم فهي لازمة التطبيق بشأن تحديد وقت إبرام العقد في مجالات القانون العام مادام انه ليس ثبت نص خاص يوجب ذلك - ومتى كان التنظيم الإداري المقرر للتعاقد بطريق الممارسة يقتضى اعتماد قرار لجنة الممارسة من السلطة المختصة بإبرام العقد (المادة الثالثة من القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناقصات والمزايدات) فلا يمكن القول بأن العقد يتم بصحور القرار من لجنة الممارسة ، إذ أن هذه اللجنة ليست مختصة أصلا بشئ يدخل في نطاق قبول التعاقد . وذلك فضلا عن أن اختلاف التنظيم الإداري للتعاقد بطريق المناقصة عنه في مجال القانون الخاص ، فإن أمرا ملحوظا عند المناقشة في مشروع القانون المدني بمجلس الشيوخ ، فقد تسائل بعض حضرات الأعضاء عن حكم المزايدات الحكومية التي تحتاج الى تصديق طبقا للقواعد المالية ، فأجاب مقرر اللجنة بأنه لا يمكن إرساء المزااد الا بعد التصديق عليه ، إذ التصديق هو القبول بالأرساء من يملكه . كما أن نص المادة ٩٩ سابقة الذكر تفترض أن المتعاقدين يضمها مجلس واحد ، بينما أن التعاقد بطريق المناقصة أو المزايدة في مجال القانون العام يبرأ بقرار إبرامه ببراهل إدارية متعمدة ليس لازما على صاحب العرض أو المظهر أن يحضرها ويتمتعز عليه في الغالب أن يتبعها ، وبالتالي تنطبق بشأنه قواعد

التعاقد بين غائبين ، ولا يكون العقد مبرما الا اذا تم التوافق بين ارادة
الزوج والارادة القبلية . . .

ومن القواعد اصولية أن القبول — باعتباره عملا اراديا — لا ينتهي
اثره الا من وقت اتصاله بعلم من وجه اليه .

وقد كسبت هذه القاعدة انصارا كثيرين في الفقه والقضاء المدنيين حتى
قبل تفسيرها نص المادة ٩٩ من التنتين المدني الجديد ، اذ انه لا يكفى
لتبليغ العقد صدور ارادتين وانما يتمين توافق هاتين الارادتين ، وتطبيقا
لذلك نصت المادة ٩٧ من هذا التنتين على أن التعاقد ما بين غائبين يعتبر
تليا في المكان والزمان اللذين يعلم نيهما الموجب بالقبول .

وينطبق هذا المبدأ كذلك بشأن تحديد الوقت الذي يتم فيه إبرام
العقد الإداري ، اذ ان التراضي يجب فيه التمييز بين وجود التعبير عن
الإدارة وجودا فعلياً وجوده وجودا قانونياً . فالتعبير يكون له وجود فعلي
بمجرد صدوره من صاحبه، ولكن لا يكون له وجود قانوني الا اذا وصل الى علم
من وجه اليه . والمبرة في القبول الذي يتم به العقد بوجوده القانوني ، لأن
هذا الوجود وحده هو الذي تترتب عليه الآثار القانونية للتعبير ، وهذا هو
المعنى المقصود من انتاج التعبير لآثره ، فللعلم الذي يعتد به في هذا الشأن
هو الذي يتم طبقا للقانون أو لاتفاق الطرفين وهو في العقود الإدارية
يتم بإبلاغ هذا القبول كتابة الى صاحب المطاء متضمنا اعتياد عطائه وتكليفه
بالتنفيذ ، وهو ما نص عليه البند التاسع والمشرعون من المادة ١٢٧ من لائحة
المخازن من أنه « بمجرد اخطار مقدم المطاء بقبول عطائه يصبح
التصاقل تليا بينه وبين الوزارة أو المصلحة . . . وتعتبر مدة التوريد من
تاريخ اليوم التالي لاخطار المتعهد بقبول عطائه » . واكتت الفترة الأخيرة
من المادة ٢١ من لائحة المناقصات الجديدة حيث تقرر « . . . ويجب البت
في المناقصة والاطلاق في حلة القبول قبل انتهاء مدة سريان المطاء » . إذ
من المفهوم أن الاخطار لا يتحقق له صفة كونه اخطارا الا اذا علم به من هو
موجه اليه . وغنى عن البيان أن اعتبار العقد قلم من وقت صدور القبول
من السلطة الإدارية المختصة يتعارض مع الحكم الوارد بالمادة السابعة من
قانون المناقصات والمزايدات الذي أثبت لها حق إلغاء المناقصة اذا قبلت
دواعي هذا الإلغاء لمصلحة ، حيث يحتج عليها بأن الإلغاء يعتبر نسخا
للعقد الذي تم ، وهو أمر لا يمكن التسليم به ويتعارض مع حكم القانون . .

وفي خصوصية الموضوع المعروض فالتبث ان التمهيد قد حدد لسريان
مفعول عرضه موعداً ينتهى يوم ١٩٦٠/٦/٢٠ كما قرر بكتابه المدخ في
نفس هذا التاريخ والذي ورد للادارة بتاريخ ١٩٦٠/٦/٢٣ انه لا يوافق على
سريان مفعول عرضه بعد يوم ١٩٦٠/٦/٢٠ فقد كان يتعين — حتى يتم
التوافق بين ارادة الجهة الادارية وارادة صاحب العرض — ان يعلم بقبولها
قبل نطله من الارتباط بمطله . ومن ثم فانه متى ثبت انه لم يتسلم كتاب
الجهة الادارية الذي تضمن اخطاره بقبول عرضه الا في يوم ١٩٦٠/٦/٢٦
فلا يمكن افتراض علمه بهذا القبول قبل ذلك وبالتالي يكون القبول ولم يصادف
محلا لسقوط الایجب الصادر من صاحب العرض ، ولا تكون له والحالة
هذه اية قیمة قانونية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه متى ثبت ان صاحب ذلك
العرض لم يتسلم القبول الا بعد يوم ١٩٦٠/٦/٢٠ فلا يكون ثمة عقد
بينه وبين ادارة المهلك بوزارة الحربية .

(فتوى رقم ٢٨٧ في ١٩٦١/٣/٢٧)

ملحق - المصنف

قاعدة رقم (٤٩٤)

المبدأ :

- لما قدم المطاء بالعملة المصرية وقيل فإن الشركة المتعاقدة عكزتم بتنفيذ
عطاياها وتعتبر مسؤولة عن كل إخلال بهذا التنفيذ .
أن العلاقة بين قيمة الجنيه المصرى وقيمة الجنيه الأسترليني تحددها
التشريعات القائمة ، وأن خروج مصر عن دائرة الأسترليني لا يفيد الفصل
بين هاتين المملكتين .
أن تشريعات النقد تعتبر من النظام العام ليسهلها بسببها الدولة .

ملخص الفتوى :

طلبت شركة براينوايت الانجليزية الحصول على ضمان من الحكومة
المصرية بتثبيت سعر الجنيه الأسترليني الى الجنيه المصرى بقيمة ١٧٥ مليما
طول مدة العقد المحدد لتنفيذه ثلاث سنوات والبالغة قيمته ٦٠٣٨٧١ جنيه
و ٢١٠ مليم . وقد استعرض قسم الرأى هذا الموضوع بجلسته المنعقدة
فى ٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ وقد اتضح للقسم ان المطاء قد قدم من هذه
الشركة بالعملة المصرية وقبل فى ٧ مارس سنة ١٩٤٧ وأعطى اليها الأمر
بالبدء فى العمل من ٨ مارس سنة ١٩٤٧ وقد شرعت الشركة فعلا فى تنفيذه
ثم تقدمت أخيرا عند اتخاذ الاجراءات اللازمة للتوقيع على العقد بطلب
الضمان المتقدم ببلته استنادا الى ان ذلك كان بناء على طلب بنك إنجلترا
نظرا الى خروج الجنيه المصرى عن دائرة الأسترليني .

ويرى القسم أن العلاقة بين قيمة الجنيه المصرى والجنيه الأسترليني
تحددها التشريعات القائمة وأن خروج مصر عن دائرة الأسترليني لا تأثير له
فى هذا الصدد اذ هو لا يفيد الفصل بين هاتين المملكتين واذا فقه لم يطرا

أى تغيير بالنسبة الى تحديد سعر الجنيه الإسترلينى بالعملة المصرية .
ولما كانت تنظيمات النقد تعتبر من النظم العام وذات مبادئ بسيطة ،
الدولة فقد انتهى القسم من بحثه الى أن فى إعطاء الضمان الذى تطلبه شركة
برائىوت الانجليزية حدا من سلطان الدولة ولا يوجد من الوجهة القانونية
شئ محل لقبوله . هذا مع ملاحظة أن الشركة تعتبر ملتزمة بتنفيذ عطائها
ومسئولة عن كل إخلال بهذا التنفيذ .

(غوى رقم ٥١٢ فى ١٤/١٢/١٩٤٧)

قاعدة رقم (٤٩٥)

المبدأ :

حكم إقرار مقيم المطاء بتحويله علاوة فرق العملة بتخفيض قيمة عطائه
بما يعادل مقدار الخفض فى قيمة هذه العلاوة اذا ما حدث الخفض بعد الإقرار
وقبل البت فى المناقصة المقدم فيها المطاء — عود الى الشروط الصلحية
للمناقصة — تفسر هذه القصوص فى الحالة المعروضة يؤدى الى أن الحكم
يختلف بحسب السبب الذى يطرا فؤثر على قيمة المطاء — فالأى كان راجعا
الى تقلب السوق وسعر العملة — التزم الممول بما يترتب على ذلك من آثار
سواء بالزيادة أو بالتقصير ، أما اذا كان السبب راجعا الى تعديل فى الضرائب
والرسوم الجبركية فإن الوزارة تقرم ما يترتب على ذلك من آثار .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٦١ من الشروط العامة للمناقصة لائى وقع عليها الممول
بأن « يعمل الحساب الختامى بالتطبيق للفئات (الواردة بجدول الفئات)
بصرف النظر عن تقلبات السوق وسعر العملة » ، وتنص المادة ٦٢ منه
بأن : « يتحمل الممول كل زيادة تحصل فى اثنان المصنفات أو الشحن أو
النقل البحرى ، والتأمين بكافة أنواعه أو اليد العاملة أو خلافها اثنان مدة
العمل ولا يقبل منه أى طلب بالزيادة لهذا السبب وليس له الرجوع لائى
سبب كان عن الاثنان التى قبلها » ، على حين نصت المادة ٢٠ من ذات
الشروط وهى مطابقة لنص الفقرة (د) من المادة ٥٠ من لائحة المناقصات :

والمزايدات على ان « تقدم العطاءات عن توريد الاصناف على أساس التعريف الجبركية ورسوم الانتاج وغيرها من أنواع الرسوم والضرائب المعمول بها وقت تقديم العطاء فاذا حصل تغير في التعريف الجبركية أو الرسوم الأخرى أو الضرائب في المدة الواقعة بين تقديم العطاء وآخر موعد للتوريد وكان التوريد قد تم في غضون المدة المحددة له فيسوى الفرق تبعا لذلك بشرط أن يثبت المداول أنه سدد الرسوم والضرائب عن الاصناف الموردة على أساس الفئات المعطلة بالزيادة ، أما في حالة ما اذا كان التعديل بالنقص فتخصص قيمة الفرق من المقد الا اذا اثبت المداول أنه سدد الرسوم على أساس الفئات الأصلية قبل التعديل » .

ومن حيث أنه يبين من مقارنة هذه النصوص أن الحكم يخطف باختلاف السبب الذي يطرأ فيؤثر على قيمة العطاء ، فاذا كان هذا السبب راجعا الى تقلب السوق وسعر العملة النزم المداول بها يترتب على ذلك من آثار سواء بالزيادة أو النقصان أما اذا كان السبب راجعا الى تعديل في الضرائب والرسوم الجبركية التزمت الوزارة بها يترتب عليه من آثار على النحو المبين في المادة ٢٠ سلفه الذكر ، ومن ثم لا يجوز قياس تطبات سعر العملة على تعديلات أسعار الضرائب والرسوم الجبركية في خصوص ما يترتب عليها من آثار .

(فتوى رقم ٢٠٢ في ١٩٦١/٢/٦)

مادة رقم (٩٦)

المبدأ :

القرار المقدم من المعهد بقبوله تحمل خفض عمولة المجادلة التحدية كبلالغ المحولة الى الخارج (من ٢٠٪ الى ١٠٪ مثلا) ونفا لما تبديه ادارة الفتوى والتشريع المختصة بمجلس الدولة او ادارة الشؤون القانونية بالوزارة المعنية ، مع اعتبار قرار أى من هاتين الإدارتين قرارا نهائيا وملزما — تكيف مثل هذا القرار — لا يعدو أن يكون مجرد استكمال الى القانون على النحو الذى تستظهره جهة الفتوى او البحث القانوني .

ملخص الفتوى :

إذا كان المتول قرر في محضر المناقضة المؤرخ ٢٩ من يونية ١٩٦٠ أن النقد الاجنبى اللازم لاستيراد المواسير من المانيا الغربية هو ١٨٣٣٢٠ مارك المانى وأنه سيتحمل فيها سيتخله علاوة فرق العملة مما يعتبر تأكيدا لما جاء فى المادة ٦١ من الشروط العامة للمناقضة من أن المتول هو المزم بتحمل تقلبات سعر العملة .

وجاء فى الاقرار المقدم من المتول بتاريخ ١٠ من يولية ١٩٦٠ ما يأتى :
« اقررنا المتول المتقدم بمطاء عن عملية انشاء ٧٣ بئرًا ارتوازيا والتي فتحت مظاريفها بطيئة ١٩٦٠/٥/١٤ بانى اتقبل المحاسبة فيها يخص بتطبيق قرار التخفيض الصادر من وزارة الاقتصاد بتاريخ ١٩٦٠/٧/٢ ، أى بعد تاريخ المظاريف للعملية المذكورة والذي يقضى بتخفيض عمولة المبالغة النقدية للمبالغ التى تحول الى الخارج من ٢٠٪ الى ١٠٪ . (عشرة فى المئة) وذلك لما تبديه أى من ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الشؤون البلدية والقروية او ادارة الشؤون القانونية :
بوزارة فى هذا الشأن ويعتبر ما تقرره أى منها قرارا نهائيا ملزما لى ، وهذا اقرار منى بذلك » .

فالقرار المشار اليه لا يتضمن موافقة المتول على خفض قيمة المطاء المقدم منه بمقدار الخفض الذى طرأ على علاوة فرق العملة دون قيد او شرط فهو لا يعدو أن يكون مجرد احتكام الى القانون على النحو الذى تستظهره ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الشؤون البلدية والقروية او ادارة الشؤون القانونية بوزارة المذكورة .

ولما كان الالتزام الذى رتبته عقد الاشتغال العمالة فى ذمة الوزارة مقوما بالعملة المصرية وإن ما فكره المتول من أن النقد الاجنبى اللازم لاستيراد المواسير هو ١٨٣٣٢٠ مارك المانى لا يعنى أن الخطأ بالنسبة لقيمة المواسير قد أصبح مقوما بعملة اجنبية إذ أن ذكر اليان المشار اليه كان نزولا عليه حكم البند ١٥ من الشروط والمواصفات الفنية حتى تتسنى المفاضلة بين المطاءات المختلفة من ناحية ما يتطلبه كل مطاء منها من عملة اجنبية ، ومن ثم يعتبر المطاء بالنسبة لثمن المواسير المستوردة من المانيا الغربية مقوما بجميع العملات المصرية .

(الفتوى رقم ٢٠٢ فى ١٩٦١/٢/١)

سليما — التامين

قاعدة رقم (٤٩٧)

المبدأ :

التامين المؤقت الواجب ايداعه كشرط للنظر في المطالبات التي تقدم في المناقصات المالية — المالية منه — عدم ترتب البطلان على عدم ايداعه اذا ما اطاعت الإدارة الى ملاءة مقدم المطاء .

ملخص الحكم :

ان ايداع التامين المؤقت من قدم المطاء في الوقت المحدد كآخر موعد لوصول المطاءات شرط اساسي للنظر في عطائه ، سواء كان هذا التامين نقدا أو سندات أو كفالة مصرفية ، وهذا الشرط مقرر للمصلحة العلم دون ترتيب جزاء البطلان على مخالفته اذا ما اطاعت الإدارة الى ملاءة مقدم المطاء .

(ملعن رقم ٢٨٨ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٩/٥/٩)

قاعدة رقم (٤٩٨)

المبدأ :

التامين المؤقت الواجب ايداعه كشرط للنظر في المطالبات التي تقدم في المناقصات المالية — تخلف صاحب المطاء الأقل عن ايداعه اعتباطا على وجود مبالغ مودعة لدى جهة الإدارة كتأمين نهائي منه عن عقد سابق — يعتبر بمثابة تحفظ اقترن به المطاء — المفاوض منه لايداع مبلغ التأمين المؤقت — جازر تقوينا .

ملخص الحكم :

ان اعتماد صاحب المطاء الأقل على ماله من مبالغ مستحقة قبل المصلحة كتأمين نهائي ومبالغ أخرى عن عملية المام السابق تجلوز في مقدارها قيمة

التأمين المؤقت المطلوب في المناقصة موضوع النزاع لا يعنى تخلفه قصداً عن استيفاء شرط البند الخامس من شروط القبول أو تحمله منه ، بل مجرد نهم منه لجواز التحفظ الضمني في شأن طريقة دفع هذا التأمين ، ارتكبا على امكان تحقيق شرط ادائه بالخصم من تلك المبالغ ، ولأنها أن التبدل الخلفى المشار اليه أورد ضرورياً من الأوجه التي يجوز أن يؤدى بها التأمين المذكور ، كالنقد والحوالات والاذونات البريدية والشيكات المقبولة وسندات الحكومة والسندات لحملها والكتلة المصرفية . وليس شأن صاحب المطاء الأقل في هذا المقام بالنظر الى وضعه الخاص ازاء المصلحة شأن من لم تسبق علاقة تعامل معها او من ليس له مال لديها يفي بالتأمين المطلوب ، أو من يكون ماله غير حال الأداء . فإذا كان الثابت أن هذا الملتزم قد باهر بسداد قيمة هذا التأمين بمجرد دعوته الى ذلك ولم تقبل المصلحة التي طرحت المناقصة عطائه أو تربط به الا بعد أن قام بقوريد مبلغ التأمين اللازم ، وقد صادق مجلس ادارة المسكة الحديد وكذا وزير المواصلات على هذه الاجراءات جيمها ، مقرأ لها ومضحها ايها ، — فله بذلك تكون الادارة قد استعملت حقها في المناقصة المخلول لها قانونا لكي ينزل صاحب المطاء الارضين عن تحفظه القائم على خصم التأمين الابتدائي بما هو مستحق له في ذمتها من مبلغ ، ونفيت بأعمال هذه الترخصة بقتضى سلطاتها التقديرية في تفسير المرفق القائمه عليه وبه المصلحة العلية مجردة عن الميثل أو الهوى ، ولم تصدر في هذا عن رغبة غير مشروعة في تحيأة أحد مقتضى العطاءات على الآخر بدون وجه حق اضراراً بمصالح المرفق أو بالمصالح العام .

(ملحق رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٢٤ م — جلسة ١٩٥٩/٥/٦)

المادة رقم (٢٦٩)

المادة :

البند (٢٦٩) من المادة ٢٢٢ من لائحة الملقون والاشرفيات المصادق عليها من مجلس الوزراء في ١٩٤٨/٦/٦ — نصه على وجوب تقديم المطاء مسجوريا بالتأمين الوقت كليا — مقصود به تحقيق لبرين : هما ضمان جدية العطاءات ، والمساواة بين المتقدمين — الاثر المترتب على مخالفة هذا النص

الامر هو عدم الالتفات الى المطاء واستيعاده — قبول الادارة هذا المطاء — غير صحيح ولا ينتج اثرًا ولا يتم به العقد الادارى .

ملخص الحكم :

ان البند الحادى والعشرين من المادة ١٣٧ من لائحة المخازن والمشتريات المصدق عليها من مجلس الوزراء فى ٦ من يونية سنة ١٩٤٨ نص على انه « يجب ان يقدم مع كل عطاء تأمين مؤقت بواقع ٢٪ من مجموع قيمة المطاء ولا يلتفت الى المطاءات غير المصحوبة بتأمين مؤقت كامل » — ثم جاء الشرط الوارد فى المطاء تحت عنوان « ملحوظة » تريد ان لنص اللائحة المشار اليه حيث قال « يرفض كل عطاء يقدم وليس معه تأمين ابتدائى كامل بواقع ٢٪ من جلته ولا ينظر اليه » . وواضح مما تقدم ان هذه النصوص الامرة قصد بها تحقيق مصلحة عامة متعلقة بجدية المطاءات والمساواة بين المتقدمين فى المناقصات . هذه النصوص قررت الاثر المترتب على المطاء غير المصحوب بالتأمين المؤقت كاملاً وهو عدم الالتفات اليه وبالتالى استيعاده وكأنه لم يقدم فليس يجوز للادارة مع هذه الضوابط القانونية الموضوعية لحماية المصلحة العامة فى المناقصات ان تهدر احكام تلك النصوص فى اللائحة والشروط بقبول عطاء واجب الاستبعاد ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم الالتفات الى عطاء المدعى عليه يكون صحيحاً مطبقاً للقانون ، ولا ممتنع فيما ذهب اليه الطعن من ان الايجاب المقدم من المدعى عليه يكون قد صاغه قبول من الادارة فيمتنع به العقد الادارى وينتج كلفة الاثر القانونية — لا ممتنع فى ذلك لما جاء فى الطعن ذاته من ان اشتراط تقديم المطاء مصحوباً بالتأمين الابتدائى مقصود به تحقيق امرين : ضمان جدية المطاءات والمساواة بين المتقدمين — وظاهر ان تحقيق هذين الامرين يقتضئ استبعاد المطاء ويكون قبوله والحالة هذه — اجراء خاطئاً من جانب الادارة لا يترتب عليه قبول صحيح منتج لاأثره .

(علمن رقم ٢٨٤ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩/١١/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٥٠٠)

المادة :

التأمين المؤقت والتأمين النهائي — المقصود بهما — كيفية ادائها .

ملخص الحكم :

من المعلوم أن على كل من يتقدم بمطءاء لتوريد منقولات معينة الى احدى الوزارات أو المصالح العامة أن يقدم الى الجهة طالبة التوريد ، مع عطائه تأميئاً نقدياً يوازي ٢٪ من مجموع قيمة المطءاء . ويؤدي هذا التأمين الى احدى خزائن الحكومة أو تسحب به حوالة بريدية أو شيك . ويجوز أن يكون هذا التأمين كسبب ضمن ، يصدر من أحد البنوك غير مقترن بأى قيد أو شرط ، ويقر فيه أنه يضع تحت امر الجهة المشار اليها مبلغاً يوازي التأمين المؤقت ، وأنه مستعد لادائه بأكمله عند أول طلب منها دون الالتفات الى أية معارضة من جانب مقدم المطءاء . وإذا قبل المطءاء ، فإن على صاحبه أن يكمل خلال مدة معينة تبدأ غالباً من تاريخ اليوم التالى لاختطره بقبول عطائه التأمين المشار اليه الى ما يوازي ١٠٪ من مجموع قيمة المطءاء ، وذلك ضماناً لتنفيذه . ويسمى ذلك بالتأمين النهائي . وتسرى في شأنه الاحكام المتقدمة من حيث وجوب ادائه نقداً بلائداع قيمته احدى خزائن الحكومة أو تقديم شيك أو حوالة بريدية ، أو الاستعانة عن ذلك بكتاب من أحد البنوك يقر نفيه بأنه يضع تحت امر الجهة المتعاقد معها مبلغاً يساوى قيمة التأمين المؤقت ، وأنه يتعهد بادائه اليها عند أول طلب منها دون الالتفات الى أية معارضة من جانب المتعاقد معها .

تقررت وجوه الرأى في شأن كتاب البنك الذى تقبله جهة الادارة كتأمين نهائى مذهب رأى الى أن هذا الكتاب يتضمن عقد ككالة بمقتضاه يكمل البنك المتعاقد مع الادارة في تنفيذ التزامه بالتوريد المتفق عليه في العقد الجرم . وبينها وبين المتعاقد معها على ذلك ، اذا أجل هذا الأخير بقلوءه بهذا الالتزام ، وأنه بهذه الكلفة يكون التزام البنك وهو على

ما سلف ، كميل ، التزاما تابعا لالتزام المتعاقد المشار اليه ، فيكون له من ثم أن — يدفع في مواجهة جهة الادارة ، بكل الدفعات التي يمكن أن يدفع بها المتعاقد معها ، ولكن هذا الرأي غير صحيح ، اذ الكفالة قانونا هي عقد يقضاه بكل شخص تنفيذ التزام بأن يتعهد للدائن بأن يفي بهذا الالتزام اذا لم يف به المدين (م ٧٧٢ من القانون المدني) . وهذا غير الحاصل في الحالة محل البحث ، اذ البنك فيها لا يضمن المتعاقد مع الادارة في تنفيذ التزامه بتوريد الاصناف المتفق على توريدها ، ويتمتع بأن يقوم بذلك اذا لم يتم به هذا المتعاقد . وهو — كذلك — لا يضمنه في تنفيذ التزامه بتقديم التأمين النقدي النهائي المتفق عليه الى جهة الادارة ، ليكون تحت يدها ، بأن من السلف الاشارة اليها ، وانما هو يقدم الى جهة الادارة ، بدلا من ذلك ، هذا الخطاب كتفويض منه لالتزام المتعاقد معها بتقديم التأمين المشار اليه ، وهو بذلك يحل محل المتعاقد مع الادارة في التزامه بتقديم قيمة هذا التأمين ، على أن يكون ذلك عند طلبها منه . وبذلك يكون هو الملتزم بهذه القيمة تطلبه بها الادارة ابتداء ان شئت ذلك ، اذ هو بتقديمه خطاب الضمان المشار اليه قد اصبح مدينها بالالتزام باداء القيمة المبينة في الخطاب ، عند الطلب ولا يخل ذلك بالتزام المتعاقد مع الادارة نفسه بهذا الالتزام ، اذ هو لا يبرأ منه ، الا اذا وفي البنك بالتزامه هذا . بذلك يكون لجهة الادارة في هذه الحالة مدينان ، هما المتعاقد مع الادارة ، والبنك يلتزم كل منهما باداء قيمة التأمين النهائي نقدا عند طلبه . ويقوم التزام الثاني الى جانب التزام الاول . ومصدر التزام الاول معروف ، وهو العقد المبرم مع الادارة ، وهو مصدر التزاماته قبلها — اما مصدر التزام البنك ، فليس العقد المشار اليه — وانما هو عقد آخر يقضاه وقع الاتفاق بين جهة الادارة والمتعاقد معها والبنك ، على أن — يعتبر هذا الاخير مدينا بقيمة التأمين النقدي ، يلزم بوفاء هذه القيمة مكلن المتعاقد معها . وبهذا يكون التزام البنك قبل جهة الادارة التزاما أصليا مباشرا ومستقلا عن التزام المتعاقد معها . ويتضمن الامر في هذه الحالة ، انهاء للبنك في الوفاء بالمدين الذي لجهة الادارة ، قبل المتعاقد معها ، قيمة التأمين ، مكلن المتعاقد المشار اليه ، مع استمرار قيام التزام هذا المتعاقد بالمدين المذكور الى جانب التزام البنك به . وهذه هي الابنية القاصرة التي اشر عليها لقانون المدني في المادتين ٣٥٩ و ٣٦٠ (فقرة

ثالثة) حين نص على انه « تتم الانابة اذا حصل المدين على رضا الدائن بشخص اجنبى يلتزم بوفاء السدين مكلن المدين . ولا تقتضى الانابة ان تكون هناك ميعونية سابقة ما بين هذا المدين والاجنبى (م ٢٥٩) . — ولا يفترض التجسيد (تجديد الدين بغير المدين) ، فى الانابة . فاذا لم يكن هناك اتفاق على التجسيد قام الالتزام الجديد الى جانب الالتزام الاول .

ولذلك — يكون الرأى الصحيح فى شأن تكيف خطاب الضمان فى مثل هذه الاحوال انه لا يعتبر ككالة ، وانما هو من قبيل الانابة القاصرة ، المعروفة فى القانون المدنى ، وبه ينشأ فى ذمة البنك التزام مجرد باداء قيمة التأمين عند طلب جهة الادارة ذلك منه .

وعلى مقتضى التكيف القانونى المتقدم ايضا ، للتعهد الذى يشتمل عليه خطاب — الضمان الذى تقدمه البنوك بدلا من التأمين النقدى الذى تلزم العقود التى تبرمها جهة الادارة المتعاقدين معها بادائه متى قبلت عطاءهم — فان هذا التعهد نكبه الشروط المنصوص عليها فيه ، والتى تقتضى بالزام البنك بداء القيمة المبينة فى خطاب الضمان عند طلب جهة الادارة ذلك منه . ودون التفات الى اية معارضة فى ذلك ، تصدر من المتعاقد مع جهة الادارة . وهذا لا يعدو ان يكون ايضا نتيجة تترتب على ما سلف تقريره من ان تعهد البنك باداء القيمة المشار اليها الى جهة الادارة هو تعهد مجرد . اذ يستتبع ذلك — بحسب الرأى الذى تراه الجمعية العمومية اولى بالترجيح فى هذا الخصوص — عدم جواز احتجاج البنك على جهة الادارة باية نوع مما يمكن ان يحتج بها المتعاقد قبلها ، فيها يتصل بحق الجهة المذكورة فى اقتضاء قيمة التأمين المشار اليه . ومن ثم فلا يقبل من البنوك عند مطالبتها بدفع قيمة التأمين المبينة فى خطاب الضمان التى تصدر منها ، التحدى بان ثبت منازعة من جانب المتعاقد مع جهة الادارة فى شأن استحقاق هذه الجهة لاقتضاء قيمة التأمين ، وانما يتعين عليها ان تؤدي هذه القيمة وفاء لالتزامها الناشئ عن خطاب الضمان اصلا وبمباشرة . — والذى يقتضاه تعهدها بدفع القيمة المشار اليها عند الطلب ودون التمسك الى جهة معارضة ترد من المتعاقد مع جهة الادارة .

قاعدة رقم (٥٠١)

المبدأ :

التأمين المؤقت الواجب ايداعه كشرط النظر في المطالبات التي تقدم في المناقصات العامة — الفاية منه — عدم ترتيب البطلان على عدم ايداعه اذا ما اطاعت الادارة الى ملاءة مقدم المطاء — لا يجوز تقديم المطاء التحال من التزامه بمقولة انه لم يتقدم بالتأمين المؤقت مع المطاء — نكوله عن تنفيذ ما التزم به يجيز للادارة توقيع الجزاء مع مطالبته بالتعويض .

ملخص الحكم :

ينور التساؤل عما يترتب على تقديم عطاء غير مصحوب بتأمين نقدي كليل ، وما اذا كان يجوز لجهة الادارة ان تقبل مثل هذا المطاء المجرى من التأمين ام يتعين عليها استبعاده وعدم الاعتداد أو التعويل عليه . واذا هي قبلته فما هو الأثر الذي يترتب على هذا التبول . وقد سبق لهذه المحكمة ان قضت بان ايداع التأمين المؤقت من مقدم المطاء في الوقت المحدد شرط اساسي للنظر في عطائه سواء اكان هذا التأمين نقدا أم سنداته ام كغالة مصرفية ، وهذا الشرط مقرر للمصالح العام دون ترتيب جزاء البطلان على مخالفته اذا ما اطاعت جهة الادارة الى ملاءة مقدم المطاء فلك ان الحكمة المتوخاه من ايداع التأمين المؤقت هي ضمان جدية مساهمة المتقدم بالمطاء في المناقصة ، والتحقيق من سلامة قصده في تنفيذ العقد في حالة رسو المطاء عليه ، وتنادي تسلب كل من تحلته نفسه بالانصرافه عن العملية اذا ما رسا عطؤها عليه ، فتصادر جهة الادارة قيمة التأمين المؤقت اذا عجز الراسي عليه المطاء عن دفع قيمة التأمين النهائي على النحو وفي الوقت المطلوب . ولا جدال في ان من حق جهة الادارة ان تستبعد المطاء المجرى غير المصحوب بالتأمين المؤقت الكليل الا انها اذا قررت مع ذلك ان تقبل مثل هذا المطاء لانه يتفق ومصلحتها او لانها اطاعت الى صلحبه فلا تترتب عليها في ذلك ولا يتقبل الاحتجاج بعدم دفع التأمين المؤقت الا من شرع بتقديم التأمين ضمانا لحقوقه ، وهو اما جهة الادارة لكي تضمن جدية المطاءات المقدمة اليها واما اولئك المتقدمون الآخرون الذين اودعوا تأمينا كليا ، اذ في قبول عطاء غير مصحوب بالتأمين المؤقت

«خلال مبدأ المساواة بين أصحاب المعطاءات . أما من قبلت جهة الإدارة عطاءه فلا يقبل منه التحدي بأنه لم يتم بدفع التالين ، مادام التالين غير مشروط لمصلحته ، ولا يجوز للتصريح أن يستفيد من تقصيره لأن في ذلك خروجاً على مبدأ ضرورة تنفيذ العقود بحسن نية . ومن ثم فإن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من ضرورة استبعاد كل عطاء غير معصوب بتأمين كامل دون أن يكون لجهة الإدارة الحق في قبول مثل هذا المعطاء يكون غير صحيح لأنه يتعارض مع اعتبارات المصلحة العامة . ومن الأصول التي يقوم عليها تعاقدها جهة الإدارة مع الأفراد أو الهيئات ، أن يخضع هذا التعاقد لاعتبارات تتعلق بمصلحة المرفق المالية ، التي تتمثل في إرساء المناقصة على صاحب المعطاء الأرخص وفي إرساء المزايدة على صاحب المعطاء الأعلى ، وبتفليب مصلحة الخزانة على غيرها من الاعتبارات . وكذلك يخضع هذا التعاقد لاعتبارات تتعلق بمصلحة المرفق الفنية وهذه تتمثل في اختيار المتناقص أو المتزايد الأفضل من حيث الكفاءة الفنية ، وحسن السمعة إلى غير ذلك من شتى الاعتبارات . وتأسيساً على ذلك لا يجوز لمن قدم عطاء في مناقصة أو مزايدة أن يتطل من التزامه بقوله أنه لم يتقدم بالتأمين المؤقت مع المعطاء . والا كان في ذلك حيز على المعيب بمصلحة الإدارة ووقتها وجهودها . فيجب أن يرد على مثل هذا التلاعب قصدده بحيث إذا هو نكل عن تنفيذ ما التزم به حق عليه الجزاء ولزمه التأميض .

(طعن رقم ١٣٨٦ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/١٤)

مادة رقم (٥٠٢)

المبدأ :

يتمتع المقدم منقداً بين جهة الإدارة ومقدم المعطاء بمجرد إخطاره بقبول عطائه — التراضي في تكملة التلخيص النهائي لا يؤثر في صحة انعقاد العقد من تاريخ الإخطار — التجاوز عن التالين في الوفاء بقيمة التالين النهائي وقبوله يقتضيان بأن جهة الإكارة قد لبقت على العقد .

ملخص الحكم :

لا شبهة في انعقاد العقد بين البلدية والمدني بمجرد إخطاره في ١٩٤٤ .

من يونية سنة ١٩٥٩ بقبول عطائه .. أما واقعة تراخي المدعى في تكملة التأمين النهائي حتى ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٩ فلا تؤثر على صحة انعقاد العقد من تاريخ الاخطار المشار اليه .. لذلك انه — وان كان عدم ايداع هذا التأمين في الميعاد المحدد ، وهو عشرة ايام من تاريخ الاخطار ، يجيز للبلدية طبقا لشروط العقد ، وطبقا لنص المادة ٥٣ من لائحة المناقصات والمزايدات ، سحب قبول العطاء ومصادرة التأمين المؤقت كما يجيز لها ان تشتري على حسابها كل او بعض الكمية التي رست عليه وان تسترد منه التعويضات والخسائر التي لحقتها وان تخصص ذلك من اية مبالغ تكون مستحقة له — الا ان المادة ٧١ من تلك اللائحة قد اجازت لرئيس المصلحة قبول التأمين النهائي اذا تاخر المتعهد عن ايداعه مدة خمسة ايام كما اجازت للسيد وكيل الوزارة اطالة المدة فترة اخرى .. والثابت من الاوراق ان البلدية لم تر استعمال حتها في الفناء العقد ومصادرة التأمين بسبب تاخير المدعى في ايداع التأمين النهائي حتى ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٩ بل انها قد تجاوزت عن هذا التأخير بمصدر من السيد الوزير في ٢٦ من مارس سنة ١٩٦٠ قرار بالموافقة على قرار الهيئة الادارية لبلدية القاهرة الصادر في ١٦ من ذات الشهر بالتجاوز عن التأخير في الوفاء بقيمة التأمين النهائي وبقبوله منه وهذا يقطع بان البلدية قد اقبلت على العقد الذي انعقد مع المدعى باخطاره بقبول عطائه رغم تراخيه في دفع التأمين النهائي .

(طعن رقم ١٢٨ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٢٧)

قاعدة رقم (٥٠٢)

١ -

وفقا لاحكام لائحة المناقصات والمزايدات ، اذا تمت المزايدة بغير طريق المظاريف تتولى البيع والبت لجنة واحدة — تقوم اللجنة في جلسة المزايدة بتكليف المزايد الذي تقدم بافضل عطاء بنكطة التأمين — يجوز للجنة في نفس الجلسة رد التأمينات الابتدائية المذاعة من لم يرس عليهم الراد — اذا لم يتقدم احد او لم تصل نتيجة المزايدة الى الثمن الاساسي فوجل البيع مع تخفيض التقدير السابق لهذا الثمن بنسبة لا تتجاوز ١٠٪ .

ملخص الحكم :

ووفقا لأحكام نصوص لائحة المناقصات والمزايدات تتولى البيع والبيت
في نتيجة المزايدة اذا ثبت بغير طريق المطاريف لجنة واحدة — وتقوم هذه
اللجنة في جلسة المزايدة بتكليف المزايد الذى تقدم بأنضل المطامعات
بتكيلة التأمين المقدم منه الى ٢٠٪ من قيمة عطائه ويجوز لها أيضا في
ذات الجلسة رد التأمينات الابتدائية المؤداة من المزايدين الذين لم يرس
عليهم المزايدة . اما اذا لم يتقدم أحد للترزايد أو لم تصل نتيجة المزايدة
الى الثمن الاساسى فيؤجل البيع مع تخفيض التقدير السابق لهذا الثمن
بنسبة لا تتجاوز ١٠٪ .

(طعن رقم ٨١٢ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٠/٢/١٩٦٩)

قاعدة رقم (٥٠٤)

المبدأ :

التعاقد لا يعتبر تاما الا اذا علم الموجب بقبول ايجابه — اخطار مقدم
المطاء بأنه لم يبت في المطاء المقدم منه لعدم ادائه التأمين النهائى ومطابقته
بنداء التأمين النهائى لامكان البيت في طلبه لا يعنى ان القبول قد اتصل بطله
حتى ولو كانت جهة الادارة قد قبلت المطاء فعلا — اثر ذلك مطابقة مقدم
المطاء بسرعة اداء التأمين النهائى لامكان اعطائه امر التوريد لا يجدى
للتقليل على قبول جهة الادارة المطاء ، اساس ذلك . تنازل مقدم المطاء
عن العرض الذى تقدم به دون اخطاره بقبول عطائه لا يجوز معه اعتبار
المقد منعقدا ويمنع تبعا لذلك اثره والاستناد الى احكامه للشراء على
حساب مقدم المطاء ومطابقته بالاثار المترتبة على ذلك .

ملخص الحكم :

ان الامس بأن القبول بوصفه تعبيرا عن الارادة لا يتحقق وجوده
القانونى ولا ينتج اثره الا اذا اتصل بطم من وجه اليه ، وبالتالى فان
التعاقد لا يعتبر تاما الا اذا علم الموجب بقبوله . ولما كان المستند من
استقراء الاوراق على ما سلك البيان ان جهة الادارة وان كانت قد تبطلت

عطاء المدعى عليه فعلا بالرغم من أنه لم يكن مصحوبا بالتأمين الابتدائي مع تكليفه بإداء التأمين النهائي ، إلا أن القبول على هذا النحو لم يتصل بعلم المدعى عليه ، إذ أخطره المجلس القروى بكتاب كشف فيه بجلاء أنه لم يبت في العطاء المقدم منه لعدم ادائه التأمين النهائي حسب شروط المناقصة ومطالبته بإداء التأمين النهائي لا يمكن البت في الطلب المقدم منه ، وبناء على ذلك فإن قبول المجلس القروى للعطاء لم يتصل بعلم المدعى عليه على وجه يتمتع به العقد قاتونا ، ولا يجدى الاستناد إلى ما أورده الكتاب المشار إليه في عجزه ، من مطالبة المدعى عليه بسرعة أداء التأمين النهائي لا يمكن إعطائه أمر التوريد للتدليل على قبول جهة الإدارة للعطاء . ولا يجدى ذلك لتعارضه مع صراحة ووضوح ما تضمنه هذا الكتاب من عدم البت في طلب المدعى عليه بسبب تقديمه غير مصحوب بالتأمين الابتدائي وإذا تنازل المدعى عليه عن العروض الذى تقدم به بناء على طلب المجلس القروى دون أخطاره بقبول عطائه فإنه لا يجوز التحدى في مواجهة المدعى عليه باعتقاد العقد ، ويمتنع تبعا لذلك أعمال آثاره والاستناد إلى أحكامه للشراء على حساب المدعى عليه ومطالبته بالآثار المترتبة على ذلك .

(طعن رقم ٥٢٥ لسنة ١٠ ق — جملة ١٩٦٦/٢/٨)

قاعدة رقم (٥٠٥)

المبدأ :

ترك التمهيد التأمين الوقت بعد انقضاء مدة سريان عطائه يعتبر قرينة قانونية ، قبلية لإثبات العكس على قبوله استمرار ارتباطه — تقدم التمهيد لاسترداد التأمين الوقت ينفي هذه القرينة — إيجاب التمهيد لا يسقط بمجرد انقضاء مدة سريان المطاء وإنما يبقى قائما إلى أن يصل إلى علم الجهة الإدارية طبقه سحب التأمين الوقت ، أثر ذلك — تعديل التمهيد لمدة سريان المطاء الحذنة أصلا في الاستراطات العامة لا يعنى أنه قد قصد عدم استمرار ارتباطه بعطائه بعد انقضاء مدة سريان المطاء المتفق عليها — اختلاف مجال مدة سريان المطاء عن مجال مدة الارتباط بالمطاء إذ أن هذه المدة الأخيرة تبدأ من حيث تنهى المدة الأولى — اختلاف كل من المطين لا يسوغ

معه ان يمتد اثر الموقف الذى يتخذه المتعهد فى المجال الاول الى المجال الثانى
الا اذا انصح عن ذلك المتعهد مراعاة واقرن انفصاله بقبول الجهة الادارية .
ملخص الحكم :

ان ترك المتعهد التأمين المؤقت بعد انقضاء مدة سريان عطائه ، يعتبر
غريبة قانونية على قبوله استمرار ارتباطه بمطلقه ، بيد ان هذه القرينة
لا تسد السبيل فى وجه المتعهد بغير مخرج ، وانما ترتفع ، اذا انتفى
الافتراضات القائمة عليه ، اى اذا تقدم المتعهد لاسترداد التأمين المؤقت
وبؤدى ذلك ، ان ايجاب المتعهد لا يسقط بمجرد انقضاء مدة سريان العطاء
ولكنه يبقى قائما الى ان يصل الى علم الجهة الادارية طلبه سحب التأمين
المؤقت ، ومن ثم فان تعديل المتعهد لمدة سريان العطاء ، المدونة أصلا
فى الاشتراطات العامة ، الى مدة اقصر ، او سكوتة عن طلب الجهة الادارية
تعديلها الى مدة اطول — كما فعل المدعى — هذا الموقف لا يعنى ان المتعهد
قد قصد به — عدم استمرار ارتباطه بمطلائه بعد انقضاء مدة سريان
العطاء المتفق عليها . ذلك ان تعديل مدة سريان العطاء بالنقص او
بالزيادة ، انما يدخل فى مجال تطبيق المادة ٣١ من لائحة المناقصات
والمزايدات ، التى تتعلق بتعيين مدة سريان العطاء وحق الجهة الادارية فى
طلب مدحا ، تلك المدة التى لا يملك فيها المتعهد المدول عن عطائه ولا
سحب التأمين المؤقت ، سواء كانت هذه المدة هى المدونة أصلا فى
الاشتراطات العامة ام كانت هى المدة التى قبلت الجهة الادارية تعديلها بناء
على طلب المتعهد ، ام كانت المدة التى قبل المتعهد تعديلها بناء على طلب
الجهة الادارية ، وبذلك يخرج مثل هذا الموقف عن مجال تطبيق الفقرة
الاخيرة من المادة ٣٩ المشار اليها ، الذى يبدأ من حيث تنقضى مدة سريان
العطاء ، الذى يملك فيه المتعهد المدول عن عطائه اذا طلب استرداد
التأمين المؤقت . واذ كان المجالان مختلفين زمنيا وسببا وحكما فانه
لا يسوغ ان يمتد اثر الموقف الذى اتخذه المدعى فى المجال الاول الى المجال
الثانى الا اذا كان قد انصح عن انصراف نيته الى عدم الالتزام بالفترة
الاخيرة من البند ٦ من الاشتراطات العامة ، بشرط صريح تقبله الجهة
الادارية ، يعطى فيه رغبته استمرار ارتباطه بمطلقه وانقضاء مدة سريانه

أو بعبارة أخرى يظن فيه صراحة إلغاء الفقرة الأخيرة من البند ٦ سلفق الذكر واعتبارها غير نافذة المفعول في حقه وهو ما لم يفظه الدعوى .

(طعن رقم ٢٢٩ لسنة ١١ ق — جلسة ١٤/٦/١٩٦٩)

قاعدة رقم (٥٠٦)

المبدأ :

إيداع التأمين المؤقت شرط أساسي للنظر في المطاء المقدم — الفلية منه —
— عدم ترتيب البطلان على عدم إيداعه إذا اطأنت الإدارة الى ملاءة مقدم المطاء .

ملخص الحكم :

ان إيداع التأمين المؤقت من مقدم المطاء في الوقت المحدد شرط أساسي للنظر في عطائه وهذا الشرط مقرر للصالح العلم دون ترتيب جزاء البطلان على مخالفته إذا ما اطأنت جهة الإدارة الى ملاءة مقدم المطاء ، ومن ثم فانه لا يقبل من مقدم المطاء التحدى بأنه لم يتم بدفع التأمين المؤقت ما دام أن التأمين غير مشروط لمصلحته وبناء على ذلك فان ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من ضرورة استبعاد المطاء لأنه لم يكن مصحوباً بالتأمين المؤقت ، دون أن يكون لجهة الإدارة الحق في قبوله ، امر غير سديد لتعارضه مع اعتبارات المصلحة العامة .

(طعن رقم ٥٢٥ لسنة ١٠ ق — جلسة ٨/٣/١٩٦٩)

قاعدة رقم (٥٠٧)

المبدأ :

الزام الرأسي عليه الزاد بسداد بقى الثمن خلال اسبوع من رسو الزاد — عدم الوفاء بهذا الالتزام — حق الإدارة في مصادرة التلين واعادة طرح الصفقة للمزايدة .

ملخص الحكم :

من حيث أن المادة ١٥٠ من لائحة المناقصات والمزايدات الصادرة

بالمقرر الوزاري رقم ٥٤٧ لسنة ١٩٥٧ تنص على أنه « يجب أن ينص في شروط البيع على ما يلي :

١ - أن يدفع المزايدين نقداً أو بشيكات طبقاً لأحكام الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٤٧ قبل الدخول في المزاد العلني أو بمظاريف مغلقة بملء معينا يقرره رئيس المصلحة أو الإدارة حسب أهمية الصفقات المعروضة للبيع ... ويجب أن يكمل بالطريقة ذاتها التأمين المدفوع إلى ٢٠٪ من ثمن البضاعة وذلك بمجرد رسو المزاد وفي هذه الحالة تحرر قسيمة تحصيله بقيمة التأمين بأكمله بعد سحب الايصال المؤقت .

٢ - أنه إذا تأخر من رسا عليه المزاد في أداء باقي الثمن نقداً أو بشيك متبول الدفع من الصرف المسحوب عليه خلال أسبوع من تاريخ رسو المزاد عليه فيصادر الضمان المدفوع منه وتطرح الصفقة في المزاد ثانية .

ومن حيث أن مؤدى هذه النصوص أنها قد رتبته التزامات معينة وآثار محددة على رسو المزاد إذ يجب على من رسا عليه المزاد أن يكمل التأمين المدفوع منه إلى ٢٠٪ من ثمن البضاعة وأن يقوم بأداء باقي الثمن نقداً أو بشيك بقبول الدفع من الصرف المسحوب عليه خلال أسبوع من تاريخ رسو المزاد عليه ولا صدور الضمان المدفوع منه وأعيد طرح الصفقة في المزاد ثانية وليس يلزم في تطبيق هذه الأحكام إخطار الراسي عليه المزاد باعتماد نتيجة المزاد الكلي يبدأ سريان الميعاد المحدد لأداء باقي الثمن وترتيب الآثار الناتجة على الإخلال بهذا الالتزام ، أي أنه إذا لم تقم بالزيادة إحدى الحالات التي تجيز الغاءها قانوناً فإنه يتعين اعتماد أرسالها على من رسا عليه المزاد مادام أنه قد تقدم بأفضل العطاءات وقام بالتزامه بتكيلة التأمين إلى النسبة المحددة طبقاً لشروط المزاد ومن ثم فإن قرار الإدارة المختصة باعتماد تنفيذ المزاد في هذه الحالة يكون مطلقاً على شرط فاسخ يحقق أثره في عدم إتمام العقد إذا ما قام بالمزاد إحدى الحالات التي تجيز الغائه .

وفقاً لأحكام القانون . فإذا لم يتحقق هذا الشرط بات معينا أرساء المزاد على صاحب أفضل عطاء حسبما عينته اللجنة القائمة على شئون المزاد دون اعتبار لتاريخ اعتماد قرار اللجنة بهذا الشأن حسبما من أن هذه الاعتمادات قد ارتفعت آثاره إلى تاريخ أرساء المزاد .

ومن حيث أن بتطبيق ما تقدم ، على الحالة المعروضة ، يبين أن الراسى عليه المزايد لم يتم بمسداد باقى الثمن فى الميعاد المحدد بالشروط الواردة وهو اسبوع من تاريخ رسو المزايد دون أن يوفى بهذا الالتزام ، فانه لا تترتب على جهة الإدارة فى حق مصادرة الضمان المدفوع منه وإعادة طرح الصنفه فى المزايد مرة ثانية .

ولما كان الحكم المطعون فيه وقد قضى بغير ذلك فانه يكون قد خالف القانون تاويلا وتطبيقا وبالتالي فقد تمين القضاء بالغائه .

(طعن رقم ٢٨٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١١/٢٧/١٩٨٢)

قاعدة رقم (٥٠٨)

المبدأ :

التأمين النهاى — نص المادة ٥٤ من لائحة المناقصات والمزايدات — الشروط اللازمة لتطبيقه — أثبت ما تحمله الجهة الإكارية من نفقات بسبب التنفيذ على الحساب — المعجز عن اثبات ذلك — الاحتفاظ بالتأمين النهاى — مخالفة مريح النص .

ملخص الحكم :

نصت المادة ٥٤ من اللائحة المشار اليها على أنه « يجب الاحتفاظ بالتأمين النهاى بأكمله الى أن يتم تنفيذ العقد بصنة نهائية طبقا للشروط وحينئذ يرد التأمين أو ما تبقى منه لصالحه وفقا لاحكام المادة ٥٠ .. »

ومناد ذلك أن التأمين النهاى هو ضمان لتنفيذ العقد — وفى حالة سحب الاعمال والتنفيذ على الحساب يظل العقد قائما — ويكون للجهة الادارية فى حكم الوكيل من التعاقد الذى يتعين أن يبذل العناية التى يبذلها فى شؤونه الخاصة ، يكون الاحتفاظ بالتأمين النهاى للرجوع اليه للوفاء بما عسى أن تتحمله الجهة الادارية من فروق أسعار أو مصروفات أو أية نفقات بسبب التنفيذ على الحساب ومن ثم فإن منطأ أحقية الجهة الادارية فى استيفاء التأمين النهاى رهين ما تكون الاعمال محل التعاقد الاصلى ما زالت قائمة لم تنته بعد لما اذا أُنجزت فيقعين رد قيمة التأمين كله أو ما تبقى منه فى ضوء

ما تسفر عنه تصفية الحسابات ، على أن يقع عبء الإثبات على الجهة الادارية اذا ما تمسكت بأن الاعمال محل العقد لم تنته بعد أو بأن ما انتفخته يستغرق كل أو بعض التأمين النهائي .

ومن حيث أن مناط الاحتفاظ بالتأمين النهائي رهين أن تقدم الجهة الادارية ما يثبت تحملها لفروق اسعار ادارية نفقات نتيجة التفتيش على الحساب اما الوقوف عند حد التمسك بالنص دون استيفاء الشرائط اللازمة لتطبيقه والتي يكون من شأنه استيفاءها ان يكون لها سلطة استيفاء التأمين النهائي لمواجهة الحالة التي يدور معها اعمال النص الوارد بالمعتمد المبرم فانما ما عجزت الجهة الادارية عن اثبات ذلك واحتفظت بالتأمين ، فان ذلك يخالف صريح النص ولما كان الحكم المطعون فيه وقد خلص الى الزام الجهة الادارية برد التأمين النهائي يكون قد أصاب الحق والتزم صحيح حكم القانون .

(طعن رقم ٩٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٥)

قاعدة رقم (٥٠٩)

المبدأ :

مناقضة دولية — اذا تناقست بيوت ضخمة اجنبية ليرسو عليها طواقم مشروع ضخم جاز لجهة الادارة ان تخفض التأمين الابتدائي من ٢٪ الى ١٪ — وليس بلزوم ان تقدم هذه البيوتات بمطاعاتها باللغة العربية او مترجمة الى هذه اللغة — على ان التأمين الابتدائي المشار اليه يجب الا يكون مقيداً بشروط وتقيلاً لا تصرف منه بمجرد الطلب وبصرف النظر عن أية منازعة .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء حيث نص في المادة (٥) منه على ان للهيئة ان تجري جميع التصرفات والاعمال التي من شأنها تحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله ولها ان تتعاقد مباشرة مع الاشخاص والشركات والمصارف والهيئات المحلية والاجنبية وذلك طبقاً للقواعد التي تحددها اللائحة الداخلية للهيئة ونص في المادة (٩) منه على ان « مجلس ادارة الهيئة هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها ويشارك

اختصاصاته على الوجه المبين في هذا القانون ، وله أن ينفذ ما يراه لازماً من القرارات لتحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله الهيئة
كما نصت المادة (٣٠) من ذات القانون على أن تصدر اللوائح الداخلية للهيئة بقرار من رئيس الجمهورية دون التقيد باللوائح المطبقة في الجهاز الإداري للدولة « كما استعرضت الجمعية العمومية قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٨ بصدار لائحة العقود والمستعثرات الخاصة بالهيئة والذي نص في المادة الأولى منه على أن « تسرى أحكام هذه اللائحة على جميع عمليات الشراء ومقاولات الأعمال التي تجريها الهيئة .

وتسرى أحكام لائحة المناقصات والمزايدات الحكومية فيها لم يرد به نص بهذه اللائحة » وتنص المادة (١١) من القرار المذكور على أنه « يجب أن يقدم مع كل عطاء تالين ابتدائي قدره ٢٪ من مجموع قيمة العطاء « وتستبعد العطاءات غير المصحوبة بالتأمين الابتدائي أو الواردة بعد فتح المظاريف ولا يلتفت إليها الا على سبيل الاسترشاد .

ويجوز للرئيس التنفيذي للهيئة أو من ينوبه اعفاء مقدمي العطاءات من تقديم التأمين الابتدائي والنهائي لأسباب تبرر ذلك في الحالات التي يصدر بتحديدها قرار من مجلس الإدارة » وتنص المادة ٣٩ من ذات القرار على أن « تقوم السلطة المختصة التي يحددها مجلس الإدارة بأعداد الشروط العامة للتمتع على المستعثرات الخارجية وذلك باللغتين العربية والانجليزية بالاشتراك مع الجهة القانونية المختصة بالهيئة .

كما استعرضت الجمعية العمومية أخيراً قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٨ بوجوب استعمال اللغة العربية في المكاتبات واللائحات في اقليم الجمهورية حيث ينص في المادة الأولى منه على أنه يجب أن يحرر باللغة العربية ما يأتي :

١ - المكاتبات والمطامات وغيرها من المحررات التي تلحق بها والتي تقدم الى الحكومة والهيئات العامة . واذا كتبت هذه الوثائق متحررة بلغة اجنبية وجب أن ترفق بها ترجمتها باللغة العربية .

٣ —

٤ —

وتنص المادة الثانية من هذا القانون على أن « تستثنى من حكم الفقرات الثلاث الأولى من المادة السابقة الهيئات الدبلوماسية الأجنبية والهيئات الدولية وكذلك الأفراد الذين لا يقيمون في الجمهورية والهيئات والمنشآت التي لا يكون مركزها الرئيسي في الجمهورية العربية المتحدة ولا يكون لها فرع أو توكيل فيها » .

من حيث أن لائحة العقود والمشتريات الخاصة بالهيئة المذكورة والمصادر بها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٦٤ لسنة ١٩٧٨ قد خولت في المادة (١١) منها الرئيس التنفيذي للهيئة أو من ينييه سلطة إعفاء مقدمى العطاءات من تقديم التأمين الابتدائى أو النهائى للأسباب التى تبرر ذلك فى الحالات التى يصدر بتحديدها قرار من مجلس الإدارة ، فإن مؤدى ذلك أن مجلس إدارة الهيئة هو المنوط به تحديد الحالات التى يعفى مقدمى العطاءات من تقديم التأمين الابتدائى والنهائى للأسباب التى تبرر ذلك ، وهذا التحديد كما يمكن أن يتم سلفا بموجب قاعدة عامة يمكن أن يتم أيضا بمناسبة حالة بذاتها تطرا وتبرر ببلابستها وظروفها بإصدار قرار فردى بشأنها دون انتظار وضع لائحة عامة فى هذا الصدد ، فطالما يملك مجلس الإدارة وضع قواعد عامة فى هذا الصدد ، فانه يملك بالتالى قبل وضع هذه القواعد التصدى لحالة فردية لمعالجة هذه الحالة بوضع الحل الذى يراه فى هذا الصدد فى حدود اختصاصه .

ومن حيث أنه بتطبيق ذلك على الحالة المعروضة ، فإن الثابت انه لا توجد قواعد عامة سابقة تم وضعها من مجلس الإدارة ، وقدّر مجلس الإدارة فى الحالة المعروضة وهى لا تعد حالة عادية بل تنظم مشروعا ضخما تنفّس فيه بيوت ضخمة اجنبية تخفيض التأمين الابتدائى من ٢٪ الى ١٪ فإن قراره يكون سليما مطبقا للقانون .

ومن حيث أنه عن صيغة خطابات الضمان فإن هذه الخطابات هى فى حقيقتها حكم ائتمان تضمن وغاء المتعاقد بتنفيذ التزاماته فى حالة اخلاله بها بما يستتبع ذلك من أن تكون قابلة للتسجيل بمجرد الطلب دون ما توقف على

وجود منازعة ، إما إذا تضمنت قيودا أو شروطا فإن ذلك يفرغها من مضمونها الحقيقي وتصبح غير صالحة للوفاء بالفرض المقررة من أجله .

ومن حيث أن الثابت في الحالة المعروضة أن الشركات المتناقضة قدمت خطابات — الضمان مصحوبة بقيود وشروط فانه يتعين والحالة هذه مطالبتها بالنزول عن هذه القيود والشروط كي يصبح خطاب الضمان وفق صيغة تقتنى أن يكون غير مشروط وقابل للصرف بمجرد الطلب بصرف النظر عن أية منازعة .

ومن حيث أنه بخصوص ضرورة مطالبة الشركات المتناقضة بتقديم ترجمة معتدة باللغة العربية لمطاعاتها فإن القاعدة التشريعية التي تسرى على الحالة المعروضة هي أحكام لائحة العقود والمشتريات الصادرة بناء على القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء الهيئة نصت عليه من قبام السلطة المختصة بأعداد الشروط العامة للتعاقد على المشتريات الخارجية وذلك باللغتين العربية والانجليزية ، وهذه القاعدة انما تلزم الهيئة دون الشركات المتناقضة بأعداد ترجمة لشروط التمتع قبل طرحها في المناقصة الامر الذي استصحبته الهيئة فلم تطلب من هذه الشركات عند الاعلان عن المناقصة تقديم هذه الترجمة ومن ثم فانه لا محل لالزام الشركات بتقديم هذه الترجمة .

ومن حيث انه لا محل للرجوع الى القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٨ فبما قضى به من وجوب ارفاق ترجمة للمكتبات والمطاعات وما أورده من استثناء على ذلك بالنسبة للهيئات الدولية والهيئات والمنشآت التي لا يكون مركزها الرئيسى في مصر ولا يكون لها غروع أو توكيل فيها ، ذلك انه للهيئة قوام قانونى متميز حيث صدر بقوانينها قانون وليس قرارا جمهوريا وقد اولاهما هذا القانون الحق في وضع اللوائح التي تتلاءم مع طبيعة عملها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع الى ما يأتى :

أولا : جواز تخفيض التأمين الابتدائى من ٢٪ الى ١٪ .

ثانيا : وجوب أن يكون التأمين الابتدائى غير مشروط وقابل للصرف منه بمجرد الطلب بصرف النظر عن أية منازعة .

ثالثا : عدم التزام الشركات المتناقضة بتقديم ترجمة لشروط التمتع .

ثانياً - إلغاء المناقصة

قاعدة رقم (٥١٠)

المبدأ :

القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٢ — تخويله الحكومة إلغاء المناقصة إذا كانت قيمة العطاء الأقل تزيد كثيراً عن القيمة السوقية ، وإلغاء المزايعة إذا كانت قيمة العطاء الأكبر تقل كثيراً عن القيمة السوقية — لا يجوز الإفلاس على حرمان الحكومة من هذه السلطة لتملقها بالنظام العام .
ملخص الحكم :

إن المادة السابعة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم المناقصات نصت في فقرتها الثانية على أنه يجوز لرئيس المصلحة في حالة الشراء إلغاء المناقصة إذا كانت قيمة العطاء الأقل تزيد كثيراً على القيمة السوقية . كما نصت المادة الحادية عشرة على أن تسرى أحكام هذا القانون على مزادات بيع الأصناف والمهملات التي تستغنى عنها الحكومة . ومقتضى ذلك أنه يكون لرئيس المصلحة في حالة البيع ، أعمالاً لحكم المادة السابعة سالفة الذكر ، إلغاء المزايعة إذا كانت قيمة العطاء الأكبر تقل كثيراً عن القيمة السوقية للبيضاية . ولا محل للقول بأن قانون المناقصات قد اقتصر أحكامه على تنظيم المناقصات التي تتم بطريق المظاريف استناداً إلى حكم المادة الثانية من القانون المذكور التي اقتصر حكمها على تنظيم المناقصات بطريق المظاريف ، ذلك لأن المادة الأولى من القانون صريحة في إيجاب أن تكون مشتملة الحكومة بطريق المناقصات العامة دون أن يشتمل هذا الإيجاب على طريقة معينة تجرى بمقتضاها تلك المناقصات . وإذا كانت المناقصات التي تجرى بطريق المظاريف هي التي تسمح طبيعتها بإشراف لجان عليها ، فقد اقتصر حكم المادة الثانية على تنظيم هذه المسألة ، ومن ثم فلا يجوز أن يستخلص من حكم تلك المادة أن التشريع قد قصد بالمناقصات العامة المنصوص عليها بالمادة الأولى المناقصات التي تتم بطريق المظاريف دون غيرها . وينبغي على من تقدم أن حكم المادة السابعة يكون سارياً على المزايدات العلنية بما يحول

رئيس المصلحة من الغاء الموازنة اذا كان اكبر عطاء يقل كثيرا عن القيمة السوقية . على انه حتى لو سلم في الجدل بان القانون المشار اليه لم ينظم المناقصات الطنية ، فان المادة الثانية عشرة من القانون سالف الذكر قد نصت على ان ينظم بقرار من مجلس الوزراء ما لم ينظمه هذا القانون من احكام واجراءات . ويبين من الاطلاع على لائحة المخازن المصدق عليها من مجلس الوزراء في سنة ١٩٤٨ ان بين احكامها حكما مشابها للحكم الوارد بالمادة السليمة من قانون المناقصات يجوز بمقتضاه الغاء المزاد اذا قل اكبر عطاء عن الثمن الاساسي المفروض انه هو القيمة السوقية (المادة ٣٣٣ من القانون) ، مشواة قبل بالتبلي احكام قانون تنظيم المناقصات على الزيادات الطنية ، او قبل بالتبلي احكام لائحة المخازن والمشتريات ، فان النتيجة لا تختلف في الحالين ، اذ يخلص من احكام كل من هذين التشريعين ان للحكومة - اذا لم يعمل اعلى ثمن معروض في المزاد الى الثمن الاساسي المحدد بمقتضىها - ان تمتنع عن ارساء المزاد . وكل شرط على خزان الحكومة من هذه الرخصة يكون مطلقا بطلان ، لان احكام قانون المناقصات ولائحة المخازن في هذا الصدد متصلة بالنظام العام فلا يجوز الخروج عليها . ومن ثم اذا تمس في العقد المبرر بين الحكومة وبين الدلال على التزامها بارساء المزاد على صاحب اكبر عطاء منها كانت قيمة عطائه ، فان الحكومة تملك - رغم هذا الشرط - ان تطل العقد الذي يتم نتيجة لارساء المزاد على صاحب اكبر عطاء اذا كانت قيمة عن القيمة السوقية (وهي الثمن الاساسي عادة) ، ويكون لها ان تمتنع عن ارساء المزاد في هذه الحالة ، بدلا من التجاها الى طلب البطلان العقد بعد ان يتم انعقاده .

(انتهى رقم ٤٤ في ١٩٥٤/١/٣١)

مقدمة رقم (٥١١)

المقدمة :

يجوز الغاء المناقصة من جانب الإدارة سواء قبل التثبيت أو بعده -
سواء الأمانة قبل التثبيت يجب ان يكون الاستغناء نهائيا عن المناقصة - يجب
الغناء بعد التثبيت يكون بغير احدى الحالات المتضمنة عليها في المادة السليمة
من القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ .

ملخص الحكم :

نصت المادة السابعة من القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ على أن « تثنى المناقصات بقرار مسبب من رئيس المصلحة بعد النشر عنها ، وقبل البت فيها إذا استغنى عنها نهائياً . أما في غير هذه الحالة فيجوز لرئيس المصلحة إلغاء المناقصة في إحدى الحالات الآتية : (١) إذا تقدم عطاء وحيد أو لم يبق بعد العطاءات المستعمدة إلا عطاء واحد . (٢) إذا اقتربت العطاءات كلها أو أكثرها بتخلفات . (٣) إذا كتبت قيمة العطاء الأقل تزيد على القيمة السوقية . ويكون الإلغاء في هذه الحالات بقرار من رئيس المصلحة بناء على رأى لجنة البت في العطاءات » . ومضاد هذا النص أن المشرع أجاز إلغاء المناقصة في جميع الأحوال سواء قبل البت فيها أو بعد ذلك . إلا أنه في حالة الإلغاء قبل البت في المناقصة يجب أن يكون سبب الإلغاء هو الاستغناء نهائياً عن المناقصة . وأن يحصل الإلغاء بقرار مسبب من رئيس المصلحة . أما إذا كان قد تم بعد البت في المناقصة فإن الإلغاء في هذه الحالة جوازى ، ويكون في إحدى الحالات المشار إليها في المادة المذكورة ، ويكون لرئيس المصلحة أيضاً ، وبقرار منه بناء على رأى لجنة البت . ويظهر أن هدف المشرع من تقرير حق الإدارة على هذا النحو ، مقصود به تظليل المصلحة العامة ، ورفعية خزانة الدولة . فلذا ما نصت جهة الإدارة هذه الغاية ، وحقت هذا الهدف ، كان قرارها في هذا الشأن سليماً مطابقاً للقانون .

(طعن رقم ٢١٢ لسنة ٤ ق — جلسة ١٣/٢/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٥١٢)

الإلغاء
لإلغاء المناقصة لسبب الاستغناء عنها نهائياً — المصوب بالاستغناء
الفرعي عن المناقصة ، لا قبل بدء الحلبة إلى الزاد أو الاستغناء عن
الحلبة كونه المصوب عليها .

ملخص الحكم

إن عبارة « إذا استغنى عنها » التي اشترطتها الفقرة الأولى من المادة

السابعة من القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ لجواز إلغاء المناقصات لا تنصرف فقط الى الاستثناء من المادة المطروحة في المناقصة المعلقة ، لاذ قد يكون المقصود بالاستثناء اما تبين عدم الحاجة الى المواد او الاستثناء عن المناقصة المعلقة كوسيلة للحصول عليها ، لان غير هذه الوسيلة قد يكون لصالح من وجهة المصلحة العامة ، يؤكد ذلك ما نصت عليه المذكرة الايضاحية في هذه الخصوص ، وقد جاء فيها : « وقد تناولت المادة السابعة الاحوال التي يجوز فيها إلغاء المناقصة بعد النشر عنها ، وقبل البت فيها ، وجعلت لرئيس المصلحة وحده سلطة إلغائها اذا استغنى عنها نهائيا لإلغاء الاعتبار المختص لها مثلا او لأي سبب آخر مثليه » .

(طعن رقم ٢١٢ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/١٣)

قاعدة رقم (٥١٢)

المبدأ :

إلغاء المناقصة لسبب الاستثناء عنها نهائيا — نص الفقرة الثالثة من المادة السابعة من القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ على صدور قرار الإلغاء من رئيس المصلحة — لا يحول دون إلغائها بقرار من الوزير في الحالة القصوى عليها في المادة ٧١ من هذا القانون .

ملخص الحكم :

لا محل لما ذهب اليه الطعن من ان القرار الصادر من الوزير بإلغاء المناقصة والاتجاه الى طريق الممارسة قد صدر من لا يملك إصداره ، اذ كان يتعين ان يصدر من رئيس المصلحة وحده ونفا للفترة الثالثة من المادة السابعة من القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ ، لا محل لذلك لمخالفة هذا الزعم لاحكام القانون ودليل ذلك ما نصت عليه المادة ٦٠ من اللائحة التنفيذية وهي تقبل المادة ١٨ من قرار وزير المالية رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار لائحة المناقصات والمزايدات ، التي تضمن على أنه « اذا اخذت رأى لجنة البت او رأى أغليبتها مع رأى رئيس المصلحة او السلاح او رئيس المنطقة او الوحدة او الفرع حول استبعاد بعض المقاولات او اعتبار الطاء لصالح العطاءات لارساء المناقصات على مقدمة او اجراء او عدم اجراء المفاوضة ، او غير ذلك ، فيعرض الامر على

وكيل الوزارة المختص للبت فيه نهائيا اما بمعرفته مباشرة أو بعد عرضه على لجنة فنية برياسته اذا رأى ذلك . اما اذا كان الخلاف في الراى بين لجنة البت في الوزارة وبين وكيل الوزارة ، فيكون القرار النهائي للوزير . وهذا الحكم يصدق تبليها على ما سبقت الاشارة اليه من اختلاف وجهات النظر بين لجنة البت وكيل وزارة الصحة مما ادى الى عرض الامر على السيد الوزير فاقتر وجهه نظر وكيل الوزارة للسبب الذى اذنت الى اصدار القرار محل الطعن .

(طعن رقم ٣١٢ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/٣١)

قاعدة رقم (٥١٤)

المبدأ :

اذا لم يتم بالمزايدة احدى الحالات التى تجيز النافعا وفقا لاحكام القانون فانه لا يجوز الفاؤها لاعادة المزايدة بقصد الوصول الى ثمن اعلى — القرار الصادر باعادة المزايدة قرار غير مشروع — التعويض عما رتبته من ضرر وفوقه من ربح .
ملخص الحكم :

واذا لم يتم بالمزايدة احدى الحالات التى تجيز النافعا وفقا لاحكام القانون فانه ما كان يجوز الفاؤها وعدم الاعتداد بنتيجتها تمهيدا لاعادة المزايدة بقصد الوصول الى ثمن اعلى — بل كان يتعين وفقا لاحكام هذا القانون ولائحة المناقصات والمزايدات اعتماد ارسائها على المدعى ما دام انه قد تقدم بانفضل العطاءات وقام بالتزامه بكلال التأمين المقدم منه الى ٢٠٪ من قيمة عطائه ويكون القرار الصادر باعادة المزايدة وما ترتب عليه من اجراءات انتهت بارسائها على غير المدعى — مخالفا للقانون — ولا شك في أن هذا القرار غير المشروع قد ألحق ضررا بالمدعى يتبل فيها تكبده من نفقات للاشتراك في المزايدة وما اقتضاه ذلك من قيامه بليداع تأمين ونفيا فانه من مرسمة الحصول على الربح الذى كان يابل في تحقيقه فية لو تم التعاقد معه والذي قلم الدليل على رجحانه برسو المزايدة على غيره . فمن يزيد على قيمة عطائه — وتقدر المحكة التعويض المستحق له ببليخ علائقة جنية .

(طعن رقم ٨١٢ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١)

قاعدة رقم (٥١٥)

هذا :

رئيس مجلس المدينة يختص بإلغاء الزايدة التي طرحها مجلس المدينة ،
سبب ذلك . موافقة المحافظ على ما ارتأه رئيس مجلس المدينة لا يعود له
يكون ممارسة من قبله لأختصاصه بالتفتيش على أعمال مجلس المدن —
قرارات رئيس مجلس المدينة تعتبر نافذة بذاتها دون حاجة الى تصديق
من المحافظ مادامت في حدود اختصاصه ولم يرد نص يقضي بغير ذلك .

ملخص الحكم :

اذ كان مجلس المدينة هو الذي قام بطرح عملية هدم وبيع الاتقاضي
في الزايدة فان الذي يختص بإلغاء هذه الزايدة وفقا لما يقضي به المادة
السلطة من القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناقصات والمزايدات
هو رئيس هذا المجلس الذي ناطت به المادة ٧٧ من اللائحة التنفيذية لقانون
نظام الادارة المحلية السلطات المالية المقررة لرئيس المصلحة .

واته ولئن كان قد رفع الامر الى المحافظ بناء على ما طلبه سكرتير
علم المحافظة ولئن كان المحافظ قد وافق على ما ارتأه رئيس مجلس المدينة
الا ان طلب مرض الامر على المحافظ في هذه الحالة لا يعود ان يكون
ممارسة من قبله لأختصاصه بالتفتيش على أعمال مجلس المدن وفقا لما
تقضي به المادة السابعة من اللائحة التنفيذية لقانون نظام الادارة المحلية ايا
ما يتخذ رئيس مجلس المدينة من قرارات في حدود اختصاصه فانها تعتبر
نافذة بذاتها دون حاجة الى تصديق من المحافظ ما لم يرد نص يقضي بغير
ذلك .

(طعن رقم ٨١٢ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١)

القانون الممارسية

أولا - مدى حرية الإدارة في اختيار التعاقد.

مبدأ التعاقد بالممارسة

قاعدة رقم (٥١٦)

المبدأ :

حرية الإدارة في اختيار التعاقد لدى التعاقد عن طريق الممارسة -
ليس مما يتناقض معها إخضاع الممارسة لتنظيم قانوني معين - ليس في النظم
المقررة للتعاقد عن طريق الممارسة معها بلغت بقوتها ما يرقم جهة الإدارة
بإختيار تعاقد معين .
ملخص الحكم :

أن مبدأ التعاقد في مجال العقد الإداري عن طريق الممارسة أو الاتفاق
المباشر يخضع لقاعدة حرية إدارة في اختيار التعاقد وأن كانت
هذه الحرية في الاختيار لا يتناقض معها إخضاع عملية الممارسة
لتنظيم قانوني معين . وقد إنقضى القضاء والفقه الإداري على أن أهمها
كانت بقية النظم المقرر لأحدى طرق التعاقد عن طريق الممارسة
فإنه ليس من طريقة واحدة تلزم جهة الإدارة على اختيار تعاقد
معين وبهذه الحقيقة تنبأ طرق التعاقد عن طريق الممارسة عن طرق
التعاقد عن طريق المناقصات العلنية .

(طعن رقم ١٦٥٤ لسنة ٦ ق - جلسة ١٢/٢٢/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٥١٧)

المبدأ :

حرية الإدارة في اختيار من يتعاقد معها عن طريق الممارسة أو الآخر
المباشر - لا يتناقض مع هذه الحرية إخضاع عملية الممارسة لتنظيم قانوني

معين — ليس في النظم المقررة للتعاقد عن طريق الممارسة معها بلغت وقتها ما يلزم جهة الإدارة باختيار متعاقد معين .

ملخص الحكم :

ان المبدأ المقرر في التعاقد عن طريق الممارسة أو الاتفاق هو حرية الإدارة في اختيار من يتعاقد معها ، وان كانت هذه الحرية في الاختيار لا ينتهي معها اخضاع عملية الممارسة لتنظيم قانوني معين ، وقد انتهى القضاء والفقه الإداري على أنه مهما بلغت دقة النظم المقرر لاحدى طرق التعاقد عن طريق الممارسة فانه ليس ثمة اسلوب واحد تلزم به جهة الإدارة لاختيار متعاقد معين ، وعلى هذا الاساس تميز طرق التعاقد عن طريق المناقصات العامة .

(طعن رقم ١٦١ لسنة ٩ ق — جلسة ١٨/٣/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٥١٨)

المبدأ :

ان مراجعة إدارة الفتوى المختصة ثم اللجنة المختصة بمجلس الدولة هي رتبة تطبيقه لحكم مشروع المقد لقوانين دون ان تتطرق الى مسائل الاملاء والتقدير التي ينفرد القضاء الإداري برقبقتها في ضوء ما يقدم اليه من ادلة واقعية — مهما بلغت المخالفات التي قد تشوب الإجراءات السابقة على التعاقد فلا يجوز لجهة الفتوى الامتناع عن مراجعة المقد ، لان المراجع هي التي تكشف هذه المخالفات — التعاقد عن طريق الممارسة في مجال المقد الإداري تخضع لقاعدة حرية الإدارة في اختيار المتعاقد ولكن هذه الحرية لا تنأى على الخضوع لتنظيم قانون معين .

ملخص الفتوى :

حصل الوقائع ان الهيئة العامة لصندوق لبنية المحاكم أرسلت الى إدارة الفتوى لوزارتي للخارجية والعدل رفق كتابها رقم ٩٢٧ المؤرخ

١٩٨٤/١١/٢٧ مشروع العقد المزمع إبرامه بينها وبين الشركة الاستشارية المصرية السويسرية « كومبوتيكو » لتصميم مبنى جميع محكم الاسماعيلية والاشراف على تنفيذه لراجعته قبل توقيمه وفقا لحكم المادة ١١/ب من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، ولما كان مشروع العقد لم يتضمن بيان الاجراءات السابقة على التعاقد ولم يشر اليها فقد طلبت ادارة الفتوى المذكورة من الهيئة العامة لصندوق ابنية المحاكم ابلغتها عن الوسيلة التى تم بها التعاقد وهل هى الممارسة ام المناقصة زعم موافقتها بكافة الاوراق الخاصة بالاجراءات السابقة على التعاقد ، ناوضح كهاب الهيئة المؤرخ ١٩٨٤/١٢/١٦ أن اسناد العملية للشركة المذكورة تم بعد دراسة مجلس ادارة الهيئة للأمر واستعراض خبرة الشركة وسابقة تعاقدتها مع الهيئة فى اكثر من عملية تصميم واشراف على التنفيذ لمجمعات محكم وكذا ما يتقاضاه المكتب العربى وغيره من المكاتب الاستشارية التى من ذات المستوى من اتعاب . ونظرا لقيمة العقد فقد أعدت ادارة الفتوى تقريرا فى هذا الشأن عرضته على اللجنة الاولى لقسم الفتوى التى ارثأت احالة الموضوع الى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع للاهمية والعمومية . فاستظهرت الجمعية العمومية من الاوراق أن مجلس ادارة الهيئة اتخذ قراره فى الموضوع عقب بحث ثلاث عروض قدمت الى الهيئة بناء على طلبها من ثلاثة مكاتب استشارية ذات المستوى الهندسى المناسب مع أهمية المشروع وخاصة من حيث الاسعار التى تقدمتها فكان عرض الشركة السويسرية أرخص العروض . وهو ما يفيد أن الهيئة قد أصدرت قرارها بناء على ممارسة ، أجرتها من المكاتب الثلاثة . والممارسة إحدى الطرق التى قررها القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ بشأن المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية للتعاقد بالنسبة الى الاعمال الاستشارية او الفنية التى تتطلب بحسب طبيعتها اجرامها بعرفة فنيين أو أخصائيين أو خبراء وذلك بغض النظر عن مدى التزام الهيئة بهذه الاحكام لعدم اصدارها لوائحها بعد . وقد استقرت المحكية الادارية العليا منذ حكمها الصادر فى الطعن رقم ١٦٥٤ لسنة ٦ فى جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٢ على أن مبدأ التعاقد فى مجال العقد الادارى عن طريق الممارسة تخضع لقاعدة حرية الادارة فى اختيار المتعاقد ولا تتأبى هذه الحرية مع اخضاع الممارسة لتنظيم قانونى معين ومهما كانت دقة النظام المقرر لاحدى طرق التعاقد عن طريق الممارسة فليس من طريقة واحدة تلزم جهة

الإدارة باختيار بمعتقد معين ، كما انتهت بـجلسة ١٦٦٦/٢/١٧ . ملهن رقم ١١١١ لسنة ١٩٥٤ إلى « أن المشرع لم يضع قيوداً على حرية الإدارة في اختيار المعتقد معها في الممارسة خروجاً على الأصل العام المقرر .

كما استظهرت الجمعية ما سبق أن قرره بـجلسة ١٦٨٥/٢/٢٠ ملته ٢٥٢/١/٥٤ من خضوع الإدارة في اختيارها — في ضوء إقرارها — صاحب أفضل العروض لرقابة القضاء لجهة الفتوى التي تبنى رأيها في مراجعة العقد طبقاً لنص المبحثين ٥٨ ، ٦١ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ : «الرقابة القانونية التي تتولاها إدارة الفتوى ثم اللجنة المختصة طبقاً لهذين النصين هي رقابة مطابقة أحكام مشروع العقد للقوانين دون أن تنطرق إلى مسائل الملائمة والتقدير التي يتفرد القضاء الإداري برعايتها في ضوء ما يقدم إليه من أدلة وإثباتية ، وبمهما بلغت المخالفات التي قد تشوب الإجراءات السابقة على التمسك فلا يجوز لجهة الفتوى الامتناع عن مراجعة العقد ، لأن المراجعة هي التي تكشف هذه المخالفات .

ولما كانت مراجعة العقد المعروض أمره من اختصاص اللجنة الأولى لقسم الفتوى فيتمتع أعضائه بها لتتولى مراجعته .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى إعادة مشروع العقد إلى اللجنة الأولى لقسم الفتوى لتتولى مراجعته .

(ملف ٢٥٤/١/٥٤ — جلسة ١٩٨٥/٤/٢٠)

**ثانياً — الأصل هو التعاقد بطريق المناقصة
ولا يلجأ إلى الممارسة إلا استثناء**

قاعدة رقم (٥١٩)

المبدأ :

الأصل أن تتعاقد جهة الإدارة عن طريق المناقصة فلا تأخذ بأسلوب الممارسة إلا استثناء وطبقاً للأوضاع والشروط المرسومة قانوناً — وجوب إحاطة المناقصة بالشميرية القابلة وهيئة مبدأ المساواة بين المتنافسين عليها — شروط المناقصة هي بمثابة قانون التعاقد وضعت للمصلحة العامة فلا يستلزم للتمسك منها ولا يعتد بكل عمل يتم على خلافها — لا يجوز قبول عطاء ورد بعد الموعد المقرر لتقديم العطاءات لما في ذلك من إخلال صريح بمبدأ المساواة بين المتنافسين — المناقصة دعوة للتعاقد بشروط محددة وموقونة بزمن معلوم .

ملخص الحكم :

أنه كبداً أصيل يكون تعاقد الإدارة عن طريق المناقصة ، والأخذ بأسلوب الممارسة لا يكون إلا في حالات معينة وفي أضيق الحدود طبقاً للأوضاع والشروط المرسومة قانوناً ، ذلك لأن المناقصة تحقق ضمانات أكثر للمصلحة العامة ، ولا يثنى تحقيق ذلك إلا إذا أحيطت بالشميرية التالية وجعل مبدأ المساواة بين المتنافسين هو المبدأ السائد دون أي تمييز لأحد أو استثناء والا اختل التوازن واضطرب حبل المنافسة الذي يقوم على تكافؤ الفرص مما يخرج المناقصة عن الهدف الذي تقررت من أجله ويفوت الغرض من عقدتها . وشروط المناقصة على هذا الوضع هي بمثابة قانون التعاقد فلم توضع لمصلحة أحد من المتنافسين أن شاء أخذ بها وأن شاء لا يأخذ وإنما وضعها كان للمصلحة العامة فلا سبيل للإنكسار منها وكل عمل يتم على خلافها لا يعتد به ولا يترتب عليه أي أثر لأنه يناقض الأسس الذي قامت عليه المنافسة بين المتنافسين .

وتطبيقا للمبادئ المتقدمة فان قبول عطاء المطعون عليه بعد الميعاد انما هو اخلال صريح ببدا المساواة بين المتقدمين مما يعد استثناء على خلاف الشروط المعلنة واخلاا بتكافؤ الفرص ، اذ ان تقدم المطعون عليه بعطائه في اليوم المحدد لفتحظاريف وبعد قفل ميملا تقديم العطاءات يحصل في طريقه قرينة على عليه بما احتوته العطاءات المقدمة في الميعاد مما ينتقض من سرية المناقصة وبالتالي يحق الضرر بالصلحة العامة .

ولما تقدم كان يتمين على الجهة الادارية ان ترفض عطاء المطعون عليه او لا تنظر فيه بحال ما لانه جاء على خلاف شروط المناقصة التي هي دعوة للتساقط بشروط جديدة محددة وموقوتة بزمان معلوم ، فاذا جاء الطلب بعد نوات الميعاد تكون الدعوة الى التعاقد قد استنفذت اغراضها ، وثلاقت مع صاحب الحق فيها من تقدم بعطائه في حدود القوانين واللوائح . . وقد انصحت عن ذلك القصد لائحة المناقصات والمزايدات الصادرة في ٣ من مارس سنة ١٩٥٨ تنفيذا للادة (١٣) من القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناقصات والمزايدات ، وهذه اللائحة ، وان كان صدورها لاحقا على المناقصة موضوع الدعوى الحالية الا ان المبادئ التي جاءت بها هي انصاح عن المبادئ السابق تقريرها بتشريعات سابقة وهي مبادئ تلبيها طبيعة المناقصة والحكمة التي من اجلها اوجب المشرع اجراءها في التساقط ، وفي جميع الاحوال عدا حالات معينة اجاز فيها التعاقد بطريق الممارسة .

(طعن رقم ١٥٥٨ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/١١/٢٤)

قائمة رقم (٥٢٠)

المبحث :

نصوص التشريع الواحد — لا تتناسخ بل يتمين بعضها باعتبارها وحدة متكاملة يفسر بعضها بعضا — تطبيق ذلك بالنسبة لما نصت عليه المادة ١٢٤ من لائحة المناقصات والمزايدات الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ من اتباع شروط المناقصات المعلية اذا زادت قيمة الاصناف او الاعمال التي تقضى الضرورة بشرائها او بالاتفاق على تنفيذها بالممارسة

على مائتي جنيه. وكان تسليم الأصناف أو الأعمال بعد فترة من الوقت تزيد على عشرة أيام — وذلك في ضوء ما نصت عليه المادة ١١٩ من اللائحة ذاتها التي أجازت في حالات وظروف معينة الاجتهاد إلى الممارسة دون قيد أو شرط والمادة الثامنة من القانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناقصات والمزايدات والتي أجازت أن يتم التعاقد عند الضرورة بطريق الممارسة — مقصود المادة ١٢٤ المذكورة في ضوء ما تقدم — هو اتباع ما يتوافق ولا يتعارض مع طبيعة الممارسة من الاستراطات العامة الواردة في الباب الثاني من القسم الأول من اللائحة .

ملخص الحكم :

من المسلم في مجال التفسير أن نصوص التشريع الواحد يجب ألا تتنازع بل تعين تفسيرها باعتبارها وحدة متكاملة يفسر بعضها بعضاً على النحو الذي يحقق أعمال جميع النصوص لا أعمال لبعضها ، وإذا كانت المادة ١١٩ من اللائحة المذكورة وهي الواردة في البلب الثالث من القسم الثاني منها — وهو الخاص بإجراءات "تعاقد بالممارسة" الذي وردت به المادة ١٢٤ أيضاً — قد أجازت في فقرتها السادسة شراء الأصناف أو الاتفاقي على تنفيذ الأعمال عن طريق الممارسة في الحالات التي تنفي حالة الاستعجال الطارئة أو الظروف غير المتوقعة بعدم إمكان تحصيل إجراءات المناقصات إذا كانت تلك المادة قد أجازت الاجتهاد إلى الممارسة في هذه الحالة دون قيد أو شرط إلا أن يتحقق موجبها وهو حالة الاستعجال الذي لا يتحمل إجراءات المناقصة فإنه يكون من غير المقبول تفسير المادة ١٢٤ من لائحة الواردة في البلب ذاته بأنها تلزم الإدارة باتباع إجراءات المناقصة العامة إذا زادت مدة التسليم على عشرة أيام وكانت تيسة العملية تزيد على مائتي جنيه لأن هذا التفسير يحقق تعاضداً بين نصوص اللائحة الواحدة وتضارياً في أحكامها لا يسوغه منطق التفسير السليم ، أن هذا التفسير الذي قام عليه الحكم المطعون فيه يصطلم بنص المادة الثالثة من القانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناقصات والمزايدات والتي صدرت لائحة المذكورة بالاستناد إليه فقد أجازت تلك المادة عند الضرورة أن يتم التعاقد بطريق الممارسة ولم توجب على الإدارة في هذه الحالة إلا أن تتولى

الممارسة لجنة يشترك في عضويتها من بنبيه وزير الخزانة فيما تريد على
... جنبه والى يكون قرار هذه اللجنة مسببا فلا يجوز بعد ذلك تفسير
ضمن في اللائحة الصادرة بالاستناد الى هذا القانون لما من شأنه ان
يعارض مع نصوصه او يعطل من تطبيقها هذا الى ان لازم الاخذ بوجهة
نظر الحكم المطعون فيه هو اتباع جميع اجراءات المناقصة في الحالات المشار
اليها في المادة ١٢٤ من اللائحة وهذه الاجراءات تتعارض بطبيعتها مع اجراءات
الممارسة التي لا يتمسور اخضاعها لاجراءات النشر والاعلان وفتح
الظاريف وغير ذلك من الاجراءات التي تتطلب زمنا طويلا لا يتفق مع ما
تقوم عليه الممارسة من سرعة ومرونة في الاجراءات وحرية تامة لجهة الادارة
في اختيار المتعاقد معها ومن ثم فانه اذا وضح تماما ان التفسير الذي
ذهبت اليه المحكمة للمادة ١٢٤ من اللائحة للقول باخضاع الممارسة في
الحالات الموضحة بها لاحكام المناقصات العامة ، اذ وضح ان هذا التفسير
من شأنه ان يعطل تنفيذ بعض احكام اللائحة المذكورة وانه وضح ان هذا
التفسير من شأنه ان يعطل تنفيذ بعض احكام اللائحة المذكورة وانه
يمطعم بالقانون الذي صدر بالاستناد اليه فضلا عن انه لا يستقيم
مع القاعدة الاساسية التي يقوم عليها هذا النوع من وسائل تعاقد الادارة
ويعارض مع طبيعة هذا النوع وما يتطلبه من استقلال بالاجراءات التي
توافقه فانه يضمن استبعاد هذا التفسير وعلى ذلك يقضى القول بان كل
ما قصت اليه تلك المادة اخذا بصريح صياغتها وعلى مقتضى المبادئ
الاساسية في التطبيق والتفسير وبمراعاة المبادئ الاساسية التي تحكم
الصور المختلفة لوسائل تعاقد الادارة هو اتباع الاشتراطات العامة
الواردة في السلب الثاني من القسم الاول من اللائحة الخاصة بالمناقصات
العامة بل انها قصت الى ان تتبع من هذه الاشتراطات ما
يتوافق ولا يعارض مع طبيعة الممارسة وليس في هذه الاشتراطات
ما يلزم جهة الادارة باتباع اجراءات المناقصة العامة في الحالات
الواردة بها او ما يضع قيودا على حريتها في اختيار المتعاقد
معهما ويكون قصارى ما تطلبته هذه المادة ان تتبع الاشتراطات
العامة الواردة في الفئتين الاول والثاني من هذا الباب وهي بالذات
الاشتراطات المتعلقة بالتقييمات الواردة في الفصل الثاني منه ضمنا
لجهة الملاءمة وتنفيذا للمبدأ على احسن وجه . يقطع في هذا ان الفقرة
الآخيرة من تلك المادة قد نصت على انه : اذا كتبت الممارسة المحددة

للفصل نقل عن عشرة أيام فيقتضى أخذ تعهد على المتعهد يضمن فيه تنفيذ التزامه في الفترة المحددة وتحفظ المصلحة بحقها في الرجوع عليه بالتعويضات عما قد يلحقها من الأضرار « وهذه الفقرة واضحة الدلالة على أن المقصود من نص المادة ١٢٤ المذكورة هو اتباع اشتراطات التأمين فالتصق لم يتخك اكن قيذا على حرية الإدارة في اختيار المتعهد معها في الممارسة خروجاً على الأصل العلم المقرز وان أكد ضمانه أصلية مقرررة للمصلحة العامة لكفالة تنفيذ العقد على الوجه الاكمل .

(طعن رقم ١٦١ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/١٨)

الفرع الرابع الأمر المقتضى

أولاً — جواز تكليف شركات القطاع العام بتنفيذ الأعمال اللازمة
لخطة التنمية الاقتصادية

قاعدة رقم (٥٢٢)

المبدأ :

يجوز لوزير الإسكان والمرافق أن يكلف أيًا من شركات أو منشآت
المقاولات الداخلية في القطاع العام بتنفيذ الأعمال اللازمة لخطة التنمية
الاقتصادية — قرار وزير الإسكان رقم ٣٧ لسنة ١٩٨١ بتحديد حالات
وضوابط أوامر التكليف الصادرة استنادًا للمادة الأولى من القانون رقم ١٤٧
لسنة ١٩٦٢ — القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ بإصدار قانون تنظيم المقاصف
والمزادات نظم أساليب معينة للمقاصد وهي جيبما أساليب تتوقف على إرادة
المقاصد — القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٢ بشأن تنفيذ أعمال خطة التنمية
الاقتصادية التي بوسيلة أخرى هي التكليف رغمًا عن إرادة شركة المقاولات
التي لا يجوز لها أن ترفض التكليف أو تخالفه ولا تعرضت لعقوبة جنائية —
النظام القانوني لأوامر التكليف نظام خالص لم يصرفه القانون رقم ٩
لسنة ١٩٨٢ وبالتالي فإنه يجري في شأنه قاعدة أن النص الخالص يقيّد
النص العام — الأثر المترتب على ذلك : سريان القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٢
في ظل العمل بقانون المقاصف والمزادات .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الأولى من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٢ بشأن تنفيذ
أعمال خطة التنمية الاقتصادية على أنه « يجوز لوزير الإسكان والمرافق

أن يكلفا إما من شركات أو منشآت المقلولات الداخلة في القطاع العلم بتنفيذ الاعمال اللازمة لخطة التنمية الاقتصادية . ويصدر أمر التكليف من الوزير الى الشركة أو المنشأة ببشارة « ، وقد صدر قرار وزير الاسكن رقم ٢٧ لسنة ١٩٨١ بتحديد حالات وضوابط أوامر التكليف الصادرة استنادا للمادة المذكورة نصا في المادة الأولى منه على أن « يقتصر استصدار قرارات التكليف بتنفيذ أعمال التنمية طبقا للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٢ على الحالات الآتية » :

- ١ — المشروعات العسكرية التي لها صفة السرية .
 - ٢ — المشروعات العاجلة التي لا يتوافر الوقت الكافي لطرحها في مناقصة عامة .
 - ٣ — المشروعات أو العمليات المرتبطة بعمليات أخرى في ذات الموقع سبق اسفادها بمناقصة أو بأمر تكليف .
 - ٤ — المشروعات التي تقع في المناطق النائية التي يتعذر تنفيذها عن طريق المناقصات أو المشروعات القومية ذات الصلة الخاصة .
- ونصت المادة الأولى من مواد اصدار القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون المزايدات والمناقصات « على أن تسرى أحكام القانون المرافق على جميع الوزارات والمصالح ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خلس في القوانين أو القرارات الخاصة بلقائها » . وتنص المادة الثالثة على أن « يلغى القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناقصات والمزايدات والقوانين المعدلة له ، كما يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون » وتنص المادة الأولى من ذات القانون على أن « يكون التعاقد على شراء المنقولات وتقديم الخدمات ومنقولات الاعمال ومنقولات النقل من طريق مناقصة عامة يعلن عنها ، ويجوز استثناء ويقرر مسبب من السلطة المختصة التعاقد بالحدى الطرق الآتية :

- | | |
|-----------------------|---------------------|
| ١ — المناقصة المحدودة | ب — المناقصة الحدية |
| ج — الممارسة | د — الاتفاق المباشر |

وفذلك في الحدود ووفقا لشروط والاضاع المبينة بهذا القانون والقرارات المنفذة له .

ومن حيث انه بمقارنة كلا من القانونين سالفى الفكر بين أن القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه ينظم اساليب معينة للتعاقد هي المناقصة والممارسة والاتفاق المباشر وهي جميعا اساليب تتوقف على ارادة التعاقد مع الادارة بحيث لا يتم العقد — ايا كان اسلوب التعاقد — الا براضته ، بينما نجد أن بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر يأتى بوسيلة اخرى هي التكليف أى رغبا عن ارادة شركة المقلولات التى لا يجوز لها أن ترفض هذا التكليف وتخالفه والا تعرضت للعقوبة الجنائية المنصوص عليها في المادة الرابعة من هذا القانون . يضاف الى ذلك أن أوامر التكليف انها تتعلق بتنفيذ الاعمال اللازمة لخطة التنمية الاقتصادية وتكون ملزمة على تكليف شركات مقلولات القطاع العام ، في حين أن التنظيم الوارد في القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ انها هو تنظيم عام وشامل يسرى بالنسبة لجميع العقود الادارية سواء كانت هذه العقود مبرمة مع وحدات القطاع العام أو القطاع الخاص ، وثرانيا على كل ذلك فان النظام القانونى لأوامر التكليف الذى تضمنه القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٢ انها هو نظام خاص لم يعرفه قانون المناقصات والمزايدات رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ وبالتالي فانه يجرى في شأنه قاعدة أن النص الخاص يقيد النص العام ويظل هذا القانون ساريا في ظل قانون المناقصات والمزايدات .

ومن حيث أنه مما يدعم هذا النظر أن القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ هو قانون لاحق في صدوره على القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٢ — لم ينص صراحة على إلغاء القانون الاخير كما لم يتضمن نصا يتعارض تعارضا تاما مع نصوص القانون المذكور ولم ينظم تنظيمها كلبلا أو ناقصا موضوع أوامر التكليف بتنفيذ اعمال خطة التنمية الاقتصادية وهو التنظيم الذى تضمنه القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٢ ، ومن ثم لا يصح القول بأن القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ قد ألغى القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٢ ، يضاف الى ذلك أن القانون ١٤٧ لسنة ١٩٦٢ — صدور في ظل قانون المناقصات القديم رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤ وظل ساريا في ظله ولا يخلط القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ عن القانون القديم الا في مسائل تفصيلية ، لا تغير من الحكم المتقدم .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز
تكليف شركات القطاع العام بتنفيذ بعض أعمال المخاولات تنفيذا للقانون
رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٢ وذلك في ظل العمل بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ سلفه
الذكر .

(ملف ١٥/٢/٧٨ — جلسة ١٩٨٤/٤/٤)

قاعدة رقم (٥٢٢)

المبدأ :

اجراء العقد عن طريق الامر المباشر وليس بالممارسة او كئن فيه
مختلفة المادة ٥ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ الا ان هذه المخالفة ليس من
شأنها ان تؤثر على صحة العقد او تؤدي الى بطلانه مع عدم الاخلال بالمسئولية
عنها ان كان لها محل — البدء في الاعمال المتعاقد عليها لا يمنع من مراجعة
المعقده طبقا لقانون مجلس الدولة .

ملخص الفتوى :

ورد الى دائرة الفتوى لوزارتي الخارجية والعدل كتاب السيد الاستاذ
المستشار أمين عام مجلس الدولة المؤرخ ١٩٨٤/١١/١٨ مرفقا به صورة
من مشروع العقد المزمع ابرامه بين مجلس الدولة وشركة التعمير والسكن
الشعبية لتسييم مقر المجلس الجديد بالجيزة والاشراف على تنفيذه طلبا
مراجعته . ونظرا لان مشروع العقد غير محدد القيمة فقد عرضت الادارة
المذكورة مشروع العقد على اللجنة الاولى لقسم الفتوى التي اترت بجلستها
المعقودة بتاريخ ١٩٨٥/١/١ تأجيل نظر الموضوع لاعداد تقرير تكميلي لبيان
الطريقة التي تم بها تكليف الشركة المذكورة بالعمل محل للمقد . ويتلخص
١٩٨٥/٤/٣ ورد الى ادارة الفتوى كتاب السيد الاستاذ المستشار أمين عام
مجلس الدولة رقم ١١٧٩ مرفقا به كتاب رئيس مجلس ادارة شركة التعمير
والمسكن الشعبية رقم ٢٧٢ المؤرخ ١٩٨٥/٢/١١ الذي تضمن : ان تقيم
الشركة بالعمل تم بموجب تكليف من وزارة التعمير والدولة للسكن بآن
تقدم الى مجلس الدولة عرضا للتقييم بهذا العمل . وقد تعينت الشركة للمجلس

بتاريخ ١٩٨٢/١/١٥ بالعرض المطلوب متضمنا تفاصيل مهام الشركة والاعتماد المحددة لكل مهمة ، ووافق المجلس على هذا العرض « . ويعرض هذه الواقعة على اللجنة الاولى بطريقتها المعتادة بتاريخ ١٩٨٥/٥/٧ ارتأت — نظرا لما اثير في هذه الجلسة من مناقشات عن سلامة سريان احكام القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٢ على الاعمال الاستشارية — احالة الموضوع الى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فاستظهرت من الاوراق ان مشروع العقد محل المراجعة يتعلق بتصميم مقر مجلس الدولة بالجيزة والاشراف على تنفيذه . وبذلك يدخل محل العقد في مفهوم الاعمال الاستشارية او الفنية التي تتطلب بحسب طبيعتها اجراءها بمعرفة فنيين او اخصائيين . وهي الاعمال التي اُجريت المادة ٤/٥ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانوني تنظيم المناقصات والمزايدات لجهة الادارة واللجوء في اختيار المتعاقد معها على تنفيذها الى اسلوب الممارسة . كما تبينت الجمعية ان المادة الاولى من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٢ بشأن تنفيذ اعمال خطة التنمية الاقتصادية اباحت لوزير الاسكان — بموجب امر تكليف يصدره — تكليف اى من شركات المقاولات الداخلة في القطاع العام بتنفيذ الاعمال اللازمة لخطة التنمية . الا انه — ويغض النظر عما اذا كانت الاعمال الجائز التكليف بها وفقا لاحكام هذا القانون تقتصر على الاعمال التنفيذية ام تمتد لتشمل الاعمال الاستشارية — عن الواضح من الاوراق ان وزير الاسكان لم يصدر امرا بما له من سلطة وفقا لاحكام القانون المشار اليه بتكليف الشركة المذكورة لتنفيذ الاعمال محل العقد وهي وضع التصميمات والقيام بالاعمال الاستشارية ، وانما يتضلع من كتاب الشركة المشار اليه الى امين علم مجلس الدولة ان وزارة التعمير والدولة للاسكان كلفت الشركة بتقديم مجرد عرض الى مجلس الدولة للقيام بالعمل محل العقد . وبتاريخ ١٩٨٢/١/١٥ تقدمت الشركة بهذا العرض عن الاعمال التي ستقوم بها واتمليها عن كل مرحلة ووافق عليه المجلس . وبذلك يكون محل تكليف الوزارة هو مجرد تقديم عرض وليس تكليفنا بعمل حسبية يقضى القانون المشار اليه . فنتحصر لاحكام القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٢ عن المتعاقد محل المراجعة .

ويتضح من الاوراق ان الشركة قدمت عرضها على الوجه الذى اوضحته

يؤخذ قبله مجلس الدولة وبدأ الطرفان فعلا في تنفيذه . فأنتهت مرحلة تصميم المقرر وبدأ تنفيذ أعمال أسلسته وفقا للتصميمات التي قدمتها الشركة وتحت إشرافها . . كما شملت الشركة بالإشتراك في لجان فتح المظاريق وتوزيع العطاءات الخاصة بمقولة اقلية المبنى والبث فيها وبذلك يكون العقد قد استعد فعلا وبدأ تنفيذه فعلا على الوجه الوارد في عرض الشركة الذي قبله المجلس .

ولما كان المستفاد مما تقدم أن العقد محل طلب المراجعة قد تم عن طريق الامر المباشر وليس الممارسة بالمخالفة لنص المادة ٥ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه الا أن هذه المخالفة — ايا كان وجه القول فيها — فليس من شأنها أن تؤثر على صحة العقد أو تؤدي الى بطلانه ، مع عدم الإخلال بالمسئولية عنها ان كان لها محل .

ولما كانت مراجعة العقود بمجلس الدولة إنما أراد بها الشارع مجرد منب الرأي فيها تجريه الجهة الإدارية من العقود دون أن تكون ملزمة باتباعه ، ولم يقرن المشرع هذا الاجراء بجزاء ما ولم يرتب البطلان على مخالفته ، وبالتالي لم يجعل منه ركنا أو شرطا لانعقاد العقد أو صحته ، نقض مدنى الطعن رقم ٦٢ لسنة ٢٧ ق مجموعة ١ لسنة ١٥ ص ٨٥٧) فلا تؤثر هذه المخالفة على صحة العقد ، خاصة وقد تطلعت به حقوق الغير المتعاقد مع جهة الإدارة ، وهو غير مسئول عن مخالفتها لأحكام القوانين المنظمة لعملها . كما أن الرقابة القانونية التي تتولاها إدارة الفتوى واللجنة المختصة بمجلس الدولة طبقا نص المادتين ٥٨ و ٦١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة — حسبما استقر على ذلك افتاء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع — إنما هي رقابة للتحقق من مطابقة أحكام مشروع العقد للقوانين دون أن تطرق الى مسائل الملاحة والتفسير انتهى بفرد القضاء برقابتها لا جهة الفتوى ، وبمهما بلغت المخالفات التي قد تشوب الإجراءات السابقة على التعاقد ، فلا يجوز لجهة الفتوى الابتناع عن مراجعة العقد لأن المراجعة هي التي تكشف هذه المخالفات . وعلى جهة الانتباه ابلاغ الجهة طالبة الرأي بكافة ما ارتأته في هذا الشأن سواء ما تنطق بالإجراءات أو بنصوص العقد أو بما أصبح جزء من مستندات سابقة عليه . وبذلك تضع جهة الإدارة المتعاقد بمسئوليتها القانونية كلية والتي لا يصبح

لديها عفر بعد ايضاح الموقف القانونى لها ككللا ثم تتحلل مسئوليتها انه لم تر الاخذ بالرأى القانونى وتدارك ما قد يشوب تعلتها من مخالفة لاحكام القانون (الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع — جلسة ١٩٨٥/٢/٢٠ ملف ٢٥٢/١/٥٤ و جلسة ٣٠ — ٤ — ١٩٨٥ ملف ٥٤ — ١ — ٢٥٤) .

ولما كان العقد محل طلب المراجعة قد انعقد — حسبما سلف البيان — بالمخالفة لاحكام المادة ٤/٥ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه وبدأ تنفيذه نملا ، الا أنه وقد اصبح ابرام هذا العقد امرا واقعا فلا يسع جهات الانتاء بالمجلس أن تراجع من الناحية القانونية لبدء ما عساه يوجد فيه من ملاحظات . والجهة المتعاعدة وشأنها فى تدارك ذلك ان امكن مع الطرف الآخر فى العقد .

لهذا ولما كانت مراجعة هذا العقد بما تختص به اللجنة الاولى لقسم الفتوى فان الامر يقضى اعادته اليها لتتولى مراجعته طبقا لاحكام القانون.

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع :

١ — مخالفة التعاقد الذى تم بالامر المباشر لاحكام المادة (٥) من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه .

٢ — لا تؤدى المخالفة لاحكام المادة (٥) من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه الى بطلان العقد ، مع عدم الاخلال بالمسؤولية عنها .

٣ — ابرام العقد اصبح واقعا بالبدء فى تنفيذ الاعمال محل التعاقد ولا يمنع من ذلك مراجعته طبقا لقانون مجلس الدولة .

اعادة العقد الى اللجنة الاولى لتتولى مراجعته .

(ملف ٢٠٨/٦/٨٦ — جلسة ١٩٨٥/٦/٢٦)

نقيا — جواز تقرير بيع شركة سيلاطية عملة
بعض منشأتها بالآبر المباشر

قاعدة رقم (٥٢٢)

المبدأ :

القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٢ بشأن هيئات القطاع العام وشركته في
المادة ٣٢ منه خول مجلس إدارة الشركة السلطات اللازمة للقيام بالاعمال
التي يقتضيها تحقيق اغراض الشركة ووضع اللوائح الداخلية لتنظيم اعمال
الشركة وادارتها ونظم حساباتها وشؤونها المالية دون التقيد بالنظم الحكومية
— لمجلس إدارة شركة فنادق مصر الكبرى ان يقرر بيع بعض المنشآت
المملوكة للشركة لشركة اخرى بالآبر المباشر بالقيمة والشروط التي يراها
مناسبة — لا يقدح في ذلك ما نصت عليه اللائحة المالية الموحدة لشركات
السيلاطية الصادرة في ١٩٦٩/٣/٢٥ من ان يكون البيع كبتا علم بطريق الرافد
المعقبي .

ملخص الفتوى :

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان القانون رقم ٩٧
لسنة ١٩٨٢ بشأن هيئات القطاع العام وشركته تد خول — بمقتضى المادة
٣٢ منه — مجلس إدارة الشركة جميع السلطات اللازمة للقيام بالاعمال
التي يقتضيها تحقيق اغراض الشركة ووضع اللوائح الداخلية لتنظيم اعمال
الشركة وادارتها ونظم حساباتها وشؤونها المالية دون التقيد بالنظم الحكومية
وبذلك فلان المشرع خص شركات القطاع العام باحكام متميزة فيما ينطبق
بوضع اللوائح الداخلية التي تنظم اعمال الشركة وادارتها وشؤونها المالية
مما يكفل لها انتظام العمل دون التقيد بالنظم الحكومية . ولما كان النظام
الاساسي لشركة فنادق مصر الكبرى ينص على ان لمجلس الادارة اوسع
السلطات في ادارة اعمال الشركة وله ان يشتري ويبيع بجميع الطرق كافة

الاصول والممتلكات وكلفة الحقوق المنقولة والعقارية بالثمن او بما يقابله وبالقمية والشروط التى يراها مناسبة . فمن ثم يجوز لمجلس ادارة شركة فنادق مصر الكبرى ان يبيع بعض المنشآت المملوكة لها لشركة سسيناء للفنادق ونوادى الفوص بالامر المباشر بالقمية والشروط التى يراها مناسبة . ومع صراحة النصوص ووضوحها فى هذا الشأن فلا محل للاجتهاد والتأويل . ولا يقدر فى ذلك ما نصت عليه اللائحة المالية الموحدة لشركات السليحة الصادرة بقرار من مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للسليحة والفنادق بتاريخ ١٩٦٩/٢/٢٥ من ان يكون البيع كميذا علم عن طريق المزايا العلنى ، لان هذه اللائحة وما حوته من احكام لا تعدو وان تكون اتفاقا ارتضته شركات السليحة يملك مجلس ادارة كل شركة الخروج عليه بمقتضى السلطات المخولة له فى القيام بجميع الاممال التى يقتضيها تحقيق اغراض الشركة ووضع لوائح الشركة الداخلية دون التقيد بالنظم الحكومية خاصة وقد اعطى النظام الاساسى لشركة فنادق مصر الكبرى لمجلس الادارة الحق فى ان يبيع ويشترى بجميع الطرق كلفة الاصول والممتلكات وكلفة الحقوق والامتيازات المنقولة والعقارية بالثمن او بما يقبله وبالقمية وبالشروط التى يراها مناسبة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انه يجوز لمجلس ادارة شركة فنادق مصر الكبرى بيع بعض أموالها لشركة سسيناء للفنادق ونوادى الفوص بالامر المباشر وبالقمية والشروط التى يراها مناسبة .

(ملف ١٠٠/١/٤٧ — جلسة ١٩٨٥/٦/٢٦)

الفصل الثالث تنفيذ العقد الإداري

الفرع الأول المبادئ العامة في تنفيذ العقد الإداري أولاً — حقوق والتزامات وحدها العقد

قاعدة رقم (٥٢٤)

المبدأ :

حقوق المتعاقد والتزاماته تحدد طبقاً لنصوص العقد — لا اثر للمكتبات
والمنشورات والكتب النورية التي تصدرها الوزارة الى اجهزتها الادارية
في هذا الشأن .

ملخص الحكم :

ان حقوق المتعاقد مع جهة الادارة والتزاماته انما تحدد طبقاً لنصوص
العقد الذي يربطه بجهة الادارة وليس على اساس مكتبات أو منشورات
أو كتب دورية تصدرها الوزارة الى اجهزتها الادارية المخلفة .

(طعن رقم ٣٥٤ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١)

قاعدة رقم (٥٢٥)

المبدأ :

تنفيذ العقد طبقاً لما اشتمل عليه — يبدأ مسلم به في مجالات روابط
القانون العام كما هو الشأن في مجالات روابط القانون الخاص — التزام جهة
الادارة بتسليم الاصناف محل التعاقد بالحالة التي كانت عليها وقت انعقاد
العقد — مسؤولية الادارة عن كل نقص في مقاديرها بحسب ما يقضى به للمعرف
الجاري عليه في المعاملات .

ملخص الحكم :

انه طبقا لما تقتضى به المادة ١٤٨ من القانون المدنى ينبغي تنفيذ العقد طبقا لما اشتمل عليه ، وهذا مبدا مسلم به فى مجالات روابط القانون العام كما هو الشأن فى مجالات روابط القانون الخاص ، ومقتضى ذلك هو التزام جهة الإدارة بأن تسلم المدعى الاصناف التى كانت محلا للعقود جسيمها بالحالة التى كانت عليها وقت انعقاد العقد ، ومتى كان الثابت أن الاصناف المبيعة قد حددت مواصفاتها ومقاديرها فى العقد الذى انعقد بقبول المصلحة انعرض الذى تقدم به المدعى ، فإن الإدارة تسال عن كل نقص فى مقاديرها بحسب ما يقضى به العرف الجارى عليه العمل فى المبيعات .

(طعن رقم ٩٥٤ لسنة ١٢ قى - جلسة ١١/٤/١٩٧٠)

ثانياً — وجوب توافر حسن النية في تنفيذ العقود

قاعدة رقم (٥٢٦)

المبدأ :

القاعدة التي تخضع لها العقود المدنية من وجوب تنفيذها بما يتفق وحسن النية سريتها على العقود الإدارية .

ملخص الحكم :

إن العقود تخضع لأصل عام من أصول القانون ، يقضى بأن يكون تنفيذها بطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية، وهذا الأصل يطبق في العقود الإدارية ، شأنها في ذلك شأن العقود المدنية . فإذا ثبت أن البضاعة الموردة تتفق مع المواصفات في التركيب ، وأن الشوائب اللاحقة بها لا تؤثر على صلاحيتها للاستعمال ، فلم يكن ثمة ما يحول — تطبيقاً لبدأ تنفيذ العقود بحسن نية — دون قبول هذه الكميات الموردة .

(طعن رقم ١٥٢٠ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٤/٢٠)

قاعدة رقم (٥٢٧)

المبدأ :

إن تنفيذ العقد بطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية هو أصل مطبق في العقود الإدارية شأنها في ذلك شأن العقود المدنية — عدم إخلال ذلك بما تتميز به العقود الإدارية من طابع خاص مناطه احتياجات المرفق وتطبيق المصلحة العامة على مصلحة الأفراد الخاصة .

ملخص الحكم :

إن من المبادئ المسلمة أن العقود تخضع لأصل عام من أصول القانون ، يقضى بأن يكون تنفيذها بطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية

وهذا الأصل مطبق في العقود الادارية شأنها في ذلك شأن العقود المدنية ولا يخل بذلك أن العقود الادارية تتميز بطابع خاص منطلعه احتياجات المرفق الذي يستهدف العقد تسييره وتغليب المصلحة العامة على مصلحة الانراد الخاصة وهذه الفكرة هي التي تحكم الروابط التي تنشأ عن العقد الادارى ، وينبغى على هذه الفكرة أن للادارة سلطة انتهاء العقد اذا قدرت أن هذا يقتضيه الصالح العام وليس للطرف الآخر الا الحق في التمويضات ان كان لها وجه ، كما أن لها سلطة تعديل العقد بحيث لا يصل التعديل الى الحد الذى يخل بتوازنه المالى والا كان للطرف الآخر في هذه الحالة التمسك باعتبار العقد منسوخا والمطالبة بالتعويضات ان كان لها وجه كذلك .

(طعن رقم ٩٥٤ لسنة ١٢ ق — جلسة ١١/٤/١٩٧٠)

ثالثاً — تفسير المقعد الإداري

قاعدة رقم (٥٢٨)

المبدأ :

تفسير المقعد الإداري — قاعدة الاستهزاء في تعريف النية المشتركة للمتعاقدین المتصوص عليها في المادة ١٥٠ من القانون المدني — غير ملزمة للحكمة .

ملخص الحكم :

ان الاستهزاء في تعريف النية المشتركة للمتعاقدین بطبيعة التعاقد وبما ينبغي ان يتوافر من امانة وثقة بين المتعاقدين ونفا للعرف التجاري في المعاملات (١٥٠ مدني) ليس بقاعدة ملزمة للحكمة وانها تستأنس بها وهي في حل ان تتبعها اذا رأت ان اتباعها غير ذي جدوى في الوصول الى تعريف نية المتعاقدين . اما الشكايات والطلبات التي تريد الوزارة ان تستخلص منها علم جميع اصحاب المطاحن المتعاقدين باسس التسمية وبالتالي استخلاص التزامهم برد الفروق في حلة زيادة نسبة القمح البلدي في الخلط — هذه الشكايات والطلبات مقدمة من بعض كبار اصحاب المطاحن وهؤلاء لا يظهرون جمهرة اصحاب المطاحن المتعاقدين ولا ينوبون عنهم نيابة قانونية ، ومن ثم فان نسبة صدور الشكايات والطلبات المذكورة الى جميع اصحاب المطاحن المتعاقدين ليس له واقع ثبت من اصل موجود فعلا ، واذا كان ذلك فلا يجدي ان تتبع في شأن الشكايات والطلبات المثلر اليها قاعدة التفسير سالفة الذكر لانها لا تؤدي الى تعريف نية جميع اصحاب المطاحن المتعاقدين .

(طعن رقم ٢٠٣٨ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٢٣)

قاعدة رقم (٥٢٩)

المبدأ :

وجوب البحث عن النية المشتركة للمتعاقدین دون الوقوف عند العنصر

الحرفي للالفاظ — العوامل التي يستهدى بها القضاء للكشف عن هذه النية —
سريان ذلك على العقود الإنشائية .

ملخص الحكم :

من المتعين في تفسير العقود البحث عن النية المشتركة للمتعاقدين دون حجب الوقوف عند المعنى الحرفي للالفاظ اذ العبرة بالارادة الحقيقية على أن تكون هي الارادة المشتركة للمتعاقدين لا بالارادة الفردية لكل منهما لأن هذه الارادة المشتركة هي التي التقى عندها المتعاقدان وهي التي يؤخذ بها دون اعتداد بها لأى متعاقد منهما من ارادة فردية ومن العوامل التي يستهدف بها القضاء للكشف عن هذه النية المشتركة ما يرجع الى طبيعة التعامل حيث يختار القاضى المعنى الذى تقتضيه طبيعة العقد ، ومن العوامل الموضوعية التي يسترشد بها القاضى أن تخصيص حالة بالذكر لا يجعلها تنفرد بالحكم وأن عبارات العقد يفسر بعضها بعضها بمعنى أنه لا يجوز عزل العبارة الواحدة عن بقية العبارات بل يجب تفسيرها باعتبارها جزءا من كل وهو العقد فقد تكون العبارة مطلقة ولكن تحددها عبارة سابقة أو لاحقة وقد تقرر العبارة أصلا يرد عليه استثناء قبلها أو بعدها وقد تكون العبارة مبهمه وتفسرها عبارة وردت في موضع آخر كذلك فإن من العوامل الخارجية في تفسير العقد الطريقة التي يتخذ بها وتكون متفقة مع ما يوجبه حسن النية في تنفيذ العقود حيث لا يقتصر العقد على الزام المتعاقد بها ورد فيه ولكن يتناول أيضا ما هو من مستلزماته وفقا للقانون والعرف والعدالة بحسب طبيعة الالتزام ومن المسلم به أن قواعد التفسير المقررة في القانون المدني إنما تقوم على حسن الفهم والادراك وأنها إنما وضعت لتعين القاضى على الكشف عن النية المشتركة للمتعاقدين وإذا كان هذا هو الشأن في مجال القانون الخاص بقواعده المقتنة فإن القانون الإنشائي — وهو غير مقنن — أولى بأن تسوده هذه الفكرة .

(ملعن رقم ٦٣٩ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٠)

قائمة رقم (٥٢٠٠)

المبدأ :

اصول التفسير في حالتى وضوح عبارة العقد وعدم وضوحها — المقصود
بوضوح العبارة .

ملخص الحكم :

ان الاصل في تفسير العقود — مخنية ككثت أم ادارية — انه اذا ككث عبارة العقد واضحة فلا يجوز الانحراف عنها عن طريق تفسيرها للتصرف على ارادة المتعاقدين اما اذا ككث غير واضحة فقد لزم تقضى النية المشتركة للمتعاقدين دون الوقوف عند المعنى الحرفى للالفاظ مع الاستهداء فى ذلك بطبيعة التعامل وما ينبئى ان يتوافر من املنة وثقة بين المتعاقدين ونقلا للعرف الجارى فى الممارلات . والمقصود بوضوح العبارة هى وضوح الارادة فقد تكون العبارة فى ذاتها واضحة لكن الظروف تدل على ان المتعاقدين اساءوا استعمال التعبير الواضح فتقصدا معنى وعبرا عنه بلفظ لا يستقيم له هذا المعنى بل هو واضح فى معنى آخر ففى هذه الحالة لا يؤخذ بالمعنى الواضح للفظ بل يجب ان يعدل عنه الى المعنى الذى قصد اليه المتعاقدان دون ان يرمى ذلك بالمسخ والتشويه فالمعبرة فى تفسير العقود والنظر على النية المشتركة للمتعاقدين عن طريق معايير موضوعية تبكن من الكشف عنها .

(طمن رقم ٣٧٣ لسنة ١٠ ق ١٩٦٧/١٢/٢)

قاعدة رقم (٥٢١)

المبدأ :

الطبيعة المميزة لاجراءات التعاقد الادارى — لا تستقيم مع التقدم بمطاء مغير الشروط الجوهرية التى تضمها الاكارة — التزم قواعد التفسير الضيق فيما يرد على خلاف هذا الاصل .

ملخص الحكم :

الاصل ان من يوجه اليجاب فى التعاقد الادارى انها يوجهه على اسلس الشروط العملية المطن عنها والتى تستل الادارة بوضعها دون ان يكون للطرف الاخر حق الاشتراك فى ذلك وليس من يريد التعاقد الا ان يقبل هذه الشروط او يرفضها ، فلذا اراد الخروج فى عطائه على هذه الشروط عن الاصل ان يستبعد هذا المطاء الا ان يكون الخروج مقصورا على بعض التحفظات التى لا تؤثر على الشروط الجوهرية المطنة ففى هذه الحالة ليجز

للإدارة أن تتفاوض مع صاحب المطاء الاقل للنزول عن كل أو بعض
تخلفاته . ففي ضوء هذه الطبيعة المميزة لاجراءات التعاقد الإدارى والتي
لا يستقيم معها فى الاصل المتقدم بمطاء مخابر للشروط الجوهرية التى
تضمها الإدارة ، يصح القول بالترام قواعد التفسير الضيق فيما يرد
على خلاف هذا الاصل وبحيث تعتبر طبيعة العقد من العوامل التى يستلزم
بها فى ترجيح المعنى الذى يتفق مع هذه الطبيعة .

(طعن رقم ٢٣٣ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٢)

رابعا — للادارة سلطة الاشراف والتوجيه على تنفيذ العقد
الادارى ، والافراد بتعديل شروطه والاضافة اليها
بما يراه متفقا مع الصالح العام

قاعدة رقم (٥٢٢)

المبدأ :

عدم تساوى مصالح الطرفين ، اذ يجب ان يعطى الصالح العام على
المصلحة الفردية الخاصة — للادارة سلطة الاشراف والتوجيه على تنفيذ
العقد ، ولها الافراد بتغيير شروطه او اضافة جديد اليها بما تراه اكثر اتفقا
مع الصالح العام — اذا وصل التعديل الى حد التسخين فللطرف الاخر الحق
في التعويضات اذا اخذت الموازنة في الشروط المالية — سلطة الادارة في
انهاء العقد للصالح العام مع تعويض الطرف الاخر عن الضرر .

ملخص الحكم :

ان العقود الادارية تتميز عن العقود المدنية بطابع خاص ، منسلطه
احتياجات المرفق الذى يستهدف العقد تسييره وتغليب وجه المصلحة
العامة على مصلحة الافراد الخاصة ، فبينما تكون مصالح الطرفين
في العقود المدنية متوازنة ومتساوية ، اذا بها في العقود الادارية غير
متكافئة ، اذ يجب ان يعطى المصالح العام على المصلحة الفردية الخاصة ،
وهذه الفكرة هى التى تحكم الروابط الناشئة عن العقد الادارى . ويترتب
على ذلك ان للادارة سلطة الاشراف والتوجيه على تنفيذ العقود ، وان لها
دائما حق تغيير شروط العقد واطرافه شروط جديدة ، بما قد يقرأى لها
انه اكثر اتفقا مع الصالح العام دون ان يتحدى الطرف الاخر بقاعدة
« ان العقد شريعة المتعاقدين » ، كل ذلك بشرط الا يصل التعديل اليه
حد يمسح العقد كلية ، والا جاز للطرف الاخر نسخه ، ويشترط ان يكون
له الحق في التعويضات اذا اخذت الموازنة في الشروط المالية ، كما
يترتب عليها كذلك ان للادارة دائما سلطة اتمام العقد اذا قدرت ان هذا

(م ٥٢ — ج ١٨)

بقتضيه الصالح العام ، وليس للطرف الآخر إلا الحق في التعويض ان كان لها وجه ، وهذا على خلاف الأصل في العقود المدنية التي لا يجوز أن يستقل أحد الطرفين يفسخها أو إنهائها دون إرادة الطرف الآخر .

فلذا ثبت أن البوية المتعاقد عليها مع أحد أسلحة الجيش أصبحت غير صالحة للغرض وعلى مقتضى ما سبق ، فإنه إذا ما ثبت أن المتعاقد من أجله عليها بسبب تغيير صنف الجلد المستعمل لأحذية الجنود ، فللإدارة أن تتدخل من تعاقدها وتعمل سلطتها العابر في إنهاء العقد ، مع تعويض المتعاقد عما أصابه من ضرر . فإذا اتضح أن هذا الصنف من البوية إنما صنع خصيصا لأحذية الجنود قبل أن يتغير نظام هذه الأحذية ، وأنه لا سبيل للائتناع به بعرضه للبيع في الأسواق المحلية ، فقد اختل التوازن المالي للمعقد ، وحق للمتعاقد أن يعرض عن رفض البوية ، والتعويض بوجه عام مقياسه المقرر المباشر ، وهو يشتمل على عنصرين جوهرين ، هما الضالة التي لحقت بالضرر ، والكسب الذي فاتته .

(طعن رقم ١٥٢٠ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٤/٢٠)

قاعدة رقم (٥٢٢)

المبدأ :

حق الجهة الإدارية في تعديل شروط العقد وإضافة شروط جديدة إليها بما يترأى لها أنه أكثر اتفاقا مع الصالح العام ، كما أن لها سلطة إنهاء العقد إذا ما قدرت أن هذا الإجراء يقتضيه الصالح العام — ليس للاتحاد معها الإجماع بقاعدة العقد شريعة المتعاقدين — ليس له إلا الحق في التعويضات أن كان لها وجه .

مقتضى الحكم :

أن العقود الإدارية تتميز عن العقود المدنية بطابع خاص يملأه احتياجات المرفق الذي يستهدف العقد تسييره وتغليب وجه المصلحة العامة على مصلحة الأفراد الخاصة ويترتب على ذلك أن للإدارة سلطة الإشراف والتوجيه على تنفيذ العقود الإدارية ولها دائما حق تغيير شروط العقد وإضافة شروط جديدة بما قد يترأى لها أنه أكثر اتفاقا مع الصالح

العم دون أن يحتج الطرف الآخر بقاعدة أن العقد شريعة المتعاقدين ، كما يترب عليها كذلك أن للإدارة دائها سلطة إنهاء العقد اذا قدرت أن هذا هو ما يقتضيه المصالح العام ، ولا يكون للطرف الآخر إلا الحق في التعويضات ان كان لها وجه حق ، وذلك كله على خلاف الأصل في العقود المدنية التي لا يجوز للطرف الآخر أن يستقل بتعديل شروطها أو منسختها أو إنهائها دون إرادة الطرف الآخر ، وإذا ما لجأت الجهة الإدارية الى إنهاء العقد على هذا النحو وفقا لهذه الأسس فإن العقد ينحل ويعتبر كأن لم يكن ويعود المتعاقدان الى الحالة التي كانوا عليها قبل العقد فيرد كل منهما الى الآخر ما تسلبه فإذا استحال ذلك جاز الحكم بالتعويض .

(ملحق رقم ٨٨٢ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٦٨/٣/٢)

قاعدة رقم (٥٢٤)

أبدا :

ان نص لائحة المناقصات والمزايدات على الاحتفاظ لجهة الإدارة بالحق في تعديل العقد بالزيادة أو النقص في حدود معينة في عقود التوريد وظروها من نص مماثل بالنسبة لعقود بيع الأصناف يستفاد منه أن المشرع لم يخول جهة الإدارة هذا الحق بالنسبة لهذه العقود .

ملخص الحكم :

ولئن كانت المادة ٨٧ من لائحة المناقصات والمزايدات قد تضمنت بأن تحتفظ الوزارة أو المصلحة أو السلاح بالحق في تعديل العقد بالزيادة أو النقص في حدود ١٥٪ في عقود التوريد و ٣٠٪ في عقود توريد الأغذية ، و ٢٥٪ في عقود الاعمال دون أن يكون للمتعهدين أو المقاول الحق في المطالبة بأى تعويض عن ذلك ، فإن الثابت أن اللائحة المذكورة قد خلت من أى نص مماثل بالنسبة الى عقود بيع الأصناف ، الامر الذى يستفاد منه ان المشرع لم يخول جهة الإدارة بالنسبة الى عقود بيع الأصناف حق تعديلها بالزيادة أو بالنقص ، ومن ثم أوجب عليها تسليم الأصناف للبيئة كما وكيفما ونوعا ووسفا بالحالة التي كانت عليها وقت التعاقد ، واستلزم ذلك ان المشرع المتعاضد في الإدارة انها تلتزم بمدى حاجتها الى تلك الأصناف ، وتبررت عدم حاجتها الى شيء منها ، كما خاطبت الوزارات

والصالح في شأنها لتبين مدى حاجتها اليها كلها أو بعضها ، ثم عمدت بعد ذلك الى بيعها ، ومن ثم غلّمت حاجة الى تعديل عقود بيعها بالزيادة أو النقص .

(طعن رقم ٩٥٤ لسنة ١٢ ق — جلسة ١١/٤/١٩٧٠)

قاعدة رقم (٥٢٥)

المبدأ :

الإدارة تلك تعديل شروط العقد — وجوب تعويض المتعاقد عما لحقه من ضرر نتيجة هذا التعديل .

ملخص الحكم :

لما كان تعديل العقد الإداري أمراً تملكه الإدارة المتعاقدة على أن تعويض المتعاقد معها عما لحقه من ضرر نتيجة هذا التعديل لذلك فإن المطعون ضده وقد أصابه ضرر من توريد الدواجن مذبوحة فإنه يكون له الحق في التعويض .

(طعن رقم ٤٣٩ لسنة ١٩ ق — جلسة ١١/٥/١٩٦٨)

قاعدة رقم (٥٢٦)

المبدأ :

عقد إداري — حق الإدارة في تعديله كلما اقتضت حاجة المرفق هذا التعديل — نطاقه — لا يشمل تعديل موقع التنفيذ .

ملخص الفتوى :

من المبادئ الأساسية المستقرة أن الجهة الإدارية المتعاقدة تلك من جانبها وحدها وإرادتها المنفردة وعلى خلاف المكلف في معاملات الأفراد فيما بينهم ، حق تعديل العقد أثناء تنفيذه وتعديل مدى التزامات المتعاقد معها على نحو وبصورة لم تكن مبررة وقت إبرام العقد ، وتعتمد من الأعباء الملقاة على عاتق الطرف الآخر أو تنقصها ، وتشاول الأعمال أو الكيفيات المتعاقدة عليها بالزيادة أو بالنقص على خلاف ما

ينص عليه العقد وذلك كلما اقتضت حاجة المرفق هذا التعديل ، من غير أن يحتج عليها بقاعدة الحق المكتسب أو بقاعدة أن العقد شريعة المتعاقدين ، غير سلطة التعديل هذه ليست مطلقة بل ترد عليها قيود معينة تقتضيها ضرورة التوفيق بين المصلحة المالية والمصلحة الفردية للمتعاقدین معها ، وفي مقابلة هذه القيود ما يتصل بطبيعة التعديل حيث تقتصر على نصوص العقد المتصلة بسير المرفق العام ونطاق ومقتضيات العمل المطلوب تنفيذه من المتعاقد على أن جهة الإدارة لا تلك أن تتناول بالتعديل النصوص المتعلقة بالمزايا المالية المتفق عليها والتي يستتد منها المتعاقد معها حرصا على مصلحة الخاصة . ومن هذه القيود ما يتصل بمقدار أو نطاق التعديل وما يترتب عليه من أعباء جديدة تقع على عاتق المتعاقد نتيجة لسلطة التعديل ، اذ يتعين أن تكون هذه الأعباء في الحدود الطبيعية والمعقولة من حيث نوعها وأهميتها في نطاق موضوع العقد بحيث لا تتجاوز إمكانيات المتعاقد الفنية والمالية أو أن يكون من شأنها أن تثب العقد رأسا على عقب بحيث يصبح المتعاقد وكأنه أمام عرض جديد ، أو تغيير في موضوع العقد أو محله أو أجاز للمتعاقدان بطلب نسخ العقد ، ويقابل حق الإدارة في تعديل العقد الإداري أثناء التنفيذ حق المتعاقد معها في المحافظة على التوازن المالي للعقد وتعويضه عن الآثار المترتبة على هذا التعديل .

ومن حيث أنه بالنسبة إلى الحالة المعروضة ، فإن مotech التنفيذ لا يعتبر داخلا في نطاق الخدمة أو العمل ، كما أنه لا يعد من وسائل أو طرق التنفيذ ومن ثم فإن سلطة الإدارة في التعديل لا تمتد إليه لخروجه عن النطاق الجائز لها فقلونا وبهذه المثلة فإنه يكون من العناصر الأساسية التي يراعيها المتعاقد عند إقباله على التعاقد والتي يضعها في حسابه وتقديره ، واذا كان على هذا النحو فإنه لا يجوز تناوله بالتعديل بعد تمام التعاقد . وترتبا على ذلك فإن نقل الموقع من مدينة بنها إلى بلدة أبو النجا وما يبعدها عن بعضها مسافة ٤٠ كيلو متر تقريبا — هذا النقل يجعل المتعاقد أعلم عقد جديد طالما أنه يخرج عن حدود السلطة المقررة للإدارة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان تغيير موقع مبنى
الافتتاحى من بنها الى أبو النجا يخرج عن نطاق سلطة الادارة فى تعديل
العقود الادارية فى الحالة المعروضة .

(ملف ٢٠/٩/٧ — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٨)

قاعدة رقم (٥٢٧)

المبدأ :

العقد الادارى لا ينشأ ولا يتعدل الا بإرادة صحيحة من جهة الادارة
صالحة من يملك التعبير عن هذه الإرادة — يجوز لجهة الادارة ان تعدل من
شروط العقد الادارى — لا سبيل الى قيام هذا التعديل والاعتداد به قانونا
ما لم يلتزم عند اجرائه قواعد الاختصاص المقررة فلا يتأتى الا من السلطة
المختصة بلجرائه — نتيجة ذلك : ان التعديلات الصادرة من غير هذه السلطة
لا تفتح اثرا فى تعديل العقد وتحوير اثره مقتضاه .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان حقوق المتعاقد مع جهة الادارة والتزاماته تتحدد طبقا
لنصوص العقد الذى يربط بينه وبين تلك الجهة وما قد يطأه عليه من
التعديلات ، وان العقد الادارى لا ينشأ ولا يتعدل الا بإرادة صحيحة من
جهة الادارة صالحة من يملك التعبير عن هذه الإرادة لا يملك ابرام العقود
الادارية او تعديلها الا من نيط بهم قانونا هذا الاختصاص — ومقتضى ذلك انه
حيث يجوز لجهة الادارة ان تعدل من شروط العقد الادارى فلا سبيل الى قيام
هذا التعديل والاعتداد به قانونا ما لم يلتزم عند اجرائه قواعد الاختصاص
المقررة فلا يتأتى التعديل الا من السلطة المختصة بلجرائه ولا ينتج ما عدا ذلك
من التعديلات الصادرة من غير هذه السلطة اثرا ما فى تعديل العقد وتحوير
اثره وتغيير مقتضاه .

ومن حيث ان مهمة مهندس العقد المشرف على تنفيذه هى الاشراف على
تنفيذ العقد وفق شروطه المتفق عليها واصدار ما يلزم من الاوامر والتعليقات

في حدود تلك الشروط وبما لا ينوه عنها وليس لمهندس العقد أن يتفرد بتعديل العقد واستحداث التزامات مالية جديدة على علق الجهة الادارية قد تضيق بها موازنة العقد المتعددة ويتعذر تدبير مصروفها المالى ، وليس للمقاول أن يصدر وراء تعليمات شفوية منسوب صدورها الى مهندس العقد وينذرع بها سبيلا الى تعديله تعديلا ينقل الجهة الادارية بالتزامات مالية جديدة لا تنبثق من العقد الاصلى ، فمثل هذا التعديل لا غنى عن صدوره من جهة الاختصاص باجرائه ولا ينتج التعديل اثرا اذا ما تنكب هذا السبيل .

ومن حيث ان الحكم الطمين جاوز الاصل المتقدم وعول في تعديل العقد الادارى على تعليمات شفوية منسوب صدورها الى مهندس العملية مما لا يثير اصلا في تعديل العقد وتغيير مقتضاه وبما يغدو معه هذا الحكم وقد جلقب صحيح القانون متعين الالفاء ، وتغدو الدعوى والحال هذه بمنعينة الرافض دون اخلال بحق المدعى في اية مستحققات لم يتم صرفها من قبل الجهة الادارية في حدود العقد الاصلى وما يستتبعه تنفيذ احكامه .

(طعن رقم ٨٤٥ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/٢٢)

خامسا — حق التعاقد في التعويض العادل عن الأضرار التي تلحق بمركبه
التعاقدى او تقب ظروف المقد المالية بسبب ممارسة
جهة الإدارة سلطاتها في تعديل المقد

قاعدة رقم (٥٢٨)

المبدأ :

ان حق التعاقد في التعويض عن زيادة الاسعار يقتصر على تغطية
الزيادة في الاسعار السوقية الجارية فعلا بين يوم التنفيذ الاول الذى تأجل
ويوم التنفيذ الفعلى للمقد — الضرر المباشر الناتج عن تأخير جهة الإدارة
في تسليم بوقع العمل لا يتجاوز ذلك لتغطية ما كان قد قبله التعاقد من نقص
في تحديد ثمن المادة عن سعرها في السوق عند التعاقد .

ملخص الحكم :

ان التعاقد وقد ارتضى في تعاقدته مع البلدية على حساب هذه المادة
على أساس سعر المائتين المربع ٧٠٠ ل.م. بزيادة ٢٠٠ ل.م. عن سعرها في السوق الحرة
وتتخذ ١ جنيه و ٤٠٠ ل.م. لا يسوغ له بعد ذلك أن يرجع على المحافظة
المدعى عليها الا بالفروق التي تتمثل في زيادة سعر هذه المادة وقت تنفيذ
عملية الصرف في ديسمبر سنة ١٩٦١ عن سعرها التسويقي فعلاً وقت
التعاقد أى أن حق الما قول المدعى في التعويض في هذا الشق من دعواه
يتحدد بحسب الزيادة في سعر السوق لهذه المادة في ديسمبر سنة ١٩٦١
من سعرها بالسوق وقت التعاقد وهذا المبلغ كما حددته المحافظة ٦٣ جنيه
و ٥٦٢ ل.م. لأن هبوط المدعى بسعر هذه المادة في عطائه الى نصف ثمنها
السوقي أمر تم تعاقدته في شأنه ولا يسوغ له أن يتخذ من تراخي
جهة الإدارة تريعة يتخذ بها من الترامه كما حددته على هذا النحو
ويكون حقه في التسويق ناقصاً على تغطية الزيادة في الاسعار السوقية
الجارية فعلا بين يوم التنفيذ الاول الذى تأجل ويوم التنفيذ الفعلى للمقد اذ
يبين هذين الحدين بتتمثل الضرر المباشر الناتج عن تأخير جهة الإدارة

في تسليم موقع العمل فلا يجاوزه لتغطية ما كان قد قبله المفاوض من نقص في تحديد ثمن الكمية اللازمة للمبينة من هذه المادة عن سعرها في السوق منذ التصاعد .

(طعن رقم ٦٤٢ ، ٨١٥ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٧١/٦/٢٦)

قاعدة رقم (٥٣٩)

المبدأ :

حق المتعاقد في العقد الإداري في التعويض المائل عن الأضرار التي تلحق بمركزه التعاقدى أو تقلب ظروف العقد المالية بسبب ممارسة جهة الإدارة سلطاتها في تعديل العقد وتحويره بما يتلاءم والمصلحة العام ينصرف اثره وتقوم مقتضياته حيث تمارس جهة الإدارة من جانبها وحدها وبرايتها المنفردة تعديل العقد أثناء تنفيذه — تعديل العقد بعد إبرائه بإرادة مشتركة سوية لطرفيه معا لا يرتب لاي منهما الحق في التعويض الا بقدر ما ينهه اتفاقها المشترك — كما ان الفاء المتعاقد مع الإدارة من تنفيذ بعض التزاماته وبمباشرة جهة الإدارة تنفيذها بنفسها في إطار من حقها المقرر في التنفيذ المباشر بعد ان ثبت تعثره في هذا التنفيذ وتعاونه عن النهوض بمقتضياته لا يستوى مسوغا لتعويضه عن هذا الاعفاء وقد يستقيم وجهه لساعته عن اخلاعه بالتزامه وترتيب مسئوليته قبل جهة الإدارة عن هذا الخطأ التعاقدى — أسس ذلك .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن حق المتعاقد في العقد الإداري في التعويض المائل عن الأضرار التي تلحق بمركزه التعاقدى أو تقلب ظروف العقد المالية بسبب ممارسة جهة الإدارة سلطاتها في تعديل العقد وتحويره بما يتلاءم والمصلحة العام ، انما ينصرف اثره وتقوم مقتضياته حيث تمارس جهة الإدارة من جانبها وحدها وبرايتها المنفردة تعديل العقد أثناء تنفيذه تبعا لمقتضيات

سير المرفق العلم — أما تعديل العقد بعد ابرامه بلرادة مشتركة مسوية لطرفيه معاً شأن ما يترتب في علاقات الانفراد فيما بينهم فلا يترتب لأي منهما مثل هذا الحق في التعويض الا بقدر ما يثبته اتفاقهما المشترك ، كذا فان اعفاء المتعاقد مع الادارة من تنفيذ بعض التزاماته وبمباشرة جهة الادارة تنفيذها بنفسها في اطار من حقها المقرر في التنفيذ المباشر يصعد اذ يثبت تعثره في هذا التنفيذ وتقاامه عن النهوض بقتضياته ، لا يستوى مسوغا لتعويضه عن هذا الاعفاء وانما وعلى نقض ذلك قد يستقيم وجهها لمساطنة عن اخلاله بالتزامه وترتيب مسؤوليته قبل جهة الادارة عن هذا الخطأ المتدنى ، وعليه فلن اعفاء المدعى من تنفيذ اعمال تركيب الطلبات اكفاء باشرافه على هذا التركيب لقضاء مبلغ ٣٠ جنيها عن كل طلبية ، بناء على اتفاق مشترك بين الطرفين عدل من احكام العقد الاصلى في هذا الشأن الامر الذى ينأى عن أن يكون من قبيل ممارسة جهة الادارة سلطاتها في تعديل العقد ، وكذا اعفاء المدعى من توريد المحولات بعد أن استطلعت مقاعسه عن توريدها وثبت تراخيه المخل فيه اذ ابدى في ٤ من اغسطس سنة ١٩٦٢ أنه تلقى عروضاً من بلغاريا بشأن هذه المحولات وأنه يصعد عرض مواصفاتها على الطاعة ولم يتم توريدها من قبله حتى ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ اذ اضطرت الطاعة الى شرائها بمعرفة . . ، ليس في ذلك في مجموعة ما ينهض سنداً لتعويض المدعى على أي وجه ، ومن ثم فقد جلبت الحكم الطعين صحيح القانون فيما قضى له من التعويض في هذا الشأن .

(طعن رقم ٥٦٢ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٥/٤/١٩٧٨)

سلكها — جواز تعديل الاسعار المسالمة عليها

انشاء التنفيذ

قاعدة رقم (٥٤٠)

المبدأ :

الاصل هو ان تتحدد حقوق المتعاقد طبقا لنص العقد وان الاسعار المتفق عليها تقيد طرفي العقد لائحة المناقصات والمزايدات اجازت تعديل الاسعار المتعاقد عليها بنسبة ما قد يطرا عليها اثناء التنفيذ من ارتفاع بشرط ان يتضمن العقد نصا بالمحاسبة على الزيادة في الاسعار — لا يفر مما تقدم ان القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٠ المخلص بشئون التسعير الجبرى وتحدد الارباح تقضى بسريان جداول الاسعار وقرارات تعيين الارباح على السلع التى يتم تسليحها بعد تاريخ العمل بهذه الجداول او على تنفيذ التمهيدات التى ابرمت — اسس ذلك — ان مجال اعمال هذا الحكم يقتصر على عقود بعينها التى يقف تمهد المتعاقد عند حد تقديم السلمة دون التدخل بالانفاضة او التغير .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢٦ من لائحة المناقصات والمزايدات الصادرة بقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ تنص فى فقرتها السالسة على ان (الفئات التى حددها مقدم العطاء بجدول الفئات تشمل وتطفى جميع المصروفات والالتزامات ايا كان نوعها التى يتكبدها بالنسبة الى كل بند من البنود ، وكذلك تشمل القيام باتمام جميع الاعمال وتسليحها للمصلحة او السلاح والمحافظة عيها اثناء مدة الضمان طبقا لشروط العقد وبمعدل الحساب الختامى لهذه الفئات بصرف النظر عن تقلبات السوق والعملية والتعريف الجبركية ورسوم الانتاج وغيرها من الرسوم .

وبغاد ذلك ان حقوق المتعاقد تتحدد اصلا طبقا لنصوص العقد نيتعين.

تنفيذه ونقلاً لما اشتمل عليه وأن الأسعار المتفق عليها تنفذ طبقاً للمقدّر
كامل علم فلا يجوز للمقاول أن يطالب بزيادة على أساس ما يطرأ عليها
من زيادة .

وإذا كانت المادة العائنة من لائحة المناقصات والمزايدات قد أجازت
النص في العقود على تعديل الأسعار المتعاقد عليها بنسبة ما قد يطرأ
عليها أثناء التنفيذ من ارتفاع فإن هذا الحكم لا يجد مجالاً لاعماله في
الحالة الماثلة إذا لم يتضمن العقد نصاً بحسابة المقاول على الزيادة
في الأسعار .

ولا يغير ما تقدم أن المادة الثانية من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠
الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الأرباح تقضي بسريان جداول
الأسعار وقرارات تعيين الأرباح على السلع التي يتم تسليمها بعد تاريخ
العمل بهذه الجداول أو القرارات تنفيذ التعهدات التي أبرمت من قبل
هذا التاريخ . ذلك لأن مجال اعمال هذا الحكم إنما يقتصر على العقود
التي يقف تعهد المتعاقد فيها عند حد تقديم السلعة دون تعهد منها بالإضافة
أو التغيير كما هو الحال في عقود التوريد ، وبما لذلك تخرج عقود
المقاول من نطاق تطبيقه باعتبار أن عناصر العقد لا تشتمل على مجرد
تقديم المواد وإنما تتضمن تدخل المقاول بتحويلها وصنعها وتركيبها
بما يتفق وطبيعة العملية المسندة اليه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية
المقاول في صرف مرقق أسعار مواد البناء التي
يطالب بها .

سلباً — عدم جواز التنازل للغير أو التعاقد معه
من الباطن في هذا الشأن لا بموافقة الإدارة

قاعدة رقم (٥٤١)

المبدأ :

قيام التعاقد بتنفيذ العقد الإداري بنفسه — عدم جواز التنازل للغير
أو التعاقد معه من الباطن في هذا الشأن ، إلا بموافقة الإدارة — مخالفة
ذلك تؤدي إلى اعتبار التنازل باطلاً ، فلا يحتج به في مواجهتها بل يبقى التعاقد
الأصلي مسئولاً شخصياً عن تنفيذ العقد إبانها — أسس ذلك — هو أن
التزامات التعاقد مع الإدارة شخصية ، وقد نص على ذلك صراحة في المادة
٨٣ من قرار وزير المالية رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ الصادر بالتحقق المتعاقبات
والمزايدات .

ملخص الحكم :

أنه من المسلم أن يقوم التعاقد بنفسه بالتنفيذ فالتزامات التعاقد
مع الإدارة التزامات شخصية لا يجوز له أن يحل غيره فيها أو أن يتعاقد
بشأنها مع الغير من الباطن إلا بموافقة الإدارة فإذا حصل التنازل عن
العقد بدون موافقة الإدارة كما هو الحال في هذه المنازعة فإن التنازل
يعتبر باطلاً ولا يحتج به في مواجهة الإدارة فلا تنشأ بين المتعاقدين من الباطن
وبين الإدارة أية علاقة — ويبقى التعاقد الأصلي مسئولاً في مواجهة الإدارة
في كلتا الحالتين .

وبفضل من هذا فإن ذلك منصوص عليه تشريعاً في لائحة المناقصات
والمزايدات الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ إذ ورد
النص على ذلك صراحة في المادة ٨٣ التي تقول « لا يجوز للمتعاقد أو المتاول
التزول عن العقد أو عن المبلغ المستحق له كلها أو بعضها إلا بعد أخذ
موافقة المبالغ أو المصلحة المختصة كتلية ويجب أن يكون مصنفاً على

التوقيعات الواردة فيه من مكتب التوثيق المختص ، ويبقى المتعهد أو المقاول مسئولاً بطريق التضامن مع المتنازل اليه عن تنفيذ العقد ولا يخل قبسول نزوله عن المبالغ المستحقة له بما يكون للمصلحة قبله من حقوق » .

ويخلص من ذلك أن المدعى مسئول مسئولية شخصية في تنفيذ التزاماته التي تضمنها العقد .

(طعن رقم ١١٠٩ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٨)

ثانياً — الثمن

قاعدة رقم (٥٤٢)

المبدأ :

أن الثمن المتفق عليه في العقود الإدارية يحدد طرفيه كمثل علم —
لا يوجد مانع قانوناً من الاتفاق على تعديله .

ملخص الحكم :

أن النص الذي يتحدد باتفاق المتعاقدين في العقود الإدارية وإن كان
يحدد كامل عام طريقه ، إلا أنه لا يمنع قانوناً من الاتفاق على تعديله ،
لأن ما تلتزم إرادة السلطة الإدارية المختصة بإبرام العقد الأصلي مبرحة
وتفليحة مع إرادة المتعاقدين معها على تعديل الثمن كان واجب النسخ وإمتنع
الخروج عليه إلا في حدود القانون .

(طعن رقم ١٢٢٢ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١)

قاعدة رقم (٥٤٣)

المبدأ :

أن تحديد الثمن على أساس الوحدة لا يعني أن من حق جهة الإدارة أن
تبغض الصفقة كما تشاء بعد أن حدد سعر الصفقة بأكملها على أساس
مجموع الوحدات التي كانت مطلاً للمقابلة .

ملخص الحكم :

لا يسوغ للإدارة كذلك أن تنزع بأن الثمن قد حدد على أساس سعر
الوحدة ولم يحدد بصفة اجبالية إذ أن تحديد الثمن على أساس سعر
الوحدة لا يعني أن من حق جهة الإدارة أن تبغض الصفقة ، كما تشاء

(طعن رقم ٩٥٤ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٩)

قاعدة رقم (٥٤٤)

المبدأ :

انتهاء الثمن في العقود الادارية على فروق علاوة تحويل العملة وما في حكمها ليس ثمة ما يمنع قانونا من الاتفاق على زيادة الثمن بما يوازى هذه العلاوة — عدم مخالفة هذا الاجراء للاحقة المخازن والمشتريات .

ملخص الحكم :

ليس ثمة حظر من قانون أو نظام علم على أن ينطوى الثمن في العقود الادارية على فروق علاوة تحويل العملة أو ما في حكمها ، فلا مخالفة والحالة هذه في اتفاق طرفي العقد على زيادة الثمن بما يوازى قيمة هذه العلاوة . ولا تنتهض الفقرة التاسعة من المادة ١٣٧ من لائحة المخازن والمشتريات التي كان معمولاً بها في حينه ، والتي تقابل الفقرة العاشرة من المادة ٤٣ من لائحة المناقصات والمزايدات الصادرة في ٢٢ من يولية سنة ١٩٥٤ والتي لم يتم نشرها ، لا تنتهض هذه الفقرة حجة ضد صواب هذا النظر ، لأن مجال هذه الفقرة هو بيان الحالات التي تطرأ فيها الجهة الادارية بتسوية الرسوم والضرائب التي تحصل عن الاصناف الموردة في المدة الواقعة بين تقديم العطاء وآخر موعد للتوريد ، دون ثمة حجر على حرية الادارة في الاتفاق على زيادة الثمن في غير هذه الحالات للاعتبارات التي تقدمها .

(طعن رقم ١٢٢٢ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٧/١/١٩٧٠)

قاعدة رقم (٥٤٥)

المبدأ :

عدم اتفاق المتعاقدين على السعر قبل التوريد — تحديد السعر المناسب بمعرفة المحكمة .

ملخص الحكم :

من حيث أنه بالنسبة لتوريد اللبن ، فلما كان الثابت أن المدينة

الجامعية ملتب من المدعى في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ أن يورد لها زجاجة من اللبن المبستر سعة ٢٠٠ جرام دون أن تتفق معه على سعر توريدها ، وقد قام المدعى بتوريد الكمية المطلوبة عن شهر نوفمبر سنة ١٩٦٢ وطلب في ناتورته عن هذا الشهر بالثمن على أساس ١٨ مليا للزجاجة فتمصلت المدينة الجامعية بشركة مصر للالبان وعلمت منها بأنه من الممكن التوريد اليها عن طريق توكيلها بمصر الجديدة والمطرية بسعر ١٥ مليا للزجاجة ولما اصر المدعى على طلبه تماعتت المدينة الجامعية مع التوكيل المشار اليه اعتبارا من ٩ ديسمبر سنة ١٩٦٢ ومثار المنازعة يدور حول تحديد قبيلة ما ورده المدعى من اللبن خلال الفترة المشار اليها فبينما تيمسك الادارة بأن تكون المحاسبة على أساس سعر نصف الجيلة وهو ٧٥ مليا للكيلو جرام من الالبان التي وردها وتقدرها ٣٠٤٠ كيلو جرام يرى المدعى أن تكون المحاسبة على أساس ٩٠ مليا للكيلو واذا لم يتفق الطرفان قبل التوريد على السعر الواجب المحاسبة بمقتضاه ولم تنطو الاوراق على ما يفيد قبول المدعى صراحة أو ضمنا توريد اللبن المبستر بسعر نصف الجيلة : ومن ثم فلا وجه لما ذهبت اليه الادارة وسأيرها فيه الحكم المطعون فيه من وجوب 'الاخذ بسعر نصف الجيلة في هذه الحالة وترى المحكمة أن تكون المحاسبة بسعر ٨٢٥ مليا للكيلو على أساس أن الفرق بين هذا السعر وبين سعر نصف الجيلة يعادل ٧٥ مليات لكل كيلو وهو ما يوازي ١٠٪ من سعر نصف الجيلة يمثل الربح المناسب الذي تقدره المحكمة للدمى باعتبار أنه قد اشترى اللبن بسعر نصف الجيلة ومن ثم يكون المبلغ المستحق للدمى نتيجة ذلك هو ٢٢ جنيها و ٨٠٠ مليم .

(طعن رقم ٥٦٠ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٧/٦/١٩٧٢)

ملحظة رقم (٥٤٦)

المحكمة :

المبالغ المدفوعة الى الشركة الموردة زيادة عن الثمن المستحق لها نتيجة لتحويل هذا الثمن يعتبر مدفوعا بدون وجه حق ولا تقام الشركة برده .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأى مجتمعاً بجلسته المنعقدة في ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٥١ موضوع المبلغ الذى دفع على أساس الدولار الى احدى الشركات من توريد ادوات للحكومة المصرية .

وقد لاحظ القسم ان العقد مقوم بالجنيه المصرى على ان يكون الدفع فى ايطاليا بفتح اعتماد بالجنهيات الاسترلينية نظرا الى ان الجنيه المصرى غير قابل للتحويل فى ايطاليا كما تبين أنه تعذر فتح الاعتماد بالجنهيات الاسترلينية وقد عمدت وزارة المالية المصرية الى وفاء ثمن الصفقة عن طريق تحويل الدولارات الموجودة لها فى ايطاليا من رصيد التعميمات الإيطالية المستحق لمصر .

ولما كانت حقوق الدائن — الشركة — جب الا يطرا عليها أى تغيير سواء بالزيادة أو بالنقص من جراء تعذر فتح الاعتماد بالجنهيات الاسترلينية لسبب خارج عن ارادة المدين وهو الحكومة المصرية فانه يجب الا تحصل الشركة على أكثر مما كانت تحصل عليه لو ان الاعتماد قد فتح بالجنهيات استرلينية .

فلو ان ذلك قد تم لما حصلت الشركة على أكثر من مقابل مائة ألف جنيه مصرى محولة الى جنهيات استرلينية ثم الى ليرات ايطالية أى نحو ١٩٦ مليون ليرة بسعر القطع فى يوم الدفع . أما وقد حصلت على أكثر من ٢٣٦ مليون ليرة فلها تكون قد قبضت الفرق بغير حق .

ويلاحظ القسم كذلك ان الدفع على الوجه الذى تم به لم يكن نتيجة اتفاق على تعديل طريقة الوفاء . كذا رأت ادارة الرأى لوزارة المالية بل كان نتيجة خطأ وقعت فيه المفوضية المصرية فى ايطاليا عند تنفيذها للأمر الصادر اليها من وزارة الخارجية اذ ان هذا الأمر كان يقضى بتسليم الشركة ليرات ايطاليا مساوية لمبلغ مائة ألف جنيه مصرى على ان تتم هذه العملية من رصيد المبلغ المستحق لمصر من التعميمات الإيطالية وهو بالدولار الأمريكى ، وكان تنفيذها هذا الأمر على وجهه الصحيح يقضى بتحويل المائة ألف جنيه مصرى حسابيا الى ليرات ايطالية ثم لير ابتك بدفع هذا القدر من

الليرات من حسلب مصر فيه الا ان المفوضية اخطأت تنفيذ الامر نحولته
المائة ألف جنيه حصيليا الى دولارات امريكية ثم حولت الدولارات الى
ليرات وأمرت البنك بدفعها الى الشركة واططرت الشركة بان تقبض من
البنك هذا المبلغ

وهذا الوفاء لم يحصل بناء على اتفاق سابق عدل طريقة الوفاء
لأن وزير مصر المفوض في روما لم يكن من شأنه التعاقد فهو ليس الا منفذا
لما امرت به وزارة المالية وكل ما في الامر ان الشركة رأت ان المفوضية قد
وقعت في خطأ يؤدي الى حصولها على اكثر مما كلفت تستحق فانتهزت
الفرصة وسارعت بلقبضى .

ولا وجه لقول بان محاسبة الشركة على اسلس ما يساويه الدولار
من ليرات ايطالية يعد تمايلا في السوق السوداء . لأن هذه العملية قد
تمت بطريقة قانونية معترف بها في ايطاليا محل الوفاء عن طريق بنك روما .

وكما أنه لا وجه للتحدى بالمادة ١٢٤ من القانون المدني التى تنص
على أنه اذا كان محل الوفاء تقودا التزم المدين بقدر عددها المذكور فى العقد
دون أن يكون لارتفاع قيمة هذه التقود او لانخفاضها وقت الوفاء اى اثر .
ذلك ان محل تطبيق هذه المادة هو تقدير قيمة الجنيه المصرى او الاسترلينى
الذين كلنا محل التعاقد . اما فى الحالة المعروضة فان المطلوب هو استبعاد
عملة أخرى هى الدولار لم يحصل الاتفاق على النفع بها ولا شأن لها
فى التعاقد وانما استعملتها الحكومة المصرية لامكان الوفاء . ولا دخل
للشركة فى ارتفاع سعرها او انخفاضه .

لذلك انتهى رأى القسم الى أنه يجب محاسبة الشركة على هذه
الصفة على اسلس ما يساويه الثمن — محولا من الجنيه المصرى الى
الجنيه الاسترلينى — من ليرات ايطالية يوم الوفاء : وأن ما سبق صرفه
تعملا زيادة على المستحق يعتبر مدفوعا بشر حق ونتيجة خطأ من جانب
المفوضة المصرية بروما ويقتضى اتخاذ الاجراءات اللازمة لاسترداده طبقا
لقاعدة ١٨١ من القانون المدني .

ثامنا - تسعير جبري

قاعدة رقم (٥٤٧)

التي هي :

الفقون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسعير الجبري ممذلا
بالتقون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ - نصه على سريان جداول الاسعار
وقرارات تعيين الارباح على ما يتم تسليمه من سلع بعد تاريخ العمل
بالجداول او القرارات ولو كانت تنفيذا لتمهيدات ابرمت قبل هذا التاريخ -
شرط تطبيق هذا الحكم في حالة زيادة التسعيرة بعد اتمام الحد للتوريد
الا يكون التأخير راجعا الى فعل المتعهد - مثال بالنسبة لتعديل اسعار
السيارات بمقتضى قرار وزير الصناعة رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٦٢ المنشور في
١١ من يونية ١٩٦٢ - سريته العقد المبرم بين شركة انطلو اجيشسيان
موتورز وبين مجلس بلدى مدينة الجيزة على السيارات التي لم يتم توريدها
على تاريخ التعديل ما دام اتمام التوريد ينتهى في ٢٦ يونية ١٩٦٢ -
لا صحة القول بان التسعيرة الجبرية امر متوقع - لا محل لقصر النص على
حالة تعديل التسعيرة بالزيادة دون تعديلها بالنقصان لورود النص علما -

الخاص بالقوى :

ان المادة الثامنة من المرسوم بقون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص
بشئون التسعير الجبري المعدل بالفقون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٩ تنص على
ان « تسرى جداول الاسعار وقرارات تعيين الارباح على السلع التي يتم
تسليمها بعد تاريخ العمل بهذه الجداول او القرارات تنفيذا لتمهيدات
ابرمت قبل هذا التاريخ » . ويبين من هذا النص انه ولئن كان الاصل
ان الحد الذي يبرم طبقا لتسعيرة جبرية معينة ، يحدد الثمن فيه وفقا لهذه
التسعيرة ، الا انه اذا صدر قرار بتعديل التسعيرة الجبرية التي كتبت
سرية وقت التعاقد خلال مدة تنفيذ العقد ، فان التسعيرة الجبرية الجديدة

معى التى تسمى على السلع التى لم يتم تسليمها حتى تاريخ العمل بهذه التسعيرة الجديدة . على أنه يراعى أنه اذا كان تعديل التسعيرة قد تم بالزيادة بعد الميعاد المحدد للتوريد فإن المورد لا يستفيد من تعديل التسعيرة ، ولو لم يكن قد قام بالتوريد ، وذلك لأنه هو الذى أدخل بالتزامه المتعلق بميعاد التوريد ، ومن ثم يتحمل هو الزيادة جزاء تأخيرها ، ما لم يثبت أن التأخير يرجع الى القوة القاهرة .

ومن حيث أن الثابت — فى الحالة المعروضة — أن العقد بين شركة انجلو اجيوشميان موتورز وبين مجلس مدينة الجيزة ، قد أبرم فى ٢٤ من ابريل سنة ١٩٦٢ ، وأن ميعاد التوريد المحدد فى هذا العقد ينتهى فى ٢٦ من يونية سنة ١٩٦٢ ، وأن قرار وزير الصناعة رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٦٢ بتعديل أسعار السيارات نشر فى ١١ من يونيه سنة ١٩٦٢ ، وعمل به من التاريخ المذكور ، أى أن تعديل السعر الجبرى للسيارات عمل به قبل أن ينتهى ميعاد التوريد المحدد بالعقد . ومن ثم فانه طبقا لنص المادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ سالف الذكر ، فإن الاسعار الجديدة تسرى على السيارات التى لم يتم توريدها حتى تاريخ تعديل أسعار السيارات بالقرار المشار اليه ، ما دام أن ميعاد التوريد ما زال ممتدا بعد هذا التاريخ . وعلى ذلك يكون من حق شركة انجلو اجيوشميان موتورز طلب تعديل أسعار السيارات الواردة بالعقد ، ونفا للتسعيرة الجديدة ، ولا يجوز لمجلس مدينة الجيزة مصادرة التأمينات المدفوعة من الشركة المذكورة أو الحجز على مستحقاتها ، وله أن يقبل التوريد بالأسعار الجبرية الجديدة ، أو أن يفسخ العقد المبرم بينه وبين الشركة ، دون أن يكون له الحق فى سحب العمل من الشركة وإعادة الشراء على حسابها ، مع ما يترتب على ذلك من الآثار . على أنه يشترط — بطبيعة الحال — ألا تكون الشركة المذكورة قد تسلمت السيارات المتأخذ عليها من شركة النصر للسيارات قبل صدور قرار التسعيرة الجديدة اذ فى هذه الحالة الأخيرة تكون التسعيرة القديمة — التى تسلمت السيارات فى ظلها — هى الواجبة التطبيق ، ولا يكون للشركة الحق فى المطالبة بزيادة الاسعار بونفا للتسعيرة الجديدة .

ولا جدوى للقول بأن فرض التسعيرة الجبرية الجديدة ليس من الأمور الطارئة غير المتوقعة ، ذلك أن التسعيرة الجبرية تَضُمها الدولة ، وتحاط دائما بالسرية منعا من التلاعب ولا يمكن لأى فرد أن يعرف مقدما أى السلع ستدخلها الدولة فى التسعيرة الجبرية ، أو ترفع التسعيرة بالنسبة إليها ، وعلى ذلك فإن فرض التسعيرة الجبرية أو زيادتها ليس من الأمور المتوقعة التى يكون فى مقدور كل متعاقد بصير أن يعمل حسابها ومن ثم فانه لم يكن فى مقدور الشركة المذكورة ان تتوقع زيادة التسعيرة الجديدة للشاسيهات المتعاقد عليها ، وحتى بفرض أنه كان فى مقدور الشركة توقع زيادة الاسعار ، فانه لم يكن فى مقدورها توقع الزيادة فى السعر ، وبالتالي لم يكن فى مقدور الشركة وقت تقديم عطلتها ان تحتلظ لزيادة السعر ، اذ ان هذا القول يكون سلبيا بالنسبة الى تثبت الاسعار نتيجة للتعامل والعرض والطلب ، ولكن ليس بالنسبة الى زيادة الاسعار جبريا .

ولا يسوغ القول بأن المقصود بالتسعير الجبرى وضع حد اعلى للاسعار لا يمكن تجاوزه وأن ذلك لا يمنع من الاتفاق على سعر اقل من السعر المحدد جبريا ، ذلك أنه ولئن كان من الممكن الاتفاق على ذلك عند التعاقد . الا ان ذلك لا يحرم المتعاقد حقه — اذا ارتفعت التسعيرة الجبرية — فى المطالبة بالزيادة الناشئة عن ذلك ، لان المتعاقد الذى يقبل التعاقد بسعر اقل من السعر المحدد انها يتنازل عن جزء من ربحه أو عيولته فاذا ما تغيرت التسعيرة الجبرية بالزيادة ، فانه لم يكن يدخل ذلك فى حسابه عند التعاقد ، ولم يعلم مقدار الزيادة مقدما ، حتى يمكن القول بأنه قبل التعاقد بأقل من السعر الجبرى . كما لا يمكن القول بأن نص المادة الثامنة بن 'المرسوم بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٠ يسرى على العقود التى تتضمن سمرا يزيد على السعر الجبرى الجديد لها تلك التى تتضمن سمرا يقل عن السعر الجديد ، فانها تظل نافذة وسارية المفعول ولا يسرى عليها التسعير الجديد — ذلك ان نص المادة الثامنة قد ورد علما ، بحيث يسرى على كل ما لم يسلم من السلع ، ولو كان عن تعهدات سابقة ، ولم يفرق بين ما اذا كتلت الاسعار فى هذه التعهدات تزيد أو تقل عن تلك المحددة فى قرارات التسعيرة .

ولا مجال للاستناد الى الفقرة السادسة من المادة ٢٦ من لائحة المناقصات والمزايدات اذ لا تعنى هذه الفقرة سوى ان يحدد مقدم العطاء الثمن ، بحيث يغطى جميع مصروفاته والتزاماته وتطلبت المسوق ، وهى التى يمكن لمقدم العطاء توقعها والاحتياط لها ولكنها لا تشمل باية حال الزيادة الناتجة عن التسعير الجبرى .

ولا يسوغ الاستناد الى ما ورد بالعطاء المقدم من الشركة المذكورة من ان الشاسبيهت من صنع شركة النصر لصناعة السيارات « بضاعة حاضرة » ، ذلك ان كلمة « بضاعة حاضرة » الواردة فى عطاء الشركة ، لا تعنى سوى انها غير مستوردة من الخارج ، ولا تعنى حتما انها موجودة فعلا لدى الشركة ، اذ المعروف ان هذه الشاسبيهت من انتاج شركة النصر لصناعة السيارات التى تحتكر هذه الصناعة ، وتقوم شركة انجلو اجيئشسيان موتورز بتوزيع انتاجها ، ومن ثم فان هذا التوزيع مرتبط بقيام شركة النصر بالانتاج ، بحيث اذا توقفت شركة النصر عن انتاج هذا النوع لسبب او لآخر ، استحال على الشركة الموزعة الوفاء بالتزاماتها .

ولما كان هذا التوزيع يتم طبقا للتسعيرة الجبرية المحددة بقرار من وزير الصناعة وتقوم الشركة بالتوزيع سواء للافراد او عن طريق الدخول فى المناقصات الحكومية طبقا للتسعيرة الجبرية كذلك . وعلى ذلك فان التسعيرة الجبرية اذا تغيرت بالزيادة فانها تسرى كذلك فى العلاقة بين الشركة المنتجة والشركة الموزعة ، بمعنى ان الشركة الموزعة تتسلم السيارات المتعاقد عليها من الشركة المنتجة بالتسعيرة الجديدة ، ومن ثم فليس من المعقول ان تقوم بتوريدها بالتسعيرة القديمة ، لمجرد ان العقد أبرم قبل التسعيرة الجديدة ، او لانها بضاعة حاضرة ، اذ لم يقصد من هذه العبارة الاخرى — كما سبق القول — سوى انها انتاج شركة النصر ، وليست استيراد الخارج ، كما وان هذه العبارة الاخرى لا تفيد حتما ان الشركة الموزعة تستطيع الحصول على البضاعة المتعاقد عليها فى اى وقت تشاء ، خاصة اذا روعى ان شركة النصر اوقفت انتاج هذا النوع من الشاسبيهت بتعليمات من السيد الوزير ، لتوجيه الانتاج للاتوبيسلت ،

ومن لم علم يكن في مقدور الشركة الموردة باعتبارها موزعة لمنتجات شركة النصر لصناعة السيارات الحصول على تلك التسهيلات في أى وقت ، وأنها كان ذلك متوقفا على مدى استجابة شركة النصر لطلباتها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن قرار وزير الصناعة رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٦٢ بتعديل أسعار السيارات ، يبرى على العقد المبرم بين شركة انجلو اجيئشيان موتورز ومجلس مدينة الجيزة ، ويكون من حق الشركة المذكورة طلب تعديل أسعار العقد طبقا للتسمية الجديدة ، ما دام أن ميعاد التوريد لم يكن قبل العمل بالقرار المشار اليه ، وتبعاً لذلك فلا يجوز لمجلس مدينة الجيزة مصادرة التأمينات المدفوعة من الشركة أو الحجز على مستحقاتها ، وله اما أن يقبل التوريد بالأسعار الجبرية الجديدة ، أو أن يفسخ العقد .

(ملك ٣٦/١/٧٨ — جلسة ١٣/١/١٩٦٥)

عاشرا — التنفيذ العيني

قاعدة رقم (٥٤٨)

إيجاز :

لا قيام للمسئولية العقابية اذا كان محل الالتزام دفع مبلغ من النقود
— التزام — المدين في هذه الحالة بالتنفيذ العيني — سريان هذه الاصول على
العقود الادارية .

ملخص الحكم :

من الاصول العامة للالتزامات — والتي تسرى على العقود الادارية
والعقود المدنية على حد سواء — انه اذا امكن التنفيذ العيني وطلبه الدائن
من المدين — يجبر عليه (المادتان ١٩٩ ، ٢٠٣ من القانون المدني) وانه
لا قيام للمسئولية العقابية في مجال التنفيذ العيني اذ انه متى كان التنفيذ
العيني ممكنا فلا محل للتعويض عن عدم التنفيذ . وينبغي على ذلك انه
لا قيام للمسئولية العقابية اذا كان محل الالتزام دفع مبلغ من النقود اذ
يكون التنفيذ العيني ممكنا دائما .

(طعن رقم ١٨٨ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٠)

جاءى عشر — التضايل

قاعدة رقم (٥٤٩)

المبدأ :

تضالين — احكامه الواردة في المادة ٢٧٩ من القانون المدنى من الاصول العامة في الالتزامات التى تسرى في مجال العقود الادارية — مؤداها عدم وجوب اشتراطه بصريح العبارة شريطة أن تكون دلالة الاقتضاء حينذاك واضحة لا خفاء فيها — الشك الذى يكتف هذه الدلالة يجب تاويله لنفى التضالين لا لاثباته — النص على التضالين في خصوصية نوعية بذاتها يدل بفهوم المخالفة على عدم قيامه فيها عداها .

ملخص الحكم :

ان المادة ٢٧٩ من القانون المدنى — وهى من اصول العامة في الالتزامات التى تسرى في مجال العقود الادارية — تنص على أن التضالين بين الدائنين والمدينين لا يفترض وانما يكون بناء على اتفاق او نص في القانون ولا يقصد بهذا النص — على ما جاء بالملحظة الايضاحية للقانون المدنى — الى وجوب اشتراطه بصريح العبارة ، فقد تنصرف اليه الارادة ضمنا ، ولكن ينبى أن تكون دلالة الاقتضاء في مثل هذه الحالة واضحة لا خفاء فيها ، فاذا اكتف الشك هذه الدلالة وجب ان يؤول لنفى التضالين لا لاثباته فليس يكفى اخذ لقيام التضالين أن تكون الظروف مرجحة قيله ، بل يجب ان تكون مؤكدة له بما لا يدع مجالاً للشك في توفره وعلى من يدعى قيام التضالين أن يقيم الدليل عليه . وعند الشك يعتبر التضالين غير قائم . ولما كانت شروط الترخيص في الطعن المائل خالية من نص يفيد التضالين او يدل عليه ، فانه لا مناص من رفض القضاء به ، فليس يكفى التعليل على توفره مجرد تعاقب المدعى عليهما مع الادارة او كونهما معا مسئولين امام الوزارة عن الاخلال بشروط العقد ، كذلك فانه لا يدل على قيام التضالين ما نص عليه البند ١٣ من الترخيص بشأن التنازل عن

الترخيص بموافقة الوزارة من اعتبار المنازل والمنازل اليه متضلفين فله تنفيذ كلفة شروط. والتزامات المطاء والترخيص — وهو ما ذهبت اليه هيئة المفوضين — ذلك ان النص على التضامن في خصوصية بذاتها ان فله على شىء ومع كونه لا يفترض — قلنا يدل بمنهوم العكس على عدم قيام التضامن فيما عداها .

(طعن رقم ٥٠٨ لسنة ٩ ق — جلسة ١٨/١١/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٥٥٠)

المبدأ :

التضامن لا يفترض — نفسى حكم المادة ٢٧٩ من القانون المدنى — سريان هذه القاعدة على العقود الادارية — عدم التقيد بالقواعد التجارية في مجال العقود الادارية .

ملخص الحكم :

انه عن النعى على الحكم برفض القضاء بالتضامن فان المادة ٢٧٩ من القانون المدنى وهى من الاصول العامة في الالتزامات التى تسرى في مجال العقود الادارية — تنص على ان التضامن بين الدائنين والمدينين لا يفترض وانما يكون بناء على اتفاق او نص في القانون ، ولا يقصد بهذا النص — على ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون المدنى — الى وجوب اشتراطه بصريح العبارة ، فقد تنصرف اليه الارادة ضمنا ، ولكن ينبغى ان تكون دلالة الاقتضاء في مثل هذه الحالة واضحة لا خفاء فيها ، فاذا اكتنفه الشك هذه الدلالة وجب ان يؤول لنفى التضامن لا لاثباته . فليس يكفى لقيام التضامن ان تكون الظروف مرجحة قيامه ، بل يجب ان تكون مؤكدة به بما لا يدع مجالاً للشك في توافره وعلى من يدعى التضامن ان يقيم الدليل عليه ، وعند الشك يعتبر التضامن غير قائم .

ومن حيث ان المدعى عليها وان كلنا قد تقدمنا معا الى المناقصة ووقعا العقد ، الا انه لم يرد بالعقد ولا بالاوراق اللاحقة مثل كتب الضمان وغيرها ما ينبىء عن قيام التضامن بينهما في اية مرحلة من مراحل التعاقد او التنفيذ ، ولما كانت المدعية قد طلبت الحكم عليهما متضامنين دون ان

تقدم أى دليل من الأوراق على وجود التضامن ، لذلك يكون هذا الطلب غير قائم على أسس من القانون ، ويكون الحكم المطعون فيه قد أصاب الحق فيما تضمنه قضاؤه من رفض هذا الطلب . ولا صحة في القول بأن العملية مثار المنازعة عملية تجارية بالنسبة للمدعى عليهما وأن المعرف التجارى يقضى بوجود تضامن بين الملتزمين المتعدين بالديون دون حاجة لنص خاص في العقد أو القانون ، لا صحة في ذلك لأن الدين المطالب به ناشئ عن تنفيذ عقد ادارى مستقل كأصل عام ببيانه وأحكامه عن تلك التى تحكم روابط القانون الخاص ، وهو الامر الذى لا يلتزم معه القضاء الادارى بتطبيق احكام القانون الخاص على الروابط العقدية الادارية ، وانما يستأنس بها بالقدر الذى لا يتعارض مع طبيعة هذه الروابط ، واستهداء بهذه القواعد سارت هذه المحكمة في قضائها في مجال العقود الادارية على الاستئناس ببعض احكام القانون المدنى ومن بينها احكام التضامن باعتبار انها من الاصول العامة في الالتزامات الواجبة الاتباع في شأن العقود الادارية وذلك دون التقيد بالقواعد التجارية في هذا الشأن .

(طعن رقم ٥٥٨ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٣)

ثاني عشر — ضمان المقاول

مادة رقم (٥٥١)

المبدأ .

احكام القانون المدني في شأن ضمان المقاول — احالة العقد الى تطبيق احد هذه الاحكام — انصراف الاحالة الى سائر احكام الضمان ما دامت لا تتعارض مع روابط القانون العام .

ملخص الحكم :

ان القانون المدني تضمن احكاما خاصة في شأن ضمان المقاول لما يقبىه من منشآت او مبان خروجا على القواعد العامة في الضمان واذا احال العقد على تطبيق احد هذه الاحكام كحكم المادة ٦٥١ من هذا القانون فانه ينعين فهم هذه الاحالة على اساس اصرافها كذلك الى باقى المواد المنظمة لاحكام الضمان ومنها المادة ٦٥٤ ما دامت لا تتعارض مع روابط القانون العام .

(طعن رقم ٢٨٢ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٦)

ثالث عشر — تبعة الهلاك

قاعدة رقم (٥٥٢)

٤٠٠ : ابدأ :

تعاقد الهيئة العامة للسكك الحديدية مع إحدى الشركات الفرنسية على تصنيع وتوريد قضبان حديدية وحصلب الأسعار في العقد على أساس (سيف) اسكندرية — انتقال ملكية القضبان الحديدية الى الهيئة العامة للسكك الحديدية فور شحنها على البخرة بيناء نترك — هلاك القضبان الحديدية في أثناء الرحلة البحرية — وقوع تبعة هلاك هذه القضبان على عاتق الهيئة — الا انه يحق للهيئة ان تدفع بعدم التنفيذ اذا كانت الشركة الموردة قد امتنعت عن تنفيذ التزاماتها المتفق عليها في العقد او في الشروط الدولية المعمول بها .

ملخص الفتوى :

ومن حيث ان الاتفاق في العقد على ان البيع (سيف) يعنى أن هذا البيع مشروط بالتسليم في ميناء القياہ أى أن ملكة الاصناف المتعاقد عليها تنتقل الى المشتري بمجرد شحنها على ظهر السفينة في ميناء القياہ ومعنى ذلك ان الهلاك بحادث قهرى يقع على عاتق المشتري الذى يتحمل وحده كل انواع الهلاك سواء كان كلياً او جزئياً ولا يستثنى من ذلك الا الهلاك او التلف الناشئ عن عيب البضاعة ذاتها اذ يسال عنه البائع طبقاً للقواعد العامة ، اما ذكر ميناء الوصول الى جانب عبارة (سيف) لا يعنى ان البيع معلق على شرط التسليم فيه وانما ينصرف فكره فقط الى الميناء الذى يستصل اليه السفينة ويدفع لغايته نولون الشحن وقد تناولت الأحكام التى وضعتها الغرفة التجارية الدولية التزامت كل من البائع والمشتري في هذا النوع من البيوع البحرية اهمها بالنسبة الى البائع انه ملزم بان يسلم البضاعة

طبقا لاحكام عقد البيع ويقر بمطابقتها لما هو مطلوب وان يبرم على نفقته وبالشروط المعتادة ، عقد نقل البضاعة بالطريق المعتاد الى ميناء الوصول المتفق عليه بسفينة بحرية من النوع الذى جرت العادة باستخدامه فى نقل البضائع من ذات نوع البضاعة المذكورة فى العقد ومن ناحية اخرى بدفع النولون ويتحمل مصاريف التفريغ فى ميناء التفريغ التى ربما أن تحصلها الخطوط الملاحية المنتظمة بميناء الشحن ، كما يلتزم بان يشحن البضاعة على نفقته على ظهر السفنة فى ميناء القيام فى التاريخ او الاجل المتفق عليه او فى اجل محقول عند عدم وجود شرط فى هذا الموضوع فاذا ما شحنت البضاعة تعين عليه أن يعطى اشعرا للمشتري بذلك فى الحال وهو يتحمل كافة الاضرار التى تصيب البضاعة حتى لحظة اجتيازها عملا حواجز السفينة فى ميناء القيام . واخيرا فانه يلتزم بان يبد المشتري بدون تاخير بسند الشحن الى ميناء الوصول المتفق عليه .

اما بالنسبة للمشتري فان اهم الالتزامات الخاصة به أن يقبل المستندات عند تقديمها من البائع اذا كانت مطابقة لشروط عقد البيع وان يدفع الثمن المتفق عليه . كما يلتزم بتسليم البضاعة فى ميناء الوصول المتفق عليه ويتحمل دفع النولون وكافة المصاريف او النفقات المستحقة عن البضاعة خلال نقلها بالبحر حتى وصولها الى ميناء الوصول ويتحمل ايضا نفقات التفريغ وفك الحزم ووضعها على الرصيف ما لم تكن هذه النفقات دخلت ضمن النولون او حصلتها شركة الملاحه واخيرا فهو يتحمل كافة الاضرار التى تقع للبضاعة فى السفر منذ لحظة اجتيازها عملا حواجز السفينة فى ميناء القيام .

بالاضافة الى ما تقدم فان البائع (سيف) لا يلتزم بالتأمين على البضاعة لا بصفته اصيلا كما فى البيع (سيف) او وكيلا اذا ما وكل بذلك فى البيع (غوب) وانما يقع عبء التأمين على البضاعة على المشتري وحده .

ومن حيث أنه يلغزال الاحكام المتقدمة على الحالة المعروضة بين ان الهيئة العامة للسكك الحديدية قد تعاقدت مع شركة لى مارتيل سيدلور على تصنيع القضبان وتوريدها . وصيبت الاسعار على اساس (سيف) استكدرية ومعنى هذا ان ملكيتها للقضبان المتعاقد عليها تنتقل الى الهيئة

بمجرد وضعها على ظهر السفينة في ميناء القيام . ومنذ هذه اللحظة تتحمل هي جميع المخاطر التي تتعرض لها هذه القضبان على النحو ما سلفه دون ان تلزم الشركة بالتأمين عليها .

ومن حيث ان الشركة المتعاقدة معها قد اخطرت الهيئة بتاريخ ١٩٧١/٢/٢٢ بأن السفينة نيكى جارى شحنها بحوالى ٣٠٠٠ طن قضبان وانها ستصل الاسكندرية يوم ١٦ أو ١٧ مارس سنة ١٩٧١ ، كما اخطرتها ببرقية أخرى مؤرخة ١٩٧١/٢/٢٨ بأنها ثابت بشحن ٣١٥٠ طن قضبان على الباخرة نيكى التى ابهرت من ميناء دنكرك في ١٩٧١/٢/٢٧ وطلبت التأمين عليها ، وقد وصلت هذه البرقية الى الهيئة في ١٩٧١/٢/١ (اى في اليوم التالى لارسالها باعتبار ان شهر فبراير سنة ١٩٧١ ، ٢٨ يوما) فمن ثم فان الاصناف المرسلة الى الهيئة — وهى ٣٠٠٠ طن متري من القضبان — تكون قد انتقلت الى ملكية الهيئة منذ شحنها على ظهر السفينة نيكى وقيل ابجارها ، ومنذ هذه اللحظة تتحمل هي قيمة هلاك البضاعة المشحونة سواء كان هلاكا كلياً او جزئياً .

ومن حيث انه اذا كلفت الباخرة نيكى قد غرقت في القتال البريطانى في ذات اليوم الذى ابهرت فيه محملة بالقضبان المملوكة للهيئة فمن ثم فان تبعية هلاك هذه القضبان تقع على عاتق الهيئة باعتبارها هي المالكة سواء كان هلاكا كلياً او جزئياً ولا يؤثر في ذلك كون البرقية التى ارسلتها الشركة الموردة في ١٩٧١/٢/٢٨ والتى اخطرت فيها الهيئة بشحن الباخرة نيكى بالقضبان قد ارسلت ووصلت بمعد ان غرقت الباخرة في ١٩٧١/٢/٢٧ اى في يوم ابجارها . لان الاخطار هنا لا اثر له على انتقال الملكية ، لان الملكية في البيع (سيف) تنتقل الى المشتري في ميناء القيام وفور شحن البضاعة على ظهر السفينة . وليس للاخطار من اثر في الحالة المعروضة — حسبما اتفق عليه في العقد المبرم بين الهيئة والشركة — الا ان تستعد الهيئة لاستقبال السفينة والاعجاد للتفريغ اذ قد اتفق في العقد على ان يصل الاخطار مع بعض المستندات قبل الموعد المحدد لوصول السفينة بخمسة عشر يوماً على الاقل . وذاته النتيجة تتحقق أيضا — تحمل الهيئة تبعة هلاك القضبان — حتى ولو

كانت الشركة الموردة تعلم وقت الاخطار ان البواخر تيكي قد غرقت ، لان ذلك لا يؤثر في تحمل تبعة الهلاك وان كان مطح اخلالا بالتزام تمتلدى وسوء نية في تنفيذ شروط العقد فهذا امر آخر مستقل عن انتقال الملكية وتحمل تبعة الهلاك .

كل هذا اذا كانت الشركة الفرنسية قد اومت ببيع التزاماتها التى يفرضها عليها العقد والقواعد الدولية المصول بها بالنسبة الى البيع (سيف) المشار اليها آنفا ، اما اذا كانت هذه الشركة قد اخلت بالشروط المتلاد على اساسها او المصول بها دوليا في هذا الشأن وكان من شان هذا الاخلال ان غرقت الباخرة التى شحنت بالاصناف الموردة كان تكون الشركة قد اختيرت باخسة غير مباحة او ليست من النوع الذى جرت العادة باستخداه في نقل البضائع من ذات نوع الاصناف المتعقد على توريدها او كانت مجهزة لجبولة اقل ما حلت به لو كان ثبت اخلال آخر بشروط العقد فانه في هذه الحالة يحق للهيئة ان تدفع بعدم التنفيذ فتتمتع عن توقيع الكبيالات المحسوبة عليها ببلتى الثمن . اذ من غير المقبول ان يكون الهلاك راجعا الى خطأ من الشركة الموردة وتحمل الهيئة دفع بلتى الثمن .

لهذا انتهى راي الجمعية العمومية الى ان ملكية القضبان الحديدية الموردة من شركة لى ماتريل نواوندل سيبلور الفرنسية قد انتقلت الى الهيئة العامة للسكك الحديدية فور شحنها على البواخر تيكي في ١٩٧١/٢/٢٧ بميناء دنكرك ، ومن ثم فان تبعة هلاك هذه القضبان تقع على علق الهيئة الا انه يحق للهيئة ان تدفع بعلم التنفيذ اذا كلفه الشركة الموردة قد امتنعت عن تنفيذ التزاماتها المتفق عليها في العقد او في الشروط الدولية المصول بها .

(ملف ٣٠١/٢/٢٢ — جلسة ١٩٧١/٧/٧)

رابع عشر — الخطأ العقدي

ملحقة رقم (٥٥٢)

المبدأ :

الخطأ العقدي ، سواء كانت العقود مدنية أو تجارية : هو عدم قيام
المدين بتنفيذ التزاماته الناشئة عن العقد .

بالخصوص للمحكم :

من الأمور المسلمة في العقود كلفة ، سواء كانت
مقدرة تجارية أو مدنية ، ان الخطأ العقدي هو عدم قيام المدين بتنفيذ
التزاماته الناشئة من العقد إما كان السبب في ذلك ، يستوى في ذلك أن
يكون عدم التنفيذ ناشئاً عن تيمده أو أهمله ، أو فعله دون عمد أو أهمل .

وبما ان العقد الذي تستند اليه المنازعة الحالية هو عقد مبرم بين
الجهات الادارية المدعى عليها والمدعى للقيام بينه علاقات لصالح شخص
معنوى علم ويقصد تحقيق مصلحة عامة فهو عقد اشغال عامة ، ويولد هذا
العقد في مواجهة جهة الادارة التزامات مقدية لنفسها ان تمكن المتعاقد معها
من البدء في تنفيذ العمل ومن المضي في تنفيذه حتى يتم انجازه لذا لم تكن
هذه الالتزامات ان تكون خطأ عقدياً في جانبها بخلاف المدعى الحق في
أن يطلب التمسك من الضرر الذي لصابه من جراء عدم قيام جهة الادارة
بالتزمها او من جراء تأخرها في القيام به .

(طعنى راسى ١٣٢٠ ، ١٣٤٠ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٥)

الملحقة رقم (٥٥٤)

المبدأ :

ان القص في العقد على التزام المتعاقد باستخدام مهتمس تتوافر فيه
شروط صلاحية معينة . الغاية منه هي تحقيق مصلحة المرفق العام —

**الخروج على هذا الشرط فيه مخالفة لنصوص العقد ينطوى على إخلالٍ
بمصلحة المرفق .**

ملخص الحكم :

إذا كان نص العقد يفرض على المتعاقد مع الإدارة التزاماً باستخدام
مهندس تتوافر فيه شروط صلاحية معينة ، والا وقعت عليه غرامة تتحدد
باتفاق الطرفين بثلاثة جنيهات يومياً ، ولما كتبت الخلية من هذا الشرط
هى تحقيق مصلحة المرفق العام واستكمال عقدته فمن ثم فلا يجوز الخروج
عليه بتعيين مساعد مهندس حيث يكفل الأمر تعيين مساعد مهندس ،
هو مكتوب على أن فعلاً من مخالفة تلك الصيغة لنصوص العقد لأنه
ينطوى على إخلال بمصلحة المرفق التى نيط ضمانها بوجود مهندس
بصلاحية معينة .

(طعن رقم ٨٦٦ لسنة ١١ ق — جلسة ١١/٨/١٩٦٩)

خامس عشر - اثبات المدعوية

قاعدة رقم (٥٥٥)

المبدأ :

الاتفاق على أن يكون الحساب على أساس كشوف تحت يد جهة الإدارة المتعاقدة - من شأنه أن يجعل المتعاقد مع الإدارة عاجزا عن اثبات براءة ذمته من المبالغ التي تقاضاه من جهة الإدارة مقرمة بثبوت مدعوية المتعاقد معها .

ملخص الحكم :

انه وان كانت الطاعنة قد أثبتت بموجب "اعتد المبرم بينهما وبين المطعون عليها أن المطعون عليه الاول تسلم مبلغ ٣٠٠ جنيه على ذمة العملية ، بما كان يقتضى بحسب الاصل أن ينتقل عبء اثبات الى المدعى عليه الاول فيكون عليه اثبات براءة ذمته من الدين ، غير أن البند السابع من العقد المشار اليه ينص على أن يكون الحساب على أساس البيانات الواردة في الكشوف وهي تعتبر نافذة في حق المتعاقد مع جهة الإدارة سواء وقع عليها هو أو مندوبه أو لم يقع عليها وعلى أن تبقى تلك الكشوف تحت يد جهة الإدارة واذا كلن مؤدى ذلك أن يكون المطعون عليه الاول عاجزا في جميع الاحوال عن اثبات كيفية تنفيذه للالتزامات الناشئة عن العقد ، وعن اثبات براءة ذمته الا بالاستناد الى تلك الكشوف وهي تحت يد جهة الإدارة على النحو السالف بيلقه فمن ثم فلا ينتقل عبء اثبات الى المطعون عليه الاول بل تبقى الطاعنة ملتزمة بثبوت مدعوية المطعون عليه الاول ومقدارها : تنفيذا للبند السابع المشار اليه وليس من شك في سلامة ذلك البند فيما تضمنه من القاء عبء اثبات على ملحق المحافظة الطاعنة باعتبار أن قواعد اثبات ليست من النظام العلمى وانه يجوز الاتفاق على عكسها .

سلكس عشر — المقاصصة

قاعدة رقم (٥٥٦)

١٧ —

استحقاق رسم الدفعة على المبالغ التي تصرفها الحكومة — اجراء
جهة الإدارة المقاصصة بين المبالغ المستحقة لها والمبالغ المستحقة عليها —
استحقاق رسم الدفعة في هذه الحالة .

ملخص الحكم :

ان المادة الاولى من الفصل الخامس من الجدول رقم (٢) الحق
بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم الدفعة تنص على أن يحمل
رسم الدفعة على كل مبلغ تصرفه الحكومة أو الهيئات العامة مباشرة أو
بطريق الانابة وتنص المادة الثانية على انه فيما يتعلق بالمشتريات والايمان
والتمهيدات والتوريدات والايجراءات يحصل علاوة على الرسم المبين في
المادة السابقة رسم اضافي يقدر بمثل الرسم العادي ولما كان مؤدى ذلك
هو أن يستحق رسم الدفعة على المبالغ التي توفى بها الحكومة أو إحدى
الهيئات العامة الى صاحب الحق فيها أو من ينوب عنه ولما كانت المقاصصة
أحدى طرق الوفاء بالالتزام وقد استوفيت الوزارة بعض حقوقها قبل
المدعى عليه بإجراء المقاصصة بين المبالغ المستحقة له لديها وبين ما هو
مستحق عليه ، فانه يقترب على ذلك أن يستحق رسم الدفعة المستحق
اليه — والذي حددته الوزارة بمبلغ ١٢٠.١٠ جنيه ولم ينزع المدعى عليه
في مقداره — على المبالغ التي كتبت مستحقة للدمى عليه واستتزلتها
الوزارة من جيلة ما تطلبه به .

(طعن رقم ١١٦٣ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٣)

سليم عمر — المصلح

قاعدة رقم (٥٥٧)

المبدأ :

« مصلح » — لا يجوز في المسائل المتعلقة بالنظام العام — الاتفاقات الحاصلة على كيفية المحاسبة بشأن تنفيذ العقود الإدارية لا تعتبر كذلك الا اذا كتبت محسوبة بصفة نهائية وليست محلا للنزاع — اما اذا كان الحق ذاته محلا للنزاع وخشيت الجهة الادارية ان تضر النزاع فلا تثريب عليها اذا لجأت الى المصلح .

ملخص الحكم :

انه لا يقدح في اجتهاد مقومات المصلح المشار اليه واركانه ما اثر من ان المصلح لا يجوز في المسائل المتعلقة بالنظام العام ومن ذلك الاتفاقات الحاصلة على كيفية المحاسبة بشأن تنفيذ العقود الادارية ذلك ان هذا التمول لا يصدق على حقوق الجهة الادارية المالكة المترتبة على العقود الادارية الا اذا كتبت هذه الحقوق محسوبة بصفة نهائية وليست محلا للنزاع فحينئذ لا يجوز التنازل عنها الا طبقا لاحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن مواعيد التصرف بالمجان في العقارات المملوكة للدولة والنزول عن اموالها المنقولة اما اذا كان الحق ذاته محلا للنزاع وخشيت الجهة الادارية ان تضر الدعوى فلا تثريب عليها اذا ما لجأت لفض هذا النزاع عن طريق المصلح .

(طعن رقم ٨٠٢ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٠)

القانون الإداري
موضوع تنفيذ المقتضى الإداري

نولا : تحليل القانون الإداري

المبحث الأول
نظرية فعل الأمير

(١) شروط تطبيق نظرية فعل الأمير

قاعدة رقم (٥٥٨)

المبدأ :

نظرية فعل الأمير — شروطها — عدم توافرها في حالة صدور قرار
من الوزير المختص بتحديد المقاررات التي تقوم بخدمة لها صفة التوقيع
المعام وأخلاء المسئولية منها بالتطبيق للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٨ .

ملخص الحكم :

إذا كانت العلاقة بين الطاعن والإدارة هي عقد إداري ، فإن شروط
نظرية فعل الأمير التي استند إليها الطاعن في تقرير أحقيته في التعويض لا
غير متوافرة في حالته ، ذلك أن شروطها هي :

- ١ — أن يكون ثبت عقد من العقود الإدارية .
- ٢ — أن يكون الفعل الضار صادرا من جهة الإدارة المتعاقدة .
- ٣ — أن ينشأ عنه ضرر للمتعاقد لا يشترط فيه درجة معينة من
الجدية .
- ٤ — افتراض أن الإدارة المتعاقدة لم تخطئ حين اتخذت عملها الضار
فمسئوليتها عقدية بلا خطأ .

٥ — أن يكون الاجراء الصادر من الادارة غير متوقع .

٦ — أن يلحق المتعاقد ضرر خاص لا يشتركه فيه سائر من يسه
القرار العلم .

والشرطان الخلفين والمسند في متواترين في خصوصية هذه
الدموى ، اذ طالما أن عقد الدمى قد أضحي بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٨
مقد استثمار ، فإن للجهة الادارية أن تلغيه في أى وقت وقبل نهاية مدته ،
ومن ثم يكون الاخلاء قد أصبح متوقعا بطبيعته كما أن هذا التشريع عام
يصنف على كل مستقل للمقتضات ذات النفع العام ، فإن كان قد مس
الدمى ضرر ، فليس هذا من قبيل الضرر الخاص الذي لا يشاركه فيه
سواه .

(طعن رقم ٦٥ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٦١/٥/٢٠)

(ب) زيادة التكليف بسبب عدم راجع
الى الجهة الادارية المتعلقة بحول دون تطبيق
نظرية فعل الامر

قاعدة رقم (٥٥٩)

المبدأ :

تدخل القضاء الادارى لتحقيق التوازن المالى للمقد الادارى تطبيقا
لنظرية فعل الامر منوطه شروطها ومن بينها ان يكون الفعل الضار صادرا
من جهة الادارة المتعلقة .

ملخص الحكم :

ان تدخل القضاء الادارى لتحقيق التوازن المالى للمقد الادارى تطبيقا
لنظرية فعل الامر توافر شروط هذه النظرية ، ومن بينها شرط
ان يكون الفعل الضار صادرا من جهة الادارة المتعلقة ، فاذا ما صدر
هذا الفعل عن شخص معنوى علم غير الذى ابرم المقتد تخلف احد شروط
نظرية فعل الامر وامتنع بذلك تطبيق احكامها ، ولكن ذلك الامتناع لا يحول
دون تطبيق نظرية الحوادث الطارئة اذا ما توافرت شروطها .

(طعن رقمى ١٥٦٢ لسنة ١٠ اق ، ٦٧ لسنة ١١ ق — جلسة

(١٩٦٨/٥/١١)

قاعدة رقم (٥٦٠)

المبدأ :

تلتزم وزارة الرى مع عدد من المقاولين على تنفيذ بعض الاعمال
بالمصالح والنفقات التى انبغتها لها خلال السنة المالية ١٩٦٩/١٩٧٠ — زيادة
التسعة الجبرية للجدد الملقى ، والاسمنت بعد التماقد وانهاء التنفيذ —
عدم احقية المقاولين فى مطالبة الوزارة بفروق الاسعار الناجمة عن زيادة

التسعة الجبرية للحديد والاسمنت أو تسليمهم كميات من الحديد المستورد بدلا من الحديد المحلى — انتقال شرط جوهرى من شروط تطبيق نظرية فعل الاجر — عدم توافق شروط تطبيق نظرية الظروف الطارئة .

ملخص القسوى :

تعاقدت وزارة الرى مع عدد من المقاولين على تنفيذ بعض الاعمال بالمصلح والتفانيش التابعة لها خلال السنة المالية ١٩٦٩/١٩٧٠ .

وبعد التعاقد وثناء التنفيذ صدر بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٧ قرار السيد وزير الصناعة والبتترول والثروة المعدنية رقما ٧٧٢ ، ٧٧٤ لسنة ١٩٦٩ بزيادة التسعيرة الجبرية للحديد المحلى بمقدار عشرة جنيهات للطن ، فاصبح ثمن الطن ٦٨ جنيها بدلا من ٥٨ جنيها ، وبزيادة التسعيرة الجبرية للاسمنت بمقدار جنيه واحد للطن .

وقد تقدم هؤلاء المقاولون بشكاوى الى الوزارة مطالبين فيها بسداد فروق هذه الزيادة اليهم ، كما اوضح بعضهم فى شكواه ان الجهات القائمة على توزيع الحديد قامت بتسليمه كميات من الحديد المستورد بسعر الطن ١١٠ جنيها ، وطالب بتحمل الوزارة بقيمة الفرق بين ثمن هذا الحديد وثن الحديد المحلى .

ومن حيث ان المادة ٨ من الشروط التى تم التعاقد مع المقاولين المذكورين على اساسها نصت على انه « يجب على مقدم العطاء ان يلاحظ ان فائته الواردة بالعطاء هى التى ستكون عليها المحاسبة النهائية يقطع النظر عن ثقلبت العملة او الرسوم الجبركية او رسوم الانتاج والرسوم الاخرى او ارتفاع الاسعار لاي طرف من الظروف » .

وواضح من هذا النص ان الطرفين المتعاقدين اتفقا صراحة على تثبيت الفئات الواردة بالعطاء بحيث لا يجوز زيادتها فى حالة ارتفاع الاسعار لاي سبب من الاسباب . واذ كلن الاصل انه يجب تنفيذ المتو — بما فيها العقود الادارية — وفقا لما اشتملت عليه باعتبار ان العقد شريعة المتعاقدين ، فمن ثم لا يجوز للمقاول ان يطلب منه تعويض

اضافيا نتيجة لزيادة اسعار المواد التي تستخدم في تنفيذ العملية حتى ولو كانت هذه الزيادة عن تغير التكلفة الجبرية لتلك المواد بمقدار ان ارتضى متدبرا ان تكون القيمة المتفق عليها لتنفيذ العملية هي لمصلحة المحاسبة دون نظر الى ما قد يطرا من زيادة في اسعار بعض المواد والمطهر الداخلة في تنفيذها .

ومن حيث انه ولئن كانت مطالبة المقلولين المذكورين بتحمل الوزلة للبالغ المشار اليها فتفتقد الاساس القانوني السليم المستند من نصوص العقد المبرم بينهم وبين جهة الادارة نظرا للنص فيه صراحة على تثبيت الاسعار — الا ان ذلك لا يخل بحقوقهم في مطالبة الوزارة بالتعويض عما أصابهم من ضرر من جراء زيادة اسعار الحديد والاسمنت او تسليم كيبلات من الحديد المستورد بدلا من الحديد المطى استنادا الى النظريات السائدة في نطاق العقود الادارية ، القائبة على فكرة التوازن المالي للعقد ، ومن هذه النظرية في خصوصية الحالة المعروضة — نظرية فعل الامر ونظرية الظروف الطارئة ، اذا ما توافرت شروط تطبيق اي منها .

ومن حيث انه بالنسبة الى نظرية فعل الامر فانه يمكن تعريف هذا الفعل بأنه كل إجراء تتخذه السلطات العامة ويكون من شأنه زيادة الاعباء المالية للمتعاقد مع الادارة او الالتزامات التي ينص عليها العقد .

ويشترط لأعمال هذه النظرية عدة شروط من بينها أن يكون الفعل الذي أدى الى زيادة أعباء المتعاقد والتزاماته صادرا من جهة الادارة . 'المتعاقدة' ، فإذا ما صدر هذا الفعل عن جهة أخرى غير التي أبرمت العقد تخلف أحد شروط نظرية فعل الامر وامتنع بذلك تطبيقها .

اما نظرية الظروف الطارئة فان تطبيقها رهين بان تطرا خلال تنفيذ العقد الإداري حوادث أو ظروف طبيعية كانت أو اقتصادية أو من مصادرها جهة إدارية غير الجهة المتعاقدة أو من عمل انسان آخر لم تكن في حصيلته المتعاقد عند إبرام العقد ولا يملك لها دفعا ، ومن شأنها أن تنزل به خسائر فادحة تخلل معها اقتصاديات العقد اختلالا جسيما . ومؤدى تطبيق تلك النظرية ، بعد توافر شروطها ، إلزام جهة الادارة المتعاقدة ، بمشاركة المتعاقد معها في تحمل نصيب من الخسارة التي حلت به .

وعلى ذلك فإن أعمال هذه النظرية يتطلب أن تكون الخسارة التي تطبق بالتعاقد مع الإدارة خسارة فادحة جسيمة تجلوز في مداخلتها الخسارة العادية المألوفة في التعامل بحيث يترتب عليها طلب اقتصاديات العقد رأساً على عقب . فإذا لم يترتب على الطرف الطارئ أية خسارة ، أو كانت هذه الخسارة طفيفة بالنسبة الى مجموع عناصر العقد أو كانت في حدود الخسارة العادية المألوفة في التعامل ، أو انحصر أثر الظروف الطارئ في تفويت فرصة الربح على المتعاقد بانقصاص أرباحه كلها أو بعضها ، فإنه لا يكون ثمة مجال لأعمال نظرية الظروف الطارئة لتخلف أحد شروطها وأركانها .

ومن حيث أنه بتطبيق المبادئ المتقدمة على الحالات محل البحث فإن الواضح أن زيادة الأعباء المالية للمقاولين نجمت عن رفع التسعيرة الجبرية للحديد والأسمنت وتسليمهم كميالهم من المواد المستوردة . الذي لم تستلزم شروط التعاقد استخدامه — بدلا من الحديد المحلي ، وقد تم كل ذلك بإجراءات صادرة من غير الجهة المتعاقدة — وزارة الري — فمن ثم ينتفى شرط جوهرى من شروط تطبيق نظرية فعل الأمر .

وبالمثل فانه مع اعتبار الاجراءات المشار اليها من قبيل الظروف الطارئة غير المتوقعة فإن البادى من الاوراق انها لم تؤد الى الحاق خسائر فادحة بهؤلاء المقاولين ، وانما قد يكون من شأن فروق الاسعار انقاص أرباحهم كلها أو بعضها بالنظر الى مجموع العناصر التي يتألف منها العقد بحيث تفوت عليهم فرصة الربح . وقد يكون من شأنها الحاق بعض الخسائر بهم ، إلا أنه حتى في الفرض الأخير فإن التليف من مقارنة فروق اسعار بقيمة مجموع عناصر العقد انه لا يمكن اعتبار الخسارة في هذه الحالة خسارة فادحة واستثنائية يترتب عليها طلب اقتصاديات العقد حيث بلغت أعلى نسبة للزيادة في الاسعار منسوبة الى اجمالي قيمة العملية المتعاقد عليها ١٥٪ ، ولم تجلوز في بعض العمليات ٦١٪ . وبالتالي فلا محل لأعمال نظرية الظروف الطارئة .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم عدم أحقية المقاولين المعروضة حالاتهم في مطالبة الوزارة بتحمل فروق الزيادة في اسعار الحديد والأسمنت .

ومن حيث انه لا حاجة في التول بالحقية هؤلاء المقاولين في المطالبة بتلك التروق استنادا الى ما قضت به المادة ٨ من قانون التسمير الجبري. وتحديد الارباح رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ من ان « تسرى جداول الاسعار وقرارات تعيين الارباح على السلع التي يتم تسليمها بمعد تاريخ العمل. بهذه الجداول او القرارات تنفيذا لتعهدات ابرمت قبل ذلك التاريخ » ، اذ لا يسوغ الاستناد الى هذا النص للقول بان الاسعار الجديدة للحديد والاسمنت تسرى في مواجهة الوزارة بالنسبة الى الكميات التي سبتخيم بعد العمل بقراري وزير الصناعة اتنى الذكر بحيث تتحمل بالتكاليف الاضافية الناجمة عن ارتفاع الاسعار — لا يسوغ ذلك لان حكم هذا النص ، وحسبها يبين من صريح عباراته ، مقصور على حالة التعاقد على شراء او توريد سلع مسمرة ، بمعنى انه يحكم حالة سلعة مسمرة تسمر جبريا. ثم التعاقد على توريدها وتراخي تسليمها الى ما بعد صدور التسميرة الجديدة اذ في هذه الحالة يسرى عليها السعر الجديد ، ولا ينطبق حكم النص على عقود مقاولات الاعمال باعتبار ان محل التزام المقاول ليس تسليم سلع مسمرة الى رب العمل وانما محل التزامه هو تنفيذ المقولة ، واذا كان المقاول يقوم بشراء بعض السلع والمواد اللازمة للعملية ، الا انه لا يعيد بيعها الى رب العمل او تسليمها اليه بالثمن حتى يكون ثمة مخلو للقول بسريرين التسميرة الجديدة على ما يتراخي تسليمه حتى صدورها طالما ان التزام المقاول ينحصر في تنفيذ العملية وتسليمها ككل بعد ان تكون المواد المشار اليها قد فقدت ذاتيتها .

لهذا انتهى راي الجمعية العمومية الى عدم احقية المقاولين المعروضة. حالاتهم في مطالبة الوزارة بفروق الاسعار الناجمة عن زيادة التسميرة. الجبرية للحديد والاسمنت او تسليمهم كميات من الحديد المستورد بدلا من الحديد المحلي .

(ملف ٦٧٨/١ - جلسة ١٩٧١/٧/١١)

قاعدة رقم (٥٦١)

المبدأ :

نظرية عمل الامر — من شروط تطبيقها ان يكون الاجراء الصادر

من جهة الإدارة المتعاقدة وغير متوقع — تخلف هذا الشرط — تعذر الاستناد
على تلك الطريقة .

ملخص الحكم :

من حيث أن العقد قد نص في أحد بنوده ، على أنه في حالة ارتفاع
أسعار المواد الأولية وأجور الأيدي العاملة أو غيرها من التكاليف بالتعميـض
للكامل الذي يغطى زيادة في أسعار الخلعت فوق الأسعار الواردة في العقد .

ولما كان الثابت بالأوراق أن الجهة المتعاقدة قد قبلت وارتضت أن
تحصل فروق أسعار في المواد الخام والآلات التي تطرأ بفعل الحكومة بعد
تقديم المطالب ، وما دام أنه ليس في وسع ، طرفي العقد إدخالها في تقديرهما
من المتعاقدين وكان من شأنها جعل تنفيذ العقد أكثر كلفة وإرهاق للطرف
الآخر .

ومن حيث أنه مؤدى النص المتقدم ، زيادة الأسعار المتفق عليها في
العقد ، زيادة تغطي جميع التكاليف التي يتحملها المتعاقدين مع الإدارة فوق
أسعار العقد متى نشأت الزيادة بفعل الحكومة ، وذلك النتيجة تتفق مع
نصوص العقد .

ولما كان الحكم المطعون قد ذهب في قضائه خلاف هذا المذهب المتعمد ،
فإنه يكون قد أخطأ في تفسير نصوص العقد وأعمال أحكامه . مما يقتضى
تعميل الحكم المطعون فيه بالزام الجهة المتعاقدة برد فروق أسعار .

(ج) كون الزيادة في التكاليف ابرا متوقفا يقضى نظرية

فصل الامر عن التطبيق

قاعدة رقم (٥٦٢)

المبدأ :

طلب شركات المقلات زيادة قيمة العقود التي أبرمتها وزارة الإسكان قبل العمل بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالتأمينات الاجتماعية استنادا الى ما حمله اياها هذا القانون من زيادة في التزاماتها قبل عمل التراهيل والعمال الموسمين — غير جاز — تخلف صفة عمل الامر في هذا التشريع لعدم تعلقه بهذه الشركات وحدها — توقع صدور مثل هذا القانون ينفي توافر شرط من شروط الطرف الطارىء — انصاح المشرع في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ عن اتجاهه الى بسط كل مزايا التأمينات الاجتماعية على العمال المتضمنين بها يمنع من القول بان هذه الزيادة كانت ابرا غير متوقع .

ملخص الفتوى :

انه وان ترتب على تنفيذ القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ زيادة في اعباء شركات المتاولات عن عمال المتاولات وعمال التراهيل والعمال الموسمين الذين تستخدمهم ، وذلك كاستراكت في التأمينات الاجتماعية المسيرة بذلك القانون ، الا ان ذلك لا يبرر وحده نشوء حق لهذه الشركات في المطالبة بتعويض من هذه الاعباء الجديدة ، او في زيادة قيمة ما أبرمته من عقود قبل تقويم تلك الاعباء لمواجهةها ، وانما يجب ان يرد هذا الحق الى اساس في القانون ، ويستند من تواعده المصادرة من التشريع او القضاء الاداري المستقر . ذلك ان صدور تشريع يؤدي الى زيادة الاعباء المالية للمتعاقدين مع الإدارة قد يكون سببا في نشوء حق لهذا التمتع في المطالبة بالتعويض عن الاضرار التي تلحقه نتيجة هذا التشريع ،

والاساس القانونى لهذا الحق — حسبما استقر عليه الفقه والقضاء الادارى — يرجع اما الى نظرية عمل الامر او نظرية الظروف الطارئة .

ولما كان عمل الامر هو اجراء خاص او علم يصدر من جانب الجهة الادارية المتعاقدة لم يكن متوقعا وقت التعاقد يقرب عليه الحقائق ضرر خاص بالمتعاقدين لا يشاركه فيه سائر من يسهم الاجراء ، وكان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فيها تضمنه من زيادة اعباء رب العمل عن يستخدمهم من عمال المقاولات والتراخيل والموسمين ، لم يشف هذه الابعاء على شركات المقاولات وحدها وانما حمل بها ارباب الاعمال جميعا على اختلاف مستوياتهم وتبيلين انشطتهم ، ومن ثم لا يتوافر في هذا القانون وصف عمل الامر بمعناه السابق لانه لم يلحق بهذه الشركات ضرر خاص .

ومن حيث انه بالنسبة الى نظرية الظروف الطارئة ، فانه يشترط لتطبيقها حسبما استقر عليه الفقه والقضاء الادارى — حدوث ظرف طارئ بعد ابرام العقد وفى اثناء تنفيذه ، مستقل عن ارادة كل من المتعاقدين ، ولم يكن فى الوسع توقعه عند ابرام العقد ، ويقرب عليه حدوث خسارة فادحة للمتعاقد تخرج عن الحد المألوف فى التعامل .

ومن حيث ان القضاء الادارى قد اقر مبدأ اعتبار التشريعات العلية من قبيل الظروف الطارئة اذا توافرت شروطها .

ومن حيث ان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ فيها قرره من احكام زيادة اعباء ارباب الاعمال ، ومنهم شركات المقاولات ، كان من المتوقع صدور هذه الاحكام فتأمين اصليات العمل كلن مفروضا من قبل منذ العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الذى كان يفرض تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء بنسبة ١٤٪ من اجور العمال وكان فى الوسع توقع تدخل المشرع فى اى وقت لسحب هذا التأمين على طوائف العمال الذين لم يستفيدوا منه بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ومنهم عمال المقاولات والتراخيل والموسمين وهو ما تحقق بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، وبالمثل فان تأمين البطالة والتأمين الصحى كان موعودا بتطبيقها فى المدة ٣ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، فلذا صدر القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بعد ذلك مقرر ا هذين التأمينين فانه لا يكون بذلك غير متوقع .

ومن حيث أن المدة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ كتلت تنص على أنه يجوز تنظيم شروط انتفاع بعض الفئات التي لا تنتفع بكل تأمينات القانون بمزايا التأمينات كلها أو بعضها ، وذلك أفصاح من المشرع عن اتجاهه الى بسط كل مزايا التأمينات الاجتماعية على العمال غير المنتفعين بها مما يجعل تقرير هذا الانتفاع أمرا متوقعا في المستقبل ، وهو ما تحقق بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

ومن حيث أنه يبدو من ذلك أن القانون المذكور نية قرره من أعباء على أرباب الأعمال ، ومنهم شركات المقاولات ، كان متوقعا ، كإثر للإهم للاتجاه الإشتراكي الذي تعتبر العدالة الاجتماعية ركنا هاما في متطلبات تطبيقه . وعلى ذلك لا يعتبر هذا القانون ظرفا طارئا بالمعنى القانوني وبالتالي لا يجوز الاستناد اليه في مطالبة شركات المقاولات بتعويض عما تحمليه من أعباء بسببه ، يستوى في ذلك أن تكون عقود هذه الشركات إدارية أو مدنية ، حيث ينطبق نظرية الظروف الطارئة في المجالين جميعا بنفس الشروط . لذلك انتهى الرأي الى أن الأعباء التي تفرضها قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لا تجوز لشركات المقاولات أي حق في زيادة قية ما أبرمته من عقود قبل العمل بهذا القانون .

(ملف ٣٥/٢/٢٢ — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٤)

د — النص في العقد الإداري
على تثبيت الأسعار أو تحيل الجهة الإدارية
إلى تكاليف إضافية يفرضها على الجوهر إلى نظرية فعل الأمر

قاعدة رقم (٥٦٢)

المبدأ :

اتفاق الشركة الموردة مع الجهة الإدارية المتعاقدة معها على تثبيت الأسعار الواردة في المطء المقدم منها اعتباراً من تاريخ تقديم هذا المطء حتى تاريخ تسليم العملية المتعاقدة بشأنها — إثر ذلك — عدم خضوع هذه الأسعار لأي تغييرات قد تطرأ عليها خلال هذه الفترة سواء أكان مرجع تلك التغييرات هو تقلبات العملة أو ارتفاع الأسعار أو تغيير في الرسوم الجبركية ورسوم الإنتاج وغيرها من الرسوم الأخرى — لا يجوز للشركة الموردة الاستناد إلى نظريتي عمل الأمر ، والظروف الطارئة لمطالبه الجهة الإدارية المتعاقدة معها بتعويضات عن الأضرار التي حلت نتيجة للتغييرات المشار إليها — أسس ذلك هو عدم توافر شروط هاتين النظريتين في هذه الحالة .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٧ من دفتر الشروط والمواصفات العامة — الذي تم التعاقد بين الإدارة العامة للبياء بوزارة الإسكان والمرافق وبين الشركة الفنية للأعمال على أساسه — تنص على أنه « . . يجب على مقدم المطء أن يلاحظ أن منتهى الواردة بالمطء هي التي ستكون عليها المحاسبة النهائية ، بقطع النظر عن تقلبات العملة وارتفاع الأسعار لأي ظرف من الظروف ، أو تغيير في التعريفات الجبركية ورسوم الإنتاج وغيرها من الرسوم الأخرى » . وتنص المادة ٣٦ من دفتر الشروط المشار إليه على أنه « لا يمكن بأي حال من الأحوال إجلاء مطالبات المقاولين فيما يختص بزيادة الفئات الواردة

بالمقاييس المرفقة بهذا العقد ، أو بصرف شيء زيادة ما لم يكن منصوصاً
من ذلك بالعقد صراحة .

ومقتضى هذين النصين هو تثبيت الاسعار الواردة في العطاء المقدم
من الشركة المذكورة ، بحيث لا يجوز لهذه الشركة أن تطلب الجهة الادارية
المتعاقدة معها (الادارة العامة للمياه بوزارة الاسكان والمرافق) بآية
زيادة تطراً على هذه الاسعار سواء كان منشأ هذه الزيادة تتطلب المصلحة
أو ارتفاع الاسعار — لآى ظروف من الظروف — أو تغيير في الرسوم الجبركية
ورسوم الانتاج وغيرها من الرسوم الأخرى . هذا ما لم يكن منصوصاً
في العقد صراحة على حق الشركة في المطالبة بالزيادة ، كما في حالة قيام
الجهة الادارية بتعديل الاعمال موضوع العقد بالزيادة ، استناداً الى
السلطة المخولة لها في هذا الشأن — طبقاً لنص المادة ٢٩ من دفتر
الشروط .

ومن حيث أنه ولئن كان العطاء المقدم من الشركة المذكورة — في ٢٤ من
ديسمبر سنة ١٩٥٥ — قد جاء فيه — فيما ينطبق بالاسعار — أن الاسعار
المقدمة من الشركة محسوبة على أساس الاسعار المعمول بها في تاريخ
تقديم العطاء في بلاد المصانع الموردة للمباني ولذلك نعى خاضعة للتغيرات
في اسعار الخامات والمواد الأولية وكذلك اجور النقل ورسوم الجمارك
وسعر العملة الرسمي . الا أن الشركة تنازلت أمام لجنة الممارسة المنعقدة
في ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٦ عن جميع شروطها الخاصة بخضوع اسعارها
للتغيرات ، وذلك فيما عدا التغيرات الخاصة برسوم الجمارك وسعر
العملة ، ثم عادت الشركة وتنازلت — بكتابتها المؤرخ في ١٥ من مارس
سنة ١٩٥٦ — عن الشرط الوارد في عطائها عن تغيير اسعارها ، بالنسبة
للتغير في اسعار العملة الاجنبية ، وقررت — في كتابتها الاخير — أن اسعارها
تظل ثابتة حتى تسليم العملية .

وعلى ذلك تكون الشركة المذكورة قد قبلت أن تظل اسعارها الواردة
في العطاء ثابتة دون أى تغيير ، اعتباراً من تاريخ تقديم العطاء حتى تاريخ
تسليم العملية المتعاقدة بشأنها ، فلا يخضع لآية زيادة قد تطرأ عليها ،
سواء كانت هذه الزيادة ترجع الى تطلبات العملة أو ارتفاع الاسعار
أو تغيير في الرسوم الجبركية ورسوم الانتاج وغيرها من الرسوم

الأخرى ، أو الى غير ذلك من الأساليب — وذلك اعمالا لحكم المادة ٧ من دفتر الشروط المشار اليه — ذلك أن البند ثالثا من المادة ٨ من دفتر الشروط يقضى بتطبيق الشروط الموسمية التى يتضمنها الجزء الاول — وبينها نص المادة ٧ — فى كل الاحوال الا اذا تمصلت صراحة بموجب شروط خاصة نص عليها فى مستندات العقد ، ولما كان الشرط الذى ضمنته الشركة عطاءها والخاص بخضوع اسعارها للتغيير — بالمخالفه لنص المادة ٧ من دفتر الشروط المشار اليه — قد تنازلت عنه صراحة بقبولها تثبيت الاسعار حتى تسليم العملية ، فان حكم المادة ٧ من دفتر الشروط يكون هو الواجب التطبيق .

ومن حيث انه لما تقدم جميعا فان الاسعار الواردة بمطءاء الشركة المذكورة ، لا تخضع لاية تغييرات قد تطرا عليها — بعد تقديم العطاء وحتى نهاية العملية سواء كان مرجع تلك التغيرات هو (١) تقلبات العملية (٢) أو ارتفاع الاسعار . (٣) أو تغيير فى الرسوم الحسابية ورسوم الانتاج وغيرها من الرسوم الأخرى ، وذلك طبقا لحكم المادة ٧ من دفتر الشروط المشار اليه ، ولا يجوز للشركة أن تطلب الجهة الادارية المتعاقدة معها باية زيادة تطرا على تلك الاسعار — ايا كان منشأ هذه الزيادة ، ما لم يكن منصوصا فى العقد صراحة على حق الشركة فى المطالبة بها — طبقا لحكم المادة ٣٦ من دفتر الشروط .

ومن حيث أن المبالغ التى تطلب الشركة المذكورة بها ، هى عبارة عن قيمة سعر المهات الميكانيكية للمروق وعمولة شركة مصر للتجارة الخارجية وعمولة حصب التصدير (علاوة التحويل) عن الواسير الزهر المستورد ورسم احصائى جبركى ورسم بحرى ، وجميع هذه المبالغ لا ترجع الى قيام الجهة الادارية المتعاقدة بالمستمال سلطتها فى تمصيل الاعمال موضوع العقد بلزيلة — طبقا لنص المادة ٣٦ من دفتر الشروط ، كما وأنه لم ينص صراحة فى العقد على حق الشركة فى المطالبة بهنل هذه المبالغ ، ومن ثم فانه — طبقا لنص المادة ٣٦ من دفتر الشروط — لا يجوز للشركة مطالبة الجهة الادارية المتعاقدة بها ، لعدم قيام طلبها هذا على اساس سليم من شروط العقد المبرم فى خصوص هذه العملية .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بهدى تطبيق احكام نظرية عمل الامر ،
بنعوض الشركة عن المبالغ سالفة الذكر ، فإنه يشترط لاعمال هذه
النظرية صدور اجراء خاص أو عام من جانب جهة الادارة المتعاقدة ،
أنه يكن متوقعا وقت التعاقد . يترتب عليه الحائق ضرر خاص بالتعاقد
لا يشاركه فيه سائر من مسهم هذا الاجراء . وعلى ذلك فإنه بالنسبة الى
قيمة فرق سعر المهملات الميكانيكية للمروق - والتي تمثل قيمة زيادة
هذا السعر عنه كما هو وارد بالمعطاء المتقدم من الشركة - وكذلك قيمة
المعولة التي أدتها الشركة الى شركة مصر للتجارة الخارجية لتغطية
المصاريف والتكاليف التي تحمّلها الشركة الأخيرة في سبيل استيراد تلك
المهملات لحساب الشركة المتعاقدة ، فإن هذه المبالغ لا ترجع الى أية
اجراءات خاصة أو عامة صادرة من الجهة الادارية المتعاقدة ، ولا حتى
بأنه سلطة عامة أخرى أجنبية عن العقد ، وإنما ترجع الى تغير الظروف
الاقتصادية اثر العنوان الثلاثى على مصر ، وما أعقب ذلك من تجميد
رصد مصر بفرنسا ، التي كانت الشركة المتعاقدة تستورد من مصانعها
أبواب الميكانيكية اللازمة للمروق ، وعدم موافقة المراقبة العامة للتد
على استيراد المهملات المشار اليها من فرنسا ، وتقيام شركة مصر للتجارة
الخارجية باستيراد تلك المهملات لحساب الشركة المتعاقدة مقابل عمولة
من ثم فإنه لا تطبق في شأن هذه المبالغ نظرية عمل الامر ، التي تشترط
صدور اجراءات خاصة أو عامة من جانب جهة الادارة المتعاقدة ، وهو
ما لا يتوافر في هذا الخصوص .

أما بالنسبة الى علاوة تحويل العملة (أو علاوة حساب التصدير) ،
فهى في الواقع عبارة عن قيمة التكاليف الفعلية التي تتحمّلها الدولة
في سبيل تدبير العملات الأجنبية نتيجة انخفاض القوة الشرائية للجنيه
المصرى عما هو مقرر له رسميا ، وبذلك يكون جوهر هذه العلاوة أنها
تأخذ ارتفاع سعر العملات الأجنبية بالنسبة الى الجنيه المصرى ويرى
لبعض أن هذه العلاوة في حقيقتها سعر اضافى على الاسعار الرسمية
لعملات الأجنبية ، وهى بذلك تعتبر بمثابة عمولة تحصل عليها الدولة
نابل قيامها بعملية مبادلة عملة أجنبية بعملة وطنية . وسواء اعتبرت
هذه العلاوة مقابل التكاليف الفعلية التي تتحمّلها الدولة في سبيل تدبير
عملات الأجنبية ، أو بمثابة عمولة تحصل عليها الدولة مقابل قيامها

بعملية المبادلة ، فانها — في الحالة المعروضة — لا ترجع الى صدور اجراءات خاصة او عامة من جانب الجهة الادارية المتعاقدة ، وانها ترجع الى تغير الظروف النقدية ، التي أدت الى انخفاض قيمة الجنيه المصرى عن القيمة الرسمية المحددة له بالنسبة الى بعض العملات الاجنبية ، اى ارتفاع سعر تلك العملات الاجنبية بالنسبة الى الجنيه المصرى . ومن ثم فانه لا تجوز المطالبة بالتعويض عما اصاب الشركة من ضرر من جراء قيامها باداء هذه العلاوة ، استنادا الى نظرية عمل الامر ، خاصة وأن الضرر الذى نال الشركة ليس ضررا خلاصا وانما تحمله في ذات الظروف الخاصة بسائر المواطنين .

اما فيما يتعلق بالرسم الاحصائي الجبركى ، فان القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٦ قضى في المادة الاولى منه بفرض رسم احصائي جبركى بواقع ١/ من القيمة على جميع البضائع المستوردة من الخارج ، وبتحصيل هذا الرسم مع رسوم الجبرك ، واخضاعه للشروط التى تحصل بها هذه الرسوم والجزاءات الخاصة بها . كما قضى بأن كل بضاعة لم تكن قد دفعت عنها الرسوم الجبركية قبل تاريخ العمل بهذا القانون يفرض عليها الرسم المقرر به وقضى في المادة الثانية منه بالعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، وقد تم هذا النشر في ١٩ من ابريل سنة ١٩٥٦ . واذا كان هذا الرسم قد صدر باجراء علم هو القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه ، الا ان هذا الاجراء العلم لم يصدر من جهة الادارة المتعاقدة ، ومن ثم فانه لا يكون ثبت مجال لاعمال نظرية عمل الامر ، لتفويض الشركة عما أدته من قيمة هذا الرسم — بالزيادة عما هو مقدر في العقد — اذ انه لا يكفى لاعمال هذه النظرية ان يصدر الاجراء العلم الموجب للتفويض من سلطة عامة ، بل يتعين ان يصدر هذا الاجراء من ذات السلطة التى ابرمت العقد ، فلا يكون ثبت عمل امر الا بالنسبة الى الاجراءات التى تتخذها الادارة المتعاقدة ، فاذا كان الاجراء صادرا من سلطة اخرى اجنبية عن العقد . فلا يكون للمتعاقد — في مواجهة جهة الادارة المتعاقدة — الا ان يلجأ الى نظرية الظروف الطارئة اذا توافرت شروطها . هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فلن الضرر الذى أصاب الشركة من جراء فرض هذا الرسم ، انما تحمله في ذات الظروف الخاصة بسائر المواطنين ، ومعتاه ان الشركة لم يصيبها ضرر

خاص لا يشاركها فيه سائر من مسهم حكم القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٦. الذي تضى يفرض هذا الرسم .

وما سبق قوله بالنسبة الى الرسم الاحصالى الجمركى ينطبق فيما يتعلق بالرسم البحرى اذ ان هذا الرسم الاخير قد فرض بمقتضى قرار وزير الاقتصاد رقم ٦ لسنة ١٩٥٩ الصادر تطبيقا لنص المادة ١٥ من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ بانشاء الهيئة العامة لشئون النقل البحرى — التى تضى بأن تكون اموال الهيئة المذكورة من حصيله رسم لا يقبل عن ا.ر.٪ من ثمن البضاعة او من اجر نقل الاشخاص يحدده كما يحدد الشروط التى يفرض على اسلمها وكذلك الحالات الخاصة بالاعفاء منه وزير الاقتصاد المركزى بقرار منه — فقد قضت المادة الاولى من قرار وزير الاقتصاد المشار اليه ، بفرض رسم بواقع اثنين فى الالف من قيمة البضائع على ما يصدر منها وما يستورد فى اقليمى الجمهورية العربية المتحدة ، ويتم نظها بواسطة السفن ، وذلك لحساب الهيئة العامة لشئون النقل البحرى ، وقد عمل بهذا القرار اعتبارا من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية فى ١١ من يوليو سنة ١٩٥٩ . ومن ثم نأله لا يجوز التعميى عن هذا الرسم استنادا الى نظرية عمل الامر ، لعدم صدور الاجراء الذى فرض بمقتضاه هذا الرسم من ذات الجهة الادارية المتصادقة من ناحية ، ومن ناحية اخرى لانه لم يترتب عليه ان نال الشركة ضرر خاص لا يشاركها فيه سائر من مسهم حكم القرار المشار اليه ، وانما تحمله فى ذات الظروف الخاصة بسائر من مسهم هذا القرار .

ويخلص مما تقدم انه لا يجوز للشركة المتعاقدة المطالبة بالمبالغ المشار اليها استنادا الى نظرية عمل الامر ، لتخلف شروط اعمال هذه النظرية بالنسبة اليها جميعا .

ومن حيث أنه فيما يختص بهدى جواز تطبيق احكام نظرية الظروف الطارئة فى الحالة المعروضة ، لتعويض الشركة عن المبالغ سائلة الذكر ، فإنه بالنسبة الى قيمة فرق سعر المهلات الميكانيكية للبروق وقيمة الممولة التى ادتها الشركة المتعاقدة الى شركة مصر للتجارة الخارجية وعلاوة تحويل العملة (علاوة حساب التصدير) . فلها ترجع جميعها الى تغيير الظروف الاقتصادية ، اثر العدوان الثلاثى على مصر فى اكتوبر سنة ١٩٥٦ اى بعد

إبرام العقد وإثناء تنفيذه ولا شك في أن العدوان الثلاثي يعتبر حدثاً استثنائياً عاماً أو ظرفاً طارئاً ، لم يكن في وضع المتعاقدين توقعه وقت إبرام العقد ، كما وأن الظروف الاقتصادية التي ترتبت عليه — والتي تعتبر من آثاره — لم تكن بدورها متوقعة .

لما بالنسبة إلى الرسم الاحصائي الجبركي ، فإنه بالرغم من أن هذا الرسم قد فرض قبل العدوان الثلاثي على مصر ، ومن ثم لا يعتبر أثراً من آثار هذا الظرف الطارئ إلا أن صدور القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٦ يفرض هذا الرسم يعتبر في حد ذاته ظرفاً أو حدثاً استثنائياً عاماً مستقلاً عن إرادة كل من المتعاقدين ، طرأ بعد إبرام العقد وفي أثناء تنفيذه . كما وأن هذا الظرف الطارئ لم يكن في الوسخ توقعه عند إبرام العقد إذ أنه لا يعتبر تعديلاً للرسم الجبركي بالزيادة ، وإنما يتضمن فرضاً لرسم مستقل مستحدث فرض لأول مرة ، بقصد تحديد قيمة البضائع المستوردة ، كلها بمقتضى الحاجة إلى أن تحدد هذه القيمة .

وأخيراً فإنه بالنسبة إلى الرسم البحري الذي تقرر فرضه بمقتضى قرار وزير الاقتصاد رقم ٦ لسنة ١٩٥٩ — فإن صدور قرار وزير الاقتصاد المشار إليه يفرض هذا الرسم ، يعتبر حدثاً استثنائياً عاماً ، لم يكن في وسع المتعاقدين توقعه وقت التعاقد ، ذلك أن القرار سالف الذكر قد صدر بفرض هذا الرسم لحساب الهيئة العامة لشؤون النقل البحري ، تنفيذاً لنص المادة ١٥ من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء الهيئة المذكورة ، ولا شك أن إنشاء مثل هذه الهيئة ، ثم فرض الرسم المشار إليه لحسابها ، يعتبر من الأمور غير المتوقعة وقت إبرام العقد .

ومن حيث أنه ولئن كانت المبالغ المشار إليها — والتي تطالب بها الشركة المتعاقدة — ترجع إلى ظروف أو حوادث استثنائية عامة ، مستقلة عن إرادة الشركة المذكورة والجهة الإدارية المتعاقدة ، طرأت بعد إبرام العقد وإثناء تنفيذه ، ولم يكن في وضع أي من المتعاقدين توقعها أو دفعها — على الوجه السابق أيضاً — إلا أنه يشترط لأعمال نظرية الظروف الطارئة أن يكون من شأن الظرف الطارئ أن يلحق بالمتعاقدين — من جراء تنفيذ العقد — خسارة فادحة واستثنائية ، تجسوز الخسارة العادية العادية في التعامل بحيث يترتب عليها طلب اقتصائات العقد رأساً على

عقب . فإلا لم يترتب على الطرف الطارئ أية خسارة ، أو كانت هذه الخسارة مؤقتة بالنسبة الى مجموع عناصر العقد ، أو كانت في حدود الخسارة العادية المألوفة في التعامل ، أو انحصر أثر الطرف الطارئ في تنويع فرصة الربح على المتصادد ، بقلص أرباحه كلها أو بعضها فإنه لا يكون ثبت مجال لأعمال نظرية الظروف الطارئة ، لتخلف أحد شروطها وأركانها .

ومن حيث أنه لم يثبت أنه كان من شأن قيام الشركة بإداء المبالغ المشار إليها — زيادة على الأسعار الواردة في عطلتها والتي تم التعاقد على أساسها — أن لحقتها خسارة ، ولم تدع الشركة بوجود مثل هذه الخسارة . وعلى ذلك فقد يكون من شأن أداء تلك المبالغ انقاص أرباح الشركة ببعضها أو كلها — وذلك بالنظر الى مجموع العناصر التي يتألف منها العقد — بحيث ينوب على الشركة فرصة الربح ، وقد يكون من شأن أداء تلك المبالغ تجاوز حد تنويع فرصة الى الحاق بعض الخسائر بالشركة ، وقد يشمل مجموع المبالغ المشار إليها بأكمله خسارة تلحق بالشركة ، إلا أنه حتى في هذا الفرض الآخر فإن الثابت من مقارنة قيمة جميع تلك المبالغ بقيمة مجموع عناصر العقد — كما تم التعاقد على أساسها — أنه لا يمكن اعتبار الخسارة — في هذه الحالة — أنها خسارة فادحة واستثنائية يترتب عليها قلب اقتصاديات العقد رأساً على عقب ، ذلك بأن مجموع قيمة المبالغ المطالب بها ٧٦١ جنيهاً و ٩٠٢ مليم بالنسبة الى قيمة العقد البالغة ١٣٠١٤ جنيهاً و ٢٠٠ مليم وهى نسبة لا تجاوز ٦٪ ، ومن ثم فإنها تكون في حدود الخسارة العادية المألوفة في التعامل ، ولا تجاوزها الى درجة الخسارة الجسيمة الاستثنائية غير المألوفة .

ومن حيث أنه يخلص من ذلك أن قيام الشركة بأداء المبالغ المشار إليها — زيادة على الأسعار الواردة في عطلتها والتي تم التعاقد على أساسها — لا يترتب عليه — في أسوأ صورة السالفة الذكر — الحاق خسارة فادحة بالشركة تؤدي الى قلب اقتصاديات العقد رأساً على عقب ، ومن ثم يكون قد تخلف أهم شرط من شروط أعمال نظرية الظروف الطارئة وبالتالي فلا يكون ثبت مجال لأعمال هذه النظرية في الحالة المعروضة .

ومن حيث انه لما تقدم جميعا ، فانه لا يجوز للشركة الفنية للاعمال ان تطلب الادارة العامة للمياه بوزارة الاسكان والمرافق بالمبالغ المثلر اليها ، استنادا الى شروط العقد المبرم بينهما في خصوص عملية مروق مياه بنى سوف ، كما انه لا يجوز للشركة المذكورة مطالبة الادارة العامة للمياه بالتعويض عما اصابها من ضرر من اجراء زيادة الاسعار الثابتة في العطاء المقدم منها نتيجة التفخيرات سالفه الذكر ، استنادا الى اى من نظرية عمل الامر او نظرية الظروف الطارئة ، لتخلف شروط اعمال كل من هاتين النظريتين .

لهذا انتهى راي الجمعية العمومية الى عدم احقية الشركة سالفه الذكر في مطالبة الادارة العامة للمياه بالمبالغ السابق الاشارة اليها ، سواء في ذلك علاوة تحويل العملة (علاوة حساب التصدير) او غيرها من المبالغ الاخرى التى تطلب بها هذه الشركة .

(ملف ٢٩/١/٧٨ — جلسة ١٩٦٤/١٠/٢٨)

قاعدة رقم (٥٦٤)

المبدأ :

صدور القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٦٠ خلال فترة الامتداد وتضمنه نصا برفع قيمة الزيادة في رسم الاحصاء الجمركى — تحيل جهة الادارة قيمة الزيادة — اساس ذلك هو ما ورد في العقد من شروط تحكم هذه الحالة وليس نظرية فعل الامر .

ملخص الحكم :

ان صدور القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٦٠ خلال فترة الامتداد هذه ينرتب عليه ان تتحمل الهيئة ، دون الشركة ، بقيمة الزيادة في رسم الاحصاء الجمركى المقررة بموجب هذا القانون دون حاجة الى الخوض في نظرية فعل الامر لان هذه النظرية انها يلجأ اليها في حالة طلب التعويض عن امر غير متوقع وقت ابرام العقد ولكن الثابت ان المتعاقد قد توقعها ، عند ابرام العقد ، زيادة الرسوم الجمركية والضرائب واجور النقل او

نقصها ووضعها نص البند الثالث عشر من الشروط العامة ليحكم هذه الحالة .

(طعن رقم ١٤٧ لسنة ١١ ق — جلسة ١١/١/١٩٦٩)

قاعدة رقم (٥٦٥)

المبدأ :

التكليف الإضافية المترتبة على أعمال احكام قانون عقد العمل الموحد
اتناء تنفيذه — المطالبة بالتعويض عنها بالرغم من عدم تضمن العقد شرطا
يخول هذا الحق — في غير محلها — لا يفرض من هذا الحكم النص في العقد
على تحمل الادارة بكل زيادة في الرسوم الجبركية — عدم استحقاق التعويض
كذلك بالتطبيق لفقرية عمل الامر .

ملخص الفتوى :

اذا كان الثابت ان العقد المبرم مع الشركتين هو عقد ادارى تحكمه
القواعد القانونية التى تطبق على العقود الادارية وان شروطه لم تتضمن
حكما يخول الشركتين حقا في المطالبة بتعديل حقوقهما المالية تبعا لتعديل
اجور العمال او شروط عقد العمل . ومن ثم فان طلب الزيادة في النفقات
المترتبة على خفض ساعات العمل اليومى للعمال الى ثمانى ساعات وعلى
طريقة حساب اجور ساعات العمل الاضافية وذلك تنفيذا لاحكام قانون
العمل الموحد رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الذى صدر اثناء تنفيذ العقد — هذا
الطلب لا يقوم على اساس من شروط العقد — اما الشرط الخاص بتحمل
الحكومة بكل زيادة في الرسوم الجبركية الذى اعتبرته الشركتان دليلا
على تحمل الحكومة بكل تكليف اضافى فلا يمكن اعماله الا في خصوص هذه
الرسوم فلا يجوز سحب حكمه على ما يطرأ على اجور العمال من زيادة
والا كان ذلك اضافة لشرط جديد في العقد ، واذ كان من الطبيعى الا
يشمل العقد شروطا خصوصية تواجه جميع الظروف فان من البديهي الا يتم
الاحتكام لشرط لم يتضمنه العقد . كما لا تستحق الشركتان التعويض
على اساس نظريات القانون العام التى تخول المتعاقد مع الادارة حقا

في التعويض في احوال معينة ، ذلك لان نظرية عمل الامر التي تنطبق على موضوع النزاع باعتبار أن تشريع العمل عمل من أعمال الامر تشترط لاستحقاق التعويض أن يكون الضرر الذي ترتب على العمل التشريعي قد أصاب طائفة خاصة أو افرادا محددين ، ولذا كان التشريع عاما يتناول عددا غير محدود من الافراد فليس ثمة محل لتعويض أي ضرر يصيب الافراد من تطبيقه — ولما كان قانون العمل الذي تطلب الشركتان التعويض عما أصابهما من ضرر بسبب تطبيقه هو قانون عام لا يسرى على الشركتين وحدهما ، وانما يتناول عددا غير محدود من الافراد والشركات والهيئات ، فعلى مقتضى ما تقدم لا تستحق الشركتان تعويضا عما أصابهما من ضرر بسبب تطبيقه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري الى أن الشركتين المتنازعتين لا تستحقان قبل الحكومة تعويضا عن التكاليف الإضافية المترتبة على تطبيق قانون العمل الموحد رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

(فتوى رقم ٦٠٤ في ١٩٦٠/٧/٢٠)

المبحث الثاني نظرية الظروف الطارئة

١ — منط تطبيق نظرية الظروف الطارئة

قاعدة رقم (٥٦٦)

المبدأ :

منط اعمالها ان تطرأ خلال تنفيذ العقد الإداري حوادث او ظروف طبيعية او اقتصادية او من عمل جهة ادارية غير الجهة الادارية المتعاقدة او من عمل انسان آخر لم تكن في حسابان المتعاقد عند ابرام العقد ولا يملك لها دفعا وان يكون من شأنها ان تنزل به خسائر فاحشة تختل معها اقتصاديات العقد اختلالا جسيما — اثر ذلك ، التزام الجهة الادارية المتعاقدة بمشاركة المتعاقد معها في احتمال نصيب من الخسارة التي لحقت به طوال فترة قيام الظروف الطارئة .

ملخص الحكم :

ان تطبيق نظرية الحوادث الطارئة في النقص والقضاء الإداري رهين بأن تطرأ خلال تنفيذ العقد الإداري حوادث او ظروف طبيعية كانت او اقتصادية او من عمل جهة ادارية غير الجهة الادارية المتعاقدة او من عمل انسان آخر ، لم تكن في حسابان المتعاقد عند ابرام العقد ولا يملك لها دفعا ، ومن شأنها ان تنزل به خسائر فاحشة تختل معها اقتصاديات العقد اختلالا جسيما ومؤدى تطبيق هذه النظرية بعد توافر شروطها التزام جهة الإدارة المتعاقدة بمشاركة المتعاقد معها في احتمال نصيب من الخسارة التي احلقت به طوال فترة الظروف الطارئة وذلك ضمائلا لتنفيذ العقد الإداري واستدامة لسير المرفق العام الذي يخضعه ، ويتعصبون القلبي الإداري على الحكم بالتعويض المناسب دون ان يكون له تعديل الالتزامات المتعاقدة .

(ملغى رقمى ١٥٦٢ لسنة ١٠ ق ، ٦٧ لسنة ١١ ق — جلسة

(١٩٦٨/٥/١١)

قاعدة رقم (٥٦٧)

٧-المبدأ :

يترجم لأعمال نظرية الظروف الطارئة أن تفضل اقتصايات العقد اختلالا

جسيميا — يجب لتقدير ذلك النظر الى مجموع عناصر العقد وكامل مدته .

ملخص الحكم :

إن نظرية الظروف الطارئة تقوم على فكرة العدالة المجردة التي هي
قوام القانون الإداري كما أن هدفها تحقيق المصلحة العامة فرائد الجهة
الإدارية هو كفاءة حسن سير المرافق العامة باستمرار وانتظام وحسن
إداء الأعمال والخدمات المطلوبة وسرعة إنجازها كما أن هدف المتعاقد مع
الإدارة هو المعاونة في سبيل المصلحة الصلبة وذلك بأن يؤدي التزامه
بأمانة وكفاءة لقاء ربح وأجر عادل وهذا يقتضى من الطرفين التساوت
والمشاركة للتقلب على ما يفترض تنفيذ العقد من صعوبات وما يصاحبه
من عقبات . فمفاد نظرية الظروف الطارئة أنه إذا طرأت أثناء تنفيذ العقد
الإداري ظروف أو أحداث لم تكن متوقعة عند إبرام العقد فتثبت اقتصاياته
وإذا كان من شأن هذه الظروف أو الأحداث أنها لم تجعل تنفيذ العقد
مستحيلا بل أثقل عبئا وأكثر كلفة مما قدره المتعاقدان التقدير المعقول
وكانت الخسارة الناشئة عن ذلك تجاوز الخسارة المألوفة العادية التي
يحتملها أى متعاقد الى خسارة فادحة استثنائية وغير عادية فإن من حق
المتعاقد المضار أن يطلب من الطرف الآخر مشاركته في هذه الخسارة
التي تحملها فيعوضه عنها تعويضا جزئيا ، وبذلك يضبط الى التزامات
المتعاقد معه التزاما جديدا لم يكن محل اتفاق بينهما ومؤدى ذلك أن يفرض
على الدائن التزام ينشأ من العقد الإداري ، هذا الالتزام هو أن يدفع الدائن
للمدين تعويضا لكفاءة تنفيذ العقد تنفيذا صحيحا متى كان من شأن
الظروف أو الأحداث غير المتوقعة أن تثقل كاهل هذا المدين بخسارة يمكن
اعتبارها قلبا لاقتصايات العقد ، على أن التعويض الذى يمنعه الدائن
يكون تعويضا جزئيا عن الخسارة الحقيقية التى لحقت المدين ، ولما كان
التعويض الذى يدفع طبقا لهذه النظرية لا يشمل الخسارة كلها ولا يغطي
إلا جزءا من الأضرار التى تصيب المتعاقد فإن المدين ليس له أن يطلب
جالتعويض بدعوى أن أرباحه قد نقصت أو لفوات كسب ضاع عليه كما
أنه يجب أن تكون الخسارة واضحة متميزة ، ومن ثم يجب لتقدير انقلاب
اقتصايات العقد واعتبارها قلبة أن يدخل في الحساب جميع عناصر:

العقد التي تؤثر في اقتصادياته واعتبار العقد في ذلك وحدة ويفحص في مجموعة لا ان ينظر الى أحد عناصره فقط بل يكون ذلك ببراعة جميع العناصر التي يتألف منها ، اذ قد يكون بعض هذه العناصر مجزياً ومعوذاً عن العناصر الأخرى التي أدت الى الخسارة ، ومن ثم فإن انقلاب اقتصاديات العقد مسألة لا تظهر ولا يمكن التحقق من وجودها الا بعد انجاز جميع الأعمال المتعلقة بالعقد .

ومن حيث أنه اذا كان الثابت ان مدة العقد ثلاث سنوات بايجار قدره ٧٧٢٧ جنيهها سنوياً تدفع على أربعة أقساط كل قسط عن فترة ثلاثة أشهر من السنة ، وبذلك تكون جميع الاقساط الواجب دفعها عن مدة العقد اثني عشر قسطاً ، فاذا كان الامر كذلك فانه حتى على فرض ان انتشار دودة القطن في صيف سنة ١٩٦١ كانت من الفداحة بحيث يمكن اعتبارها من قبيل الحوادث الاستثنائية العلية غير المتوقعة فان ضرر هذه الآفة لم يتجاوز أثره بالنسبة للطاعن ثلاثة أشهر كماً قال في صحيفة طعنة وهي يومية ويولية وأغسطس سنة ١٩٦١ والتي استحق عنها قسط واحدة هو القسط الحادي عشر واصابة الطاعن بخسارة في هذه الأشهر الثلاث على فرض صحته ليس من شأنه طلب اقتصاديات العقد لأن هذه الخسارة لم تلحق الطاعن الا بالنسبة لفترة يستحق عنها قسط واحد من الاثني عشر قسطاً التي تمثل جميع عناصر العقد ولم يقدم الطاعن دليلاً على أنه أصيب بخسارة أخرى غير التي زعم أنها لحقته بل أن الطاعن نفسه يقرر في صحيفة طعنه وفي المذكرات المقدمة منه أمام هذه المحكمة أن مجلس مدينة طنطا عندما أدار السوق في الفترة التي كانت متبقية من عقد الالتزام من ٢٦/١١/١٩٦١ الى ٢٥/٢/١٩٦٢ وهي لمدة ثلاثة أشهر حقق إيراد قدره ٢٩٠٠ جنيهه وان قيمة القسط الذي يستحق عنها هو مبلغ ٨٠٠ ملياً و ١٩٢١ جنيهه فيكون صافي الربح ٢٠٠ ملياً و ٩٦٨ جنيهه ، وفي ذلك اعتراف من الطاعن أن هناك في كل سنة من سني الالتزام فترات مريحة قدر إيراداتها صافياً قدره الطاعن نفسه بحوالى ألف جنيه كل ثلاثة أشهر ، ومن ثم فانه ليس من دليل في الأوراق على أن الطاعن قد أصيب بخسارة نتيجة من شأنها طلب لتقاصيات العقد بالنسبة لمدة التعاقد كاملة ونبما لذلك فلا وجه لأعمال نظرية الظروف الطارئة في هذه المنازعة لعدم تحقيق شروطها .

ب — ما يعد من قبيل الظروف الطارئة

قاعدة رقم (٥٦٨)

المبدأ :

ظروف طارئة — قرار الحكومة بتخفيض قيمة الجنيه المصرى يعد
كنك .

ملخص الفتوى :

يعتبر قرار مجلس الوزراء الصادر بتخفيض قيمة الجنيه المصرى بالنسبة الى الدولار حادثا استثنائيا عاما فى حكم المادة ٢/١٤٧ من القانون المدنى ، اذ لم يكن فى وسع المتعاملين توقعه حين ابرام العقد . ومع التسليم الجدىل بأنه كان مفروضا على المتعهد أن يتوقع التجاء الحكومة الى خفض قيمة العملة المصرية فان مدى هذا التخفيض لم يكن من المستطاع التكهّن به ، ومن ثم فانه يحتمل أن تكون نتائج هذا الاجراء ومدى تأثيره فى التوازن المالى للعقد قد جاوزت ما كان مفروضا أن يتوقعه المتعهد حين العقد ، وفى الحالين ان كانت خسارة المتعهد من هذا الاجراء قد جطت تنفيذ التزامه ابرا مرهقا مهندا له بخسارة فلاحه كان على الطرف الآخر ان يشاركه فى تلك الخسائر بالقدر الذى يحد منها ويردها الى الحد المعتول ، بمعنى أن الخسارة المتوقعة يتحملها المتعهد ، اما الخسارة غير المتوقعة فيشاركه فيها الطرف الآخر بالقدر الذى يخفف من فداحتها . اما تقدير كون خسائر المتعهد نافلت ما كان مفروضا أن يتوقعه أم لا فامر متروك بحته على ضوء ما يتبين من عناصر التقدير .

(يتوى رقم ٣٦٠ فى ١٧/٧/١٩٥٤)

قاعدة رقم (٥٦٩)

المبدأ :

نظرية للعواقب الطارئة — شروط تطبيقها — توقيع الارتفاع الباهتة
فى اسعار الزئبق عند ابرام عقد توريد ثكن — لا يمنع من تطبيق النظرية
ما دام مدى هذا الارتفاع لم يكن فى الوسع توقعه بالنسبة لتلك العقد .

ملخص الحكم :

ان الارتفاع الباهظ في اسعار الزئبق — ان صح انه كان متوقعا بالنسبة للمقد الثاني — فان مدى هذا الارتفاع لم يكن في الوسع توقعه بالنسبة لذلك العقد ، فقد كان السعر وقت التعاقد بالنسبة للعقد الثاني ٢ جنية و ٨٨٠ مليما ثم وقت الشراء على حساب الشركة المدعية ٤ جنيهات و ٥٠ مليما ، ومن ثم فان نظرية الحوادث الطارئة تنطبق في هذه الحالة .

(طعن رقم ٢١٥٠ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/١)

قاعدة رقم (٥٧٠)

المبدأ :

الاسباب الطارئة التي تؤدي الى تغير فيها كتقلب سعر السوق وسعر العملة ، وتعديل الضرائب والرسوم الجبركية — شروط المناقصة — التزام المتعاقد مع الإدارة بما يترتب على تغير القيمة في حالتها تقب سعر السوق وسعر العملة ، والقيام الإدارة بذلك في حالة تعديل الضرائب والرسوم الجبركية .

ملخص الحكم :

ان احكام الشروط العامة للمنافسة تنص في المادة ٢٠ على ان تقدم العطاءات عن توريد اصناف على اساس التعريفات الجبركية ورسوم الانتاج وغيرها من انواع الرسوم والضرائب الممول بها وقت تقديم العطاء ، فاذا حصل تغير في التعريفات الجبركية او الرسوم الاخرى او الضرائب في المدة الواقعة بين تقديم العطاء وآخر موعد للتوريد وكان التوريد قد تم في غضون المدة المحددة فيسوى الفرق تبعا لذلك بشرط ان يثبت المقاول انه سدد الرسوم والضرائب من الاصناف الموردة على اساس الفئات المعللة بالزيادة اما في حالة ما اذا كان التحميل بالنقص نتخصم قيمة الفرق من العقد الا اذا اثبت المقاول انه سدد الرسوم على اساس الفئات الاصلية قبل التحميل . في حين تنص المادة ٦١ من الشروط العامة على

(م ٥٧ — ج ١٨)

أنه « يعمل الحساب الختامى بالتطبيق للفئات الواردة بالجدول بصرف النظر عن تقلبات الاسعار وسعر العملة » . كما تنص المادة ٦٢ على أن « يتحمل المقاول كل زيادة تحصل في اثمان المهمات أو الشحن أو النقل البحري والنامين بكافة أنواعه أو اليد العاملة أو خلافهما اثناء مدة العمل ولا يقبل منه أى طلب بالزيادة لهذا السبب وليس له الرجوع لى سبب كلن عن الاثمان التى قبلها » .

ويبين من استظهار هذه النصوص أن الحكم يختلف باختلاف السبب الطارئ المؤثر على قيمة المعطاء فإذا كان هذا السبب راجعا الى تقلب السوق وسعر الفضة التزم المقاول بما يترتب على ذلك من آثار سواء بالزيادة أو النقصان أما إذا كان السبب راجعا الى تعديل الضرائب والرسوم الجبركية التزمت الوزارة بما يترتب عليه من آثار على النحو المبين فى المادة ٢٠ المشار اليها يستوى فى ذلك أن يسكون السبب المؤثر على قيمة المعطاء بعد تكمينه قد طرأ قبل أو بعد اتمام اجراءات التعاقد .

(طعن رقم ١١٨٦ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢٥)

جـ — الحق الرضى لتطبيق نظرية
التتروغ الطارئة

المادة رقم (٥٧١)

الاجـدا :

نظرية الحوادث الطارئة — تطبيقها — وقوع الحادث الطارئ بعد
المدة المحددة في العقد التنفيذ — جواز تطبيق النظرية في هذه الحالة بخلاف
الحادث قد وقع أثناء المهلة التي وافقت الإدارة على منحها لامتداد بعد
انتهاء هذه المهلة .

ملخص الحكم :

إذا كتلت الوزارة وافقت على ابتداء المهلة المحددة في العقد للتنفيذ
وووقع الحادث الطارئ خلال الامتداد الذي سبق أن وافقت عليه الوزارة
فحكمه حكم المهلة المحددة في العقد .

(ملخص رقم ٢١٥٠ لسنة ٦ في — جلسة ١٩٦٢/١/٩)

د — مقتضى تطبيق نظرية

الظروف الطارئة

قاعدة رقم (٥٧٢)

المبدأ :

نظرية الحوادث الطارئة — مقتضاها — الزام الإدارة بمشاركة المتعاقد في الخسارة ، مع مراعاة الظروف التي أبرم فيها العقد — تنفيذ الإدارة العقد على حساب المتعاقد — لا يمنع من تطبيق هذه النظرية — هذا التطبيق لا يعنى المتعاقد من غرامة التأخير والمصاريف الإدارية .

ملخص الحكم :

ان مقتضى نظرية الحوادث الطارئة الزام جهة الادارة بمشاركة الشركة المتعاقدة في هذه الخسارة ضامنا لتنفيذ العقد الادارى تنفيذا سليما ، ويستوى ان يحصل التنفيذ من الشركة نفسها أو تقوم به جهة الادارة نيابة عنها عند الشراء على حسابها ، كما ان تطبيق هذه النظرية لا يعنى الشركة من غرامة التأخير والمصاريف الادارية وفقا لاحكام لائحة المخازن والمشتريات ، وانه يجب ان يؤخذ في الاعتبار عند توزيع الخسارة بين الشركة والوزارة الظروف التي أبرم فيها العقد من ارتفاع مناجىء في اسعار الزئبق بسبب تهافت الدول الكبرى على شرائه واستمرار هذا الارتفاع طوال مدة التنفيذ ، وما بذلته الشركة من محاولات للحصول على الزئبق بثمن محتمل وطلباتها المتعددة لاعفائها من التوريد وقبام الحكومة نيابة عنها بالشراء على حسابها بعد انتظار طويل حتى بلغت الاسعار اقصاها في الارتفاع .

هـ - الظروف الطارئة لا تسوغ الامتناع عن التنفيذ

قاعدة رقم (٥٧٣)

المبدأ :

لا يسوغ للمتعاقد مع الإدارة أن يمتنع عن الوفاء بالتزاماته حيال المرفق العام بحجة أن ثمة إجراءات إدارية قد أدت إلى إخلال الإدارة بالوفاء بأحد التزاماتها قبله — يتعين عليه أن يستمر في التنفيذ ثم يطالب جهة الإدارة بالتعويض إن كان لذلك مقتضى .

ملخص الحكم :

من المبادئ المقررة أن العقود الإدارية تتميز بطابع خاص ، منطلقة من احتياجات المرفق الذي يستهدف المقصد تسييره وتغليب وجه المصلحة العامة على مصلحة الأفراد الخاصة ، ولما كان العقد الإداري يتعلق بمرفق عام فلا يسوغ للمتعاقد مع الإدارة أن يمتنع عن الوفاء بالتزاماته حيال المرفق ، بحجة أن ثمة إجراءات إدارية قد أدت إلى الإخلال بالوفاء بأحد التزاماتها قبله ، بل يتعين عليه إزاء هذه الاعتبارات أن يستمر في التنفيذ مادام ذلك في استطاعته ، ثم يطالب جهة الإدارة بالتعويض عن إخلالها بالتزامها إن كان لذلك مقتضى وكان له فيه وجه حق فلا يسوغ له الامتناع عن تنفيذ العقد بإرادته المنفردة والا حقت مساطفته عن تبعة فعله السلبي .

(طعن رقم ٧٦٧ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٩/٧/٥)

قاعدة رقم (٥٧٤)

العمل .

على المتعاقد رغم الظروف الطارئة أن يستمر في تنفيذ العقد حفاظاً على دوام سير المرفق العام بانتظام واطراد ، ويطلب جهة الإدارة بالتعويض الذي يستحقه نتيجة ما أوقعته به تلك الظروف الطارئة من اختلال في التوازن

المالى لمعده ، فاذا ما توقف دون وجه حق جاز لجهة الادارة ان تنفذ العقد على حساب المتعاقد المتخلف او تقرر انتهاء العقد ومصادرة التأمين .

الفصل الثانى :

ان تطبيق نظرية الظروف الطارئة رهينة بان تطرا خلال تنفيذ العقد حوادث او ظروف لم تكن فى حسابان المتعاقد عند ابرام العقد ولا يملك لها حقما ومن شأنها ان تنزل به خسائر فادحة تختل معها اقتصاديات العقد اختلالا جسيما ، ومؤدى تطبيق هذه النظرية — ان توافرت شروطها — الزم الادارة المتعاقدة بمشاركة المتعاقد معها فى تحمل نصيب من الخسارة بحيث ترد الى الحد المعقول وذلك ضمانا لتنفيذ العقد .

فاذا توقف المتعاقد عن تنفيذ العقد المبرم بينه وبين جهة الادارة بعد ان نفذ جزءا منه فان دواعى تطبيق الظروف الطارئة تتخلف بالنسبة له اذ كان تميم عليه ان يستمر فى التنفيذ حتى يحتفظ بحقه فى المطالبة بتطبيق تلك النظرية ان توافرت شروط اعمالها .

وبناء على ذلك وتطبيقا لنص المادة ١٠٥ من لائحة المناقصات والمزايدات الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ المعدلة بقرار وزير الخزانة رقم ١٨٦ لسنة ١٩٦٠ يكون لجهة الادارة ان تتخذ احد الاجرائين التاليين وفقا لما تقتضيه مصلحة العمل :

(ا) شراء الاصناف التى لم يتم المتعهد بتوريدها من غيره على حسابه .

(ب) 'انهاء التعاقد فيما يختص بهذه الاصناف ومصادرة التأمين بما يوازى ١٠٪ من قيمتها فاذا كان المتعهد يمثل هيئة عالة معفاة من التأمين فلها ان تلزم باداء ١٠٪ من قيمة الكمية التى امتنعت عن توريدها على سبيل التعويض .

قاعدة رقم (٥٧٥)

المبحث :

نظرية الظروف الطارئة في مجال العقود الإدارية وروابط القانون العام أمر رهين بأن تطرا خلال مدة تنفيذ العقد الإداري وأن تكون خلال تلك المدة وليس بعدها حوادث وظروف طبيعية أو اقتصادية أو سياسية ولو كانت من عمل جهة إدارية غير للجهة الإدارية المتعاقدة أو من عمل شخص آخر لم تكن في حساب المتعاقد مع الإدارة ولا يملك لها دفعا أو علاجا ولا تكن في وسعه توقعها والتحوط لها وأن تكون هذه الحوادث استثنائية وعلية مؤثرة في التزامات المتعاقد مع الإدارة بحيث تهدده بخسارة فادحة وتجعل تنفيذه لالتزامه مرهقا له — أسس ذلك — تطبيق ظروف حرب التصوير سنة ١٩٧٣ لا تشكل بالنسبة للعقد محل المنازعة حوادث استثنائية عالية نهحد المتعاقد بخسائر فادحة وتوجب على الحكومة تعويضه عنها — لم يثبت من الأوراق أن الأسعار ارتفعت فيما بين إبرام للعقد ونهاية مدة التنفيذ المتفق عليها — المعروف لدى الكلفة أن الأسعار لم ترتفع من جراء حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ إلا بعد مضي أكثر من سنة كاملة على انتهائها — والا أسفر هذا عن إثبات المتعاقد من نقصه في تنفيذ التزاماته العقدية وتراخيه في ذلك إلى أن تم سحب العملية منه وتنفيذ ما تبقى منها على حسابه .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن تطبيق نظرية الظروف الطارئة في مجال العقود الإدارية وروابط القانون العام أمر رهين بأن تطرا خلال مدة تنفيذ العقد الإداري. حوادث أو ظروف طبيعية أو اقتصادية أو سياسية ولو كانت من عمل جهة إدارية غير الجهة الإدارية المتعاقدة أو من عمل شخص آخر — لم تكن في حساب المتعاقد مع الإدارة ولا يملك لها دفعا أو علاجا ، ولا تكن في وسعه توقعها والتحوط لها ، وأن تكون هذه الحوادث استثنائية وعلية ومن شأنها أن تجعل تنفيذ التزام المتعاقد مع الإدارة مرهقا يتهدد المتعاقد بخسائر فادحة

— دون أن يكون هذا التنفيذ مستحيلاً — بحيث تختل اقتصاديات العقد اختلالاً جسيماً ، فإن توافرت في الظروف المحيطة بتنفيذ العقد الإداري شروط تطبيق نظرية الظروف الطارئة التزمت الجهة الإدارية المتعاقدة بمشاركة المتعاقد معها في نصيب من الخسائر التي نزلت به طوال فترة قيام الظروف الطارئة ، وذلك حتى يتحقق تنفيذ العقد الإداري ويستمر سير المرافق العامة التي يخدمها العقد الإداري تحقيقاً للصالح العام ويحكم القاضي الإداري في هذه الحالة بالتعويض دون ما تعديل للالتزامات العقدية التي يربتها العقد الإداري والناثبات في خصوص العقد محل هذه المنازعة أن المدعى عليه

تعاقد في ١٩٧٣/١/١١ على إنشاء مبنى نقطة شرطة بنى عبيد بدائرة مركز أبو قرقاص محافظة المنيا على أن يتم التنفيذ في ميعاد اقصاه يوم ١٩٧٣/١٢/٣١ ، إلا أن المدعى عليه تأخر في تنفيذ العملية المقدر لها ثلاثة أشهر ونصف شهر حوالى سنة وتسعة أشهر ولم يكن قد أنجز من العملية حتى يوم سحب العملية منه في ١٩٧٥/٩/٢٢ إلا حوالى ٩٠٪ من مجموع الأعمال التي تتألف منها المقولة ولئن كان تنفيذ الأعمال المتبقية على حسابه بعملة المقول قد أسفر عن زيادة في الأسعار بلغت ١٩٥٪ للأعمال العادية فوق قائمة الأسعار ، ٢٦٠٪ علاوة للأعمال الصحية فرق قائمة الأسعار ٢٨٪ علاوة للأعمال الكهربائية فرق قائمة الأسعار — إلا أن هذه الزيادات لا تنسب إلى ظروف حرب ، لكن ويرد أن ١٩٧٣ إذا يتعين في المقام الأول أن تطرأ الحوادث الاستثنائية العامة خلال مدة تنفيذ العقد الإداري وأن تكون خلال تلك المدة — وليس بعدها — مؤثرة في التزامات المتعاقد مع الإدارة بحيث تهدد بخسارة فادحة وتجعل تنفيذه لالتزامه مرهقاً له . ولما كانت مدة التعاقد مع الماطعون ضده تنتهى بنهاية سنة ١٩٧٣ في ١٩٧٣/١٢/٣١ ولم يثبت من الأوراق أن الأسعار ارتفعت فيما بين إبرام العقد مع المدعى عليه ونهائية مدة التنفيذ المتفق عليها فيه في يوم ١٩٧٣/١٢/٣١ ولم يثبت من الأوراق أن الأسعار ارتفعت فيما بين إبرام باقتصاديات العقد معه ويجعل تنفيذ التزاماته مرهقاً له ، وكان المصروف لدى الكلفة أن الأسعار لم ترتفع من جراء حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ إلا بعد مضي أكثر من سنة كاملة على انتهائها — لذلك فانه يتعين الحكم بأن ظروف حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ لا تشكل بالنسبة للعقد محل المنازعة حوادث استثنائية عامة تهدد المدعى عليه بخسائر فادحة على الحكومة تعويضه عنها

والقول بالنظر الذى اعتنقته محكمة القضاء الإدارى يسفر عن إثابة المدعى عليه عن تقصيره فى تنفيذ التزاماته العقدية وتراخيه فى ذلك الى ان تم سحب العملية منه وتنفيذ ما تبقى منها على حسابه ، وهو أمر يخالف التطبيق السليم لاحكام القانون ، وعلى ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد اخطأ فى تطبيق القانون فيما قضى به من الزام الحكومة بالمساهمة فى تحمل فروق الاسعار بمقدار النصف ، أى بمقدار ٣٠٩٦ جنيهه ٧ مليون ، ويتمين الحكم بالفائز فى هذا الشق من قضائه والحكم بالزام المدعى عليه بأن يدفع للمدعين بصناتهم قيمة فروق الاسعار كاملة وهى ٦١٩٢ جنيه و ١٤ مليون .

ومن حيث ان التنفيذ على الحساب فى مجال العقود الادارية هو وسيلة الادارة فى تنفيذ الالتزام عيناً اعمالاً لامتيازات الادارة ، وهو تنفيذ تقوم به الادارة بنفسها وعلى حساب المتعاقد معها وتحت مسؤوليته بحيث يتحمل المتعاقد المقتصر فى التنفيذ بفروق الاسعار تطبيقاً لقاعدة تنفيذ الالتزام عيناً ولا يعتبر التنفيذ على الحساب عقوبة عقدية توقعها الادارة على المتعاقد المقتصر فى التنفيذ ولكنه اجراء تستهدف به الادارة ضمان حسن سير المرافق العامة لاطراد سيرها ومنعاً من تعطيلها بما قد يعرض المصلحة العامة للضرر اذا توقفت هذه المرافق ، وغرامات التأخير فى العقود الادارية ضماناً لتنفيذ هذه العقود فى المواعيد المتفق عليها حرصاً على حسن سير المرافق العامة بانتظام واطراد ، وتقوم الادارة بتوقيع هذه الغرامات دون ما حاجة الى صدور حكم بها وذلك متى توافرت شروط استحقاقها بحصول الاخلال العقدى فى جانب المتعاقد المقتصر . وينص البند السابع من العقد المبرم مع المدعى عليه على أن تعتبر لائحة المناقصات والمزايدات مكملة لشروط العقد فيها لم يرد به نص صريح فيه ويحق للادارة تطبيق احكامها على الطرفين الثانى . وطبقاً لحكم المادة ٩٣ من لائحة المناقصات والمزايدات تحسب غرامة التأخير فى حالة عدم اتمام العمل وتسليمه كاملاً فى المواعيد المتفق عليها فى العقد — تحسب بواقع ١٠ ٪ فى حالة زيادة التأخير على اربعة أسابيع من قيمة ختامى العملية اذا كان الجزء المتأخر يمنع من الانتفاع بما تم انجازه من العمل بطريق مباشر أو غير مباشر على الوجه الاكمل فى المواعيد المحددة .

قاعدة رقم (٥٧٦)

المبسدا :

مناطق اعمال نظرية الظروف الطارئة ان تطرا خلال تنفيذ العقد الإداري ظروف طبيعية او اقتصادية لم تكن في حسابان التعاقد عند ابرام العقد ولا يملك لها دفعا وان يكون من شأنها ان تنزل به خسائر فاحشة تحتل معها اقتصاديات العقد اختلاا جسيما — ارتفاع الاصناف او السلع التي تمعد المورد على توريدها ارتفاعا باهظا يعتبر ظرما طارئا لم يكن في الحسابان توقعه عند التعاقد طالما انه يترتب عليه زيادة اعباء المورد بنحمله خسائر فاحشة — مقضى تطبيق احكام نظرية الظروف الطارئة هو الزام جهة الإدارة بمشاركة التعاقد معها في هذه الخسائر ضمنا لتنفيذ العقد الإداري تنفيذًا سليما ، ويستوى ان يحصل التنفيذ من التعاقد نفسه او تقوم جهة الإدارة نيابة عنه عند الشراء على حسابه .

ملخص الحكم :

من حيث ان الثابت من الاوراق والمستندات ان مجلس مدينة القناطر الخيرية كان قد تعاقد مع الطاعن بتاريخ ١٢/٦/١٩٧٧ على توريد شعير بسعر الارب ٧٤٣٠ وتوريد نين بسعر الحبل ٥ جنيهات و ٢٣٠ مليا على ان يكون التوريد لمخازن المجلس خلال شهرين من تاريخ ١٩/٦/١٩٧٧ .
وبتاريخ ١٤/٨/١٩٧٧ طلب الطاعن منحه مهلة للتوريد تنتهى في ١٨/٦/١٩٧٧ ولشار في طلبه الى قلة الكميات المنتجة في ذلك العام لطة محصول التبن وندره وجوده بالاسواق . فوافق المجلس على منحه هذه المهلة على ان توقع عليه غرامة التأخير ونظرا لعدم قيام الطاعن بالتوريد خلال المهلة فقد انذر بالشراء على حسابه ، ثم اجريت مملسة بتاريخ ١٦/١٠/١٩٧٧ لتوريد الشعير والتبن على حسلب الطاعن ، ورسى فيها توريد الشعير على المدعو بسعر ٩ جنيهات للاردب ، كما رسى توريد التبن على بسعر الحبل ١٠ جنيهات و ١٠٠ مليا . وقد قام المتعهد بتوريد الشعير بالسعر المذكور . اما المتعهد الثانى فقد أرسل كتابا في ٢٦/١٠/١٩٧٧ الى

المجلس جاء فيه أنه اشترط في عطائه أنه يرتبط بالسعر المتقدم منه حتى ١٩٧٧/١٠/٢٦ ولكن لم يصله أمر التوريد حتى كتبه في ١٩٧٧/١٠/٢٦ ولذلك يمتهر عطائه كأن لم يكن لأن الاسعار زادت ٥٠ ٪ ، ويقبل التوريد على أساس زيادة للسعر بهذه النسبة ويرتبط بهذا العرض لمدة خمسة ايام فقط اذا ما اخطر بالقبول خلالها . ولا بين من الاوراق ان جهة الادارة قد ردت على المتعهد بما يفيد قبولها او رفضها لهذا العرض وبتاريخ ١٩٧٧/١١/١٢ حرر مدير الشئون المالية بالمجلس مذكرة اشار فيها الى انه تعذر شراء التبن — على حسب الطاعن من التجار الموجودين بمنطقة القناطر الخيرية وقليوب وشبرا وساحل الفلال بروض الفرج نتيجة لقلّة المحصول هذا العلم الذي دعا الى تكليف احد الموظفين بالتوجه الى الفيوم باعتبارها اكثر المناطق انتاجا للتبن ، وقام هذا الموظف الى بالمرور على التجار المعتمدين للتوريد للحصول على الاسعار ولكنهم اعتذروا جميعا عن التوريد لعدم وجود الصنف ، ثم قام بالمرور في اليوم التالي على التجار في ساحل الفلال بالجيزة وساقية مكى فاعتذروا ايضا لوجود نقص في زراعة القمح هذا العام وقد ورد بملف العملية المودع بأوراق الدعوى نماذج عروض لنجار الفيوم وساحل الفلال بساقية مكى ثبت بها اعتذارهم عن التوريد لعدم وجود الصنف وهذه العروض مؤرخة ٦ ، ١٩٧٧/٧ ثم عرض رئيس العقود والمشتريات مذكرة اخرى على رئيس مجلس المدينة اشار فيها الى انه ورد عرض للمجلس بتوريد الثمن بسعر الحمل ٢٥ جنيها من المورد على أن يكون التسليم بساحل الجيزة ، وأن سائر التجار قد اعتذروا عن التوريد لوجود نقص في زراعة القمح في ذلك العلم . وانتهت المذكرة الى طلب قبول العرض الوحيد لعدم توافر التبن في الاسواق لنقص المحصول المزروع وعدم وجود اية فائدة في اعادة الممارسة . فاشتر رئيس المجلس بالموافقة في ١٩٧٧/١١/١٧ واسفر التنايذ على حسب الطاعن عن توريد عدد ١٠٩ أردب ثمنه بسعر الارب ٩ ج ٥ ٤٧ حل تبن بسعر الحمل ٢٥ جنيها وبذلك أصبحت جملة فروق الاسعار ٣٢٠.١١ جنيه اضيف اليها مصاريف ادارية بنسبة ٥ ٪ (٥٥٠ ج و ١٧ م) ، وغرامة التأخير بنسبة ٤ ٪ (٤٤٠ ج و ١٣ م) فأصبحت جملة المبلغ (١١٩٩ ج و ٧٦٠ م)

خضم منها التأمين النهائي المدفوع من الطاعن ليصبح المبلغ المطالب به بعد استنزال التأمين هو ١٠٥٥ جنيها و ٧٦٠ مليا . وهذا بخلاف تكاليف النقل من ساحل الغلال الى مخازن المجلس والتي قدرتها جهة الادارة بمبلغ ٩٠ ج حيث أن عرض الطاعن كان شاملا للنقل لمخازن المجلس . ومن حيث أن البادى من استعراض الوقائع المتقدمة أن جميع الشواهد قد تضافرت على أن محصول القمح عن عام ١٩٧٧ كان قليلا ونتج عن ذلك ندرة محصول التبن بالاسواق مما أدى الى اعتذار أغلب التجار عن توريد التبن للمجلس المدينة وارتفاع سعره في العرض الوحيد المقدم للمجلس ارتفاعا وصل الى خمسة اضعاف السعر الذى كان الطاعن قد ارتبط به مع المجلس في ممارسة ١٢/٦/١٩٧٧ ، وقد ارتفعت الاسعار الى هذا الحد في مدة لا تتجاوز خمسة اشهر من هذا التاريخ . ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة جرى على أن مناط أعمال نظرية الظروف الطارئة أن تطرا خلال تنفيذ العقد الادارى ظروف طبيعية او اقتصادية لم تكن في حسبان التعاقد عند ابرام العقد ولا يملك لها دفعا وأن يكون من شأنها أن تنزل به خسائر فادحة تختل معها اقتصاديات العقد اختلالا جسيما في ارتفاع اسعار الاصناف والمواد التى تعهد المورد على توريدها ارتفاعا باهظا يعتبر ظرنا لم يكن في الحسبان توقعه عند التعاقد طالما أنه يترتب عليه زيادة اعباء المورد بتحمله خسائر فادحة الى الاختلال بتوازن العقد اختلالا جسيما . وأن مقتضى تطبيق أحكام نظرية الظروف الطارئة هو إلزام جهة الادارة بمشاركة المتعاقد معه في هذه الخسائر ، ضمانا لتنفيذ العقد الادارى تنفيذا سليما ، ويستوى أن يحصل التنفيذ من المتعاقد نفسه أو تقوم به جهة الادارة نيابة عنه عند الشراء على حسابه . (حكم الادارية العليا في القضية رقم ٢١٥٠ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٦٢/٦/١٩ حكمها في القضية رقم ١٥٦٢ لسنة ١٠ ق جلسة ١٩٦٨/٥/١١) ومن حيث أنه في ضوء ما تقدم يحق للطاعن المطالبة بتطبيق أحكام نظرية الظروف الطارئة على حالته ، والمحكمة وهي تطبيق هذه الاحكام على وقائع الدعوى المطروحة ، تضع في اعتبارها . ان الزيادة في اسعار الشعير الذى اشترت به جهة الادارة هذا المحصول على حصيل الطاعن لم تكن باهظة إذ بلغ فرق السعر حوالى ٥٠٠ را عن كل أردب ، ومن ثم فلا مجال لتطبيق

الاحكام المشار اليها بالنسبة الى شراء هذا المحصول . اما بالنسبة الى التبن . فان الزيادة في الاسعار قد بلغت حوالى ٢٠ ج في كل حمل . وبمراعاة الظروف والاعتبارات السابق بيانها ترى المحكمة حقا وعدلا . ان تشارك جهة الادارة الطاعن في هذه الزيادة مناصفة بينهما ، فيحاسب الطاعن عن كل حمل من التبن اشترته الادارة على حسابه على اساس خمسة عشر جنيها من ثمن كل حمل . ولما كانت جهة الادارة قد اشترت حسبها بين من الاوراق — عدد ١٧ حمل تبن بسعر الحمل ٢٥ جنيها ، فانها تحل من ثمن هذه الكمية مبلغ ١٧٠ جنيها نخضم من المبلغ الذى قضى الحكم المطعون فيه بالزام الطاعن بها . ومن حيث انه لما تقدم يتعين تعديل الحكم المطعون فيه بتخفيض المبلغ المحكوم بالزام الطاعن به بما يعادل ١٧٠ جنيها .

(طعن ٨٧٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٤/١/٢١)

مادة رقم (٥٧)

المبدأ :

مجال اعمال نظرية الطائفة ان تطرا خلال تنفيذ العقد الادارى حوادث او ظروف طبيعية او اقتصادية سواء من عمل الجهة الادارية المتعاقد او من غيرها ولم تكن في حيز المتعاقد عند ابرام العقد ولا يملك لها دفعا وان يترتب عليها ان تنزل بالمعاقد خسائر فادحة تختل معها اوضاعيات العقد اختلا جسيما — يؤدى هذه النظرية بعد توافر شروطها لزام جهة الادارة المتعاقدة بمشاركة المتعاقد معها في تحمل نصيب من الخسارة التي حاقبت به طوال فترة قيام الطرف الطارىء — اساس ذلك : ضمان تنظيم العقد الادارى واستمرارية سير المرافق العامة وضرورة الصالح العام . تطبيق هذه النظرية يفترض بداية ان يتم تنفيذ العقد الادارى تنفيذا كاملا . اذا لم يتم المتعاقد بتنفيذ التزاماته التعاقدية كاملة بعد ان اعفته الجهة

الإدارية من توريد جزء من الكمية المتعاقد عليها فلا محل لطلب التعويض —
أساس ذلك : إعفاء المتعاقد من التوريد كغيره مشاركة من جانب الإدارة
للمتعاقدين في تحمل بعض أعباء العقد خلال فترة الظرف الطارئ — لا محل
لتطبيق النظرية عند توافر شروطها للحكم بتعويض يحقق ربحاً للمتعاقد
أساس ذلك : مجال أعمال النظرية تحمل جزء من الخسائر وليس تحقيق
ربح المتعاقد .

بمخص الحكم :

إن مبنى هذا الطعن على نحو ما تقدم مخالفة الحكم للقانون والمقصود
في السبب لانه بعد أن أقر بتطبيق نظرية الظروف الطارئة على العقد
رفض الحكم بتعويض له ، فإن طلب الطاعن تعويضه لمبلغ قدره مائتا ألف
جنيه وهى تمثل الخسارة التى لحقت به بسبب توريد الجبن بأسعار تقل عن
الأسعار التى تعاقدت بها هيئة الإمداد والتوزيع مع شركة مصر للالبان وهذه
الفروق عبارة عن مائة وخمسين ألف جنيه وباتى مبلغ التعويض يمثل
مصرفات إدارية وأجور عمال ومكاتب وتشهيلات .

ومن حيث أن مقتضى نظرية الظروف الطارئة أن نظرا خلال مدة تنفيذ
العقد الإدارى حوادث أو ظروف طبيعية كانت أو اقتصادية ، سواء من عمل
الجهة الإدارية المتعاقدة أو من غيرها لم تكن فى حساب المتعاقد عند إبرام
العقد ولا يملك لها دفعا ومن شأنها أن تنزل به خسائر فادحة تخطى معه
اقتصاديات العقد اختلالا جسيما ، ومؤدى هذه النظرية بعد توافر شروطها
أن جمة الإدارة المتعاقد مشاركة المتعاقد معها فى تحمل نصيبه من
الخسارة التى حاصت به طوال فترة قيام الظروف الطارئة وذلك عنمما لتنفيذ
المعقود الإدارى واستمرارية لسر المرافق العام الذى يخدمه وبرهانة للمصلحة
العام ، فإن مقتضى ذلك أن تطبق هذه النظرية يفترض بقيادة من يتم تنفيذ
العقد الإدارى تنفيذا كاملا ، ولكن طبقا للمعقود مع الجهة الإدارية ضمارة
مفادحة تخطى معها اقتصاديات العقد ، وللمكان الطاعن لم يتم بتنفيذ التزاماته

التمتعدية كاملة بعد أن اعفته الجهة الادارية من توريد ١٨٠٥ ملن من عقد ١٩٧٣/٧٢ موضوع النزاع وهو الاعفاء الذي اقرته المحكمة على النحو المقدم والذي يعتبر خير مشاركة من جانب الادارة للتمتعّد في تحمل بعض اعبائه طوال فترة الظرف الطارئ بما لا يحل معه لأن يطلب الطاعن تعويضا آخر يجاوز حدود تطبيق نظرية الظروف الطارئة ، وأ انتهى الحكم المطعون فيه الى ما تقدم فانه يكون متفنا وحكم القانون ، ولا يحل لما ساعه الطاعن في طعنه من انه مدامت المحكمة قد استظهرت اسباب انطباق نظرية الظروف الطارئة على عقده فكان يجب عليها الحكم له بتمويض يحقق له ربحا ولو يسيرا ، ذلك انه ليس مقتضى نظرية الظروف الطارئة تحقيق ربح للتمتعّد ، وانما هو تحصيل جزء من خسارته ، وهو ما تم في شأن حالة الطاعن ، ومن ثم يفدو طعنه غير قائم على أساس خليقا بالرغض مع تحيله بصروفاته عملا بنص المادة ١٨٤ من المرافعات .

وبن حيث انه لما تقدم أضحي الطعنان فاقدى الاساس ، مما يتعين معه الحكم برفضهما مع إلزام كل طاعن بصروفات طعنه .

(طعن ١٢٢٣ لسنة ١٧ ق جلسة ١٨/١٢/١٩٨٤)

المبحث الثالث

نظرية الصعوبات المالية غير المتوقعة

١ — مناط تطبيق نظرية الصعوبات المالية غير المتوقعة

قاعدة رقم (٥٧٨)

المبدأ :

نظرية الصعوبات المالية غير المتوقعة — أسسها وشروطها — متى سرياتها بالنسبة للعقود الجزائية التي تتضمن تحديد أجر الكمية الأعمال المطلوبة وتحديد أجماليا لما تقرم الإدارة بدفعه من ثمن يقابلها — ورود هذا الطابع الجزائي في تحديد الثمن لا يحول دون تطبيق النظرية بشرط أن يكون من شأن هذه الصعوبات الإخلال باقتضائات المقد .

ملخص الفتوى :

ان نظرية الصعوبات المالية غير المتوقعة ، والتي يمكن أن تستند اليها مطالبة الشركة بمنحها مبلغ تزيد عما اتفق عليه في العقد المبرم معها — تجل في انه « اذا ما صادف المتعاقد في تنفيذ التزاماته صعوبات مادية ذات طبيعة استثنائية خالصة ، ولا يمكن توقعها بحال من الاحوال عند أبرام التعاقد ، وتؤدي الى جعل تنفيذ العقد مرهقا فان من حقه أن يطلب بتعويض كابل عما تسببه هذه الصعوبات من اضرار » .
وتفصيل ذلك انه عند تنفيذ العقود الادارية ، وبخاصة عقد الاشغال العامة قد تطرا صعوبات مادية استثنائية لم تدخل في حساب طرفي العقد وتغيرهما عند التعاقد ، وتجعل التنفيذ اشد وطأة على المتعاقد مع الادارة واكثر كلفة ، فيجب من بلب العدالة — تعويضه عن ذلك بزيادة الاسعار المتفق عليها في العقد زيادة تغطي جميع الاعمال والتكاليف التي تحصلها ، اعتبارا بان الاسعار المتفق عليها في العقد لا تسرى الا على الاعمال العادية المتوقعة فقط ، وأن هذه نية الطرفين المشتركة ، والتعويض هنا يمثل في معلونة مالية جزئية تمنحها جهة الادارة للمتعاقد معها ، بلذ

يكون تعويضا كاملا عن جميع الاضرار التى يتحملها ، وذلك بدفع مبلغ اضافى له على الاسعار المتفق عليها .

وعلى ذلك يشترط لاستحقاق التعويض وفقا لاحكام هذه النظرية توازن شروط خاصة يمكن اجمالها فيما يأتى :

أولاً : ان تكون هذه الصعوبات مادية وغير عادية واستثنائية .

ثانياً : ان تكون هذه الصعوبات طارئة أى غير متوقعة او ما لا يمكن توقعه او لم يكن فى الوسع توقعها عند التعاقد .

ثالثاً : ان يترتب على التنفيذ نفقات تجاوز الاسعار المتفق عليها فى العقد وتزيد فى اعباء التعاقد مع الادارة .

وفى هذه الحدود والضوابط يكون من حق التعاقد مع الادارة الرجوع عليها بالتعويض أما اذا تخلف شرط من هذه الشروط ، فان النظرية لا تطبق ، و لا يستحق التعاقد مع الادارة أى تعويض .

ومما يجب التنبيه اليه بالنسبة الى العقود الجزائية وهى التى تتضمن تحديد اجر لكيفية الاعمال المطلوبة ، وتحديد اجماليا لما تلتزم الادارية بدفعه من ثمن يقابلها فان هذا الطابع الجزاقي فى تحديد الثمن لا يحول ، دون تطبيق نظرية الصعوبات المالية غير المتوقعة . على انه يجب عنقذ ان يكون من شأن الصعوبات المالية فى هذه الاحوال — ان تظل باقتصاديات العقد تهما لاتيهيار الاسمى التى قام عليها تقدير الثمن المتفق عليه فيه .

(فتوى رقم ٩٥ فى ١٩٦٤/٢/٤)

ب — موانع تطبيق نظرية الصعوبات المالية غير المتوقعة

قاعدة رقم (٥٧٩)

المبدأ :

تنبيه الإدارة من تعاقد معها الى صعوبات معينة في تنفيذ العقد —
مؤداء عدم مسئوليتها عما يضافه المتعاقد معها من هذه الصعوبات في الحدود
المعقولة التي يصل اليها التقدير العاقل للامور دون ما يجاوز هذه الحدود —
اساس ذلك ان تفسير العقد على اساس النية المشتركة للمتعاقدين
يقتضى بان الاعفاء من المسئولية عما يجاوز الحدود المعقولة لم يكن مقصودا
من ايها لانه لم يكن يخطر بباليهما — تطبيق نظرية الصعوبات المالية غير
المتوقعة على الزيادة التي يكون من شأنها الاخلال باقتضائات العقد دون
الزيادات التي لا يكون لها هذا الاثر .

ملخص الفتوى :

لا يصح لمقول بأنه كان ثمة اتفاق على عدم مسئولية هيئة قنائة
السويس عن تعويض الشركة عما تصادفه من صعوبة غير متوقعة ، كذلك
التي صادفتها متبلة في زيادة حجم التربة الصلبة اضمائنا مضاعفة
تجاوز كل ما كان مقدرا على اساس الاختبارات التي جرت بمعرفة
المقولين قبل التعاقد وبمعرفة الهيئة . ذلك أن القول مردود بان ما جاء
في العقد وفي الشروط في خصوص التنبيه الى طبيعة التربة ، والى
ما تحتويه من مخور صلبة ، ونحو ذلك ، يحل على انه قصد به عدم
مساطة الهيئة عما يصادفه من يمهذ اليه بتنفيذ المشروع من عقبات
بسبب ذلك في الحدود المعقولة التي يصل اليها التقدير العاقل للامور
مبنيا على الاختبارات والبحوث الممكن اجراؤها عند وضع مثل هذا
التقدير ، أما ما جاوز هذه الحدود ، مما يكون ثبت تسليم بأنه لم يكن
ليخطر ببال أى من المتعاقدين أو مما لم يكن في مقدور احد أن يتكهن به
عند التعاقد لئن تفسر العقد على اساس النية المشتركة للمتعاقدين ،

جمع الاستعداد بطبيعة التعامل وبما ينبغي أن يتوافر من أمانة وثقة بين المتعاقدين ، وفقا للعرف الجارى فى المعاملات - يقضى القول بأنه ما لم يتجه اليه قصد المتعاقدين ، لأمر بدبى ، هو انهما لم يكونا يتوكلانه . أما ما جاء بمسند من تحديد لقيمة ما يدفع من ثمن لمجموع الأثرية المستخرجة من أعمال التوسيع والتعميق بحد أقصى قدره ١٣٧٧٠٠٠ ج فهو بدوره لا يعتبر اتفاقا على عدم أداء زيادة على هذا الثمن ما يقتضيها تطبيق نظرية الصعوبات الغير المتوقعة ، اذا تحقق موجب أعمالها ، اذ أن هذا التحديد لا يحول دون تطبيق النظرية المذكورة ، ولا يمنع من تعويض الشركة عن الصعوبات الاستثنائية غير المتوقعة التى تصادفها عند تنفيذ العقد ، بل يحل هذا التحديد على أساس انه يجرى أعمال مقتضاه اذا ما تم التنفيذ فى ظروف عادية وفقا لما كانت تتوقعه الهيئة والشركة معا .

وبالبناء على ما تقدم فانه فاذا ما بدأ اثناء التنفيذ أن حجم التربة الصلبة قد زاد زيادة كبيرة عن القدر المتوقع أو عن المدى الذى قدر ابتداء وفقا لعناصر وبناء على مقدمات سلبية - فان ذلك يقتضى أن يتفق الطرفان على تقدير ما يترتب على هذه الزيادة من نتائج من شأنها أن تجعل تنفيذ العقد أشد وطأة وأكثر كلفة ، وبخاصة اذا ما بلغ مدى ذلك حد الإخلال باقتصاديات العقد ، وقلبيها رأسا على عقب ، بسبب انهيار الأساس التى أقيمت عليها ويكون تقدير الأثر المترتب على النتائج المشار اليها ، بالاتفاق على أداء مبالغ اضافية الى الشركة زيادة عما كان متفق عليه من قبل ، وذلك تعويضا لها ، عما تحلت بسبب الصعوبة غير المتوقعة التى صادفتها من نفقات وذلك تطبيقا لنظرية الصعوبات المادية غير المتوقعة التى سبق بيانها .

وبما يؤيد النظر السالف بيلانه أن قوام نظرية الصعوبات غير المتوقعة هو اعتبارات العدالة ، وهذا بذاته مما يستوجب تفسير ما قد يؤخذ على أنه اتفاق على عدم تطبيق النظرية ، تفسيراً مضيقاً غير موسع فيه ، وذلك فى الحدود التى تسمح بها قواعد التفسير اذ الاتفاق صحيح أصلاً فى القانون . ولكن المقصود بعدم التوسع فى تفسير العبارات التى يمكن حلها على انها مؤدية اليه ، هو ألا تحل على انها تتناول كل الاحوال التى يقع فيها التنفيذ سواء منها ما خطر بذهن المتعاقدين أو ما لم يخطر

بذئنها ، بل تحصل على أن المراد بها الاحوال التى يجرى فيها التنفيذ في ظروف مما يمكن أن يرد تصورهما ببال المتعاقدين ، وفقا لما أجرياه من تقدير للاور في الحدود التى يمكن فيها لمثلها ذلك ، وهذا ما لا يعمدوا أن يكون تطبيقا لما هو مسلم به من وجوب تفسير العقد ، وفقا للنبة المشتركة لطرفيه .

ومتى انتهى الامر الى ما تقدم ، وبيان منه أن الزيادة في حجم كميات الاتربة المستخرجة من الارض الصلبة ، مما لا يمكن اجراؤها الا بركات ذات قاطع خاص ، تعتبر بالقدر الذى بلغته مما شهدت الهيئة بأنه يفوق اضعافا مضاعفة كل ما كان متوقعا ومقدرا على أساس الاختبارات التى أجرتها الهيئة ، والتى أجرتها الشركة ، وأن ذلك مما لم يكن في مقدور أحد أن يتكهن به او يكشف عنه قبل التعاقد ، لرجوعه الى طبيعة التربة في ذاتها — أن الزيادة المشار اليها ، مما يعد من قبيل الصعوبات الملغية غير المتوقعة ، التى تقتضى أن تعوض الشركة عما تكلفته بسببها من نفقات . تجاوز ما قدرته على أساس الاسعار المتفق عليها ، مجاوزة من شأنها أن تخل باقتصاديات العقد . متى انتهى الامر الى ما تقدم وبيان منه ما سلف تقريره — فانه بمدئذ يجب تحديد الزيادة التى يجرى التعويض عما ترتب على مواجهتها من نفقات . وفي هذا الخصوص ، فانه يلاحظ أن الاسعار المتفق عليها في العقد انما تغطى الحالة التى يبلغ فيها مقدار ما يستخرج من الاتربة من الارض الصلبة ٥٣٥٠٠٠ مترا مكعبا من مجموع الاتربة المقرر استخراجها وقدره ٥١٠٠٠٠٠ مترا مكعبا ، كما أنها تغطى ما قد يزيد على المقدار السالف بيانه لمجموع ما يستخرج من الاتربة من الارض الصلبة ، زيادة تدخل في حدود المعقول ، الواجب اجراء التفسير على اساسه . ومن ثم يلزم تحديد الزيادة التى تدخل في حدود المعقول . والتى تغطى أسعار العقد مما يترتب عليها من نفقات ، فلا تمنع الشركة عنها أية زيادة في هذه الاسعار وتحديد هذه الزيادة ، مسألة فنية وذلك مع مراعاة أن يؤخذ في الاعتبار ، في هذا المقام ، أن كل زيادة لا يكون من شأنها الإخلال باقتصاديات العقد ، ولا تؤدي تبعا الى وضع الشركة في مركز غير ذلك الذى يمكن توقعه عند التعاقد ، ويكون من شأنه طلب اقتصاديات العقد ، لا مجرد اعتبار تنفيذه ، مما يرهق الشركة ويهدل كاهلها — كل زيادة لا يكون من شأنها ذلك يتجاوز عنها ، ولا تعرض

الشركة عنها وذلك مراعاة لما نص عليه في العقد من تحديد سعر أقصى جزافي لثمن الانزوية المستخرجة عنها مما يستوجب ان يقبل الضر المرتب على الزيادة التي صادفتها الشركة الى درجة قلب اقتصاديات العقد رأسا على عقب لا مجرد ضرورة التنفيذ للعقد ، أكثر ارهاقا وأشد وقرا .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان شروط نظرية الصعوبات غير المتوقعة متوافرة في خصوص عملية استخراج الاتربة ونقلها في المناطق التي يجري فيها توسيع وتعميق القناة ، تنفيذا للمرحلة الاولى من مشروع ناصر » وأن لشركة مزونوجوى التي قامت بتنفيذ هذه المرحلة الحق في الرجوع الى هيئة قناة السويس مطالبة بالمبالغ التي تعوضها عن الاضرار التي لحقت بها نتيجة لما صادفته اثناء تنفيذ العملية المسندة اليها من صعوبات وتقدر هذه المبالغ بمقدار ما انفقته الشركة من مبالغ اضافية بسبب الزيادة غير المتوقعة التي تجاوز حد المعقول ، وحد ما يمكن توقعه وأنه تحق للهيئة أن تفاوض الشركة المشار اليها بقصد التوصل الى اتفاق في شأن تحديد قيمة التعويض المستحق للشركة » ، طبقا لما تقدم وذلك لأن الاصل هو أن تحدد هذه القيمة رضاء وأنه لا يلجأ الى القضاء الا حيث يتعذر ذلك ، هذا بالاضافة الى ما أبدته الهيئة من اعتبارات تنقضى تجنب التقاضي ما أمكن ذلك ، مراعاة للعدالة ولسمعتها العالية .

(فتوى رقم ٩٥ في ١٩٦١/٢/٤)

قاعدة رقم (٥٨٠)

البيان :

مسئولية المفاوض الكاملة ، وفقا للشروط العامة للعقد عن جميع الصعوبات المالية التي تصادفها سواء كانت متوقعة او غير متوقعة لا تقوله حق مطلبة الجهة الادارية المتعاقدة معه بزيادة فئات الاسعار مشاركة منها في الخسائر التي تكون قد لحقت بسبب الصعوبات المالية غير المتوقعة مما ترتب عليها من اضرار المفاوض .

ملخص الحكم :

إذا كان مفاد النصوص الواردة في الشروط العامة أن المقاتل مسئول مسئولية كاملة عن جميع الصعوبات المالية التي تصادفه سواء كانت متوقعة أم غير متوقعة ، وليس من شأن الصعوبات المادية غير المتوقعة -مهما ترتب عليها من أضرار للمقاتل- أن تخوله حق مطالبة الجهة الإدارية المتعاقدة معه بزيادة فئات الأسعار مشاركة منها في الخسارة التي تكون قد لحقت به ، إذ أن الصعوبات سلفة الذكر - أيما كان شأنها - لا ترقى إلى مستوى الحوادث الطارئة الموجبة للزام الإدارة بتحصيل نصيب في الخسارة الفادحة التي تفتل بها اقتصاديات العقد اختلالا جسيما ، وذلك ضلعا لتنفيذ العقد الإداري واستدامة سير المرفق العام الذي يختمه .

(طعن رقم ٣١١ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٤)

قاعدة رقم (٥٨١)

المبدأ :

مسئولية المقاتل في حالة تأخره في تنفيذ التزاماته إذا كان مرد ذلك إلى أسباب لم يكن في الإمكان توقعها وقت تقديم العطاء . وكانت خارجة عن إرادته - سلطة الجهة الإدارية المتعاقدة في تغيير هذه الأسباب - اقتضاء غرامات التأخير منوط بتقدير الجهة الإدارية .

ملخص الحكم :

ولئن كانت الشروط العامة قد جعلت المقاتل - كمساعدة عامة - مسؤولا عن الصعوبات المادية المتوقعة وغير المتوقعة ، إلا أنها استثناء من هذه القاعدة العامة أعفت في البند ٤ منها المقاتل من المسؤولية في حالة تأخره في تنفيذ التزاماته إذا كان مرد ذلك إلى أسباب لم يكن في الإمكان توقعها وقت تقديم العطاء وكانت خارجة عن إرادته ، ونطقت بمدير علم الهيئة سلطة تقدير هذه الأسباب شريطة أن يقوم المقاتل بإبلاغه عنها فورا عند حصول أي حادث يرى أنه سيكون سببا في تأخير إنهاء الأعمال . وغنى عن البيان أن اقتضاء غرامات التأخير منوط - وفقا لما هو مقرر في - فقه القانون الإداري - بتقدير الجهة الإدارية بحسبانها القوامة على حسن سير المرافق العامة والقائمة تبعاً لذلك على تنفيذ شروط العقد .

(طعن رقم ٣١١ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٤)

ثانياً — القوة القاهرة

المبحث الأول

الشروط الواجب توافرها في الحادث حتى يعتبر قوة القاهرة

قاعدة رقم (٥٨٢)

المبدأ :

القوة القاهرة والحادث الفجائي — الشروط الواجب توافرها في الحادث حتى يعتبر قوة القاهرة لا تتحقق معه المستوفية — تطبيق القواعد الواردة في القانون المدني في هذا الشأن على الروابط الاندائية — اسلمه — اعتبار هذه القواعد من الاصول العامة التي يجب النزول عليها في تحديد الروابط الاندائية في مجال القانون العلم .

ملخص الحكم :

ان احكام المسؤولية المقدية تقتضى ان يكون هناك خطأ وضرر وان تقوم علاقة السببية بين الخطأ والضرر وانه اذا استحال على المدين ان ينفذ التزامه عينا كان مسئولاً عن التعويض لعدم الوفاء ما لم يثبت ان استحالة التنفيذ قد نشأت عن سبب اجنبى لا يد له فيه ، واستحالة التنفيذ اما ان تكون استحالة فعلية او استحالة قانونية وذلك في الوقت الذى يجب فيه التنفيذ . وغنى عن القول ان الاستحالة الفعلية هى من مسائل الواقع الذى يقدره القاضي ويختلف هذا التقدير بحسب ظروفه الاحوال وملابساته ، واذا كانت الاستحالة راجعة الى خطأ المدين لا ينقض الالتزام وان كان اصبح تنفيذه المعنى مستحيلاً ووجب التنفيذ عن طريق التعويض ، وبذا يتحول محل التزام من التنفيذ المعنى الى التعويض ، فتبقى التامينات التي كانت تكفل التنفيذ المعنى وتتحوّل الى كسالة التعويض ، وتبقى مدة التقادم سارية ، اما اذا كانت الاستحالة راجعة الى سبب اجنبى فان الالتزام ينقضى اصلاً سواء من حيث التنفيذ المعنى او التنفيذ بالتعويض ، والسبب الاجنبى هو الحادث الفجائي او القوة

القاهرة أو خطأ الدائن أو فعل الغير . ويجب أن تكون القوة القاهرة أو الحادث الفجائي أمرا غير ممكن التوقع واستحيل الصفح ، فان توافر هذان الشرطان كان الحادث اجنبيا عن الشخص لا يد له فيه ويجب أن يكون عدم استطاعة التوقيع لا من جانب المدين بل من جانب اشد الناس يقظة وبصرا بالأمور ، فالمعيار موضوعي لا ذاتي فلا يكفي فيه بالشخص المعادى ولكن يتطلب أن يكون عدم الامكان مطبقا كما يجب أن تكون القوة القاهرة أو الحادث الفجائي مستحيل الدفع ، فان امكن دفع الحادث حتى ولو استحال توقعه لم يكن ثبت قوة القاهرة أو حادث فجائي كما يجب أن يكون من شأنه جعل التنفيذ مستحيلا استحالة مطلقة لا بالنسبة للمدين وحده بل بالنسبة الى اى شخص يكون في موقف المدين . وهذا هو ما يميز القوة القاهرة والحادث الفجائي عن الحوادث الطارئة التى تجعل تنفيذ الالتزام مرهقا لا مستحيلا . ويختلف أثر القوة القاهرة أو الحادث الفجائي بحسب الاحوال فاذا كان هو السبب الوحيد في وقوع الضرر انصدمت علاقة السببية فلا تتحقق المسؤولية ، وقد يكون من اثره لا الاعفاء من تنفيذ الالتزام بل وقف تنفيذه حتى يزول الحادث فيبقى الالتزام موقوفا على أن يعود واجب التنفيذ بعد زوال الحادث . وغنى عن القول أنه يجوز للطرفين أن يعدلا باتفاقتهما من اثر القوة القاهرة أو الحادث الفجائي فينتقلان مثلا على أن المدين لا يخلى من التزامه ويحمل بذلك تبعه السبب الاجنبى فلا ينقضى الالتزام حتى ولو استحال تنفيذه بسبب اجنبى ويتحول محله الى تعويض ويكون المدين فى هذه الحالة ازاء الدائن بمثابة المؤمن يؤمنه من الحادث الذى يرجع الى القوة القاهرة ، وكل ما تقدم من قواعد قد قفنه المشرع المصرى فى القانون المدنى ، ولئن كان مجال تطبيق هذه القواعد فى مجال روابط القانون الخالص الا أن القضاء الادارى قد اطرده على الاخذ بها باعتبارها من الاصول العامة التى يجب النزول عليها فى تحديد الروابط الادارية فى مجال القانون العام ما دامت تتسق مع تفسير المرافق العامة وتكمل التوفيق بين ذلك وبين المصالح الفردية الخاصة ، وقد ردد البند الخامس من العقود الثلاثة المبرمة مع المطعون عليه النص على اعفائه من المسؤولية عند وقوع القوة القاهرة .

قاعدة رقم (٥٨٢)

المبدأ :

الشروط الواجب توافرها في السبب الاجنبى والقوة القاهرة — ان
يمكن توقع الحادث الذى يعتبر قوة القاهرة .

ملخص الحكم :

وان كان الاجراء الذى اتخذته مصلحة الآثار بمنع العمل في الموقع
امدة تسعة اشهر يستند الى ما لهذه المصلحة من سلطة عامة في تنفيذ
القوانين المطبقة بالآثار ، غير انه مع ذلك لا يعتبر بمثابة القوة القاهرة او
السبب الاجنبى الذى يعفى جهة الادارة المتعاقدة من تنفيذ التزامها المشار
اليه ، ذلك لانه من الامور المسلمة انه يشترط في القوة القاهرة او السبب
الاجنبى ان يكون غير ممكن التوقع مستحيل الدفع ، فاذا امكن توقع
الحادث حتى لو استحاله دفعه او امكن دفع الحادث ولو استحاله توفعه
لم يكن قوة القاهرة ولا يترتب عليه اعفاء المدين من التزامه ، والذي يبين
من الاطلاع على المادة السادسة والعشرين من عقد الاشغال العالة المبرم
بين المدعى وجهات الادارة المدعى عليها ان العمل كان يجرى في منطقة
انربية وانه كان من الامور المتوقعة عند ابرام العقد توقف العمل فيه لوجود
آثار في الموقع ، ويترتب على ذلك ان تدخل مصلحة الآثار وايقاف العمل
كان امرا متوقعا ولذلك فلا يعتبر هذا العمل سببا اجنبيا او قوة القاهرة
يترتب عليها ان يتحمل المدعى عليهم من التزامهم بتمكين المدعى من المضي
في تنفيذ العمل المتعاقد عليه حتى يتم انجازه ، وكان يجب عليهم قبل
ان يكتفوا المدعية بالعمل ان يتأكدوا من مصلحة الآثار انه لا وجد بالموقع
ما يحول دون تنفيذ العملية المتعلقة عليها في الاجل المتفق عليه .

(طعن رقمى ١٣٢٠ ، ١٣٤٠ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٥)

المبحث الثاني

الفرق بين الطرف الطارىء والقوة القاهرة

قاعدة رقم (٥٨٤)

المبدأ :

حادث طارىء — الفرق بينه وبين القوة القاهرة — مثال بالنسبة
للارتفاع غير المتوقع لأسعار الزئبق ، أثناء تنفيذ عقد التوريد ، مما توجب
عليه زيادة اعباء المتعاقد بتحميله خسائر فادحة الى حد الاخلال بتوازن
العقد اخلايا جسيما — اعتباره طرفا طارئاً لا قوة القاهرة .

ملخص الحكم :

ان ارتفاع اسعار الزئبق لا يعتبر قوة القاهرة مانعة من تنفيذ التمهيد
بالتوريد ، ولكنه يعتبر طرفا طارئاً لم يكن في الحسبان عند التعاقد ،
وقد ترتبت عليه زيادة اعباء الشركة بتحميلها خسائر فادحة الى حد
الاخلال بتوازن العقد اخلايا جسيما .

(طعن رقم ٢١٥ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٩)

المبحث الثالث

ما يعتبر وما لا يعتبر من قبيل القوة القاهرة

قاعدة رقم (٥٨٥)

المبدأ :

اصرار الحكومتين الفرنسية والاطالية على منع تصدير الاسلحة المتماثلة عليها — اعتباره سببا اجنبيا تتحقق به القوة القاهرة .

ملخص الحكم :

ان الحكم المطعون فيه قد اصاب الحق في قضائه فيما انتهى اليه بعد استظهاره لظروف الحال وملاسلاته من أن عدم وفاء المدين بالتزامه يرجع الى سبب اجنبى لا يد له فيه ، فتحققت القوة القاهرة التى جعلت التنفيذ مستحيلا وذلك بسبب اصرار الحكومتين الفرنسية والاطالية على منع تصدير الاسلحة المتفق عليها الى الحكومة المصرية وهذا السبب الاجنبى ليس فى امكان اى شخص فى مثل مركز المدين ان يتوقعه او يدنعه بل ان المطعون عليه بعد ان عجز عن الحصول على ترخيص الحكومتين حاول تنفيذ التزامه بوسائل اخرى عرضها على الملتحقين العسكريين فى روما وباريس وذلك بالرمال الاسلحة برسم اثيوبيا على ان تستولى عليها الحكومة فى اثناء مرورها عبارة بمصر بعد الاتفاق مع الحكومة الانثيوبية وغير ذلك من الوسائل الاخرى التى اقترحها ولكن الحكومة المصرية لم تقبلها وكل ذلك يدل على انه لم يترك وسيلة ممكنة لتنفيذ التزامه الا لجأ اليها ولكن حال دون التنفيذ السبب الاجنبى الذى لا يد له فيه اى القوة القاهرة التى تمنع من المسؤولية .

(طعن رقم ٦٨٩ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٩/١٢/١٢)

قاعدة رقم (٥٨٦)

المبدأ :

الاستحالة الناشئة عن سبب اجنبى ينقضى بها أصلا الالتزام —
الشروط الواجب توافرها في السبب الاجنبى . لا يجوز للمتعاقدين أن يعدلا من
أثر القوة القاهرة .

ملخص الحكم :

إذا كانت الاستحالة ناشئة عن سبب اجنبى فان الالتزام ينقضى
أصلا ، والسبب الاجنبى هو الحادث الفجائى أو القوة القاهرة أو خطأ
الدائن أو فعل الغير ، ويجب أن يكون الحادث غير متوقع ومستحيل الدفع
ويكون من شأنه أن يجعل التنفيذ مستحيلا ، وغنى عن البيان أنه لا يجوز
للمتعاقدين أن يعدلا باتفاقهما من أثر القوة القاهرة ، فيتفقا مثلا على أن
يتحمل المدين بالأثر .

(طعن رقم ١٣٣٠ لسنة ١٢ ق ، ١٢٤٠ لسنة ١٢ ق — جلسة
١٩٦٩/٢/١٥)

قاعدة رقم (٥٨٧)

المبدأ :

مسئولية تعاقدية — تحققها في عدم وفاء احدى شركات التصدير بالتزامها
المففق عليه بتبدير كميات من الارز من السوق وتصديرها الى الخارج خلال
مدة محددة ، الا يعض هذا الالتزام — انصراف المبلد في الخارج عن الشراء
من الشركة المصدرة نتيجة لخاصة الشركات في الخارج لها لمرضها الارز
بسر أقل مما عرضته هذه الشركة لا يعتبر من قبيل القوة القاهرة .

ملخص الفتوى :

رأت وزارة الاقتصاد ، بناء على موافقة لجنة التمويل العليا ، أن
ترخص في تصدير ألفى طن من كسر الارز ، على أن يكون ذلك وفقا لشروط

أعلنت عنها الوزارة ، وتتحصل في أنه ، على حين يرخس له في ذلك أن يدبر بنفسه كميات كسر الارز المرخص له بتصديرها من السوق الحرة ، وأن يتولى شحن هذه الكميات في خلال مدة ثلاثة أشهر من تاريخ منح الترخيص ، وأن يكون التصدير باحدى العملات الاجنبية الحرة وبشرط الا يمنح المصدر ، علاوة حساب التصدير المقررة ، وأنه على أساس ذلك ستكون اولوية الترخيص بالتصدير لأصحاب أعلى الاسعار واكبر حصيلة ، وأنه تساوت الاسعار بالحصيلة تكون الاولوية لأصحاب المضارب وتكون الحصيلة من حق الحكومة بمجرد حصول المرخص له على ترخيص التصدير ، بحيث لا ترد في اى حال من الاحوال ، وقد أجريت مزايدة علنة في هذا الشأن ، عرض فيها ثلاث عطاءات ، كل من بينها العطاء المقدم من شركة ، وفيه يتمهد بتصدير كمية الارز المشار اليها — بسعر قدره ٣٤ جنيتها استرلينا للطن « فوب » وعلى ان تسدد للوزارة عن كل طن ، حصيلة قدرها ٦٠٠ مليم ، واذ كان هذا العطاء هو أحسنها ، فقد قبلته الوزارة ، وأعلنت الشركة بذلك في ٢٩ من فبراير سنة ١٩٥٩ ومن ثم قدمت الشركة ، خطاب ضمان ، بما يساوى قيمة التأمين النهائى ، البالغ مقداره ٦٨٠٠ جنيه ، كما دفعت الى الوزارة ، الحصيلة المستحقة عن الكمية المرخص بتصديرها ومقدارها ١٢٠٠ جنيه ، وفي ابريل سنة ١٩٥٩ منحت الشركة ترخيص تصدير الارز المشار اليه ، على ان يتم ذلك ، ونقلا لشروط المزايدة سائلة الذكر ، وفي ١٣ من يونية سنة ١٩٥٩ ، طلقت الادارة الصلة للتصدير ، كتابا من الشركة ، ذكرت فيه ، ان دول تايلاند ، وبورما والصين ، عرضت في الاسواق الخارجية ، كميات كبيرة من كسر الارز ، مما ادى الى هبوط اسعاره ، مما كانت عليه وقت المزايدة ، وأنه الى ذلك فان عملاء الشركة في اليابان وفي فرنسا ، يشترطون ، في مقابل شراء الارز بسعر ٣٤ جنيتها ، ان يكون لهم حق تصدير منتجاتهم ، الى البلاد بكامل حصيلة الارز ولذلك فان الشركة لم تصدر نملا ، الا مائة طن فقط ، ولا تستطيع تصدير باقى الكمية ، بالسعر المحدد من قبل . ومن ثم ، فانها تطلب السماح لها باستخدام حصيلة بيع كسر الارز ، في استيراد صنفع ضرورية ، او تعديل السعر وطريقة الدفع ، على أساس ان يكون ذلك بالغنيه المصرى ، بالنسبة الى باقى الكمية ، وعلى ان يكون

مصر الطن ٤٠ جنيتها مصريا للكسر رقم زيرو ، ٢٨ جنيتها للكسر رقم (١) ، وعلى أن تكون حصيلة الوزارة عندئذ ، ٥ جنيهات و ٢٥٠ مليا عن الطن . ولكن الوزارة ، رفضت هذا الطلب ورات ، بعد اخذ رأى ادارة الفتوى المختصة ، اجراء مزايدة جديدة عن تصدير باقى الكمية ، وقدرها ١٩٠٠ طن ، وحددت لذلك يوم ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٩ ، وقدمت فى هذه المزايدة الجديدة ثلاث عطاءات ، من بينها عطاء من شركة لاجراء التصدير بمصر ٣٩ جنيتها فوب للكسر زيرو و ٣٧ جنيتها للكسر رقم (١) مع اداء حصيلة قدرها جنيه واحد عن الطن . ورات الوزارة اجراء ممارسة بين اصحاب العطاءات ، على اساس التصدير بالجنيه المصرى فى حساب (ب) سويسرى — هولندى — بلجيكي — نمسوى ولم تسفر هذه الممارسة عن نتيجة ، فقررت الوزارة اعفاها هى والمزايدة المشار اليها ، وقبول عرض تقدمت به شركة القاهرة التجارية اليها . ولكن هذه الشركة لم تقبل تنفيذ عملية التصدير ، على الاساس الذى اراته الوزارة — فاضطرت الوزارة الى الموافقة على اباحة تصدير الارز ، ان يتقدم من طالبى التصدير على اساس شروط جديدة — قررته فى ٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ ولكن احدا لم يتقدم بطلب الترخيص له فى ذلك . وازاء ذلك ، استطلعت وزارة الاقتصاد رأى ادارة الفتوى المختصة ، فيما يتبع ، بالنسبة الى شركة فاجابت هذه الادارة ، بما مؤداه ان للوزارة ، الحق فى الحصول على الحصيلة المدفوعة كاملة ، وفى مصادرة التأمين النهائى المقدم من الشركة ، ولها فضلا على ذلك ، المطالبة بما يستحق من تعويض عن اخلال الشركة بالتزامها . ويتقدير قيمة هذا التعويض ، تبين انه يبلغ ١٧٧٦٥ جنيتها ، هى قيمة الارباح التى كتلت تعود على الخزانة العامة ، عند استرداد قيمة الكمية المبيعة بالجنيهات الاسترلينية ، اذ انه عند السماح باجراء مدفوعات خارجية تحصل الدولة على حصيلة قدرها ٢٧٪ من قيمة النقد الاجنبى ، وبذلك ، غاتها كتلت ستحصل من كل طن أرز ، يصدر بالسعر المتفق عليه ، على ٩ جنيهات و ٢٥٠ مليا ، فتكون جملة الخسارة التى لحقت بها من عدم التصدير ، هى ١٧٧٦٥ جنيتها — يخضم منها ما تقلصته من قيمة التأمين ، ليكون الباقي ١٠٧٦٥ جنيتها .

وترى الوزارة الاكتفاء ، بمصادرة قيمة التأمين النهائي ، دون المطالبة بالتعويض المثلل اليه ، مراعاة لظروف التصدير وطبيعة الاسواق الخارجية ، ولملألر الظروف التى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار ، ولما فى مطالبة المصدر بالتعويض ، قضاء من آثار ، ومن شأنها الاضرار بالتصدير ، بصفة عامة .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بجلستها المنعقدة فى ١٠ من يناير ، وفى ٢١ من فبراير ، وفى ٩ من مايو سنة ١٩٦٢ ، فاستبان لها أن الامر يقتضى البحث فى ثلاث أمور . (اولها) هى ، مسئولية شركة ، عن عدم تنفيذ ما تعهدت به ، وما اذا كانت ثبت من الاسباب ، ما يدرا عنها هذه المسئولية . (ثانيا) الجزاء الذى يترتب قانونا ، على اخلال الشركة ، بما تعهدت به ، وهل يقتصر الامر ، على اقتضاء قيمة التأمين النهائي المدفوع ، أم أنه يضاف الى ذلك ، التعويض ، المتمثل فيما ضاع على الخزانة ، بسبب عدم تصدير كميات الارز المتفق عليها ، ومقدار هذا التعويض (وثالثها) حق الوزارة فى التجاوز عن المطالبة بالتعويض ، مراعاة للاعتبارات التى أبدتها .

من المقرر قانونا أن مجرد عدم تنفيذ المدين لالتزامه العقدى ، يعتبر فى ذاته ، خطأ ، موجبا للمسئولية ، وأنه لا يدرا عنه ذلك ، الا اثباته أن التنفيذ قد استحال ، بسبب اجنبى لا يد له فيه ، كآن يكون ذلك راجعا الى قوة قاهرة ، أو مردودا الى خطأ من الدائن . والى هذا اشارت المادة ٢١٥ من القانون المدنى ، بنصها على أنه « اذ استحال على المدين أن ينفذ الالتزام مينا ، حكم عليه بالتعويض لعدم الوفاء بالتزامه ، ما لم يثبت أن استحالة التنفيذ قد نشأت عن سبب اجنبى لا يد له فيه » ، وعلى مقتضى ذلك ، فإنه لما كانت شركة للتصدير ، قد تعهدت ، بأن تدبر بذاتها ، كمية من كسر الارز مقدارها الماطن ، تشتريها من السوق ، وأن تقوم بتصديرها الى الخارج ، خلال ثلاثة اشهر تبدأ من أول ابريل سنة ١٩٥٩ ، على أن يؤدى ثمن ما يصدره بالجنيهات الاسترلينية وأن تتقاضى الوزارة عن كل طن ، حصيله قدرها ٦٠٠ مليم ، الى جانب ما تحصل عليه نتيجة لعدم تمتع الشركة بعملوة حسب التصدير البالغ قدرها ٢٧٪ من قيمة كل جنيه

استوليني ، يرد من ثمن المبيع — ولكن الشركة لم تف من التزامها هذا الا ببعضه ، اذا لم تصدر ، الا مئة طن ، خلال المدة المقررة لفلان ، لما كان ذلك ، فلان الشركة لا تكون قد اوفت بالتزامها المتفق عليه ، مما يستتبع مسئوليتها التعاقدية عن ذلك ، الا أن يكون ثبت قوة القاهرة وليس فيما اوردته الشركة من اسباب تبريرا لعدم تنفيذ الالتزام ما يستجبر من قبيل القوة القاهرة اذ ان انصراف العملاء في الخارج عن الشراء من الشركة نتيجة لمنافسة الشركات في الخارج لها وعرضها « الارز » بسعر اقل مما عرضت شركة ذلك امر متوقع كان بوسع الشركة ان تحاط له ، وان تتفاداه لو انها ارتبطت مع الجهات المستوردة في الخارج قبل الاقدام على الاشتراك في المزايدة التي رست عليها وبخاصة وانه كان واجبا عليها ان تقدم طبقا لشروط المزايدة المستندات المثبتة لجذبة الارتباط بكمية الارز المطلوبة الترخيص بتصديرها .

ولما سبق ، تكون مسئولية الشركة عن عدم تنفيذ التزامها قائمة ، بما يستتبع ترتيب الآثار على ذلك قانونا .

(فتوى رقم ٥١٦ في ١٦/٨/١٩٦٢)

التوقيع

**الاخلال بتنفيذ العقد الإدارى والجزاءات التى تترك
الإدارة توقيعها على المتعاقدين المختصين**

أولاً — أحكام عامة

المبحث الأول

التزام الجزاء الذى رتبته العقد خطأ بمعينه

قاعدة رقم (٥٨٨)

المبدأ :

توقع العقد الإدارى خطأ بمعينا وترتيب جزاء له بمعينه — وجوب تنفيذ
جهة الإدارة بما ورد فى العقد — ليس لها كفاعة عامة ان تخالفه او تطبق
فى شأنه نصوص لائحة المناقصات .

ملخص الحكم :

إذا ما توقع المتعاقدان فى العقد الإدارى خطأ بمعينا ووضع له جزاء
بمعينه فيجب ان تنفذ جهة الإدارة بما جاء فى العقد ولا يجوز لها كتعامدة
عامة ان تخالفه او تطبق فى شأنه نصوص لائحة المناقصات المشار اليها
لان الاحكام التى تتضمنها اللائحة كانت ماثلة امامها عند ابرام العقد .

(طعن رقم ١٠٢٠ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٨)

(م ٥٩ — ج ١٨)

قاعدة رقم (٥٨٩)

المبدأ :

توقع المتعاقد ان في العقد الإداري خطأ معيناً وترتيب جزاء محدد له —
وجوب التقيد بما ورد في العقد — لا يجوز للمحكمة ان تقضى على غير
مقتضاه .

ملخص الفتوى :

ان العقد الإداري شأنه في ذلك شأن سائر العقود يتم بثوائف ارادتين
تتجهان الى احداث اثر قانوني معين وليس عملاً شرطياً يتضمن اسناد
مراكز قانونية عامة وموضوعية الى اشخاص بذواتهم ، فاذا ما توقع
المتعاقدان في العقد الإداري خطأ معيناً ووضعوا له جزاء بعينه ، فانه يجب
ان تنقيد جهة الادارة والمتعاقد معها بما جاء في العقد ولا يجوز لايهما
مخالفته ، كما لا يصح في القانون القضاء على غير مقتضاه .

(ملخص رقم ٥٠١ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٣/١١/١٩٧١)

المبحث الثالث
الجزاءات منحدرة عن سلطة
الدولة الضليطة للمرافق العامة ومسئوليتها
عن ادارتها بانتظام واطراد

قاعدة رقم (٥٩٠)

المبدأ :

فسخ العقد ومصادرة التأمين وشطب اسم المتعهد من سجل المتعهدين
المقبولين لدى الإدارة — جزاءات تلك الإدارة توقيعها في حالة تخلفه عن
الوفاء بالتزاماته أو استعماله القش أو التلاعب في معاملته معها — لا وجه
لاتخاذ أى إجراء يحول دون استعمال الإدارة هذا الحق مهما يكن من أمر
ما يدعيه المتعهد — أساس ذلك — اتصاله ببدا عدم توازى المصلحة الفردية
مع المصلحة العامة في مجال روابط القانون المتعلقة بتسيير المرافق العامة ،
ومدى سلطة الدولة الضليطة لهذه المرافق ومسئوليتها عن ادارتها بانتظام
واطراد .

ملخص الحكم :

ان للجهة الادارية الحق في فسخ العقد ومصادرة التأمين وشطبه
الاسم ، وهذه ليست الا جزاءات تلك توقيعها على المتعاقد معها اذا تخلف
عن الوفاء بما يفرضه عليه العقد أو اذا استعمل القش أو التلاعب
في معاملته معها . ولما كان توقيع هذه الجزاءات انما يهدف اسلما
الى حسن تنفيذ العقد المتصل بسير المرفق العام وضمان استمراره
وانتظامه تحقيقا للمصلحة العامة ومن حق جهة الادارة توقيعها دون انتظار
لحكم من القضاء ، فانه لا وجه لاتخاذ أى إجراء يحول دون استعمال
الجهة الادارية لهذا الحق بأية صورة من الصور مهما يكن من أمر

ما يدعيه المدعى في هذا الشأن عند نظر اصل الموضوع ذلك أن المصلحة العامة والمصلحة الفردية لا تتوازيان في مجال الروابط القانونية التي تنشأ بين الأفراد والإدارة بل يجب أن تعلو المصلحة العامة في مثل هذا الامر الذي يتطرق أساسا بتسيير مرفق عام وأنها تتحول المصلحة الفردية الى تعويض اذا كان لذلك أساس من القانون ، ذلك انه مما يجب التنبيه اليه بادىء ذي بدء كاصل ثبت اصيل لا يقبل الجدل وبالقدر اللازم للفصل في الطلب المستعجل مع عدم المساس باصل الحق أن من القواعد المسلية في القانون الإداري أن الدولة هي المكلفة أصلا بإدارة المرافق العامة فإذا ما عهنت الى غيرها بأمر القيام بذلك لم يخرج المتعاقد مع الدولة في إدارته عن أن يكون معاوناً لها ونائباً عنها في أمر هو من أخص وظائفها وخصائصها ، وهذا النوع من التعاقد وبعبارة أخرى هذه الطريقة غير المباشرة لإدارة المرفق العام لا تعتبر تنازلاً أو تخلياً من الدولة عن المرفق العام بل تظل ضامنة له ومسئولة عن إدارته واستغلاله وهي في سبيل القيام بهذا الواجب تتدخل في شؤون المرفق وتعدل أركان تنظيمه وقواعد إدارته كلما اقتضت المصلحة العامة ذلك وهي في هذا لا تستند الى العقد الإداري بل الى سلطتها الضابطة للمرافق العامة ، وتحقيقاً لسياسات هذه السلطة وأهدافها تتمتع الدولة باختيار وسلطان يفتنى معها كل طابع تعاقدى ضماناً لحسن سير المرافق العامة بانتظام وأطراد ، واستغلالها وإدارتها على الوجه الأكمل . وكهالة ذلك محققة بما لها من حقوق الإشراف والتدخل والتعديل حسبما تهليه المصلحة العامة وهي حقوق لا تملك الإدارة التنازل عنها كما أنها وهي تستعمل هذه الحقوق لا يمكن أن تحتج بأنها تمس الحق الأصلي أو تخل بشروط عقدية لأن الاجراءات التي تتخذها في هذا الشأن إنما تتناول نظاماً قانونياً خاصاً لأنه متعلق بمرفق عام فهي تملك تعديل أركان تنظيم المرفق العام وقواعد إدارته بل أن لها أن تنهى العقد لنفسه قبل الأوان متى اقتضت المصلحة العامة ذلك أيضاً .

المبحث الثالث وقت توقيع الجزاء

قاعدة رقم (٥٩١)

المبدأ :

الجزاء على اخلال التعاقد مع الإدارة بالتزاماته المتصوص عليها
في العقد — ترخص الإدارة في اختيار الوقت المناسب لتوقيعه بحسب ما تراه
اصح لضمان سر المرافق العامة .

ملخص الحكم :

باستثناء حالة النص على انزام الإدارة بتوقيع الجزاء على المتعاقد
معه في وقت معين فان الإدارة تترخص في اختيار الوقت المناسب لتوقيع
الجزاء بحسب ما تراه صالحا لضمان سر المرافق العامة ، ومن ثم فانه
لا تريب عليها اذا رأت في حدود سلطتها التقديرية ان تتريث في ايقاع
الجزاء بالتعاقد المقصر حتى يفيء الى الحق من حيث النهوض بالتزاماته
وقد يكون في هذا التريث تحقيق لهذه المصلحة اذا كان في احكام العقد
ما يكفل حمل المتعاقد على المبادرة الى التنفيذ كان يتضمن العقد النص
على الزامه بفتح مبلغ معين . ولا يملك المتعاقد المحاجة بان الإدارة تراخت
في توقيع الجزاء عليه وان تراخيا قد اساء اليه اذ لا يسوغ للمضطىء ان
يستفيد من تقصيره .

(طعن رقم ١٨٨ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٠)

المبحث الرابع

انقضاء جهة الإدارة لمبالغ مستحقة لها بمقتضى العقد الإدارى
من المبالغ المستحقة لحدتها فى ذمة الغير

قاعدة رقم (٥٩٢)

المبدأ :

حق الجهات الإدارية طبقاً لللائحة المناقصات والمزايدات فى اقتضاء
المبالغ المستحقة لها فى ذمة الغير والموجودة طرف المصالح العامة دون اتباع
طريق حجز ما للمدين لدى الغير — شمول لفظ المصالح العامة المؤسسات
العامة والهيئات العامة فى تطبيق هذا الحكم — عدم جواز الاحتجاج بوجود
التخصيص المعنوية المؤسسة أو الهيئة اقتضى تطبيقه — أساس ذلك
وهو قصر مجال فكرة التخصيص المعنوية على ما فيه تحقيق الهدف المبتغى
من تقريرها وهو صلاح التنظيم الإدارى واستبعادها فيما يجاوز صلاح
التنظيم الإدارى — أحقية وزارة الحربية طبقاً لذلك فى اقتضاء ما لها قبل
أحد المتولين بطريق الخصم من مستحقته لدى هيئة البريد .

ملخص الفتوى :

لئن كانت المصالح العامة التى تعنيها أحكام القانون رقم ٢٢٦
لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناقصات والمزايدات وكذلك التى تعنيها أحكام
لائحة المناقصات والمزايدات إنما يقصد بها إحدى وحدات التنظيم
الداخلى فى الوزارات دون غيرها من مصالح الدولة وذلك باعتبار أن كلمة
« الحكومة » المشتق منها هذا الوصف يقصد بها الهيئة التى تعتبر
رأس الهيئات العامة وهى الإدارة المركزية ، ويكون المقصود بالتالى
بعبارة « المصالح الحكومية » على وجه خاطئ المصالح التابعة للوزارات
المكونة للإدارة المركزية — وهذا التفسير إنما يؤخذ به فى غير نطاق النصوص

الدستورية ، باعتبار أن الدستور عندما يشير الى الحكومة فلفها يعنيهها بأوسع معنى لها وهو مجبوع السلطات المسيرة للدولة .

لئن كان ذلك هو المقصود بالمصالح العامة ، الا ان المؤسسات العامة والهيئات العامة ليست الا وسيلة من الوسائل التي تلجأ اليها الدولة لتحقيق الخدمات العامة للأفراد ، وهى وسيلة لا تنشأ الا باذن وترخيص الدولة وتعتبر فرعاً من فروع الدولة والشخصية المعنوية انما منحت لها لصالح التنظيم الادارى ، وبهذا الهدف الذى ترى اليه فكرة الشخصية المعنوية للمؤسسات العامة والهيئات العامة يمكن أن تثار فكرة المعنى النسبى للشخصية المعنوية للمؤسسات العامة والهيئات العامة ، وذلك بأن يقتصر مجال هذا التشخيص القانونى المقرر على ما فيه تحقيق الهدف المبتغى من انشائها وهو صالح التنظيم الادارى والسبيل الى ذلك فكرة الضابط القانونى ، ولما كانت الشخصية مركزاً قانونياً توجد فيه المؤسسة أو الهيئة العامة فتطبيقاً لهذا الضابط القانونى يكون اثر هذه الشخصية وأعمالها مقصوراً على الهدف أو الغرض الذى رعى اليه القانون من منحها لها ، بمعنى أنه لا يحتج بفكرة الشخصية المعنوية المقررة للمؤسسات أو الهيئات العامة باعتبار أن هذه المؤسسات والهيئات العامة هى أصلاً مرافق عامة تتولاها الدولة الا فيها هو مقرر لمصلحة التنظيم الادارى ، أما فيما عدا ذلك فلا ينبغي الاستناد الى فكرة الشخصية المعنوية لأعمال أكلها فحسب تجاوز صالح التنظيم الادارى ذاته .

ومتى كان ذلك ، وكانت هيئة البريد تعتبر هيئة عامة ، فانه لا يجوز للمقاول المذكور والذى تطلب وزارة الحربية بخضم مستحققاتها من المبالغ التى له قبل هيئة البريد أن يتمسك بالشخصية المعنوية لهذه الهيئة ، لأن هذا الوضع الذى يتمسك به المقاول لا يفيد التنظيم الادارى فى شيء ، ومن ثم يجب أن يفض النظر فى هذه الواقعة عن فكرة الشخصية المعنوية المقررة لهيئة البريد ، وتقف الهيئة بالنسبة الى هذه الواقعة مجردة عن شخصيتها المعنوية لتعد كسائر المصالح الحكومية ، وبهذه المثابة يكون جائزاً — وفقاً

لاحكام لائحة تنظيم المناقصات والمزايدات - اقتضاء المبلغ المستحق لوزارة الحرية بطريق الخصم من مستحقات المفاوض قبل هيئة البريد دون ما حجة الى اتباع طريق حجز ما للدين لدى الغير كذلك ليس لهيئة البريد أن تسيك في هذه الواقعة بشخصيتها المعنوية لأن تسيكها بهذه الشخصية ليس بقرار لصالح التنظيم الاداري في هذا الخصوص ، واخذاً بفكرة نسبية الشخصية المعنوية للمؤسسات والهيئات العامة .

لذلك انتهى الراى الى انه يتعين على هيئة البريد أن تخصم المبالغ المستحقة لوزارة الحرية قبل المفاوض المذكور وذلك من مستحقات هذا الاخير لدى هيئة البريد .

(ملف ١٨/٢/٢٩ - جلسة ١٣/١/١٩٦٥)

المبحث الخامس

خطاب الضمان

قاعدة رقم (٥٩٢)

المبدأ :

كفالة أحد البنوك لتعاقد مع وزارة الصحة — اقتصر الكفالة على عقد معين بذاته — يجعلها محددة بحدده فلا يجوز للوزارة أن تخصص مستحقاتها عن عقد آخر قبل هذا التعاقد من خطاب الضمان الصادر في شأن العقد الذي انصبت عليه الكفالة والذي نفذ صحيحا .

ملفص الفتوى :

أبرمت وزارة الصحة مع المتعهد عدة عقود تعهد بمقتضاها بتوريد ملاجس وأثاثات خشبية وقد تصر في تنفيذ التزامه نقلت الوزارة بتصفية هذه العقود فيما عدا العقد رقم ٢٠٣ — ١٩٥٦/٥٥ إذ نفذته على حسابه وقد استبان لها أن التأمين النهائي المقدم عن هذا العقد لا يكفي للوفاء بما تستحقه عنه ، ولذلك طلبت الى البنك اللبناني للتجارة الوفاء بقيمة الضمان المقدم عن العقد رقم ٨٦ — ١٩٥٦/٥٥ ولكنه عارض في هذا الطلب استنادا الى أن كتاب الضمان قد صدر عن عقد بذاته وقد صفى هذا العقد بدون خسارة ، ومن ثم ينتهي أثر الكفالة لانتهاء الفرض منها .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري الفتوى والتشريع بجئستها المنعقدة يوم ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ فاستبان لها من الاطلاع على العقد رقم ٨٦ — ١٩٥٦/٥٥ — والاوراق المرافقة له ان كتاب الضمان المقدم من البنك اللبناني للتجارة ضمنا لهذا العقد ينص على أن يتمهد البنك بأن يضمن الذي رسا عليه

عطاء توريد أقمشة وملابس بموجب العقد رقم ٨٦ - ١٩٥٦/٥٥ ببلغ ٢٧٦٤ جنيه قيمة الـ ١٠٪ من مجموع قيمة العقد وإن يدفع للحكومة عند أول طلب رغم أية معارضة في ذلك من قبل المتعهد المذكور .

ومفاد هذا الكتاب أن ضمان البنك اللبناني للتجارة بالتمتعده مقصور على العقد رقم ٨٦ - ١٩٥٦/٥٥ ، ومن ثم فلا يجوز أن يجاوز الضمان هذا العقد الى غيره من العقود .

ولا يغير من هذا النظر ما ورد في البند السابع والخمسين من الشروط العادة للعقود التي أبرمت مع هذا المتعهد من خصم ما تستحقه المصلحة قبل المتعهد جزاء اخلاعه بالتزاماته من التأمين المودع منه او من اى مبلغ آخر يكون مستحقا له قبل المصلحة (المتعاقدة) او أية مصلحة أخرى ، ذلك لأن هذا الخصم لا يرد الا على ما يكون مستحقا للمتعهد ، أما خطاب الضمان فانه لا يمثل حقا للمتعهد اذ انه طبقا للتكليف القانونى السليم ككالة شخصية من البنك للمتعهد تأمينا لتنفيذ العقد الذى أبرمه مع الوزارة ، فليس ثبت مبالغ مستحقه لهذا المتعهد حتى يجوز الخصم منها وفاء لمبالغ مستحقه للحكومة عن عقود أخرى .

ولما كان البند الخامس والاربعون من الشروط المشار اليها يقتضى برد التأمين بعد تنفيذ العقد بصفة نهائية وكان العقد رقم ٨٦ - ١٩٥٦/٥٥ قد نفذ على هذا الوجه .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى عدم جواز خصم ما تستحقه الوزارة قبل المتعهد من العقد رقم ٢٠٣ - ١٩٥٦/٥٥ من خطاب الضمان الصادر من البنك اللبناني للتجارة ضامنا لتنفيذ العقد رقم ٨٦ - ١٩٥٦/٥٥ .

(انتهى رقم ١٣٨ فى ١١/٢/١٩٦١)

قاعدة رقم (٥٩٤)

المبدأ :

تعاقد مصلحة الطرق والكبارى مع إحدى الشركات على عمليتين لتوسيع ورصف بعض الطرق ، وضمان بنك مصر للشركة المتعاقد معها بمقتضى كتب ضمان قديمها — عدم انجاز الشركة لأى من العمليتين وسحب العمل منها واسناده لمقاول آخر تعهد بتقديم خطابات ضمان من بنك آخر — بقاء التزام المساهمين الأول (بنك مصر) طوال أجل الضمان فلا ينقضى إلا بانقضاء أجله أو بانقضاء الالتزام الاصلى .

ملخص الفتوى :

استندت مصلحة الطرق والكبارى الى شركة الدلتا للمقاولات ومواد البناء عمليتي توسيع ورصف طريرتى كرنس/المطرية ودينهور/الدنجات وعملية رصف الطريق بين محطة انشاسق كرنس ، وقدم بنك مصر كتب ضمان بالتأمين النهائى من العمليات الثلاث ، الا ان الشركة لم تنجز ايا منها ، وعند ما بدأت المصلحة فى اجراءات سحب العمل قدمت الشركة طلبا التهمت فيه تصفية حساب ما انجزته من عمل الى ذلك الحين ، واسناد ما تبقى منه الى السيد/ المقاول الذى قبل القيام ببقاى الاعمال ، على ان تعد المصلحة ختاميات عن الاعمال التى اتتها شركة الدلتا لتسوية مستحقاتها عند الحد الذى يتسلمه هذا المقاول واعتبار العقود المبرمة مع الشركة منتهية ، على ان تتم محاسبة المقاول عن الاعمال التى سيقوم بها وفقا للاسعار الواردة بالعقد المبرم اصلا مع الشركة — وتم تحرير اتفاق بهذا المعنى التزم فيه السيد/ بصفته بمقتازلا اليه — بتنفيذ الاعمال المتبقية من العمليات المذكورة وتعهد بأن يقدم للمصلحة خطابات ضمان نهائية من هذه العمليات من بنك آخر .

ولما طالب تفتيش طرق وكبارى غرب الدلتا وتفتيش الزقازيق بنك مصر ببقية كتب الضمان النهائية الصادرة منه للشركة عن العمليات الثلاثة المذكورة خلال مواعيد سريانها ، وذلك لتسوية حسابات الشركة التى اتضح أنها مدينة بالنسبة الى ما أنجزته من اعمال — رفض بنك مصر توريد قيمة كتب الضمان ، واستند فى ذلك على أن السيد/ تمهد بمقتضى الاتفاق المثلر اليه بتقديم كتب ضمان أخرى .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بجلستها المنعقدة فى التاسع من اكتوبر سنة ١٩٦٣ فاستبان لها من وقائع الموضوع أن كتب الضمان المثلر اليها قدمها بنك مصر كضامين نهائى عن الاعمال المسندة الى شركة الدلتا بمقتضى العقود المبرمة معها وطولب البنك ببقية هذه الكتب خلال مواعيد سريانها .

ويظل هذا التامين قائما — فى حدود مدته — حتى يتم تنفيذ العقد بصفة نهائية ، وحينئذ يرد التامين او ما تبقى منه لمصاحبه الا اذا كان العقد ينص على الاحتفاظ بالتامين بأكمله لمدة معينة بعد انتهاء العمل .

ولا يجوز لمصدر الضمان أن يمتنع عن الوفاء ببقية التامين الا برضاء المصلحة التنازل عنه او انتهاء أجل سريانه ، والثابت أن مطالبة بنك مصر ببقية كتب الضمان تمت قبل انقضاء أجل سريانها .

وبالرجوع للاتفاق الذى تمهد بمقتضاه السيد/ بتنفيذ باقى باقى العمليات المسندة الى شركة الدلتا ، يبين أنه أبرم فى اكتوبر سنة ١٩٥٩ وورد به : « ولما كان المقول قد قبل أن تتم محاسبته عن الاعمال التى سيقوم بها وفقا للاسعار الواردة بالعقد المبرم أصلا بين المصلحة وشركة الدلتا ولا تستند اليه المصلحة أية اعمال أخرى بهذه الاسعار ، كما تمهد بأن يقدم للمصلحة خططيات ضمان نهائية عن هذه العمليات من بنك آخر » .

وظاهر أن المقصود بخطليات الضمان النهائية هنا هو خطليات ضمان عن الاعمال الباقية التى تمهد بها المقول وليس عن العملية كلها ، والا ما كان هناك حاجة للنص فى ديباجة الاتفاق على تحديد محل الاتفاق بباقى الاعمال ،

واعداد ختلى عن الاعمال التى تمت وتسوية حسابها مع الشركة فلا يجوز بعد هذه التسوية أن يكون المقصود بخطبالت الضمان التى يقدمها السيد/ أن تشمل العملية كلها ، ويؤيد ذلك أن الاتفاق لم يلزم هذا المفاوض بأى التزامات ناتجة عن الاعمال التى نفذتها الشركة ، كما يؤيده أنه فى حين أبرم الاتفاق المذكور فى أكتوبر سنة ١٩٥٩ فان بنك مصر مد كتب ضمه بهيئ ظل بعضها ساريا حتى ابريل سنة ١٩٦٢ .

ويظل التزام شركة الدلتا باقيا حتى اعداد ختلى العمليات وتسوية حساباتها ومن ثم فان ضمان هذا الالتزام يبقى حتى انقضاء الالتزام الاصلى ، وهو لا ينقضى الا باستيفاء المصلحة حقوقها مادامت طلبت بها اثناء مدة سريان الضمان الذى ما وجد الا لضمان هذه الحقوق .

ولا يعدو كتاب الضمان أن يكون كالة شخصية من البنك للمدين الاصلى ولصالح الدائن ، بحيث يكون البنك ملزما بمسداد القية الواردة بكتب الضمان اذا ما طلبه الدائن بها خلال المدة المحددة بالكتاب ، ولا ينتهى التزام الضمان الا بانقضاء موعده او بانهاء الالتزام الاصلى ، فاذا كان الالتزام الاصلى مازال قائما وثابت المصلحة بطلب صرف قية كتب الضمان ، فانها بذلك تكون مستندة على حقها المقرر بموجب هذه الكتب ، فمادامت المطالبة فى حدود مبالغ الضمان وبالنسبة الى العمليات التى يضمنها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن امتناع بنك مصر عن مسداد قية كتب الضمان المذكورة لا يستند على أسس من القوانين ، ويتمين . وناؤه بقية هذه الكتب .

(فتوى رقم ١١٢٠ فى ١٦/١٠/١٩٦٢)

ثانياً — غرامة التأخير

المبحث الأول

النص على غرامة التأخير في العقد

قاعدة رقم (٥٩٥)

المبدأ :

غرامة التأخير — عدم جواز توقيعها الا اذا نص في العقد عليها .

ملخص الفتوى :

ان الثابت من مستندات العملية المشار اليها المودعة بملف النيابة الادارية رقم (قضية النيابة الادارية للمؤسسات والشركات الادارية السادسة بالاسكندرية رقم) انه بناء على تعليمات واوامر السيد وزير الزراعة والسيد المدير العام الشفوية أثناء مرورها بالتفتيش (ادكو) الخاصة بعمل ممارسة مستعجلة لبناء سور بحطة تربية الابل الجرية فقد عملت فعلا وارسلت للهيئة (الهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضي) للاعتماد وكلفت المفاوض ... بتنفيذ العملية وفقاً لذلك الممارسة قبل ان يحضر العقد وقد طلب المفاوض صرف مبلغ تحت الحساب فوافقت الهيئة على الصرف وقد صرف فعلا مبلغ ٢٠٧ جنيهاً و ٢٩٤ ملياً على حساب العهد طرف المفاوض المذكور بالقسوية رقم ٤٦ المؤرخة ٨ من فبراير سنة ١٩٥٩ بحساب على التفتيش .

وفي ١٧ من يناير سنة ١٩٥٩ فكر وكيل ادارة المباني بان العمل جار فاعمل في بناء السور المذكور .

وفي ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٩ قرر عقد مقبولة انشاء مباني و ترميمات بين مفتش تفتيش ادكو والمفاوض ... عن عملية بناء اسوار

لحطة الإقرار الجزية بتفتيش اذكو وذلك مقابل ٤٢٠ جنيهما
وقد نص في البند اولا منه على أن يتمد الماقل باجراء هذه العملية بحسب
الفئات المتق عليها المبينة بالمطاء المقدم بتاريخ أول يناير سنة ١٩٥٩
والمعتمد بتاريخ ٨ من يناير سنة ١٩٥٩ — كما نص البند الخامس من هذا
العقد على أن يتمد الماقل باتمام هذه العملية في مدى خمسة عشر
يوما من تاريخ اخطاره ببدء العمل بحيث اذا تقى أو تأخر عن انجازها
في الميعاد المحدد طبق عليه نورا جميع ما هو وارد بالقيود والشروط العامة
المكاملة لهذا العقد ويكون ملزما بدفع مبلغ من كل يوم من أيام التأخير
بدون حجة الى تنبيه أو انذار . ولوحظ بالمعقد فضلا عن أنه لم يذكر مقدار
الغرامة التي تستحق في حالة التأخير ، شطب الفراغ المعد لبيان مقدارها .

وثبتت من مستندات العملية أيضا أن العمل في هذا السور قد انتهى
في ٢١ من ابريل سنة ١٩٥٩ ولم تحدث اضرار من ناحية تأخير العملية .
(المستندات أرقام ٢٨ ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٥ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٥٢ من الملف
الوارد) ولما كان الواضح من الوقائع المتقدمة أنه وقت تكليف الماقل
. . . بعملية اقامة سور لحطة الإقرار الجزية بتفتيش اذكو
لم يحرر عقد يجيز لجهة الإدارة توقيع غرامة تأخير عليه ، ، وبعد أن كلف
بها شفويا وبدأ في تنفيذه حرر العقد في ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٩ .
وهو تاريخ لاحق لتكليفه بالعملية وبدء التنفيذ فيها بأكثر من شهرين —
وقد شطب على مقدار الغرامة التي توقع في حالة التأخير وهذا طبيعي
اذ أن المدة المنصوص عليها في العقد وقدرها خمسة عشر يوما من تاريخ
تكليفه بالبدء في العملية كانت قد انقضت فعلا قبل تحرير هذا العقد
الذى ما كان تحريره الا لاستكمال أوراق العملية من الناحية
الشكلية فقط — كما أن النص الوارد به بتطبيق الشروط العامة المكاملة في
حالة التأخير في التنفيذ أو التقى عنه — لا يتفق مع الواقع التي مرت بها
العملية واذا أن الاتفاق عليها قد تم فعلا قبل تحرير العقد في ٢٦ من مارس
سنة ١٩٥٩ ولم يرفق به شروط عامة تكمله .

قاعدة رقم (٥٩٦)

المادة :

إبرام اتفاقيتين بين القوات المسلحة والمؤسسة العامة لتعمير الصحارى
تضمنان التزام المؤسسة بتوريد الصابون العادى والملح — اندراج
الاتفاقيتين في عداد العلاقات العقدية — عدم خضوعها لقواعد تادية
الخدمات المنصوص عليها في لائحة الميزانية والحسابات — أسس ذلك ان
المؤسسة المذكورة ذات شخصية اعتبارية مستقلة — ظل العقدين المذكورين
من النص على غرامة تأخير يمنع من توقيعها — أسس ذلك انها تمويض
اتفاقي .

ملخص الفتوى :

ان الاتفاقيتين اللتين أبرمتها ادارة التعمينات بالقوات المسلحة مع
المؤسسة العامة لتعمير الصحارى وموضوعها قيام المؤسسة المذكورة
بتوريد الصابون العادى والملح بالسعر والكميات والمواصفات والمواعيد
المشار اليها في الاتفاقيتين بندرجان في عداد العلاقات العقدية نظرا لقيامها
على توافق ارادتين مستقلتين احدهما ارادة الدولة ممثلة في ادارة التعمينات
بالقوات المسلحة والثانية ارادة المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى
وهي مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة ومن ثم فان هاتين
الاتفاقيتين لا تخضعان لقواعد تادية الخدمات المنصوص عليها في لائحة
الميزانية والحسابات ذلك ان هذه القواعد يقتصر تطبيقها على العلاقات التى
تنشأ بين المصالح المختلفة في الدولة سواء كلفت تبعية لوزارة واحدة او
لوزارات متعددة بقصد تادية خدمات او توريد أصناف فيها بين بعضها والبعض
الآخر ذلك لأن الوزارات والمصالح التى ينقسم اليها الجهاز الادارى للدولة
لا تنبثق بشخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية الدولة ولا تعدو ان تكون
فروعاً او أعضاء في الشخص الاعتبارى العام الذى هو الدولة وتعتبر عن
ارادة الدولة وتعمل باسمها ولحسابها ومن ثم يخرج عن نطاقها العلاقات

الناشئة بين احدى المصالح الحكومية وأحد الأشخاص الاعتبارية العامة ذات الشخصية المعنوية المستقلة كالمؤسسة العامة لتمير الصحارى وقد اكدت هذا النظر المادة ٤٨ من لائحة المناقصات والمزايدات الصادر بها قرار وزير المالية رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ فيها نصت عليه من الغاء الهيئات والمؤسسات العامة والشركات التى تساهم الحكومة فى راس مالها من اداء التامين المؤقت الامر الذى يستفاد منه ان هذه الهيئات والمؤسسات العامة يجوز ان تدخل مع الجهات الحكومية فى معاملات عقدية غير انها تعفى من تقديم تأمينات .

ومن حيث ان الاصل فى العقد ايا كانت طبيعته سواء كان عقدا اداريا او من عقود القانون الخاص ان يحوى كل آثار وأن يتضمن جميع ما توجهت اليه ارادة الطرفين وخاصة الاحكام الماثلة امام جهة الادارة فى لوائح تقيدها تبرم عقودها على اساسها ، وكون الادارة طرفا فى العقد لا يغير من اعتباره عملا ذاتيا فرديا تتولد مراكز شخصية لا يمكن أن تحدد مقدما بالنسبة لكل شخص فهو ليس عملا شرطيا يتضمن اسناد مراكز قانونية عامة موضوعية لأفراد معينين .

ولما كانت غرامة التأخير تعويضاً اتفاقياً فإن خلو العقد الذى أبرمته القوات المسلحة مع المؤسسة المصرية العامة لوادى النطرون من النص عليها لا يجيز للقوات المسلحة توقيعها .

لذلك انتهى الرأى الى انه لا يجوز للقوات المسلحة توقيع غرامة تأخير على المؤسسة المصرية العامة لتمير الصحارى طالما خلا العقد من النص على هذه الغرامة .

(ملف ٢٨/١/٧٨ - جلسة ١٩٦٦/٥/٤)

قاعدة رقم (٥٩٧)

المبدأ :

النص في شرط الزيادة على مقدار غرامة التأخير — واجب الأعمال دون نص لائحة المناقصات — أساس ذلك ما تواضعت عليه إرادة المتعاقدين المشتركة .

ملخص الحكم :

إذا تضمنت الشروط الخاصة « للزيادة » تحديدا لمقدار الغرامة التي يتحملها المتعاقد مع الإدارة في حالة أخلاله بالتزاماته قبلها — فإن مقدار الغرامة ، حسبما نصت عليه هذه الشروط — يكون هو الواجب أعماله دون النص اللاتحي وذلك لأنه خاص ، ومن المبادئ المسلم بها فقها أن الخاص يقيد العام ولأنه الذي تواضعت عليه إرادة المتعاقدين المشتركة .

ومن حيث أنه في المبادئ المقررة في نفع القانون الإداري أن غرامات التأخير في العقود الإدارية تخلف عن طبيعة الشرط الجزائي في العقود المدنية ذلك أن الشرط الجزائي في العقود المدنية هو تعويض متفق عليه مقدما يستحق في حالة أخلال أحد المتعاقدين بالتزامه فيشترط لاستحقاقه ما يشترط لاستحقاق التعويض بوجه عام من وجوب حصول ضرر للمتعاقد الآخر وإعذار للطرف المقصر وصدور حكم به ، وللقضاء أن يخففه إن ثبت له أنه لا يتناسب والضرر الذي يلحق بالمتعاقد . بيد أن الحكمة في الغرامات التي ينص عليها في العقود الإدارية هي ضمان تنفيذ هذه العقود في المواعيد المتفق عليها حرصا على حسن سير المرافق العامة بانتظام وأطراد وقد نصت المادة ٩٣ من لائحة المناقصات والمزايدات على حق الإدارة في توقيعها بمجرد حصول التأخير ولو لم يترتب عليه أي ضرر دون حاجة إلى تنبيه أو إنذار أو اتخاذ أية إجراءات قضائية أخرى .

ومن ثم فلجهة الإدارة أن توقعها بنفسها دون حاجة إلى حكم بها إذا أخل المتعاقد بالتزامه قبلها ولا يقبل منه إثبات عدم حصول ضرر لها من تأخيرها في تنفيذ التزامه فالتقضاء الغرامة منوط بتقديرها باعتبارها القوامة على حسن سير المرافق العامة .

المبحث الثاني

اختلاف غرامة التأخير عن الشرط الجزائي

قاعدة رقم (٥٩٨)

المبدأ :

غرامات التأخير في العقود الإدارية — اختلافها في طبيعتها عن الشرط الجزائي في العقود المدنية — الشرط الجزائي تعويض متفق عليه مقدما — غرامة التأخير ضمان تنفيذ العقد الإداري في المواعيد المتفق عليها — استقلال الإدارة بتوقيعها دون حاجة إلى صدور حكم بها أو إثبات حصول الضرر — اقتضاء غرامات التأخير منوط بتقديرها باعتبارها القوامة على حسن سير المرافق العامة فلها أن تعفى منها — إقرارها بعدم حرصها على تنفيذ العقد في المواعيد المتفق عليها هو بمثابة إعفاء المتعاقد من تنفيذ الغرامة عليه — أحقيته في استرداد ما خصم من مستحقته من غرامة تأخير في هذه الحالة .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان من المبادئ المسلمة في فئة القاتون الإداري أن غرامات التأخير في العقود الإدارية تختلف في طبيعتها عن الشرط الجزائي في العقود المدنية ، ذلك أن الشرط الجزائي في العقود المدنية هو تعويض متفق عليه مقدما يستحق في حالة إخلال أحد المتعاقدين بالتزامه ، فيشترط لاستحقاقه ما يشترط لاستحقاق التعويض بوجه عام من وجوب حصول ضرر للمتعاقد الآخر ، وإعذار للطرف المقصر ، وصدور حكم به ، وللقضائه أن يخفذه إذا ثبت أنه لا يتناسب والضرر الذي يلحق بالتعاقد ، بينما الحكمة في الغرامات التي ينص عليها في العقود الإدارية هي ضمان تنفيذ

هذه العقود في المواعيد المتفق عليها حرصا على حسن سير المرافق العامة بقتطاع واطراد ، ولذا فان الغرامات التي ينص عليها في تلك العقود توقعها جهات الادارة من تلقاء نفسها دون حاجة الى صدور حكم بها اذا توافرت شروط استحقاقها بحصول الاخلال من جانب المتعاقد معها ، ولها ان تستنزل قيمتها من المبالغ التي عساها تكون مستحقة له بموجب العقد دون ان تلزم الادارة بالثبت حصول الضرر ، كما لا يقبل ابتداء من المتعاقد اثبت عدم حصوله ، على اعتبار ان جهة الادارة في تصديدها مواعيد معينة لتنفيذ العقد يفترض فيها انها قدرت ان حاجة المرفق تستوجب التنفيذ في هذه المواعيد دون اى تاخير . لئن كان ما تقدم كله هو الاصل الا انه من المسلم كذلك ان اقتضاء الغرامات منوط بتقدير الجهة الادارية المتعاقدة باعتبارها القوامة على حسن سير المرافق العامة والقائمة تبعا لذلك على تنفيذ شروط العقد ، ولذا فلها مثلا ان تقدر الظروف التي يتم فيها تنفيذ العقد ، وظروف المتعاقد . فتعفيه من تطبيق الجزاءات المنصوص عليها في العقد كلها او بعضها بما في ذلك غرامة التأخير ، اذا هي قدرت ان لذلك محلا ، كما لو قدرت انه لم يلحق المصلحة العامة اى ضرر من جراء التأخير او غير ذلك من الظروف ، وقيلسا على هذا النظر ، فان الادارة اذا اقرت بانها لم تحرص على تنفيذ العقد في المواعيد المتفق عليها اما لان تنفيذها في هذه المواعيد كان غير لازم ، بل قد يسبب ارباكات او يكلفها نفقات بدون مقتضى ، كما لو كان حل ميعاد توريد أدوات صحية مثلا بينما لم يكن البناء الذي تعاقد آخر على تشييده قد أصبح مهينا لتركيب هذه الأدوات ، او كما لو كان حل ميعاد توريد آلات او تجهيزات ولم يكن لدى الادارة مخازن لايداعها ، وكان في الوقت ذاته في غنى عن تركيبها او غير ذلك من الخصوصيات المماثلة ، فيتعين اقرار الادارة بصديق هذه الظروف والملابسات بمثابة اعفاء ضمنى للمتعاقد من تنفيذ الغرامة عليه ، مما لا يكون معه محل لتوقيع غرامة التأخير ، ومن ثم يكون المتعاقد مستحقا لاسترداد ما خصم من مستحقته من هذه الغرامة .

قاعدة رقم (٥٩٩)

المبدأ :

اختلافها عن طبيعة الشرط الجزائي في العقود المدنية — استقلال الإدارة بتوقيعها دون حاجة الى صدور حكم بها أو اثبات وقوع الضرر .

ملخص الحكم :

من المبادئ المقررة في فقه القانون الإداري أن غرامات التأخير في العقود الإدارية تختلف عن طبيعة الشرط الجزائي في العقود المدنية ذلك أن الشرط الجزائي في العقود المدنية هو تعويض متفق عليه مقدما يستحق في حالة إخلال أحد المتعاقدين بالتزامه فيشترط لاستحقاقه ما يشترط لاستحقاق التعويض بوجه عام من وجوب حصول ضرر .

(طعن رقم ٩٤ لسنة ٩ ق — جلسة ١١/١٢/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٦٠٠)

المبدأ :

المادة ٢٢٤ من القانون المدني — لا يكون التعويض الاتفاقي مدعيا إذا أثبت المدين أن الدائن لم يلحقه ضرر المادة ٩٢ من لائحة القصاصات والمزايدات — غرامة التأخير في العقود الإدارية تختلف بطبيعتها عن الشرط الجزائي في العقود المدنية — الشرط الجزائي في العقود المدنية يستحق في حالة إخلال أحد المتعاقدين بالتزامه فيشترط لاستحقاق التعويض بوجه عام وجوب حصول ضرر للمتعاقد الآخر وإعذار الطرف المقصر وصدر حكم به ولل قضاء أن يخففه إذا ثبت أنه لا يتناسب مع الضرر الذي لحق بالمتعاقد — غرامة التأخير في العقود الإدارية أساسها ضمان تنفيذ هذه العقود في المواعيد المتفق عليها حرصا على حسن سير المرافق العامة بانتظام واضطراد — حق

الجهة الادارية في توقيعها بمجرد حصول التأخير ولو لم يترتب عليه ضرر ودون حاجة الى تنبيه او اذار او اتخاذ اية اجراءات قضائية اخرى — لا يقبل من المتعاقد مع الإدارة اثبات عدم حصول ضرر لها من تأخير في تنفيذ التزامه .

ملخص الحكم :

انه من المبادئ المقررة في نقه القانون الادارى أن غرامات التأخير في العقود الادارية تخلف عن طبيعة الشرط الجزائى في العقود المدنية ذلك ان الشرط الجزائى في العقود المدنية هو تعويض متفق عليه مقدما يستحق في حالة اخلال المتعاقدين — التزامه فيشترط — لاستحقاق التعويض بوجه علم من وجوب حصول ضرر للمتعاقد الآخر واعذار للطرف المقصر وصنوع — حكم به وللقضاء ان يخففه ان ثبت انه لا يتناسب والضرر الذى لحق بالتعاقد بينما الحكم في الغرامات التى ينص عليها في العقود الادارية هي ضمان تنفيذ هذه العقود في المواعيد المتفق عليها — حرصا على حسن سير المرافق العامة بانتظام واطراد وقد نصت المادة ٩٣ من لائحة المناقصات — والمزايدات على حق الادارة في توقيعها بمجرد حصول التأخير ولو لم يترتب عليه ضرر ودون حاجة الى تنبيه او اذار او اتخاذ اية اجراءات قضائية اخرى — ومن ثم فلجهة الادارة أن توقعها بنفسها دون حاجة الى حكم بها اذا اخل المتعاقد بالتزامه قبلها ولا يقبل منه اثبات عدم حصول ضرر لها من تأخير في تنفيذ التزامه ناقض الغرامة منوط بتقديرها باعتبارها القوامة على حسن سير المرافق العامة — وبذلك لا تتنازل الادارة عن هذا الامتياز الذى يكفلها من سرعة توقيع الجزاء على المفاوض المتخلف وبالتالي تنفيذ العقد في الاوقات المتفق عليها بما يؤكد ضمانتها لحسن سير المرفق العام وانتظامه — على أن العقد قد يتضمن شروطا خاصة كأن يحدد مقدارا معيناً للغرامة يخلفه عما ورد باللائحة وفي هذه الحالة يتعين اعمال هذا الشرط الخاص دون غيره على ما هو مسلم به في العقد ومع ذلك تظل الغرامة على طبيعتها ولا تنقلب الى شرط جزائى — وفي ضوء ذلك يمكن النظر الى نص المادة ٢١ من شروط التعاقد المشار اليها بهذا النص قد حدد مقدارا معيناً للغرامة ولم يقصد اسباغ صفة الشرط الجزائى عليها ولا يفرض من ذلك انتهاء النص بالاشارة الى انها بمثابة تعويض عن الضرر المتفق عليه من الآن اذ سبق هذا

التعبر ما يؤكد انصراف القصد الى اعتبارها غرامة تأخير بالنص على انها تترتب حتما بمجرد التأخير بدون الحاجة الى اذار المفلول اذارا رسيا او غير رسى — اما الاشارة الى كونها تعويض عن الضرر متفق عليه مقدما فلا يعدو أن يكون اقرارا بطبيعتها وتأكيدا لاعتبارها غرامة تأخير لن ينتظر لنوتيمها حصول الضرر . وبالبناء على ذلك فان الحكم المطعون فيه قد خلقه التوفيق اذ اعتبرها شرطا جزائيا يتوقف اعيالها على حصول الضرر للادارة الامر الذى يتعين معه الحكم بالفلته في هذا الشأن .

ومن حيث انه عن غرامة التأخير فانه ولئن كان من المبادئ المسلمة في فقه القانون الادارى ان غرامات التأخير في العقود الادارية مقررة صلتا لتنفيذ هذه العقود في المواعيد المتفق عليها حرصا على حسن سير المرافق العامة بانتظام واطراد ولذا فان الغرامات التى ينص عليها في تلك العقود توقعها جهات الادارة من تلقاء نفسها دون ان تلزم باثبات حصول الضرر كما لا يقبل ابتداء من المتعاقد اثبات عدم حصوله على اعتبار أن جهة الادارة في تحديدها مواعيد معينة لتنفيذ العقد يفترض فيها انها قدرت ان حاجة المرفق تستوجب التنفيذ في هذه المواعيد دون اى تأخير لئن كان تقدم كله هو الاصل على ما اسلفناه الا انه من المسلم كذلك ان اقتضاء الغرامات بنوط بتقدير الجهة الادارية المتعاقدة باعتبارها القوامة على حسن سير المرافق العامة والقائمة تبعا لذلك على تنفيذ شروط العقد — ومن ثم فلها ان تقدر الظروف التى يتم فيها تنفيذ العقد وظروف — المتعاقد فتعفيه من تطبيق الجزاءات المنصوص عليها في العقد كلها او بعضها بما في ذلك غرامة التأخير اذا هي قدرت ان لذلك محلا — كما لو قدرت انه لم يلحق المصلحة العامة اى ضرر من جراء التأخير او غير ذلك من الظروف وبالقالى فان الادارة اذا اقرت صراحة أو ضمتا انها لم تحرص على تنفيذ العقد في المواعيد المتفق عليها ترتيبيا على ان تنفيذ العقد في هذه المواعيد كان غير لازم فيعتبر ذلك بمثابة اعفاء ضمنى للمتعاقد من تنفيذ الغرامة عليه مما لا يكون معه محل لتوقيع غرامة عليه .

ومن حيث انه اذا كان ذلك وكان الثابت من اوراق الطعن انه وان كانت الهيئة قد وجهت عدة خطابات الى المفلول تستحقه فيها على الاسراع في

العمل بما يستفاد منه ببطء العمل أو عدم سيره بالسرعة المطلوبة إلا أن الشواهد المستفادة من سلوك الهيئة حيال المناقشات بعد ذلك تؤدي إلى خلاف ذلك فالمشاهد أن العمل ظل سائر إلى أن اقترح إنشاء الكافتيريا على جزء من السور وهي حقيقة أثبتتها تقرير الخبير وإنشاء هذه الكافتيريا يتطلب كما جاء على لسان أحد المسؤولين في الهيئة إيقاف العمل في تكملة السور إذا تقرر إنشاؤها فعلا — وإذا لم يؤخذ بهذا الاقتراح ورئي تكملة السور فإن العمل يستأنف — وأذن فقد أصبح الأمر على اتخاذ قراراتها من الهيئة في هذا الشأن وقد كان أوقف العمل عند الحد الذي وصل إليه وانتظر المداولات القرار دون جدوى الأمر الذي اضطره في ١٩٦٤/٤/١ إلى إضمار الهيئة بتصفية مستحقاته ومفاد ذلك أن الهيئة لم تتحرك منذ انتهى ميعاد التنفيذ إلى أن تم الإنذار ولذلك لم يكن منتظرا أن تتحرك — وبذلك وقفت فكرة إنشاء الكافتيريا مانعا للمداول من الاستمرار في العمل وحائلة دون قيام الهيئة بتكليفه بالاستمرار في العمل وإنهائه — ومن ثم فتوقفه عند الحد الذي وصل إليه لم يكن عن تقصير من جانبه . فإذا أضيف إلى ذلك أنه رغم الإنذار فقد بقيت الهيئة دون حراك إلى أن تقدم بالدعوى كل ذلك يدل بما لا يدع محلا للشك في أن الإدارة لم تكن حريصة على أن يتم العمل في الميعاد الأمر الذي يتفق مع ما قرره المداول من أنه لم يحدث في تاريخ المصلحة أن طبقت غرامة التأخير على أي مداول لما لأعمال المصلحة من طابع خاص — واستشهد فيه بأقوال المدير السابق — الأمر الذي يستفاد منه أن الإدارة قد أعفته ضمنا من توقيع الغرامة ولا ينال من ذلك قيمة الغرامة الضخمة التي أوصح عنها تقرير مهندس العملية — إذ الثابت من تقدير الخبير وجود خلاف شخصي بين المداول ومهندس العملية — فضلا على ما قرره مدير القسم المهندس الخاص بهذه العملية والمهندس مدير الأعمال — من أنهم لا يوافقون إطلاقا على ما جاء بشأن غرامة التأخير في تقرير المهندس وأنه لا يوجد ضرر مادي وأن العملية تعتبر منتهية في نوفمبر سنة ١٩٦٣ وأن المداول أتم الأعمال حسب الشروط والمواصفات وأنه قد شكلت لجنة من مهندس مصلحة الآثار هم أعضاء فيها ومعه مدير الأعمال وأقرروا جميعا بمطابقة الأعمال التي تمت حسب الشروط والمواصفات .

ومن حيث أنه بالبناء على ما تقدم فإن ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من عدم احتساب — غرامة تأخير لدى المداول صحيح في القانون محولا على ما أسلفنا من أساليب .

(طعن ٧٤١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٥/٥/٢٨)

قاعدة رقم (٦٠١)

المبدأ :

غرامة التأخير لا تعدو أن تكون تعويضا اتفاقيا جزائيا عما أصاب المرفق العام من ضرر مرده اخلال المتعاقد بحسن سيره وهو ضرر مفترض يجيز للادارة جبره بفرض الغرامة متى توافرت شروط استحقاقها — للادارة أن تستنزل قيمة الغرامة من المبالغ التي قد تكون مستحقة للمتعاقد دون أن يلتزم بالاثبات حصول الضرر — لا يقبل من المتعاقد اثبات عدم حصول الضرر — اساس ذلك : أن جهة الادارة في تحديدها مواعيد معينة لتنفيذ العقد يفترض أنها قد قدرت أن حاجة المرفق تستوجب التنفيذ في هذه المواعيد دون أي تأخير حرصا على حسن سير المرفق العام .

ملخص الحكم :

انه من المسلمات في نفع القانون الإداري أن غرامة التأخير لا تعدو أن تكون تعويضا اتفاقيا جزائيا عما أصاب المرفق العام من ضرر مرده اخلال المتعاقد بحسن سيره وهو ضرر مفترض يجيز للادارة جبره بفرض الغرامة اذا توافرت شروط استحقاقها بحصول الاخلال من جانب المتعاقد معها فلها أن تستنزل قيمتها من المبالغ التي عساها تكون مستحقة له بموجب العقد دون أن تلتزم الادارة بالاثبات حصول الضرر كما لا يقبل ابتداء من المتعاقد اثبات عدم حصوله — على اعتبار أن جهة الادارة في تحديدها مواعيد

معينة لتنفيذ العقد يفترض فيها أنها قدرت أن حاجة المرفق تستوجب التنفيذ في هذه المواعيد دون أى تأخير مهي ضمان لتنفيذ العقد في المواعيد المتفق عليها حرصا على حسن سير المرافق العامة بانتظام واطراد .

(طعن ١٧٧٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٥/٢/٥)

قاعدة رقم (٦٠٢)

المبدأ :

التأمين النهائي لا يخرج عن أن يكون ضمانا لجهة الإدارة لتوفى الأخطاء التي قد تصدر من المتعاقدين معها كما يضمن ملاءة المتعاقد معها عند مواجهة المسئوليات — لا يمكن قيام هذا الضمان ما لم يكن للإدارة حق مصادرة التأمين أى اقتضاء قيمته بطريق التنفيذ المباشر — للإدارة المطالبة بالتعويضات المقابلة للأضرار الأخرى التي تكون لحقتها من جراء أخلال المتعاقد بتنفيذ شروط العقد — للإدارة الحق في توقيع غرامة التأخير كما أن لها الحق في مصادرة التأمين عند وقوع الإخلال دون حاجة لإثبات ركن الضرر .

ملخص الحكم :

التأمين النهائي يخرج عن أن يكون ضمانا لجهة الإدارة — توفيقها الأخطاء التي قد تصدر من المتعاقدين معها حين يبشر تنفيذ العقد الإداري — كما يضمن ملاءة المتعاقد معها عند مواجهة المسئوليات التي قد يتعرض لها من جراء أخلاله بتنفيذ أحكام العقد الإداري — وعلى ذلك يمكن تصور قيام هذا الضمان ما لم يكن للإدارة حق مصادرة التأمين أى اقتضاء قيمته بطريق التنفيذ المباشر ودون حاجة إلى اللجوء إلى القضاء في حالة عدم التنفيذ سواء نص أو لم ينص في الشروط على هذا الحق — والا لما كان هناك محل لصلاحية اشتراط وإيداع التأمين مع العطاء — وإذا كان التأمين ضمانا لجهة الإدارة شرع لمصلحةها وتسن لحملتها فلا يتصور أن يكون التأمين قيда عليها أو ضارا بحقوقها أو معوقا لجبرها وماتها لها من المطالبة بالتعويضات

المقابلة للاضرار الأخرى التى تكون لحقتها من جراء المتعاقدين بتنفيذ شروط العقد الإدارى لغرامة التأخير — فمن المسلم به أن لجهة الإدارة الحق فى توقيع غرامة التأخير على المتعهد الذى يتأخر فى تنفيذ التزاماته فى المواعيد ومن المسلم أيضا أن لها الحق فى مصادرة التأمين عند وقوع الأخلال وذلك دون حاجة لإثبات ركن الضرر .

ومن حيث أنه إذا كان ذلك الثابت من الأوراق أن مصنع المطعون ضده قد أخل بالتزامه فى توريد الكميات المتعاقدين على تشغيلها فى المواعيد المحددة لتنام التوريد والتى تنتهى فى ١٢/٣١/١٩٧٨ بالنسبة للطاقيّة ، ٣١/٣/١٩٧٩ بالنسبة للبلبل ، وأنه بناء على طلب المطعون ضده وافقت جهة الإدارة على منحه مهلة إضافية لتنفيذ التزاماته فى التوريد مع توقيع غرامة التأخير وقد بلغت هذه المهلة سبعة أشهر — ورغم ذلك لم يقوم بتوريد سوى ما يقرب من نصف الكمية المتعاقدين عليها مما حدا بجهة الإدارة إلى فسخ العقد ومصادرة التأمين بما يوازى ١٠ ٪ من قيمتها — فإنه إزاء ذلك وتطبيقا لما تقدم يكون لجهة الإدارة الحق فى الجمع بين مصادرة التأمين وغرامة التأخير — حيث أن لكل سبب المستقل عن الآخر وبالتالي يكون الحكم المطعون فيه إذ لم يأخذ بهذا النظر قد جانبه الصواب فى ذلك الأمر الذى يتمين معه الحكم بتعديله ليكون بإضافة غرامة التأخير وقدرها ٦٦٠ جنيتها و ٨٢١ مليا بدلا من خصمها بذلك يكون جملة المستحق للمطعون ضده مبلغ ١٠٠٤ جنيتها و ١٢٤ مليا ورفض ما عدا ذلك من طلبات والزام كل من جهة الإدارة والمطعون ضدّه المصروفات مناصفة بينهما عن الدرجتين .

(طعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٥/٢/٥)

المبحث الثالث

توقيع غرامة التأخير لا تستلزم إثبات الضرر

قاعدة رقم (٦٠٣)

المبدأ :

استحقاق الغرامات لمجرد تراخي المتعاقد مع الإدارة في تنفيذ التزاماته
بصرف النظر عن وقوع الضرر — افتراض الضرر .

ملخص الفتوى :

ان المتوعد الادارية تخلف في طبيعتها عن العقود المدنية ، ذلك لانها تعقد بين شخص من اشخاص القانون العام وشخص من اشخاص القانون الخاص بقصد تحقيق مصالح عامة ، ومركز المتعاقدين فيها غير متكافئ ، اذ يجب ان يراعى فيها دائما تغليب الصالح العام على الصالح الخاص ، وهذا الهدف يجب ان يسود شروط العقد وعلاقة المتعاقدين عند تطبيقه وتفسيره ، كما ان الادارة تراعى في الشروط الجزائية المنصوص عليها في عقد ما ملاءمتها لطبيعة هذا العقد وقيمه وموجبات السرعة في تنفيذه في وقت معين وطريقة معينة حتى تكفل انتظام سير المرفق العام . هذا فضلا عن ان المتعاقد مع الادارة يقبل التعاقد وهو عالم مقدما بجميع الشروط والظروف المحيطة بالعقد . وينبنى على ذلك انه في حالة التأخير في تنفيذ العقود الادارية يكون الضرر مفترضا وقائما حتيا بمجرد حصول التأخير ، لما ينطوى عليه التراخي في تنفيذ هذه العقود — في حد ذاته وبغض النظر عما عساه ان يقع من اضرار اخرى — من اخلال بالنظم والترتيبات التى تضعها الادارة ، وتحرص على التزامها ، ومن تعويق ولو جزئى لحسن سير دولاى الاعمال الحكومية وتتابع حلقاتها وترابطها ، وفي ذلك الاخلال وهذا التعويق ممسلس ولا ريب بالصالح العام ، الذى ينبى أن يكون دائما محلا للاعتبار في العقود الادارية ، ولذلك فلا محل للقول بعدم حصول ضرر في حالة التأخير المشار

اليها ، لأن الضرر هنا لا ينحصر في تقويت الفائدة المباشرة التي ينطوى عليها محل العقد . بل يشمل المساس بأية قاعدة أو طريقة أو نظام وضعته الإدارة أو اتفقت عليه بغية تحقيق مصلحة عامة ، ومن ثم فإن الجزاءات المالية المنصوص عليها في العقود الإدارية نظير التأخير في تنفيذ احكامها تستحق وتصبح واجبة التوقيع بمجرد التأخير . (١) على انه اذا قدرت جهة الإدارة المختصة أن اعتبارات العدالة أو الصالح العام تقتضى التجاوز عن الغرامة كلها أو جزء منها في هذه الحالة ، فانه يتعين عندئذ اتخاذ الاجراءات الواجبة قانونا للنزاع من مال مستحق للدولة .

(فتوى رقم ٦٣٧ في ٢٣/١٠/١٩٥٦)

قاعدة رقم (٦٠٤)

المبدأ :

غرامات التأخير — افتراض وتوقع الضرر بسبب المرافق العامة بمجرد حصول التأخير في تنفيذ الأعمال دون حاجة لإثباته .

ملخص الحكم :

ترتبط غرامة التأخير بالضرر وجودا وعمما ذلك أن الجزاءات التي تلك الإدارة تقيمها على المتعاقدين معها في روابط العقد الإداري اذا ما خالف شروط العقد أو قصر في تنفيذ الالتزامات المفروضة عليه بموجبها انما تستهدف أساسا تأمين سير المرافق العامة فلا يشترط لتوقيعها إثبات وقوع ضرر أصلي المرفق إذ أن هذا الضرر مفترض بمجرد تحقق سبب استحقاقها المنصوص عليه في العقد ذلك أن التراخي في تنفيذ العقود الإدارية ينطوى في ذاته على اخلال بالتنظيمات التي رتبها الإدارة تسنن المرفق وتأمين سيره على أساسها فهي اتملق ملزم لا يحتمل الترخيص في أعمال حكمه أو التقدير في تحديد مداه .

(طعن رقم ١٠٨٦ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٣/١١/٣٠)

قاعدة رقم (١٠٥)

المبدأ :

حق جهة الإدارة في توقيع غرامات التأخير دون التزام منها بإثبات وقوع ضرر من التأخير ودون أن يقبل من المتعاقد إثبات عدم وقوع الضرر — أسس ذلك أن الضرر مفترض — ترخص الإدارة في توقيع الغرامة وفق ما يتراءى لها محققا للصالح العام — يمكن اعتبار عنصر الضرر أحد العوامل التي تستهدى بها جهة الإدارة إذا ما اتجهت إلى الإعفاء من توقيع الغرامة .

ملخص الفتوى :

إن القضاء الإداري قد استقر على أن الغرامات التي ينص عليها في العقود الإدارية ، توكلها جهات الإدارة من تلقاء نفسها دون حاجة إلى صدور حكم بها إذا توافرت شروط استحقاقها بحصول الاخلال من جانب المتعاقد معها ، ولها أن تستفز قيمتها من المبالغ التي عساها تكون مستحقة له بموجب العقد دون أن تلتزم الإدارة بإثبات حصول الضرر كما لا يقبل ابتداء من المتعاقد إثبات عدم حصوله على اعتبار أن جهة الإدارة في تحديدها مدة معينة لتنفيذ العقد يفترض فيها أنها قررت أن حاجة المرفق تستوجب التنفيذ في هذه المواعيد دون أي تأخير هذا وإن اقتضاء الغرامات منوط بتقدير الجهة الإدارية المتعاقدة باعتبارها القوامة على حسن سير المرفق العام والقائمة تبعاً لذلك على تنفيذ شروط العقد ولذا فيجوز لها أن تعفي المتعاقد معها من تطبيق الجزاءات المنصوص عليها في العقد كلها أو بعضها بما في ذلك غرامة التأخير ، إذا هي قدرت أن لذلك محلاً . وإن فلهذه الإدارة أن توقع الغرامة دون التزام عليها بإثبات حصول الضرر ، كما لا يقبل من المتعاقد مع الإدارة ابتداء إثبات عدم حصول الضرر ، إذ أن الضرر مفترض وقوعه . هذا هو الأصل وإنما قد يجيء عنصر الضرر في نطاق آخر هو نطاق الإعفاء من توقيع الغرامة ، كأن يكون عنصر الضرر من العوامل التي تستهدى بها جهة الإدارة عند استعمال سلطتها التقديرية في الإعفاء من توقيع الغرامة .»

وبالبناء على ما تقدم يكون غير صحيح ربط توقيع غرامة التأخير بحصول الضرر ، وإنما توقع جهة الإدارة الغرامة دون التزام عليها بإثبات حصول الضرر ، ولما كُنَّ الضرر مفترضا فلا يقبل من المتعاقد اثبات عدم حصوله . ومع ذلك فإن توقيع الغرامة - كجزاء من الجزاءات التي تتمتع بها جهة الإدارة في العقد الإداري - من سلطان جهة الإدارة تترخص فيه طبقا لما يترأى لها محققا للصالح العام ، وقد ترى - بناء على سلطتها التقديرية - ألا محل لتوقيع الغرامة ، وفي حالة الحالة الأخيرة يمكن أن يكون عنصر الضرر من العوامل التي تستهدف بها جهة الإدارة إذا ما اتجهت إلى الإعفاء من توقيع الغرامة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن غرامات التأخير تستحق وتوقع دون أن تلزم الإدارة بإثبات حصول الضرر ، كما لا يقبل ابتداء من المتعاقد اثبات عدم حصوله على أسس أن الضرر مفترض ، وإلى أن توقيع الغرامة من سلطان جهة الإدارة المتعاقد تترخص فيه ونفسا لما يترأى لها محققا للصالح العام .

(ملف ٣٧/١/٧٨ - جلسة ٨/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٦٠٦)

المبدأ :

أن الغرامة الممينة في العقد لا يشترط لتوقيعها اثبات وقوع ضرر أصاب المرفق - هذا الضرر مفترض بمجرد تحقق سبب استحقاق الغرامة .

ملخص الحكم :

لما كانت قيمة الغرامة ممينة المقدار في العقد . وهي من ضمن الجزاءات التي تتضمنها عقود الأشغال العامة ، ولا يشترط لتوقيعها اثبات وقوع ضرر أصاب المرفق ، إذ أن هذا الضرر مفترض بمجرد تحقق سبب استحقاق الغرامة ، فمن ثم تكون جهة الإدارة المختصة قد طبقت العقد تطبيقا صحيحا عندما أوقعت غرامة المهندس وخصمتها من الحساب .

(طعن رقم ٨٦٦ لسنة ١١ ق - جلسة ٨/١١/١٩٦٩)

قاعدة رقم (٦٠٧)

المبدأ :

ان غرامات التأخير في العقود الادارية مقررّة ضمانا لتنفيذ هذه العقود في المواعيد المتفق عليها حرصا على حسن سير المرافق العامة — جهات الادارة توقع هذه الغرامات من تلقاء نفسها دون الالتزام باثبات حصول ضرر لا يقبل من المتعاقد اثبات عدم وقوع ضرر — اقتضاء غرامات التأخير منوط بتقدير الجهة الادارية — للجهة الادارية ان تقدر الظروف التي يتم فيها تنفيذ العقد وظروف المتعاقد فتعفيه من تطبيق الجزاءات المنصوص عليها في العقد كلها او بعضها بما في ذلك غرامة التأخير — اقرار الادارة بانها لم تحرص على تنفيذ العقد في المواعيد ترضيا على ان تنفيذه في هذا الوقت كان غير لازم يعتبر بمثابة اعفاء ضمني للمتعاقد من تنفيذ الغرامة عليه مما لا يكون معه محل لتوقيع غرامة التأخير .»

ملخص الحكم :

ولئن كان من المبادئ المسلمة في نفع القانون الاداري ان غرامات التأخير في العقود الادارية مقررّة ضمانا لتنفيذ هذه العقود في المواعيد المتفق عليها حرصا على حسن سير المرافق العامة بانتظام واطراد ولذا فان الغرامات التي ينص عليها في تلك العقود توقعها جهات الادارة من تلقاء نفسها دون ان تلتزم باثبات حصول الضرر كما لا يقبل ابتداء من المتعاقد اثبات عدم حصوله على اعتبار ان جهة الادارة في تحديدها مواعيد معينة لتنفيذ العقد يفترض فيها انها قدرت ان حاجة المرفق تستوجب التنفيذ في هذه المواعيد دون اى تأخير . لئن كان ما تقدم كله هو الاصل الا انه من المسلم كذلك ان اقتضاء الغرامات منوط بتقدير الجهة الادارية المتعاقدة باعتبارها القوامة على حسن سير المرافق العامة والقائمة تبعها لذلك على تنفيذ شروط العقد ولذا فلها ان تقدر الظروف التي يتم فيها تنفيذ العقد ، وظروف المتعاقد فتعفيه من تطبيق الجزاءات المنصوص عليها

في العقد كلها أو بعضها بما في ذلك غرامة التأخير إذا هي قدرت ان
لذلك محلا كما لو قدرت أنه لم يلحق المصلحة العامة أى ضرر من جراء
التأخير أو غير ذلك من الظروف وتعللنا على هذا المنتظر بان الإدارة اذا
اقرت — صراحة أو ضمنا — بانتهاء لم تحرم على تنفيذ العقد في
المواعيد المتفق عليها ترتيبا على ان تنفيذ العقد في هذه المواعيد كان غير
لازم فيعتبر ذلك بمثابة اعفاء ضمنى للمتعاقد من تنفيذ الغرامة عليه ،
مما لا يكون معه محل لتوقيع غرامة التأخير .

(طعن رقم ٢٦٠ ، ٢٦٧ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٣٨٠/٣/٢١)

المبحث الرابع

حالات جواز توقيع غرامة التأخير وعدم جوازه

قاعدة رقم (٦٠٨)

المبدأ :

التزام المقاول بضرورة استخدام مهندس من جانبه في مواقع العمل —
الحكمة منه — توقيع الغرامة على المتعاقد الذى يخل بهذا الالتزام دون حاجة
لإثبات ضرر ما بسبب عدم استخدام المهندس — حساب الغرامة في هذه
الحالة تحسب عن فترة الامتناع عن استخدام المهندس كاملة دون استنزاف
أيام المطالبات والاعتماد الرسمية لأن الغرامة جزاء على فعل سلبى هو الامتناع
عن استخدام مهندس وهذا موقف ارائى يستبر غير مجزأ ، وهذا ما دامت
نصوص المقتد وردت مطلقة دون استثناء لأيام المطالبات والاعتماد .

ملخص الحكم :

ينص العقد المبرم بين الادارة والمدعين في المادة ١٥ منه على وجوب
أن يستخدم المقاول لضمان سير العمل مهندسا مصريا ذا كفاءة تامة للقيام
بملاحظة هذا العمل وأن يقيم هذا المهندس بنقطة العمل ويكون مفوضا
تفويضا تاما من المقاول للعمل بالنيابة عنه وأن يقوم بتلقى وسرعة تنفيذ
الاورام الصادرة اليه من مهندس الحكومة وكذا بالتجاوز جميع دقائق
الاعمال واذا قصر المقاول في استخدام مهندس بصفة مستمرة على النحو
المذكور أو في استبداله بأخر في ظرف سبعة أيام من تاريخ تسلمه طلبا
كتابيا بهذا المعنى يلزم بدفع غرامة قدرها جنيه مصرى عن كل يوم
من الايام التى تمضى بدون استخدام المهندس أو استبداله حسب الاحوال
وفلك دون حجة الى اخطاره أو اتخاذ أى اجراء من الاجراءات أو ضرورة
لإثبات ضرر . وواضح من هذا النص أنه يفرض على المقاول التزاما

يستخدم مهندس تتواتر فيه شروط صلاحية معينة ، وان استخفاف هذا المهندس يرتبط من حيث النطاق الزمني - للحكمة التي اشترط من أجلها - بسير العمل فيبقى واجبا ما بقى العمل جاريا لم ينته ويظل بصفة مستمرة أى متواصلة ، بغير انقطاع مع اقامة المهندس بنقطة العمل حتى تاريخ تسليمه ، وذلك للملاحظة بصفة عامة والإشراف عليه فنية . وانجاز جميع حقائقه أيا كانت طبيعته وما يقتضيه من ملاحظة أو إشراف وتلقى الاوامر الصادرة اليه من مهندس الحكومة وسرعة تنفيذها وبيان كيفية تنفيذ العمل وبدى مطلبته للشروط والمواصفات المتفق عليها لدى تسليمه واصلاح ما قد يستبين وقتئذ من عيوب أو استغناء ما قد يكون هنالك من قصور والا حقت على الماثل غرامة حدد مقدارها بالتفاق الطرفين بجنه مصرى واحد عن كل يوم من الامل الذى تضى دون استخدام المهندس أو استبداله ولو لم يترتب على عدم استخدامه أى ضرر ولما كانت الغاية من هذا الشرط تحقيق مصلحة المرفق العام واستكمال عفته فلا ترخص للماثل فى التطل منه بقوله ان وجود المهندس اصبح غير حذى جدوى لعدم الحاجة الى اشرافه الفنى أو ان عدم وجوده لم ينجم عنه ضرر ما أو أنه من الممكن الاستغناء عنه بعمال فنيين اذ ان هذا فضلا عن مخالفته المريحة لشروط العقد ينطوى على اخلال بمصلحة المرفق التى نيط ضمانها بوجود المهندس .

ومن ثم فاذا كان الثابت من الاوراق ان الماثلين بعد انقطاع مهندسيهم لم يعينا مهندسا آخر خلافا لشروط العقد الصريح ولتنبيهات الإدارة المتكررة بضرورة تعيينه للإشراف على الاعمال الباقية لكونها تقتضى هذا الإشراف ، وإذا كانت هذه الغرامة جزءا من الجزاءات التى تتضمنها عادة العقود الإدارية الخاصة بالاشتغال العامة والتى لا يستلزم توقيعها اثبات تحقق ضرر كما هو الحال بالنسبة الى غرامة التأخير ، ولا يعنى منها عدم قيام الجهة الإدارية بتعيين مهندس من قبلها ونفسا لما جاء بالفقرة الأخيرة من المادة ١٥ من العقد ، فان المدعين يلتزمان بها من تاريخ انقطاع مهندسيهما حتى تاريخ تسليم العمل ، ولا يشير من هذا ما ورد فى مذكرة مهندس العملية المؤرخة اول أغسطس سنة ١٩٥٤ من اقتراح رفع الغرامة

من أول مايو سنة ١٩٥٤ حتى ٢٩ من يونية سنة ١٩٥٤ بقوله ان الاعمال التي بقيت بعد ٣٠ من ابريل سنة ١٩٥٤ لا تحتاج في تنفيذها في نظره الى مهندس اذ ان هذا مجرد اقتراح وليس قرارا نهائيا صادرا من السلطة الرئيسية المختصة التي ابرمت العقد والتي تلك هذا الحق وقد رأت هذه السلطة عدم الموافقة عليه لمخالفته لنصوص العقد ، وليس للادارة الهندسية تعديل هذه النصوص او النزول عن شرط وازد فيها للمصلحة العملية ولما كانت قيمة الغرامة معينة المقدار في العقد بانها جنيه مصرى يوميا عنه يضمن اعمال هذا النص باعتباره حكما اتفاقيا ملزما وواجبا الاحترام يرجح كل عرف او تعليمات على خلافه لم تنتج نية المتعاقبين الى الاحالة اليها بل قصدت عدم اخذ بها ولا مبرر من القانون او الاتفاق لاستئصال غرامة عدم تعيين مهندس عن ايام العطلات والاعيد الرسمية اذ ان هذه الغرامة مقررة في العقد كجزاء على فعل سلبي هو الامتناع عن استئصال مهندس وهذا الامتناع هو موقف ارادى مستمر غير متجزء سواء في ايام العمل او ايام العطلات والاعيد الرسمية ولا يمكن القول بارتفاعه في هذه الاخرة وبقائه في الاولى وحدها ، وقد قررته المادة ١٥ من العقد عليه وجه عام مطلق طوال مدة سير العمل دون استثناء لايام العطلات والاعيد الرسمية او اى تحفظ من هذا القبيل بل ان هذه المدة صريحة في فقرتها الثانية في وجوب اقامة المهندس بنقطة العمل وعدم مبالحته اياه . ومنهوب هذا في ضوء حكمة النص والتفسير السليم لنية الطرفين ان تكون الاتابة دائمة ومتصلة لمواجهة جميع الاحتمالات والطوارئ ولتلقى الاوامر التي تصدر من مهندس الحكومة وسرعة تنفيذها وليس معنى ان يوما ما هو عيد او عطلة رسمية من حق المهندس لأن يحصل فيه على اجازة او راحة أن تنقطع صلته في هذا اليوم بالمقاول أو بالعمل لنعود فتتجدد في اليوم التالي أو ان يتجزأ الالتزام فيقوم في ايام العمل ويستقط في غيرها الامر الذي لا تساعد ظروف العقد وعيالة نصوصه على تاويل انصراف نية المتعاقبين اليه ولا سيما أن المفروض أصلا ألا يتوقف العمل وخاصة إذا كان لتجازه قد تأخر .

قاعدة رقم (٦٠٩)

المادة :

نص العقد الإداري على تشكيل لجنة للنظر في الخلافات القائمة عن تطبيقه — المقصود بالخلافات تلك التي تتعلق بشروط العقد من حيث تفسيرها أو تعديلها — أثبتت المخالفات التي تقع أثناء تنفيذ العقد وتوقيع الغرامات على المخالف — لا يدخل في المسائل التي تعرض على هذه اللجنة — اختصاص الإدارة بها .

ملخص الحكم :

ينص البند الثامن من الاتفاقية المبرمة بين بلدية حلب وأصحاب المطاحن في ١٦ من يولية سنة ١٩٥٨ على أن « تشكل لجنة من ممثل عن البلدية والاتصال والشرطة وكل من الفريقين الثاني والثالث (وهما أصحاب المطاحن وأصحاب المخبز) للنظر في الخلافات التي تنجم عن تطبيق هذه الاتفاقية » . ويتضح من هذا النص أن ما يعرض على اللجنة هو الخلافات التي تتعلق بالشروط التي تضمنها العقد من حيث تفسيرها أو تعديلها أو إلغائها أو ما أبدى أحد أطراف العقد رغبته في تعديلها سواء بحذف شيء منها أو إضافة أحكام جديدة لها . أما المخالفات التي تقع أثناء تنفيذ العقد كما هو الظاهر في خصوصية هذه الدعوى فلا محل لعرضها على اللجنة لأن نصوص العقد صريحة فيما يتبع بشأنها — وليس هناك خلاف بين الطرفين حول ما حوله العقد للبلدية من سلطة توقيع الغرامة عن المخالفة دون اللجوء الى المحكمة وإنما الخلاف يدور حول ثبوت المخالفة ذاتها وهو ليس من قبيل الخلافات التي تعرض على اللجنة لأنه لم يخرج من عقد الاتفاق ذاته .

قاعدة رقم (٦١٠)

المبدأ :

غرامة عدم تعيين مهندس مقيم — عند حسابها لا تخصم أيام العطلات
الاسبوعية .

ملخص الحكم :

انه ليس صحيحا في القانون ما انتهى اليه الحكم من خصم أيام
العطلات الاسبوعية من حساب غرامة عدم تعيين مهندس ، ذلك ان هذه
الغرامة مقررّة في العقد كجزاء على فعل سلبي هو الامتناع عن استخدام
مهندس وهذا الامتناع هو موقف ارادى مستر غير متجزء سواء في أيام
العمل أو أيام العطلات الاسبوعية وقد قررتها المادة ١٩ من العقد على وجه
علم مطلق دون استثناء لأيام العطلات الرسمية أو تحفظ من هذا القبيل ،
بل ان هذه المادة صريحة في فقرتها الثانية في وجوب اقامة المهندس بمنطقة
العمل ، ومنه فهم هذا في ضوء حكمة النص أن تكون الاقابلة دائمة ومتصلة
لمواجهة جميع الاحتمالات والطوارئ ولتلقى الاوامر التي تصدر اليه من
مهندس الحكومة وسرعة تنفيذها وليس معنى أن يوما ما هو عطلة رسمية
من حق المهندس أن يحصل فيه على اجازة أو راحة أن تنقطع صلته في
هذا اليوم بالمقاول أو بالمعمل لتعود فتجدد في اليوم التالي أو أن يتجزأ
الالتزام فيقوم في أيام العمل ويستقط في غيرها .

(طعن رقم ٣٢٢ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢)

قاعدة رقم (٦١١)

المبدأ :

غرامات التأخير — حسب بدء مدة العمل وانتهائها والالتزام المقبول
بتنفيذ العقد خلال هذه المدة — مقضى هذا الالتزام وجوب اتفاه موقفه

ايجلبى من جانب المقاول لتحقيق البدء فى العمل حتى يرفع عن علقته تبعه
التأخير وذلك بان يرفع بتسليم مواقع العمل دون اعتكاف بتأخير التسليم .

ملخص الحكم :

ان مقتضى تعيين تاريخ بدء العمل ان المواقع التى سيجرى فيها التنفيذ توضع تحت تصرف المقاول بما يمكنه من مباشرة مهمته فوراً دون علق . وقد كان واجب المقاول ازاء هذا ان يتقدم هو من جانبه بطلب تسليمه هذه المواقع ، لا ان يترجم فى انتظار ان تدعوه الادارة الى تسليمها ، اذ ان هذا الواجب لا يقع على علقته بل يفرضه عليه بحكم طابع الاشياء التزامه بتأجير التركيبات الكهربائية المتفق عليها فى مهلة حددها العقد بمثابة اشهر من تاريخ صدور أمر التشغيل الكتابى اليه لا من تاريخ التسليم الفعلى وارتباطه بهذه المهلة ابتداء وانتهاء وقد اكثت ذلك المادة ٢٦ من دفتر الشروط والمواصفات المسماة الموقع من المدعين بالنقص على وجوب ان يبدأ المقاول بتنفيذ العمل المطلوب اداؤه بمقتضى العقد وان يستمر فيه بنشاط وسرعة والا يتأخر فى البدء أو فى التسليم بالعمل . ومقتضى الالتزام بالبدء وجوب اتخاذ موقف ايجلبى من جانب المقاول لا من جانب الادارة لتحقيق هذا البدء بالفعل ، اما واجب الادارة فيقتصر على التمكن منه ولا يشفع للمقاول فى تأخير البدء فى العمل فى الموعد المقرر له او يرفع عن علقته تبعه هذا التأخير ونتائجه الا عرقلة للتسليم او امتناع عنه او تراخ فيه من جانب الادارة بعد مطالبته اياها بتسليمه مواقع العمل وتسجيل ذلك عليها فى حينه .

فاذا كان الثابت من الاوراق ان المقاولين فرطاً فى طلب تسليم المجموعة فى الوقت المناسب وهو الامر الذى ترتب عليه تأخير اتمام العمل وعدم تسليمه كلياً فى الميعاد المحدد فى العقد فلن غرامة التأخير المنصوص عليها فى المادة ٢٥ منه بفناتها المبينة بهذه المادة تكون مستحقة عليهما ولا يعفيهما منها القول بانها اتما هى اجراء تهديدى أو شرط جزئى لحث المقاول على تنفيذ التزاماته فى الموعد المضروب له .

قاعدة رقم (١١٢)

المبدأ :

إخطار المتعاقد مع الإدارة بأنها ستضطر لالغاء العقد وتصادر التأمين
لا يخلو دون حقها في اقتضاء غرامة التأخير .

ملخص الحكم :

ان الثابت من الاوراق ان المؤسسة المدعية كانت أعلنت عن ممارسة
حزب لها يوم ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٦٤ لتوريد بعض الآلات الزراعية من
بينما ٢٥ محراثا زراعييا ذو تسعة أسلحة ، وقد قبل المدعى عليه توريد
الحارث المشار اليها بثمن قدره ٦٥ ج للمحراث الواحد وأرسلت له
المؤسسة المذكورة أمر التوريد رقم ٢٥ قسم أول بتاريخ ١٠ من أكتوبر
سنة ١٩٦٤ لتوريد الحارث المشار اليها على أن يدفع تأميना نهائيا قدره
١٦٢٥٠٠ ج خلال عشرة أيام من تاريخ استلام أمر التوريد ، ولما لم
يعتد المدعى عليه التأمين النهائي أرسلت اليه المؤسسة في ٢ من نوفمبر
سنة ١٩٦٤ بركية نصها « الرجا سرعة سداد التأمين النهائي الخاص بأمر
التوريد رقم ٢٥ قسم أول بتاريخ ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ والا سنضطر
لإلغاء التعاقد بفكم ، واذا لم يقم المدعى عليه بسداد التأمين النهائي أو
توريد الحارث المتعاقد عليها فقد وجهت اليه المؤسسة المذكورة كتابا
في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٤ تضمن إخطاره بشراء الحارث على حسابه مع
تحيله كافة المصاريف المترتبة على ذلك طبقا لما تقتضيه لائحة المناقصات
والمزايدات ودون الإخلال بحق المؤسسة في مطالبته بالتعويض نظير ما
لحقها من ضرر بسبب تقصيره في التوريد ، ثم اصدرت المؤسسة المدعية
في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ الى السيد/ أمر التوريد رقم
٨٢ أول لتوريد الحارث المشار اليها بسعر المحراث ٧٠ ج وذلك طبقا
للعرض الذي كان تقدم به المذكور الى المؤسسة في الممارسة المشار اليها .

ومن حيث ان المستفيد من استقراء الاوراق على ما سلف البيان أن
جهة الادارة قبلت العرض الذي تقدم به المدعى عن توريد الحارث المشار

اليه ، واخطرته في ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ بالتوريد في المواعيد المحددة ، ومن ثم فإن المتعاقد يكون قد تم بين المؤسسة وبين المدعى عليه ، وتراخى المدعى عليه في أداء التأمين النهائي لا يؤثر في صحة انعقاد العقد من تاريخ اخطاره بقبول عطائه ، اذ كل ما يترتب على عدم أداء التأمين النهائي أن يكون للجهة الإدارية سبب قبول الطء ومصادرة التأمين المؤقت كما يكون لها أن تشتري على حصله كل أو بعض الكمية التي رست عليه مع توقيع غرامة للتقصير واسترداد التعويضات والخسائر التي لحقتها ، ولا ينال ما تقدم البرقية التي أرسلتها المؤسسة الى المدعى عليه والتي تكلفه فيها بإداء التأمين النهائي مع انذاره بالفاء العقد اذا لم يتم بسداده ، اذ بالرغم من أن البرقية المشار اليها لا تنطوي على قرار صريح أو ضمني بالفاء المتعاقد ، فإن الغرض الذي استهدفته الإدارة من تلك البرقية هو حث المدعى لأداء التأمين النهائي وتنفيذ العقد ، وفي ذات الوقت فإن البرقية المشار اليها تقوم قرينة على حرص جهة الإدارة على تنفيذ العقد والتمسك به .

ومن حيث أنه لما كان ثبت أن المدعى عليه لم يتم بتوريد المحارث المتعاقد على توريدها في المواعيد المقررة لذلك ، فمن ثم يكون لجهة الإدارة طبقاً للفقرة (١) من المادة (١٠٥) من لائحة المناقصات والمزايدات ، أن تشتري على حصل المدعى عليه الكميات المتعاقد عليها وأن توقع غرامة التأخير ، ومن ثم يكون مطالبة المدعى عليه بغرامة التأخير قدرها ٦٥ ٪ بواقع ٤ ٪ من قيمة المحارث المتعاقد عليها ، على أساس سليم ، واذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب يكون خلاف التكتلون ويتمين لذلك تعديل الحكم المطعون فيه والزام المدعى عليه بأن يدفع للمؤسسة المصرية العامة لتصميم الصحارى مبلغ ٢٧٧ ج والفوائد القانونية بواقع ٤ ٪ من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٦ حتى تمام السداد والمصروفات .

قائمة رقم (١١٢)

المبدأ :

توقيع الغرامة لا يكون الا بالنسبة الى المتعاقد الذى يتأخر فى تسليم العمل فى الميعاد المحدد — عدم بدء سريان هذا الميعاد لتخليق المتعاقد عن اداء التأمين النهائى وبالتالى عدم صدور امر التشغيل اليه — لا تجوز المطالبة بتوقيع غرامة تأخير .

ملخص الحكم :

ان غرامة التأخير التى تطلب بها المحافظة لا حق لها فى المطالبة بها لانها لم تثبت ان ثمة اضرارا لحقتها من جراء عدم قيام مورث المظعون ضدھن بأداء التأمين النهائى طدا غرق الاسعار آتف الذكر .. ولا محل لاستناد المحافظة على نص المادتين ٢٨ ، ٣١ من العقد المحرر معه ولا الاستناد الى المادة ٩٣ من لائحة المناقصات والمزايدات لان توقيع الغرامة بالتطبيق لاحكام هذه المواد ، لا يكون الا بالنسبة للمتعاقد المتراخى فى تنفيذ العمل وفى تسليمه فى الميعاد المحدد وطبيعى ان هذا الميعاد لا ينتهى الا اذا بدأ وهو لا يبدأ الا بعد قيام المتعاقد بأداء التأمين النهائى ومجبور امر التشغيل اليه ويخضع فعلا فى تنفيذ العمل .. والثابت من الاوراق ان مورث المظعون ضدھن لم يقم بأداء التأمين النهائى وبالتالى لم يصدر له امر التشغيل ولم يبدأ فى العمل .

(طمن رقم ٨٥٨ سنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٦)

قائمة رقم (٦١٤)

المبدأ :

حق الإدارة فى مد أجل تنفيذ العقود الإنشائية — اثر ذلك — سقوط حقها فى اقتضاء غرامة التأخير عن الفترة التى امتد اليها الاجل الجديد .

ملخص الفتوى :

أن تحديد الأجل المقرر للتوريد أو لاتهام الأعمال في العقود الإدارية يخضع لمحض تقدير الجهات الإدارية حسبما تقتضيه ظروف العمل في المرقع العام الذي تتولاه ، ومن ثم فلها تلك تعديل الأجل الذي سبق لها أن حددته وذلك بعد موافقة الطرف الآخر في العقد ، سواء تم هذا التعديل قبل انتهاء الميعاد المتفق عليه أم بعد انقضائه ، وفي هذه الحالة الأخيرة يقطع حقها في اقتضاء غرامة التأخير المستحقة عن الفترة التي امتد إليها الأجل الجديد .

(فتوى رقم ٢٢٢ في ١٠/٥/١٩٥٩)

قاعدة رقم (٦١٥)

المبدأ :

المتعاقد مع المقاول على أعمال معينة تتكون من عدة مراحل متعاقبة يحدد كلا منها زمن معين — توقيع جزاء سحب العمل أثناء تنفيذ المرحلة الأولى منه وقبل أن تنتهي المدة المحددة لاتبائها لا وجه في هذه الحالة لتوقيع غرامة التأخير — تضمن العقد شرطاً خاصاً ينظم غرامة التأخير بحول دون تطبيق أحكام لائحة المقاصات والمزايدات في هذا الشأن .

ملخص الحكم :

يستفاد من المواد المنصوص عليها في عقد المقاول أن الأعمال المتعاقد عليها تتكون من عدة مراحل متعاقبة يحدد كلا منها زمن معين اولاً مرحلة اقلية الجزء السفلى من السد مع تهيئة الفتحة المخصصة لقله وتبدأ هذه المرحلة من تاريخ بدء التشغيل وتنتهي في الميعاد الذي تحدده الوزارة لقلل السد ثم يليها مرحلة اتهام السد ، بما يتفق وزيادة منسوب المياه تدريجياً لميله وبدة هذه المرحلة اربعون يوماً تبدأ بمجرد قتل السد ، ثم يليها مرحلة صيانة السد طوال مدة قلله ثم ينتهي العمل بمرحلة قطع السد في الميعاد الذي تحدده الوزارة بعد انتهاء الغرض من اقلبه كماله

تضمنت المواد مبالغة الذكر بيان الجزاءات العقابية التي يكفل للوزارة تنفيذ مراحل العمل في المواعيد المحددة لها وبالتفدية اللازمة لذلك فقد خولتها المواد ١٥ و ١٦ و ١٧ سلطة سحب العمل من المقاول اذا هي رأت بمحض تقديرها ان سير العمل لا يبشر بانتهاء مراحلها في المواعيد المحددة كما اوردت المادة ١٤ جزاء خاصا على التأخير في قفل السد في الميعاد المحدد وعلى التأخير في اتمام اقامة السد بعد ذلك بأن فرضت في الحالة الاولى غرامة تأخير خاصة قدرها خمسون جنيها عن اليوم الواحد وفي الحالة الثانية خمسة جنيها عن اليوم الواحد من ايام التأخير في التنفيذ وفي الوقت نفسه نصت على حفظ حق الوزارة في سحب العمل بسبب التأخير عن القيام بالعمل في موعده .

وقد نفذت الوزارة جزاء سحب العمل من المدعى عليه بسبب تقصيره وتم اسناد تنفيذ العملية الى مقاول آخر وذلك اثناء قيام المدعى عليه بتنفيذ المرحلة الاولى من العمل ومن ثم فانه لا وجه والحالة هذه لتوقيع غرامة التأخير الخاصة المنصوص عليها في المادة ١٤ من العقد والتي تترتب على تأخر المقاول عن قفل السد في ميعاده كما انه لا وجه من باب أولى لتوقيع الغرامة المنصوص عليها في المادة المذكورة والخاصة بتأخير المقاول في اتمام السد لأنها تلي القفل اما ما تقول به الوزارة الطاعنة من تطبيق حكم المادة ٩٣ من لائحة المناقصات والمزايدات بتوقيع غرامة تأخير تعادل ١٠ ٪ من قيمة العقد فقول غير صحيح ذلك انه ولئن كانت المادة ٤٢ من العقد تنص على اعتبار احكام اللائحة المشار اليها مكملة ومتمة لاحكامه الا انه وقد ضمنت الوزارة العقد شرطا خاصا ينظم غرامة التأخير من حيث موجب توقيعها ومقدارها فان هذا الشرط يكون هو الواجب التطبيق دون حكم اللائحة اخذا بقاعدة ان النص الخاص يقيد النص العام وفضلا على ذلك علمه بشرط لتوقيع الغرامة طبقا لحكم المادة ٩٣ من اللائحة بالنسبة لعقد المقاوله الاعمال أن يتأخر المقاول عن اتمام العمل وتسليمه في الميعاد المحدد لذلك في العقد وقد تخلف هذا الشرط في المنازعة المعروضة بسحب العمل من المدعى عليه قبل أن يحل ميعاد انتهاء المرحلة الاولى من العملية كما سلف البيان .

قاعدة رقم (٦١٦)

المبدأ :

لائحة المناقصات والمزايدات — عدم تضمين العقد أحكامها أو الإحالة عليها باعتبارها جزءا مكملًا له — اثره — عدم إمكان تطبيق الجزاءات المبينة بها .

ملخص الفتوى :

لا تعتبر لائحة المناقصات والمزايدات مكملًا للعقد بحيث يمكن تطبيق الجزاءات المبينة بها ما لم يتضمن العقد أحكامها أو الإحالة عليها باعتبارها جزءا مكملًا له الاثر غير المتوافر في هذا العقد .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع الى انه لا يجوز توقيع غرامة تأخير على المقاول ... عن العقد موضوع الفتوى ولا وجه لمساواة اى من الموظفين المختصين بالمؤسسة نظرا للظروف التى تم فيها التعاقد والتى بدىء فيها بتنفيذها قبل تحريره .

(فتوى رقم ٤١٧ فى ١٥/٤/١٩٦٧)

تطبيق :

يلاحظ أن المادة ٤٠ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون تنظيم المناقصات والمزايدات قد نصت على انه « يجب النص فى شروط العطاء على أن تعتبر أحكامها لللائحة التنفيذية لهذا القانون جزءا مكملًا لهذه الشروط يخضع لها العقد » .

المبحث الخامس

الاعفاء من توقيع غرامة التأخير

قاعدة رقم (٦١٧)

المبدأ :

غرامة التأخير — تكفيها القانونى — الاعفاء منها لا ينطوى على تصرف
بالمجان فى اموال الدولة .

ملخص الفتوى :

ان غرامة التأخير التى تتضمنها العقود الادارية هى وفقا للتكليف القانونى الصحيح صورة من صور التعويض الاتفاقى يرتضبه الطرفان سلفا نظير الضرر الناشئ عن التأخير ، الا انها تتميز عن التعويض الاتفاقى فى مجالات القانون الخالص بأحكام خاصة اهمها ان أحد أركانها وهو الضرر يفترض وقوعه بمجرد حصول التأخير لما ينطوى عليه التراخى فى تنفيذ هذه العقود من اخلال بالنظم والترتيبات التى تضعها الادارة وتحصر على التزامها ، ومع ذلك فان افتراض وقوع الضرر بمجرد التأخير ليس قرينة قاطعة غير قابلة لاثبات العكس ، بل يجوز للطرف الاخر المتعاقد مع الادارة ان يثبت انتفاء الضرر أصلا أو انتفاء ركن الخطأ ، ومتى انتفى أحد أركان المسؤولية الموجبة للتعويض فلا مجال عندئذ لاستعمال الحق المخول للادارة بمقتضى العقد فى اقتضاء التعويض لاتعدام الاساس القانونى الذى يقوم عليه ، ومن ثم ففى مثل هذه الاحوال لا ينطوى الاعفاء من الغرامة على تصرف بالمجان فى اموال الدولة ، فلا يخضع لاحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ ولا يكون ثبت تعارض بين لائحة المناقصات والمزايدات وبين القانون سلف الذكر لأن لكل منهما مجاله الخالص .

(فتوى رقم ٢٢٣ فى ١٠/٥/١٩٥٩)

قاعدة رقم (٦١٨)

المبدأ :

غرامة تأخير — جزاء تلحق المتعاقد مع الإدارة في تنفيذ التزامه في الموعد المتفق عليه — انقضاء غرامة التأخير من الملامات المتروكة لجهة الإدارة المتعاقدة .

ملخص الحكم :

جرى قضاء هذه المحكمة بإطراد على أن انقضاء غرامة التأخير منوط بتقدير جهة الإدارة المتعاقدة ، القوامة على حسن سير المرافق العلبة والغائبة على تنفيذ شروط العقد ، وأن للإدارة سلطة إعفاء المتعاقد معها من غرامات التأخير كلها أو بعضها إذا هي قدرت أن لذلك محلا وموجبا .

(طعن رقم ٧٨٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/٣/٥)

قاعدة رقم (٦١٩)

المبدأ :

عقد ادارى — غرامة تأخير — الاعفاء منها إذا كان التأخير ناشئا عن حادث قهرى .

ملخص الفتوى :

إذا كان تأخير الشركة المساهمة المصرية للمحارث والهندسة في التوريد نتيجة حتمية لقرار إدارة النقد وما ترتب عليه من آثار وهو ما يعتبر حادثا قهريا لم يكن في أمكان الشركة توقعه عقلا وقت التعاقد ، فضلا عن أن جهة الإدارة هي دون سواها المسئولة عن هذا التأخير في إجراءات فتح الاعتماد وفيما يتعلق بشرط الضرر فانه يبين من مذكورة

بصفة مباشرة أو غير مباشرة ، ومن ثم ينتفى الركن الاصيل للمسئولية الموجبة للتمويض ، ولا يكون ثبت محل لتوقيع غرامة التأخير على الشركة .
ولذلك انتهى الراى الى أن هذه الشركة غير مسئولة عن التأخير في توريدها مادة التوكسولين فيجوز التجاوز عن الغرامة التى وتمت عليها ولا يقضى هذا لغفلت اجراءات القضاة عن اموال الدولة طيلة للثلاثون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ وانما يكون بقرار من وزير الزراعة .

(فتوى رقم ٢٨٧ فى ١٩٥٩/٥/٢١)

قاعدة رقم (٦٢٠)

المبدأ :

مؤدى نص المادة ١٠٧ من لائحة المناقصات والمزايدات انه متى وقعت جهة الانارة غرامة التأخير لتوافر شروط استحقاقها بإخلال التعاقد معها بالتزاماته قبلها — قيام التعاقد بالشكوى من توقيع الغرامة عليه واثبت ان التأخير نشأ عن حادث قهرى خارج عن ارادته — اقتاع المسئول المخص بذلك فى ضوء الظروف والملايسات التى اطلعت بتنفيذ العقد — سلطة هذا المسئول اعفاء التعاقد من غرامة التأخير — تطبيق عقد توريد كتب مدرسية بعد طبعها — التأخير فى التوريد — غرامة التأخير — تقديم التعاقد شكوى طلبيا رفع هذه الغرامة تأسيسا على فرض الحراسة على مطبعته وما يترتب على ذلك من توقف العمل بها — فرض الحراسة على المطبعة لا يعتبر حادثا قهرىا فى تطبيق المادة ١٠٧ من لائحة المناقصات والمزايدات .

يلغى الحكم :

ومن حيث ان المادة ١٠٧ من لائحة المناقصات والمزايدات تنص على انه « اذا شكك المتعهد أو المخاول من توقيع الغرامة عليه ، وقدم مستندات تثبت ان التأخير نشأ عن حادث قهرى ، واكتنع بها رئيس المطبعة أو المبرع أو مدير السلاح أو رئيس المصلحة ، فيمكنه الموافقة على رنعمها اذا لم تزد قيمتها

على ٥٠ جنيهها بالنسبة الى المنطلق والدروع وعلى ملقى جنيهه بالنسبة الى المصلح او الاسلحة ، بشرط ان يعطى اقرارا بانه لم يلحق الحكومة ضررا او عطل بطريقة مباشرة او غير مباشرة من جراء هذا التأخير ، ويرافق هذا الاقرار مستندات الصرف . اما ما زاد على ذلك فيكون رهنه من سلطة وكيل الوزارة المختص لغاية ٢٠٠٠ جنيه (ألفى جنيه) وما زاد على ذلك فيكون من سلطة الوزير ، ومؤدى هذا النص ، انه متى وقعت جهة الادارة غرامة التأخير لتوافر شروط استحقاقها بإخلال المتعاقد معها بالتزاماته قبلها ، وقام هذا المتعاقد بالشكوى من توقيع الغرامة عليه ، وأثبت بها قبحه من مستندات انه التأخير انما نشأ عن حادث قهرى خارج ارادته ، واقتنع المسئول المختص بذلك في ضوء الظروف والملابسات التى احاطت بفنفيذ العقد ، فان من سلطة هذا المسئول ان يعفى المتعاقد من غرامة التأخير .»

ومن حيث انه تنطبق هذه القواعد والاحكام على المنازعة موضوع الطعن ، يبين أن وزارة التربية والتعليم أصدرت بتاريخ ١٤/١٢/١٩٦١ أمرا بتكليف السيد/... .. بطبع خمسة كتب مدرسية على أن يتم توريد كللة الاعداد المطلوبة من هذه الكتب فى ٣٠/٦/١٩٦٢ ، وإذا لم يتم توريد كلل هذه الاعداد الا فى ٢٩/٨/١٩٦٢ فتكون مدة التأخير فى التوريد حوالى شهرين وهى ذات المدة التى وقعت عنها الوزارة غرامة التأخير . ولما كان المتعاقد المذكور قد تقدم بعد ذلك بشكوى طالبا رفع هذه الغرامة تأسيسا على فرض الحراسة على مطبعته فى ١٧/١/١٩٦٢ وما ترتب على ذلك من توقف العمل بها من هذا التاريخ حتى ١٠/٢/١٩٦٢ تلويح اتفلقه مع الحارس الخاص على البدء فى العمل ، فتبلغ مدة التوقف عن العمل أكثر من شهرين ، وهى مدة تستغرق تلك التى تأخر فيها عن التوريد ، بالإضافة الى أن هذا التوقف انما نشأ عن حادث قهرى لا يد له فيه وهو فرض الحراسة على المطبعة ، ويعرض الامر على وكيل الوزارة المختص أشر على المذكرة المعروضة فى هذا الشأن بالموافقة على ما انتهت اليه من رفض طلب الاعفاء من غرامة التأخير استنادا الى أن التأخر فى توريد الكتب لم ينشأ عن حادث قهرى ، ولما كان الامر رقم ١٦١ لسنة ١٩٦٢ يفرض الحراسة على المطبعة المثلى اليه

بناءً على القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ، لا يعتبر حادثاً قهرياً من شأنه إعفاء المتعاقد من مسئولية عن إخلاله بتنفيذ التزاماته التعاقدية ، فهذه الحراسة هي بطبيعتها من التدابير التي انتصتها حالة الطوارئ ، كإجراء من إجراءات الأمن تلجأ إليه الحكومة لتأمين سلامة البلاد في الداخل والخارج ، وهي لا تنصب الا على اموال الأشخاص ، ومن ثم فلا تؤثر في الأصل على ملكية الشخص الذي فرضت الحراسة على أمواله ، وكل ما يترتب عليها هو أن يتوب الحارس على هذه الأموال عن الخاضع للحراسة نيابة قانونية في إدارتها واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيل ما لهذا الخاضع من حقوق وإداء ما عليه من التزامات ، وببشأن ذلك ان ما يترتب على أعمال الحارس من آثار إنما يقصر الى الخاضع للحراسة ، وان يسأل الحارس اذا قصر في تادية واجباته تلقياً أو وكلاً عن الخاضع ، فيحق للآخر الرجوع عليه بكافة التعويضات عما لحقه من ضرر نتيجة ذلك التصرف . وليس من شك في أنه متى كان الأمر كذلك ، وكان فرض الحراسة على المصلحة آنفة الذكر لا يعمد أن يكون مجرد إجراء مؤقت قصد به الى حفظ هذه المصلحة وإدارتها حتى تسلمها الى صاحبها على ان يقوم الحارس عليها بنفسه ما لها من فوئد وتنفيذ ما عليها من التزامات وذلك كله لحساب مالكها ، فمن ثم لا تعتبر هذه الحراسة بهذا الوصف حدثاً قهرياً يترتب اعفاء الخاضع للحراسة من غرامة التأخير الموقعة عليه نتيجة التأخر في توريد الكتب الفرنسية المكلف بتوريدها .

ومن حيث أنه لا محل لما ذكرته هيئة مفوضي الدولة ، خاصة باعتبار الحراسة حادثاً قهرياً بالحدود الذي تسبب فيه هذا الحادث في التأخير — ذلك ان هذا التأخر لا يستلزم نزع مطلق الأوراق ، الذي يقتضى اعتبار الواقعة فرض الحراسة في ذاتها حادثاً قهرياً او عدم اعتبارها كذلك ، أما وصفها بالتأخرات القهري في مرحلة ما أو في وقت ما ووصفها بغير ذلك في مرحلة اخرى أو وقت آخر ، فهو أمر غير مقبول يعوزه الاستناد الى معيار محدد . ثم أنه بقرض حجة واضحة تؤكد العمل بالمصلحة لمدة شهرين تقريباً لحضر الموجودات وتسليمها بمقررة الحارس ، فان هذه الواقعة لا ترقى الى مستوى الحادث القهري الذي من شأنه اقناع الجهة الادارية برفع غرامة التأخير عن المتعاقد

معها ، ولو قيل بغير ذلك لكان الامر في خصوصية تحديد مدة التوقف الموجبة للاعفاء من الغرامة متروكا للخارج ولصاحب المطبعة بطلان او بصران فترة حصر موجوداتها حسبما يترأى لها . ومع ذلك فبالاطلاع على ملف العملية ، تبين وجود عدة مكاتبات بين وزارة التربية والتعليم وبين الممتلكات معها تحصل تواريخ ١٧ و ٢١/١/١٩٦٢ ، ٦ و ١٨ و ٢١ من فبراير سنة ١٩٦٢ أى خلال الفترة التي قبل توقف العمل بالمطبعة فيها .

ومن حيث أنه في ضوء ما تقدم ، لا يعتبر غرض الحراسة على مطبعة المدعى السيد/ في ١٩٩٦/١٠/٢٧ حادثا قهريا في تطبيق المادة ١٠٧ من لائحة المناقصات والمزايدات . واذا راعت الجهة الادارية ذلك فيما قامت به من توقيع غرامة تأخير على المدعى لتأخره في توريد الكتب المكتسبة المكلف بطبعتها ، ورفضها طلب ربح هذه الغرامة ، فانها تكون قد اعملت حكم القانون على وجهه الصحيح وتكون دعوى المدعى في هذا الخصوص غير قائمة على اساس سليم من القانون ، واذا انتهى الحكم المقتضى فيه الى هذه النتيجة حيث قضى برفض الدعوى والزام المدعى بمصاريفها ، فانه يكون قد اصاب الحق فيما انتهى اليه ، ويكون الطعن المقدم عنه من السيد رئيس هيئة مفوضى الدولة في غير محله ، وتعين لذلك رفضه .

(طعن رقم ١٣٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨١/١/١٠)

ثالثا : مصادرة التأمين والتعويض

المبحث الأول

مصادرة التأمين

قاعدة رقم (٦٢١)

قالها :

حق الإدارة في مصادرة التأمين يرتبط بسلطانها التقديرية — مدى خضوعها للرقابة القضائية .

ملخص الحكم :

ان حق الإدارة في مصادرة التأمين عند قيام أسبابه وما ترتبه على اخلال التعمد بالتزاماته مما يرتبط بسلطانها التقديرية التي تنأى عن الرقابة القضائية طالما كانت متفقة مع مبدأ المشروعية وغير متسمة بفساد استعمال السلطة .

(طعن رقم ١١٢٧ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦١/٤/٢٢)

قاعدة رقم (٦٢٢)

قالها :

التأمين التهاتى — تخلف الرأى عليه المطاء عن دفعه في الجماد — جزاؤه — للحكومة الخيار بين أمرين — سحب قبول المطاء ومصادرة التأمين للوفاء ، أو التمسك بالمقد وتنفيذه على حسابها — عدم جواز الجمع بينهما — جواز المطالبة بالتعويض في الحالة الثانية دون الاولى .

ملخص الحكم :

ان البند ٣٠ من المادة ١٣٧ من لائحة المخازن والمشتريات نص على انه « اذا لم يودع صاحب العطاء المقبول التأمين النهائي في الميعاد المطلوب فيجوز للحكومة سحب قبول عطائه ومصادرة التأمين المؤقت المدفوع ، كما يجوز للحكومة ان تشتري على حسابها بعض او كل الكمية التي رست عليه سواء بالممارسة او بطاغات محلية او بناتمة علة او من اصحاب العطاءات التالية ويكون لها الحق تبعا لذلك في ان تسترد من المتقدم اية تعويضات من اية مبالغ تكون مستحقة او تستحق للمتقدم لاي سبب كان لدى المصلحة المختصة » . والواضح من هذا النص انه في حالة تخلف الراسي عليه العطاء عن دفع التأمين في الميعاد فانه يكون للحكومة الخيار بين امرين : اما سحب قبول العطاء ومصادرة التأمين اى انتهاء العلاقة التعاقدية مع اقتضاء التعويض المتفق عليه مقدما — اذ ان مصادرة التأمين عبارة عن جزاء يحل في طياته انقضاء سلفا على التعويض — ، واما التمسك بالمقد وتفيذه على حساب الراسي عليه العطاء مع الاحتية في المطالبة بالتعويض عن جميع الاضرار المباشرة التي تترتب على عدم التنفيذ . وتبعا لذلك فانه لا يجوز الجمع بين الامرين في وقت واحد لان الجمع بينهما يعنى انحلال العقد واعتباره كأن لم يكن ، وفي نفس الوقت اعتبار العقد قائما منتجا لآثاره ، كما انه يؤدي الى حصول الحكومة على تعويض مزدوج . وهذا الحكم الذي جاء في اللائحة هو تطبيق صحيح للقاعدة العامة في القانون المدني بالنسبة للعقود الملزمة للجانبين وليس فيه اى خروج عليها ، فكل من المتعاقدين في العقود التبادلية اذا لم يف الطرف الاخر بالتزامه الحق اما في منسخ العقد والمطالبة بالتعويض على اساس المسؤولية التصرفية — لا على اساس العقد اذ ان المنسخ يعيد المتعاقدين الى الحالة التي كانوا عليها قبل التعاقد وبهذا يصبح العقد واقعة ملزمة لا واقعة قانونية — ، واما التمسك بتنفيذ العقد والمطالبة بالتعويض على اساس المسؤولية التعاقدية . والتعويض في احدي الحالتين سالف الذكر يمتنع معه المطالبة بالتعويض على الاساس الاخر ... هذا ومن ناحية اخرى فلان القانون المدني لا يمنع من تقدير التعويض سلفا .

وتأسيسا على ما سبق فإن الوزارة وقد ألغت العقد وصارت التامين تكون قد حصلت على التعويض المتفق عليه ، ولا يجوز لها بعد ذلك ان تطالب بتعويض آخر عن نفس الواقعة خاصة وان التعويض المطالب به في المدعى عن الاضرار التي لحقت بالوزارة على غرض صحة الموقوفات المولدة وبفون مراغلة لما حصلت عليه الوزارة من مجلس يزيد على الاجر الذي رسا به للزاد على المدعى عليه — هذا التعويض حصل عن التعويض الانتاقى الذى حصلت عليه الوزارة عملا بمصادرها الخفية .

(طعن رقم ١١٥٦ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦١/٢/٢٥)

المادة رقم (٦٢٤)

المادة :

لغى في عقد التوريد على مصادرة التامين في حالة الغاء العقد — هو في حقيقته تعويض اتفقى تحكيمه القاعدة العامة الواردة بالمادة ٢٢٤ مدنى — يجوز لجهة الاكثارة الاقتصار على مصادرة جزء من التامين اذا كان العقد قد نفذ في جزء منه .

ملخص الفتوى :

ان الحكم الوارد في البند ٥٣ من المادة ١٣٧ من لائحة المخازن والمشتريات والذي تنص عليه عقود التوريد التى تبرمها الوزارات والمصالح لا يخرج عن كونه شريطا جزائيا يقضى بتوقيع جزاء مالى على المتعاقد المقصر في حالة الغاء العقد بسبب تقصيره — هو مصادرة التامين المقدم منه — وهذا الجزاء في حقيقته تعويض اتفقى قدر في العقد بقيمة التامين المقدم من المتعاقد المقصر . وليس في الحكم الذى تضمنه البند المذكور ما يدل على انه قد قصد به الخروج في العقود الادارية على القواعد العامة التى تجيز تخفيض التعويض الانتاقى في حالة التنفيذ الجزئى للالتزام والتى نصت عليها للمادة ٢٢٤ من القانون المدنى ، اذ المستفاد من نص البند المذكور ان مصادرة التامين بأكمله انما تكون في حالة ما اذا لم يبق العقد انفا كليا ، لها اذا وقع

الانتهاء بعد تنفيذ بعض الالتزامات التي يقضى بها العقد واقتصر اثره على ما لم يتم تنفيذه من تلك الالتزامات فإن مصادرة التأمين في هذه الحالة تكون محكمة بالقواعد العامة . وبناء على ذلك يجوز لجهة الادارة المتعاقدة في حالة إلغاء العقد — بسبب تقصير المتعاقد معها — أن تقتصر على مصادرة جزء من التأمين المقدم منه إذا كان العقد قد نفذ في جزء منه ، حتى يكون منهك تنليب بين ما لم يتم تنفيذه من الالتزامات وبين قيمة ما يسافر من التأمين . ولا محل للاستناد الى البند ٤٥ من المادة ١٢٧ من لائحة المخازن والمستودعات للقول بوجود أن تكون مصادرة التأمين كلية لا جزئية ، اذ لم يتضمن هذا البند اى حكم خاص بإلغاء العقد ومصادرة التأمين . بل اقتصر على النص على وجوب الاحتفاظ بالتأمين كاملا الى أن يتم تنفيذ العقد بصفة نهائية ، أى أن مجال تطبيقه هو لثناء قيام العقد وتنفيذه ، بمعنى أنه لا يجوز للمتعاقد — قبل أن يقوم بتنفيذ التزاماته كاملة — أن يطلب بتجزئة التأمين واسترداد جزء منه يتناسب مع ما قام بتنفيذه فعلا من تلك الالتزامات ، أما اذا ألغى العقد بسبب تقصير المتعاقد فان مصادرة التأمين في هذه الحالة تكون محكمة بالقواعد السطوق بياتها .

لذلك بانه اذا نفذ العقد في جزء منه ثم ألغى بالنسبة الى ما لم يتم تنفيذه من الالتزامات التي يقضى بها بسبب تقصير المتعاقد في القيام بهذا التنفيذ ، فانه يجوز لجهة الادارة في هذه الحالة أن تقتصر على مصادرة جزء من التأمين حسبما تراه ملائما في كل حالة على حدة ، مراعية في ذلك ما لم يتم تنفيذه فعلا من الالتزامات التي يقضى بها العقد وما يترتب على عدم تنفيذها من آثار .

(فتوى رقم ٢٦٠ في ١٢/٥/١٩٥٥)

ملحق رقم (٦٢٤)

المادة :

التأمين الهائل — لا يجوز مصادرته لجرد التخلي في تنفيذ الاعمال .

ملخص الحكم :

ان خصم التأمين النهائي لا لسبب الا لتأخره في تنفيذ الاعمال المنوط به فليس ثمة ما يبرره من شروط العقد أو القانون ، ذلك ان العقد قد تكفل ببيان مهمة التأمين النهائي والغرض منه نقض في المادة ١٤ منه على ان يكون بمثابة ضمان لاجراء العمل على الوجه الاكمل ولتحصيل الجزاءات والتمويضات وغير ذلك من المبالغ التي تستحق على الما قول طبقا للعقد الى ان يتم العقد نهائيا وبطريقة مرضية ، واتفق على ما يبين من احكام المواد ٢٨ ، ٢٩ ، ٣١ من العقد على ان تكون مدة تنفيذ الالتزام ستة اشهر من التاريخ المحدد في الامر ببدا العمل وعلى ان يكون جزاء التأخير في اتمام العمل وتسليمه كاملا في الموعد المحدد ، هو توقيع غرامات تأخرية لا تزيد على ١٠٪ من قيمة الختلى ، وسحب العمل من الما قول بالشروط المتفق عليها ومع ما يترتب على هذا السحب من حقوق وتمويضات ، ولما كان مفاد الاوراق ان جهة الادارة لم ترثمة ما يبرر سحب العمل من المدعى بسبب تأخره في اناجز العمل واستمر برادتها قائما به الى ان انته وسلمه طبقا لشروط العقد ومواصفاته ، واعلنت الجهة الادارية في شأنه الحكم الخلس بغرامات التأخير باقصى حد لها وهو ١٠٪ من قيمة الختلى فان هذه الجهة لا تستطيع والحالة هذه ان تطلب المدعى باكثر من ذلك ولا يسوغ لها ان تنزل عليه بعض الآثار المترتبة على سحب العمل التي انطوى عليها العقد من مصادرة التأمين أو المطالبة بتعويض لانها نتائج لا تقوم الا على سببها وهو سحب العمل الذي لم تنشط الادارة الى اتخاذه ضد المدعى .

(طعن رقم ٢٢٢ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٣)

قاعدة رقم (٦٢٥)

المبدأ :

لا يوجد ما يحول دون مصادرة التأمين عند تعصي العقد وبين الزلزم بفروق الاسعار التي تكون قد تحللها جهة الادارة نتيجة التفتيش على صلاجه .

ملخص الحكم :

لا يوجد ما يحول دون مصادرة التأمين عند تقصير المتعهد في تنفيذ التزام من التزامات العقد ، وبين الزامه بفروق الاسعار التي تكون قد حبلتها جهة الادارة نتيجة للتنفيذ على حسابه ، اذ المقصود بها مواجهة الاضرار التي لحقت بالادارة من جراء خطأ المتعاقد معها وهو بمثابة تعويض لها عن تلك الاضرار ، طالما كان الضرر لا يزال موجودا بعد مصادرة التأمين .
أي تجاوز قيمة هذا التأمين .

(طعن رقم ٥٩٨ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢)

قاعدة رقم (٦٢٦)

المبدأ :

مصادرة التأمين — سببها تقصير المتعاقد في تنفيذ التزاماته — عدم ارتباطها بالضرورة بفسخ العقد .

ملخص الحكم :

ان مصادرة التأمين عند التقصير في تنفيذ التزام من التزامات العقد بمعناه الواسع (نصوص العقد وما يشير اليه من تعليمات فضلا عن اللوائح التنظيمية التي جرى الصرف على التقيد بها) لا يرتبط بالضرورة بفسخ العقد فلا يوجد ما يحول دون مصادرة التأمين بعد انهاء التنفيذ لسبق تراخي المتعهد أو تقصيره أو تنفيذه على غير الوجه المطلوب أو بعد الميلاد المحدد أو غير ذلك .

(طعن رقم ١١٢٧ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦١/٤/٢٢)

قاعدة رقم (٦٢٧)

المبدأ :

نص العقد على مصادرة التأمين في حالة انقضاء العقد — لزوم العقد بين حائلي الانشاء بسبب التقصير في دفع التأمين القابل في المبدأ والانشاء

بسبب الاخلال بشروط العقد — نصه على مصادرة ما دفعه المشتري للتأمين في الحالة الأولى بحق الإدارة في مصادرة ما دفعه والمطالبة بغيره يدفع في الحالة الثانية — ثبوت ان الغناء كان بسبب العجز عن التوريد يقول الادارة مصادرة ما دفع والمطالبة بما لم يدفع من التأمين النهائي — تكيف التأمين النهائي في هذه الحالة بانه شرط جزائي .

ملخص الحكم :

اذا كان البند العاشر من شروط العطاء الموقع عليها من المدعى عليه ينص على أن « يدفع من عطاؤه عند الطلب تأمينا ثانيا قدره ١٠٪ من قيمة العقد وذلك في خلال ثلاثة ايام من استلام امر التوريد كضمان للتوريد بكيفية ترضى المصلحة من جميع الوجوه . واذا قصر من قبل عطاؤه في دفع التأمين النهائي والكليل في خلال المدة المذكورة للمصلحة الحق في ان تلغى قبول عطاؤه بطلب موصى عليه ويصادر التأمين المؤقت ان وجد والا فترجع عليه بما يوازي قيمته طبقا للبند السابع كما تصدر ما دفع من التأمين النهائي . وفي حالة الاخلال بالشرط للمصلحة الحق بدون سبق اخطار او اجراءات قانونية او اى ايضاح في الغاء العقد ومصادرة التأمين النهائي وذلك بطلب موصى عليه يرسله للمورد في العنوان المبين بظهره . اما اذا لم يكن التأمين النهائي قد اودع للمصلحة الحق في مطالبة المورد بقيمته . وفي كلية الأحوال التي يحق للمصلحة فيها توقيع غرامة او مصادرة التأمين (سواء المؤقت او النهائي) او المطالبة باحداها لا تلزم المصلحة بثلثات حصول ضررها » .

فلانه يتضح من هذا النص انه فيما يتعلق بمصادرة التأمين النهائي يعالج حالتين بيد انه لم يميز بينهما اذا كان المورد قد بدأ التنفيذ فعلا او لم يبدأ كما ذهب الحكم المطعون فيه — وانما يميز بينهما بالسبب الذى لفتى العقد من اجله . ففى حالة الغاء العقد بسبب التقصير في دفع التأمين النهائي بالكليل في خلال المدة المحددة لدفعه يصادر التأمين النهائي باذا لم يكن قد اودع للمصلحة الحق في المطالبة بقيمته . اى ان للمصلحة في هذه الحالة الحق في التأمين النهائي بالكليل ، تهيتولى

عليه دون بطلان إجراءات قضائية. إذا كان تحت يدها ومطالب به وتدينه أو قضائيا حتى. تحصيل عليه إذا لم يكن. قد أودع. إطلاعا . ومن عليه أولى مطالب بما تبقى منه إذا كان قد أودع جزء منه . والواقع إن التكوين القانوني للتأمين النهائي في هذه الحالة هو أنه شرط جزائي يحدد مقدما باتفاق الطرفين قيمة التعويض عن الاخلال بشروط التعاقدا بيد أنه يختلف عن التمهيد النهائي المنصوص عليه في القسطين الأدنى في أن الإدارة توقعه بنفسها دون انتظار لحكم القضاء إذا كان مبلغ التأمين قد دفع مقدما . كما يختلف عنه في أن الإدارة ليست ملزمة بإثبات أن ضرر ما قد لحقها من جراء الاخلال بشروط التعاقدا . على أن هذا الاختلاف لا يتحد في المجال الإداري في مشروعية استحقاق الإدارة للتأمين لأن المحظوظ في العقود الإدارية أنها - قبل أي اعتبار آخر - تتوخى تأمين سير المرافق العامة .

فلذا كان يجب بوضوح من مطلعة العقد أن الهيئة المسببة للشون السكك الحديدية إذا أخطرت المدعى عليه بالقضاء المقيد لم يكن هذا الإلغاء بسبب التقصير في دفع التأمين النهائي بل كليل حتى يسوغ الاكتفاء بمصادرة ما دفع فقط من التأمين النهائي وإنما كان هذا الإلغاء بسبب العجز عن التوريد وهو أبوا صورة للاخلال بشرط التعاقدا . ومن ثم يقع فيما يتعلق بمصادرة التأمين النهائي تحت طائلة حكم الإلغاء بسبب الاخلال بشروط التعاقدا المنصوص عليهما في البند العاشر سلكه الذكر ، فتستحق الهيئة لذلك قيمة التأمين النهائي بأكمله وتكون على حق في مطالبتها المدعى عليه بما لم يدفعه مقدما من هذا التأمين .

(طعن رقم ٨٢٤ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٧)

قاعدة رقم (٦٢٨)

المبدأ :

التأمين في العقد الإداري شرع أصلا لمصلحة الإدارة وبين احتمليتها ولا يتصور أن يكون قيدا عليها أو ضارا بحقوقها أو موقفا لجبرها ومقاعها لها من

المطالبة بالتعويضات المقبلة للاضرار الأخرى التي تكون لحقتها من جراء
إخلال التعاقد بتنفيذ شروط العقد الإداري — لا يجوز التمسك مع
الإدارة التماسا من التزاماته المقدية بحجة عدم وفائه بالتأمين المؤقت
والنهائي معاً، إن هذا الوفاء مقرر لصالح الإدارة التي اطلعت الى
ملامية التعاقد معها وبالتالي تجاوزت عن استيفاء التأمين — للإدارة أن
تصاغر التأمين في حالة انتهاء التعاقد مع المتعهد الذي تراخى عن
تنفيذ العقد الإداري في حدود ١٠٪ من قيمة الأصناف التي انتهت الإدارة
التعاقد عنها ، وللإدارة الرجوع على المتعاقد بالتعويض عن الأضرار
المرتتبة على امتناعه أو تراخيه في التنفيذ سواء في حدود ١٠٪ من قيمة
الأصناف التي أنهى التعاقد عنها أو بما يجاوز تلك القيمة ويجبر الأضرار
الحقيقية والقفية التي لحقت بها من جراء عدم تنفيذ المتعاقد التزاماته
المقدية .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الثابت من الاطلاع على الاوراق أن وزارة الحربية اختارت
أسلوب الشراء بالممارسة لشراء سجاد وكليم صوف ومشايك سجاد
صوف ، وتقدم المدعى بعرض لتوريد كل صوف نقى خالص
١٠٠٪ دويل غزل يدوى لا يقل وزن المتر المربع عن ٢ كيلو جرام مقاس
٦ x ٢ متر — عدد ٥٠٠ كلیم بسمتر المتر المربع ٢ جنيه و ٨٠ كلیم ويثن
اجمالي مقداره ٧٤٤٠ جنيهها — ولتوريد كل صوف نقى خالص ١٠٠٪ دويل
غزل يدوى لا يقل وزن المتر المربع عن ٢ كيلو صافي مقاس ٢ x ٤ متر —
عدد ٤٥٠ كلیم بسمتر المتر ٢ جنيه و ٨٠ مليا ويثن اجمالي ١٣٣٩٢ جنيهها —
وبذلك يكون ثمن الصفقة الكلية ٢٠٨٣٢ جنيهها ، والتوريد طبقا للوصفات
وحسب العينة المقومة والمعددة من لجنة الممارسة والتوريد برسوملت
والوان طبيعية مختلفة ويتم التوريد حتى ١٩٧١/٦/٢٠ والفحص والاستلام
ينحل صاحب العرض (المدعى عليه) والرفع عند الاستلام . ورات اللجنة

أن الاسعار المتقدمة مناسبة لحالة السوق . وفي ١٧/٢/١٩٧١ اخطر المدعى عليه بقبول عرضه المقدم الى لجنة الممارسة في ٢٩/١/١٩٧١ لتوريد الكليم . بالاسعار والشروط السابقة حتى ٣٠/٦/١٩٧١ — عدد ٥٠٠ كليم مقاس ٢ x ٣ م صوف نقي خالص ١٠٠٪ بسعر المتر المربع ٢ جنيه و ٤٨٠ ملجم ويثن اجمالى ٧٤٤٠ جنيتها وعدد ٤٥٠ كليم مقاس ٣ x ٤ م صوف نقي . خالص ١٠٠٪ بنفس السعر السابق للمتر المربع ويثن اجمالى ١٣٢٩٢ جنيتها وطلبت الادارة من المدعى عليه أن يوافيها في بحر عشرة ايلم ببلغ ٢٠٨٣ جنيتها و ٢٠٠ مليما ضمن التأمين النهائى المستحق بواقع ١٠٪ من اجمالى قيمة الصفقة المتعاقدة وايضا ببلغ ١ جنيه و ٩٠٠ ملجم قيمة رسم النفقة المستحقة ، ونهت الادارة على المدعى عليه بضرورة تحرير الفواتير من ست صور وحضوره ومعه أربع طوابع نفقة فئة مائة ملجم للتوقيع على المقدم مع التوقيع على دفتر الشروط العامة المرفق وخضوعه لكافة التطبيقات واللوائح المالية . ثم عادت الادارة مرة ثانية الى طلب أن يقوم المدعى عليه بالوفاء بقيمة التأمين النهائى وذلك بكتلب الادارة المؤرخ ٢٨/٢/١٩٧٠ . ولما كان المدعى عليه قد مسم على الوقوف من الادارة موقف التجاهل التام من الواقعة القانونية الخاصة بتنام التصادم معه على توريد الكليم بالاعداد والشروط والمواصفات وفى الميعاد وبالسعر السابق بيانه فقد اتجهت نية الادارة الى شراء الكليم بالاعداد والمواصفات السابق بيانها على حسب المدعى عليه بطريق الممارسة ايضا ، وبناء عليه قامت الادارة بتوزيع المعروض على التجار والمتعهدين المختصين بتوريد هذه الاصناف وحددت للممارسة جلسة علنية يوم ١٧/٤/١٩٧١ فى الزمان والمكان المبينين بالاوراق وقد مارست اللجنة الحاضرين واسعارهم وشروطهم وحصلت منهم على الاسعار البينة فى الحضر وبالنسبة للكليم مقاس ٢ x ٣ م بالمواصفات السابق بيانها — عدد ٥٠٠ كليم قد عرض وحيد للجنة من مصنع (النيل . للسجاد والكليم بسعر ٢ جنيه ٢٥٠ ملجم للمتر المربع الواحد . اما عن الكليم مقاس — ٢ x ٤ م فلم يتقدم احد قط بأى عطاء عنه . ورات اللجنة قبول عطاء مصنع النيل للسجاد والكليم عن الصنف الاول بسعر ٢ جنيه و ٢٥٠ للمتر المربع الواحد ويثن اجمالى ٩٧٥٠ ج واطخر المصنع المذكور — بقبول عرضه فى ٢٢/٦/١٩٧٢ عن كليم مقاس ٢ x ٣ م خالص نقي صوف ١٠٠٪ بويلد

عزل يدوى وزن المتر المربع لا يقل عن ٢٥٠٠ متر — العدد ٥٠٠ كلم بنسعر
المتر المربع ٢ جنيه و ٢٥٠ ملجم ويثنى اجمالى ١٧٥٠ جنيها وفى ١٩٧٢/٦/٢٥
طلبت وزارة الحربية من المدعى عليها الوفاء بتقرب السعر بواقع ٣٣١٠
جنيها . وفى ١٩٧٢/٧/١١ طلبت الادارة من المدعى عليه الوفاء لها بالمبلغ
المستحق لها فى قيمته بببلغ ٤٦٦٩ جنيها و ٢٥٠ ملجم وتتمصيل ذلك كالاتى :

ملجم جنيه

٨٣٣/٨٢٠ قيمة غرامة التأخير بواقع ٤٪ من القيمة الاجمالية للصفحة
بجميع عناصرها واصنافها .

٢٢١٠٠٠٠ قيمة فرق السعر

٤٨٦٥٠٠٠ المصاريف الادارية عن الصنف الذى تم شراؤه على حساب
المضى عليه

١٣٣٩٢٠٠ قيمة القانون النسبى بواقع ١٠٪ من قيمة الصنف الثانى .

ومن حيث ان العقد الادارى شأنه فى ذلك شأن العقد المدنى من حيث
العناصر الاساسية لتكوينه لا يعدو ان يكون توافق ارائتين بايجاب وقبول
لانشاء التزامات تعاقدية تقوم على التراضى بين طرفين أحدهما هو الدولة
أو احد الاشخاص الادارية ، ويتميز بأن الادارة تعمل فى ابرامه بوصفها
سلطة عامة تتنعم بحقوق وامتيازات لا يتمتع بظلمتها المتعاقد معها بقصد
تحقيق نفع علم أو مصلحة مرفق من المرافق العامة . وفى خصوص هذه
المنازعة فانه لا ريب أن العقد قد أبرم قانونا بين وزارة الحربية وبين المدعى
عليه على توريد الكليم بالاعداد والمواصفات والشروط والاسعار السابق
بياتها ، ومن ثم صار هذا العقد يرتب اثاره قانونية فيها بين المتعاقدين طبقا
لشروطه مكملة باحكام القوانين واللوائح وأخصها لائحة المتعاقصات والمزايدات
الصادرة بموجب قرار وزير المالية والافتصاد رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ . ولا يغير
من هذه الحقيقة فى شيء الا يكون المدعى عليه قد قدم الى الادارة التأمين المؤقت
أو التأمين النهائى المستحق عليه لأن اداء التأمين مقرر لصالح الادارة ولا يترتب
جزاء بطلان العقد على مخالفة شرط الوفاء بالتأمين لمصلحة الادارة قد
اظهرت الى ابرام العقد مع مقدم العطاء واثقة من ملائحته وقدرته المالية على
الوفاء بالتزاماته التعاقدية . وبالدالى لا يجوز للمتعاقد مع الادارة التحلل من

التزاماته العقدية بحجة عدم وفائه هو بالتأمين الوقت والنهائي ما دام ان هذا التواء مقدر لصالح الادارة التي اطاعت الى ملاءة المتعهد معها وبما قلنا تجاوزت عن استيفاء التأمين . وعلى ذلك فانه ليس من ريب ان العقد قد اتفق ضمنيها بين وزارة الحربية وبين المدعى عليه على توريد الكليم بالامتنك والمواصفات والكيف والاسعار السابق تصديقها تفصيلا فيما تقدم ، دون ان يغير من هذه النتيجة ان المدعى عليه لم يقيم بالوفاء لصالح الادارة بالتأمين الاضرائ والنهائي المنعقد على العقد . واذا كانت هذه هي الحقيقة الاولى في هذه المظاهرة فان الحقيقة الثانية ان المدعى عليه تقدم بمرض صائب قبولاً من الادارة ، وبعد ما اخطر بقبول عرضه ، انسحب من مجال الالتزامات العقدية التي وجبت عليه بمقتضى العقد ، ولم يستجب بعد ذلك لاتذارات الادارة بوجوب تنفيذ التزاماته العقدية ، مما ألجأ الادارة في نهاية الامر الى اعادة طرح الاصناف المتعاقدة عليها في ممارسة جديدة بتصد شراء هذه الامتنك على حساب المدعى عليه وقد اسفرت الممارسة الجديدة عن رسوها بالتعبئة للكليم مقاس ٢ x ٢ متر على مصنع النيل للسجاد والكليم بطن اجمالي مقداره ٩٧٥٠ جنيتها بينما كان الثمن اجمالي الذي التزم به المدعى عليه ٧٢٤٠ جنيتها بفارق في السعر مقداره ٢٢١٠ جنيتها . اما الصنف الثاني من الكليم مقاس ٣ x ٤ متر وعدد الوحدات المتعاقدة عليها ٤٥٠ وحدة بطن اجمالي ١٣٣٩٢ تن الثابت ان هذا الصنف طرح في الممارسة الا ان جميع التجار الممارسين امتنعوا عن التقدم بعبء عن هذا الصنف الامر الذي جعل الادارة في النهاية على انتهاء العقد بالنسبة لهذا الصنف فحجزها عن شرائه على حسابها من السوق .

ومن حيث ان الملاءة ١٠٥ من لائحة المناقصات والمزايدات تعجز للادارة - حسبما ينتهي اليه تقريرها اذا رأت مصلحة في ذلك - ان توقع على المتعهد - اذا تأخر في توريد اصناف المتعاقدة عليها بموجب العقد غرامة تأخر بما لا يجاوز ٤٪ من قيمة الاصناف التي تأخر في توريدها ولما كانت الغرامة الكلية للعقد المبرم مع المدعى عليه ٢٠٨٢٢ جنيتها ، وكلفت الادارة قد رأت بموجب ميطقتها التقديرية توقيع غرامة تلحق على المدعى عليه الذي امتنع امتناعا كلياً عن الوفاء بأى التزام من التزاماته العقدية مع الادارة لذلك

فإن مطلبته ببلغ ٨٣٣ جنيهًا و ٨٢٠ مليًا قيمة غرامة التأخير عن الصنفه كلها بصنفيها تكون في محلها ومطابقة للقانون ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون فيما انتهى اليه من اعفاء المدعى عليه من دفع غرامة التأخير لما ينطوى عليه قضاء ذلك الحكم من جعل المتعاقد الممتنع امتناعا كليًا عن التنفيذ في مركز أفضل من المتعاقد المتراخي في التنفيذ ، وهذه نتيجة غير محقولة ، الأمر الذي يتعين معه القضاء بتعديل الحكم المطعون فيه الى إلزام المطعون ضده بغرامة التأخير بواقع ٤ ٪ من قيمة العقد كله — وجملة ذلك ٨٣٣ جنيهًا و ٨٢٠ مليًا .

ومن حيث أن المادة ١٠٥ من لائحة المناقصات والمزايدات بعدد أن رخصت للإدارة في توقيع غرامة التأخير على المتعهد الذي تراخى عن التوريد في الإبعاد المنصوص عليه في العقد الإداري — أجازت للإدارة في حالة استمرار المتعهد على حالة من الامتناع أو التأخير عن التوريد في الميعاد المحدد بالعقد أو خلال المهلة الإضافية أن تتخذ أحد الإجراءات التالية ونفا لما تقتضيه المصلحة العامة أولا — شراء الاصناف التي لم يتم المتعهد بتوريدها من غير ، على حسابه سواء بالممارسة أو بمناقصات محلية أو عامة بنفس الشروط والمواصفات المتفق عليها ولكن بالأسعار الجديدة التي يكشف عنها سوق السلعة محل العقد ويتحمل المتعاقد الأول الذي تم الشراء على حسابه ومسئوليته بقيمة الزيادة في الثمن مضافا إليها مصروفات إدارية بواقع ٥ ٪ من قيمة الاصناف المشتراة على حسابه ، فإن قل سعر الشراء عن السعر الوارد في العقد صار الفرق في السعر من حق الحكومة وحدها ولا يجوز للمتعاقد المتخلف عن التوريد المطالبة بهذا الفرق .

ثانيا : إنهاء التعاقد بالنسبة للاصناف التي تخلف المتعهد عن توريدها في المواعيد والمهل الإضافية ومصادرة التأمين المدفوع أو مطلبته أن لم يكن قد سبق له أداء التأمين بها يوازئ ١٠ ٪ عشرة في المائة من قيمة الاصناف التي لم يتم توريدها . والشراء على حساب المتعاقد المقصر عن التوريد أو الممتنع عنه كلية وسيلة من وسائل الضغط التي تستخدمها الإدارة لاتمام التعاقد معها على تنفيذ العقد وهو جزء من الجزاءات العقابية التي تملك الإدارة توقيعها على المتعاقد معها أن قام الموجب المبرر لذلك ، وهذا الجزاء

هو تطبيق لقاعد تنفيذ الالتزام عينا تقوم به الإدارة بنفسها عند اخلال المتعاقد معها بتمهده ضمانا لحسن سير المرافق العامة لاطراد مسيرها ومنعها من تعطلها بما قد يعرض المصلحة العامة للضرر ان توقف المرافق العام بسبب تراخى او امتناع المتعاقد عن تنفيذ التزاماته العقدية اما انهاء التعاقد بالنسبة للاصناف التى تاخر المتعهد عن توريدها فى الميعاد والمهل الاضافية ومصادرة التأمين بما بوازى ١٠٪ عشرة فى المائة من قيمتها لحق للإدارة يرتبط لسلطتها التقديرية ولا تكلف الإدارة فى هذه الحالة باثبات الضرر لأن الضرر مفترض بفرض غير قابل لاثبات العكس . ولما كان التأمين فى العقد الإدارى قد شرع أصلا لمصلحة الإدارة وسن لحمايتها ومن ثم لا يتصور أن يكون قيداً عليها أو ضاراً بحقوقها أو معوقاً لجبرها وماتها لها من المطالبة بالتعويضات المتبيلة للأضرار الأخرى التى تكون لحقتها من جراء اخلال المتعاقد بتنفيذ شروط العقد الإدارى فإن للإدارة أن تصدر التأمين فى حالة انهاء التعاقد مع المتعهد الذى تراخى عن تنفيذ العقد الإدارى فى حدود ١٠٪ من قيمة الاصناف التى انتهت الإدارة التعاقد عنها ، وللإدارة الرجوع على المتعاقد بالتعويض عن الأضرار المترتبة على امتناعه أو تراخيه فى التنفيذ سواء فى حدود ١٠٪ من قيمة الاصناف التى انتهى التفاسد عنها أو بما يجاوز تلك القيمة ويجبر الأضرار الحقيقية والنطية التى لحقت بها من جراء عدم تنفيذ المتعاقد للالتزامات العقدية . وإذا كلفت الالتزامات العقدية تقبل التيميعض والتجزأة — كما هو الحال فى هذه المنازعة حيث التزم المدعى عليه بتوريد ٥٠٠ قطعة كليم مقلس ٢ × ٣ مترا و ٥٠ قطعة كليم مقلس ٢ × ٤ مترا بسعر موحد للمتر المربع الواحد ٢ جنيه و ٨٠ مليا ولكن الثابت أن المدعى عليه امتنع امتناعا كليا عن تنفيذ التزاماته العقدية بالنسبة للصنفين ، وإن الإدارة سعت الى شراء الصنفين على حسابه بطريق الممارسة إلا أنه لم يقدم قط أى من التجار الممارسين بأى عطاء عن صنف الكليم مقلس ٢ × ٤ مترا فانه لا تثريب على الإدارة ان غلبت فى الجزاء العقدى تبعا لما اسفرت عنه نتيجة الممارسة بأن اشترت على حساب المدعى عليه فعلا صنف الكليم مقلس ٢ × ٣ مترا ثم انتهت التعاقد بالنسبة لصنف الكليم مقلس ٢ × ٤ مترا بعد ان عجزت عن شراء هذا الصنف من الكليم

من السوق على حساب المدعى عليه لعدم تقدم التجار الممارسين بأى عطاء لتوريد هذا الصنف من الكليم . وترتبتا على ذلك يحق للإدارة الرجوع على المدعى بفرق السعر عن صنف الكليم بمقاس 2×3 مترا — ٥٠٠ وحدة — والفرق فى سعر المتر المربع الواحد هو حاصل طرح السعر الجديد المتحقق فى الممارسة الثانية ٣ جنيه و ٢٥٠ مليا من السعر القديم المتحقق من الممارسة التى أبرم العقد محل النزاع على أساسها وهو ٢ جنيه و ٨٠ للمتر المربع الواحد — وجملة الفرق فى السعر عن خمسمائة وحدة كليم بمقاس 2×3 مترا هو ٢٣١٠ جنيتها يلتزم بها المدعى عليه ، وقد بلغت قيمة هذا الصنف من الكليم فى الممارسة الاولى ٧٤٤٠ جنيتها بلغت قيمته فى الممارسة الثانية ٩٧٥٠ ج ، كما يلتزم المدعى عليه بمصروفات إدارية بواقع ٥٪ من السعر الجديد المتحقق من الممارسة الثانية لهذا الصنف من الكليم ومقدار ذلك ٤٨٦ جنيتها و ٥٠٠ مليا وأخيرا يلتزم المدعى عليه بالتعويض عن الصنف الثانى من الكليم الذى قررت الإدارة بحق انتهاء العقد بالنسبة له لعدم تقدم أى عطاء عنه من التجار الممارسين فى الممارسة الثانية — وعدد وحدات هذا الصنف بمقاس 3×4 متر — ٤٥٠ وحدة كليم تعاقد المدعى عليه على توريدها بموجب الممارسة الاولى بثمن إجمالى مقداره ١٣٣٩٣ جنيتها ، ومن ثم يكون التعويض المستحق للإدارة عن امتناع المدعى عليه عن توريد هذا الصنف بما يوازى ١٠٪ من الثمن الإجمالى لهذا الصنف من الكليم وذلك بواقع ١٣٣٩ جنيتها و ٢٠٠ مليا . وقد أخطأ الحكم المطعون فيه فيما انتهى اليه قضاؤه من الزام المدعى عليه بقيمة التأمين الابتدائى بواقع ٢٪ من قيمة الصنف الثانى من الكليم وجملة ذلك ٢٦٨ جنيتها لمخالفة هذا القضاء لأحكام المادة ١٠٥ من لائحة المناقصات والمزايدات التى تجعل الحد الأقصى للتعويض عن الإصناف التى تقرر الإدارة انتهاء التعاقد بالنسبة لها ١٠٪ من قيمتها على الأقل . كما أخطأ الحكم المطعون فيه فيما قضى به من رفض الزام المدعى عليه بقيمة غرامة التأخير بواقع ٤٪ من القيمة الكلية للعقد المبرم معه عن الصنفين (٢٠٨٣٢ جنيتها) كجزاء يسبق حتما ما تلجأ اليه الإدارة إذا ما عمد المتعاقد معها الى التأخير أو الامتناع عن التنفيذ — من الشراء على حساب المتعاقد معها أو انتهاء العقد وبمصادرة التأمين بما يوازى ١٠٪ من قيمة الإصناف التى امتنع المتعاقد عن توريدها وقد أصاب الحكم

المطعون فيه وجه الحق وصحيح حكم القانون فيما قضى به من الزام المدعى عليه بفرق السعر عن الصنف الاول من الكليم بواقع ٢٣١٠ جنيهاً وبالمصروفات الادارية بواقع ٥٪ من قيمة الصنف الاول من الكليم حسبما اسفرت عنه الممارسة الثانية التي تمت على حساب ومسئولية المدعى عليه وذلك بواقع ٤٨٦ جنيهاً و ٥٠٠ ملياً — وعلى ذلك فانه يتعين تعديل الحكم المطعون فيه الى الزام المدعى عليه بقيمة غرامة التأخير بواقع ٨٢٢ جنيهاً و ٨٢٠ ملياً وبفرق السعر عن الصنف الاول من الكليم بواقع ٢٣١٠ جنيهاً وبمصرفات ادارية بنسبة ٥٪ من قيمة الصنف الاول من الكليم حسب أسعار الممارسة الجديدة وذلك بواقع ٤٨٦ جنيهاً و ٥٠٠ ملياً وبتمويض يماثل ١٠٪ من قيمة الصنف الثاني من الكليم حسب الممارسة الاولى مع المدعى عليه بواقع ١٣٣٩ جنيهاً و ٢٠٠ ملياً وجملة ذلك ١٩٦٩ جنيهاً و ٥٢٠ ملياً — وترتيباً على ما تقدم تكون الحكومة على حق في طعنها رقم ٢٥١ لسنة ٢٥ ق. ويكون طعن المدعى عليه رقم ٢٩٠ لسنة ٢٥ ق. — عليها على غير اساس سليم من القانون ، الامر الذي يجب معه اجابة الحكومة الى طلباتها ، ورفض طعن المدعى عليه ، والحكم بقبول الطعنين شكلاً وفي الموضوع برفض الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٢٥ ق. المقام من المدعى عليه وفي الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٢٥ ق. المقام من الحكومة بتعديل الحكم المطعون فيه وذلك بالزام المدعى عليه بان يدفع لجهة الادارة (وزارة الحربية) مبلغ ٤٩٦٩ جنيهاً و ٥٢٠ ملياً (اربعة آلاف وتسعمائة وتسعة وستين جنيهاً وخمسة وعشرين ملياً) والفوائد القانونية بواقع ٩٪ سنوياً من المطلبة القضائية الحسلة في ١١/١١/١٩٧٣ حتى تمام الوفاء وبالمصروفات .

الطعن رقم ٢٥١ ، ٢٩٠ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٦/١/١٩٨٢)

المبحث الثاني

التعويض

قاعدة رقم (٦٢٩)

المبدأ :

الامتناع عن تنفيذ الالتزامات الناشئة عن العقد يشكل خطأ عقدياً
موجباً للتعويض — عناصر التعويض — شرط تطبيق المادة ١٠٥ من لائحة
المنقصات والمزايدات .

ملخص الفتوى :

لما كان الخطأ العقدي هو نكوص المدين عن تنفيذ التزاماته الناشئة
عن العقد ، فإن امتناع الوزارة عن توريد الارضيات الخشبية بشكل خطاً
عقدياً في جانبها يخول المصلحة الحق في ان تطلب التعويض عن الضرر
الذي أصابها من جراء عدم قيام الوزارة بتنفيذ هذا الالتزام واذ قدرت
قيمة الارضيات الخشبية في المقاييس بمبلغ ٣٩٤٤٠٩ جم — مضافاً اليه
نفقات تصنيع قدرها ١٠٪ من هذا المبلغ وهو ما يساوي ٣٩٤٤١ جم فإن
وزارة الزراعة تلتزم بأن تؤدي الى المصلحة مبلغ ٤٣٨١٥٠ جم قيمة
الارضيات وتكاليف تصنيعها كتعويض عن اخلائها بالتزامها التعاقدى في
مواجهة المصلحة .

ولما كانت مصلحة الشهر العقاري قد تسلمت الخيام بدون ارضيات
خشبية واستخدمت بديلاً لها قيمته ١٥٠ ج ولم تسند تصنيع تلك الارضيات
لمورد آخر فإن خسارتها تقف عند ثمن الخشب وتكاليف تصنيعه التي
انتهت بالفعل للوزارة فلا يحق لها ان تطلب فوق ذلك بالنسبة ١٠٪
من قيمة الارضيات التي لم يتم توريدها لأن المطالبة بذلك بالنسبة وفتوا
لحكم المادة ١٠٥ من لائحة المنقصات والمزايدات الصادرة بقرار وزير المالية

والاقتصاد رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ انما يكون في العقود التي يلتزم فيها المورد بأداء تأمين لضمان التنفيذ ولما كانت وزارة الزراعة غير ملزمة بأداء تأمين عند ابرامها العقود الادارية ونفقا لحكم المادة ٥١ من اللائحة المشار اليها فانه لا يكون هناك مجال لاعمال هذا الحكم ، كما لا يحق للمصلحة ان تطلب بقيمة البديل الذي استخدمته عوضا عن الارضيات او بقبول لارتفاع اسعار الخشب المفترض استخدامه في تصنيعها لان تلك المطالبة لا يكون لها محل الا اذا كانت المصلحة قد تحولت بقيمة البديل علاوة على تكاليف خامات وتصنيع الارضيات الخشبية وتكبست بالفنل بمبلغ اضافية نتيجة لارتفاع اسعار الخشب وهو ما لم يتحقق لان المصلحة لم تسند تصنيع الارضيات الخشبية لمورد آخر ومن ثم يقتصر حقها على مقابل تصنيع تلك الارضيات التي ادته للوزارة .

(ملف ٧٧٢/٢/٣٢ — جلسة ١٩٨٠/١١/٢٦)

مادة رقم (٦٢٠)

المبدأ :

استحقاق الدولة تعويضا عن عدم تنفيذ الشركة المصدرة التزاماتها ، على انفس ما أصابها من خسارة وما فاتها من كسب — عدم جواز القبول عن هذه المبالغ — الا طبقا لاحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن التصريف في اموال الدولة بالبيان — انفس ذلك ان شرط القبول ان يكون بقصد تحقيق فرض ذي نفع عام وهو غير متوافر في هذه الحالة حيث يتعلق الامر بمصلحة للشركة .

ملخص الفتوى :

اذا استحق التعويض للدولة مقابل ما لحق بها من ضرر بسبب عدم تنفيذ شركة لما تمهدت به في العقد سالف الذكر ، ذلك الضرر كذي سلف القول بانه يتمثل في ضياع ما كان يعود الى الدولة من كسب فيما لو نفذت الشركة التزامها وهو الكسب الذي

قدر بالمبلغ المحدد آنفا — فانه من ثم يترتب للدولة حق في اقتضاء ذلك المبلغ والحقوق المالية التي تستحق للدولة ، ولا يجوز التنازل عنها الا طبقا لاحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ بشأن التصرف في اموال الدولة بالمجان ، وهي احكام لا تجيز التنازل الا بقصد تحقيق غرض ذي نفع عام ، وهو القصد الذى لا يتحقق مباشرة في الحالة محل البحث حيث يتصل الامر في اسله بمصلحة ذاتية للشركة وغنى عن البيان. انه وقد قام الاساس القانونى لاستحقاق التعويض بثبوت الضرر المشار اليه نتيجة اخلال الشركة بالتزامها ، فان الاعفاء من اداء التعويض يكون من باب التنازل عن مال من اموال الدولة .

(فتوى رقم ٥١٦ فى ١٦/٨/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٦٢١)

المبدأ :

لا نلتزم الإدارة بأن تلجأ الى القضاء للحصول على حكم بالتعويض مادام ان المقدم يخولها الحق في اجراء المقاصة دون حاجة الى اتخاذ اجراءات قانونية او قضائية .

ملخص الحكم :

لا وجه لالزام الإدارة الطاعنة بأن تلجأ الى القضاء لتحصل منه على حكم بالتعويض مادام أن المقدم يخولها صراحة الحق في اجراء خصم (مقاصة) دون حاجة الى اتخاذ اجراءات قانونية او قضائية من اية مبالغ تكون مستحقة او تستحق للتعاقب معها كل سبب الاستحقاق لدى المصلحة نفسها او اية مصلحة حكومية اخرى ، عن كل خسارة تلحقها من جراء ذلك . ماذا كان المقدم قد نص بعد ذلك على أن يكون ذلك : « بدون الاخلال بحق المصلحة في المطالبة قضائيا بالخسائر التى لا يتيسر لها استردادها » فهذا بالضرورة لا يعنى الزام المصلحة بالالتجاء الى القضاء مادام ان في حوزتها القدر من المبلغ الكافية لجبر التعويض عن الاضرار (المقاصة من الامور الضرورية : لان لنا في عدم الدفع مصلحة اربى من

مصلحتنا في استرداد ما ندفع — من مدونة جوستينيان ونقلها الى العربية
عبد العزيز فهمي) بل النص يعنى تخويل الادارة حق الالتجاء الى القضاء اذا لم
تكف المبالغ التى فى حوزتها لجبر الضرر كليلا .

(طعن رقم ١١٨٠ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/٢٧)

قاعدة رقم (٦٣٢)

المبدأ :

**الفاء المقد لا ينفى حق جهة الادارة فى المطالبة بتمويض عن الاضرار
التي لحقتها .**

ملخص الحكم :

ان الفقرة الاولى من المادة (٥٣) من لائحة المناقصات والمزايدات
تنص على انه مع مراعاة احكام المادة (٧٦) اذا لم يتم صاحب المطء المقبول
بإداء التأمين النهائى فى المدة المحددة له فيجوز للجهة الادارية المتعلقة بموجب
اخطار بسيط بكتاب موصى عليه ودون حاجة لاتخاذ اية اجراءات اخرى
او الالتجاء الى القضاء الى ان تضى المقد وتصادر التأمين المؤقت او ان تنفذه
كله او بعضه على حساب صاحبه بمعرفة تلك الجهة او بواسطة احد مقضى
المطءات التالية لمطئه او بممارسة او بمناقصة عامة او محلية .

ومن حيث انه ولئن كان مقتضى هذه المادة ان جهة الادارة — فى
حالة تخلف الراسى عليه المطء عن سداد التأمين النهائى — بالخيار بين
انهاء الرابطة العقدية ومصادرة التأمين او التمسك بالمعد وتنفيذه على
حسابه ، الا ان مصادرة التأمين المؤقت ، فى حالة الفاء العقد لا يمدو فى
حقيقته تعويضا عما اصاب جهة الادارة من ضرر ، وليس فى هذا الحكم
ما يفيد انه قصد به الخروج على القواعد العامة فى العقود الادارية التى
تجيز المطالبة بتمويض عن الاضرار التى تلحق الادارة اذا جاوزت قيمتها
ذلك التأمين .

(طعن رقم ١٢٥١ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١١/٩)

المبحث الثالث

الجمع بين مصادرة التأمين والتعويض

قاعدة رقم (٦٢٢)

المبدأ :

الجمع بين مصادرة التأمين والتعويض جائز طالما لا يحظر العقد الإداري هذا الجمع صراحة وما زال التصرر موجودا بعد مصادرة التأمين .

ملخص الحكم :

انه من المقرر ان الجمع بين مصادرة التأمين والتعويض رهين بأن لا يحظر العقد الإداري صراحة هذا الجمع ، وان يكون الضرر لا يزال موجودا بعد مصادرة التأمين أى يجاوز قيمة هذا التأمين ، فإذا كانت مصادرة التأمين قد جبرت الضرر كله فلا بطل للتأمين بالتطبيق للتواعد العامة ما لم يتفق على خلاف ذلك .

(طعن رقم ١٠٨ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢١)

قاعدة رقم (٦٢٣)

المبدأ :

جواز الجمع بين التعويض عن اخلال التعاقد بالتزاماته وبين مصادرة التأمين ما لم يحظر العقد ذلك .

ملخص الحكم :

ان التأمين يخلط في طبيعته وتاليته عن مصادرة التأمين الذى يعد احد الجزاءات المالية التى جرى لعرف الإداري على اشتراطها في عقود

الإدارة والتي بردها الى ما يتميز به العقد الإداري من طابع خاص يتميز فيه بتليب المصلحة العامة ما عداها عن طريق تمتع الإدارة في العقد الإداري بسلطات متعددة مباحة في مصادرة التأمين ، ومن هنا فانه لا ترتيب على الجهة الإدارية أن يجتمع لها في حالة نسخ العقد مصادرة التأمين مع استحقاق التعويض إذ لا يعتبر الجيع بينهما ازدواجا للتعويض محظورا ، على أن الجيع بينهما رهين بأن لا يحظر العقد صراحة هذا الجيع ، وهذا هو الشأن في العقد موضوع النزاع .

الثابت من شروط العقد سابقة الذكر أن حق الجهة الإدارية في مصادرة التأمين ليس حقا مطلقا بل يقف عند حدود معينة وهي أن لا يجاوز ١٠ ٪ من قيمة الفسائل التي لم يتم المدعى عليه بتوريدها ، ولما كان الثابت أن المدعى عليه لم يتم قطع ونقل العدد المتفق عليه من الفسائل وقدره مائة ألف فسيلة ولم يسلم منها غير ٢٤٩٦ فسيلة مصلحة وذلك على الرغم من إعطائه مهلة اضافية للتوريد ، وبذلك يكون مجموع الفسائل التي لم يتم تسليمها ٩٧٥٠٤ فسيلة ، وتبلغ قيمتها ١٦٠٨٧ جنيهها وبذلك لا يحق للوزارة وفقا للعقد أن تصدر من هذا التأمين سوى عشرة في المائة — من قيمة ما لم يورده — وقدرها ١٦٠٩ جنيهها ببراءة أن ثمن الفسيلة الواحدة وفقا للعقد ١٦٥ مليا ، وتكون مصادرة الوزارة لإبكمال التأمين البالغ قدره ١٦٥٠ جنيهها مخالفة لشروط العقد الأمر الذي يتعين معه استتزال الفرق وقدره واحد وأربعون جنيهها من المبالغ المطالب بها .

(طعن رقم ١١٢٦ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/٢٢)

قاعدة رقم (٦٢٥)

المبدأ :

جزاء اغلال الشركة المصدرة بالالتزام التعاقدى بالتصدير — التزامها بالتعويض طبقا للتواعد العامة فضلا عن مصادرة التأمين النهائي ، على أن يخضم مقدار التأمين بن قيمة التعويض اذا كانت هذه القيمة تزيد عليه .

ملخص الفتوى :

ان تخلف الشركة المصدرة عن الوفاء بالتزامها يستتبع التزامها بالتعويض عن ذلك طبقا للقواعد العامة ، كما يستتبع مصادرة التأمين النهائي المدفوع منها طبقا لاحكام لائحة المناقصات والمزايدات التى نص فى شروط المزايدة على أنها تكمل شروط العقد وطبقا للعقد ذاته الذى يقضى بأن للوزارة مصادرة التأمين النهائى اذا تأخر المصدر فى تنفيذ شروط المزايدة ، مما يقتضى إمكان ذلك عند التخلف عن التنفيذ نهائيا ، من باب أولى يضاف الى ذلك استحقاق الحكومة ، الحصيلة المدفوعة عند العقد والتى نص فى الشروط المتفق عليها على أنها تصبح من حق الحكومة بمجرد حصول المرخص على ترخيص التصدير وأنه لا ينظر فى ردها بأى حال من الاحوال حتى ولو لم يتم المصدر بالشحن .

وغنى عن البيان أن مصادرة التأمين النهائى ، فى هذه الحالة انها تكون من قبل التعويض عن عدم التنفيذ وبهذه المثابة فانه لا يجمع بين التأمين النهائي وبين مقدار التعويض وانما يخصم مقدار التأمين من قيمة التعويض ان كانت هذه القيمة تزيد عليه .

وتقدر قيمة التعويض عن عدم تنفيذ الالتزام المشار اليه على أساس ما نشأ عن عدم التنفيذ من ضرر ، يتمثل فيما لحق الوزارة من خسارة وما فات عليها من كسب بشرط أن يكون هذا نتيجة طبيعية لعدم الوفاء بالالتزام ويعتبر الضرر نتيجة طبيعية اذا لم يكن فى استطاعة الدائن ان يتوقاه ببذل جهد معقول (م ١ ، ٢ من القانون المدنى) .

وبمراجعة ما سبق فان التعويض الذى يستحق لوزارة الاقتصاد فى خصوصية الحالة محل البحث يتمثل ، فى مقابل ما ضاع عليها من ربح قدرته الادارة العامة للتند ببلغ ١٧٧٦٥ جنيها ، هو مجموع ما كانت تحصل عليه لو بيعت بأى كمية الارز المتفق عليها بالجنيهات الاسترلينية على أساس انه عندئذ كانت الوزارة تتقاضى عن كل طن مبلغ ٩ جنيهات و ٥٣٠ مليما يمثل الحصيلة المقررة والتى تقدر بنسبة ٧٧٪ من كل جنيه استرليني على أنه وقد عرضت الشركة ان تقوم بتصدير تلك الكمية على أساس ان يتم الدفع بالجنيه المصرى وعلى ان يكون سعر الطن فى هذه

الحالة ٤٠ جنبها وعلى أن تحصل الحكومة على حصيدتها ٥ جنيهات و ٢٥٠ ملياً من كل طن — فانه كان من شأن هذا العرض أن ينقص من قيمة ما ضاع على الحكومة من ربح بسبب تخلف الشركة عن التزامها بحيث يكون مقدار ما ضاع على الحكومة من ربح هو مبلغ ٤ جنيهات و ٧٠٠ مليون من كل طن أي ما مجموعه ٨٩٢٠ جنبها من الكمية كلها ولما كانت الحكومة بعدم قبولها هذا العرض قد تسببت في عدم تخفيض مقدار الضرر الذي لحق بها فانها تكون قد ساهمت في زيادة مقدار ما ضاع عليها من كسب فلا يحق لها أن تطلب بما يقابل هذه الزيادة وينحصر حقتها في المبلغ الآخر الذي يمثل ما ضاع عليها من كسب نتيجة خطأ الشركة المذكورة وحدها ويخضع من هذا المبلغ ما أنته الشركة من تأمين نهائي فيكون الفرق وتقدره (٢١٢٠ ج) هو بقى التعمييض المستحق للوزارة قبل الشركة .

(فتوى رقم ٥١٦ في ١٦/٨/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٦٣٦)

المبدأ :

حق جهة الإدارة في مصادرة التأمين دون حاجة الى الاقتضاء الى القضاء في حالة عدم التنفيذ — يثبت سواء نص في شروط العقد أم لم ينص عليه — ليس على جهة الإدارة أن تثبت في مجاله ركن الضرر وليس للمتعاقد معها أن يثبت أن الضرر الذي لحقها يقل عن التأمين — التأمين قد يمثل الحد الأدنى للتعمييض الذي يحق لجهة الإدارة اقتضائه لكنه يقينا لا يمثل الحد الأقصى لما قد يطلب من تعويض — أساس ذلك أن التأمين شرع لمصلحة الإدارة وليس قيدا عليها أو ضلوا بحقوقها في التعمييض الشامل .

ملخص الحكم :

يقصد بالتأمين النهائي أن يكون ضمانا لجهة الإدارة يؤمنها الأخطاء التي قد تصدر من المتعاقد معها حين يباشر تنفيذ شروط العقد الإداري ، كما يضمن ملادة المتعاقد معها عند مواجهة المسئوليات التي قد يتعرض

لها من جراء اخلاله بتنفيذ احكام العقد الادارى . فلا يمكن لجهة الادارة ان تتجاوز من التامين حرما على مصلحة المرفق العام وانتظام سيره . ومن هذا الضمان تحصيل الادارة غرامات التأخير . والتعويضات والمبالغ المستحقة على المتعاقد ، فالتامين فى حقيقته هو ضمان لتنفيذ العقد الادارى على النحو المذكور ، فلا يمكن تصور قيام هذا الضمان ، ما لم يكن للادارة حق مصادرة التامين اى اقتضاء قيمته بطريق التنفيذ المباشر ودون حاجة الى الاجتهاد الى القضاء ، فى حالة عدم التنفيذ ، سواء نص ام لم ينص فى الشروط على هذا الحق ، والا لما كان هناك محل اصلا لاشتراط ابداع التامين مع العطاء . واذا كان التامين ضمانا لجهة الادارة شرع لمصلحتها ، ومن لحايتها ، فلا يتصور منطقا ان يكون التامين قيذا عليها ، او ضارا بحقوقها ، او معوقا لجبرها ومانعا لها من المطالبة بالتعويضات المتأيلة للاضرار الاخرى التى تكون لحقتها من جراء اخلال المتعاقد بتنفيذ شروط العقد الادارى ، خاصة اذا كان التامين المودع لا يكفى لجبر كافة الاضرار جبرا شاملا وانما . والقول بغير هذا النظر يؤدى الى شذوذ فى تطبيق احكام العقد الادارى اذ من المسلم ان اجهة الادارة الحق فى توقيع غرامات تأخير على المتعهد الذى يتأخر فى تنفيذ التزاماته فى المواعيد ، ومن المسلم ايضا ان لها الحق فى مصادرة التامين عند وقوع الاخلال ، وذلك دون حاجة لاثبات ركن الضرر ، لا لان هذا الركن غير مشروط اصلا ، وانما لانه ركن يفترض فى عقد ادارى يفرض غير قابل لاثبات العكس — فلا يجوز للمتعاقد مع جهة الادارة ان يثبت ان الضرر الذى لحق الادارة يقلل عن التامين — ومن ثم لا يتصور ، والامر كذلك ، ان لا يكون للادارة الحق فى الرجوع على المتعهد المقصر ، وبالتعويض الذى يعادل قيمة الاضرار فى الحالة التى تجاوز فيها هذه القيمة مبلغ التامين المودع . بل يحق لجهة الادارة بغير شك ان تطالب المتعاقد معها بتكيلة ما يزيد على مبلغ التامين الذى لا يفى بالتعويضات اللازمة عما اصلب جهة الادارة من اضرار حقيقية وعملية . ذلك ان التامين قد يمثل الحد الأدنى للتعويض الذى يحق

للإدارة انتفاضه ، ولكنه ، بقينا ، لا يمثل الحد الأقصى لما قد يطلب من تعويض .

(طعن رقم ١٢٨٩ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢)

ملف رقم (٦٣٧)

المبدأ :

رجوع جهة الإدارة بالتعويضات الأخرى عند مصادرة التأمين الذي يقل عن مستوى التعويض الكامل — أساسه في حالة نسخ العقد — القواعد العامة في العقود والتي تقضي بأن كل خطأ ترتب عليه ضرر يلزم من ارتكبه بالتعويض — صور من الإضرار التي يجرى التعويض عنها .

ملخص الحكم :

ان رجوع الإدارة بالتعويضات الأخرى . على المتعاقد معها المتضرر في حقها ، عند مصادرة التأمين الذي يقل عن مستوى التعويض الكامل لا يستند الى اعتبار العقد قابلاً ، وينفذ على حساب المتعاقد . مع أنه سبق نسخه — على نحو ما اتجه اليه الحكم المطعون فيه — وانما يستند ذلك الرجوع ، الى احكام القواعد العامة في أي عقد كان ، وتلك الاحكام تقضي بأن كل خطأ ترتب عليه ضرر يلزم من ارتكبه بالتعويض ويقدر قيمة الضرر ، وهذه الاحكام لا تتعارض البتة مع فكرة التأمين في العقود الإدارية بوجه عام . ولا غرو أن تروق اسعار ، ونزول جعل المتأمن . وما يضيع على جهة الإدارة من كسب محقق ، كل أولئك تمثل في حقيقتها اضرار فعلية وقيماً مطلوبة لاحقت الإدارة وتماثلت عليها من جراء اخلال المتعاقد معها بتنفيذ ما التزم به قبلها .

(طعن رقم ١٢٨٩ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢)

قاعدة رقم (٦٢٨)

المبدأ :

الجزاءات التي تلك الإدارة تقيمها على المتعاقد معها الذي اخل بالتزاماته قبلها — التفرقة بين مصادرة التأمين والمطالبة بالتعويض الكلي — منط جواز الجمع بينهما — هو بحسب الشروط المتصوص عليها في العقد وعدم انصراف نية المتعاقدين الى اعتبار المصادرة تعويضاً او جزءاً منه — جلال بالنسبة لمقد استغلال يقصف .

ملخص الحكم :

يبين من الاطلاع على بنود العقد المبرم بين محافظة القناة والمطمون عليه وفي نطاق مواد الشروط الخاصة بمزايدات استغلال المتصف المذكور الا تريب على الوزارة الطاعة اذا استعملت حقها الذي خولتها اياه بنود العقد وشروط الزيادة مألقت العقد وصاشرت التأمين وراحت ايضا تطالب بالتعويض عن الاضرار التي لحقت بها من جراء اخلال المتعاقدين معها بالشروط المتفق عليها فمصادرة مبلغ التأمين في الحالة الراهنة هي بمثابة جزء من الجزاءات التي تلك محافظة القناة المتعاقدة بتقييمها على الطرف المتعاقد معها عندما يخل بالتزاماته وذلك بمقتضى المادة ٢١ من شروط العقد المبرم بينهما وبين المدعى عليه بسبب وقوع هذا الاخلال في ذاته . اما المطالبة بالتعويض فيقصد بها مواجهة الاضرار التي لحقت بالادارة من جراء خطأ المتعاقد معها وقد نصت المادة ٢١ من شروط الاستغلال على ان لجهة الادارة ان تعتبر هذا العقد ملغى وانه يترتب على هذا الانهاء اعتبار التأمين المودع من حق البلوكات وذلك كله دون مسلسل بحقتها في الرجوع على المتعهد بالتعويض عن الاضرار التي تلحقها نتيجة لاخلال المتعهد بتمهدهاته اذا كان لذلك وجه فليس ثمة — في الخصوصية المعروضة — ما يمنع من الجمع بين هذا الجزاء والتعويض في العقد الاداري المبرم بين الطرفين ، فلكل منهما سببه ومبررانه ولا تعارض بين هذا الجزاء والتعويض ولا بين ايهما وبين نسخ العقد .

ولا وجه للقبول بما سبق ان قضت به هذه المحكمة في الطمن رقم ١١٥٦ لسنة ٥ القضائية من عدم جواز الجمع بين تعويضين في وقت واحد وبين واقع الحال في خصوصية الدعوى المطروحة لاختلاف وقائع النزاع وشروط التعاقد وطبيعة المبالغ المطالب بها في كل منها بالنسبة للامانة اذ يحكم وقائعها ما تخصص بالنص في شروط التعاقد وهي شروط صحيحة ومشروعة في مجال المقد الادارى ويتمين اعمالها وتقضى هذه الشروط باستقلال مصادرة مبلغ التأمين عن المطالبة بالتعويض الكليل المستحق عن الاضرار الناتجة عن اخلال التمتع بتنفيذ التزاماته الناشئة عن العقد اذ يؤخذ منها ان نية المتعاقدين لم تنصرف الى اعتبار مصادرة التأمين تعويضا او اجراء عن التعويض المستحق عن هذه الاضرار الامر الذى لا تقوم معه فكرة الجمع بين تعويضين .

(طمن رقم ٧٨٤ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٨)

قاعدة رقم (٦٣٩)

المبدأ :

جواز الجمع بين التعويض ومصادرة التأمين عند فسخ العقد — شرط ذلك — تجاوز الضرر قيمة التأمين وعدم حظر العقد الادارى هذا الجمع صراحة — اساس ذلك — اختلاف التعويض عن مصادرة التأمين في الطبيعة والسبب والنتيجة — الاول يرد القواعد العامة في العقود المدنية والادارية على السواء جبرا للضرر تعاقدى والآخر جزاء مالى للاندثار توقيعه في العقود الادارية وحدها .

ملخص الحكم :

ان البند « ١٨ » من الشروط العامة للعطاء ينص على ان « تدفع قيمة الاجرة التى يتفق عليها الى خزينة المصلحة مقدما في اليوم الاول من كل شهر . واذا تأخر التمتع في دفع الايجال في الميعاد المحدد فللمصلحة الحق في فسخ العقد ومصادرة التأمين » .

(١) شراء الاصناف التي لم يتم المتعهد بتوريدها من غيره على حسبه .

(ب) انهاء التعاقد فيجب يختص بهذه الاستثناء بمصادرة التأمين ...

وذلك دون اخلال بحق الوزارة او المصلحة او السلاج في المطالبة

بالتعويض .

وغني عن البيان ان الجمع بين مصادرة التأمين والتعويض رهين
بالا يحظر العقد الاداري صراحة هذا الجمع وان يكون الضرر لا يزال
موجودا بعد مصادرة التأمين ، اى يجاوز قيمة التأمين . فلذا كانت
مصادرة التأمين قد جبرت الضرر كله ، فلا محل للتعويض بالتطبيق
للقواعد العامة ما لم يتفق على خلاف ذلك . وغير خاف ان هذه التحفظات
التي ترد على المبدأ العام المشار اليه توجه النظر الى كل حالة على حدة
بحسب الشروط التي ابرمت فيها وبحسب ظروف احوالها وملابساتها
وتدعو الى التزام الحذر في تعميم حكم حالة بذاتها على سائر الحالات
الاخرى التي قد تبدو متماثلة . وفي هذا المقام يهم المحكمة ان تنبه
الى عدم قيام التعارض بين المبدأ العام سالف البيان بالتحفظات التي
ترد عليه على النحو المفصل آنفا وبين ما سبق ان قضت به في ٢٥ من
فبراير سنة ١٩٦١ في الطعن رقم ١١٥٦ لسنة ٥ القضائية ، نقضاً
هذه المحكمة في الطعن المذكور انما يحل — كما جاء صراحة في اسباب
الحكم المشار اليه مقرونة بظروف الخصوصية التي فصل فيها — على
ان التعويض المطلب به كل يظل عن المبلغ الذي حصلت عليه الوزارة
معلا بمصادرتها للتأمين اى ان مصادرة التأمين قد جبرت الضرر كله .

(طعن رقم ١٣١٦ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٢٢)

قاعدة رقم (٦٤٠)

المبدأ :

التأمين المودع يمثل الحد الأدنى للتعويض ولكن لا يمثل الحد الأعلى —

إذا كانت قيمة التأمين لا تفي وحدها بجبر الضرر فإنه يتمين الحكم بالتعويض

الكافي لجبره بالإضافة الى التأمين .

(٦٤ — ج ١٨)

ملخص الحكم :

إن التأمين الموضح لفصلان تحت بند الحد إنما يملأ الحد الأدنى للتأمين الذي يحق للإدارة اقتضاه ، بحيث لا يقل من المقتصد المقتصر أن يثبت أن الضرر يقل عن مبلغ التأمين إلا أنه لا يقل بقينا الحد الأقصى ، فإذا كانت بمصادرة التأمين قد جبرت الضرر كله فإنه لا محل للحكم بالتعويض ما لم يتفق على غير ذلك ، أما إذا كانت قيمة التأمين لا تفي وحدها بجبر الضرر فإنه يتمم الحكم بالتعويض الكافي لجبره بالإضافة إلى التأمين ، ومن ثم فإنه ينبغي في حساب التعويض المستحق مراعاة خصم التأمين منه .

(طعن رقم ٥٠٨ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/١٨)

والهما — الفوائد التأخيرية

المبحث الأول

استحقاق الفوائد التأخيرية دون التبعات الضرر

قائمة رقم (٦٤١)

أولاً :

الفوائد التأخيرية — استحقاق البالغين أيهما دون حاجة إلى إثبات ضرر لحقه من التأخير وفقاً نص المقتنين ٢٢٦ و ٢٢٨ من القانون المدني — لا يفر من هذا الحكم القول بعدم جواز الجمع بين تعويضين باعتبار أن هذه الفوائد لا تخرج عن كونها تعويضاً — تطبيق حكم هاتين المقتنيتين في نطاق الروابط المعنوية الإدارية باعتباره من الأصول العامة في الالتزامات — رفض الحكم بالفوائد التأخيرية يعتبر خطأ في تأويل القانون وتطبيقه .

بخص الحكم :

لا وجه لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن الفوائد لا تخرج من كونها تعويضاً ، وأن المبلغ المطلوب به لا يخرج هو أيضاً عن كونه تعويضاً ، وأنه لا يجوز الجمع بين تعويض وآخر إذ يكفي لجبر الضرر الحكم للوزارة بالمبلغ ، لا وجه لذلك بعد أن استقرت أحكام هذه المحكمة على أن الفوائد المطلوبة في مثل هذه القضية إنما هي فوائد تأخيرية عن مبلغ من التقود معلوم المقدار وقت الطلب ، لأن العقد قد أرسى قواعد تحديد وبيان مقداره . فإذا تأخر المدين في الوفاء بالمبلغ من التقود المعلوم المقدار وقت المطالبة به حسبما سلف الإيضاح فلن الدائن يستحق الفوائد القانونية وفقاً لنص المادة (٢٢٦) من القانون المدني ، وذلك من تلخيص المطالبة

التعسفية بها والضرر يفترض في هذه الحالة بحكم القانون . وقد نصت
المادة (٢٢٨) من القانون المدني على أنه لا يشترط لاستحقاق فوائد
التأخير قانونية كانت او اتساقية ان يثبت الدائن ضررا لحقه في هذا
التأخير ، نعم ان فوائد التأخير ليست على وجه الاجمال الا صورة من
صور التعويض ، الا انها تستحق دون ان يلزم الدائن باتيبت خطأ المدين ،
بل ولا باتيابة الدليل على ضرر حل به . فالأصل ان تقدير هذه الفوائد
تقدير جزائي ، سواء احصيت على اساس السعر القانوني أم على اساس
سعر اتساقى . وغنى من القول ان المادتين (٢٢٦ و ٢٢٨) السالفه
الاشارة اليهما ولئن كانتا قد وردتا في التقنين المدني الا انه سبق لهذه
الحكمة ان قضت بتطبيق احكامها في نطاق الروابط العقدية الادارية ،
يعتبر ان هذه الاحكام هى من الاصول العامة في الالتزامات .

وتأسيسا على ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض طلبه
هذه الفوائد التأخيرية تد اخطا في تأويل القانون وتطبيقه .

(طعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/١١/١٧)

المبحث الثاني

تأخير سريان الفوائد القضائية

قاعدة رقم (٦٤٢)

المبدأ :

حق الإدارة في الرجوع على المتعاقد المتصر بفرق الثمن الذي تكبته والمصاريف الإدارية وغرامة التأخير — سريان الفوائد القانونية على هذه المبالغ من تاريخ المطالبة القضائية بواقع ٤ ٪ سنوياً — أسس ذلك من نص المادة ٢٢٦ من القانون المدني .

ملخص الحكم :

ان فوائد فرق الثمن الذي نات على الإدارة بسبب تقصير المتمعن ضده والذي حق لها الرجوع به عليه وهو مبلغ نقدي كما ان هذا الوصف يصدق على المصاريف الإدارية باعتبارها مكلة لفرق الثمن وملحقاته كما يصدق على غرامة التأخير التي هي تعويض اتفاقي جزائي عما أصاب المرفق المصام من ضرر مرده اخلال بحسن سيره وهو ضرر مفترض يختلف في طبيعته وسببه عن الضرر الناتج من تحمل الإدارة لفرق الثمن وملحقاته والتعويض المستحق عن هذين الضررين مكمل للآخر ، ومتى كان شقاً هذا التعويض مملوئاً المقدار وقت الطلب وتأخر المدعي في الوفاء بهما فإنه يرتكب بذلك خطأ يختلف عن خطئه الأصلي في التقصير ، وينبني على ذلك أن المتصر تجرى في شأنه الفوائد القانونية عن المبلغ المذكور كله من تاريخ المطالبة القضائية بواقع ٤ ٪ سنوياً وفقاً لنص المادة ٢٢٦ من القانون المدني .

قائمة رقم (٦٤٣)

نقلا :

نص لائحة المناقصات والمزايدات على قيمة المصروفات الإدارية —
اعتبار هذه المصروفات مطروحة المقتار وقت رفع الدعوى — استحقاق
الفوائد القانونية في هذه الحالة من تاريخ المطالبة القضائية وليس من تاريخ
صدور الحكم .

مقتضى الحكم :

لما كان مقدار المصروفات الإدارية قابلا للتحديد بالنسبة المتضمن
عليها في لائحة المناقصات والمزايدات ومن ثم فهو المقتار وقت رفع
الدعوى ، فإنه يتعين الحكم بالفوائد القانونية المنتهقة عنه تصويبه من
تاريخ المطالبة القضائية وليس من تاريخ صدور الحكم بها وفقا لحكم المادة
٢٢٦ من القانون المدني .

(ظمن رقم ١١٦٣ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٣)

المبحث الثالث

ما نصرى عليه الفوائد القانونية

تكملة رقم (٦٤٩)

المبدأ :

إخلال المتعهد بالتزاماته — حق الإدارة في الرجوع عليه بفرق الثمن الذى تكبدته في شراء الاصناف التى امتنع المتعهد عن توريدها — سرعان الفوائد القانونية على هذا الفرق — المصاريف الادارية التى تستحقها الإدارة باعتبارها مكيلة لفرق الثمن وكذا غرامة التأخير التى تمد تعويضا إضافيا جزائيا — سرعان الفوائد القانونية على كل منها .

ملخص الحكم :

ان الفوائد القانونية التى تستحق على فرق الثمن الذى تكبدته الإدارة في شراء الاصناف التى امتنع المتعهد عن توريدها ، والذى يحق لها الرجوع عليه به طبقا للشروط الصماء نتيجة لاختلاله بالتزامه . بوصف هذا الفرق مبلغا تقديريا تعويضا عما تحلته الإدارة بخطأ المتعهد بسبب عدم قيامه بتنفيذ التزامه التعاقدى ، وهو توريد الاصناف المتفق عليها في الميعاد المحدد ، كما يصدق على المصاريف الادارية باعتبارها مكيلة لفرق الثمن المشار اليه وبلحقه به ، ويصدق أيضا على غرامة التأخير التى هى تعويض انتفى جزائيا عما أصاب المرفق العلم من ضرر مرده الى الاختلال بحسن سير هذا المرفق نتيجة تعطيل حصوله على الاصناف المتفق على توريدها في الوقت المناسب ، الذى قدرت الإدارة احتياج المرفق اليها فيه الى أن تم لها شراؤها على حساب المتعهد المتخلف من متعهد آخر بموجب مخالصة مطية ، وهو ضرر يفترض يختلف في طبيعته وسببه عن الضرر الناتج من

تحمل الإدارة فرق الثمن وملحقاته ، والتعويض المستحق عن كل من هذين
الضررين يكمل الآخر . ومضى كأن شقاً هذا التعويض معلوم المقدار وقت
الطلب وتأخر الدين في الوفاء بهما معاً يرتكب بذلك خطأ يختلف عن خطئه
الاصلي في التقصير في التوريد ، هو مجرد التأخر في ذاته في الوفاء بهذا
المبلغ من النقود الذي عين مقداره على الاسس المتقدمة بمقتضى
شروط العقد والذي أصبح معلوماً له ومبنيحاً في ذمته وإن نازع في
التزامه به . وينبنى على هذا سريان الفوائد القانونية في حقه عن المبلغ
المذكور من تاريخ المطالبة القضائية بها وفقاً لنص المادة ٢٢٦ من القانون
المدني .

محكمة طعن رقم ٥٢١ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٦

قاعدة رقم (٦٤٥)

المبدأ :

فوائد قانونية — استحقاق هذه الفوائد على ما يستحق لجهة الإدارة
في ذمة المقعد المخل بالتزاماته من فرق السعر الذي تبينته نتيجة ائحة
التشغيل على حسابه وكذلك قيمة النصفة المستحقة قانوناً على اواخر التوريد
فضلاً عن المصاريف الادارية واعتبارها مكلة لفرق السعر وملحقة به وعلى
غرامة التأخير .

ملخص الحكم :

ان هذه المحكمة سبق ان قضت بأن المادة ٢٢٦ من القانون المدني
التي تنص على أنه « اذا كان محل الالتزام مبلغاً من النقود ، وكان معلوم
المقدار وقت الطلب وتأخر المدين في الوفاء به كان ملزماً بأن يدفع للدائن
على سبيل التعويض عن التأخير فوائد قدرها اربعة في المائة في المسائل
المدنية وخمسة في المائة في المسائل التجارية . وشرى هذه الفوائد من
تاريخ المطالبة القضائية بها ان لم يحدد الاتفاق او العرف التجاري تاريخ

إخر لسريتها وهذا كله ما لم ينص القانون على غيره . . وأنه إذا كان ثمة تعهد يتضمن التزاما أصليا من جانب المدعى عليه هو التزام بمصلح محله توريد سلعة بمقتضى عليها — كما هو الحال في خصوصية هذه الدعوى — وكان من المتفق عليه أنه في حالة الإخلال بهذا الالتزام أو بأحد الالتزامات الأخرى التي تضمنها العقد ، يترتب في ذمة المتهمم التزام آخر : كإثر احتياطي لعدم الوفاء محله أداء مبلغ من النقود معلوم المقدار ، وكان الثابت أن المدعى عليه قد تفرغ في الوفاء به على الرغم من المطالبة الودية ، فانه يستحق على هذا المبلغ موائد تأخرية لصالح المحكوم له بوائع ٤٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية ، ولا وجه للتحدي بأن الموائد لا تخرج عن كونها تعويضا وأن المبلغ المطلوب به لا يعدو أن يكون هو أيضا تعويضا وأنه لا يجوز الجمع بين تعويض وآخر لذلك كله متى كانت الفوائد المطلوبة هي موائد تأخرية عن مبلغ من النقود معلوم المقدار وقت الطلب وتأخر المدعى في الوفاء به فيستحق الدائن الفوائد القانونية بالتطبيق للمادة ٢٢٦ من القانون المدني من تاريخ المطالبة القضائية بها ، والضرر مفترض في هذه الحالة بحكم القانون وفقا للمادة ٢٢٨ من القانون المدني التي تنص على أنه « لا يشترط لاستحقاق موائد التأخير قانونية كانت أو اتفاقية أن يثبت الدائن ضررا لحقه من هذا التأخير ، وما تقدم يصدق على فرق السعر الذي تكبدته الجهة الإدارية في تشييل الاصناف التي رفضتها لعدم مطابقتها شروط المواصفات المتعاقد عليها ، ويحق للجهة الإدارية الرجوع على المدعى عليه طبقا لحكم المادة ١٠٥ من لائحة المنقصات والمزايدات لاختلاله بالتزاماته كما يصدق على قيمة الحفعة المستحقة قانونا على أوامر التوريد وكذا المصاريف الإدارية باعتبارها مكملة لفرق السعر وملحقته به وعلى غرامة التأخير التي هي تعويض انتقامي جزائي عما أصاب المرفق العام من ضرر بسبب تعطيل حصوله على الاصناف المتعاقد على توريدها . . البقت المتفق عليه وهو ضرر مفترض يخلف في طبيعته وسببه عن الضرر الناتج من تحمل الإدارة فرق السعر وملحقته ولما كانت هذه المبالغ مطلوبة المقدار وقت الطلب وتأخر المدعى في الوفاء بها فانه يكون بذلك قد ارتكب خطأ يخلف

عن خطئه الأصلي في الإخلال بالتوريد يستوجب نسيان الفوائد في هذه
من المبلغ الذي تقامس من الوفاء به وذلك من تاريخ المطالبة القضائية
وفقاً لنص المادة ٢٢٦ من القانون المدني .

(طعن رقم ٦٦٩ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٩)

ملحقة رقم (٦٦)

المبدأ :

نسيان الفوائد على التزامات المحكوم بها وعلى التعويض المستحق من
الإخلال بالتزامات التعاقبية .

ملخص الحكم :

يبين من الرجوع الى أحكام المادة ٢٢٦ من القانون المدني ، وهي من
الاصول العامة للالتزامات التي جرى قضاء هذه المحكمة على تطبيقها على
الروابط العقدية الادارية متى كان محل الالتزام مبلغاً من النقود وكان
معلوم المقدار عند الطلب وتأخر الدين في الوفاء به فانه يكون ملزماً بأن
يدفع للدائن على سبيل التعويض عن التأخير فوائد قدرها ٤٪ في المسألة
المدنية ... وتسرى هذه الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية ما لم
يحدد الاتفاق ، والعرف التجاري تاريخاً آخر ليس لسريتها . وهذا كله ما لم
ينص القانون على غيره .

المستفاد من ذلك أن منسلط استحقاق فوائد التأخير من تاريخ
المطالبة القضائية طبقاً للمادة ٢٢٦ من القانون المدني أن يكون محل الالتزام
مبلغاً من النقود معلوم المقدار وقت رفع الدعوى وأن يتأخر الدين في
الوفاء به . ولما كانت قيمة منسلل النخيل الثالفة التي لم ير الحكم المطعون
فيه استحقاق الفوائد القانونية بالنسبة لها انما تمثل تعويضاً مترتباً
على إخلال المطعون ضده بالتزامه التمهدي بالمحافظة على منسلل النخيل
عند قطعها ونقلها وحزمها ، وقد ترتب على هذا الإخلال تلف كمية المنسلل

— ٢٠٩٩ —

المشار إليها والتي حدد المقد قيمة الفسيلة الواحدة منها ببلغ ١٦٥ مليون
الا ان الجهة الادارية اقتصرت على المطالبة ببلغ مائة وخمسين مليون
للفسيلة الواحدة على اساس ان هذا هو المبلغ الذي موضت على اساسه
اصحاب هذه الفسائل ومن ثم يضمن الحكم بالزام المدعى عليه بالفسوائد
القانونية بالنسبة الى مبلغ التعويض المستحق عن الفسائل النافقة وقدره
٣٥٠ مليون و ٢٥٧٢ جنيه .

(طعن رقم ١١٣٦ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/٢٢)

المصاريف الإدارية

المبحث الأول

المصاريف الإدارية من الجزاءات التي توقمها الإدارة

قاعدة رقم (٦٤٧)

المبدأ :

نص الفقرة الثانية من المادة ١٠٥ من لائحة المقتضات والمزايدات بأن الوزارة أو المصلحة في حالة عدم قيام المعهد بالتوريد في الموعد المحدد بالمقد أو خلال المهلة الإضافية شراء الأصناف التي لم يتم المعهد بتوريدها من غيره على حسابه ويفصم من التامين المودع من المعهد أو من مستحقته لدى المصلحة أو أية مصلحة حكومية أخرى قيمة الزيادة في الثمن مضافا اليها مصروفات إدارية بواقع ٥ ٪ من قيمة الأصناف المشتراه على حسابه وما يستحق من غرامة عن مدة التأخير في التوريد — اعتبار المصاريف الإدارية من الجزاءات التي توقمها الإدارة وفقا لاحكام لائحة المقتضات والمزايدات التي تم التعاقد خلالها سواء نص في الشروط على أعمال احكامها أو لم ينص — افتراض علم وقبول التعاقد مع جهة الإدارة بأساليب ووسائل تصقت الجهة الإدارية والقصوص التي تحكم عقودها — ورود هذه المادة في شأن عقد التوريد لا يحول دون اعتبارها الواجبة التطبيق في شأن عقود الانشغال العامة باعتبار انها تفصح عن نية الإدارة في تحديد المصاريف الإدارية التي تكبتها في تنفيذ العقد الإداري الذي يختلف التعاقد معها على تنفيذه والتي يفترض أن يعلمها ويقبل حكمها عليه .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه عن المصاريف الادارية الى تطالب بها جهة الادارة والتي حددتها ببلغ ١٢٠١٤٤ جنيها تتمثل في ١٠٪ من خنلى شركة للبقولات . فانه لما كتلت الفقرة الثانية من المادة ١٠٥ من لائحة المناقصات والمزايدات تقضى بان للوزارة او المصلحة او السلاح في حالة عدم قيام المتعهد بالتوريد في الميعاد المحدد بالمقد أو خلال المهلة الاضائية ان تتخذ احد الاجرائين التاليين وفقا لما تقتضيه مصلحة العمل .

شراء الاصناف التى لم يتم المتعهد بقوريدها ، ومن غيره على حسابه سواء بالممارسة او بمناقصات مطبقة او على بنفس الشروط والمواصفات المطن عنها والمتعاقد عليها . ويخضع من التأمين المودع من المتعهد او من مستحقته لدى المصلحة او اية مصلحة حكومية اخرى قيمة الزيادة في الثمن مضاعفا اليها مصروفات ادارية بواقع ٥٪ من قيمة الاصناف المشتراة على حسابه وما يستحق من غرامة عن مدة التأخير في التوريد

ومن حيث ان المصاريف الادارية من الجوازات التى توقعها الادارة وفقا لاحكام لائحة المناقصات والمزايدات التى تم التعاقد في ظلها سواء نص في شروط على اعمال احكامها ام لم ينص ، اذ يفترض علم وتبول المتعاقد مع جهة الادارة بأساليب ووسائل تعاقد الجهة الادارية والنصوص التى تحكم عقودها ومن ثم قبول احكام هذه العقود فيما لم يرد نص بشأنه ، ومن ثم تحسب هذه المصروفات بنسبة ٥٪ من الثمن الجديد طبقا للمادة ١٠٥ المشار اليها ، اذ انه ولو ان هذه المادة وردت في شأن عقد التوريد الا انها الواجبة التطبيق في شأن عقود الاشتغال العلية باعتبار انها تنصع عن نية الادارة في تحديدها للمصاريف الادارية التى تتكبدها في تنفيذ العقد الادارى الذى يختلف التعاقد معها على تنفيذه والتى يفترض ان يعلمها ويقبل حكمها عليه .

ومن حيث انه بالبناء على ما تقدم فستحق على المدعى عليه مصاريفه ادارية تحسب بواقع ٥٪ من خنلى الاعمال التى اسفلت الى شركة للبقولات والبالغ قدرها ١٢٠١٤٤ جنيها وبذلك تبلغ قيمة هذه المصاريف ٦٠٦٠٧٢ جنيها .

المبحث الثاني

لا تخصص مصاريف ادارية

إلا لو تكن جهة الإدارة قد تجددت شيئا من

الطبعة رقم (٦٤٨)

المبدأ :

التنفيذ على حساب التمتع المتعلق عن أداء التأمين التالى —
لا يستتبع مطالبته بالمصروفات الإدارية إلا إذا ثبت أن جهة الإدارة قد تحملت
خسائر أو لحقت أضرار نتيجة تنفيذ العمل على حساب التمتع — مثال
فإنه إن تقوم بإعادة التغطية — لتتصل الجهة للتعامل على الخطر صاحب
المطالبة التالى بتنفيذ التأمين — ولا وجه للمطالبة بالمصروفات الإدارية .

ملخص الحكم :

أنه من المصاريف الإدارية التى تطالب بها المحافظة المدعية فانه يمكن
القول باستحقاقها لها إذا أثبتت أنها قد تحملت خسائر أو لحقتها أضرار
من جراء تنفيذ العمل على حساب مورت المظنون ضدمن كما إذا كانت قد
قبلت بإعادة إجراءات المناقصة من جديد . وما يقتضى ذلك من نشر جديد
وتشكيل لجان لفتح المظاريف وأخرى للبت فى المطالبات وما يستتبع ذلك
من جهد ووقت ونفقات ما كانت لتتحملها لولا عدم قيام التمتع معها
بأداء التأمين النهائى . . ولكن لما كانت المحافظة فى الحالة الراهنة موضوع
الدعوى لم تتم إلا بملطال صاحب المطالبة التالى لتنفيذ العملية ومن ثم فانه
لا تستحق المصاريف الإدارية المطالب بها .

(طعن رقم ٨٥٨ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٦)

المبحث الثاني

المصاريف الإدارية في حالة اعادة الزاينة

ملحق رقم (٦٤٩)

ملخص :

المصاريف الإدارية التي تتكبدها الإدارة في حالة اعادة الزاينة —
التحديد الوارد في المادة ١٠٥ من لائحة المناقصات والمزايدات — سريانه على
العتود الإدارية بالأشغال الصلبة رغم وروده في اللائحة خلافاً بمقتود
التوريد .

ملخص الحكم :

ان المصاريف الإدارية من الجزاءات التي توقعها الإدارة ولها لاحكام
لائحة المناقصات والمزايدات التي تم المتعاقد في ظلها سواء نص في
الشروط على افعال احكامها ام لم ينص اذ يفترض علم وقبول المتعاقد مع
جهة الإدارة بأساليب ووسائل تعلقه الجهة الإدارية والنصوص التي تحكم
عقودها ومن ثم قبول احكام هذه العتود فيها لم يرد نص بشأنه ومن ثم
تحسب هذه المصروفات بنسبة ٥٪ من الثمن الجديد ، طبقاً للمادة ١٠٥
من اللائحة سابقة الذكر ، اذ انه ولو ان هذه المادة وردت في شأن عقد
التوريد الا انها الواجبة التطبيق في شأن عتود الاشغال الصلبة باعتبار
انها تنصع عن نية الإدارة في تحديدها للمصاريف الإدارية التي تتكبدها
في تنفيذ العقد الإداري الذي يتخلف المتعاقد معها على تنفيذه والتي يفترض
ان يعطها ويقبل حكمها عليه .

مناقشة رقم (٦٥٠)

المبدأ :

أبرام العقد في ظل لائحة المناقصات والمزايدات — لا وجه لخضوعه
لاحكام اللائحة المالية للميزانية والصلابات — خلو العقد من تحديد خاص
للمصروفات الإدارية التي تستحقها جهة الإدارة في حالة سحب العمل من
المقاول وأسناده الى غيره — تطبيق حكم المادة ١٠٥ من لائحة المناقصات
والمزايدات المتعلقة بمقد التوريد .

ملخص الحكم :

لما كان الثابت أن عقد المفاوضة أبرم في ظل لائحة المناقصات والمزايدات
ونصت المادة ٤٢ منه على اعتبار أحكامها متبعة وبكيلة له ، فإنه يتعين
بادئ ذي بدء استبعاد احكام اللائحة المالية للميزانية والصلابات التي
تستند اليها الوزارة — من مجال التطبيق إذ لا علاقة لأحكامها بالعقد
موضوع المنازعة المطلة ولما كانت شروط العقد القائمة لا تتضمن تحديداً
خاصا للمصروفات الإدارية التي تستحقها الوزارة — مقابل ما تتكبده عند
سحب العمل من المقاول وأسناده الى غيره بطريق المناقصة أو الممارسة
فانه يتعين طبقاً لما سبق أن قضت به هذه المحكمة — اجراء حكم المادة
١٠٥ من لائحة المناقصات والمزايدات على عقد الانشغال العلية لأنها وان
وردت في خصوص المصروفات الإدارية المتعلقة بمقد التوريد الا انها
تفصح عن نية الإدارة في تحديد مقدار المصروفات الإدارية ما دامت لم
تحدد في شروط العقد وقد حددت هذه المادة المصروفات الإدارية بنسبة
٥ / ١٠ من قيمة ما يتم تنفيذه على حساب المتعاقد المتصر .

سنادنا — التنفيذ على حساب المتعاقد

المبحث الأول

مافية التنفيذ على حساب المتعهد المقصر

قاعدة رقم (٦٥١)

المبدأ :

اقتراء على حساب المتعهد المقصر — وسيلة لأرغام المتعاقد على تنفيذ العقد ، وجزاء تلك الإدارة توقيعها في حالة التقصير — عدم التقيد في حكمه بقواعد القانون المدني .

ملخص الحكم :

ان الشراء على حساب المتعاقد المقصر وسيلة من وسائل الضغط التي تستخدمها الإدارة لأرغام المتعاقد معها على تنفيذ العقد . وهو جزاء من الجزاءات التي تبك الإدارة توقيعها على المتعاقد معها والتي جرى الصرف الإداري على اشتراطها في العقود الادارية . والملاحظ في هذه الجزاءات أنها لا تنقيد في احكامها بقواعد القانون المدني حتى تتلأم مع السرعة والمرونة التي يقتضيها حسن سير المرافق العامة .

(طعن رقم ١٩٨٧ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٣/١٧)

قاعدة رقم (٦٥٢)

المبدأ :

القاعدة العامة في العقود مدنية او ادارية ان يكون تنفيذها عينيا —

(م ٦٥ — ج ١٨)

اجراؤه يكون بواسطة الإدارة على حساب المصروف المخصص ، لا عن طريق القضاء كما هو الشأن في العقود المدنية — الشراء على حساب المصروف المخصص والزام الإدارة اياه بفرق السعر — عدم اعتباره عقوبة بل هو تطبيق للقاعدة سابقة الذكر .

ملخص الحكم :

من التواعد المسجلة في العقود مدنية كانت او ادارية ان تنفذ الالتزامات عينا فلذا امتنع المصروف عن تنفيذ ما تعهد به جاز للطرف الآخر ان يجبره على الوفاء عينا مع تعويضه عن الضرر الذي ينشأ من اخلاله بتعويضه ، وانه ولئن كان التنفيذ عينا في المعاملات المدنية لا يتم الا عن طريق القضاء فانته في العقود الادارية ، يكون تنفيذ الالتزام عينا بواسطة الادارة تقوم به بنفسها وعلى حساب المتعاقدين معها وتحت مسؤوليته ، ناشراء على حساب المصروف المخصص في تنفيذ تعهده والزامه بفرق السعر ليس عقوبة توقع على المصروف ، وانما هو تطبيق لقاعدة تنفيذ الالتزام عينا تقوم به الادارة بنفسها عند اخلال المتعاقدين معها بتعهدده ضمانا لحسن سير المرافق العامة واطراد سيرها ومنعها من تعطيلها بما قد يعرض المصلحة العامة للضرر اذا توافقت هذه المرافق ، وذلك لان العقود الادارية تتميز عن العقود المدنية بطابع مناطه احتياجات المرفق الذي يستهدف القصد تسييره وتقليب وجه المصلحة العامة على مصلحة الافراد الخاصة ، فبينما تكون مصالح الطرفين في العقود المدنية متوازية ومتساوية فانها في العقود الادارية غير متكافئة ، اذ يجب ان يعطى المصالح العام على المصالح الفردية الخاصة . وهذه الفكرة هي التي تحكم الروابط الناشئة عن العقد الاداري .

(طعن رقم ٢٠١٣ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/١٢/١٦)

المبحث الثاني

قرار سحب اعمال وتنفيذها

على حساب المقاول ليس قرارا اداريا

قاعدة رقم (٦٥٢)

المبدأ :

قرار سحب الاعمال وتنفيذها على حساب المقاول — تكييفه — هو إجراء تصدره الإدارة تنفيذا للمقد ومستندا الى نصوصه وليس قرارا اداريا — استمرار العقد الاصلى قائما على ان يتم تنفيذه على حساب المتعاقد الاصلى وفقا لما نصت عليه المادة ٩٤ من لائحة المناقصات والمزايدات — جواز اعادة العملية الى المقاول بعد سحبها — استقلال الإدارة بتقدير هذه المسألة الموضوعية على ضوء الضمانات الجيدة التى تكفل انجاز الاعمال على نحو يحقق المصلحة العامة .

ملخص الحكم :

اذا كان الثابت ان (مصلحة الطرق والنقل البرى) رأت سحب الاعمال من الشركة الفنية للمتاولات (تكو) اعمالا لنص المادة ٦٠٧ من المواصفات القياسية من العقد المبرم بين المصلحة والشركة المذكورة لتقصير الشركة وتراخيها فى تنفيذ العتود ، وقد اعتسفت الشركة عن هذا التراخي والتقصير لظروف طارئة اسفرت عن ازمة مالية طلت بها محاللت بينها وبين تنفيذ الاعمال التى وكلت اليها فى حينها ، ولكنها أبرمت بعد ذلك اتفاقين مع شخصين آخرين تمهدا بتنفيذ الاعمال وفقا لشروط العقد ومواصفاته على ان يقوم بنك الجمهورية بتمويل العمليات ، وقد اثار بنك الجمهورية فى كتابه 'الموجه الى وزير المواصلات بتاريخ ٢٨ من يناير سنة ١٩٦٠ الى ان البنوك مجتعبة على استعانة التمويل العمليات المتعاقد عليها مع الشركة

المذكورة بعد التنازل عنها ، وإن البنوك قد رتبّت الأمر بينها وبين الشركة والمقاولين من الباطن بطريقة تبعث على الإحباط وتكفل إنجاز الأعمال في أقصر وقت ممكن .

وقد قررت المصلحة أنها لا ترى مانعا من الناحية الفنية من قيام الشركة بتنفيذ الأعمال على أن تقدم برنامجا زمنيا لسير الأعمال تقبله المصلحة وتلتزم به الشركة بحيث أن أي إخلال في تنفيذه يخلو المصلحة حق سحب الأعمال وتنفيذها على حساب الشركة ومسئوليتها .

ولابدء الرأي في هذا الموضوع بتعين تحديد التكييف القانوني لعملية السحب المتقدم ذكرها — وهل تعتبر قرارا قبلأ أو غير قابل للسحب أو اللغاء لم أنها مجرد إجراء اتخذته المصلحة استنادا الى نص من نصوص الملائد المبرم بينها وبين الشركة فيجوز لها الصداول عنه متى رأت في المدول تحقيقا لمصلحة عملة .

ويعتبر التفرقة في هذا الصدد بين نوعين من القرارات التي تصدرها الإدارة في شأن العقود الإدارية .

النوع الأول : القرارات التي تصدرها الإدارة أثناء المراحل التمهيدية للعقود وقبل إبرام العقد وهذه تسمى القرارات الإدارية المنفصلة ، ومن هذا القبيل القرار الصادر بطرح العمل في مناقصة والقرار الصادر باستبعاد أحد المتنافسين والقرار الصادر بالغاء المناقصة أو بإرسالها على شخص معين وهذه قرارات إدارية نهائية شأنها في ذلك شأن أي قرار إداري نهائي وتنطبق عليها كلفة الأحكام الخاصة بالقرارات الإدارية النهائية ويجوز الطعن فيها بالالغاء في المواعيد المقررة .

والنوع الثاني : ينتظم القرارات التي تصدرها الإدارة تنفيذا لعقد من العقود الإدارية واستنادا الى نص من نصوصه مثال ذلك القرار الصادر بسحب العمل من تملكه معها والقرار الصادر بمصادرة التامين المقدم منها أو بالغاء العقد ذاته وهذه القرارات لا تعتبر قرارات إدارية وتختص بحكمة القضاء الإداري ينظر المنازعات التي تنشأ بشأنها لا على أساس اختصاصها بالغاء القرارات الإدارية النهائية ، وإنما على أساس اعتبارها

المحكمة ذات الولاية الكلية في نظر المنازعات الناشئة عن العتود الادارية بالتطبيق للمادة العاشرة من قانون مجلس الدولة .

وعلى مقتضى ما تقدم لا يكون القرار الصادر بسحب العمل من الشركة قرارا اداريا وانما هو مجرد اجراء انخفته مصلحة الطريق استنادا الى نص من نصوص العقد المبرم بينها وبين الشركة ومثل هذا الاجراء لا ينهى التعاقد لانه مجرد اجراء تهيدى يعقبه اجراء آخر واجهته المادة ٩٤ من لائحة المناقصات والمزايدات التي اجازت للادارة ان تقوم بالعمل بنفسها او ان تطرح الاعمال التي لم تتم في مناقصة او ان تتفق مع احد المقاولين بطريق الممارسة لانها العمل . وفي هذه الحالات جميعها يظل العقد الاصلى قائما على ان يتم تنفيذه على حسب المتعاقد الاصلى ونحت مسؤوليته .

ومن حيث انه يترتب على استمرار الرابطة المتديدة بحكم اللازم جواز اعادة العملية الى الشركة بعد سحبها منها متى ما قدرت المصلحة ان الضمانات الجديدة التي قدمتها الشركة تجعلها اقدر من غيرها على انهاء العمل وهي مسألة موضوعية تستقل بها الادارة الا ان هذا لا يخل بحقوقها في انتهاء العقد متى ثبت اخلال الشركة بالتزاماتها .

لهذا انتهى راي الجمعية العمومية الى جواز العدول عن سحب الاعمال من الشركة الفنية للمقاولات (تكو) متى رأت المصلحة ان الضمانات الجديدة التي قدمتها الشركة والمصارف تكفل انجاز العمل عاجلا وعلى نحو يحقق المصلحة العامة .

المبحث الثالث

الجزاءات التي توقع على المتعاقد

هي التي نص عليها العقد ، ما ورد

بلائحة المناقصات المطبقة احكام تكميلية

قاعدة رقم (٦٥٤)

المبدأ :

الجزاءات التي توقع على المتعاقد هي التي نص عليها العقد اما ما نصت عليه لائحة المناقصات والمزايدات فهي احكام تكميلية — انص في العقد على اعادة البيع على حساب الراسي عليه المزايد في حالة تخلفه عن اداء الثمن — حق الادارة في تطبيق هذا الجزاء — الجمع بينه وبين فسخ العقد ومصادرة التأمين — جاز .

ملخص الحكم :

ان الاصل في العقد الاداري شأنه في ذلك شأن سائر العقود التي تخضع لاحكام القانون الخاص انه يتم بتوافق ارادتين تتجهان الى احدث اثر قانوني معين هو انشاء التزام او تعديله ، ومن ثم فاذا ما توقع المتعاقدان في العقد الاداري اخطاء معينة ووضعا لها جزاءات بعينها ، فانه يتعين التقيد بها جاء في العقد في هذا الصدد ، دون الرجوع الى احكام لائحة المناقصات والمزايدات الصادرة بها قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ ، باعتبار ان ما اتفق عليه المتعاقدان هو شريعتهم وان الاحكام التي تضمنتها اللائحة المذكورة في هذا الشأن هي من الاحكام التكميلية لارادة "طرفين" والتي يجوز الاتفاق على ما يخالفها .

ومن حيث ان المدعى عليه اخطر في ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ بالموافقة على عطائه ورسو المزايد مثل الدعوى عليه وببطلانه باداء ثمن البيع واستلامه ثم تبه الى تنفيذ التزاماته هذه طيفونيا وبالكسجين المؤرخين في ٣١ من يناير سنة ١٩٦٣ ، ١٧ من يونيو سنة ١٩٦٣ دون ثمة استجابة ، فانه يكون بذلك قد اخل بما التزم به في البند السادس من الشروط العامة للعقد من اداء الثمن وتسلم الاصناف المبعة في اسرع وقت ممكن وفي ميعاد لا يتجاوز اسبوعا من تاريخ اخطاره . ولما كان العقد قد انطوى على الجزاءات التي يخضع لها المتعاقد مع جهة الادارة اذا اخل بهذا الالتزام فانه يضمن اعمال مقتضاها دون الرجوع في شأنها الى ما تضمنته لائحة المنقصات والمزايدات المذكورة من احكام اخرى قد تكون مخالفة لما اتفق عليه المتعاقدان .

ومن حيث ان الشروط العامة للعقد تقضى في البند الخامس منه بانه اذا تاخر صاحب العطاء المعتد في دفع الثمن كان للوزارة الحق في مصادرة التأمين المدفوع منه مع تطبيق الاجراءات الاخرى المنصوص عليها في البند الثامن ، وقد نص هذا البند في الفقرة الاولى منه على انه اذا امتنع مقدم العطاء المعتد او تاخر في دفع باقي الثمن خلال اسبوع من تاريخ اخطاره باعتماد عطائه يصادر التأمين المدفوع منه وتعرض الصنعة للبيع ثانية . ونصت الفقرة الثمانية منه على انه اذا اخل باى شرط من الشروط المتقدمة للوزارة الحق في مصادرة تأميناته المدفوعة منه دون حاجة الى اذار او تنبيه او اجراء ما فضلا عن حقها في اعادة البيع على حسابها وعن حقها في المطالبة بالفوائد والفروق والمخلفات والتعويضات وغيرها . واذا كتبت الفقرة الاولى من البند الثامن المذكور قد قضت بانه في حالة امتناع الراى على المزايد او تاخره في دفع الثمن خلال اسبوع من تاريخ اخطاره باعتماد عطائه يصادر التأمين المدفوع منه وتعرض الصنعة للبيع ثانية دون النص على ان تكون اعادة البيع على حسابها ، وهو ما اتخذته المحكم المطةون فيه اساسا لما قضى به من ان العقد لا يجزى البيع على حساب المدعى عليه الذي امتنع عن اداء الثمن وتسلم البيع . واذا كان الامر كذلك الا ان الاصل في تفسير العقود هو البحث عن النية

المشتركة للمتاعدين ، ويستهدى في الكشف عن هذه النية المشتركة بموايل متعددة منها أن عبارات العقد تنسر بعضها البعض بمعنى أنه لا يجوز عزل العبارة الواحدة عن بقية العبارات بل يجب تفسيرها باعتبارها جزءا من كل وهو العقد ، فقد تكون العبارة مطلقة ولكن تحدها عبارة سابقة أو لاحقة ، وقد تقرر العبارة أصلا يرد عليه استثناء قبلها أو بعدها وقد تكون العبارة مبهمة وتفسرها عبارة وردت في موضع آخر . ويتمحىص نصوص العقد وعباراته يبين أنها لا تنطوى على ما يسوغ القول بأن النية المشتركة للطرفين قد اتجهت الى اعفاء المتعاقد مع جهة الإدارة من البيع على حسابه اذا امتنع عن دفع بلقى الثمن خلال أسبوع من تاريخ اخطاره باعتياد عطائه اكتفاء بمصادرة التأمين المدفوع منه ، والواقع أن العكس هو الصحيح . فقد نصت الفقرة الثانية من البند الثامن المذكور صراحة على أنه اذا أخل المتعاقد معه بأى شرط من شروط العقد المتقدمة على هذه الفقرة ، يكون لجهة الإدارة الحق في إعادة البيع على حسابه وذلك بالاضافة الى مصادرة التأمين المدفوع منه والمطلبة بالفوائد والفروق والمحقات والتعويضات وغيرها . وما لا شك فيه أن الامتناع عن أداء باقى الثمن وتسليم المبيع هو تمام العقد وهنقه وهو بالتالى ليس فقط أهم شروط العقد بل هو فى الواقع من الامر بالالتزام الاساسى الذى يقوم عليه العقد . هذا واذا كانت الفقرة (٣) من البند السابع قد عرضت احالة تأخر المتعاقد فى تسليم الاصناف المبينة بعد أداء ثمنها ورتبت على ذلك الحق فى بيع الاصناف لحسابه على أن يحصل على فرق الثمن ورسم الارضية وما تكبته جهة الإدارة من مصروفات ، والحق فى ألا يرد له سوى المبلغ الذى حصل منه بعد خصم المصروفات التى تكبتهها الجهة الادارية مضاعفا اليها رسم الارضية اذا كان العقد قد عرض لهذه الحالة ووضع لها جزاءها على هذا النحو فلم يعد ثمة التزام فى العقد ذو شأن يمكن أن تكون نية الطرفين قد اتجهت الى اخضاعه لحكم الفقرة الثانية من البند الثامن المذكور الا حالة من يمتنع عن أداء الثمن وتسليم المبيع ، وبذلك تكون هذه الحالة هى المعنية اساسا فى هذه الفقرة وما يؤكد ذلك أن الجزاء على عدم تسليم المبيع بالرغم من أداء الثمن هو البيع لحساب المتعاقد مع التزامه بفروق الثمن فى حالة البيع بسعر اقل وعدم احقيقته فى أن يرد اليه فرق الثمن فى حالة

البيع بسعر اعلی والتزامه بكلفة المصاريف ورسم الارضية ، وفي هذا تكاد أن تتفق آثار البيع على حصل المتعاقد مع البيع لحصله بما يسوغ معه القول بأن نية الطرفين لم تتجه الى حق جهة الادارة في البيع على حصل من يمتنع عن أداء الثمن وتسلم المبيع وهو الاخلال الاخطر شأننا من مجرد عدم تسلم المبيع بالرغم من أداء الثمن وترتبا على ذلك يكون لجهة الادارة الحق ونفا لشروط العقد في أن تعيد البيع على حصل الراى عليه المزاى الذى يخلف عن أداء الثمن وتسلم المبيع وتطالبه بما تتكبده في هذا الشأن من مصروفات وتعويضات بالاضافة الى حقها في مصادرة التامين المدفوع منه .

ومن حيث أن ما اثاره الحكم المطعون فيه من عدم جواز الجمع بين فسخ العقد ومصادرة التامين وبين البيع على حصل المتعاقد ومطالبته بفروق الثمن والمصاريف والتعويضات المترتبة على ذلك فلا حجة فيه ذلك انه رغبا عن أن المستندات المقدمة في الدعوى لم تتضمن ما يفيد أن جهة الادارة قد قامت بفسخ العقد مثار المنازعة ، فان فسخ العقد — أيا كان هذا العقد — يخضع لقاعدة قانونية عامة مؤداها أن للدائن في حالة فسخ العقد أن يرجع بالتعويض عما اصابه من ضرر على الدين اذا كان عدم قيام هذا الدين بتنفيذ التزاماته راجعا الى خطئه ، وترتب على هذا الخطأ ضرر بالدائن وهذه القاعدة بحكم عموميتها تطبق في حالة فسخ العقد الادارى كما تطبق في حالة فسخ العقد المدنى على حد سواء ، ومن ثم فان هذا التعويض الذى مرده الى القواعد العامة — مختلف في طبيعته ورغباته عن شرط مصادرة التامين وهو أحد الجزاءات المالية التى جرى العرف الادارى على اشتراطها في العقد الادارى ، وما دام السبب في كل من مصادرة التامين والتعويض مستقلا والطبيعة والوجهة والفلية في كل منهما متباعدة فلا تشريع ان اجتمع في حالة فسخ العقد مع مصادرة التامين واستحقاق التعويض اذ لا يعتبر بينهما ازدواجا للتعويض .

المبحث الرابع

عدم انتهاء الرابطة العقدية بمجرد شراء الإدارة على حساب المتعاقد المخلف

قاعدة رقم (٦٥٥)

المبدأ :

تخلف المتعاقد عن التنفيذ وقيام الإدارة بالشراء على حسابه — مقتضاه
عدم انتهاء الرابطة العقدية واستمرار العقد منتجا لآثاره — اعتبار المتعاقد
مسئولا عن عملية الشراء أمام الإدارة — تحله غرامة التأخير والمصاريف
الإدارية التي تكبدتها في عملية الشراء .

ملخص الحكم :

ان الشركة وان كانت قد توقفت عن التنفيذ بنفسها الا ان
الوزارة قد قبلت بالشراء على حسابها . ومن مقتضى هذا الشراء على حسابها
عدم انهاء الرابطة العقدية واستمرار العقد منتجا لآثاره واعتبار الشركة
هى المسئولة أمام الوزارة عن عملية الشراء ، فالشركة تعتبر من الناحية
القانونية قد واسلت التنفيذ فيقع على عاتقها غرامة التأخير والمصاريف
الإدارية التي تكبدتها الوزارة في عملية الشراء .

(طعن رقم ٢١٥٠ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/١)

قاعدة رقم (٦٥٦)

المبدأ :

قيام الإدارة بالشراء على حساب المتعهد — لا يؤدي الى انتهاء الرابطة

للتعاقدية بين الطرفين مادامت الإدارة لم تلجأ إلى الإجراء الآخر بانهاء التعاقد

مع مصادرة التأمين .

ملخص الحكم :

إذا أرادت الإدارة الشراء على حساب المورد المتعسر فانها لا تنهى الرابطة التعاقدية ، وهذا واضح من صياغة المادة ١٠٥ من لائحة المناقصات والمزايدات الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ لتي تخير الإدارة بين اتخاذ احد اجراءين في مواجهة المقصر : اما الشراء على حسبه وفقا للاحكام السابقة واما انهاء التعاقد مع مصادرة التأمين ، ذلك ان الشراء على حسبه لا يتضمن انهاء للمقد بالنسبة اليه ، بل يظل هو المسئول امام جهة الادارة وتتم عملية الشراء على حسبه وتحت مسؤوليته المالية .

(طعن رقم ٩٩٣ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٨)

قاعدة رقم (٦٥٧)

المبدأ :

حقوق الإدارة في حالة تقصر التعاقد معها تقصر جسيما — حقها في التنفيذ على حسبه او انهاء العقد — العبرة في استخلاص ارادة الإدارة ليست بالمعنى الحرفي لقرارها — وجوب الاعتداد بالإنذار التي رتبها الإدارة على تصرفها للكشف عما قصده في الحقيقة — تعبير الإدارة عن تصرفها في بعض الأوراق ببشارة « الفاء العقد وإعادة تلجئ المقصف على حساب الدعي عليه » — هو في حقيقته تنفيذ على حسبه ما دامت قد اجتزأت بالإنذار التي تترتب على التنفيذ على حسبه .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان من المسلمات ان احلال الإدارة شخصا آخر محل التعاقد الذي تمر في تنفيذه التزاماته تقصيرا جسيما لا ينهى العقد بالنسبة

للمعاقد المقصر وأنه من ثم لا يكون مقبولا تلقونا ان تلجا الإدارة الى توقيع الجزأين معا على المعاهد المقصر ، جزاء التنفيذ على حسابه وجزاء انهاء العقد ، الا انه ايضا من المسلمات ان استخلاص الإدارة في هذا الصدد - واراقتها المنفردة هي المرجع وحدها في تعيين اى جزاء استهدفت به تأمين سير المرفق من الجزاءات التى يبيحها لها العقد او القانون أو العرف الإدارى - ان استخلاص ارادة الإدارة في هذا الشأن لا ينبغي ان يقف عند المعنى الحرفى لللفاظ ، بل يجب ان يعتمد فيه بالاثار التى رتبها الإدارة على تصرفها للكشف عما قصدت في الحقيقة ان توقعه من جزاء .

وعلى مقتضى ذلك ، فانه لما كانت مخازن حكمدارية بوليس القاهرة وان كانت قد عبرت عن تصرفها في بعض الاوراق بعبارة الغاء العقد واعادة تاجر المقصف على حساب المدعى عليه . الا انها : أولا - توثقت هذه العبارة الرجوع عليه بفرق السعر وهو الاثر المترتب على التنفيذ على حسابه . ولم تشر الى مصادرة التأمين وهو الاثر المترتب على الغاء العقد . وواقع الحال ان المخازن انما قصدت بعبارة الغاء العقد حجب المدعى عليه عن المقصف حتى يتسنى لها احلال آخر محله - ثانيا - بينت المخازن في اذارها للمدعى عليه كما بينت الوزارة في جميع مراحل الدعوى الراهنة مفردات المبالغ المطالب بها المذكور فلم تخرج هذه المفردات عن الآثار التى تترتب على التنفيذ على حسابه من فرق سعر وجعل متأخر ومصاريف ادارية ورسوم تلفة دون الآثار التى تترتب على الغاء العقد اذ هي لم تصدر التأمين وانما خصمته من جملة مفردات المبالغ المطالب بها . وما دامت الإدارة في هذه الحالة لم تجع بين الآثار التى تترتب على التنفيذ على حساب المدعى عليه والآثار التى تترتب على الغاء العقد ، وانما اجتزأت بالآثار التى تترتب على التنفيذ على حساب هذا الاخير ومسكت بانها لم توقع عليه سوى جزاء التنفيذ على حسابه . فلا تثريب عليها في ذلك . ويعتبر الجزاء الواقع على المدعى هو جزاء التنفيذ على حسابه دون جزاء الغاء العقد .

المبحث الخامس
اساليب اسناد
عملية التوريد الى شخص آخر على
حساب المتعاقد الاصلى

قاعدة رقم (٦٥٨)

المبدأ :

قيام جهة الادارة بالهنداء لعملية التوريد الى شخص آخر على حساب المتعاقد الاصلى - اساليب الاسناد في هذه الحالة - قد يكون بالممارسة او المناقصة المحلية او العامة - عدم اعفاء المتعهد المتصر من توقيع غرامات التأخير في هذه الحالة رغم اسناد التوريد لغيره .

ملخص الحكم :

اذا ارادت جهة الادارة الشراء على حساب المورد المتصر ، فلها كما سلف البيان ان تشتري بنفسها وذلك بالممارسة او عن طريق متعهد آخر تختاره بمناقصة محلية او عامة . وهذا الشراء على حساب المتعهد المتصر لا يعفيه من توقيع غرامات التأخير في التوريد بل قد حتم النص ، ان تخصم منه ايضا مصروفات ادارية بواقع ٥ ٪ من قيمة الاصناف المشتراة على حسابه .

(ملعن رقم ٩٩٣ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٨)

المبحث السادس

مدى ما لجهة الإدارة وما عليها عند التنفيذ
على حساب المتعهد المقصر

قاعدة رقم (٦٥٩)

المبدأ :

تنفيذ العقد على حساب المتعاقد المقصر وإجراء زيادة لهذا الغرض — التزام جهة الإدارة بنفس شروط الزيادة الأولى ومحتها عدا السعر الذى تحدده الزيادة الثانية — أساسى ذلك أن الإدارة تقوم فى ذلك بدور الوكيل فتلتزم بأن تبذل العناية التى تبذلها فى أعمالها الخاصة — تجاوز الإدارة لشروط الزيادة الأولى بخمسة عشر يوما — امتناع حساب هذه الزيادة تأخير على المتعاقد المقصر يؤاخذ عليه .

ملخص الحكم :

أن جهة الإدارة وقد قبلت بتنفيذ العقد على حسابها فتكون ملزمة بنفس شروط الزيادة الأولى ومحتها عدا السعر الذى تحدده الزيادة الثانية لأنها فى ذلك تقوم بدور الوكيل فتلتزم بما نص عليه فى المادة ٧٠٤ من القانون المدنى من أن تبذل فى هذه الوكالة العناية التى تبذلها فى أعمالها الخاصة فإذا ما جاوزت شروط الزيادة الأولى بخمسة عشر يوما فلا تحسب هذه الزيادة تأخيراً عليه .

قاعدة رقم (٦٦٠)

المبدأ :

الشراء على حساب المتعهد المقصر — عدم جواز شراء أصناف تغاير الإصناف المتعاقد عليها — المقصود بالمغايرة في هذا الشأن — انتفاؤها اذا كان الاختلاف في الجودة زيادة أو نقصا عند تعذر الحصول على ذات الصنف المتعاقد عليه — للإدارة في هذه الحالة شراء ما يماثل هذا الصنف ومحاسبة المتعهد على فرق السعر و فرق الجودة .

ملخص الحكم :

انه وان لم يكن لجهة الإدارة وهي تباشر — على حساب المتعهد المقصر — شراء الإصناف التي قصر المتعهد في توريدها أن تشتري امنانا غير الإصناف المتعاقد عليها ، الا أن المغايرة هنا تقتضي شيئا من الإيضاح فليس لها أن تشتري سيارات اذا كان التعاقد على درجات أو تشتري سيارات نقل اذا كان التعاقد على سيارات ركوب وهكذا ، وتتنفى المغايرة اذا كان الاختلاف في جودة الصنف زيادة أو نقصا اذا تعذر الحصول على ذات الصنف المتعاقد عليه كما لو كان مما يصنعه المتعهد فلا يوجد عند غيره أو يكون قد نفذ من السوق فليس ثبت ما يمنع جهة الإدارة من أن تشتري على حساب المتعهد ، ما يماثل الصنف المتعاقد عليه وان اختلف عنه جودة زيادة أو نقصا وتحسبه على فرق السعر و فرق الجودة ان كان ، باعتبار أن هذين العنصرين يمثلان الضرر الذي لحق — على سبيل اليقين — بالملحة العالبة بالإضافة الى غرامة التأخير التي ينس عليها المتد .

فإذا بان من الاطلاع أوراق المناقصة التي رست على المدعى والتي قصر في تنفيذ التزامه فيها وأوراق المناقصة التي تم فيها الشراء على حسبه بعد تخلفه عن الوفاء بالتزامه أن مواصفات الإصناف التي طرحت في المناقصة التي رست عليها هي بذاتها مواصفات الإصناف التي طرحت

في المناقصة عند الشراء على حسابه ، وكل ما هنالك ان العيّنات التي قدمت في المناقصة العلة تقل في الجودة التي تقدم بها المدعى وعلى ذلك فانه لا تكون هناك مغايرة في الاصناف المشتراة على حسابه عن تلك التي رست عليه الا من حيث الجودة ، مما يجعل المدعى باعتبار أنه مقصر في تنفيذ التزامه ملزما بتعويض جهة الإدارة ما حلق بها من ضرر وهو ما يتمثل في الزيادة في السعر وما يقابل فرق الجودة في البضاعة ، فإذا كانت جهة الإدارة لم تخصم من مستحقات المدعى الا ما يقابل الزيادة في السعر دون ما يقابل النقص في جودة البضاعة فانه تكون قد عاملته بظلمة ولا تكون قد خالفت القانون . ولا وجه للتحدى هنا بأن المدعى لو أنه ورد للهيئة ذات الاصناف التي اشترتها على حسابه وهي تقبل في الجودة عن العينات التي تقدم بها والتي رسا عليه عطاء توريدها لرغبتها لمخالفتها للهيئة . ذلك ان المتعهد ان فعل ذلك يكون مخالفا لتمهده مقصرا في تنفيذ التزامه ولا يصح ان يفيد المقصر من تقصيره او يحتج بتقصيره للتحلل من تعويض ما نشأ عن هذا التقصير من ضرر .

(ملعن رقم ٢٠١٣ لسنة ٦ ق — جلسة ١٦/١٢/١٩٦١)

قاعدة رقم (٦٦١)

المبدأ :

الشراء على حساب المتعاقد المقصر — عدم جواز شراء اصناف غير الاصناف المتعاقد عليها الاختلاف في جودة الصنف زيادة او نقصا لا يعتبر شراء لاصناف غير المتعاقد عليها — لجهة الإدارة ان تشتري على حساب المتعهد المقصر ما يقلل الصنف المتعاقد عليه وان اختلف جودة — استحقاقها لفرق الجودة ان كان .

ملخص الحكم :

انه وان لم يكن لجهة الإدارة وهي تباشر على حساب المتعهد المقصر شراء الاصناف التي قصر المتعهد في توريدها ان تشتري أصنافا غير

الاصناف المتعلق عليها إلا أن الاختلاف في جودة الصنف زيادة أو نقصاناً لا تمتد كذلك ومن ثم قلته أفا ما تضمن الحصول على ذات الصنف المتعلق عليه عليه أو اقتضت المصلحة العامة قبول صنف يختلف في جودة الصنف زيادة أو نقصاناً ، فليس ثمة ما يمنع جهة الإدارة من أن تشتري على حساب المتعهد ما يمثل الصنف المتعلق عليه وأن اختلف عنه جودة زيادة أو نقصاناً وتحاسبه على فرق الجودة أن كل ما يعتد به أن هذا العنصر يمثل ضرراً لحق على سبيل اليقين بالمصلحة العامة وذلك بالإضافة إلى عنصر التعويض الأخرى وغرامة التأخير التي ينص عليها العقد .

ومن حيث أن الطالب من الإطلاع على الأوراق أن مواصفات اللاتنت التي طرحها في الملاحظة التي رست على المدعى عليه هي بذاتها مواصفات اللاتنت التي طوحت عند الشراء على حسابها وقد رست هذه العملية على شركة القاهرة للمنتجات المعدنية بزيادة قدرها عشرون جنيهاً عن السعر الذي تقدم به المدعى في الممارسة الأولى ، وقلبت الشركة بالتوريد ولكن تبين عند الفحص وجود خطأ كتابي باللاتنت اضطرت معه جهة الإدارة إلى الاكتفاء بتصحيحه بطلاء الدكو الأسود مقابل خفض في القيمة قدره ١٥٪ ولما كان الأمر كذلك فإن المدعى عليه يعتبر مقصراً في تنفيذ التزامه ويكون بهذه المثابة ملزماً بتعويض جهة الإدارة عما لحق بها من الضرر الذي يتمثل في الزيادة بين سعر الشراء على حسابها والسعر الذي كان قد التزم به وقدره عشرون جنيهاً ولا يمتنع له أن يفيد من الخطأ الذي وقع فيه غيره بتوريد لاتنت بها خطأ كتابي صحيح بطلاء مخالف للطلاء الأصلي لللاتنت على ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه - ذلك أن المصلحة العامة كانت تقتضي ولا شك أن تورد اللاتنت سليمة دون شوائب تعيبها أو أضرارها قبلتها جهة الإدارة رغماً عن ذلك لاعتبارات تتعلق بحالة الضرورة أو مراعاة لحسن النية في تنفيذ العقود فإن هذا التصرف لا ينال من الخطأ الذي وقع فيه المدعى عليه ولا يؤثر من ثم على ما ترتب على هذا الخطأ من الإضرار التي لحقت بالمصلحة العامة بسبب نكول المدعى عليه عن تنفيذ التزامه به . ثم يتعين أن يسأل المدعى عليه عن الضرر الذي لحق به من

متبئلا في مرقى السعر المذكور وملحقته من المصاريف الادارية البالغ قدرها ١٧٠٠٠ جنيهها مضبوطة بواقع ٥ ٪ من السعر الذى رسى على شركة القاهرة للمنتجات المعدنية .

(طعن رقم ٧١٠ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢)

قاعدة رقم (٦٦٢)

المبدأ :

مدى مسئولية المتعهد المقصر في حالة لجوء الإدارة الى وسيلة الشراء على حسابه — مسئوليته عن فروق الاسعار بصفة مطلقة وفقا لنص البند رقم ٩ من الشروط العامة للعقود الخارجية والمحلية للسكك الحديدية — عدم التزام الإدارة بمطابقة الاصناف المشتراة لمواصفات الاصناف المتعاقد عليها ، وجواز تنازلهما عن حقها في اقتضاء هذه المطابقة وشراء اصناف اقل جودة .

ملخص الحكم :

ان نص البند التاسع من الشروط العامة للعقود الخارجية والمحلية للسكك الحديدية صريح في مسئوليات المتعهد المقصر — اذا لجأت الإدارة الى وسيلة الشراء على حسابه — عن فروق الاسعار بصفة مطلقة اذ قرر مع « بقاء المتعهد مسئولا عن تعويض المصلحة عن كل خسارة او ضرر يلحقها او عن دفعها اسعارا تفوق اسعار المقعد .. » ثم انه يبدو واضحا مطابقة الاصناف المشتراة على حساب المتعهد المقصر لمواصفات الاصناف المتعاقد عليها ، ليست التزاما على الإدارة لمصلحة المتعهد بحيث لا يصح الشراء الا اذا راعته وانما هي حق للإدارة تستأديه لمصلحة المرنق العلم ومن ثم فانها تلك التنازل عن هذا الحق اذا كان ذلك التنازل لمصلحة المرنق العلم كان يمتنع العنور في السوق على اصناف مطابقة للمواصفات المتعاقد عليها وكانت الاصناف الاقل جودة الموجودة في السوق صالحة للاستعمال ويمكن ان تسد حلجة المرنق العلم . ففي مثل هذه الحالة تلك الإدارة التنازل عن حقها في اقتضاء

المطبقة في المواصفات ، ويصح لها الشراء على حساب المتعهد المقصر من الاصناف الاقل جودة اذ ان تسيير المرفق العلم في اية صورة خير من تعطيله .

وعلى مقتضى ما سبق ، فانه اذا كان الثابت ان المسلم المطبقة للواصفات المتعاقدة عليها نفقت من السوق وقت الشراء على حساب المدعى بها اضطر الهيئة المدعى عليها الى شراء الاصناف المطية التي وان كانت اقل جودة الا انها مصلحة للاستعمال فان المدعى لما تقدم يكون مسئولاً عن فرق السعر وملحقاته من المصاريف الادارية كما يكون مسئولاً عن غرامة التأخير طبقاً للعقد والتي يجوز الجمع بينها وبين الشراء على حساب المتعهد المقصر .

(طعن رقم ١٩٨٧ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٣/١٧)

قاعدة رقم (٦٦٣)

المبدأ :

الشراء على حساب المتعقد — حق الإدارة في الاتجاه الى هذه الوسيلة حال تقصر المتعقد معها في الوفاء بالتزامه بالتوريد وفقاً لنص المادة ١٠٥ من لائحة المناقصات والمزايدات — نص هذه المادة على بقاء مسئولية هذا المتعقد والتزامه بقيمة الزيادة في الاسعار دون ان يكون له الحق في المطالبة بالفرق حال الشراء باسعار اقل من تلك التي تقدم بها — القول بان حرمان المتعقد من المطالبة بهذه الفرق يتضمن اخلاقاً ببدا وجوب تنفيذ العقود بحسن نية — غير سليم لمرحلة النص المشار اليه ، وحتى لا يفيد المخطئ من تقصيره ، ولا يثرى من اخلاقه بتنفيذ التزاماته .

ملخص الحكم :

نص المادة ١٠٥ من لائحة المناقصات والمزايدات الصادر بها من السيد وزير المالية والاتصال للترار رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ والسارية المفعول

من توزيع نشرها في ٣ من مارس سنة ١٩٥٨ — الواقع المصرية المصد ٢٩ —
على أنه « إذا تأخر المتعهد في توريد كل الكميات المطلوبة أو جزء منها
في الميعاد المحدد ، بالمعد — ويدخل في ذلك الاصناف الرفوضة — فيجوز
للوزارة أو المصلحة أو السلاح أو فروعها ، إذا رأت مصلحة في ذلك اعطاء
المتعهد مهلة اضافية للتوريد على أن توقع عليه غرامة قدرها (١ ٪)
من كل اسبوع-تاخير أو جزء من اسبوع من قيمة الكمية التي يكون المتعهد
تد تأخر في-توريدها بحيث لا يتجاوز مجموع الغرامة (٤ ٪) من قيمة
الاصناف المذكورة . وللوزارة أو المصلحة أو السلاح في حالة عدم قيام
المتعهد بالتوريد في الميعاد ، بالمعد أو خلال المهلة الاضافية ان تتخذ
احد الاجراءين التاليين وفقا لما تقتضيه مصلحة العمل :

١ - شراء الاصناف التي لم يتم المتعهد بتوريدها من غيره على
حسابه ، سواء بالممارسة أو ببنقلات محلية أو عامة ويخصم من التأمين
المودع من المتعهد أو من مستحقته لدى المصلحة أو أية مصلحة حكومية
أخرى قيمة الزيادة في الثمن مضاعفا اليه مصروفات ادارية بواقع (٥ ٪)
من قيمة الاصناف المشتراة على حسابه وما يستحق من غرامة عن مدة
التأخير في التوريد . أما إذا كان سعر شراء أى صنف يقل عن سعر المتعهد ،
فلا يحق له المطالبة بالفرق ، وهذا لا يمنع من تحصيل قيمة غرامة التأخير
المستحقة والمصروفات الادارية . ب - انتهاء التعاقد ... ومصادرة
التأمين .. » ولقد تضمنت كراسة الاشتراطات العامة
التي تصادق المأمون عليه من جهة الادارة على مقتضى احكامها
نصا مماثلا لأحكام المادة ١٠٥ من لائحة المناقصات والمزايدات
موجدة في المذكرة (ب) من البند الثالث والخمسين المتعلقة بالشراء
على حساب المتعهد ما يلى « أما إذا كان سعر شراء أى صنف يقل عن سعر
المتعهد فلا يحق له المطالبة بالفرق ، وهذا لا يمنع من تحصيل قيمة
غرامة التأخير المستحقة » وهذه النصوص واضحة مريحة في تنظيم
وسيلة الشراء على حساب المتعاقد المقصر الذى اخل بالتزامه بالتوريد
نكل من احكام كراسة الاشتراطات العامة ، ونصوص اللائحة تخول
جهة الادارة المتسلطة الحق في الشراء على حساب المتعاقد المتخلفه

وتحت مسؤوليته المالية ويمكن أن يتم ذلك بالممارسة أو بملامسة
محلية أو عليا على أن يتم الشراء على الحساب بنفس الشروط والواصفات
المعلن عنها والمتعاقد عليها ، فكما أن جهة الإدارة تلك توثيق الجزاءات
المالية على المتعاقد في حالة تقصيره وإخلاله بالتزاماته فلها
تلك إلى جانب ذلك أن رغم المتعاقد معها على تنفيذ العقد ، ويكون
ذلك بأن يجعل الإدارة نفسها محل المتعاقد معها في تنفيذ الالتزام أو إن
تعهد إلى غيره بتنفيذه . وهذا جزء من الجزاءات التي تلك جهة
الإدارة ممارستها فهي وسائل ضغط وإجراءات قهرية يبررها أن العقود
الإدارية يجب أن تنفذ بدقة لأن سر المرافق العامة يقتضي ذلك . وغنى
عن القول أن التجاهل الإدارة إلى هذه الإجراءات القهرية لا يفضي انقضاء
العقد بالنسبة للمتعاقد المقصر بل يظل هذا المتعاقد مسؤولاً أمام جهة
الإدارة ويتم العملية لحسابه وعلى مسؤوليته . وعلى ضوء هذه
الاعتبارات جرى كل من نص البند الثالث والخمسين من كرايية
الاشتراطات العامة ونص المادة ١٠٥ من لائحة المناقصات والمزايدات
وكلاهما قاطعة في الدلالة على أن المشرع الإداري قصد أن يعطى جهة الإدارة
الحق في انقضاء قيمة الزيادة التي تنتج في الثمن عند الشراء على حساب
المتعهد كما قصد جلوا أن يحرم المتعاقد معها حق المطالبة بفرق إذا كان
سعر الشراء يقل عن سعر المتعهد وهو الذي تسبب في أن تلجأ جهة
الإدارة إلى هذا السبيل حرصاً منها على سلامة المرفق العام ، وذلك
حتى لا يفيد المخطيء من تقصيره ولا يثرى من إخلاله بتنفيذ التزاماته .

واذ ذهب الحكم المطعون فيه مذهباً آخر استناداً إلى أن حرمان
المتعاقد من المطالبة بهذه الفروق ينتهك أخلاقاً مبدأ وجوب تنفيذ العقود
أياً كانت بصحة نية فاته يكون قد إخطأ في تطبيق القانون وتاويله .

قاعدة رقم (٦٦٤)

المبدأ :

مدى حق الجهة الادارية في الشراء على حساب المتعهد المقصر في التوريد بعد انتهاء السنة المالية المكلف بالتوريد خلالها - جواز هذا الشراء بعد انقضاء السنة اذا كانت حجة الإدارة ماسة الى الصنف المطلوب وتوافرت الشروط المتصوص عليها في المادة ١٠٦ من لائحة المناقصات والمزايدات .

مقتضى النصوص :

تنص المادة ١٠٥ من لائحة المناقصات والمزايدات على انه « اذا تأخر المتعهد في توريد كل الكميات المطلوبة او جزء منها في الميعاد المحدد بالمعقد - ويدخل في ذلك الاصناف المرفوضة - فيجوز للوزارة او المصلحة او السلاح او مروعها ، اذا رأت مصلحة في ذلك ، اعطاء المتعهد مهلة اضافية للتوريد على ان توقع عليه غرامة قدرها ١٪ عن كل اسبوع تأخير او جزء من اسبوع من قيمة الكمية التي يكون المتعهد قد تأخر في توريدها بحيث لا يجاوز مجموع الغرامة ٤٪ من قيمة الاصناف المذكورة .

واللوزارة او المصلحة او السلاح في حالة عدم قيام المتعهد بالتوريد في الميعاد المحدد بالمعقد او خلال المهلة الاضافية ان تتخذ أحد الاجراءين التاليين ونفا لما تقتضيه مصلحة العمل .

(١) شراء الاصناف التي لم يتم المتعهد بتوريدها من غيره على حسابه ، سواء بالممارسة او بمناقصات محلية او عامة بنفس الشروط والمواصفات المعلن عنها والمعاقد عليها . ويخصم من التأمين المودع من المتعهد او من مستحقته لدى المصلحة او اية مصلحة حكومية أخرى قيمة الزيادة في الثمن مضاعفا اليها مصروفات ادارية بواقع ٥٪ من قيمة الاصناف المشتراه على حسابه ، وما يستحقه من غرامة عن مدة التأخير في التوريد

أما إذا كان سعر شراء أى صنف يقل عن سعر المتعهد فلا يحق له المطالبة بالفرق ، وهذا لا يمنع من تحصيل قيمة غرامة التأخير المستحقة والمصروفات الإدارية .

(ب) انتهاء التعاقد نمياً يختص بهذه الأصناف ومصادرة التلمين بما يوازى ١٠٪ من قيمتها دون الحاجة للانتجاع الى القضاء مع اخطار المتعهد بذلك بكتاب موصى عليه ، وذلك دون اخلال بحق الوزارة او المصلحة أو السلاح فى المطالبة بالتعويض . وفى هذه الحالة لا يجوز شراء هذه الأصناف خلال السنة المالية التى تم فيها انتهاء التعاقد . على أنه يجوز ذلك بهوافقة وكيل الوزارة المختص بشرط ايضاح المبررات التى تدعو لهذا الشراء » .

وتنص المادة ١٠٦ من ذات اللائحة على أنه اذا تأخر المتعهد عن توريد اصناف تعاقد على توريدها الى ما بعد انتهاء السنة المالية المكلف بالتوريد فيها فانه يجب اخطاره بالغاء العقد عن الكمية الباقية وتطبيق احكام البند (ب) من المادة ١٠٥ .

أما اذا كانت الحاجة ماسة للاصناف المذكورة فيجوز لرئيس المصلحة او المنطقة أو الفرع أن يعطى المتعهد مهلة للتوريد مع تطبيق احكام الفقرة الاولى من المادة ١٠٥ المشار اليها بالشروط الآتية :

١ - أن تكون أسعار المتعهد لا تزيد على أسعار العقود الجديدة أو الاسعار السرية فى السوق ايها اقل .

٢ - أن يكون هناك وفر كاف فى البند المختص بميزانية المسئفة الجديدة .

٣ - أن يكون قد حصل فعلاً وفر فى بند ميزانية السنة السابقة يوازى القيمة المطلوبة .

٤ - أن تكون الحاجة ماسة لقبول اصناف زائدة على المطلوب ، والا فيرامى استبعاد هذه الكمية من المطلوب خلال السنة المالية الجديدة .

وكانت حاجة الإدارة لمسة إلى الصنف وجب اعداد الاستفتاء الذى
أوردته المادة ١٠٦، فى صدرها والرجوع إلى الأصل الذى يتعين اتبعه
فى حالة التسليم فى التوريد ، أى الرجوع إلى احكام المادة ١٠٥ مع
مراعاة الشروط الواجب توافرها لتطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٠٦ ،
تلك الشروط التى تتعلق بمصلحة الخزنة من تلحيسة الاسعار مع تلمين
استقرار الجيزانية ، ويجوزة اخرى يكون تطبيق حكم الفقرة الثانية من
المادة ١٠٦ كلفة الذكر ، ترخيصا باستقط حكم الفقرة الاولى منها اذا
ما ارتأت جهة الادارة ذلك ويشترط مراعاة ما أوردته الفقرة الثانية من
احتفظت قصد بها بمصلحة الخزنة وتلمين استقرار لوضاع الجيزانية .

ومع التسليم — جدلا — بأن نص المادة ١٠٦ المشار إليها ليس نيه
ما يفيد تحويل الجهات الادارية الحق فى الشراء على حساب المتعهد
المقرر بعد انتهاء السنة المالية فانه ليس ثمة ما يمنع جهات الادارة
من مباشرة هذا الحق لاستنادا إلى القواعد العامة فى العقود الادرية .
ذلك ان هذه العقود تتميز بطبيعة خاصة تختلف عن تلك التى تخضع
لها عقود الثاتون للناس ، ومرد هذا الاختلاف إلى ما تتصف به العقود
الادرية من اتصالها بسير المرافق العامة الإبر الذى يستتبع منع الادارة
الكثير من الامتيازات التى لا مجال لها فى نطاق عقود الثاتون المادنى .
ولقد استقر الرأى فى هذا المجال على أن علاقة المتعقدن فى العقود
الادرية لا تستند إلى شروط للمحدد فقط وإنما تستند أيضا إلى القواعد
القانونية الضبطية الخاصة بالمرفق العام .

وتتبع جهات الإدارة فى العقود الادرية بامتيازات كثيرة متروكة منها
الحق فى الرقابة على تنفيذ العقد وتعديله والحق فى توقيع الجزاءات
المختلفة ، تلك الجزاءات التى لا تستهدف فى الواقع بن الامر تقويم
إموجاج فى تنفيذ الالتزامات المتعقدية بحد ما تتوخى تأمين سير المرافق
العامة . ويجوزة اخرى فان نظام الجزاءات فى العقود الادرية لا يستهدف

فقط إعادة التوازن بين الالتزامات المتبادلة التي تنشأ بين طرفي العقد ولا يتسم بطابع العقوبات التي توقع على المتعاقد مع الإدارة ، وإنما هدفه الأساسي هو الوصول إلى تنفيذ الالتزام المتصل بسير المرفق العام أو استبعاد الاختلال الذي يكون قد لحق به . ويتربط على هذه الفكرة نتيجة هامة حصلها أن الإدارة تتمتع بهذه الحقوق والسلطات حتى ولو لم ينص عليها في العقد بمعنى أن جهة الإدارة لا تستند امتيازاتها في نطاق العقود الإدارية من نصوص العقد وإنما من طبيعة المرفق العام واتصال العقد به ووجوب الحرص على انتظام سيره واستدامة تمهيد الإدارة له وإشرافها عليه بما يحقق المصلحة العامة ومن هنا يحق للإدارة مباشرة السلطات ولو لم ينص عليها في العقد .

وبعد الشراء على حساب المتعهد المقصر مظهرا من مظاهر الامتيازات التي تتمتع بها جهة الإدارة في مجال العقود الإدارية وهو يعتبر نوعا من العقوبات الجبرية أو صورة من التنفيذ الجبري أسلمه وجوب تنفيذ العقد لأن المرفق في حاجة إلى ذلك ، وإذا كان من المسلم — على ما أسلفنا — أنه يحق للإدارة تنفيذ العقد على حساب المتعهد المقصر ولو لم يتضمن العقد نصا بذلك فليس هناك ما يحول دون اتباع هذا الإجراء ولو جاءت نصوص اللائحة ظلوا من حكم صريح يخول الإدارة هذا الحق . والقول بغير ذلك يتعارض مع طبيعة العقد الإداري ويفخل حقيقة هامة هي وجوب استمرار سير المرافق العامة بانتظام وأطراد . فطبيعة العقد الإداري وارتباطها بحسن سير المرافق العامة توجب تخويل الإدارة الحق في الشراء على حساب المتعهد المقصر إلى ما بعد انتهاء السنة المالية دون حاجة إلى نص صريح على ذلك في المادة ١٠٦ . ويكفي في هذا الصدد ألا يوجد نص مانع من انقضاء هذا الإجراء أي يكفي ألا يكون في نص المادة ١٠٦ ما يفيد — صراحة أو ضمنا — عدم جواز هذا الشراء .

وعندما تتعاقد الإدارة على توريد صنف ما فانه يطلب أن تكون حاجتها إليه قائمة خلال السنة المالية التي تم التعاقد فيها فلذا انتهت

هذه السنة انتقضت حجة المرفق عادة الى هذا الصنف . ومن هنا قررت المادة ١٠٦ أنه اذا تراخى التوريد الى ما بعد انتهاء السنة المالية وجب إلغاء العقد ومصادرة التأمين ، وهذا الحكم مرتبط بما تنص به المادة ١٠٥ في فقرتها الأخيرة من أنه في حالة الإلغاء لا يجوز شراء الاصناف التي تقرر إلغاء العقد المبرم عنها خلال السنة المالية التي تم التصديق فيها ، غير أن هناك حالات تنتهي فيها السنة المالية دون توريد ورغم ذلك نظل الحاجة ملحة للاصناف التي لم تورد . فهنا يكون من الطبيعي — بمرعاة طبيعة العقد الإداري واحتياجات المرافق — أن تخول الإدارة تنفيذ العقد على حساب المتعهد المقصر دون أن يحتج عليها بأن المادة ١٠٦ ليس فيها ما يفيد ذلك لأن هذه السلطة لا تستند من نصوص العقد ولا من أحكام اللائحة ، بل من الطبيعة القانونية للعقد الإداري على النحو المسلف إيضاحه ويكفي ألا يوجد في نصوص هذه اللائحة — باعتبارها تنظيمًا قانونيًا — يجب على الجهات الإدارية اتباعه — ما يحول دون اتخاذ هذا الإجراء .

والقول بعدم جواز الشراء على حساب المتعهد الذي يتراخى في التوريد الى ما بعد انتهاء السنة المالية ، وقصر حق الإدارة — متى أبرمت عقداً جديداً بأسعار أكثر — على الرجوع على المتعهد المقصر بالتعويض بدعوى تقييها أمام القضاء وفي هذه الحالة تطلب بفرق السعر بأعقابه عناصر من عناصر التعويض التي تخضع لتقدير القاضي — هذا القول يغفل ما تتمتع به جهات الإدارة من سلطة التنفيذ الجبري الذي يمد الشراء على حساب المتعهد مظهراً من مظاهره ، كما أن الأخذ به يحتاج الى وقت طويل ويستوجب كثرة في الإجراءات والنقلات .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى احتية الجهات الإدارية في الشراء على حساب المتعهد الذي يتراخى في التوريد الى ما بعد انتهاء السنة المالية المكلف بالتوريد خلالها اذا كتبت الحجة ملزمة الى الصنف وتوافرت بقى الشروط المنصوص عليها في المادة ١٠٦ من لائحة المناقصات والمزايدات .

بسم الله — القسم —

المبحث الأول

عند نسخ العقد الإداري لجهة الإدارة

أن تصدر التلبن

وتتضمن التعويض بشروط معينة

قاعدة رقم (٦٦٥)

المبدأ :

الجميع في حالة نسخ العقد الإداري بين مصادرة التلبن واستحقاق التعويض — مشروط بمبهم وجود نص يحظره وإن بقي قلبا بعض الضرر حتى بعد مصادرة التلبن .

ملخص الحكم :

أن نسخ العقد — أيا كان هذا العقد — يخضع لقاعدة قانونية عليا تنص بأن للدائن الذي أجيب إلى نسخ العقد بأن يرجع بالتعويض عما أصابه من ضرر ، على المدعى إذا كان عدم قيام هذا المدعى بتنفيذ التزامه واجبا إلى خطئه لإهمال أو تعمد ، وترتب على هذا الخطأ ضرر . وهذه القاعدة بحكم عموميتها تطبق في حالة نسخ العقد الإداري ، كما تطبق في حالة نسخ العقد المدني على حد سواء . ومن ثم فإن هذا التعويض الذي مرده إلى القواعد القانونية العامة مستقل في سببه كما أنه مختلف في طبيعته ، ووجهته ، وغايته ، عن شرط مصادرة التلبن الذي هو أحد الجزاءات المالية ، التي جرى العرف الإداري على اشتراطها في العقد الإداري ، والتي مردها إلى ما يتميز به هذا العقد المدني من طابع خاص

مناطه احتيلجالت المرفق العام الذى يستهدف العقد تسيره وتغليب وجه المصلحة العامة في شأنه على مصلحة الأفراد الخاصة . وهذا الطابع المعين هو الذى يترتب عليه تمتع الإدارة في العقد بسلطات متعددة منها سلطة توقيع الجزاءات المالية ومن بينها مصادرة التأمين . وما دام السبب في كل من مصادرة التأمين من جهة ، والتعويض من جهة أخرى مستقلا ، والطبيعة ، والوجهة والفنية ، في كل منهما متباعدة ، فلا تثيره أن اجتمع في حالة نسخ العقد الإداري ، مع مصادرة التأمين استحقاق التعويض أيضا . إذ لا يعتبر الجمع بينهما ازدواجا للتعويض مظلورا ، حتى ولو لم ينص العقد الإداري على استحقاق التعويض ، لأن المصلحة كما سلف البيان إنما هو تطبيق للقواعد العامة . وقد جاءت المادة ١٠٥ من القرار رقم (٥٤٢) لسنة ١٩٥٧ بإصدار لائحة المناقصات والمزايدات — الواقع المصرية ٣ من مارس سنة ١٩٥٨ الممدد ١٩ — مؤكدة لهذا الأصل العام وغنى عن البيان أن الجمع بين مصادرة التأمين ، والتعويض رهين بألا يحظر العقد الإداري صراحة هذا الجمع ، وأن يكون الضرر لا يزال موجودا بعد مصادرة التأمين بمعنى أن يكون قدر الضرر أكبر من مبلغ هذا التأمين ، فإذا كانت مصادرة التأمين قد جبرت الضرر كله ، فلا محل إذن للتعويض . ، تطبيقا للقواعد العامة بما لم يتفق على خلاف ذلك وغير خلاف أن هذه التحفظات التي ترد على المبدأ العام المشار إليه توجب النظر إلى كل حالة على حدة بحسب الشروط التي أبرمت فيها والأوضاع التي أحاطت بها ، وتدعو إلى التزام الحذر في تعميم حكم حالة بذاتها على سائر الحالات الأخرى التي قد تبدو في ظاهرها متماثلة . وحاصل ما تقدم أن الجمع بين مصادرة التأمين والتعويض ليس مظلورا ، وأن هذا الجمع مشروط بعدم وجود نص ينادى بعدمه ويأن يبقى تلقا بعض الضرر حتى بعد مصادرة التأمين . أما إذا كانت المصلحة قد غطت الضرر كله فلا محل إذن للتعويض . ما لم يكن قد اتفق على غير ذلك في بنود العقد الإداري .

قاعدة رقم (٦٦٦)

المادة ٢٧ :

جواز الجمع بين مصادرة التأمين والمطالبة بالتعويضات في حالة النسخ
— شرط ذلك ألا يضطر المقدم صراحة هذا الجمع وأن يكون الضرر مجاوزاً
قيمة التأمين المصادر .

ملخص الحكم :

إن نسخ المقدم أيا كان هذا المقدم — يخضع لقاعدة قانونية عامة
سؤاها أن للدائن في حالة نسخ المقدم أن يرجع بالتعويض عما أصابه من
ضرر على المدين إذا كان عدم قيام هذا المدين بتنفيذ التزاماته راجعاً إلى
خطئه ، وترتب على هذا الخطأ ضرر للدائن . وهذه القاعدة بحكم عيوبتها
تطبق في حالة نسخ المقدم الإداري كما تطبق في حالة نسخ المقدم المدني
على حد سواء ، ومن ثم فإن هذا التعويض — الذي مرده إلى القواعد العامة
مختلف في طبيعته وغايته عن شرط مصادرة التأمين ، وهو أحد الجزاءات
المالية التي جرى العرف الإداري على اشتراطها في المقدم الإداري والتي
مردّها إلى ما يتميز به المقدم الإداري عن المقدم المدني من طابع خاص منطلقة
احتياجات المرقع العام الذي يستهدف المقدم تسييره وتغليب وجه المصلحة
العامة في شأنه ، وهذا الطابع الخاص هو الذي يترتب عليه تمتع الإدارة
في المقدم الإداري بسلطات متعددة منها سلطة توقيع الجزاءات المالية ومنها
مصادرة التأمين ، وملامات طبيعة كل من مصادرة التأمين والتعويض
مختلفة فلا تريب أن اجتمع في حالة نسخ المقدم الإداري مع مصادرة
التأمين استحقاق التعويض ، إذ لا يعتبر الجمع بينهما ازدواجاً للتعويض
محظوراً حتى ولو لم ينص في المقدم الإداري على استحقاق التعويض ، لأن
استحقاقه كما سلف البيان إنما هو تطبيق للقواعد العامة على أن الجمع
بين مصادرة التأمين والتعويض رهين بالألا يضطر المقدم الإداري صراحة هذا

الجميع ، وإن يكون الضرر مجاوزا قيمة التأمين المصادر ، أما إذا كانت مصادر التأمين قد جبرت الضرر كله فلا محل للتعويض ما لم يتفق على غير ذلك .

(طعن رقم ١٠١٩ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/١٠)

قاعدة رقم (٦٦٧)

المبدأ :

عدم النص على حق الجهة الإدارية في التعويض ، علاوة على مصادرة التأمين ، عما يلحقها من ضرر بسبب عدم قيام المعهد بتنفيذ التزامه لا يؤدي في حالة نسخ العقد إلى حظر الجمع بين التعويض ومصادرة التأمين .

ملخص الحكم :

أن شروط العقد موضوع الترخيص وإن لم يرد فيه نص ، علاوة على مصادرة التأمين ، على حق الجليمة في التعويض عما يلحقها من ضرر بسبب عدم قيام المعهد بتنفيذ التزامه . إلا أن مجرد عدم النص على ذلك لا يؤدي في حالة نسخ العقد إلى حظر الجمع بين التعويض ومصادرة التأمين ، ذلك أن نسخ العقد يخضع لقاعدة قانونية عامة تقضى بأن للدائن الذي أجيب إلى نسخ العقد أن يرجع بالتعويض عما أصابه من ضرر على المدين إذا كان عدم قيام هذا المدين بتنفيذ التزامه راجعا إلى خطئه نتيجة إهمال أو تقصير من جانبه ، وكان قد ترتب على هذا الخطأ ضرر . ومن ثم فإن هذا التعويض الذي مرده إلى القواعد القانونية العامة مستقل في سببه كما أنه مختلف في طبيعته ووجهته وغايته عن شرط مصادرة التأمين الذي هو أحد الجزاءات المالية التي جرى العرف الإداري على اشتراطها مستقلا عنه في الآخر ، والطبيعية والوجهة والغاية في كل منهما متباينة ، فلا تشريب لن اجتمع في حالة نسخ العقد مع مصادرة التأمين استحقاق التعويض ، إذ لا يعتبر الجمع بينهما ازدواجا للتعويض ، حتى ولو لم

ينص في العقد الإداري على استحقاق التمويض لأن استحقاقه كماله سلفاً ،
البيان إنما هو تطبيقاً للتواعد العامة .

(طعن رقم ١٠٨ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢١)

قاعدة رقم (٦٦٨)

المبدأ :

إن لائحة إجراءات الشراء والبيع الخاصة بالهيئة العامة لشؤون الهيئات
الحديدية لا تعزم الجمع بين مصادرة التامين واقتضاء تمويض يتمثل في
الفرق بين السعر الذي رسا به المزاو وبين السعر الذي سريسو به المزاو
عند طرح الصفقة في المزاو الثانية — هذا الجمع جائز في حالة الفسخ .

ملخص الحكم :

إن المستند من نص المادة ٢٠٦ من لائحة إجراءات الشراء والبيع
الخاصة بالهيئة أنه إذا تأخر من رسا عليه المزاو في دفع باقى التامين خلال
اسبوع من رسو المزاو يصادر التامين الممنوع وتطرح الصفقة في المزاو
ثانية .

وترى المحكمة أن هذا النص لا يحرم الهيئة من الجمع بين مصادرة
التامين واقتضاء تمويض يتمثل في الفرق بين السعر الذي رسا به المزاو
وبين السعر الذي سريسو به عند طرح الصفقة في المزاو الثانية ، وهذا
الجمع جائز في حالة فسخ العقد لأنه يمثل التمويض عن الاضرار التي
تعرضت لها الهيئة نتيجة اخلال المضمون ضده بتنفيذ التزاماته قبل الهيئة
كما أن اقتضاء رسوم أرضية عن المهلات التي تراخى المضمون ضده في
استلامها هو صورة من صور التمويض عن الاضرار التي عرشتها الهيئة
نتيجة شغل مساحات من الاراضى المملوكة للهيئة لمدة جاوزت لذلك
المبصوح عليها في العقد الامر الذي يوجب تمويض الهيئة عنه بغى حلقه

الى نص صريح تقررها في مثل هذه الحالة وحسب اللائحة انما قررت بنص صريح وجوب اقتضاء هذه الرسوم في حالة تظف المشتري الذى أدى الثمن عن استلامها في الموعد المحدد اذ انما واجبة التطبيق من بلب أولى في حالة المشتري الذى لم يؤد الثمن اطلاقا كما هو الحال بالنسبة الى المطعون ضده والا كان المشتري الذى لم يؤد الثمن اطلاقا احسن حالا من قام بأدائه ورسوم الارضية في هذه الحالة وهى حالة نسخ العقد تبطل التعويض عن شغل الارضية بغير حق نتيجة اخلال المتعاقد بتنفيذ التزامه في العقد الادارى ومادام السبب في كل من مصادر التامين والتعويض واضطرار الهيئة الى نسخ العقد واعادة طرح الصفقة في المزايدة الثانية .

ومن حيث ان نسخ العقد — ايا كان هذا العقد — يخضع لقاعدة قانونية عامة تقضى بأن للدائن الذى اجيب الى نسخ العقد ان يرجع بالتعويض عما أصابه من ضرر على المدين اذا كان عدم قيام هذا الدين بتنفيذ التزامه راجعا الى خطئه لاهمال او تعمد ، وترتب على هذا الخطأ ضرر ، وهذه القاعدة بحكم عموميتها تطبق في حالة نسخ العقد الادارى ، كما تطبق في حالة نسخ العقد المدنى على حد سواء ، ومن ثم فان هذا التعويض الذى مرده الى القاعدة القانونية العامة مستقل في سببه كما انه مختلف في طبيعته ، ووجهته وغايته ، عن شرط مصادر التامين الذى هو احد الجزاءات المالية ، التى جرى العرف الادارى على اشتراطها في العقد الادارى ، والتى مردها الى ما يتميز به هذا العقد عن العقد المدنى من طابع خاص مناطه احتياجات المرفق العام الذى تستهدف العقد تسجيده وتغليب وجه المصلحة العامة في شأنه على مصلحة الافراد الخاصة . وهذا الطابع المعين هو الذى يترتب على تمتع الادارة في العقد بسلطات مخصصة منها سلطة توقيع الجزاءات المالية ومن بينها مصادر التامين . ومادام السبب في كل من مصادر التامين من جهة والتعويض من جهة اخرى مستقلا ، والطبيعة ، والوجهة والغاية في كل منهما متباينة ، فلا تريب ان اجتمع حالة نسخ العقد الادارى ، مع مصادر التامين استحقاق التعويض ايضا . واذا لا يعتبر الجمع بينهما ازديادا للتعويض محظورا ، حتى ولو لم ينص العقد الادارى على استحقاق التعويض ، لان استحقاقه كما سلف البين انما هو تطبيق للقواعد العامة .

وفنى عن البيان ان الجمع بين مصادرة التأمين والتعويض رهن بالا يحظر العقد الإدارى صراحة هذا الجمع وأن يكون الضرر لايزال موجودا بعد مصادرة التأمين بمعنى أن يكون قدر الضرر اكبر من مبلغ هذا التأمين ، فاذا كتلت مصادرة التأمين تد جبرت الضرر كله ، فلا محل اذن للتعويض تطبيقا للقواعد العامة ما لم يتفق على خلاف ذلك .

(طعن رقم ١٠٠١ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٩/١٢/١٩٧٠)

قاعدة رقم (٦٦٩)

المبدأ :

إذا اخل المتعاقد مع جهة الإدارة بأى شرط من شروط العقد ثلاث مرات خلال ثلاثين يوما حتى لها فسخ العقد ومصادرة التأمين اعمالا لشروط العقد ولا يمنع من ممارسة هذا الحق سبق توقيع بعض الجزاءات المنصوص عليها في العقد اذ ان طبيعة حق هذه الجهة في فسخ العقد ومصادرة التأمين تقتضى بالضرورة سبب اخلال المتعاقد مع الإدارة بشروط العقد .

ملخص الحكم :

انه يتضح من نصوى العقد على النحو السالف أن اخلال المتعاقد مع جهة الإدارة بأى شرط من شروط العقد ثلاث مرات خلال ثلاثين يوما ، يفول وكيل الوزارة الحق في فسخ العقد ومصادرة التأمين لجانب الحكومة . ومن شروط العقد التى نوهت بها الفقرة (٢) من البند ٤٩ المشار اليه التزام المتعاقد مع جهة الإدارة بتوريد الاصناف المطلوبة مطابقة للمواصفات المتفق عليها ، والتزامه بتوريدها بالوزن والعدد المطلوب في المواعيد المحددة بهذا التوريد . وعلى ذلك فاذا اخل المتعاقد مع جهة الإدارة بأى شرط من هذه الشروط أو غيرها ثلاث مرات خلال ثلاثين يوما حتى لو كفل الوزارة فسخ العقد ومصادرة التأمين اعمالا لشروط العقد ولا يمنع من ممارسة هذا الحق سبق توقيع الجزاءات المنصوص عليها في الفقرة (٣) من البند ٤٩ المشار اليه ، هذه الجزاءات المترتبة على الشراء من الغير على حساب المتعاقد مع الجهة الإدارية عند اخلاله بشروط التوريد وهى تحصيل

المتعاقد بفروق الزمن والمصاريف الإدارية والغرامات وما إليها . لا يمتنع ذلك لأن طبيعة حق وكيل الوزارة في فسخ العقد ومصادرة التأمين تقتضي بالضرورة سبق إخلال المتعاقد مع الإدارة بشروط العقد عددا معيناً من المرات في أمد معين ، ولا يسوغ أن تنفد الإدارة حيل هذا الإخلال المتكرر لشروط العقد ، وإثناء تنفيذه موقفاً سلبياً فلا تقوم بشراء الإصناف المطلوبة على حسب المقصر وما يستتبع ذلك بحكم اللزوم من توقيع الجزاءات المترتبة عليه ، انتظرا لتوافر الشروط المبررة لفسخ العقد ومصادرة التأمين ، لا يسوغ ذلك لأنه فضلا عن مخالفته لنصوص العقد ، فإنه من شأنه التضحية بالصلحة العامة التي تتطلب وجوب السر في تنفيذ العقد الإداري دون توقف . ومنعا لأي لبس في هذا الصدد أكد العقد في الفقرة (٣) من البند ٤٩ سالف الفكر أن توقيع الجزاءات المشار إليه لا تدخل بحق الوزارة في إلغاء العقد بالكيفية والنطاق المنصوص عليها في الفقرة (٢) المذكورة آنفا .

ثانياً — شطب اسم المتعهد

المبحث الأول

في حالة وقوع غش أو تلاعب لجهة الإدارة
شطب اسم المتعهد ولو لم تفسخ عقدها معه

قاعدة رقم (٦٧٠)

المبدأ :

المادة ٨٥ من لائحة المناقصات والمزايدات — وقوع غش أو تلاعب من المتعهد — اثره : حق الإدارة في فسخ العقد وشطب اسم المتعهد — احكام المادة المذكورة لا تطل بحق الإدارة في شطب اسم المتعهد في حالة عدم فسخ العقد .

ملخص الحكم :

ان نص المادة ٨٥ من لائحة المناقصات والمزايدات لا يحرم الإدارة من حقها في شطب اسم المتعهد الذي يستعمل الغش أو التلاعب في حالة ما اذا لم تر نسخ العقد وقبلت الاصناف المخالفة ، ذلك انه ورد — كما تنطق عباراته — لالزام الإدارة بشطب اسم ذلك المتعهد في حالة نسخ العقد . اما اذا لم تر الإدارة نسخ العقد فلن يبقى لها دائماً حقها في استبعاد من لا يتمتع بحسن السمعة من قائمة عملائها وذلك الحق الاصيل الذي لم يخل به نص المادة ٨٥ سالف الذكر فيجوز لها بهتفضي هذا الحق ان تشطب اسم المتعهد اذا ثبت استعماله الغش أو التلاعب حتى ولو لم يفسخ العقد لهذا السبب بمعنى ان شطب اسم المتعهد بسبب استعمال الغش والتلاعب اذا كان واجبا في حالة نسخ العقد فله جاز أيضا اذا لم يفسخ العقد باعتبار ان استعمال الغش أو التلاعب دال بذاته على عدم تمتع المتعهد بحسن النية .

المبحث الثاني
مالية الفئس أو التلاعب الجبرين
شطب اسم المتعهد

قاعدة رقم (٦٧١)

المبدأ :

شطب اسم المتعهد من سجلات متمهدي الحكومة — جوازته في حالة
التلاعب — المقصود بالتلاعب — لا سبيل الى حصر اوجهه او تحديد صورته —
اعتبار المتعهد مخالفة الاجال المحددة للبيع وعدم التزامه النشر في المواعيد
الضرورية — يكون بذاته بعض صور التلاعب .

ملخص الحكم :

ان عقد الدلالة لا يمدو ان يكون عقدا من العقود الادارية يجرى فيه
ما يلحقها من جواز ترتيب الاثر المترتب على الفئس او التلاعب او الرشوة
من جانب المتعهد ولا سبيل الى حصر اوجه التلاعب او تحديد صورته ،
وغاية الامر لانه على اية حال يجاوز الاعمال ولا يرقى الى مرتبة الفئس
او الرشوة .

وان ما استخلصته الادارة عن اعتبار المتعهد (المدعى) مخالفة الاجال
المحددة للبيع ، وعدم التزامه النشر في المواعيد المخرورية له يكون بذاته
بعض صور التلاعب ، ولا يعيب ما رتبته على ذلك من اثر سواء في شأن
التأمين او شطب اسم المدعى من سجلات متمهدي الحكومة ، ولا يثوب
تصرنها او يدمغه بعلم المشروعية او بفسادة استعمال السلطة . ولا يتدح
في ذلك اى ادعاء بحق المتعهد في الاعتراض على تواريخ البيع لان العقد
جمل الكلية الاخيرة في هذا الشأن للادارة فانها وفق ما تمتدده في صلاحها .

(طعن رقم ١١٢٧ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦١/٤/٢٢)

قاعدة رقم (٦٧٢)

المبدأ :

مجرد مخالفة المواصفات المتفق عليها — لا يشكل غشا أو تلاعبا يدعو الى شطب اسم المتعهد — الفش يقضى بثبوت علم المتعهد بهذه المخالفة بما ينطوى عليه هذا العلم من الخداع من جانبه — التلاعب الذى يجاوز الاهمال ولا يرقى الى مرتبة الفش يفترض انبان المتعهد اعمالا تتم عن عدم التزامه الجادة في تنفيذ التزاماته ومحاولته ايجاد الثغرات للقتل منها ابتغاء الحصول على منفعة غير مشروعة .

ملخص الحكم :

ان مجرد مخالفة المواصفات المتفق عليها لا يشكل غشا أو تلاعبا يدعو الى شطب اسم المتعهد من قائمة المتعاملين مع الادارة اذ يلزم حتى ترتقى مخالفة المواصفات الى مرتبة الفش أن يثبت علم المتعهد بهذه المخالفة بما ينطوى عليه هذا العلم من الخداع من جانب المدعى في حقيقة الشيء المسلم من حيث نوعه أو طبيعته أو صفاته الجوهرية التى جرى التعاقد عليها . ففى هذه الحالة يتوافر سوء القصد الدال على استعمال الفش المبرر للشطب كذلك فان مجرد مخالفة المواصفات فى الكيسة القليلة التى تلم المدعى بتسليمها الى العمال فى محله وفى الظروف التى تم فيها هذا التسليم لا يعد تلاعبا . ذلك ان التلاعب الذى يجاوز الاهمال ولا يرقى الى مرتبة الفش ، والذى يتعذر حصر مختلف أساليبه وشمى مسوره ، يفترض انبان المتعهد اعمالا تتم عن عدم التزام المتعهد الجادة فى تنفيذ التزاماته ومحاولته ايجاد الثغرات للقتل منها ابتغاء الحصول على منفعة غير مشروعة على حساب المصلحة العامة التى يستهدفها العقد الادارى .

مقدمة رقم (٦٧٢)

المبدأ :

مجرد مخالفة المواصفات — ان صح ذلك — لا يشكل غشا أو تلاعبا يدعو الى شطب اسم المورد من قائمة التعاملين مع الإدارة — اساس ذلك انه يلزم حتى ترقى مخالفة المواصفات الى مرتبة الغش ان يثبت علم القمهد بهذه المخالفة بما ينطوى عليه هذا العلم من خداع من جانب المورد في حقيقة الشيء المسلم من حيث نوعه او صفاته الجوهرية التي جرى التماثل عليها او ان يلقى القمهد اعمالا تتم عن عدم التزام الجادة في تنفيذ التزاماته ابتغاء الحصول على منفعة غير مشروعة على حساب المصلحة المالية — في هذه الحالات يتوافر سوء القصد الدال على استعمال الغش او التلاعب الجور لعدم التعامل مع المورد .

ملخص الحكم :

انه عن السبب الثاني من اسباب الطعن ، فالثبت من الاوراق ان المركز القومي للبحوث أعلن في ١٦ من يونية سنة ١٩٦٩ عن فتح باب القيد في سجل الموردين في موعد غايته ٣٠ من يولية لسنة ١٩٦٩ لتوريد بعض المهات ، وقد تقدم المدعى بطلبين في ١٩ من يونية سنة ١٩٦٩ لقيد اسم الشركة التي يمثها في السجل المذكور ، الا ان المركز رفض طلبيه وذلك بكتاب مراقب الشؤون المالية المؤرخ ٣ من أغسطس سنة ١٩٦٩ ، وقد انصحت الجهة الادارية في مذكراتها عن اسباب قرارها المشمل اليه وحاصلها ان المدعى سبق أن قلم بتوريد حضانتين وتبين من فحصها ان وحدة التبريد بهما مستعملتان ومجددتان واحداها لا تعطى درجة التبريد المطلوبة ، كما تبين عدم صلاحية بعض الاجهزة التي كان يقوم المدعى بتوريدها وارتفاع اسعارها ، ولجوء المدعى احيانا الى طرق مريبة لسحب أموال سبق توريدها قبل اتخاذ اجراءات فحصها عندما تتكشف للجهة طالبة التوريد عدم صلاحية تلك الاصناف . وكل ذلك بجانب ضخامة

قبة العمليات التي أسندت الى المدعى والتي بلغت خلال الفترة من ١٢ من أغسطس سنة ١٩٦٠ حتى ٢٢ من جاريى سنة ١٩٦٦ مبلغ ٢٤٧٤٥ جنيه رغم ما تكشف من عدم سلامة اجراءات الشراء وبطريقة تدمو الى الشك في غالبية الموضوعات التي تناولها التحقيق والتي انتهت الى وجوب التفرز في المعاملة مع المدعى .

ومن حيث ان الجهة الادارية وقد انصحت عن اسبيل قرارها ، فان هذه الاسباب تخضع لرقابة القضاء الادارى للتحقق من مدى مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون ، وأثر ذلك في النتيجة التي انتهى اليها القرار وهذه الرقابة القانونية تجد حدها في التحقق مما اذا كانت هذه النتيجة مستخلصة استخلاصا سليما من اصول نتائجها ملابا وقانونا ، فإذا كانت بمنزعة من غير اصول موجودة أو كان تكييف الوثائق — على فرض وجودها ملابا — لا ينتج النتيجة التي يطلبها القانون ، كان القرار نافذا لركن السبب ومخالفا للقانون .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على قضية النيلة الادارية رقم ١ لسنة ١٩٦٨ ، ان المركز القومى للبحوث تعاقد مع المدعى على توريد حضانتين الى وحدة الحدائة والمقاومة البيولوجية طراز لونس ٧٠١ (صناعة محلية) وعلى ان تكون الحضانة مستعدة لاعطاء درجة حرارة من ٥ م الى ٦٠ م ومزودة بموصلتين لوتوماتيكيتين صناعة المانيا الغربية بمبلغ ٢٢٠ جنيه للحضانة الواحدة . واذ ورد المدعى الحضانتين المشار اليهما شكلت لجنة لفحصهما فقررت ان وحدة التبريد في كل من الحضانتين قديمة ورات تكليف المورد باستبدال وحدتى التبريد بوحدتين جديدتين أو يقبل خصم ٥٠ جنيه من قيمة كل حضانة . ولما لم يقبل المدعى ما انتهت اليه اللجنة ، اصدر مدير علم ادارة المرافق والصيانة بالمركز قرارا بتشكيل لجنة اخرى لاعادة فحص الجهازين وقد انتهت هذه اللجنة الى ان نوع الاصناف الموردة مطابق من جميع الوجوه لما هو مطلوب واوصت بقبول الحضانتين ، وقد تم تسليمها الى المخازن وسداد الثمن للمدعى ، ونظرا لاعتراض احد اعضاء اللجنة الاولى على ما انتهت اللجنة الثانية ، تم تشكيل لجنة ثالثة لاعادة الفحص وانتهت هذه اللجنة الى ان وحدة التبريد في كل من الحضانتين مستعملة ومجددة وليست جديدة ، وأن احدى الحضانتين لا تعطى درجة

التبريد المطلوبة . ويبدو واضحا مما تقدم ان المواصفات التى تم على اساسها التوريد لم تتطلب صراحة ان تكون وحدة التبريد فى كل حصة جديدة ، ولم يفكر المصمم فى اى مرحلة من مراحل التوريد ان وحدة التبريد بكل من الهيكلتين جديدة ، ولذلك اخطت لجان الفحص عند رأت احدى هذه اللجان مطلبة الحفائض للمواصفات على اساس عدم النص على وجوب ان تكون وحدة التبريد جديدة بينما رأت اللجان الاخرتان ، ان الحفائض غير مطابقتين للمواصفات استنادا الى ان المفروض ان تكون وحدات التبريد جديدة وليست جديدة .

ومن حيث انه ايا كان الراى فيما انتهت اليه كل من اللجان المشتر إليها ، فان مجرد مخالفة المواصفات — ان صح ذلك — لا يشكل غشا او تلاعبا يدعى الى شطب اسم المدعى من قائمة المتعاملين مع الادارة ، اذ يلزم حتى ترقى مخالفة المواصفات الى مرتبة الغش ان يثبت علم المتهم بهذه المخالفة بما ينطوى عليه هذا العلم من خداع من جانب المورد . فى حقيقة الشئ المسلم من حيث نوعه . او صفاته الجوهرية التى جرى التعاقد عليها ، او يأتى المتهم ادعائا تتم عن عدم التزام الجهة فى تنفيذ التزاماته ابتغاء الحصول على منفعة غير مشروعة على حساب المصلحة العامة ، وفى هذه الحالات يتوافر سوء التصد الدال على استعمال الغش ، او التلاعب المبرر لعدم التعامل مع المورد ، كذلك فان بقاء الاسهل التى ذكرتها الجهة الادارية تبريرا لرفض طلبى المدعى ، قد جاءت مبهمة وعامة غير محددة لوقوع معينة ، وهى على هذا النحو لا تصلح سببا للقرار المطعون اذ لا يمكن ان يستخلص منها ان المدعى دلب على الغش فى معاملاته مما يفقده حسن السمعة الواجب توافرها فبين لتعاقد معه . الادارة ، ومن ثم يكون القرار المطعون فيه غير قائم على سبب يبرره ومخالفا للقانون ، واذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب يكون قد اخطا فى تطبيق القانون وتاويله ويتمين الحكم بالغاء ، والقضاء بالغاء القرار المطعون فيه والزام الجهة الادارية المصروفات .

المبحث الثالث

وجوب الرجوع الى ادارة الفتوى

المختصة بمجلس الدولة كلما ارادت جهة الادارة

شطب اسم احد المقلولين من سجل المقلولين او اعادته اليه

قاعدة رقم (٦٧٤)

المبدأ :

لتتزم جهة الادارة بالرجوع الى ادارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة كلما ارادت شطب اسم احد المقلولين من سجل المتعاقدين او اعادته اليه وذلك طبقا للمادة ٢٧ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ بشأن ~~القانون~~ والمزايدات ، على ان عدم اتباع هذا الاجراء او عدم التقيد بما يشير به مجلس الدولة لا يبطل قرار جهة الادارة .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢٧ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون المناقصات والمزايدات قضت بنسخ العقد ومصادرة التأمين النهائي اذا استعمل المتعاقد الغش او التلاعب في معاملته مع الجهة المتعاقدة او اذا ثبت انه شرع بنفسه او بواسطة غيره بطريق مباشر او غير مباشر في رشوة احد موظفي الجهات الخاضعة لاحكام هذا القانون . وفي هاتين الحالتين شطب اسم المتعاقد من سجل المتعدين او المقلولين مع جواز اعادة القيد اذا انتهى السبب الذي ترتب عليه الشطب . ثم قضت المادة ٧ من اللائحة التنفيذية باخطار الهيئة العامة للخدمات الحكومية بالقرارات التي تصدرها الجهات المعنية بعد الرجوع الى ادارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة بشطب او اعادة قيد الموردين او المقلولين . وتتولى الهيئة نشرها ونفا لاحكام القانون المذكور ومناد ذلك ان 'المادة ٢٧ من القانون المذكور قررت لجهة الادارة في الحالتين

المذكورتين الحق في نسخ المقد ومصادرة التأمين النهائي وكذلك في شطب اسم المعتاد . ومع ذلك فان كلا من الفسخ ومصادرة التأمين وكذلك الشطب لا تقع من تلقاء نفسها بقوة القانون أى بمجرد تحقق احدى الواعيتين المبينتين . في المادة ٢٢١/٢٧ بدون أى تدخل من ارادة جهة الادارة بل رغبا عنها ، مما يجعل القرار الصادر منها في هذا الشأن مجرد تقرير للآثر القانوني الذي تم فعلا بمجرد تحقق سببه وكشف عنه ، مما يجعل الرجوع الى ادارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة بغير جدوى ولا دلالة . بل كلا من الامرين حق مقرر لجهة الادارة لها أن تستعمله اذا ما تحقق أحد السببين المبررين له ، دون الزام عليها باستعماله على وجه مجدد ، بل تتمتع بسلطة في تقدير استعماله وفي ملاحظة ذلك بما تراه محققا للمصلحة العامة تحت رقابة القضاء ومتى كل الامر كذلك فان نص المادة ٧ من اللائحة التنفيذية لم يستحدث جديدا اضافة الى نص المادة ٢٧ من القانون بغير سند منه ، وانما وضع كيفية استعمال جهة الادارة لهذا الحق ، فوجب عليها الرجوع الى ادارة الفتوى المختصة قبل استعمالها لحقها في الشطب وكذلك في اعادة التقيد اذا زال مبرر الشطب . فلا يخرج بذلك عن أن يكون مجرد تنظيم لاستعمال جهة الادارة حقها في الشطب الذي قرره القانون ، نصونا لسلابة تصرفها حتى ينفق من القانون وتوقيا لها عند ممارسة القضاء لرقابته على تصرفها ، وفي ذلك تحقيق للمصلحة العامة التي استهدفتها نص المادة ٢٧ من القانون بكفالة تقديم الرأى القانوني الذي يحى كلا من جهة الادارة والمعتاد معها . وبذلك يكون نص المادة ٧ من اللائحة التنفيذية للقانون متفقا مع حكم المادة ٢٧ منه ولم يخالفه أو يخرج عليه أو يمارس معه ويتفق في ذلك ما تقتضيه المادة ١٤٤ من الدستور في اللوائح التنفيذية بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو اعفاء من تنفيذها .

والرأى الذي تنتهي اليه ادارة الفتوى حكه حكم سائر عمل ادارات الفتوى ببيان لوجهة نظرها في التفسير والتطبيق الصحيحين لحكم القانون لجهة الادارة أن تأخذ به الا اذا رأت على مسئوليتها ولاسبيل تقدرها غير ذلك . على انه اذا كتلت المادة ٧ من اللائحة التنفيذية توجب اخذ رأى ادارة

الفتوى قبل استعمال حق شطب المقال من السجل واعادة قيده ، فان عدم اتباع الادارة لهذا الالتزام من شأنه أن يؤثر على قرارها بالشطب أو اعادة القيد ، فيظل قرارها سليما رغم عدم الرجوع الى مجلس الدولة قبل اتخاذه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى التزام جهة الادارة طبقا للمادة ٧ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ بالرجوع الى ادارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة قبل اصدار قرارها بشطب المقال من سجل المتاملين أو اعادة قيده تطبيقا للمادة ٢٧ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه ، على أن عدم اتباع جهة الادارة لحكم المادة ٧ من اللائحة ليس من شأنه أن يؤثر على صحة قرارها في هذا الشأن الذى تتخذه دون الرجوع الى ادارة الفتوى المختصة .

(ملف ٢٥١/١/٥٤ — جلسة ١٩٨٥/٤/٣)

قاعدة رقم (٦٧٥)

المبدأ :

شطب اسم المتهمد — المادة ٨٥ مكرر من لائحة المتاملين والمزايدات الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ — حظر التعامل كما يجوز بالنسبة للمتعهدين والمقاولين مع الجهات الادارية بسبب المعجز في تنفيذ التزام قائم يجوز ايضا بالنسبة للمتعهدين والمقاولين الذين لم يسبق لهم التعامل مع الجهات الادارية حتى كانت لهم صلة بتنفيذ العقد سواء كانت هذه الصلة متمرة في العقد او ملحوظة عند تنفيذه — مثال : حظر التعامل مع المورد من الباطن رغم كونه غير طرف في العقد الانارى .

ملخص الحكم :

ان القرار موضوع الحكم المطعون فيه هو قرار مدير عام مستشفيات جامعة عين شمس رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٩ المحل بالقرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٩ ، والذي نص على أن (يحظر التعامل مع كل من الموردين لتوريدهما جبن ابيض مغشوش للمستشفيات استنادا الى العقد المبرم بينهما وبين الشركة المصرية لتجارة السلع الغذائية التي رسا عليها مزاد توريد الجبن للمستشفيات عام ١٩٦٩/٦٨ ، وتبلغ الادارة العالبة لمشتريات الحكومة بوزارة الخزانة لتتولى اخطار الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات والمؤسسات العالبة لاستبعاد اسميهما عن سجل الموردين وحظر التعامل معهما) .

ومن حيث أن حظر التعامل ، كما يجوز بالنسبة للمتمهدين والمقاولين مع الجهات الادارية بسبب العجز في تنفيذ التزام قائم أو سابق عملا بحكم المادة ٨٥ من لائحة المنقصات والمزايدات الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ فيجوز أيضا بالنسبة للمتمهدين والمقاولين الذين لم يسبق لهم التعامل مع الجهات الادارية والذين كانت لهم صلة تنفذ بعض العقود الادارية سواء كانت هذه الصلة مقرر في هذه العقود أو ملحوظة عند تنفيذها عملا بحكم المادة ٨٧ مكررا من اللائحة المشار اليها ، ولما كان الثابت من الاوراق ان الطاعن يعمل موردا للجبن من باطن الشركة المصرية لتجارة السلع الغذائية المتعالتد مع الجهة الادارية فانه يكون من الجائز حظر التعامل معه استنادا الى المادة ٨٧ مكررا المشار اليها رغم كونه غير طرفه في العقد الادارى المبرم مع الشركة المذكورة .

قاعدة رقم (٦٧٦)

٢-١-١ :

**قرار حظر التعامل مع المورد هو قرار مستير لا يتقيد طلب الفائه
بالميعاد القانونى لدعوى الإلغاء .**

ملخص الحكم :

ومن حيث انه لذلك يكون الحكم المطعون فيه قد جانب الصواب في
قضائه برفض دعوى الطاعن الفاء وتعويض الامر الذى يتمين معه الحكم
بالغاء هذا الحكم وبقبول دعوى الطاعن شكلا باعتبار ان قرار حظر التعامل
مع الطاعن قرار مستير لا يتقيد طلب الفائه بالميعاد القانونى لدعوى الإلغاء .

(طعن ٣٦ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٨٥/٤/٩)

المبحث الرابع الطعن في قرار شطب اسم المتعاقد

قاعدة رقم (٦٧)

المبدأ :

وقوع الفش أو التلاعب أو الرشوة أو التزوير فيها من أحد المتعاقدين
— قرار الجهة الإدارية المتعاقدة معه بشطب اسمه لهذا السبب — وجوب
احترام وزارة الخزانة لهذا القرار ونشره — الدعاوى التي تقام طعنا على
هذه القرارات — يتعين توجيهها إلى الجهات التي أصدرتها — وزارة الخزانة
كيسبب خصبا أصيلا في هذه الدعاوى .

ملخص الحكم :

أن قرار شطب اسم المتعاقدين عليه قد صدر استنادا إلى البند
٢٨ من شروط التعاقد معه الذي ردد حكم المادة ٨٥ من لائحة المناقصات
والمزايدات وتنص هذه المادة على أن (ينسخ ويصادر التامين النهائي
وذلك بعد أخذ رأي مجلس الدولة دون إخلال بحق المصلحة في المطالبة
بالتعويضات وذلك في الحالات الآتية :

(أ) إذا استعمل المتعهد الفش أو التلاعب في معاملته مع المصلحة أو
السلاح وحينئذ يشطب اسمه من بين المتعهدين وتخطر وزارة
الخزانة بذلك لنشر قرار الشطب ولا يسمح له بالدخول في
مناقصات حكومية هذا علاوة على إبلاغ أمره للنيلبة عند الانتهاء .

(ب) إذا ثبت أن المتعهد أو المقاول شرع بنفسه أو بواسطة غيره بطريق
مباشر أو غير مباشر في رشوة أحد موظفي الحكومة أو مستخدميهما
لوعملها أو التواطؤ معه أضرارا بالسلاح أو بالمصلحة أو بالوزارة

علاوة على شطب اسمه من بين المتعهدين واطلار وزارة الخزانة
بذلك لنشر قرار الشطب مع اتخاذ الإجراءات القضائية ضده .

ووفقا لحكم هذه المادة ليس لوزارة الخزانة اية سلطة تقديرية في
نشر قرار شطب الاسم او عدم نشره فمتى ثبت وقوع الفس أو التلاعب
أو الرشوة أو الشروع فيها من أحد المتعهدين وقررت الجهة الادارية
المتعاقدة شطب اسمه لهذا السبب تعين على وزارة الخزانة احترام هذا
القرار ونشره — اما المادة ٨٧ مكررا من اللائحة التي تستند اليها الوزارة
والتي ردد حكمها البند التاسع والعشرون من شروط التعاقد مع المطعون
عليه فبمجال تطبيقها يختلف عن مجال تطبيق المادة ٨٥ سالفه الذكر —
وذلك انها تنص بان (تخطر وزارة الخزانة بالقرارات التي تصدرها الوزارات
والمصالح بوقف التعميل أو استبعاد أحد المتعهدين أو الممولين لاسباب
تتعلق بحسن سمعته لنشرها على وزارات الحكومة ومصالحها ان وجدت
مبررا لذلك) وواضح ان حكم هذه المادة لا ينطبق على قرارات شطب الاسم
التي يحكمها نص المادة ٨٥ سالفه الذكر ، بل ينطبق على ما تتخذه الجهات
الادارية بما لها من سلطة تنظيم اعمال واجراءات المناقصات المعلقة من
قرارات تحرم بها بعض الاشخاص غير المرغوب فيهم من التعامل معها أو
من التقدم في المناقصات التي تعلن عنها بسبب عدم توافر شرط حسن
السمعة فيهم متوخية بذلك الصالح العام الذي يقضى بالا يفرض على جهات
الادارة التعامل مع من لم تعد لها ثقة به فاذا هي استبعدت اسمه من
قائمة المتعاملين معها لاسباب غير الفس والتلاعب والرشوة كان لوزارة
الخزانة سلطة تقديرية في الجزاء ونشر قرار الاستبعاد أو عدم نشره اذا
قدرت ان الاسباب التي قلم عليها لا تبرر تعميم هذا الاستبعاد ويبين
ما تقدم ان دور وزارة الخزانة بالنسبة الى القرارات التي تصدر من الجهات
الادارية المتعاقدة بشطب أسماء الموردين أو الممولين في حالة ثبوت وقوع
التلاعب أو الفس أو الرشوة يقتصر وفقا لحكم المادة ٨٥ من لائحة المتصلات
والمزايدات على نشر هذه القرارات دون ان يكون لها اية سلطة تقديرية
في هذا الشأن ويبنى على ذلك انها لا تعتبر حصيا اميلا في الدعاوى.

التي تقام طعنا على مثل هذه القرارات والتي يتمين توجيهها الى الجهات التي اصدرتها .

(طعن رقم ١٠٧١ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٢٩)

قاعدة رقم (٦٧٨)

المبدأ :

اجازت المادة ٨٥ من لائحة المناقصات والمزايدات لمصاحب المثلثان ان يسمى لدى الادارة لاعادة قيد اسمه في سجل المتقدمين اذا انتهى السبب الذي ترتب عليه شطب الاسم ولو كان ذلك بعد فوات ميعاد السحب او الطعن القضائي بالإلغاء في قرار شطب اسم المتقدم من سجل المتقدمين — يؤدي ذلك انه يجوز ان يكون القرار محلا لطعن بالإلغاء في اي وقت ما ظل قابلا ومستمرا في انتاج آثاره .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه عن طلب المدعى الحكم بإلغاء القرار الصادر في ١٩٧٢/٨/١٩ من مديرية التربية والتعليم بمحافظة المنيا بشطب اسمه من عداد الموردين المحليين وعدم السماح له بالدخول في مناقصات حكومية في المستقبل لاستعماله الغش التجاري بتوريده بطاطين لقل جودة من الصنف المتفق عليه في العقد الإداري المبرم معه بقصد تحقيق ربح غير مشروع — فان الثابت من الاوراق ان المدعى علم بذلك القرار علما يقينيا شاملا لجميع محتوياته في ١٩٧٢/٦/٢١ تاريخ تقديمه التظلم من ذلك القرار الى مفوض الدولة لمحافظة المنيا بطلب اعادة النظر في ذلك القرار ومسحبه . وقد اجازت المادة ٨٥ من لائحة المناقصات والمزايدات بناء على طلب صاحب الشأن وبعد اخذ رأى مجلس الدولة ، اعادة قيد المتقدم او المفلول المشطوبه

اسمه في سجل المتعهدين اذا انتفى السبب في شطب الاسم كصدور حكم البراءة أو قرار بحفظ الدعوى اداريا لعدم ثبوت التهمة المنسوبة الى التمهيد أو الخاؤل ، ويعرض قرار اعادة القيد على وزارة الخزانة وينشر على كافة الجهات . وليس من ريب أن القرار الذى تصدره الادارة بشطب اسم المتعهد من عداد الموردين المحليين اذا استعمل الفش في تنفيذ التزاماته العقدية — يعتبر من القرارات الادارية النهائية التى تصدر بعد انتهاء العقد الادارى وتنطبق عليه كافة الاحكام الخاصة بالقرارات الادارية النهائية ويجوز الطعن فيه بالالغاء فى المواعيد المقررة قاتونا للطعن بالالغاء فى القرارات الادارية النهائية وتنتظر الطعن فيه محاكم مجلس الدولة فى اطار ولايتها الخاصة بالغاء القرارات الادارية النهائية ، بمعنى أن هذا القرار لا يعتبر من القرارات التى تصدرها تنفيذًا للعقد الادارى واستنادا الى نص من نصوصه والتى تنظرها محاكم مجلس الدولة فى اطار ولايتها الكاملة للفصل فى منازعات العقود الادارية وليس من ريب ايضا أن قرار الادارة بشطب اسم المتعهد من سجل الموردين المحليين يترتب عليه تعديل المركز القانونى للمتعهد تعديلا مستمرا بحيث يتمتع عليه الدخول فى المناقصات الحكومية فى المستقبل مادام قرار الشطب قائما وبالتالى منتجا لآثاره ، ولذلك فقد اجازت المادة ٨٥ من لائحة المناقصات والمزايدات لمصاحب الشأن أن يسمى لدى الادارة لاعادة قيد اسمه فى سجل المتعهدين اذا انتفى السبب الذى تترتب عليه شطب الاسم ولو كان ذلك بعد فوات ميعاد المسحب أو الطعن القضائى بالالغاء فى قرار شطب اسم المتعهد من سجل المتعهدين . ولما كان المشرع قد اجاز ذلك أن يكون قرار الادارة بشطب اسم المتعهد من سجل الموردين محلا للسحب بعد فوات ميعاد الطعن فيه بالالغاء ، فإن مؤدى ذلك ، وبالنظر الى الاثر المستمرة لقرار شطب الاسم الى ما بعد انقضاء ميعاد الطعن فيه بالالغاء ، وبالمقابلة لما قرره المشرع من جواز سحب قرار شطب اسم المتعهد فى أى وقت غلته بجوز أن يكون ذلك القرار محلا للطعن بالالغاء فى أى وقت ما ظل قائما ومستمرا فى انتاج آثاره ولا سيما وأن الدعوى القضائية أقوى فى معنى السعى لتعديل المركز القانونى المستمر

النتائج من قرار شطب اسم المتعهد من سجل الموردين من مجرد تقديم الطلبه الى الادارة لسحب ذلك القرار . وعلى ذلك فانه متى كان الثابت ان المدعى تنظم من القرار المطعون فيه في ١٩٧٣/٦/٢١ ورفع الدعوى بطلب الحكم بالغائه في ١٩٧٤/٤/١٣ — فان الدعوى في هذه الظروف والملايسات تكون مرفوعة في الميعاد لرفعها قانونا . واذ قضى الحكم المطعون فيه بعدم قبول طلب إلغاء القرار المطعون فيه شكلا لرفعهم بعد الميعاد فانه يكون في هذا الشق من فضائه قد خلف القانون بما يوجب القضاء بالغائه والحكم بقبول طلب الإلغاء شكلا لرفعهم في الميعاد .

(طعن رقم ٧٢٤ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨٢/١/١٦)

(وفي ذات المعنى طعن ١٢٢٩ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٤/٢/٢٥)

المبحث الخامس

حق المتعاقد الذى شطب اسمه دون وجه حق في انقضاء

التعويض من جهة الإدارة للضرر الأدبي

الذى لحق سمعته التجارية

قاعدة رقم (٦٧٩)

المبدأ :

مضى ثبت ان قرار حظر التعامل مع المورد لم يتم على سبب صحيح واقعا او قانونا فانه يعتبر قرارا مخالفا للقانون — تحقق ركن الخطأ في جانب الجهة الإدارية — مضى ثبت ان المتعاقد قد أصابه ضرر أدبي يتمثل في الإساءة الى سمعته التجارية نتيجة لوصمة الفسح كما أصابه ضرر مادي يتمثل في تفويت فرصته في الدخول في المناقصات العامة والتعامل مع الجهات الإدارية وكثفت علاقة السببية قائمة بين خطأ الجهة الإدارية وبين الضرر الذى أصاب المتعاقد فانه يحق له التعويض المناسب .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه وقد وضح مما تقدم ان قرار حظر التعامل مع الطاعن لم يتم على سبب صحيح واقعا او قانونا ، فانه يعتبر قرارا مخالفا للقانون ، الامر الذى يتحقق به ركن الخطأ في جانب الجهة الإدارية ، وهو الخطأ الموجب لمسئوليتها الادارية عنه مضى تحققت عناصر المسؤولية الأخرى من ضرر وعلاقة سببية بين الخطأ والضرر .

ومن حيث ان الطاعن قد أصابه من قرار حظر التعامل معه ضرر أدبي يتمثل في الإساءة الى سمعته التجارية نتيجة لوصمة بالفسح ، كما أصابه من القرار المذكور ضرر مادي يتمثل في تفويت فرصته في الدخول في المناقصات العامة والتعامل مع الجهات الادارية فيما يتعلق بتوريد الجبن الابيض .

ومن حيث أن علاقة السببية قائمة بين خطأ الجهة الإدارية في حظر التعامل مع الطاعن وبين الضرر الذي أصاب الطاعن من هذا الحظر أدبية ومادية .

ومن حيث أنه بالنظر إلى أن قرار حظر التعامل مع الطاعن لم يترتب عليه توقف نشاطه التجاري تالياً وإنما استمر الطاعن في التعامل مع القطاع الخاص وكان في إمكانه التعامل مع القطاع الحكومي بطريق غير مباشر بتوريد الجبن للمتعهدين مع الجهات الإدارية ، فإن المحكمة تقدر للطاعن تعويضاً جزائياً عن الأضرار الأدبية والمادية التي لحقت به من قرار حظر التعامل معه قدره ألف جنيه .

(طعن رقم ٤٣٦ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٨٥/٤/٩)

الفرع الرابع اخلال جهة الادارة بالتزاماتها قبل التعاقد واثره

اولا — بعض صور اخلال جهة الادارة بالتزاماتها
المفروضة عليها بالمعقد الادارى

قاعدة رقم (٦٨٠)

المبدأ :

عدم قيام جهة الادارة بتنفيذ التزاماتها بتسليم المتعاقد معها موقع
العمل مما ترتب عليه وقف العملية مدة طويلة تجاوز المعقول — يعد اخلالا
جسيميا من جانب الادارة بواجبتها — فسخ العقد واستحقاق المتعاقد مع
الادارة تعويضا عما اصابه من اضرار .

ملخص الحكم :

مضى كان الثابت انه قد حيل بين المتعاقد والبدء في تنفيذ العملية
بسبب تعرض رجال الاصلاح له ، الامر الذى ترتب عليه وقف تنفيذ هذه
العملية لمدة تجاوزت السنة بعد صدور امر التشغيل دون أن تقوم الهيئة
المتعاقدة بتنفيذ التزامها بتسليم الطاعن موقع العمل وتمكنه من البدء في
التنفيذ ، فمن ثم فانه اذا لوحظ أن المدة التي حددت لتنفيذ العملية هي
شهران فقط ، فان عدم قيام الهيئة المذكورة بتسليم موقع العمل الى
الطاعن طيلة عام بأكمله مما يحق معه القول بانها قد اخلت اخلالا
جسيميا بواجبها نحو الطاعن بعدم تكيّنه من العمل ، وانها تأخرت في
تنفيذ التزامها هذا مدة كبيرة تجاوز القدر المعقول مما يقوم سببا مبررا
لفسخ العقد المبرم بينهما وتعويض الطاعن عما اصابه من اضرار بسببه
ذلك .

(طعن رقم ٨٦٢ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٣)

قاعدة رقم (٦٨١)

المبدأ :

تمتد الجهة الإدارية على بيع سلعة مع من رعى عليه المزداد — عدم مطابقة السلعة للمواصفات وتحظر السلطات الصحية المختصة تصريفها للاستهلاك الآدمي — مخالفة للجهة الإدارية لمسئوليتها العقدية — لا يجوز للجهة الإدارية مردا لمسئوليتها — التمسك بأن المشتري كان بمقتوره بعناية الرجل المعتاد اكتشاف العيب قبل الإقدام على المزداد — عناية الرجل المعتاد بكل ما توجه من أسباب الحرص لا ترزع قدر الثقة وأسباب الأخطار التي توحى بها مقتضيات التعامل مع جهة الإدارة والتي تنزه عن مثل هذا الانحراف بمقتضيات التمسك ومقاصده .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الثابت أن الجهة الإدارية باعت للمدعى ٦٠ طن فول سوداني حبة حمراء عصر ممتاز و ٩٠ طن فول سوداني حبة حمراء عصر عادية ، وما كان يتأتى أن يتخض هذا البيع فولا فليسا تحظر السلطات الصحية المختصة تصريفه للاستهلاك الآدمي ويهبط ثمنه إذا ما بيع — لأغراض أخرى — بعد أن رفض المدعى استلامه الى نحو نصف الثمن الذي كان قد بيع به وبمثل تلك المخالفة إذ قارفتها الجهة الإدارية وتردى فيها تابعوها موجب لمسئوليتها العقدية التي لا تفكك منها بفراها عنها التمسك بأن المشتري كان بمقتوره بعناية الرجل المعتاد اكتشاف العيب قبل الإقدام على المزداد ، ذلك أن عناية الرجل المعتاد بكل ما توجه من أسباب الحرص لا ترزع قدر الثقة وأسباب الأخطار التي توحى بها مقتضيات التعامل مع جهة الإدارة والتي تنزه عن مثل هذا الانحراف بمقتضيات التمسك ومقاصده .. ولا ريب أن هذه المخالفة العقدية الثابتة في حق الجهة الإدارية تلي تعويض المدعى عما أصابه من الأضرار بسببها — دون إخلال بحقه الثابت في استرداد ما قدمه من تأمين نهائي — ومن

ثم نقد اصاب الحكم الطعين فيها قضي به من تعويض شامل للبدعى عما
فاته من كسب ولحقه من الاضرار ولا فريب على تقدير المحكمة لهذا
التعويض بببلغ ٢٥٠٠ جنيه بمراعاة ما اثبتته الخبر المنتدب من ارتفاع
اسعار الفول السوداني بوجه عام وما كان يحققة المدعى من المكسب من
جرائها بعد استئصال عروض التجارة عادة من مصروفات لا غنى عن
فعلها ، وعلى ان يخطى مبلغ التعويض كامل الاضرار التى لحقت بالمدعى
من جراء الصفة بها فى ذلك ما اصابه من ضرر محقق بسبب كميات الفول
التي تسلمها مخفية لشروط البيع .

(ملحق رقمى ١١٥ ، ١٢٦ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/٢٨)

قاعدة رقم (٦٨٢)

المبدأ :

التزام الجهة الادارية بتسليم المتعاقدين مواد البناء يعنى بحسب القية
المشتركة للمتعاقدين تسليم المتعاقدين تصاريح الحصول على مواد البناء وليس
مواد البناء ذاتها — على المتعاقد تقديم التصاريح للجهة القائمة على توزيع
هذه المواد ودفع ثمنها واستلامها — ينقض التزام الجهة الادارية فى هذا
الضمان بمجرد تسليم التصاريح خلال المدة المتفق عليها بغض النظر عن
تاريخ استلامها — تسليم المتعاقدين تصاريح مواد البناء بعد نفاذ المدة المحددة
لتسليمها — متى ثبت ان زيادة اسعار مواد البناء ترجع الى تلخر تسليم
التصاريح فان على جهة الادارة تعويض المتعاقد بدفع قيمة فروق الاسعار .

ملحق الحكم :

ان المظنون ضدها لم يطالب بفروق الاسعار الناتجة عن تقلبات
الاسعار حسب ما بين من ظاهر هذه المطالبة ، وانما يطالبان فى العقوبة وواقع
الامر تعويضاً عن الاضرار التى لحقت بها نتيجة لاخلال الجهة الادارية
بالتزامها بتسليمها مواد البناء خلال الشهر الاول من مدة تنفيذ العملية ،
ذلك الاضرار التى تمثلت فى زيادة الاسعار التى تم بها الشراء من الاسعار

النافذة خلال الشهر الأول من مدة العملية ، ومن ثم فلا يحق للجهة الإدارية الاحتجاج عليهما بنص المادة ١٧ ومن الشروط العلة للمعد سائلة الذكر الذي يبقى ثلثها بالنسبة لآى مطالبة بفروق اسعار اذا كانت قد حدثت زيادة فيها خلال الشهر أول من مدة تنفيذ العملية عما كانت عليه وقت تقديم العطاء أو وقت التعاقد ، ومن المسلم أن التزام الجهة الإدارية بتسليم المطعون ضدهما مواد البناء يعنى بحسب النية المشتركة للمتعاقدين تسليم المطعون ضدهما تصاريح الحصول على مواد البناء وليس مواد البناء ذاتها بحيث يكون على المطعون ضدهما بتقديم هذه التصاريح للجهة القائمة على توزيع هذه المواد ودفع ثمنها واستلامها وينقضى التزام الجهة الإدارية في هذا الشأن بمجرد تسليم التصاريح خلال مدة الشهر المتفق عليها بغض النظر عن استعمالها ، ولما كان الثابت من أوراق الطعن ان فروق الاسعار التى طالب بها الماطعون ضدهما ناتجة عن زيادة الاسعار نتيجة لسنود تصاريح مواد البناء من انتهاء الشهر الأول من مدة تنفيذ العملية ، عما كانت عليه الاسعار وقت التعاقد خلال الشهر المشار اليه ، وكان الثابت أيضا قيمة هذه الفروق لا خلاف عليها بين الجهة الإدارية والمطعون ضدهما فان الحكم المطعون فيه وقد قضى بالتزام الجهة الإدارية بدفع الفروق المطلوبة ، يكون قد صلب وجه الحق في قضائه ، ويتمين لذلك الحكم برفض الطعن مع التزم الجهة الادارية بالمصروفات عملا بحكم المادة ١٨٤ من المصمت .

**ثانياً - لا يجوز للمتعاقد مع الإدارة
الدفع بعدم التنفيذ**

قاعدة رقم (٦٨٢)

المبدأ :

لا يسوغ للمتعاقد مع الإدارة أن يمتنع عن الوفاء بالتزاماته حيال المرفق العام ان ثمة اجراءات ادارية قد أدت الى اخلال الإدارة بأحد التزاماتها قبله — يتعين عليه أن يستمر في التنفيذ ثم يطالب جهة الإدارة بالتعويض ان كان لذلك مقتضى .

ملخص الحكم :

من المبادئ المقررة أن العقود الادارية تتميز بطابع خاص ، منسلطه احتياجات المرفق الذي يهدف العقد تسييره وتغليب وجه المصلحة العامة على مصلحة الافراد الخاصة ، ولما كان العقد الادارى يتطرق بمرافق عام فلا يسوغ للمتعاقد مع الإدارة أن يمتنع عن الوفاء بالتزاماته حيال المرفق بحجة أن ثمة اجراءات ادارية قد أدت الى الاخلال بالوفاء بأحد التزاماتها قبله ، بل يتعين عليه ، ازاء هذه الاعتبارات أن يستمر في التنفيذ مادام ذلك في استطاعته ، ثم يطالب جهة الادارة بالتعويض عن اخلالها بالتزامها ان كان لذلك مقتضى وكان له فيه وجه حق فلا يسوغ له الامتناع عن تنفيذ العقد بارادته المنفردة والاحتت مساطته عن تبعه نطه السلبي .

(ملعن رقم ٧٦٧ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٩/٧/٥)

قاعدة رقم (٦٨٤)

المبدأ :

الأصل أنه لا يجوز للمتعاقد مع الإدارة في العقود الإدارية أن يتمسك بالدفع بعدم التنفيذ — يجوز للطرفين عند التعاقد أن يخرجاً على هذا الأصل .

ملخص الحكم :

الأصل أن الدفع بعدم التنفيذ لا يجوز أن يتمسك به المتعاقد مع الإدارة في العقود الإدارية وذلك ضماناً لحسن سير المرافق العامة بانتظام وأطراف ، وأنه يجوز للطرفين عند التعاقد أن يخرجاً على هذا الأصل . وفي هذه الحالة يجوز للمتعاقد مع الإدارة أن يتمسك بالدفع بعدم التنفيذ وبالتالي لا يحق للإدارة أن توقع عليه غرامات تأخير مادامت قد تراخت في تنفيذ التزاماتها مما أعجزه عن تنفيذ التزامه قبلها .

(طعن رقم ٧٦ لسنة ١١ ق — جلسة ١٨/١٢/١٩٧١)

قاعدة رقم (٦٨٥)

المبدأ :

الدفع بعدم التنفيذ كاصل عام أمر غير جائز في العقود الإدارية لما تتميز به من خصائص ولاتصالها بالمرافق العام الذي يجب أن يسير بانتظام وأطراف — نتيجة ذلك : لا يجوز للمتعاقد مع جهة الإدارة أن يوقف سير المرافق لأي سبب حتى ولو كان الخطأ أو التقصير من جهة الإدارة في تنفيذ التزام من التزاماتها التعاقدية .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن التثبيت أن مجلس مدينة الإسكندرية قد وقع هو الآخر في خطأ كان له شأن في زيادة الضرر المطلب بالتعويض منه ويثبت هذا

الخطأ في تراخيه في اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في العقد في الوقت المناسب ضمانا لحسن سير المرقق بانتظام واضطراب بعد أن انصح المتعاقد في اخطاراته المتعاقبة في ١٠ ابريل سنة ١٩٦٥ ، ٢٠ ابريل سنة ١٩٦٥ ، ٨ من مايو سنة ١٩٦٥ سائلة الذكر عن عدم رغبته في التمسك بالعقد واعتباره منسوخا وظل المجلس ساكنا منذ اخطاره المتعاقد بفتح البوابة في ٣٠ من مايو سنة ١٩٦٥ حتى طلبه في ٢٢ من اكتوبر سنة ١٩٦٥ أى بعد قرابة خمسة اشهر بسداد الجمل من مايو سنة ١٩٦٥ حتى آخر اكتوبر سنة ١٩٦٥ ثم أصدر قراره في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٥ بفسخ العقد ومصادرة التأمين والمطالبة بالتأخرات وأخطر المتعاقد معه بهذا القرار في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٥ وطلبه بسداد مبلغ ٨٠.٥٠٠ جنيهها قيمة الاجار عن المدة من مايو سنة ١٩٦٥ حتى آخر نوفمبر سنة ١٩٦٥ وعاد وطلبه بمبلغ ١٠٣.٥٠٠ جنيهها قيمة المستحقات الموقول بها من مايو سنة ١٩٦٥ الى آخر يناير سنة ١٩٦٦ — وقد كان يتمين على مجلس المدينة أن يعمل على توقي هذه الاضرار المالية فضلا عن توقف نشاط المقصف لو بذل جهدا معقولا في اتخاذ اجراءات تسيخ العقد واعادة طرح مزاد المقصف في الوقت المناسب ، لما وقد تراخى في اتخاذ هذه الاجراءات فترة استطالت الى اكثر من سبعة اشهر في حين أن مدة العقد سنة واحدة ، فانه يكون قد ارتكب خطأ يتمين أن يتحمل تبعته .

ومن حيث انه لما كان امر كذلك وكانت جهة الادارة قد ساهمت فيما ترتب من ضرر بأن تقاعست عن اتخاذ الاجراء اللازم في الوقت المناسب والذي تقتضه المحكمة بثلاثة اشهر تكفى لأن تتخذ فيه جهة الادارة ما تشاء من اجراءات تضمن استمرار استغلال المقصف وبذلك يكون المتعاقد معها ملتزما بسداد الجمل المستحق عن ثلاثة اشهر تنفيذاً للنصوص عقد استغلاله وما يقدر بمبلغ ٣٤٠.٠٠٠ جنيهها .

ومن حيث أن المتعاقد مع مجلس المدينة المذكورة قد حرم من استغلال المقصف نتيجة لملقه في ٨ من ابريل سنة ١٩٦٥ تنفيذاً للحكم جنائلي ٢ يد

له فيه وكان قد سدد الجمل كلبلا عن شهر إبريل سنة ١٩٦٥ فلان جهة الادارة تكون قد حصلت على مبلغ ٨٠٠ ج دون مقابل الامر الذى يتميمه معه خصم هذا المبلغ من الجمل المستحق عليه عن الثلاثة اشهر المذكورة . وبالتالى يكون صافي المستحق للجهة الادارية قبله هو ٢٥٧٠٠ . جنيتها بالاضافة الى مبلغ التأمين المصادر وقدره ٢٧٦٠٠ جنيتها على ما سلف .
بيسلته .

ومن حيث انه لم يثبت فى الوراق ان المتعاقد مع مجلس المدينة المذكور ظل شاغلا المقصف بنقولاته حتى نهاية مدة العقد فى آخر يناير سنة ١٩٦٦ او انه استلم المقصف من الشرطة فى ٢٤ من مايو سنة ١٩٦٥ اذ كل ما ثبت فى محضر فتح المقصف انه تم غرض الاختتام تنفيذا لقرار النيابة العامة ولم يذكر فى هذا المحضر وجود المتعاقد او احد تابعيه اثناء تنفيذ هذا القرار ونفلا عن ذلك قد سجل المدعى عليه بكتبه الموجهة الى مجلس المدينة انه رفع يده عن المقصف من تاريخ غلقه وطلب من المجلس استلام الاشياء التى سبق تسليمها اليه . وبذلك يكون ما يزعمه مجلس المدينة من بقاء المتعاقد معه شاغلا للمقصف بنقولاته حتى آخر يناير سنة ١٩٦٦ على غير أساس سليم من الواقع .

ومن حيث ان المدة ٢٢٦ من القانون المدنى نص على انه اذا كان محل الالتزام مبلغا من النقود وكان معلوم المقدار وقت الطلب وتأخر المدين فى الوفاء به كان ملزما بأن يدفع الدائن على سبيل التعويض عن التأخير فوائد قدرها اربعة فى المائة فى المسائل المدنية وخمسة فى المائة فى المسائل التجارية وتسرى هذه الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية بها ان لم يحدد الاتفاق او العرف التجارى تاريخ لسريتها وهذا كله ما لم ينص القانون على غيره . ولما كان المطعون ضده قد تأخر فى الوفاء بمقابل ايجال البونيه سالف الإشارة اليه وكان هذا المبلغ معين المقدار فمن ثم تستحق عليه الفوائد القانونية بواقع ٤ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية .

— ٢٠٨٩ —

ومن حيث أنه لكل ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض
الدعوى والزام الجهة الادارية بالمصاريف قد جاء مخالفا للقانون فيتمتع
الحكم بالنقله والقضاء بالزام المدعى عليه بان يدفع لمجلس مدينة الاقصر
مبلغ ٢٥٧٠٠ جنيها فقط خيسة وعشرين جنيها وسبعمئة مليم لا غير
والفوائد القانونية بواقع ٤٪ سنويا عن هذا المبلغ من تاريخ المطالبة
القضائية الحاصلة في ٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٧ حتى تمام الوفاء ونصف
معروفات كل من الدعاوى والظمن .

(ظمن رقم ١٠٢٧ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٨)

**المادة ١٠٨٧ — نسخ العقد الإداري من قبل المتعاقد مع الإدارة
لا يكون إلا بحكم من القضاء**

قاعدة رقم (٦٨٦)

المبدأ :

لا يجوز للمتعاقد مع الإدارة أن يفسخ العقد المبرم معها بقرار منه إذا ما وجدت مبررات الفسخ — يتمين عليه أن يلجا إلى القضاء للحصول على حكم منه بذلك — أسلف ذلك ، أن نسخ العقد الإداري كإسقاط عام أمر تترخص فيه جهة الإدارة ضلعا لحسن سير المرفق العام وليس للمتعاقد معها إلا حق المطالبة بالتعويض إن كان له مقتضى .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن نسخ العقد الإداري كإسقاط عام أمر تترخص فيه جهة الإدارة وحدها ضلعا لحسن سير المرفق العام وليس للمتعاقد معها إلا حق المطالبة بالتعويض إن كان له مقتضى وينبني على ذلك أنه ليس للمتعاقد مع الإدارة أن يفسخ العقد المبرم معها بقرار منه إذا ما وجدت مبررات الفسخ بل يتمين عليه أن يلجا إلى القضاء للحصول على حكم منه بذلك ، كما أن الدفع بعدم التنفيذ كإسقاط عام أيضا غير جائز في العقود الإدارية لما تتميز به من خصائص ولائها بالمرافق العامة التي يجب أن تسير بانتظام واطراد ومن ثم فلا يجوز للمتعاقد مع جهة الإدارة أن يوقف سير المرفق لأي سبب حتى ولو كان خطأ أو تقصير من جانب الإدارة في تنفيذ التزام من التزاماتها التعاقدية . وعلى ذلك فإن امتناع المطعون ضده عن تنفيذ عقد استغلال المقصف المذكور دون ثمة ما يبرر ذلك وإخلاله بمجلس مدينة الأقصر باعتباره العقد منسوخا بالقضاء سبعة

أبلم على تاريخ اخطاره في ١٠ من ابريل سنة ١٩٦٥ واصراره على ذلك في
الكتب الموجهة الى مجلس المدينة في ٢٠ من ابريل سنة ١٩٦٥ واول مايو
سنة ١٩٦٥ ، ٨ من مايو سنة ١٩٦٥ ، ٢٠ من اكتوبر سنة ١٩٦٥ يعمد
اخلالا منه بتنفيذ احكام العقد يستوجب تدخل جهة الادارة لتعمل شروطه
التي تقضى باعتباره منتهيا ومصادرة التأمين المودع دون حجة الى اثبتت
الضرر ودون مسلسل بحقها في الرجوع على المتعاقد معها بالتعويض عن
الاضرار التي قد تلحقها نتيجة الإخلال بشروط العقد .

(طعن رقم ١٠٢٧ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٨)

رابعاً — الخطأ المشترك

قاعدة رقم (٦٨٧)

المبدأ :

إذا كان الضرر الذي لحق بالمتعاقد مع الإدارة اسببه الخطأ المشترك الذي وقع من الإدارة والمتعاقد — فلتقتضى أن يقدر نصيب كل من المسؤولين عن الخطأ في التعويض .

ملخص الحكم :

انه متى تقرر بطلان العقد بطلانا مطلقا على الوجه المتقدم فان المؤسسة يصيبها كثر حتى لتقرير البطلان ضرر يمثّل في قيمة الادوات التي قامت بتصنيعها والتي تبين انها غير قابلة للتعامل وليس من سبيل الى استردادها لمخالفتها لاحكام مرسوم الاعوية .

ومتى كان الضرر الذي اصلب المؤسسة جاء نتيجة خطأ كل من الإدارة والمؤسسة معا فالغرض ان المؤسسة عليه باحكام مرسوم الاعوية عليها بالقانون الذي لا يعذر احد بالجهل به ، وكان من المتمعن عليها والحالة هذه ان تثبت من مطلقة ما تصنعه لاحكامه ، ويمثّل خطأ الإدارة في كونها طرحت المناقصة على أساس عينة نموذجية مخالفة لاحكام مرسوم الاعوية مع ما يتوافر لديها من الامكانيات الفنية التي لها الوقوف على حقيقة المواد الداخلة في تركيبها . واذا كان الخطأ مشتركا كان للجانين ان يقدر نصيب كل من المسؤولين عن الخطأ في التعويض وفقا لاحكام المادتين ١٦٩ و ٢١٦ من القانون المدني فان المحكمة تقدر التعويض المستحق للمؤسسة في ذمة الإدارة — بمراعاة مدى جسامة الخطأ الذي ارتكبه كل منهما .

(طعن رقم ١٢٠٢ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٢١)

(م ٦٩ — ج ١٨)

الفصل الرابع بعض أنواع العقود الإدارية

القرع الأول عقد التزام المرافق المصلحة

أولاً — الفرق بين عقدى التزام المرافق المصلحة ومقولة الاشتغال العمومية

قاعدة رقم (٦٨٨)

المبدأ :

ثمة فوارق بين عقدى التزام المرافق المصلحة ومقولة الاشتغال العمومية .

ملخص الفتوى :

التزام المرافق هو عقد يتعهد بمقتضاه شخص بأن يقوم على حسابه وعلى مسؤوليته بإدارة مرفق عام متحملاً مخاطره وما تتطلبه إدارة هذا المرفق من اشتغال عمومية إذا لزم الأمر ويمنع في سبيل ذلك مؤقتاً بعض السلطة العامة وذلك بمقابل جعل يؤديه إلى جهة الإدارة بما يحصله من أجور من الجمهورية نظير استعمالهم للمرفق .

فالمنصران الأساسيان في عقد الالتزام هما قيام الملتزم بإدارة المرفق العام وأدائه لجعل إلى جهة الإدارة مقابل استغلال المرفق .

وأما مقولة الاشتغال العمومية فهي عقد يتعهد بمقتضاه مقاول للحكومة بأن يقوم بتنفيذ عمل معين تحت مسؤوليته وبإشرافها مقابل مبلغ نقدي يدفع إليه حسب الاسس الموضحة بالمعاهد .

والمنصران الأساسيان في عقد المقولة هما قيام المقاول بإنشاء العمل المتفق عليه دون أن يكون له حق استغلاله وقبيل الإدارة بدفع المبلغ النقدي للمقاول .

ثانياً — التزام المرفق العام بمنح مدة طويلة نسبياً

قاعدة رقم (٦٨٩)

المبدأ :

إن القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ يلتزم المرافق العامة تد وضع لتنظيم العلاقة بين السلطة مانحة الالتزام والمقرم في شأن ادارة المرفق العام الذي يمهّد الى المقرم بالمشاركة في تسييره على اساس ان عقد الالتزام يمنح مدة طويلة نسبياً وليس لمد قصيرة .

ملخص الحكم :

يبين من مراجعة القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ يلتزم المرافق العامة أنه وضع لتنظيم العلاقة بين السلطة مانحة الالتزام والمقرم في شأن ادارة المرفق العام الذي يمهّد الى المقرم بالمشاركة في تسييره على اساس ان عقد الالتزام يمنح لمد طويلة نسبياً وليس لمد قصيرة ، وآية ذلك أن المادة الثالثة من القانون تنص على ما يأتي « لا يجوز أن تتجاوز حصة المقرم السنوية في صافي ارباح استغلال المرفق العام عشرة في المائة من رأس المال الموظف والمرخص له من مانح الالتزام ؛ وذلك بمسّد خصم مقابل استغلال رأس المال ؛ وما زاد على ذلك من صافي الارباح يستخدم أولاً في تكوين احتياطي خاص للسنوات التي تقل فيها الارباح عن ١٠ ونصف وتقف زيادة هذا الاحتياطي حتى يبلغ ما يوازي ١٠٪ من رأس المال ، ويستخدم ما يبقى من هذا الزائد في تحسين وتوسيع المرفق العام أو في خفض الاسعار حسبما يرى مانح التزام . » فهذا النص يفترض أن الالتزام لا يمنح الا لمد طويلة نسبياً تعد بالسنوات ؛ ذلك لأن الفقرة الأولى منه نصت على الا تحصل نسبة الربح الا بعد خصم متساو استهلاك رأس المال ، وقضت الفقرة الثانية بأن ما زاد على الارباح عن تلك النسبة يستخدم في تكوين احتياطي للسنوات التي تقل فيها نسبة الارباح عن

١٠٪ ، ويضاف الى ذلك ايضا ان الزيادة التى تجنب من أرباح الملتزم لا تمنح الى جهة الادارة مانحة الالتزام ، وانما تخصص باعتبارها قد استقطعت من أرباح الملتزم ، لمواجهة الخسارة أو النقص فى الربح الذى يصيب الملتزم فى بعض سنوات الاستغلال ، أو تستخدم فى تحسين وتوسيع المرفق العام ، وليس من شك فى أن هذه الاحكام كلها مستحيلة التطبيق على التراخيص التى قد تمنح لاستغلال بعض المرافق العامة ، لأنها مؤقتة بطبيعتها وتمنح لأجل قصيرة ، وغير قابلة للتجديد ويحق لجهة الادارة مانحة الترخيص الغاؤها فى أى وقت ، طبقا لصريح نصوصها ومن ثم فلا تسرى عليها أحكام القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ المشار اليه لأنها مقصورة التطبيق على عقود التزام المرافق العامة دون غيرها .

(طعن رقم ٤٤٠ لسنة ١١ ق — جلسة ١٧/١/١٩٧٠)

ثالثاً — حصصة المقترم

قاعدة رقم (٦٩٠)

المبدأ :

ان المقصود بكلمة الاتفاق في معنى الشطر الآخر من المادة الثامنة من القانون ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ ، هو الاتفاق الذى يتناول تحديد ارباح المقترم وتوزيعها ، وعنى ذلك يسرى حكم المادة الثالثة من القانون بقر مجانس على كل التزام سابق له ، لم يتناول عقده الاتفاق على تحديد نسبة الارباح ، وبالتالي لا يجوز اعتباراً من تاريخ نفاذ القانون ، ان تتجاوز حصصة المقترم ١٠٪ من راس المال الموظف والمرخص فيه من الحكومة بعد خصم مقلب الاستهلاك ، فاذا رغبت الحكومة فى استرداد المرفق العام فانها لا تقزم الا بحسب الربح عن المدة الباقية من عقد الالتزام .

ملخص الفتوى :

على هذا الاسس بحث قسم الرأى مجتمعا بجلسته الممتدة فى ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥١ الموضوع الحاص بمرين القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بالتزامات المرافق العامة على التزام انارة مدينة الاسماعيلية بالتبيل الكهربائى .

وتبين أنه فى ١٤ من أغسطس سنة ١٩٢٨ صدر المرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٨ باعتماد العقد المبرم بين الحكومة المصرية وشركة توريد الكهرباء والتلج عن مد الالتزام الممنوح للشركة بقلارة مدينة الاسماعيلية بالكهرباء ، وجمه هذا العقد ثلاثين سنة تبدأ من ١٧ من أغسطس سنة ١٩٢٨ وقد نص على البند السادس عشر من هذا التوام على ما يلى :

« عدا حق الحكومة في شراء الالتزام عند انتهاء مدته لها أيضا الحق في مشتراه بمقتضى اخطار يرسل للشركة قبل ذلك بستتين اما في آخر السنة الخامسة عشرة او في آخر السنة العشرين او في آخر السنة الخامسة والعشرين او في أى وقت بعد ذلك وفي هذه الحالة تدفع الحكومة للمتزمين خلاف ثمن الشراء الذى يحدد طبقا للبند ١٢ اعلاه ايرادا سنويا طول المسنين التى تكون باقية حتى نهاية الالتزام ويكون هذا الايراد مساويا لمتوسط الربح السنوى في السبع سنوات انسيابية للسنة المالية التى يتم فيها الشراء بعد استبعاد السنتين الاقل ربحا ويخصم من هذا المبلغ قيمة ارباح رأس المال المقدرة ٧٪ سنويا عن السنتين الباقية » .

وقد اعتمد المجلس البلدى لمحنية الاسماعيليه استرداد هذا الالتزام في آخر السنة الخامسة والعشرين اى في أغسطس سنة ١٩٥٣ ولذلك طلبت مصلحة البلديات الراى فيها اذا كان القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ يسرى على هذا الالتزام بحيث يكون من غير الجائز أن تجاوز حصة الشركة السنوية في صافي الارباح عشرة في المئة من رأس المال .

وبالرجوع الى احكام هذا القانون يتبين انه نص في المادة الثالثة على انه : « لا يجوز أن تتجاوز حصة الملتزم السنوية في صافي ارباح استغلال المرفق الصمام عشرة في المئة من رأس المال الموظف والمرخص به من مائع الالتزام وذلك بعد خصم مقابل استهلاك رأس المال وما زاد على ذلك من صافي الارباح يستخدم أولا في تكوين احتياطي خاص للسنوات التى تقل فيها ارباح عن عشرة في المئة ... الخ » .

وقد نص في المادة الثامنة من هذا القانون على ما يأتى :

« تسرى احكام هذا القانون من وقت صدوره على الالتزامات السابقة مع احترام الجدد المتفق عليها بشرط الا تزيد على ثلاثين مسنة من تاريخ الصل به وذلك مع عدم الاخلال باحكام أى اتفاق صدر بقانون سابق على هذا القانون »

وانه وان كانت العبارة الاخيرة لهذه المادة تكن البليغة على وضعها استثناء اهم التمتع في شركة نياا القاهرة التى تكن قد صدقت على الاتفاقين .

المبرمين معها بالقانون ١٢٧ لسنة ١٩٤٦ ، فان النص يسرى بالنسبة لجميع الحالات التي يكون فيها اتفاق صدر بقانون سابق لأن العبرة بصوم النص لا بخصوص السبب .

ولما كانت القاعدة في القانون العام ان مانح الالتزام يملك تعديل احكامه دون حاجة الى موافقة الملتزم بشرط الا يخل ذلك بالتوازن الاقتصادي للمشرع فان القانون المعدل لاحكام الالتزامات يسرى من وقت صدوره (باثرو المباشر) على كل الالتزامات ولو كانت قد منحت قبل صدوره . وهذه القاعدة ردها القانون السابق الاثارة اليه بنصه صراحة على سريته على الالتزامات السابقة عليه .

الا ان الشارع رأى ان يتحفظ بالنسبة الى نسبة الارباح نقضى بأن سريان هذا القانون على الالتزامات السابقة عليه يجب الا يخل باحكام أى اتفاق صدر بقانون سابق على هذا القانون .

وقد استعمل الشارع لفظ « التزامات » عند كلامه على سريان القانون عموما واستعمل لفظ « اتفاق » عندما رأى استثناء الاحكام الخاصة بنسبة الارباح (وهى التى كانت محل جدل عند نظر القانون) ويؤدى ذلك ان المقصود بالاتفاق فى معنى هذه المادة اتفاق الذى يتناول تحديد الارباح وتنظيمها سواء كان مندمجا فى الالتزام الاصلى او كان بعقد منفصل .

فاذا لم يكن هناك اتفاق على تحديد الارباح وتنظيمها بين الحكومة والملتزم فان تطبيق المادة الثالثة من قانون التزامات المرافق العامة لا يمكن ان يتعارض مع احكام الالتزام .

وبالرجوع الى العقد المبرم مع هذه الشركة والمتمتدة بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٨ تبين أنه لم يتضمن أى اتفاق خاص بالارباح التى تجنيها الشركة .

ومن ثم لا يتعارض تطبيق المادة الثالثة من القانون مع احكام هذا العقد فتسرى عليه احكامها .

لذلك انتهى رأى القسم الى أن المادة الثالثة من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ الخمين بالتزامات المرافق العامة تسرى على التزام أنقرة مهيئة الاسماعيلية بالكهرباء .

وعلى ذلك لا يجوز أن تجاوز حصة الشركة السنوية ١٠٪ من رأس المال الموظف والمرخص فيه من مئحة الالتزام بعد خصم مقابل استهلاك رأس المال .

وفي تطبيق البند السادس عشر من عقد الالتزام لبيان ما تدفعه الحكومة سنوياً من ربح عن المدة الباقية من عقد الالتزام ، تؤخذ أرباح السنين السبع السابقة على تاريخ استرداد المرفق بحيث لا تجاوز أرباح السنين التالية للعمل بالقانون السابق الإشارة اليه ١٠٪ من رأس المال الموظف والمرخص به من مئحة الالتزام بعد خصم مقابل استهلاك رأس المال ، ثم تستبعد السنين اللاحقة ربحاً ويؤخذ المتوسط بعد ذلك وهو ما يلتزم الحكومة بدفعه الى الشركة سنوياً ويجب ألا تجاوز نسبة العشرة في المائة السابق الإشارة إليها لأن الشركة لا تستطيع أن تحصل على أكثر منها لو أن الالتزام بقي لها ، ويلاحظ أن خصم من هذا المبلغ ٧٪ قيمة أرباح رأس المال كما نص عليه في البند الأخير اليه .

(مغوي رقم ٥٩٣ — في ١١/١١/١٩٥١)

رابعاً — الوضع تحت الحراسة

قاعدة رقم (٦٩١)

المبدأ :

يجوز للحكومة (مائة الالتزام) ان تضع سكة حديد للبقاء تحت الحراسة لتديرها بنفسها وبواسطة حارس تعيينه اللجنة التي تحددها وتعت مسئولة الشركة الملتزمة وعلى مصلحتها وذلك متى ثبت للحكومة ان الشركة قد ارتكبت مخالفات جسيمة لعقد الامياز .

باخص القنوى .

ان الحكومة بصفتها ملقحة التزام لها سلطات عديدة مملك اسمها في حالة عدم قيام الملتزم بالوفاء بالتزاماته المفروضة عليه بموجب العقد فلها مثلا ان تنفذ هذه الالتزامات على حسابها كما في حالة عدم قيام الملتزم (شركة حديد الدلتا) بصيانة الخطوط الحديدية وتحسينها علم ، الوجه الذي ترضاه الحكومة . كما لها ان تتخذ ما تراه من التدابير لضمان سير المرافق في حالة توقف تشغيل الخطوط .

وكثير من هذه الاماكن المأزاة إلح التزام يتنفي . ا. تحالفا رفع يد الملتزم من ادارة المرفق وقيام الحكومة بإدارته بنفسها او بين تعيينه لذلك والاجراء الذي تتبعه الحكومة في هذه الحالة اذا لم ترد استقل الالتزام هو ان تضع بقرار منها المرفق تحت الحراسة وبه ترفع يد الملتزم عن ادارة المرفق لضمان سيره سيرا منتظما ولاصلاح ما يريد اصلاحه من جهة واجبار الملتزم على تنفيذ التزاماته من جهة اخرى .

وقد اقر القضاء الفرنسي حق الحكومة في وضع المرفق تحت الحراسة في حالة ارتكاب الملتزم مخالفات جسيمة لشروط الالتزام بحكم مجلس الدولة الفرنسي بصحة القرار اصانز في ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٣٦ بوضع شركة

سكة حديد وترمويلت فاروجنر تحت الحراسة لعدم قيامها بدفع الزيادة التي تقرر في أجور العمال بمقتضى اتفاق يولية سنة ١٩٢٥ (حكم مجلس الدولة في ٢٢ يونية سنة ١٩٤٤ — ليون سنة ١٩٤٤ جزء ١١٤ ص ١٨) ويمثل هذا المبدأ أخذ المجلس في احكامه الصادرة في ٣ يونية سنة ١٩٢١ (ليون ص ٧٩٣ و ٥ مارس سنة ١٩٤٣ (ليون ص ٥٨) .

كما أقر الفقه الفرنسى بهذا الحق للحكومة فيقول جيز « ان وضع المرفق تحت الحراسة اجراء صحيح وان الشركة صاحبة الامتياز يجب ان تتحمل جميع تكاليف هذا الاجراء الذى تسببت فيه (مجلة القانون العام جزء ٦١ لسنة ٥١ ص ١٠١ وما يليها) .

ويقول رينيه في كتابه (تشريع السكك الحديدية الجزء الاول ص ١٦٩ و ١٧٠) انه اذا توقف استغلال المرافق كليا او جزئيا كان للادارة ان تتخذ فورا — على نفقة الشركة ومسئوليتها الاجراءات اللازمة لضمان سير المرفق مؤقتا . وهذا الاستيلاء المؤقت من جانب الدولة على المرفق هو وضعه تحت الحراسة وقد جرى العمل على ان يصدر بهذا الاجراء مرسوم .

فالمفتق عليه في فرنسا — فقها وقضاء — ان للحكومة ان صدر قرارا اداريا بوضع المرفق تحت الحراسة اذا اختل سيره اختلالا جزئيا او كليا . وتستطيع الحكومة اتخاذ هذا الاجراء ولو لم يرد بدفتر الشروط اية اشارة اليه اذ انه اجراء في المقام الاول من النظام العام ويصدر به في الغالب قرار من الادارة مباشرة .

وهذه الحراسة تتميز بانها تقتض حتما وقوع خطأ جسيم من جانب الملتزم من شأنه ان يعرض استمرار المرفق او انتظلمه للخطر ، وهى اجراء مؤقت يصدر من جانب الادارة دون التجاء سلبى الى القضاء ، ويترتب على هذا اجراء ان المرفق يدار تحت مسؤولية الملتزم .

ولا يشترط لاستعمال ادارة لهذا الحق توجيه انذار للملتزم (الا اذا نص على ذلك في العقد) لان طبيعة هذا الحق تقتضى ان تمكن ادارة من استعماله فورا دون حاجة الى انذار ومن بلب اولى دون الالتجاء الى القضاء (جيز — المبادئ العامة للقانون الادارى ص ٨٩٥ وما بعدها) .

أما عن مدة وضع المرفق تحت الحراسة فلن الإدارة هي التي تحددها ،
وإذا كانت هذه المدة محددة في العقد فليس لهذا التحديد صفة الالتزام إلى
إدارة فهي ليست ملزمة بإنهاء الحراسة عند انتهاء المدة (جيز المرجع السابق
ص ٩٠٥ و ٩٠٦) .

ففي الحالة المعروضة لا تتقيد إدارة بالمدة المحددة في المادة ١٥ من
دفتر الشروط وهي ثلاثة أشهر وإذا ما قررت وضع المرفق تحت الحراسة
فإنه يكون عليها واجب إدارته ، ولها أن تباشر الإدارة بواسطة مبالغها كما
أن لها أن تعهد بهذه المهمة إلى حارس من بين موظفي الدولة أو من غيرهم
ويكون أن يكون من بين عمال الملتزم نفسه ويدار المرفق تحت مسؤولية الملتزم
الذي يتحمل جميع المصروفات التي يقتضيها سير المرفق ويكون للحكومة
الحق في القيام بالأعمال التي قصر الملتزم في إنجازها وكان واجبا عليه أن
يقوم بها — كما يكون لها حق تحصيل الرسم الذي كان يتقاضاه الملتزم من
الجمهور والاستيلاء على إيرادات المرفق وتعتبر هذه الإيرادات من الأموال
العالة فلا يجوز حجزها بناء على طلب دائن الملتزم (جيز — مقال في مجلة
القانون العام سنة ١٩٣٥ جزء ٥٢ ص ٧٣ — ٧٦) .

وعلى ذلك يكون للحكومة أن تقرر وضع سكة حديد الدلتا تحت الحراسة
لمدة التي تحددها متى ثبت لها أنها قد ارتكبت مخالفات جسيمة لعقد الامتياز .

ولما كان العقد المبرم مع شركة سكة حديد الدلتا قد أبرم بينها وبين وزير
الاشغال العمومية بتفويض من مجلس الوزراء فلن وضع المرفق تحت الحراسة
يكون بقرار من هذا المجلس .

لذلك انتهى قسم الرأي مجتمعا إلى أنه يجوز للحكومة أن تضع سكة
حديد الدلتا تحت الحراسة لتديرها بنفسها وبواسطة حارس تعينه للمدة
التي تحددها تحت مسؤولية الشركة وعلى مصاريفها .

ويصدر القرار بوضع المرفق تحت الحراسة من مجلس الوزراء .

(فتوى رقم ٢٤٠ — في ١٩٥٢/٢/٤) .

خلاصا : سحب الالتزام او اسقاطه

قاعدة رقم (٦٩٢)

المبدأ :

سحب الالتزام او اسقاطه كلاهما من اللفظ المرادفة لمعنى واحد هو رفع يد الملتزم عن ادارة المرفق قبل انتهاء مدته لمواجهة المخالفات الجسيمة التي يرتكبها الملتزم مع حق مانح الالتزام في الاستيلاء على الانوات اللازمة لادارة المرفق جبرا عن الملتزم — حق مانح التزام في اسقاط الالتزام اذا اخل المرفق اختلا جزئيا او كليا او اذا ارتكب الملتزم مخالفات جسيمة او تكرر اجهاله — وجوب اذار الملتزم قبل توقيع هذا الجزاء — ليس صحيحا في القانون ان هذا الجزاء لا يجوز توقيعه الا بحكم من المحكمة المختصة .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه يتعين بادىء ذى بدء التصدى للشرط الذى أورده الملتزمان في عطائهما والخاص بحظر دخول السيارات الى المصيف : والثابت في هذا الصدد أن مجلس بلدى رأس البر اتخذ اجراءات الممارسة للتمساق عن التزام النقل الداخلى بمصيف رأس البر ، بل دعا بعض المشتغلين بنقل الركاب بالسيارات الى تقديم عطاءاتهم والحضور بالجلسات التى حددت للممارسة معهم ، وكان محددا للممارسة جلسة ٢٦ من نوفمبر ١٩٥٥ ثم أجلت لجلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ حيث قامت لجنة الممارسة بفحص العطاءات المقدمة ومنها العطاء المقدم من السيدين و اللذين اشترطا في عطائهما في حالة اسناد الالتزام اليهما أن يمنع منعا باتا جميع السيارات اجرة والاوتوبيس والنقل والملاكي من الدخول الى المصيف الا في الحالات القهرية وحالات دخول السيارات الملاكى فقط لانزال وتحصيل أمتعة المصطفيين في مدة النصف ساعة على ما كنز متبعا في مصيف عام ١٩٥٥ ، وبالجلسة المذكورة قبل المذكوران

اداء اقلوة محددة مقدارها مائة جنيه سنويا بدلا من النسبة المحددة في الخالص بالجزاء على قبول ركاب اكثر من العدد المقرر ، كما قبلا زيادة عطفيهما في مقابل إلغاء البند الثاني من المادة (٢٦) من شروط الممارسة عدد المقطورات الى ٢٠ مقطورة بدلا من ١٨ مقطورة الواردة في عطفيهما ، وتيسكا بالشرط الخالص بمنع جميع السيارات الاجرة والأتوبيس والنقل والملاكي من الدخول الى المصيف . ويعرض ما انتهت اليه الممارسة على هيئة مجلس بلدى رأس البر قرر بجلسته المعقودة في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ الموافقة على اسناد الالتزام الى المذكورين على أن يقدم خطاب ضمان بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه بصفة تأمين طوال مدة الالتزام ضمانا لقيامهما بالتزامتهما بدلا من ٣٠٠ جنيهه الواردة بشروط الممارسة ، وتفويض السيد مدير عام البلدية في مفوضتهما على هذا الاساس ، وعلى أن يقدم برنامجا بمراحل توريد العربات لمعاينتها قبل ابتداء المصيف بشهر على الاقل . وبعد صدور قرار هيئة المجلس البلدى المشار اليه انعمت لجنة الممارسة في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ وعرضت على المذكورين قرار هيئة المجلس البلدى المتقدم ذكره نوافقا عليه بالشروط الآتية : (اولا) : (ا) سحب التأمين الابتدائي وقدره ١٠٠ جنيه بعد تقديمها خطاب ضمان بالتأمين النهائى وقدره ٢٠٠٠ جنيه من تاريخ الالتزام لغاية نهاية اكتوبر سنة ١٩٥٦ (ب) أن يقدم خطاب ضمان بمبلغ ١٠٠٠ جنيه تأمينا نهائيا ابتداء من نهاية اكتوبر سنة ١٩٥٦ حتى نهاية مدة الالتزام (ج) لا تتم الموافقة على هذا التخفيض في التأمين من ٢٠٠٠ جنيه الى ١٠٠٠ جنيه الا في حالة ثبوت قيامهما بتنفيذ جميع ما جاء بشروط الالتزام على الوجه الاكمل (ثانيا) نظرا رفع قيمة التأمين النهائى من ٣٠٠ جنيه الى ٢٠٠٠ جنيه ثم تخفيضه الى ١٠٠٠ جنيه يتنازل المجلس البلدى عن الاتوة التى تمهيدا بادائها وقدرها مائة جنيه ، وعلى اثر ذلك اخطرها المجلس البلدى برقيا في ٢٥ من يناير سنة ١٩٥٦ بما يفيد قبول عرضها الذى تضمنه البطء المتقدم منها معدلا على الوجه الذى انتهت اليه الممارسة بجلستى ٢٢ ، ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ : كما أرسل لهما المجلس الكتيب رقم

١/١٣/١١٥٠ - ١٠٢٠ المؤرخ في ٢٨ من يناير سنة ١٩٥٦ ضيقه نص البرقية المشار إليها ، وطلب فيه تقديم كتاب ضلع من أحد البنوك الممتدة ببلغ ٢٠٠٠ جنيه ساريا حتى آخر أكتوبر سنة ١٩٥٦ ، وكذلك برنامج مراحل توريد السيارات والمقطورات . ثم صدر القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٦ بالأذن لمجلس بلدى رأس البر في منح التزام استغلال خطوط النقل الداخلى بمصيف رأس البر ، وقد تضمن النص في المادة الأولى منه على أن « يؤدى لجلس بلدى رأس البر في منح السيدين و التزام استغلال خطوط النقل الداخلى بمصيف رأس البر وفقا للشروط الموصىة » ولم تفلو هذه الشروط على ثمة نص يحظر دخول السيارات العامة او الخاصة بالمصيف . وفاد ما تقدم أن الطرفين غضا الطرف عن الشرط الذى شرطه الملتزمان في عطائهما يحظر دخول السيارات على اختلاف أنواعها ، ولم يريا وجها للنص عليه بمقد الالتزام اكتفاء بشروط العقد الأخرى ، ومن ثم لا يسوغ للدعين الاستناد الى الشروط المذكورة .

ومن حيث أنه عن طلب مورثه الطاعنين تعويضهم عن قرار المجلس البلدى لمصيف رأس البر الصادر بالسماح للسيارات العامة بدخول المصيف ، فالثابت من الأوراق أن مدير عام المجلس المذكور اصدر في ١٩ من مايو سنة ١٩٥٨ أمرا اداريا بتنظيم دخول السيارات بمصيف رأس البر تضمن الاحكام الآتية : (١) السيارات الخاصة والاجرة المحملة لعائلات المصطافين وامتعتهم يسمح لها بالدخول للمصيف بعد سداد الرسم المقرر لأول مرة عند قدومها للمصيف على أن لا تبقى داخل المصيف أكثر من ٥٥ دقيقة وتعود خالية من الركاب . (٢) سيارات السياحة اتوبيس او ريميس المحملة بالركاب وامتعتهم يخصص لها مكان بجوار نقطة البوليس او اللوكندة وتصادر المصيف في مدى ٥٥ دقيقة ثم تعود الى مكان نزولهم عند السفر (٣) يسمح لسيارات النقل العامة والخاصة المحملة بأثاث ومهمات المصطافين بعد سداد الرسم المقرر على أن لا تبقى بداخل المصيف أكثر من ٥٥ دقيقة (٤) لا يسمح بدخول سيارات اتوبيس العامة داخل المصيف بل تبقى في الموقف المخصص لذلك عند مدخل المصيف . وعقب صدور هذا القرار تقدم وكيل المجلس البلدى (مدير حياط في ذلك الوقت) باقتراح السماح لسيارات اتوبيس القمامة

من القاهرة بالدخول الى منطقة متوسطة في المصيف (بجوار نقطة الشرطة)
وذلك لتخفيف العبء على رواد المصيف الذين يستعملون الاتوبيس وقد
ناقش المجلس البلدى بجلسته المنعقدة في ١٣ ، ٢٠ من يونيه سنة ١٩٥٨
الاقتراح المشار اليه من جميع جوانبه وبصفة خاصة ما يتصل
بالقزام النقل داخل مصيف رأس البر ، وقد قرر المجلس البلدى
(١) الموافقة على دخول الاتوبيس القادم من القاهرة حتى نقطة الشرطة
بداخل المصيف على أن لا تنتظر داخل المصيف أكثر من سيارة ولدة
خمس وأربعين دقيقة (٢) تقوم شركة الاتوبيس بدفع ائنة هذا المام
مقدارها ٣٠٠ جنيه مقابل دخول سيارتها الى داخل المصيف على أن تقوم
الشركة بما يأتى (١) اقلية مظلة بموقف السيارات امام نقطة الشرطة
على حسابها (ب) منع النداء على السيارات امام نقطة الشرطة منعا باتا .

ومن حيث أن القانون رقم ٤٩٦ لسنة ١٩٥٤ باتشاء مجلس بلدى
لمصيف رأس البر (وهو القانون المعمول به وقت المازعة) حدد في الباب
الثانى منه اختصاصات المجلس المذكور ، فنص في البدين الاول
والسادس من المادة (٨) على أن المجلس يختص بتنفيذ القوانين واللوائح
المتعلقة بالصحة العامة والتنظيم والمباني وتقسيم الاراضى والمحال الصناعية
والتجارية والمجارى والانارة والشواطىء ، غير ذلك من القوانين الخاصة
بمرافق العامة وتنظيم حركة المرور داخل المصيف بالاتفاق مع الجهة
المختصة ، كما يختص بالاشراف او ادارة مرافق المياه والمجارى وشئون
النظافة العامة ووسائل المواصلات . كذلك نصت المادة (٣٥) على أن لوزير
الشئون البلدية والقروية أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .
وقد صدر في ٩ من اغسطس سنة ٥٥ قرار وزير الشئون البلدية
والقروية رقم ١١٦٧ لسنة ١٩٥٥ بلائحة تنظيم الشاطئ برأس البر ،
ونص في البند (٦) من المادة الاولى منه على أن يحظر فى مصيف رأس البر
اتناء موسم الاصطياف - الذى يبدأ من اول يونيه وينتهى فى ١٥ اكتوبر
من كل عام - دخول السيارات والعربات والدواب والدراجات البخارية
والدراجات فى ارض المصيف بغير ترخيص . ومنذ ما تقدم أن مجلس
بلدى مصيف رأس البر كان هو المختص بكل ما يتعلق بالمواصلات داخل
منطقة المصيف فيديرها ويشرف عليها ، كما نلطف به القانون تنظيم المرور داخل
المصيف ، وله أن يقيد مرور المركبات بكافة انواعها فى كل

المصيف حسبما يقدر من أوجه الصالح العام ، وبناءا على ما تقدم فإن قرار المجلس البلدى المذكور بالسماح للاتوبيس أو غيره من وسائل النقل بدخول أرض المصيف إنما يجد سنده فى أحكام القانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٤ ، وقرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ١٩٦٧ لسنة ١٩٥٥ ، المشار اليهما ، ومن ثم لا وجه لتعبيبه سواء من ناحية اختصاص مصدره أو من ناحية موضوعه بمرأعة أن المجلس المذكور اتخذ القرار المشار اليه رعية لمصلحة عامة لجمهور رواد المصيف وتخفيف العبء عليهم .

ومن حيث أن قرار المجلس البلدى المذكور بالسماح للاتوبيس بدخول المصيف قد جاء سليما ومتقنا والقانون على ما سلف الايضاح ، الا انه فى واقع امر قد انطوى على تعديل شروط الالتزام ، ومد ذلك أن الجدول رقم (١) الملحق بمعد الالتزام والخاص بتحديد خطوط السير وعدد الوحدات وتعريفه الاجور قد حدد موقف الاتوبيس فى ميدان (٧٧) وذلك حسبما هو واضح بالنسبة لمسار الخطوط أرقام ٢ ، ٣ ، ٤ ، وقد ترتب على صدور قرار المجلس البلدى أن تغير موقف اتوبيس من ميدان (٧٧) على النحو الذى جاء بالجدول رقم (١) السالف ذكره الى منطقة متوسطة داخل المصيف بما يعد تعديلا فى شروط الالتزام .

ومن حيث أن المسلم به نقضاء إن شروط عقد التزام المرفق العام تنقسم الى نوعين : شروط لائحية وشروط تعاقدية ، والشروط اللائحية فقط هى التى يملك مانع الالتزام تعديلها بإرادته المنفردة فى أى وقت وفقا لمقتضيات المصلحة العامة دون أن يتوقف ذلك على قبول الملتزم ، والمسلم به أن التعريف أو خطوط السير وما يتعلق بهما ، من الشروط اللائحية القابل للتعديل بإرادة مانع الالتزام المنفردة . غير انه وأن كان استعمال مانع الالتزام لحقه فى تعديل قواعد التعريف أو خطوط السير لصالح المنفعين ، الا أن إثار الصالح العام على الصالح الخاص للملتزم ليس مسناه التضحية بهذه المصالح الخاصة بحيث يتحمل الملتزم وحده جميع الأضرار ، فإذا ترتبت على مثل هذا التعديل أضرار بالملتزم فعلى مانع الالتزام أن يعرضه بما يجبر هذه الأضرار ، ولقد أخذ المشرع المصرى بما استقر عليه الفقه والقضاء الإداريان فى هذا الصدد ، إذ نص فى المادة الخمسة من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بالتزامات المرفق

العامة على أن « مائع الالتزام - متى اقتضت تلك المنفعة المسألة أن يوجه خالص قوائم الاسعار خاصة به ، وذلك برعاية حق الملتزم في تعديل من تلقاء نفسه اركان تنظيم المرفق موضوع الالتزام وتواعد استغلاله التعويض ان كان له محل » ولا ابتداء على ما تقدم فانه اذا كان من حق المجلس البلدى (مائع الالتزام) ، ان ينقل موقف الاتوبيس من ميدان (٧٧) من خارج المصيف الى جوار نقطة الشرطة داخل المصيف ابتداء موالح رواد المصيف ، فان ذلك ينطوى على تعديل لدائرة الالتزام ونطاقه على وجه يؤثر على خطوط السير وبالتالي على شروط التعريف على ما سلف البيان ويلحق بالملتزمين خسارة من جراء انصراف رواد المصيف القاصدين من القاهرة عن استعمال الوحدات التى اعدھا الملتزمان لتنظيم الى داخل المصيف ، وقد استثمر المجلس المذكور تحقق هذه الخسارة حسبا يبين ذلك من مناقشات اعضاء المجلس بجلستى ١٢ : ٢٠ من يونية سنة ١٩٥٨ فقد نوه رئيس المجلس ان ركاب الاتوبيس كان من المفروض ان يتركوا الاتوبيس خارج المصيف ويستملوا سيارات ووحدات الملتزم للانتقال الى داخل المصيف ، وان دخول الاتوبيس سيضعف على الملتزم بعض ما كان يتوقعه من ايراد ويجب عدم اغفال وضع الملتزم وتعرضه للخسارة ، كما اوضح مدير مديرية دباط (وكيل المجلس) بانه خشى ان يخسر الملتزمان من جراء دخول الاتوبيس وانه استدعاها فاكدا له ان خسارتها لن تقل عن ٥٠٠٠ جنيه سنويا ، وان اخر ما امكنه الوصول اليه انها حددا خسارتها بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه سنويا ، ثم اقترح بعض اعضاء المجلس ان تقرر اعانة الملتزمين غير ان رئيس المجلس اورد ان تقرير الاعانة يضعف مركز المجلس امام القضاء واقترح تأجيل نظرها ، ومن ثم وى ضوء الاعتبارات السابقة - فان الخسارة التى لحقت بالملتزمين تتمثل في وقع الامر وبصفة خاصة فيما فساع عليه من ايراد نتيجة السماح للاتوبيس بالدخول الى منطقة متوسطة بالمصيف ، وما تحمله في صيانة وتشغيل الوحدات التى كانت معدة - بحسب خطوط السير - لنقل ركاب الاتوبيس

من خارج المصيف الى داخله ، وتقدر المحكمة التعويض الذى يجبر هذه الخسارة بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه عن سنتى ١٩٥٨ ، ١٩٥٩ السابقتين على اسقاط الالتزام بمراعاة ان المجلس البلدى وافق فى ٤ من ابريل ١٩٥٩ على السماح للاتوبيس القادم من دمياط بدخول ارض المصيف علاوة على الاتوبيس القادم من القاهرة بما يزيد من الخسارة التى تلحق الملتزمين فى موسم ١٩٥٩ .

ومن حيث انه عن طلب المدعين الحكم بعدم احتية المجلس البلدى فى اسقاط الالتزام وبرائة ختيمها من الفراغات المدعى بها عن موسمى ١٩٥٨ ، ١٩٥٩ البالغ قدرها ٥٩٤ جنيتها وتعويضهما بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه عن اسقاط الالتزام ، وبمبلغ ١٣٦٣٨٠٠ جنيتها عن السيارات والمقطورات التى استولى عليها المجلس ، وبمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه عن الضرر الادبى الذى لحق الملتزمين من اسقاط الالتزام ، فان الحكم المطعون فيه قد اصاب صحيح القانون عندما رفض هذه الطلبات وذلك للأسباب التى تام عليها بصدد هذه الطلبات والتى تأخذ بها هذه المحكمة ، وتزيد عليها ان اسقاط الالتزام للاخطاء الجسيمة التى اقترنها الملتزمان فى ادارة المرفق انه وايا كان حجم الضرر الذى اصاب الملتزمين - فنيا لو صح ان ثمة وتسيره ، ويعتبر جزءا مشروعا لا مجال معه للمطالبة بتعويض ما ، ذلك اضرار حاققت بهما من جرائه - فانه يرجع الى خطئهما حيث كشفت الاوراق عن مخالفات جسيمة ارتكبتها الملتزمان هددت المرفق بالانهيار والتوقف مما اضطر معه المجلس البلدى الى اسقاط الالتزام بمقتضى حقه المشروع فى رقابة المرفق ومسؤوليته عن ضمان سيره بانتظام .

ومن حيث انه لا اعتداد لما ذهب اليه الطاعنون فى طعنهم من ان شروط عقد الالتزام قد اُجازت سحب الالتزام ولم تقض على اسقاطه وهو اجراء بالغ القسوة يشترط لتوقيعه ان يصدر به حكم من القضاء لخطا بالغ الجسالة من الملتزم ، وان المخالفة المنسوبة الى الملتزمين تنطوى على خطورة تبرر اسقاط الالتزام ببعضها عبارة عن احتياج بعض السيارات لاصلاحت بسيطة لا تعوقها عن السير واداء الخدمة المطلوبة ، وفنيا تختص بعدم تركيب المعدات بسيارات النقل الخاص فان طبيعة الجو يمنع من تركيبها بسبب الرمال والرطوبة فضلا عن انه تم وضع تسعيرة ودية

لهذه السيارات بموافقة المجلس البلدى ، أما النقص فى عدد الوحدات المقررة فانه يرجع الى السماح للاتوبيس بالدخول الى المصيف وانصراف رواد المصيف عن استعمال سيارات المتربين مما ترتب عليه تعطيل ثلاثة خطوط من الخطوط الستة المقررة واضحى من غير المجدى تشيخيل كل وحدات هذه الخطوط ، لاعتداد بكل ما تقدم ذلك لانه وان كان عقد الالتزام قد نص على سحب الالتزام وليس على اسقاطه الا الاسقاط والسحب يتغلغل فى مدلولهما وفى الآثار المترتبة عليها وان القصد منها توقيع جزاء رادع القانونى للتصرف انما يرجع فيه الى حقيقة الواقع لا الى ما يطلق عليه من تسميات اذ العبارة دائما بالمعنى لا باللفاظ ، فسحب القزام او اسقاطه على الملتزم لاختلاله الجسيم بشروط التزام . يضاف الى ذلك ان التكيف كلاهما من الالفاظ المترادفة لمعنى واحد هو رفع يد الملتزم عن ادارة المرفق قبل انتهاء مدته لمواجهة المخالفات الجسيمة التى يرتكبها الملتزم مع قسما حق مانع الالتزام فى هذه الحالة فى الاستيلاء على الادوات اللازمة لادارة المرفق جبرا عن الملتزم . وليس صحيحا فى القانون ان هذا الجزء لا يبرز توقعه الا بحكم من الحكمة المختصة ، اذ ان مانع الالتزام له سلطات تقديرية يملك استعمالها فى حالة عدم قيام الملتزم بالوفاء بالتزاماته المفروضة عليه بموجب العقد ، فله — بقرار منه — توقيع الغرامات المنصوص عليها بالعقد او تنفيذ التزامات الملتزم على حسابه ، وكذلك له ان يتخذ ما يراه كفيلا لضمان سير المرافق ، كما يثبت لمانع التزام دائما — بجانب او اذا ارتكب الملتزم مخالفات جسيمة . غاية الامر انه يشترط فى هذا هذه الجزاءات — اسقاط الالتزام اذا اخل المرفق اختلالا جزئيا او كليا الصدد توافر شرطين أولهما ان يرتكب الملتزم مخالفات جسيمة او يتكرر اهماله او يعجز عن تسييره بانتظام ، وثانيهما وجوب انذار الملتزم قبل توقيع هذا الجزاء — وقد توافر الشرطان السابقان فى النزاع المائل — ولا يتطلب الامر حكم من المحكمة المختصة بل يكفى فيه قرار من مانع الالتزام ، ويؤيد ما تقدم ان عقد الالتزام قد نص صراحة — فى الاحوال التى اجاز فيها سحب الالتزام — على ان المجلس البلدى هو الذى يتقرر سحب الالتزام . كذلك لا وجه لما ذهب اليه الطاعنون من التقليل من

شان المخالفات التي اسندت الى الملتزمين وثبتت في حقهم ، اذ ان بعض هذه المخالفات قد رتب عليها عقد الالتزام ، فضلا عن توقيع الغرامة في كل حالة ، سحب الالتزام ، ومنها عدم قيام الملتزمين بتسيير جميع السيارات والمقطورات المتفق عليها ، فقد نصت المادة (٩) من العقد بانه « على الملتزمين ان يسيرا فعلا على الخطوط جميع السيارات والمقطورات المحددة في الملحق رقم (١) المرافق لهذا العقد فيما عدا الاحتياطي ، ويجوز لمجلس البلدي سحب الالتزام في حالة اخلاله الملتزمين بأحكام هذه المادة » والثابت من الاوراق أن النقص في عدد الوحدات المتفق عليها خلال موسم سنة ١٩٥٨ كان قاطرة واحدة وأربعة سيارات جيب وكل الوحدات الاحتياطية ، وفي موسم سنة ١٩٥٩ بلغ النقص قاطرة وسيارة جيب وكل الوحدات الاحتياطية من القاطرات والمقطورات وسيارات الجيب . كذلك تبين من التقرير الفحصي الفني سوء حالة السيارات المستندمة في المرفق بنقص السيارات فرامله تالفة او تحتاج الى ضبط واصلاح ، وبعضها يحتاج الى تركيب الانوار الخلفية او الامامية او تغيير أو اصلاح مقوم السيارة (المارش) ، كما اوضحت هذه التقارير سوء حالة الاطارات والبطاريات واحتياج الفرش الى الترميم ، كذلك اشارت التقارير الفنية الى لم يتم طبقا للاصول الفنية فضلا عن عدم مراعاة النظفنة العامة لهذه ان معظم شاسيهات السيارات قد علاها الصدأ ، وان دهان السيارات الوحدات بها في ذلك الامكن المخصصة للركاب ، وان الانوار الحمراء الخلفية لها لا تعمل عند وقوفها مع الفرملة . كذلك ثبت من التفتيش المذكورة ان بعض السيارات معطلة بالورش والبعض الآخر متورثتها في حالة سيئة وان جميع سيارات الجيب المخصصة للنقل الخاص لم يركب بها عدادات بالمخالفة لشروط التعريف التي اوجبت أن تزود هذه السيارات بعدادات كيلو مترية لتحديد الاجرة على اسس ٨٠ مليا عن الكيلو متر الاول او جزء منه من مكان الركوب ، وعشرة مليات عن كل ٢٠٠ متر بعد ذلك . وبما من شك في أن كل هذه العيوب تهدد أمن الركاب والجمهور وتوسوغ إسقاط الالتزام ، وقد اجازت المادة (١٥) من العقد للمجلس البلدي سحب الالتزام اذا حدث اثناء مدة الالتزام ان اخلت الخدمة لأي سبب من

اسباب وان اصبح من الركاب او الجمهور مهددا بسبب سوء حالة المهيكل او تعطيل تسيير الخطوط كلها او بعضها كليا او جزئيا ولم يتم للمتزمين بما يكفل انتظام الخدمة وسلامة الركاب والجمهور . ولا يفنى الطاعنون بعد ذلك القول بان المجلس البلدى قد وافق على تعريفة ودية للنقل بالسيارات الجيب، الخاصة بشلا من تزويدها بالعدادات الكيلومترية ، اذ الثابت ان اعفاء المتزمين من تزويد السيارات المذكورة بالعدادات كلن عن موسى ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ فقط طبعا لقرار المجلس البلدى بجلسته المعقودة في ٨ من يونية سنة ١٩٥٧ ، اما في موسم سنة ١٩٥٨ وما بعده ، فغضلا عن انه لم يصدر منه ثمة قرار من المجلس المذكور ، باعفاء المتزمين من تركيب العدادات ، فان الواضح من الاوراق ان المجلس تمسك بتزويد السيارات المتضمنة لارسال ايضا بالعدادات المطلوبة وذلك حسبما يبين من القرارات التي وجهها المجلس الى المتزمين منذ بداية موسم ١٩٥٨ .

ومن حيث انه عن التامين المتمم من المتزمين والبسالم قدره ٢٠٠٠ دينة فان الجهة الادارية لا تنازع في استحقاق المتزمين لهذا التامين وآية ذاك انما اجرت خصمه من الغرامات التي تقرر توقيعها على المتزمين عن عامي ١٩٥٨ ، ١٩٥٩ .

ومن حيث انه فيها يخص بالجراحين اللذين اقالهما المتزمان براس ثبر لخدمة المرفق ، والثابت من الاوراق ان المجلس البلدى استولى عليها ومابت لجنة مشكلة من المراقبة الاقليمية للشئون البلدية بدمياط بتقدير قيمتها ببلغ ١٣٠٠ جنيه وذلك حسبما بين من كتاب مراقب الشئون البلدية والقروية بدمياط رقم ٢٥٦٢ المؤرخ في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ (المرفق باللف رقم ١٤/٦/٩) ، وترى المحكمة الاعتداد بهذا التقدير برعاة ان الطاعنين لم يوجهوا ثمة اعتراض محدد على عمل اللجنة المذكورة او ما انتهت اليه في تقديرها لقيمة الجراحين .

ومن حيث انه يخص مما تقدم ان الطاعنين يستحقون مبلغ ٧٧٠٤٧٢٢ (عبارة عن ٢٠٠٠ جنيه التعويض المقضى به بهذا الحكم ، ٢٠٠٠ جنيه قيمة التامين ، ١٩٢٤٧٧٠ قيمة الادوات والسيارات التي تم الاستيلاء عليها ، ١٣٠٠ جنيه قيمة جراحي راس البر المستولى عليها) .

يخصم منه مبلغ ٤٥٩٤ جنيهها الغرامات التى وقعت على الملتزمين فى عامى ١٩٥٨ ، ١٩٥٩ (مبلغ ٢٠٧٣ جنيهها غرامات موسم سنة ١٩٥٨ ، مبلغ ٢٥٢١ جنيهها غرامات موسم سنة ١٩٥٩) نيكون الباقى مبلغ ٢٦٤٠.٧٧٠ وهو ما ترى المحكمة القضاء به .

ومن حيث انه على مقتضى ما تقدم يتعين الغاء الحكم المطعون فيه ، والقضاء بالزام مجلس مدينة رأس البر بأن يدفع لورثة المدعين مبلغ ٢٦٤٠.٧٧٠ (الفين وستمئة وأربعين جنيها ، وسبعمائة وسبعين مليا) والزمّت الجهة الادارية المصروفات نظرا لأنها هى التى الجائهم الى سلوك طريق التقاضى .

(طعن رقم ١١٠ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٠)

قاعدة رقم (٦٩٢)

المبدأ :

ان للحكومة اذا شاعت ان تقرر اسقاط التزام منح شركة مرفقا عاما ومصادرة التامين المدفوع منها ويكون ذلك بقرار من مجلس الوزراء بدون حاجة الى اذار سابق .

ملخص الفتوى :

ان للادارة بما لها من رقابة واشراف على سير المرفق اسقاط الالتزام كجزاء على اخلال الملتزم بما يفرضه عليه عقد الامتياز من التزامات . وان لها قبل اتخاذها هذا الاجراء فى حالة تعطيل المرفق ان تتخذ من الاجراءات الوقفية ما يكفل استمرار سيره وذلك لحساب الملتزم وتحت مسؤوليته . فان استطاع الملتزم اثناء المدة التى تستمر فيها هذه الاجراءات الوقفية اثبت قدرته على اعادة تسيير المرفق كان بها والا حق للادارة اسقاط الالتزام لانها حق الملتزم فى استغلال ثم عرض المرفق وادارته فى المزايدة تمهيدا لمنح حق استغلال الى ملتزم جديد .

والذى يبين مما استقرت عليه أحكام مجلس الدولة في فرنسا أن اسقاط الالتزام هو جزء متعلق بالنظام العام يكون للدولة الانتجاع اليه حتى لو لم يرد عليه نص في عقد التزام كلما وقعت من الملتزم أخطاء جسيمة في إدارة المرفق وأن هذا الاسقاط جائز حتى لو لم يتعطل سير المرفق اذا تخلف الملتزم عن تنفيذ التزامات جوهرية أخرى كالوفاء بالتزاماته المالية قبل الحكومة .

كذلك يرى قسم الرأى مجتمعا انه اذا رأت الحكومة أن المصلحة العامة تقضى استمرار سير المرفق أثناء هذه الفترة فإن ادارته خلالها تقع على عاتق الإدارة التى تتولى سيرة لصلبها وتحت مسؤوليتها مدامت علاقة الملتزم بالمرفق تنتهى بالاسقاط . وفى هذه الحالة يكون للدولة استخدام كل منشآت المرفق ومعداته وادارته ، ونستمر هذه الإدارة الى أن تنتهى اجراءاته الزائدة . على أن يكون الاشتراك في الزيادة على اساس شروط الالتزام الحالية التى يخضع لها الملتزم الجديد في علاقته بملتحق الالتزام .

ولما كان موضوع الزيادة هو حلول ملتزم جديد محل الملتزم الذى اسقط التزامه فإن القسم يرى أن الزيادة تشمل الحق في استغلال المرفق كحق منقوى قائم بذاته يكون عنصرا من عناصر الزيادة .

أما بالنسبة الى يتبع بعد الزيادة من اجراءات فقد رأى القسم الا يبدى رأيا فيها ينبع في شأن ذلك حتى يتبين سير اجراءات المزاك ليكون ابداء الرأى في ضوء ما تفسر عنه تلك الاجراءات .

لذلك انتهى قسم الرأى مجتمعا الى ما يأتى :

١ - أن للحكومة اذا شاعت أن تقرر اسقاط التزام منح لشركة تدبر مرفقا عاما ومصادرة القاميين المدفوع منها ويكون ذلك بقرار من مجلس الوزراء وذلك دون حلجة الى اعدار سابق .

٢ - بعد أن يتقرر اسقاط الالتزام تعلن الحكومة عن زيادة عامة لبيع المرفق ومعداته وادارته وفقا لاحكام عقد الالتزام تمهيدا لاختيار ملتزم جديد وتشمل الزيادة حق استغلال المرفق في ذاته . . وتجرى هذه الزيادة على اساس احكام عقد الالتزام والشروط الملحقه به .

٣ — اذ رأت الحكومة بعد الاسقاط أن المصلحة العامة تقضى استئجار سير المرفق اثناء المدة التي تستغرقها اجراءات المزايدة فتكون ادارة المرفق في هذه الحالة بمعرفة وعلى حسابها وتحت مسئوليتها لحين انهم المزايدة ولها ان تستخدم لهذا الغرض جميع موجودات المرفق .

٤ — أما ما يتبع بعد ذلك فيكون ابداء الراى فيه في ضوء ما تسفر عنه اجراءات المزااد .

(فتوى رقم ٣١ — في ١٩٥٣/١/٢٨)

قاعدة رقم (٦٩٤)

نفيها :

— اسقاط التزام مرفق الكهرباء والغاز بمدينة الاسكندرية عن شركة ليون وشركاه — عدم استحقاق الشركة اى تعويض عن اسقاط الالتزام مادام الاسقاط على سبيل الجزاء — اعتبار الاسقاط بمثابة تقصير لمدة الالتزام او تقرب ليماد انتهائه — اثر ذلك في تحديد الاثر المالية المترتبة على الاسقاط — الرجوع في هذا الشأن للواد المنظمة لحكم الموجودات المتعلقة بالمرفق عند انتهاء المدة — وجوب ايلولة هذه الموجودات الى السلطة العامة بدون مقابل — اختلاف الحكم بالنسبة الى حقوق الشركة واهوالها — ايلوتها مقابل قيمتها الحقيقية بحسب امكان تحصيلها — اساس ذلك عدم اعتبارها من عناصر المرفق .

ملخص الفتوى :

ان فكرة التوازن المالي للالتزام تقوم على ان الملتزم انما يقبل توظيف اهواله في ادارة المرفق واستغلاله اعتمادا على ربح محتمل يطمح في تحقيقه ، وان هذا القدر المحتمل في الربح الذى كان من حق الملتزم ان يتوقعه وقت منحة الالتزام يجب ان تضمنه له السلطة العامة بما يفرض عليها احترام المدة المحددة له لان الالتزام ربح، عملياته المالية على اساس هذه المدة مستهدا

على أنه يستطيع أن يسد نفقات المشرع ويحصل على ربح معتول اذا استمر الالتزام نفذا المدة المقررة بوثيقة الالتزام ، فلذا انتقضت هذه المدة اختل الاساس الذى بنى عليه تفسيره وحرم من حقه فى التوازن المالى ولهذا تحق له المطالبة بتعويض عن الاضرار التى تصيبه بسبب ذلك - واذا كان هذا هو التصوير القانونى السليم لفكرة التوازن المالى للالتزام فان التصوير القانونى والتطبيقي السليم ايضا لجمال اعمال هذه المحكمة هو أن يكون الاخلال بالتوازن المالى قد نشأ عن فعل السلطة الادارية - طبقا لنظرية فعل الامر - او عن ظروف خارجة عن ارادة الملتزم ولم تكن متوقعة وقت منحه الالتزام - طبقا لنظرية الظروف الطارئة - أما اذا كان الاخلال بالتوازن قد نجم عن خطأ الملتزم حيث يمسى ادارة المشرع اساءة يدعو الى الاضرار بعد اسقاط التزامه من السلطة العامة لا يلتزم بتعويضه وذلك فضلا عن أن اسقاط "التزام" هو جزء يفتق منه أن يستحق تسوئى منه .

ومن حيث أن ما قد يكون أصاب شركة لبيون من اضرار نتيجة اسقاط الالتزام انها يرد لخطئها حيث كشفت المحكمة الايضاحية لقانون الاسقاط عن مخالفات جسيمة ارتكبتها الشركة بعضها فنى والاخر مالى مما هدد الرمق باتييار وأسرع بالسلطة الى اسقاط الالتزام بمقتضى حقها المشرع فى رقابة المرنق وعدم غروجه من مسؤوليتها فى ضمان سيره بانتظام رنم ادارته من طريق الالتزام - ومن ثم فان الشركة لا تستحق أى تمويض عن اسقاط الالتزام الذى كان ممنوحا لها .

وبالنسبة الى حق الشركة فى الحصول على مقابل لحقوقها وممتلكاتها وبوجودتها التى آلت الى مؤسسة الكهرباء والغاز بالاسكندرية بمقتضى المادة الثالثة من قانون الاسقاط ، فانه يتعين أولا التنويه الى الفارق الجوهرى بين انقضاء الالتزام قبل انتهاء محته بطريق اسقاطه وبين انقضائه عن طريق استرداده بالشراء ، وقوام هذا الفارق أن الاسقاط يتم جزاءا عن أخطاء الملتزم أما الاستيراد فيتم مع التسليم بعدم وجود أخطاء وانما يلجأ اليه لادارة المرفق بوسيلة أخرى - تختارها السلطة العامة - غير الالتزام .

ويمكن هذا الفارق على الآثار المالية المترتبة على كل من الاسترداد والاستقاط ففى الاسترداد يتعين تعويض الملتزم عن موجودات المرفق التى اقلها وتلقاها السلطة العامة اما فى الاستقاط فان ايلولة اموال وموجودات وحقوق الملتزم للسلطة العامة تكون بغير مقابل .

ذلك ان التسليم بان الاستقاط جزءا ما ارتكبه الملتزم من اخطاء يوجب تصويبه على انه انقضى لمدى الالتزام بحيث تعتبر معتميه فى تاريخ الاستقاط بما يترتب على ذلك من آثار وبعبارة اخرى فان الاستقاط يؤخذ على انه عملية تقصر لمدى الالتزام حدث اليها اخطاء الملتزم الجسيمة .

وترتبا على ذلك يتعين تحديد مركز شركة ليبون طبقا للاحكام التى تنظم الانتهاء العادى للالتزام الذى كان مفتوحا له على الوجه الوارد بوثيقته وهى المقد الموقع عليه فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٢٩ ، بمعنى ان نطبق فى تاريخ اسقاط الاحكام التى تفرضها وثيقته عند انقضائه بانتهاء مدته .

وبالرجوع الى وثيقة الالتزام يبين انها اوضحت فى مادتها الثالثة والثلاثين ما يتبع بالنسبة الى الموجودات المتعلقة بمرق توليد وتحويل وتوزيع الطاقة الكهربائية عند انتهاء مدة الالتزام واوضحت المادة ٣٥ من الوثيقة حكم الموجودات المتعلقة بالتميز الاثارة العامة والخلصة بالتميز عند انتهاء نفس المدة - ومن ثم يتعين الرجوع الى احكام هاتين المادتين عند تحديد نطاق الآثار المترتبة على اسقاط التزام .

ولا وجه لتحديد هذا النطاق بما يخرج عن تلك الاحكام والقول بتطبيق المادة ٢٨ من الوثيقة التى تواجه حالة انقطاع التيار الكهربى بخطأ الشركة وترتب عليه وجوب تسليم جميع المنشآت بغير مقابل - لا وجه لذلك لان الاستقاط قد تم جزءا لمخلفات لا تدخل فيها المخلفات التى جاءت المادة ٢٨ ولانه لم يستعمل بمقتضى الحقوق التى تخولها وثيقة الالتزام وانما بمقتضى حق السلطة العامة فى استرداد المرفق على سبيل الاستقاط . كما ان المادة ٢٨ لم ينصرف حكمها الى امتياز الاثارة بالتميز ومن ثم لا يجوز اعمالها فى شأنه . وانما يعين تطبيق احكام الوثيقة المنظمة لآثار انتهاء مدة الالتزام كما سبق .

أما حقوق وإموال الشركة وهي أموالها النقدية المسئلة وحقوقها الترم
تظل ديونا قبل الغير بسبب استغلال المرفق ، فتؤول لمؤسسة المرفق
والكهرباء لمدينة الإسكندرية مقابل تهيئتها الحقيقية منظوراً إليها من زاوية
إمكان تحصيلها ، ولا وجه لأن تكون هذه الأبلولة بغير مقابل إذ إن هذه
الأموال والحقوق مملوكة للشركة ملكية خاصة في تاريخ الاستقطاط ولا
تعتبر عنصراً من عناصر المرفق الذي أسقط التزامه والتي تؤول للسلطة
العامة طبقاً لطبيعة التزام .

(فتوى رقم ٦٠٩ - في ١٥/٦/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٦٩٥)

المبدأ :

التزام استغلال مرفق الكهرباء والمرفق بمدينة الإسكندرية — استقطاط
هذا الالتزام عن شركة غيبون وشركاه بمقتضى أحكام القانون رقم ١٢٢
لسنة ١٩٦١ — النص على تشكيل لجنة بقرار من وزير الشؤون البلدية
تختص بتحديد وتقييم جميع التزامات الشركة الناشئة في استغلال المرفق .
وكنذلك الحقوق التي قد لا تؤول دون مقابل نتيجة استقطاط الالتزام — حق
الشركة في اختيار العضو الثالث في هذه اللجنة — أثر فرض الحراسة على
الشركة المذكورة في هذا الحق — دخول هذا الحق في أعمال الإنارة ومن ثم
يدخل في الحقوق التي تتناولها الحراسة — حق الحارس في اختيار العضو
المعصو — جواز أن يكون الحارس هو نفسه عضو اللجنة الممثل للشركة .

ملخص الفتوى :

إن المادة الأولى من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١ في شأن استقطاط
الالتزام الممنوح لشركة لبيون تنص على أنه « يستقط طبقاً لأحكام القانون
التزام استغلال مرفق الكهرباء والمرفق بمدينة الإسكندرية الذي كانت تتولاه
شركة لبيون وشركاه بالإسكندرية » . وتنص المادة ١٦ على أنه « تشكل

بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية ... لجنة تختص بتقييم جميع التزامات شركة ليون وشركاه بالإسكندرية التي قد تكون ناشئة عن التزام استغلال مرافق الكهرباء والغاز بمدينة الإسكندرية الذي كانت تتولاه الشركة المذكورة وكذلك الحقوق التي قد لا تكون مقابل نتيجة لاستغلال هذا الالتزام .

وتخصص الالتزامات السالفة الذكر من هذه الحقوق ويعتبر قرار اللجنة في هذا الشأن حكما واجب التنفيذ ونهائيا غير قابل للطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن ، وتشكيل اللجنة المشار إليها من مستشار من مجلس الدولة رئيسا وعضو يختاره وزير الشؤون البلدية والقروية وعضو يختاره شركة ليون وشركاه بالإسكندرية ... » .

وفي ١٦ من أغسطس سنة ١٩٦١ صدر الأمر الجمهوري رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بفرض الحراسة على الشركة المذكورة ونص في مادته الأولى على أنه « تفرض الحراسة على حقوق وممتلكات شركة ليون وشركاه والشركة المساعدة للصناعة والتجارة (كلبك) فيما عدا أموال وحقوق وموجودات الشركة الأولى التي آلت إلى مؤسسة الكهرباء والغاز لمدينة الإسكندرية بمقتضى القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١ »

وتطبيقا للمادة ١٦ الآتية نصها أصدر السيد وزير الإسكان والمرافق القرار رقم ٥٥٣ لسنة ١٩٦٢ بتشكيل اللجنة المشار إليها في هذا النص من السيد الاستاذ المستشار بمجلس الدولة . والسيد المهندس الحارس الخاص على أموال ليون . والسيد المهندس مدير عام مؤسسة الكهرباء والغاز لمدينة الإسكندرية ، مع اعتبار السيد الحارس الخاص على أموال ليون ممثلا للشركة في اللجنة .

ومن حيث أن المادة ١٦ من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١ فيها قررتها من أحكام رتبته حقا لشركة ليون وشركاه في اختيار عضو بلجنة تقييم وتجديد التزاماتها الناشئة عن الالتزام الذي استقطب عنها وحقوقها التي تدول بمقابل نتيجة لهذا الاستقطاب .

ولما كان هذا الحق في اختيار العضو يدخل في نطاق أعمال الإدارة التي تملكها الشركة، وهو وإن اتصل بحقوقها التي آلت عنها طبقاً للقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١، إلا أنه لا يندرج في عداد هذه الحقوق التي هي حقوق مالية بحتة وإنما هو عمل من أعمال الإدارة .

ومن حيث أن فرض الحراسة على الشركة ينقل للحارس عليها استعمال جميع حقوقها ويرتب له نيابة عنها في مباشرة هذه الحقوق فيها عدا الحقوق التي أخرجها عن الحراسة لم فرضها .

ومن حيث أن حق الشركة في اختيار عضو اللجنة المشار إليها — بخروجه عن الحقوق التي آلت عن الشركة طبقاً للقانون المذكور — فإنه يدخل في عداد الحقوق التي تتناولها الحراسة فيملك الحارس الخالص على الشركة دونها استعمال هذا الحق ومباشرة . ليكون له وحده حق اختيار عضو اللجنة آنفة الذكر .

ومن حيث أن المفهوم أن السيد الحارس الخاص على الشركة — في مناسبة إصدار القرار الوزاري رقم ٥٥٣ لسنة ١٩٦٢ — قد اختار نفسه لمعضوية اللجنة ، فصدر قرار تشكيلها يتضمن اسمه كعضو فيها بمثلاً للشركة ، وهو ما يتفق مع القانون طبقاً لما سبق .

إذ ذلك فإن السيد الحارس الخاص على أموال شركة ليون وشركاه في اللجنة المشكلة بقرار السيد وزير الإسكان والمرافق رقم ٥٥٣ سنة ١٩٦٢ ٧ تتعارض مع أحكام المادة ١٦ من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١ بعد صدور الأمر الجمهوري رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٢ بفرض الحراسة على الشركة المذكورة .

(انتهى رقم ٦١٠ — في ١٥/٦/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٦٩٦)

المبدأ :

النتيجة المشار إليها بالمادة السادسة من القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦٠ بإسقاط التزام مؤسسة خطوط القاهرة والمادة السادسة مكرر المضافة .

القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٦٠ - ينحصر اختصاصها في تقدير قيمة التعويض والالتزامات المنصوص عليها في المادتين الرابعة والخامسة من هذا القانون - لا يمتد الى بحث مدى شرعية تصرف الملتزم الى الغير في بعض اصول المرفق او الى تقرير عدم نفاذ مثل هذا التصرف .

ملخص الحكم :

ان اللجنة المنصوص عليها في المادتين السادسة والسادسة مكررة من القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦٠ ينحصر اختصاصها في تقدير قيمة التعويض والالتزامات المنصوص عليها في المادتين الرابعة والخامسة من ذلك القانون ، وقد تكلت المادة الرابعة عن التعويض الذي ينعح للشركة التي اسقط التزامها عن الموجودات والمنشآت التي لا تؤول دون مقابل الى مانح الالتزام وشرحت اسس هذا التعويض وعناصره ، اما المادة الخامسة فقد ألزمت المؤسسات او الشركات التي اسقط التزامها باداء جميع المبالغ المستحقة لمناح الالتزام والناتجة عن تنفيذ عقد الالتزام وبصفة خاصة جميع المبالغ التي سحبت دون وجه حق من ايرادات المرافق التي كانوا يتولونها وظاهر مما تقدم ان اختصاص هذه اللجنة لا يمتد الى بحث مدى شرعية تصرف الملتزم الى الغير في بعض اصول المرفق او الى تقرير عدم نفاذ مثل هذا التصرف اذ ان سلطتها مقصورة على تقدير المبالغ التي سحبت دون وجه حق لالزام الملتزم بها التزاما شخصيا للمؤسسة اقتضاؤها من اموال هذا الملتزم وموجودات المرفق .

(طعن رقم ٤٤٤ لسنة ٧ ق ، ٧٣ لسنة ٨ ق - جلسة

(١٩٦٦/٣/٢٦)

الفرع الثاني

عقد مقاولاة الأعمال

أولاً - الأسعار و الفرق الممثلة

ملاحظة رقم (٦٩٧)

المبدأ :

حقوق التعاقد تحدد أصلاً طبقاً لمصوص العقد وان الأسعار المتفق عليها يقيد طرفي العقد - - عدم تضمين العقد نصاً بحسبة المقبول على الزيادة في الأسعار من شأنه ألا يجعل الجهة الاتارية المتعاقدة تعبد من خفض أسعار . ولا يجوز لها ان تحتج بهذا انخفاض لتقلص مستحقات التعاقد معها - لا يؤثر في ذلك ما نصت عليه المادة الثامنة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري من تحديد للارباح على السلع التي يتم تسليقها اذ ان مجال اعمال ذلك هو عقد التوريد وليس عقد المقاولاة .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٣٦ من لائحة المناقصات والمزايدات الصادرة بقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ تنص في فقرتها السادسة على أن « الفئات التي حددها مقدم المطاء بجدول الفئات تشمل وتغطي جميع المصروفات والالتزامات ايا كان نوعها التي يتكدها بالنسبة الى كل بند من البنود وكذلك تشمل التكاليف بجميع الاعمال وتسليمها للمصلحة او السلاح والمحافظة عليها أثناء مدة الضمان طبقاً لشروط العقد ، وبمعل الصليب الختلى بالتطبيق لهذه الفئات بصرف النظر عن تكاليف السوق والمملة والتمريفة الجبركية ورسوم الانتاج وغيرها من الرسوم الأخرى .

ومناد ذلك ذلك أن حقوق المتعاقد يتجدي أصلا طبقا لنصوص العقد فيتمتع بتنفيذه وفقا لما اشتبه عليه وبما يتفق وحسن النية وإن الأسعار المتفق عليها تنقيد طرفي العقد كأصل عام فلا يجوز للدائرة أن تنتقص مستحققات المقلول على أساس ما يطرا عليها من انخفاض .

وإذا كانت المادة العاشرة من لائحة المناقصات والمزايدات قد أجازت النص في العقود على تعديل الأسعار المتعاقد عليها بنسبة ما قد طرا أثناء التنفيذ على الأسعار من ارتفاع وكلفت قد أوجبت في ذات الوقت النص على حد أقصى لنسبة الزيادة مع حفظ حق الإدارة في الإفادة مما قد تتعرض له الأسعار من خفض فإن هذا الحكم لا يجد مجالا لأعماله في الحالة المطالة إذا لم يتضمن العقد نصا بحاسبة المقلول على الزيادة في أسعار حتى يكون للدائرة أن تنقيد من خفضها وقد استبعد العقد تطبيقه صراحة بأن نص في البند ١٧ من شروط الملقاسة على أنه « تلزم المديرية بصرف فروق أسعار مواد البناء مما ارتفعت أسعارها وعلى المقلول دراسة الملقاسة ووضع العلاوة على هذا الأساس » ومن ثم يكون العقد قد تضمن تثبيتا للأسعار الواردة في إعطاء المقدم من المقلول اعتبارا من تاريخ تقديم إعطاء حتى الانتهاء من تنفيذ العملية المسندة إليه . الأمر الذي لا يجوز معه للدائرة أن تحتج بانخفاض الأسعار لاتقصاص مستحقاته .

ولا يغير مما تقدم أن المادة النامنة من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبري وتحديد الأرباح قضت بمرين جداول الأسعار وقرارات تعيين أرباح على السلع التي يتم تسليمها بعد تاريخ العمل بهذه الجداول أو القرارات تنفيذا لتعهدات أبرمت قبل ذلك التاريخ ذلك لأن مجال أعمال هذا الحكم إنما يقتصر على العقود التي يقف تمهيد المتعاقد فيها عند حد تدعيم السلعة دون تدخل منه بالاضافة أو التغيير كما هو الحال في عقود التوريد والتوريد وتبعا لذلك تخرج عقود المتسولة من نطاق تطبيقه باعتبار أن عناصر العقد لا تشمل فقط على مجرد تدعيم المولد وإنما تتضمن تدخل المقلول بتحويلها وتجهيزها وتركيبها بما يتفق وطبيعة العملية المسندة إليه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتضمن الفتوى والتشريع الى التزام
الجهة الادارية بتنفيذ نصوص العقد دون اجراء اى تفقيض فى مستندات
المضائق .

(ملف ٨٩١/٢/٢٢ - جلسة ١٩٨٢/٢/١٧)

قاعدة رقم (٦٩٨)

المبدأ :

الشراء على حساب المتعاقد مع جهة الإدارة المقرر فى تنفيذ التزامه
بالتوريد .

ملخص الفتوى :

من حيث أن مفاد نص المادة ١٠٥ من لائحة المناقصات والمزايدات
أن من حق جهة الإدارة عند اخلال المتعاقد معها بتمهده بالتوريد أن تقوم
بشراء الاصناف التى لم يتم بتوريدها على حسابه بما يتضمنه ذلك من
التزامه بأداء الزيادة فى قيمة الثمن عند الشراء على حسابه مضافا اليها
الغرامة التأخيرية والمصاريف التى تكبدتها جهة الإدارة فى تسجيل اعادة
الشراء على حسابه .

من حيث أنه وفقا لما استقر عليه قضاء المحكمة الادارية العليا من
التنفيذ على حساب المتعاقد المقرر لا يستتبع مطالبة بالمصاريف الادارية
الا اذا ثبت أن جهة الإدارة قد تحلت خسائر او لحقتها اضرار نتيجة للتنفيذ
على حسابه ، فلذا ما اقتضت جهة الادارة المتعاقدة على اخطار صاحب
المطالبة التالى بتنفيذ العملية فلا وجه للمطالبة بالمصاريف الادارية فى هذه
الحالة .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن مديرية الإسكن والتعمير
بالإسكندرية قد تعاقدت مع المؤسسة المصرية المملوكة للتعاون الانتاجي
والصناعات الصغيرة (وحدة المصنعة والانتاج بطنطا) على توريد عدد ٢٢٢
تريسل فقامت المؤسسة المذكورة بتوريد مائة وخمسين ولم تقم بتسديد
بقي الكمية وبناء على ذلك قامت مديرية الإسكن بشراء الكمية الباقية عن
طريق زيادة الكمية التي قد تعاقدت على شرائها مع مركز التدريب المهني
بدمهور ونتج عن ذلك زيادة في السعر مقدارها ٤١٨٢٠٠ ومن ثم يتمين
الزام محافظة الغربية التي آلت اليها ملكية المؤسسة المذكورة بهذه الزيادة
في الثمن الناتجة عن الشراء على حسابها مضافا اليها غرامة تأخرية
بنسبة ٤٪ من قيمة الكمية المذكورة وتقدر بمبلغ ٩١٥١٢ ، ولا وجه
للمطالبة بالمصاريف الادارية لان الحيرية اقتصرمت عند شرائها لهذه الكمية
على اخطار صاحب المطاء التالي بزيادة الكمية المتعاقد عليها بمقدارها .

(ملف ٨٨٥/٢/٣٢ — جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٠)

قائمة رقم (٦٩٩)

المادة :

الاسعار المتفق عليها تفيد طرفي العقد كأصل علم فلا يجوز المفاوض
ان يطلب زيادتها على أساس ما يطرأ عليها من زيادة ما لم يتضمن العقد
نصا بحسبة المفاوض عن الزيادة في الاسعار .

ملخص الفقرة :

ان المادة ٣٦ من لائحة المناقصات والمزايدات الصادرة بقرار
وزير المالية والاقتصاد رقم (٥٤٢) لسنة ١٩٥٧ تنص في فقرتها السادسة
على أن (الفئات التي حددها مقدم العطاء بجدول الفئات تشكيل وتغطي
جميع المصروفات والالتزامات ايا كان نوعها التي يتكبدها بالنسبة الى كل
بند من البنود ، وكذلك تشمل القيام باتمام جميع الاعمال وتسليمها للمصلحة
أو السلاح والمحافظة عليها اثناء مدة الضمان طبقا لشروط العقد ويعمل
الحساب الفعلي لهذه الفئات بصرف النظر عن تغطية السوق والعملية
والفرعية الجمركية ورسوم الانتاج وغيرها من الرسوم الاخرى) .

ومناد ذلك ان حقوق المتعاقد تتحدد أصلا طبقا لنصوص العقد فيتمتع
تنفيذه ونفا لما اشتمل عليه وأن الاسعار المتفق عليها تفيد طرفي العقد كأصل
علم فلا يجوز للمفاوض ان يطلب بزيادتها على أساس ما يطرأ عليها من زيادة .

واذا كانت المادة الصادرة من لائحة المناقصات والمزايدات قد اجازت
النص في العقود على تعديل الاسعار المتعاقد عليها بنسبة ما قد يطرأ عليها
اثناء التنفيذ من ارتفاع فإن هذا الحكم لا يجد مجالا لاعماله في الحالة الماثلة
اذا لم يتضمن العقد نصا بحسبة المفاوض على الزيادة في الاسعار .

ولا يفر مما تقدم ان المادة الثانية من القانون رقم (١٦٣) لسنة ١٩٥٠
الخاص بشؤون التسعير الجبري وتحديد الارباح تقتضي بصريان جداول
الاستعمال وقرارات تحسب الارباح على السلع التي يتم تسليمها بعد تاريخ
الحمل بهذه الجداول أو القرارات تنفيذ التمهيدات التي أبرمت من قبل هذه

التاريخ ، ذلك لأن مجال أعمال هذا الحكم أنها يقتصر على العقود التي يقف تمهيد المتعاقد فيها عند حد تقديم السلعة دون تدخل منها بالإضافة أو التفسير كما هو الحال في عقود التوريد ، وبما لذلك تخرج عقود المقولة من نطاق تطبيقه باعتبار أن عناصر العقد لا تشمل على مجرد تقديم المواد وإنما تتضمن تدخل المأول بتحويلها وتغنيمها. وتركيبها بما يتفق وطبيعة العملية المستندة اليه .

لذلك : انتهت الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع الى عدم احقية المأول في صرف فروق أسعار مواد البناء التي يطلب بها .

(ملف ١١/٢/٧٨ — جلسة ١٦/٦/١٩٨٢)

قاعدة رقم (٧٠٠)

المبدأ :

إذا تسببت جهة الإدارة بتراخيها في الحصول على ترخيص البناء في عدم تمكن المأول من الحصول على مواد البناء بالسعر المعم ، واضطراره الى الحصول عليها بسعر اعلى استجابة الى طلب الجهة الادارية بضرورة انجاز تنفيذ الاعمال في الموعد المحدد وعليها بحصوله على تلك المواد بالسعر الأعلى دون اعتراضها فإن ذلك يجعل المأول محقاً في الحصول على الفرق بين السعريين .

ملخص الفتوى :

ان المستفاد من نص المادة ١٤٧ من التقنين المدني أن العقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه ولا تعديله الا باتفاق الطرفين أو للأسباب التي يقررها القانون . واستظهرت الجمعية العمومية من البند السابع من العقد المبرم بين جامعة الاستكدرية وشركة مصر للهندسة والانشاءات ان مدة تنفيذ العقد ستة عشر شهرا تبدأ من تاريخ تسليم موقع العمل للشركة . كما استظهرت من البند الثامن عشر التزام الجامعة باستخراج تراخيص

البناء والتتبع للجهات المختصة لاستخراج اوزونات مواد البناء اللازمة لهذه العملية بالسعر الرسمى المدعم وفقا لما تنضى به احكام القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ بتعديل احكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن توجيه وتنظيم اعمال البناء .

ومن حيث ان الثابت ان الادارة العامة للخازن والمشتريات بالجامعة اخطرت في ١٩٨٢/٥/٢٥ شركة مصر للهندسة والانشاءات برسو العطاء المقدم منها عن مقالة انشاء واقامة مبنى الامتحانات للكلية النظرية بالجامعة ، وتحدد تاريخ بدء تنفيذ العقد بتاريخ تسليم الموقع خاليا من العوائق . ولما كان التزام الجامعة باستخراج تراخيص البناء حسبها ورد بصريح العقد التزام بتحقيق نتيجة ، ولم تحصل الجامعة على الترخيص الا في ١٩٨٤/٥/١٢ بعد دعاواما المتكررة بعدم حاجتها الى هذا الترخيص . وما كان يمكن الحصول على مراد البناء اللازمة بالسعر المدعم الا بعد الحصول على هذا الترخيص . مما ادى الى تراخى الجامعة في التقدم الى الجهات المختصة بطلب المواد بالسعر المدعم ، اذ ما كان يمكنها ان تقوم به الا بعد حصولها على ترخيص البناء ، وهى الميزة قانونا وبحكم العقد باستخراجها . وبذلك فان تراخيها في استخراج ترخيص البناء ادى الى تراخيها في التقدم للجهات المختصة ليحصل المقاول على مواد البناء بالسعر المدعم . وبذلك فان الشركة كانت في حل من بدء العمل الذى يبدأ طبقا للمقد من تاريخ استلام الموقع خاليا ، طالما ان الجامعة لم تحصل على ترخيص البناء . الا ان الشركة حرصا منها على تنفيذ العقد وتبدا منه من تاريخ استلام الموقع خاليا ، قامت فعلا بالبدء فى العمل واشترت الحديد والاسمنت اللزيمين بالسعر غير المدعم دون اعتراض الجامعة . ثم تم الاتفاق بين مهندس الجامعة وممثل الشركة في ١٩٨٣/١٠/٣٠ على احقية شركة مصر للهندسة والانشاءات في تقاضى غرور اسعار الاسمنت وحديد التسليح المقتروة بالسعر غير المدعم لكية ٤٠٠ طن اسمنت و ٣٦٠ طن حديد ، مع عدم جواز قبلم المقاول بشراء اى مواد اخرى بالسعر غير المدعم الا بعد موافقة الجامعة على ذلك .

وبذلك فإن الجامعة وهي المسؤولة طبعا للقانون ولاحكم العقد عن استخراج رخصة اقامة المباني ، واستخراج هذه الرخصة هو السند الحثي لا يمكن تقدم الجامعة الى الجهات المختصة ليحصل الما قول على مواد البناء بالسعر المدعم ، وبذلك فان تراخي الجامعة في استخراج رخصة البناء مع دعلواها المتكررة بعدم خضوعها لوجوب استخراجها ، وتمسكها في نفس الوقت ببدة الما قول عمله من تاريخ تسلمه الموقع خاليا بن العوائق وانها الامبال في المدة المحددة بحسوبة من التاريخ المذكور ، كان مبررا واضحا لقيام الما قول بالعمل مستعينا في ذلك بالحصول على المواد اللازمة بغير السعر المدعم ، وهو ما يعود الى تصرف الجامعة بالتى تذرعت أولا بعدم خضوعها لاحكام القانون فيها يتعلق باستخراج رخصة البناء رغم صراحة احكام القانون واترارها بذلك في العقد ، مما جعل من المستحيل حصول الما قول على المواد المذكورة بالسعر المدعم الذى لا يمكن ان يتم قانونا الا بعد الحصول على ترخيص البناء . وقد كان في امكن الجامعة ان تعترض على شراء الما قول مواد البناء بغير السعر المدعم مما كان يستتبع تراخي بدء مدة العقد الى ما بعد الحصول على ترخيص البناء الذى استمر الى ما يقرب من سنتين حيث استخراج في ١٩٨٤/٥/١٢ . واذ لم تعترض الجامعة على بدء المقارنة في العمل قبل الحصول على ترخيص البناء ، وازاء موقف الجامعة الذى تمثل في تراخيها في استصدار تراخيص البناء اللازمة للحصول على المواد بالسعر المدعم ، وتمسكها في نفس الوقت بسريان مدة العقد من تاريخ تسليم الموقع خاليا ، فان الما قول كان في حل من شراء ما احتاج من مواد لازمة للبناء بغير السعر المدعم . ولم تتحرك الجامعة الا عندما تم اتفاق ١٩٨٣/١/٣٠ ، حيث اتفق الطرفان على عدم شراء الما قول لمواد غير التى كان قد اشترائها فعلا حتى التاريخ المذكور وهى ٤٠٠ طن اسمنت و ٣٦٠ طن حديد الا بعد الحصول على موافقة صريحة من الجامعة . فاعتبرا من هذا التاريخ لم يعد للما قول الحق في اللجوء الى الشراء بغير السعر المدعم والا تحيل وحده مسؤولية ذلك . ويلاحظ الى عدم اعتراض الجامعة في تاريخ سابق على قيام الما قول بالعمل مستملا مواد لا يمكن قد حصل عليها بالسعر المدعم قبل استخراج تراخيص البناء ، بغض النظر عن اية قيمة قانونية

للاتفاق المذكور فيما يتعلق بالالتزام الجلمة بأداء فروق هذه الاسعار ، لأن هذا الالتزام ليس منشوء الاتفاق المذكور وإنما موقف الجلمة المتكهن وتراخيا في استخراج تراخيص البناء .

لذلك انتهت الجمعية لقصى الفتوى والتشريع الى احقية شركة مصر للهتسة والانشاءات في فروق اسعار كملت الاسمنت وحديد التسليح التى اشترتها بالسمر غير المدعم لعلية انشاء مبنى امتحانات الكليات النظرية بجامعة الاسكندرية بما لا يجاوز الكية المبينة في محضر اجتماع ملى الجلمة والشركة بتاريخ ١٩٨٣/١٠/٢٠ .

(ملف ٢/٤٧ — جلسة ١٩٨٥/٤/٢٠)

قاعدة رقم (٧٠١)

المبدأ :

عقد الصرف — طرفاه ومحلّه — هما المقلول والمصرف ويثبت الوزلة المتعاقدة مع هذا المقلول طرفا في عقد الصرف هذا بل تعتبر من الغير — اثر ذلك — لا تستفيد الوزارة من خفض علاوة فرق العملة .

ملخص الفتوى :

ان تنفيذ المقلول لتمهدياته الواردة بالمطاء بالنسبة للمهمات المستوردة من الخارج يتطلب منه الحصول على العملة الاجنبية اللازمة لذلك من طريق شرائها من احد المصارف المرخص لها في بيع العملات الاجنبية وفقا لاحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم عمليات النقد وذلك عن طريق ابرام عقد صرف .

ولما كان طرفا عقد الصرف الذى يبرمه المقلول مع مصرفه هما المصرف والعميل ومحلّه شراء عملة اجنبية يدفع ثمنها بالجنه المصرى ، بسعر الصرف الرسمى يضاف اليه العلاوة المقررة ، ومن ثم يتحمل العميل اية

زيادة تطرا على تلك الملاوة كما يستفيد من اى خفض فيها ، شأنها في ذلك شأن اى تغيير يطرا بالزيادة او النقصان على ثمن الممتلكات او المواد الأولية او اجور العمال او اجور الشحن و التأمين .

واذا كانت وزارة الشؤون البلدية والقروية طرفا في عقد الاشغال العامة المبرم مع المقاول الا انها تعتبر من الغير بالنسبة لعقد الصرف ، ومن ثم لا تلحقها آثار هذا العقد فلا تفيد من خفض علاوة فرق العملة من ٢٠ ٪ الى ١٠ ٪ وفقا للقرار الصادر بتاريخ ٢ من يولية سنة ١٩٦٠ .

(فتوى رقم ٢٠٢ — في ١٩٦١/٣/٦)

ثانياً — تعديل عقد القافلة وزيادة الاعمال

قاعدة رقم (٧٠٢)

المبدأ :

لا يجوز للجهة الادارية ان تعدل في شروط عقد القافلة بمقد ان تم الاتفاق بين الطرفين عليه او تضيف اليه شروطا جديدة .

ملخص الفتوى :

تلخص وقائع هذا الموضوع في ان اللجنة الثانية لقسم الفتوى بمجلس الدولة انتهت يجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٠/٥/١٩ من مراجعة الشروط العلية لعملية انشاء المنطقة الانتهاقية رقم ٢ ببناء القاهرة وبعدما طرحت الهيئة هذه العملية في مناقصة محدودة مضت مظاريفها بتاريخ ١٩٨٠/٩/١٥ وكانت شركة الماقلون العرب متضامنة مع شركتين فرنسيتين ضمن المتقدمين لها — وبناء على قرار مجلس ادارة الهيئة الرقيم ٤٢٠/س/٤٢ بتاريخ ١٩٨١/١/٥ تم تحويل هذه المناقصة المحدودة الى ممارسة ثم عقدت جلسات ممارسة تحرر فيها المحضر المؤرخ ١٩٨١/١/٢٠ — والمحضر المؤرخ ١٩٨١/١/٢٢ وقد ورد بالمحضر الاول ما يفيد موافقة ممثلو الشركات الثلاث على اثناء جميع التحفظات الواردة بعرضهم وانضم في ١٩٨١/٩/١٥ والموافقة على الشروط العلية للهيئة . وباتاريخ ١٩٨١/٢/٢ اخطرت الهيئة — بموجب اخطار قبول عطاء — الشركات الثلاث بمتضامنة في قبول عطائها . وتم توقيع العقد بالفعل بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٨ بين الهيئة (طرف اول) والشركت الثلاث (طرف ثان) مع ارضاء الطرفين باية تصديلات يرى مجلس الدولة ادخالها عليه طالما لم يترتب عليها اعباء مالية اخرى غير تلك المنصوص عليها فيه . وعند مراجعة العقد تبين للجنة الثانية لقسم الفتوى ان مجلس الدولة ان البند ٦ من العقد يتعارض مع المادة ٦١ من الشروط العلية وان التعارض بينهما ينصب على ان القاول اذا تاخر في

اتمام الاعمال خلال المدة المحددة له فانه يلتزم ونفسا للشروط العسيلة بءاء
الغرامة بالنسب والأوضاع الواردة به من قيمة الاعمال المتأخرة فقط . لذلك
مقد انتهت اللجنة بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٦/٥/١٩٨١ الى حذف البند ٦ من
العقد لتعارضه مع المادة ٦١ من الشروط العسيلة ولم يرق ذلك لشركة
المقاولين العرب والشركتين الفرنسيتين فاعتراضوا لدى الهيئة (الطرف اول)
التي طلبت اعادة عرض الموضوع على اللجنة الثانية وقد تم ذلك حيث انتهت
الى تأييد قرارها السابق في هذا الشأن .

ولدى عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
استبان لها ان المقاول تقدم الى هيئة ميناء القاهرة الجوى لتنفيذ العملية
المشار اليها طبقا للشروط العامة ثم جرت الممارسة معه فاسقط كافة
التحفظات الصادرة منه وارتضى تنفيذ العملية على أسس الشروط العامة
وقبلت الجهة الادارية هذا الإيجاب . لذلك يكون قد تم التعاقد بينهما ونفسا
لما تقدم ولا يجوز للجهة الادارية أن تعدل في شروط التعاقد بعد ذلك سواء
بما يفيد المقاول أو بما لا يفيد وتبعاً لذلك يكون ما نص عليه البند السادس
من العقد اضافة لشروط التعاقد الذى تم ولا أسس له من القانون .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد
اعتراض اللجنة الثانية بقسم الفتوى بمجلس الدولة على البند السادس
(ملف ٢٣٢/٢/٢٧ — جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٠)

قاعدة رقم (٧٠٣)

المبدأ :

جواز تعديل العقد بالزيادة أو النقصان في حدود معينة من جانب
الإدارة لمواجهة ظروف خاصة لم تكن متوقعة عند توقيع العقد .

ملخص الفتوى :

تملك الجهة الادارية تعديل المأولة بالزيادة أو النقصان في حدود
معيّنة دون أن يكون للمقاول الحق في المطالبة بالتعويض ، فإذا تجاوز التعديل
هذه الحدود لظروف خاصة جاز التعديل بشرط موافقة المقاول على التعديل .

فلذا تبين استحالة تنفيذ العملية بالصورة المتفق عليها نتيجة لما
أسفرت عنه البحوث والجلسات التى تبين بعد اجرائها استحالة التضييق
وكان مرد ذلك ظروف الموقع وتحديد الاسس ، وهى ظروف لم تكن تحت
نظر المتعاقدين فى تاريخ التعاقد .

(ملف ٧٨/٢/١٣ — جلسة ١٩٨٣/١٢/٢١)

قاعدة رقم (٧٠٤)

المبدأ :

نص البند ٧٨ من لائحة المناقصات والمزايدات على حق الجهة الادارية
المتعاقدة فى زيادة الكميات او الاعمال بالنسبة المخصوص عليها فى البند المذكور
دون ان يكون للتعهد او المفاوض الحق فى المطالبة باى تعويض عن ذلك —
ليس لجهة الادارة المتعاقدة ان تتسك بحاسبة المفاوض عن الاعمال الاضافية
التي قام بها تنفيذا لهذا النص بذات الاسعار التي تم الاتفاق عليها الا اذا
كانت هذه الجهة قد اوفت من جانبها بالالتزامات التي يفرضها العقد عليها
فى هذا الخصوص — اخلال الجهة الادارية بالتزامها فى هذا الشأن يكون
للمفاوض الحق فى طلب المحاسبة عن تلك الاعمال على اسس ما تعمله فعلا
فى ادائها فضلا عن المطالبة بتعويض الاضرار التي تكبدها بسبب خطأ الجهة
الادارية .

ملخص الحكم :

وبين حيث ان الحكم المطعون فيه اصاب الحق فى قضاؤه للاسباب
التي قام عليها والتي تقرها هذه المحكمة ولا ممتنع منها ذهب اليه تقرير
الطعن من ان البند ٧٨ من لائحة المناقصات والمزايدات الذى ينص على
حق الجهة الادارية المتعاقدة فى زيادة الكميات او الاعمال بالنسبة المخصوص
عليها فى البند المذكور دون ان يكون للتعهد او المفاوض الحق فى المطالبة
باى تعويض عن ذلك ، تحول دون صرف اى مقابل عن الكميات او الاعمال .

الزائدة . ذلك أن النص المذكور فيما قضى به من عدم إحقية التعهد أو
المقابل في المطالبة بأى تعويض عن زيادة كميات الأعمال التى يطلب اليه
التقييم بها في حدود النسب سائلة الذكر ، لم يقصد به حرمان المقاول
من الحصول على قيمة ما يقوم به من تلك الأعمال والا كان معنى ذلك
إثراء جهة الادارة المتعاقدة على حساب المقاول دون سبب وهو ما يتناقى
مع الاصول العامة في الالتزامات ويأباه المنطق القانونى السليم وقواعد
العدالة . وكل ما يؤدى اليه هذا النص هو الزام المقاول بأداء تلك اعمال
بنفس الاسعار التى تم اتفاق عليها أصلا في العقد دون أن يكون له حق
التمسك في المحاسبة عن تلك الاعمال بأسعار أزيد أو المطالبة بأى تعويض
عما عسى أن يكون قد أصابه من أضرار بسبب ممارسة جهة الادارة حقها
فى تعديل الكميات المتعاقدة عليها بزيادة تطبيقا للنص المذكور . وغنى
عن البيان انه ليس لجهة الادارة المتعاقدة أن تتمسك بحماسة المقاول
عن الاعمال الإنشائية التى قام بها تنفيذا لهذا النص بذات الاسعار التى تم
الاتفاق عليها اذا كانت هذه الجهة قد أوفت من جانبها بالالتزامات التى
ينرضها العقد عليها في هذا الخصوص فاذا ما أخلت بالتزاماتها في هذا
الشأن كان المقابل على حق في طلب المحاسبة عن تلك الاعمال على أساس
ما تحمله فعلا في أدائها فضلا عن المطالبة بتعويض الأضرار التى تكبدها
بسبب خطأ الجهة الادارية ومن ثم نأذا كان الثابت في خصوصية النزاع
المائل أن جهة الادارة المتعاقدة التزمت بتوريد الحديد اللازم للعمليات
ومحاسبة المدعى عنها على أساس سعر الطن للحديد ٥/٨ بوسمة الى
بوسمة ببلغ ٥٠٠ر و لكنها نكثت عن تنفيذ هذا الالتزام بالتوريد فبما
يتعلق بالكميات الاضافية التى استلزمها بناء المخيا مما اضطر معه المدعى
الى شراء هذه الكميات على حسابه من السوق بسعر أعلى ، فانه لا يحق
للجهة الادارية الاحتجاج في مواجهة المدعى بالسعر المتفق عليه في العقد ،
وانما يكون للمدعى الحق حينئذ في مطالبتها بسعر السوق الذى اقتضى
به الحديد فعلا ، وهو ما انتهى الخبير المنتدب في الدعوى الى تقديره ببلغ
٥١٩ر.٨٦ ولا عبرة بما ذهب اليه المحافظة :طاعنة من انكار تقييم المدعى
بشراء كميات الحديد الاضافية المشار اليها بمقولة أن كمية الحديد التى
كانت مقدرة أصلا للعملية كلها هى ستون طنا في حين أن المدعى لم يستفيد

الا ٥٥ طنا فقط ، مما يستتاد منه أن الكمية التي قدرت أصلا كانت تزيد من الحاجة وأن ادعاء المدعى بأنه اشترى كميات اضافية من الحديد لاقضاء المخبأ ادعاء غير صحيح . لا عبرة بهذا القول اذا لم تقدم جهة الادارة الدليل على أن العملية والاضافات التي اضيفت اليها لم تكن في حاجة الا الى الخمسة والخمسين طنا التي صرفت فعلا الى المدعى . وانما الثابت من اثبت الخبر أن العملية المذكورة اقتضت استهلاك ٨٦.٨ر طنا اضافية اشترها المدعى من السوق ، الامر الذي يدل على ان استخدام المدعى للكمية البالغ قدرها ٥٥ طنا فقط سائلة الذكر . يمكن مرده الى ان هذه الكمية كانت كافية لانشاء المبني الاصلى والمخبأ وانما كان مرده الى ان الجهة ادارية لم تصوب للمدعى مبيع الكمية المذكورة كما يدعى . فلذا كان المدعى حريسا منه على انجاز الاعمال قد بادر من ناحيته الى شراء الكمية الاضافية سائلة الذكر اليها ، فانه يتعين من ثم الحكم للمدعى بما تحمله من مبالغ في هذا السبيل من ماله الخاص بسمر السوق الذي قدره الخبر بالقيمة السائلة المتعارفة وهو مبلغ ٥٦٩.٨٦ على ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه بحق . وذلك فضلا عن مبلغ ٢١١ر٩٤٠ التي تسلم الجهة الادارية باحقية المدعى لها مقابل الاعمال الاضافية الاخرى .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بالزام المحافظة المدعى عليها بأن تؤدي الى المدعى مبلغ ٧٦١ر٧٨٨ وفوائده القانونية بواقع ٤٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ حتى السداد يكون قد أصاب الحق في قضاة ولا مطن عليه مما يتعين معه الحكم برفض الطعن والزام المحافظة الطامنة المصروقات .

(طعن رقم ٧٦٢ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٢٥)

ثالثا — خطاب الضمان

قاعدة رقم (٧٠٥)

المبدأ :

عقد المقاوله — تمعيه باعطاء مهلة لصالح المقاول تلزم خلالها الإدارة بعدم طلب صرف قيمة خطابات الضمان لالتزام البنك بالسرف دون قيد أو شرط — أساس ذلك — استغلال العلاقة بين المستفيد من الضمان والمقاول ، وهذه يحكمها عقد المقاوله أما عن العلاقة بين البنك والمستفيد وهذه تحكمها خطابات الضمان .

ملخص الحكم :

أن تعديل عقد المقاوله باعطاء مهلة للمقاول تلزم خلالها جهة الإدارة بعدم صرف قيمة خطابات الضمان فوراً لحين تبين الموقف النهائي للعملية ، لا مساس له بخصائص خطابات الضمان من حيث وجوب عدم اقتران الصرف فيها بأى قيد أو شرط . فالتعديل لا يمكن أن يكون له قانوناً أى أثر على خطابات الضمان من حيث شروط التزام البنك ذلك أن ضمان البنك لا يعتبر عقداً بينه وبين المستفيدين من خطابات الضمان ، وذلك لأنه لا يشترط لالتزام البنك أن يقبل المستفيد الخطابات ، وإنما يلتزم البنك نهائياً بمجرد اصدار الخطابات . وإذا كان المستفيد فى مطالبته للبنك يفيد من عدم اقتران الصرف فى خطابات الضمان بأى قيد أو شرط فليس مرد ذلك أنه طرف فى عقد بينه وبين البنك ، وإنما لأن ذلك هو التزام البنك الذى انشأته خطابات الضمان لصالح المستفيد ، فخطابات الضمان وحدها هى التى تحكم العلاقة بين البنك والمستفيد وأنه ولئن كان يترتب على ذلك أن المقاول لا يملك الاحتجاج بأثر مثل ذلك التعديل ضد البنك إلا أن ثمة علاقة أخرى فى خصوص خطابات الضمان بين المستفيد والمقاول . وهذه العلاقة الأخرى هى التى يحكمها عقد المقاوله وهى مستقلة تماماً عن العلاقة

بين البنك والمستفيد . ويمتضى عقد المغلولة بعد اذ طرأ عليه مثل ذلك التعديل يجوز للمطالب الاحتجاج بانثـره ضد المستفيد فالخصم الحقيقي في مثل هذه المنازعة هو المستفيد من خطابات الضمان وليس البنك . وينتهي انه لا يثور في مثل هذه المنازعة الاعتراض الذي يثور في حالة الحجز على حق المستفيد في التنفيذ ، من انه يعطل الميزة الجوهرية لخطابات الضمان وهي اطمئنان رب العمل الى دفع البنك فورا بمجرد الطلب . وينتهي انه لا يثور في مثل هذه المنازعة لان رب العمل هو الذي ارتضى بمطلق ارافته تقييد حقه في طلب الصرف فورا .

(طعن رقم ٨٩٧ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٢/٧/٢٠)

رابعا — التعاقد من الباطن

قاعدة رقم (٧٠٦)

(المبدأ :

أبرام العقد بين الجمعية التعاونية للإتشاء والتعمير والهيئة العامة للصرف على قيام الجمعية ببعض الأعمال — نص العقد على ألا يجوز للمقاول أن يتنازل أو يقاول من الباطن كلا أو جزئا من العقد بدون الحصول على قبول كتابي من الهيئة مقدما ويجب أن يكون مصدقا على التوقعات الواردة في التنازل من مكتب التوثيق المختص — التزامات الجمعية قبل الهيئة التزامات شخصية لا يجوز أن تحمل غيرها فيها أو أن تتعاقد بشأتها مع الغير من الباطن إلا بموافقة الهيئة — إذا تنازلت الجمعية للمقاول دون موافقة الهيئة فلا يحتج بهذا التنازل على الهيئة ولا تنشأ بينها وبين المقاول من الباطن أية علاقة وإنما تبقى الجمعية مسؤولة وحدها قبل الهيئة — لا يفر من ذلك أخطار الجمعية للهيئة بأنها فوضت أحد المقاولين في القيام بتنفيذ العملية وإن له حق التعامل مع الهيئة في كل ما يتعلق بها نيابة عن الجمعية — أسس ذلك : هذا التفويض يعتبر توكيلا للمقاول في تنفيذ العقد نيابة عن الجمعية أي باسم الجمعية ولحسابها ولا يخول للمقاول من الباطن المطالبة بآية حقوق شخصية قبل الهيئة — لا يخل بالقاعدة المتقدمة أيضا ما نصت عليه المادة السادسة من القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجمعيات التعاونية الانتاجية والتي تنص بأن تتولى الجمعية مباشرة كل ما يحقق خدمة المصالح المشتركة لأعضائها وعلى الأخص تهئية فرص العمل لأعضائها — أسس ذلك : التزام الجمعية بتنفيذ ما يمهّد إليها به من عمليات بنفسها أي عن طريق أعضائها المقاولون وفي هذه الحالة يقوم الأعضاء بالعمل باسم الجمعية ولحسابها ولا تكون لهم علاقة تعاقدية مع الهيئة أو أن تمهد الجمعية ببعض أعمالها إلى

أعضائها بطريق التنازل وفي هذه الحالة يتمم الحصول مقدما على موافقة
كتابية من الهيئة حتى يمكن التنازل كـ مكافئة الهيئة مباشرة بإداء قيمة
ما ينفذه من أعمال .
ملخص الحكم :

المادة ١٩ من عقد المظلة المبرم بين الجمعية الطاعنة وهيئة الصرف
بشمال ووسط الدلتا تنص على أنه لا يجوز للمقاول أن يتنازل أو يقلل
الباطن كلا أو جزءا من المتد بدون الحصول على قبول كتابي من الهيئة
وإلا هو واجب أن يكون محمدا على الهيئة في التنازل من مكتب
التوثيق المختص ، وبهذا لهذا النجم تكون التنازلات الخاصة مع الهيئة
التزامات شخصية لا يجوز للجمعية أن تطل غيرها فيها أو أن تتعاقد بشئها
مع الغير من قبلها إلا بموافقة الهيئة ، فإن حدث التنازل عن المتد دون
موافقة الهيئة فلا يصح به على الهيئة ، ولا ثمة بينها وبين المتماثلين أية
علاقة عقدية وإنما تبقى الجمعية مسئولة وحدها في مواجهة الهيئة ، ولا يخفى
من ذلك إخطار الجمعية للهيئة في ١٩٧٥/٦/٢١ بانها نوهت المظنون ضده
الاول في القيام بتنفيذ العملية وإن له حق التعامل مع الهيئة في كل ما يتكفل
بها نيابة عن الجمعية أي باسم الجمعية ولحسابها ولا يحول المظنون ضده
الاول المطالبة بحقوق شخصية له من المتد وهذا ما أكتبه الهيئة في ردها
على الجمعية بتاريخ ١٩٧٥/٦/٢٠ بقولها أن الجمعية هي جهة التعامل مع
الهيئة في كل ما يتعلق بهذه العملية كما لا يخفى ما تقدم ما نصت عليه المادة ٦
من القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجمعيات التعاونية الانتاجية من أن
تتولى الجمعية مباشرة كل ما يحقق خدمة المصالح المشتركة لأعضائها وعلى
الأخص تهئية فرص العمل لأعضائها لأن الاستفادة من هذا النص هو أن تقوم
الجمعية بتنفيذ ما يعهد اليها به من عطلات بنفسها أي من طريق أعضائها
المقاولين وفي هذه الحالة يقوم الأعضاء بالعمل باسم الجمعية ولحسابها
ولا تكون لهم علاقة تعاقدية مباشرة مع الهيئة ، أو أن تعتمد الجمعية بعض
أعمالها التي أعضائها بطريق التنازل وفي هذه الحالة يتمم الحصول مقدما
على موافقة كتابية من الهيئة حتى يحق لهم مطالبة الإدارة مباشرة أي باسمهم
ولحسابهم بإداء قيمة ما ينفذونه من أعمال .

(طعن رقم ١٩٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٥/٦/٢٥)

خامساً — مسؤولية الماثل عن خطئه الشخص

قاعدة رقم (٧٠٧)

المبدأ :

النص على مسؤولية الماثل وحده عن الاضرار الناتجة عن افعاله الشخصية — تقصره في عدم اتفالا الاحتياطات اللازمة لدرء الضرر عن الغير — وقوع اضرار بالغير من جراء ذلك — رجوع الغير على الادارة بالتعويضات — النص على خصم الادارة من المبالغ المستحقة للماثل لدى الادارة — ملخصة .

ملخص الحكم :

تضمن العقد المبرم بين الادارة (وزارة الري) والمتعاقد معها (الماثل) على مسؤولية الاخر وحده مباشرة دون مشاركة الحكومة عن الاضرار الناتجة عن افعاله الشخصية واهمال وكلائه انشاء تنفيذ المشروع . كما نص على حق الادارة الخصم من المبالغ المستحقة للماثل لدى الحكومة قيمة التعويضات التي يحكم بها للغير عما يصيبهم من اضرار ناتجة عن التنفيذ .

وفي خصوص المنازعة ، فالتثبت من الماثل قد اهل بعدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع ارتداد المياه الى الاطيان المجاورة الامر الذي ترتب عليه وقوع اضرار كبيرة بالارض والحصول . وقضت المحكمة المعنية ان مسؤولية الماثل الذي بتنفيذ العملية ثابتة قبله وان خطاه في التنفيذ هو الغيب المباشرة في غرق الاراض والمزروعات .

وقضت المحكمة المعنية على وزارة الري وتفتيش البحيرة بان يدفعوا مبلغ ١٦٧٤ ج في الدوى رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٥ ومبلغ ٧٠٢٦٨ ج في

الدموى رقم ٧٢٩ لسنة ٦٥ وتأييد هذا القضاء في الاستئناف رقم ٧٢٢ لسنة ٢٢ الاسكندرية وقامت الحكومة بدفع المبلغين المحكوم بها .

وقبلت الجهة الادارية بلجراء حليضة يخصم تية التعويضات من المبلغ المستحق للمقاول لدى الادارة ، فان تصرف يكون قد جاء متناقضا مع احكام العقد .

(طعن رقم ٩١٦ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٢/١/٢٩)

قاعدة رقم (٧٠٨)

المبدأ :

تخلف المتعاقد مع الادارة عن تنفيذ العقد في اية المدة المحددة — سحب غير مشروع — نمووض المتعاقد على الاضرار التي تترتب مباشرة عليه ، دون الاضرار الاخرى التي لم تكن الاضرار سببا فيها .

ملخص الحكم :

لما كان الثابت ان هيئة المجارى كانت قد استندت الى الطاعن عملية توصيل المجارى للمساكن الشعبية بالمطرية تلك المساكن التي كانت تقوم بتنفيذها شركة المصوحية للمقاولات ، واذا تلخر المقاول في التنفيذ استندت العملية الى مقاول آخر . واثناء قيام عمال المقاول الجديد بعملهم في هذه العملية ، حضر المقاول القديم (الطاعن) والذي لا يعلم بسحب العملية منه ، فلما منعه عمال المقاول الجديد وهم كثرة تفوق ١٥٠ عللا وقلباوا بالاعتداء عليه لاجراجه من موقع العمل ، قلم باخراج مسحه واطلق منه طلقت اصابت اثنين من العمال اوتت بحياتهما .

ولما كانت الجهة الادارية لا شأن لها بالجريمة التي ارتكبتها الطاعن بعد سحب العملية منه . وان قرار سحب العمل منه — وان كان غير مشروع الا انه ليس ثمة رابطة سببية مباشرة بينه وبين ارتكاب الطاعن للجريمة المشار اليها . والاضرار التي يجوز ان يعوض عنها الطاعن بسبب هذا القرار هي الاضرار التي تترتب مباشرة عليه .

(طعن رقم ٣٢٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/٤/٣٠)

سابعاً - التنفيذ على حساب المَقُول

قاعدة رقم (٧٠٩)

نصها :

التنفيذ على حساب المَقُول بعد سحب العمل منه يفترض قيام عقد

المَقُوله .

مفصّل الحكم :

إذا كان العمل قد سحب من المَقُول ، وكانت هيئة الإذاعة قد علمت بالتنفيذ على حسابه ، فإن التنفيذ على حساب المَقُول بعد سحب العمل منه يفترض قيام عقد المَقُوله ، كما أن هيئة الإذاعة تلك تستطيع عقد المَقُوله تعديلاً بمؤداه تعهد هيئة الإذاعة بإعطاء مهلة لصالح المَقُول تلتزم خلالها الهيئة بعدم طلب صرف قيمة خطابات الضمان فوراً لتأمين الموقف النهائي للعملية بالنسبة لما تم تنفيذه ولما سيجري تنفيذه على حسابه بشرط استمرار صلاحية خطابات الضمان للصرف خلال تلك المهلة ، إذ أن ذلك ما هو الاستعمال للمسلطة التقديرية التي جُعلها إياها عقد المَقُوله ولائحة المناقصات والمزايدات في خصوص الوقت الذي تراه ملتماً لطلب صرف قيمة خطابات الضمان .

(طعن رقم ٨٩٧ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٢/٧/٢٠)

سحباً - سحب المقاول

قاعدة رقم (٧١٠)

المبدأ :

الارتكاض في الأعمال أو التوقف عنها كلية يبرر سحب الإدارة العملية من المقاول واستعادتها إلى غيره ، مع استيفائها لما تكبته من مصروفات وتعميض بسبب ذلك السحب .

ملخص الفتوى :

يتعين على المقاول تنفيذ جميع الأعمال الواردة في العقد في المدة دون تراخ أو تأخير ، فإذا تخلف المقاول عن ذلك يحق لجهة الإدارة سحب العمل من المقاول . ومن قبيل هذا التخلف من جانب المقاول البطء في سير العمل بطلنا ترى فيه الإدارة أنه لا يمكن له إنهاء العملية في المدة المحددة ، وكذلك توقفت عن العمل كلية مدة تزيد على خمسة عشر يوماً .

فإذا قامت جهة الإدارة بسحب العملية من المقاول كان لها الحق في استرداد جميع ما تكبته من مصروفات وخسائر زائدة على قيمة العقد تفجعت بسبب العملية . ويجوز لجهة الإدارة ضم المستحق لها من التأمين المودع لديها أو أية مبالغ مسفحة قبلها . كما أن استرداد ما تكبته جهة الإدارة من مصروفات لا يحول دون حقها في المطالبة بالتعميض عما لحقها من أضرار .

ثانياً — انقضاء عقد القولة

قاعدة رقم (٧١١)

المبدأ :

عقد الاشتغال العلية — لا ينقضي كقاعدة الا بتحقيق الفرض الذي أبرمت من أجله — تخلف القول عن الاستمرار في التنفيذ .. مسؤولية عن ذلك — تعويض ان كان له وجه .

ملخص الحكم :

من المقرر في المتعود الادارية الخاصة بمقاولات الاعمال ومنها عقد الاشتغال العلية انها لا تنقضي كقاعدة علية الا بتحقيق الفرض الذي أبرمت من أجله ، لأن المناط في إبرام العقد واستمراره هو حاجات المرفق الذي يستهدف المقدم تسييره ، ومن ثم فقد تمين على المتعاقد مع الإدارة الاستمرار في تنفيذه حتى يأتي بفرضه بإدام أن ذلك في استطاعته ، ثم يطلب بمعد ذلك ، بما يعين له من طلبات ، ان كان لذلك مقتضى ، أما امتناعه بإدارته المنفردة بحق تنفيذ التزاماته فهذا ما تلباه المتعود الادارية لما يترتب عليه من اخلال بحسن سير العمل بالمرفق والاضرار بالمصلحة العلية وبالتالي . يكون القول مسؤولاً في هذه الحالة من موقعه .

(طعن رقم ٩٤٩ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٣/٤/٢٠)

القانون رقم ٧١٢

مقدّم القانون

أولاً — انطواء العقد على مزيج من أحكام المقالة وأحكام التوريث

مقدمة رقم (٧١٢)

المقدمة :

إذا انطوى العقد على مزيج من مقالة الأعمال والتوريث فله يسرى
في شأن كل منهما ما ينطبق عليه من أحكام .

ملخص الحكم :

إن العقد مثل المنازعة انصب كله على إصلاح الدرجات البخارية
« الموتوسيكلات » وعلى توريث وتركيب ما يلزم لها من قطع فيلر جديدة
وصاج واختلاف ومشمع ومقايض وما إلى ذلك واستبدال الفوانيس
والإشترارات الحمراء . ولما كان التوريث في هذا العقد ذا شأن محسوس
من حيث تينته وأهميته بجانب العمل ، فإن العقد بهذه المثابة ينطوي على
مزيج من مقالة الأعمال والتوريث ، تقع المقالة على أممال الإصلاح وتنطبق
أحكامه عليه ويقع التوريث على المواد ويسرى أحكامه فيما ينطبق بها .

(طعن رقم ٧١٢ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٥)

ثانياً - الاستعانة بجهود التوريث

قاعدة رقم (٧١٣)

المبدأ :

لا يسوغ القول بالنسبة لمقود التوريث ان يقوم المتعهد الاصلى بتنفيذ التزاماته وحده من غير استعانة بجهودات غيره ، واذا جرى العرف على السماح بهذه الاستعانة في الحدود المأثورة في المقود الادارية فانه من غير المستساغ توقيع الجزاءات المقررة قانونا على المتعاقد الا اذا قام المتعهد المتع من واقع الإهداق على تواطؤ المتعاقد او عليه بفرض او تلاعب من استعان بهم .

ملخص الحكم :

انه لا يسوغ بالنسبة لمقود التوريث وما تقتضيه من توريث أصناف متعددة لجهات متفرقة وعلى فترات دورية ، لا يسوغ القول بان يقوم المتعهد الاصلى بتنفيذ التزاماته وحده من غير الاستعانة بجهودات غيره ، والا وضع امل استعانة بطلقة وبناء على ما تقدم ، واذا جرى العرف على السماح بهذه الاستعانة في الحدود المقررة والمأثورة في المقود الادارية ، فانه من غير المستساغ مبالغ في المقد ومصادرة التامين وخطبه اسم المتعهد من بين المتهمدين وعدم السماح له بالدخول في مناصات حكومية ، الا اذا قام الدليل المتع من واقع الاوراق على تواطؤ المدعى او عليه بفرض او تلاعب من استعان بهم في أداء التزامه ، والقول بغير ذلك يؤدي الى اخراج الموردين في الدخول في المناقصات العالة ، وقد يكون منهم كفايات وحسنو السمعة .

(ملعن رقم ٩٤٣ لسنة ١٣ قى - جلسة ١٦/١/١٩٧١)

ثانياً - السمر

قانون رقم (٧١٤)

المادة :

انصراف نية المتكافئين الى ان يتم توريد المنتج الممنوع عليه على اساس سعر صرفه بيقضي بطلان التامين وحصول التمهيد على البطاقة المخصصة لهذا الغرض - الفاء العمل بهذه البطاقة - احتية التمهيد في الحصول على الفرق بين الاسعار المحققا بطلان التامين والسعر الحر - لا يحول دون ذلك ان يكون انشاء العمل بالبطاقة التامينية تم قبل التمسك بقرار من لجنة التامين العليا لم ينشر ولم يعلم به المتقدمان قبل ابرام العقد .

ملخص الحكم :

الثابت من ظروف التعاقد ان نية الطرفين قد انصرفت الى ان يتم توريد كميات الزيت المطلوبة مدة العقد على اساس سعر صرفه بيقضي بطلان التامين كما كلن الشأن في عقود التوريد السابقة ، وعلى هذا الاساس قبلت الجلسة نور التعاند بتسليم المدعى بطلان التامين الخاصة به ، وقد استغنى المدعى هذه البطاقة في شراء كميات الزيت اللازمة لشهرى اكتوبر ونوفمبر من سنة ١٩٦٢ ، ولا حاجة في القول بان المدعى كان في ميثوره العلم بان لجنة التامين الطياء قد التفت في ١٧ من يونيه سنة ١٩٦٢ الى قبل حصوله التعاقد المذكور لتقبل بهذه البطاقة ومثلتها الضامنة بالعلمى ذلك ان هذا الاتفاق عليها هو مستفاد من الاوراق لم يصح باداة تشريعية عالية يفترض منها علم الكفة بها لذ الطالب من كسلب مدير عام التخطيط والتامين بوزارة التوزيع والتجارة الداخلية ملك رقم ١٢٢/٢٨ المؤرخ في ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ ان قرارات لجنة التامين الطياء لا يتم نشرها بالجريدة الرسمية ولا تكسب بقراراتها

الصفة التشريعية إنما يتم تنفيذها من الجهات الإدارية ومتى كان الأمر كذلك وكان الثابت أن الطرفين المتعاقدين لم يطلما بقرار لجنة التسيير العليا سالف الذكر عند إبرام التعاقد ومن ثم فقد كان ملحوظا عند التعاقد أن يكون توريد الزيت بالسعر المحدد لهبطات التسيير دون السعر الحر ، ويكون المدعى والحال كذلك محقا فيما طلب به من الفروق في سعر الزيت اللازم لتنفيذ هذا العقد ومحقا فيما طلب به الإدارة من وجوب مخالفتها عن فروق سعر الزيت نتيجة شراؤه من السوق الحرة .

(نظمن رقم ٥٦ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٧/٦/١٩٧٢)

قاعدة رقم (٧١٥)

المبدأ :

عدم اتفاق المتعاقدين على السعر قبل التوريد — تحديد السعر المناسب

بمعرفة المحكمة .

ملخص الحكم :

لما كان الثابت أن المدينة الجامعية طلبت من المدعى في ٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ أن يورد لها زجلجات من اللبن المبستر سعة ٢٠٠ جرام دون أن تتفق معه على سعر توريدها وقد قام المدعى بتوريد الكمية المطلوبة من شهر نوفمبر سنة ١٩٦٢ وطلب في فاتورته عن هذا الشهر بلقين على أسس ١٨ مليا للزجلجة فاصلت المدينة الجامعية بشركة مصر للألبان وعلمت منها بأنه من الممكن التوريد إليها عن طريق توكيلها بمصر الجديدة والمطرية بسعر ١٥ مليا للزجلجة ، ولما أمر المدعى على طلبه تصفحت المدينة الجامعية مع التوكيل المشار إليه اعتبارا من ٩ ديسمبر سنة ١٩٦٢ . ومثل المأزعة يدور حول تحديد قيمة ما ورده المدعى من اللبن خلال الفترة المشار إليها فبينما تملك الإدارة بأن تكون الحسابة على أسس سعر نصف الجيلة وهو ٧٥ مليا للكيلو جرام من الألبان التي وزدها وقدرها

٣٠٤٠ كيلو جرام يرى المدعى أن تكون المحاسبة على أساس ٩٠ طليعة للكيلو ، وإذا لم يتفق الطرفان قبل التوريد على السعر الواجب المحاسبة بمقتضاه ولم تتطوى الأوراق على ما يفيد قبول المدعى صراحة أو ضمناً لتوريد اللبن المبستر بسعر نصف الجملة ، ومن ثم فلا وجه لما ذهبت إليه الإدارة وسأليها فيه الحكم المطعون فيه من وجوب الأخذ بسعر نصف الجملة في هذه الحالة .

وترى المحكمة أن تكون المحاسبة بسعر ٨٢ر٥ طليم للكيلو على أساس أن الفرق بين هذا السعر وبين سعر نصف الجملة يحفل ٧ر٠ مليات لتكل كيلوا وهو ما يوازي ١٠٪ من سعر نصف الجملة يمثل الربح المناسب الذي تكفره المحكمة للمدعى باعتبار أنه قد اشترى اللبن بسعر نصف الجملة .

(طعن رقم ٥٦٠ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٧)

رابعاً — ارتفاع أسعار القمح

قائمة رقم (٧١٦)

المبدأ :

تعاقد إحدى الوزارات مع إحدى الهيئات العامة على قيام الهيئة بتوريد بعض الأصناف إلى الوزارة المتعاقدة — ارتفاع سعر السوق بالنسبة لتكاليف تلك الأصناف وتوقف الهيئة الموردة عن توريد بقية الكمية المتعاقدة عليها — التزام الهيئة في هذه الحالة بتعويض الوزارة بما يوازي ١٠٪ من قيمة الكمية التي توقفت عن توريدها — عدم جواز اعتل نظرية الظروف الطارئة في هذه الحالة .

ملخص الفتوى :

أن تطبيق نظرية الظروف الطارئة رهين بأن تطرأ خلال تنفيذ العقد ظروف لم تكن في حسبان المتعاقد عند إبرام العقد ولا يملك لها دفعا ومن شأنها أن تنزل به خسائر فادحة تفضل معها اقتصاقيات العقد اختلالا جسيما ومؤدي تطبيق هذه النظرية — أن توافرت شروطها — الزام الإدارة المتعاقدة بمشاركة المتعاقد معها في تحمل نصيب من الخسارة بحيث ترد إلى الحد المعتول وذلك ضمانا لتنفيذ العقد .

ولما كانت الهيئة العامة للإنتاج الزراعي قد توقفت عن تنفيذ العقد المبرم بينها وبين وزارة الدفاع بعد أن نفذت الجانب الأكبر منه فإن دواعي تطبيق نظرية الظروف الطارئة تتخلف بالنسبة لها إذ كان يتعين عليها أن تستمر في التنفيذ حتى تحتفظ بحقها في المطالبة بتطبيق تلك النظرية إن توافرت شروط أفعالها ، وذلك لأن ارتفاع أسعار الصنفيح لم يكن ليبرر بداته توسعها عن التنفيذ .

ولما كانت المادة (١٠٥) من لائحة المناقصات والمزايدات الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٤٤٢ لسنة ١٩٥٧ الهجيرة بقرار وزير الخزانة رقم ١٨٦ لسنة ١٩٦٠ تنص على غرضها الثابتة على أنه « وللوزارة أو المصلحة أو السلاح في حالة عدم قيام المصنع بالتوريد في الميعاد المحدد بالمعد أو خلال المهلة الإنشائية أن يتخير لحد الاجرائين التاليين وفقا لما تقتضيه مصلحة العمل :

(١) شراء الاصناف التي لم يتم المصنع بتوريدها من غيره على

(ب) انتهاء التعاقد فيما يختص بهذه الاصناف ومصادرة التسليمين بما يوازي ١٠ ٪ من قيمتها « فان الهيئة وقد ثبت لمصلحة من توريد ٧٨ طن و ٨٨٨ كيلو جرام من كمية المربي التي تعاقدت على توريدها لوزارة الدفاع دون ما سبب مشروع تلزم بان تؤدي للوزارة تعويضاً مقدراً على النحو المنصوص عليه في المادة (١٠٥) سلكة البيان .

ولما كانت المادة (٥١) من لائحة المناقصات والمزايدات توجب على صاحب المعطاء المتبول ايداع تأمين يساوي ٥ ٪ من قيمة بقايات الإهمال و ١٠ ٪ من قيمة ما عدا ذلك من العقود ، وكانت الهيئة العلية المعنية من تقديم تأمين عند التعاقد طبقاً لنص المادة ٤٨ من لائحة المناقصات والمزايدات فانه يتعين لتفجير التعريض في الحالة المالة افتراض أن التأمين النهائي الذي يحسب على اسلحه التعويض يساوي ١٠ ٪ من قيمة عقد التوريد وبالتالي فان الهيئة تلزم بداء ١٠ ٪ من قيمة الكمية التي امتنعت عن توريدها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع إلى إلزام الهيئة العلية للإنتاج الزراعي بان تؤدي لوزارة الدفاع تعويضاً يساوي ١٠ ٪ من قيمة الكمية التي لم يتم توريدها .

أ.م.ك ٢٠٤٦/٣٣ - جلسة ١٩٥٨/٢٦

خامساً - العملة

قاعدة رقم (٧١٧)

المبدأ :

ان لزوم تحويل عملة لاستيراد مبيعات من الخارج يصبح معه التصريح بتحويل العملة جزءا مرتبطا بلزوم الاستيراد - اثر ذلك على بدء الميعاد المحدد للتوريد .

ملخص الحكم :

حيث يلزم تحويل عملة لاستيراد اصناف ومبيعات من الخارج فان التصريح بتحويل العملة يصبح جزءا مرتبطا بلزوم الاستيراد ويكمله ولا ينفك عنه ، ومن ثم فان تطبيق جريان الميعاد المحدد للتوريد في النزاع المائل من تاريخ الحصول على اذن الاستيراد يستتبع بحكم اللزوم تطبيقه على الحصول على التصريح بتحويل العملة الى الخارج .

(طعن رقم ٢٦٠ ، ٣٦٧ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢١)

قاعدة رقم (٧١٨)

المبدأ :

الاستيراد من الخارج - تنفيذ العقد - توريد مع جهة الكارة - ما يتطلبه من عمالات اجنبية يتم الحصول عليه بعقد صرف يبرمه المستورد مع احد المصارف - اتفاقية التعاقد مع البنك من اى خفض في قيمة العملة وتعمله باية زيادة - جهة الادارة التعاقد معه تعتبر من الترخيص بالتعبئة الى عقد الصرف ، فلا تنفيذ من خفض علاوة فرق العملة .

ملخص الحكم :

ان استيراد الواسير من الخارج يتطلب — على ما ذهب الحكم المطعون فيه — الحصول على العملة الاجنبية اللازمة لذلك من طريق شرائها من احد المصارف المرخص لها في بيع العملات الاجنبية وفقا لاحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم عمليات النقد وذلك عن طريق ابرام عقد صرف بين المقلول والمصرف . ولما كان طرفا عقد الصرف الذي يبرمه المقلول هما المصرف والعميل ومطله شراء عملة اجنبية يدفع ثمنها بالجنيه المصري بمهر الصرف الرسمي يضاف اليه العلاوة المقررة ومن ثم يتحمل العميل اية زيادة تطرأ على تلك العلاوة كما يستفيد من اى خفض فيها ثمنائها في ذلك شأن اى تغيير يطرأ بالزيادة او النقصان على ثمن المهمات او المواد الاولى او اجور العمال او اجور الشحن او التامين ، واذا كتفت الوزارة طرفا في عقد الاشغال العامة المبرم مع المقلول الا انها تعتبر من الغير بالنسبة لعقد الصرف ومن ثم لا تلحقها آثار هذا العقد فلا تلتزم من خفض علاوة فرق العملة من ٢٠٪ الى ١٠٪ وفقا للقرار الذى صدر في هذا الشأن .

(طعن رقم ١١٨٦ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢٥)

سابقا - توريد بضائع مستوردة

قاعدة رقم (٧١٩)

المبدأ :

مستوردة المورد في المقعد - عدم المسؤولية
إلا من الهلاك أو التلف الثاني من عيب في البضاعة ذاتها أو عن سبب
التسليم - مدى مسؤولية الناقل في هذه الحالة .

ملخص الحكم :

أذ بان من التعاقد له شرط اعتبار الحد C & F أى إن البيع
مع شرط التسليم في ميناء القيلام وإضافة المصاريف وأجرة
النقل إلى الثمن - فإن مفاد هذا الشرط أن الثمن المتبقى عليه في عقد
التأمين يتضمن فضلا عن قيمة البضاعة المينة المصاريف وأجرة
النقل ويتم التسليم في هذه الحالة في ميناء القيلام ، غير أن البائع
يلتزم بفتح جميع المصاريف وإبرام عقد النقل ودفع أجرته لأن
هذه النفقات تصاف إلى الثمن الذى يلتزم به المشتري ، ولا يعمل
البائع - وهو يؤدى المصاريف ويبرم عقد النقل - بوصفه وكيلًا عن
المشتري وإنما ينفذ التزاما ناشئا عن عقد البيع ذاته وهو مسئول
عن تنفيذه وفقا للقواعد العامة .

ولما كان التسليم في البيع المشار إليه يتم في ميناء القيلام فإن هلاك
البضاعة بحادث قهرى أثناء الطريق يقع على عاتق المشتري الذى يتحمل
كل أنواع الهلاك سواء أكان كليًا أو نقصًا أو تلفًا في البضاعة أم خسائر
بحرية (العوار) ولا يستثنى من ذلك إلا الهلاك أو التلف الناشئ عن
عيب في البضاعة ذاتها إذ يسأل عنه البائع طبقا للقواعد العامة .

وغنى عن البيان أنه اذا وقع الهلاك أو التلف أثناء عملية النقل بضمان النقل فإن المشتري حق الرجوع عليه وفقا لقواعد المسؤولية الناشئة من عقد النقل البحري .

ويتطبيق هذه للبديء على الموضوع سالف الذكر تكون الشركة الموردة غير مسؤولة الا عن التلف الناشئ من عيبه في البضاعة ذاتها أو من سوء التستيف واذا أثبتت وزارة الصحة أن التلف في البضاعة قد نتج عن زيادة في التستيف فإن الشركة تسال عن هذا التلف . وذلك دون اخلال بمسؤولية شركة النقل . . فلكل مسؤولية مجلها ولا يبنى على مسؤولية شركة النقل اعفاء الشركة الموردة من المسؤولية مادام التلف راجعا لسوء التستيف .

(نوى ٧٢٧ — في ١٠/٢٧/١٩٥٩)

قاعدة رقم (٧٢٠)

المبدأ :

استيراد البضائع من الخارج — تحديد مكان الاستلام وطريقته —
التفرقة بين الاستلام في ميناء الشحن والاستلام في ميناء الوصول
— اثرها على مسؤولية المورد — قيام مسؤوليته في الحالة الثانية حتى
تمام التسليم النهائي — لا يغير من هذا الحكم انتقال ملكية المواد المستوردة
الى الجهة التجارية باستلامها مستندات الشحن في ميناء الشحن — اخلاء
مسؤولية المورد في هذه الحالة بالتسليم النهائي في ميناء الشحن جاز مع
اتخاذ كافة الضمانات الكافية بمطابقة البضائع المستوردة للواصفات .

ملخص الفتوى :

ان عقد التوريد قد يكون بضائع أو سلعا ترد من الخارج وعندئذ
يحدد العقد مكان التسليم وطريقته فقد يكون هذا التسليم في ميناء الشحن

أو في ميناء الوصول نفسها لما إذا كان الشحن يشمل مصاريف النقل والتأمين أو مصاريف النقل فقط دون التأمين أو أن يكون التسليم بخازن الوزارة أو المصلحة المتعاقدة . وفى اللحظة الأولى يكون التسليم نهائيا فى ميناء الشحن وبمجرد وضع البضاعة على السفينة وتسلم المستندات الناقلة للملكية وينقضى بذلك عقد التوريد وتنتهى مسؤولية المورد فى ميناء الشحن . أما إذا كان التسليم بميناء الوصول - فلا تنتهى مسؤولية المورد الا فى هذا الميناء حتى ولو كان قد سلم مستندات الشحن الناقلة للملكية الى الوزارة أو المصلحة المتعاقدة معه فى ميناء الشحن ؛ ومن ثم فلهذه تظل مسئولنا كلفة الاضرار والعيوب التى قد تعيب البضاعة (الاصناف) حتى يتم تسليمها فى ميناء الوصول وأخيرا إذا كان التسليم فى مخازن الوزارة أو المصلحة فلا تنتهى مسؤولية المورد الا بعد وصول البضاعة الى هذه المخازن وفحصها نهائيا .

وحاصل ما تقدم أن مسؤولية المورد وما يترتب عليها من احتفاظ الجهة الادارية بطلبات الضمان بالتأمين النهائى - حتى يتم تنفيذ العقد بصفة نهائية طبقا لشروطه انما ترتبط بالتسليم النهائى الذى قد يتم فى ميناء الشحن أو فى ميناء الوصول أو فى مخازن الوزارة حسبما اتفق عليه فى العقد المبرم بين الجهة الادارية بين المورد .

فلذا جرت الوزارة على النهج فى العقود المبرمة فى هذا الشأن على أن يكون التسليم ، الاسكندرية ، فإن قيل الموردين بتسليم مستندات الشحن الى الوزارة فى ميناء الشحن وما يترتب على ذلك من انتقال ملكية المواد المستوردة الى الوزارة ولجهة الموردين فى صرف الشحن من الاعتماد التفرافى المنصوص لصالحهم . لا يعتبر مسؤولية التسليم النهائى الذى لا يتم فى هذه الحالة الا فى ميناء الوصول (الاسكندرية) ، ومن ثم تظل مسؤولية الموردين قائمة حتى يتم هذا التسليم ويكتفى فقط تنتهى مسؤوليتهم ويتعين على الوزارة أن ترد اليهم خطاب الضمان بالتأمين النهائى بعد أن يكون العقد قد تم تنفيذه بصفة نهائية طبقا لشروطه .

وعلى مقتضى ما تقدم فإن إلغاء وزارة التكوين البند الذى يقتضى باحقية الوزارة فى إعادة فحص المواد التموينية المستوردة فى ميناء الوصول من

المعقود التي تبرمها في شأن استيراد تلك المواد لن يفر شيئا من القاعدة المشار إليها التي تقتضى بأن يظل الموردون معطولين عن الاصناف الموردة حتى يتم فحص هذه الاصناف في ميناء الوصول مع الاحتفاظ بخطابات الضمان وبالتأمين النهائي حتى يتم التسليم بصفة نهائية في ميناء الوصول وذلك لممايت تلك المعقود تتضمن النص على أن الإثبات خالصة التسليم الإيجابية (ميناء الوصول) ومقتضى ذلك أن مسؤولية الموردين لا تنتهى في ميناء الشحن إذا نص صراحة في المعقود التي تبرمها الوزارة مع الموردين — على أن يكون التسليم نهائيا في ميناء الشحن سواء أكانت الإثبات خالصة التسليم في ميناء الشحن أو في ميناء الوصول فعلى هذه الحالة يتم التسليم بصفة نهائية في ميناء الشحن وتنقل حيازة الاصناف الموردة من المورد الى الوزارة مع انتقال ملكيتها بقبض تسليم مستندات الشحن ، وينقضى عقد التوريد وتنتهى مسؤولية الموردين عن الاصناف في ميناء الشحن ولا يكون للوزارة في هذه الحالة حق إعادة فحص اصناف في ميناء الوصول — ويتعين عليها رد خطاب الضمان بالتأمين النهائي بمجرد تسليم الاصناف بصفة نهائية وتسليم مستندات الشحن النافذة للملكية في ميناء الشحن .

وليس ثمة ما يمنع قانونا من اخلاء مسؤولية الموردين بالتسليم النهائي في ميناء الشحن على الوجه المتقدم — وذلك متى رأت الوزارة أن النص على مسؤولية هؤلاء الموردين حتى تتم إعادة فحص المواد المستوردة في ميناء الوصول ، يحول دون التعاقد مع هؤلاء الموردين على أنه يتعين عقد اتفاق كافة الضمانات التي تكفل مطابقة البضائع للوصفات وسلامتها من المعجز والصوب كان يعمد الى شركة المراجعة العالية كي تقوم نيفجة عن الوزارة بفحص المواد والتأكد من مطابقتها للوصفات في ميناء الشحن ، ومع اخذ الضمانات الكافية على هذه الشركة وبحيث تكون مسؤولة قانونيا عما يبين للوزارة بعد وصول البضائع المخدرة من عجز او عيوب او اختلاف في المواصفات وذلك فضلا عن مسؤولية شركة التأمين المؤمن لديها على هذه البضائع عما قد يصيبها من عجز او تلف وكذلك مسؤولية صاحب السفينة (الناقل) عما قد يصيبها أثناء الرحلة البحرية وذلك وفقا لاحكام القانون البحرى .

قائمة رقم (٧٢١)

المقدمة :

استلام الاصناف المستوردة من الخارج - تنظيم اجراءاته بالمادة ١٠٠
من لائحة المناقصات والمزايدات - التمييز في شلتها بين الاستلام المؤقت
والاستلام النهائي - اثر ذلك بالنسبة لاختلاف المورد من مسؤوليته عن اصنافه
الموردة ، وهلاكها .

ملخص القضية :

ان لائحة المناقصات والمزايدات نظمت اجراءات تسليم الاصناف
المستوردة في المادة ١٠٠ منها على اساس التمييز بين الاستلام المؤقت
والاستلام النهائي . فالاستلام المؤقت هو الذي يتم بمعرفة امين المخازن
بصفة مؤقتة الى حين اجتماع لجنة الفحص ولا يترتب على الاستلام
المؤقت اى اثر فيما يتعلق بانهاء مسؤولية المورد عن الاصناف الموردة ،
فتبقى تبعه الهالك على عاتق المورد ، ولا تنتقل منه الى جهة الادارة
المتعاقدة كما ان المورد يظل ضاملا لكافة ما يصيب الاصناف الموردة من
فساد او عيوب اخرى حتى بعد التسليم المؤقت والى ان يتم الاستلام
النهائى .

فلذا ما قبلت لجنة الفحص باخذ اجراءات الفحص وقررت قبول
الاصناف - فان الاستلام النهائي يتم بذلك ويقتصر المورد من كافة
الالتزامات التى كانت ملقاة على عاتقه فتنتقل تبعه هالك اصناف الموردة
منه او ما يصيبها من عيوب بعد ذلك الى جهة الادارة المتعاقدة فلا يجوز
لجهة الادارة ان تسأله عن عيوب تظهر بعد استلام النهائي - الا اذا اثبت
ان هذه العيوب نشأت قبل الاستلام النهائي ، وان عدم اكتشافها وقت
الاستلام النهائي يرجع الى غش من جانب المورد . كما يتمتع على الادارة
رد التأمين النهائي المنفوع من المورد او خطب الضمان المقدم منه . اذ انه
بالاستلام النهائي ينقضى عقد التوريد وتنتهى مسؤولية المورد عن الاصناف
الموردة ويتمتع رد التأمين النهائي له (سواء اكلن نقدا او بكتابه كماله) .

ولأن لاتحة المنقصات والمزايدات وإن فرقت بين التسليم المؤقت والتسليم النهائي على النحو المتقدم فكره إلا أنها يندمجان أحدهما في الآخر في بعض الأحيان وذلك متى قبلت جهة الإدارة الاصناف الواردة مرة واحدة وبصفة نهائية وقد ظلت هذه اللاتحة منصوص ملزمة بالتسليم على مرحلتين ، ولهذا فقد يتم على مرحلة واحدة بصفة نهائية — وفي هذه الحالة ينتقض عقد التوريد وتنتهى مسئولية المورد عن الاصناف الواردة — على الوجه السابق .

(انتهى رقم ٣٠٣ — في ١٢/٤/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٧٢٢)

المقدمة :

عقد توريد — تنفيذه — وجوب انطوائه على حسن التية ، فلا يعوق عن التنفيذ أو يبرر الإخلال بشروط العقد ، أو التحلل من الالتزامات الناشئة عنه بمجرد الخلاف على بعض أمور أو على تفسير بعض الشروط إذا كان الخلاف منو ، حال غرق مقلبة — مثال : تأخر استصدار إذن الاستيراد اللازم له لا يبرر نسخ العقد من جانب المتعهد ، سيما إذا قبلت الإدارة بواجب التسهيل وهو في الآن فعلاً — ١٤٥ الأسخ يجعل التلمين المنوع من تلقاء نفسه من حق الإدارة طبقاً لصوره العقد .

بمخس الحكم :

متضح من أوراق المناقشة موضوع النزاع أن المطباء متوم بالعملة المصرية وأن المطمون خذده قد حدد في عطائه للتوريد والتركيب والتسليم مدة ثمانية أشهر من تاريخ منحه إذن استيراد اللازم بالعملة الرسمية وقد حرصت هيئة الإحصاءات ، المأكرة والإحصائية في إخطار المتعهد بالتبويل سواء بالبرقية أو بالخطاب أن تبين أن مدة التوريد ثمانية شهور من تاريخ حصوله على الترخيص بالاستيراد دون فكر أو إشارة إلى الكيفية التي يصدر بها الترخيص بالعملة الرسمية أو بالعملة الحرة فهو أمر لا شأن للهيئة

به وتكارج عن التعاقد الذى تم على أسس العملة المصرية وهي من جانبها قد سمعت وإنشاءت المدعى فى الحصول على إذن الاستيراد فى فبراير سنة ١٩٥٦ ، فلما تعاضت عن استعمال هذا الإذن بحجة أنه لم يصدر بطلنة الرسمية كما اشترط ذلك فى عطائه ، سحرت الهيئة المدعى فى هذا رغبة منها فى انتهاء العملية لشدة لزومها وطلبت منه بيلغا بشأن الآلات التى سيستوردونها من أمريكا وقد أمهلته طويلا إلا أنه لم يوافقها بالبيلان المطلوب بل بادرها بالتأخر يعلن فيه عدم تنفيذ العملية ولما كان تنفيذ العقود يجب أن ينطوى على حسن النية فانه كان على المدعى وقد صدر له إذن الاستيراد فى فبراير سنة ١٩٥٦ أن يقوم بتنفيذ العملية فى الميعاد الذى حدده هو فى عطائه ضمنا لحسن سير المرفق خدمة للمصالح العام وأنه لما يتناقض وحسن النية أن يستمر المدعى فى الجدل والتقالى زهاء ثلاث سنوات دون أن يبدى أى جدية فى التنفيذ وقد كان بيده إذن استيراد فى مقدوره أن يستورد به الآلات اللازمة للمشروع ، وليس فى ذلك أية مضيمة لحق يدعيه أن كان قائما على وجه من المصلحة ، وكل من يضمن عليه تبعا لذلك أن يرضى فى التنفيذ احتراميا لشروط العقد وللالتزامات المترتبة فى ذمته بقتضائه وقد مرت الهيئة المدعى عليها على المدعى وعاونته أكثر مما ينبغى ولم ترد أن تتخذ من جانبها أى إجراء بفسخ التعاقد مما حدا به الى التفتل فى طلباته بتعديل قيمة العطاء ذاته بحجة أن الكيان الآلات فى الخارج قد ارتفعت فلما طوالب ببيان هذه الآلات تراخى فى ذلك الى أن حصلت الأزمة فى النقد اجنبى مما دعا وزارة المالية لاصدار تعليمات بأن يكون التعامل بسبب ظروف هذه الأزمة بالعملة المصرية وقد كان من الممكن أن يكون ذلك محل تقدير من الهيئة المدعى عليها لو قام المدعى بالتنفيذ أو حتى مجرد الشروع فيه ولكنه بادر هو بفسخ العقد من جانبه الأمر الذى يصبح معه التأخير المدفوع من نكثه نفسه من حق البيئة المذكورة . ومجرد الخلاف على بعض النقاط أو على تفسير بعض شروط العقد لا يمكن أن يكون بأى حال من الأحوال عائقا عن التنفيذ أو مبررا للاخلال بشروط العقد أو لتخطل من الالتزامات الناشئة عنه اذا كان الخلاف كله ينحصر حول فروق مالية وهو الأمر الذى يمكن تداركه دائما حالا أو مستقبلا ولا سيما أن الهيئة المدعى عليها ليست هى التى بدأت بفسخ لتأخر المدعى فى التنفيذ ، خصوصا بعد حصوله على إذن الاستيراد فى سنة ١٩٥٦ .

ملفظة رقم (٧٢٢)

المبدأ :

إبرام اتفاق بين وزارة التموين وبين أحد الأفراد على الترخيص له بتصدير أرز إلى الخارج في مقابل استراذه لكميات من القمح بقيمة ثمن الأرز — عرض المصعد في عطاقه سعرين اثنين لطن أرز الأدنى منهما بشروط بالتخفيض له في تصدير كمية من أرز بما يقابل ثمن القمح لبلاد العملة بسهولة وبالعملات السهلة ، والسعر الأعلى بلا قيد ولا شرط — قبول الوزارة بالسعر الأدنى بشروطه دون الأعلى — تكيف هذا العقد ، وهل يعتبر عقد بيع متكافلا أم عقد مبادلة — اعتباره عقد مبادلة أو توريد .

ملخص الحكم :

أن المستفيد من الإعلان الذي نشرته وزارة التموين من مناقصة القمح — أنها أجبرت أن يكون دفع الثمن إما نقدا أو بطريق المبادلة بالأرز المصري على أسس السعر الرسمي للأرز تسليم الاسكندرية ... الخ وقد عرض السيد ... في عطاقه سعرين لتوريد القمح سعر أدنى ومقداره ٣٠ ج و ٥ شلن للطن المترى وذلك بشرط أن ترخص له الوزارة في تصدير كمية موازية من الأرز بما يقابل ثمن القمح المستورد وذلك لبلاد العملة السهلة وبالعملات السهلة ، وسعرا أعلى ومقداره ٢١ ج و ٢ شلن و ٦ بنس بدون قيد ولا شرط وقد وافقت الوزارة على السعر الأدنى بشروطه وتم التماثل على ذلك وقد نعى الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه وصف هذا العقد بأنه عملية مبادلة وقالاً تأييدا لنظرهما أن العقد هو عقد بيع كابل وليس عقد مقايضة أو مبادلة إذ الواقع من الأمر أنه ينطوي فقط على ميزة منحت للمدعى الأول مقابل بيعة للقمح بأقل من السعر المستورد به ، على أن هذه المحكمة لا ترى مقبلا نيبا ذهب اليه الطاعنان في هذا الصدد .

سليما — المينة

قاعدة رقم (٧٢٤)

المبدأ :

تتولى جهة الإدارة بتحليل الاصناف الموردة اليها في معاملها المتشابة لهذا الغرض — لا سبيل الى التزامها بإجراء التحليل أمام جهة ثانية أخرى ولو كانت حكومية ما لم يقرها المقت بذلك .

ملخص الحكم :

تنص الفقرة ٢ من البند الثامن من شروط المناقصة وهو الخاص بالتوريد والفحص والاستلام ، على أن « يقوم المتعهد بتسليم الاصناف المتعاقدة عليها ، وذلك في المواعيد والأماكن المبينة بطلبية الاثبات حثثة من جميع المصاريف والرسوم ومطابقته لأمر التوريد عدا أو وزنا أو مقاسا طبقا للمواصفات والبيانات الممتدة . الموضح عليها منه » . كما تنص الفقرة ٤ من البند ذاته على أنه « اذا وجدت اصناف غير مطابقة للشروط المتفق عليها رفض قبولها ، وعلى المتعهد أن يستوردها بعد إخطاره كتابة بالبريد الموصى عليه بأساليب الرفض ويوجب سحب الاصناف المرفوضة » . كذلك تنص الفقرة ٦ من البند عينه على أنه « اذا طلب المتعهد إعادة تطبيق الاصناف المرفوضة لعدم مطابقتها للمواصفات واللجنة المعتدة بها ، وقبل السلاح طلبه ، فتكون مصاريف التحليل الثاني على حساب المتعهد ، الا اذا كانت النتيجة لصالح المتعهد وللسلح في هذه احالة أن يعيد التحليل للمرة الثالثة على حسابه » . وثابت من الاوراق أنه بالنسبة الى جميع البنطلات الأربع التي وردھا المدعى بعد الميعاد فقد اتضح من التحليل المتكرر الذي أجرته المحلل المركزية للجيش ومن الإختبار التكميلوي ، ومن الفحص الذي قامت به الخدمات الطبية عدم مطابقة اثن منها للمينة المتعاقدة عليها ، وعدم صلاحيتها للاستعمال ، اما نوعا : صيدا حبل الثقب الذي تبر به السلسلة وفي الزوايا والألراف الخشبية وبما لأنها اقل سكا وصلابة

من تلك العينة وأما لعدم تجانسها وتنقص معتدل المتسلسلة فيها وأحتوائها على مادة الزرنيخ الذى يؤذى الجلد عند الاستعمال . وقد أعاد السلاح التحليل للمرة الثانية استجابة لطلب المدعى ، وكلفت النتيجة فى غير صالحه . . وقد تم هذا التحليل فى المعامل المركزية للجيش وهى الجهة المختصة بذلك لكونها منشأة لمسلم هذا الغرض وكونها أدركت من غيرها بلحاظات الجيش . وليس فى العقد ما يلزم السلاح بإجراء التحليل لدى جهة فنية أخرى اجنبية عن طريقه ولو كانت حكومية كمعامل كلية الهندسة أو سواها بل ان إعادة التحليل للمرة الثانية التى يتمسك بها المدعى فى دعواه وفى تقرير طعنه بحد اذا استند حقه فى إعادة التحليل للمرة الثانية ، وبعد اذ ايد قرار التحليل الثانى نتيجة التحليل الاول ، ليست حقاً له بمقتضى شروط العقد بل هى حق السلاح وحده مقصور عليه فى حالة ما اذا كانت نتيجة التحليل الثانى فى صالح المتهم ، وهو ما لم يتحقق فى الخصوصية المعروضة . وبما يكن من أمر مثل تعوض العقد تجملى الإدارة هى المرجع فى رفض الامتناع المخالفة للمواصفات وللعينة المتعددة تبعا لنتيجة التحليل الذى تقوم به بوسائلها واجهزتها التى تنشئها أو تختارها لهذا الغرض .

(طعن رقم ٨٢٨ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/١)

قاعدة رقم (٧٢٥)

المبدأ :

الامتناع المخالفة للمواصفات والعينة المتعددة تبعا لنتيجة التحليل —

قبولها عن اطلاقات الإدارة ولا التزام عليها فى ذلك .

ملخص الحكم :

... ليس فى خصوصية العقد ما يفرض على جهة الإدارة ان تعيد التوريد
بدر المطبق يصير مخفض على نحو ما عرضه عليها المدعى مسلما بذلك

ضماناً وبتعليمه توريد كمية جديدة بدلاً من أخرى مرفوضة بما لا يسفر عنه التظليل من مخالفة الاتراض الموردة للوصفات المتفق عليها - لا الزام على الادارة في شيء من ذلك لأن هذا من أطلاقاتها التي تخضع لتقديرها واراتتها إذا ما تعذر الحصول على الاصناف الموردة على خلاف العينة للاعراض المطلوبة من اجلها وانه لا يترتب على قبولها ضرر ما للمصلحة ، وقد قررت لجنة الفحص صلاحية الاصناف الموردة على خلاف العينة وذلك وفقاً لنص الفقرة ٥ (ثالثاً) من البند الثامن من شرط العقد .

(طعن رقم ٨٢٨ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١)

قاعدة رقم (٧٢٦)

المبدأ :

فقد العينة وعرض المتعهد مع الادارة عينة أخرى محل محلها - قبول الجهة الادارية ذلك - يعد اتفاقاً بين الطرفين على اخلال العينة الجديدة محل العينة المقبولة التي نقدت .

ملخص الحكم :

مضى ثبت ان المتعهد قد عرض تقديم عينة أخرى محل محل العينة المقبولة ، واذ لاقى هذا الايجاب قبولاً من القوات البحرية فان ذلك يعد اتفاقاً بين الطرفين على اخلال العينة التي قدمتها الشركة بتاريخ ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ محل العينة المقبولة التي نقدت لمسبب خطأ وقع من طرف في العقد .

(طعن رقم ٩٥١ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٧)

قاعدة رقم (٧٢٧)

المبدأ :

المتعهد على ان يكون توريد الاصناف على اساس العينة المقبولة - اعتباره من قبل البيوع بالعمية التي نظمتها المادة ٤٢٠ من القانون المدني -

انطبق حكم هذه المادة على العقود الكفوية لانضمامها مع القواعد العامة وحكم
تعارضها مع التنظيم القانوني لها — وجوب مطابقة الاصناف الواردة للمينة
مطابقة تامة — في حالة نكف تلك تطبق أحكام المادة ٢٢٨ من لائحة المخازن
والمستزيمات وأحكام المادة ١٣٧ من لائحة المناقصات والمزايدات حسب
النطاق الزمني لكل منهما — فقد المينة أو هالكها وهي في يد جهة الإكراه
دون أن يكون ذلك بخفا من المورد وأعمالها أن التوريد غير مطبق للمينة —
عليها أثبت عدم المطابقة بكافة الطرق .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أن شروط المناقصة لم تتضمن تحديد مواصفات
للبيوت المطلوبة وإنما تم التعاقد بين الشركة المدعية والقوات البحرية
على أن يكون توريد البيوت اللازمة لطلاء قاع اللنشات على أسس العينة
التي قدمتها الشركة وقبلتها القوات البحرية ، فهو من قبيل البيوع
بالعينة التي نظمها المادة ٤٢٠ من القانون المدني ، وهي تنص على ما
يأتى : (١) إذا كان البيع بالعينة وجب أن يكون البيع مطابقاً لها (٢) إذا
تلفت العينة أو هلكت في يد أحد المتعاقدين ولو دون خطأ كان على المتعاقد
الأخر بلعاً كالمشتري أن يثبت أن الشيء مطابق للعينة أو غير مطابق .
وليس من شك في انطباق أحكام هذا النص على العقود الإدارية . ذلك
لأنها تنفق مع القواعد العامة ، كما أنها لا تتعارض مع التنظيم القانوني
للعقود الإدارية الذي تضمنه القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم
المناقصات والمزايدات ولائحة المخازن والمشتريات الصادر بها قرار مجلس
الوزراء المؤرخ ٦ من يونية سنة ١٩٦٨ ثم لائحة المناقصات والمزايدات
الصادر بها قرار وزير الاقتصاد رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٤٧ كل منهما في
نطاق سريته وينبئ على ذلك في شأن بند التوريد محل المناقصة ، أنه
يجب أن تكون الاصناف الموردة مطابقة للعينة مطابقة تامة من حيث
التركيب والمواصفات ، فإذا لم تكن كذلك جاز للقوات البحرية ونقض
الاصناف والزاد الشركة بسحبها وتوريد بدل منها ، أو قبولها مع انقاص
ثمنها إذا كانت قيمة الاصناف الموردة أقل من قيمتها في حالة مطابقتها
للعينة ، وتسرى في هذه الحالة الأخيرة أحكام المادة ٢٢٨ من لائحة المخازن

والامتيازات الممنوحة للمورد بموجب اللوحة التي ليوم التفتيش والتوريد في
لغناء مبيعاتها. وبذلك التماسا، اعتبارا من ٥ مارس سنة ١٩٥٨ تاريخ نشر
لائحة المناقصات والمزايدات في الجريدة الرسمية أما إذا كانت العينة
المقبولة قد فقدت أو هلكت وهي في يد جهة الإدارة دون أن يكون ذلك
بخطأ من الشركة ، وأدعت هذه الجهة أن التوريد غير مطبق للعينة فانه
يقتضي عليها في هذه الحالة عبء اثبات ذلك ، ويكون الاثبات بجميع الطرق
بها في تلك العينة والقرائن .

(طعن رقم ١٥١ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٧)

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

إذا تم الاتفاق على التوريد طبقا لعينة وجب أن تكون الأصناف الموردة
مطابقة للعينة مطابقة تامة - - للإدارة أن توقع الجزاء المقرر في حالة وجود
مخالفة بين العينة والصنف المورد - - لا يحول دون ذلك أن يكون الصنف
المورد لا تقوم بالنتيجة غير شركة وحيدة وأن التوريد تم من انتاجها .

ملخص الحكم :

أن التمسك تم على أسس العينة ومن ثم فهو من قبيل البيوع بالعينة
التي نظمتها المادة ٤٢٠ من القانون المدني والتي يجري نصها على
أنه « إذا كان البيع بالعينة وجب أن يكون المبيع مطابقا لها .. » وينبئ على
ذلك أنه يجب أن تكون الأصناف الموردة مطابقة للعينة مطابقة تامة من حيث
التركيب والمواصفات .

وإذا كان المدعى قد أعطى اقرارا بخضم تامة المخالفة بين العينة وبين
التبائن أنذى تم تحميل البذل منه وذلك حسبما أظهرته نتيجة التظليل
مقد تحقق شرط أعمال المادة ٢٧٠ من لائحة المناقصات والمزايدات ، ولما

كلت جهة الإدارة عد اعلمت حكم المادة المضر اليها فقبلت البديل للتوريد وفي الوقت ذاته قبلت بالقسم من مستحقات المدعى بما يوازي نصيبه النص المضر بمصلحا اليها غرامة ٥٠٪ من هذه النسبة فلها بذلك تمكين تصرفت بما يتفق مع حكم القانون ، ولا ينال من ذلك ما اثاره المدعى من ان البديل المورد صنعت من قماش لا تنتجه الشركة وحيدة هي شركة المحلة الكبرى ، لان ثبوت هذه الواقعة أو عدم ثبوتها غير منتج في الدعوى ، ذلك لان البيع تم على اساس عينة ، فيجب ان يكون التوريد مطبقا لها والا اتبع عند مخالفة التوريد للعينة ما تراضى عليه الطرفين عند إبرام العقد بكلاهما نصت عليه لائحة المناقصات والمزايدات وهو ما اتبعته جهة الادارة فعلا في شأن محاسبة المدعى .

(طعن رقم ١٧١ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٨)

قاعدة رقم (٧٢٩)

المبدأ :

النص في الاشتراطات على ان يكون التوريد طبقا لعينات الوزارة —
التقدم بمطامع ارفاق عينات مخالفة لعينات الوزارة — عدم النص صراحة
على ان المطاء مقدم على اساس العينات المقتبة المخالفة لعينات الوزارة —
انعدام العقد صحيحا والالتزام بالتمهد بالتوريد على اساس عينات الوزارة .

ملخص الحكم :

اذا بان من الاطلاع على اصول الاوراق ان المتعهد لم يذكر شيئا عن ان اسعاره مقدمة عن عيناته التي اودعها المخازن مخجل ايمال لا يتم على اكثر من واقعة الابداع ، كان الثابت ان المتعهد وضع بخط يده الاسعار التي ارتضى ان يقوم بالتوريد على مقتضاها قرين الصنفين المشروطين بعينة الوزارة النموذجية ، دون اى تحفظ من جانب او أية اشارة تدل على ان الاسعار التي وضعها ، انها هي عن عينات أخرى غير عينات.

الوزارة ، بل أنه لم يشر في المقد الذي وقعته الى أن هناك عينات أخرى قد تم بلعاعها يوم أن تم عطاؤه ووقع كراسة الاشتراطات للعامة مجله معلوم خلوا تلمها من أى تحفة أو اشتراط . لذا كان ذلك بقية إذا قررت الوزارة المدعية قبول عطاء المتهدين عن هذين الصنفين بأسعاره التي وضعا على أسس عينة الوزارة فإن هذا القبول من جانبها يكون قد صاغ ايجاب المظنون عليه والتقى به عند محله الذي لا يمكن أن يكون إلا التوريد على أسس عينة الوزارة من جميع الوجوه وبذلك يكون عقد التوريد قد أبرم فعلا ويصبح المظنون عليه ملزما بتنفيذ التوريد طبقا لشروط المقد .

(ملعن رقم ٤١٧ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٣/٢٦)

ثانياً — الفحص

قاعدة رقم (٧٢٠)

المبدأ :

إن لائحة المناقصات تضمنت تنظيمًا كلياً لفحص الاصناف المشتراة طبقاً لمعقود التوريد — هذا التنظيم أوجب على الجهة الإدارية أن تخصص الاصناف الموردة بعناية أشد من عناية الرجل العادي .

ملخص الحكم :

إن لائحة المناقصات تضمنت تنظيمًا كلياً لفحص الاصناف المشتراة طبقاً لمعقود التوريد من شأنه أن تمكن الجهة الإدارية من التحقق من مطابقة المبيع لشروط العقد ومواصفاته والوفاء بالفرض المقصود منه ولها على ضوء ما تجر به من تجارب وفحص أن تقرر إما قبول الصنف أو رفضه بناء على تقرير لجنة الفحص واعتماد المصلحة لقرارها ويكون التقرر الصادر في هذا الشأن نهائياً أي يكون ملزماً لطرفي العقد .

وهذا التنظيم المتكامل الذي نصت عليه لائحة المناقصات أوجب على الجهة الإدارية أن تخصص الاصناف الموردة بعناية أشد من عناية الرجل العادي .

(طعن رقم ٢٨٢ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٧١/٢/٢٠)

قاعدة رقم (٧٢١)

المبدأ :

العمل به عدم حضور الممهد عملياً للفحص في لائحة — لقر افعال
تأخر المسمى لحضور اجراءات الفحص .

ملخص الحكم :

ان لائحة المناقصات والمزايدات وأن كان قد أوجبت إخطار المتعهد بوعود اجتماع لجنة الفحص ليتبين له حضور إجراءات الفحص ، الا ان اللائحة لم تقرر ثمة حقا للمتعهد في حضور عملية الفحص في ذاتها . فقد أوضحت المادة ١٢٠ من اللائحة الغرض من هذا الإخطار وهو انه يحضر المتعهد على حسابيه العمال اللازمين لفتح الطرود وتسليمها الي أمين المخزن او لجنة الفحص بحضوره أو بحضور مندوبه ، وأضافت المادة ١٣٣ بالنسبة للصفقات الموردة التي تزيد قيمتها على خمسمائة جنيه أن يكون اخذ العينات اللازمة بحضور لجنة الفحص والمتعهد أو مندوبه ويحتفظ باحداها رئيس اللجنة بعد ختمها بخاتمة وختم المتعهد أو مندوبه ويعمل محضر بذلك توقيعه لجنة الفحص والمتعهد أو مندوبه وترسل العينة للمعمل الكيميائي بعد إعطائها رقما سريا . وحاصل ذلك أن عملية الفحص في حد ذاتها منفصلة عن الإجراءات السابقة عليها ولم تقرر اللائحة ثمة حقا للمتعهد في حضورها بل أوجبت سريتها في حالة زيادة قيمة الصفقة الموردة على خمسمائة جنيه ، بما يؤيد أن الاصل هو عدم حضور المتعهد عملية الفحص في ذاتها . واذا كان الامر كذلك وكان الثابت أن الاجهزة الموردة هي التي عرضت على لجنة الفحص دون ثمة منازعة في هذا الشأن ، فان اغفال إخطار المدعى لحضور إجراءات الفحص ، في الحدود المسالفة البيان ، عديم الاثر على صحة قرار رفض الميكروسكوبات الموردة .

(طعن رقم ٤٣٧ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٠)

قائمة رقم (٧٢٨)

المبدأ :

لائحة المناقصات والمزايدات — م ١٢٧ — شروط طلبتها وأحكامها —
المقصود بسعر السوق في خصوصية تلك المادة .

ملخص الحكم :

من حيث أن المادة ١٣٧ من لائحة المناقصات والمزايدات — تواجه حالة توريد أصناف غير مطلوبة للشروط والمواصفات التي تم التمسك على أساسها — فقد أجازت للجهة الإدارية المتماثلة قبولها على أن تراعى القيود التي حددتها اللائحة والتي تتبع في الشدة طردياً مع زيادة نسبة عدم المطابقة التي يسفر عنها نتائج الفحص والتحليل والتي أوجبها اللائحة وعلى الجهات الإدارية المضنية الالتزام بها — علماً بأن الفحص أو المراجعة في الأصناف محل التوريد أظهرت ١٠ ٪ يكون القبول بقرار من رئيسي السلطة بعد موافقة الهيئة البتت مع إجراء تخفيض في السعر فيكون مناسباً للميل في السوق بحسب السعر المتفق عليه سلفاً كان قد حدد على أساس استيفاء شروط ومواصفات معينة يجب عدم تحقيقها على الوجه الأكمل وتنتزع من ذلك أنه في حالة — عدم موافقة المتعهد كتابة على السعر بعد التفتيش أن ترفض الأصناف غير المطابقة .

والمقصود بسعر السوق — في هذه الخصومية — وهو السعر الذي يمكن للجهة الإدارية أو غيرها أن يتحصل به على الأقساء المطلوبة لها مباشرة ودون حاجة إلى أية إجراءات خاصة يستوى في ذلك أن يكون تحديد سعر السوق قد تم بطريق التسمير الجبري أو كان نتيجة لما أسفر عنه العرض والطلب للسلعة في السوق .

(محضر رقم ٨٢١ سنة ٢٦ ق — جلسة ١١/١٢/١٩٨٢)

ثالثا — الوزن

قاعدة رقم (٧٢٢)

المبدأ :

عدم تمسك الإدارة بالحكام المادتين ١٠٢ و ١٠٥ من لائحة المناقصات والمزايدات في حالة عدم تطابق الوزن على الوزن المشرط في العقد وقبولها التوريد على الرغم من عدم تطابق الوزن — يلزمها باداء قيمة المقتدير التي تسلمتها فعلا طالما ان نصوص العقد قد خلت من نصوص تخول الإدارة عدم اداء مقابل لما يجاوز الوزن المحدد في العقد .

ملخص الحكم :

إذا تسلمت الإدارة المقادير الموردة دون أن تتمسك بوجوب وزن الوحدات المطابقة أوزانها لشروط التعاقد وأعمال أحكام المادتين ١٠٢ و ١٠٥ من لائحة المناقصات والمزايدات في حالة عدم تطابق الوزن على الوزن المشرط في العقد والتي تخول الإدارة رفض الاصناف الموردة وشراء الاصناف التي لم يتم المتعهد بتوريدها من غيره على حسابه أو انتهاء التعاقد لغيرها يختص بتلك الاصناف ومصادرة التامين ، لذلك فإن الإدارة وقد قبلت التوريد على النحو الآنف ذكره تكون ملزمة باداء قيمة المقادير التي تسلمتها فعلا طالما ان نصوص العقد المبرم قد خلت من نصوص تخول الإدارة عدم اداء مقابل لما يجاوز الوزن المحدد في حالة توريد وحدات تزيد عن هذا الوزن ، لذلك يكون ما ذهبت اليه الطلعة من وجوب اجراء المحاسبة على اساس الاوزان التي افترضها العقد والتي تزل عن الاوزان التي تم تسلمها فعلا غير صحيح .

عائدا — المحاسبة على أساس الوحدة

قاعدة رقم (٧٢٤)

المبدأ :

ما اتفق اصلا على توريده يتم المحاسبة عليه وفقا لاسعار المينة بكشف الوحدة — كشوف الوحدة هي جزء لا يتجزأ من التعاقد — يتم المحاسبة وفقا للسعر الجبرى بالنسبة للاصناف المسعرة في حالات الزيادة او النقص دون غيرها .

ملخص الحكم :

ان المحاسبة على ما اتفق اصلا على توريده انما يكون على اساس الاسعار المينة بكشف الوحدة . لان هذه الكشوف تعتبر جزء لا يتجزأ من التعاقد ذاته ، اما المحاسبة على اساس السعر الجبرى بالنسبة للاصناف المسعرة ، فانه خاص بما تطلبه جهة الادارة ، زيادة عن المقررات المتفق عليها او ما يستغنى عنه من تلك المقررات ، وهو مقصور التطبيق على حالات الزيادة او النقص دون غيرها ولا يمتد الى الكميات المتفق عليها اصلا .

(طعن رقم ٢٥٤ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١)

جاء في ضمن — قواعد تربية الخبثية —

قاعدة رقم (٧٢٥)

المبدأ :

الانتقل بين محافظة القاهرة وبين الهيئة الصحية للتربية والتعليم بالبحرية والتعليم على تربية كمية من تبن الشعير — عدم خلطه مع بقايا التماسيح والقواعد الصحية المتصوص عليها في اللائحة المالية الميزانية والحسابات . هذه القواعد لا تسرى على العلاقات التعاقدية بين جهتين لكل منها شخصية اعتبارية — مستقلة — لائحة المناقصات والمزايدات — سريان احكام هذه اللائحة على جميع العقود الادارية ما لم ينص العقد صراحة على استبعادها كلها او بعضها عدا ما تعلق منها بالنظام العام .

ملخص الفتوى :

شكلت محافظة القاهرة لجنة لشراء ٨٠ طنا من تبن الشعير ، وفي الوقت ذاته أعلنت الهيئة العامة للتربية والتعليم بالبحرية والنيوم عن مزاد بيع كميات من تبن الشعير بمنطقة كوم اوشيم ، فطلبت اللجنة من رئيس لجنة المزاد حجز ٨٠ طنا من التبن للمحافظة بالسعر الذى ينتهى اليه المزاد ، غير أن المزاد لم يصل الى السعر الاساسى مما رفض معه رئيس لجنة المزاد التماثل مع لجنة المحافظة ، وبعد ذلك وافق مدير عام الهيئة على تسليم كمية التبن المطلوبة الى المحافظة بسعر ١٢ جنيه للطن ، وقبلت لجنة المحافظة هذا السعر ، ثم أرسلت الهيئة الى المحافظة كتابا بتاريخ ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ تبلغها فيه أنها توافق على بيع كمية التبن المطلوبة بسعر ١٢ جنيها للطن على أن يتم تسليم الكمية خلال شهرين على الأكثر من تاريخ هذا الاخطار وعلى أن تتحمل المحافظة تكاليف التعبئة والوزن والكبس والنقل وأن تؤدي القيمة وتقدرها ٩٦٠ جنيها خلال اسبوع .. وقبل أن ترد المحافظة على هذا الكتاب ، أخطرتها

الهيئة بقلب آخر في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ يلتمس الفلتا لوتيلها
التحقيق لأن بعض التجار تقدموا بسعر أعلى ، وانها لا توافق على
تسليم المحافظة الكمية المطلوبة الا على أساس هذا السعر الأعلى ...
ورداً على ذلك أرسلت المحافظة الى الهيئة كتاباً بتاريخ ٢٢ من ديسمبر
سنة ١٩٦٥ طلبت فيه اعادة النظر في هذا الموضوع وفكرت انها منصفة
بسر ١٢ جنيه للطن ، ثم أرسلت شيكا ببلغ ٩٦٠ جنيه ، كما طلبت
المحافظة من السيد نائب رئيس الوزراء للزراعة والرى أن يتدخل
ليتمكن من الحصول على حاجتها من التبن ، وقد اضطرت الهيئة المحافظة
في ١٢ من فبراير سنة ١٩٦٥ بأن سيالته وافق على تسليم المحافظة
٨٠ طناً من التبن من منطقة كوم اوشيم بسعر ١٢ جنيه للطن على أن
يتم التسليم بدون عبوات وأن تتحمل المحافظة تكاليف الكيس والوزن
والنقل ، وبدا تسليم الكمية نعلا في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٦٦ وبلغ
ما تسلمته المحافظة ٢٩٦٤٨ طناً وهي الكمية التي كانت موجودة
 بمنطقة كوم اوشيم . ولما استقرت المحافظة من الهيئة عما اذا كان
هناك كميات أخرى من التبن لم ترد عليها ، ثم أرسلت اليها مبلغ
٥٩٨٠٤ ج وهو مبلغ يقل عن باقي الثمن الذي ادفعه المحافظة بعد
خصم قيمة ما تم توريده ببلغ ١٢٠٠٦ جنيهات ، وقد اشترت المحافظة
باقي الكمية بسعر ٢٠ جنيه للطن بعد أن أجرت مهارة لذلك .

وقد طلبت المحافظة المؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتسيية
الأراضي المستصلحة التي انضمت فيها الهيئة المفكرة بلاء ببلغ ٢٢٠٦٠
جنيهاً وهو نسبة ١٠٪ من قيمة ما لم يتم توريده من الكمية المتأجل
عليها استغلال الى نص الفقرة (ب) من المادة ٩٠٥ من لائحة المناقصات
والمزايدات . فضلاً عن باقي الثمن المشار اليه .

وترى المؤسسة ان احكام لائحة المناقصات والمزايدات لا تنرى على
المالعة التي قامت بينها وبين المحافظة ، اذ تعد هذه المالعة من قبيل
تبادل الخدمات التي تتم بين أجهزة الدولة ولا تعتبر عقداً من العقود
التي تنظمها تلك اللائحة .

ومن حيث أن التكيف القانوني السليم للاتساق الذى أبرم بين
محفظة القاهرة والهيئة العامة للتنمية والتحصير ، والذى التزمت الهيئة
بمقتضاه بتوريد كمية من تبن الشمر الى المحفظة ، انه علاقة عقدية
قامت على توافق ارادتين مستقلتين ، احداها ارادة المحافظة والثانية
ارادة الهيئة ، وكلاهما يتمتع بشخصية معنوية مستقلة ، ومن ثم فان
هذا العقد لا يخضع لقواعد تأدية الخدمات المنصوص عليها فى اللائحة
المالية للبيزانة والحسابات . فهذه القواعد يقتصر تطبيقها على العلاقات
التي تنشأ بين المصالح المختلفة فى الدولة سواء كانت تابعة لوزارة
واحدة او لوزارات متعددة بقصد تأدية خدمات او توريد أصناف معينة
بين بعضها والبعض الآخر ، وذلك لأن الوزارات والمصالح التى ينقسم
اليها الجهاز الإداري للدولة لا تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة عن
شخصية الدولة ، ولا تعدو أن تكون فروعا أو أعضاء فى الشخص
الاعتباري العام الذى هو الدولة ، تعبر عن ارادة الدولة وتعمل باسمها
ولحسابها ، ومن ثم يخرج عن نطاق قواعد تأدية الخدمات العلاقات
الناتجة بين جهتين لكل منهما شخصية اعتبارية مستقلة ، ومن ذلك
نظك العلاقة التى أبرمت بين محافظة القاهرة والهيئة العامة للتنمية
والتحصير ، وقد أكدت لائحة المناقصات والمزايدات هذا النظر فيما نصت
عليه المادة ٤٨ منها من إعفاء الهيئات والمؤسسات العامة والشركات
التي تساهم الحكومة فى رأس مالها من أداء التامين المؤقت ، الأمر الذى
يستفاد منه أن هذه الهيئات والمؤسسات العامة يجوز أن تدخل مع
الجهات الحكومية فى معاملات عقدية غير أنها تعفى من تقديم تأميمات .

ومن حيث أن الهيئة المذكورة قد التزمت بموجب العقد الذى
أبرمته مع محافظة القاهرة أن تورد اليها ٨٠ طنا من تبن الشمر
بشروط السابق ذكرها ، غير أنها لم تقم بتنفيذ التزامها هذا إذ لم
تورد من هذه الكمية غير ٢٩٦٤٨ طنا ، ومن ثم فانها قصرت فى تنفيذ
هذا الالتزام التعاقدى .

ومن حيث أن لائحة المناقصات والمزايدات تسمى على العقد المثل
اليه ذلك أن القوانين واللوائح التى يتم التعاقد فى ظلها إنما خطابية

الكلفة ، وعليهم محتواها مفروض ، فإن اقبلوا - حال قبولها - على التعاقد فالمفروض أنهم قد ارتضوا احكامها وحيث تنجح في شروطها عقودهم وتصر جزاء لا يتجزأ منها حيث لا نكث من الالتزام بها ما لم ينص العقد صراحة على استبعاد احكامها كلها أو بعضها عدا ما تطلق منها بالنظام العام ، ولما كانت الهيئة والمحافظة لم يستبعدا احكام لائحة المناقصات والمزايدات في اتفاقيتها المشار اليه ، فمن ثم يتعين تطبيق نصوصها .

ومن حيث ان لائحة المناقصات والمزايدات تنص على ان للوزارة او المصلحة او السلاح في حالة عدم قيام المتعهد بالتوريد في الموعد المحدد بالمعقد أو خلال المهلة الإضافية ان تتخذ احد الاجراءين التاليين ونفا لما تقتضيه مصلحة العمل :

(١) شراء الاصناف التي لم يتم المتعهد بتوريدها من غيره على حسابه .

(ب) انتهاء التعاقد فيما يخص بهذه الاصناف ومصادرة التأمين بما يوازي ١٠٪ من قيمتها دون حاجة للالتجاء الى القضاء .. وذلك دون اخلال بحق الوزارة او المصلحة او السلاح في المطالبة بالتعويض .

غير انه لما كانت الهيئات والمؤسسات العامة مضمونة من أداء تأمين عند التعاقد مع جهات الحكومة طبقا لنص كل من المادتين ٤٨ و ٥١ من لائحة المناقصات والمزايدات وكانت الهيئة العامة للتنمية والتعمير لم تدفع - لذلك - تأمينا الى المحافظة ، فإن مصادرة التأمين تطبقا لنص المادة ١٠٥ سابقة الذكر لا تجد لها محلا ، إذ تقتضى المصادرة ان يكون ثمة تأمين ترد عليه .

ومن حيث ان المحافظة قد أصابها ضرر من جراء تقصير الهيئة في تنفيذ التزامها يتمثل في اضطرارها الى شراء كمية التبن التي لم توردتها الهيئة بسعر اكثر مما كتبت قد تصادقت عليه معها ، وهو ٢٠ جنيها لكل طن بدلا من ١٢ جنيها لكل طن ومن ثم يحق للمحافظة ان

تطالب الهيئة بتمريض هذا الضرر ، واذ قد اقتضت المحافظة على المطالبة بمبلغ يساوى ١٠ ٪ من قيمة ما لم تورد الهيئة ، فانه يمكن تكهيف هذه المطالبة على انها طلب لتمريض ما أصابها من اضرار نتيجة اخلال الهيئة بتنفيذ التزامها . ولما كان الضرر الذى حاق بالمحافظة يفوق كثيرا هذه النسبة التى تطلبها المحافظة ، فمن ثم يتعين اجابتها الى طلبها ، فلتقدم المؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتربية الاراضى المستصلحة (التى ادمجت فيها الهيئة المذكورة) بأن تؤدي الى محافظة القاهرة مبلغا يساوى ١٠ ٪ من قيمة ما لم تورده اليها من كمية التبن المتفق عليها .

ومن حيث انه بالنسبة الى مطالبة المحافظة بمبلغ ٦٠١٢٠ جنيهات وهى مابقى لها من التبن الذى سبق ان أدته الى الهيئة ، فان المسألة لا يمكن ان تكون تحديدا حاصلها للكمية التى تم توريدها من التبن والكمية التى لم تورد . بحيث تستحق المحافظة ثمن الكمية التى لم تورد اليها كاملا .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتى :

اولا : التزام المؤسسة المصرية لاستغلال وتربية الاراضى المستصلحة بأن تؤدي الى محافظة القاهرة تعويضا بنسبة ١٠ ٪ من قيمة ما لم يورد اليها من كمية التبن التى اتفق على توريدها .

ثانيا : التزام المؤسسة المذكورة ان تؤدي الى المحافظة ثمن كمية التبن التى دفعت عنه ولم يورد اليها كليا .

(ملف ٣٧٦/٢/٣٣ — جلسة ١٥/١٢/١٩٧١)

ثاني عشر - تزويد المتمدن بالخدمات اللازمة

قائمة رقم (٧٣١)

المبدأ :

يجوز لجهة الإدارة المتعاقدة ان تزود المتمدن بالخدمات اللازمة — طريقة المحاسبة في هذه الحالة .

ملخص الحكم :

يجوز لجهة الإدارة المتعاقدة ان تزود المتمدن بالخدمات اللازمة لصناعة أي صنف من الاصناف الغذائية المقررة وفي هذه الحالة يحاسب المتمدن على اجر تصنيع يقدر على أساس الفرق بين الصنف وفرق أسعار كل صنف الوحدة . وثمن الخامات الداخلة في صناعته ، لذا كانت تلك الاصناف مسمرة فيكون أساس الحساب هو سعرها الرسمي .

(طعن رقم ٣٥٤ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١)

ثالث عشر - الفش والتلاعب والخط

قاعدة رقم (٧٢٧)

المبدأ :

التفرقة في الحكم بين مجرد قيام المتعاقد بتوريد أصناف مخالفة للشروط والمواصفات وبين استعماله الفش والتلاعب في معاملته للجهة الإدارية — اختلاف الجزاء بالنسبة لكل منها — علة تقييد الجزاء على استعمال الفش والتلاعب .

ملخص الحكم :

انه يبين من الرجوع الى شروط العقد المبرم مع المدعى والى أحكام لائحة المناقصات والمزايدات انها فرقت في الحكم بين مجرد قيام المتعاقد بتوريد أصناف مخالفة للشروط والمواصفات المتعاقد عليها وبين استعماله الفش أو التلاعب في معاملته الجهة الادارية ، مجزاء توريد أصناف مخالفة للمواصفات ، بالتطبيق لحكم البند الثاني من الاشتراطات الاضافية للعقد والمادتين ١٠٢ ، ١٠٥ من لائحة المناقصات والمزايدات ، هو رفض الاصناف وتكليف المتعهد بتوريد غيرها أو قبول الاصناف المخالفة مع تخفيض ثمنها أو قيام جهة الادارة بشراء أصناف مطابقة للشروط على حسابه أو انتهاء التعاقد فيها يختص بهذه الاصناف ومصادرة التأمين بما يوازي ١٠ من قيمتها ، وذلك كله مع توقيع غرامة تأخير واقتضاء المصروفات الادارية ، اما جزاء « استعمال الفش أو التلاعب » طبقاً لحكم المادة ٢٧ من الاشتراطات العامة للعقد المتابلة للبادة ٨٥ من لائحة المناقصات والمزايدات فهو نسخ العقد ومصادرة التأمين وشطب اسم المتعهد من بين المتعهدين ، وعدم السماح له بالدخول في مناقصات الحكومة . وعلة تقييد الجزاء على استعمال الفش أو التلاعب ، ظاهرة وهي أن المتعاقد الذي يستعمل الفش

أو التلاعب إنما يقوم على خداع جهة الإدارة بسوء نية وهو عاظم أن ما يقوم بتوريده لها مضمّنوش أو مخالف للمواصفات أو بما يقع من تلاعب ، يستوى . في ذلك أن يقع الفش أو التلاعب من نفس المتعاقد أو من يستعين بهم في تنفيذ التزاماته التعاقدية ، متى ثبت أنه على علم بقصدهم أو تلاعبهم ، ولذا تطلبت سوت أحكام العقد واللائحة في الجزاء بين المتعاقد الذي يستعمل الفش أو التلاعب وبين المتعاقد الذي يشرع في رشوة أحد موظفي جهة الإدارة أو يتواطأ معه أضراراً بها .

١ ملعن رقم ٨٦ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٧٠

قاعدة رقم (٧٢٨)

المبدأ :

ان احكام لائحة المناقصات والمزايدات قد فرقت في الحكم بين مجرد قيام التعاقد بتوريد اصناف مخالفة للشروط والمواصفات المتعاقد عليها وبين استعمال الفش أو التلاعب على معاملته الجهة الادارية .

ملخص الحكم :

يبين من الرجوع الى شروط العقد المبرم مع المدمى والى احكام لائحة المناقصات والمزايدات ، أنها فرقت في الحكم بين مجرد قيام المتعاقد بتوريد اصناف مخالفة للشروط والمواصفات المتعاقد عليها وبين استعمال الفش أو التلاعب في معاملته الجهة الادارية ، فجزاء توريد اصناف مخالفة للمواصفات ، بالتطبيق لحكم البند الثانى من الاشرطات الاضافية للمعقد والمادتين ١٠٢ و ١٠٥ من لائحة المناقصات والمزايدات ، هو رفض الاصناف وتكليف المتعهد بتوريد غيرها أو قبول الاصناف المخالفة مع تخفيض ثمنها أو قيام جهة الإدارة بشراء اصناف مطابقة للشروط على حسابه أو انتهاء التعاقد فيما يختص بهذه الاصناف ومصلحة التأمين بما يوازى ١٠ ٪ من قيمتها ، وذلك كله مع توقيع غرامة تأخير واقتضاء المصروفات الادارية ، أما جزاء استعمال الفش أو التلاعب طبقاً لحكم المادة ٢٧ من الاشرطات العامة للمعقد المتبلة للمادة ٨٥ من لائحة المناقصات والمزايدات فهو نسخ العقد

وبمصادرة التالين وضبط اسم المتعهد من بين المتعهدين وعدم السماح له بالدخول في مناقصات حكومية وعلة تغطية الجزاء على استكمال الغش أو التلاعب ظاهرة وهي أن المتعاقد الذي يستعمل الغش أو التلاعب إنما يقوم على خداع جهة الإدارة بسوء نية وهو علم أن ما يقوم بتوريده لها مقشور أو مخالف للوصفات أو بها يقع من تلاعب يستوى في ذلك أن يقع الغش أو التلاعب من نفس المتعاقد أو من يستعين بهم في تنفيذ التزاماته التعاقدية ، متى ثبت أنه على علم بغشهم أو تلاعبهم ولذا لا حجة سوت أحكام المقد واللائحة في الجزاء بين المتعاقد الذي يستعمل الغش أو التلاعب وبين المتعاقد الذي يشرع في رشوة أحد موظفي الجهة الإدارية أو يتواطأ معه أضرارا بها .

(طعن رقم ٩٤٣ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٩٧١/١/١٦)

قاعدة رقم (٧٣٩)

المبدأ :

وصم المتعاقد مع الإدارة بالغش في تنفيذ التزاماته وتوقيع الجزاء المنصوص عليه في المادة ٨٥ من لائحة المناقصات والمزايدات ، شرطه ثبوت سوء نيته أي علمه بما يشوب الأصناف الموردة من غش — افتراض هذا العلم في المتعاقد مع الإدارة لا يمنع من الاعتداد بطروف الحال فنيه عنه —
مثال .

ملخص الحكم :

أنه يتمين لوصم المتعاقد مع الإدارة بالغش في تنفيذ التزاماته وتوقيع الجزاء المنصوص عليه في المادة ٨٥ من اللائحة أن يثبت سوء نيته أي علمه بما يشوب الأصناف التي يوردها من غش ، وأنه وإن كان هذا العلم مفترضا في المتعاقد مع الإدارة إلا أنه متى كلفت بطروف الحال تنفى هذا العلم عن المتعهد فانه لا يسوغ ورميه بالغش وطروف الحال التي تنفى هذا العلم كما قد تستند ما قد يصدر من أحكام جنسية في شكل

ما نسب الى المتعهد من غش ، تستفيد ايضا مما قد يرد في الاوراق متعلقا
ببدى حسن نية المتعلق في تنفيذ التزاماته التي يتضمنها التعاقد بصفة
عامة وحجم التعاقد في ذاته وتعتمد الالتزامات الواردة به .

(طعن رقم ١٥ لسنة ٩ ق — جلسة ١٤/٥/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٧٤٠)

المبدأ :

يتعين لوصم المتعلق مع الادارة بالغش في تنفيذ التزاماته ان يثبت
سوء نيته أى عليه بما يشوب الاصناف التي يوردها من غش — هذا العلم
بخفض في التعاقد مع الادارة — متى كانت ظروف الحال تنفي هذا العلم
فانه لا يسوغ وصمة بالغش — هذه الظروف قد تستفيد مما قد يصدر بشكته
من احكام جنائية ونهيا قد يرد في الاوراق بحسن نية المتعلق .

ملخص الحكم :

يتعين لوصم المتعلق مع الادارة بالغش في تنفيذ التزاماته ولتوقيع
الجزاء المنصوص عليه في المادة ٢٧ من الاشرافات العامة للمقد المقبلة
للمادة ٨٥ من لائحة المتصلت والمزايدات ان يثبت سوء نيته . أى عليه
بما يشوب الاصناف التي يوردها من غش او تلاعب . وانه وان كان هذا
العلم مفترضا في التعاقد مع الادارة الا انه متى كانت ظروف الحال تنفي
هذا العلم عن المتعهد فانه لا يسوغ وصمة بالغش . وظروف الحال التي
تنفي هذا العلم كما قد تستفيد مما يصدر من احكام جنائية في شأن ما
نسب الى المتعلق من غش ، فانها تستفيد ايضا مما قد يرد في الاوراق
متعلقا ببدى حسن نية المتعلق في تنفيذ التزاماته التي يتضمنها التعاقد
بصفة عامة ، وحجم التعاقد في ذاته وتعتمد الالتزامات الواردة به .

(طعن رقم ٨٦ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٦/٥/١٩٧٠)

قاعدة رقم (٧٤١)

المبدأ :

يتمين لوصم المتعاقد مع الإدارة بالغش وتوقيع الجزاء المنصوص عليه في هذا القانون أن يثبت سوء نيته ، أى علمه بما يشوب الاصناف التى يوردها من غش أو تلاعب العلم يفترض فى المتعاقد — ظروف الحال قد تنفى هذا العلم — هذه الظروف قد تستفاد من احكام جنائية وما قد يرد فى الاوراق .

ملخص الحكم :

يتمين لوصم المتعاقد مع الإدارة بالغش فى تنفيذ التزاماته ويتوقع الجزاء المنصوص عليه فى المادة ٢٧ من الاشتراطات العملية للمقد المضافة للادة ٨٥ من لائحة المناقصات والمزايدات أن يثبت سوء نيته ، أى علمه بما يشوب الاصناف التى يوردها من غش أو تلاعب . وأنه وإن كان هذا العلم مفترضا فى المتعاقد مع الإدارة إلا أنه متى كانت ظروف الحال تنفى هذا العلم عن المتهم فانه لا يسوغها وصمة بالغش . وظروف الحال التى تنفى هذا العلم كما قد تستفاد مما يصدر من احكام جنائية فى شأن ما نسب الى المتعاقد من غش ، فانها تستفاد أيضا مما قد يرد فى الاوراق متعلقا بهدى حسن نية المتعاقد فى تنفيذ التزاماته التى يضمنها المتعاقد بصفة عامة وحجم التعاقد فى ذاته وتعدد التزاماته الواردة به .

(ملعن رقم ٩٤٣ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٦/١/١٩٧١)

قاعدة رقم (٧٤٢)

المبدأ :

المادة ٨٥ من لائحة المناقصات والمزايدات . تنفيذها للجزاء على استعمال الغش أو التلاعب — علة ذلك .

ملخص الحكم :

أن لائحة المتاعلات والمزايدات قد غلظت الجزاء على استعمال النفس أو التلاعب لطة ظاهرة هي أن المتعاقد الذي يستعمل النفس أو للتلاعب إنما يقوم على خداع جهة الإدارة بسوء نية وهو علم أن ما يقوم بتوريده لها مشغوش أو مخالف للمواصفات أو ما يقع من تلاعب ، يستوى في ذلك أن يقع النفس أو التلاعب من نفس المتعاقد أو من يشتعين بهم في تنفيذ التزاماته التعاقدية متى ثبت أنه على علم بنشهم أو تلاعبهم ولذا لم تلغ سوت اللائحة في الجزاء بين المتعاقد الذي يستعمل النفس أو التلاعب وبين المتعاقد الذي يشرع في رشوة أحد موظفي جهة الإدارة أو يتواطأ معه أضرارا بها .

(طعن رقم ٩٥ لسنة ٩ ق — جلسة ١٤/٥/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٧٤٣)

المبدأ :

مخالفة مواصفات التوريد لا يعتبر غشاً ما لم يثبت أن المورد كان على علم بهذه المخالفة واتى من الأعمال ما يفي بالمخالفة عن جهة الإكارة أو يجعل من المحذر عليها اكتشفها — متى ثبت أن المورد الذي يشتري الجبن من آخرين أو يتفق معهم على تصنيعه لا دليل على علمه بمخالفة الجبن للمواصفات أو تلفقه على توريد جبن مخالف للمقد فلا يفترض فيه هذا العلم إلا إذا كان هو سالف الجبن الذي يورده .

ملخص الحكم :

... أن حظر التعامل مع الطاعن استند إلى أنه ورد جبناً أبيض مشغوشاً للمستهلكات وهذا السبب غير صحيح قانوناً ، ذلك أن ما نسب إليه في الأوراق هو أنه ورد جبناً غير مطابق للمواصفات ولكنه صالح للأكل حسب التقارير الواردة من مماليك وزارة الصحة بخصوص العينات المخوذة تحت

اشراف هيئة الرقابة الادارية ، ومخالفة المواصفات لا تعتبر بمثابة انتهاك للمورد كان على علم بهذه المخالفة واتى من التعامل بما يخفى هذه المخالفة عن جهة الادارة او يجهل من المتعذر عليها اكتشافها ، وهو علم يتضجر للمحكمة من اوراق الطعن ، فالطاعن مورد للجبن الذى يشترطه من آخرين او يتفق مع آخرين على تصنيعه كولا يوجد اى دليل على علمه بمخالفة الجبن للمواصفات او على انتقاله على تصنيع جبن مخالف للمواصفات ، ولا يفترض فيه هذا العلم الا اذا كان هو صانع الجبن الذى يورده وهو ما لم يثبت فى حقه ، واذا كان تقرير الرقابة الادارية نسب الى الطاعن التهام مع التاجر صاحب مصنع منتجك اللبن على اعداد صفائح جبن يلصق عليها علامة تجارية باسم (منتجات ديماط - جنة بيضاء كاملة القسم) فان هذا التهام لم يسنه ، اى دليل او قرينة على صحته ، وما نسب الى الطاعن من انه اسند توريد كميات من الجبن للمدعو المستبعد من التعامل مع المستشفيات فان هذا الاستبعاد لا يسرى الا على المستشفيات دون الطاعن الذى يستطيع التعامل مع من يشاء من المعامل او التجار وذلك على مسؤوليته الشخصية ، فالمحظور طبقا للبند التاسع من كراسة توريد الاغذية لمستشفيات جامعة عين شمس هو ان يتقدم للمتعلق مع الجهة الادارية متعهد يعمل ستارا لمتعهد آخر منهوع التعامل معه والجزاء هو نسخ العقد ومصادرة التأمين ، والنايب ان الطاعن ليس طرفا فى عقد التوريد ، وانما هو مورد من الباطن حسبما اتضح من ظروف التوريد ، فاذا اضيف الى ذلك ان النيلة العامة قيدت شكوى ادارة المستشفيات ضد الطاعن شكوى ادارية وحفظتها بما يعتبر دليلا على عدم توانا جرمية الطاعن فى حقه حتى انكسفت الدعوى الجنائية بشى الحدة طبقا للمادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، وانه يفترض علم الطاعن بمخالفة الجبن المورد للمواصفات فان الجبن لا يتبل الا بعد تطويل عينات منه فى معامل وزارة الصحة ، وقد تم قبول الجبن بعد ثبوت مطابقتها للمواصفات وفقا للمعقد ولم يثبت ان الطاعن قد خالف البند ٢٤ من كراسة توريد الاغذية المشار اليها من اتيانه امرا يكون من شأنه ان يحظر على ادارة المستشفيات كشف مخالفته المواصفات مثل بتقييم عينة معينة للتطويل او للتواصل مع الموظفين المختصين فى اخذ مثل هذه العينات او فى التلاعب فى نتيجة التطويل .

قاعدة رقم (٧٤٤)

المبدأ :

المعد الإدارى شأنه شأن عقود القانون الخاص يقوم على تطبيق قرأتين
— الغلط الجوهرى فى المعد — يبعد التوريد فى العقود الإدارية من العناصر
الضرورية للمتعقد — توهم المتعقد أن التوريد سيتم خلال أيام أو أسابيع —
تراخى الاضرار بالتوريد مدة تجاوز المعلوم — تلف البضائع موضوع العقد —
ابطال المعد لوقوع المتعقد فى غلط جوهرى — عدم استحقاقه بمقام مسعر
المورد قد ارتفع وغطى الأضرار الحصى بها .

ملخص الحكم :

أن المعد الإدارى شأنه فى ذلك شأن عقود القانون الخاص يقوم
أساسا على وجود ارادتين متطابقتين بحيث إذا لم يوجد هذا التراخى أو
تخلفت شروط صحته كان المعد باطلا أو قابلا للإبطال حسب الأحوال .
وقد تناول القانون المدنى بالبيان التراخى وأحكمه ، ونسب فى هذا
الصدد فى المادة ١٢٠ منه على أنه « إذا وقع المتعقد فى غلط جوهرى جاز
له أن يطلب إبطال المعد ، أن كان المتعقد الآخر قد وقع مثله فى هذا
الغلط ، أو كان على علم به ، أو كان من السهل عليه أن يتبينه » وقضى
فى المادة ١٢٠ منه بأن « ويكون الغلط جوهريا إذا بلغ هذا من الجسالة
بحيث يمتنع معه المتعقد على إبرام العقد لو لم يقع فى هذا الغلط » .
وأوردت الفقرة الثانية من هذه المادة على سبيل المثال — حالتين من حالات
الغلط الجوهرى دون أن تحيط بكل حالاته . ومؤدى ذلك أن الغلط الذى
يصيب الإرادة يجب أن يكون غلطا جوهريا واقعا على غير أركان العقد والا
يستقل به أحد المتعاقدين بل يتصل به المتعقد الآخر وهذا المبدأ يقرر
أصلا عاما من أصول القانون ليس فى القانون الخاص فحسب بل وفى
القانون الإلهام أيضا وهو بهذه المثابة واجب التطبيق فى العقود الإدارية وفى
عقود القانون الخاص على السواء .

ومن حيث أن تحديد ميعاد التوريد في العقود الإدارية يعتبر ولا شك من العناصر الضرورية للمتعقد التي تقتضيها النزاهة في التعامل ، ذلك أنه على أساس هذا الميعاد تتحدد امكانية صاحب الشأن في توريد الاشياء المطلوب توريدها في الميعاد المضروب لذلك بالشروط والمواصفات المطروحة ويتاح له بذلك فرصة توفير احتمالات التقدم بليجبه في المعطاء المطروح أو الامتناع عنه ، وتحديد سعر التوريد الذي يراه مناسبا ويبدى ما قد يكون لديه من شروط وتحفظات في هذا الشأن .

وتجربيا على ذلك فإن المتعقد اذا ما توهم على غير الواقع من الظروف والملايسات التي احاطت بالمعقد أن التوريد كان محددا له أن يتم خلال أيام أو اسابيع قليلة من تاريخ التعاقد وليس شهورا ذات عدد واستبان من الظروف والملايسات التي احاطت بالمعقد أن التعاقد كان سيمتنع عن ابرام العقد لو لم يقع في هذا الغلط الذي سبب ارادته . فانه يكون على حق في طلب ابطال هذا العقد للغلط الجوهرى اذا ما اتصل هذا الغلط بالمعقد الآخر .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق على ما سلف بيانه أن مجلس مدينة الزقازيق كان يتمثل التعاقد على توريد الشعير المطلوب منه اوائل شهر مايو سنة ١٩٦٦ للحاجة الملحة اليه في غذاء مواشى مجلس المدينة وللحصول عليه من المحصول الجديد الذى يظهر في شهر ابريل وذلك بأرخص سعر خشبة ارتفاع أسعاره فيها لو تراخى مجلس المدينة في اتخاذ اجراءات الشراء . ومن شأن هذا ولا شك أن يثير لدى مقدمى المعطاءات ان جهة الادارة حريصة كل الحرص على سرعة توريد الكمية المتعقدة عليها واذا كانت شروط ومواصفات التوريد قد تضمنت أن يتم توريد جزء من كمية الشعير نورا والباقى بعد اعتماد الميزانية فإن هذا النص في ذاته لا يوحى بأن طلب الكمية الباقية المؤجل توريدها الى ما بعد اعتماد الميزانية كان يمكن أن يتراخى أكثر من المدة المعقولة التي لا يمكن بحال أن تجاوز فيها أو اسابيع قليلة لما أن تصل هذه المدة الى ما يزيد على ثلاثة شهور ، فإن ذلك لم يكن بالأمر المتوقع ، أخذا في الحسبان أن المقتنعين ٧٠ ، ٢/٧١ من قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠

معدلا بـ١٢٢٠٠٠٠٠ رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ توجيلن وضع ميزانية مجلس المحاسبة بخسمة ميزانيات كل مجلس مدينة وكل مجلس قروي قبل بدء السنة المالية بأربعة أشهر على الأقل وفي المدة ٧٨ من اللائحة التنفيذية لتقانون تنظيم الإدارة المحلية الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٢ لسنة ١٩٦١ تنقضى بأن تبدأ السنة المالية وتنتهى في المواعيد المقررة لميزانية الدولة ، بما مقتضاه ان السنة المالية للمجالس المحلية عن ابرام العقد مثار المنازعة كانت تبدأ في اول شهر يولية ، وهو الميعاد الذى كان مقررا لبدا ميزانية الدولة حينذاك . ومؤدى الظروف أو الملاحظات السابقة التى احدثت بالتعاقد ان المدعى قد وقع في غلط عندما توهم على غير الواقع ان موعد توريد باقى كمية الشمر المتعاقد عليها سيكون خلال ايام او اسابيع قليلة لا تجاوزها ، تصدر خلالها ميزانيه مجلس مدينة الزقازيق التى لم يكن من المتوقع ان يتراخى صدورها الى ٢٠ من اكتوبر سنة ١٩٦٦ الى بعد بداية السنة المالية بما يقرب من اربعة اشهر . واية وتوهم المدعى في هذا الغلط انه باصر الى ابداع كمية الشمر الاجل توريدها ، بشئونة البنك الاهلى المصرى بـ١٢٢٠٠٠٠٠٠ على ذمة التوريد بما يدل على انه كان يتوقع اخطاره بتوريدها في اربع اجل ، وهما بذلك نفسه لتنفيد التزامه بمر صدور هذا الاخطار اليه ، ولكن الواقع ان كمية الشمر هذه ظلت دون طلب شهرا دون ان يصل الى المدعى الاخطار المرتقب الى ان ذهب السوس فيها واصبحت بذلك مخالفة للمواصفات المتعاقد عليها ، فتصرف فيها خشبة نساها تاليا ، بعد ان اعبته الوسائل في دفع مجلس المدينة الى تسليمها او تأجيل توريدها الى الموسم الجيد ولكن دون جدوى .

ومن حيث ان الغلط الذى وقع فيه المدعى يعتبر للسبب التقصير غلطا جوهريا اذ كان من شأنه ولا شك ان يمتنع عن التعاقد عن توريد الشمر المطلوب بالشمر وبالشروط التى تم التعاقد على اساسها ولما كان الامر كذلك ، وكان هذا الغلط قد اتصل بجهة الإدارة المتعاقدة بالنظر الى انها تشارك في اعداد الميزانية وكانت تعلم او في الأقل كان من السهل عليها ان تعلم بان اعتماد الميزانية سوف يتراخى شهرا ذات عدد ولكن عليها بهذه المثابة مراعاة لاعتبارات النزاهة في التسليم ان يصير مقتضى المطالبات الى هذه الحقيقة حتى يكونوا على بينة من امرهم عند التقدم بمطالباتهم ولكنها لم تفعل ، لما كان الامر كذلك فان المدعى يكون

على حق في طلب ابطال العقد للخط الجوهري الذي وقع فيه وذلك بالنسبة للشق الذي لم يتخذ منه الخامس بتوريد باقى كمية الشمع المتعاقد عليها وهى ٣٠٠ اردب ويتمين من ثم الحكم بابطال العقد في هذا الشق منه وما يترتب على ذلك من احقية المدعى في استرداد مبلغ التأمين المقدم منه على نحة العقد وقدره ١٦٤ جنيهًا .

ومن حيث انه عن المطالبة بالتعويضات الناجمة عن ابطال هذا العقد والتي يقدرها المدعى بمبلغ ١٠٥ من الجنيهات متثلة في ٣٠ جنيهًا فروق لسمير و ٣٠ جنيهًا مصاريف تخزين و ٤٥ جنيهًا اجور نقل على التفصيل سابق البيان ، فان المحكمة لا ترى وجها لاجابة المدعى الى طلبه هذا ، ذلك ان الثابت من اوراق أن سمير اردب الشمع كان قد طفر في ٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ الى ٦٧٠٠ جنيهًا . ومن ثم فان المحكمة لا تطعن الى ما ادعاه المدعى من أنه باع باقى كمية الشمع المتعاقد عليها في ٩ من اكتوبر سنة ١٩٦٦ بمبلغ أربعة جنيهات فقط للاردب الواحد ، ولهذا فان المحكمة لا تعول على الفاتورة التي تقدم بها المدعى للتقليل على اتمام البيع بهذا السعر . وتستخلص المحكمة من زيادة سعر الشمع بعد التصاقد الى ٦٧٠٠ جنيهًا للاردب الواحد في ٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ ، أن السعر الذي باع به المدعى كمية الشمع سلفة الذكر في ٩ من اكتوبر سنة ١٩٦٦ قد جبر كلفة الاضرار المقول بها ، وذلك بفرض التسليم بانها قد لحقت به عملا رغبا عن أنه لم يتقدم باى دليل يساعد فيها ادعاه .

(طعن رقم ٢٩٧ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٢٩)

رابع عشر — التأخر في التوريد

قاعدة رقم (٧٤٥)

المبدأ :

التزام المعهد بتوريد الاصناف المتعاقد عليها مع الإدارة على دفعات في المواعيد المحددة في العقد — قبله بتوريد الباقي من هذه الدفعات بعد فوات الميعاد — يجعله مغلا بالتزاماته التعاقدية مما يجيز للإدارة إلغاء العقد بالتطبيق للشروط المتفق عليها — قيلم الإدارة باستلام هذه الدفعات وتحليل عينة منها لا يفترض نزولها عن حقها في التمسك برفض التوريد طبقا لشروط العقد — طالما أنها لحصوله بعد الميعاد أو أنها وافقت ضمنا على مد مدة العقد ، طالما أنها تسلمتها على سبيل الامانة وتحت مسؤوليته بعد ان اخطرته بتقصيره في الوفاء بالتزاماته واتذارته بتخاذل الاجراءات القانونية ضده لاختلاله بالتزامه .

ملخص الحكم :

إذا كانت الجهة الادارية قد قبلت الدفعتين الاوليين من الاقراص المعنوية اللتين وردحيا المدعى في ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٧ و ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٧ نظرا لمطابقتها للمعينة المتعقدة عليها فلان المورد لم يتم بتوريد الدفعتين الباقيتين في المواعيد المقررة في العقد ، وانما تراخى في هذا التوريد وقصر في تنفيذ التزاماته اخلايا بشروط العقد حتى انقضى الميعاد المحدد فيه لتسلم التوريد وقد سجل سلاح الاسلحة والمهمات عليه في كتابه المؤرخ في ٢١ من مايو سنة ١٩٥٧ هذا التقصير بعد ان انتهت مدة التوريد في ٢٠ من مايو سنة ١٩٥٧ ، وانذاره بتخاذل الاجراءات القانونية ضده ، ولم يشر هذا الكتاب الى منحه اية مهلة جديدة للتوريد بل انه طلب الموافقة على شراء الكمية الباقية التي تخلف عن توريدها بواسطة لجنة ماسرة على حسبه ، وحصل على هذه الموافقة من السيد نائب المدير للشؤون المالية

في ٥ و ٢٢ من مايو سنة ١٩٥٧ ، ولم يسمح بدخول الدفوعات الأربع التي قام المدعى بتقديمها بعد انتهاء ميعاد التوريد وبعد إخطاره بتقصيره في الوفاء بالتزاماته الناشئة عن عطله الآ على سبيل الإلمة وتحت مسؤولية مقدمها . فلذا كان السلاح قد قام من قبل التسليم بتعطيل عينات من الأتراض التي وردتها المدعى بمقدار العقد ، فكان لكذا الاجراء من جانبها - ازاء الانذار بالتقصير وطلب اعادة الشراء على حساب المتعهد المتخلف والتخلف في الاستلام - لا يلزمه بشيء قبل هذا الاخير ولا يفترض نزوله عن حقه في التمسك بمرغبه التوريد طبقا لشروط العطاء . اذ ان المدة بحسب شروط العطاء يستلزم الانسحاب عن اتجاه الرغبة اليه لتطلبه شروطا واوضاعا خلصه منها توقيع غرامة لزوما وهو ما لم يفعله السلاح ، ولا سيما ان البند الثاني عشر من نصوص العطاء ، وهو الخاص بالفاء العقد ، يخلو السلاح الحق في ان يُلغى العقد لأي سبب من الاسباب التي اورد بيدها ، ومنها ما ذكره في الفقرة ١/٥ من هذا البند ، وهي حالة عدم قيام المتعهد بتوريد الكيانات المطلوبة او اى جزء منها في المدة المحددة في البند الثامن ، كما ينص في الفقرة ٤ منه على ان « حق الفاء العقد سواء اكلن ذلك بموجب نص صريح في العقد او خلافه لا يمكن ان يؤثر عليه سابقة التنازل عن اى حق او تساهل سبق منحته للمتعهد او خصم اى شيء من ثمن العقد » .

(طعن رقم ٨٢٨ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١)

قاعدة رقم (٧٤٦)

المسألة :

عقد توريد سيارات - التأخير في توريدها بعد الميعاد المحدد بالعقد وقبول جهة الإدارة المنز في التأخير بان انقالت العقد من غرامة التأخير بعد توقيعها مستندة الى عدم مسؤوليته عن التأخير لعدونه نتيجة خسارة عن ارادته - مقضي ذلك انها اعتبرت العقد قائما وله ابتد حتى الميعاد الذي تم فيه التوريد فعلا ..

ملخص الحكم :

ان الشركة كانت على استعداد لتنفيذ التزامها بتوريد السيارات للسيارات الميعاد المحدد بالمعقد لولا أن حال بينها وبين التنفيذ سبب اجنبية خارجة عن ارادتها مردها الى الحكومة التي أصدرت قرار بوقف الانراج عن هذه السيارات ، وعلى اثر اخطار الهيئة بذلك كتبت الى وزارة الاقتصاد وظلة للموافقة على اعفاء الهيئة من التعطيلات الصادرة من وزارة الاقتصاد وظلة الامر مطلقا حتى تمت الموافقة على الانراج عن السيارات فحصلت الشركة بتسليمها فوراً الى الهيئة التي قبلتها وقبلت عذرها في التأخير خففت غرامة التأخير بعد توقيمها وأسمت الرفع على عدم مسئوليتها عن التأخير لحدوثه نتيجة سبب خارجة عن ارادتها ، كما أن الهيئة بامهالها الشركة بعد انتهاء المدة المحددة للتوريد تكون قد اعتبرت المقد قاتبا وأنه قد امتد حتى الميعاد الذي تم فيه التوريد فعلا .

(طعن رقم ١٤٧ لسنة ١١ ق - جلسة ١١/١/١٩٦٩)

قاعدة رقم (٧٤٧)

المبدأ :

لجنة الإدارة منع المورد المتأخر مهلة اضافية للتوريد مع توقيع غرامة التأخير ، وذلك طبقا لنص المادة ١٠٥ من لائحة المناقصات والمزايدات - منع هذه المهلة للمورد المتأخر اذا ما أبقت عليه جهة المصلحة استئنافا لمهلة وهنا له على التقدير بسرعة التوريد .

ملخص الحكم :

يتضح من نص المادة ١٠٥ من لائحة المناقصات والمزايدات الصادر بها قرار وزير المالية رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ أن الشراء على حساب المورد المتأخر انما يكون بسبب تأخره في التوريد عن المدة المحددة بالمعقد - كما أن لجنة الإدارة في حالة التأخير في التوريد ، اذا رأت لا ضرر من ذلك ، أن

تمنح المورد المتأخر مهلة اضافية للتوريد مع غرامة التأخير المنصوص عليها في المادة ١٠٥ من اللائحة (مقرة أولى) كذلك للإدارة أن تلجأ ابتداء الى الطريقة الثقتية وهي الشراء على حسابه اذا رأت أن صالح المرفق يقتضى هذا الاجراء .

ومفاد ذلك أن تمنح الجهة الادارية مهلة اضافية ، للبورد المتأخر مقصود به اعدار ذلك المورد واستئناف مهمته وحته على التقييم بسرعة لتوريد ما تعهد به والمفروض أن المهلة الاضافية لا تمنح ، الا بعد انتهاء الميعاد المحدد بالمعقد . وانها تمنح للبورد المتأخر ، اذا ما أبقت عليه جهة الادارة ، رغم تجاوزه المدة المحددة للتقييم بالتنفيذ ليقوم بنفسه بتنفيذ المعقد وتوريد الكميات المتعقد عليها معه .

(طعن رقم ٩٣٣ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٨)

قاعدة رقم (٧٤٨)

المبدأ :

مهلة اضافية للبورد المتأخر — لا حاجة لقحه هذه المهلة او اعداره اذا استندت الإدارة للتوريد الى شخص آخر على حساب التماقيد الاصلى .

ملخص الحكم :

انه في حالة لجوء جهة الادارة الى طريقة الشراء على الحساب . اذا رأت أن صالح المرفق يقتضى هذا الاجراء — لا يكون ثمة موجب لاعذار المورد المتأخر او اعطائه مهلة اضافية للتوريد ، بعد تنحيته لتأخره في التوريد واستناد التوريد الى غيره وعلى حسابه سواء بالملموسة او ببنائات محلية او عامة .

(طعن رقم ٩٧٣ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٨)

خامس عشر - رفض الإدارة قبول التوريد

قائمة رقم (٧٤٩)

المادة :

رفض الإدارة قبول التوريد الحاصل بعد الميعاد والمخالف للوائح والمواصفات والاشتراطات المتفق عليها ، ورفضها إعادة التظيل بمعليل جهة أخرى - اتصال المنازعة فيه بالمعد برمته وما ينشأ عن تنفيذه وينتفع عنه - لا أثر في هذا الشأن لتكليف الإجراء الذي يتم به هذا الرفض سواء وصف بقله مجرد إجراء أو تصرف قانوني أو قرار إداري - عدم امكان الفصل فيه استقلالاً عن المعد بتجريد منه وإطراح ما تضمنه من شروط وأحكام هي المرجع في تقدير سلامة التصرف موضوع المنازعة أو تقرير عدم مشروعيته .

ملخص الحكم :

أن رفض الإدارة قبول التوريد الحاصل بعد الميعاد والمخالف للمواصفات والاشتراطات المتفق عليها ، وكذا رفضها إعادة التظيل بمعليل كاية البنية ، لا يكون كلاماً مقبلاً على سببه المبرر له . وقرار لجنة الفحص في هذا الشأن هو قرار نهائي وفقاً لنص البند ٤٩ من المادة ١٣٧ من لائحة المخازن والمشتريات المصدق عليها من مجلس الوزراء في ٦ من يونية سنة ١٩٤٨ بعد أن اعتدده مدير السلاح ، وذلك كله بقطع النظر عن تكليف الإجراء الذي تم به هذا الرفض سواء وصف بأنه مجرد إجراء أو تصرف قانوني أو قرار إداري ، إذ أن المنازعة القائمة بشأنه ، سواء كان مردها ورود البضاعة بعد الميعاد المحدد في المعد للتوريد ، أو مخالفة هذه البضاعة للهيئة أو للمواصفات المتفق عليها أو رفض إعادة التظيل بوساطة مصالح كلية الهندسة ، إنما هي منازعة تحصل بالمعد برمته وما ينشأ عن تنفيذه

ويتفرع عنه ، ولا يمكن الفصل فيها أيا كان وصفها استقبالا عن المقدم بتجربتها منه والطواخ ما تضمنته من شروط وأحكام على التراجع في تقدير سلامة التصرف موضوع المنازعة أو تقرير عدم مشروعيتها .

(طعن رقم ٨٢٨ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٢/٤)

قاعدة رقم (٧٥٠)

المبحث :

١٣١ رفض المورد قبول الخصم الذي حدثته الجهة الإدارية أعمالا لحكم المادة ١٢٧ من لائحة المناقصات والمزايدات ، فانه يتمتع على جهة الإدارة بأجراءه .

ملخص الحكم :

شرط تطبيق نص المادة ١٢٧ من لائحة المناقصات والمزايدات على ما جرى به صريح حكمه أن يوافق المورد كتابة على تخفيض قيمة هذه الاصناف الموردة بنسبة ما قدره الفنيون المختصون لها مضاعفا اليه غرامة معادلة ومبراة قيمة هذه الاصناف السوقية ، فإذا لم يوافق المورد على ذلك كتابة فلا يكون إلمامها ثمة مندوحة من رفض الاصناف الموردة على خلاف المواصفات المتفق عليها ، ومطالبة المورد بسحبها والشراء من غيره على حسابه أو انتهاء التعاقد بالنسبة لهذه الاصناف ومصادرة التأمين بما يوازي ١٠٪ من قيمتها دون الاخلال بحق الجهة الإدارية في مطالبتها بالتعويض .

(طعن رقم ٧٦٢ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢)

الفرع الرابع
التمهيد بالانتظام في الدراسة
وخضعة الحكومة

أولا - العزيمة القنوية للتمهيد بالتدريس

قاعدة رقم (٧٥١)

المبدأ :

تمهيد بالتدريس - هو عقد ادارى توافرت فيه خصائص ومميزات
العقود الادارية .

ملخص الحكم :

ان التمهيد الصادر من المدعى عليها الاولي هو عقد ادارى توافرت
فيه خصائص ومميزات العقود الادارية - وقد التزمت بالتدريس لمدة
خمس سنوات عقب اتمام دراستها - وتضمنت شروطه النص على انه في
حالة عدم قيامها بذلك لغير عذر مقبول تلزم بأداء ما انفق من محروقات
على تعليمها .

(طعن رقم ١٢٥٤ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٤)

قاعدة رقم (٧٥٢)

المبدأ :

العقد المبرم مع الطالب المتطوع في الجيش المؤبد في البعثة وعقد
كفيله - عقبان اداريان - لفناء قرار الإيفاء والزامه بالانقضاء الدراسية
بالمتصلين مع الكفيل يرتب منقوضة في عقد ادارى .

ملخص الحكم :

ان المقتدين اللذين ابرموا مع المظمون ضدهما الطالب المتطوع في الجيش الموند في البيعة وكيله هما عقدان اداريان توافرت فيها خصائص ومميزات العقود الادارية لان القصد منها تسيير مرفق عام هو مرفق الجيش ولائهما يتضمنان شروطا غير معروفة في القانون الخاص ، وقد نصت المادة الرابعة من القرار الاداري الرقم ١٢٦ المؤرخ ٢١ من اكتوبر سنة ١٩٥٥ على ضرورة توقيع طالب البيعة على عقد التطوع وفقا لاحكام التطوع في الجيش كما يوقع مك تمهد يتكفل بهوجبه اتقيام بكلفة الواجبات المفروضة عليه بهوجب احكام هذا القرار وتعديلاته كما نصت المادة ٦ من نفس القرار على انه في حالة رسوب الطالب سنتين متتاليتين في صف واحد يفسخ العقد ويسرح الطالب بعد ان يقوم بكلفة نفقات مدة دراسته ، ومن ثم يكون القرار المظمون فيه الصادر من وزير الحربية بالغاء اينساد المظمون ضده الاول وملاحقته بالتنازل مع المظمون ضده الثاني بهجميع النفقات الدراسية وان كان نصرا اداريا سنده نصوص عقدين اداريين ومرتكزا على احكامها وليس الى سلطة عامة .

(طعن رقم ١٠٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٣/٥/ ١٩٦١)

قاعدة رقم (٧٥٣)

المبدأ :

المدرسة الثانوية للبريد — كفالة الطالب في رد نفقات التعليم في حالة الفصل بسبب سوء السيرة — العقد الاداري لا يقرم ان يكون مكتوبا — تقدم الطالب للمدرسة يعنى قبوله جميع شروطها .

ملخص الحكم :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٢٠ لسنة ١٩٦١ باتشاء المدرسة الثانوية للبريد حدد في المادة (٢) منه شروط القبول بالمدرسة المذكورة واشترط فبين يقبل بالمدرسة عدة شروط منها سلما الا تقل سنه عند بدء الدراسة عن ١٥ سنة ولا تزيد على ١٨ سنة ويكون لمجلس ادارة المدرسة التجاوز في حدود سنتين بالنسبة للحد الاجمعي عند الضرورة .

ثانياً « أن يقدم كتيلاً مقترحاً يتمدد بالتضامن مع الطالب برد نفسه
التعليم وتقديرها ٢٥ جنبها عن كل سنة دراسية وكذلك ثمن الكتب والإدوات
التي تصرف للطلاب والمكفآت الشهرية والمزايا العينية التي تنجح له وذلك
في حالة فصل الطالب بسبب سوء السيرة » ونصت المادة (١٩) على أن
يلزم خريج المدرسة بالعمل في هيئة البريد مدة لا تقل من خمس سنوات
من تاريخ تعيينه وإذا رفض التعيين أو ترك الخدمة أو فصل تلميذاً قبل
انقضاء المدة المذكورة ألزم مع كفيله بالتضامن بإداء المبلغ المبينة بالفقرة
الثامنة من المادة (٢) ونصت المادة (٢٠) على أن تصدر بقرار من وزير
المواصلات اللائحة التنفيذية للمدرسة الثانوية للبريد وتاريخ ٦ من نوفمبر
سنة ١٩٦١ أصدر وزير المواصلات القرار رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٦١ باللائحة
الداخلية للمدرسة الثانوية للبريد وقد تضمن النص في الفقرة (د) من
المادة (٤) على أن يقدم لطلاب الالتحاق بالمدرسة على استنارة خلصة
تعدّها هيئة البريد بالأوراق الآتية : تمهد من الطالب وكتيله متضامنين
بالتزام الطالب بالانتظام في الدراسة والعمل بالهيئة بمعد النخرج مدة
لا تقل عن خمس سنوات وبإداء المبالغ المبينة في البند الثامن من المادة (٢)
من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٢٠ لسنة ١٩٦١ المشار إليه في حالة
الاخلال بهذا الالتزام أو فصل الطالب من المدرسة بسبب سوء السيرة .

ومن ثم ولما كان تجل المدعى عليه وقد تقدم للالتحاق بالمدرسة
الثانوية للبريد يكون في الواقع قد قبل جميع ما نص عليه كل من قرار
رئيس الجمهورية رقم ١٦٢٠ والقرار الوزاري رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٦١
المشار إليهما ويكون بذلك قد نشأ بينه وبين هيئة البريد عقد إداري غير
مكتوب إذ لا يشترط في العقد الإداري أن يكون دائماً مكتوباً وبناء على
هذا العقد غير المكتوب ألزم الطالب المذكور بجميع الالتزامات التي
فرضها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٢٠ لسنة ١٩٦١ وقرار وزير
المواصلات رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٦١ سلفي الذكر .

حتى كان ذلك ما تقدم وكان المدعى عليه قد كمل نجله الطالب
بالمدرسة فيما ألزم به هذا الأخير قبل المدرسة من عدم الإخلال بواجباته
أو الانتظام عن التماسه فإن كطالة المدعى عليه على اتعهو المبالغ بيلته

تكون على سبند من القانون اذ يوجد التزام اصيل نابع من العقد غير المكتوب
الذى علم بين الطالب والمدرسة ، ثم ورد عليه كاتلة المدعى عليه .

(طعن رقم ٥٧١ ، ٥٧٨ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩/١٢/١٩٧٣)

قاعدة رقم (٧٥٤)

المبدأ :

يشترط في العقد الإداري الذى يختص بالفصل في المنازعات الناشئة
عنه القضاء الإداري بمجلس الدولة ان تكون جهة الادارة طرفا في العقد
وان يتضمن شروطا غير مألوفة في القانون الخاص — العلاقة الناشئة عن
التمهيد الذى يوقعه الموظف الموفد في بطة او منحة علمية او تدريبية بالعودة
والعمل لدى الجهة الموفدة هي علاقة تتوافر فيها خصائص ومقومات العقود
الإدارية — الأثر المترتب على ذلك دخول المنازعة في شان هذه العلاقة في
اختصاص القضاء الإداري بمجلس الدولة .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عن السبب الاول فانه لا يشترط في العقد الإداري أن
يكون المتعاقد مع الجهة الإدارية من الموظفين العموميين ، وانما يشترط في
العقد الإداري الذى يختص بالفصل في المنازعات الناشئة عنه القضاء
الإداري بمجلس الدولة طبقا للمادة ١٠ بند حادى عشر من القانون رقم ١٧
لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، أن تكون جهة الادارة طرفا في العقد ،
وان يتضمن شروطا غير مألوفة في القانون الخاص وتد جرى قضاء هذه
الحكمة على تكييف العلاقة الناشئة عن التمهيد الذى يوقعه الموظف الموفد في
بطة او منحة علمية او تدريبية بالعودة الى مصر نور انتهاء البعثة او المنحة
والعمل لدى الجهة الموفدة او الجهة التى تحددها له مدة معينة ، بانها علاقة
تتوافر فيها خصائص ومقومات العقود الإدارية الأمر الذى تدخل معه المنازعة
في شان هذه العلاقة في اختصاص القضاء الإداري بمجلس الدولة ، ويضحي
جميعه السبب الاول للطعن غير قائم على أسس من القانون .

١ - (طعن رقم ١١٦٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩/١٢/١٩٧٤)

قاعدة رقم (٧٥٥)

المادة :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٢٠ لسنة ١٩٦١ بقضاء المدرسة الثانوية الجديد وقرار وزير المواصلات رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٦١ باللائحة الداخلية للمدرسة — التحاق الطالب بالمدرسة دون توقيعه على التمهيد بخدمة الهيئة عقب تخرجه — متى تقدم الطالب للالتحاق بالمعهد فإنه يكون قد قبل جميع ما نص عليه قرارى رئيس الجمهورية ووزير المواصلات — تكليف العلاقة بين الطالب والمعهد — نشوء عقد ادارى مكتوب بين هيئة البريد والطالب — لا يشترط فى العقد الادارى ان يكون مكتوباً — التزام الطالب بناء على العقد غير المكتوب بجميع الالتزامات التى فرضها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٢٠ لسنة ١٩٦١ وقرار وزير المواصلات رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٦١ — انقطاع التمهيد بالعمل بعد تكليفه بما ترتب عليه فصله بحكم من المحكمة التأديبية — اخلاله بالتزامه بالاستمرار فى خدمة الهيئة مما يفرض عليه التزامه برد النفقات طوال مدة الدراسة .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان المطعون ضده الاول لم يوقع على التمهيد المشر اليه ، الا ان التزامه برد ما انتق عليه من مصروفات طوال دراسة ، يجد سنده فيها ورد بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٢٠ لسنة ١٩٦١ من احكام منظمة لملائمة الالتحقين بالمعهد بهيئة البريد ، اذ نص فى المادة ١٨ على انه « يلتزم خريج المدرسة بالعمل فى هيئة البريد مدة لا تقل من خمس سنوات من تاريخ تعيينه واذا رفض التعمين او ترك الخدمة او نسل تأديبياً قبل انقضاء المدة المذكورة التزم مع كتيهه بالتضامن باداء — المبالغ المبينة بالفترة النلتمة من المادة ٢ (وهى النفقات التى تكبدتها الهيئة طوال مدة دراسة الطالب) .

وقد استقر قضاء هذه المحكمة في حالات مماثلة على أنه متى تقدم الطالب للاتحاق بالمعهد فانه بذلك يكون قد قبل جميع ما نص عليه كل من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٢٠ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المدرسة الثانوية للبريد وقرار وزير المواصلات رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٦١ باللائحة الداخلية للمدرسة ويكون بذلك قد نشأ بينه وبين هيئة البريد عقد ادارى غير مكتوب اذ لا يشترط في العقد الادارى ان يكون دائما مكتوبا ، وبناء على هذا العقد غير المكتوب التزام الطالب بجميع الالتزامات التي فرضها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٢٠ لسنة ١٩٦١ وقرار وزير المواصلات رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٦١ وعلى هذا الوجه ، واذ كان الثابت ان المطمون ضده الاول بعد اذ تخرج في المعهد وصدر - القرار بتكليفه بالعمل بالهيئة ، انقطع عن عمله بها مما ترتب عليه احالته للمحكمة التأديبية التي - قضت بفسله . وبذلك فانه يكون قد اخل بالتزامه بالاستمرار في خدمة الهيئة وبالتالي فانه يلتزم بما تكبدته الهيئة من نفقات عليه طوال مدة دراسته .

ومن حيث انه عن ضمائه ورثة المطمون ضده الثاني للاول ، فنابت ان كل ما صدر عن مورثهم ان الطالب « معروف شخصيا وعلى ضمائه » . وهذه العبارة لا يفيد اكثر من معرفته للطالب فحسب ولا تنبذ ان اراسته قد اتجهت الى كفاية تنفيذ التزاماته ، والالتزام معه بالتضامن في رد ما اتفق عليه من مصروفات .

وان صح القول بان هناك ثمة عقد غير مكتوب بين الطالب والهيئة انمقد بطلبه الالتحاق بالمعهد طلبا للحصول على الخدمة التعليمية بغير مقابل سوى خذبة الهيئة للمدة المحدودة وطبقا للقواعد والشروط المنظمة لذلك ان صح هذا القول في مجال العلاقة بما تضمنته من تحديد لحقوق والتزامات كلا الطرفين ، فلا محل للقول بقيام مثل هذا العقد بالنسبة للخارج عنه وغير مستفيد منه ومن ثم فلا ينسوغ الزامه بالتزامات الكليل الواردة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٢٠ وقرار وزير المواصلات رقم ٢٥٥ المقرر ايضا طاملة وأنه لم يصدر عنه ما يفيد ان اراسته قد اتجهت الى عقد هذه الكفاية ويؤدعه ذلك ان مصدر التزام المطمون ضده الاول هو القواعد التي تضمنها قرار رئيس الجمهورية وقرار وزير المواصلات ، في حين لا يقوم اى التزام بضمان هذه الالتزامات بالنسبة للآخر الا بتوقيع تعهد بذلك .

ومن حيث أنه لا تقدم بفضح أن الهيئة الطاعنة على حق تينا طالبت به المطعون بضمه الاول — من رد المبلغ حتى تصديه عليه وتستمرها ١٩٢٩ جنينا و ٦٧٨ وليا ولينا على غير حق فيها طلب به ورقة المطعون ضده الثاني ، لذلك فانه يتمين الحكم بذلك . واذ كان الحكم المطعون فيه قد قضى على خلاف ذلك ، فانه يكون قد جاء مخالفا للقانون يتمين الشاؤه .

ومن حيث إنه عند طلب التواءد ، فيما كان المبلغ للطلب به معين المقدار عند الطلب وتأخر المدين في الوفاء به ، فمن ثم تستحق عنه التواءد بواقع ١٩ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية حتى السداد .

(طعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٥/٤/٢٢)

قاعدة رقم (٧٥٦)

المادة :

تخلف عضو اللجنة التدريبية برأيه واقتضاه في تنفيذ البرامج بخدمة الهيئة التي أوفضته في هذه اللجنة طوال مدة المصعدة في التمهيد الموقع منه وانقطاعه عن العمل بدون عذر يترتب في لجنه التزام بالتعويض يتجلى في رد جميع ما اقتضى عليه من جالق وعروات ومصاريف بصفته عضوا في اللجنة — لا مجال لأعمال نص المادة ٢١ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتظيم شئون الجامعات والاعجازات الدراسية والقبح وما يترتب على ذلك من تعديد مدة التزايه بخدمة الهيئة التابع لها على اسبلي سنة عن كل سنتين قضاهما في التزايه بدعوي أن التمهيد الذي وقعه يتعارض مع حكم هذه المادة — ما لا شك فيه انه طالما كانت اللجنة التدريبية التي لوعد فيها لتكميل نصوص عقد اندري يتجلى في التمهيد فان هذا العقد يكون وعده الواجب التطبيق في هذا الشأن — جسم ما يقابل المدة التي قضاهما في خدمة الهيئة بن المبرور

القرم بردها بنتيجة تقاعسه في تنفيذ التزامه لا يستقيم بحال ما مع شروط العقد الإداري ولا مع الطابع الخاص الذي تنقسم به هذه الشروط من حيث اتصالها بشروط برفق عام وتسييره بغية خدمة أغراضه وسد احتياجاته من ثلّي التخصّصات المالية واسحاب الرأى العمل كما لا يستقيم كذلك مع القواعد العامة في المسؤولية العقدية التي توجب لدرء مسؤولية اللذين عن التمويض الذي يقتضيه عدم وفائه بتنفيذ التزامه عينا أن يثبت أنه استحلال عليه تنفيذ هذا الالتزام بسبب اجنبى لا يد له فيه .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الثابت من الأوراق ، أن المظنون ضده وقع في ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٦ تمهيدا بأن يتم منحه التدريبية في تخصص الميكنة الزراعية بدولة يوغسلافيا ، وأن يخدم الهيئة التابع لها أو أية جهة عامة أخرى توافق عليها الهيئة مدة لا تقل عن سبع سنوات من تاريخ عودته للبلاد عقب انتهاء المنحة وأن يرد جميع المصاريف والنقولات والمرتبات التي تتحملها الهيئة أو الجهة الموفدة إليها بسبب هذه المنحة إذا وقع منه أى إخلال بالتعهد المذكور أو باى واجب تفرضه عليه التشريعات المنظمة لشئون البعثات والإجازات الدراسية والمنح — وليس من شك في أن هذا التعهد هو عقد أدارى توافرت فيه خصائص ومميزات العقود الادارية ، وأن المظنون ضده تد القرم بمقتضاه بخدمة الهيئة التي أوفدته في المنحة لمدة لا تقل عن سبع سنوات ، الا أنه نكل من تلقاء نفسه عن تنفيذ التزامه عينا بانتطاعه عن العمل دون تصريح سابق أو عذر ، مما ادى الى ابلاغ النيلة العامة لمخالفته أحكام القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن أوامر التكليف للمهندسين المصريين خريجي الجامعات المصرية باعتباره من المهندسين الخاضعين لاحكام هذا القانون . ولما كان الانقطاع عن العمل قبل انتقضاء مدة السبع السنوات التي تعهد ببدء الخدمة طوالها يشكل اخلالا بالتزامه ، وبإبراءه أن التنفيذ المينى استحلال على المظنون ضده لمسبب راجع اليه ، فلا يخلص من الزامه بالتمويض النقدي الذي يتحدد على الوجه المبين في التعهد المتأخوذة عليه ، برد جميع المصاريف والمرتبات التي ائتمنت عليه بصفته عضوا في المنحة .

ومن حيث أنه لا محل لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه ، من أعمال نص
المادة ٣١ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات
الدراسية والمثق ، وما ترتب على ذلك من تحديد مدة التزام المطعون ضده
بخدمة الهيئة التابع لها على أساس سنة عن كل سنتين تضاميا في المنحة
التدريبية التي أوعد فيها المطعون ضده تحكيمها بنصوص عقد اداري ينمط في
التمهيد المذكور ، فان هذا العقد يكون هو وحده الواجب التطبيق في هذا
الشان ، ويضاف الى ذلك ان نص المادة ٢١ سالف الذكر يجرى كالآتي :
« يلتزم عضو البعثة او الاجازة الدراسية او المنحة بخدمة الجهة التي اوعدته
او اية جهة حكومية اخرى ترى الحاقه بها بالاتفاق مع اللجنة التنفيذية
للبعثات لمدة تصب على أساس سنتين عن كل سنة تضاميا في البعثة
او الاجازة الدراسية او المنحة بخدمة الجهة التي اوعدته او اية جهة حكومية
اخرى ترى الحاقه بها بالاتفاق مع اللجنة التنفيذية للبعثات لمدة تصب على
أساس سنتين عن كل سنة تضاميا في البعثة او الاجازة الدراسية ويحد
أقصى قدره ٧ سنوات لعضو البعثة - ٥ سنوات لعضو الاجازة الدراسية الا
اذا تضمنت شروط البعثة او الاجازة الدراسية احكاما اخرى » وبإحدى ذلك
ان النص المشار اليه من عدد النصوص الآمرة بل يعتبر في حقيقته مكملا
بشروط الاتفاق الذي يحكم البعثة او الاجازة الدراسية ، بحيث لا يجد مجالا
في التطبيق الا في حالة وجود مثل هذه الشروط - اما اذا وجدت سواء في
صورة تمهيد او غيره - كما في الحالة المثلثة - اضحى من المتعين النزول على
مقتضاها والحكم بموجبها .

ومن حيث انه من ناحية اخرى ، فقد تنكب الحكم المطعون فيه جادة
الصواب ، ان اقام تضامه على خصم ما يقبل المدة التي تضامها المطعون
ضده في خدمة الهيئة الطاعنة من المبالغ المزم بردها نتيجة تقاعسه في تنفيذ
التزامه - ذلك ان الاخذ بهذا المبدأ على اطلاقه لا يستقيم بحال ما مع شروط
العقد الإداري الذي تلبت عليه علاقة الطرفين ، ولا مع الطابع الخاص
الذي تنقسم به هذه الشروط من حيث اتصالها بنشاط مرفق عام وتسييره
بشأن خدمة اغراضه وسد احتياجاته من ذوى التخصصات الطبية وأصحاب

القرار الصلى . كما لا يستقيم كذلك مع القواعد الحلية في المسؤولية المقدية ، التي
توجب لدور مسؤولية المدعى عن التحويل الذى يقتضيه عدم وفائه بتنفيذ
التزامه عليها ، أن يثبت أنه استحال عليه تنفيذ هذا الالتزام بسبب اجنبى
لا يه له فيه ولا دليل على ذلك اطلاقا فى المنازعة المطروحة .

ومن حيث أنه فى ضوء ما تقدم ، فلما كان المطعون ضده قد تخلف بأرادته
واختياره عن تنفيذ التزامه بخدمة الهيئة الطاعنة التى اوفدها فى المنحة
التجريبية طوال المدة المحددة فى التعمد المودع منه وتفرضا سبع سنوات ،
وكذلك بإخطائه عن العمل فون هنر . فلما يتوجب فى ذنبه التزام بالتحويل
يعتقل فى رد جميع ما اتفق عليه من مبالغ ومرتبات ومصاريف بصفته عضوا
فى المنحة .

ومن حيث أنه متى كان الامر كذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب
غير هذا المذهب بأن تضى بالزام المدعى عليه ببعض النفقات المشار اليها ،
فانه يكون قد خالف صحيح حكم القانون . ومن ثم يتعين القضاء بتعديل
بالزام المدعى عليه بأن يؤدى الى الهيئة المدعية كابل هذه النفقات وقدرها
٥٧٣ جنيا و ٦٠٨ مليا (خمسمائة وثلاثة وسبعون جنيا وستمائة وثمانية
مليحة ٢) والفوائد القانونية بواقع ٤ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية
الحاصلة فى اول يونية سنة ١٩٧٥ حتى تمام الوفاء ، مع الزامه بالمصاريف .

ثانيا - الالتزام بالكفالة

قاعدة رقم (٧٥٧)

المبدأ :

إذا كان التلميذ ان المدعى عليه الثانى قد تعهد بالوفاء بما التزم به دون قيد او شرط ودون تعليق تعهده على عدم وفاء المدين الاصلى فان كفالته والحالة هذه تكون كفالة تضامنية حسب تطبيق القرار الجمهورى رقم ١٦٢٠ لسنة ١٩٦١ المشار اليه والقرار الوزارى رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٦١ باللائحة الداخلية للمدرسة الثانوية للبريد — مقتضى ذلك ان هيئة البريد تكون على حق فى الرجوع على المدعى عليهما متضامنين الاول بصفته مدينا اصليا والثانى بصفته كفيل متضامنا بالمبالغ المستحقة لها .

ملخص الحكم :

ان المدعى عليه الثانى — على ما تضمنه التعهد الموعود منه — قد تعهد بوصفه كفيل للطلاب بأن يمنع الى هيئة البريد نفقات تعليم هذا الطالب وما اليها فى حالة فصله من المدرسة لاي سبب من الاسباب المنوّه عنها فى التعهد ، ولما كان الكفيل المعادى غير المتضامن بالتطبيق لحكم المادة ٧٢ مئى هو الذى يتعهد للدائن بأن ينفى بالقرام ما اذا لم يف به المدين نفسه ، وكان المدعى عليه الثانى قد تعهد بالوفاء بما التزم به دون قيد او شرط ودون تعليق تعهده على عدم وفاء المدين الاصلى ، فان كفالته والحالة هذه تكون كفالة تضامنية حسبما تطلبه كل من القرار الجمهورى رقم ١٦٢٠ لسنة ١٩٦١ والقرار الوزارى رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٦١ المشار اليهما ، من ان يقدم طالب الالتحاق بالمدرسة كفيل متعهدا . يتعهد بالتضامن معه برد النفقات آتفة الذكر فى حالة الاخلال بالتزاماته .

ومن حيث أن مقتضى ما تقدم أن ثمة التزاما أصليا محله استقرار المدعى عليه الاول في الدراسة بالمدرسة الى أن يتخرج منها ، والتزاما بديلا محله دفع جميع ما اتفق عليه اذا لم يفت بالتزامه الاصلى ، ولما كان المدعى عليه الاول ، الذى بلغ سن الرشد وادخل في الدعوى مفار الطعن المائل ، قد انقطع عن الدراسة بالمدرسة الثانوية للبريد بمحض ارادته بسبب تطوعه في القوات البحرية — وليس بسبب تجنيده اجباريا حسبما ذهب اليه دفاع المدعى عليه الثانى — وفصل من المدرسة لانقطاعه عن المدرسة ، فان هيئة البريد تكون على حق في الرجوع الى المدعى عليهما متضامنين ، الاول بصفته مدينا أصليا والثانى بصفته كفيلًا متضامنا ، بالمبالغ المستحقة لها والتي لم يجادل المدعى عليهما في مقدارها . ولما كان الامر كذلك وكل محل الالتزام هو دفع مبلغ من النقود معلوم المقدار تحدد بقيمة النفقات والمصروفات والمكافآت التى أنفقت على المدعى عليه الاول خلال السنتين الدراسيتين اللتين قضاها بالمدرسة ، وكان الثابت أن المدعى عليهما قد تأخر في الوفاء بالمبالغ المشار اليها وقدرها ١٢٢٦١ ر٢٦١ جنيها ، فانه يستحق على هذا المبلغ نواتد قانونية بواقع ٤ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ٢٢ من ابريل سنة ١٩٦٧ حتى الوفاء .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد أخذ بغير هذا النظر فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ومن ثم يتعين القضاء بلفائه والحكم على ما تقدم مع الزام المدعى عليهما المصروفات .

(طعن رقم ٧٤ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٦/١/٢١)

قاعدة رقم (٧٥٨)

المبدأ :

كفالة ناقص الأهلية مع العلم بنقص الأهلية — التزام الكفيل بها .

ملخص الحكم :

أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٢٠ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المدرسة الثانوية للبريد حدد في المادة الثانية منه شروط القبول بالمدرسة

المذكورة ومنها ما ورد بالفقرة سلبا من أن لا تقل سن الطالب في بداية الدراسة عن ١٥ سنة ولا تزيد على ١٨ سنة ويكون لمجلس إدارة المدرسة التجاوز في حدود سنتين بالنسبة للحد الأقصى عند الضرورة ، وما ورد بالفقرة ثانيا من أن يقدم الطالب كتيلا مقتفرا يتمتع بتفضيل مع الطالب برد نفقات التطعيم وقدرها ٢٥ جنيها عن كل سنة دراسية وكذلك ضمن الكتب والادوات التي تصرف للطالب والمكفآت الشهرية والمزايا العينية التي تمنح له ، وذلك في حالة فصل الطالب بسبب سوء السيرة ، كذلك فقد نصت المادة ١٩ على أن يلغزم خريج المدرسة بالعمل في هيئة البريد مدة لا تقل عن خمس سنوات من تاريخ تعيينه وإذا رفض التعيين أو ترك الخدمة أو فصل تأديبيا قبل انقضاء المدة المذكورة التزم مع كتيله بالتفضيل بأداء المبالغ المبينة بالفقرة الثلثة من المادة (٢) . واستنادا على المادة ٢٠ التي تنص على أن يصدر بقرار من وزير المواصلات اللائحة الداخلية للمدرسة الثانوية للبريد أصدر وزير المواصلات القرار رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٦١ باللائحة الداخلية للمدرسة ونصت المادة ٤ منها على أن يقدم الطالب طلب الالتحاق على استشارة خاصة تعدها هيئة البريد بصحوبة بمدة أوراق منها تعهد من الطالب وكتيله بتفضيلين بالتزام الطالب بالانضمام في الدراسة والعمل بالهيئة بعد التخرج مدة لا تقل عن خمس سنوات وبأداء المبالغ المبينة في البند الثامن من المادة ٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٢٠ لسنة ١٩٦١ المشار اليه في حالة الاخلال بهذا الالتزام أو فصل الطالب من المدرسة بسبب سوء السلوك .

ومن حيث أن الثابت أن المدعى عليه الاول تقدم للالتحاق بالمدرسة الثانوية للبريد ، ومن ثم فانه يكون قد قبل ما نص عليه قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٢٠ لسنة ١٩٦١ والقرار الوزاري رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٦١ المشار اليهما ، ونشأ بينه وبين هيئة البريد عقد اداري غير مكتوب ، إذ لا يشترط دائما في العقد الإداري أن يكون مكتوبا ، وبوجهه هذا العتد يلتزم الطالب المذكور بكافة الالتزامات التي فرضها القرار الجمهوري والقرار الوزاري المذكوران ، كذلك فإن المدعى عليه الثاني يكون قد كحل ولده المدعى عليه الاول فيما التزم به قبل المدرسة من عدم

الإخلال بواجباته أو الانقطاع عن الدواصة وتكون هذه الكفالة قد غلقت على سند من القانون لوجود التزام أصلى نابع من العقد غير المكتوب الذى قام بين الطالب والمدرسة ، وتخضع هذه الكفالة لحكم المادة ٧٧٧ من القانون المدنى التى تقتضى بأن « من كفل التزام ناقص الاهلية وكلفت الكفالة بسبب نقص الاهلية كان ملتزما بتنفيذ الالتزام اذا لم ينفذه المدين المكحول » وواضح ان المدعى عليه الثانى وهو والد الطالب المذكور كان يعلم بقصر ولده وانه كفله لهذا السبب ومن ثم تصح كفالته ويصح الرجوع عليه .

ومن حيث انه لا شبهة فى ان المدعى عليه الاول فصل من المدرسة المذكورة بسبب انقطاعه عن الدراسة اكثر من خمسة عشر يوما ، ومن ثم يكون المدعى عليها ملزمين بإداء المصروفات المدرسية وقدرها خمسون جنيها والمكافآت الشهرية التى صرفت له وقدرها أربعة جنيهات وثلاثمائة مليم وقيمة الزى المدرسى بوصفه من الزايا العينية وقدره عشرة جنيهات وثلاثمائة وأربعة وثلاثون مليميا ومجموع ذلك كله أربعة وستون جنيها وستمائة وأربعة وتسعون مليميا .

(ملعن رقم ٩٧٣ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٥/٢/١٩٧٥)

قاعدة رقم (٧٥٩)

المبدأ :

الاقرار المتضمن تمهيدا بصداد كافة المصروفات التى انفقها الوزارة على طالب ^{مدرسة} بدار المعلمين اذا تخلف عن الاستمرار فى الدراسة حتى يتخرج او اذا لم يتم بالتدريس خلال الخمسى سنوات التالية — اذا كان التلميذ ان لم يطمون بعده قد وقع اقرار المصارف اليه بصفته وصيا ونائبا عن شقيقه الطالب ، وكان هذا الطالب قد قدم هذا الاقرار عند التحاقه بدار المعلمين

وقم ينكر على شقيقه بقوة منه هذه الصفة ولم يحاول في ثبوت أيها له وهذا
كانت الأوراق قد ظلت في الوقت ذاته من قبل على نفس كليهما عنه فإن القرار
المتقدم يكون قد صدر سليماً ختجاً لا أثر بوصفه عقداً إدارياً أبرم بين جهة
الإدارة والمطعون ضده من شأنه أن يرتب في حقه ما حواه من التزامات على
الوجه سالف البيان — لا وجه للقول بأن الوصفية لا تكون إلا بقرار من المحكمة
وإن المطعون ضده لم يقم هذا القرار ومن ثم لا تكون له صفة في التوقيع
على التمهيد المشار إليه ولا يصبح لهذا التمهيد أي أثر قبل الطالب الذي لم
يوقع عليه — أساس ذلك أنه متى كان المطعون ضده أقر بقيام هذه الصفة
له حين وقع التمهيد محل المازعة فمن ثم يقره هذا القرار ما لم يثبت عدم
صحته وهو ما لم يفعله بالإضافة إلى أن المطعون ضده قد وقع هذا القرار
ليس بصفته وصياً على شقيقه الطالب فحسب وإنما بصفته نائبا عنه كذلك
وهذه الصفة الأخيرة وحدها كافية لاضفاء الشرعية على التمهيد المشار إليه .

ملخص الحكم :

من حيث أنه بان من استقراء الأوراق أن المطعون ضده الثاني ...
..... قد التحق بالسنة الأولى (القسم الخارجى) بدار المعلمين
بحرم بك بالامسكودية في العلم الدراسى ٦٣/٦٤ ، وقدم عند التحاقه
بإقراره وقعه المطعون ضده الاول ... (شقيقه) تمهيدية
بصفته وصياً ونائباً عن شقيقه الطالب القاصر المشار إليه بأنه إذا تخلف
الطالب عن الاستمرار في دراسته حتى تخرجه أو إذا لم يتم بالتدريس
بعد تخرجه مدة الخمس سنوات التالية مباشرة لانتهاء دراسته بإقرار
أو تركها لاي عذر كان قبل انتهاء دراسته وكذلك إذا فصل من الخدمة
على حسب الشروط التي تقررها وزارة التربية والتعليم أو فصل من الدار
خلال السنوات الخمس لأسباب تأديبية أو بقوة القسطنطين أو تركها لاي
سبب بان يقوم بصفته يسدد كافة المصروفات التي أنفقتها الوزارة
على الطالب بواقع ١٥ جنيهًا عن كل سنة دراسية أو جزء منها للتقسيم

الخارجي ، وقد قيل هذا الاقرار بقرار آخر وقعه المظنون ضد الاول ذاته اقر فيه بأن يكون بصفته الشخصية ضلنا تنفيذ التمهيد المسلف الذكر والصادر منه بصفته وصيا على شقيقه الطالب القاصر المتقدم وسداد كافة المبالغ المستحقة للوزارة نتيجة ذلك التمهيد فور مطالبة بها .

ومن حيث انه متى كان البادئ من استعراض المتقدم ان المظنون ضده الاول وقد وقع الاقرار عند التحاقه بدار المعلمين آتفة الذكر استيفاء لشروط القبول به ولم ينكر على شقيقه المنوه عنه هذه الصفة او تلك ولم يجادل في ثبوت أيهما له ، واذا كانت الاوراق قد خلت في الوقت ذاته من دليل على نفى كليهما عنه فان الاقرار المتقدم يكون قد صدر سليما ومن ثم منتجا لاثاره وفقا للقانون وذلك بوصفه عقدا اداريا ابرم بين جهة الادارة والمظنون ضده الثاني من شأنه ان يرتب في نفسه ما هوام من التزامات على الوجه سالف البيان ولا اعتداد في هذا الشأن بما ساقه الحكم المظنون من ان الوصاية لا تكون الا بقرار من المحكمة وأن المدعى الاول لم يقدم هذا الاقرار ومن ثم لا تكون له صفة في التوقيع على التمهيد المشار اليه وبالتالي فلا يصبح لهذا التمهيد أى اثر قبل المدعى عليه الثاني الذي لم يوقع عليه — لا اعتداد بذلك — لانه فضلا على ان الثابت حسبما سلف البيان ان المظنون ضده الاول قد وقع الاقرار المشار اليه ليس بصفته وصيا على شقيقه « المظنون ضده الثاني » فحسب وانما بصفته نائبا عنه كذلك وهذه الصفة الاخيرة وحدها كائنية في هذا الخصوص لاضفاء الشرمية على التمهيد المشار اليه طالما ان المظنون ضده الثاني قد ارتضى هذه النيابة عن شقيقه بوصفه راعيا له وقتنا على شئونه وذلك حين قدم ذلك التمهيد استيفاء لشروط قبوله بالتمهيد المتقدم ولم ينكرها حال بلوغه سن الرشد بما يعتبر قبولاً ضمنيًا لها فضلا على ذلك مجرد عدم تقديم قرار الوصاية لا ينهض في ذاته وبحكم اللزوم دليلا مقبولا على تخلف صفة الوصى عن المظنون ضده الاول اصلا او انتفاءها عنه ذلك انه متى كان قد اقر بقبول هذه الصفة له حين وقع التمهيد محل المنازعة فمن ثم يلزمه هذا الاقرار ما لم يثبت عدم صحته وهو ما لم يفعل ، واذا كان التمهيد الذي وقعه المظنون ضده الاول سواء

بصفته وصيا أو نائباً عن المظنون ضده الثاني سلباً في القانون على الوجه الذي سلف نيابته فلن الاقرار الذي وقع المظنون ضده الاول بصفته الشخصية بضمان تنفيذ التعمد الاول وهو التزام تابع للالتزام الاصلى . يعتبر بدوره قائماً على اساس سليم منتجا لآثاره .

(ملعن رقم ٢٥٩ لسنة ١٦ق — جلسة ١٥/١١/١٩٧٥)

قاعدة رقم (٧٦٠)

المبدأ :

توقيع المدعى على التعمد الخاص بالتدريس وهو ليس والدا أو وصيا على الطالب — افتراض وكلفته عن الطالب ما دام الطالب لم يجدها — التزامه مع الطالب برد نفقات الدراسة .

ملخص الحكم :

انه متى روعى ان هذا الشق من التعمد يقتل — على ما تدل عليه صيغته المعدة — سلفاً — توقيع والد الطالب أو وليه أو الوصى عليه بحسب الاحوال ولم يكن المدعى عليه الثاني أحد هؤلاء بالنسبة للمدعى عليه الاول ، فان ذلك لا يمكن حمله الا على محل النيابة أو الوكالة وهي الوكالة التي لم يجدها المدعى عليه الاول فيما قدمه شخصياً الى المحكمة من مذكرات ، بل انه اقر في هذه المذكرات بقيام التزامه برد المصاريف التي انفقت عليه وذلك جلياً ما هو مستفاد من طلبه اعفائه منها أسوة بزملاء له . ذكر اسماءهم ، فإذا اُصيب الى ذلك انه التحق فعلاً بالدار في أعقاب التعمد الذي وقع منه المدعى عليه الثاني وهو التعمد الذي يتخفى لصالحه ذلك في مجموعه على أن المدعى عليه الثاني كان مأذوناً من المدعى عليه الاول في التوقيع على التعمد نيابة عنه .

ومن حيث انه متى استسلم تعمد المدعى عليه الاول على الوجه المتقدم فلن التزام المدعى عليه الثاني ككافة هذا التعمد — وهو التزام تبعي — يقع صحيحاً ، ولا يجدى المدعى عليه الثاني ما دافع به من انه لم يوقع .

في الشق الثاني من التمهيد إلا على الجزء الخامس بتمهده يتفرغ الطالب للدراسة دون الجزء الخامس بالضمين ، ذلك أن هذا الشق وقد تناول فقرتين أحدهما خاصة بالكفالة والأخرى بتمهيد يتفرغ الطالب للدراسة ، إلا أن الثابت أن المدعى عليه الثاني ذيل هاتين الفقرتين بتوقيع واحد له في المكان المحدد لتوقيع ولي الأمر ، والذي لا مكان غيره — في هذا الشق من التمهيد ، الأمر الذي لا يدع مجالاً للشك في أن التوقيع يتناول هذا الشق بفقرتيه يؤكد ذلك ما أبداه المدعى عليه الثاني في محضر جلسة ١٠ مايو سنة ١٩٧٠ من استمداه لتبسيط المبلغ المطلوب ، بالإضافة إلى ما رده المدعى عليه الأول في مذكراته من الإشارة أن المدعى عليه الثاني بوصفه ضامناً له .

(طعن رقم ٦٩١ لسنة ٧٤٥ ق — جلسه ١٩٧٥/١/٢٥)

قاعدة رقم (٧٦١)

المبدأ :

إذا كان الثابت أن المدعى عليها الأولى وقعت اقراراً تمهيدت فيه بالالتزام بالخدمة لمدة خمس سنوات بعد تخرجها وقد وقع إلى جانبها المدعى عليه الثاني (والدّها) بصفته ولياً طبيعياً على كريمة القاصر ولم يتضمن التعهد الذي وقعه كل منهما ما يفيد كفالة المدعى عليه الثاني للمدعى عليها الأولى فإنه ينتفى القول بأن توقيع المدعى عليه الثاني ينطوي على تضامنه في أداء الالتزام وكفالة كريمة في أداء المبلغ المطلوب — أسس ذلك أنه تطبيقاً لحكم المادة ٧٧٢ من القانون المدني يجب أن يكون رضا الكفيل بكفالة المدين رضا واضحاً لا غموض فيه — انصرف أثر التمهيد في هذه الحالة إلى المدعى عليها الأولى وحدها — أسس ذلك أن الولاية نوع من أنواع التبعية القانونية تجل فيها إرادة الولي محل إرادة القاصر مع انصراف الأثر القانوني إلى ذلك الأخير .

بلفس الحكم :

من حيث أن الثابت من الأوراق أن مجلس إدارة الهيئة التعليمية للمنتك الحقيقية كان قد وافق بجلسته الممتدة في ١٨ من أبريل سنة ١٩٥٩ على الحاق عشر فتيات من كريمات المملكين بالهيئة بمدرسة التبريز التابعة لبرة محيد على بصير القدية لتطبيعهم من التبريز نهيدا لتعيينهم عند انشاء المستشفى الجديدة ، وعلى أن تكون مدة الدراسة ثلاث سنوات ولن تدفع الهيئة المذكورة للمدرسة ثلاثة جنيهات شهريا مقابل غذاء وكساء ويجب كل طالبة بالمدرسة واشترط للاتحاق بهذه المدرسة أن تكون الطالبة حاصلة على شهادة الابتدائية أو ما يعادلها ولا يقل سنها عن ١٨ سنة ولا يزيد عن ٢١ سنة ، وأن توقع تمهدا تلتزم فيه بالخدمة بعد تخرجها بمستشفى الهيئة لمدة خمس سنوات على الأقل . وقد تقدمت المدعى عليها الاولى للاتحاق بهذه المدرسة ووقعت اقرارا وتمهدا « تضمن التزامها بخدمة مستشفى الهيئة المذكورة بعد تخرجها وذلك لمدة خمس سنوات على الأقل ، كما وقع على الاقرار المشار اليه ، المدعى عليه الثاني بوصفه « والد الطالبة وولى أمرها » وقد استمرت المدعى عليها الاولى في الدراسة مدة ٢٤ يوما ١ شهر ٢ سنة من ٢ من يناير سنة ١٩٥٢ حتى ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥٥ ثم انقطعت عن الدراسة دون سبب أو عذر مقبول .

ومن حيث أن المادة (٧٧٣) من القانون المدني تنص على أنه لا تثبت الكفالة الا بالكتابة ولو كان من الجائز اثبات الالتزام الاصلى بالبينه ، فان مقتضى ذلك أن يكون رضاء الكفيل بكفالة المدين رضاء واضحا لا غموض فيه ، ولما كان التعهد الذى وقعه كل من المدعى عليها الاولى والمدعى عليه الثانى لم يتضمن ما يفيد كفالة المدعى عليه الثانى للمدعى عليها الاولى ، فانه لا يسوغ الأمر كفضك القول بأن المدعى عليه الثانى قد كفل المدعى عليها الاولى في المبلغ المطلوب ، وينتفى فيما لذلك الادعاء بأن توقيع المدعى عليها على التعهد المذكور ينطوى على تضامنها في اداء الالتزام اخذا في الاعتبار أن الثابت أن المدعى عليه الثانى وقع التعهد بوصفه وليا على ابنته المدعى عليها الاولى التى كانت قاصرا عندئذ .

ومن حيث أنه لما كان المدعى عليه الثانى قد وقع التعمد المشار اليه بجانب توقيع كريمة المدعى عليها الاولى بصفته وليا طبيعيا عليها ، وكانت الولاية نوعا من انواع النيابة القانونية تحل بها ارادة الولي محل ارادة القاصر مع انصراف الاثر القانونى الى ذلك الآخر ، فان اثر التعمد ينصرف الى المدعى عليها الاولى وحدها ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب وقضى بالزام المدعى عليه الثانى بضمان المدعى عليها الاولى في اداء المبلغ المحكوم به نالته يكون خالف القانون ويتمين لذلك تعديله .
يرفض الدعوى بالنسبة للمدعى عليه الثانى .

(طعن رقم ٨٢١ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٢١)

قاعدة رقم (٧٦٢)

المبدأ :

للمحكمة أن تتحقق من سلامة الاوراق دون حاجة الى الاحالة على خبير ،
اذا دُفع ادّعاء بالتزوير في تعهد الكفيل .
ملخص الحكم :

اذا ما طعن بالتزوير في تعهد الكفيل بالزامه بالتضامن مع الطرف الاول في سداد النفقات والرواتب التى صرفت للآخر اثناء اجازته الدراسية ، فمن حق المحكمة في سبيل استجلاء الحقيقة أن تناقش الخصوم وكل من ورد توقيعهم على التعمد المطعون فيه بالتزوير ، كما لها ان تجرى المضاهاة في دعوى التزوير بنفسها دون الاستعانة بخبير ، اذ للقاضي ان يبنى قضاءه على ما يشاهده بنفسه في الاوراق المطعون فيها بالتزوير باعتباره صاحب التقرير الاول في كل ما يتعلق بمقتضى الدعوى .

(طعن رقم ٨٨٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٥)

ملحقاً - الالتزام الاصلى والالتزام التيمى

قاعدة رقم (٧٦٢)

المبدأ :

التعهد برد نفقات التعليم بالمدرسة الثانوية للبريد - الالتزام الاصلى
على الطالب والالتزام التيمى على التفتيل - يُلزم الالتزام الاصلى على علق
الطالب ولو لم يصدر عنه تعهد مكتوب .

ملخص الحكم :

ان قرار رئيس اجمهورية رقم ١٦٢٠ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المدرسة
الثانوية للبريد يحدد فى المادة الثانية منه شروط القبول بالمدرسة
ويشترط فمين يقبل بها شروطاً منها ان يقدم كفيلاً مقتدرًا يتعهد بالتضامن
مع الطالب برد نفقات التعليم وقدرها ٢٥ جنيهاً عن كل سنة دراسية
وكذلك ثمن الكتب والادوات التى تصرف للطالب والمكافآت الشهرية
والمزايا العينية التى تمنح له ، وذلك فى حالة فصل الطالب بسبب سوء
السيرة ، وتنص المادة ١٩ على أن يلتزم خريج المدرسة بالعمل فى هيئة
البريد مدة لا تقل عن خمس سنوات من تاريخ تعيينه ، واذا رفض التعمين
او ترك الخدمة او فصل تأديبياً قبل انقضاء المدة المذكورة الزم مع كفيله
بالتضامن بإداء المبالغ المبينة بالفقرة الثامنة من المادة الثانية سلفه الذكر ،
وقد أصدر وزير المواصلات فى ٦ من نوفمبر سنة ١٩٦١ القرار رقم ٢٥٥
لسنة ١٩٦١ باللائحة الداخلية للمدرسة تضمن فى الفقرة (د) من المادة
الرابعة منه أن يقدم الطالب طلب الالتحاق بالمدرسة على استمارة خاصة
تعدّها هيئة البريد مصحوبة ببعض الاوراق منها تعهد من الطالب وكفيله
بمضاهمين بالالتزام الطالب بالانتظام فى الدراسة والعمل بالهيئة بعد التخرج
مدة لا تقل عن خمس سنوات ، ويأداء المبالغ المبينة فى البند الثامن من
المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية سلف الذكر فى حالة الاخلال
بهذا الالتزام او فصل الطالب من المدرسة بسبب سوء السيرة .

ومن حيث ان المدعى عليه وقد كفل الطالب لدى تقديمه للاتحاق بالمدرسة ~~بالتفويض~~ للبريد في رده تحققت تحفيته وثمن ما يصرف اليه من الكتب والادوات وما يمتح له من مكلفات ومزايا عينية ، اذا ما فصل من الدراسة بسبب سوء المسيرة او الانقطاع عن المدرسة او الرسوب المتكرر او اذا رفض العمل بهيئة البريد مدة لا تقل عن خمس سنوات او فصل تأديبيا خلالها ، فان دلالة ذلك ان المدعى عليه قد كفل الطالب المذكور بناء على طلب هذا الاخير التزاما منه بما اوجبه القرار الجمهوري رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦١ في الفقرة ثلثا من المادة الثالثة منه سالفه للبيان ، من ان يقدم طالب ~~الالتحاق~~ بهذه المدرسة كجيلا مقبلا يتمدد بالتضامن معه برد النفقات المشار اليها اذا ما اخل بالتزاماته ، وما قضى به قرار وزير المواصلات رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٦١ في الفقرة (د) من المادة الرابعة منه المتقدم ذكرها والتي حملت الطالب دون سواء عبء التقديم بطالب الالتحاق مصحوبا بتممه وكميله متضامنين بالتزام الطالب بالانتظام في الدراسة والعمل بالهيئة بعد التخرج مدة لا تقل عن خمس سنوات او اداء المبلغ المبينة في البند الثامن من المادة الثانية من القرار الجمهوري سالف الذكر في حالة الاخلال بهذا الالتزام او فصل الطالب لسوء سيره .

ومناد ذلك كله ان الطالب هو الذي قدم المدعى عليه لبتعمده بالتضامن معه في تنفيذ الالتزام المذكور ، ومؤداه قيام التزام اصلى على عاتق الطالب المذكور يلتزم بقتضاه برد المبلغ ثلثة الف ذكر الى هيئة البريد في حالة اخلاله بالتزاماته التي نص عليها القرار الجمهوري رقم ١٦٢ لسنة ١٩٦١ وقرار وزير المواصلات رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٦١ سلفا الذكر ، والتي ردها التعمد الموقع من المدعى عليه ، وهذا الالتزام وان لم يكن مكتوبا الا ان قرائن الحال - التي سلف بيئتها - تقطع بقيامه اخذا في الاعتبار انه وليد عقد اداري تكبلت له اركنته الاساسية ، وان العقد الإداري لا يشترط ان يكون دائما مكتوبا . وعلى ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد جلبه الصواب فيها انتهى اليه من عدم وجود التزام اصلى عليه الطالب ومن ان كسالة المدعى عليه تكون من ثم غير قائمة لورودها على غير محل .

(ملعن رقم ١٤٢ لسنة ١٦ ق - جلسة ١١/١٦/١٩٧٤)

ملحظة رقم (٧٦٤)

المسألة :

إذا كان الثابت أن المدعى عليه الثاني قد كفل المدعى الأول لدى القيمة
الالتحاق بالمدرسة الثانوية للبريد في رد نفقات تعليمه وضمن الكتب والأدوات
وقية المكافآت التي تمنح له — فصل من المدرسة بسبب سوء السيرة أو
الرسوب أو الانقطاع دون إخطار فإن دلالة ذلك أن المدعى عليه الثاني
قد كفل المدعى عليه الأول بناء على طلب هذا الأخير التزاما بما أوجبه القرار
للجمهورية رقم ١٦٢٠ لسنة ١٩٦١ بقضاء المدرسة الثانوية للبريد من أن
يقدم طالب الالتحاق بهذه المدرسة كميلا يقدم طالب الالتحاق بهذه المدرسة
مقتدرا يتمتع بالتضامن معه برد النفقات المتأخر إليها إذا إخل بالتزامه — مفيد
ذلك أن المدعى عليه الأول هو الثاني قدم المدعى عليه الثاني فيتمتع بالتضامن
معه في تنفيذ الالتزام المذكور ومن مؤداه قيام التزام أصلي على عاتق المدعى
عليه الأول يلتزم بمقتضاه برد المبالغ آتية الذكر إلى هيئة البريد في حالة
إخلاله بالتزاماته التي نص عليها القرار الجمهوري سالف الذكر — هذا
الالتزام وإن لم يكن مكتوبا إلا أن قرآن الحاق قطع بقيامه — استفس ذلك
أنه ولقد عقد إداري تكلفت لركنك الأساسية وأن العقد الإداري لا يشترط
دائما أن يكون مكتوبا .

ملخص الحكم :

إن الثابت بالورائق أنه لدى العقاق المدعى عليه الأول (. . . .)
بليبيا بالمدرسة الثانوية للبريد ، وقع المدعى عليه الثاني (. . . .)
في ٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٢ بوصفه وليا على الأول الأول عوضا عن والده
للانق ، ورقة صحت بطلب التحاق الطالب المذكور بالمدرسة مبنيا بها

البيانات الخاصة به ، وإن سببه في أكتوبر سنة ١٩٦٢ خمسة عشر عاما وستة أشهر ويومان ، وفيلت هذه الورقة بتمهيد معنون بعبارة « تمهيد الكتيب المقترح » تضمن ما نصه « اتمهد أنا الكليل للطلاب » بأن ادفع لهينة البريد نفقات تعليمية وقدرها خمسة وعشرون جنيها عن كل سنة دراسية ، وكذلك ثمن الكتب والادوات التي تصرف له وكذا المكافآت الشهرية أو المزايا العينية التي تمنح له وذلك في حالة فصله من المدرسة لأحد الأسباب الآتية : (٣) الانقطاع عن الدراسة خمسة عشر يوما متتالية دون اخطار ، وكذلك في حالة عدم قيامه بتنفيذ الالتزام بالمثل بهيئة البريد مدة لا تقل عن خمس سنوات من تاريخ تعيينه ، أو فصله فصلا تاديبيا قبل انقضاء المدة المذكورة — وفي ظهر هذه الورقة وقع المدعى عليه الثاني على اقرار آخر بتمهده بملاحظة سلوك الطالب واخبار المدرسة في حالة انقطاعه عنها بسبب غيابه . وفي ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٦٥ قررت المدرسة فصل المدعى عليه الاول بسبب انقطاعه عن المدرسة بصورة متصلة لمدة زادت على خمسة عشر يوما ، وطالبت المدعى عليه الثاني في ١٥ من فبراير سنة ١٩٦٦ بالمبلغ المستحق بسبب عدم تنفيذ الالتزام بالتمهيد به ، وجعلتها ١٢٢٦١ جنيها تمثلت في ١٤٨٦٠ جنيها قيمة المكافآت الشهرية و ٢٧٤٠١ جنيها ثمن ملابس رسمية و ٥٠ جنيها نفقات تعليم ، فامتنع عن الوفاء .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٢٠ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المدرسة الثانوية للبريد يحدد في المادة الثانية منه شروط القبول بالمدرسة ويشترط فيه أن يقبل بها شروطا منها أن يقدم كفيلا مقتردا بتمهيد بالتضامن مع الطالب برد نفقات التعليم وقدرها ٢٥ جنيها عن كل سنة دراسية وكذلك ثمن الكتب والادوات التي تصرف للطلاب ، والمكافآت الشهرية والمزايا العينية التي تمنح له ، وذلك في حالة فصل الطالب بسبب سوء السيرة ، ونصت المادة ١٩ على أن يلزم خريج المدرسة بأن يعمل في هيئة البريد مدة لا تقل عن خمس سنوات من تاريخ تعيينه ، وإذا رفض التعيين أو ترك الخدمة أو فصل تاديبيا قبل انقضاء المدة المذكورة ألزم مع كفيله بالتضامن بأداء المبلغ المبينة بالمادة الثانية سالفة الذكر ، وقد أصدر وزير المواصلات في ٦ من نوفمبر سنة ١٩٦١ القرار رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٦١ باللائحة الداخلية للمدرسة الثانوية للبريد ، تضمن في الفقرة (د) من

المادة الرابعة ان يقدم الطالب الالتحاق بالمدرسة على استمارة خالصة تحملها هيئة البريد مصحوية ببعض الاوراق منها تعهد من الطالب وكيله متضامين بالتزام الطالب بالانتظام في الدراسة والعمل بالهيئة بعد التخرج مدة لا تقل عن خمس سنوات ، وباداء المبلغ المبينة في البند الثامن في المادة الثانية من القرار الجمهوري سلف الذكر في حالة الاخلال بهذا الالتزام او فصل الطالب من المدرسة بسبب سوء السيرة .

ومن حيث ان المدعى عليه الثاني وقد كهل المدعى عليه الاول لدى تقبمه للالتحاق بالمدرسة الثانوية للبريد في رد نفقات تعليمية وشن الكتب والادوات وقيمة المكلفات والمزايا التي تمنح له ، اذ فصل من المدرسة بسبب سوء السيرة او الرسوب سنتين متتاليتين في سنة دراسية واحدة او الانتطاع دون اخطار مدة خمسة عشر يوما متتالية . او اذا رفض العمل بهيئة البريد مدة لا تقل عن خمس سنوات او فصل تأديبيا قبل انتقضاء المدة المذكورة ، فان دالة ذلك ان المدعى عليه الثاني قد كهل المدعى عليه الاول بناء على طلب هذا الاخير التزاما منه بما اوجبه القرار الجمهوري رقم ١٦٢ لسنة ١٩٦١ في الفقرة ثامنا من المادة الثانية منه سلفه الذكر من ان يقدم طالب الالتحاق بهذه المدرسة كهيلا مقتدرا يتعهد بالتضامن معه برد النفقات المشار اليها اذا اخل بالتزاماته ، وما قضى به قرار وزير المواصلات رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٦١ في الفقرة (د) من المادة الرابعة منه المتقدم ذكرها التي حلت الطالب دون سواء عبء التقدم بطلب الالتحاق مصحوبا بتعهده وكيله متضامين بالتزام الطالب بالانتظام في الدراسة والعمل بالهيئة بعد التخرج مدة لا تقل عن خمس سنوات او اداء المبلغ المبينة في البند الثامن من المادة الثنية من القرار الجمهوري سلف الذكر في حالة الاخلال بالالتزام المشار اليه . ومفاد ذلك كله ان المدعى عليه الاول هو الذي قدم المدعى عليه الثاني ليتعهد بالتضامن معه في تنفيذ الالتزام المذكور ، ومن مؤداه قيام التزام اصلى على عاتق المدعى عليه الاول يلتزم بمقتضاه برد المبلغ آتفة الذكر الى هيئة البريد في حالة اخلاله بالتزاماته التي نص عليها القرار الجمهوري سلف الذكر ، وتلك التي تضمنها قرار وزير المواصلات رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٦١ والتعهد الذي وقعه المدعى عليه الثاني وهذا الالتزام وان لم يكن مكتوبا الا ان قرآن الحال على ما سلف بيانه تطع بقبوله اخذا في الاعتبار انه وليد عقد اداري تكاملت

له أركنته الأساسية : وأن المدعى الإدارى لا يشترط دائما أن يكون مكفولا .
وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد جالب الصواب فيما اتهم فيه من عدم
وجود التزام أصلى على المدعى عليه الأول بكفله المدعى عليه الثانى .
(طعن رقم ٧ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٦/١/٢) .

قاعدة رقم (٧٦٥)

المبدأ :

التمهيد برد مصروفات دراسية بمعهد المعلمين العالي الصناعى - عدم
توقيع الطالب على التمهيد - عدم وجود لائحة تلزمه برد المصروفات الدراسية
- التحلى الطالب بالتمهيد لا يكفى للقول بأنه اراد الالتزام بالتمهيد - تمهيد
والد الطالب بطريق التفصيل مع نجله بدفع مصروفات التعليم بهذا المعهد
في حالة الإخلال بالالتزام - تمهيد في هذا الشأن هو التزام أصلى تضامنى
وليس التزاما تبعا (كفالة) يدور وجودا وعدما مع التزام آخر - التزام
والد الطالب كمدعى أصلى برد نفقات التدريس في الحالات الواردة بتمهيد .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه بالنسبة الى المدعى عليه الأول فانه لا تثريب على الحكم
المطعون فيه حين قضى بعدم التزام المكور بالتمهيد مستندا في ذلك الى
عدم توقيعه عليه من ناحية وإلى عدم وجود لائحة تلزمه برد المصروفات
الدراسية من ناحية أخرى ، ولهذا فإن ظروف الحال لا تكفى للقول بأن
مجرد التحاقه بالمعهد يعتبر موقفا قاطعا في دلالته على أنه اراد الالتزام
بالتمهيد السلف بيته أحكمه .

ومن حيث أنه بالنسبة الى وريثة المدعى عليه الثانى - ومن بينهم
المدعى عليه الأول - فإن هذه المحكمة تعمل على توقيع مورثهم على التمهيد
وتلتزم عن انكار هذا التوقيع الذى تم من جانب مجلس هؤلاء الورثة
لأنه بالرجوع الى أصل التمهيد المودع بملف المدعى عليه الأول تبين أن توقيع

المورث المذكور على التعمد قد شهد عليه اثنان من رجال الادارة (بطوخ قلوبوية) بأنه قد تم بلصقله املهما وضيق على توقيع الشاهدين بامور مركز طوخ بتوقيعه ويختم المركز وتحت تأشيرة « يعمد تحت مسئولية الموقعين عليه » وهذه كلها امور تكفى للاعتناع بصحة امضاء المورث على التعمد الذى جرت عباراته على النحو الفالى « لعمد بطريق التفضلين مع نجلى فى الالتحاق بمعهد المطحن بصفى ، بدفع مصروفات التعليم بهذا المعهد اذا لم يتم بالتدريس مدة الخمس سنوات التالية لاتمام الدراسة على حسب الشروط التى تقرها وزارة التربية والتعليم او اذا ترك المعهد بغير عذر مقبول او فصل لاسباب تأديبية » ويتضح من ذلك ان التزام المورث طبقا لعبارة التعمد الصريحة هو التزام تضللى وليس التزاما تعميلا (كفالة) يدور وجودا وعملا مع التزام آخر ، اى ان هذا المورث معين اصلى برد نفقت التدريس فى الحالات الواردة فى تعمه .

ومن حيث انه يبين من ملف المدعى عليه الاول انه قضى بالمعهد سبع سنوات دراسية ، وانه عين مدرسا عقب تخرجه بدرجة نجع حصادى الصناعية بالقرار المعتمد بتاريخ ١٤/٣/١٩٦٢ ورفع اسمه من الخدمة اعتبارا من ١/٩/١٩٦٢ لانقطاعه عن العمل اكثر من خمسة عشر يوما بدون اذن وبهذا تتحقق الواقعة الموجبة لرد المصروفات الدراسية طبقا للتعمد وهى عدم خذيه الوزارة مدة الخمس سنوات التالية مباشرة للتخرج وجلة هذه المصروفات مائة واربعون جنيهها بواقع عشرين جنيهها عن كل سنة دراسية او جزء منها ومقدار هذه المصروفات موضح فى النصف العلوى من الورقة المشتعلة على التعمد ، ويقع بناء على ذلك الغاء الحكم المطعون فيه والزام ورثة المدعى عليه الثانى فى حدود ما آل الى كل منهم من تركة مورثهم بان يدفعوا للوزارة المدعية ببلغ مائة واربعين جنيهها والنفوائد القانونية المستحقة عن هذا المبلغ بواقع ٤٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية به الحاصلة فى ٢١/١٢/١٩٦٧ حتى تلم السداد والمصروفات .

قاعدة رقم (٧٦٦)

تقييدها :

تعهد بالانتظام في الدراسة وبالمعمل في التدريس بعد التخرج — توقيعه
من شخص ليست له صفة في التوقيع نيابة عن الطالب — لا يترتب عليه أى
الالتزام أصلى أو تبعى .

ملخص الحكم :

انه وقد ثبت أن المدعى عليه الثانى ليس هو والد المدعى عليه الاول
ولا وليه الطبيعى ، وقد خلت الأوراق مما يدل على أن له أية صفة قانونية
أخرى في التوقيع نيابة عنه على الاقرار محل المنازعة ، فان توقيعه على
الاقرار المشار اليه بصفته والد المدعى عليه الاول ووليّه الطبيعى ، لا يكون
له أى اثر قانونى في حق هذا الاخير ، وبالتالي فليس ثمة عقد قد انمقد
بين المدعى عليه الاول وجهة الادارة ، رتب في ثمة المدعى عليه المذكور أى
التزام قبل المحافظة المدعية ، بالانتظام في الدراسة أو بسداد نفقات
تعليمية في حلة اخلاله بهذا الالتزام أو فصله ، ولا حجة في القول بقيام
وكالة ضمنية من المدعى عليه الاول للمدعى عليه الثانى في التوقيع نيابة
عنه عند التحاقه بدار المعلمين ، اذ أن المدعى عليه الاول لم يحضر في أى
جلسة من الجلسات التى نظرت فيها الدعوى أو الطعن ، وليس له أى
دفاع فيها ، يمكن أن يستفاد منه أنه اذن للمدعى عليه الثانى في التوقيع
نيابة عنه أو أنه اجاز توقيعه أو سلم بأى اثر له .

ومن حيث أن توقيع المدعى عليه الثانى على الاقرار محل المنازعة
بصفته الشخصية باعتباره ضامنا يرتب في ذاته التزاما تبعيا هو ضمان
تنفيذ التزام المدعى عليه الاول .

ومن حيث أنه وقد ثبت أنه ليس ثمة التزام قد ترتب في ذمته
نتيجة هذا العقد قبل المحافظة المدعية ، فان التزام المدعى عليه الثانى

وهو التزام تيمى للالتزام المدعى عليه الاول الاصلى ، يكون قد ورد على غير محل ومن ثم فهو غير قائم قانونا اذ ان قيمته مرهون بقيام الالتزام الاصلى الذى يكمله .

(طعن رقم ١٣٧٨ لسنة ١٣ ق — جلسة ١١/٢/١٩٧٢)

قاعدة رقم (٧٦٧)

المبدأ :

تعهد بالانضمام في الدراسة والعمل في التدريس بعد التخرج — توقيعه من والدة الطالبة نيابة عنها وهى ليست وصية عليها — لا يترتب عليه أى التزام اصيل أو تيمى .

ملخص الحكم :

ان المدعى عليها الثانية بصفتها وليا طبيعيا على ابنتها المدعى عليها الاولى وقعت على التعهد السالف الذكر كما وقعت بصفتها الشخصية على تعهد آخر بانها تضمن تنفيذ التعهد المشار اليه اعلاه والمصادر منها بصفتها وليا على ابنتها العالمة وسداد كافة المبرورات ، ولما كانت الولاية الطبيعية لا تكون الا للاب او الجد اما الام فلا تكون الا وصية على اولادها وليس فى الاوراق ما يثبت صفة المدعى عليها الثانية كوصية على ابنتها المدعى عليها الاولى وبذلك يكون التعهد الذى وقعته بهذه الصفة ليست له اية قيمة قانونية ولا ينتج اى اثر فى مواجهة المدعى عليها الاولى ، ويتمين لذلك عدم الاعتداد به ، واذا كان التعهد الاصلى قد فقد قيمته القانونية فان التعهد الخاص بالضممان وهو تعهد تابع يصبح بالتالى عديم القيمة .

(طعن رقم ١٤٢٠ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٧٢)

رابعا — اعذار غير مقبولة الانسحاب عن الدراسة

قاعدة رقم (٧٨)

المبدأ :

تطوع الطالب في الجيش لا يعد سببا مقبولا للتخلل من التمتع بالمواظبة على الدراسة .

ملخص الحكم :

ولئن كان التطوع في الجيش شرفا لا يدانيه شرف الا أنه ليس من الاسباب القانونية المسقطه للالتزام والقول بأن التطوع بالجيش يعتبر سببا مقبولا يتخلل به المدين من التزامه قد يدفع بأى مدين الى التطوع في الجيش تنصلا من الوفاء بالتزامه ويصبح من هذا الشرف وسيلة لتحقيق اهداف غير نبيلة ، هي التخلل من الالتزامات ، ومن المجاهلة الصريحة للمبادئ القانونية أن يتخذ الانسان من عمله الاختيارى مبررا للاخلال بالتزاماته .

(طعن رقم ٢٤٩ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٣)

قاعدة رقم (٧٩)

المبدأ :

تمتع الطالب بمواصلة الدراسة في معهد معين بمحاضرة معينة — انقطاعه عن الدراسة بهذا المعهد — يعتبر اخلايا بتمعهده ولو اتفق بمعهد مماثل في محافظة اخرى .

هى ولى امرها المدعى عليه الثانى — بطريق التفضلين برد جميع المبالغ والنفقات التى صرفت عليها أثناء فترة دراستها بالتطبيق للمادة (٢٥) من لائحة مدرسة مساعدات الممرضات . وقد وقع على هذا المعهد كذلك المدعى عليه الثانى بما يفيد تفضلينه مع ابنته فيها القزمت به . ويتقارخ ٢٤ من فبراير سنة ١٩٦٣ عينت المدعى عليها الاولى بوظيفة مساعدة ممرضة الا انها انقطعت من العمل بدون اذن اعتبارا من ٣٠ من يونيه سنة ١٩٦٤ فحرر مدير شؤون الطالبين فى ٣ من سبتمبر سنة ١٩٦٤ مذكرا رغبها الى مدير مستشفيات جامعة القاهرة جاء فيها انه ورد من مستشفى المنيل الجامعى كتاب مؤرخا ٢٦ من اغسطس سنة ١٩٦٤ يفيد ان مساعدة الممرضة انقطعت عن العمل اعتبارا من ٣٠ من يوليه سنة ١٩٦٤ وانتهت المذكرة الى طلب فصلها من الخدمة اعتبارا من تاريخ انقطاعها عن العمل بسبب الغياب بدون عذر اكثر من عشرة ايام ومطالبتها بالمبلغ التى حصلت عليها والتكاليف التى انفقت عليها أثناء الدراسة بالتطبيق للمادة (٢٥) من لائحة المدرسة المذكورة . ويتقارخ ٣ من سبتمبر سنة ١٩٦٤ صدر قرار مدير علم مستشفيات جامعة القاهرة بفصل المدعى عليها الاولى اعتبارا من ٣٠ من يوليه سنة ١٩٦٤ تاريخ انقطاعها عن العمل بدون اذن . ويتقارخ ٩ من سبتمبر سنة ١٩٦٤ تقدم المدعى عليه الثانى — والد مساعدة الممرضة المذكورة — بطلب اوضح فيه ان ابنته انقطعت عن العمل بسبب امسائه واولاده بالحمى وكنت تقوم على خدمتهم جميعا ، والتمس قبول هذا العذر واعادتها الى العمل وبعرض هذا الطلب مشفوعا بصحيفة جزاءات المذكورة التى تضمنت سبق توقيع جزاء على المدعى عليها الاولى بسبب الانتطاع عن العمل بدون اذن على مدير علم المستشفيات قرر حفظ هذا الطلب .

ومن حيث انه يبين مما تقدم أن المدعى عليها الاولى قد تخلفت عن تنفيذ التزامها عينيا بانقطاعها عن العمل بدون عذر لمدة ازيد من عشرة ايام متتالية الامر الذى أدى الى انتهاء خدمتها .

ومن حيث أن الاصل أنه اذا استحال على المدعين لسببه راجع اليه أن ينفذ التزامه عينيا حكم عليه بالتعويض وأنه لا يعفيه من الالتزام.

بالتعويض الا اثبات ان استحالة التنفيذ قد نشأت عن سبب اجنبى لا يد له فيه وأن السبب الاجنبى اما أن يكون قوة القاهرة ليس من سبيل الى دفعها أو أن يكون فعلا خاطئا من ذات الدائن أو ناتج من فعل الغير .

ومن حيث أن الاسباب التى تدرا المسئولية عن المدعى عليها الاولى متخلفة فى هذه الدعوى اذ الثابت انها وحدها وبراءتها قد امتنعت عن تنفيذ التزامها بانقطاعها عن العمل ومن ثم تلزم هى وولى امرها المدعى عليه الثانى بالتضامن بالتعويض النقدي ، ولا يغنى المدعى عليها الفرع بمرض اسرتها اذ فضلا عن أن هذا المرض — فيما لو صح ذلك قد قلم فى اسرتها وليس فى شخص المدعى عليها الاولى بما لا يترتب عليه الحيلولة بينها وبين اداء عملها فلن جهة الادارة لم تقبل هذا العذر كذلك لا يفيد المدعى عليها الاولى أن والدتها كانت مريضة بمرض خبيث وتوفيت متأثرة به بعد ثمانى سنوات من فصلها ذلك لأن هذه الواقعة حتى لو صحت مانها لا ترقى الى السبب الاجنبى أو القوة القاهرة التى تدرا المسئولية عنها كما ان مطالبة المدعى عليها الاولى بأن ترجع الى عملها مرة أخرى لا يصلح بذاته سببا لدفع مسئوليتها العقدية التابعة من التعمد الذى وقعته هى وولى امرها المدعى عليه الثانى عند التحاقها بالمدرسة ذلك ان اعلقتها الى عملها هو من قبيل التعيين الجديد الذى تترخص فيه الجهة الادارية بما تراه متفقا والمصالح العام وحسن سير المرفق .

ومن حيث انه متى كان ذلك ما تقدم فان الحكم المطعون فيه قد ذهب غير هذا المذهب يكون قد خالف القانون ومن ثم يتعين القضاء بالفائه وبإلزام المدعى عليها بتضامنين بأن يدفعها للمدعى بصفته مبلغ ٧٤٧٦٩ جنيهها والفوائد القانونية بواقع ٤٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة فى ٦ من يناير سنة ١٩٦٦ حتى تملأ المسداد مع الزامها المبروفات .

قاعدة رقم (٧١)

إليها :

تعهد الطالب بالتعلم دراسته وتعليمه بالتدريس مدة محدودة بعد انماها
— التزامه مع ولي امره على وجه التضامن برد جميع ما أتفقته الوزارة في
تعليمه اذا ما انقطع عن الدراسة لغرض عذر مقبول أو فصل بسبب تأديبي أو
اذا لم يتم بالتدريس المدة المحددة — فصله بسبب عدم اداء الرسوم المقررة
وما نالها من المصروفات الإضافية — يعتبر بمثابة انقطاع عن الدراسة لغرض
عذر مقبول — امس ذلك ان هذه الرسوم والمصروفات اجبارية وعدم
ادائها يترتب بصقة حتمية فصل الطالب من المدرسة اذا لم يؤديها وفقا
للقواعد التنظيمية السارية — احتجاج ولي امر الطالب بفرقه التسييد الذي
منعه من سداد هذه الرسوم — لا يرفع مسئوليته مادام لم يثبت ان فرقه
يجمل اداء هذه الرسوم الاجبارية مستحيلا — وانه حلت طارئ بعد
التمدد ، مستحيل الدفع ، غير ممكن التوقع طبقا للقواعد العامة في المسؤولية
المقيدة .

ملخص الحكم :

اذا كان الكتاب من مطالعة التعهد الموقع عليه من المدعى عليه ونجله
انه يتضمن الالتزام بان يتم نجل المدعى عليه دراسته بمدرسة المعلمين
العامة بالاسكندرية وان يقوم بالتدريس مدة الخمس السنوات التالية
لاتمام دراسته بالمدرسة المذكورة وفي حالة اخلاعه بهذا الالتزام بان يخرج
من المدرسة لعذر غير مقبول قبل اتمام الدراسة أو يفصل منها لاسباب
تأديبية أو اذا لم يتم بالتدريس مدة الخمس السنوات المذكورة يترتب
في ذمته مع المدعى عليه بطريق التضامن التزام آخر هو رد جميع
ما أتفقته الوزارة عليه بواقع خمسة عشر جنيها مصرية عن كل سنة
دراسية أو جزء منها للتدريس الخارجى .

إذا كان ذلك وكان لا شيعة في أن القواعد التنظيمية التي كانت سارية
أبان واقعة الدعوى كانت تلزم طلبة المدرسة المذكورة بإداء ثمن الزي
الصكري ورسوم التلاميذ الصحي والنشاط الاجتماعي وما إليها من
المجروفات الإضافية وترتب بصفة حتمية على عدم أدائها فصل الطالب
الذي لم يؤدها من المدرسة فانه ملامت المدرسة بحكم القواعد التنظيمية
مسألة الذكر لا تلك الترخيص في فصل الطالب الذي لا يؤدي
الرسوم المذكورة — فان عدم أدائها الذي يترتب عليه الفصل بقوة القانون
يعتبر بمثابة الانقطاع عن الدراسة وملامت تلك الرسوم اجبارية
لا يجوز الاعفاء منها فان هذا الانقطاع يعتبر أنه بقوة القانون يفرض
عذر مقبول .

ومن ثم فانه مادام المدعى عليه لا ينزاع في أنه لم يؤد الرسوم مسألته
البطلان ، فانه يكون بصفته قد أخل بالالتزام اتعلم الدراسة لأن عدم أداء
تلك الرسوم يعتبر لما تقدم بمثابة الانقطاع عن الدراسة بفرض عذر
مقبول ونتيجة لاخلاله بهذا الالتزام الاصلى يكون قد ترتب في ذمته
بحسب التمهيد المأخوذ عليه للالتزام آخر هو رد جميع ما أنفقته الوزارة
من مصروفات بواقع خمسة عشر جنيها مصرياً عن كل سنة دراسية
أو جزء منها .

ولا وجه لاحتجاج المدعى عليه بفقرة التشديد ذلك بأن القاعدة العامة
أن المسؤولية العقابية لا ترتفع الا اذا أثبت المدين أن الالتزام قد استحال
تنفيذه بسبب اجنبى لا يد له فيه كحادث مفاجىء أو قوة قاهرة .
والمدعى عليه لم يثبت أن فقره الذى يدعيه يجعل اداءه للرسوم الاجبارية
الدفع ، غير ممكن التوقع — وهى خصائص الحوادث المفاجىء والقوة
القاهرة بل انه لا دليل اطلاقاً على ادعاءه من فقر شديد .

قاعدة رقم (٧٧٢)

المبدأ :

تمهد بالتريس — التزام الطالب بنفع المصروفات المدرسية اذا اخل بتمهده بالاستمرار في الدراسة واشتغاله بمهنة التدريس بمدارس وزارة التربية والتعليم بعد التخرج — الرسوب المتكرر في فرقة واحدة المقاد الى عدم ملامة استعداده الطبيعي للنوع معين من الدراسة — اعتباره عذرا مقبولا يبرر الانقطاع عن الدراسة ويحل من الالتزام بنفع المصروفات المدرسية .

ملخص الحكم :

اذا كان الثابت ان المدعى عليها الاولى التحقت طالبة مستجدة بالمعهد في العام الدراسي ١٩٥٣/٥٢ فرسبت وبقيت للاعادة بالسنة الاولى في العام الدراسي ١٩٥٤/٥٢ فرسبت للمرة الثانية ، ولو لم تلغ اللائحة التي كانت مارية وقتئذ لكانت قد فصلت من المعهد لرسوبها نسفتين متتاليتين في فرقة واحدة ولا ريب ان رسوبها المتكرر على هذا النحو دليل واضح على اخفاقها في دراستها بالمعهد ، وهو اخفاق ليس مرده الى تهاونها أو تكاسلها أو استخفافها أو خيبة أملها في الالتحاق بأحدى كليات الجامعة لكن مرده الى عدم ملامة استعدادها الطبيعي لهذا النوع من الدراسة وآية ذلك انها اذا التحقت بمدرسة الخدمة الاجتماعية ادركت النجاح في دراستها في تلك المدرسة حتى لقد تخرجت فيها ، ومن ثم فان عذرها قائم ، فبعد ما أخفقت في دراستها في المعهد ذلك الاخفاق المبين ولت وجهها شطر دراسة تتلام واستعدادها الطبيعي ، فهي لم تكن مطلقة الاختيار في هذا الاتجاه لأنها لن تجد لاستعدادها الطبيعي تفجيلا ولا تبديلا .

ولما تقدم تكون المدعى عليها الاولى اذا انقطعت عن الدراسة بالمعهد قد انتظمت عنها لعذر مقبول مما يظنها هي والمدعى عليه الثاني من التزامهما بدفع المصروفات المدرسية .

قاعدة رقم (٧٧٢)

المبدأ :

تكرار الرسوب ليس عذرا لتخلل من أداء المصروفات الدراسية وليس دليلا على عدم استعداد الطلبة لهذا النوع من التعليم — التزامها هي والتكفل بأداء المصروفات .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن تكرار الرسوب في صف واحد لا يعتبر بذاته عذرا مقبولا يحل الطلبة أو ولي امرها من التزامها بدفع مصروفات التعليم التي انفتحت على الطلبة خلال مدة دراستها اذ ما فصلت بسبب تغييبها أكثر من خمسة عشر يوما .

ولا حجة فيما ذهب اليه المدعى عليها وأيدها فيه الحكم المطعون فيه من أن رسوب المدعى عليها الثانية المتكرر في دار المعلمت بالنسبة يحل على استبعادها لهذا النوع من التعليم ذلك انه ليس في الاوراق ما يفيد أن المدعى عليها الثانية قد سكت بعد فصلها من الدار سببلا آخر من سبل التعليم ونجحت فيه حتى يقال ان اخفاقها في الدراسة بالدار كان مرده الى عدم ملاعة استعدادها الطبيعي لهذا النوع من الدراسة كما لا يستقيم ما ذهب اليه المدعى عليها من أن اخفاق المدعى عليها الثانية في الدراسة بالدار مرده الى وجود قصور في استعدادها الذهني ، اذ لا يوجد ثمة دليل يؤيد ذلك بل أن الواقع يحضه فنجاح المدعى عليها الثانية في دراستها السابقة على التحاقها بدار المعلمت وانتقالها في دار المعلمت من السنة الاولى الى الثانية يقطع بعدم وجود قصور في استعدادها الذهني اذ لو كان هذا القصور موجودا لديها لما وصلت في مثل سنها الى السنة الثانية بدار المعلمت .

وتأسيسا على ما تقدم لا يكون هناك ثمة عذر مقبول يحل المدعى عليها من الوفاء بالتزامهما بتفصلين يدفع مصاريف التنظيم التي أنفقت على المدعى عليها الثانية خلال الأربع سنوات التي قضتها بدار المصلحة بالنيا وقدرها ستون جنيها بواقع ١٥ جنيها عن كل سنة وللغوائد القانونية عن هذا المبلغ بواقع ٤٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية الحافظة في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٦٧ حتى تمام السداد باعتبار أن هذا المبلغ كان معلوم المقدار وقت المطالبة عملا بنص المادة ٢٢٦ من القانون المدني .

(طعن رقم ٦٤١ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٧٤)

قاعدة رقم (٧٧٤)

المبدأ :

التزام الطالب بدفع المصروفات المدرسية لما اخل بتمهده بالاستمرار في الدراسة واشتغاله بجهة التدريس بمدارس التربية والتعليم مدة معينة . بعد التخرج — الاخلال به — الرسوب المتكرر في فرقة واحدة لا يعتبر عذرا مقبولا يعفى من المسؤولية عن الاخلال بذلك الالتزام — لا يفرض من الامر شيئا تطوع الطالب بعد فصله من الدراسة في الجيش .

ملخص الحكم :

ان الفصل بسبب رسوب الطالب سنتين دراسيتين متتاليتين في فرقة واحدة او بسبب عدم الانتظام في الدراسة والتغيب دون مبرر المدعى المنصوص عليها في لائحة دور المعلمين والمعلمات ليس مرده الى خطأ من جهة الادارة او فعل الغير ولا يتواءم فيه شروط الحالت الجبري او القوة القاهرة باعتبار ان هذا الفصل كان متوقفا بالحدوث وقت توقيع العقيد ، اذ هو فصل تقضي به لائحة دور المعلمين والمعلمات وقد توقعه الطرفان . واراقت الادارة ان تجلبه الضرر الذي يلحق بها اذا ما حقي هذا الفصل

لهذين السببين أو لغيرهما من الأسباب فتضمن التعمد الذي حدد التزامات
الطعمون ضدهما الزامهما في حالة فصل الطالب لأي عذر كان بإداء تعويض
يتمثل فيما اتفقته الوزارة عليه من مصروفات خلال سنتين الدراسة التي
يمضيها في دار المعلمين ، ولذلك فإن فصل الطالب والحالة هذه لا يكون
مردده الى سبب اجنبي مما يترتب عليه الاعفاء من المسؤولية بإداء التعويض
المتفق عليه في العقد ، ولا يغير من الامر شيئا تطوع الطالب بعد فصله
بمدارس الجيش .

المجلس رقم ١٣٦٩ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٢)

خاتمة — أثبتت عبء المرض

قائمة رقم (٧٥)

المبدأ :

التزام أحد الطلبة بنفع المصروفات المدرسية حال أخلاقه بتمهده بالاستمرار في الدراسة واشتغاله بمهنة التدريس ما لم يكن انقطاعه بغير مقبول — تقديم شهادة مرضية محررة من طبيب خاص لتبرير الانقطاع عن الدراسة — لا يجوز الاعتماد بها في مجال تقدير العذر المسقط للالتزام المشار اليه — أساس ذلك هو خضوع أمثال هذا الطالب في أجازاتهم المرضية وتقدير لياقتهم للقوانين والتعليمات المنظمة لشئون الموظفين وذلك بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٥/٧/١٨ .

ملخص الحكم :

وافق مجلس الوزراء في ١٩٥٥/٧/١٨ على قواعد معينة للاتحاق ببعض المعاهد التي تلغزم الحكومة بتعيين خريجها حتى لا يعاد الكشف الطبى عند التعيين . ومن مقتضى هذه القواعد أن يضع هؤلاء في أجازاتهم المرضية وتقدير لياقتهم للاستمرار في الدراسة للقوانين والتعليمات المنظمة لشئون الموظفين والمستخدمين . ومتى كان الامر كذلك وكانت تلك القواعد بمثابة لائحة عليا تنظيمية مطلقة بحسن سير مرفق علم فانه لا مناص من اتباعها دون حاجة للنص عليها صراحة في العقد الإدارى المبرم بين الماطعون ضدها والحكومة ، ومن ثم فانه كل يتعين على الماطعون ضده الأول الطالب بالدرسة أن يتبع الاجراء المنصوص عليه ، نيبا يتطرق بالكشف الطبى والاجازات المرضية في القوانين والتعليمات المنظمة لشئون الموظفين وعلى ذلك فانه لا يجوز قبول شهادة مرضية منه عن مرضه صادرة على

خلاف ما رسمه القانون في مثل هذه الحالة... ذلك انه وان كان المرض واقعة مادية يمكن اثباتها بكافة الطرق الا انه متى وُضِعَ المشرع قواعد للاثبات تضمن اتباعها فلا يجوز للطعون بعدها اثبات المرض بالشبهة المرضية قانونا كما لا يجوز لهذا السبب الاعتداد بها في مجال تفسير المشرع المسقط للالتزام.

(طعن رقم ١١٢١ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٣/٥/٢٥)

قاعدة رقم (٧٧١)

المبدأ :

اثبت مرض الطالب المسقط للالتزام — يتعين ان يكون وفقا للقواعد التي قررها المشرع في هذا الصدد — لا يجوز الاعتداد في هذا المجال بشبهة مرضية مقبلة من طبيب خاص .

مفصل الحكم :

سبق لهذه المحكمة ان قضت بأن مجلس الوزراء وافق في ١٨ من يولية سنة ١٩٥٥ على قواعد معينة للالتحاق ببعض المعاهد التي تلتزم الحكومة بتعيين خريجيها حتى لا يعاد الكشف الطبى عليهم عند التعيين ، ومن مقتضى هذه القواعد ان يخضع هؤلاء في اجازاتهم المرضية وتقرير ايلتئهم للاستمرار في الدراسة للقوانين والتطبيقات المنظمة لشئون المواطنين ، ومتى كان الامر كذلك وكانت تلك القواعد بمثابة لائحة عليا تنظيمية متعلقة بحسن سير مرفق علم فاته لا مناس من اتباعها دون حجة للنس عليها صراحة في العقد الادارى المبرم بين من يلتحقون بهذه المعاهد والحكومة ، ومن ثم فاته يتعين عليهم ان يتبعوا الاجراءات المنصوص عليها — فيما يتعلق بالكشف الطبى والاجازات المرضية — في القوانين والتطبيقات المنظمة لشئون المواطنين ، وعلى ذلك فاته لا يجوز قبول شهادة مرضية لاثبات المرض صادرة على خلاف ما رسمه القانون ، ذلك انه وان كان

المرض واقعة مادية يمكن اثباتها بكافة الطرق الا انه متى وضح المشرع
عوامله للإثبات تضمن اتباعها ، فلا يجوز اثبات المرض بالشهادة المرضية
عنده ، كما لا يجوز لهذا السبب الاعتداد بها في مجال تقرير الضرر المعنوي
الاعتزام ، ومؤدى ذلك انه ما كان يجوز التحويل على الشهادة المرضية
مطلقة من المدعى عليها لاثبات مرض المدعى عليه الاول لانها صادرة
من طبيب خاص على خلاف ما رسمه القانون ، وبالتالي فانه لا يمكن قبول
عذر المرض في تبرير انقطاع المدعى عليه المذكور عن مواصلة الدراسة ..

(طعن رقم ١٥٠ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٥)

**سلباً — النقل لا يسقط الالتزام طالما كان لجهة
تتبع الشخص المنوى الالتزام قبله بالخدمة**

قاعدة رقم (٧٧)

المبدأ :

نقل التمتع بخدمة الحكومة تبعاً لتعبه للعمل بجهة أخرى لا يسقط
التزامه بالعمل طالما ثبت أن الجهتين شخص منوى واحد والصل يقيم
لحسابه ولصالحه — طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق — المحكمة ليست
ملتزمة بإجابة المدعى إلى طلبه إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات لجهة
الإدارة بالتزامها — ترخص المحكمة في إجابة هذا الطلب أو رفضه في ضوء
ظروف الدعوى وملابساتها وتقديرها للأدلة المقدمة فيها لتتحقق فيها إذا
كان هذا الإثبات منتج في الدعوى من عدمه .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن السبب الثاني للطعن مردود بأن التمتع الذي وتمعه
الطاعن وهو أساس المطالبة بنفقات البعثة ينص على الآتي (.) فأتى
اتمتع بالعمل لدى الصندوق بعد عودتي وعلى الأقل لمدة لا تقل عن مدة تنفيذ
المشروع المذكور والانتفاء منه مع الهيئة المذكورة وفي حالة إخلالي بذلك فأتى
اتمتع بسداد كافة المبالغ التي صرفت على في هذه البعثة للصندوق وكلفة
الالتزامات المالية التي ترتبت عليها) ومقتضى هذا التمتع الالتزام بسداد
المبالغ التي صرفت على الطاعن سواء تحل الصندوق هذه المبالغ من ميزانيته
أو تحملتها هيئة التنمية الصناعية التابعة للامم المتحدة لحساب الصندوق ،
وإن يعمل الطاعن لدى الصندوق أو في أي جهة تابعة للصندوق مثل مشروع
تطوير الصناعات النسيجية الذي يعتبر جزء من الصندوق ووحدة من وحداته
ونقل الطاعن من المشروع تبعاً لتعبه للعمل بالصندوق لا يسقط التزام

الطاعن بالعمل لأن المشروع والصندوق كليهما شخص معنوي واحد والعمل
يتم لحسابه **والمصلحة** .

ومن حيث أن من السبب الثالث للطعن ، فمن المسلم أن المحكمة
ليست ملزمة بلجاية المدعى إلى طلبه إحالة الدعوى إلى التحقيق لاثبتت
أن جهة الإدارة أخلت بالتزامها ، وأنها تترخص المحكمة في إجابة هذا الطلب
أو رفضه في ضوء ظروف الدعوى وملابساتها وتقديرها للدلالة المقدمة فيها
وما إذا كان هذا الإثبات منتج في الدعوى من عدمه ، لذا يكون هذا السبب من
أسباب الطعن غير مستند على أساس من القانون ، هذا بالإضافة إلى أن
الطاعن لم يبين وجه إخلال الصندوق بالتزاماته والتي طلب إحالة الدعوى
بشأنه إلى التحقيق .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الطاعن أخل بالتزامه بالعمل
بالصندوق المدة المحددة في تعهده الأمر الذي يترتب عليه التزامه بأداء جميع
المبالغ التي انفتت عليه في البعثة ، فإن الحكم المطعون فيه وقد انتهى إلى
ذلك يكون قد وافق صحيح حكم القانون ، ويتمين لذلك الحكم برفض الطعن.
المثل مع الزام الطاعن بالمصروفات طبقاً للمادة ١٨٤ مراعاتاً .

(طعن رقم ١١٩٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٥/٤/٩)

سليما — حيولة المعهد بتصرفه
دون الاستمرار في العمل يستوجب مسؤوليته

قاعدة رقم (٧٧٨)

المبدأ :

ارتكب العامل مخالفة أثناء الفترة التي اقرام فيها بالعمل بعد تكريره —
فصله من الخدمة جزاء لهذه المخالفة — استحقاق الجهة الادارية التعميضي
عن الاخلال بالمعهد بالعمل — اسس ذلك انه حال بتصرفه الفاطمي دون
استمراره في العمل وفاء للالتزام الحق على علاقته .

ملخص الحكم :

ييين من الرجوع الى نص الاقرار الذي وقعه المدعى عليه عند التحاقه
بمركز تدريب مؤسسى النقل الداخلي والنقل البرى للركاب بالاقليم *
ان ميلارته تجرى كالآتى : « اقر انه في حالة فصله من المركز لاتقطعاى
عن الدراسة والتدريب بدون مبرر لمدة سبعة ايام متصلة او عشرة ايام
متقطعة او لسوء سلوكى او لخروجى على التعليمات او النظم والاضاع
المنظمة لسير العمل بالمركز اكون ملزما برد المعهد المنصرف لى من المركز
ويمنع مبالغ ؟ جنيتها عن كل شهر قضيته في التدريب وتعتبر كسور
الشهر في هذه الحالة شهرا كاملا ، كما اقر انى اقبل العمل سابقا باحدى
الشركات التابعة لمؤسسى النقل الداخلي والنقل البرى للركاب بالاقليم
وفى اى جهة بالجمهورية العربية المتحدة وذلك لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات
تبدا من تاريخ تعيينى بلحدى هذه الشركات بعد انتهاء فترة التدريب
المقررة بالمركز واجتيازى لها بنجاح وفى حالة الاخلال بذلك اكون ملزما
بدفع تعويض مالى قدره ١٢٠ جنيتها للمؤسسة المصرية العاملة للنقل
الداخلى ، وفى حالة نشوء اخلال بهذه الالتزامات فيكون للمركز الحق في
اتخاذ الاجراءات القانونية ضدى دون سلبى اذار او اعلان .

ومن حيث أن المستفيد من هذا الاقرار ان المدعى عليه التزم بالتزامين اولهما الاستمرار في الممارسة والتعويض ~~والحق~~ للنظم التنشيطية بالمركز ، بحيث اذا ~~انتهى~~ عن الدراسة او التدريب يكون ~~على~~ يلتزم ~~بها~~ مبلغ ٤٠ جنيها عن كل شهر قضاء بالمركز ، وثانيهما ان يقبل بعد انتهاء تدريبه العمل سائقا بالمؤسسة لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات من تاريخ تعيينه ، فاذا اخل بتمهده هذا يلتزم بدفع مبلغ ١٢٠ جنيها على سبيل التعويض .

ومن حيث ان المدعى عليه وقد اجتاز فترة التدريب بالمركز بنجاح وتم الحاقه بالحدى الشركات التابعة للمؤسسة للعمل سائقا بها ، فانه يخضع للنظم واللوائح التي تنظم سير العمل بالشركة وبالمؤسسة وتلك التي تحكم العلاقة بين العامل والجهة الادارية بحيث يكون خروجه على مقتضى هذه النظم واللوائح موجبا لمساعدته في الحدود التي رسمها القانون للادارة وهي بصدد تسير المرافق العامة .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق ان المدعى عليه لم يلتزم الاصول الواجب مراعاتها في ادائه لعمله وخرج على مقتضى واجبات وظيفته وأخل بالتزاماتها الجوهرية ، وذلك بأن قاد السيارة وهي محملة ببضائع ملك الغير بسرعة تفوق الحدود المقررة وبذلك يستطع السيطرة على عجلة القيادة او التوقف في الوقت المناسب مما أدى الى مقتل شخصين واحداث تلفيات بممتلكات الشركة يقدر بحوالى ٣٩٠ جنيها وتلفيات أخرى بالبضاعة المملوكة للغير التي تنقلها السيارة تقدر بحوالى ٦٠٠ جنيها ، ومن ثم فلم يكن امام الشركة من سبيل ازاء هذه الرعونة وهذا الخطأ الجسيم الا ان تحصل المدعى عليه من الخدمة عقابا له ودرءا لما قد ينجم عن تكرار هذا الخطأ من اضرار بالارواح والاموال .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم ان المدعى عليه هو الذى حل بتمصرنه الخاطي دون استمراره في عمله وفاء للالتزام الملقى على عاتقه . بعد أن تلتزم المؤسسة بالاتفاق عليه مدة تدريبية ثم الحقته بالعمل سائقا بالحدى شركاتها ، ومن ثم فلا يقبل منه التفرع بأن المؤسسة ، وقد فصلته لخطئه الجسيم في عمله قد حالت بينه وبين الاستمرار في ادائه مدة الثلاث سنوات التي تمهد بخدمة المؤسسة خلالها ، وبالتالي فلا صحة لما اورده

الحكم المطعون فيه من أن المدعى عليه لم يخل بالتزامه طالما أن الشركة هي التي تسببت بقسارها، أثناء خدمته في جمل وقله بهذا الالتزام مستحيلا ، إذن أن استقالة استمراره في عمله وقله بالتزامه مرددا إلى خطئه الجسيم وإخلاله بمقتضى واجبات وظيفته والتزاماتها الجوهرية ، مما كان يحتم انتهاء خدمته حفظا على حسن سير العمل وانتظامه بالمرق الذي هو أهم المسئوليات الملقاة على عاتق الجهة الإدارية ، والقول بغير ذلك مؤداه عرقلة سير المرافق العامة ، إذ يكون في وسع المتعهد قبل الإدارة أن يرتكب ما يمين له من مخالفات وهو مطمئن إلى أن الإدارة لن تستطيع إنهاء خدمته ، بحيث إذا اقتضت على ذلك كان هذا هو سبيله وفريقته إلى التطل من التزامه ، وهو أمر لا يتفق وما يوجب حسن النسبة في تنفيذ التمهيدات ولا ما يلقيه واجب حسن تسيير المرافق العامة على جهة الإدارة من تبعات .

ومن حيث أنه على هدى ما تقدم يكون المدعى عليه هو الذي تسبب بخطئه الجسيم في جعل استمراره في أدائه لعمله أمرا مستحيلا ، بعد أن أرثت الإدارة في حدود سلطتها المخولة لها قانونا أن المصلحة العامة تقتضى إنهاء خدمته على نحو ما سبق ، وبإفساحه ، وبالتالي يكون قد أخل بالتزامه ، ويحق للجهة الإدارية أن ترجع عليه بالتعويض حسبما جاء بالتعهد الموقع عليه منه .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه ، وقد ذهب غير هذا المذهب ، قد خالف القلتون وخطأ في تأويله وتطبيقه ، ويتمين لذلك القضاء بالفائه ، وبالزام المدعى عليه بأن يدفع للمدعى بصفته مبلغ ١٢٠ جنيتها والفوائد القضائية من هذا المبلغ بواقع ٤ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ١٢ من فبراير سنة ١٩٦٩ حتى تمام السداد مع الزامه بالمعروفات .

قاعدة رقم (٧٩)

المبدأ :

مركز تدريب مؤسسى النقل الداخلى والنقل البرى للركاب بالإقليم —
التمهد بالانتظام فى الدراسة والتدريب والعمل مدة معينة — ارتكاب المقتزم
مخالفة تأديبية أدت الى فصله من الخدمة يعتبر اخلايا منه بالتزامه — لا يجوز
للحين أن يتخذ من عمله الاختيارى ، او خطئه مبررا للإعفاء من التزامه .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الثابت من أوراق الدعوى ومستنداتها أن المدعى عليه
التحق بمركز تدريب مؤسسى النقل الداخلى والنقل البرى للركاب
بالإقليم ووقع تمهدا يقضى بمتنظمه فى الدراسة والتدريب ويقبوله العمل
سائتا باحدى الشركات التابعة لمؤسسى النقل الداخلى والنقل البرى
للركاب بالإقليم لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ تعيينه باحدى
هذه الشركات بعد انتهاء فترة التدريب المقررة بالمركز واجتيازه لها بنجاح ،
وفى حالة الاخلال بذلك يكون ملزما بنفع تعويض مالى قدره مائة وعشرون
جنيها للمؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى . وقد التحق المدعى عليه اثر
اجتيازه فترة التدريب بخدمة شركة النيل العامة لنقل البضائع فى ٣١
من يولية سنة ١٩٦٦ وانتهت خدمته بها بنساء على قرار اللجنة الثلاثية
المنعقدة فى ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٦ بسبب ارتكابه حادثة قتل خطأ
حيث برر المدعى عليه الحادثة بانها قضاء وقدر بسبب عدم وجود فرامل
نجاة بالسيارة فاضطر الى ايقافها مصادما علود نور ، فى حين أبدت
الشركة انه يعمل فى فترة الاختبار وأن تقدير رئيسه المباشر عدم صلاحيته
للعمل خاصة يوم الحادث فى ١٩ من اكتوبر سنة ١٩٦٦ والنجم عن سرعة
القبادة .

ومن حيث أن الاصل فقونا انه اذا استحال على المدين لسبب يرجع
اليه تنفيذ التزامه عينا حكم عليه بالتعويض ، ولا يعفيه من الالتزام

بالتعويض إلا أثبت أن استحالة التنفيذ نشأت عن سبب اجنبى لا يد له فيه وأن السبب الاجنبى إما أن يكون قوة القاهرة ليس من سبيل الى دفعها أو فعلا خلطنا من ذات الدائن أو ناتجا عن عمل الغير .

ومن حيث أنه ثبت فيما تقدم أن المطعون ضده قارف من اسباب المخالفة التأنيبية ما استوجب فصله من الخدمة قبل انتهاء مدة الثلاث سنوات المحددة بالتمهيد الأمر الذى يتأكد به قيلم ركن الخطأ فى جلقه بما يستتبعه من المسئولية مع انتهاء السبب الاجنبى ، ومن المجلدة الصريحة للمبادئ القانونية أن يتخذ الانسان من عمله الاختيارى أو ترديه فى الخطأ مبررا للاعفاء من التزامه . وليس فيما تردى فيه المطعون ضده من أوجه المخالفة . ما ينبىء عن عدم صلاحيته أصلا لقيادة السيارات أو عدم ملامة استعدادده الطبيعى لتلك المهمة مما قد يتذرع به سببا لاعفائه من التزامه ببقولة أنه لا يجد لاستعدادده الطبيعى تغييرا أو تبديلا اذ الثابت وعلى النقيض من ذلك سبق اجتيازُه بنجاح فترة التدريب بالمركز وإنما الأمر مرده فى الحقيقة شهادته بواجبات وظيفته واستمقالته بمتقضياتها على وجه تثبت معه مسئوليته العقدية وتؤكد أسبابها ، بما لا مذبوحة معه وقد أخل بآزامه بالخدمة لمدة ثلاث سنوات من الزامه بتمهده أداء التعويض المالى المتفق عليه لوزارة المالية — التى حلت محل المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى فى حقوقها قانونا — وقدره مائة وعشرون جنهما وفوائده القانونية بواقع ٤٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة فى ٨ من مايو سنة ١٩٦٩ مع الزامه المصروفات .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه اذ قضى بغير ما تقدم فأنما خلف حكم القانون بما يضمن معه القضاء بالحق والحق للطامنة بطلباتها على ما تقدم .

(طعن رقم ١٣٦ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩)

ثانياً — الانقطاع عن العمل
بمعد القميين يعتبر نكولا
عرض المودة اليه لا يعفى من المسؤولية

قاعدة رقم (٧٨٠)

المبدأ :

توقيع طلبة على تعهد عند التحاقها بمدرسة بمساعدة الممرضات بأن
تعمل في وظيفة مساعدة ممرضة لمدة خمس سنوات بعد تخرجها — انقطاعها
عن العمل بعد تعيينها يعتبر نكولا عن تنفيذ الالتزام — مطالبتها باعادتها الى
العمل مرة اخرى لا تعفيها من المسؤولية .

ملخص الحكم :

ان الاسباب التي تدرا المسؤولية عن المدعى عليها متخللة في هذه
الدموى اذ ثبتت انها هي وحدها وبارافتها قد تكسبت من تقصير في
التزامها عينا بانتقطاعها عن العمل ومن ثم فليس من سبيل الا أن تلتزم
بالتمويض النقدي . ومطالبة المدعى عليها بأن ترجع لعملها مرة اخرى
ورفض الجهة الادارية اعادة تعيينها لا يصلح سببا لدفع مسؤوليتها العقدية
المتبلة في التعهد الذي وقعته ، ذلك أن اعادتها الى عملها هو من قبيل
التعيين الجديد الذي تترخص فيه الجهة الادارية بما تراه مقتضا والمصالح
العلم وحسن سير المرفق .

(طعن رقم ١٢٢٦ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧١/١١/٢٧)

المادة رقم (٧٨١)

المبدأ :

التمتع بالعمل لمدة المحددة بالتمتع — القطاع الموظف عن العمل دون
عذر مقبول أكثر من المدة القانونية مما يترتب عليه اعتباره مستقلاً يتحمل
معه ركن الخطأ المستوجب للمسئولية — ولا يدرا مسئولية الإخلال بالتمتع
عرض الرغبة من جديد في العودة الى العمل الذي استقال منه .

بمقتضى الحكم :

انه ثبت من الأوراق ان المظنون عليها الاولى قد انقطعت من العمل
بدون عذر مقبول أكثر من المدة القانونية بما حدا بالجماعة الى فصلها
قبل انتهاء مدة الخمس سنوات المحددة بالتمتع ، الامر الذي يبين منه
قيام ركن الخطأ في جانبها المستوجب لمسئوليتها ولما كان التمتع المأخوذ
على المذكورة يلزمها بالاستمرار بالعمل في وظيفة مساعدة مرضية
بمستشفيات جامعة القاهرة لمدة الخمس سنوات سابقة الذكر ، فإن التزامها
برد نفقات تطعيمها يتحقق بمجرد اخلالها بالتمتع الموقع عليه منها ، ومن ثم
فانها تكون ملزمة هي وولي امرها بطريق التفضلين برد جميع المبلغ
والنفقات التي انفقت عليها أثناء مدة دراستها .

ومن حيث انه قد تبين مما تقدم أن الإخلال بالتمتع قد وقع من جانب
المظنون ضدها الاولى وبلزمتها وحدها ، فمن ثم فلا يدرا عنها مسئولية
هذا الإخلال أن تعرض رغبتها من جديد في العودة الى العمل الذي
استقلت منه ، لأن تلك الرغبة لم تصالف قبولاً من جهة الإدارة كما
ان أغذية للحاق المظنون ضدها بالعمل انها هو امر تترخص فيه جهة الإدارة
وفقاً لما افراه محققاً للمصلحة العامة بما لا يعتبه عليها في هذا الشأن .

(طعن رقم ١٧٧ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٣٦١/٦/٢٦)

ثامسا — اشتراط عدم الزواج

قاعدة رقم (٧٨٢) .

كالمبدأ :

التعهد بالتدريس — اشتراطه عدم زواج الطالبة النساء استنفالها بالتدريس قبل مضي ثلاث سنوات من تاريخ تخرجها والا التزمت بدفع المصروفات المدرسية المقررة عليها — صحيح لا مخالفة فيه للنظام المام أو القانون — عدم اعتبار الزواج عذرا مقبولا يبرر الإعفاء من هذا الالتزام — استقطب الالتزام لا يكون الا في حالة القوة القاهرة وهي حالة لا تقوم الا بعد العقد يستحيل معها تنفيذ الالتزام ولا ينفعها العقد — عدم استطاعته الجميع بين العمل وواجبات الحياة الزوجية لا يبرر استقطب المسئولية ، اذ من المجففة المريحة للقانون ان يتخذ الانسان من عمله مبررا او عذرا للاخلال بالتزاماته .

ملخص الحكم :

ان اشتراط عدم الزواج قبل مضي ثلاث سنوات والقول بان مثل هذا الشرط مخالف للنظام المام لان فيه حجرا على الحرية الشخصية التي كفلها الدستور مردود عليه بان الزواج هو حق من الحقوق التي يصح ان ترد عليها بعض القيود — فاذا رأت الوزارة ان تضمن العقد الذي كبرته مع الطعون عليها الاولى قيда على حريتها في الزواج لمدة معينة لاعتبارات من المصالح العام ارتأتها غليظ في ذلك اى خروج على النظام المام او مخالفة للقانون خصوصا وان الالتزام في حجة هذا الشرط ينتقل على مبلغ من المال هو قيمة المصروفات المدرسية التي أنفقت على الطالب أثناء الدراسة ، وفي التشريع المصرى كثير من القيود التي ترد على حق الزواج — واما ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه بان الزواج عذر مقبول يبرر عدم قيام الطعون عليها الاولى بعدم تنفيذ تعهداتها او عدم

احترام العقد فان ذلك القول لا يستقيم مع شروط العقد الإداري الذي قامت عليه علاقة الطرفين ولا الطابع الخاص الذي اتسمت به تلك الشروط ، فلا يصح مخالفة احد هذه الشروط ثم اعتبار هذه المخالفة سندا او عذرا يعفى من الالتزام وكما عدا اسلمية في الالتزامات سواء كان منشؤها عقدا اداريا خلاصا فان الاسقاط لا يكون الا في حالة القوة القاهرة وهي حالة تقوم بعد العقد يستحيل معها تنفيذ الالتزام وليس للمقرم يد فيها وهو الامر الذي يتعارض تماما مع ما ذهبت اليه محكمة القضاء الاداري على النحو المشار اليه ، تكون المظنون عليها الاولى — على حد قولها — لا تستطيع الجمع بين العمل وبين واجبات الحياة الزوجية مما تبرر معه اسقاط مسؤولياتها اطلاقا الجبينة في العقد ، فان هذه الفعلة ليست من الاسباب القانونية المسقطه للالتزام ، لان الامر في ذلك لا يخرج عن كونها قد فاضلت بين مصلحتين فرجحت لديها احدىاهما على الاخرى فاختارت الزواج أثناء الحظر المفروض عليها فيه وتركزت العمل قبل الاجل المحدد لذلك ، وليس من سبيل لاجبارها على العمل وكل ما للادارة من حقوق قبلها هي استرداد المصروفات التي انفقتها عليها أثناء الدراسة طبقا للعهد الموقعة عليه ومن المجازفة المريحة للقانون ان يتخذ الانسان من عمله مبررا او عذرا للاخلال بالتزاماته .

(ملحق رقم ١٤٦٩ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٠)

ملحق رقم (٧٨٢)

المبدأ :

قبول الجهة الادارية للمطر الذي ابدى عن عدم القيام بمواصلة التدريس لمدة المتفق عليها بسبب الزواج — ينطوي على تضخم العقد على وجه اعتبار معه الزواج مخفيا من المسؤولية عن عدم مواصلة التدريس — لا يجوز لاحد الطرفين بعد ذلك ان يعدل عن هذا التضخم الى تضخم آخر بخلاف — لا يفهم من ذلك كون الابتارة تكررت لدى اعتاقها لهذا التضخم — بتجاهل محكمة القضاء الإداري التي عدلت عنها بعد ذلك .

ملخص الحكم :

ان قبول الجهة الادارية الجفر الذى ايدته المدعى عليها عن عدم قبولها بمواصلة التدريس ، وقد ايدى هذا الجفر استنادا الى احدى شروط العقد المبرم مع المدعى عليها الاولى — ينطوي في الواقع من الاثر على تفسير لهذا الشرط على وجه اعتبر معه الزواج عذرا ومعنيا من المسؤولية عن عدم مواصلة التدريس وهذا التفسير الذى اعتنقه الطرفان لا يخرج عن كونه كاشفا عن النية المشتركة التى لقيت مئذها للطرفين بحيث يعتبر العقد منسرا على هذا الوجه الذى تحتله شروطه بكسلة بتواعد العرف والعدالة لمنها لهما معا فلا يجوز لاحدهما بادرته المنفردة ان يخرج منه او ان يعدل عنه الى تفسير آخر يخالف له .

واذا كانت الجهة الادارية قد تائرت في الاخذ بهذا التفسير بما كان قد صدر من محكمة القضاء الادارى من اجكلم في هذا الشأن — وهو ما لا تريب عليها فيه — فان عدول هذا القضاء عن التفسير الذى جرى عليه فترة من الزمن ليس من شأنه اعداد ما اتجهت اليه ارادة الطرفين في صدد تفسير العقد المبرم مع المدعى . اذ الهيرة بالقضاء الاول الذى يعتبر مكيلا لارادتهما ومحددا لضمون التزام المدعى عليها طبقا للنية المشتركة للطرفين . فهذا القضاء يعتبر على هذا الوجه تفسيراً لهذه النية مكيلا لتلك الارادة .

(ملن رقم ١٢٥٤ سنة ١٢ قى — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٤)

عشرًا — خروج جهة الإدارة على ما تعلقته عليه

قاعدة رقم (٧٨٤)

المبدأ :

التحقى طالب يتم بسوهاج بمدرسة المعلمين العامة بسوهاج وتمهده بالاستمرار في الدراسة الى ان يتخرج وان يقوم بالتدريس مدة الخفض سنوات القليلة لاتمام الدراسة — الفاء الفرقة المتيد بها الطالب ونقل تلاميذها الى مدرسة المعلمين بسيوط — يعتبر خروجها من جهة الادارة براءتها المفردة على شروط ما تعلقته عليه يقبله حق الطالب في التحلل من التزامه بالاستمرار في الدراسة .

ملخص الحكم :

الثابت ان المدعى عليه الاول التزم بأن يلتحق بمدرسة المعلمين العامة بمدينة سوهاج على وجه التخصص وبأن يستمر في الدراسة بهذه المدرسة حتى يتخرج منها ، وانه الحق بها فعلا بالمرحلة الاعدادية وكان من تلاميذ القسم الخارجى بها بمراعاة انه ووالده يقيمان بمدينة سوهاج ، وانه نفذ التزامه بالاستمرار في الدراسة بالمدرسة المذكورة طيلة أربع سنوات دراسية ولم ينقطع عن الدراسة الا عندما التفت الجهة الادارية الفرقة الثانية الاعدادية بمدرسة المعلمين بسوهاج — اعتبروا من بدء العلم الدراسى ١٩٥٧/٥٦ وحولت تلاميذ هذه الفرقة — ومن بينهم المدعى عليه الاول — الى مدرسة المعلمين العامة بمدينة اسيوط .

ان مفاد ما تقدم ان التزام المدعى عليهما بتنفيذ ما تمهدا به منوط بان تكون دراسة المدعى عليه الاول بمدرسة المعلمين العامة بسوهاج دون

سواها الى ان يتخرج منها ، واذا اخلت الجهة الادارية بما التزمت به في هذا الشأن وظلت تلغى عليه الاول الى مغربة المعلمين بأسبيوط ، دون الحصول على موافقته او على تعهد جديد منه بالاستمرار في الدراسة بهذه المدرسة ، فلما تكون قد خرجت برادتها المنفردة على شروط ما تصلقت عليه يقبله حق المدعى عليه الاول في التطل من التزامه بالاستمرار في الدراسة بما لا وجه معه للنمى عليه بأنه اخل بالتزاماته العقدية ، ويكون انقطاعه من الدراسة بمدرسة المعلمين بأسبيوط والامر كذلك له ما يبرره قانونا .

(طعن رقم ٣٤٧ لسنة ١٥ قى - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢)

حاشى عشر — تراخى جهة الإدارة .

في التعمين وعنى من الالتزام

قاعدة رقم (٧٨٥)

المبدأ :

تراخى الجهة الإدارية في تعيين من تمهد بالتدريس يحله من التزامه .

بالحكم :

أن التزام المدعى عليه الاول بالتدريس على الوجه الذى تضمنه تعهده يتقبله بحكم اللزوم التزام يقع على عاتق وزارة التربية والتعليم بتعيينه فى احدى مدارسها فور تخرجه من كلية التربية او بعد ذلك ببدء مقولة اذ ان قيام المدعى عليه الاول بتنفيذ التزامه منوط بقيام جهة الإدارة بتعيينه من اداء العمل وذلك بتعيينه فى الوظيفة التى تمهد بالقيام بأعمالها مدة الثلاث سنوات التالية لتخرجه مباشرة فلذا لم تقم الوزارة بتعيينه من تنفيذ ما التزم به او تراخت فى ذلك مدة غير معقولة فانه لا تريب على المدعى عليه الاول ان يتطل هو الآخر من التزامه وأن يضرب صفحا عن طلب جاءه بالتعيين متأخرا بعد مضي مدة تزيد على السنة بعد انقضاء عواسته .

(طعن رقم ٤١٧ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢)

قاعدة رقم (٧٨٦)

المبدأ :

تقاعس جهة الإدارة عن تعيين المتهمدة بالتدريس بعد تخرجها يستط

التعهد — الاستئفال بالتدريس بعد ذلك لا يترتب عليه إعفاء التمه

بعد سقوطه .

ملخص الحكم :

ان الثابت من الاوراق ان المدعى عليها الاولى وقعت تمهيدا في مايو سنة ١٩٥٨ التزمت فيه بضمانة المرحوم ان تتابع الدراسة في المعهد العالي للتدبير المنزلى بطمية الزيتون حتى التخرج فيه ، ولن تقوم بعد اتمام الدراسة فيه بالاستغفال بمهنة التدريس بالمدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم او بالمدارس التى تختارها لمدة الخمس سنوات التالية مباشرة لخروجها وانه في حالة اخلالها بشرط من هذه الشروط تلزم ببيع المبروكات المدرسية المقصورة بواقع عشرين جنيها حصريا للتقسيم الخارجى من كل سنة دراسية قضتها في المعهد وقد امتدت المدعى عليها الاولى في المعهد اربع سنوات وتخرجت في ١٩٥٨م ثم عينت مدرسة تدبير منزلى بمدرسة بنى مزار الاعدادية بسكنت في ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٦٠ ثم انقطعت عن العمل من ٦ من يناير سنة ١٩٦٢ . مدة تزيد على خمسة عشر يوما فصدر قرار بانهاء خدمتها اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٦٢م .

ومن حيث ان التزام المدعى عليها الاولى بالتدريس على الوجه الذى تضمنه تمهدها بقبوله بحكم اللزوم التزام يقع على عاتق وزارة التربية والتعليم بتعيينها في احدى مدارسها فور تخرجها او بعد ذلك ببدء معقولة قد ان تيلم المدعى عليها الاولى بتنفيذ التزامها منوط بقيام جهة الادارية بتعيينها من اداء العمل بتعيينها في الوظيفة التى تمهتت بالقيام باعمالها مدة الخمس سنوات التالية لخروجها مباشرة ، فاذا لم تتم الجهة الادارية بتعيينها او تراخت في ذلك مدة غير معقولة كل ذلك بمثابة الانصاح عن عدم الحاجة الى خدمات المدعى عليها المذكورة والتنازل عن التمسك بما التزمت به المدعى عليها الامر الذى من مقتضاه ان تتحلل المدعى عليها مما تمهتت به وبالتالي يسقط عنها التزامها في هذا الشأن وذلك حتى لا تنطوي عليه كسرة التزام اهدرتة الجهة الادارية من جانبها بعدم تنفيذه في موعده المنتهك .

ومن حيث ان جهة الادارة وقد تقاعست عن تعيين المدعى عليها الاولى مدة زادت على المستقنين بعد اتمام دراستها ومخالفة بذلك ما تضمنته

التمهيد من أن يكون تعيين المدعى عليها فور تخرجها ومتجاوزة المدة المعقولة لاتخاذ إجراءات التمييز ^{سكان} ، إلزام المدعى عليها يكون قد سقط ونقد كل اثر له ، وإذا كانت المدعى عليها قد قبلت بعد ذلك الاشتغال بالتدريس فانه لا يسوغ القول بأن قبولها هذا كان تنفيذا للتمهيد السالف الذكر وتسليما بأنه كان لا يزال قائما وساريا في حقها لا يسوغ ذلك لأن التمهيد وقد سقط بقراخي جهة الإدارة عن أعمال مقتضاه خلال المدة المعقولة على ما سلف بيانه ، فانه لا تعود توثه الملزمة لمجرد قبول المدعى عليها الاشتغال بالتدريس بعد ذلك لأن الأصل أن الساقط لا يعود ويالتالي فإن احياء مثل هذا الالتزام لا يكون الا بالانصاح الصريح عن ذلك وهو ما لم يكون ^{منتهى} . ^{للنتيجة} بتمهدها السابق وغير مقيد بما تضمنته من التزامات يقيم عليها ثمة دليل ، ومن ثم فإن قبول المدعى عليها الاشتغال بالتدريس شأنه في ذلك شأن قبول التمييز في أية وظيفة عادية أخرى .

(طعن رقم ١٠١٥ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٧/١١/١٩٧٢)

**ثاني عشر — تقديم صورة التمهيد
إذا ما تمسخر تقديم الأصل**

قاعدة رقم (٧٨٧)

المبدأ :

تمهد بالقيام بالتدريس لمدة معينة — الصور طبق الأصل المقدمة من الحكومة تقدم في حالة قيام مانع من تقديم الأصل دليلا على ما تضمنته نقلا من السجلات ما دام لم يتم دليل يخفض ما ورد بها يؤكد ذلك ما يجرى عليه نظام الدراسة بالمعهد .

ملخص الحكم :

عند ثبوت قيام مانع من تقديم أصل تمهد بالقيام بالتدريس لفقده في حادث انفجار قنبلة بمبنى إدارة قضايا الحكومة بالاسكندرية اثناء العدوان الثلاثي سنة ١٩٥٦ فإن الصور طبق الأصل مقدمة من الحكومة تقدم في هذه الحالة دليلا على ما تضمنته نقلا من سجلات المعهد مادام المدعى عليهما لم يقدم دليلا يخفض ما ورد فضلا عن أن هذه المعاهد حسبما يجرى عليه نظام الدراسة بها تتكفل بجميع نفقات الطلاب الذين يلتحقون بها مقابل التزامهم برد هذه النفقات اذا وصلوا منها أو انقطعوا عن الدراسة بها بغیر عذر مقبول أو رفضوا القيام بمهمة التدريس المدة المتفق عليها .

(طعن رقم ٥٧٥ لسنة ١١ ق — جلسة ١١/٥/١٩٦٨)

ثالث عشر — رد المصروفات الدراسية وتوابعها

قاعدة رقم (٧٨٨)

المبدأ :

التمهيد بالانتظام في الدراسة وبالتدريس في مدارس وزارة التربية والتعليم — اثر الاخلال بهذا الالتزام — رد المصروفات الدراسية — هي المصروفات المستحقة عن المدة التي تقضى في الدراسة فعلا — نجاح الطالب وانتقاله الى سنة دراسية اعلى لا اثر له في استحقاق المصروفات عن سنة جديدة اذا ثبت ان التمهيد لم يقضى أى جزء من السنة في المعهد .

ملخص الحكم :

لا حجة في القول أن الطالب قد نجح في امتحان السنة الأولى وبمجرد ذلك من عداد طلبة السنة الثانية بدار المعين مما كان يضمن معه الزامه بمصاريف السنتين الأولى والثانية ، إذ المنط في استحقاق الدار للمصروفات الدراسية ليس بنجاح الطالب وانتقاله الى صف اعلى وانما المنط في ذلك هو بالمدة التي يقضيها الطالب فعلا بالدار ، لماذا ثبت انه لم يقضى به خلال السنة الثانية أية فترة زمنية لأنه كان قد التحق بالجامعة فانه ينتفى بذلك سبب استحقاق الدار لمصروفات هذه السنة .

(طعن رقم ١٣٩٨ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٥)

قاعدة رقم (٧٨٩)

المبدأ :

انتساح الطالب عن الدراسة من اول العام الدراسي — عدم التزامه بنفقات التعليم من هذا العام .

ملخص الحكم :

طلالما كان الثابت ان المدعى عليه الاول لم يقض بالدار سوى علمين دراسيين اثنين فقط هما علم ١٩٦٢/١٩٦١ ، ١٩٦٢/١٩٦١ ، اذ انه لم ينظم بالدراسة خلال العام الدراسي سنة ١٩٦٤/١٩٦٣ يوما واحدا ، فانه لا يكون للمحافظة ثبة حق في مطالبته الا بنفقات التعليم عن العلمين الدراسيين اللذين قضاها بالدراسة بالدار ، اما العلم الدراسي الثالث ١٩٦٤/١٩٦٣ الذي انقطع عن الدراسة منذ بدايته ، فلا يكون للمحافظة ثمة حق في مطالبته بأى نفقات تطعيم عنه لانها لم تنفق عليه شيئا خلال العام المذكور .

الطعن رقم ٦٠٠ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٨/١١/١٩٧٢)

ملخص :

حكبت المحكمة الادارية العليا (الدائرة المنشأة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤) بالتزام المتعاقد مع الجهة الادارية باداء كافة النفقات التي انفقت على تدريبه علميا وعمليا في حالة اخلاله بالتزام بالخدمة كامل المدة المحددة بالعقد المبرم بينهما متى انصرفت نية المتعاقدين الى ترتيب التزام أصلي بالخفية لمدة محددة والتزام بدول اداء كابل النفقات التي تصرف على تعريب المتعاقد علميا وعمليا .

(طعن رقم ٧ لسنة ٢ ق — المجال : بمناسبة الطعن رقم ٣٢٦٤ لسنة ٢٧ ق)

ملحظة رقم (٧٢٠)

المبدأ :

المصروفات الدراسية التي يلتزم من يتحقق من العلمين بعينة السكك الحديدية بمدرسة الحركة والتفراف بردها في حالة عدم الوفاء بالتزامه بخدمة الهيئة اذاعة القرو — شمولها الرواتب التي كان يتقاضاها المبلل المتفرغ للدراسة .

ملخص الحكم :

ان التفتت التي تتكدها هيئة السمك الحيدية في سبيل تفرغ موظفيها للدراسة بـدرسة الحركة والتطراف لا تقتصر فقط على مصروفات التعليم بل تشمل كل ما تحمله في سبيل اعداد هؤلاء الموظفين اعدادا يمكنها من الامادة بغيرتهم الفنية خلال الخمس سنوات التالية لتخرجهم منها .. ولما كان الموظفين الذين يلحقون بهذه المدرسة يتقاضون مرتباتهم خلال مدة الدراسة دون ان يقوموا بأى عمل وذلك حتى تستقر حالتهم المعيشية طوال مدة الدراسة ، ولذلك فان هذه المرتبت لا شك تدخل في نطاق النفقات التي تحصلتها الهيئة في سبيل تعليم هذا النوع الفني .

(اطعن رقم ٧٤٨ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٧/١)

قاعدة رقم (٧٩١)

المبدأ :

التحاق التمتع بـدرسة الحركة والتطراف — تمهده بالانتظام وبناء الخدمة بالحكومة ، بعد التخرج ، لمدة خمس سنوات شلى الأقل — النص في التمتع على التزامه اذا ترك العمل قبل نهاية هذه المدة برد مبلغ ٣٠ جنيها مع حفظ حق جهة الادارة في المطالبة بما تكون قد انقضت زيادة عن هذا المبلغ — امتداد هذا الالتزام بالرد الى المكثفات الشهرية التي كتبت ترد له من تاريخ التحاقه بالدراسة حتى تاريخ تخرجه منها تشجيعا له على الاستمرار في الدراسة .

ملخص الحكم :

ان التمتع المتوقع عليه من المدعى عليه عند التحقاق بالدراسة ينس في فقرته انثنية على الاتى : * كما التمتع بعد انتهاء دراستى بنجاح باداء الخدمة بالسلطة لمدة خمس سنوات على الاقل في اية وظيفة تؤهلنى لها دراستى ... بحيث اذا استتلت او تركت العمل قبل نهاية

مدة الخمس سنوات المذكورة .. فلكون ملزما برد مبلغ ٣٠ ج مع حفظ حق المصلحة في المطالبة بما تكون قد أنفقته زيادة عن هذا المبلغ » .

ولا جدال في أن المدعى عليه قد انقطع عن العمل بالهيئة المدعية مدة زادت على الخمسة عشر يوما دون تصريح مسبق أو عذر مقبول مما دعا الهيئة إلى اعتباره مستقيلا بحكم القانون ، وكان ذلك قبل أن تنقضي الخمس سنوات التي تعهد بأداء الخدمة طوالها ، وبذلك يكون قد أخل بتعهد المثلر إليه وجزاء هذا الإخلال أن يلتزم برد مبلغ ثلاثين جنيهًا عدا ما تكون الهيئة قد أنفقته عليه زيادة على هذا المبلغ أيا كانت قيمة هذه الزيادة وطبيعتها متى ثبت أن الهيئة قد أنفقتها عليه بسبب التصالحه بذلك المدرسة ، ويعتبر في حكم هذه الزيادة ، بلا شك ، المكفآت التي منحتها إياه الهيئة خلال انتظامه بالدراسة .

(طعن رقم ٣٠٠ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٢٨)

رابع عشر — فوائد تلغرية

قاعدة رقم (٧٩٢)

المبدأ :

التزام موظف بأن يتم دراسته في الخارج وأن يخدم الوزارة التي هو تابع لها لمدة معينة ، وأن يرد في حالة أخلاقه بالقرامه جميع ما تنفقه الوزارة عليه — ثمة التزام أصلى هو التزام بعمل — في حالة أخلاقه به يترتب في ثمة التزام آخر محله مبلغ من النقود معلوم المقدار وقت الطلب — استحقاق فوائد التأخير على هذا المبلغ من تاريخ المطالبة الرسمية .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أن المدعى عليه الاول وقع في ٥ من يونية سنة ١٩٤٩ تمهيدا بأن يتم دراسته في بعثة هندسة استخراج البترول التابعة لوزارة التجارة في المدة المقررة لها ، وأن يخدم الوزارة التي هو تابع لها بالبعثة أو في أية وظيفة أخرى في الحكومة تعرض عليه بالاتفاق مع تلك الوزارة سبع سنوات من تاريخ عودته لمصر عقب انتهاء الدراسة ، وأن يرد جميع ما تصرفه الحكومة عليه بصفته عضوا في البعثة إذا تركها من تلقاء نفسه ، أو لم يتم بخدمة الحكومة المدة المقررة في التعهد ، أو فصل منها لأسباب تأديبية ، أو تزوج أثناء وجوده بالبعثة دون إذن سابق من اللجنة الوزارية الاستشارية للبعثات ، كما وقع والده مورث باقي المدعى عليهم اقرارا بتمهده بطريق التضامن والتكفل معه برد جميع ما تنفقه الحكومة عليه بصفته عضوا ببعثة التطعيم المصرية إذا تركها من تلقاء نفسه ، أو لم يتم بخدمة الحكومة المدة المقررة في التعهد ، أو فصل منها لأسباب تأديبية أو لزواجه في أثناء مدة بعثته بدون إذن سابق من لجنة البعثات — إذا كان الثابت هو ما تقدم ، فإن يقتضى هذا التعهد أن ثبت التزاما أصليا من جانب المدعى عليه الاول هو التزام بعمل ، محله خدمة الوزارة التي هو تابع لها

بالبيعة أو خدمة الحكومة في أية وظيفة أخرى تعرض عليه بالاتفاق مع تلك الوزارة مدة سبع سنوات من تاريخ عينته الى مصر عقب انتهاء دراسته بالبيعة التي يتعهد بالتاليها في المدة المقررة لها ، وأنه في حالة اخلاعه بهذا الالتزام أو بأحد الالتزامات الأخرى التي تضمنها تعهده — وبمراعاة أن التنفيذ العيني قهراً غير مفتوح أو غير ممكن — يترتب في حقه بضمانة ضالته ، وهو مورثه باقي المدعى عليهم ، وكأثر احتياطي لعدم الوفاء التزام آخر محله رد جميع ما أنفقته عليه الحكومة بصفته عضواً في البيعة ، أي أداء مبلغ من النقود ، ولما كان محل الالتزام الثاني هو دفع مبلغ من النقود معلوم المقدار ينحصر في قيمة المصروفات التي أنفقتها الحكومة عليه بصفته عضواً في بيعة هندسة استخراج البترول بالبركا ، وكان الثابت أن المذكور وضائنه قد تأخر عن الوفاء بقيمة هذه النفقات التي بلغت ٤٤٠٥ ج و ١٢٦ م ، حسبما يبين من أوراق ملف البيعة ، على الرغم من مطالبة الحكومة اياها به ، فانه تستحق على هذا المبلغ الذي قضى به الحكم الملمعون فيه فوائد تأخرية لصالح الحكومة بواقع أربعة في الملة سنوياً .

(طعن رقم ١٤٨ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٨/٥/١٧)

الفرع الخامس
عقد المساهمة في مشروع
ذی نفع عام

قاعدة رقم (٧٩٢)

المبدأ :

عقد المساهمة في مشروع ذی نفع عام — عقد ادارى يتعهد بهوجیه شخص برضائه واختياره بالمساهمة نقدا او عینا في مشروعات الاشغال العامة او المرافق العامة — تمتعه بخصائص العقود الاعارية اللی تفرق عن القواعد الملغوبة في مجالات القانون الخاص ومن ثم فلا يتقيد في شؤساته اذا تم على وجه التبرع بقواعد البعة المقررة في القانون المعنى وانما تطبق قواعده باحتیاجات المشروع العام واسباب المصلحة العامة اللى تستهدف المساهمة بتحقیقها — نتيجة ذلك — لا وجه للنقض ببطان المقدم بدعوى عدم افرأغه في ورقة رسمية اساسی ذلك — تطبیق — عقد تقديم المعاونة بهوجیه التزام احد الاشخاص بتقديم قطعة ارض على تجهیل التبرع اسهلها في احدى المشروعات ذات النفع العام — عدم التقيد بلوإوضاع الهيئة وشكلیاتها — لا تعتبر الرسمية شرطا في صحته وسلامته قانونا .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الملائمة القانونية بین الطامع ومجلس مدينة طنطا قولها في الواقع عقد التزام الطامع بهوجیه بتقديم قطعة ارض بمدينة طنطا على سبیل التبرع اسهلها في المشروعات اللى یقررها مجلس المدينة وهو عقد يستلزم مقومات عقد المساهمة في مشروع ذی نفع عام كمقتد ادارى يتعهد بهوجیه شخص برضائه واختياره بالمساهمة نقدا او عینا في مشروعات الاشغال العامة او المرافق العامة . وقد يكون التمتع ذا مصلحة في تمهده

أو غير ذى مصلحة فيه وقد يترتب بمعرض أو يتمحض تبرعا وقد يكون مبتدئا من تلقاء المتعهد أو بطلب من جانب الإدارة وقد يكون التعهد منجزا وقد يقع مشروطا ، وبهما اختلفت صور هذا التمتع وتباينت أوصافه فهو يقوم على المساهمة الاختيارية في مشروع ذى نفع عام فهو عقد ادارى وثيق الصلة بعقود الاشغال العامة يمتاز بخصوصائص العقود الادارية التى تنشا عن القواعد المألوفة فى مجالات القانون الخاص ومن ثم فلا يقتيد فى شأنه اذا تم على وجه التبرع بقواعد الهبة المقررة فى القانون المدنى وانما تنطبق قواعده على احتياجات المشروع العام الذى يمهّد المقء الى خدمته واسبب المصلحة العامة التى تستهدف المساهمة تحقيقها . وعليه فلئن كانت القاعدة فى ظل احكام القانون المدنى وجوب أن تكون هبة العقار بورقة رسمية والا وقعت باطله ما لم تتم تحت ستر عقد آخر مراعاة لأن الورقة الرسمية بما تقتضيه من الاجراءات وما تستتبعه من الجهر والعلائية توسد ضمانات لأطرافها فتفتح للواهب فرصة تأمل وتبصر فلا يتجرء من ماله وراء انفعال عارض كما يظفر الموهوب له بسند رسمى يتسلح به دفاعا عن حقه قبل ما تستهدف له الهبة من المطاعن ، فان مثل تلك الاعتبارات لا تستقيم دواعيها فى مجال المقء الادارى بما يؤمنه لأطرافه من اسباب التدبر والروية وما يقتضيه من اجراءات اطم الجهة الادارية ذات الشأن ومن جانبها تقليل الرسمية التى تتطلبها الهبة المدنية — هذا الى أن هبة العقار اذا ما توافق الإيجاب مع القبول فيها وتحمضت اسهاما فى مشروع ذى نفع عام فان اعتبارات المصلحة العامة والوفاء بالاحتياجات المرفق الذى تهّد المساهمة الى خدمته تملو على ما عداها من الاعتبارات بما لا سبيل معه الى التمسك بشكليات تقتد دواعيها وقد يكون فى استئزها ما لا يحق مشروعى النفع العام ويتهّد موردا اسلميا عول عليه فى أنجازها . ومقتضى ذلك جبيما أن عقد تقديم المألونة الذى القرم الطاعن بموجبه بتقديم قطعة أرض على سبيل التبرع اسهاما فى المشروع التى يقررها مجلس مدينة طنطا ما ينأى عن اوضاع الهبة المدنية وشكلياتها فليست الرسمية شرطا فى صحته وسلامته قانونا ومن ثم فان النعى ببطالنة يدفعوى عدم انراغاه فى ورقة رسمية ، نعى على غير اسلس متعين الرافض .

ومن حيث أن فرائع الطاعن فتحا في عقد المعلقة وسلالته القسوتونية
بمقولة أن أراخته فيه شلها اكراه يطلها وانه لم تصدر منه مساهمة في
مشروع محدد ومن ثم ينتفى العقد الادارى الذى لا ينعقد الا بقصد تسيير
مرفق علم او المساهمة في تسييره فردوده كلها فيها استظهره الحكم الطعن
وما تأخذ به هذه المحكمة من نفى اسباب الاكراه ودواعيه والذى لا يستقيم
الزعم به على أية دلائل تظاهره ، كذا فلان الطاعن انما اسهم بالارض التى
انطوى عليها تبرعه في المشروعات التى وكل من جاقبه الى مجلس المدينة
تحديدتها - بما يعقد للمجلس من اختصاص في تنفيذ مشروعات النفع العام
في دائرته المحلية - ، وهى مشروعات قابلة للتعيين بما يترأى للمجلس
في اختيارها ، وقد اعمل المجلس هذا الاختيار بالفعل اذ تسلم الارض محل
المساهمة وخصصها منتزها علها كمشروع من مشروعات المنفعة العامة التى
ينهض على تنفيذها على وجه تغدو معه اسباب الطعن جيبما فتحا في
عقد المعلقة وسلالته القسوتونية على غير مجلس حرية بالرغض .

ومن حيث أن مفاد ما سبق جميعا أن الحكم الطعن فيه قد اصلب
صحيح حكم القانون فيما انتهى اليه من رفض الدعوى والزام المدعى
بمصرفاتها بما يقتضى الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا ، والزام
الطاعن المصروفات .

(طعن رقم ٢ لسنة ٢٢ قى - جلسة ١٩٨٠/٢/١٥)

الفرع السادس
عقد البحث عن البترول

قاعدة رقم (٦٩٤)

المبدأ :

الشروط اللاحقة والشروط التعاقدية في عقد البحث عن البترول —
التفرقة بينهما — خضوع العقد فيها يتعلق بالشروط التعاقدية للقانون
السارى وقت إبرام العقد دون القانون اللاحق الذى يسرى في شأن الشروط
اللاحقة بثوره المباشر — اعتبار الاتفاق على سعر الاتلوة من الشروط
التعاقدية — عدم نثره حتى انتهاء مدة العقد بصور قانون يرفع سعرها
طالما لم يتضمن نصا صريحا بذلك .

ملخص الفتوى :

بتاريخ ١٠ من يناير سنة ١٩٣٧ وافق مجلس الوزراء على مذكرة
وزير المالية المتضمنة شروطا جديدة للتصريح بالبحث عن البترول
بالقطر المصرى ومن هذه الشروط تحديد فئة الاتلوة التى تحصل عليها
الحكومة في عقود استغلال البترول بواقع ١٥٪ من الانتاج . وبذات
جلسة مجلس الوزراء في ١٠ من يناير سنة ١٩٣٧ وافق على مذكرة
اخرى لوزير المالية تناولت الاشارة الى التسهيلات التى سبق ان
منحتها الحكومة لشركة انجلو اجيبيسيلين اويل فلدز مقابل حصول
الحكومة على مئة الف سهم من اسهم الشركة بالمجان سنة ١٩١٣ ،
ثم قالت المذكرة ان وزارة المالية رفعت في ذات التاريخ (١٠ من يناير
سنة ١٩٣٧) الى مجلس الوزراء الشروط العلية الجديدة لاستغلال
منابع البترول في القطر المصرى ، واضافت المذكرة اقتراحا بالتمسك
مع الشركة المذكورة بشروط تخالف الشروط العلية الجديدة ولوردت

ضمن الشروط المخالفة جعل الاتواة فيها يختص بالحقول التي تتطلب الشركة استغلالها ١٤٪ لما ستجنه الحكومة من أرباح أسهمها في حالة نجاح الحقل الجديدة وللرغبة في أن تستمر أعمال الشركة نتيجة حتى تتوافر مواد الوقود بالقطر المصري وتستمر حركة عمل التكرير الذي تديره .

وفي ١٧ من فبراير سنة ١٩٣٧ أبرم اتفاق بين الحكومة المصرية وبين الشركة المذكورة وافقت الحكومة بمقتضاه على منح الشركة مئدا من الرخص لاستكشاف البترول ، وجاء بالفند « ثلثا » من الاتفاق أن للشركة في أي وقت خلال مدة التصريح أن تحصل من الحكومة على عقد أو عقود أيجار في أي جزء أو أجزاء من المساحة أو المساحات التي تشملها تلك التصاريح بالاشتراطات وللأغراض المنصوص عليها في نموذج عقد الأيجار الموقع عليه من الطرفين ... وبالمطابقة للتعديلات المتفق عليها وهي :

١ — قد حصل الاتفاق بين الطرفين على أن تكون الاتواة التي تدفعها الشركة بموجب عقد الأيجار الصادر إليها ١٤٪ (أربعة عشر في الملة) .

٢ —

ولما اكتشفت الشركة البترول في إحدى مناطق الاتفاق وهي المنطقة رقم (١) الخاصة براس غارب أبرمت الحكومة معها في ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٣٨ عقد أيجار لاستغلال بترول هذه المنطقة ، وكتب بالحبر في نهاية العقد بند اضافي ترجمته أن الترخيص قد صدر طبقا لاحكم الاتفاق الخاص المبرم مع المرخص له يوم ١٧ من فبراير سنة ١٩٣٧ ، بناء على موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ١٠ من يناير سنة ١٩٣٧ .

ومن حيث أنه يخص ما تقدم ما يلي :

أولا — أن مجلس الوزراء ميز هذه الشركة نوافق على تخفيض الاتواة الى ١٤٪ اذا تمتعت مع الحكومة على استغلال البترول .
وكان ذلك في ١٠ من يناير سنة ١٩٣٧ .

ثانياً — حرصت الشركة على الافادة من هذه الجيزة فحصلت من الحكومة على ترخيص باستغلال البترول اقل من بئرها مع الحكومة على أن تدفع الاثاوة المخفضة اذا استغلت البترول بعد اكتشافه ، وكان هذا الاتفاق في ١٧ من فبراير سنة ١٩٣٧ .

ثالثاً — تمسكت الشركة في تصريح استغلالها بترول منطقة رأس غارب بميزة الاثاوة المخفضة وتم التعبير عن ذلك بليارد بند اضافي في عقد استغلال البترول بهذه المنطقة يتضمن أن الترخيص بالاستغلال يخضع لاحكام اتفاق الحكومة بأن تتلقى من الشركة الاثاوة المخفضة التي قررها مجلس الوزراء بصفة خاصة للشركة .

وينبى على ما تقدم أن الاثاوة المستحقة للحكومة مقابل استغلال لشركة بترول منطقة رأس غارب هي ١٤٪ منذ تنفيذ العقد .

أما بالنسبة الى اثر القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ ثم القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ فيها تضمناه من أن الاثاوة عن استغلال حقول البترول ١٥٪ على مقدار الاثاوة المخفضة المثار اليها ، فإن الشرط الخاص بالاثاوة يعتبر من الشروط التصاقية التي يحكمها التراضي ولا يؤثر فيها القانون اللاحق لإبرام العقد ، وذلك بعكس الشروط اللاتحبة التي يحكمها القانون الجديد وهذه التفرقة بين الشروط التصاقية والشروط اللاتحبة ليست انعكاساً لفكرة تعلق أو عدم تعلق القانون بالنظام العام ، ولكنها تطبيق لنظرية الاثر المباشر للقانون كملة بقاعدة استمرار القانون القديم في مجال العقود التي لا تخضع للقانون الجديد الصادر أثناء سريانها بل تظل محكومة بالقانون القديم الذي نشأت في ظله ، ومن هنا جاءت التفرقة في عقود الالتزام بين ما يعتبر تعاقدياً وما يعتبر لائحياً من شروط العقد ، فالأولى لا تتأثر بصدر القانون الجديد لأنها تخضع لقاعدة استمرار القانون القديم شأنها في ذلك شأن سائر العقود ، بينما الشروط اللاتحبة تخضع للقانون الجديد اعمالاً لبدأ الاثر المباشر وهو الاصل العام في سريان القوانين من حيث الزمان .

وعلى مقتضى ما تنص عليه تكون الاتاوة المستحقة عن استغلال بتروول
رأس غارب هي ١٤٪ إلى حين انتهاء مدة العقد ، أى لا اثر للقانون
رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ على هذه الاتاوة ولا اثر عليها أيضا للقانون
رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الذى ألغى القانون الاول . ملحوظا في ذلك ان ايا من
هذين القانونين لم يتضمن نصا صريحا بسريان تحديدها لاتاوة استغلال
حقول البترول — ١٥٪ على العقود المبرمة قبل تاريخ العمل به .

وفي ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ تعلقت الشركة المذكورة مع الحكومة
على استغلال بتروول منطقتي سدر وعسل وورد في البند الرابع من العقد
الخاص بكل منهما ان مقدار الاتاوة ١٤٪ وقد أبرم كل من العقدين
بمقتضى اذن من البرلمان صدر في شكل القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٨
بالنسبة الى منطقة سدر والقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٨ بالنسبة الى
منطقة عسل .

ويبدو من ذلك انه لا اثر للقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ الخاص
بالناجم والمحالجر فيما تضمنه من تحديد اتاوة استغلال حقول البترول
سـ ١٥٪ على القانونين رقمي ١٤٠ ، ١٤١ لسنة ١٩٤٨ المشار اليهما لانه
صدر قبل صدورها ومع ذلك حددت اتاوة الاستغلال فيها بـ ١٤٪
بالحفاظة لذلك القانون . كما انه لا اثر للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣
على مقدار هذه الاتاوة المخفضة لان الشروط الخاصة بها من الشروط
للعقود التي لا تتأثر بالقانون الجديد كما سلف .

ومن حيث انه على مقتضى ذلك يكون مقدار الاتاوة عن استغلال
حقول المنطقتين المذكورتين ١٤٪ من تاريخ إبرام عقدي الاستغلال حتى
انتهاء مدتهما .

(عتوى رقم ١٤٨٢ — في ١٩٦٣/١٢/٢٨)

قاعدة رقم (٧١٥)

المقدمة :

عقود الاستغلال الممنوحة لشركة أبكر الزيوت الانجليزية المصرية من وزارة الصناعة بمرقم ٦ و ٧ و ٨ و ٩ المصددة بتاريخ ٢٥ من يونية سنة ١٩٥٢ — النص في القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ على ان يكون مقدار الاتوة عند تجديد عقود الاستغلال ٢٥ ٪ بالنسبة للبترول — سريلان هذا النص على تلك العقود بعد تجديدها بحيث تكون الاتوة ٢٥ ٪ لا ١٠ ٪ فلا يطبق القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٦ الذى لا يعدو ان يكون مجرد اذن لوزير التجارة والصناعة بتجديد العقود المشار اليها فلا يحيا الشرط التاملى النصوص عليه فى المادة ٢٤ من هذه العقود بتجديد الاتوة بنسبة ١٠ ٪ استنادا لهذا القانون الاخر ، لانه لا يعتبر فى الحقيقة قانونا من القانوية الموضوعية اذ لا يتضمن قواعد عامة مجردة بل هو نوع من رقابة السلطة التشريعية على بعض اعمال السلطة التنفيذية لما لهذه الاعمال من اهمية خاصة ، فيقف اثار القانون عند هذا الحد بحيث اذا تضمن قواعد عامة مخالفة للقواعد القانونية العامة فهذه وحدها التى تطبق .

ملخص الفتوى :

فى اثناء النظر فى تجديد عقود الاستغلال ارقام ٣ و ٥ الممنوحة لشركة أبكر الزيوت الانجليزية المصرية من وزارة الصناعة صدر القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ وقد نص فيه على ان تراخيص الاستغلال تعطى بقانون والى زمن محدود وان الاتوة الخاصة بعقود البترول تكون ٢٥ / عند التجديد . ولما كل مقدار الاتوة التى تدفعها الشركة وفقا للبند ٢٤ من هذه العقود كان ١٠ ٪ فاعترضت على سريلان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ على هذه العقود . وعرض الامر على قسم الراى مجتمعا بمجلس الدولة وانتهى بجلسته المنعقدة فى ٢٣ من مارس سنة ١٩٥٤

الى أن امتداد التراخيص المشمل اليها قد وقع في تاريخ سابق على تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ ومن ثم فلا محل للبحث فيها اذا كانت احكامه تستلزم استصدار قانون بتجديد هذه التراخيص من عدمه وتكون هذه التراخيص جددت فعلا بمجرد الالتحاق على ذلك بين الطرفين اما فيها يتعلق بالاتاوله فانه لما كان القسم يرى ان الشرط الخاص بها في عقود استغلال مواد الثروة الطبيعية هو من الشروط التعاقدية التي يحكمها التراضي ولما كان البند ٢٤ سلف الذكر وضع حدا أقصى للاتاوله التي يحق للحكومة فرضها عند التجديد هو ١٠٪ بان احكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٨ التي جعلته « الاتاوله عند التجديد ٢٥٪ » لا تؤثر على شروط الالتحاق التي تظل سارية الى نهاية مدته وتم تجديد هذه العقود وفقا لما اشارت اليه هذه الفتوى .

رأت مصلحة المناجم والوقود عند تجديد العقود ارقام ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ انما جميعها تنتهي في تاريخ لاحق لتاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ ومن ثم يتعين أن تكون الاتاوله ٢٥٪ عند تجديدها وفقا لأحكام القانون المذكور الا أن ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الصناعة رأت عند عرض الموضوع عليها أن مقدار الاتاوله المستحقة عند تجديد هذه العقود لا يجوز أن يتجاوز ١٠٪ ذلك أن الشرط الخاص بالاتاوله كما ذهب الى ذلك قسم الرأي مجتمعا في منواه سالفه الذكر هو من شروط التعاقدية التي يحكمها التراضي ولما كان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ نص في مادته الخليفة على أن يكون منح التراخيص بقانون لذلك فانه يتعين استصدار قانون بتجديد هذه التراخيص .

وبناء على ذلك صدر القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٦ بالانن للسيد وزير التجارة والصناعة بتجديد العقود ارقام ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ لمدة ١٥ سنة بقلول ١٠٪ من الإنتاج .

ولما كانت مصلحة المنلجم والوقود لا تزال متمسكة برفع الاتاوله الى ٢٥٪ عند تجديد هذه العقود تطبقه للقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨، رأت وزارة الصناعة عرض الموضوع على الجمعية العمومية للصناعات استشارى للفتوى والتشريع لإبداء الرأي .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية للقسم الاستشارى
للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٨ من ابريل سنة ١٩٦٢
فلمستأن لها أن موضوع النزاع ينطوى في واقع الامر على نقطتين
هكيتين هما :

اولا : مدى انطباق احكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ على
موضوع النزاع .

ثانيا : ما اذا كان القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٦ يغير من قيمة الاتولة
المشار اليها في القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ .

ومن حيث أن القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ هو القانون الذى كان
مسلما وقت تحديد عقود شركة آبار الزيوت الانتطيزية المصرية
أرقام ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ في ٢٥ من يونية سنة ١٩٥٢ ويلتلى فانه يتعين
تطبيقه على تلك العقود .

ومن حيث أن المادة الاولى من القانون المشار اليه كانت تنص على
ما يأتى :

ومن حيث أن المادة الاولى من القانون المشار اليه كانت تنص على
الكيميائية والاحجار الكريمة التى تحويها الطبقت والطبقات المعدنية
التي توجد على سطح الارض أو بباطنها الواقعة في حدود الارض المصرية
أو في المياه الانطيمية المصرية وسيطلق على هذه المواد في هذا القانون
عبارة « الخابلات المعدنية » .

ونصت المادة الثانية فيه على ما يأتى : « الخابلات المعدنية المشار
اليها في المادة السابقة منها :

اولا — خابلات الوقود ومنها :

خابلات البترول السائلة بخلاف كتلتها والانتواع الصلبة كالاسفلت
والإزديكرت وكذلك الصخور المشبعة بالبستروك وكذلك الفلزات
الطبيعية والبترولية » .

ونصت المادة الرابعة على ما يأتى :

« يحظر البحث عن المعادن بتوابعها سواء أكان ذلك فى أملاك الحكومة العامة أو الخاصة لم فى أملاك الأفراد فى المياه الإقليمية إلا بترخيص خاص ويعطى الترخيص بقانون وإلى زمن محدود » .

ونصت الفقرة الرابعة من البند سادسا على أن الاتوة عند التجديد بالنسبة للبترول ٢٥ ٪ .

ويخلص من كل ما تقدم أنه وفقا لأحكام القانون المشار إليه فله لا يجوز الترخيص بالبحث عن البترول إلا بقانون كما أن الاتوة فى حالة التجديد ٢٥ ٪ .

ومن حيث أن تعديل الاتوة المنصوص عليها فى عقود الشركة وهى ١٠ ٪ والنص فى القانون على أنها ٢٥ ٪ أمر متفق عليه على أن النسبة المشار إليها تنطبق دون ما حاجة إلى التطرق لبحث مدى سلطة الإدارة فى إصدار تشريعات على زيادة الرسوم أو الضرائب ومدى سريان ذلك على عقودها التى أبرمتها مع الملتزمين .

ومن حيث أن الأصل أن أحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ المشار إليه هى التى تنطبق على التجديد فإن مؤدى ذلك فى الحالة المعروضة ما يأتى :

أولا : أنه يلزم صدور التجديد بقانون .

ثانيا : أن الاتوة المقررة تصبح ٢٥ ٪ بدلا من ١٠ ٪ .

وبلستمرائى ظروف إصدار القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٦ يبين أنه صدر ترقيدا لفتوى إدارة الفتوى والتشريع الصادرة فى ٣٠ من يولية سنة ١٩٥٥ المشار إليها سبق والتى تضمنت أن القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ ينطبق على تجديد تلك العقود بآخر مبادئ ويلغى وينفى . لتجديدها صدور قانون بالأذن بذلك وأن الاتوة شرط تصاليد ونفس

لما انتهى اليه قسم الراى مجتمعا ويلتالى لا يمكن مخالفتة ويظل عند التجديد ١٠٪ ولا تصبح ٢٥٪ .

وقد انطوت فتوى ادارة الفتوى والتشريع المذكورة على خلط فى الامر ، فلك ان اعتبار الاتاة عند التجديد ١٠٪ أو ٢٥٪ هو فى الواقع امر يرتبط وجودا وعدما مع القول بانطباق احكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ أو عدم انطباقه على تجديد تلك العقود . فاذا ما قيل بان هذا القانون ينطبق على تحديد تلك العقود وجب وفقا لاحكامه ان تكون الاتاة ٢٠٪ واذا كان العكس بان احكامه لا تنطبق على التجديد وجب القول بان الاتاة ١٠٪ وفقا للاتفاق وليست وفقا للقانون الذى لا ينطبق على التجديد .

ويبين من احكام القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٦ انه حقيقته مجسود وجود اذن لوزير التجارة والصناعة فى تجديد العقود المشار اليها فيه ولم يحدد فى واقع الامر اتاة معينة بـ ١٠٪ وانما تريد للفتوى المشار اليها جدد العقد بفئتها المنصوص عليها فى البند ٢٤ منها . يؤيد ذلك ما ورد فى مذكرته الايضاحية حيث جاء فيها ما يأتى : « لهذا اعدت الوزارة مشروع القانون المرافق وقد نص فى المادة الاولى منه على اذن لوزير التجارة والصناعة فى تجديد العقود لمدة ١٥ سنة وتنتهى فى ١٢/١٢/١٩٦٧ على ان تكون الاتاة بنسبة ١٠٪ من الانتاج تنفيذًا لنص البند الرابع والعشرين من تلك العقود » .

ويخلص مما تقدم ان القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٦ كان ينبغى ان يقتصر اثره على الاذن للوزير المختص بالتجديد دون تعرض للاتاة حيث انها محددة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ بـ ٢٥٪ .

ويجب ان يتم التجديد ببراعة احكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ التى تحدد الاتاة بـ ٢٥٪ لا بـ ١٠٪ طبقا لحكم المادة ٢٤ من هذه العقود يعتبر نص المادة ٢٤ المذكور غير سار فى هذه الحالة بل السارى طبقا لمقادة اثر المباحث للقانون هو الاتاة المنصوص عليها فى القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ حيث ان واطمة التجديد تمت فى ظل ومسلطان احكام

القانون المذكور الذي يعتبر أحكامه أحكاماً آتية متعلقة بالنظام العلم ولا يمكن الاحتجاج في هذا بتسديد بأن القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٦ هو الذي يحكم هذه الحالة ذلك لأن هذا القانون لا يعتبر أنه قانون خاص بحيث يجب تطبيق أحكامه دون أحكام القانون العلم إذ أن الخيف المسلم لحكم هذا القانون الذي استقر عليه الفقه والقضاء الإداري أنه لا يعتبر قانوناً من الناحية الموضوعية حيث لا يتضمن أي قواعد عامة مجردة إنما هو نوع من رقابة السلطة التشريعية على بعض أعمال السلطة التنفيذية لما لهذه الأعمال من أهمية خاصة ولذلك فإن أثر هذا القانون يقف عند هذا الحد فلذا تضمن قواعد مخالفة للقواعد القانونية العامة فإن هذه القواعد لا يعتد بها بل الواجب هو تنفيذ أحكام القانون العلم .

لهذا انتهت الجمعية العمومية إلى سريان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ على هذه العقود وتحديد نسبة الأتاوة بـ ٢٥٪ عند تجديداتها ومنعاً لكل ليس يمكن للوزارة استصدار قانون محلل لأحكام القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٦ بما يحقق هذا الغرض .

(مئوى رقم ٣٢٨ — في ٢٦/٥/١٩٦٢)

القرع السليج

عقد ايجار مقصف

قاعدة رقم (٧٩٦)

المبدأ :

المقد المبرم مع مصلحة المساحة في شأن ايجار مقصفها — اتساعه
بطابع العقود الادارية واعتباره من قبيلها .

ملخص الحكم :

لئن وصف العقد المبرم في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥٧ بين مصلحة المساحة والمطمون عليه ، بأنه عقد ايجار المقصف ، الا انه لا جدال في انه عقد تقديم خدمات لرفق من المرافق العامة هو مرفق مصلحة المساحة ، وقد أجر الطرف الاول بمقتضاه للطرف الثاني مقصف المصلحة الكائن بالدور الارضى من مبنى المصلحة المخصص له بالإدارة العامة ، وذلك بالشروط المرفقة بالعقد وبوجوبها يلتزم المطمون عليه بتهيئة المقصف المذكور بمصاريف من طرفه ، بجميع ادوات الاستعمال من صوانى وأطباق وثلاجات ووابورات الغاز وأكواب الماء والشوك والملاعق والسكاكين والفناجين والفوط والمفارش بالمقادير الكافية لموظفى ومستخدمى المصلحة ، ومن المأكولات والمشروبات الموضحة بالقاتبة الملحقة بتلك الشروط العامة ، وأن يبيعهما بالاثمن المحددة أمام كل صنف منها ، ويكون المتعهد مرتبطاً بالاسعار الواردة بالقاتبة ، ويجب أن يكون لدى المتعهد عدد من العمال كاف لاجابة طلبات الموظفين والمستخدمين لكى يتيسر لهم اخذ ما يلزم فى الفترات القصيرة المعينة لهم ، ويجب أن يكون أولئك العمال حسننى الاخلاق ، وأن يرتدوا ملابس بيضاء نظيفة ملائمة فى المصلحة . وعلى المتعهد أن يبذل أقصى العناية بنظافة المقصف ، وما يعرض فيه المبيع الذى يجب أن يكون من الانواع الجيدة الطازجة ولتحقيق هذا الغرض سيصدر

التفتيش على المصنف وما به ، من وقت لآخر بمعرفة طبيب المصلحة وكله ما يوجد معروضا للبيع بحالة غير مقبولة يصاحبه ويعدم في الحال دون أن يكون للمتعهد حق في المطالبة بشئنه وكذلك نص في العقد وفي الشروط العلية على حق المصلحة في نسخ العقد والإخلاء ومصادرة التامين دون حاجة الى تنبيه أو انذار ، وكل أولئك شروط غير مألوفة في عقود القانون الخاص المثلثة ، فهو عقد اتمم بالطابع المميز للعقد الادارية من حيث اتصاله بمرفق علم واخذه بملسوب القانون العلم نيبا تضمنه من شروط غير مألوفة في مجال القانون الخاص .

(طعن رقم ١٢٨٩ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢)

قاعدة رقم (٧٩٧)

المبدأ :

الاعفاء من اداء الاتوة المقررة للتصدي منه التامين من المصالحات
— عدم تحقق ذلك بالنسبة الى غلق الكلية فترة اجازة نصف السنة
وكذلك بالنسبة لشهر رمضان .

ملخص الحكم :

ان حق طلب الاعفاء من الايجار منوط بان تصمد الجامعة امرا باغلاق الكلية التابع لها المصنف . وليس من شك ان المقصود من تحويل المخصص له حق الاعفاء في هذه الحالة هو تأيينه ضد المفاجات ، ايا حيثما يكون معلوما من قبل — شأنه في ذلك شأن الكلية — ان الكلية تطلق ابوابها في فترة اجازة نصف السنة ، فانه لا يكون للمتعهد اذن حق في طلب الاعفاء من اداء الاتوة المستحقة عن هذه الفترة ، وكذلك الشأن بالنسبة الى شهر رمضان المعظم الذي يستوجب واحترام نروضة اقتناع المسلمين عن التعامل مع المصنف موضوع الاستغلال ، وهو ما دخل التصدي — بغير جدال في اعتباره وحسينه عند تقديم عطائه مما لايموغ له ان يتمسك بعاقبته من اداء الاتوة المقررة خلاله .

(طعن رقم ١٠٨ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢١)

الفرع الثاني
عقد بيع الأصناف والمهمات الحكومية
التي يقرر التصرف فيها

قاعدة رقم (٧٩٨)

المبدأ :

عدم استحقاق الرسم المقرر به على البيوع التي تتم وفقا للقانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن المناقصات والمزايدات — أساس ذلك ان المادة الثانية من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ نصت على عدم اخلال بالحكم قانون المراقعات او القوانين المنظمة لبعض انواع البيوع — وضع القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ احكاما خاصة لمزايدات بيع الاصناف والمهمات الحكومية التي يقرر التصرف فيها يعتبر تنظيمها خاصا مما استثنى من احكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ — سريان هذا التنظيم الخاص في المؤسسة المصرية العامة لتعمير الاراضي بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٢٣١٦ لسنة ١٩٦٢ يمنع من اعمال احكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ وان نص في المادة الاولى منه على ان تسرى احكامه على البيع الاختيارى بالمزايدة الطنية للبنقولات المستعملة دون تمييز بين الحكومية منها وغير الحكومية الا تنص في مادته الثلثة على انه # مع عدم الاخلال بالحكم قانون المراقعات او القوانين المنظمة لبعض انواع البيوع يحظر بيع المقتولات المشتر بها في المادة السابقة بالمزايدة الطنية الا بواسطة خبير مثن وفي حالة خصصت

لهذا الغرض ، ولما كلفت مزادات بيع الاصناف والمهمات الحكومية التي يتقرر التصرف فيها قد نظمها القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن المناقصات والمزايدات ووضع لها احكاما خاصة تغاير تلك التي اوردها القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ فان هذه المزايدات تظل خاضعة لاحكام القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ ولائحته التنفيذية بماديات منظمة بقانون خاص وذلك اعمالا للاستثناء الذي نصت عليه المادة الثانية من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ .

يؤكد هذا النظر ان الاحكام التي تضمنها القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ من فرض رسم قدره ٢ ٪ من ثمن ما يتم بيعه واشتراط اتمام البيع بوساطة خبير مثن ووجوب اتمله في صلاة مخصصة لهذا الغرض ، هذه الاحكام يتمتع تطبيق البعض منها على مزادات بيع الاصناف والمهمات الحكومية كما ان البعض الآخر اذا طبق لا يحقق الغاية التي استهدفها المشرع من تقريره . اذ فيما يتعلق بالرسم المفروض على ثمن المبيعات يعمد المشترون لهذه الاصناف الحكومية عادة الى تضمين عملااتهم ملحقات الثمن كالرسوم الاضافية وعمولة الدلالة ورسم المزايد والعملة باعتبارها جزءا من اصل الثمن الذي يتحمله المشتري ، الامر الذي يجعل حكمة فرض الرسم على المبيعات غير متحققة الا في خصوص مبيعات الافراد - اما شرط اتمام البيع بوساطة خبير مثن فانه يتعارض صراحة مع ما تقتضيه المادة ٣٢٠ من لائحة المخازن والمشتريات من ان تقدير الثمن الاساسي للاصناف الحكومية المعروضة للبيع بالمزاد العلني يتم بوساطة لجنة تشكل على نحو خاص وان يظل الثمن المقدّر لا تعلفه سوى لجنة البيع - فضلا عما تضمنه القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ من وجوب عرض الطلبات على لجنة فتح المظاريف ولجنة البت وعما كلفه من ضمانات لا تتوافر بالنسبة الى بيوع الافراد مما يفضي عن اشتراطات تدخل الخبير المثن في المبيعات الحكومية التي خصها الشارع بقواعد واجراءات تكفل عدم الخس الذي يشترط القانون وجود الخبير المثن لتلافيه .

يضف الى ما تقدم ان تطلق تطبيق القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ بتحديد ليس فقط ما يبدو من عبارته او تصويحه - ولكن ايضا ما يستخلص من روحه ومقواه حسبما كشفت عنه مذكرته الايضاحية مع الاستفتاء

بالبلديء العامة فى التفسير الذى مؤداها عدم التقيد بالفاظ النص اراء المنهوم من تعدد الشارع به اذ العبارة بالمقاصد والمعانى لا بالالفاظ والمبائى .

ومن حيث أن القرار الجمهورى رقم ٢٣١٦ لسنة ١٩٦٢ فى شأن المؤسسة المصرية العامة لتعمير الاراضى قد نص فى المادة ٢٢ منه على أن « تسرى القواعد المتبعة فى الحكومة فى الشئون المالية والمناقصات والمزايدات والمخازن فيما لايرد بشأنه نص فى النظم واللوائح الخاصة بالمؤسسة » وقد طبقت المؤسسة المصرية العامة لتعمير الاراضى هذا النص عندما قامت - فى ٢٠ من أبريل سنة ١٩٦٥ ببيع صندلها القديم بمنطقة وردان التابعة للمؤسسة - فأجرت البيع ونفا لاحكام القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناقصات والمزايدات .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن بيع المؤسسة المصرية العامة لتعمير الاراضى للصنل موضوع البحث وقد تم ونفا لاحكام القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناقصات والمزايدات باعتباره القانون الواجب التطبيق لا يخضع لاحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن بعض البيوع التجارية .

(ملف ١٥١/٣٧ - جلسة ١٩٦٥/١١/٣)

قاعدة رقم (٧٩٩)

المبدأ :

المفروض أن تكون الجهة الادارية قد اتبعت الاجراءات التى تستلزمها لائحة المناقصات والمزايدات لطرح الاصناف فى المزاد قبل طرحها وترسيئها على المتزايدين - لا يستغاث بعد اجراء المزاد واخطار المتزايدين بقبول عطاءاتهم واتمام التماقذ المطروح فى مقام الفصل من التماقذ بان هذه الاجراءات او بعضها لم يتبع قبل اجراء المزاد او ان جهة الادارة قد تبينت بعدم اتمام التماقذ حاجتها الى بعض او كل الاصناف التى جرى بيعها - فذكر عبارة تحت العجز والزيادة قرين بعض الاصناف لا تنفى

أكثر مما قد يترتب على التسليم الفعلي من بعض النقص أو الزيادة المسموح بها في العرف والمعاملات ولا تجوز الإدارة بحال أن تنقص في كيفية الاصناف المبعة عن عمد واختيار .

ملخص الحكم :

إذا كانت لائحة المناقصات والمزايدات قد استقرت اتباع إجراءات معينة قبل طرح الاصناف الغير صالحة للاستعمال أو التي يخشى عليها من التلف أو التي بطل استعمالها أو الزيادة من الحاجة في المزداد ، مثل الحصول على موافقة ببيع هذه الاصناف وتشكيل لجنة لمعاينتها وتقييمها وإخطار وزارات الحكومة ومصلحتها بالاصناف المراد بيعها وكمياتها للمادة عما إذا كانت في حاجة إليها كلها أو بعضها قبل الإعلان عن المزداد بوقت كاف إذا كانت لائحة المناقصات والمزايدات قد استقرت اتباع مثل هذه الإجراءات قبل طرح الاصناف في المزداد ، فالمفروض أن تكون الجهة الإدارية قد اتبعت هذه الإجراءات فعلا ، قبل طرح هذه الاصناف للبيع في المزداد وترسيبها على المتزايدين ، بحيث لا يستساغ بعد أن يجرى المزداد ويخطر المزايدون بقبول عطاءاتهم ويتم التعاقد بالتقاء إيجابهم بقبول الجهة الإدارية ، الفرع في مقام النصل من التعاقد الذي تم في شأن بيع هذه الاصناف كلها أو بعضها ، بأن هذه الإجراءات لو بعضها لم يتبع قبل إجراء المزداد ، أو أن الجهة الإدارية قد تبينت بعد تمام التعاقد أنها في حاجة إلى كل أو بعض الاصناف التي جرى بيعها .

لا يسوغ لجهة الإدارة أن تحتاج بأنه قد ذكر قرين بعض الاصناف في إخطارها للدعي بقبول عطائه المؤرخ ٨ من يناير سنة ١٩٦٣ أنها تحت العجز والزيادة ، ذلك أن هذه العبارة لا تعني أكثر مما جاء في المادة ١٥٠. فقرة رابعة من لائحة المناقصات والمزايدات من أن التسليم الفعلي قد يترتب عليه بعض النقص أو الزيادة المسموح بها في العرف والمعاملات ، ولا تجوز هذه العبارة للإدارة بحال أن تنتقص من كميات الاصناف المبعة عن عمد واختيار . بعد أن حدد سعر الصفقة بأكملها على أسس مجموع

الوحدات التي كانت مجالا للتعاقد ، اذ ان تجديد سهر معين للوحدة يراعى فيه عدد الوحدات ، ولا يعنى هذا ان كل وحدة من وحدات الامتلاك المبعة تساوى الثمن الذى قدر لها ، وانما تساوى الوحدة الثمن المقرر لها اذا اجتمعت مع بقى الوحدات ونظر اليها بأكملها كوحدة ولا سيما اذا كان المبيع اصناف تالفة أو مستعملة تتفاوت حالة كل وحدة منها عن الأخرى .

(طعن رقم ٦٥٤ لسنة ١٢ ق — جلسة ١١/١/١٩٧٠)

قاعدة رقم (٨٠٠)

المبدأ :

القاعدة هي بيع الاصناف الخاصة بلجنة المبيعات الحكومية بإحدى الطرق المبينة في المادة ٩ من اللائحة الخاصة بها — الاستثناء على هذه القاعدة بجواز البيع بالطريق المباشر يكون للجهات التي عينتها المادة ١٤ من لائحة المناقصات والزيادات على سبيل الحصر وهي وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات والمؤسسات العامة — المؤسسات الصحفية ، مؤسسات خاصة لا تعتبر في حكم المؤسسات العامة الا في مسائل معينة وإرادة على سبيل الحصر في المادتين ٢ ، ٣ من القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ . وليس من بينها معاملتها معاملة المؤسسات العامة في مفهوم لائحة المناقصات والزيادات — لا يعتبر من الجهات التي يجوز البيع لها استثناء بالطريق المباشر وفقا لاحكام المادة ١٤٦ من لائحة المناقصات والزيادات .

ملخص الفتوى :

ان المادة (٥) من اللائحة المالية للجنة تصفية موجودات قاعدة قناة السويس وهي التي اصبحت لجنة المبيعات الحكومية تنص على انه مع عدم الاخلال باحكام القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ تنبع المواد التالية في بيع هذه الاصناف وما لم يزد بشأنه نص خاص يرجع فيه الى احكام لائحة

المنافصات والمزايدات ، وتنص المادة (٩) من هذه اللائحة على أن يتم البيع بالحدى الطرق الآتية : (أ) مزايدة محدودة بطريق المظاريف المظلمة (ب) ممارسة محدودة (ج) مزايدة علنية . وتقرر لجنة التصفية البيع بالحدى هذه الطرق كما تحدد قيمة التلخيص الموقت وإنتهائى الواجب تحصيله من المتكلمين فى المزايدة » .

ومن حيث أن المادة (١٤٦) من لائحة المنافصات والمزايدات الصادرة بقرار من وزير الخزانة رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ والمعلقة بقراره رقم ٥٢ للبيع أن ترسل قبل الاعلان عن المزايد بوقت كلف الى جميع وزارات الحكومة ومصلحتها والهيئات والمؤسسات العامة ببقا تفصيلها بالاصناف المراد بيعها وكيفيةها . وتطلب بعد معلنتها الامادة عما اذا كانت فى حاجة اليها كلها أو بعضها وتحدد وقتا مناسبيا للمعانة واليت فى الموضوع والرد . وما تحتاجه هذه الجهة يباع لها بالثلث الذى قدرته لها لجنة التثمين المنصوص عليها فى المادة السابعة وما يبقى بعد ذلك يباع بالمزاد العلنى » .

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص أن القاعدة هى بيع الاصناف الخاصة بلجنة المبيعات الحكومية بالحدى الطرق المبينة فى المادة (٩) من اللائحة المالية الخاصة بها وهى المزايدة المحدودة أو الممارسة المحدودة أو المزايدة العلنية واستثناء على هذه القاعدة يجوز البيع بالطريق المباشر وبالثلث الذى قدره لجنة التثمين الى احدى الجهات التى عينتها المادة (١٤) من لائحة المنافصات والمزايدات على سبيل الحصر وهى « وزارة الحكومة ومصلحتها والهيئات العامة والمؤسسات العامة » .

ومن حيث أنه تأسيسا على ذلك ، ولما كانت المؤسسات الصحفية — وفقا لما سبق أن رآته هذه الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة فى ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ المؤسسات الخاصة لا تعتبر فى حكم المؤسسات العامة الا فى مسائل معينة واردة على سبيل الحصر فى المادتين ٢ و ٣ من القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ — وليس من بينها معاملة المؤسسات العامة فى

مفهوم لائحة المناقصات والمزايدات ومن ثم نقاشها لا تعتبر من الجهل التي يجوز البيع لها استثناء بالطريق المباشر وفقا لاحكام المادة ١٤٦ من لائحة المناقصات والمزايدات .

من اجل ذلك انتهى راي الجمعية العمومية الى انه لا يجوز للجنة المبيعات الحكومية ان تباع بعض الاصناف الخاصة بها الى مؤسسة جريدة الاهرام وفقا للاجراءات المرسومة بالمادة (١٤٦) من لائحة المناقصات والمزايدات ، وانما يتمين ان يلتزم البيع باحدى الطرق المبينة بالمادة (٩) من لائحة المالية .

(ملك ١٠٢/١/١٠ - جلسة ١٠/١/١٩٧٢)

علاج بالفن

قائمة رقم (٨٠١)

١٢٨٥ :

علاج الموظفين خارج حدود الجمهورية العربية المتحدة طبقاً لأحكام
القرار الجمهوري رقم ١٧٥٤ لسنة ١٩٥٩ — شروط تقرير هذا العلاج —
أن تكون الإصابة أو المرض بسبب أعمال الوظيفة ، وأن تكون قابلة للعلاج ،
وأن يوجد نقص في الاختصاصين أو في الأجهزة اللازمة للعلاج في الجمهورية ،
وأن توصي اللجنة الطبية المختصة بضرورة السفر إلى الخارج ثم يعرض
القرار على رئيس الجمهورية بعد ذلك لإصدار قرار في هذا الشأن — جواز
العرض على اللجنة الطبية ثم على السيد رئيس الجمهورية بعد إجراء
العلاج والعود من الخارج بشرط تقييم حالة الضرورة وتوافر ظروفه ظاهرة
تحول بين المريض وبين استيفاء الإجراء في حينه .

ملخص الفتوى :

أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٥٤ لسنة ١٩٥٩
في شأن علاج الموظفين خارج حدود الجمهورية العربية المتحدة تنص على
أنه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية معالجة الموظفين الذين يصابون
بجروح أو بأمراض بسبب تلبية أعمال وظائفهم على نفقة الدولة في خارج
الجمهورية العربية المتحدة الذين تولى اللجنة المشكل المهيمة في المادة الثالثة
ضرورة علاجهم » وتخص المادة الثانية على أنه « يجب أن تتوافر الشروط
الآتية لتقرير العلاج في خارج الجمهورية العربية المتحدة : (أ) أن تكون
الإصابة أو المرض بسبب تلبية أعمال الوظيفة : (ب) أن تكون الإصابة
أو المرض قابلة للعلاج : (ج) أن يوجد نقص في الاختصاصين أو في الأجهزة
اللازمة للعلاج في الجمهورية : (د) أن توصي اللجنة الطبية المختصة بضرورة
السفر إلى الخارج . » ويجب على اللجنة الطبية المختصة أن تعيد في
تقريرها التأكيد على توصي بمعالجة الموظف فيها ومدة العلاج وتكاليفه .

على وجه التقريب ، وتنص المادة الخامسة على انه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية تقرير اعانة مالية للموظفين الذين يصلون بجروح او بمرض ليست بسبب يتطرق بتأديتهم اعمال وظائفهم وذلك لمساعدتهم في العلاج في داخل الجمهورية العربية المتحدة او في خارجها ، ويجب اتخاذ الاجراءات المنصوص عليها في هذا القرار .. » .

ومفاد هذه النصوص ان علاج الموظفين في الخارج سواء تحللت الدولة نفقته كاملة ام تحللت جزءا منها في صورة اعانة مالية يتم بقرار من رئيس الجمهورية بترخص في اصداره على ان يسبق صدور هذا القرار اجراءات معينة تتخذ بقصد الاستيثاق من ان المرض غير مستطاع علاجه داخل الدولة ، اما لنقص في الاجهزة اللازمة او لنقص في الاختصاصيين ويكون تقرير ذلك عن طريق لجنة طبية معينة تحدد المؤسسة التي بمصلح فيها الموظف ومدة العلاج وتكليفه .

واته وان كان عرض الموظف المريض على اللجنة المشار اليها امرا واجبا قانونا قبل سفره الى الخارج لعلاج ، الا انه ليس ثبت مانع من اتخاذ هذا الاجراء وعرض الموظف على اللجنة بعد ذلك متى حالت ظروف قاهرة بينه وبين استيفاء هذا الاجراء في حينه ويكون الغرض وقتئذ في ضوء ما يتقدم به الموظف من وثائق وتقارير طبية .

نذا بلان من الاطلاع على الاوراق ان الاستاذ كان مريضا بمغص شديد بالبطن وحالبا بشغف عام وانيميا ، وكثت حالته تستلزم السفر الى الخارج للعلاج وذلك على نحو ما قرره القومسيون الطبي يوم ٢٠ من مارس سنة ١٩٦٠ ، وهذه الظروف تكون حالة من حالات الضرورة التي تبرر السفر المعجل الى الخارج دون انتظار اجراءات العرض على اللجنة وهي اجراءات قد تطول فتتسوء حالة المريض وتعرض صحته للخطر ، ومن ثم فليس ثبت مانع من عرض حالته الان على اللجنة الطبية المختصة بشغوة بما يلزم من الاوراق والبيانات المتعلقة بعلاجه في الخارج فتبحث في غزوتها موضوع مرضه وما تم من علاجه في

الخارج لمعرفة ان كان من المستطاع علاجه داخل الدولة او لم يكن مستطاعا ،
فإذا ما انتهت الى أن علاجه في الخارج كان لازما رعت الاوراق الى رئيس
الجمهورية ليقرر ما يراه طبقا لاحكام القرار الجمهورى سالف الذكر .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى انه ليس ثمة مانع من عرض حالة السيد
الاستاذ على اللجنة الطبية المنصوص عليها في القرار
الجمهورى رقم ١٧٥٤ لسنة ١٩٥٩ لتقرير ما تراه في شأنها في
ضوء الظروف المشار اليها ، فإذا انتهت الى أن علاجه لم يكن مستطاعا في
الجمهورية العربية المتحدة عرض الامر على السيد رئيس الجمهورية للنظر
في منحه نفقات العلاج ان كان مرضه بسبب يرجع الى تلبية امال وظيفته
او منحه اعانة مالية اذا كان مرضه لا يرجع لهذا السبب .

(فتوى رقم ٣٩٦ — في ١٠/٥/١٩٦١)

علاقة تجارة

قاعدة رقم (٨٠٢)

المبدأ :

علامة تجارية — اشكلها المتصوص عليها في المادة الاولى من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ غير واردة على سبيل الحصر — دليل ذلك واثره — وجوب حماية العلامة بالتطبيق لهذا القانون الا اذا كانت مجردة من عناصر الجودة او الذاتية الخاصة او الصفة المميزة او كانت مما لا يميزه المشرع — لا تعارض بين حماية السلعة الواحدة كعلامة تجارية وفقا لاحكام هذا القانون وحمايتها كنموذج صناعي وفقا للقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ — استقلال مجال كل من الحملتين عن الآخر .

ملخص الحكم :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٨ الخاص بالعلامات التجارية لم تخص عدد الاشكال التي تتخذها العلامات التجارية على سبيل الحصر وانما سردت بعض امثلة لهذه الاشكال ، ذلك انها بعد ان نصت على « الاسماء المتخذة شكلا مميزا والامضاءات والكلمات والحروف والارقام والرسوم والرموز وعنوانات المحال والديفلات والاحكام والتصاوير والنقوش البارزة » اضلفت « واية علامات اخرى او اى مجموع منها » ولكل المشرع هذا المعنى في المذكرة التفسيرية للقانون فبين ان هذا السرد ليس حصرا بل تمثيلا لاشكال العلامات لان الاشكال التي يمكن ان تتخذها العلامة لا عدد لها .

والمشرع اذ لم يحصر الاشكال التي يمكن ان تتخذها العلامات التجارية فانه يكون قد جعل الاصل ان لكل صاحب شأن ان يشكل علامته التجارية كما يشاء . ولا قيد على حريته في هذا الخصوص . وتلزم حماية علامته بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ سلف الذكر الا ان تكون

العلامة مجردة من عناصر الجودة أو الذاتية الخاصة أو الصفة المميزة أو تكون مما لا يجيزه المشرع ما نص عليه على سبيل الحصر في المادة الخامسة من القانون المشار اليه .

وبالتطبيق لهذا الأصل التثريعى — لا تثريب على اتخاذ العلامات التجارية الشكل الجالس للوعاء الذى تعبأ فيه السلعة . كما يحدث بالنسبة لبعض قنينات العطور وزججات السوائل الغازية والمياه المعدنية فتصنع الزجاجية وبها انبعاثات مختلفة أو تصنع مستديرة أو مستطيلة أو ذات عنق طويل أو قصير وتتخذ العلامة التجارية هذا الشكل الخاص للوعاء . ولا قيد على اختلافها هذا الشكل سوى أن تتوافر فيه عناصر الجودة والذاتية الخاصة والصفة المميزة .

ومما لا شك فيه أن شكل الزجاجية التى تعبأ فيها مشروب الكوكاكولا تتوافر فيه عناصر الجودة والذاتية الخاصة والصفة المميزة . فلذلك ثبت أنه شكل لم يسبق أن استعمله مصنع آخر لتبميز منتجات مماثلة أو مشابهة لمشروب الكوكاكولا وهو يخطف اختلافاً متميزاً عن الشكل العادى المألوف للزجاجات التى تعبأ فيها السوائل المماثلة أو المشابهة لمشروب الكوكاكولا . واذ كان ذلك ، فانه لا يجوز — بالتطبيق للأصل التثريعى المستند من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ — أن يرفض طلب تسجيل زجاجة الكوكاكولا كعلامة تجارية .

ولا محل للاحتجاج بالحكم القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٩ الفخلص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية لرفض طلب تسجيل زجاجة الكوكاكولا كعلامة تجارية بمقولة أن هذه الزجاجية تعتبر نموذجاً صناعياً فلا تخضع في حمايتها إلا لذلك القانون . ذلك أنه ولئن كانت الزجاجية المذكورة تحمل خصائص النموذج الصناعى إلا أنها أيضاً تحمل في الوقت نفسه خصائص العلامة التجارية كما سلف البيان ولم يحظر القانون الخاص بالرسوم والنماذج الصناعية الجمع بين حمايته وبين حماية القانون الخاص بالعلامات التجارية ، فالذى يترتب على كون الزجاجية

سابقة الذكر تعتبر أيضا نمونجا صناعيا ليس رفض طلب تسجيلها بوصفها علامة تجارية وإنما امكن حمايتها من جهة أخرى بوصفها نمونجا صناعيا .

(طعن رقم ٢٦١٠ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٢/١٠)

قاعدة رقم (٨٠٣)

المبحث :

القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٢٩ في شأن قانون العلامات التجارية —
المعدل بالقانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٢ — اشترط للاختصاص بالعلامة
أن تكون مبتكرة .

ملخص الحكم :

أن قانون العلامات التجارية رقم ٥٧ لسنة ١٩٢٩ المعدل بالقانون
رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٢ قرر لصاحب كل علامة استوفت الشروط المقررة
الحق في تسجيلها في تسجيلها للحظ بالعلامة من اعتداء غيره بمنتجاته
لمنتجاته أو لخدماته واقتضى هذا الاختصاص بالعلامة أن تكون مبتكرة لمنع
القتون أن تسجل العلامة الخالية من أية صفة مميزة أو المكونة من بيانات
لا تدنو التسمية التي يطلقها العرف على المنتجات وإذا لا تجاوز التسمية
العرفية الاسم الذي تتداوله السنة الثلب للتعبير عن المنتجات وقت تسجيل
العلامة ، وإذا دخل في هذا الاسم مضاف صيغه وما اشقق منه بما يتباهر
من كل منها من حقيقة المسمى لدى المنتج ، لمقه لا يدخل في تركيبها المبتكر
شيء من ذلك الاسم العرف .

(طعن رقم ١٢٨٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٥)

قاعدة رقم (٨٠٤)

المبحث :

القبول بتعدد العلم لا للملكي — انتهاء به بعتى حكما خلاصا — تطبيق

القض العلم

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ في شأن العلامات التجارية — المعدل بقانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٣ — اذ اقتصر التعديل على تشكيل لجنة التنظيمات المبينة بالمادة ١٠ ولم يعرض التعديل في شيء للمادة ١٣ التي نصت على ان قرار الادارة بشأن المعارضة في رفض التسجيل يكون الطعن فيه أمام المحكمة الابتدائية في ميعاد عشرة ايام من تاريخ اخطار صاحب الخان — بمعنى أنها بقيت على نصها الذي شرع من قبل انشاء مجلس الدولة ، وانتهى بذلك ما يعتبر حكما خلاصا يستثنى من الحكم العام الذي استحدثه قانون مجلس الدولة في شأن مواعيد الطعن بالالغاء القضائي .

(طعن رقم ١٢٨٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٥)

قاعدة رقم (٨٠٥)

المبدأ :

جريمة غش اغنية الانسان او الحيوان المتخصص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ — قبلها اصلا على فعل ملء هو واقعة الغش او الشروع فيه وهذا يقتضي خدع الجمهور في حقيقة نوع البضاعة المعروضة للبيع او في طبيعتها او في صفاتها الجوهرية او فيها تحويه من عناصر زائفة ، وعلى المهوم العناصر الداخلة في تركيبها — تطبيق ذلك على تناول ملتين للشرب مصنوعتين من اعشاب ونباتات طبية محلية ليحلا محل الشاي والبن باسم « شايينا وكافينا » — عدم توافر عنصر الخداع او التضليل بلخفاء العناصر الداخلة في تركيب هاتين الملتين — عدم لاختلال بحق مصلحة التسجيل التجاري في ممارسة اختصاصها في ثبات تسجيل هاتين الملتين طبقا لحكم المادة الخامسة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية .

ملخص التقرير :

تقدم السيد الى وزارتي الصحة والتبوين بطلب الموافقة على الترخيص له في تداول مشروبين احدهما من أعشاب ونباتات طبية محلية ليجلا محل الشاي واللبن واختار لاحدهما اسم (شايينا) وللآخر (كافيينا) على أساس أن المشروب الاول يحفل في تركيبه الشاي الاخضر بنسبة ٢٠٪ والشاي الاحمر بذات النسبة في المشروب الثاني يحفل في تركيبه البن بنسبة ٢٠٪ .

وعند تداول هذين الصنفين بالسوق تحت اسم شايينا وكافيينا أرسلت صحة بلدية القاهرة عينتين من كل من المادتين الى الادارة العامة لمعامل وزارة الصحة لتحليلها وقد جاء بتقرير تحليل عينتي الشايينا أن نسبة الرماد الكلي في احدى العينتين ٨٪ وفي الأخرى ٩,٦٪ وأن نسبة الرماد الغير ذائب في الماء ٤,٢٪ في العينة الاولى و ٥٪ في العينة الثانية وأن طوية الرماد الذائب في الماء في العينة الاولى ٣١ وفي الثانية ٢٨ وانتهى التقرير الى أنه نظرا لأن المشروب المسمى شايينا هو بديل للشاي الذي يحل محل بالقرار الوزاري الخاص بالشاي . وحيث أن ذلك يعتبر تلاعبا يؤدي الى غش الشاي بمواد أرخص منه وليست لها نفس الخواص الطبيعية ولا يمكن للمعمل ضبط نسبة الغش (خصوصا الشاي الاخضر والنعناع) مما يمكن صاحب المشروب من التفتير في نسب التركيب ، لذلك أتمثل التقرير بمنع تداول هذا المشروب .

كما جاء بالتقرير الخاص بعينتي الكافيينا أن نسبة الرماد الكلي في احدى العينتين ٢٣,٢٪ وفي الأخرى ٩,٦٪ وأن طوية الرماد الذائب في الماء ١١ في العينة الاولى و ١٢ في العينة الثانية وأن نتيجة الشاي في كلتا العينتين ايجابية ، وانتهى التقرير الى أنه نظرا لأن هذا المشروب المسمى كافيينا هو بديل للبن المحمص المطحون الذي يحل محل بمرسوم البن ، وحيث أن ذلك يعتبر تلاعبا يؤدي الى غش البن بمواد أرخص منه وليست لها نفس الخواص الطبيعية ولا يمكن للمعمل ضبط نسبة الغش مما يمكن صاحب المشروع من التفتير في نسب التركيب ، لذلك أتمثل التقرير بمنع تداول هذا المشروب .

ولم يرد في كلا التقريرين ما يفيد وجود مواد ضارة بالصحة العامة معية
من العينات التي أرسلت للتحليل .

ويبدو الخلاف في هذا الموضوع حول التكيف القانوني لواقعة بيع المأكلات
المعتمة وعرضها للبيع والتداول وهل يتلوى هذا الفعل على الجريمة
المقصود عليها في المادة الثالثة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقع
التقليد والتشبه التي تنص على عقاب من قس أو شرع في أن يشبه شيئاً
من أغذية الإنسان أو الحيوان أو من العقاقير الطبية أو من النباتات
الزراعية أو الطبيعية معداً للبيع أو من طرح أو عرض للبيع شيئاً من هذه
المواد أو العقاقير أو النباتات مع علمه بغشها أو بفسادها .

وتقوم هذه الجريمة أصلاً على فعل مادي وهو واقعة التشابه أو الشروع
فيه وذلك يقتضي خداع الجمهور في حقيقة نوع البضاعة المعروضة للبيع أو
في طبيعتها أو في صفاتها الجوهرية أو أنها تحتويه من عناصر نافعة وعلى
المعوم العناصر الداخلة في تركيبها تلك العناصر التي يفرض لها بقرار حد.
أدنى أو حد معين في العقاقير الطبية أو في المواد المستعملة في غذاء الإنسان
أو الحيوان أو في المواد المعدة للبيع باسم معين .

ومن حيث أن المأكلين موضوع البحث تحتوى أحداها على نسبة
معينة من الشاي مخلوطة ب مواد أخرى كما تحتوى الأخرى على نسبة
معينة من البن مخلوطة ب مواد أخرى وقد عرضها صلبها للبيع دون إخفاء
العناصر الداخلة في تركيب كل منها ودون تقليل أو خداع من جالسه
في هذا الشأن ولم يطلق عليها اسم الشاي أو اسم البن حتى تسرى في
شأنها القرارات الخاصة بتحديد مواصفات هاتين المأكلتين والعناصر الداخلة
في تركيبها وعلى مقتضى ذلك لا يكون في الأمر ثمة جريمة طبقاً للقانون
رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المشار إليه .

وتسرى أحكام الرهنوم الصادر في ٩٢ يناير سنة ١٩٥٤ بتطبيق
تجارة المواد الغذائية المخلوطة فقط على المواد الغذائية المخلوطة بمضمرة
بالبعض ، بقصد إعداده للاستهلاك الأيضي والتي يطلق عليها اسم إحدى
المواد المكون منها الخليط .

ولما كانت مادة شليينا التى تدخل الشاى فى تكوينها لا تحمل اسم « الشاى » كما لا تحمل مادة كافيينا التى يدخل البين فى تكوينها اسم هذه المادة اى البين ، لهذا لا تسرى لحكم المرسوم المشار اليه على الماعتين المشار اليهما ، واخيرا فان مادة شليينا لا تعتبر شاييا خليطا مكونا من اصناف مختلفة المصدر من الشاى لان ثمت مواد اخرى غير الشاى تدخل فى تكوينها .

ونبينا ينطبق باختيار اسم شليينا لاطلاقه على احدى الماعتين واسم كافيينا لاطلاقه على المادة الاخرى فان الفقرة (ي) من المادة الخمسة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخلس بالعلامات والبيانات التجارية تحظر تسجيل العلامات التجارية التى من شأنها تضليل الجمهور او التى تتضمن بيلت كاذبة عن مصدر المنتجات او عن صلاحها الاخرى ، وكذلك العلامات التى تحتوى على بيان اسم تجارى وهمى او مطلق او مزور . ومن ثم فان للجهة الادارية المختصة ان ترفض تسجيل اسمى شليينا وكافيينا اذا اتخذوا شكلا مميزا يجعلهما فى حكم العلامات التجارية تطبيقا للمادة الاولى من القانون المذكور ، وذلك متى تبين لها ان هذه التسمية تؤدى الى تضليل الجمهور واثارة اللبس والخلط بين هاتين الماعتين وبين الشاى والبين .

لهذا انتهى الراى الى انه ليس ثمت مانع قانونى يحول دون تداول مادتى شليينا وكافيينا بمقتضى قرارات تنظيمية تصدر فى هذا الشأن باعتبارهما ماعتين مغايرتين لمادتى الشاى والبين ، على ان لصلحة التسجيل التجارى ان ترفض تسجيل هذين الاسمين بسجل العلامات التجارية اذا اتخذ لهما شكل مميز يلحقهما بالعلامات التجارية متى رأت ان من شأن هذه التسمية تضليل الجمهور .

(نقوى رقم ٩٦٩ — فى ١٤/١١/١٩٦٠)

قائمة المحتويات

المحتويات

المحتوى	الصفحة
مقدمة	١
الفصل الأول — عام	٢
الفرع الأول — التعميم	٣
أولاً — التزام قواعد كادر عام	٤
التعميم بعد ١٩٥٠/٥/١	٥
ثانياً — شروط الامتحان	٦
ثالثاً — شرط اللياقة الطبية	٧
رابعاً — شرط السن	٨
خامساً — تجديد الوظيفة التي تمنح فيها العامل	٩
الفرع الثاني — الترقية	١٠
الفرع الثالث — العلاوة الدورية	١١
الفرع الرابع — اعانة غلاء المعيشة	١٢
الفرع الخامس — الاجازة	١٣
الفرع السادس — الاجر الإضافي والاجر من ايام	١٤
الجمع	١٥
الفرع السابع — النقص والإعارة	١٦
الفرع الثامن — نقل العامل من وظيفة الى وظيفة	١٧

الموضوع	الصفحة
الفرع التاسع — نقل العامل من اليومية إلى الدرجات	١٠٤
الفرع العاشر — التناذيب	١٢١
الفرع الحادي عشر — الوقف عن العمل	١٢٣
الفرع الثاني عشر — انتهاء الخدمة	١٢٩
أولا — فصل العامل بسبب تأنيبي	١٣٩
ثانيا — فصل العامل لعدم الصلاحية	١٤٨
ثالثا — فصل العامل لانتطاعه عن العمل	
دون اذن اكثر من عشر أيام (الاستقالة الضمنية)	١٥٤
رابعا — فصل العامل بناء على حكم جنائي	
بإدائته	١٦٢
خامسا — فصل العامل لعدم تضامه فترة الاختبار على ما يرام	١٧٠
سادسا — الفصل بغير الطريق التأديبي	١٧٢
سابعاً — سن الإحالة إلى المعاش	١٧٥
الفرع الثالث عشر — المكافأة والمعاش والتعويض	١٧٨
الفصل الثاني — كادر عمال اليومية	٢٠٣
الفرع الأول — عدم انطباق القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١	
والقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢	
على عمال اليومية الخاضعين لاحكام	
كادر العمال	٢٠٣
الفرع الثاني — قصر تطبيق كادر العمال على الحكومة	
المركزية وفروعها	٢٠٨

الموضوع	الصفحة
الفرع الثالث — المعينون قبل ١٩٤٥/٥/١ والمعينون بعد ذلك	٢٩٤
الفصل الرابع — التسويات	٢٩٢
الفرع الخامس — مهن مختلفة	٢٩١
الفرع السادس — الف ١٢٪	٢٨٥
الفرع السابع — تطبيق كادر العمال على المستخدمين والموظفين المعينين على درجات (المستخدمين الخارجين عن الهيئة)	٢٨٧
الفرع الثامن — معالجة بعض الشذوذ في تطبيق قواعد كادر العمال	٢٠٨
الفرع التاسع — الاستثناء من الكادر	٢١٢
الفرع العاشر — عمال مصلحة المواني والمنابر	٢٢١
الفصل الثالث — العمل المؤقت والعمل الموسمي	٢٢٤
الفرع الأول — التفرقة بين عامل اليومية الدائم والعمل المؤقت	٢٢٤
الفرع الثاني — عدم انطباق الكادر	٢٢٦
الفرع الثالث — شرط اللياقة الطبية	٢٢٩
الفرع الرابع — الأجازة	٢٤٢
الفرع الخامس — اعانة غلاء المعيشة	٢٤٧
الفرع السادس — اعانة مسيئاه وقطاع غزة وحافظات القناة	٢٥١
الفرع السابع — مدى الحظر الوارد بعدم فصل العمل المؤقت أو الموسمي إلا بالطريق القانوني	٢٥٤
الفرع الثامن — التعيين على مرتب بالميزانية	٢٦٥

المصنعة

الموضوع

- ٢٦٧ الفصل الرابع — عمل القناة
- الفرع الأول — الكادر الخاص بمجال الجيش
- ٢٦٧ البريطانيون السابقين (عمل القناة)
- الفرع الثاني — عمل مقاولي شركة قاعدة قناة السويس
- ٢٧٥
- الفرع الثالث — تسويات طبقا لكادر عمل القناة
- ٢٨٢
- الفرع الرابع — سنن التحيين
- ٢٨٧
- الفرع الخامس — اختبار عمل القناة أمام اللجن الفنية
- ٢٨٨
- الفرع السادس — المرتب
- ٤٠٨
- الفرع السابع — الخلاوة الحورية
- ٤١١
- الفرع الثامن — عمل القناة والمعدلات الدراسية
- ٤١٨
- الفرع التاسع — الكتبة والمخزنية ومساعدوهم
- ٤٢٧
- الفرع العاشر — مساعدو الصناع والصبية
- ٤٣٩
- الفرع الحادي عشر — الوقف والفصل عن العمل
- ٤٤٤
- الفرع الثاني عشر — تعيين عمل القناة على درجات بالميزانية
- ٤٤٦
- الفصل الخامس — عقد العمل الفردي
- ٤٨٤
- الفرع الأول — سريان قانون العمل
- ٤٨٤
- الفرع الثاني — مدى نفاد عقد العمل في مواجهة الخلف
- ٤٩٧
- الفرع الثالث — معيار تمييز عقد العمل
- ٥٠٢
- الفرع الرابع — مقومات عقد العمل
- ٥٠٦
- أولا : عقد العمل عقد رضائي
- ٥٠٦
- ثانيا : المقصود بعلاقة التسمية في عقد العمل
- ٥٠٩

المسألة

الموضوع

٥١٥. الفرع الخامس — العمل في طور المفاوضة
 ٥١٦. الفرع السادس — التزام رب العمل بتغطية الألية
 ٥٢٠. الفرع السابع — التزام رب العمل بتأمين وجبة غذائية
 ٥٢٤. الفرع الثامن — الأجر
 ٥٢٦. الفرع التاسع — الإجازة
 ٥٣٠. الفرع العاشر — الملاوة
 ٥٣٤. الفرع الحادي عشر — مكافأة زيادة الإنتاج
 ٥٣٦. الفرع الثاني عشر — حصة المتقاعدين في أرباح الشركة
 ٥٣٨. الفرع الثالث عشر — تصريح العمل
 ٥٣٩. الفرع الرابع عشر — أصابة العمل
 ٥٤١. الفرع الخامس عشر — المخالفات التأديبية
 ٥٤٢. الفرع السادس عشر — انتهاء عقد العمل
 ٥٤٩. الفرع السابع عشر — مكافأة نهائية الخدمة

عفو

٥٥٨

عقار بالخصم

٥٥٩

عقد

٥٦١. الفصل الأول — عقد اتفاق أداء الخدمات للمؤسسات المالية
 ٥٦٤. الفصل الثاني — عقد الإيجار
 ٥٦٧. الفصل الثالث — عقد البيع
 ٥٦٦. الفصل الرابع — عقد الزواج
 ٥٦٧. الفصل الخامس — عقد المصلح
 ٦٠١. الفصل السادس — عقد التسمية
 ٦٠٢. الفصل السابع — عقد المشاركة

الصفحة	الموضوع
٦٠٨	الفصل الثامن — عقد العلاج الطبي
٦١٢	الفصل التاسع — عقد الطاولة
٦١٤	الفصل العاشر — عقد الوديعة
٦١٦	الفصل الحادي عشر — عقد النقل
٦٢٢	الفصل الثاني عشر — عقد الوكالة
٦٢٩	الفصل الثالث عشر — عقد الهيئة
٦٣٢	الفصل الرابع عشر — عقد تبادل المنفعة العامة
٦٣٥	الفصل الخامس عشر — عقد توريد التيار الكهربائي
٦٣٦	الفصل السادس عشر — عقد فتح اعتماد
٦٣٩	الفصل السابع عشر — عقد نقل متضمنة
٦٦٢	عقد ادارى
٦٧٢	الفصل الاول — ماهية العقد الادارى
	الفرع الاول — الشروط الثلاثة لاعقبيل العقد مقداد
٦٧٢	اداريا
٦٧٩	الفرع الثانى — مميزات العقد الادارى
٦٨٦	الفرع الثالث — الادارة كطرف فى العقد الادارى
٦٩٠	الفصل الثانى — ابرام العقد الادارى
٦٩٠	الفرع الاول — احكام عملة
٦٩٠	اولا — العقد الادارى يتم على مرحلتين
٦٩٢	ثانيا — العقد الادارى غير المكتوب
٦٩٢	ثالثا — النصوص الانتبهية ونصوص العقد
٦٩٦	رابعا — تقديم العينة من وكيل

الموضوع	الصفحة
خلاصة — نبيلة الجهات الادارية عن بعضها	
في ابرام العقد الادارى	٦٩٨
سلما — التخطيعة جزء من العقد متى	
قبلتها الادارة	٧٠٧
سلما — سلطة تنظيم ما لم ينظمه قانون	
المنقصات والمزايدات	٧١٢
ثلما — الخروج على للقواعد الامرة بقانون	
المنقصات والمزايدات	٧١٥
تلما — محل للعقد	٧٢٤
علا — طرق احتيالية	٧٢٥
حادى عشر — اكراه	٧٢٦
ثقى عشر — القلط	٧٢٧
ثالث عشر — الخطأ المادى	٧٢٨
رابع عشر — الكفاءة وحسن السمعة	٧٣٥
خمس عشر — خطاب الضمان	٧٣٧
سادس عشر — الرقابة على ابرام العقد	
الادارى	٧٤٠
الترع الثانى — المناقصة والمزايدة	٧٤٨
اولا — الاعلان من المناقصة دعوة الى التعاقد	٧٤٨
ثانيا — لجنة البيت	٧٤٩
ثالثا — ا — التعاقد مع صاحب اقل المطامات	٧٥٣
ب — التعاقد مع صاحب افضل مطاء	٧٥٥
ج — الترتيب بين اقل المطامات وافضلها	٧٥٦

الموضوع	الصفحة
والجانب ٢ - قبول الحفظ يجب ان يحسنه بطم	
٧٥٨	٧٥٨
ب - الترمم تكتم الحفظ بنظركه الى	
نهائية المادة المحددة في شروط	
٧٦٢	٧٦٢
ب - يجوز التفاوض بعد فتح المظاريف	
بفع صاحب الحفظ الاصل المترن	
٧٦٦	٧٦٦
ب - تصديق الجهة المختصة على	
٧٧٢	٧٧٢
ب - تصديق الجهة المختصة على	
٧٧٤	٧٧٤
ب - تصديق الجهة المختصة على	
٧٧٨	٧٧٨
ب - تصديق الجهة المختصة على	
٧٨٢	٧٨٢
ب - تصديق الجهة المختصة على	
٨٠١	٨٠١
ب - تصديق الجهة المختصة على	
٨٠٧	٨٠٧
ب - تصديق الجهة المختصة على	
٨٠٧	٨٠٧
ب - تصديق الجهة المختصة على	
٨١١	٨١١
ب - تصديق الجهة المختصة على	
٨١٦	٨١٦
ب - تصديق الجهة المختصة على	
٨١٦	٨١٦
ب - تصديق الجهة المختصة على	
٨٢٢	٨٢٢

الموضوع	الصفحة
المبحث الثالث - تنفيذ العقد الإداري	٨٢٥
الفرع الأول - المبادئ العامة في تنفيذ العقد الإداري	٨٢٥
أولا - حقوق والتزامات المتعاقد يحددها العقد	٨٢٥
ثانيا - وجوب توافر حسن النية في تنفيذ العقد	٨٢٧
ثالثا - تفسير العقد الإداري	٨٢٩
رابعا - للادارة سلطة الاشراف والتوجيه على تنفيذ العقد الإداري ، والافتراء بتعديل شروطه والاضافة اليها بما تراه متكاملا مع الصالح العام	٨٢٢
خامسا - حق المتعاقد في التمتع بالمال عن الاضرار التي تلحق بمسركه التعاقدى او تطلب ظروف العقد المالية بسبب ممارسة جهة الادارة الادارة سلطاتها في تعديل العقد	٨٤٠
سادسا - جواز تعديل الاسعار المتعاقد عليها أثناء التنفيذ	٨٤٢
سابعا - عدم جواز التنازل للغير او التنازل معه من المبلط في هذا الشأن الا بموافقة الادارة	٨٤٥
ثامنا - الثمن	٨٤٧
تاسعا - تسعير جبرى	٨٥٢
عاشرا - التنفيذ العيني	٨٥٧

الموضوع	الصفحة
حادي عشر — التفاضل	٨٥٨
ثاني عشر — ضمان المقلول	٨٦١
ثالث عشر — تبعة الهلاك	٨٦٢
رابع عشر — الخطأ العقدي	٨٦٦
خامس عشر — اثبات المديونية	٨٦٨
سادس عشر — القلصة	٨٦٩
سابع عشر — الصلح	٨٧٠
الفرع الثاني — عوارض تنفيذ العقد الإداري	٨٧١
أولا — اختلال التوازن المالي للعقد	٨٧١
المبحث الأول — نظرية فعل الأمر	٨٧١
أ — شروط تطبيق نظرية فعل الأمر	٨٧١
ب — زيادة التكاليف بسبب غير راجع إلى الجهة الإدارية المتعاقدة يحول دون تطبيق نظرية فعل الأمر	٨٧٣
ج — كون الزيادة في التكاليف أمرا متوقفا يفي نظرية فعل الأمر عن التطبيق	٨٧٩
د — النص في العقد الإداري على تثبيت الأسعار أو تحمل الجهة الإدارية أية تكاليف اضافية يفي عن اللجوء إلى نظرية فعل الأمر	٨٨٢
المبحث الثاني — نظرية الظروف الطارئة	٨٩٣
أ — مناط تطبيق نظرية الظروف الطارئة	٨٩٣
ب — ما يعد من قبيل الظروف الطارئة	٨٩٦
ج — المدى الزمني لتطبيق نظرية الظروف الطارئة	٨٩٩
د — مقتضى تطبيق نظرية الظروف الطارئة	٩٠٠

الموضوع	الصفحة
هـ - الظروف الطارئة لا تسوغ الابتعاد عن التنفيذ	٩٠١
المبحث الثالث - نظرية الصعوبات المالية غير المتوقعة	٩١٢
أ - مناهل تطبيق نظرية الصعوبات المالية غير المتوقعة	٩١٢
ب - موانع تطبيق نظرية الصعوبات المالية غير المتوقعة	٩١٤
ثانيا - القوة القاهرة	٩١٩
المبحث الأول - الشروط الواجب توافرها في الحادث حتى يعتبر قوة القاهرة	٩١٩
المبحث الثاني - الفرق بين الظرف الطارئ والقوة القاهرة	٩٢٢
المبحث الثالث - ما يعتبر وما لا يعتبر من قبيل القوة القاهرة	٩٢٣
الفرع الثالث - الاخلال بتنفيذ العقد الإداري ، والجزاءات التي تلحق تلك الإدارة وتوقيعها على المتصلقات المتضرر	٩٢٩
أولا - أحكام عامة	٩٢٩
المبحث الأول - التزام الجزاء الذي رتبته العقد لخطأ بعينه	٩٢٩
المبحث الثاني - الجزاءات منحدرة عن سلطة الدولة الفاعلة للمرافق العمومية ومسئوليتها عن ادارتها بتنظيم والمراد	٩٣٤
المبحث الثالث - نظرية الصعوبات المالية غير المتوقعة	٩١٢
المبحث الرابع - اقتضاء جهة الإدارة بإلغى مستحقة لها بمقتضى العقد الإداري من المبالغ المستحقة لديها في لغة التفر	٩٣٤

الصفحة

الموضوع

- ٩٣٧ المبحث الخامس — مطلب الضمان
- ٩٤٢ ثانياً — غرامة التأخير
- ٩٤٢ المبحث الأول — التمس على غرامة التأخير في العقد
- ٩٤٧ المبحث الثاني — اختلاف غرامة التأخير عن الشرط الجزائي
- المبحث الثالث — توقيع غرامة التأخير لا تسقط أثبات الضرر
- ٩٥٦
- المبحث الرابع — حالات جواز توقيع غرامة التأخير وعدم جوازه
- ٩٦٢
- المبحث الخامس — الاعفاء من توقيع غرامة التأخير
- ٩٧٤
- ثالثاً — مصادرة التأمين والتعويض
- ٩٨٠
- المبحث الأول — مصادرة التأمين
- ٩٨٠
- المبحث الثاني — التعويض
- ٩٩٦
- المبحث الثالث — الجمع بين مصادرة التأمين والتعويض
- ١٠٠٠
- رابعاً — للفوائد التأخيرية
- ١٠١١
- المبحث الأول — استحقاق الفوائد التأخيرية دون اثبات الضرر
- ١٠١١
- المبحث الثاني — تاريخ سريان الفوائد التأخيرية
- ١٠١٢
- المبحث الثالث — ما تسرى عليه الفوائد التأخيرية
- ١٠١٥
- خامساً — المصاريف الإدارية
- ١٠٢٠
- المبحث الأول — المصاريف للأهلية من الجزاءات التي توقعها الإدارة
- ١٠٢٠
- المبحث الثاني — لا تخصم بمصاريف إدارية إذا لم تكن جهة الإدارة قد تكلفت شيئاً منها
- ١٠٢٢
- المبحث الثالث — المصروفات الإدارية في حالة المعاملة الزائدة
- ١٠٢٢

- الموضوع الصفحة
- ١١.٧٥ سلمنا - التنفيذ على حساب المتعاقد
- ١١.٧٥ المبحث الأول - ما هيته التنفيذ على حساب المتعهد المقصر
- المبحث الثاني - قرار سحب الاعطال وتنفيذها على حساب
- ١١.٧٧ المقاول ليس قرارا اداريا
- المبحث الثالث - الجزاءات التي توقع على المتعهد هي
- التي نص عليها العقد ، ما ورد بلائحة
- ١١.٧٠ المتكاملات المطبقة احكام تكميلية
- المبحث الرابع - عدم انتهاء الرابطة العقدية بمجرد شراء
- ١١.٧٤ الادارة على حساب المتعاقد المتخلف
- المبحث الخامس - اساليب اسناد عملية التوريد الى
- ١٠.٧٧ شخص آخر على حساب المتعاقد الاصلى
- المبحث السادس - مدى ما لجهة الادارة وما عليه عند
- ١١.٧٨ التنفيذ على حساب المتعهد المقصر
- ١٠.٥٢ سلما - النسخ
- المبحث الاول - عند نسخ العقد الاداري لجهة الاشارة ان
- نصاير القانون وتنفيذه التوقيض بشروط معينة
- ١١.٥٢
- ١١.٦٠ ثلثنا - شطب اسم المتعهد
- المبحث الاول - صورة جلة وهو عشرين نواظير لجهة الادارة
- ١١.٦٠ شطب اسم المتعهد ولو لم ينسخ مقتضاها معه
- المبحث الثاني - ما هيته الفسخ او الطاعب المبرر لشطب
- ١١.٦١ اسم المتعهد
- المبحث الثالث - وجوب الرجوع الى ادارة التوقيض
- المختصة بمجلس الدولة كلما اراحت جهة الادارة
- شطب اسم احد المقاولين من سجل المقاولين
- ١٠.٦٦ او اعلته اليه

المصنعة	الموضوع
١٠٧١	المبحث الرابع — الطعن في قرار شطب اسم المتعاقد
١٠٧٢	المبحث الخامس — حق المتعاقد الذي شطب اسمه من وجه حق في اقتضاء التمويض من جهة الادارة
١٠٧٦	للضرر الاكبي الذي لحق سمعته التجارية
	الفرع الرابع — اخلال جهة الادارة بالتزاماتها قبل المتعاقد وانته
١٠٧٨	اولا — بعض صور اخلال جهة الادارة بالتزاماتها المفروضة عليها بالمعقد
١٠٧٨	الادارى
	ثانيا — لا يجوز للمتعاقد مع الادارة الدخول بعدم التنفيذ
١٠٨٢	ثالثا — نسخ المعقد الادارى من قبل المتعاقد مع الادارة لا يكون الا بحكم من القضاء
١٠٨٧	رابعا — الخطا المشترك
١٠٨٩	المفصل الرابع — بعض انواع العقود الادارية
١٠٩٠	الفرع الاول — عقد التزام المرافق العامة
	اولا — الفرق بين عقدى التزام المرافق العامة ومقاوله الائتمالى الصومية
١٠٩٠	ثانيا — التزام المرفق العام يمنح لمدة طويلة نسبيا
١٠٩١	ثالثا — حصة الملتزم
١٠٩٢	رابعا — الوضع تحت الحراسة
١١٠٠	خامسا — سحب الالتزام او استقلاله
١١١٩	الفرع الثانى — عقد مقاوله الاعمال

الموضوع	الصفحة
أولا — الاسطر وقرق الصلة	١١١٩
ثانيا — تعديل عقد المقولة وزيادة الاعمال	١١٢٩
ثالثا — خطاب الضمان	١١٣٤
رابعا — التمسك من الباطن	١١٣٦
خامسا — مسئولية القول من خطئه الشخص	١١٣٨
سادسا — التنفيذ على صاحب القول	١١٤٠
سابعاً — سحب المقولة	١١٤١
ثامنا — انقضاء عقد المقولة	١١٤٢
الفرع الثالث — عقد التوريد	١١٤٣
أولا — انطواء العقد الادارى على مزيج من	
أحكام المقولة وأحكام التوريد	١١٤٣
ثانيا — الاستماتة بجهود الغير في التوريد	١١٤٤
ثالثا — السعر	١١٤٥
رابعا — ارتفاع سعر السوق	١١٤٨
خامسا — الصلة	١١٥٠
سادسا — توريد بضائع مستوردة	١١٥٢
سابعاً — المينة	١١٦٠
ثامنا — الفحص	١١٦٧
ثامنا — الوزن	١١٧٠
عشر — الإجابة على أسئلة الوحدة	١١٧١
حادى عشر — تواعد تأدية الغنيمات	١١٧٢

الموضوع	الصفحة
ثاني عشر — تزويد بمعهد التوريد بالخدمات اللازمة	١١٧٧
ثالث عشر — الخس والتلاعب والخلط	١١٧٨
رابع عشر — التأخير في التوريد	١١٨٩
خامس عشر — رفض الإدارة قبول التوريد	١١٩٢
الفرع الرابع — التمتع بالانتظام في الدراسة وخدمة للمصلحة	١١٩٥
أولا — الطبيعة القانونية للمعهد كمؤسسة	١١٩٥
ثانيا — الالتزام بالمصلحة	١٢٠٥
ثالثا — الالتزام الأصلي والالتزام التبعي	١٢١٥
رابعا — أمثار غير مقبولة للانتطاع من الطرامة	١٢٢٤
خامسا — إثبات عذر المرض	١٢٣٤
سادسا — النقل لا يستلزم الالتزام طالما كان لجهة تتبع الشخص المعنوي الملزم	١٢٣٧
سابعاً — حيولة التمتع بتصرف خاطيء دون الاستمرار في العمل يستوجب مسئولية	١٢٣٩
ثامنا — الانتطاع من العمل بعد التصحيح يعتبر توكلاً ، عرض المودة اليه لا يعفى من المسئولية	١٢٤٤
ثامسا — اشتراط عدم الزواج	١٢٤٦
مأثرا — خروج جهة الإدارة على ما تعلقت عليه	١٢٤٩

الموضوع	الصفحة
حذى عشر — تراخى جهة الادارة فى التصيين يحنى من الالتزام	١٢٥١
ثنائى عشر — تقديم صورة التمهيد اذا ما تطر تقديم الاصل	١٢٥٤
ثلاث عشر — رد المصروفات الدراسية وتوابعها	١٢٥٥
رابع عشر — فوائد تأخرية	١٢٥٩
الفرع الخامس — عقد المساهمة فى مشروع لى نفع علم	١٢٦١
الفرع السادس — عقد البحث عن البترول	١٢٦٤
الفرع السابع — عقد ايجار مقصف	١٢٧٤
الفرع الثامن — عقد بيع الاصناف والمهمات الحكومية اللى يتقرر التصرف فيها	١٢٧٦
علاج بالقسطر	١٢٨٣
علامة تجارية	١٢٨٩

ملحقة أعمال النادر العربية الموسومة

(حسن التكتلى — معلم)

(خلال أكثر من ربع قرن مضى)

أولاً — المؤلفات :

- ١ — المدونة المالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الأول » .
- ٢ — المدونة المالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الثانى » .
- ٣ — المدونة المالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الثالث » .
- ٤ — المدونة المالية في قوانين أصليات العمل .
- ٥ — مدونة التأمينات الاجتماعية .
- ٦ — الرسوم القضائية ورسوم الشهر المحلى .
- ٧ — ملحق المدونة المالية في قوانين العمل .
- ٨ — ملحق المدونة المالية في قوانين التأمينات الاجتماعية .
- ٩ — التزامات صاحب العمل القانونية .
- ١٠ — المدونة المالية الدورية .

ثانياً — الموسوعات :

- ١ — موسوعة العمل والتأمينات : (٨ مجلدات — ١٢ ألف صفحة) .
وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم
وعلى رأسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن العمل والتأمينات
الاجتماعية .

٢ — موسوعة الضرائب والرسوم والدمغة : (١١ مجلدا — ٢٦ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم وعلى رأسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والدمغة .

٣ — الموسوعة التشريعية الحديثة : (٢٦ مجلدا — ٤٨ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ أكثر من مائة عام حتى الآن .

٤ — موسوعة الأمن الصناعي للدول العربية : (٥ جزء — ١٢ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والوسائل والأجهزة العلمية للأمن الصناعي بالدول العربية جميعها ، بالإضافة إلى الأبحاث العلمية التي تناولتها المراجع الأجنبية وعلى رأسها (المراجع الأمريكية والأوربية) .

٥ — موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : (٢ جزء — ٢ آلاف صفحة) .

وتتضمن عرضاً حديثاً للنواحي التجارية والصناعية والزراعية والطبية ... الخ لكل دولة عربية على حدة .

(نلفت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧) .

٦ — موسوعة تاريخ مصر القديمة : (جزئين — ألفين صفحة) .

وتتضمن عرضاً مفصلاً لتاريخ مصر وثقافتها قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها) .

(نلفت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٨٨) .

٧ — الموسوعة الحديثة للبلدة العربية القسوية : (٤ أجزاء — ألفين صفحة) .

وتتضمن كافة المعلومات والبيانات الجغرافية والصناعية والزراعية والطبية ... الخ . بالصفة لكافة أوجه نشاطات الدولة والأفراد .

(نلفت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧) .

٨ — موسوعة القضاء والفقه الدول العربية : (٣٦٠ جزء) .

وتتضمن آراء القضاء وأحكام المحاكم في مصر وبلدان الدول العربية
مخصصة لكافة أنواع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا .

٩ — الوسيط في شرح القانون المدني الأردني : (٥ أجزاء — ٥ آلاف

صفحة) .

ويضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع التطبيق عليها بأراء فقهاء
القانون المدني المصري والشريعة الإسلامية السمحاء وأحكام المحاكم في مصر
والعراق وسوريا .

١٠ — الموسوعة الجنائية الأردنية : (٢ أجزاء — ٢ آلاف صفحة) .

وتتضمن عرضا أبجديا لأحكام المحاكم الجزائية الأردنية معرونة بأحكام
محكمة النقض الجنائية المصرية مع التطبيق على هذه الأحكام بالشرح
والمقارنة .

١١ — موسوعة الإدارة الحديثة والمخالفات : (أربعة أجزاء — ٤ آلاف

صفحة) .

وتتضمن عرضا شاملا لمفهوم الحوافز وتأصيله من ناحية الطبيعة
البشرية والنساحية القانونية ومفهوم الإدارة الحديثة من حيث طبيعة المدير
الفعال وكيفية إعداد القرار وإنشاء الهيكل وتنظيم الأداء ونظم الإدارة
بالأهداف مع دراسة مقارنة بين النظام العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ — الموسوعة المخبرية في التشريع والقضاء : (٢٥ مجلد — ٢٠

الف صفحة) .

وتتضمن كافة التشريعات منذ عام ١٩١٢ مرتبة ترتيبا موضوعيا وأبجديا
ملحذا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية وبلديات وأجتهادات
المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

١٣ — التتبع على قانون المسطرة الجنائية المغربي : (جزمان) .

ويضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين
المصرية بالإضافة إلى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض
المصرية .

١٤ - التطبيق على قانون المسطرة القضائية المقروء : (ثلاثة اجراء) .
ويضمن شرحا وانبا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين
العربية بالاضافة الى مبادئ المجلس الاعلى العربى ومحكمة النقض
المصرية .

١٥ - الموسوعة الذهبية لقواعد التقوية : التى اقرتها محكمة
النقض المصرية بنسختها عام ١٩٣١ حتى الآن ، مرتبة موضوعاتها ترتيبا
أبجديا وزمنيا (٢٥ جزء مع الفهرس) .

رقم الأبداع ٨٧/٤٥٢٢

مطبعة عقل

٣ شارع المطار - القاهرة

٩٤٩٠٨١

